

شرح المفصل لزكي

تأليف

موفق الدين بن أبي القاسم، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي
المتوفى سنة ١٤٣ هـ

قدم له ووضع حوامشه وفهارس
الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الخامس

منشورات

موعي بيرون

لنشر كتب السنة وأبحاث عامة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تضليل الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسلبيه على
أشهرة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجه على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon
No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any
form or by any means, or stored in a data
base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban
Il est interdit à toute personne individuelle
ou morale d'éditer, de traduire, de
photocopier, d'enregistrer sur cassette,
disquette, C.D, ordinateur toute
production écrite, entière ou partielle,
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - م ٢٠٠١

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحيري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٧٨٥٤٢ - ٣٦١٣٥ - ٣٦٤٣٩٨ (٩٦١)
صندوق بريد : ١١ - ٩٤٢٤ - بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. 11 - 9424 Beyrouth - Liban



رفع آلاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

ISBN 2-7451-2258-4

9 0 0 0 0



9 782745 122582

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ومن أصناف الحرف

حروف العطف

فصل

[نوعاً العطف وحروفه]

قال صاحب الكتاب : العطف على ضربين : عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة ، وله عشرة أحرف : فـ «الواو» و«الفاء» ، و«ثُمَّ» ، و«حَتَّى» ، أربعتها على جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم . تقول : «جاءني زيدٌ وعمرو» ، و«زيدٌ يقوم ويقعد» ، و«بَكْرٌ قاعدٌ وأخوه قائمٌ» ، و«أقام بشرٌ وسافرَ خالدٌ» ، فتجمع بين الرجلين في المجيء ، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد ، وبين مضموني الجملتين في الحصول ، وكذلك «ضربت زيداً فعمراً» و«ذهب عبد الله ثُمَّ أخوه» ، و«رأيت القوم حَتَّى زيداً» . ثم إنها تفترق بعد ذلك .

* * *

قال الشارح : يقال : «حروف العطف» و«حروف النسق» ، فالعطف من عبارات البصريين ، وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أملته إليه ، يقال : «عَطَفَ فلانٌ على فلان» ، و«عَطَفَ زِمامَ الناقة إلى كذا» ، و«عَطَفَ الفارسُ عنَّاهُ» ، أي : ثناهُ وأماله . سُمي هذا القبيل عطفاً لأن الثاني مثنى إلى الأول ، ومحمول عليه في إعرابه . والننسق من عبارات الكوفيين ، وهو من قولهم : «ثَغْرَ نَسَقٌ» ، إذا كانت أسطانه مستوية ، وكلام نَسَقٌ إذا كان على نظام واحد . فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه ، سمي نسقاً .

وهو من التوابع ، فالأول المتبع المعطوف عليه ، والثاني التابع المعطوف . وهذا الضرب من التوابع يخالف سائر التوابع ، لأنها تتبع بغير واسطة ، والمعطوف لا يتبع إلا بواسطة . وإنما كان كذلك ؛ لأن الثاني فيه غير الأول ، ويأتي بعد أن يستوفي العامل عمله ، فلم يتصل إلا بحرف بخلاف ما الثاني فيه الأول ، كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل ، وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه غير الأول ، إلا أنه بعضه أو معنئ يشتمل عليه ، فكأنه هو هو ، فلذلك لم يحتاج إلى واسطة حرف .

فإن قيل: فإذا كان العطف إنما هو اشتراكُ الثاني في إعراب الأول، فيلزم من هذا أن تسمى سائر التوابع عطفاً؛ لمشاركةها الأولى في الإعراب، قيل: لعمري لقد كان يلزم ذلك، إلا أنهم خصوا هذا الباب بهذا الاسم للفرق، كما قالوا: «خاتمة»؛ لأنه يُخْبَأ فيها، ولم يُقل ذلك لغيرها مما يُخْبَأ فيه، وكما قيل لإناء الزجاج: «قارورة»، لأن الشيء يقر فيها، ولا يُقال لكل ما استقر فيه شيء: «قارورة».

واعلم أنهم قد اختلفوا في العامل في المعطوف، فذهب سيبويه وجماعة من البصريين إلى أن العامل فيه العامل في الأول، فإذا قلت: «ضربت زيداً وعمرًا»، فزيد وعمرٌ جمعاً انتصبا بـ«ضربت»، والحرف العاطف دخل معناه، وشَرَكَ بينهما. ويؤيد هذا القول اختلاف العمل لاختلاف العامل الموجود، ولو كان العمل للحرف لم يختلف عمله؛ لأن العامل إنما يعمل عملاً واحداً إما رفعاً، وإما نصباً، وإما خفضاً، وإما جزماً.

وذهب قوم إلى أن العامل في الأول الفعل المذكور، والعامل في المعطوف حرف العطف؛ لأن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويعني عن إعادةه، فإذا قلت: «قام زيد وعمرٌ»؛ فاللواو أغنت عن إعادة «قام» مرة أخرى، فصارت ترفع كما ترفع «قام». وكذلك إذا عطفت بها على منصوب، نحو قوله: «إن زيداً وعمرًا منطلقان»، فاللواو تنصب كما تنصب «إن». وكذلك في الخفض إذا قلت: «مررت بزيد وعمرٍ»، فاللواو جرت كما جرت الباء. وهو رأي ابن السراج، وقد تقدم وجه ضعفه، مع أن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعنى، وحرف العطف لا اختصاص له؛ لأنه يدخل على الاسم والفعل، فلم يصح عمله في واحد منهما.

وذهب قوم آخرون إلى أن العامل الفعل المحذوف بعد الواو؛ لأن الأصل في قوله: «ضربت زيداً وعمرًا»: «ضربت زيداً، وضربت عمرًا»، فمحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه. واحتاج هؤلاء بأنه يجوز إظهاره، فكما أنه إذا ظهر كان هو العامل، فكذلك يكون هو العامل إذا كان محذوفاً من اللفظ مراداً من جهة المعنى. وهذا رأي أبي علي الفارسي، ورأي أبي الفتح عثمان بن جنبي، وإن كان ابن بزهان قد حکى في شرحه أن العامل في المعطوف الحرف العاطف، والذي نص عليه أبو علي في الإيضاح الشعري، وكذلك ابن جتي في سر الصناعة أن العامل في المعطوف ما ناب عنه الحرف العاطف لا العاطف نفسه.

وأرى ما ذهب إليه ابن جنبي من القول بأن العامل في المعطوف الفعل المحذوف لا ينفك عن ضعف، وإن كان في الحسن بعد الأول، لأن حذفه إنما كان لضرب من الإيجاز والاختصار، وإعماله يؤذن بإرادته، وذلك نقض للغرض من حذفه.

وحرروف العطف عشرة على ما ذكر، وهي: «الواو»، و«الفاء»، و«ثُمَّ»، و«حَتَّى»، و«أَوْ»، و«إِمَّا»، مكسورة مكررة، و«بَلْ»، و«لِكِنْ»، و«لَا». فالأربعة الأولى

متواخية؛ لأنها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وهو الاشتراك في الفعل، كقولك: «قام زيداً وعمرو»، و«ضربت زيداً وعمراً»، فالقيام قد وجّب لهما، والضرب قد وقع بهما، وكذلك «الفاء»، و«ثُمّ»، و«حتى» يجب بهن مثل هذا المعنى، نحو: «ضربت زيداً فعمراً». وكذلك «ثُمّ»، نحو: «ذهب عبد الله ثمّ أخوه». وكذلك «حتى»، نحو: «رأيت القوم حتّى زيداً»، إلا أنها تفترق في معانٍ أخرى من جهة الاتصال والتراخي والغاية على ما سينذكر من معنى كل حرف منفرداً إن شاء الله.

والثلاثة التي تليها في العدة متواخية، وهي «أو»، و«أم»، و«إما» من جهة أنها لأحد الشيئين أو الأشياء، وإن انفصلت أيضاً من وجوده آخر. و«بل» و«لِكِنْ» متواختان، لأن الثاني فيهما على خلاف معنى الأول في التبني والإثبات، و«لا» مفردة.

فاما حضرها عشرة، فعليه أكثر الجماعة، وقد ذهب قوم إلى أنها تسعه، وأسقطوا منها «إما»، وهو رأي أبي علي، قال: لأنها لا تخلو إما أن تكون العاطفة الأولى أو الثانية. ولا يجوز أن تكون الأولى؛ لأن العطف إما أن يكون مفرداً على مفرد، وإما جملة على جملة، وليس الأمر فيها كذلك. ولا تكون الثانية لأن الواو قد صحبتها، ولا يجتمع حرفان بمعنى واحد.

وذهب آخرون إلى أنها ثمانية، وأسقطوا منها «حتى». قالوا: لأنها غاية. وذهب ابن دُرستويه إلى أن حروف العطف ثلاثة لا غير: «الواو»، و«الفاء»، و«ثُمّ». قال: لأنها التي تُشرِكُ بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والإعراب. وليس كذلك الباقي، لأنهن يُخرجُن ما بعدهن من قصة ما قبلهن.

والمنهج الأول لما قدمناه من أنَّ معنى العطف حملُ الثاني على الأول في إعرابه واشراكه في عمل العامل، وإن لم يُشركه في معناه، وذلك موجود في جميعها. فأما اختلاف المعاني، فذلك أمرٌ خارج عن معنى العطف. ألا ترى أن حروف الجر تجتمع كلها في إيصال معاني الأفعال، وإن اختلفت معانيها من نحو ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والإلصاق، والمملـك، وغير ذلك؟

واعلم أن العطف على ثلاثة أضرب: عطفُ اسم على اسم إذا اشتراكا في الحال، كقولك: «قام زيداً وعمرو». ولو قيل: «مات زيداً والشمس»، لم يصح؛ لأن الموت لا يكون من الشمس، وعطفُ فعل على فعل إذا اشتراكا في الزمان، كقولك: «قام زيداً وقعد». ولو قلْتَ: «ويقعد»، لم يجز لاختلاف الزمانين. وعطفُ جملة على جملة، نحو: «قام زيداً، وخرج بكر»، و«زيد منطلق، وعمرو ذاهب».

والمراد من عطف الجملة على الجملة ربطُ إحدى الجملتين بالأخرى، والإيدان

بحصول مضمونهما، لئلا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأن ذكر الأولى كالغلط، كما تقول في بدل الغلط: « جاءني زيد عمرو »، و« مررت برجل ثوب »، فكأنهما أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف، ليصير الإخبار عنهما إخباراً واحداً.

وقوله: « ثم تفترق بعد ذلك »، يريد أنها تشتراك في العطف، وهو الاتفاق في عمل العامل، ثم تفترق بعد في معانٍ آخر على حسب اختلاف معاني العطف على ما سيأتي مفضلاً حرفاً حرقاً إن شاء الله.

فصل

الواو

قال صاحب الكتاب: فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلاً في الحكم قبل الآخر، ولا أن يجتمعما في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما، نحو قوله: « جاءني زيد اليوم وعمرو أمس »، و« اختصم بك وخالد »، و« سبات قعوذك وقيامك ». قال الله تعالى: « وَأَذْخُلُوا الْبَابَ سُجْدًا وَقُولُوا حَمَّةً »^(١)، وقال: « وَقُولُوا حَمَّةً وَأَذْخُلُوا الْبَابَ سُجْدًا »^(٢) والقصة واحدة. قال سيبويه^(٣): ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمه إياته يكون أولى بها من الحمار، كأنك قلت مررت بهما.

* * *

قال الشارح: لما ذكر عدة حروف العطف، أخذ في الكلام على معانيها وتفسيرها مفضلاً، وإنما فسرت معانيها ليتحصل حكمها في العطف، ألا ترى أن قوله: « جاءني زيد وعبد الله »، إذا أردت القسم، لم يجز العطف بها؟ فعلمت أنه لا بد من مراعاة معاني هذه الحروف حتى يجب الحكم بالعطف. فلذلك ذكرت معانيها في كتب النحو، وإن لم تكن كتب تفسير غريب.

فمن ذلك الواو، وهي أصل حروف العطف. والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاستراك بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو. ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب، و« أو » الشك وغيره، و« بل » الإضراب. فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وبباقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد. فلهذا صارت الواو أصل حروف العطف، فهي تدل على الجمع المطلق، إلا أن دلالتها على الجمع أعم من

(١) القراءة: .٥٨

(٢) الأعراف: .١٦١

(٣) الكتاب: .٤٣٧/١

دلالتها على العطف. والذي يدل على ذلك أننا لا نجد لها تعرى من معنى الجمع. وقد تعرى من معنى العطف، ألا ترى أن واو المفعول معه في قوله: «استوى الماء والخشبة»، و« جاء البرد والطيسالسة» قد نجدها تفيد معنى الجمع؛ لأنها نائبة عن «مع» الموضوعة لمعنى الاجتماع؟ وكذلك واو القسم ليست عارية من معنى الجمع؛ لأنها نائبة عن الباء. ومعنى الباء الإلصاق، والشيء إذا لاصق الشيء، فقد جاء معه، وكذلك واو الحال في قوله: « جاء زيدٌ ويَدُه على رأسه»، ونحو قوله تعالى: « وَطَرِيقَةٌ قَدْ أَهْمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ»^(١) غير عارية من معنى الجمع. ألا ترى أن الحال مصاحبة لذى الحال؟ فقد أفادت معنى الاجتماع، ولا نعلم أحداً يوثق بعريئته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب. والذي يؤيد ما قلنا أن الواو في العطف نظير الثنوية والجمع: إذا اختلفت الأسماء احتاج إلى الواو، وإذا اتفقت جرت على الثنوية والجمع، تقول: « جاءني زيدٌ وعمرو » لتعذر الثنوية، فإذا اتفقت قلت: « جاءني الزيدان والعمران ». والواو الأصل، وإنما زادوا على الاسم الأول زيادةً تدل على الثنوية، وكان ذلك أوجز وأخضر من أن تذكر الأسمين، وتعطف أحدهما على الآخر، فإذا اختلف الأسمان؛ لم تتمكن الثنوية، فاضطروا إلى العطف بالواو. والذي يدل على ذلك أن الشاعر إذا أضطر عاود الأصل، فقال [من الرجز]:

كأن بين فَكَّها والفَكِّ فَأَرَأَةٌ مِنْكِ ذِيَّحَثٍ فِي سُكِّ

وممّا يدل على ذلك أيضا أنها تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب، نحو قوله: «اختصم زيدٌ وعمرو»، و« تقاتل بكرٌ وخالدٌ »، فالترتيب ه هنا ممتنع؟ لأن الخصم والقتال لا يكون من واحد، ولذلك لا يقع ه هنا من حروف العطف إلا الواو، ولا يجوز «اختصم زيدٌ فعمرو»، ولا « تقاتل بكرٌ فخالدٌ »؛ لأنك إذا أتيت بالفاء، أو « ثم »، فقد اقتصرت على الاسم الأول؛ لأن الفاء توجب المهللة بين الأول والثاني. وهذه الأفعال إنما تقع من الاثنين معاً، ومن ذلك قولهم: « سیتان قیامک وقعودک »؛ فقولك: « سیتان » أي: مثلان؛ لأن الشيء الممثل والمماثل لا يكون من واحد؛ لأن الشيء لا يماثل نفسه، فأما قول الشاعر [من البسيط]:

وكان سیتان لا يَسْرَحُوا تَعْمَأَا أو يَسْرَحُوه بِهَا وَأَغْبَرَتِ الشَّوَّحُ

وقول الآخر [من الطويل]:

١١٢٩ - فَسِيَّانٌ حَزْبٌ أَوْ تَبُوءٌ الضَّيْنَمُ الذَّلِيلُ الْمُسَيْرُ

(١) آل عمران: ١٥٤.

(٢) تقدم بالرقم ٦٧٦.

(٣) تقدم بالرقم ٣٠٩.

١١٢٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤١٢/١٤ (سو).

اللغة والمعنى: تبوء: تجازى، تقتل بقتل. الضيم: الظلم والإذلال.

فإنَّه استعمل «أو» هُنَّا بمعنى الواو، وهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه. والذي أتَسَهَ بذلك أنه رأَاهَا في الإباحة، نحو: «جَالِسٌ الْحَسَنُ أَوْ ابْنُ سَيِّدِنَا»، تُبيَحُ مجالستَهُما، فتَدرُج إلى استعمالها في مواضع الواو البتة.

وتقول: «جمعت زيداً وعمرًا»، و«الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعُمَرٍ»، ولا يجوز بالفاء. وإذا ثبَتَ أنها تستعمل في مواضع لا يكون فيها إلا الجمع المطلق؛ امتنع استعمالها مُرتَبةً؛ لأن ذلك يُؤدي بالاشراك، وهو على خلاف الأصل.

وممَّا يدلُّ أيضًا على أنها للجمع المطلق من غير ترتيب قوله: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَعُمَرُ وَبَعْدُهُ»، فلو كانت للترتيب، لكان قوله: «بَعْدَهُ تَكْرِيزًا»، ولكن إذا قلت: «جَاءَنِي زَيْدٌ الْيَوْمَ وَعُمَرُو أَمْسٌ» متناقضًا؛ لأن الواو قد دلت على خلاف ما دلت عليه «أمس» من قبل أن الواو ترتيب الثاني بعد الأول، وأمس تدل على تقدمه. ومن ذلك قوله تعالى في البقرة: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ أَبْابَكُ شَجَدًا وَثُوَّلُوا حَطَّةً﴾^(١)، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا حَطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ شَجَدًا﴾^(٢)، والقصةُ واحدة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَعَرَّفُ أَقْتُلُ لَيْكَ وَأَسْجُدُهُ وَأَدْكُنُ عَمَّا لَزَغَ عَيْنِكَ﴾^(٣)، وشراعها يُقدِّمُ الركوع على السجود. ومن ذلك قول أبي النَّجْمَ [من الرجز]:

تعلُّهُ مِنْ جَانِبِ وَتَنْهِلَةٍ

— ١١٣٠ —

= لا فرق عندي أن تعلن علي حرّيَا، أو تخضع لي وتمكّنني من قتل مماثل لقتيلِي، وقد يقبل الذليل المسير أن يظلم، ولست أنا كذلك.

الإعراب: «فسيَان»: الفاء: حسب ما قبلها، «سيَان»: خبر مقدم مرفوع بالألف لأنَّه مثُنٌ «حرب»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «أو»: حرف عطف. «تبُوء»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوابًا تقديره: أنت «بِمِثْلِهِ»: جاز و مجرور متعلقان بـ«تبُوء»، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارع إليه. «وقد»: الواو: حرف استئناف، «قد»: حرف تقليل. «يَقْبِلُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «الضَّيم»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الذَّلِيلُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «الْمَسِيرُ»: نعت مرفوع بالضمة.

وجملة «فسيان حرب»: بحسب الفاء. وجملة «تبُوء»: في محل رفع اسم معطوف على «حرب». وجملة «قد يقبل الضَّيم الذَّلِيل»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فسيان حرب أو تبُوء» حيث استخدم «أو» بمعنى الواو، وهو من الشذوذ الذي لا يُقاس عليه كما ذكر.

(١) البقرة: ٥٨.

(٢) الأعراف: ١٦١.

(٣) آل عمران: ٤٣.

١١٣٠ - التَّخْرِيج: لم أقع على هذا البيت في ديوان أبي النَّجْمَ الذي يتضمَّن قصيدةً طويلة على هذا الروي (ص ١٨٣ - ٢٠٠).

شرح المفردات: تعلَّه: تجعله يشرب مرة ثانية. «تَنْهِلَة»: تجعله يشرب أول مرة.

والعلل لا يكون إلاً بعد النهل. يقال: نَهَلَ يَنْهَلُ إِذَا شرب أَوْلَ شَرْبَة. قال الجعدي
[من الرمل]:

١١٣١ - [فَشَرِبْنَا غَيْرَ شَرِبٍ وَاغْلِ] وَشَرِبْنَا عَلَّا بَعْدَنَهَل
ومن ذلك أيضا قول لبيد [من الكامل]:

١١٣٢ - أَغْلِي السَّبَاءُ بِكُلِّ أَذْكَنْ عَاتِقٍ أَوْ جَوْنَةٌ قُدِحَتْ وَفُضَّ خَتَامُهَا

= الإعراب: «تعله»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «من جانب»: جاز ومحرر متعلقان بالفعل قبلهما.
«وتنهله»: الواو: حرف عطف، «تنهل» فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره:
هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.
وجملة «تعله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «تنهله».

والشاهد فيه قوله: «تعله وتنهله» حيث تعطف الواو بدون ترتيب، إذ لو كانت للترتيب لوجب القول:
تنهله وتعله، لأن العلل لا يكون إلا بعد النهل.

١١٣١ - التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٨٦؛ ولسان العرب ٧٣٢/١١ العروس (وغل).
العروس (وغل).

اللغة والمعنى: الواغل: من يشارك القوم شرابهم من غير أن يدعوه. النهل: الشربة الأولى، والعلل:
تكرار الشرب.

نحن نشرب حتى نرتوي، إذ لستا منمن يتطلّلون على القوم، فيشربون معهم خائفين من طردتهم
وإذلالهم.

الإعراب: «فَشَرِبْنَا»: الفاء: استثنافية، «شرب»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«أنا»
الفاعلين، وهي ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «غير»: صفة منصوبة لمفعول مطلق
محذوف، بتقدير: فشرينا شرباً غير مشرب، وهي مضافة. «شرب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
«واغل»: صفة لـ«شرب» مجرورة بالكسرة. «وشربنا»: الواو: حرف استثناف، «شربنا»: تعرب
كسابقها. «عللاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة،
وهو مضاف متعلق بالفعل «شربنا». «نهل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة القافية.
وجملة «فشربنا»: استثنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «وشربنا».

والشاهد فيه قوله: «عللاً بعد نهل» حيث أكد ما قاله أن العلل لا يكون إلا بعد النهل.

١١٣٢ - التخريج: البيت للبيهقي بن ربيعة في ديوانه ص ٣١٤؛ وأسرار العربية ٣٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/
١٠٥، ١١/٣؛ وسر صناعة الإعراب ص ٦٣٢؛ ولسان العرب ٢/٥٥٧ (قدح)، ١٠/٢٣٧، ٢٣٨؛ وأساس البلاغة
(عشق)، ١٣/١٥٧ (دكن)؛ والمعاني الكبير ١/٤٥٢؛ والمقاصد التحوية ٤/١٢٥؛ وأساس البلاغة
(سباً)؛ وكتاب العين ٧/٣١٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٠٢؛ ووصف المباني ص ٤١١.

اللغة والمعنى: أغلي: أرفع. السباء: الشراء. الأذكن: الرزق الأغبر. العاتق: الحالص، وقيل: هو
الذي لم يفتح، وقيل: هو الرزق الضخم.

الإعراب: «أغلي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للتكلّم، والفاعل ضمير مستتر فيه
وجوباً تقديره: أنا. «السباء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بكل»: جاز ومحرر متعلقان بمحذوف =

والجونة: الخابئة المطلية بالوار. وفُدحت: غُرفت، وقيل: مُرْجَت، وقيل: بُزلت. وفُضّن ختامها: أي كسر طينها. ومعلوم أنه لا يُقدح إلا بعد فرض ختامها. مع أننا نقول أنها لو كانت الواو للترتيب؛ لكانـت كالفاء، فلو كانت كالفاء؛ لوقعت موقعها في الجزاء، وكان يجوز أن تقول: «إِنْ تُخْسِنَ إِلَيَّ وَاللَّهُ يَجْازِيكَ»، كما تقول: «فَاللَّهُ يَجْازِيكَ». فلما لم يجز ذلك؛ دلـ على ما قلناه. فأمـا ما حـ كـاه سـ بـويـهـ، وـ ذـكـرـهـ قد منـعـ في عـدـةـ مواضعـ منـ كـتابـهـ، منهاـ فيـ هـذـاـ الـبـابـ، قالـ^(١): تـقولـ: «مـرـرـتـ بـرـجـلـ وـحـمـارـ»، فالـواـوـ أـشـرـكـتـ بـيـنـهـمـ، فـلـمـ تـجـعـلـ لـلـرـجـلـ مـنـزـلـةـ بـتـقـديـمـ إـيـاهـ عـلـىـ الـحـمـارـ، إـذـ لـمـ ثـرـدـ التـقـديـمـ فـيـ الـمـعـنـىـ وإنـماـ هوـ شـيـءـ فـيـ الـلـفـظـ، كـقـولـكـ: «مـرـرـتـ بـهـمـاـ». ولـهـذاـ قالـ^(٢): وليسـ فـيـ هـذـاـ دـلـيلـ عـلـىـ أـنـهـ بـدـأـ شـيـءـ قـبـلـ شـيـءـ.

وقـالـ قـومـ: إـنـهـ تـرـتـيـبـ، وـاسـتـدـلـواـ بـمـاـ رـوـيـ عنـ اـبـنـ عـبـاسـ أـنـهـ أـمـرـ بـتـقـديـمـ الـعـمـرـةـ، فـقـالـ الصـحـابـةـ: لـمـ تـأـمـرـنـاـ بـتـقـديـمـ الـعـمـرـةـ وـقـدـ قـدـمـ اللـهـ الـحـجـجـ عـلـيـهـ فـيـ التـنـزـيلـ؟ فـدـلـ إـنـكـارـهـمـ عـلـىـ اـبـنـ عـبـاسـ أـنـهـمـ فـهـمـوـاـ التـرـتـيـبـ مـنـ الـواـوـ. وـكـذـلـكـ لـمـ تـنـزـلـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: «إِنَّ أَصَفَّـاـ وـالـمـرـوـةـ مـنـ شـعـائـرـ اللـهـ»^(٣)، قالـ الصـحـابـةـ: بـمـ نـبـدـأـ يـاـ رـسـوـلـ اللـهـ؟ فـقـالـ: اـبـدـؤـواـ بـمـاـ بـدـأـ اللـهـ بـذـكـرـهـ. فـدـلـ ذـكـرـهـ عـلـىـ التـرـتـيـبـ. وـرـوـيـ أـنـ بـعـضـ الـأـعـرـابـ قـامـ خـطـيـبـاـ بـيـنـ يـدـيـ النـبـيـ^(٤)، فـقـالـ فـيـ خـطـبـتـهـ: «مـنـ أـطـاعـ اللـهـ وـرـسـوـلـهـ؛ فـقـدـ رـشـدـ، وـمـنـ عـصـاـهـ؛ فـقـدـ غـوـيـ»^(٥). فـقـالـ النـبـيـ^(٦): بـئـسـ خـطـيـبـ الـقـوـمـ أـنـتـ، هـلـاـ قـلـتـ وـمـنـ عـصـىـ اللـهـ وـرـسـوـلـهـ. قـالـواـ: فـلـوـ كـانـتـ الـواـوـ لـلـجـمـعـ الـمـطـلـقـ، لـمـ اـفـتـرـقـ الـحـالـ بـيـنـ مـاـ عـلـمـهـ الرـسـوـلـ، عـلـيـهـ الـصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ، وـبـيـنـ مـاـ قـالـ.

= حال، والتقدير: أغلى السباء حال كونها في كل أدكن. (أدكن): مضاد إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنـهـ منـونـعـ منـ الـصـرـفـ. (عـاـنـقـ): نـعـتـ مجرـرـ بالـكـسـرـةـ. (أـوـ): حـرـفـ عـطـفـ. (جوـنةـ): اسم معطـوفـ مجرـرـ بالـكـسـرـةـ. (فـدـحـتـ): فعل ماضـ مـبـنـيـ لـلـمـجـهـولـ، وـالـتـاءـ لـلـتـأـيـثـ وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مستـرـ فـيـ جـواـزاـ تـقـدـيرـهـ: هيـ. (وـفـضـنـ): الـواـوـ حـرـفـ عـطـفـ، وـ(فـضـنـ): فعل مـضـارـعـ مـبـنـيـ لـلـمـجـهـولـ. (ختـامـهـ): نـائـبـ فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ، وـ(هـاـ): ضـمـيرـ مـتـصلـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ جـزـ بالإـضـافـةـ. وـجـملـةـ (أـغـليـ): اـبـتدـائـيـةـ لـاـ محلـ لـهـاـ مـنـ الإـعـرـابـ. وـجـملـةـ (فـدـحـتـ): فـيـ محلـ جـزـ نـعـتـ (جوـنةـ). وـجـملـةـ (فـضـنـ خـتـامـهـ): مـعـطـوفـةـ فـيـ محلـ جـزـ.

والشاهدـ فـيـ قـوـلـهـ: (فـدـحـتـ وـفـضـنـ خـتـامـهـ)ـ حيثـ لـمـ تـدـلـ الـواـوـ عـلـىـ التـرـتـيـبـ؛ لـأـنـ فـضـنـ الـخـاتـمـ سـابـقـ عـلـىـ الـقـدـحـ، فـإـنـ خـتـامـهـ يـفـضـنـ ثـمـ يـفـدـحـ.

(١) الكتاب / ٤٣٧.

(٢) الكتاب / ٤٣٨.

(٣) البقرة: ١٥٨.

(٤) وردـ الـحـدـيـثـ فـيـ تـفـسـيرـ الطـبـرـيـ ٢ـ /ـ ٣٠ـ؛ وـسـنـ الدـارـقـطـنـيـ ٢ـ /ـ ٢٥٤ـ. وـانـظـرـ: مـوسـوعـةـ أـطـرافـ الـحـدـيـثـ.

الـنـبـيـ الشـرـيفـ ١ـ /ـ ٣١ـ.

وتعلّقوا أيضًا بما جاء في الأثر أن سُحِيْمًا عبد بني الحَسْخَاس أنسد عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه [من الطويل]:

عَمَيْرَةَ وَدَغَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَزَءُ نَاهِيَا^(١)

فقال عمر: لو كنت قدّمت «الإسلام» على «الشيب» لأجزتك. فدلّ إنكاره على أن التأخير في اللّفظ يدلّ على التأثير في المرتبة. وما ذكروه لا دلالة فيه قاطعة. أمّا الآية فنقول إن إنكار الجماعة معارض بأمر ابن عباس، فإنه، مع فضله، أمر بتقديم العمرة، ولو كانت الواو ترتب، لما خالف. قوله تعالى: «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ»^(٢)، فإن النبي، ﷺ، لم يأمر بتقديم «الصفا»؛ لأن اللّفظ كان يقتضي ذلك، وإنما بين عليه الصلاة والسلام المراد لما في الواو من الإجمال. ويدلّ على ذلك سؤال الجماعة: بِمَ نَبْدَأ؟ ولو كانت الواو للترتيب، لفهموا ذلك من غير سؤال؛ لأنهم كانوا عرباً فصحاء، وبلغتهم نُزُل القرآن، فدلّ أنها للجمع من غير ترتيب. وأمّا رد النبي، ﷺ، على الخطيب، فما كان إلا لأنّ فيه ترتك الأدب بتترك إفراد اسم الله بالذكر. وكذلك إنكار عمر رضي الله عنه لترك تقديم الإسلام في الذكر، وإن كان لا فرق بينهما.

واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة، واحتّجوا بأنّها قد جاءت في مواضع كذلك، منها قوله تعالى: «فَلَمَّا أَسْلَمَ وَكَلَّ لِلْجَيْنِ وَنَدَيْتَهُ أَنْ يَكُبَّرْهِمُ قَدْ صَدَقَ الرُّؤْيَا»^(٣). قالوا: معناه: ناديناه أن يا إبراهيم، والواو زائدة. ومنها قوله تعالى: «حَقَّ إِذَا جَاءَهُ وَهَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابَهَا وَقَالَ لَهُمْ خَرَّنَهَا»^(٤)، تقديره: حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها، واحتّجوا أيضًا بقول الشاعر [من الكامل]:

١١٣٣ - حَتَّى إِذَا امْتَلَأْتُ بُطُونَكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شُبُّوا وَقَلَبْتُمْ ظَهَرَ الْمِجَنَّ لَنَا

(١) تقدم بالرقم ٣٣٩.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) الصافات: ١٠٣.

(٤) الزمر: ٧٣.

١١٣٣ - التخرّيج: البيتان للأسود بن يعفر في ديوانه ص ١٩؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٣٦؛ وتذكرة النّحاة ص ٤٥؛ والجني الداني ص ١٦٥؛ وخزانة الأدب ١١/٤٤، ٤٤/٤٥؛ ورصف المباني ص ٤٢٥؛ وسر صناعة الإعراب ص ٦٤٦، ٦٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٩؛ ولسان العرب ١١/٥٦٨؛ (قبل)، ٤٨٩/١٥ (وا)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٧؛ والمعاني الكبير ص ٥٣٣؛ والمقتضب ٨١/٢.

اللغة: امتلاء بطنكم: شبتت وضخمت، وقيل: كثرت قبائلكم. المعنى: ولما كثرت قبائلكم وانتشرتم في الأصقاع، ورأيتم أبناءكم قد كبروا وترعرعوا، وقلبتم ظهر الترس لنا محاربين، بآن غدركم ولؤمكم.

الإعراب: «حتى»: حرف ابتداء، «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بجواب الشرط. «امتلاء»:

قالوا: معناه قلبتم ظهر المجنّ لنا. وأما أصحابنا، فلا يرون زيادة هذه الواو، ويتأولون جميعاً ما ذكر وما كان مثله بأنّ أخوبتها محنوفة لمكان العلم بها، والمراد: «فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَمُّلَ الْجَيْنِ وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَتَابَرْهِيْرُ قَدْ صَدَقَتِ الرُّؤْيَا»^(١)، أدرك ثوابنا ونال المنزلة الرفيعة لدينا. وكذلك قوله: «حَتَّى إِذَا جَاءَهُوَهَا وَفَرَّتْهُ أَبُوَيْهَا وَقَالَ هُمْ خَزَنَتْهَا سَلْكُمْ عَيْنَكُمْ طَبَشَ فَأَذْهَلُوهَا خَلِيلَيْنَ»^(٢)، تقديره: صادفوا الشواب الذي وعدوه، ونحوه. وكذلك قول الشاعر: حتى إذا امتلأت بطونكم وكان كذا، تحقق منكم الغدر، واستحققتم اللّوز، ونحو ذلك مما يصلح أن يكون جواباً، فاعرفه إن شاء الله.

فصل

[الفاء وـ«ثم» وـ«حتى»]

قال صاحب الكتاب: وـ«الفاء»، وـ«ثم»، وـ«حتى» تقتضي الترتيب، إلا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة، وـ«ثم» توجبه بمهلة، ولذلك قال سيبويه^(٣): «مررث برجل ثم امرأة»، فالمرور هنا مروران، ونحو قوله تعالى: «وَكُمْ بَنِ فَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاهَهَا بَاسْنَة»^(٤). وقوله: «وَلَئِنْ لَفَّارْ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَلَاحَامَ آهَنَدَى»^(٥) محمول على أنه لما أهلكها حِكْمَ بِأَنَّ الْبَاسَ قَدْ جَاءَهَا، وَعَلَى دَوَامِ الْاَهْتِدَاءِ وَثَبَاتِهِ.

* * *

= فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاء التائين الساكنة لا محل لها من الإعراب. «بطونكم»: فاعل مرفوع بالضمة، وـ«كم»: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «ورأيت»: الواو عاطفة، وـ«رأيتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء المتحركة في محل رفع فاعل، والميم للجماعة. «أبناءكم»: مفعول به منصوب بالفتحة، وـ«كم»: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «شتبوا»: فعل ماضٍ مبني على الفعل لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق. «وقلتم»: الواو زائدة، وـ«قلبتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء المتحركة ضمير متصل في محل رفع فاعل، والميم للجماعة. «ظهر»: مفعول به منصوب بالفتحة. «المجنّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «النا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل قلبتم. «إن»: حرف مشبه بالفعل. «الغدور»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «الفاحش»: خبر إن مرفوع بالضمة. «الخبّ»: خبر ثانٍ مرفوع بالضمة. وجملة «إذا امتلأت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «امتلأت»: في محل جز بالإضافة. وجملة «رأيتم»: معطوفة على سابقتها في محل جز. وجملة «شتبوا»: في محل نصب حال. وجملة «قلبتم»: جملة جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن الغدور الفاحش»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وقلبتم ظهر المجنّ لنا» التقدير: قلبتم، والواو زائدة، والجملة جواب للشرط.

(١) الاصفات: ١٠٣. (٢) الزمر: ٧٣.

(٤) الأعراف: ٤.

(٣) الكتاب: ٤٣٨/١.

(٥) ط: ٨٢.

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف الثلاثة تُواافق الواو من جهة، وتفارقها من جهة أخرى. فأما جهة الموافقة، فاشتراكُهن في الجمع بين شيئاً أو أشياء في الحكم، وأما المخالفة فمن جهة الترتيب، فالواو لا ترتب. وهذه الثلاثة ترتب، وتوجب أن الثاني بعد الأول. فمن ذلك الفاء، فإنها ترتب بغير مهلة، يدل على ذلك وقوعها في الجواب، وامتناع الواو «أَنْ» منه، فامتناع «أَنْ» منه إنما هو لأنها ترتب بمهلة، فعلم بما ذكرناه أن الفاء موضوعة لدخول الثاني فيما دخل فيه الأول متصلاً.

وجملة الأمر أنها تدخل الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب تكون فيه مُتبعة عاطفة، وضرب تكون فيه مُتبعة مجردة من معنى العطف، وضرب تكون فيه زائدة دخولها كخر وجهها، إلا أن المعنى الذي تختص به وتشتبه إليه هو معنى الإتباع، وما عدا ذلك فعارض فيها؛ فأما الأول فنحو قولك: «مررت بزيد فعمري»، و«ضررت عمراً فأوجعته»، و«دخلت الكوفة فالبصرة»، أخبرت أن مرور عمرو كان عقيباً لمرور زيد بلا مهلة.

ولذلك قال سيبويه: فالمرور مروران، يريد أن مروره بزيد غير مروره بعمرو، وأن إيجاع زيد كان عقيباً للضرب، وأن البصرة داخلة في الدخول كالكوفة على سبيل الاتصال. ومعنى ذلك أنه لم يقطع سيره الذي دخل به الكوفة حتى اتصل بالسير الذي دخل به البصرة من غير فتور ولا مهلة. ولهذا من المعنى^(١) وقع ما قبلها علة وسيباً لما بعدها، نحو قولك: «أعطيته فشكّر»، و«ضربته فبكى»، فالإعطاء سبب الشكر، والضرب سبب البكاء، والمسبب يقع ثانية السبب وبعده متصلاً به، فلذلك اختاروا لهذا المعنى الفاء، فاعرفه.

وأما الضرب الثاني: وهو الذي يكون الفاء فيه للإتباع دون العطف، ففي كل موضع يكون فيه الأول علة لوجود الآخر، ولا يشارك الأول في الإعراب. وهذا نحو جواب الشرط، كقولك: «إن تُخسِن إلى، فالله يجازيك»، فالفاء هنا للإتباع دون العطف. ألا ترى أن الشرط فعل مجزوم، والجواب بعد الفاء جملة من مبتدأ وخبر لا يسوغ فيها الجزء؟ وإنماأتي بالفاء هنال توصلأ إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، فإنه لو لا الفاء، لما صلح أن تكون جواباً، فلما كان الإتباع لا يفارقها والعطف قد يفارقها، كان الإتباع أصلاً فيها..

وأما الضرب الثالث: وهو زيادتها، فاعلم أن الفاء قد تزداد عند جماعة من النحوين المتقدمين كأبي الحسن الأخفش وغيره، فإنه يجوز: «زيد فقائم»، على معنى: «زيد قائم». وحكي: «زيد فوجد» بـ«أَرَيْد وجد»، وأجاز: «زيداً فاضرب، وعمراً فاشكّر»، ومنه قوله تعالى: «وَرَبِّكَ فَكِيرٌ وَبَيْكَ فَطَهَرٌ وَالرَّجُرُ فَاهْجُرْ»^(٢)، أي: كَبْرٌ، وَطَهْرٌ، وَاهْجُرٌ. ومن

(١) كما في الطبعتين، ولعل الصواب: «ولهذا المعنى» بحذف «من».

(٢) المدثر: ٣ - ٥.

ذلك ما ذهب إليه أبو عثمان المازني في قوله: «خرجت فإذا زيد قائم»: أن الفاء زائدة. ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَائِكِخَ فَتَاهُمْ وَأَكْرُومَةُ الْحَيَّنِينُ خَلُوْ كَمَا هِيَا^(١)

قالوا: الفاء فيه زائدة؛ لأنها في موضع الخبر، وسيبوه^(٢) لا يرى ذلك، ويتأول ما جاء من ذلك مما يرده إلى القياس.

وأما «ثم»، فهي كالفاء في أن الثاني بعد الأول، إلا أنها تفيد مهلة وتراتخاً عن الأول، فلذلك لا تقع موضع الفاء في الجواب، فلا تقول: «إن تعطني ثم أنا أشكرك»، كما تقول: «فأنا أشكرك»؛ لأن الجزء لا يتراخي عن الشرط. فعلى هذا تقول: «ضربت زيداً يوم الجمعة، ثم عمراً بعد شهر»، و«بعث الله آدم ثم محمد»، صلى الله عليهما وسلم. ولا تقول مثل ذلك في الفاء؛ لأنه لما تراخي لفظها بكثرة حروفها تراخي معناها؛ لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوّة المعنى.

والковيون أيضًا يرون زيادة «ثم» كزيادة الفاء والواو عندهم. قال رهير [من الطويل]:

١١٣٤ - أراني إذا ما بٰث على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديًا

(١) تقدم بالرقم ١٤٢.

(٢) الكتاب /١٣٨، ١٣٩.

١١٣٤ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في الأشباء والناظائر /١١١؛ وخزانة الأدب /٨، ٤٩٠؛ والدرر /٦، ٨٩؛ ووصف المبني ص ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني /١، ٢٨٢، ٢٨٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٤؛ وبلا نسية في سر صناعة الإعراب /١، ٢٦٤؛ وشرح الأشموني /٢؛ وشرح شواهد المغني /١، ٣٥٨؛ وهم الهوامع /٢، ١٣١.

اللغة: على هوى: صاحب عشق، عاشق. الغادي: السائر في الصباح.

المعنى: تتعدد أشواقي وميولي في كل يوم، فأبات عاشقاً، وأصبح مغادراً إلى مكان آخر، وهكذا. الإعراب: «أراني»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، والنون: للوقاية، والباء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به أول، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «ما»: زائدة. «بٰث»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «بٰث»: فعل ماضٍ ناقص، والباء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «على هوى»: جار و مجرور متعلقان بخبر «بٰث» المحذوف. «فثم»: الفاء: للعطف، «ثم»: زائدة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «أصبحت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «أصبحت»: فعل ماضٍ ناقص، والباء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «غادي»: خبر «أصبحت» منصوب بالفتحة.

جملة «أراني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا ما بٰث...»: في محلّ نصب مفعول به ثان لـ«أراني». وجملة «بٰث» الأولى: في محلّ جر بالإضافة. وجملة «بٰث» الثانية: لا محل لها من الإعراب (جواب شرط غير جازم). وجملة «إذا أصبحت...»: معطوفة على جملة «إذا بٰث» في =

وعلى ذلك تأولوا قوله تعالى: ﴿تَرَأَّبَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾^(١).

* * *

قال صاحب الكتاب: و«حتى» الواجب فيها أن يكون ما يغطّف بها جزءاً من المعطوف عليه، إما أفضله، كقولك: «مات الناس حتى الأنبياء»، أو أذونه، كقولك: «قدم الحاج حتى المشاة».

* * *

قال الشارح: اعلم أن «حتى» قد تكون عاطفة تدخل ما بعدها في حكم ما قبلها كالواو والفاء، وهو أحد أقسامها. ولها في العطف شرائط: أحدها أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأن يكون جزءاً له، وأن يكون فيه تحقيّر أو تعظيم، وذلك نحو: «قدم الحاج حتى المشاة»، فهذا تحقيّر، و«مات الناس حتى الأنبياء»، وهذا تعظيم. ولذلك قال: إما أفضله أو أذونه. ولو قلت: «قدم الحاج حتى الحِمار»، لم يجز؛ لأنه ليس من جنس المعطوف عليه، وكذلك لو قلت: «قدم زيد حتى عمر»، لم يجز؛ لأن الثاني، وإن كان من جنس الأول، فليس بعضاً له. وكذلك لو قلت: «رأيت القوم حتى زيداً»، وكان زيد غير معروف بمحقاره أو عظيم، لم يجز أيضاً، وإن كان بعضاً له.

واعلم أن حتى إنما يتحقق العطف بها في حالة النصب لا غير، نحو قولك: «رأيت القوم حتى زيداً»، فالاسمُ بعد «حتى» داخل في حكم ما قبلها، ولذلك تبعه في الإعراب، فاما إذا قلت: «قدم القوم حتى زيد»، فإنه لا يتحقق هنا العطف لاحتمال أن تكون حرف ابتداء، وهو أحد جوهرها، وما بعدها مبتدأ محدودُ الخير. وكذلك إذا خضست ربما يتوهم فيها الغاية، على نحو قوله: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعَ النَّجْرِ﴾^(٢)، ولذلك لم يمثل الفارسي في العطف إلا بصورة النصب، فقال: نحو قولك: «ضررت القوم حتى زيداً»، ثم عضد ذلك بالنقل؛ لئلا يمنع المخالفُ هذه الصورة، فقال: وقد رواه سيبويه وأبو زيد وغيرهما، وكذلك رواه يونس.

وفي الجملة «حتى» غير راسخة القَدَم في باب العطف، ولا متمكّنة فيه؛ لأن الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول، وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فاما إذا كان الثاني جزءاً من الأول؛ فهو داخل في حكمه؛ لأن

= محل نصب مفعول به. وجملة «أصبحت» الأولى: في محل جر بالإضافة. وجملة «أصبحت» الثانية: لا محل لها من الإعراب (جواب شرط غير جازم).

والشاهد فيه قوله: «ثم» حيث جاءت «ثم» زائدة بعد الفاء.

(١) التوبية: ١١٨.

(٢) القدر: ٥.

اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك. ألا ترى أنك إذا قلت: «ضربت القوم»، شمل هذا اللفظ زيداً وغيره ممن يعقل، فلم يكن في العطففائدة سوى إرادة تحريم وتحقير، وذلك يحصل بالخض على الغاية.

فصل

[(أُوْ] و[إِمَّا] و[أَمْ]

قال صاحب الكتاب: و[أُوْ]، و[إِمَّا] و[أَمْ] ثلاثة لتعليق الحكم بأحد المذكورين، إلا أن [أُوْ] و[إِمَّا] تقعان في الخبر والأمر والاستفهام، نحو قوله: «جائني زيد أو عمرو»، و«جاءني إما زيد وإما عمرو»، و«اضرب رأسه أو ظهره»، و«اضرب إما رأسه وإما ظهره»، و«القيت عبد الله أو أخيه»، و«القيت إما عبد الله وإما أخيه».

* * *

قال الشارح: يريد أن هذه الحروف الثلاثة تجتمع في أن الحكم المذكور مسند إليها إلى أحد الأسميين المذكورين لا بعينه، و[أُوْ]، و[إِمَّا] تقعان في الخبر والأمر والاستفهام. ولذلك يكون الجواب عن هذا الاستفهام «نعم»، إن كان عنده واحداً منها، أو «لا» أن لم يكن، إذ المعنى: أقيت أحدهما؟ والذي يدل أن أصلهما أحد الشيئين، أنه إذا لم يكن معلكاً في الكلام دليلاً يوجب زيادة معنى على هذا المعنى، لم يتحمل في التأويل إلا عليه.

* * *

قال صاحب الكتاب: و[أَمْ] لا تقع إلا في الاستفهام إذا كانت متصلة، والمنقطعة تقع في الخبر أيضاً. تقول في الاستفهام: «أزيد عندك أم عمرو» وفي الخبر: «إنها لإبل أم شاء».

* * *

قال الشارح: وأما [أَمْ] فتكون على ضررتين: متصلة وهي المعادلة لهمة الاستفهام، ومنقطعة. فأما المتصلة، فتأتي على تقدير: «أي»؛ لأنها لتفصيل ما أجملته «أي»، وذلك أن السؤال على أربع مراتب في هذا الباب:

الأول: السؤال بالآلف منفردة، كقولك: أعندي شيء مما تحتاج إليه؟ فيقول: نعم. فتقول: ما هو؟ فيقول: متابع. فتقول: أي المتابع؟ فيقول: «بَزْ». فتقول: أكتان هو أم مزويء؟ فيكون الجواب حينئذ اليقين. فالجواب مرتب على هذه المراتب المذكورة، فأشددها إيهاماً السؤال الأول: لأنه ليس فيه ادعاء شيء عنده.

ثـمـ الثـانـيـ: لأنـ فيهـ اـدعـاءـ شـيـءـ عـنـدـهـ، إـذـ قـلـتـ: «ـمـاـ الشـيـءـ الـذـيـ عـنـدـكـ؟ـ».

ثـمـ السـؤـالـ الثـالـثـ: وـهـوـ بـ«ـأـيـ»ـ وـهـوـ لـتفـصـيلـ ماـ أـجـمـلـتـهـ.

ثم السؤال الرابع: بالألف مع «أم»، وهو لتفصيل ما أجملته «أيّ»، فتقول: «أزيد عندك أم عمرُو؟» و«أزيداً لقيتَ أم بشرًا؟» فمعناه: أيهما عندك؟ وأيهما لقيت؟ ولا ثعاذل أم هذه إلا بالهمزة، وينبغي أن يجتمع في «أم» هذه ثلاثة شرائط حتى تكون متصلة. أحدها: أن تُعادل همزة الاستفهام، والثاني: أن يكون السائل عنده علمًّا أحدهما، والثالث: أن لا يكون بعدها جملةً من مبتدأ وخبر، نحو قولك: «أزيد عندك أم عمرُو عندك؟» فقولك بعدها: «عمرُو عندك» يقتضي أن تكون منفصلة، ولو قلت: «أم عمرُو»، من غير خبر، كانت متصلة. وتقول: «أعطيت زيداً أم حرمته؟» تكون متصلة أيضاً؛ لأن الجملة بعدها إنما هي فعلٌ وفاعلٌ، وليس ابتداء وخبرًا.

والجواب عن هذا السؤال، إن كان قد فعل واحداً منها، التعين؛ لأن الكلام بمنزلة «أيهما»، و«أيهم»، ولا يكون «لا»، ولا «نعم»؛ لأن المتكلّم مُدعٍ أن أحد الأمرين قد وقع، ولا يدرى أيُّ الأمرين هو، ولا يعرفه بعينه، فهو يسأل عنه من يعتقد أن عِلم ذلك عنده ليعرّفه إياه عيناً. فإن كان الأمر على غير دعوه؛ كان الجواب: «لم أفعل واحداً منها».

وقيل لها: «متصلة» لاتصال ما بعدها بما قبلها وكُونَه كلاماً واحداً، وفي السؤال بها معاذلةً وتسوية؛ فأما المعادلة فهي بين الاسمين، جعلت الاسم الثاني عديلاً الأول في وقوع الألف على الأول، و«أم» على الثاني، ومذهب السائل فيهما واحدٌ. فأما التسوية فهي أن الاسمين المسؤول عن تعين أحدهما مستويان في علم السائل، أي الذي عنده في أحدهما مثلُ الذي عنده في الآخر. فمن ذلك قوله تعالى: «إِنَّمَا أَنْشَأَنَا مِنْ أَنْثَاءَ أَنْثَاءَ بَنَّهَا»^(١)، فهذا على التقدير والتوضيح. ومثله قوله تعالى: «أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبَيَّنُ»^(٢)، فهو من الناس استفهامٌ، ومن القديم سبحانه توقفٌ وتوبیخ للمشركيـن خرج مخرج الاستفهام، ولا خيرٌ في واحد منهم، إنما هو على ادعاءـهم أنـ هناك خيراً، فقرعوا بهذا على هذه الطريقة، فاعلـمـ.

وأما الضرب الثاني من ضربـيـنـ «أم»، وهي المنقطعةـ، فإنـماـ قـيلـ لهاـ: «منقطـعةـ»؛ لأنـهاـ انقطـعتـ مـماـ قبلـهاـ خـبـراـ كانـ أوـ استـفـهـاماـ، إذـ كانـتـ مـقدـرةـ بـ«بلـ»ـ والـهمـزةـ عـلـىـ معـنىـ «بلـ أـكـذاـ».ـ وـذـلـكـ نـحـوـ قولـكـ فـيـماـ كانـ خـبـراـ:ـ «إـنـ هـذـاـ لـزـيدـ أـمـ عـمـرـوـ»ـ،ـ كـأـنـكـ نـظـرـتـ إـلـىـ شخصـ،ـ فـتوـهـمـتـهـ زـيـداـ،ـ فـأـخـبـرـتـ عـلـىـ ماـ توـهـمـتـ،ـ ثـمـ أـدـرـكـ الـظـنـ أـنـهـ عـمـرـوـ،ـ فـانـصـرـفـتـ عنـ الـأـولـ،ـ وـقـلـتـ:ـ «أـمـ عـمـرـوـ»ـ مـسـتـفـهـاماـ عـلـىـ جـهـةـ الإـضـرـابـ عـنـ الـأـولـ.ـ وـمـثـلـ ذـلـكـ قولـ العربـ:ـ «إـنـهـ لـإـبـلـ أـمـ شـاءـ»ـ،ـ أـيـ:ـ بلـ أـهـيـ شـاءـ.ـ فـقولـهـ:ـ «إـنـهـ لـإـبـلـ»ـ إـخـبارـ،ـ وـهـوـ كـلـامـ تـامـ،ـ وـقـولـهـ:ـ «أـمـ شـاءـ»ـ استـفـهـاماـ عـنـ ظـنـ وـشـكـ عـرـضـ لـهـ بـعـدـ الإـخـبارـ.ـ فـلـ بـدـ مـنـ إـضـمـارـ

«هي»؛ لأنه لا يقع بعد «أم» هذه إلا الجملة؛ لأنه كلام مستأنف، إذ كانت «أم» في هذا الوجه إنما تعطف جملة على جملة، إلا أن فيها إبطالاً للأول وتراجعاً عنه من حيث كانت مقدرة بـ«بل» والهمزة على ما تقدم. فـ«بل» للإضراب عن الأول، والهمزة للاستفهام عن الثاني. وليس المراد أنها مقدرة بـ«بل» وحدها، ولا بالهمزة وحدها؛ لأن ما بعد «بل» متحقق، وما بعد «أم» هذه مشكوك فيه مظنون. ولو كانت مقدرة بالألف وحدها، لم يكن بين الأول والآخر علقة. والدليل على أنها ليست بمنزلة «بل» مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى: «أَمْ أَنْهَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ؟»^(١)، وقوله تعالى: «أَمْ لَهُ الْبَنْتُ وَلَكُمُ الْبَنْتُونَ؟»^(٢)، إذ يصير ذلك متحققاً، تعالى الله عن ذلك.

فصل

[الفرق بين «أو» و«أم»]

قال صاحب الكتاب: والفصل بين «أو»، و«أم» في قوله: «أزيد عندك أو عمرو؟» و«أزيد عندك أم عمرو؟» أنت في الأول لا تعلم كون أحدهما عنده، فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده، إلا أنت لا تعلم بعينه، فأنت تطالبه بالتعيين.

* * *

قال الشارح: قد تقدم الفصل بين «أو» و«أم»، وذلك أن «أو» لأحد الشيئين، فإذا قال: «أزيد عندك أو عمرو؟» فالمراد: أحد هذين عندك؟ فأنت لا تعلم كون أحدهما عنده، فأنت تسأله ليخبرك، ولذلك يكون الجواب «لا»، إن لم يكن عنده واحداً منهما، أو «نعم» إذا كان عنده أحدهما. ولو قال في الجواب «زيدي» أو «عمرو»، لم يكن مجيباً بما يطابق السؤال صريحاً، بل حصل الجواب ضمانتاً وتبعاً، لأن في التعيين قد حصل أيضاً علم ما سأله عنه. وأما «أم» إذا كانت متصلة، وهي المعاذلة بهمزة الاستفهام، فمعناها معنى «أي». فإذا قال: «أزيد عندك أم عمرو؟» فالمراد: أيهما عندك؟ فأنت تدري كون أحدهما عنده بغير عينه، فأنت تطلب تعيينه، فيكون الجواب «زيدي»، أو «عمرو». ولا تقول: «نعم»، ولا «لا»؛ لأنه لا يريد السائل هذا الجواب على ما عنده، فقد تبين أن السؤال بـ«أو» معناه: أحدهما؟ وبـ«أم» معناه أيهما؟ فإذا قال: «أزيد عندك أو عمرو؟» فأجبت بـ«نعم»، علماً أن عنده أحدهما. وإذا أراد التعيين، وضع مكان «أو» «أم» واستأنف بها السؤال، وقال: «أزيد عندك أم عمرو؟» فيكون حينئذ الجواب «زيدي»، أو «عمرو»، فاعرفه.

(١) الزخرف: ١٦.

(٢) الطور: ٣٩.

فصل

[معاني «أو» و«إما»]

قال صاحب الكتاب: وينقال في «أو» و«إما» في الخبر إنهما للشك، وفي الأمر إنهما للتخيير والإباحة، فالتخيير كقولك: «اضرب زيداً أو عمراً»، و«خذ إما هذا وإما ذاك»، والإباحة^(١) كقولك: «جالس الحَسَنَ أو ابن سِيرِينَ»، و«تعلَّم إما الفِقْهَ وإما التَّحْوِ». *

قال الشارح: قد تقدم القول: إن الباب في «أو» أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء في الخبر وغيره، تقول في الخبر: «زيد أو عمرو قام» والمراد أحدهما، وتقول في الأمر: «خذ ديناراً أو ثواباً»، أي: أحدهما، ولا تجمع بينهما. ولها في ذلك معانٍ ثلاثة: أحدها الشك، وذلك يكون في الخبر، نحو قوله: «ضربت زيداً أو عمراً»، و«جاءني زيد أو عمرو»، تريده أنك ضربت أحدهما، وأن الذي جاءك أحدهما. والأكثر في استعمال «أو» في الخبر أن يكون المتكلّم شاكاً لا يدري أيهما الجائي، ولا أيهما المضروب، والظاهر من السامع أن يحمل الكلام على شك المتكلّم، وقد يجوز أن يكون المتكلّم، غير شاك، وإنما أراد تشكيك السامع بأمر قصده، فأبَيَّهُ عليه، وهو عالم، كقولك: «كلمت أحد الرجلين»، و«اخترت أحد الأمرين»، تقول، وأنت عارف به، ولا تُخْبِر. ومنه قوله تعالى: «وَأَرْسَلْنَا إِلَيْكَ مَا نَهِيَّ أَقْرَبُكَ أَوْ بَرِيدُوكَ»^(٢)، قوله تعالى: «وَمَا أَنْتُ
السَّاعَةِ إِلَّا كَنْجَ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ»^(٣). ومنه قول لَبِيدٍ [من الطويل]:

١١٣٥ - تَمَّنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَّا وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ

(١) في الإباحة يجوز الجمع بين الفعلين كما يجوز الاقتصر على أحدهما، نحو «خذ إما هذا وإما ذلك»؛ أما في التخيير فلا يجوز الجمع بينهما، نحو: «تزوج هنداً أو أختها».

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) النحل: ٧٧.

١١٣٥ - التخيير: البيت للبيهقي بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٣؛ والأزهية ص ١١٧؛ والأغاني ١٥/٣٠٥؛ وأمالي المرتضى ١/١٧١، ٢/٥٥؛ وخزانة الأدب ٤/٣٤٠، ١١/٦٨، ٦٩؛ والدرر ٦/٢٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢١٢؛ ولسان العرب ١٤/٥٤ (أوا).

اللغة: تمّنٰ: طلب ما كان بعيد الواقع، أو المستحيل. ربيعة ومضر: أبا نزار بن عبد الله، وهما أبوا العرب العدنانيين. والمراد هنا، أنه من الناس ينزل به ما ينزل بهم من المصائب.

المعنى: وما أنا إلا من الناس أموت كما يموتون.

الإعراب: «تمّنٰ»: فعل مضارع «تمّنٰت»، أو مضارع «تمّنٰ» حذفت تاءه. «ابنَتَايَ»: فاعل مرفوع بالألف لأنَّه مثني، وهو مضاف، والباء: ضمير في محل جر بالإضافة. «أن»: حرف مصدرىي وناصب. «يعيش»: فعل مضارع منصوب، والمصدر المسؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به. «أبُوهُمَّا»: فاعل مرفوع بالواو لأنَّه من الأسماء الستة، وهو مضاف، «همَا»: ضمير في

وقد علم لم يلبيد أنه من مضر وليس من ربيعة، وإنما أراد: من إحداهما بين القبيلتين، كأنه أحدهما. يُعزى ابنته في نفسه بأنه من إحدى هاتين القبيلتين، وقد فنوا، ولا بد أن يصير إلى مصيرهم. وإنما خص القبيلتين لعظمهما، ولو زاد في الإبهام؛ لكن أعظم في التعزية.

والمعنى الثاني: أن تكون للتخيير، نحو قوله: «خذ ثواباً، أو ديناراً، أو عشرة دراهم»، فقد خيرته أحدهما، وكان الآخر غير مباح له؛ لأنَّه لم يكن للمخاطب أن يتناول شيئاً منها قبل، بل كانا محظوظَيْن عليه، ثم زال الحظرُ من أحدهما، وبقي الآخر على حظره، قال الله تعالى: «فَكَفَرُهُمْ بِإِطْعَامِ عَشَرَةِ مَسْكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيزُهُمْ»^(١)، فأوجب أحد هذه الثلاثة، وزمام الخيرة بيد المكلَف، فائيهما فعل؛ فقد كَفَرَ، وخرج عن العَهْدَة، ولا يلزمُه الجمعُ بينهما.

وأما الثالث: فهو الإباحة، ولفظها كلفظ التخيير، وإنما كان الفرق بينهما أن الإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر، نحو قوله: «جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ»، و«البسِ خَزَاً أو كَثَانَا»، كأنَّ نبَهَ المخاطب على فضل أشياءٍ من المباحثات، فقال: «إن كنت لا بسَا، فالبسن هذا الضرب من الشياب المباحة، وإن كنت مجالساً، فجالسْنَ هذا الضرب من الناس». فإن جالسَ أحدهما، فقد خرج عن العَهْدَة، لأنَّ «أو» تقتضي أحد الشيئين. وله مجالستُهُما معاً لا لأمرٍ راجع إلى اللفظ، بل لأمرٍ خارجٍ، وهو قرينة انضمت إلى اللفظ، وذلك أنه قد علم أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لِمَا في ذلك من النفع والحظ، وهذا المعنى موجود في ابن سيرين.

ويجري النهيُ في ذلك هذا المجرى، نحو قوله للباس: «لا تلبسْ حريراً، أو مذهباً»، المعنى: لا تلبسْ حريراً ولا مذهباً، ومنه قوله تعالى: «وَلَا تُطْعِمْ بَنِيهِمْ كَلَاثاً أَوْ كَفُوراً»^(٢)، فهذه «أو» هي التي تقع في الإباحة؛ لأنَّ النهي قد وقع على الجمع والتفريق، ولا يجوز طاعةُ الآثم على الانفراد، ولا طاعةُ الكفور على الانفراد، ولا جمعُهما في الطاعة، فهو هنا في النهي بمنزلة الإيجاب، نحو: «جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ».

= محل جز بالإضافة. «وما»: الواو: حرف استثناف، «ما»: حرف نفي. «أنا»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «إلا»: حرف حصر. «من ربيعة»: جار و مجرور متعلقان بخبر محدود للمبتدأ. «أو»: حرف عطف. «مضر»: اسم معطوف على «ربيعة» مجرور، وسكن لضرورة الشعر. جملة «تمتى ابنتاي...»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «أنا من ربيعة...»: لا محل لها من الإعراب لأنها استثنافية.

والشاهد فيه قوله: «من ربيعة أو مضر» حيث جاءت «الواو» للإبهام على السامع.

(١) المائدة: ٨٩.

(٢) الإنسان: ٢٤.

ومجرى «إما» في الشك والتخيير والإباحة بمنزلة «أو»، وذلك قوله في الخبر: « جاءني إما زيد وإما عمرو »، أي: أحدهما، وكذلك وقوفهما في التخيير، تقول: « اضرب إما عمرًا وإما خالدًا »، فالامر لا يشُك ، ولكنه خير المأمور كما كان ذلك في «أو» . ونظيره قوله عز وجل: « إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا »^(١) ، قوله: « فَإِنَّا نَعْذِنْ »^(٢) . وتقول في الإباحة: « تَعْلَمْ إِمَّا الْفِيقَةَ وَإِمَّا النَّحْوَ »، و« جَالِسٌ إِمَّا الْحَسَنَ وَإِمَّا سَيِّرِينَ ». حالها في ذلك كحال «أو» . ولما بينهما من المناسبة، جاءت في الشعر مُعادلةً لـ«أو» ، نحو: « ضربت إما زيدًا أو عمرًا »، فإن تقدمت «إما» وتبعتها «أو» ، كان المعنى لـ«إما» دونها تقدُّمها؛ ولذلك يُبيّن الكلام معهما على الشك من أوله بخلاف «أو» . إذا كانت منفردةً، فاعرفه.

فصل

[الفرق في العطف بين «أو» و«إما»]

قال صاحب الكتاب: وبين «أو»، و«إما» من الفصل أنت مع «أو» يمضي أول كلامك على اليقين، ثم يعرضه الشك، ومع «إما» كلامك من أوله مبني على الشك.

* * *

قال الشارح: لما كانت «إما» كـ«أو» في أنهما لأحد الأمرين، وبيان شدة تناسبهما، أخذ في الفصل بينهما. وجملة ذلك أن الفصل بينهما من جهة المعنى والذات، فاما المعنى، فإِنَّك إذا قلت: « ضربت زيدًا، أو اضرب زيدًا »، جاز أن تكون أخبرته بضربك زيدًا، فأنت متيقن، أو أمرته بضربه، أو أبحثته، ثم أدركك الشك بعد ما كنت على يقين، و«إما» في أول ذكرها تؤذن بأحد من أمرين، فافتقر حالاهما من هذا الوجه. وأما الفصل من جهة الذات، فإنـ «أو» مفردة، و«إما» مرتبة من «إن»، و«ما». فعلى هذا، لو سميت بـ«أو» أعتبرت، ولو سميت بـ«إما» حكيت كما تحكي إذا سميت بـ«إما»، وـ«كائنا». والذي يدل على أن أصل «إما» «إن» ضمت إليها «ما» ولزمتها للدلالة على المعنى، أن الشاعر لما اضطُر إلى إلغاء «ما» منها، عادت إلى أصلها، وهو «إن»، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

١١٣٦ - لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْنِذْبَثَهَا إِنْ جَزَعَ وَإِنْ إِجْمَالَ صَبَرَ

(١) الإنسان: ٣. (٢) محمد: ٤.

١١٣٦ - التخريج: البيت لدرید بن الصمة في دیوانه ص ٦٧؛ والأزهرية ص ٥٧؛ وخزانة الأدب ١١، ١٠٩، ١١٤، ١١٦؛ والدرر ص ١٠٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠٩؛ والمقاصد النحوية ٨١، ٩٣، ٩٦؛ وصرف المباني ص ١٠٢؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٩؛ والمقتضب ٢٨/٣؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٥.

اللغة: إجمال الصبر: هو الصبر الجميل، وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق.

فهذا على معنى: إِنَّمَا جُزْعًا، وَإِنَّمَا إِجْمَالٌ صَبْرٌ؛ لأنَّ الْجَزَاء لَا مَعْنَى لَهُ هُنَّا،
وليس كقولك [من البسيط]:

إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًّا^(١)

ولكن على حد قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا تَبْدُلُ وَلَمَّا فَدَأَهُ﴾^(٢). قال سيبويه^(٣): ألا ترى أنك تُدخل الفاء؟ فجعل دخول الفاء على «إن» مانعاً من كونها للجزاء. ووجه ذلك أنها هنها، لو كانت للجزاء، لاحتاجت لها إلى جواب؛ لأنَّ ما تقدَّم لا يصحَّ أن يسدَّ مسَدَّ الجواب بعد دخول الفاء؛ لأنَّ الشرط لا يتعقب الجزاء، إنما الجزاء هو الذي يتعقب الشرط، وليس كذلك «إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًّا»، فإنه لا فاء فيه، فـ«إِنَّمَا» قول الآخر، وهو اللئيم بن تؤَبِّ [من المتقارب]:

١١٣٧ - سَقْنَةُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدِمَا

= المعنى: يُعزِّي الشاعر نفسه في مقتل أخي له قاتلاً: كذبتك نفسك فيما متتك به في الاستمتاع بحياة أخيك، فاكذبها في كل ما تمثيلك به بعد، فـ«إِنَّمَا» تجزع لفقد أخيك، وذلك لا يجدي عليك شيئاً، وإنما أن تجمل الصبر، وذلك أجدى عليك، وقيل إنَّ الشاعر يخاطب امرأة، فروي البيت «فاكذبها». الإعراب: «اللام»: الاسم: واقعة في جواب قسم مقرر، وـ«قد»: حرف تحقيق. «كذبتك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بـ«باء التائيث»، والـ«تاء»: لا محل لها، والـ«كاف»: مفعول به محلها النصب. «نفسك»: فاعل مرفوع بالضمة، والـ«كاف»: مضارف إليه محله الجر. «فاكذبها»: الفاء: استثنافية، وـ«اكذب»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بـ«تون التوكيد الخفيفة»، والـ«فَاعل ضمير مستتر وجواباً تقديره»: أنت، والـ«تون»: لا محل لها، وـ«ها»: في محل نصب مفعول به. «فإن»: الفاء: استثنافية، «إِنْ»: حرف تفصيل، والأصل «إِنَّمَا». «جزعاً»: مفعول مطلق منصوب، لفعل محنوظ. «إِنْ»: الواو: حرف عطف، «إِنْ»: حرف تفصيل. «إِجْمَالٌ»: مفعول مطلق منصوب، لفعل محنوظ. «صَبْرٌ»: مضارف إليه مجرور. جملة «لقد كذبتك نفسك»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «اكذبها»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فإن جزاً»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إِنْ إِجْمَالٌ صَبْرٌ»: معطوفة على سبقتها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن «إن» في قوله «فإن جزاً وإن إجمال صبر» أصلها «إِنَّمَا» فحذف «ما» وأبقى «إن»، والتقدير: «إِنَّمَا تَجْزَعُ جُزْعًا وَلَمَّا تَجْمَلُ إِجْمَالٌ صَبْرٌ».

(١) تقدم بالرقم ٣١٨.

(٢) محمد: ٤.

(٣) الكتاب / ١٢٧.

١١٣٧ - التخريج: البيت للنمير بن تولب في ديوانه ص ٣٨١؛ والأزهية ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٩٣/١١ - ٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢، ١١٤؛ وشرح شواهد المغني ص ١٨٠؛ والكتاب / ١٢٧؛ والمعاني الكبير ص ١٠٥٤؛ والمقاصد النحوية ٤/١٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر / ١، ٢٢٧، ٢٣٦؛ والجني الداني ص ٥٣٤، ٢١٢؛ وخزانة الأدب ٩/٢٥؛ والخصائص ٢/٤٤١؛ والدرر ٦/١٢٨؛ والكتاب = ٣/١٤١؛ والمنصف ٣/١١٥.

فقد حمله سيبويه^(١) على إرادة «إما» أيضاً، وإنْ فيه محدوفة من «إما»، ي يريد: وإنما من خريف. ولا يجوز طرح «ما» من «إما» إلا في ضرورة. وقدر ذلك أبو العباس المبرد من الغلط، فقال: «ما» لا يجوز إلغاها إلا في غاية من الضرورة. ولا يجوز أن يُحمل الكلام على الضرورة ما وُجد عنه مندوحة، مع أن «إما» يلزمها أن تكون مكررة، وهبنا جاءت مرة واحدة. قال أبو العباس: لو قلت: «ضربيت إما زيداً»، لم يجز؛ لأنَّ المعنى: إما هذا، وإنما هذا. وصيحة محمله على ما ذهب إليه الأصمعي أنها «إن» الجزائية. والمراد: وإن سقطه من خريف، فلن يعدم الرِّيْ، ولم يحتج إلى ذكر «سقته» مرة ثانية؛ لقوله: «سقته الرواعد من صيف»، كأنه اكتفى بذكره مرة واحدة. ولا يبعد ما قاله سيبويه، وإن كان الأول أظهر، فيكون اكتفى بـ«إما» مرة واحدة، وحذف بعضها، كأنه حملها على «أو» ضرورة، وتكون الفاء عاطفة جملة على جملة، وعلى القول الأول جواب الشرط. ونظير استعماله «إما» هنا من غير تكرير قول الفرزدق [من الطويل]:

١١٣٨ - تهاض بدار قد تقادم عهدها وإنما بأموات الْمَخِيلَهَا

* * *

= اللغة: السحب التي تكون مصحوبة بالرعد. الصيف: مطر يهطل صيفاً.
المعنى: يتحدث عن وعل ذكره في أبيات سابقة، فقد هطلت الأمطار في الصيف فشرب منها وارتوى، ولن يعدم الماء في فصل الخريف كذلك.

الإعراب: «سقته»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والفاعل ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «الرواعد»: فاعل مرفوع بالضمة. «من صيف»: جار و مجرور متعلقان بـ«سقته». «إن»: الواو: للعطف، «إن»: حرف تفصيل، أصلها «إما». «من خريف»: جار و مجرور متعلقان بـ«سته». «فلن»: الفاء: للاستئناف، «لن»: حرف نصب ونفي. «يعدما»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والألف: للإطلاق. جملة «سقته»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعدما»: استثنافية أيضاً، أو تعليلية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إن من» حيث حذف «ما» في الشطر الثاني، وكان قد حذف «إما» من الشطر الأول. «إما»: تكرر، والحذف ضرورة. والصواب قوله: «سقته الرواعد إنما من صيف وإنما من خريف».

(١) الكتاب ١/٢٦٧.

١١٣٨ - التخريج: البيت الذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٢؛ والمقدمة التحورية ٤/١٥٠؛ وللفرزدق في ديوانه ٢/٧١؛ والمنصف ٣/١١٥؛ ولذى الرمة أول للفرزدق في خزانة الأدب ١١/٧٦، ٧٧، ٧٨؛ والدرر ٦/١٢٤؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٤٢؛ والجني الداني ص ٥٣٣؛ ورصف المباني ص ١٠٢؛ وشرح الأشموني ٤٢٦/٢؛ والمقرب ١/١٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٥.

اللغة: تهاض بدار: تنكسر بها قليلاً. تقادم عهدها: بعد زمن معرفتها أو بنائها. الْمَخِيلَهَا: طاف. المعنى: فإما أن ينزل خيلي بدار الأحبة التي هجرت منذ زمن بعيد، وإنما أن يستعرض أشخاصاً أحجمهم قد ماتوا، فتبقى روحي حزينة منكسرة.

قال صاحب الكتاب: ولم يعُدُّ الشيخ أبو علي الفارسي «إِمَّا» في حروف العطف؛ لدخول العاطف عليها، ووقعها قبل المعطوف عليه.

* * *

قال الشارح: قد كنا ذكرنا أن أبا علي لم يعُدُّ «إِمَّا» في حروف العطف، وذلك لأمرَيْن: أحدهما أنها مكررة، فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأولى أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى؛ لأنها تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها وليس قبلها ما تعطفه عليه. ولا تكون الثانية هي العاطفة؛ لدخول واو العطف عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله. قال ابن السراج: ليس «إِمَّا» بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف، نحو قوله: «ما قام زيد لا عمرو»، فـ«لا» في هذه المسألة ليست عاطفة، إنما هي نافية. ونحن نجد «إِمَّا» هذه لا يفارقها حرف العطف، فقد خالفت ما عليها حروف العطف.

والثاني من الأمرين ابتدأوك بها من نحو قوله تعالى: «إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا أَنْ تَجْتَنَّ فِيمَ حَسَنَتْ»^(١). وذلك أن موضع «أن» في كلام الموصعين رفع بالابتداء، والتقدير: إنما العذاب شائلك أو أمرك، وإنما اتخاذُ الحسن. وحکى سيبويه^(٢): «إِمَّا أَنْ يَقُومَ وَإِمَّا أَنْ لَا يَقُومَ»، فموضع «أن» فيها رفع، ومثل ذلك أجازه سيبويه في البيت الذي أنسده، وهو [من الوافر]:

لقد كَذَبْشَكْ نَفْسُكْ فَأَكْذِبْنَاهَا فَإِنْ جَزَّعَنَا وَإِنْ إِجْمَالْ صَبَرْ^(٣)

قال^(٤): ولو رفعت، فقلت: «فإن جزع، وإن إجمال صبر»، لكان جائزًا، لأنك

= الإعراب: «تهاض»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: (هي) يعود إلى نفس الشاعر التي ذكرها قبلًا. «بدار»: جار و مجرور متعلقان بـ«تهاض». «قد تقادم»: «قد»: حرف تحقيق وتقرير، «قادم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «عهدها»: فاعل مرفوع بالضمة، وـ«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «وإِمَّا»: الواو للمعطف، «إِمَّا»: حرف تفصيل. «بآموات»: جار و مجرور متعلقان بـ«أَلْمَ». «أَلْمَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «خيالها»: فاعل مرفوع بالضمة، وـ«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «تهاض بدار»: في محل جر صفة لـ«نفس» في البيت السابق. وجملة «قادم»: في محل جر صفة لـ«دار». وجملة «أَلْمَ»: في محل جر صفة لـ«آموات».

والشاهد فيه قوله: «تهاض بدار... وإنما أَلْمَ» حيث حذف «إِمَّا» الأولى، لدلالة الثانية عليها، والتقدير: «إنما تهاض بدار، وإنما تلم بآموات».

(١) الكهف: ٨٦.

(٢) الكتاب ٣٣١/٣، وفيه: «إِمَّا أَنْ تَفْعُلَ وَإِمَّا أَنْ لَا تَفْعُلْ».

(٣) تقدم بالرقم ١١٣٦.

(٤) الكتاب ١/٢٧.

قلت: «فإِمَّا أَمْرِي جُزُّعُ وَإِمَّا إِجْمَالُ صَبْرٍ». وإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة؛ لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، فكلا الأمرتين لا يُبْتَدِأ به.

وقوله: «لِدُخُولِ الْعَاطِفِ»، يريد لدخول الواو على «إِمَّا» الثانية.

وقوله: «لِوَقْوَعِهَا قَبْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ» يريد أن الأولى لا تكون عاطفة لوقوعها أولاً قبل ما عُطِّفَ عليه، وحرف العطف لا يتقدّم على ما عُطِّفَ عليه. ولا تكون الثانية عاطفة للزوم حرف العطف، وهو الواو لها، وحرف العطف لا يدخل على مثله.

فصل

[«لَا» و«بِلْ» و«لَكِنْ»]

قال صاحب الكتاب: وـ«لَا»، وـ«بِلْ»، وـ«لَكِنْ» أخوات في أن المعطوف بها مخالف للمعطوف عليه، فـ«لَا» تنفي ما وجب للأول، كقولك: «جاءني زيد ولا عمرو»، وـ«بِلْ» للإضراب عن الأول منفيأ أو موجباً، كقولك: «جاءني زيد بل عمرو»، وـ«ما جاءني بكر بل خالد»، وـ«لَكِنْ» إذا عُطِّفَ بها مفرد على مثله، كانت للاستدرارك بعد النفي خاصة، كقولك: «ما رأيْتَ زيداً لكنْ عمراً»، وأمّا في عطف الجملتين، فظيرة «بِلْ»، تقول: «جاءني زيد لكنْ عمرو لم يجئ»، وـ«ما جاءني زيد لكنْ عمرو قد جاء».

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الأحرف الثلاثة متواхية لتقارب معانيها من حيث كان ما بعدها مُخالِفاً لِمَا قبَلَهَا عَلَى مَا سَيَوْضَحُ، وليس في حروف العطف ما يُشارِكُ ما بعده ما قبله في المعنى، إِلَّا الواو، والفاء، وـ«ثُمَّ»، وـ«حَتَّى»، فأمّا «لَا» فتُخْرِجُ الثاني مما دخل فيه الأوَّل. وذلك قولك: «ضررت زيداً لا عمراً»، وـ«مررت برجل لا امرأة»، وـ«جاءني زيد لا عمرو». ولا تقع بعد نفي، فلا تقول: «ما قام زيد لا عمرو»؛ لأنَّها لإخراج الثاني مما دخل فيه الأوَّل، والأوَّل لم يدخل في شيء، فإذا قلت: «هذا زيد لا عمرو»، فقد حققت الأوَّل، وأبطلت الثاني، كما قال الثقفي [من البسيط]:

١١٣٩ - هَذِي الْمَفَارِخُ لَا قَعْبَانِ مِنْ لَبَنِ شَيْبَابِ مَاءٍ فَعَادَ بَغْدَأْ بَوَالِا

١١٣٩ - التخريج: البيت لأبي الصلت الثقفي والد أمينة في الشعر والشعراء ص ٤٦٩؛ والعقد الفريد ٢/٢٣

؛ ولأميمة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٢؛ وللنابغة الجعدي في ديوانه ص ١١٢.

اللغة والمعنى: القعب: القدح الضخم. شيئاً: خولطاً، مُرْجَاً.

يشير إلى أفعال الفرسان، فيقول: بمثل هذه نفخر، ولا نفخر بأكواب من اللبن الممزوج بالماء، هذه تبقى، وتلك تحول إلى بول فيما بعد.

واعلم أنها إذا خلَّتْ من واوٍ داخلةٍ عليها، كانت عاطفةً نافيةً، كقولك: « جاء زيد لا عمرو ». فإذا دخلت عليها الواو نحو قوله تعالى: « فَمَا لَمْ يُمْنَى فُؤْجَ وَلَا نَاصِرٌ »^(١) ، وقوله سبحانه: « فَمَا لَانِ شَفِيعُنَ وَلَا صَدِيقٌ حَسِيمٌ »^(٢) ، تجردت للنفي، واستبدلت الواو بالعطف، لأنها مشتركةٌ تارة تكون نفيًا وتارةً مؤكدةً للنفي. ووجه الحاجة إلى تأكيد النفي أنها قد تُرْقَع إيهاماً بدخولها لما سبق إلى النفس في قولك: « ما جاء زيدٌ وعمروٌ » من غير ذكر « لا ». وذلك أنك دللت بها حين دخلت الكلام على انتفاء المجيء منهما على كل حال مصطحبين ومفترقين. ومع عدمها كان الكلام يُوهم أن المجيء انتفى عنهم مصطحبين، فإنه يجوز أن يكون مجئهما وقع على غير حال الاجتماع، فالواو مستبدةٌ بالعطف؛ لأنها لا يجوز دخول حرف العطف على مثله، إذ من المحال عطف العاطف.

فإن قيل: فهل يجوز العطف بـ«لينس» لما فيها من النفي كما جاز بـ«لا»، فتقول: « ضربت زيداً ليس عمرًا »؟ قيل: لا يجوز ذلك على العطف، لأنها فعل، وإنما يُعطف بالحروف.

فإن قيل: فهل يجوز بـ«ما»؛ لأنها حرف؟ قيل: لا يجوز ذلك بالإجماع، فلا تقول: « ضربت زيداً ما عمرًا »؛ لأن «ما» لها صدر الكلام، إذ كان يستأنف بها النفي كما يستأنف بالهمزة الاستفهام، فلم يُعطف بها؛ لأن لها صدر الكلام والاستفهام. وحرف العطف لا يقع إلا تابعاً لشيء قبله، فلذلك من المعنى لم يجز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، كما لم يجز ذلك في الاستفهام.

وأما «بل»، فللإضراب عن الأول وإثبات الحكم للثاني، سواء كان ذلك الحكم إيجاباً أو سلباً، تقول في الإيجاب: « قام زيدٌ بل عمروٌ »، وتقول في النفي: « ما قام زيدٌ بل عمروٌ »، كأنك أردت الإخبار عن عمرو، فغلطت، وسبق لسانك إلى ذكر «زيد»،

= الإعراب: «هذى»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «المفاخر»: خبر مرفوع بالضمة. «لا»: حرف نفي وعطف. «قعيان»: اسم معطوف على «المفاخر» مرفوع بالألف لأنه مثنى. «من بن»: جاز و مجرور متعلقان بصفة محدوفة للتعين. « شيئاً»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «باء»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «فعداً»: الفاء: حرف عطف، «عداً»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع اسمها. «بعد»: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب مفعول فيه متعلق بحال مقدمة من «أبوالا». «أبوالا»: خبر «عداً» منصوب بالفتحة.

وجملة «هذى المفاخر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة « شيئاً»: في محل رفع صفة لـ«قعيان». وجملة «فعداً بعد أبوالا»: معطوفة على سابقتها في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: « لا قعيان » حيث عطف بـ«لا»، وقد حفقت الأول وأبطلت الثاني.

(١) الطارق: ١٠.

(٢) الشعراة: ١٠٠.

فأتيت بـ«بَلْ» مُضِرِّيًا عن زيد، ومُثْبِتاً ذلك الحكم لعمرو. قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: إذا قلت: «ما رأيْتُ زيداً بل عمرًا»، فالتقدير: بل ما رأيْتُ عمرًا، لأنك أضررت عن موجب إلى موجب. وكذلك تُضُرب عن منفي إلى منفي.

وتحقيق ذلك أن الإضراب تارة يكون عن المُحدَّث عنه، فتأتي بعد «بَلْ» بمحدث عنه، نحو: «ضَرِبْتُ زيداً بل عمرًا»، و«ما ضَرِبْتُ زيداً بل عمرًا»، وتارة عن الحديث، فتأتي بعد «بَلْ» بالحديث المقصود إليه، نحو: «ضَرِبْتُ زيداً بل أَكْرَمْتُه»، لأنك أردت أن تقول: «أَكْرَمْتُ زيداً»، فسبق لسانك إلى «ضَرِبْتُ»، فأضررت عنه إلى المقصود، وهو «أَكْرَمْتُه». وتارة تُضُرب عن الجميع، وتأتي بعد «بَلْ» بالمقصود من الحديث، والمُحدَّث عنه، وذلك نحو: «ضَرِبْتُ زيداً بل أَكْرَمْتُ خالدًا»، لأنك أردت من الأول أن تقول: «أَكْرَمْتُ خالدًا»، فسبق لسانك إلى غيره، فأضررت عنه بـ«بَلْ»، وأتيت بعدها بالمقصود. هذا هو القياس. وقول النحوين: إنك تُضُرب بعد النفي إلى الإيجاب، فإنما ذلك بالحمل على «لِكِنْ»، لا على ما تقتضيه حقيقة اللفظ، ومن قال من النحوين أن «بَلْ» يُستدرك بها بعد النفي كـ«لِكِنْ»، واقتصر على ذلك، فالاستعمال يشهد بخلافه.

واعلم أن الإضراب له معنيان: أحدهما إبطال الأول والرجوع عنه، إما لغلط أو نسيان على ما ذكرنا، والآخر: إبطاله لانتهاء مدة ذلك الحكم، وعلى ذلك يأتي في الكتاب العزيز نحو قوله تعالى: «أَتَأَتُونَ الْذِكْرَانَ مِنَ الْعَلَمَيْنَ»^(١)، ثم قال: «بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُوْتُ»^(٢)، كأنه انتهت هذه القصة الأولى، فأخذ في قضية أخرى، ولم يُرد أن الأول لم يكن. وكذلك قوله: «بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْقُسْكُمْ أَمْرًا فَصَبَرْ جَيْلٌ»^(٣)، وهو كثير في القرآن والشعر. وذلك أن الشاعر إذا استعمل «بَلْ» في شعر، نحو قوله [من الرجز]:

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءِ كَظَاهِرِ الْحَاجَفَتِ^(٤)

وتحقيق ذلك أن الرجز [من الرجز]:

بَلْ بَلْدِ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتَمْهُ

- ١١٤٠ -

(١) الشعراء: ١٦٥.

(٢) الشعراء: ١١٦.

(٣) يوسف: ١٨، ٨٣.

(٤) تقدم بالرقم ٣٤٤.

١١٤٠ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥٠؛ والدرا ١١٤/٤، ١٩٤/٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠؛ وشرح شواهد المعنى ٣٤٧/١؛ ولسان العرب ٦٥٤/١١، ١١١/١٢ (ندل)، (جهرم)؛ والمقاصد النحوية ٣٣٥/٣؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٢٩؛ ورصف المبني ص ١٥٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٣؛ وهمع الهوامع ٣٦/٢.

فإنه لا يريد أن ما تقدم من قوله باطلٌ، وإنما يريد أن ذلك الكلام انتهى، وأخذ في غيره، كما يذكر الشاعر معاني كثيرة، ثم يقول: فَعُذْ عَنْ ذَا، وَذَغْ ذَا، وَخُذْ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، فَاعْرَفْهُ.

وأما «لِكِنْ»، فحرف عطف أيضاً، ومعناه الاستدراك، وإنما تعطف عندهم بعد النفي، كقولك: «ما جاء زيدٌ لكن عمرٌ»، و«ما رأيت بكرًا لكن بشراً»، و«ما مررت بمحمدٍ لكن عبد الله»، فثُوِّجَ بها بعد النفي. ولا يجوز: « جاءني زيدٌ لكن عمرٌ»؛ لأنَّه يجب أن الثاني فيها على خلاف معنى الأول من غير إضراب عن الأول، فإذا قلت: « جاءني زيدٌ»، فهو إيجابٌ، فإذا وصلته، فقلت: «لكن عمرٌ»، صار إيجاباً أيضاً، وفسد الكلام، ولكن تقول في مثل هذا: « جاءني زيدٌ لكن عمرٌ لم يأتِ» حتى يصير ما بعدها نفياً، والذي قبلها إيجاباً لتحقيق الاستدراك.

ولو قلت في هذا: «لكن لم يقم زيدٌ»، أو «لكن ما قام عمرٌ»، لأدَّيَتِ المعنى، لكن الاستعمال له يقلُّ لتناقضه، لأنَّ الأول عطف جملة على جملة في صورة عطف مفرد على مفرد؛ لأنَّ الاسم الذي بعدها يلي الاسم الذي قبلها. ولو قلت: «تكلَّم زيدٌ لكن عمرٌ سكت» جاز، لمخالفة الثاني الأول في المعنى، فجرى مجرى النفي بعد الإثبات. وذلك أنَّ «لِكِنْ» إنما تُستعمل إذا قدر المتكلِّم أنَّ المخاطب يعتقد دخولَ ما بعد «لِكِنْ» في الخبر الذي قبلها، إما لكونه تَبَعَا له، وإما لمخالطة موجب ذلك، فتقول: «ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌ»، فتُخرج الشكُّ من قبل المخاطب إذ جاز أنَّ يعتقد أنَّ عمرًا لم يأتِ مع ذلك، فإذا لم يكن بين «عمرٍ» وبين «زيدٍ» علقةٌ تحوِّزُ المشاركة؛ لم يجز استعمال «لِكِنْ»؛ لأنَّ الاستدراك إنما يقع فيما يُتوهم أنه داخلاً في الخبر، فيستدرك المتكلِّم إخراج المستدرِّك منه.

فإن قيل: فلِمَ لا يجوز: « جاءني زيدٌ لكن عمرٌ» على معنى النفي؟ قيل: لأنَّ النفي لا يكون إلا بعلامة حرف النفي، وليس الإيجاب كذلك، فاستغنيت في الإيجاب

= اللغة والمعنى: الفجاج: ج الفج، وهو الطريق الواسعة بين جبلين. القتم: الغبار.
يقول: رب بلد يملا الغبار طرقه، لا يشتري منه كثان ولا بسط.

الإعراب: «بل»: حرف عطف وإضراب. «بلد»: اسم مجرور لفظاً بـ«رب» المحدوفة مرفوع محلآً على أنه مبتدأ. «مل»: نعت «بلد» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الفجاج»: مضاف إليه مجرور. «قتمه»: مبتدأ مؤخر ثانٍ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محل جز بالإضافة.
وجملة «بل بلد...» الاسمية: لا محل لها من الإعراب لأنَّها استثنافية. وجملة «قتمه كثير» الاسمية: في محل نعت «بلد».
والشاهد فيه قوله: «بل بلد» حيث لم يرد الإضراب عما قبله، بل للإعلام بانتهائه وبدء كلام غيره.

عن الحرف، ولم تستغنِ في النفي عن الحرف لِمَا بَيْنَاهُ، وقياسه كقياس «زيدٌ في الدار»، و«ما زيدٌ في الدار»، فهو في النفي بحرف، وفي الإيجاب بغير حرف.

واعلم أن «لِكِنْ» قد وردت في الاستعمال على ثلاثة أضرب:

تكون للعطف والاستدراك، وذلك إذا لم تدخل عليها الواو، وكانت بعد نفي، فعطفت مفرداً على مثله.

ولمجّرد الاستدراك، وذلك إذا دخلت عليها الواو.

وتكون حرف ابتداء يُسْتَأْنِفُ بعدها الكلام، نحو «إِنَّمَا»، و«كَانَمَا»، و«لَيْتَمَا»، وذلك إذا دخلت على الجملة.

وكان يونس فيما حكاه عنه أبو عمرو يذهب إلى أن «لِكِنْ» إذا خففت كانت بمنزلة «إِنَّ»، و«أَنَّ». وكأنهما إذا خففا لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك تكون «لِكِنْ» إذا خففت، فإذا قال: «ما جاءني زيدٌ لِكِنْ عمرو»، كان الاسم مرتفعاً بـ«لِكِنْ»، والخبر مضمر. وإذا قال: «ما ضربت زيداً لِكِنْ عمرًا»، كان في «لِكِنْ» ضمير القصة، وانتصب «زيدٌ» بفعل مضمر. وإذا قال: «ما مررت بـرجل صالح لكن طالح»؛ فـ«طالح» مجرور بباء محدوفة، والتقدير: لكن الأمر مررت بطالح. كأنه لما رأى لفظ «لِكِنْ» المخففة موافق لفظ الثقيلة، ومعناهما واحدٌ في الاستدراك، جعلها منها، وقادها في أخواتها من نحو «أَنَّ»، و«كَانَّ» إذا خففتا. وفيه بُعدٌ، لا حتياجه في ذلك إلى إضمار الشأن والحديث، والقول: إنها محدوفة منها، وليس الباب في الحروف ذلك، لأنَّه قبيل من التصرف، والحقُّ أنها أصلٌ برأسه، فإنَّ الشيئين قد يتقاربان في اللفظ والمعنى، وليس أحدهما من الآخر، كقولنا: «سِطٌّ»، و«سِبَطٌ»، و«لُؤْلُؤٌ»، و«لَآلٌ»، و«دَمِثٌ»، و«دِمَثٌ».

وقول صاحب الكتاب: ««لِكِنْ» إذا عُطِّفَ بها على مفرد كانت للاستدراك»، فهو ظاهر على ما تقدم.

وقوله: وأمّا في عطف الجملتين فنظيره «بَلْ»، فالمراد أنها إذا عطفت بها مفرداً على مفرد، كان معناها الاستدراك، وكانت مخالفة لـ«بَلْ»؛ لأنَّ «بَلْ» يعطف بها بعد الإيجاب والنفي، و«لِكِنْ» لا يعطف بها إلا^(١) بعد النفي على ما تقدم. وإذا عطف بها جملةٌ تامةٌ على جملةٍ تامةٌ؛ كانت نظيره «بَلْ» في كونها لا^(٢) يعطف بها إلاً بعد النفي والإثبات كـ«بَلْ»، وليس المراد أنَّهما في المعنى واحدٌ، إذ الفرق بينهما ظاهر. وذلك أنَّ

(١) سقطت هذه الكلمة من الطبعتين.

(٢) سقطت هذه الكلمة من الطبعتين.

«لِكْن» لا بد فيها من نفي وإثبات. إن كان قبلها نفي، كان ما بعدها مثبتاً، وإن كان قبلها إيجاب، كان ما بعدها منفي. وهذا الحكم لا يُراعى في «بَلْ»؛ لأنّه رجوع عن الأول حتى يصير بمنزلة ما لم يكن، وما لم يُخبر عنه بنفي ولا إثبات، فالعطف بـ«بَلْ» فيه إخبار واحد، وهو بما بعدها لا غير، وما قبلها مضرّب عنه. والعطف بـ«لِكْن» فيها إخباران: بما قبلها - وهو نفي - وبما بعدها وهو إيجاب، فاعرفه.

ومن أصناف الحرف

حروف النفي

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي «ما»، و«لا»، و«لم»، و«لما»، و«لن»، و«إن». فـ«ما» لنفي الحال في قوله: «ما يفعل»، و«ما زيد منطلق أو منطلقاً» على اللغتين^(١)، ولنفي الماضي المقرب من الحال في قوله: «ما فعل». قال سيبويه^(٢): أما «ما» فهي نفي لقول القائل: «هو يفعل» إذا كان في فعل حال، وإذا قال: «لقد فعل»، فإن نفيه: «ما فعل»، فكانه قيل: «والله ما فعل».

* * *

قال الشارح: اعلم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب؛ لأن إكذاب له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما، إلا أن أحدهما نفي، والآخر إيجاب. وحروف النفي ستة: «ما»، و«لا»، و«لم»، و«لما»، و«لن»، و«إن». فأما «ما» فإنها تنفي ما في الحال، فإذا قيل: «هو يفعل» وتريد الحال، فجوابه ونفيه «ما يفعل»، وكذلك إذا قربه وقال: «لقد فعل»، فجوابه ونفيه: «ما فعل»؛ لأن قوله: «لقد فعل» جواب قسم، فإذا أبطلته وأقسمت، قلت: «ما فعل»؛ لأن «ما» يُنقى بها القسم في النفي، وتقديره: «والله ما فعل». فإن قيل: فهلا كان جوابه: «لا يفعل»، لأن «لا» مما يُنقى به القسم أيضاً في النفي؟ قيل: «لا» حرف موضوع لنفي المستقبل، فلا يُنقى بها فعل الحال. وتقول أيضاً: «ما زيد منطلق»، فيكون جواباً ونفيأ لقولهم: «زيد منطلق»، إذا أريد به الحال. وإن شئت أعملت على لغة أهل الحجاز، فقلت: «ما زيد منطلقاً». وقد تقدم الكلام على إعمال «ما».

(١) أي: على اللغة الحجازية وفيها تعمل «ما» عمل «ليس» في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وعلى اللغة التميمية التي لا تُعمل «ما».

(٢) الكتاب ٤/٢٢١.

واعلم أن «ما» تكون على ضربتين اسمًا، وحرفًا، فإذا كانت اسمًا، فلها أربعة مواضع: تكون استفهاماً كقولك: «ما عندك؟»؟ وك قوله تعالى: «**وَمَا رَأَيْتُ الْعَالَمِينَ؟**^(١)» وتكون خبراً كقوله تعالى: «**مَا يَقْتَحِمُ اللَّهُ بِالنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُتْسِكٌ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسَلٌ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ**^(٢)». وتكون موصولة، نحو قوله سبحانه: «**مَا عِنْدَكُمْ يَنْدُو وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِأَقْبَلٍ**^(٣)». وتكون نكرة موصوفة، كقوله تعالى في أحد الوجهين: «**هَذَا مَا لَدَى عَيْنِي**^(٤)».

وإذا كانت حرفًا، فلها خمسة مواضع: تكون نافية على ما شرح من أمرها، وتكون كافية، نحو: «إِنَّمَا»، و«كَائِنًا»، فإن «ما» كفت هذه الحروف عن العمل، وصرفت معناها إلى الابتداء، قال الله تعالى: «**إِنَّمَا أَلَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ**^(٥)».

الثالث: أن تكون مهيئة، نحو «حيث ما» و«إذما» و«رُبِّما»، هيأت «ما» «حيث» و«إذ» للجزاء، وهيأت «رُبَّ» لأن تليها الأفعال بعد أن لم تكن كذلك.

الرابع: أن تكون مع الفعل في تأويل المصدر، وهذا مذهب سيبويه^(٦) فيها، كأنه يعتقد أنها حرف كـ«أن»، إلا أنها لا تعمل عمل «أن»، والفرق بينهما عنده أن «أن» مختصة بالأفعال لا يليها غيرها، و«ما»، إذا كانت مصدرية، فإنه يليها الفعل والاسم، فال فعل قولك: «يُعْجِبُنِي مَا تُصْنِعُ»، أي: يعجبني صنيعك، والاسم قولك: «يُعْجِبُنِي مَا أَنْتَ صانع»، أي: صنيعك. وكل حرف يليه الاسم مرة والفعل أخرى، فإنه لا يعمل في واحد منهما. فكان الأخفش لا يجيز أن تكون «ما» إلا اسمًا، وإذا كانت كذلك؛ فإن كانت معرفة، فهي بمنزلة «الذِي»، والفعل في صلتها كما يكون في صلة «الذِي»، وإن كانت نكرة، فهي في تقدير شيء، ويكون ما بعدها صفة لها، ويرتفع ما بعدها كما يرتفع إذا كانت صفة لشيء، ولا تكون حرفًا عنده.

الخامس: أن تكون صلة مؤكدة لا تفيد إلا تمكين المعنى وتوفيره بتکثير اللفظ، وذلك نحو قولك: «غضبت من غير ما جُزِمْ»، أي: من غير جرم. ومنه قوله تعالى: «**فَإِنَّمَا رَحْمَةَ مِنَ اللَّهِ لِنَتَ لَهُمْ**^(٧)» فـ«ما» زائدة، والمعنى: فـ«يرحمة» من الله، والجار والمجرور متصل بـ«النت». ومن ذلك قوله تعالى: «**فَإِنَّمَا قَضَيْنَا مِنْكُمْ هُنَّمَا**^(٨)»، وـ«ما» لغة مؤكدة، ومثله «**مَثَلًا مَا بَعْوَضَهُ**^(٩)» فـ«بعوضة» منتسب على البدل من «متل»، وـ«ما» مؤكدة، فاعرفه.

(١) الشعراة: ٢٣.

(٢) فاطر: ٢.

(٤) ق: ٢٣.

(٦) الكتاب / ١٥٦.

(٨) النساء: ١٥٥.

(٣) النحل: ٩٦.

(٥) النساء: ١٧١.

(٧) آل عمران: ١٥٩.

(٩) البقرة: ٢٦.

فصل

[«لا»]

قال صاحب الكتاب: و«لا» لنفي المستقبل في قوله: «لا يفعل». قال سيبويه^(١): وأما «لا» فتكون نفيًا لقول القائل: «هو يفعل»، ولم يقع الفعل. وقد نفي بها الماضي في قوله تعالى: «فَلَا مَسْئَلَةَ لَأَصْلَى»^(٢)، قوله [من الرجز]:

فَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّءٌ لَا فَعَالَةَ^(٣)

ويتحقق بها نفيًا عامًّا في قوله: «لا رجل في الدار»، وغير عام في قوله: «لا رجل في الدار ولا امرأة»، «لا زيد في الدار ولا عمر»، ولنفي الأمر في قوله: «لا تفعل» ويسمى النهي، والدعاة في قوله: «لا رعاك الله».

* * *

قال الشارح: وأما «لا»، فحرف ناف أيضًا موضوع لنفي الفعل المستقبل، قال سيبويه: وإذا قال: «هو يفعل»، ولم يكن الفعل واقعًا؛ فنفيه: «لا يفعل»، فـ«لا» جواب «هو يفعل» إذا أريد به المستقبل، فإذا قال القائل: «يقوم زيدًا»، وأريد نفيه، قيل: «لا يقوم»؛ لأنَّ «لا» حرف موضوع لنفي المستقبل، وكذلك إذا قال: «ليفعلن»، وأريد النفي، قيل: «لا يفعل»؛ لأنَّ النون تصرف الفعل للاستقبال، وربما نفوا بها الماضي، نحو قوله تعالى: «فَلَا مَسْئَلَةَ لَأَصْلَى»^(٤)، أي: لم يصدق، ولم يصل. ومنه قوله تعالى أيضًا: «فَلَا أَقْتَحَمُ الْمَقْبَةَ»^(٥)، أي: لم يقتحم، وكذلك قوله [من الرجز]:

فَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّءٌ لَا فَعَالَهَ^(٦)

حملوا «لا» في ذلك على «لم»، إلا أنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد «لا» كما غيروه بعد «لم»؛ لأنَّ «لا» غير عاملة، و«لم» عاملة، فلذلك غيروا لفظ الفعل إلى المضارع، ليظهر فيه أثر العمل.

وقد تدخل الأسماء، فيتحقق بها نفيًا عامًّا، نحو: «لا رجل في الدار»، «لا غلام لك»، وغير عام، نحو قوله: «لا رجل عندك ولا امرأة» و«لا زيد عندك ولا عمر»، كأنه جواب: «هل رجل عندك أم امرأة؟»، وهل «زيد عندك أم عمر؟» ولذلك لا يكون الرفع إلا مع التكرار. وقد شرحنا ذلك فيما تقدم وخلاف أبي العباس فيه بما أغنى عن إعادةه.

(٤) الكتاب ١١٧/٣. القيامة: ٣١.

(٥) البلد: ١١.

(٦) تقدم بالرقم ١٥١.

(١) الكتاب ١١٧/٣.

(٢) القيامة: ٣١.

(٣) تقدم بالرقم ١٥١.

وقد تكون نهياً فتجزم الأفعال نحو قوله: «لا ينطلق بكرٌ، ولا يخرج عمرو». قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُنْتَشِرُ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾^(١) وقال: ﴿وَلَا تُطْعِنْ مِنْهُمْ إِذَا أَوْكَدُوكُفُورًا﴾^(٢) ﴿وَلَا تُطْعِنْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينَ﴾^(٣)، وهو كثير جدًا.

وقوله: «ولنفي الأمر»، يريد النهي؛ لأنَّه بازاء الأمر في قوله: «لينطلق بكرٌ، وليخرج عمرو». وذلك أنَّ النهي عكس الأمر وضِيُّه.

وقد تكون دعاء في نحو قوله: «لا رعاك اللهُ»، «لا قام زيدٌ ولا قعد»، يريد الدعاء عليه، وهو مجازٌ من قبل وضع الماضي موضع المضارع، وحقُّ هذا الكلام أن تكون نفيًا لقيامه وقعوده.

وتكون زائدة مؤكدة كما كانت «ما» كذلك. قال الله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَسْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾^(٤) إنما هو: أقسمُ، قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُبُورِ﴾^(٥) إنما هو: أقسمُ. والذي يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسْمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٦). وكذلك قال المفسرون في قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمةِ﴾^(٧)، إنما هو أقسمُ، والجواب: ﴿إِنَّ عَيْنَاتِنَا جَمِيعَهُ وَقَرْنَانِهِ﴾^(٨).

فإن قيل: الزيادة إنما تقع في أثناء الكلام وأواخره ولا تقع أولاً، قيل القرآن كله جملة واحدة كالسورة الواحدة، فاعرفه.

فصل

«[لَمْ]» و«[لَمَّا]»

قال صاحب الكتاب: «لَمْ»، «لَمَّا» لقلب معنى المضارع إلى الماضي ونفيه، إلا أنَّ بينهما فرقاً، وهو أنَّ «لَمْ يفعل» نفي « فعل ». و«لَمَّا يفعل» نفي « قد فعل ». وهي «لَمْ» ضممت إليها «ما»، فزادت في معناها أن تضمنَت معنى التوقع والانتظار، واستطال زمان فعلها، ألا ترى أنك تقول: «نَدَمَ وَلَمْ ينفعه النَّدَمُ»، أي عقب ندمه، وإذا قلته بـ«لَمَّا»، كان على معنى أن لم ينفعه إلى وقته؟ ويُسْكَت عليها دون أختها في قوله: «خرجتْ ولَمَّا» أي: ولَمَّا تخرج، كما يُسْكَت على « قد » في [من الكامل]:

كَأَنْ قَدْ^(٩)

* * *

(١) الإسراء: ٣٧.

(٢) الإنسان: ٢٤.

(٣) القلم: ١٠.

(٤) المعارج: ٤٠.

(٥) الواقعة: ٧٥.

(٦) الواقعة: ٧٦.

(٧) القيامة: ١.

(٨) القيامة: ١٧.

(٩) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

قال الشارح: اعلم أن «لم» و«لما» أختان، لأنهما لنفي الماضي؛ ولذلك ذكرهما معاً. فأما «لم»، فقال سيبويه^(١): هو لنفي « فعل »، يريد أنه موضوع لنفي الماضي، فإذا قال القائل: «قام زيد»، كان نفيه: «لم يقم». وهو يدخل على لفظ المضارع، ومعناه الماضي. قال بعضهم: إن «لم» دخلت على لفظ الماضي، ونقلته إلى المضارع ليصبح عملها فيه. وقال آخرون دخلت على لفظ المضارع، ونقلت معناه إلى الماضي. وهو الأظهر؛ لأن الغالب في الحروف تغيير المعاني لا الألفاظ نفسها، فقلالوا: قلبت معناه إلى الماضي منفياً، ولذلك يصح اقتران الزمان الماضي به، فتقول: «لم يقم زيد أمس»، كما تقول: «ما قام زيد أمس». ولا يصح أن تقول: «لم يقم غداً»، إلا أن يدخل عليه «إن» الشرطية، فتقلبه قليلاً ثانياً؛ لأنها تردد المضارع إلى أصل وضعه من صلاحية الاستقبال، فتقول: «إن لم تقم غداً لم أقم». وذلك من حيث كانت «لم» مختصة بالفعل غير داخلة على غيره، صارت كأحد حروفه. ولذلك لم يجز الفصل بينها وبين مجزومها بشيء. وإن وقع ذلك، كان من أقبح الضرورة. ويؤيد شدة اتصالها بما بعدها أنهم أجازوا: «زيداً لم أضرِّب»، كما يجوز «زيداً أضرِّب». وقد علم أنه لا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل.

فإن قيل: فما الحاجة إلى «لم» في النفي؟ وهلَا اكتفى بـ«ما» من قولهم: «ما قام زيد»، قيل: فيها زيادة فائدة ليست في «ما». وذلك أن «ما» إذا نفت الماضي، كان المراد ما قرب من الحال، ولم تتفِّ الماضي مطلقاً، فاعرف الفرق بينهما إن شاء الله تعالى.

وأما «لما»، فهي «لم» زيدت عليها «ما»، فلم يتغير عملها الذي هو الجزم. قال الله تعالى: «ولمَّا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَهَدُوا مِنْكُمْ»^(٢). وتقع جواباً ونفياً لقولهم: «قد فعل». وذلك أنك تقول: «قام»، فيصلاح ذلك لجميع ما تقدمك من الأزمنة، ونفيه: «لم يقم» على ما تقدم. فإذا قلت: «قد قام»، فيكون ذلك إثباتاً لقيامه في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود. ولذلك صلح أن يكون حالاً، فقلالوا: « جاء زيد ضاحكاً »، و« جاء زيد يضحك »، و« جاء زيد قد ضحك ». ونفي ذلك: «لما يقم»، زدت على النافي، وهو «لم»، «ما»، كما زدت في الواجب حرفاً، وهو «قد»؛ لأنهما للحال، ولما فيه تطاول، يقال: «ركب زيد وقد لبس خفه»، و«ركب زيد ولما يلبس خفه». فالحال قد جمعهما. وكذلك تقول: «ندم زيد ولم ينفعه ندمه»، أي: عقيب ندمه انتفى النفع. ولو قال: «ولما ينفعه ندمه» امتد وتطاول. لأن «ما» لما رُكِّبت مع «لم»، حدث لها معنى بالتركيب لم يكن لها، وغيرت معناها كما غيرت معنى «لو» حين قلت «لزما».

ومن ذلك أنهم قد يختلفون الفعل الواقع بعد «لما»، فيقولون: «يريد زيد أن يخرج

(٢) آل عمران: ١٤٢.

(١) الكتاب ١١٧/٣.

ولما»، أي: ولما يخرج، كما يحذفونه بعد «قد» في قول الشاعر [من الكامل]:
أَفَدَ السَّرَّاحُ غَيْرَ إِنْ رِكَابِنَا لَمَائِزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدِ^(١)

أي: وكأن قد زالت، كأنهم اتسعوا في حذف الفعل بعد «قد» وبعد «لما»؛ لأنهما
 لتوئع فعل؛ لأنك تقول: «قد فعل» لمن يتوقع ذلك الخبر، وتقول: «فعل» مبتدئاً من غير
 توقعه، فساغ حذف الفعل بعد «لما»، و«قد» لتقدم ما قبلهما، ولم يسع ذلك في «لم»،
 إذ لم يتقدم شيء يدل على المحنظ. وربما شبهوا «لم» بـ«لما»، وحدفوا الفعل بعدها،
 كما أنسدوا [من الرجز]:

١١٤١ - يَا رَبُّ شَيْخٍ مِنْ لُكَنِيزِ ذِي عَنْمٍ فِي كَفَهِ زَيْغٍ وَفِي فِيهِ فَقَمْ أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

١١٤١ - التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/٩.

اللغة والمعنى: لكيز: اسم قبيلة عربية. الزيغ: الميل عن الحق، الاعوجاج. الفقم: أن يطول فك
 ويقصر الآخر فلا يتطابقان إذا أقفل فاه. الأجلح: الحيوان لا قرن له، والسطح لا سور عليه. يشط
 الشعر: يختلط بياضه بسواده.

ربما صار الشيخ من قبيلة لكيز صاحب غنم، معوج الكفت، غير متطابق التكفين، لا شعر في مقدمة
 رأسه، قد كاد الشيب يخالط شعره، ولكنه لم يشب.

الإعراب: «يا»: حرف نداء وتنبيه. «رب»: حرف جز شبيه بالزايد. «شيخ»: اسم مجرور لفظاً
 مرفوع محالاً على أنه مبتدأ. «من لكيز»: جاز ومحرور متعلقان بصفة محنظة للشيخ. «ذى»: صفة
 «شيخ» مجرورة بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «عنم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة،
 وسكن لضرورة القافية. «في كفه»: جاز ومحرور متعلقان بخبر مقدم محنظ، أو هما في محل رفع
 خبر مقدم، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «زيغ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «وفي»:
 «الواو»: حرف عطف، «في فيه»: جاز ومحرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف،
 متعلقان بخبر مقدم محنظ، أو هما الخبر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه.
 «فقم»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وسكن لضرورة القافية. «أجلح»: نعت «شيخ» مجرور بالفتحة عوضاً
 عن الكسرة لأنه من نوع من الصرف. «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «يشط»: فعل مضارع مجروب
 بالسكون، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «وقد»: الواو: حرف استثناف، «قد»: حرف
 تحقيق وتقريب. «كاد»: فعل ماض من أفعال المقاربة مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازاً
 تقديره: هو، وخبره محنظ فسره الفعل المتقدم. «ولم»: الواو: حرف استثناف، «لم»: حرف
 جزم وقلب ونفي.

وجملة «يا رب شيخ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «في كفه زيغ»: في محل جز صفة
 لـ«شيخ» على اللفظ، أو رفعها على المحل، وكذلك جملة «في فيه فقم» المعطوفة عليها. وجملة
 «لم يشط»: في محل جز صفة لـ«أجلح». وجملة «وقد كاد أن يشط»: استثنافية لا محل لها من
 الإعراب. وكذلك جملة «ولم يشط» المحنظة.

والشاهد فيه قوله: «قد كاد ولم» حيث حذف الفعل بعد «لم» وهو أمر غير سائع في غير الشعر.

فصل [لـ]

قال صاحب الكتاب: «لَنْ» لتأكيد ما تُعطيه «لا» من نفي المستقبل. تقول: «لا أَبْرَحُ الْيَوْمَ مَكَانِي». فإذا وَكَدَتْ وَشَدَّدَتْ، قلت: «لَنْ أَبْرَحُ الْيَوْمَ مَكَانِي». قال الله تعالى: «لَا أَبْرَحُ حَقَّ أَبْلَغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ»^(١)، وقال: «فَإِنَّ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي إِنِّي»^(٢). وقال الخليل^(٣): أصلها «لَا أَنْ»، فخففت بالحذف، وقال الفراء: نونها مُنْذَلَةٌ من أَلْفِ «لا»، وهي عند سيبويه^(٤) حرف برأسه، وهو الصحيح.

* * *

قال الشارح: اعلم أن «لن» معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من «لا»؛ لأن «لا» تنفي «يَفْعَلُ» إذا أريد به المستقبل، و«لن» تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسُوفَ، وتقع جواباً لقول القائل: «سيقوم زيد»، و«سوف يَقُوم زيد». والسين وسوف تفيدان التنفيذ في الزمان، فلذلك يقع نفيه على التأييد وطُولِ المُدَّة، نحو قوله تعالى: «وَلَنْ يَتَمَنَّهُ أَبَدًا إِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ»^(٥)، وكذلك قول الشاعر [من البسيط]:

١١٤٢ - ولن يراجع قلبي حبها أبداً رَكِنْتُ من بغضهم مثل الذي زُكنوا

(١) الكهف: ٦٠.
(٢) يوسف: ٨٠.

(٣) الكتاب: ٥/٣.

(٤) الكتاب: ٥/٣.

(٥) البقرة: ٩٥.

١١٤٢ - التخريج: البيت لقعنب بن أم صاحب في أدب الكاتب ص ٢٤، ٣٧٣؛ ولسان العرب ١٩٨/١٣ (زكن)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٢٥؛ وإصلاح المتنطق ص ٢٥٤.
اللغة والمعنى: زكت: لجأت وخالطت، ظنت ظناً كاد يكون يقيناً.

لن تعود محبتها إلى قلبي أبداً، فقد أضمرت لهم بغضاً كالذي أضمروه لي.
الإعراب: «ولن»: الواو: بحسب ما قبلها، «لن»: حرف نصب. «يراجع»: فعل مضارع منصوب بالفتحة. «قلبي»: فاعل مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «حبها»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضارف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل رفع ضارف. «رَكِنْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع ضارف. «من بغضهم»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «مثل»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضارف. «الذئ»: اسم موصول مبني في محل جز مضارف إليه. «زُكنوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمة لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع ضارف، والألف للتفرير.

فذكر الأبد بعد «لن» تأكيداً لما تُعطيه «لن» من النفي الأبدي. ومنه قوله تعالى: «لَنْ تَرَبِّي»^(١)، ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة؛ لأن المراد أنك لن تراني في الدنيا، لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفي على حسب الإثبات.

واعلم أنهم قد اختلفوا في لفظ «لن» فذهب الخليل إلى أنها مركبة من «لا» و«أن» الناصبة للفعل المستقبل، نافية كما أن «لا» نافية، وناصبة للفعل المستقبل، كما أن «أن» كذلك، والمعنى بها فعل مستقبل، كما أن المنصوب بـ«أن» مستقبل، فاجتمع في «لن» ما افترق فيما، فقضى بأنها مركبة منها، إذ كان فيها شيء من حروفهما. والأصل عنده: «لا» «أن»، فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذفت ألف لالتقاء الساكنين، وهما ألف والنون بعدها، فصار اللفظ «لن».

وكان الفراء يذهب إلى أنها «لا»، والنون فيها بدلٌ من ألف، وهو خلاف الظاهر، ونوع من علم الغيب.

وسيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء عملاً بالظاهر، إذ كان لها نظيرٌ في الحروف، نحو: «أن»، و«لن»، و«أم». ونحن إذا شاهدنا ظاهراً يكون مثله أصلاً، أمضينا الحكم على ما شاهدنا من حالة، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه. ألا ترى أن سيبويه ذهب إلى أن الياء في «السيد» الذي هو الذئب أصلٌ. وإن أمكن أن تكون واواً، انقلبت ياء لسكنونها وانكسر ما قبلها على حد «قيل»، و«عيدي» وجعله من قبيل «فيل»، و«ديك»، وصغره على «سييند» كـ«ديك»، و«ديئيك»، و«فيلي»، و«فيلي»، وإن كان لا عهداً لنا بتتركيب اسم من «س ي د»، عملاً بالظاهر على أن يوجد ما يستنزلنا عنه، وقد أفسد سيبويه^(٢) قول الخليل بأن «أن» المصدرية لا يتقدم عليها ما كان في صلتها، ولو كان أصل «لن» «لا أن»، لم يجز: «زيداً لن أضررت» لأن «أضررت» من صلة «أن» المركبة، وما أحسنه من قول! ويمكن أن يقال أن الحرفين إذا رجعاً، حدث لهما بالتركيب معنى ثالث، لم يكن لكل واحد من بسائط ذلك المركب، وذلك ظاهرٌ، فاعرفه.

فصل [إن]

قال صاحب الكتاب: و«إن» بمنزلة «ما» في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية، كقولك: «إن يقوم زيد»، و«إن زيد قائم». قال الله تعالى: «إن

= وجملة «لن يراجع قلبي»: بحسب الرواوى. وجملة «زكنت»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «زكنا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب أيضاً.

والشاهد فيه قوله: «لن يراجع... أبداً» حيث وقع نفي الفعل بـ«لن» على التأييد، وذكر «أبداً» للتوكيد.

(١) الأعراف: ١٤٣. (٢) الكتاب ٥/٣.

يَتَّعُونَ إِلَّا أَطْنَنَ»^(١)، وقال: «إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ»^(٢)، ولا يجوز إعمالها عملاً «لَيْسَ» عند سيبويه، وأجازه المبرد^(٣).

* * *

قال الشارح: اعلم أن «إن» المكسورة الخفيفة قد تكون نافية، ومجراها مجرى «ما» في نفي الحال، وتدخل على الجملتين: الفعلية والاسمية، نحو قوله: «إِنْ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ». قال الله تعالى: «إِنَّ الْكَفُورَ إِلَّا فِي غَوْرٍ»^(٤)، وتقول في الفعل: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ»، أي: ما قام زيد، قال الله تعالى: «إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَجْدَةً»^(٥).

وتقول: «إِنْ يَقُومُ زَيْدًا». قال الله تعالى: «إِنْ يَتَّعُونَ إِلَّا أَطْنَنَ»^(٦)، وقال تعالى: «إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبَا»^(٧). وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على الابتداء والخبر، والفعل والفاعل كما تدخل همزة الاستفهام، فلا تغييره، وذلك كمدحهبني تميم في «ما».

وغيره يعملها عملاً «لَيْسَ»، فيرفع بها الاسم، وينصب الخبر، كما فعل ذلك في «ما». وقد أجازه أبو العباس المبرد، قال: لأنَّه لا فَضْلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «ما»، والمذهب الأول، لأنَّ الاعتماد في عمل «ما» على السمع، والقياس يأبه، ولم يُوجَدْ في «إِنْ» من السمع ما وُجِدَ في «ما».

وجملة الأمر أن «إِنْ» لها أربعة مواضع: فمن ذلك الجزء، نحو قوله: «إِنْ تَأْتِيَنِي أَتِكَ»، وهي أصل الجزء، كما أنَّ الألف أصل الاستفهام. الثاني: أن تكون نافية على ما تقدَّم. الثالث: أن تكون مخففة من الثقلية، وقد تقدَّم الكلام عليها. والرابع: أن تدخل زائدة مؤكدة مع «ما»، فتردها إلى المبتدأ والخبر، نحو قوله: «ما إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ». ولا يكون الخبر إلا مرفوعاً، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

فَمَا إِنْ طَبَّنَا جُبْنَ وَلِكِنْ مَنَّا يَانَا وَدُولَةً آخَرِينَا^(٨)
فَاعْرَفْهُ.

(١) الأنعام: ١٤٨.

(٢) الأنعام: ٥٧؛ ويوسف: ٦٧، ٤٠.

(٣) الكتاب: ١٥٢/٣؛ والمقتضب: ٣٦٢/٢.

(٤) الملك: ٢٠.

(٥) بيس: ٥٣.

(٦) الأنعام: ١٤٨.

(٧) الكهف: ٥.

(٨) تقدَّم بالرقم ٨٢١.

ومن أصناف الحرف

حروف التبيه

فصل [تَغْدِادُهَا]

قال صاحب الكتاب: وهي «ها»، «ألا» و«اما». تقول: «ها إن زيداً منطلق»، «ها افعل كذا»، «ألا إن عمراً بالباب»، «اما إنك خارج»، «ألا لا تفعل»، «اما والله لأفعلاً». قال النابغة [من البسيط]:

١١٤٣ - ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت فلأن صاحبها قد تاه في البلد

١١٤٣ - التخريج: البيت للنابغة الذهبياني في ديوانه ص ٢٨؛ والجني الداني ص ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٥/٤٥٩؛ والدرر ٥/١١٩؛ ولسان العرب ٤/٥٤٥ (عذر) ١٥/٤٤٥ (ها)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/١٩٤، ١٩٥؛ وشرح الأشموني ٣/٧٧٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٨٠؛ وهي مع الهوامع ٢/٧٠، ٢٠٢.

اللغة: العذر: العذر. تاء: ضل.

المعنى: إن لم تقبل عذر، وتعرض على؛ فلأنني أختل حتى أصل في البلدة التي أنا فيها لـما أنا فيه من الدهشة الحاصلة لي من وعيك.

الإعراب: «ها»: حرف تبيه. «إن»: حرف مشبه بالفعل. «تا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم «إن». «عذرة»: خبر «إن» مرفوع. «إن»: حرف شرط جازم. «لم»: حرف جزم. «تكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «نفعت»: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، والتاء للتأنيث. «فلأن»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «صاحبها»: اسم «إن» منصوب، «ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «قد»: حرف تحقيق. «تاه»: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «في البلد»: جار مجرور متصلان بالفعل «تاه».

وجملة «إن تا عذرة»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن لم تكن نفعت فلأن صاحبها...»: صفة لـ «عذرة» محلها الرفع. وجملة «تكن نفعت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «نفعت»: خبر «تكن» محلها النصب. وجملة «إن صاحبها قد تاه»: جواب شرط جازم مقترب بالفاء محلها الجزم. وجملة «تاه»: خبر «إن» محلها الرفع.

والشاهد فيه: مجيء «ها» للتبيه.

وقال [من الطويل]:

١١٤٤ - تَخْرُّقْ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْتَنَا فَقَلْتُ لَهُمْ: هَذَا لَهَا هَا وَذَلِيلًا

وقال [من الطويل]:

١١٤٥ - أَلَا يَا أَصْبَحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنجَالِ [وَقَبْلَ مَثَابَاءِ عَادِيَاتِ وَآجَالِ]

١١٤٤ - التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٠؛ وخزانة الأدب ٤٦١/٥؛ والدرر ١/٢٣٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/١٩٤، ١٩٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٤٤؛ والمقتضب ٢/٣٢٣؛ وهي الهوامع ١/٧٦.

الإعراب: «ونحن»: الواو: بحسب ما قبلها، و«نحن»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «اقتسمنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «المال»: مفعول به منصوب بالفتحة. «نصفين»: حال منصوبة بالياء لأنها مثنى. «بيتنا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضارف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة، والظرف متعلق بـ «اقتسمنا». «فقلت»: الفاء: استثنافية، و«قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لهم»: جار و مجرور متعلقان بـ «قلت». «هذا»: «ها»: للتتبّيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «لها»: جار و مجرور متعلقان بالخبر. «ها»: حرف تتبّيه. «واذا»: الواو: حرف عطف، و«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «ليا»: جار و مجرور متعلقان بالخبر. والألف: للإطلاق.

وجملة «نحن اقسمنا»: بحسب الواو. وجملة «اقتسمنا»: خبر المبتدأ «نحن» محلها الرفع. وجملة «قلت»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هذا لها»: مقول القول محلها النصب. وجملة «ذا لي»: معطوفة على جملة «هذا لها».

والشاهد فيه: مجيء «ها» حرفًا للتتبّيه، ويستشهد به اللغويون أيضًا على الفصل بين «ها» و«ذا» بالواو، وهذا من القليل. والأصل: وهذا لي.

١١٤٥ - التخريج: البيت للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٥٦؛ وتذكرة النحو ص ٦٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٦؛ والكتاب ٤/٢٢٤؛ ومعجم ما استعجم ص ٧٦٠؛ وتاح العروس (سنجل)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٦.

اللغة: أصبهاني: اسقياني الصبح، وهو شرب الصباح. الغارة: اسم للإشارة، وهي الهجوم على العدو. سنجال: قرية من قرى أرمينية. منايا: جمع منية وهي الموت. آجال: جمع أجل، وهو انقضاء مدة العمر.

المعنى: يخاطب الشاعر صديقه، ويقول: اسقياني قبل هذه الوعنة وقبل هذه المنايا المقدمة، فرضاً منه أنه ربما قتل فيها هو أو أحد أقربائه.

الإعراب: «الا»: حرف استفناح. «يا»: حرف للتتبّيه. «اصبهاني»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والنون: للوقاية، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «قبل»: ظرف زمان متعلق بالفعل «اصبهاني». «غارة»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «سنجال»: مضارف إليه مجرور. «وقبل»: الواو =

وقال [من الطويل]:

١١٤٦ - أَمَّا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَخْبَأَ وَالَّذِي أَفْرَأَ الْأَمْرَ

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف معناتها تنبية المخاطب على ما تحدثه به، فإذا قلت: «هذا عبد الله منطلقًا»، فالتقدير: انظر إليه منطلقًا، أو أنتبه عليه منطلقًا. فأنت تنبه المخاطب لعبد الله في حال انطلاقه، فلا بد من ذكر «منطلقًا»؛ لأن الفائدة به تتعقد، ولم ترد أن تُعرَّفه إياته، وهو يُقدَّر أنه يجهله، كما تقول: «هذا عبد الله». وتقول: «ها إن

= حرف عطف، و«قبل»: ظرف زمان مبني في محل جر معطوف على سابقه. «منايا»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة. «عاديات»: صفة للمنايا مجرورة مثلها. «آجال»: الواو؛ حرف عطف، و«آجال»: اسم معطوف على «منايا» مجرور مثله.

وجملة «اصبحاني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ألا يا اسقيناني» حيث جاءت «يا» حرفاً للتتبّيه، وقيل: هي للنداء، والمنادي محذوف، ويؤيده أن «ألا» حرف تنبية واستفتاح، و«يا» حرف تنبية ومن القواعد المقررة أنه لا يأتي حرفاً بمعنى واحد لغير التوكيد.

١١٤٦ - التخريج: البيت لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٢٨١/٢٣؛ والدرر ٥/١١٨؛ وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢؛ وشرح شواهد المعنى ١/٦٩، ٢١٠؛ والشعر والشعراء ٢/٥٦٧؛ ولسان العرب ٢/١٥٥ (رمث)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٦، ٣٣٨؛ ورصف المبني ص ٩٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/٧٠.

الإعراب: «أاما»: حرف تنبية واستفتاح. «والذى»: الواو؛ او القسم، و«الذى»: اسم موصول مبني في محل جر بالواو، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. «أبكي»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «وأضحك»: الواو؛ حرف عطف، و«أضحك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «والذى»: الواو؛ للعطف، و«الذى»: اسم موصول معطوف على «الذى» الأولى في محل جز مثله. «أمات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «وأحبا»: الواو؛ للعطف، «أحبا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «والذى»: تُعرَّب إعراب التي قبلها. «أمره»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و«الهاء»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «الأمر»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «أقسم والذى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب: وجملة «أبكي»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «وأضحك»: معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب. وجملتي «أمات» و«أحبا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ومعطوفة عليها. وجملة «أمره الأمر»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أاما» حيث جاءت حرف استفتاح وتنبيه قبل القسم، وهذا شائع في لغتنا العربية.

عبد الله منطلق»، و«ها افعل كذا»، كأنه تنبية المخاطب للمُخْبَر أو المأمور. وأما البيت الذي أنسده، وهو [من البسيط]:

ها إن تاعذرنا... إلخ

ويروى «إن لم تكن قُبِّلَت»، وهو للنابغة. الشاهد فيه إدخال «ها» التي للتنبيه على «إن». والعذر والمغفرة والعذر واحد، والعذر بالكسرة كالرُّكبة والجلسة بمعنى الحال. قال الشاعر [من الوافر]:

١١٤٧ - تَقْبِلَ عِذْرَتِي وَحَبَا بِدُفْمِ يُصْمُ حَنِيْثَهَا سَمْعَ الْمَنَادِي
وَأَمَا قُولَ الْآخِرَ [من الطويل]:

نَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ... إلخ

فإن البيت للبيه، والشاهد فيه قوله: «هذا لهاها وذا ليا». يريد: وهذا ليا. وإنما جاز تقديم «ها» على الواو؛ لأنك إذا عطفت جملة على أخرى، صارت الأولى كالجزء من الثانية، فجاز دخول حرف التنبيه عليها، نحو قوله: «ألا وإن زيداً قائم»، «ألا وإن عمرًا مقيمة».

وأما «ألا»، فحرف معناه التنبيه أيضًا، نحو قوله: «ألا زيد قائم»، و«ألا وإن زيداً قائم». قال الله تعالى: «أَلَا إِنَّ أُولَئِكَ اللَّهُ لَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ»^(١). وهي مركبة من الهمزة و«لا» النافية، مغيرة عن معناها الأول إلى التنبيه، ولذلك جاز

١١٤٧ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: عذرتي: عذري. حبا: سار على ركبته. الدهم: جمع الأدهم والدهماء وهو الأسود من الخيل، وما اشتتد ورقتها من الإبل حتى ذهب بياضها. حنين الناقة: صوتها.

لقد قبل عذري وانطلق يقود إيلًا (أو خيلاً) يطغى صوتها على سمع المنادي فلا يسمع النساء. الإعراب: «تَقْبِلَ»: فعل مضارع مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «عذرتي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضار إليه. «وَحَبَا»: الواو: حرف عطف، «حبا»: فعل مضارع مبني على الفتح المقدر على الألف للتعدد، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «بِدُفْمِ»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «بِصْمَ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «حَنِيْثَهَا»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضار، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضار إليه. «سَمْعَ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضار. «الْمَنَادِي»: مضار إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر.

وجملة «تَقْبِلَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «حبا». وجملة «يُصْمُ حَنِيْثَهَا»: في محل جز صفة لـ«دهم».

والشاهد فيه قوله: «تَقْبِلَ عِذْرَتِي» حيث أراد بالعذر (على وزن الجملة) العذر والمغفرة والعذر.

أن تليها «لا» النافية في قوله [من الوافر] :

١١٤٨ - أَلَا لَا يَجْهَلْنَ أَحَدُ عَلَيْنَا [فِنْجَهْلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا]
وصار يليها الاسم والفعل والحرف، نحو قوله: «أَلَا زِيدُ مُنْطَلِقٌ»، و«أَلَا قام
زِيدُ»، و«أَلَا يَقُولُنَّ»، فأمّا قوله [من الطويل]:

أَلَا يَا أَصْبَحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَال

فالبيت للشّمّاخ وتمامه:

وَقَبْلَ مَنْيَا غَادِيَاتِ وَآجَالٍ^(١)

سِنْجَال بكسر السين غير المعجمة والجيم: موضع بعينه بأذربيجان.
وأمّا «أَمَا»، فتنبية أيضاً، وتحقق الكلام الذي بعدها، والفرق بينها وبين «أَلَا» أن
«أَمَا» للحال، و«أَلَا» للاستقبال، فتقول: «أَمَا إِنْ زِيدًا عَاقِلٌ»، تزيد أنه عاقل على الحقيقة
لا على المجاز، فأمّا قوله [من الطويل]:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى... إِلَخ

فإنّ البيت لأبي ضئير الهمذاني، والشاهد فيه قوله: «أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى» وإدخاله «أَمَا»
على حرف القسم كأنه ينبع المخاطب على استماع قسمه، وتحقيق المقصّم عليه. وقد

١١٤٨ - التخريج: البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٧٨؛ ولسان العرب ١١٧/٣ (رشد)؛ وأمالي
المرتضى ١/٥٧، ٢٢٧، ١٤٧/٢٢؛ والبصائر والذخائر ٢/٨٢٩؛ وبهجة المجالس ٢/٦٢١؛
وجمهرة أشعار العرب ١/٤١٤؛ وخزانة الأدب ٦/٤٣٧؛ وشرح ديوان امرئ القيس ص ٣٢٧؛
وشرح شواهد المغني ١/١٢٠؛ وشرح القصائد السبع ص ٤٢٦؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٦٦؛
وشرح المعلمات السبع ص ١٧٨؛ وشرح المعلقات العشر ص ٩٢؛ وعيون الأخبار ٢/٢١١.

اللغة والمعنى: يجهلن: يتحامق ويتجاذب ويغضب.

يتمنى ألا يتحامق على قوله أحد، فيغضبون على الجميع.

الإعراب: «أَلَا»: حرف تنبيه. «لَا»: حرف نفي. «يَجْهَلُنَّ»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله
بنون التركيد الخفيفة. «أَحَد»: فاعل مرفوع بالضمة. «عَلَيْنَا»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما.
«فِنْجَهْلُ»: الفاء: للاستثناف، «جَهْلُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً
تقديره: نحن. «فَوْقَ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل
«نَجَهْلُ». «جَهْلُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الْجَاهِلِينَا»: مضاف إليه مجرور بالياء
لأنه جمع مذكر سالم، والألف للإطلاق.

وجملة «لَا يَجْهَلُنَّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فِنْجَهْلُ»: استثنافية لا محل لها كذلك.
والشاهد فيه قوله: «أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ» حيث جاءت «لَا» النافية بعد «أَلَا»: المركبة من همزة و«لَا»
النافية، ولكنها خرجت من معنى النفي إلى معنى التنبيه.

(١) تقدم بالرقم ١١٤٥.

تكون «أما» بمعنى «حقاً»، ففتتح «أن» بعدها، تقول: «أما أنه قائم». ولا تكون هنها حرفاً ابتداء، ولكنها في تأويل الاسم. وذلك الاسم مقدر، وتقدّر الظرف، أي: أفي حقْ أنت قائم، وتكون «أن» وما بعدها في موضع رفع بالظرف عند أبي الحسن، وعند سيبويه في موضع مبتدأ في هذا الموضع، فاعرفه.

فصل

[دخول «ها» على أسماء الإشارة والضمائر]

قال صاحب الكتاب: وأكثر ما تدخل «ها» على أسماء الإشارة والضمائر، كقولك: «هذا»، و«هذه»، و«ها أنا ذا»، و«ها هو ذا»، و«ها أنت ذا»، و«ها هي ذه»، وما أشبه ذلك.

* * *

قال الشارح: قد تقدم أن «ها» لتنبيه المخاطب على ما بعدها من الأسماء المبهمة ليتبّه لها، وتصير عنده بمنزلة الأسماء الظاهرة، وذلك لأنّها مبهمة لوقعها على كل شيء من حيوان وجماد، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها، كما افتقرت إلى الصفة. وقال الرّمانى: إنّما كثُر التنبيه في هذا ونحوه من حيث كان يصلح لكل حاضر، والمراد واحدٌ بعينه، فقُوي بالتنبيه لتحرّيك النفس على طلبَه بعينه، إذ لم تكن علامةً تعريف في لفظه، وليس كذلك «أنت»؛ لأن المخاطب خاصّة لاشتماله على حرف الخطاب.

فإن قيل: فأنت قد تقول: «ها هو ذا»، وليس فيه علامةً تعريف، قيل: تقدّم الظاهر الذي يعود إليه هذا الضمير بمنزلة أداة التعريف، فلذلك تقول: «هذا» فيها تنبيه، أي: انظر، وانتبه. وهي تستعمل للقرب، «ذا» إشارة إلى مذكر، و«ذه» إشارة إلى مؤنث. وليس الهاء في «ذه» بمنزلة الهاء في «طلحة»، و«قائمة»، وإنما هي بدلٍ من ياء «هذى». والذي يدلّ أن الياء أصلٌ قولك في تصغير «ذا» الذي للمذكر، «ذئا». و«ذى» تأنيث «ذا». من لفظه، فكما أن الهاء لا حظ لها في المذكر، فكذلك هي في المؤنث.

وإنما دخلت هاء التنبيه على المضمر لما بينهما من المشابهة، وذلك أن كلّ واحدٍ منهما ليس باسم للمسمى لازم له، وإنما هو على سبيل الكناية، على أن أبو العباس المبرد قال: علامات الإضمار كلّها مبهمة إذ كانت واقعة على كل شيء، والمبهم على ضربين، فمنه ما يقع مضمراً، ومنه ما يقع غير مضمر. وقال علي بن عيسى: المبهم من الأسماء ما افتقر في البيان عن معناه إلى غيره، فتقول: «ها أنا ذا»، فـ«ها» داخلة عند سيبويه على المضمر الذي هو «أنا» لما ذكرناه من شبهه بالمبهم، وعند الخليل أنه داخل على المبهم تقديرًا، والتقدير: ها ذا ^(١)، فأوقعوا «أنا» بين التنبيه والمبهم، وهذا إنما

يقوله المتكلّم إذا قدر أن المخاطب يعتقده غائباً، فيقول: «ها أنا ذا»، أي: حاضرٌ غيرٌ غائب، وكذلك «ها هو ذا»، فسيبويه يرى أن دخولها على المضمّر كدخولها على المبهم. والخليلُ يعتقد دخولها على المبهم، وإنما قدّموا التنبيه، والتقديرُ: هذا هو. ونحوه: «ها أنت ذا»، و«ها هي ذه»، فاعرفه.

فصل

[لغات «أما»]

قال صاحب الكتاب: ويحذفون الألفَ عن «أما»، فيقولون: «أمَ واللهُ»، وفي كلام هجرسِ بنِ كُلَيْبٍ: «أمَ وسَيْفِي وزَرِيءَ، وَرَمْحِي وَنَضْلِينَ، وَفَرَسِي وَأَذْنِينَ، لَا يَدْعُ الرَّجُلُ قَاتِلَ أَبِيهِ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ». وَيَبْدِلُ بعْضُهُمْ عَنْ هَمْزَتِهِ هَاءَ، فيقول: «هَمَّا واللهُ»، وَ«هَمَّ واللهُ»، وَ«عَمَّا واللهُ»، وَ«عَمَّ واللهُ»، وبعضاً من عيناً، فيقول: «عَمَّا واللهُ»، وَ«عَمَّ واللهُ».

* * *

قال الشارح: حكى محمد بن الحسن عن العرب: «أمَ واللهُ لافعلن»، يريدون: أما والله، فمحذفوا الألف تخفيفاً. وذلك شادٌّ قياساً واستعمالاً، أما شذوذٌ في الاستعمال، فما أقله! وأما القياس فمن جهتين:

إحداهما: أن الألف خفيفةٌ غير مُستقلة، لا ترى أن من قال: «ما كَانَ بِنَجَّبٍ»^(١)، و«وَأَتَيْلَ إِنَّا يَسِرٌ»^(٢)، فمحذف الياء تخفيفاً في الوقف لم يمحذف الألف في قوله: «وَأَتَيْلَ إِذَا يَقْنَى وَالنَّهِ إِنَّا يَنْجَلٌ»^(٣)، لخفتها.

والجهة الثانية: أن الحذف في الحروف بعيدٌ جداً، لأنّه نوعٌ من التصرف، والحرروف لا تصرف لها لعدم اشتراطها. والأمر الآخر أن هذه الحروف وضعت اختصاراً ناتيةً عن الأفعال دالةً على معانيها، فهمزة الاستفهام ألغت عن «استفهم»، و«ما» النافية ألغت عن «أتفه»، فلو اختصرت هذه الحروف ومحذفت منها شيئاً لكان اختصاراً لمختصرٍ، وذلك إيجحافٌ، فلذلك بعد الحذف فيها، ووجب إقرارها على ما هي عليه لعدم الدلالة على المحذوف.

والذي حسنَه قليلاً هنا بقاء الفتحة قبلها دلالةً على الألف المحذوفة، إذ لو لم يكن ثم ممحذف، وكانت الميم ساكنةً، نحو: «أم» في العطف، و«هَلْ»، و«بَلْ». فلما تحركت من غير علة، علم أن ثم ممحذفًا، فيراد هذا مع ما في حذفها من التخفيف، فإن الألف، وإن كانت خفيفة، فلا إشكالٌ في كون حذفها أخفٌ من وجودها، هذا مع ما في القسم بعدها من الدلالة عليها، إذ كانا يتضاحمان كثيراً. وقد حمل أبو الفتح بن جنكي

.٢ - ١) الليل: (٣)

٤) الفجر: (٢)

(١) الكهف: ٦٤.

قوله تعالى في قراءة علي وزيد: «وَأَنْقُوا فِتْنَةً لَّتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا»^(١) على أن المراد: لا تُصِيبَنَّ، على حد قراءة الجماعة. ومن ذلك قوله تعالى: «يَا أَبْنَا»^(٢)، بفتح التاء في أحد الوجهين أن يكون المراد: «يَا أَبْنَا» بالألف، ثم حذفت تخفيفاً، وبقيت الفتحة دلالة على الألف المحذوفة، وذلك قليل.

وأما الحكاية عن هجرس بن كلينب، فإنه كانت جليلة أخت جساس بن مُرَّة تَخَتَّ كُلَّيْنِبَ، فقتل أخوها زوجها، وهي حُبْلَى بهجرس بن كليب فلما شَبَّ، قال [من الطويل]:

أَصَابَ أَبِي خَالِي وَمَا أَنَا بِالَّذِي
وَأَوْرَثَ جَسَّاسَ بْنَ مُرَّةً غُصَّةً
إِذَا مَا اعْتَرَثْنِي حَرُّهَا غَيْرُ بَارِدٍ
ثُمَّ قَالَ [مِنَ الْبَسِطِ]:

يَا لَلْرَجَالِ لِقْلِبِ مَا لَهُ آسِ
كِيفَ الْعَزَاءُ وَثَأْرِي عِنْدَ جَسَّاسِ
ثُمَّ قَالَ: أَمْ وَسِيفِي وَزَرِيهِ، وَرَمْحِي وَنَصْلِيهِ، وَفَرَسِي وَأَذْنِيهِ، لَا يَدْعُ الرَّجُلَ قاتِلِ
أَبِيهِ، وَهُوَ يَنْظَرُ إِلَيْهِ، ثُمَّ طَعْنَهُ فَقَتَلَهُ، وَقَالَ [مِنَ الْوَافِرِ]:

أَلَمْ تَرَنِي ثَأْرَتْ أَبِي كُلَّيْنِبَ
غَسَّلَتِ الْعَازَّ عَنْ جُشَمَ بْنَ بَشْرٍ
بِجَسَّاسِ بْنِ مُرَّةِ ذِي التَّبُولِ
جَدَعْتَ بِقَتْلِهِ بَكْرًا وَأَهْلَ

(١) الأنفال: ٢٥. وهي أيضاً قراءة عبد الله بن مسعود، وأبي العالية، وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٤/٤٨٦؛ وتفسير القرطبي ٣٩٣/٧؛ والكاف الشاف ١٢١/٢؛ والمحتب ١/

٤٤٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٤٤٦.

(٢) يوسف: ٤؛ وغيرها.

ومن أصناف الحرف

حروف النداء

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي «يا»، و«أيا»، و«هيا»، و«أني»، والهمزة، و«وا». فالثلاثة الأولى: لنداء البعيد، أو من هو بمنزلته من نائم أو ساوه. وإذا ثُوديَ بها من عدّاهم فلحرصن المنادي على إقبال المدعى عليه، ومفاظته لما يدعوه له، و«أني» والهمزة: للقريب، و«وا»: للثانية خاصة.

* * *

قال الشارح: قد تقدم أن النداء التصويت بالمنادي ليغطف على المنادي. والنداء مصدرٌ يُمدَّ ويُقصَر، وتُضمِّن نونه وتُنكسر. فمَنْ مَدَ جعله من قبيل الأصوات كالصراخ والبكاء والدعاء والرغاء، وكذلك مَنْ ضمَّ؛ لأنَّ غالباً الأصوات مضمومٌ. ومن قصره جعله كالصوت، والصوت غير ممدود. ومنْ كسر النون ومَدَ، جعله مصدر «نادي» كالدعاء والشراء مصدر «عادي»، و«شاري». وهو مشتقٌ من قولهم: «نَادَ القومَ يندو»، إذا اجتمعوا، فتشاوروا، أو تحدثوا. ومنه قيل للموضع الذي يُفعَل فيه ذلك: «نَديٌّ» و«نادٍ»، وجمعه: «أنديَّة»، وبذلك سُمِّيت دار الندوة بمكَّةً.

وحروف النداء ستة، وهي: «يا»، و«أيا»، و«هيا»، و«أني»، والهمزة، و«وا». والخمسة يُنبئ بها المدعى، فالثلاثة الأولى يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للتراخي عنهم، أو الإنسان المُغرض، أو النائم المستقل، و«أني» والهمزة تستعملان إذا كان صاحبكم قريباً، وإنما كان كذلك من قبل أن البعيد والمترابطي والنائم المستقل والساهي يُفتقر في دعائهم إلى رفع صوت ومَدَه.

وهذه الأحرف الثلاثة التي هي «يا»، و«أيا»، و«هيا» أو آخرهن ألفات، والألف مُلازمة للمد، فاستعملت في دعائهم لإمكان امتداد الصوت ورفعه بها. وليس الياء هنا في «أني» كذلك؛ لأنها ليست مدة من حيث كان ما قبلها مفتوحاً. وذلك لا يكون مدة إلا إذا سكتت، وكان حركة ما قبلها من جنسها، والهمزة ليست من حروف

المد، فاستعملت للقريب. وقد يستعملون الحروف الموضوعة للمد موضع «أي» والهمزة، أعني للقريب، ولمن كان مُقيلاً عليك توكيداً. ولا يستعملون الهمزة و«أي» في مواضع الثلاثة الأولى، أعني للبعيد.

وأصل حروف النداء «يا»؛ لأنها دائرة في جمع وجوده؛ لأنها تستعمل للقريب والبعيد والمستيقظ والنائم والغافل والمُقبل، وتكون في الاستغاثة والتعجب. وقد تدخل في الثُّذبة بدلاً من «وا». فلما كانت تدور فيه هذا الدُّوران، كانت لأجل ذلك أم الباب والأصل في حروف النداء، فإذا «أيا»، و«هيا» أختان؛ لأنهما للبعيد ولكن ما أريد مد الصوت به.

وقد اختلف العلماء في «أيا» و«هيا»، فقال الأكثُر: هما أصلان، وليس أحدهما بدلاً من الآخر. وذهب ابن السكّيت إلى أنَّ الأصل في «هيا»: «أيا»، والهاء بدلاً من الهمزة على حد قولهم في «إياتك»، «هياتك». قال الشاعر [من الطويل]:

١١٤٩ - فَهِيَاكَ وَالْأَمْرُ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ
وقول الآخر [من الرجز]:

١١٥٠ - فَانْصَرَفَتْ وَهِيَ حَصَانٌ مُغَضَّبَةٌ وَرَفَعَتْ بَصَرَتْهَا هَيَا بَأْبَةٍ

١١٤٩ - التخريج: البيت لمدرس بن ريعي في شرح شواهد الشافية ص ٤٧٦؛ ولطفي الغنوبي أو لمدرس في ديوان طفيل ص ١٠٢؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٥٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٢٣؛ ولسان العرب ١٥/٣٧٦ (هيا)، ١٥/٤٣٨ (أيا)؛ والمحتب ١/٤٠؛ والممتنع في التصريف ١/٣٩٧؛ والمنصف ٢/١٤٥. اللغة: فهياك: فإياتك. الموارد: المداخل. المصادر: المخارج.

المعنى: أحذر الأمر الذي تتعدد مداخله، فإن مخارجه قد تكون غير موجودة، أو قليلة جداً. الإعراب: «فهياك»: الفاء: بحسب ما قبلها، «هياتك»: ضمير منفصل في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: أحذر إياتك. «والأمر»: الواو: للعطف، الأمر: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أحذر. «الذي»: اسم موصول في محل نصب صفة. «إن»: حرف شرط جازم. «توسعت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، في محل جزم فعل الشرط، والناء: للثانية. «موارد»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «ضاقت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، والناء: للثالثة. «عليك»: جار و مجرور متعلقان بـ«ضاقت». «مصادر»: فاعل مرفوع بالضمة. والهاء مضاف إليه.

وجملة «أحذر هياك»: بحسب ما قبلها. وجملة «احذر الأمر»: معطوفة على السابقة. وجملة «إن توسيط موارده ضاقت مصادره»: الشرطية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «ضاقت مصادره»: جواب شرط جازم غير مقترب بالفاء لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فهياك» حيث أبدل الهمزة من الهاء، فأصلها: فإياتك.

١١٥٠ - التخريج: الرجز للأغلب العجمي في ديوانه ص ١٤٨، ١٤٩؛ ولو أو لامرأة من بني سعد يقال =

أنشدهما ابن السكّيت، وقال: أراد: أيّاً أبَهُ، وإنما أبدل من الهمزة هاءً. ولا يبعد ما قاله لأنّ «أيّاً» أكثر استعمالاً من «هَيَا»، فجاز أن يعتقد أنها أصلٌ. وقال آخرون هي «يَا» أدخل عليها هاء التنبية مبالغة، كما قال الشاعر [من الطويل]:

١١٥١ - ألا يا صبا نجدي متى هيجت من نجدٍ لقد زادني مسراكِ وَجَدًا على وَجْدٍ

= لها العجفاء بنت علقة في فصل المقال ص ٢١٨؛ وللعجفاء في مجمع الأمثال ٢/١٣٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٧٦؛ ووصف المبني ص ٤٠٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٥٤؛ والممتع في التصريف ١/٣٩٩.

اللغة والمعنى: الحسان: المرأة المحصنة المتزوجة.

لقد انصرفت هذه الزوجة العفيفة غاضبة، وصاحت تنادي أبيها.

الإعراب: «فانصرفت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «انصرفت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والباء: للثانية، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «وهي»: الواو: استئنافية، «هي»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «حسان»: خبر مرفوع بالضمة. «مفظبة»: حال منصوب بالفتحة، وسكن لضرورة القافية. «ورفعت»: الواو: حالية، «رفعت»: تعرّب إعراب «انصرفت». «بصوتها»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما، «هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إلية. «هَا»: حرف نداء. «أبَهُ»: منادي مضaf منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم المنقلبة هاء للسكت. والباء هذه: ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إلية.

وجملة «فانصرفت»: بحسب الفاء. وجملة «هي حسان»: استئنافية معترضة لا محل لها من الإعراب. وجملة «رفعت»: في محل نصب حال. وجملة «هَا أبَهُ»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «هَا أبَهُ» حيث أرادت «أيّاً أبَهُ»، فأبدلت من الهمزة هاء وقيل غير ذلك.

١١٥١ - التخريج: البيت لابن الدمينة في ديوانه ص ٨٥؛ وبلا نسبة في بغية الوعاء ١/٢٥٥؛ والمنصف ١١٧/٣.

اللغة والمعنى: الصبا: ريح الشمال. نجد: موضع. هاجت الريح: تحركت. المسري والمسير: مكان السير. الوجد: شدة الحب.

ينادي ريح الشمال التي هبت من نجد، ويسألاها عن موعد انطلاقها من هناك، ويخبرها أن هبوبها زاد شوقة وحبه إلى ساكني نجد شوقاً وحباً.

الإعراب: «ألا»: حرف تنبية. «يَا»: حرف نداء. «صبا»: منادي مضaf منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعمّر. «نجد»: مضaf إلية مجرور بالكسرة. «متى»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل بعده. «هيجت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «من نجد»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «لقد»: اللام: حرف موطنٍ للقسم، «قد»: حرف تحقيق. «زادني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون لللوائية، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «مسراك»: فاعل مرفوع بفتحة مقدرة على الألف للتعمّر، وهو مضaf، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إلية. «وَجَدًا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «على وَجَد»: جاز و مجرور متعلقان بصفة محدّوفة لـ«وَجَدًا».

فجمع بين «ألا»، و«يا»، وكلاهما للتنبيه.

وأما «وا»، فمختصّ به الندب؛ لأن الندب تفتح وحُزْنٌ، والمراد رفع الصوت ومدّه لاستعمال جميع الحاضرين. والمد الكائن في الواو والألف أكثر من المد الكائن في الياء والألف. وأصل النداء تنبيه المدعى ليُقْبَل عليك، وتوثّر فيه الندب والاستغاثة والتعجب، وهذه الحروف لتنبيه المدعى، والمدعى مفعول في الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: «يا فلان»، فقيل لك: «ماذا صنعت به؟» فقلت: «دعوه»، أو «ناديته»، وكان الأصل أن تقول فيه: «يا أدعوك»، و«أناديك»، فيؤتى بالفعل وعلامة الضمير، لأن النداء حال خطاب، والمخاطب لا يُحدّث عن اسمه الظاهر، لئلا يتورّم أن الحديث عن غيره، ولأن حضوره يعني عن اسمه، ولكنهم جعلوا في أول الكلام حرف النداء، وهو قولهم: «يا»، ليفصلوا بين الخطاب الذي ليس بنداء وبينه، ويُخاطبوا بذلك القريب والبعيد. وكان ذلك بحرف لين ليتمدّد به الصوت، وعُرف بالنداء حتى استغنى عن ذكر الفعل، وحُذف اختصاراً مع أمن اللبس، فقالوا: «يا فلان»، ولم يقولوا: «يا أدعوك فلاناً». وكان حقه أن يقولوا: «يا أدعوك»، إلا أن الفعل حُذف لِما ذكرنا، ووضع الاسم الظاهر موضع المضمر؛ لئلا يظن كل سامع النداء أنه هو المنادي والمعنى بعلامة الإضمار. واحتضن باسمه الظاهر دون كل من يسمعه، وجرى ذلك له إذا كان وحده، كما يجري عليه إذا كان في جماعة؛ لئلا يختلف، فيتبسّر، كما لزم ذلك الفاعل في إعرابه. ألا ترى أنك ترفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، ومع هذا فإنك ترفعه حيث لا مفعول، نحو: «قام زيد وظُرُف خالد»؟

واعلم أنهم قد اختلفوا في العامل في المنادي، فذهب قوم إلى أنه منصوب بالفعل المحذوف لا بهذه الحروف، قال: وذلك من قبل أن هذه الحروف إنما هي تنبيه المدعى، وهي غير مختصّة، بل تدخل تارة على الجملة الاسمية، نحو قول الشاعر [من البسيط]:

يَا لَغْنَةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلُّهُمْ وَالصَّالِحُونَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارٍ^(١)

وتارة على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: «ألا يا اسجدوا»^(٢). وما هذا سبيله فإنه لا يعمل، ولا يقال بأنه عمل بطريق التباهي عن الفعل الذي هو «أدعوا»؛ لأنّا نقول:

= وجملة «النداء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هجت»: في محل جز مضاد إليه.

وجملة «زادني»: واقعة في جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ألا يا» حيث جمع بين «ألا» و«يا» وكلاهما للتنبيه.

(١) تقدم بالرقم ٢٣٦.

(٢) «ألا يسجدوا» [النمل: ٢٥]. وقد أثبت الشارح قراءة الكسائي والحسن ورويس وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٦٨/٧؛ وتفسير الطبرى ٩٣/١٩؛ وتفسير القرطبي ١٨٦/١٣؛ والكشف ٣/٣.

١٤٥. والنشر في القراءات العشر ٢/٣٣٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/٣٤٦.

نيابتها عن الأفعال لا توجب لها العمل؛ لأنّ عامة حروف المعاني إنما أتى بها عوضاً من الأفعال لضرب من الإيجاز والاختصار، فاللاؤ في « جاء زيدٌ وعمرو » نائب عن « أعطفُ »، و« هلْ » نائب عن « أستفهمُ »، و« ما » نائب عن « أنفي ». ومع ذلك فإنه لا يجوز إعمالها، ولا تعلق الظرف بها ولا الحال؛ لأن ذلك يكون تراجعاً عما اعتبرته من الإيجاز، وعوزاً إلى ما وقع الفرار منه؛ لأن الفعل يكون ملحوظاً مراداً، فيصير كالثابت. وإذا كان كذلك، فلا يجوز لهذه الحروف أن تعمل. وإذا لم تكن عاملة، كان العمل لل فعل المحنوف.

وذهب الأكثرون إلى أن هذه الحروف هي العاملة أنفسها دون الفعل المحنوف؛ لنيابتها عن الفعل الذي هو «أنادي»، أو «أدعو»، ولذلك تصل تارة بأنفسها، وتارة بحرف الجر، نحو قوله: «يا زيد»، و«يا لزيد»، و«يا بكراً»، و«يا لبكراً». وجرت مجرى الفعل الذي يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، نحو: «جئت زيداً»، و«جئت إلى زيد»، و«سميت بكراً»، و«سميت ببكر».

والفرق بينها وبين سائر حروف المعاني، أن حروف المعاني غير حروف النداء. وذلك أن حروف المعاني نائبة عن أفعال هي عبارة عن غيرها، نحو: «ضررت زيداً»، وقتلته، وأكرمتها، فهذه الألفاظ غير الأفعال المؤثرة الواسطة منك إلى زيد. وليس كذلك حروف النداء؛ لأن حقيقة فعلك في النداء إنما هو نفس قوله: «يا زيد» هذه التي تلفظ بها، ولا فرق بين قوله: «أدعوه» وبين قوله: «يا»، كما أن بين لفظك بـ«ضررت» وبين نفس ذلك الفعل الذي هو الضرب في الحقيقة فرقاً، فجرت «يا» نفسها في العمل مجرى «أدعوه». كما جرى «أنادي» مجراه، وصار «يا»، و«أدعوه»، و«أنادي» من قبيل الألفاظ المترادفة. ولم تكن «يا» عبارة عما وصل إليه، كما جرت «ضررت» ونحوها عبارة عن الأثر والملاصقة. فلما اختص «يا» من بين حروف المعاني بما وصفنا، وجرت مجرى «أدعوه» و«أنادي» في المعنى؛ تولت بنفسها نصب المنادي، كما لو ظهر أحد الفعلين هنا لتولى بنفسه النصب. ويؤيد ما ذكرناه من جزئيتها مجرى الفعل جواز إمالتها مع الامتناع من إمالة الحروف من نحو «ما»، و«لا»، و«حتى»، و«كلاً». وقد حمل بعضهم ما رأى من قوة جزئي هذه الحروف مجرى الأفعال، وتضيقها لما بعدها، وتتعلق حروف الجر بها، وجواز إمالتها، إلى أن قال: إنها من أسماء الأفعال من نحو: «صَهْ»، و«مَهْ». والحق أنها حروف؛ لأنها لا تدل على معنى في أنفسها، ولا تدل على معنى إلا في غيرها، فاعرفه.

فصل

[النداء الذي لا تنبيه فيه]

قال صاحب الكتاب: وقول الداعي: «يا رب»، و«يا الله» استقصار منه لنفسه، وهضم لها، واستبعاد عن مظان القبول والاستماع، وإظهار للرغبة في الاستجابة بالجوار.

قال الشارح: أما قولهم: «يا الله»، أو «يا مالك الملك»، أو «يا رب اغفِر لي»، فإن هذا لا يجوز أن يُقال إنه تنبيه للمدعى كما تقدم، ولكنه أخرج مخرج التنبيه، ومعناه الدعاء لله عز وجل، ليُقبل عليك بالخير الذي تطلبه منه. والذي حسن إخراجه مخرج التنبيه البيان عن حاجة الداعي إلى إقبال المدعى عليه بما يطلبه. فقد وقف في ذلك موقفَ من كأنه مغفول عنه، وإن لم يكن المدعى غافلاً. ألا ترى أنك تقول: «يا زيد أفضِ حاجتي» مع العلم أنه مُقبلٌ عليك؟ وذلك لإظهار الرغبة وال الحاجة، وأنه قد صارت منزلته منزلة من غفل عنه.

ومن أصناف الحرف

حروف التصديق والإيجاب

فصل

[تَغْدِادُهَا]

قال صاحب الكتاب: وهي «نعم»، و«بلى»، و«أجل»، و«جَنِير»، و«إِي»، و«إِن».
فاما «نعم»، فمصدقة لما سبقها من كلام منفي أو مثبت. تقول إذا قال: «قام زيد أو لم يقم»: «نعم» تصدقًا لقوله، وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام، إذا قال: «أقام زيد؟» أو «الم يقم زيد؟» فقلت: «نعم»، فقد حققت ما بعد الهمزة. و«بلى» إيجاب لما بعد النفي. تقول لمن قال: «لم يقم زيد»، أو «الم يقم زيد؟»: «بلى»، أي: قد قام. قال الله تعالى: «بَلَى قَدْرَنَ»^(١)، أي: نجمعها. و«أجل» لا يصدق بها إلا في الخبر خاصة. يقول القائل: «قد أثاك زيد»، فتقول: «أجل». ولا تستعمل في جواب الاستفهام، و«جَنِير» نحوها بكسر الراء، وقد تفتح. قال [من الطويل]:

١١٥٢ - وَقَلَنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوْلُ مَشَرَبٍ أَجَلْ جَنِيرٌ إِنْ كَانَ أَبِيَحَتْ دَعَائِرُهُ

(١) القيامة: ٤.

١١٥٢ - التخريج: البيت لمدرس بن ربعي في ديوانه ص ٧٦؛ وخزانة الأدب ١٠٣/١٠، ١٠٦، ١٠٧، ٣٦٢/١؛ وشرح شواهد المغني ٩٨/٤؛ والمقاصد التحوية ٤٣/٦؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٠٩/٢؛ وشرح الأشموني ٤٠٩/٤؛ ولسان العرب ٤٥٦/٤ (جَنِير)، ٢٨٧ (دَعَائِر).

اللغة: الفردوس: ماء لبني تميم، وهو اسم لأعلى مكان في الجنة. المشرب: اسم مكان من الشرب. أجل وجَنِير ونعم: حروف جواب. أبِيَحَتْ: حُلْلتْ، سُمِحَ بها. الدعائِر: جمع دعور وهو الحوض المتهدّم.

المعنى: قالت النسوة: سند ماء بني تميم لشرب أولاً، فقلت لهن: إن سُمِحَ لكنَّ بالاقتراب من أحواضها المتهدّمة بعد القتال.

الإعراب: «وَقَلَنَ»: الواو: بحسب ما قبلها، «قلن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «عَلَى الْفِرْدَوْسِ»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «أَوْلُ» المحدّف، والتقدير: «أَوْلُ» مشرب هو على الفردوس». «أَوْلُ»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «مَشَرَبٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أَجَلْ»: حرف جواب. «جَنِيرٌ»: حرف جواب توكيدي لـ «أَجَلْ». «إِنْ»:

ويقال: «جَيْرٌ لَأَفْعَلْنَ» بمعنى: حَقّاً. و«إِنْ» كذلك. قال [من مجزوء الكامل]:
وَيَقُلْنَ شَيْبَ قَدْ عَلَا كَوْقَدْ كَبِرَتْ، فَقَلَتْ: إِنَّهُ^(١)
وَإِيْ لَا تُسْتَعْمَلْ إِلَّا مَعَ الْقَسْمِ، إِذَا قَالَ لَكَ الْمُسْتَخْبِرُ: «هَلْ كَانَ كَذَا؟» قَلَتْ:
«إِيْ وَاللَّهُ»، و«إِيْ اللَّهُ»، و«إِيْ لَعْمَرِي»، و«إِيْ هَا اللَّهُ ذَاهِبًا».

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف التي يُجَاب بها، فمنها «نعم»، و«بلى». وفي الفرق بينهما نوع إشكال، ولذلك يكثر الغلط فيهما، فتوضع إحداهما موضع الأخرى. وجملة القول في الفرق بينهما أن «نعم» عَدَةٌ وتصديقٌ كما قال سيبويه^(٢)، فإذا وقعت بعد طلب كانت عَدَةً، وإذا وقعت بعد خبر، كانت تصديقاً نفيَا كان أو إيجاباً.
وأما «بلى»، فيُوجَب بها بعد النفي، فهي ترفع النفي وتُبْطِلُه. وإذا رفعته؛ فقد أوجبت نقشه. وهي أبداً تُوجَب نقشه ذلك المنفي المتقدم، ولا يصح أن تُوجَب إلا بعد رفع النفي وإبطاله.

وأما «نعم»، فإنها تُبْقِي الكلام على إيجابه ونقشه؛ لأنها وُضعت لتصديق ما تقدَّم من إيجاب أو نفي، من غير أن ترفع ذلك وتبطله. مثاله إذا قال القائل: «أَخْرَجَ زِيدًا»، وكان قد خرج، فإنك تقول في الجواب: «نعم»، أي: نَعَمْ قد خرج، فإن لم يكن خرج. قلت في الجواب: «لا»، أي: لم يخرج. فإن قال: «أَمَا خَرَجَ زِيدًا؟» وكان لم يخرج، فإنك تقول له في الجواب: «نعم»، أي: نعم ما خرج، فصدقَتَ الكلام على نفسه باطراح حرف الاستفهام، كما صدَّقتَه على إيجابه، ولم ترفع النفي وتُبْطِلُه بخلاف «بلى». وإن كان قد خرج، قلت في الجواب: «بلى»، أي: بلى قد خرج، فرفعتَ ذلك النفي، وحدث في بعضه إثبات نقشه، بخلاف «نعم» التي تُبْقِي الكلام على حاله، ولا ترفعه. قال الله

= حرف شرط. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص، والباء للتأنيث، واسم ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي. «أَبَيَحَتْ»: فعل ماضٍ مبنيٌ للمجهول مبني على الفتح، والباء: للتأنيث. «دَعَاهُرَهُ»: نائب فاعل مرفوع بالضمة، أو اسم «كان» على ما يُعرف بالتنازع، وهو مضاد، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرٍ مضاد إليه.

وجملة «قلن»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أول مشرب هو على الفرودس»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «فقلت: أَجَل»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَبَيَحَتْ دَعَاهُرَهُ»: في محل نصب خبر «كانت». وجملة «إِنْ كانت...»: في محل نصب حال. وجملة «كانت...»: جملة الشرط غير الظرفية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «جيـر»، بكسر الراء وفتحها.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٧.

(٢) الكتاب ٤/٢٣٤.

تعالى : «أَيْخَسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْعَمَ عِظَامَهُ بَلْ قَدِيرُهُ»^(١) ، أي : بلى نجمعها قادرين ، وقال تعالى : «أَوْلَئِنَّ تَقْرِينَ؟ قَالَ: بَلْ»^(٢) . ولو قال : «نعم» ، لكن كفراً هذا قول النحوتين المتقدمتين من البصريين . وقد ذهب بعض المتأخرین إلى أنه يجوز أن يقع «نعم» موقع «بل» ، وهو خلاف نص سيبويه . وأحسن ما يحصل عليه كلام هذا المتأخر أن «نعم» إذا وقعت بعد نفي قد دخل عليه الاستفهام ، كانت بمثابة «بل» بعد النفي ، أعني للإثبات ؛ لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام رُدَّ إلى التقرير وصار إيجاباً ، ألا ترى إلى قوله [من الوافر] :

١١٥٣ - أَسْتَمْ خَيْرٌ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدِي الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحٍ فإنه أخرجه مخرج المدح ، ويقال : إن الممدوح اهتز بذلك . فعلى ذلك لا يقع «نعم» في جواب ما كان من ذلك إلا تصديقاً لفخواه ، كما يقع في جواب الإيجاب ، فاعرفه .

وأما «أجل» ، فأمرها كامر «نعم» في التصديق . قال الأخفش : إلا أن استعمال «أجل» مع غير الاستفهام أفسح .

.٢٦٠ (٢) البقرة :

.٤ - ٣ (١) القيامة :

١١٥٣ - التخريج : البيت لجرين في ديوانه ص ٨٥ ، ٨٩ ؛ والجني الداني ص ٣٢ ؛ وشرح شواهد المعنى ٤٢ / ١ وسان العرب ١٠١ / ٧ (نقص) وبلا نسبة في الخصائص ٤٦٣ / ٢ ، ٢٦٩ / ٣ ، ورصف المبني ص ٤٦ ، والمقتضب ٢٩٢ / ٣ .

اللغة : المطايا : جمع مطية وهي كل دابة تستخدم للركوب . أندى : أكثر ندى وجوداً وأكرم عطاء . الراح : جمع راحة وهي باطن الكفت .

المعنى : يتساءل مقرضاً أنهم أفضل الناس شجاعة وكرماً ، أستم أفضل الفرسان الذين يمتنون صهوات دوابهم للحرب والطuan؟ وكذلك أستم أكثر الناس جوداً وكرماً تمنحون الناس من باطن راحتكم خيراً وسخاء .

الإعراب : «أَسْتَم» : الهمزة : حرف استفهام لا محل له ، «لِيَسْ» : فعل مضارع ناقص ، «وَتَمْ» : ضمير متصل في محل رفع اسم (ليس) . «خَيْرٌ» : خبر (ليس) منصوب بالفتحة . «مَنْ» : اسم موصول في محل جزء بالإضافة ، «رَكِبَ» : فعل مضارع مبني على الفتح ، والفاعل ضمير مستتر تقديره : (هو) . «الْمَطَايَا» : مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف . «وَأَنْدِي» : الواو : حرف عطف ، «أَنْدِي» : اسم معطوف على منصوب مبني بفتحة المقدرة على الألف . «الْعَالَمِينَ» : مضارف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عرض عن التنوين في الاسم المفرد . «بُطُونَ» : تميز منصوب بالفتحة . «رَاحٍ» : مضارف إليه مجرور بالكسرة .

وجملة «أَسْتَم خَيْر» : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «رَكِب الْمَطَايَا» : صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

والشاهد فيه قوله : «أَسْتَم» حيث دخلت همزة الاستفهام لتفيد نفي ما بعدها ، وهو نفي أيضاً ، ونفي إثبات ، لذا صار المعنى : أنتم خير... وأندی .

وأيّا «جَبِيرًا»، فحرف معناه «أَجَلُ»، و«نَعَم». وربما جمع بينهما للتأكيد. قال الشاعر، أنسدَه الجُوهري [من الطويل]:

وقلن على السفردوس... إلخ

الفيذؤس: البستان. والدعاير: جمع دغشة، وهو الحوض المثلث. وأكثر ما يستعمل مع القسم، يقال: «جَبِيرٌ لا أَقْلَنْ»، أي: نَعَمْ والله. وهو مكسور الآخر، وربما فتح، وحده الإسكان كـ«أَجَلُ»، و«نَعَم». وإنما حرك آخره لالتقاء الساكنين: الراء والياء كـ«أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«لَيْتَ». والكسر فيه على أصل التقاء الساكنين، والفتح طلباً للخفة لِيَقْلَ الكسرة بعد الياء.

فإن قيل: فما بالهم فتحوا في «أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«لَيْتَ»، وكسروا «جَبِيرًا» وفيها من الثقل ما في «لَيْتَ» وأخواته؟ قيل: على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفه، فلما كثر استعمال «أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«لَيْتَ» مع العلة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء؛ أثروا الفتحة لذلك. ولما قلل استعمال «جَبِيرًا»، لم يحصلوا بالثقل، وأتوا فيه بالكسر الذي هو الأصل، فاعرفه.

وأيّا «إِنَّ»، فحرف يجaby به كـ«نَعَم» و«جَبِيرًا»، ولا يستعمل إلا في القسم، تقولون لمن قال: «أقام زيد؟»: «إِنِي وَاللَّهُ، و«إِي وَرَبِّي»، و«إِي لَعْمَرِي». قال الله تعالى: «قُلْ إِي وَرَبِّي»^(١)، وهمزتها مكسورة، والياء فيها ساكنة، إذ لم يلتقي في آخرها ساكنان بقيت ساكنة على ما يقتضيه البناء.

فأيّا «إِنَّ»، فيكون جواباً بمعنى «أَجَلُ»، فإذا قال: «قد أتاك زيد»، فتقول: «إِنَّهُ» أي: أَجَل، والهاء للسكت، والمراد «إِنَّ»، إلا أنك أحقتها الهاء في الوقف، والمعنى يعني: «أَجَل». ولو كانت الهاء هاء الإضمار؛ لثبتت في الوصل كما ثبتت في الوقف. وليس الأمر كذلك، إنما تقول في الوصل: «إِنَّ يا فتى» بحذف الهاء، قال الشاعر [من مجموعه الكامل]:

بَكَرَ الْعَوَادِلُ فِي الصَّبُو
وَيَقُلُّنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا
حَيْلُمَنِي وَالْوَمْهُنَّةُ
كَوْقَدْ كِبِرَتْ فَقَلَّتْ إِنَّهُ^(٢)

وإنما أحقوا الهاء كراهية أن يجمعوا في الوقف بين ساكنين، لو قالوا: «إِنَّ»، فالحقوها الهاء لبيان الحركة التي تكون في الوصل، إذ كانوا لا يقفون إلا على ساكن. وأيّا خروج «إِنَّ» إلى معنى «أَجَل»، فإنها لما كانت تتحقق معنى الكلام الذي تدخل عليه في قوله: «إِنَّ زِيدًا لَرَاكِبًا»، فتحقق كلام المتكلّم، حقق بها كلام السائل إذ كان معناها التحقّيق، فحصل من أمرها أنها تتحقق تارةً كلام المتكلّم، وتارةً كلام غيره على سبيل الجواب، فاعرفه.

(١) يونس: ٥٣. وفي الطبعتين: «قُلْ إِي وَرَبِّي لَتَبْعَثُنَّ» (؟).

(٢) تقدم بالرقم ٤٧٧.

فصل [لغات «نعم»]

قال صاحب الكتاب: وكتانة تكسر العين من «نعم»، وفي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهمَا قالُوا: «نعم». وحكي أنَّ عمر سأله قوماً عن شيءٍ، فقالوا: «نعم» بالفتح، فقال عمر: إنما النَّعْمُ الإِبْلُ، فقولوا: نعم. وعن التَّضَرِّبِ بن شَمْيْلِ أنَّ «نعم» بالفتح لغةً ناسٌ من العرب.

* * *

قال الشارح: الفتح في «نعم» والكسر لغتان فصيحتان، إلا أنَّ الفتح أشهر في كلام العرب، وقد جاء الكسر في كلام النبي ﷺ وجماعةٍ من الصحابة، منهم عمر وعليٰ والرَّبِيعُ وابن مسعود، رضي الله تعالى عنهم. وذكر الكسائي أنَّ أشياخ فُرِينش يتكلّمون بها مكسورةً. وحكي عن أبي عمرو قال: لغةٌ كنانة «نعم» بالكسر. وربما أبدلوا الحاء من العين، فقالوا: «نعم» في «نعم»؛ لأنَّها تليها في المخرج، وهي أخفٌ من العين؛ لأنَّها أقرب إلى حروف الفم. حكى ذلك التَّضَرِّبِ بن شَمْيْلَ، فاعرفه.

فصل [لغات «إِي» إذا ولَيْهَا «أَنْ»]

قال صاحب الكتاب: وفي «إِي اللَّهُ» ثلاثة أوجه: فتح الياء، وتسكينها، والجمع بين ساكنتين هي ولا م التعريف المذكورة، وحذفها.

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنَّ الياء من «إِي» ساكنةً كاليمين من «نعم»، واللام من «أجل». وإذا لقيتها لام المعرفة من نحو «إِي اللَّهُ»، فإنَّ لك فيه ثلاثة أوجه: فتح الياء، تقول: «إِي اللَّهُ»، وهو أعلاها، فتفتح لالتقاء الساكنين كما تفتح نون «من» في قولك: «من الرجل». ولم يكسروها استثنائًا للكسرة بعد كسرة الهمزة. وإذا كانوا قد استثقلوا الكسرة على النون للكسرة قبلها مع أنَّ النون حرفٌ صحيحٌ؛ فلأنَّ يستثقلوها على الياء المكسورة ما قبلها كان ذلك آخرى وأولى. ومنهم من يقول: «إِي اللَّهُ»، فيُسْبِّح مدة الياء، ويجمع بين الساكنتين لوجود شرطِ الجمع بين ساكنتين وهما: ان يكون الساكن الأول حرفٌ مدوليٌّ، والثاني مدعماً، كـ«دَائِيَّة»، وـ«شَائِيَّة». والثالث، وهو أقلها، أن يقولوا: «الله»، فيحذفوا الياء لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ همزة الوصل محدوفة للوصل، فبقى اللفظ «إِلَه» بكسر الهمزة.

ولا يكون في «الله» من قولك: «إِي اللَّهُ» إلا النصب. ولو قلت: «هَا اللَّهُ» لخفيضت؛ لأنَّ «إِي» ليست عوضًا عن حروف القسم، إنما هي جوابٌ لمن سأله الخبر، فقلت: «إِي والله» لقد كان كذا، بخلافه: «هَا» فإنه عوضٌ عن الواو، ولذلك يجتمعها.

ومن أصناف الحرف

حروف الاستثناء

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب : وهي «إلا»، و«حاشا»، و«عَدَا»، و«خَلَا» في بعض اللغات.

* * *

قال الشارح : قد تقدم الكلام على الاستثناء وحروفه في فصل الاسم بما أغني عن إعادته .

ومن أصناف الحرف

حِرْفُ الْخِطَابِ

فصل [تَعْدَادُهُمَا]

قال صاحب الكتاب: وهو الكاف والباء اللاتي تليان علامات للخطاب في نحو «ذاك»، و«ذلك»، و«أولئك»، و«هناك»، و«هاك»، و«وحبيه لك»، و«التجاه»، و«رويدك»، و«أزأينتك»، و«إياتك»، وفي «أنت»، و«أنت». *

قال الشارح: اعلم أن هذين الحرفين يدلان على الخطاب، وهو في ذلك على ضربين: يكونان اسمين، ويكونان حرفين مجردين من معنى الاسمية. فمن ذلك الكاف، فإنها تكون اسمًا لخطاب المذكر والمؤنث، فكاف المذكر مفتوحة، نحو: «ضربيتك يا رجل». وكاف المؤنث مكسورة، نحو: «ضربيتك يا امرأة». فالكاف هنا اسم، وإن أفادت الخطاب. يدل على ذلك دخول حرف الجز عليها من نحو: «بِكَ» و«بِكِ». وأما التي هي حرف مجردة من معنى الاسمية، فجميع ما ذكره، فمنه أسماء الإشارة، نحو: «ذلك»، و«ذاك»، و«تلك»، و«أولئك»، فالكاف معها حرف لا محالة، وذلك لأنه لو كان اسمًا، لكان له موضع من الإعراب من رفع أو نصب أو جز، ولا يجوز أن يكون موضعه رفعا؛ لأن الكاف ليست من ضمائر المرفوع. ولا يجوز أن تكون منصوبة؛ لأنك إذا قلت: «ذلك» فلا ناصب هنا للكاف. ولا يجوز أن تكون مجرورة؛ لأن الجز إنما يكون بحرف جز أو بإضافة، ولا حرف جز ههنا، فبقي أن تكون مجرورة بالإضافة.

ولا تصح إضافة أسماء الإشارة؛ لأنها معارف، ولا يفارقها تعريف الإشارة، ولا يسوغ تعريف الاسم إلا بعد تنكيره. ولا يجوز تنكير هذه الأسماء ألبتة، فلا تجوز إضافتها، وكذلك لا تجوز إضافة الأسماء المضمرة. وبؤيد بذلك أن ذلك ليس مضافا إلى الكاف أنت تقول في الثنوية: «ذائق»، ولو كان مضافا، لحذفت النون لإضافة الكاف.

وكذلك الكاف في «هاك»، فإنها حرف مجردة من معنى الاسمية، وهو من أسماء الأفعال، نحو: «خذ»، و«تناول». والذي يدل على أن الكاف فيه حرف أنهم يستعملون

موضع الكاف للخطاب الهمزة، فيقولون: «هاء» للمذكور بفتح الهمزة، و«هاء» للمؤتث. فلما وقع موقع الكاف ما لا يكون إلا حرفًا، علم أنها حرف. وربما قالوا: «هاءك» بفتح الهمزة والكاف، و«هاءك» بكسر الكاف، لأنهم جمعوا بينهما تأكيدها للخطاب فالكاف ه هنا حرف، لأنها من أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال لا تضاف.

وكذلك «حَيَّهَلَكَ» الكاف فيه حرف، وحكمها حكم «هاءك». وأما «الْجَاهَكَ» فهو بمعنى: اثُجْ، مع أنه لا يسوغ إضافة ما فيه الألف واللام.

وكذلك «رُوَيَّدَكَ» الكاف للخطاب، لأنها من أسماء الأفعال. تقول: «رويدك زيداً». ولو كانت الكاف منصوبة، لما تعدى إلى «زيد». وقالوا: «أَرَأَيْتَكَ» فالكاف حرف؛ لأنها بمعنى النظر، ولا يتعدى إلا إلى مفعول واحد؛ لأن هذا الفعل لا يتعدى ضمير الفاعل إلى ضميره. قال الله تعالى: «أَرَءَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيْهِ»^(١). ومثله «انظُرْكَ زيداً»، لأنك لا تقول: «اضْرِبْكَ زيداً»، وكذلك «إِيَّاكَ» الكاف حرف، وقد تقدم الكلام عليها في فصل الأسماء. وأما التاء، فقد تكون اسمًا وحرفًا للخطاب، فالاسم نحو: «ضربيت»، و«قتلت».

والحرف نحو: «أَنْتَ». وليس التاء في «أَنْتَ» كالباء في «أَكْلَتْ»، كما أن الكاف في «ذلك» ليست كالكاف في «مالك»؛ لأنه قد ثبت في قوله: «أَنَا فعْلُتْ» أن الاسم هو «أن»، والألف مزيدة للوقف، بدليل حذفها في الوصل. كذلك هو في «أنت» التاء حرف للخطاب مجردة من معنى الاسمية، لا موضع له من الإعراب، فاعرفه.

فصل

[لحوقهما الثنوية والجمع والتذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: وتلحقهما الثنوية والجمع والتذكير والتأنيث، كما تلحق الضمائر. قال الله تعالى: «ذَلِكُمَا مَا عَلِمْنِي رَبِّي»^(٢)، وقال: «ذَلِكُمْ خَيْرُكُمْ»^(٣)، وقال: «فَذَلِكُنَّ الَّذِي لَمْ تَبْتَغِ فِيهِ»^(٤)، وقال: «أَنْ تَلْكُمُ الْجَنَّةَ»^(٥)، وقال: «وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَاكُمْ»^(٦)، وقال: «كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ»^(٧). وتقول: «أَنْتُمَا»، و«أَنْتُمْ»، و«أَنْتُنَّ».

* * *

قال الشارح: قد تقدم القول إن الخطاب يكون بأسماء وحروف. فالأسماء الكاف في «لَكَ»، و«ضَرَبَكَ»، والباء في «قُمْتَ»، و«أَكْلَتْ». والحرف في جميع ما تقدم من

(١) الإسراء: ٦٢.

(٢) يوسف: ٣٧.

(٣) البقرة: ٥٤.

(٤) يوسف: ٣٢.

(٥) الأعراف: ٤٣.

(٦) النساء: ٩١.

(٧) الذاريات: ٣٠؛ مريم: ٩.

«ذِلَّكَ»، و«ذاكَ»، و«تِلْكَ»، و«أُولَئِكَ»، ونحوهن. وتختلف هذه الحروف بحسب أحوال المخاطبين كما تختلف الأسماء، فكما تقول: «ضَرِبْتُكَ»، و«ضَرِبْتُكُمْ»، و«ضَرِبْتُكُمَا»، و«ضَرِبْتُكُنَّ»، فكذلك تختلف هذه الحروف. فإذا كان المخاطب مذكرًا، فتحتَّ قولك: «كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا رَجُلُ؟» ذَكَرْتَ اسْمَ الإِشَارَة بقولك: «ذَا»، وفتحَتَ الْكَافَ حِيثُ كَانَ المخاطب مذكرًا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «ذَلِكَ الْكَيْثَرُ»^(١)، وَقَالَ: «ذَلِكَ مَا كَنَّا نَبْيَغُ»^(٢). فَإِنْ خَاطَبْتَ امْرَأَةً كَسَرَتِ الْكَافَ، فَقَلَّتْ: «كَيْفَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَا امْرَأَةً؟» ذَكَرْتَ «ذَا»؛ لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى «الرَّجُلِ»، وَكَسَرَتِ الْكَافَ؛ لِأَنَّ المخاطبَ مُؤْنَثٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ»^(٣).

فَإِنْ خَاطَبْتَ اثْنَيْنِ، أَحْقَتِ الْكَافَ عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ مذَكَرًا كَانَ أَوْ مُؤْنَثًا كَمَا تَفْعَلُ إِذَا كَانَ اسْمًا، نَحْوَ: «ضَرِبْتُكُمَا» فَتَقُولُ: «كَيْفَ ذَلِكُمَا الرَّجُلُ يَا رَجُلَانِ؟» أَفْرَدْتَ «ذَا»؛ لِأَنَّ الْمَسْؤُلَ عَنْهُ وَاحِدٌ، وَثَبَّتَ الْكَافَ لِأَنَّ الْخَطَابَ مَعَ اثْنَيْنِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «ذَلِكُمَا مِنَّا عَلَمَنَا رَبِّنَا»^(٤)؛ لِأَنَّ الْخَطَابَ مَعَ صَاحِبَيْنِ يُوسُفَ. وَلَوْ كَانَ الْمَسْؤُلَ عَنْهُ مُؤْنَثًا، لَأَثْبَتَ الْإِشَارَةَ، فَكَنْتَ تَقُولُ: «كَيْفَ تِلْكُمَا الْمَرْأَةُ يَا رَجُلَانِ؟» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَنْتَ أَنْتَ كُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ»^(٥). أَنْتَ إِشَارَةٌ لِتَأْنِيَتِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَثَبَّتَ الْخَطَابَ إِذَا كَانَ الْمَخَاطِبُ آدَمَ وَحَوَّاءً، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

فَإِنْ كَانَ الْمَخَاطِبُ جَمِيعًا، إِنْ كَانُوا مذَكَرِينَ، ذَكَرْتَ وَجَمَعْتَ، وَإِنْ كَنْ مُؤْنَثَاتِ، أَنْتَ وَجَمَعْتَ، تَقُولُ: «كَيْفَ ذَلِكُمُ الرَّجُلُ يَا رَجُالُ؟» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «ذَلِكُمُ حَمَدٌ لَكُمْ»^(٦). فَإِنْ كَانَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ أَيْضًا جَمِيعًا، قَلْتَ: «كَيْفَ أُولَئِكُمُ الرَّجُلُ يَا رَجُالُ؟» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَأُولَئِكُمُ جَعَلْنَاكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَنَاتِنَا مُبِينًا»^(٧). وَتَقُولُ: «كَيْفَ ذَلِكُنَّ الرَّجُلُ يَا نَسَوَةً؟» إِذَا كَنْ جَمِيعًا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَذَلِكُنَّ الَّذِي لَتَتَنَبَّئُ فِيهِ»^(٨)، فَاعْرَفْتَ ذَلِكَ، وَقَسَنْ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي مِنْهُ، فَاجْعَلِ الْأُولَى لِلْأُولَى، وَالآخِرَ لِلآخِرَ، وَعَامِلْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ وَالْمَخَاطِبِ مِنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمِيعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيَتِ بِحَسْبِ حَالِهِ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ.

وَكَذَلِكَ حَكْمُ النَّاءِ فِي «أَنْتَ»، تَكْسِرُهَا مَعَ الْمُؤْنَثِ، وَتَفْتَحُهَا مَعَ الْمَذَكَرِ، وَثَبَّتَ مَعَ الْمَثَنِيِّ، وَتَجْمَعَ مَعَ الْجَمِيعِ.

(١) البقرة: ٢

(٢) الكهف: ٦٤

(٣) مريم: ٩؛ والذاريات: ٣٠

(٤) يوسف: ٣٧

(٥) الأعراف: ٢٢

(٦) التور: ٢٧، والعنكبوت: ١٦، وغَيْرَهُمَا.

(٧) النساء: ٩١

(٨) يوسف: ٣٢

فصل

[الهاء والياء في «إياتاه» و«إياتاي»]

قال صاحب الكتاب: ونظير الكاف الهاء والياء وتثنיהםا وجمعهما في «إياتاه»، و«إياتاي» على مذهب أبي الحسن.

* * *

قال الشارح: قد تقدم القول على «إياتك» وما فيه من الخلاف في فصل المبنيات من الأسماء بما أغني عن إعادته، والذي عليه الاعتماد منه قولُ أبي الحسن: إن «إيّا» اسم مبهم كُثيّ به عن المنصوب، وجعلت الكاف والهاء والياء بيانًا عن المقصود؛ ليعلم المخاطب من الغائب والمتكلّم، فهي حروف لا موضع لها من الإعراب. هذا معنى قوله: «ونظير الكاف الهاء والياء»، يريد أنّهما لا موضع لهما من الإعراب، وقيده بقوله: «على مذهب أبي الحسن» تحرّزاً من مذهب غيره. وذلك أنّ الخليل^(١) يذهب إلى أنّ الكاف والهاء والياء في موضع خفض بإضافة «إيّا» إليها، و«إيّا» مع ذلك عنده اسم مضمر. وحكي عن المازنني مثل ذلك، وقد أجازه السيرافي. وقال الخليل^(٢): لو قال قائل: «إيّاك نفسك»، لم أعنّفه. يريد تأكيد الكاف. فاعرف ذلك.

(١) الكتاب / ٢٧٩.

(٢) الكتاب / ٢٧٩.

ومن أصناف الحرف

حروف الصلة

فصل [تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي «إن»، و«أن»، و«ما»، و«لا»، و«من» والباء في نحو قوله: «ما إن رأيت زيداً». الأصل: «ما رأيت»، ودخول «إن» صلة أكدت معنى النفي. قال دُرِينْد [من الكامل]:

ما إن رأيت ولا سمعت به كاليم هانىء أىْشِقْ جُزْبُ^(١)
وعند الفراء أنهما حرقاً نفي، ترادفاً كترادف حرقاً التوكيد في «إن زيداً لقائم»، وقد يقال: «انتظرني ما إن جلس القاضي»، أي: ما جلس بمعنى: مدةً جلوسه.

* * *

قال الشارح: يزيد بالصلة أنها زائدة. ويعني بالزائد: أن يكون دخوله كخروجها من غير إحداث معنى. والصلة والخشون من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين. وجملة الحروف التي تزاد هي هذه السمة التي ذكرها: «إن» مكسورة الهمزة، و«أن» مفتوحة الهمزة، و«ما»، و«لا»، و«من»، والباء.

وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى، إذ ذلك يكون كالعَبَث، والتنتزيل مُنْزَه عن مثل ذلك. وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى. فإن كان الأول، فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يُخصّى على ما سندكره في كل حرف منها. وإن كان الثاني، فليس كما ظلوا؛ لأن قولنا: «زاد» ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى أبنته، بل يزاد لضرر من التأكيد. والتأكيد معنى صحيح. قال سيبويه^(٢) عقيب «فِيمَا نَقْضُهُمْ مِيَتَّهُمْ»^(٣) ونظائره. فهو لغّر من حيث إنها لم تُخدم شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من المعنى، سوى تأكيد الكلام.

(١) تقدم بالرقم ٧٨٧.

(٣) النساء: ١٥٥، والمائدة: ١٣.

(٢) الكتاب / ١ - ١٨١.

فمن الحروف المزيدة «إن» المكسورة، فإنها تقع زائدة، والغالب عليها أن تقع بعد «ما». وهي في ذلك على ضربتين: مُؤكّدة وكافية، وأما المؤكّدة ففي قولهم: «ما إنْ رأيَه»، والمراد: ما رأيته، و«إنْ لغَّرْ لم يُخْدِلْ دخولها شيئاً لم يكن قبلُ، وأما قوله [من الكامل]:

ما إنْ رأيَتْ ولا سمعَتْ به... إلخ

فإنَّ الْبَيْتُ لِذَرَنِدَ بْنِ الصُّمَّةِ، وَبَعْدَهُ:

مُثَبَّذًا تَبَذَّلُ مَحَاسِنَه يَضْعُ الْهِنَاءَ مَوَاضِعَ الثَّقِبِ

الشاهد فيه زيادة «إن» بعد «ما»، والمراد: ما رأيَتْ. والأيّنَ: جمع ناقَة، وأصلُها: آتُوقَ، فاستقلوا الضمة على الواو، فقدموها إلى موضع الفاء، ليُسْكُنَ، فصار: أُونَّقاً، وربما تكلمت به العربُ، حتى ذلك ابن السكّيت عن بعض الطائتين، ثم قلبوها ياءً تخفيقاً، فصار: أينَقاً. والهناءُ: القيطران، يقال: «هَنَّاثُ الْبَعِيرِ أَهْنَيْهُ»، إذا طَلَيْتَه بالهناء، وإيلٌ مَهْنُوَّةٌ، أي: مَطْلِيَّةٌ. والتُّقْبُ: جمع ثقبة، وهو أولٌ ما يبدو من التجَّرب قطعاً متفرقةً. وقال الكُمِيَّتُ [من الوافر]:

فَمَا إِنْ طَبَّنَا جَبْنَ وَلِكْنَ مَنَايَانَا وَدَوْلَةَ آخَرِينَ^(١)

فالطلبُ: العادةُ هُنَا. يقول: ما لنا بالجبن عادةً، ولكن حضرت مَنِيتنا ودولَةُ آخرين، حتى نال الأعداء مَنَا.

وهذه «إن» إذا دخلت على «ما» النافية، نحو: «ما إن زيد قائم»، فهي في لغة بني تميم مؤكّدة لأنَّهم لا يُغَيِّلُون «ما»، وفي لغة أهل الحجاز تكون زائدة كافية لها عن العمل، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا، كما كانت «ما» كافية لـ«إن» عن العمل في قولك: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، وقوله تعالى: «إِنَّمَا أَنْتَ اللَّهُ وَجَدٌ»^(٢).

وقد ذهب الفراء إلى أن «ما» و«إن» جميعاً للنفي كأنَّها تزاد «ما» هُنَا على النفي، مبالغة في النفي وتأكيداً له، كما تزاد اللام تأكيداً للإيجاب في قولك: «إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ». وغالباً في ذلك حتى قال: يجوز أن يُقال: «لا إنْ ما» فيكون الثلاثة للنفي، وأنشد [من البسيط]:

إِلَّا أَوَارِيَ لَا إِنْ مَا أَبَيَّنَهَا وَالثُّوَيْ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلِدِ^(٣)

والصواب ما ذهب إليه الجماعة من أن «إن» بعد «ما» زائدة، و«ما» وحدَها للنفي،

(١) تقدم بالرقم ٨٢١.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) تقدم بالرقم ٣٠١.

إذ لو كانت «إن» أيضاً للنفي، لانعكس المعنى إلى الإيجاب؛ لأن النفي إذا دخل على النفي، صار إيجاباً.

وقد تردد «إن» المكسورة المؤكدة مع «ما» المصدرية بمعنى الحين والزمان، فيقال: «انتظرنا ما إن جلس القاضي»، يريد زمانَ جلوسه. ومثله: «أقِمْ مَا أَفْتَ» و«لَا أَكُلُّمْ مَا اخْتَلَفَ الْلَّيلُ وَالنَّهَارُ». قال الله تعالى: «وَكُنْتُ عَيْتَمِ شَيْدَأَمَا دُمْتُ فِيهِمْ»^(١). وحقيقة أن «ما» مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر يستعمل بمعنى الحين، نحو: «خُفُوقَ الْجَمْ»، و«مَقْدَمَ الْحَاجِ». والظرف في الحقيقة هو الاسم المحنوف الذي أقيم المصدر مقامه، فإذا قال: «اجْلِسْ مَا جَلَسْتَ»، فقد قال: «اجْلِسْ جَلَسْكَ»، أي: وقت جلوسك، فمحذف اسم الزمان، وأقيم المصدر مقامه. قال الشاعر [من الطويل]:

١١٥٤ - وَرَجَ الفتى للخيرِ ما إن رأيَته على السنْ خيرًا مَا يَزَالْ يَزِيدُ
أي: رَجَ الخير له إذا رأيته يزداد على السن والكبَر خيراً. و«خيراً» نصب على التمييز.

[زيادة «أن»]

قال صاحب الكتاب: وتقول في زيادة «أن»: «لَمَا أَنْ جَاءَ أَكْرَمْتُهُ»، و«أَمَا وَاللَّهُ أَنْ لَوْ قَمَتْ لَقْمَتُهُ».

* * *

(١) المائدة: ١١٧.

١١٥٤ - التخريج: اللبيت للمعلم القربي في شرح التصريح ١٨٩/١؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٥، ٧١٦؛ ولسان العرب ١٣/٣٥ (أن)، والمقاصد التحوية ٢/٢٢؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٥٢، ٩٦؛ والأشباه والنظائر ٢/١٨٧؛ والجني الداني ص ٢١١؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٨؛ وخزانة الأدب ٤/٤٤٣؛ والخصائص ١/١١٠؛ والدرر ٢/١١٠؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٨؛ والكتاب ٤/٢٢؛ ومغني الليب ١/٢٥؛ والمقرب ١/٩٧؛ وهمع الهوامع ١/١٢٥.

المعنى: يقول تأمل الخير من الفتى كلما رأيته، فهو يزداد خيراً كلما تقدمت به السن. الإعراب: «ورَجَ»: الواو بحسب ما قبلها، «رج»: فعل أمر مبني على حذف حرف الللة، وفاعله... وجوباً «أنت». «الفتى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة. «للخير»: جار ومجرور متعلقان بـ«رج». «ما»: مصدرية. «إن»: زائدة. «رأيته»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء فاعل، والهاء في محل نصب مفعول به. «على السن»: جار ومجرور متعلقان بـ«يزيد». والمصدر المسؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «رج». «خيراً»: مفعول به مقدم لـ«يزيد». «ما»: حرف نفي. «يزال»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «يزيد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». وجملة «رج الفتى...»: بحسب ما قبلها. وجملة «رأيته»: في محل جر بالإضافة. وجملة «ما يزال يزيد»: في محل نصب حال، باعتبار «رأي» بصرية. وجملة «يزيد»: في محل نصب خبر «لا يزال». والشاهد فيه أوضحه الشارح.

قال الشارح: وقد تزاد «أن» المفتوحة أيضاً توكيداً للكلام، وذلك بعد «لَمَّا» في قوله: «لَمَّا أَنْ جَاءَ زِيدَ قَمَّتْ»، والمراد: لما جاء زيد قمت. قال الله تعالى: «وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلًا لُّطَاطِيَّةً إِلَيْهِمْ»^(١)، فـ«أن» فيه مؤكدة بدليل قوله تعالى في سورة هود: «وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلًا لُّطَاطِيَّةً يَرِيمَةً»^(٢)، والقصة واحدة. وقالوا: «أَمَا وَاللَّهُ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتَ»، وذلك في القسم إذا أُقيمت على شيء في أوله، فيقع في جواب القسم، ولا يقع جواباً له في غير ذلك، فاعرفه.

فصل [زيادة «ما»]

قال صاحب الكتاب: وـ«غَضِبْتَ مِنْ غَيْرِ مَا جُزِمَ»، وـ«جَثَّ لِأَنْفِرِ مَا»، وـ«إِنَّمَا زَيَّدَ مِنْ طَلْقَنْ»، وـ«إِنَّمَا تَجْلِسُ أَجْلَسْنَ»، وـ«بَعْيِنْ مَا أَرَيْتَكَ»^(٣). وقال الله تعالى: «فِيمَا نَقْصَبُهُمْ يَسْتَفْهِمُ»^(٤)، وقال: «فَيَسَارُ حَمَّةَ قَنْ أَلَّهُ لِيَنْتَ لَهُمْ»^(٥)، وقال: «عَمَّا قَلِيلَ»^(٦)، وقال: «إِنَّمَا الْأَجَلَيْنَ قَضَيْتَ»^(٧)، وقال: «وَإِذَا مَا أَنْزَلْتَ شُورَةً»^(٨)، وقال: «فَتَلَّ مَا أَنْكَمْ نَطَّمُونَ»^(٩).

* * *

قال الشارح: قد زيدت «ما» في الكلام على ضربين: كافة، وغير كافة. ومعنى الكافة أن تكفل ما تدخل عليه عما كان يُحدث فيه قبل دخولها من العمل. وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث: الحرف والاسم والفعل.

أما دخولها على الحرف للكلفت، فعلى ضربين: أحدهما أن تدخل عليه، فتمتنعه العمل الذي كان له قبل، وتتدخل على ما كان دخل عليه قبل الكفت غير عامل فيه، نحو قوله تعالى: «إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ»^(١٠)، وـ«إِنَّمَا أَنْتَ مُذَرٌ مِّنْ يَخْشَنَاهُ»^(١١) وـ«كَانَمَا زَيَّدَ أَسْدُ»، وـ«الْعَلَمَ أَنْتَ حَالَمُ»^(١٢). والآخر أن تدخل على الحرف، وتكتفه عن عمله، وتهئنه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكفت. وذلك نحو قوله تعالى: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ

(١) العنكبوت: ٣٣.

(٢) هود: ٧٧.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/٢٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/٤٠٣. ولسان العرب ١٣/٣٠١ (عين)؛ ومجمع الأمثال ١/١٠٠؛ والمستقى ٢/١١١.

(٤) النساء: ١٥٥.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

(٦) المؤمنون: ٤٠.

(٧) القصص: ٢٨.

(٨) التوبية: ١٢٧.

(٩) الذاريات: ٢٣.

(١١) النازعات: ٤٥.

(١٠) النساء: ١٧١.

(١٢) هذا القول جزء من بيت، وقد تقدم بالرقم ١٠٩٩.

من عيادة العلموا^(١) و«كَانُوا يَسْافِرُونَ إِلَى الْمَوْتِ»^(٢) ومنه قوله تعالى: «رَبِّيْمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا»^(٣) لا ترى أنه قدولي «رب» بعد دخول «ما» من الفعل ما لم يكن يليها قبل، وأما دخلها على الاسم فنحو قوله [من الكامل]:

١١٥٥ - [أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ] بَغْدَمَا أَفَنَأُ رَأَسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ
وقوله [من الخيف]:

١١٥٦ - بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْبَلَاكِثِ فَالْقَ سَاعِ سِرَاعِهَا وَالْعِيْسُ تَهْوِي فَوْيَا

(١) فاطر: ٢٨.

(٢) الأنفال: ٦.

١١٥٥ - التخريج: البيت للمرار الأسي في ديوانه ص ٤٦١؛ والأزهية ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ١١/٢٣٢، ٢٣٤؛ والدرر ٣/١١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٢٢؛ والكتاب ١١٦/١، ١٣٩/٢؛ ولسان العرب ١٠/٢٦٢ (علق)، ١٢/٧٨ (نعم)، ١٣/٣٢٧ (فنن)؛ وبلا نسبة في الأضداد ص ٩٧؛ ووصف المبني ص ٣١٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/٢٧٣.

والمقتضب ٢/٥٤؛ والمقرب ١/١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/٢١٠.

اللغة: العلاقة: علاقة الحب. الفن: الغصن وهنا ذؤابة الشعر. الشمام: نبات إذا يبس ابيض لونه. المخلس: المختلط.

المعنى: أما زلت تحب أم الوليد رغم دخول جند الشيب إلى رأسك.

الإعراب: «أَعْلَاقَة»: الهمزة: حرف استفهام، «علاقة»: مفعول متعلق لفعل محذوف، منصوب وعلامة نصب الفتحة. «أُمِّ الْوَلِيدِ»: «أم»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الْوَلِيدُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «بَعْدَمَا»: ظرف زمان مكفوف بـ«ما»، أو «بعد»: ظرف زمان منصوب متعلق بالمصدر «علاقة»، وـ«ما»: مصدرية. «أَفَنَأُ»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «رَأَسِكَ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «كَالثَّغَامِ»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. «الْمُخْلِسُ»: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

جملة «أَفَنَأُ رَأَسِكَ كَالثَّغَامِ»: حالية محلها النصب على اعتبار «بعد» ظرف زمان مكفوف بـ«ما»؛ والمصدر المسؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة على اعتبار «بعد» ظرف زمان عامل.

وجملة «علاقة» مع عامله: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بَعْدَمَا» حيث اعتبر بعضهم «ما» مصدرية، واعتبرها سببوبة كافة لـ«بعد» عن بالإضافة.

١١٥٦ - التخريج: البيت لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٣٨؛ ومعجم البلدان ص ٤٧٨ (بلاكت)؛ ولأبي بكر بن عبد الرحمن بن مخرمة في الشعر والشعراء ٢/٥٦٨؛ ولبعض القرشيين في لسان العرب ٢/١٩ (بلاكت)؛ ولابن هرمة في لسان العرب ١٣/٦٥ (بين)؛ وليس في ديوانه.

اللغة والمعنى: البلاكت والقاع: موضعان. العيس: الإبل البيضاء الكريمة، مفردها أعييس وعيساء.

كنا مسافرين مسرعين وإنينا تمشي مسرعة وكأنها تهوي من على.

الإعراب: «بَيْنَمَا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل في بيت يليه. «تحن»:

ألا ترى أن «بعد»، و«بين» حقهما أن يضافا إلى ما بعدهما من الأسماء، ويجزأه، وحين دخلت عليهما، «ما» كفتهما عن ذلك، ووقع بعدهما الجملة الابتدائية؟^(١)

وأما دخولها على الفعل، فإنها تدخل عليه، فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبل. ألا ترى أنها تدخل الفعل على الفعل، نحو: «قلما سرت»، و«قُلما تقوم»؟ ولم يكن الفعل، قبل دخولها يلي الفعل فـ«قل» فعل كان حقه أن يليه الاسم، لأنّه فعل، فلما دخلت عليه «ما»، كفته عن اقتضائه الفاعل، وألحقته بالحروف، وهيأنه للدخول على الفعل، كما تُهيء «رُب» للدخول على الفعل، وأخلصوها له. فأما قوله [من الطويل]:

صادت فأطْوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٢)

فلا يجوز رفع «وصال» بـ«يدوم»، وقد تأخر عن الاسم، ولكن يرتفع بفعل مقدر يفسره «يدوم». وتفسيره: قَلَّمَا يبقى وصال، ونحوه مما يفسره «يدوم». ولا يرتفع بالابتداء؛ لأنّه موضع فعل. وارتفاعه هنا على حد ارتفاع الاسم بعد «هلا» التي للتحضيض، وإنما التي للجزاء، وإذا الزمانية. وقد أجروا (كثُر ما يقولون ذلك) مُجرى «قلما»، إذ كان خلافه، كما قالوا: «صَذِيَانُ»، و«رَيَانُ»، و«غَرَثَانُ»، و«شَبَعَانُ»، ونظائر ذلك كثيرة.

الثاني استعمالها زائدة مؤكدة غير كافية، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن تكون عوضاً من محفوظ، والآخر أن تكون مؤكدة لا غير. فالأول قولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت معك، وأما زيد ذاهباً ذهب معه. ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

أبا خُراشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا فَرِيرِ إِنَّ قَزِيمَيْ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ^(٣)

قال سيبويه^(٤): إنما هي «أن» ضفت إليها «ما» للتوكيد، ولزمت عوضاً من ذهاب

= ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «بالبلاكث»: جاز و مجرور متعلقان بخبر محفوظ، بتقدير: نحن سايرون بالبلاكث. «فالقاع»: الفاء: حرف عطف، «القاع»: اسم معطوف على «البلاكث» مجرور بالكسرة. «سراغعا»: حال منصوب بالفتحة. «والعيس»: الواو: حالية، «العيس»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «تهوي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للتكلف، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «هويما»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «نحن بالبلاكث»: في محل جز مضاد إليه. وجملة «العيس تهوي»: في محل نصب حال. وجملة «تهوي»: في محل رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «بينما نحن...» حيث دخلت «ما» على «بين» ووقع الابتداء بعدهما.

(١) تقدم بالرقم ٥٤٤.

(٢) تقدم بالرقم ٣١٩.

(٣) الكتاب ١/٢٩٣.

ال فعل ، والأصل : «أن كنت منطلقاً انطلقت معك» ، أي : لأنّ كنت . فموضع «أن» نصب بـ«انطلقت» ، لــما سقطت اللام ، وصل الفعل نصب . وأما «أن» في البيت فموضعها أيضاً نصب بفعل مضمر دلّ عليه «فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع» ويفسره ، ولا يكون منصوباً بـ«لَمْ تأكلهم الضبع» ؛ لأنّ ما بعد «إنّ» لا يعمل فيما قبلها .

وأما الضرب الثاني : وهو أن تزداد لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة ، فهو كثير في التنزيل والشعر وسائر الكلام . ومن ذلك قولهم : «غضبت من غير ما جُزم» ، فــ«ما» زائدة ، والمرادُ من غير جرم ، وــ«جشت لأمر ما» ، فــ«ما» زائدة ، والمعنى على النفي ، والمراد : «ما جشت إلا لأمر» . وهو شبيه بقولهم : «شَرَّ أَهْرَ ذا نَاب»^(١) ، أي : ما أهْرَ إلا شَرَّ ، كأنّ شخصاً جاء في غير المعتاد ، فقيل له ذلك .

وقيل : «إِنَّمَا زَيْدًا مَنْطَلِقًا» ، فيجوز في «إنّ» الإعمال والإلغاء ، فمن الغنى ورفع وقال : «إِنَّمَا زَيْدٌ مَنْطَلِقًا» ، كانت «ما» كافةً من قبيل الضرب الأول ، ولم تكن من هذا الضرب . ومن أعمالها ، وقال : «إِنَّمَا زَيْدًا مَنْطَلِقًا» ، كانت مُلْغَاة ، والمراد بها التأكيد ، ولذلك ذكرها هنا .

وقالوا : «أَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ» ، وــ«مَتَى مَا تَقْمُ أَقْمَ» فــ«ما» فيهما زائدة مؤكدة ، وذلك أن «أين» ، وــ«متى» يجوز المجازاة بهما من غير زيادة «ما» فيهما ، وذلك أنهما ظرفان ، فــ«أين» من ظروف المكان ، وهو مشتمل على جميع الأمكانة بهم فيها ، وــ«متى» بهم في جميع الأذمنة . فلما كانا مبهمين ، ضارعاً حروف المجازاة ، لأنّ الشرط إبهام ، فلذلك جازت المجازاة بهما لما فيهما من الإبهام . وليس مضافين إلى ما بعدهما ، فتنتفع المجازاة بهما . وإذا كانت المجازاة بهما من غير «ما» جائزة ، كان إلحاق «ما» بهما لغواً على سبيل التأكيد ، فلذلك عَدَ «أَيْنَمَا» في هذا الضرب .

والذي يدلّ على صحة ما ذكرناه أن «حيث» وــ«إذا» ، إذا كانا مضافين إلى ما بعدهما من الجمل ، لم تجز المجازاة بهما ، إلاّ بعد دخول «ما» عليهما ، نحو قولهك : «حيث ما تجلس أجلسن». وذلك من قبل أن «حيث» اسم ، وقد كان يضاف إلى ما بعده ، كما يضاف «بعد» إلى ما بعده . فلما أريدت المجازاة بهما ، أزيلاً الإضافة عنهما بأن كفت عنهما بــ«ما» ، فعملاً حيتند في الفعل الواقع بعدهما الجزم . والدليل على أنها كافةً هنا ، وليس المؤكدة ، لزومها في الجزاء كما لزوم في الاسم لما صُرُف ما بعدها إلى الابتداء ، وذلك أن «حيث» ظرف مكان مشبه بــ«حين» من ظروف الزمان ، وكما أن «حين» مضاف إلى الجملة كذلك أضيف «حيث» إلى الجملة . وإذا أضيفت إلى الجملة ، صار

(١) هذا القول من أمثال العرب ، وقد تقدم تخرجه .

موضع الجملة جرًا بالإضافة. فإذا وقع الفعل المضارع بعدها؛ وقع موقع اسم مجرور. والفعل متى وقع موقع اسم، لم يجز فيه إلا الرفع. فلو جُوزَى بـ«حيث»، ولم ينضم إليها «ما»، لم يجز، لأنك إذا جازت بها جزمت. وهذا موضع لا يكون الفعل فيه إلا مرتفعاً لوقوعه موقع الاسم. وكذلك «إذ» لا يجاري بها حتى تكُف بـ«ما»، وإذا امتنعت المجازاة بها، ضُمِّ إليها «ما» الكافية، فمعنىها بالإضافة، كما أنك لما ضممتها إلى الحروف والأسماء، منعتها بالإضافة والجر في قوله [من الكامل]:

بعدَمَا أَفْنَانُ رَأَيْكَ^(١)

وقوله تعالى: «ثُبَّا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا»^(٢)؛ فلذلك ذكر «ما» من «أينما» أنها صلة مؤكدة، ولم يذكر «حيث ما» فاعرفة.

وقالوا: «بِعَيْنِ مَا أَرَيْتَكَ»^(٣)، فـ«ما» مؤكدة، والمراد: بعين أريتك، وهو مثل يُضرب في استعجال الرسول. قال الغوري: أي: اعجل، وكُنْ كأنني أنظر إليك، قال ابن كيسان: «ما» لا موضع لها من الإعراب هنا، يريد أنها حرف زائد مؤكدة.

وفي التنزيل منه كثير، فمن ذلك قوله تعالى: «فِيمَا قَضَيْنَا مِثْقَلَهُمْ»^(٤)، و«فِيمَا رَحْمَتَنَا اللَّهُ بِنَتَ لَهُمْ»^(٥)، فيعود الجار إلى ما بعد «ما». وعمله فيه دليل على أنها ملغاً زائدة، والمعنى على فيتقضهم ميثاقهم، وفي رحمة من الله، إذ لا يسوغ حملها على ظاهر النفي إذ يصير المعنى: أنك لن ت لهم لا برحمة من الله، وكذلك بقية الآي من قوله تعالى: «عَمَّا قَلِيلٍ»^(٦)، وقوله تعالى: «أَيَّتَا الْأَجَلَيْنَ قَضَيْتُ»^(٧)، والمعنى: عن قليل، وأي الأجلين قضيت.

فأما قوله تعالى: «وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً»^(٨) فإن «ما» معها زائدة؛ لأن الحكم بعد دخول «ما» على ما كان قبله، وذلك أنه لا يجاري بها إلا في ضرورة شاعر. هذا مذهب أهل البصرة، وذلك لأنها لوقت معلوم، والذاكر لها كالمعترف بأنها كانته لا

(١) تقدم بالرقم ١١٥٥.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) ورد هذا المثل في جمهرة الأمثال ١/٢٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/٤٠٣؛ ولسان العرب ١٣/٣٠١.

(٤) عين؛ والمستقصي ٢/١١؛ ومجمع الأمثال ١/١٠٠.

(٥) النساء: ١٥٥.

(٦) آل عمران: ١٥٩.

(٧) المؤمنون: ٤٠.

(٨) القصص: ٢٨.

(٩) التوبه: ١٢٧.

محالة. وأصلُ الجزاء أن لا يكون معلوماً. وقد جُوزي بها في الشعر، نحو قول الفرزدق [من الطويل]:

- ١١٥٧ - فقام أبو لينلى إلىه ابن ظالم وكان إذا ما يَسْلِل السيف يَضْرِب وهو قليل. قال سيبويه^(١): والجيد ما قال كعب بن زهير [من الخفيف]:
١١٥٨ - وإذا ما تَشَاءَ تَبَعَّثَ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاسِطًا مَذْعُورًا

١١٥٧ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢١/١؛ وخزانة الأدب ٧/٧.

اللغة والمعنى: سل السيف: سحبه من غده. نهض أبو ليلى، ومعروف أنه يضرب بسيفه إذا استله.

الإعراب: «فقام»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «أبو»:فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضارٌ. «لينلى»: مضارٌ إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعمّد. «إليه»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«قام». «ابن»: بدلٌ من «أبو» مرفوع بالضمة، وهو مضارٌ. «ظالم»: مضارٌ إليه مجرور بالكسرة. «وكان»: الواو: للاستثناف، «كان»: فعل ماضٍ ناقصٍ مبني على الفتح، واسمٌ ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «إذا»: ظرف زمان متضمنٍ معنى الشرط مبني في محلٍّ نصب مفعول فيه متعلق بـ«جوابه» (يضرب). «ما»: زائدة. «يسلل»: فعل مضارٌ مجروم لأنَّه فعل الشرط، وحرَّك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «السيف»: مفعول به منصوب بالفتحة. «يضرب»: فعل مضارٌ مجروم لأنَّه جواب الشرط، وحرَّك بالكسرة لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. وجملة «فقام أبو ليلى»: بحسب الفاء. وجملة «كان إذا...»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. والجملة الشرطية في محلٍّ نصب خبر «كان». وجملة «يسلل»: في محلٍّ جزٌّ مضارٌ إليه. وجملة «يضرب»: جوابٌ شرط غير مقترب بالفاء لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «إذا ما يسلل السيف يضرب» حيث جزم بـ«إذا ما» فعل الشرط، وهذا غير جائز في غير الشعر.

(١) الكتاب ٦٢/١.

١١٥٨ - التخريج: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١١٨/٢؛ والمقتضب ٥٧/٢.

اللغة: الناشط: الثور يخرج مسرعاً من بلد إلى بلد. المذكور: المزعج المثار.

المعنى: وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سيرها النهار كلَّه، ف شبّهها في انباعها مسرعةً بثورٍ وخشبي قد ذُعر من صائدٍ أو سبع.

الإعراب: «إذا»: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف زمان متضمنٍ معنى الشرط مبني على السكون في محلٍّ نصب، متعلق بـ«تبَعَثَ». «ما»: زائدة. «تشاء»: فعل مضارٌ مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره «أنت». «تبَعَثَ»: تعرُّب إعراب «تشاء». «منها»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«تبَعَثَ». «مَغْرِبَ»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ«تبَعَثَ» أيضاً، وفي ذلك إشكال يتمثل بأنَّ الفعل «تبَعَثَ» عامل في ظرف الزمان (إذا)، ويمكن التخلص من ذلك بالعمل بمذهب من يعلق «إذا» بفعل الشرط، لا بـ«جوابه»، ويمكن الإبقاء على المذهب الذي يعلقها بالجواب، وذلك بجعل «مَغْرِبَ» معلقاً بـ«تبَعَثَ» مقدراً مدلولاً عليه بـ«تبَعَثَ» المصرّح به، أو بجعل «مَغْرِبَ» بدلاً من «إذا» وهذا

إلا أن المجازاة للضرورة مع «ما» أحسن. قال أبو علي: وكان القياس يوجب عندي على الشاعر إذا اضطرر، فجازى بـ«إذا»، أن يكفيها عن الإضافة بما كف «حيث»، و«إذ» لما جوزي بهما، إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة، استجاز كثيراً ممّا لا يجوز في الكلام.

وإنما جازت المجازاة بها في الشعر، لأنها قد شاركت «إن» في الاستبهام إذ كان وقتها غير معلوم، فأشبهت بجهالة وقتها ما لا يُدرى أ يكون أم لا فاعرفه.

وأما قوله تعالى: «**مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْظِئُونَ**^(١)»، فقد قرأ حمزة والكسائي^(٢): «مثل» بالرفع على الصفة لـ«حق»، ونصب الباقون. ويحتمل النصب غير وجه. أحدهما أن يكون مبنياً لإضافته إلى غير متمكن، وهو «أَنْكُمْ»، و«ما» زائدة للتوكيد. ولو كانت «ما» لغير لغو، لما جاز الرفع، لأن ما كان مبنياً مع غيره على الفتح لا يرتفع، نحو: «لا رجل في الدار». وقال أبو عثمان المازني: بني «ما» مع «مثل»، يجعلهما بمنزلة «خمسة عشر». قال: وإن كانت «ما» زائدة. وأشتد أبو عثمان [من الرمل]:

١١٥٩ - **وَتَدَاعِي مَتَخِرَاهِ بَدْمٍ مِثْلَ مَا أَشْمَرَ حَمَاضُ الْجَبَلِ**

= يوجب تقدير حرف شرط قبلها كأن يقال: «إن مغرب الشمس» حتى يتفق البدل والمبدل منه في الدلالة الشرطية، وكل هذه التخريجات تكفل حمل عليه أصول الصنعة النحوية. «الشمس»: مضاف إليه مجرور. «ناشطاً»: مفعول به. «مدعوراً»: صفة لـ«ناشطاً».

وجملة «إذا ما تشاء تبعث»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تشاء»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «تبعث»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه: رفع ما بعد «إذا» على ما يجب فيها.

(١) الذاريات: ٢٣.

(٢) وكذلك عاصم، وشعبة، والحسن، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٨/١٣٦؛ وتفسير الطبرى ٢٦/١٢٨؛ وتفسير القرطبي ٤٤/١٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٧٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/٢٤٦.

١١٥٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباء والنظائر ٥/٢٩٦؛ ووصف المباني ص ٣١٢؛ ولسان العرب ٧/١٤٠ (حمض)؛ والمقرب ١/١٠٢.

اللغة والمعنى: تداعى بدم: آذن بسقوطه. حمامض الجبل: نبات عشبي برّي له ثمر صغير أحمر. تتالي سقوط الدم من منخريه، وكأنه تسارع ثمر حمامض الجبل.

الإعراب: «وتداعى»: الواو: بحسب ما قبلها، «تداعى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «منخراه»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جزٍ مضاف إليه. «بدم»: جاز ومجرور متعلقان بـ«تداعى». «مثل ما»: اسم مبني على فتح الجزأين في محل جزٍ صفة للدم. «أشمر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «حمامض»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الجبل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسُكن لضرورة القافية.

قال أبو عثمان: سيبويه والنحويون يقولون: إنما بُني «مثلاً»؛ لأنَّه أضيف إلى غير معرب، وهو «أَنْكُمْ». وقال أبو عمر الجزيمي: هو حالٌ من النكرة، وهو «حَقٌّ». والمذهب الأول وهو رأيُ سيبويه. وما ذهب إليه الجرمي صحيحٌ، إلا أنَّه لا ينفك من ضعف؛ لأنَّ الحال من النكرة ضعيفٌ. وقال المبرد: لا اختلاف في جواز ما قال يعني الجرمي. وما قال أبو عثمان فضعيفٌ أيضًا لقلة بناء الحرف مع الاسم. فأماماً «لا رجل في الدار» فليس مما نحن فيه، لأنَّ «لا» عاملةٌ غيرُ زائدة، و«ما» في «مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطَلِقُونَ»^(١) فيمن ذهب إلى بناها زائدة، ولا يكون فيه حجَّة. ويؤيد مذهب سيبويه في أنَّ البناء ليس لتركيب «ما» مع «مثلاً» أثكَ لـو حذفت «ما»، لبقي البناء بحاله، نحو: «مِثْلَ أَنْكُمْ» لإضافتها إلى غير متمكنٍ، ألا ترى إلى قوله [من البسيط]:

لم يَنْتَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي عَصُونِ ذَاتِ أَوْفَالٍ^(٢)
وقوله [من الطويل]:

عَلَى حَيْنٍ عَاتَبَتِ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقَلَتِ الْمَأْمَأُ أَضْخَرُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ^(٣)
وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي بُنِيتَ لِإِضَافَتِهَا إِلَى غَيْرِ مَمْكُنٍ فِي الْأَسْمَاءِ فَاعْرَفْهُ.

فصل

[زيادة «لا»]

قال صاحب الكتاب: وقال الله تعالى: «ثُلَّا يَلْمَأُ أَهْلُ الْكَتَبِ»^(٤) أي: ليعلم، وقال: «فَلَا أَنْسَمْ بِمَوْرَاقِ الْجُوْرِ»^(٥). وقال العجاج [من الرجز]:

— ١١٦٠ —
فِي بَغْرِ لَا حُورِ سَرَى وَمَا شَعَرَ

= وجملة «تداعى منخراء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أثمر حماض»: في محل جزء مضاد إليه.

والشاهد فيه قوله: «مثلاً ما» حيث بني «ما» مع «مثلاً» على فتح الجزأين، فجعلهما بمنزلة «خمسة عشر».

(١) الذاريات: ٢٣.

(٢) تقدم بالرقم ٤٤٠.

(٣) تقدم بالرقم ٣٨.

(٤) الرازي: ٧٥.

(٥) الواقعة: ٢٩.

١١٦٠ - التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/٢٠؛ والأرية ص ١٥٤؛ والأشباء والنظائر ٢/١٦٤؛ وخزانة الأدب ٤/٥١، ٥٢، ٥٣؛ ولسان العرب ٤/٢١٧ (حور)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٢٥؛ وخزانة الأدب ١١/٢٢٤؛ والخصائص ٢/٤٧٧؛ ولسان العرب ٤/٢٢٢ (حور).

اللغة: الحُور: المهلكة التي يهلك فيها المسافر.

ومنه: «ما جاءني زيدٌ ولا عمرُ». قال الله تعالى: «لَمْ يَكُنَ اللَّهُ لِيغْرِيْلَمْ وَلَا لِيَهْدِيْلَمْ»^(١)، وقال: «وَلَا شَتَّى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ»^(٢).

* * *

قال الشارح: وقد تزاد «لا» مؤكدةً ملغاً كما كانت «ما» كذلك؛ لأنها أختها في النفي، كلامها يعمل عملَ «النَّيْسَ». قال الله تعالى: «إِنَّا لَيَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابَ أَلَا يَقْرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمِنْ فَضْلِ اللَّهِ»^(٣)، فـ«لا» زائدةً مؤكدةً، والمعنى: ليعلمُ. ألا ترى أنه لو لا ذلك لانعكس المعنى؟ قوله تعالى: «فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْرِعِ الْجُبُورِ»^(٤)، وـ«فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»^(٥) إنما هو: فأقسم، وعلى ذلك قوله تعالى: «وَإِنَّمَا لَقَسَمَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمًا»^(٦)، ولذلك قال المفسرون في قوله تعالى: «لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ»^(٧): إن «لا» زائدةً مؤكدةً، والمراد - والله أعلم -: أقسم.

وقد استبعد بعضهم زيادة «لا» هنا وأنكر أن يقع الحرف مزيداً للتأكيد أولاً، واستقبحه، قال: لأن حكم التأكيد ينبغي أن يكون بعد المؤكَد. ومنع من جوازه ثغلت، وجعل «لا» ردًا لكلام قبلها. وعلى هذا يقف عليها، وبيتديء: أقسم بيوم القيمة.

والمعنى على زيادتها، وأئمَّا كونها أولاً، فلأنَّ القرآن كالجملة الواحدة نُزِّل دفعةً واحدةً إلى السماء الدنيا، ثم نُزِّل بعد ذلك على النبي ﷺ في نيف وعشرين سنة. قال أبو العباس: فقيل: إن الزائد من هذا الضرب إنما يقع بين كلامين، أو بعد كلام، فكان من جوابهم أنَّ مجاز القرآن كله مجازٌ واحدٌ بعد ابتدائه، وأنَّ بعضه يتصل ببعض.

فإنما جاز أن تكون حروف النفي صلة على طريق التأكيد لأنَّه بمنزلة نفي النقيض في نحو قوله: «ما جاءني إِلَّا زيدٌ»، فهو إثبات قد نفي فيه النقيض، وحقق المجيء

= المعنى: يريد العجاج أن الحروري في اختياره الديني سار في طريق الضلال من غير أن يدرِّي، فهو كمن سرى ليلاً في بئر مهلكة دون أن يعرف ذلك.

الإعراب: «في بشر»: جار ومجرور متعلقاً بالفعل «سرى». «لا»: زائدة. «حُور»: مضارف إليه مجرور. «سرى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. «وما»: الواو: حالية، «ما» نافية. «شعر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو، عائد على الحروري كما هو الأمر في الفعل «سرى».

وجملة «سرى في بشر لا حور»: في محل نصب حال، وكذلك جملة «ما شعر»، والأولى حال من فاعل «اختار» المذكور في البيت السابق، والثانية حال من فاعل «سرى».

والشاهد فيه: زيادة «لا» لفظاً ومعنى في قوله: «في بشر لا حور».

(١) النساء: ١٦٨.

(٢) فصلت: ٣٤.

(٣) الحديد: ٢٩.

(٤) الواقعة: ٧٥.

(٥) المعارج: ٤٠.

(٦) الواقعة: ٧٦.

(٧) القيمة: ١.

لزَّيند، فكأنه قيل: لا أُقْسِم إِلَّا بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلَا يَمْتَنِعُ الْقُسْمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ. وَمِنْ ذَلِكَ قُولُ العَجَاجَ [مِن الرِّجْزِ]:

فِي بَثْرٍ لَا حُورٍ سَرِّي وَمَا شَعَرَ

المراد في بَثْرٍ حُورٍ، وَلَا مُزِيدَةً. هَكَذَا فَسَرَهُ أَبُو عَبِيْدَةَ. وَالْحُورُ: الْهَلْكَةُ، أَيْ: فِي بَثْرٍ هَلْكَةٌ سَرِّي وَمَا شَعَرَ، فَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِـ«سَرِّي». وَقَالُوا: «مَا جَاءَنِي زِيدٌ وَلَا عُمَرُ». قَالُوا: وَهِيَ التِّي جَمَعَتْ بَيْنَ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ فِي نَفْيِ الْمَجِيءِ، وَلَا حَقَّتِ الْمَنْفِي وَأَكْدَثَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَسَقَطْتَ «لَا»، فَقُلْتَ: «مَا جَاءَنِي زِيدٌ وَعُمَرُ»، لَمْ يَخْتَلِفِ الْمَعْنَى. وَذَهَبَ الرَّمَانِيُّ فِي شَرْحِ الْأَصْوَلِ إِلَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «مَا جَاءَنِي زِيدٌ وَعُمَرُ»، احْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ إِنَّمَا نَفَيْتَ أَنْ يَكُونُوا اجْتَمَعُوا فِي الْمَجِيءِ. فَهَذَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَحْقَقَةِ وَالْمَصْلَةِ، فَالْمَحْقَقَةُ تَفَتَّقَرُ إِلَى تَقْدِيمِ نَفْيِي، وَالْمَصْلَةُ لَا تَفَتَّقَرُ إِلَى ذَلِكَ. فَمَثَلُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ يَكُنْ اللَّهُ لَيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا يَغْفِرُ لَهُمْ﴾^(١) وَلَا هُنَّا الْمَحْقَقَةُ، وَقَالَ: ﴿وَلَا شَتَّوْيَ لِلْحَسَنَةِ وَلَا أَسْيَنَةَ﴾^(٢) وَلَا فِيهِ الْمُؤْكَدَةُ، وَالْمَعْنَى: لَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَالْأَسْيَنَةُ، لَأَنَّ «اسْتَوِي» مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَكْتَفِي بِفَاعْلَى وَاحِدٍ، كَقُولَنَا: «اَخْتَصَمْ»، وَ«اَصْطَلَحْ» وَفِي الْجَمْلَةِ لَا تَزَادُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ لَا يَبْسَ، فِيهِ فَاعْرَفُهُ.

فصل

[زيادة «مِنْ»]

قال صاحب الكتاب: وَتَزَادُ «مِنْ» عِنْدَ سِيبُويَّهِ فِي النَّفْيِ خَاصَّةً لِتَأكِيدِهِ وَعَمُومِهِ^(٣)، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾^(٤)، وَالْاسْتَفْهَامُ كَالنَّفْيِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾^(٥)، وَقَالَ: ﴿هَلْ مِنْ خَلِيقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾^(٦)، وَعَنِ الْأَخْفَشِ زِيَادَتُهُ فِي الإِبْجَابِ.

* * *

قال الشارح: اعْلَمُ أَنَّ «مِنْ» قَدْ تَزَادَ مُؤْكَدَةً، وَهُوَ أَحَدُ وجوهِهَا، إِنْ كَانَ عَمَلُهَا بَاقِيَا، وَالمراد بِقُولِنَا: «زَائِدَةً» أَنَّهَا لَا تُحْدِثُ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ قَبْلَ دُخُولِهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ»، فَإِنَّهُ لَا فَرْقٌ بَيْنَ قَوْلِكَ: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ»، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: «مَا جَاءَنِي أَحَدٌ». وَذَلِكَ أَنَّ «أَحَدًا» يَفِيدُ الْعُومَةَ كـ«ذَيَّارٍ» وَ«عَرِيبٍ»، وَ«مِنْ» كَذَلِكَ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهَا، صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ تَكْرَارِ الْأَسْمَاءِ، نَحْوِ: «أَحَدٌ أَحَدٌ». فَأَمَّا قَوْلُكَ: «مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ»، فَذَهَبَ سِيبُويَّهُ إِلَى أَنَّ «مِنْ» تَكُونَ فِيهِ زَائِدَةً مُؤْكَدَةً. قَالَ^(٧): أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا

(١) النساء: ١٣٧.

(٢) فصلت: ٣٤.

(٣) الكتاب: ٢٢٥/٤.

(٤) المائدة: ١٩.

(٥) ق: ٣٠.

(٦) فاطر: ٣.

(٧) الكتاب: ٢٢٥/٤.

أخرجت «مِنْ»، كان الكلام حسناً، ولكنه أكَد بـ«مِنْ»؛ لأنَّ هذا موضع تبعيض، فأراد أنَّه لم يأتِ بعض الرجال. وقد ردَ ذلك أبو العباس، فقال: إذا قلنا: «ما جاءني رجلُ»، احتمل أن يكون واحداً، وأن يكون الجنس، فإذا دخلت «مِنْ»، صارت للجنس لا غير. وهذا لا يلزم؛ لأنَّه إذا قال: «ما جاءني رجلُ»، جاز أن ينفي الجنس بهذا اللفظ كما ينفي في قوله: «ما جاءني أحدُ»، فإذا دخل «مِنْ»، لم تُخَدِّث ما لم يكن، وإنما تأتي توكيداً.

وإعلم أنَّ ابن السراج قال: حق الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معيناً فيه حتى يُلغى من الجميع، ويكون دخوله كخروجه، لا يُخَدِّث معنى غير التوكيد، واستغرب أن تكون هذه الخواضع زائدة؛ لأنها عاملة. قال: ودخلت لمعانٍ غير التأكيد.

وفي الجملة الإلغاء على ثلاثة أوجه: إلغاء في المعنى فقط، وإلغاء في الإعمال فقط، وإلغاء فيهما جميئاً. فالإلغاء في المعنى نحو حروف الجر، كقولك: «ما زيد بقائم»، و«ما جاءني من أحد». وأما ما ألغى في العمل، فنحو: «زيد منطلقٌ ظننتُ» و«ما كان أحسنَ زيداً». وأما الإلغاء في المعنى واللفظ، فنحو: «ما»، و«لا»، و«إن». واعلم أنَّ سيبويه لا يجوز زيادة «مِنْ» إلا مع النفي على ما تقدم من قولنا: «ما جاءني من أحد»، و«ما جاءنا من بشير ولا نذير» لا ترى أنَّ المعنى زيادتها إذ ليس المقصود نفي بشير واحد، ولا نذير واحد، وإنما المراد الجنس. وكذلك الاستفهام، نحو قوله تعالى: «مَنْ خَلَقَ عَيْنَ اللَّهِ؟»^(١)، إذ ليس المراد جواز التقدير على خالق واحد، والجامع بين الاستفهام والنفي أنهما غير واجبيَن.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز زيادتها في الواجب، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في فصل حروف الإضافة.

فصل [زيادة الباء]

قال صاحب الكتاب: وزِيادة الباء لتأكيد النفي في نحو: «ما زيد بقائم»، وقالوا: «يُحسِّنُكَ زيد» و«كَفَى إِلَيْكَ»^(٢).

* * *

قال الشارح: قد زيدت الباء في أماكن، ومعنى قولنا: «زيدت»، أي: أنها دخلت

(١) فاطر: ٣.

(٢) الرعد: ٤٣؛ والإسراء: ٩٦.

لمجرد التأكيد من غير إحداث معنى، كما كانت «ما»، و«إن» ونحوهما كذلك في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَتُ مِنَ اللَّهِ لِنَتَ لَهُمْ﴾^(١) وقوله [من الوافر]:

﴿فَمَا إِنْ طَبَّنَا جُبْنَ﴾^(٢)

وزيادتها قد جاءت في موضعين: أحدهما: أن تزداد مع الفضلة، وأعني بالفضلة المفعول وما أشبهه، وهو الغالب عليها. والآخر: أن تزداد مع أحد جزءي الجملة التي لا تنعقد مستقلة إلا به. فأما زيادتها مع المفعول، فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْنُوا بِأَنْ يُبَرَّكُوكُلَّ أَنْتُكُ﴾^(٣)، والمراد: أيديكم. ألا ترى أن الفعل متعد بنفسه، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَسِكَ أَنْ تَبَدِّي بِكُمْ﴾^(٤) و﴿سَنُثْلِقُ فِي قُلُوبِ الظَّاهِرِ كَفَرُوا أَرْعَبُ﴾^(٥)? ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَرْتَ يَقْرَئُمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾^(٦)، والمراد: ألم يعلم أن الله يرى، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْمُبِينُ﴾^(٧). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تُثِبِّتُ بِالدُّهْنِ﴾^(٨)، والمراد: ثبتت الدهن. ألا ترى أنه من «أثبتت»؟ فالهمزة فيه للنقل، وإذا كانت كذلك، فلا يجتمع بينها وبين الباء، فإنه لا يجوز أن يقال: «أذهبت بزيده»؛ لأن أحدهما يعني عن الآخر.

وقد ذهب قوم إلى أن الباء هنا ليست زائدة، وأنها في موضع الحال، والمفعول ممحذف، والمعنى: ثبت ما ثبته ودفنه فيه، كما يقال: «خرج زيد بشيابه»، أي: وثيابه عليه، وركب بيسيفه. ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

﴿وَمُسْتَنَّةً كَاسْتِنَانِ الْخَرُو فِي قَدْ قَطَعَ السَّبْلَ بِالْمِزْوَدِ﴾^(٩)
أي: ومروده فيه.

وأما المشابهة للمفعول؛ فقد زيدت في خبر «أليس»، و«ما» لتأكيد النفي. قالوا: «ليس زيد بقائم»، أي: قائما. قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافِي عَبْدًا﴾^(١٠)، أي: كافيًا عبدًا. وقال: ﴿أَلَتْ بِرَبِّكُمْ﴾^(١١)، أي ربكم. وقال: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١٢)، أي: طارد المؤمنين، وقال: ﴿وَمَا أَنَّتَ بِمُؤْمِنِنَا﴾^(١٣)، أي: مؤمنا لنا.

وأما زиادتها مع أحد جزءي الجملة، ففي ثلاثة مواضع:
أحدوها: مع الفاعل قال: ﴿كَفَنَ بِاللَّهِ﴾^(١٤) فالباء وما عملت فيه في موضع

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) البقرة: ١٩٥.

(٣) آل عمران: ١٥١.

(٤) العلق: ١٤.

(٥) النور: ٢٥.

(٦) المؤمنون: ٢٠. وهي قراءة ابن كثير ورويس وابن محيصن. انظر: البحر المحيط ٤٠١/٦: والكتشاف ٢٩/٣؛ والنشر في القراءات العشر ٣٢٨/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/٢٠٥.

(٧) الزمر: ٣٦.

(٨) تقدم بالرقم ٨٢١.

(٩) الأعراف: ١٧٢.

(١٠) الشعراء: ١١٤.

(١١) الرعد: ٤٣؛ والإسراء: ٩٦.

(١٢) يوسف: ١٧.

(١٣) يوسف: ١٣.

مرفوع بفعله على حد «ما جاءني من أحد»، والمراد: كفى الله، قال الله تعالى: «وَنَفِقَ بِاللَّهِ شَهِيدًا»^(١) «وَنَفِقَ إِنَّا حَسِينٌ»^(٢)، والمراد: كفى الله، وكفينا. قال الشاعر [من الطويل]:

كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَزْءُونِ نَاهِيَاً^(٣)

لما حذف الباء، رفع. وقالوا في التعجب: «أَنْكَرْ بِزِيدٍ»، و«أَخْسِنْ بِبَكْرٍ». قال الله تعالى: «أَتَتْ يَهْمَةً وَأَتَصْرَ»^(٤)، فالباء ه هنا زائدة وما بعدها في موضع مرفوع بفعله، ولا ضمير في الفعل. وقد تقدم الكلام عليه في التعجب.

الثاني: زيادتها مع المبتدأ، وذلك في موضع واحد. قالوا: «بَحَسِيبَكَ زِيدٌ أَنْ تَفْعَلَ»، والمراد: حسيبك. قال الشاعر [من المقارب]:

بَحَسِيبَكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَغْلَمُوا بِأَنْكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌ^(٥)

ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب إلا هذا، فأما في غير الإيجاب، فقد دخل عليه الخافض غير الباء. قالوا: «هل من رجل عندك؟» فموضع المجرور رفع بأنه فاعل^(٦) قال الله تعالى: «هَلْ مِنْ خَلِيقٍ غَيْرَ اللَّهِ»^(٧)، وقال تعالى: «فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَاعَةً»^(٨)، فموضع المجرور رفع بالابتداء، وقد زادوها في خبر «لكن» تشبيها له بالفاعل. قال الشاعر [من الطويل]:

١١٦١ - وَلِكَنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنَ وَهَلْ يُنْكِرُ الْمَغْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

(١) الفتح: ٤٨؛ والنساء: ٧٩.

(٢) الأبياء: ٤٧.

(٣) تقدم بالرقم ٣٣٩.

(٤) مريم: ٣٨.

(٥) تقدم بالرقم ٣٤٠.

(٦) الصواب: «بأنه مبتدأ»، وهذا سهو من الشارح أو من الناسخ.

(٧) فاطر: ٣.

(٨) الأعراف: ٥٣.

١١٦١ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأشيه والنظائر ٣/١٢٦؛ وخزانة الأدب ٩/٥٢٣؛ والدرر ٢/١٢٧؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٤٢؛ وشرح الأشموني ١/١٢٤؛ وشرح التصريح ١/٢٠٢؛ ولسان العرب ١٥/٢٢٦ (كفي)؛ والمقاصد التحوية ٢/١٣٤؛ وهمع الهوامع ١/١٢٧.

الإعراب: «ولكن»: الواو بحسب ما قبلها، «لكن»: حرف مشبه بالفعل. «أَجْرًا»: اسم «لكن» منصوب. «لو»: حرف شرط غير جازم. «فَعَلْتَ»: فعل ماضٍ، والناء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، وهو فعل الشرط، وجوابه ممحوذ تقديره: «لو فعلت لنتل جزاءه» مثلاً. ويجوز أن تكون «لو» حرف تمنٍ، فلا تحتاج عندي إلى جواب. «بَهِيْنَ»: الباء حرف جز زائد، «هَيْنَ»: اسم مجرور لفظاً مرفع محالاً على أنه خبر «لكن». «وَهَلْ»: الواو حرف استئناف، «هَلْ»: حرف

وأما الثالث: فقد زادوها مع خبر المبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا أَسْتِكَانَ جَزَاءَ سَيِّئَاتِهِمْ بِثِلَاهَا﴾^(١). قال أبو الحسن: الباء زائدة، وتقديرها: جزاءٌ سيئةٌ مثلُها، فاعرفه.

استفهام. «ينكر»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «المعروف»: نائب فاعل مرفوع. «في الناس»: جار و مجرور متعلقان بـ«ينكر». «والأجر»: الواو حرف عطف، «الأجر»: معطوف على «المعروف» مرفوع.

وجملة «لكن...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو فعلت لتلت» الشرطية: اعترافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فعلت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل ينكر...»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بهين» حيث دخلت الباء الزائدة على خبر «لكن» «بهين»، وذلك لشبه «لكن» بالفاعل، ومع ذلك فقد قيل: إنه شاذ.

ومن أصناف الحرف

حِرْفُ التَّفْسِيرِ

فصل

[«أي»]

قال صاحب الكتاب: وهو «أي»، و«أن». تقول في نحو قوله عز وجل: «وَأَنْتَ أَنْتَ مَنْ يَعْلَمُ مُؤْمِنَةً»^(١)، أي: من قومه، كأنك قلت: تفسيره: من قومه، أو معناه: من قومه. قال الشاعر [من الطويل]:

١١٦٢ - وَتَزَمِّنَتِي بِالظُّرْفِي أَيْ أَنْتَ مُذَنِّبٌ وَتَقْلِيَتِنِي لِكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِبِي

* * *

(١) الأعراف: ١٥٥.

١١٦٢ - التخريج: البيت بلا نسبة في تذكرة النحوة ص ٢٣؛ والجني الداني ص ٢٣٣؛ وجواهر الأدب ص ٢١٨، ٤١١؛ وخزانة الأدب ٢٥٥/١١، ٤٢٩، ٣١/٤، ١٢١/٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٢، ٢٤٨/١، ٨٢٨/٢؛ وهمع الهوامع ١/٧١.

اللغة: الطرف: العين. تقليتي: تهجريني، وتبتعدين عني كرها لي. المعنى: تنظررين إلي نظرة غاضبة، تتهميني بارتكاب الذنب، وتهجريني، ولكني سأبقي أحبك ولن أهجرك أبداً.

الإعراب: «وتزميتي»: الواو: بحسب ما قبلها. «ترميتي»: فعل مضارع مرفوع بثبوت التون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والتون: حرف للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بالطرف»: جار ومحور متعلقان بـ «ترمي». «أي»: حرف تفسير. «أنت»: ضمير منفصل مبني في محل مبتدأ. «مذنب»: خبر مرفوع بالضمة. «وتقليلتي»: الواو: للعاطف، و«تقليتي»: فعل مضارع مرفوع بثبوت التون، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والتون: حرف للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «لكن»: حرف مشبه بالفعل، واسمه ضمير المتكلم المحذوف لضرورة الوزن، فالأصل: «لكتي». «إياتك»: ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به لـ «لا أقلي». «لا أقلي»: «لا»: نافية لا عمل لها، و«أقلي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للتلقي، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبها تقديره: أنا.

قال الشارح: من الحروف حرفا التفسير، ويقال لها: حرفا العبارة. فأما «أني»، فتكون تفسيراً لما قبلها، وعبارة عنه. وشرطها أن يكون ما قبلها جملة تامة مستغنية بنفسها، يقع بعدها جملة أخرى تامة أيضاً، تكون الثانية هي الأولى في المعنى مفسرة لها، فتفقع «أني» بين جملتين، وذلك قوله: «ركب بسيفه، أي: وسيفه معه»، و«خرج بشيابه، أي: وثيابه عليه». فقولك: «وسيفه معه» هو في المعنى: بسيفه، وكذلك «خرج بشيابه»، وهو في المعنى: وثيابه عليه. لا بد أن تكون الجملة الثانية في المعنى الأولى، وإنما فلا تكون تفسيراً لها.

وتقول: «رميته من يدي، أي: ألقيته»، فقولك: «القيته» بمعنى «رميته من يدي». وكذلك قوله تعالى: «وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبَعِينَ رَجُلًا»^(١)، أي: من قومه، فحصلت الجملة الثانية مفسرة للأولى. والمخالفة بينهما من حيث أنَّ في الثانية «من» وهي مراده في الأولى، وليس في لفظها، ولذلك صحت أن تكون تفسيراً لها. وقد ذهب قومٌ إلى أنَّ «أني» هنا اسمٌ من أسماء الأفعال، ومسماه: «عُوا» و«افهموا»، كـ«صَه» و«مَه». وليس الأمر على ما ظنَّ هؤلاء، لأنَّ «صَه» و«مَه» يدلان على معنى في أنفسهما إذا أفردا، وهو أنسُكْتُ وأكْفُفُ، وليس كذلك «أني»؛ لأنَّها لا يفهم لها معنى حتى تضاف إلى ما بعدها، فأما قوله [من الطويل]:

وترميوني بالطرف... إلخ

الشاهد فيه قوله: «أي أنت مذنب» جعله تفسيراً لقوله: «ترميوني بالطرف»، إذ كان معنى «ترميوني بالطرف»، أي: تنظر إليَّ نظر مغضَّب. ولا يكون ذلك إلا عن ذنب، فلذلك قال: «أي أنت مذنب». والقليل: البغضُ. ومنه قوله تعالى: «وَمَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا فَلَّ»^(٢). وقوله: «لَكِنْ إِيَّاكَ»، «لكن» بمعنى الشأن والحديث، والهاء منوية، و«إِيَّاكَ» مفعول «أقلي» قُدِّم عليه، والمراد: لَكِنْهُ، أي: لكن الأمَّ والشأن لا أقليك. فلما تقدم الكاف، أتي بالضمير المنفصل. وقوله: «وترميوني»، الياء هي الفاعلة، والنون الأولى علامَ الرفع لا تُحذف إلا في الجزم والنصب، والثانية وقاية كالتي في «ضَرَبَنِي»، و«خَاطَبَنِي»، فاعرفه.

= جملة «ترميوني»: بحسب ما قبلها. وجملة «أنت مذنب»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تقليني»: معطوفة على جملة «ترميوني». وجملة «لكتني...»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أقلي»: في محل رفع خبر «لكن».

الشاهد فيه قوله: «أي أنت مذنب» حيث جاءت «أي» حرف تفسير للجملة «ترميوني بالطرف» بالجملة «أنت مذنب».

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) الصحن: ٣.

فصل [«أن»]

قال صاحب الكتاب: وأما «أن» المفسرة، فلا تأتي إلا بعد فعل في معنى القول، كقولك: «نادَيْتُهُ أَنْ قُمْ»، و«أَمْرَتُهُ أَنْ اقْعُدْ»، و«كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ ارْجِعْ»، وبذلك فسر قوله تعالى: «وَأَنْطَلَقَ اللَّهُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا»^(١)، قوله: «وَنَذَرَتْهُ أَنْ يَتَابِعَهُمْ»^(٢).

* * *

قال الشارح: وقد تكون «أن» بمعنى «أني» للعبارة والتفسير، وذلك أحد أقسامها، نحو قوله تعالى: «وَأَنْطَلَقَ اللَّهُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا»^(٣)، معناه: أي امشوا؛ لأن انطلاقهم قام مقام قولهم: «امشوا»، ولهذا فسر به. وقد اختلفوا في معنى المشي في الآية، فقال قوم: المراد بالمشي المماء والكثرة، كما قال الحطيئة [من الوافر]:

١١٦٣- فَمَا مَنْ وَسْطَهُمْ وَيُقِيمُ فِيهِمْ وَيَمْشِي إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَشَاءُ وَالذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَشِي الْحُرْكَةُ السَّرِيعَةُ؛ لَنَلَا يَسْمَعُوا الْقُرْآنَ وَكَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ وَيَعْاينُوا بَرَاهِيْنَهُ. وَالذِي يَدْلِي عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبِّكَ فِي الْقُرْآنِ وَهَذُمْ

(١) ص: ٦.

(٢) الصافات: ١٠٤.

(٣) ص: ٦.

١١٦٣- التخريج: البيت للحظيطة في ديوانه ص ٥٥؛ ولسان العرب ١٥/٢٨٢ (مشي)؛ وتهذيب اللغة ١١/٣٤٩؛ وتابع العروس (مشي)، وبلا نسبة في المخصص ١٢/٢٧٨.

اللغة والمعنى: المشاء: الكثرة والنماء.

أراد: ليس القائد موجوداً وسطهم، يحكمهم ويسير بهم نحو الخير الوفير.
الإعراب: «فما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية عاملة عمل «ليس». «من»: اسم موصول مبني في محل رفع اسم «ما». «وسطهم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بفعل محدود، بتقدير: مما من حل وسطهم، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «ويقيم»: الواو: حرف عطف، «يقيم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «فيهم»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهم. «ويمشي»: الواو: حرف عطف، «يمشي»: فعل مضارع مرفوع بضمقة مقدرة على الياء للتشقق، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «إن»: حرف شرط جازم. «أريد»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «به»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «المشاء»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «فما من . . .»: بحسب الفاء. وجملة «حل» المحدودة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «يقيم»: معطوفة عليها، وكذلك جملة «يمشي»: لا محل لها من الإعراب. وجملة «أريد به المشاء»: في محل جزم فعل الشرط.
والشاهد فيه قوله: «إن أريد به المشاء» حيث أراد الكثرة والنماء، لا المسير العادي.

وَلَوْأَعْنَ أَذْبَرِهِمْ نَفُورًا»^(١)، وكذلك قوله تعالى: «مَا قُلْتُ لَكُمْ إِلَّا مَا أَمْرَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ»^(٢)، فـ«أن» بمعنى «أني»، وهو تفسير «ما أمرني به»؛ لأن الأمر في معنى القول ولـ«أن» هذه إذا كانت تفسيراً ثلاثة شرائط:

أولها: أن يكون الفعل الذي تفسره وتعبر عنه فيه معنى القول، وليس بقول.

الثاني: أن لا يتصل بـ«أن» شيء من صلة الفعل الذي تفسره، لأنه إذا اتصل بها شيء من ذلك، صارت من جملته، ولم تكن تفسيراً له، وذلك نحو قولك: «أُوزِّعْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»، و«كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»؛ لأن الباء هنا متعلقة بالفعل. وإذا كانت متعلقة به، صارت من جملته، والتفسير إنما يكون بجملة غير الأولى.

والثالث: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً؛ لما ذكرناه من أنها وما بعدها جملة مفسرة جملة قبلها، ولذلك قالوا في قوله تعالى: «إِنَّ الْقَوْمَ لَمَرِيَ الْكَلَمِينَ»^(٣)؛ إن «أن» فيه مخففة من الثقيلة، والمعنى: أنه الحمد لله، ولا تكون تفسيراً؛ لأنه ليس قبلها جملة تامة، ألا ترى أنك لو وقفت على قوله: وـ«آخِرُ دَغْوَاهُمْ» لم يكن كلاماً؟ وأما قوله: «وَنَدَيْتَهُ أَنْ يَكَابِرِيهِ»^(٤) «أن» فيه بمعنى «أني»؛ لأن النداء قول، وـ«ناديناهم» كلام تام.

(١) الإسراء: ٤٦.

(٢) المائدة: ١١٧.

(٣) يونس: ١٠.

(٤) الصافات: ١٠٤.

ومن أصناف الحرف

الحرفان المُضْدِرِيَان

فصل [تَعْدَادُهُما]

قال صاحب الكتاب: وهم «ما»، و«أن» في قوله: «أعجبني ما صنعت»، وما تصنع»، أي: صنعيك، وقال الله تعالى: «وَصَافَتْ عَيْنَكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحِبَتْ»^(١)، أي: برُخها، وقد فسر به قوله تعالى: «وَأَسْمَاءُ وَمَا يَنْهَا»^(٢). وقال الشاعر [من الوافر]:
يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَكَانَ ذَهَابُهُ لِهِ ذَهَابًا^(٣)
ونقول: «بلغني أن جاء عمرو»، وأريد أن تفعل»، وإنه أهل أن يفعل». وقال الله تعالى: «فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَاتَلُوا»^(٤).

* * *

قال الشارح: ومن الحروف حرفان يكون كُلُّ واحد منهما وما بعده مصدرًا يُخَكَّم على محله بالإعراب، ويقع فاعلاً ومفعولاً ومحوراً، وهم «ما»، و«أن». فأما «ما» إذا كانت الفعل مصدرًا، ففيها خلاف بين أصحابنا. فسيبوبيه كان يقول^(٥): إنها حرف كـ«أن»، إلا أنها لا تعمل عملها، فيقول في «أعجبني ما صنعت»: إنه بمنزلة «أعجبني أن قمت»، ويلزمه على هذا أن يقول: «أعجبني ما ضربت زيدًا»، كما تقول: «أن ضربت زيدًا». قال المبرد: وكان يقوله. والأخفش كان يرى أنها في هذه الموضع لا تكون إلا اسمًا، فإن كانت معرفة؛ فهي بمنزلة «الذى» عنده، والفعل في صلتها كما يكون في صلة «الذى»، ويرتفع كما يرتفع الفعل إذا كان في صلة «الذى». وتكون نكرة في تقدير «شيء»، ويكون الفعل بعدها صفة لها، وفي كلا الحالين لا بد من عائد يعود عنده إليها، ففيجوز: «أعجبني ما صنعت»، والمعنى: صنعته، لأن الفعل متعدد، فجاز أن تقدر ضميرًا يكون مفعولاً، ولا

(١) التوبه: ٢٥.

(٢) الشمس: ٥.

(٤) العنكبوت: ٢٩.

(٣) تقدم بالرقم ١٣٧.

(٥) الكتاب ١٥٦/٣.

يجوز عنده: «أعجبني ما قمت»؛ لأن الفعل غير متعد، فلا يصح تقدير ضمير فيه، ولذلك لا يجوز عنده: «أعجبني ما ضربت زيداً»؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله. ولا يصح فيه تقدير ضمير مفعول آخر.

وممّا يؤيد مذهب سيبويه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَرْقَانَهُمْ يُفْتَنُونَ﴾^(١)، فلو كانت «ما» هنا اسمًا، للزم أن يكون في الجملة بعدها ضمير، ولا ضمير فيها، ولا يصح تقدير ضمير؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله.

فإن قيل: فأنت تقول: «أعجبني ما صنعت»، و«سرني ما لم لست»، ويكون ثُم عائد على معنى «صنعته»، و«لسته»، ولا يعود الضمير إلا إلى اسم، قيل: متى اعتقدت عود الضمير إلى «ما» كانت اسمًا لا محالة، ومتى لم تعتقد ذلك؛ فهي حرف. فأما قوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَبَجْتُ﴾^(٢) ففيه أيضًا دلالة على أن «ما» حرف، وليس اسمًا؛ لأنّه ليس في صلتها عائد، والفعل لازم ولا يتعدى، ولا يصح تقدير إلحاد الضمير به.

وقوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُهُمْ مَا بَنَاهَا﴾^(٣)، فيه قوله: أن «ما» فيه بمعنى «من»، والمراد: والسماء ومن بناتها. والقول الثاني: أن «ما» مع الفعل بمعنى المصدر، والمراد: وبنائهما، فالقسم إذاً بالسماء وبنائهما، أقسام الله تعالى بهما تفخيمًا لأمرهما. وعليه أكثر المفسرين. ومثله قول الشاعر [من الوافر]:

يسرى الممرء... إلى

فالشاهد فيه قوله: «ما ذهب الليالي». وذلك أنه جعل «ما» مع ما بعدها من الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل، ولا عائد في اللفظ، ولا مقدر، لأن الفعل لازم، والمراد: يسرّ المرأة ذهاب الليالي إما ليتناول وظيفته، وإما رجاء تبدل حال، وهو في الحقيقة من عمره يُخسب.

وأما «أن»، فهي حرف بلا خلاف، وهي تدخل على الفعل الماضي والمضارع. فإذا وقع بعدها المضارع، خلصته للاستقبال كالسين و«سوف»، وتصير «أن» في تأويل مصدر لا يقع في الحال، إنما تكون لما لم يقع كما كان المصدر بعدها كذلك، والماضي إن وقعت على ماض.

والفرق بينها وبين «ما» أن «ما» تدخل على الفعل والفاعل والمبدأ والخبر، وأن مختصة بالفعل، ولذلك كانت عاملة فيه، ولعدم اختصاص «ما» لم تعمل شيئاً، وذلك

(١) البقرة: ٣.

(٢) الشمس: ٥.

(٣) التوبية: ٢٥.

قولك في الفعل: «يُعِجِّبني ما تصنع»، أي: صنيعك، ودخولها على الاسم قوله: «يعجبني ما أنت صانع»، أي: صنيعك.

وتقول: «بلغني أن جاء زيداً»، أي: مجئه، فيكون المصدر بمعنى الماضي، لأن «أن» دخلت على فعل ماضٍ.

وتقول: «أريد أن تفعل» أي: فعلك، فيكون المصدر لما لم يقع؛ لأن «أن» دخلت على فعل مستقبل. وقوله تعالى: «فَمَا كَانَ جَوابُ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا»^(١)، يُرَوَى برفع الجواب ونصبه. فمن رفعه. كان الخبر «أن» والفعل، على تقدير: فما كان جوابُ قومه إلا قولهم. ومن نصبه، كان خبراً مقدماً، و«أن قالوا» في موضع الاسم.

فصل

[رفع الفعل بعد «أن» المصدرية]

قال صاحب الكتاب: وبعض العرب يرفع الفعل بعد «أن» تشبيهاً بـ«ما». قال [من البسيط]:

أن تَقْرَآنَ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمَا مِثْيَ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وعن مُجَاهِدٍ «أَنْ يَتِمُ الرُّضَاعَةُ»^(٢) بالرفع.

* * *

قال الشارح: قال ابن جنبي: قرأتُ على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قولَ الشاعر [من البسيط]:

يا صاحبَيَ فَدَثْ نَفْسِي ثُفُوسَكُمَا وَحِينَثِمَا كُنْتُمَا لَأَقِيَّثُمَا رَشَداً
أَنْ تَخْمِلاً حاجَةً لِي خَفَّ مَخْمُلُهَا وَتَضَعَّعاً نَغْمَمَةً عَنِّي بِهَا وَيَداً
أَنْ تَقْرَآنَ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكُمَا مِثْيَ السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

فقال في تفسير «أن تقرآن»، وعلّة رفعه: إنه شبه «أن» بـ«ما»، فلم يغفلها في صيتها، ومثله الآية، وهو رأي السيرافي. ولعلَّ صاحب هذا الكتاب نقله من الشرح. قوله: «أن تحملأ حاجة» في موضع نصب بفعل مضمر دلَّ عليه ما تضمنه البيت الأول من النداء والدعاء، والمعنى: أسألكما أن تحملأ. وهو رأي البغداديين، ولا يراه البصريون، وصححة متحمل البيت عندهم على أنها المخففة من الثقيلة، أي: أنكمَا تقرآن، و«أن» وما بعدها في موضع البدل من قوله: حاجة؛ لأن حاجته قراءة السلام عليها. وقد استبعدوا تشبيه «أن» بـ«ما»؛ لأن «ما» مصدر معناه الحال، و«أن» وما بعدها مصدر إما ماضٍ، وإما مستقبلاً على حسب الفعل الواقع بعدها، فلذلك لا يصح حمل إدحاماً على الأخرى، فاعرفه.

(١) العنكبوت: ٢٩.

(٢) تقدم بالرقم ٩٦١.

(٣) البقرة: ٢٣٣. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

ومن أصناف الحرف

حروف التحضيض

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي: «لولا»، و«لزما»، و«هلا»، و«ألا». تقول: «لولا فعلت كذا»، و«لزما ضربت زيداً»، و«هلا مرت به»، و«ألا قمت»، تزيد استبطاءه وتحته على الفعل. ولا تدخل إلا على فعل ماضٍ أو مستقبلٍ، قال الله تعالى: «لولا أترتني إلى أجل قريبٍ»^(١)، وقال: «لَوْمَا تَأْتَنَا بِالْمُتَكَبِّرِ»^(٢)، وقال: «فَلَوْلَا إِنْ كُثُرْتُمْ عَيْرَ مَدِينَتِنَا تَرْجِعُونَهَا»^(٣). وإن وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع، كان بإضمار رافع أو ناصب، كقولك لمن ضرب قوماً: «لولا زيداً»، أي: لولا ضربته. قال سيبويه^(٤): وتقول: «لولا خيراً من ذلك»، و«هلا خيراً من ذلك»، أي: هلا تفعل خيراً. قال: ويجوز رفعه على معنى: هلا كان منك خيراً من ذلك، قال جريز [من الطويل]:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرِي لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقْئَعاً^(٥)

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الحروف مركبة تدل مفرداتها على معنى، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب، وهو التحضيض. والتحضيض: الحث على الشيء، يُقال: «حضرته على فعله» إذا حشّته عليه، والاسم الحضيسي. فـ«لولا» التي للتحضيض مركبة من «ل»، و«لا»، فـ«ل» معناها امتناع الشيء لامتناع غيره. ومعنى «لا» النفي، والتحضيض ليس واحداً منها. وكذلك «لزما» مركبة من «ل»، و«ما». و«هلا» مركبة من «هل»، و«لا»، و«ألا» في معناها مركبة من «أن»، و«لا».

(١) المنافقون: ١٠. (٢) الحجر: ٧.

(٣) الراقة: ٨٦ - ٨٧.

(٤) في الكتاب ٩٨/١: لو قلت «هلا زيداً ضربت»، و«لولا زيداً ضربت»، و«ألا زيداً قتلت»، جاز.

(٥) تقدم بالرقم ٢٥٠.

ومعناها كلُّها التحضيض والــحــثــ. وإذا ولــيــهــنــ المــســتــقــبــ كــنــ تــحــضــيــضــاــ، وإذا ولــيــهــنــ كــنــ لــؤــمــاــ وــتــوــبــيــخــاــ فــيــمــاــ تــرــكــهــ الــمــخــاطــبــ، أو يــقــدــرــ فــيــ التــرــكــ، نــحــوــ قــوــلــ القــائــلــ: «أــكــرــمــتــ زــيــداــ»، فــتــقــولــ: «هــلــاــ خــالــدــاــ»، كــأــنــكــ تــصــرــفــهــ إــلــىــ إــكــرــامــ خــالــدــ، وــتــحــثــهــ عــلــيــهــ، أو تــلــوــمــهــ عــلــيــ تــرــكــ إــكــرــامــهــ. وــحــيــثــ حــصــلــ فــيــهــ مــعــنــيــ التــحــضــيــضــ - وــهــوــ الــحــثــ عــلــيــ إــيــجــادــ الــفــعــلــ وــطــلــبــهــ - جــرــتــ مــجــرــىــ حــرــوــفــ الشــرــطــ فــيــ اــقــتضــائــهــ الــأــفــعــالــ، فــلــاــ يــقــعــ بــعــدــهــ مــبــتــدــاــ، وــلــاــ غــيــرــهــ مــنــ الــأــســمــاءــ. وــلــذــلــكــ قــالــ: «لــاــ تــدــخــلــ إــلــأــ عــلــيــ فــعــلــ مــاضــاــ أوــ مــســتــقــبــ».

فــأــمــاــ قــوــلــهــ تــعــالــىــ: «لــوــلــاــ أــخــرــتــيــ إــلــآنــ أــجــلــ قــرــيبــ»^(١)، فــقــدــ وــلــيــ الــمــاــضــيــ، إــلــأــ أــنــ الــمــاــضــيــ هــنــاــ فــيــ تــأــوــيــلــ الــمــســتــقــبــ، كــمــاــ يــكــوــنــ بــعــدــ حــرــفــ الشــرــطــ كــذــلــكــ، لــأــنــهــ فــيــ مــعــنــاهــ، وــتــقــدــيرــ: إــنــ أــخــرــتــنــيــ أــصــدــقــ، وــلــذــلــكــ جــزــءــ «وــأــكــنــ»ــ بــالــعــطــفــ عــلــيــ مــوــضــعــ «فــأــصــدــقــ»ــ. قــوــلــهــ: «لــوــلــاــ مــاــ تــأــتــيــنــاــ بــالــمــلــكــةــ»^(٢)، فــشــاهــدــ عــلــيــ إــيــلــاــهــ الــفــعــلــ الــمــســتــقــبــ، وــالــمــرــادــ: إــيــتــنــاــ بــهــاــ.

وــقــوــلــهــ: «فــلــوــلــاــ إــنــ كــنــمــتــ غــيــرــ مــرــيــنــ تــرــجــعــهــ»^(٣) وــلــيــ الــجــملــةــ الــشــرــطــيــةــ، وــهــيــ فــيــ مــعــنــيــ الــفــعــلــ إــذــ كــانــ مــخــتــصــةــ بــالــأــفــعــالــ، وــلــاــ يــقــعــ بــعــدــهــ اــســمــ، فــإــنــ وــقــعــ بــعــدــهــ اــســمــ، كــانــ فــيــ نــيــةــ التــأــخــيرــ، نــحــوــ قــوــلــكــ: «هــلــاــ زــيــداــ ضــرــبــتــ»ــ، وــالــمــرــادــ: هــلــاــ ضــرــبــتــ زــيــداــ، وــعــلــىــ تــقــدــيرــ فــعــلــ مــحــذــفــ، نــحــوــ قــوــلــكــ لــفــاعــلــ الــإــكــرــامــ: «هــلــاــ زــيــداــ»ــ، أــيــ: هــلــاــ أــكــرــمــ زــيــداــ. وــلــذــلــكــ قــالــ: إــذــاــ وــقــعــ بــعــدــهــ اــســمــ مــرــفــوــعــ اوــ مــنــصــوــبــ كــاــنــ بــإــضــمــاــ رــافــعــ اوــ نــاــصــبــ، أــيــ: مــنــ الــأــفــعــالــ.

قال سيبويه^(٤): تــقــولــ: «لــوــلــاــ خــيــرــاــ مــنــ ذــلــكــ»ــ، وــ«هــلــاــ خــيــرــاــ مــنــ ذــلــكــ»ــ وــالــمــرــادــ: هــلــاــ تــفــعــلــ خــيــرــاــ مــنــ ذــلــكــ. وــلــوــ رــفــعــهــ عــلــىــ تــقــدــيرــ: «هــلــاــ كــانــ مــنــكــ خــيــرــاــ مــنــ ذــلــكــ»ــ لــجــازــ. وــمــنــهــ الــبــيــتــ الــذــيــ أــنــشــدــهــ [مــنــ الطــوــيــلــ]:

تــعــدــوــنــ عــقــرــ النــيــبــ... إــلــخــ

الــبــيــتــ لــجــرــيرــ، وــقــيــلــ: لــلــأــشــهــبــ بــنــ رــمــيــلــةــ، وــالــشــاهــدــ فــيــهــ أــنــهــ أــضــمــرــ فــعــلــ أــنــصــبــ «الــكــمــيــ الــمــقــتــعــاــ». وــمــعــنــاهــ أــنــ هــؤــلــاءــ بــنــيــ ضــوــطــرــىــ، وــالــضــوــطــرــىــ: الــضــخــمــ الــذــيــ لــاــ غــنــاءــ عــنــهــ، يــمــشــوــنــ بــالــإــطــعــامــ وــالــضــيــافــةــ، وــيــجــعــلــوــنــ الــكــرــمــ أــكــبــرــ مــجــدــهــ. فــقــالــ: تــعــدــوــنــ عــقــرــ النــيــبــ، وــهــوــ: جــمــعــ نــاــبــ، وــهــيــ: الــمــســيــةــ مــنــ الــإــبــلــ وــنــحــوــهــ لــلــأــضــيــافــ، أــكــبــرــ مــجــدــكــمــ يــاــ بــنــيــ ضــوــطــرــىــ لــوــلــاــ الــكــمــيــ الــمــقــتــعــاــ، وــالــكــمــيــ: الــشــجــاعــ الــمــتــكــمــىــ فــيــ ســلاــحــهــ، أــيــ: الــمــســتــرــ. وــالــمــقــتــعــ: الــذــيــ عــلــيــ الــبــيــتــضــةــ. كــأــنــهــ يــنــســبــهــ إــلــىــ الــفــشــلــ، وــعــدــمــ الشــجــاعــةــ.

(١) المناقون: ١٠.

(٢) الواقع: ٨٦ - ٨٧.

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٨.

(٤) الحجر: ٧.

فصل

[المعنى الآخر لـ«اللولا» وـ«اللوما»]

قال صاحب الكتاب: ولـ«اللولا» وـ«اللوما» معنى آخر، وهو امتناع الشيء لوجود غيره، وهذا الوجه داخليان على اسم مبتدأ، كقولك: «لولا عليٌ لهلك عمر».

* * *

قال الشارح: جملة الأمر أن «اللولا»، وـ«اللوما» على وجهين: أحدهما هذا، والثاني أن تكونا لامتناع الشيء لوجود غيره. ويقع بعدهما المبتدأ، وتحتchan بذلك، ويكون جوابهما ساداً مسداً خبر المبتدأ لطوله، وذلك نحو قولك: «لولا زيد لأكرمتك»، وـ«اللوما خالد لزرتك»، فقد امتنع الإكرام والزيارة لوجود زيد وخالد. فقد صارا في هذا الوجه يدخلان على جملتين ابتدائية وفعالية لربط الجملة الثانية بالأولى. فالجملة الابتدائية هي التي تليها، والجملة الفعلية هي الجواب، فقولك: «لولا زيد لأكرمتك»، معناه: لولا زيد مانع لأكرمتك. والأصل قبل دخول الحرف: «زيد مانع لأكرمتك»، ولا يكون حينئذ لإحدى الجملتين تعلق بال الأخرى. فإذا دخلت «اللولا» أو «اللوما»، ربطت إحداهما بالأخرى، وصيّرت الأولى شرطاً والثانية جزاء.

وقد ذهب الكوفيون^(١) إلى أن الاسم مرتفع بعدها بها نفسها لنيابتها عن الفعل، وذلك أنا إذا قلنا: «لولا زيد لأكرمتك»، قالوا: معناه: لولا منع زيد، فمحذف الفعل، وناب عنه الحرف. وقد استضعف بأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه، وهذا الحرف لا يختص بالاسم؛ لأنّه قد دخل على الفعل. قال الشاعر [من البسيط]:

لَوْلَا حُدِيثُتْ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودٍ^(٢)

وقال الآخر [من الطويل]:

١١٦٤ - ألا زعَمْتَ أَسْمَاءً أَنْ لَا أُحِبُّهَا فَقُلْتَ: بَلِي لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

(١) انظر المسألة العاشرة من كتاب «الإنصاف» في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والkovيين». ص ٧٠ - ٧٨.

(٢) تقدم بالرقم ١٣٦.

١١٦٤ - التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٢٤٦/١١، ٢٤٧؛ وشرح أشعار الهذليين ١/٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٧١؛ والمقاصد النحوية ١/٤٥٥، ٣٨٩/٢؛ وبلا نسبة في الجندي ص ٦٠٧؛ والدرر ٢/٢٨؛ ولسان العرب ٤/٥٤٥ (عذر)؛ وهمع الهوامع ١/١٠٥.

اللغة: ينazu: يخاصم أو يشغل.

المعنى: كيف تقولين إني لا أحبك؟ ولكن أعمالي ومعيشتي تؤخري عن زيارتكم.

الإعراب: «ألا زعَمْتَ»: «ألا»: حرف تنبيه واستفتاح، «زعَمْتَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة =

فإذا قد صار هذان الحرفان من قبيل المشترك، إذ يُستعملان في التحضيض والامتناع؛ لأن اللفظ متفقٌ، والمعنى مختلفٌ متعددٌ، ولم يمتنع ذلك منهما، كما كان ذلك في الحروف المُفردة، نحو همزة الاستفهام، وهمزة النداء، واللام في «لِزِيدٍ»، واللام في «لِيَضْرِبَ زِيدٍ»، و«هَلْ» التي في قولك: «هل زيدٌ منطلقٌ؟» و«هَلْ» التي بمعنى «قَدْ». فكما اتفقت ألفاظ الحروف المفردة، واختلفت معانيها، كذلك هذه الحروف المركبة، فاعرفه.

الظاهرة، والباء: للتأنيث. **«أسماء»:** فعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«أَنْ لَا أَحْبَهَا»:** «أن»: المخففة، حرف مشبه بالفعل، وأسمها: ضمير الشأن المحذوف، و«لَا»: نافية، و«أَحْبَهَا»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و«هَا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجواباً تقديره: أنا، وأسم «إن» محذوف، والمصدر المؤول من «أن» وعموليه سد مسد مفعولي «زعم». **«فَقِلْتُ»:** الفاء: عاطفة، **«فَقِلْتُ»:** فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالباء المتحركة، والباء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«بِلِّي»:** حرف جواب. **«لَوْلَا»:** حرف امتناع لامتناع. **«يَنَازِعُنِي»:** فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والنون: للوقاية، والباء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«شَغَلَيِّ»:** فعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الباء، والباء: ضمير المتكلم في محل جز بالإضافة.

جملة «زعمت أسماء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لَا أَحْبَهَا»: في محل رفع خبر. وجملة «فَقِلْتُ»: معطروفة على جملة «زعمت» لا محل لها من الإعراب. وجملة «لَوْلَا يَنَازِعُنِي»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «لَا يَنَازِعُنِي» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لَوْلَا يَنَازِعُنِي» حيث جاءت جملة فعلية بعد «لَوْلَا» غير التحضيضية.

ومن أصناف الحرف

حرف التقريب

فصل [قد]

قال صاحب الكتاب: وهو «قد» يقرب الماضي من الحال إذا قلت: «قد فعل». ومنه قول المؤذن: «قد قامت الصلاة»، ولا بد فيه من معنى التوقع. قال سيبويه^(١): وأما «قد»، فجواب «هل فعل». وقال أيضاً^(٢): فجواب «لما يفعل»، وقال الخليل^(٣): هذا الكلام لقوم يتظرون الخبر.

* * *

قال الشارح: «قد» حرف معناه التقريب، ولذلك أنت تقول: «قام زيد»، فتُخْبِر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أن ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قربته بـ«قد»، فقد قربته مما أنت فيه، ولذلك قال المؤذن: «قد قامت الصلاة»، أي: قد حان وقتها في هذا الزمان. ولذلك يحسن وقوع الماضي بموضع الحال إذا كان معه «قد»، نحو قوله: «رأيت زيداً قد عزم على الخروج»، أي: عازماً.

وفيها معنى التوقع يعني لا يُقال: «قد فعل» إلا لمن يتنتظر الفعل أو يسأل عنه، ولذلك قال سيبويه: وأما «قد» فجواب «هل فعل»؛ لأن السائل يتنتظر الجواب، وقال أيضاً: وأما «قد» فجواب لقوله: «لما يفعل»، فتقول: «قد فعل». وذلك أن المُخْبِر إذا أراد أن ينفي، والمُحدَّث يتنتظر الجواب، قال: «لما يفعل»، وجوابه في طرف الإثبات: «قد فعل»؛ لأن إيجاب لِمَا نفاه. وقول الخليل: «هذا الكلام لقوم يتظرون الخبر»، يريد أن الإنسان إذا سأله عن فعل أو علم أنه متوقع أن يُخبر به، قيل: «قد فعل». وإذا كان المُخْبِر مبتدئاً قال: «فعل كذا وكذا»، فاعرفه.

(٢) الكتاب / ٤٢٢.

(٢) الكتاب / ٤٢٣.

(١) الكتاب / ٣١٤.

فصل

[استعمال «قد» للتقليل]

قال صاحب الكتاب: ويكون للتقليل بمنزلة «ربما» إذا دخل على المضارع كقولهم:
إن الكذوب قد يصدق».

* * *

قال الشارح: قد تستعمل «قد» للتقليل مع المضارع، فهي للتقليل المضارع، وتقرير الماضي، فهي تجري مع المضارع مجرى «ربما». يقول: «قد يصدق الكذوب»، و«قد يغتر الجواود»، تزيد أن ذلك قد يكون منه على قلة وندرة، كما تقول: «ربما صدق الكذوب وعشر الجواود». وذلك لما بين التقليل والتقرير من المناسبة، وذلك أن كل تقرير تقليل؛ لأن فيه تقليل المسافة. قال الهذلي [من البسيط]:

١١٦٥ - قد أترُكَ القرْنَ مُضْفِرًا أنا ملُهٌ كأنْ أثوابه سُجْنٌ بِفِرْصَادٍ

١١٦٥ - التعریج: البيت لعبيد بن الأبرص في دیوانه ص ٦٤؛ وخزانة الأدب ٢٥٣/١١، ٢٥٧، ٢٦٠ وشرح أبيات سيبويه ٣٦٨/٢؛ ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر ١٢٨/٥؛ وشرح شواهد المعنى ص ٤٩٤؛ وللهذلي في الأزهية ص ٢١٢؛ والجني الداني ص ٢٥٩؛ والكتاب ٤/٢٢٤؛ ولسان العرب ٣/٣٤٧ (قد)؛ ومعني اللبيب ص ١٧٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحو ص ٧٦؛ ورصف المباني ص ٣٩٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٠؛ ولسان العرب ١٢/١٣ (أسن)؛ والمقتضب ١/٤٣؛ وهو مع الهوامع ٧٣/٢.

اللغة: القرن: المماثل في الشجاعة. مصفرًا أنا ملء: مقتولاً قد نزف دمه، فاصفرت أنا ملء. سجت: طيئت، يقال: سجح الحاطن: طينه، والمراد هنا: صبغت. الفرصاد: صبغ أحمر. المعنى: أحياناً أترك مكافئي في الشجاعة قتيلاً، وثيابه ملطخة بدمائه.

الإعراب: «قد»: حرف تقليل. «أترُك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «القرن»: مفعول به منصوب بالفتحة. «مصفرًا»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «أنا ملء»: فاعل لـ«مصفرًا» مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «أثوابه»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. «سجت»: فعل ماض مبني على الفتح، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والفاء: للتأنيث. «بفرصاد»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سجت».

جملة «أترُك القرن...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأنْ أثوابه سجت...»: في محل نصب حال. وجملة «سجت»: في محل رفع خبر «كأن».

والشاهد فيه قوله: «قد أترُك» حيث جاءت «قد» مع المضارع للتقليل، والأجود أن تكون للتکثير في موضع التمدح والافتخار.

فصل

[فصل «قد» عن الفعل بالقسم، وطرح الفعل بعدها]

قال صاحب الكتاب: ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم، كقولك: «قد والله أحسنت»، و«قد لعمرى بث ساهرا». ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فهم، كقوله [من الكامل]:

أَنْدَ التَّرْخُلُ غَيْرُ أَنِ رِكَابِنَا لِمَا تَرَلْ بِرِحَالِنَا وَكَانَ قَدِ^(١)

* * *

قال الشارح: اعلم أن «قد» من الحروف المختصة بالأفعال، ولا يحسن إيلاء الاسم إياته، وهو في ذلك كالسين و«سوف». ومتزلة هذه الحروف من الفعل متزلة الألف واللام من الاسم، لأن السين و«سوف» يقتصران الفعل على زمان دون زمان. وهي بمترلة الألف واللام التي للتعريف، وقد توجب أن يكون الفعل متوقعاً، وهو يُشَبِّه التعريف أيضاً، فكما أن الألف واللام اللتين للتعريف لا يفصل بينهما وبين التعريف أيضاً، كان هذا مثله، إلا أن «قد» اتسعت العرب فيها؛ لأنها لتوقع فعل، وهي منفصلة مما بعدها، فيجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم؛ لأن القسم لا يفيد معنى زائداً، وإنما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها، وقال: «قد والله أحسنت»، و«قد لعمرى بث ساهرا». هكذا الرواية «أحسنت» بفتح التاء، و«بِث» بضم التاء. فاما قوله [من الكامل]:

أَنْدَ التَّرْخُلُ . . . إِلَيْخ

فالبيت للنابغة، والشاهد فيه طرح الفعل بعد «قد» لدلالة ما تقدم عليه. ومثله «لَمَّا» في جواز الاكتفاء بها، وقد تقدم قبل، فاعرف.

ومن أصناف الحرف

حروف الاستقبال

فصل

[تَعْدَادُهَا]

قال صاحب الكتاب : وهي «سَوْفَ»، والسيئُ و«أَنْ»، و«لَا»، و«لَنْ». قال الخليل^(١) : إن «سيفعل» جواب لـ«لن يفعل»، كما أن «ليفعل» جواب لـ«لا يفعل»؛ لما في «لا يفعل» من اقتضاء القسم . وفي «سَوْفَ» دلالة على زيادة تنفيض ، ومنه «سَوْفَتْهُ»، كما قيل من «آمِيَّنْ» : «أَمَنْ». ويقال : «سَفَ أَفْعَلُ». و«أَنْ» تدخل على المضارع والماضي ، فيكونان معه في تأويل المصدر ، وإذا دخلت على المضارع ، لم يكن إلاً مستقبلاً ، كقولك : «أُرِيدُ أَنْ يخرج». ومن ثم لم يكن منها بُدْ في خبر «عَسَى». ولما انحرف الشاعر في قوله [من الطويل] :

عَسَى طَيِّبٌ مِّنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ سَطْفَيْ ظَلَالِ الْكُلَّ وَالْجَوَانِحِ
عَنْ عَلَيْهِ الْاسْتِعْمَالِ، جَاءَ بِالسِّينِ الَّتِي هِي نَظِيرَةُ «أَنْ».

* * *

قال الشارح : هذه الحروف موضوعة للاستقبال ، أي : إنها تفيد الاستقبال ، وتقتصر الفعل بعدها عليه . فمن ذلك السين و«سَوْفَ» ، ومعناهما التنفيض في الزمان . فإذا دخل على فعل مضارع ، خلصاه للاستقبال ، وأزلا عنه الشياغ الذي كان فيه ، كما يفعل الألف واللام بالاسم ، إلا أن «سَوْفَ» أشد تراخيًا في الاستقبال من السين ، وأبلغ تنفيضاً .

وقد ذهب قوم إلى أن السين مُنْقَصَّةٌ من «سَوْفَ» ، حذفوا الواو والفاء منها لكثرتها الاستعمال ، وهو رأي الكوفيين^(٢) ، وحكوا فيها لغات ، قالوا : «سَوْفَ أَفْعَلُ» ، بحذف الفاء وحدها ، وقالوا : «سَفَ أَفْعَلُ» بحذف الواو وحدها . والذي عليه أصحابنا أنهم كلمتان مختلفتا الأصل ، وإن توافقا في بعض حروفهما ، ولذلك تختلف دلالتهما .

(١) الكتاب ٤/٢١٧. (٢) تقدم بالرقم ١٠٣٢.

(٣) انظر المسألة الثانية والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين» ص ٦٤٦ - ٦٤٧.

فـ«سَوْفَ» أكثر تنيساً من السين، ولذلك يقال: «سَوْفَتُهُ»، إذا أطلت الميعاد، كأنك اشتقت من لفظ «سَوْفَ» فعلاً، كما اشتقت من لفظ «آمِنَ» فعلاً، فقلت: «أَمِنْتُ» على دعائه. ولو كان أصلهما واحداً، لكان معناهما واحداً، مع أن القياس يأبى الحذف في الحروف. وأما «سَوْ أَفْعَلُ»، و«سَفَتْ أَفْعَلُ»، فحكاية يفرد بها بعض الكوفيين مع قلتها. ومن ذلك «لا»، وهي مختصة بنفي المستقبل، فهي نفي «يَفْعَلُ»، إذا أريد به الاستقبال.

وقوله: «لَيَفْعَلَنَّ جوابُ لَا يَفْعَلُ»، ي يريد أن «لَا يَفْعَلُ» يتلقى به القسم في النفي إذا أريد المستقبل، كما أثلك تَلَقَّى القسم في طرف الإيجاب بقولك: «لَيَفْعَلَنَّ»؛ لأن النون توكيده، وتصرف الفعل إلى المستقبل كـ«لا».

وأما «أَنْ»، فتنفي المستقبل أيضاً، وهي أبلغ من «لا»، وهي جواب «سيفعل». وأما «أَنْ»، فإذا دخلت على الأفعال المضارعة، خلصتها للاستقبال، وعملت فيها النصب، ولذلك اختارت بالدخول في خبر «عَسَى»؛ لأن معناها الطمأن والرجاء. وذلك إنما يكون فيما يستقبل من الزمان. ولما لم يُمْكِن الشاعر أن يأتي بـ«أَنْ» في خبرها، عدل إلى نظيرتها، وهي السين، فقال [من الطويل]:

عَسَى طَيِّبٌ . . . إِلَخ

والمعنى عسى طيئٌ تقتضي من طيئٍ، أي: بعضهم يقتضي من بعض، فتَبَرُّدُ غُلَامَاتِ الْكَلَى، أي: حَرُّ غُلَامَاتِ الْحَقْدِ وَالْغَيْظِ. وقد تقدم الكلام على ذلك كله، فاعرفه.

فصل

[شبيها بـ«أَنْ» في سبکها مع ما بعدها بمصدر]

قال صاحب الكتاب: وهي مع فعلها ماضياً أو مضارعاً بمنزلة «أَنْ» مع ما في حيزها.

* * *

قال الشارح: ي يريد أن «أَنْ» الخفيفة ينسبك منها ومن الفعل الذي بعدها مصدر، فيكون في موضع رفع بآنه فاعل، أو مبتدأ، أو في موضع نصب بآنه مفعول، أو في موضع مجرور بالإضافة

فمثلاً كونها فاعلة قوله: «أَعْجَبَنِي أَنْ قَمَتْ»، والمراد: قيامك، وزمان ذلك المصدر المضي؛ لأن فعله الذي انسبك منه كان ماضياً. وكذلك لو كان فعله مضارعاً، نحو قوله: «يُسْرُنِي أَنْ تُخْسِنَ»، والمراد: إحسانك، فهو مصدر زمانه المستقبل، أو الحال كما كان الفعل كذلك.

وتقول في المفعول: «كِرِهْتُ أَنْ قَمَّتْ»، أي: قيامك، و«أَكْرَهْتُ أَنْ تَقُومْ».
وتقول في المجرور: «عَجَبْتُ مِنْ أَنْ قَمَّتْ»، و«مِنْ أَنْ تَقُومْ».

ومجرَى «أن» في ذلك مجرَى «أن» المشددة، إذ كانت «أن» مع اسمها وخبرها. في تأويل مصدر مشتق من لفظ خبرها. وتجري بوجوه الإعراب على ما ذكرنا في «أن» المخففة، نحو قولك: «أَعْجَبْنِي أَنْ تَحْسَنْ»، أي: إحسانك.

وقوله: «أَنْ وَمَا فِي حَيْزِهَا»، يريد: ما هو بعدها من تمامها، مأخوذاً من «حَيْزِ الدَّارِ»، وهو ما يتعلَّق بها من الحقوق والمرافق، فاعرفة.

فصل

[«أن» في لغة تميم وأسد]

قال صاحب الكتاب: وتميم وأسد يحوِّلون همزتها عيناً، فينشدون بيت ذي الرمة [من البسيط]:

إِنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ حَرْزَقَاءِ مَنْزِلَةَ [ماءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِيْكَ مَسْجُومٌ]^(١)
أَعْنَ تَرَسَّمْتَ، وَهِيَ عَنْقَنَةُ بَنِي تَمِيمٍ. وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي «لَا» وَ«أَنْ».

* * *

قال الشارح: هذه لغةً لتميم وأسد، يبدلون من الهمزة المفتوحة عيناً، وذلك في «أن» و«أن» خاصةً إِيَّاراً للتخفيف؛ لكثر استعمالهما وطُولِيهما بالصلة، قالوا: «أشهدُ عَنْ مُحَمَّداً رَسُولَ اللَّهِ». ولا يجوز مثل ذلك في المكسورة. وأنشدوا بيت ذي الرمة [من البسيط]:

أَعْنَ تَرَسَّمْتَ... إِلَخ

والمراد: أن، وأبدلت عيناً، وذلك لقربها منها. وهي أَخْفَ منهما؛ لارتفاعها إلى وسط الحلق. يقال: «ترسمت الدار والمنزل»، إذا تأمَّلت رسماً. وحرزقاء: صاحبة ذي الرمة، وهي من بنى عامر بن ربيعة بن صبغة، والصَّبَابَةُ: رِقَّةُ الشَّوْقِ. ومسجوم: مصبوبٌ، يقال: «سَجَمَ الدَّمْعُ»، و«سَجَمَتِ الْعَيْنُ دَمْعَهَا»، فهو مسجوم. وأنشدوا أيضاً في إبدال الهمزة عيناً [من البسيط]:

١١٦٦ - أَعْنَ تَرَسَّمْتَ عَلَى سَاقِ مُطْوَقَةٍ وَرَزْقَاءٌ تَدْعُو هَدِيلًا فَوْقَ أَغْوَادٍ

(١) تقدم بالرقم ١١٢٠.

١١٦٦ - التخريج: البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٠٥؛ وخزانة الأدب ٣٩٠/٦، ٢٣٦/١١، والخصائص ٦/٢، ١٤٣/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢٣٠/١؛ ومجالس ثعلب ص ١٠١؛ وبلا نسبة = في رصف المبني ص ٣٧٠؛ والممتع في التصريف ٤١٣/١.

وُحْكِي عن الأَصْمَعِي، قَالَ: ارْتَفَعَتْ قَرِيشٌ عَنْ عَنْتَنَةِ تَمِيمٍ، وَكَشَكَشَةِ رَبِيعَةَ. وَقَدْ تَقْدَمَ ذَلِكَ، إِنَّمَا أَعْدَنَا هَذَا حِيثَ عَرَضْنَا بِهِ.

اللغة والمعنى: المطوقة: نوع من الحمام. الورقاء: الحمامات. الهديل: صوت الحمام، وفرخها.
يسأله: أين شدت حمامات على ساق شجرة، تنادي ابنها المزعوم، هاجت أحزانك؟!

الإعراب: «أعن»: الهمزة: حرف استفهام، «عن»: حرف مصدرىي. «تغنت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والناء: للتأنيث. «على ساق»: جازٌ ومحرر متعلقان بالفعل قبلهما. «مطوقة»: فاعل مرفوع بالضمة. والمصدر المؤول من «أن تغنت» في محل رفع مبتدأ، بتقدير: أغناه ورقاء أهاجك؟! «ورقاء»: بدل مرفوع بالضمة. «تدعوا»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للتشقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «هديلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فوق»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاد متعلق بصفة محذوفة من «هديلاً». «أعواد»: مضاد إليه محرر بالكسرة.

وجملة «تدعوا»: في محل رفع صفة لورقاء.

والشاهد فيه قوله: «أعن تغنت» حيث أبدلت الهمزة عيناً، وهي لغة بنى تميم.

ومن أصناف الحرف

حرفا الاستفهام

فصل

[تعدادهما]

قال صاحب الكتاب: وهذا الهمزة، و«هل» في نحو قوله: «أزيد قائم؟» و«أقام زيد؟» و«هل عمرو خارج؟» و«هل خرج عمرو؟» والهمزة أعم تصريفاً في بابها من أختها. تقول: «أزيد عندك أم عمرو؟» و«أزيداً ضربت؟» و«أتضرب زيداً وهو أخوك؟» وتقول لمن قال لك: «مررت بزيد»: «أبزيده؟» وتتوقعها قبل الواو، والفاء، و«ثم». قال الله تعالى: «أَرَكُلَّمَا عَاهَدْ وَاعْهَدَ»^(١)، وقال: «أَفَنَ كَانَ عَلَيْ يَنْتَهِ»^(٢)، وقال: «أَنْ إِذَا مَا وَعَ»^(٣). ولا يقع «هل» في هذه الموضع.

* * *

قال الشارح: الاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد. فالاستفهام: مصدر «استفهمت»، أي: طلبت الفهم، وهذه السين تفيد الطلب، وكذلك الاستعلام والاستخبار مصدرًا «استعلمت» و«استخبرت». ولما كان الاستفهام معنى من المعاني؛ لم يكن بدًّ من أدوات تدلّ عليه، إذ الحروف هي الموضوعة لإفاده المعاني.

وحروفه ثلاثة: الهمزة، و«هل»، و«أم». ولم يذكر الشيخ «أم» هنا؛ لأنّه قد تقدم ذكرها في حروف العطف، لأنّها لا تخلص للاستفهام، إذ كانت عاطفة مع ما فيها من الاستفهام، فلذلك اقتصر على الهمزة، و«هل».

وهذه الحرفان يدخلان تارة على الأسماء، وتارة على الأفعال، وذلك قوله في الاسم: «أزيد قائم؟» وفي الفعل: «أقام زيد؟» وتقول في «هل»: «هل زيد قائم؟» و«هل قام زيد؟». ولدخولهما على الأسماء والأفعال وعدم اختصاصهما بأحدهما، لم يجز أن يعملا في لفظ أحد القبيلتين، بل إذا دخلا على جملة خبرية، غيرا معناها إلى الاستفهام، ونقلها عن الخبر.

(٣) يونس: ٥١.

(٤) محمد: ١٤.

(١) البقرة: ١٠٠.

فالهمزة أُمُّ هذا الباب ، والغالبة عليه ، وقد يشترك الحرفان ، ويكون أحدهما أقوى في ذلك المعنى ، وأكثر تصرفاً من الآخر ، فلذلك قال في الهمزة : «والهمزة أعمّ تصرفاً في بابها من أختها» ، وذلك إذا كانت يلزمها الاستفهام ، وتقع موضع لا تقع أختها فيها ، ألا ترى أنك تقول : «أزيـد عندك أم عمرـو؟» والمراد : أيـها عندك؟ فـ«أم» هـنا مـعادلة لـهمزة الاستفهام . ولا تـعادل «أم» في هذا الموضع بـغير الـهمزة على ما سـبق ، ولا يـقال في هذا المعنى : «هل زـيد عندك أم عمرـو؟» وتـقول : «أـزيدا ضـربت؟» فـتـقدـم المـفعـول ، وتفـصلـ به بين هـمـزة الاستـفـهـامـ وـالـفـعـلـ ، ولا يـجـوزـ ذـلـكـ فيـ غـيـرـهاـ مـمـاـ تـسـتـفـهـمـ بـهـ ، فلا تـقولـ : «هل زـيدا ضـربـتـ؟» وـلاـ «ـمـتـىـ زـيدـاـ ضـربـتـ؟» وـقدـ تـقـدـمـ ذـكـرـ ذـلـكـ .

وـتـقـرـرـ بـالـهـمـزةـ ، فـتـقـوـلـ : «ـأـتـضـربـ زـيدـاـ ، وـهـوـ أـخـوكـ؟» فـهـذـاـ تـقـرـيرـ عـلـىـ سـبـيلـ الـإـنـكـارـ . وـلـاـ يـسـتـعـمـلـ بـغـيرـ الـهـمـزةـ فـيـ هـذـاـ ، وـمـنـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : «ـأـسـتـ بـرـتـكـمـ؟»^(١) ، وـقـوـلـهـ : «ـأـسـتـ قـلـتـ لـلـتـائـيـنـ أـخـذـنـوـنـ وـأـئـيـ إـلـهـيـنـ مـنـ دـوـنـ اللـهـ؟»^(٢) . وـكـذـلـكـ إـذـاـ قـيـلـ لـكـ : «ـرـأـيـتـ زـيدـاـ؟» ، وـأـرـدـتـ أـنـ تـسـتـثـبـتـ ذـلـكـ ؛ قـلـتـ : «ـأـزـيـدـيـنـيـهـ؟» أـوـ «ـأـزـيـدـاـ؟» وـكـذـلـكـ لـوـ قـالـ : «ـمـرـرـتـ بـزـيدـ» ، قـلـتـ : مـسـتـثـبـتـاـ : «ـأـزـيـدـيـنـيـهـ؟» أـوـ «ـأـبـزـيدـ؟» فـتـحـكـيـ الـكـلـامـ . وـلـاـ يـجـوزـ مـثـلـ ذـلـكـ بـ«ـهـلـ» وـنـحـوـهـاـ مـمـاـ يـسـتـفـهـمـ بـهـ .

ولـقوـتـهاـ وـغـلـبـتهاـ وـعـمـومـ تـصـرـفـهاـ ، جـازـ دـخـولـهاـ عـلـىـ الـواـوـ وـالـفـاءـ وـ«ـثـمـ»ـ مـنـ حـرـوفـ الـعـطـفـ ، فـالـلـوـاـوـ نـحـوـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : «ـأـوـكـلـمـاـ عـاهـدـاـ بـدـهـ فـرـيقـ وـنـهـمـ»^(٣) ، وـالـفـاءـ نـحـوـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : «ـأـفـأـمـ أـهـلـ الـقـرـيـ أـنـ يـأـتـيـمـ بـأـسـنـاـ؟»^(٤) ، وـقـوـلـهـ : «ـأـفـتـرـمـؤـنـ بـعـيـعـنـ الـكـتـبـ»^(٥) ، وـقـوـلـهـ : «ـأـفـنـ كـانـ عـلـىـ بـيـتـنـاـ مـنـ رـبـهـ؟»^(٦) . وـ«ـثـمـ»ـ نـحـوـ قـوـلـهـ : «ـأـثـمـ إـذـاـ مـاـ وـقـعـ مـاـ أـثـمـ بـهـ؟»^(٧) . وـلـاـ يـتـقـدـمـ شـيـءـ مـنـ حـرـوفـ الـاسـتـفـهـامـ وـأـسـمـائـهـ غـيـرـ الـهـمـزةـ عـلـىـ حـرـوفـ الـعـطـفـ ، بلـ حـرـوفـ الـعـطـفـ تـدـخـلـ عـلـيـهـنـ ، كـقـوـلـكـ : «ـوـهـلـ زـيـدـ قـائـمـ؟» وـقـوـلـهـ تـعـالـىـ : «ـفـهـلـ أـنـشـ مـسـلـمـونـ؟»^(٨) . وـقـالـ الشـاعـرـ [ـمـنـ الـخـفـيفـ]ـ :

١١٦٧- لـيـتـ شـغـرـيـ هـلـ ثـمـ هـلـ آتـيـنـهـمـ أـوـ يـحـوـلـنـ دـوـنـ ذـاـكـ حـمـاـمـيـ

(١) الأعراف: ١٧٢.

(٢) البقرة: ١٠٠.

(٣) البقرة: ٨٥.

(٤) يومن: ٥١.

(٥) المائدة: ١١٦.

(٦) الأعراف: ٩٧.

(٧) هود: ١٧، وـمـحمدـ: ١٤.

(٨) هود: ١٤.

١١٦٧- التـخـرـيـجـ: الـبـيـتـ بـلـاـ نـسـبـةـ فـيـ تـذـكـرـةـ النـحـاـ صـ٤٤٣ـ؛ وـشـرـحـ عـمـدـ الـحـافـظـ صـ٥٧١ـ

الـلـغـةـ وـالـمـعـنـيـ: الـحـمـامـ: الـمـوـتـ.

يـتـمـنـيـ لـوـ يـصـلـ إـلـىـ أـحـبـائـهـ ، أـوـ يـمـنـعـ الـمـوـتـ مـنـ هـذـاـ الـوـصـولـ.

الـأـعـرـابـ: «ـلـيـتـ»ـ: حـرـفـ مشـبـهـ بـالـفـعـلـ . «ـشـعـرـيـ»ـ: اـسـمـ «ـلـيـتـ»ـ مـنـصـوبـ بـفـتـحةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ مـاـ قـبـلـ يـاءـ الـمـتـكـلـمـ ، وـالـيـاءـ: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنيـ فـيـ مـحـلـ جـزـ مـضـافـ إـلـيـهـ ، وـخـبـرـ «ـلـيـتـ»ـ مـحـذـفـ وـجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ =

وقد احتاج السيرافي لذلك أن هذه الحروف العاطفة لبعض الجملة المعطوف عليها، لأنها تربط ما بعدها بما قبلها.

والهمزة قد تدخل على الكلام، وينقطع بها بعض الجملة، نحو قوله في الاستثنىات لمن قال: «مررت بزید»، «أبزید؟» فيدخلها على الجاز والمجرور، وهو بعض الجملة، وتقول: «كم علماً ثُلثة أم أربعة؟» فتبدل من «كم» وحدها، وتقول: «أمّيما وقد رحل الناس؟» ولا يكون مثل ذلك في «هل» ولا غيرها. وإذا كانت كذلك، جاز أن تدخل على حروف العطف؛ لأنها كبعض ما قبلها.

فصل

[هل]

قال صاحب الكتاب: وعند سيبويه^(١) أن «هل» بمعنى «قد»، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام. وقد جاء دخولها عليها في قوله [من البسيط]:

١١٦٨ - سائلْ قوارسَ يَرْبُوْعِ بَشَدِّتِنَا أَهْلَ رَأْوَنَا بَسْفَحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ

* * *

= حاصل. «هل»: حرف استفهام. «ثم»: حرف عطف «هل»: حرف استفهام. «آتينهم»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «أو»: حرف عطف. «يحولن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الشقيقة. «دون»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضارع متعلق بالفعل «يحولن». «ذاك»: اسم إشارة مبني في محل جز مضاد إليه. «حمامي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء، ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. وجملة «ليت شعري حاصل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل آتينهم»: استثنافية لا محل لها كذلك، وعطف عليها جملة «يحولن حمامي».

والشاهد فيه قوله: «ثم هل» حيث سبق حرف العطف حرف الاستفهام.

(١) الكتاب ١٨٩/٣.

١١٦٨ - التخريج: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٥٥؛ والجني الداني ص ٣٤٤؛ والدرر ٥/١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٨٥؛ والأشباه والظواهر ٢/٤٢٧، ٧/٥٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٨١؛ وخزانة الأدب ١١/٢٦٦، ٢٦٣؛ والخصائص ٢/٤٦٣؛ ورصف المباني ص ٤٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٥؛ واللمع ص ٣١٧؛ والمقتضب ١/٤٤، ٣/٢٩١؛ وهمع الهوامع ٧٧/٢، ١٣٣.

اللغة: سائل: أمر بالمساءلة بمعنى: أسأل. بربوع: حي من اليمن. القاع: الأرض المنبسطة، الأكم: جمع أكمة، وهي التل أو المرتفع من الأرض.

المعنى: أسأل شجعانبني يربوع عن حملتنا عليهم وقوتنا وشجاعتنا: أبصرنا بسفح الجبل كيف فعلنا بهم ما فعلنا من القتل والتشريد.

الإعراب: «سائل»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

قال الشارح: هذا هو الظاهر من كلام سيبويه، وذلك أنه قال عقيب الكلام على «من»، و«مَتَى»، و«مَا»: وكذلك «هَلْ»، إنما هي بمنزلة «قَدْ»، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت «هَلْ» إنما تقع في الاستفهام. كأنه يريد أن أصل «هَلْ» أن تكون بمعنى «قَدْ»، والاستفهام فيها بتقدير الألف الاستفهام، كما كان كذلك في «مَنْ»، و«مَتَى»، و«مَا». الأصل: «أَمْنَ»، و«أَمْتَى»، و«أَمَا». ولما كثُر استعمالها في الاستفهام، حُذفت الألف للعلم بمكانها.

قال السيرافي: وأما «هَلْ»، فإنها حرف دخلت لاستقبال الاستفهام، ومنعث بعض ما يجوز في الألف، وهو اقتطاعها بعض الجملة، وجواز التعديل والمساواة بها. فلما دخلت مانعة لشيء ومجيبة لشيء، صارت كأنها ليست للاستفهام المطلق، فقال لذلك سيبويه: إنها بمعنى «قَدْ». والذي يؤيد أنها للاستفهام بطريق الأصالة أنه لا يجوز أن تدخل عليها همزة الاستفهام، إذ من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد.

فإن قيل: فقد تدخل عليها «أَمْ»، وهي استفهام، نحو قوله [من البسيط]:

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَجِبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ^(١)

ونحو قوله [من الكامل]:

١١٦٩ - [هل غادر الشّعراء من مُترَدِّمٍ] أم هل عرفت الدار بِغَدَّ تَوْهِمٍ

= «فوارس»: مفعول به منصوب، وهو مضاد. «بِرِبْوَع»: مضاد إليه مجرور، وصرف لضرورة الشعر إذ حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث، لأنَّه علم على القبيلة. «بِشدَّتَنَا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سَائِل»، وهو مضاد، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «أَهَلْ»: الهمزة للاستفهام، و«هَلْ»: بمعنى «قَدْ». «رَأَوْنَا»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة للاقتئافها مع الواو الساكنة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بِسَفْحَ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «رَأَوْنَا»، و«سَفْح» مضاد. «القاع»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «ذَي»: صفة «سَفْح» مجرور بالياء لأنَّه من الأسماء الستة. «الْأَكْمَمُ»: مضاد إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «سَائِل...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل رأَوْنَا»: في محل نصب مفعول به ثان لل فعل «سَائِل».

والشاهد فيه قوله: «أَهَلْ» حيث جاءت «هل» بمعنى «قد».

(١) تقدم بالرقم ٥١٠.

١١٧ - التخريج: البيت لعنترة في ديوانه ص ١٨٦؛ ولسان العرب ٢٣٦/١٢ (ردم)؛ وتهذيب اللغة /١٤ /١١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٦٣٩؛ ومقاييس اللغة ٥٠٤/٢، ١٩٤/٣؛ وكتاب الجيم ٣٩٨/١؛ وتاح العروس (ردم)؛ وأساس البلاغة (ردم)، (رمم)؛ وبلا نسبة في المخصص ٣٠/٣. اللغة والمعنى: المتردم: الموضع المستضلل.

يتساءل عن الشعراء أتراهم نسوا قول الشعر الصالح؟! أم عرفت داره بعد ما توهمت عدم معرفتها. الإعراب: «هل»: حرف استفهام. «غادر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الشعراء»: فاعل مرفوع =

قيل: «أم» فيها معنيان: أحدهما الاستفهام، والآخر العطف. فلما احتاج إلى معنى العطف فيها مع «هل»، خلع منها دلالة الاستفهام، وبقي العطف بمعنى «بل» للترك. ولذلك قال سيبويه^(١): إن «أم» تجيء بمنزلة «لا بل» للتحويل من شيء إلى شيء. وليس كذلك الهمزة، لأنّه ليس فيها إلا دلالة واحدة. وقد أجاز المبرد دخول همزة الاستفهام على «هل» وعلى سائر أسماء الاستفهام، وأنشد [من البسيط]:

سايل فوارس يربوع... إلخ

وهو قليل لا يقاس عليه. ووجه ذلك أنه جعل «هل» بمنزلة «قد» من قوله: «هل أَنْ عَلَى الْإِنْسَنِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ»^(٢)، و«هَلْ أَتَكَ حَدِيثُ الْعَنْشِيَّةِ»^(٣)، فالرواية: بشدتنا بفتح الشين. والشدة: الحملة الواحدة، فاعرفه.

فصل

[حذف همزة الاستفهام]

قال صاحب الكتاب: وتحذف الهمزة إذا دلت عليها الدليل. قال [من الطويل]:

١١٧٠ - لَعْنَمُرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتَ دَارِيَا بَسْبَعِ رَمَبِينَ الْجَمْرَ أَمْ بَشْمَانِ؟

* * *

= بالضمة. «من متقدم»: جاز ومحرر متعلقان بالفعل قبلهما. «أم»: حرف عطف. «هل»: حرف استفهام. «عرفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الدار»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «عرفت». «توهم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «هل غادر الشّعراء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وعطف عليها جملة «عرفت». والشاهد فيه قوله: «أم هل» حيث دخلت «أم» وفيها معنى الاستفهام على «هل» وهي حرف استفهام.

(١) الكتاب ١٩٠/٣.

(٢) الإنسان: ١.

(٣) الغاشية: ١.

١١٧٠ - التغريب: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦؛ والأزهية ص ١٢٧؛ وخزانة الأدب ١١/١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢؛ والدرر ٦/١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٥١؛ وشرح شواهد المعني ١/٣١؛ والكتاب ٣/١٧٥؛ ومغني اللبيب ١/١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/١٤٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥؛ والجني الداني ص ٣٥؛ ووصف المبني ص ٤٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠؛ والصاحب في فقه اللغة ص ١٨٤؛ والمحتب ١/٥٠؛ والمقتضب ٣/٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٢.

المعنى: من شدة ذهوله لم يعرف عدد الجمار التي رمين بها: أسبع أم ثمان؟ الإعراب: «العمرك»: اللام: حرف ابتداء وقسم، «عمرك»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة، وخبره محدوف تقديره: «قسمي». «ما»: حرف نفي.

قال الشارح: يجوز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر، وذلك إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه. ومنه قول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

بَدَا لِي مِنْهَا مِغْصَمْ يَوْمَ جَمْرَثُ
وَكَفْ خَضِيبْ زَيْثَ بَبَنَانِ
فَلَمَّا تَقِينَا بِالثَّئِنَيَةِ سَلَمَتْ
وَنَازَعْنِي الْبَغْلُ الْلَّعِينُ عَنَانِي
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي إِنْ كُنْتُ دَارِيَا
بَسْبَعْ رَمَنَ الْجَمْرَ أَمْ بِشَمَانِ؟
وَالْمَرَادُ أَبْسِعُ. دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قُولَهُ: «أَمْ بِشَمَان». وَ«أَمْ» عَدِيلَةُ الْهَمْزَةِ، وَلَمْ يَرُدْ
الْمُنْقَطِعَةَ، لَأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى: مَا أَدْرِي أَيُّهُمَا كَانَ مِنْهَا، فَاعْرَفْهُ.

فصل

[تصدر الاستفهام]

قال صاحب الكتاب: وللاستفهام صدر الكلام. لا يجوز تقديم شيءٍ مما في حيزه عليه. لا تقول: «ضربيت أزيداً»، وما أشبه ذلك.

* * *

قال الشارح: قد تقدم أن الاستفهام له صدر الكلام من قبل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدماً عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها، كما كانت «ما» النافية كذلك، حيث دخلت على جملة إيجابية، فنقلت معناها إلى السلب. فكما لا يتقدم على «ما» ما كان من جملة المنفي، كذلك لا يتقدم على الهمزة شيءٍ من الجملة المستفهم عنها، فلا تقول: «ضربيت أزيداً». هكذا مثله صاحب الكتاب، والجيد أن تقول: «زيدياً أضربيت؟» فتقدّم المعمول على الهمزة؛ لأنك إذا قدمت شيئاً من الجملة. خرج عن حكم الاستفهام، ومن تمام الجملة.
وقوله: «ما كان في حيزها» يريد ما كان متعلقاً بالاستفهام ومن تمام الجملة. ومنه قوله: «حَيْزُ الدَّارِ»، وهو ما يضم إلية من مرتاقها، فاعرفة.

= (أدرى): فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. (وإن): الواو: حالية، و(إن): حرف زائد. (كنت): فعل مضارع ناقص، والثان: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم (كان). (داريا): خبر (كان) منصوب. (بسبيع): جار و مجرور متعلقان بـ (رميـن). (رمـيـن): فعل مضارع، والثـنـون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعلـ. (الـجـمـرـ): مفعول به منصوب. (أم): حرف عطف. (بـشـمـانـ): جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـ (رمـيـنـ).

وجملة القسم «عمرك...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة (أدرى): جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كنت داريا»: في محل نصب حال. وجملة (رمـيـنـ): سدت مسد مفعولي (أدرى).
والشاهد فيه قوله: «بسبيع... أم بشـمـانـ» حيث حذف الهمزة لوجود قرينة دالة على معناها، وتقدير الكلام: «أبـسـبـيـعـ».

ومن أصناف الحرف

حُرْفُ الشَّرْطِ

فصل

[تعدادُهُمَا]

قال صاحب الكتاب: وهو ما «إن»، و«لَوْ». تدخلان على جملتين، فتجعلان الأولى شرطاً، والثانية جزاء، كقولك: «إن تضرني أضربيك»، و«لو جئتنني لأكرمك»، خلا أن «إن» تجعل الفعل للاستقبال، وإن كان مضائياً، و«لَوْ» تجعله للماضي، وإن كان مستقبلاً، كقوله تعالى: «لَوْ يُطِعُوكُمْ كَثِيرٌ مِنَ الْأَمْرِ لَعِنْتُمْ»^(١) وزعم الفراء أن «لَوْ» تستعمل في الاستقبال كـ«إن».

* * *

قال الشارح: سيبويه^(٢) رحمة الله إنما ذكر «إن» و«إذما»، وعد «إذما» في حيز الحروف، ولم يذكر «لَوْ»؛ لأن «لَوْ» معناها المضي، والشرط إنما يكون بالمستقبل، لأن معنى تعليق الشيء على شرط، إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود. ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، وإنما يذكرها من يذكرها في حروف الشرط؛ لأنها كانت شرطاً فيما مضى، إذ كان وجود الثاني موقوفاً على وجود الأول.

وقد فرق سيبويه^(٣) بين «إذما» و«حيثما»؛ لأن «إذما» تقع موقع «إن»، ولم يقم دليل على اسميتها. ألا ترى أنه لا يعود من الجباء بعدها إليها ضمير، كما يكون ذلك مع «حيث» إذا قلت: «حيثما تكون أكُنْ فيه؟» والفرقان بينهما أن «إذ» ظرف زمان معناه الماضي، فلما ضمت إليها «ما»، وركبت معها، وجوزي بها، خرجت عن معنى المضي إلى الاستقبال. والشيشان إذا ركبا قد يحدث لهما بالجمع والتركيب معنى ثالث، ويخرجان عن حكم ما لكل واحد منها إلى معنى مفرد، كما قلنا في «لَوْلا»، و«هَلْ». ونظائر ذلك كثيرة. وليس «حيثما» كذلك، بل هي للمكان، ولم تُنزل عن معناها بدخولِ

(١) الحجرات: ٧.

(٢) الكتاب / ٣٥٦.

.٣/٥٨ الكتاب .

«ما» عليها. وليست «ما» في «حيثُما» و«إذما» لغوا على حدتها في «أينما»، و«متى ما» وإنما هي كافة لهما عن الإضافة بمنزلة «إنما» و«كأنما».

واعلم أن «إن» أُمّ هذا الباب؛ للزومها هذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره، ولذلك أُسع فيها، وفصل بينها وبين مجزومها بالاسم، نحو قولهم: «إن الله أمكنني من فلان فعلت». وقد يقتصر عليها ويوقف عندها، نحو قولهك: «صلٌ خَلَفَ فلان وإن»، أي: وإن كان فاسقاً. ولا يكون مثل ذلك في غيرها مما يجازى به.

وتدخل على جملتين، فترتبط إحداهما بالأخرى، وتتصيرهما كالجملة، نحو قولهك: «إن تأتي آتيك»، والأصل: «تأتيني آتيك». فلما دخلت «إن»، عقدت إحداهما بالأخرى، حتى لو قلت: «إن تأتي» وسكت، لا يكون كلاماً، حتى تأتي بالجملة الأخرى. فهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من الخبر، ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر، فالجملة الأولى كالمبتدأ، والجملة الثانية كالخبر. فهو من التام الذي لا يزاد عليه فيصير ناقصاً، نحو: «قام زيد». فهذا كلامٌ تامٌ. فإذا زدت عليه «إن»، قلت: «إن قام زيد»، صار ناقصاً، لا يتم إلا بجوابٍ. ومثله المبتدأ والخبر، نحو قولهك: «زيد قائم»، فإذا زدت عليه «أن» المفتوحة، قلت: «أن زيداً قائم»، استحال الكلام إلى معنى الإفراد بعد أن كان جملة، ولا ينعقد كلاماً إلا بضميمة إليه، نحو قولهك: «بلغني أن زيداً قائم»، بضميمة «بلغني» إليه، صار كلاماً.

وحق «إن» الجزائية أن يليها المستقبل من الأفعال؛ لأنك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره. فإن وليها فعل ماضٍ، أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولهك: «إن قمت قمت»، والمراد: إن تقم أقمن.

فإن قيل: فإتهم يقولون: «إن كنت رُزْتَني أمس أكرِّمْتُك اليَوْمَ»، وقد وقع بعد «إن» الفعل، ومعناه المضي، ومنه قوله تعالى: «إِن كُنْتَ قَاتِلْتُمْ فَنَدَعْلَمْتُمْ»^(١)، قيل: قد أجاب عن ذلك المبرد، وقال: إنما ساغ ذلك في «كان» لقوة دلالتها على المضي، وأنها أصل الأفعال وعباراتها، فجاز لذلك أن تقلب في الدلالة «إن». ولذلك لا يقع شيء من الأفعال غير «كان» بعد «إن»، إلاًً ومعناه المضارع. وقال ابن السراج: هو على تأويل: «إن أكُنْ كنتَ قُلْتُه»، وكذلك ما كان مثله.

وأما «لو»، فمعناها الشرط أيضاً؛ لأن الثاني يوقف وجوده على وجود الأول، فال الأول سبب وعلة للثاني، كما كان كذلك في «إن»، إلاًً أن الفرقان بينهما أن «لو» يوقف وجود الثاني بها على وجود الأول، ولم يوجد الشرط، ولا المشروط، فكأنه امتنع وجود

الثاني لعدم وجود الأول. فالمعنى لامتناع غيره هو الثاني، امتناع لامتناع وجود الأول، وإن يتوقف بها وجود الثاني على وجود الأول، ولم يتحقق الامتناع ولا الوجود. فـ«إن» إذا وقع بعدها الماضي، أحالت معناه إلى الاستقبال. وـ«لأن» إذا وقع بعدها المستقبل أحالت معناه إلى المضي، نحو قوله تعالى: «لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعِنْمَ»^(١) أي: لو أطاعكم، فهي خلاف «إن» في الزمان، وإن كانت مثلها من جهة كون الأول شرطاً للثاني. ولذلك قال صاحب الكتاب فيما: إنما يدخلان على جملتين، فيجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاء، كقولك: «إن تضربني أضرنك»، «لو جئني لأكرمنك»، فيتوقف وجود الضرب الثاني على وجود الضرب الأول، كما يتوقف الإكرام على وجود المعجمي. وزعم الفراء أن «لأن» قد تُستعمل للاستقبال بمعنى «إن».

فصل

[فعل الشرط وجوابه]

قال صاحب الكتاب: ولا يخلو الفعلان في باب «إن» من أن يكونا مضارعين، أو مضارعين، أو أحدهما مضارعاً والآخر مضارياً. فإذا كانا مضارعين، فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطاً. فإذا وقع جزاء، ففيه الجزم والرفع. قال زهير [من البسيط]:

١١٧١ - وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

* * *

(١) الحجرات: ٧.

١١٧١ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٤٨/٩، ٧٠؛ والدرر ٥/٨٢؛ ورصف المبني ص ١٠٤؛ وشرح أبيات سبوه ٢/٨٥؛ وشرح التصريح ٢٤٩/٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٨؛ والكتاب ٣/٦٦؛ ولسان العرب ١١/٢١٥ (خلل)، ١٢/١٢٨ (حرم)؛ والمحتسب ٢/٦٥؛ ومعنى الليب ٢/٤٢٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٢٩؛ والمقتضب ٢/٢؛ وبلا نسبة في أوضاع المسالك ٤/٢٠٧؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٣؛ وشرح ابن عقيل ٥٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٣؛ وهمع الهوامع ٦٠/٢.

اللغة والمعنى: الخليل: هنا الفقير والمعوز. المسألة: طلب العطاء وال الحاجة. الحرم: الممنوع. يقول: إذا ما أتاه محتاج يطلب نوالاً فإنه يقول له: مالي موجود ولا حberman لك منه، أي: إنه رجل كريم، لا يردد سائلًا مهما كانت الظروف.

الإعراب: «إن»: الواو: بحسب ما قبلها، وـ«إن»: حرف شرط جازم. «أتاه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعدد، وهو في محل جزم فعل الشرط، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «خليل»: فاعل مرفوع. «يوم»: ظرف زمان متعلق بـ«أنتي»، وهو مضاد. «مسألة»: مضاد إليه مجرور. «يقول»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «لا»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «غائب»: اسم «لا» مرفوع. ومنهم من أهمل =

قال الشارح: قد تقدم القول: إن «إن» الشرطية تدخل على جملتين فعليتين، فتعلق إحداهما بالأخرى، وترتبط كلّ واحدة منها بصاحبها حتى لا تنفرد إحداهما عن الأخرى. وإنما وجب أن تكون الجملتان فعليتين من قبل أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود، ويحتمل أن يوجد وأن لا يوجد، والأسماء ثابتة موجودة لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها.

ولا يخلو هذان الفعلان من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً. فإن كانا مضارعين، كانا مجزومين، وظهر الجزم فيهما، كقولك: «إن تقم أقم». وإن كان ماضيين، كانا مثبتين على حالهما، وكان الجزم فيهما مقدراً، نحو قولك: «إن قمت قمت»، والمعنى: «إن تقم أقم».

فإن كان الأول ماضياً والثاني مضارعاً، فيكون الأول في موضع مجزوم، والثاني معيرياً، نحو قولك: «إن قمت أقم». ولا يحسن عكسُ هذا الوجه بأن يكون الأول مضارعاً معيرياً والثاني ماضياً مبنياً، نحو قولك: «إن تقم قمت». وذلك لأمررين: أحدهما أن الشرط إذا كان مجزوماً، لزم أن يكون جوابه كذلك؛ لأنك إذا أعملته في الأول، كنت قد أرهفته للعمل غاية الإرهاف، فترك إعماله في الثاني تراجع عما اعتزمه، وصار بمنزلة «زيد قائم ظنت ظئناً»؛ لأن تأكيد الفعل إرهاف وعناية بالفعل، وإلغاؤه إهمالٌ واطراغ، وذانك معنيان متدافعان. الثاني أن «إن»، إذا جزمت، اقتضت مجزوماً بعدها؛ لأنها بجزمها ما بعدها يظهر أنها تجزم، وجزمها يتعلق بفعلين. وإذا لم يظهر جزمها، صارت بمنزلة حرف جازم لا يؤتى له بمجزوم.

فأما قوله تعالى: «وَإِنْ لَرْتَ تَقْرِيرًا وَتَرْحِيمًا لِتَكُونَ مِنَ الْخَسِيرِينَ»^(١) فإن جزء «تغفر لنا» بـ«لم» لا بـ«إن». إلا ترى إلى قوله تعالى: «وَلَا تَقْرِيرًا وَتَرْحِيمًا أَكُنْ مِنَ الْخَسِيرِينَ»^(٢)، لما كانت «إن» هي الجازمة «ليغفر لي» جزء الجواب؟ وقد يجزم الجواب وإن كان الشرط غير مجزوم. وأحسن ذلك أن يكون الشرط بـ«كان»؛ لقوية «كان» في باب المجازاة، وقول صاحب

= عمل «لا»، وـ«غائب» عنده مبتدأ مرفوع. «مالي»: فاعل لاسم الفاعل «غائب» مرفوع سدّ مسدّ الخبر، وهو مضاد، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «ولا»: الواو: حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي. «حرم»: معطوف على «غائب» مرفوع. وجملة «إن أتاه خليل...»: لا محل لها من الإعراب لأنها استثنافية، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «يقول...»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة «لا غائب مالي»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: رفع «يقول» على نئية التقديم، والتقدير: يقول إن أتاه خليل. وجاز هذا لأن «إن» غير عاملة في اللفظ، والمبرد يقدرها على حذف الفاء. والجزء جائز.

(١) الأعراف: ٤٧. (٢) هود: ٢٣.

الكتاب : وإذا وقع جزاء ، يعني المضارع ، ففيه الجزم والرفع . فأما قوله [من البسيط] :
وان أتاه خليل ... إلخ

فالشاهد فيه رفع «يقول» ، وهو الجواب ، أما الجزم فصحيح على ما ذكرناه ، وأما الرفع فقبيح ، والذي جاء منه في الشعر متأولاً من قبيل الضرورة ، فقوله : «يقول : لا غائب مالي ولا حرم» ، فسيبويه^(١) يتأوله على إرادة التقديم ، كأن المعنى «يقول إن أتاه خليل» . وقد استضعف ، والجيد أن يكون على إرادة الفاء ، فكأنه قال : فيقول . والفاء قد تُحذف في الشعر ، نحو قوله [من البسيط] :

١١٧٢ - مَنْ يَفْعُلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [والشر بالشر عند الله مثلان]
ومثله قوله [من الرجز] :

١١٧٣ - يَا أَقْرَعْ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعْ إِنْكَ إِنْ يُضْرَغْ أَخْوَكَ تُضْرَغْ

(١) الكتاب ٦٦/٣.

١١٧٤ - التخريج : البيت لكتب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢؛ وله أو عبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩، ٤٩، ٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١٧٨/١؛ ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٢/٣٦٥، ٣٦٥؛ ولسان العرب ٤٧/١١ (بجل)؛ والمقتضب ٧٢/٢؛ ومغني الليب ١/٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٣٣؛ ونوناد أبي زيد ص ٣١؛ ولحسان بن ثابت في الدرر ٤١/٥؛ والكتاب ٣/٦٥؛ وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأشيه والنظائر ٧/١١٤؛ وخزانة الأدب ٤٠/٩، ٤٠، ٧٧، ٣٥٧/١١؛ والخصائص ٢/٢٨١؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢٦٤، ٢٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٨٦، ٢٨٦/٣؛ والكتاب ٣/١١٤.

الإعراب : «من» : اسم شرط مبني في محل رفع مبتدأ . «يُفْعَلُ» : فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون ، وحرّك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : هو . «الحسنات» : مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم . «الله» : مبتدأ مرفوع بالضمة . «يَشْكُرُهَا» : فعل مضارع مرفوع ، «ها» : ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : هو . «والشر» : الواو : حرف استئناف ، «الشر» : مبتدأ مرفوع . «بالشر» : جار و مجرور متعلقان بـ «مثلان» . «عند» : ظرف مكان منصوب ، متعلق بـ «مثلان» ، وهو مضaf . «الله» : اسم الجالة مضاف إليه مجرور . «مثلان» : خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنى .

وجملة «من يفعل ...» : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «يُفْعَلُ» : في محل رفع خبر للمبتدأ «من» . وجملة «الله يشكرها» : في محل جزم جواب شرط جازم على تقدير اقترانه بالفاء . وجملة «يشكرها» : في محل رفع خبر المبتدأ . وجملة «الشر بالشر ...» : استئنافية لا محل لها من الإعراب . والشاهد فيه قوله : «الله يشكرها» حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسمية ، وذلك للضرورة الشعرية . والتقدير : «فالله يشكرها» . وأجازه بعضهم .

١١٧٣ - التخريج : الرجز لجرين بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢؛ والكتاب ٣/٦٧؛ ولسان العرب ٤٦/٤٦ (بجل)؛ وله أو لعمرو بن خثام البجلي في خزانة الأدب ٨/٢٠، ٢٣، ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٣٠؛ ولعمرو بن خثام البجلي في الدرر ١/ =

والمعنى: «إِنْكَ تَصْرُعُ إِنْ يَصْرُغُ أَخْوَكُ»، أو على تقدير الفاء. ومثله قول الآخر [من الطويل]:

١١٧٤ - فَقَلَتْ تَحْمَلْ فَوْقَ طَوْقَكِ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا
فرفع على إرادة التقديم أو إرادة الفاء، فاعرفه.

= ٢٧٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢؛ والإنصاف ٢/٦٢٣؛ ورصف المبني ص ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/٥٨٦؛ وشرح التصریح ٢/٢٤٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٤؛ ومغني اللبيب ٢/٥٥٣؛ والمقتضب ٢/٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/٧٢.

الإعراب: «يَا»: حرف نداء. «أَقْرَعُ»: منادي مبني على الضم في محل نصب. «إِنْ»: نعت «أَقْرَعُ»، تبعه في محل منصوب، وهو مضارف. «حَابِسُ»: مضارف إليه مجرور. «يَا أَقْرَعُ»: توكيد لفظي للنداء الأول. «إِنْكَ»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير في محل نصب اسم «إِنْ». «إِنْ»: حرف شرط جازم. «يَصْرُعُ»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم لأنه فعل الشرط. «أَخْوَكُ»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضارف، والكاف: في محل جزء بالإضافة. «تَصْرُعُ»: فعل مضارع مبني للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

جملة النداء «يَا أَقْرَعُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إِنْكَ إِنْ يَصْرُعُ...»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إِنْ يَصْرُغُ أَخْوَكُ»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَصْرُغُ» جملة الشرط غير الظرفية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَصْرُعُ»: في محل رفع خبر «إِنْكَ». والشاهد فيه قوله: «إِنْ يَصْرُعُ... تَصْرُعُ»: حيث رفع «تَصْرُعُ» على تقدير الفاء، أو على تقديره: «إِنْكَ تَصْرُعُ إِنْ يَصْرُغُ أَخْوَكُ».

١١٧٤ - التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهمذاني في خزانة الأدب ٩/٥٢، ٩/٥٧، ٩/٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٢؛ وشرح أشعار الهمذانيين ١/٢٠٨؛ وشرح التصریح ٢/٢٤٩؛ والشعر والشعراء ٢/٦٥٩؛ والكتاب ٣/٧٠؛ ولسان العرب ٤/٤٥٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٣١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٥٨٦؛ والمقتضب ٢/٧٢.

اللغة: الطرق: القدرة. مطبعة: مليئة. يضرّها. يضرّها.

المعنى: يصف الشاعر قرية كثيرة الخير، فيقول: إنه مهما يحمل منها فوق طاقته فإنه لن ينقصها. الإعراب: «فَقَلَتْ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قَلَتْ»: فعل ماضٍ، والثاء: ضمير في محل رفع فاعل. «تَحْمَلْ»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «فَوْقَ»: ظرف مكان منصوب متعلق بـ«تَحْمَلْ»، وهو مضارف. «طَوْقَكِ»: مضارف إليه مجرور، وهو مضارف، والكاف: في محل جزء بالإضافة. «إِنَّهَا»: حرف مشبه بالفعل، وـ«هَا»: ضمير في محل نصب اسم «إِنْ». «مُطَبَّعَةٌ»: خبر «إِنْ» مرفوع. «مَنْ»: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. «يَأْتِهَا»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وـ«هَا»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «لَا يَضِيرُهَا»: حرف نفي، «لَا»: ضمير: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وـ«هَا»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «قَلَتْ»: بحسب ما قبلها. وجملة «تَحْمَلْ»: في محل نصب مفعول به. وجملة «إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا»: خبر ثانٍ لـ«إِنَّهَا» محلها الرفع. وجملة «يَأْتِهَا»: جملة الشرط غير الظرفية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَضِيرُهَا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لَا يَضِيرُهَا» حيث رفع الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط وقدره سيبويه بالتقديم، أي: لَا يَضِيرُهَا مَنْ يَأْتِهَا، أو على إرادة الفاء.

فصل

[موضع فاء الجزاء]

قال صاحب الكتاب : وإن كان الجزاء أمراً، أو نهياً، أو ماضياً صحيحاً، أو مبدأً وخبراً، فلا بد من الفاء ، كقولك : «إن أتاك زيدٌ فأنكرْمه» ، و«إن ضربك ، فلا تضربه» ، و«إن أكرمني اليوم ، فقد أكرمنك أمس» ، و«إن جئتنِي ، فأنت مُكرَّم» ، وقد تعجب الفاء محدودة في الشذوذ ، كقوله [من البسيط] :

مَنْ يَفْعُلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلًا[^(١)]
وَيَقَامُ إِذَا مَقَامَ الْفَاءِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ»^(٢) .

* * *

قال الشارح : قد ذكرنا أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال ، أما الشرط فلا تأله وسبب لوجود الثاني . والأسباب لا تكون بالجوامد ، إنما تكون بالأعراض والأفعال . وأما الجزاء ، فأصله أن يكون بالفعل أيضاً؛ لأنّه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه . والأفعال هي التي تحدث وتنتهي ، ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض ، لا سيما الفعل مجزوم؛ لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطاً بما قبله ، ولا يصح الابتداء به من غير تقدُّم حرف الجزم عليه .

أما إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به ، كالأمر والنهي والابتداء والخبر ، فكأنه لا يرتبط بما قبله . وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله ، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله ، فأتوا بالفاء؛ لأنّها تفيد الاتباع ، وتؤذن بأن ما بعدها مسبّبٌ عمّا قبلها ، إذ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء ، فلذلك خصوها من بين حروف العطف ، ولم يقولوا : «إن تُحسِّن إلى والله يجازيك» ، ولا «ثُمَّ الله يجازيك» .

فمن ذلك قولك : «إن أتاك زيدٌ فأنكرْمه» . ألا ترى أنه لولا الفاء ، لم يُعلم أن الإكرام متتحقق بالإتيان ، وكذلك «إن ضربك عمرو فلا تضربه» ، فالأمر هنا والنهي ليسا على ما يفهم في الكلام وجودهما مبتدأين غير معقودين بما قبلهما . ومن أجل ذلك احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع المبتدأ والخبر ، لأن المبتدأ مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله . وذلك نحو قولك : «إن جئتنِي فأنت مُكرَّم» ، و«إن تُحسِّن إلى فالله يجازيك» ، فموضع الفاء وما دخلت عليه جزء على جواب الشرط . يدلّ على ذلك قوله تعالى في قراءة نافع : «وَإِن تُحْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ»^(٣) بالجزم .

(١) تقدم بالرقم ١١٧٢.

(٢) الروم : ٣٦.

(٣) البقرة : ٢٧١ . وهي أيضاً قراءة حمزة وعاصم والكسائي وغيرهم .

وكذلك لو وقع في الجزاء فعلٌ ماضٍ صحيحٍ، لم يصح إلا بالفاء. ومعنى قولنا: «ماضٌ صحيحٌ» أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى، نحو قوله: «إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس»؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، وإذا وقع ماضياً، كان على تقدير خبرِ المبتدأ، أي: فإذا قد أكرمتك أمس.

وربما حُذفت الفاء من المبتدأ إذا وقع جزاءً، وهي مراده. قال الشاعر [من البسيط]:
 من يفعل الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ يَمْلَأُ
 هكذا أنشده سيبويه، وقد أنسده غيره من الأصحاب [من البسيط]:
 من يفعل الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ
 ولا يكون فيه ضرورةً على هذه الرواية.

وقد أقاموا «إذا» التي للمفاجأة في جواب الشرط، وهي ظرفٌ مكان عن الفعل. قال الله تعالى: «وَلَنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ إِمَّا فَدَمَتْ لَيْلَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ»^(١)، كأنه قال: «فهم يقنظون»، والأصل: «يقنظوا». وإنما ساغت المجازاة بـ«إذا» هذه؛ لأنَّه لا يصح الابداء بها، ولا تكون إلا مبنية على كلام، نحو: «خرجت فإذا زيد» فـ«زيد» مبتدأ، وـ«إذا» خبرٌ مقدمٌ، والتقدير: فحضرني زيد.

فإن قيل: فما هذه الفاء في قوله: «خرجت فإذا زيد؟» قيل: قد اختلف العلماء فيها، فذهب الزيادي إلى أن دخولها هنا على حد دخولها في جواب الشرط. وذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة، إلا أنها زيادة لازمة على حد زيادة «ما» في قوله: «افعل ذلك آثراً ما». وذهب أبو بكر إلى أنها عاطفة، كأنه حمل ذلك على المعنى؛ لأنَّ المعنى: خرجت فقد جاءني زيد، وأنت إذا قلت ذلك، كانت الفاء عاطفة لا محالة، كذلك ما كان في معناه. وهو أقرب الأقوال إلى السداد؛ لأنَّ الحمل على المعنى كثيرٌ في كلامهم.

فأما قول الزيادي فضعيف؛ لأنَّه لا معنى للشرط هنا، ولو كان فيه معنى الشرط، لأنَّت «إذا» في الجواب عن الفاء، كما أغنت في قوله تعالى: «إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ»^(٢). وقول أبي عثمان لا ينفك من نوع ضعف أيضاً؛ لأنَّ الفاء لو كانت زائدة، لجاز «خرجت إذا زيد»؛ لأنَّ الزائد حكمه أنَّ يجوز طرُحه، ولا يختل الكلام بذلك. ألا ترى إلى قوله تعالى: «فِيمَا رَحِمْتَ وَمَنَّ اللَّهُ»^(٣)، لما كانت زائدة، جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن:

= انظر: البحر المحيط ٢/٣٢٥؛ وتفسير الطبرى ٥/٥٨٥؛ وتفسير القرطبي ٣/٣٣٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٣٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/٢١٢.
 (١) الروم: ٣٦.
 (٢) الروم: ٣٦.
 (٣) آل عمران: ١٥٩.

«فبرحمة». وكذلك «عَمِّا قَلِيلٍ» يجوز في الكلام: «عن قليل». وأما لزوم الزيادة، فعلى خلاف الدليل، فلا يُعمل عليه ما وُجد عنه مندوحة، فاعرفه.

فصل

[استعمال «إن»]

قال صاحب الكتاب: ولا تستعمل «إن» إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قبح «إن أحمر البُشْرُ كان كذا»، وإن طلعت الشمس آتِك» إلا في اليوم المُغيم، وتقول: «إن مات فلان كان كذا»، وإن كان موته لا شبهة فيه إلا أن وقته غير معلوم، فهو الذي حسن منه.

* * *

قال الشارح: قد تقدم القول: إن «إن» في الجزاء مبهمة لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكاً في وجوده، ولذلك كان بالأفعال المستقبلة؛ لأن الأفعال المستقبلة قد توجد، وقد لا توجد، ولذلك لا تقع المجازاة بـ«إذا» وإن كانت للاستقبال؛ لأن الذاكر لها المعترف بوجود ذلك الأمر، كقولك: «إذا طلعت الشمس فأتنى».

ولو قلت: «إن طلعت الشمس فأتنى»، لم يحسن إلا في اليوم المُغيم الذي يجوز أن ينقشع الغيم فيه، وتطلع الشمس، ويجوز أن يتأخر، فقولك: «إذا طلعت» فيه اعتراف بأنها ستطلع لا محالة.

وحقّ ما يجازى به أن لا تدرى أىكون أم لا يكون، فعلى هذا تقول: «إذا أحمر البُشْرُ فأتنى»، وقبح «إن أحمر البُشْر»؛ لأن أحمرار البُشْر كائن. وتقول: «إذا أقام الله القيامة عذب الكفار». ولا يحسن «إن أقام الله القيامة»؛ لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكاً فيه.

وريثما استعملت «إن» في مواضع «إذا»، و«إذا» في مواضع «إن»، ولا يبين الفرق بينهما لما بينهما من الشرارة، وتقول من ذلك: «إن مث فاقضوا ذيئني»، وإن كان موته كائناً لا محالة، فهو من مواضع «إذا»، إلا أن زمانه لــالم يكن متعيناً، جاز استعمال «إن» فيه. قال الله تعالى: «أَفَإِنَّ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَنْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَدِكُمْ»^(١). وقال الشاعر [من مجموع الكامل]:

١١٧٥ - كم شامت بي إن هلك ث وقائل لــله ذرة

(١) آل عمران: ١٤٤.

١١٧٥ - التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٩١.
اللغة والمعنى: الشامت: الفرحان لمصيبة غيره. الله دره: تعبر يقال لمن يتفوق بصفة على غيره من بنى جنسه.

فهذه من مواضع «إذا»؛ لأن الموت والهلاك حتم على كل حي، فأما قول الآخر [من الطويل]:

١١٧٦ - إذا أنت لم تُنزع عن الجهل والخنا أصبت حليماً أو أصابك جاهلاً فهو من مواضع «إن»؛ لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك، وأن لا ينزع، إلا أن بعضهما أحسن من بعض، فقولنا: «إن مات زيد كان كذا» أحسن من قولنا: «إن أحمر البسر»؛ لأن موت زيد مجهول الوقت، واحمرار البسر له وقت معلوم، فاعرفه.

= أراد أن الناس مختلفون في الأمر الواحد، فمنهم سيرح لموته، ومنهم من سيقول: كان كريماً متغوفاً على الآخرين.

الإعراب: «كم»: اسم كنایة مبني في محل رفع مبتدأ، وهو مضاد. «شامت»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «بي»: جاز ومحرر متعلقان باسم الفاعل «شامت». «إن»: حرف شرط جازم. «هلكت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والثاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «وقائل»: الواو: حرف عطف، «قائل»: اسم معطوف على «شامت» مجرور بالكسرة. «له»: جاز ومحرر متعلقان بخبر مقدم محدوف تقديره: «كائن». «دره»: مبتدأ مؤخر مرفع بالضمة، وهو مضاد، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. وجملة «كم شامت موجود»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هلكت»: في محل جزم فعل الشرط. وجملة «له دره»: في محل نصب مفعول به. والشاهد فيه قوله: «إن هلكت» حيث استخدم «إن» الشرطية في موضع «إذا» التي لا تحتمل الحدوث وعدمه، والموت حاصل لا احتمال فيه.

١١٧٦ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠٠؛ والمخصص ١٥/٦١.

اللغة والمعنى: تنزع: تبتعد. الجهل: الحمق والطيش. الخنا: الفاحشة. يحذره من سوء العاقبة: فهو إن لم يبتعد عن الطيش والمعاصي، فلا بد أن يؤذى سيئاً كريماً، أو يؤذيه متهور طائش.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه، متضمن معنى الشرط متعلق بالفعل: «أصبت». «أنت»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل لفعل محدوف يفسره المذكور. «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «تنزع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر وجوابي تقديره: أنت. «عن الجهل»: جاز ومحرر متعلقان بالفعل قبلهما. «والخنا»: الواو: حرف عطف، «الخنا»: اسم معطوف على «الجهل» مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعدد. «أصبت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والثاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «حليماً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أو»: حرف عطف. «أصابك»: فعل ماض مبني على الفتح، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «جاهل»: فاعل مرفع بالضمة. وجملة «لم تنزع أنت»: في محل جز مضاد إليه، وجملة «لم تنزع»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أصبت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وعطف عليها جملة «أصابك جاهل». والشاهد فيه قوله: «إذا أنت» حيث استخدم «إذا» في موضع «إن» التي يجوز أن ينزع، كما يجوز أن لا ينزع.

فصل

[زيادة «ما» بعد «إن»]

قال صاحب الكتاب: وتجيء مع زيادة «ما» في آخرها للتأكيد. قال الله تعالى: **﴿فَإِمَّا يَأْتِيَكُم مِّنِي هُدًى﴾**^(١)، وقال [من الطويل]:

فَإِمَّا تَرَنِي الْيَوْمَ أُزْجِي ظَعِيَّتِي [أَصْعَدْ سَيِّرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرَغَ]^(٢)

* * *

قال الشارح: قد تزداد «ما» مع «إن» الشرطية مؤكدة، نحو قوله: «إمّا تأتيني آتيك» والأصل: «إن تأتيني آتيك». زيدت «ما» على «إن» لتأكيد معنى الجزاء. ويدخل معها نون التوكيد، وإن لم يكن الشرط من مواضعها؛ لأنّ مواضعها الأمر والنهي وما أشبههما مما كان غير موجب، وذلك نحو قوله تعالى: **﴿فَإِمَّا يَأْتِيَكُم مِّنِي هُدًى﴾**^(٣)، وقال سبحانه: **﴿فَإِمَّا تَرَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَهْدًا﴾**^(٤)، وقال: **﴿وَإِمَّا تُعِظَّنَ عَنْهُم﴾**^(٥).

والعلة في دخولها أنها لما لحقت أول الفعل بعد «إن»، أشبهت اللام في «والله لي فعلن»، فجامعتها نون التوكيد، كما تكون مع اللام في «ليفعلن». وجه التشبّيه بينهما أن «ما» هنا حرف تأكيد، كما أن اللام مؤكدة، والفعل واقع بعدها كما يقع بعد اللام، والكلام غير واجب كما هو كذلك في الأمر والنهي. فلما شابهت اللام في ذلك، لزمت الفعل بعدها النون في الشرط، كما لزمت اللام في «ليفعلن»، وصار الشرط في مواضع النون بعد أن لم يكن مواضعا لها. وقد جاءت أخبار مُثبتة قد لزمهها النون لدخول هذا الحرف أعني «ما» المؤكدة في أوائلهن، وذلك قوله: **«بَعْنَانَ مَا أَرَيْنَكَ»**^(٦)، و[من الطويل]:

وَمِنْ عَصَمَةَ مَا يَثْبِتَنَ شَكِيرُهَا^(٧)

وإذا لزمت النون هذه الأخبار الصريحة لوجود هذا الحرف، فدخولها مع فعل الشرط أولى بما ذكرنا. وقد يجوز أن لا تأتي بهذه النون مع فعل الشرط. وذلك نحو قوله: «إمّا تأتيني آتيك». قال الشاعر، أنشده أبو زيد [من الكامل]:

١١٧٧ - زعمت تماضِرُّ أَنِّي إِمَّا أَمْتُ يَسِّدُذُ أَبْيَثُوا الأَصَاغِرُ خَلْتِي

(١) البقرة: ٣٨.

(٢) تقدم بالرقم ٩٨٨.

(٣) البقرة: ٣٨.

(٤) مريم: ٢٦.

(٥) الإسراء: ٢٨.
٦) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢٣٦/١؛ وخزانة الأدب ٤٠٣/١١؛ ولسان العرب ١٣/٣٠١ (عين)؛ والمستقصي ١١/٢؛ ومجمع الأمثال ١/١٠٠.
يضرب لحث الرسول على السرعة وترك البطء.

(٧) تقدم بالرقم ١٠١٧.

١١٧٧ - التخريج: البيت لسلمي بن ربيعة في خزانة الأدب ٨/٣٠؛ والدرر ٥/٩٢؛ وشرح ديوان =

وقال الآخر، أنشده سيبويه [من المتقارب]:

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَةً
فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
وقال رُؤبة [من الرجز]:

١١٧٨ - إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمْزٌ قَارَبَتْ بَيْنَ عَنْقِي وَجَمْزِي

= الحماسة للمرزوقي ص ٥٤٧؛ ولسان العرب ٢١٥/١١ (خلل)؛ ونواذر أبي زيد ص ١٢١؛

ولعلباء بن الأرقم في الأصمعيات ص ١٦١؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/٦٣.

اللغة: يقال: سَدْ فلان مَسْدَ فلان، وسَدْ خَلَّهُ إذا ناب منه، وشَغَلَ مكانه.

المعنى: ظلت تماضر هذه أنتي إذا مت سَدْ مسدٍ أبناؤها الأصغر.

الإعراب: «زعمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والباء: حرف تأنيث. «تماضر»: فاعل. «أنتي»: حرف مشبه بالفعل، والنون لللوquation، وباء المتكلم: اسم «أن» محله النصب. «إمًا»: «إن»: حرف شرط جازم، و«ما»: زائدة. «أمت»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «يسدد»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون. «أبینوها»: فاعل مرفوع باللواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و«ها»: مضارف إليه. «الأصغر»: صفة لـ«أبینوها» مرفوعة مثله. «خلتي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلم، والباء: مضارف إليه محله الجر. والمصدر المؤول من «أن» ومفعوليها سَدْ مسد مفعولي «زعمت».

جملة «زعمت تماضر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إمًا أمت يسدد أبینوها»: خبر «أن» محلها الرفع. وجملة «أمت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يسدد أبینوها»: جواب شرط جازم غير مقتن بالفاء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إمًا أمت» حيث جاء الفعل بعد «إمًا» بدون نون التوكيد. وفي البيت شاهد على أن الجمع «أبینوها»: شاذ.

(١) تقدم بالرقم ٧٩٩.

١١٧٨ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٤/٤٥٨؛ والمقتضب ٤/٢٥١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤٠.

اللغة: العنق والجمز: نوعان من السير السريع، ولكن الجمز أشد، فهو أقرب إلى الوثب منه إلى السير. أم حمز: ترخييم أم حمزة.

المعنى: إنك ترينني اليوم - يا أم حمزة - وقد اختلطت خطواتي بسبب الكبر.

الإعراب: «إمًا»: مؤلفة من: «إن»: حرف شرط جازم، و«ما»: زائدة. «ترينني»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والباء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: لللوquation، والباء الأخيرة: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل: «ترينني». «أم»: منادي مضارف بحرف نداء محدود منصوب بالفتحة. «حمز»: مضارف إليه مجرور بالكسرة على التاء الممدودة للتترخييم. «قاربت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بيين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«قاربت». «عنقي»: مضارف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الباء، والباء: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «وجمزي»: الواو: للعطف، «جمزي»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بكسرة مقدرة على ما قبل الباء، والباء: ضمير متصل في محل جز بالإضافة.

وذلك أن هذه النون لم تدخل فارقةً بين معنئين، وإنما دخلت لضرب من الاستحسان، وهو الحمل على «ليفعلن»؛ لشَبَهِ بينهما. وقد جاز سقوط النون من «ليفعلن» على ما حكاه سيبويه. وإذا لم تلزم مع «ليفعلن» مع أن النون فيه تفرق بين معنئين، فإن لا تلزم «إمّا يفعلن» بطريق الأولى، إذ النون فيه لا تفرق بين معنئين. قال الشاعر [من الطويل]:

فإمّا تَرَينِي الْيَوْمَ أَزْجِي ظَعِيَّتِي أَصَعُّدْ سِيرًا فِي الْبَلَادِ وَأَفْرَغُ^(١)
البيت لعبد الله^(٢) بن همام السلوقي، أنشده الرمخشري شاهداً على المجازاة بـ«إمّا»
وحذف نون التأكيد من شرطها. ورواوه سيبويه^(٣):

إذما ترینی الیوم ازجي ظعینتي

وبعده:

فِلَائِي مِنْ قَوْمٍ سِواكُمْ وَإِنَّمَا رِجَالِي فَهُمْ بِالْجَهَازِ وَأَشَجَعُ
قال^(٤): سمعناهما ممن يرويهما عن العرب هكذا «إذما» والمعنى «إمّا». ولا شاهد
فيه على هذه الرواية. وإنما سيبويه أنشأه شاهداً على صحة المجازاة بـ«إذما» وخروجهما
إلى معنى «إمّا». والمُزْجِي فاعلٌ من «أَزْجِي» إذا سقطه برفقِ، والظعينةُ: المرأة في
الهَوْدَجِ، والمُفْرَغُ هُنْهَا: المُنْحَدِرُ، وهو من الأضداد، وانتمى في النسب إلى فهمِ
وأشجع، وهو من سَلَولَ بن عامر؛ لأنَّه كُلُّهُمْ من قيسِ عَيْلَانَ بن مُضَرَّ، فاعرفة.

فصل

[تصدر الشرط]

قال صاحب الكتاب: والشرط كالاستفهام في أن شيئاً مما في حيزه لا يتقدمه،
ونحو قولك: «أتَيك إِنْ تَأْتِنِي»، وقد سأَلْتُك لو أَعْطَيْتَنِي» ليس ما تقدم فيه جزاء
مقدماً، ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار، والجزاء ممحوظ، وحذف جواب «لو»
كثيرٌ في القرآن والشعر.

* * *

قال الشارح: قد تقدم قولنا: إن الشرط كالاستفهام له صدر الكلام، ولذلك لا
يعمل في أسماء الشرط شيءٌ مما قبله، ولا يتقدم عليه ما كان في حيزه إلا أن يكون

= وجملة «إما ترینی...» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ترینی» جملة الشرط غير
الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «قاربت»: في محل نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «إمّا ترینی» حيث جاء الفعل بعد «إمّا» بدون نون التوكيد، ويروى البيت شاهداً
على قوله: «أم حمز» حيث رثم المركب الإضافي بحذف آخر المضاف إليه.

(١) في الطبعتين «عبد الرحمن»، وهذا خطأ.

(٤) الكتاب ٥٨/٣.

(٣) الكتاب ٥٧/٣.

(٢) تقدم بالرقم ٩٨٨.

العامل خافضاً، فإنه يجوز تقديمها على المجرور إذا كان في صلة ما بعده أو مبتدأ، نحو قوله: «بِمَن تَمْرُّ أَمْرُّ»، و«عَلَى مَن تَنْزَلُ أَنْزِلُ». فالباء وما اتصلت به من قوله: «بِمَن تَمْرُّ» في موضع نصب بالفعل الذي هو «تمر». وكذلك «على» وما بعده من المجرور في موضع نصب بفعل الشرط.

إنما ساغ تقديمها هنا لأن الجاز يتنزل منزلة الجزء مما يعمل فيه، ولذلك يُحكم على موضعهما بالنصب مع أن الضرورة قادت إلى ذلك؛ لعدم جواز الفصل بين الخافض ومحفوظه.

ولا يتقدم الجزاء على أداته، فلا تقول: «آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي»، و«أَخْسِنْ إِلَيْكَ إِنْ أَكْرَمَتَنِي» بالجزم على الجواب؛ لأن الجزاء لا يتقدم على ما ذكرناه، فإن رفعت، وقلت: «آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي»، و«أَخْسِنْ إِلَيْكَ إِنْ أَكْرَمَتَنِي»، جاز. ومثله: «أَنْتَ طَالقُ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ»، و«أَنَا ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتُ»، ولم يكن ما تقدم جواباً، وإنما هو كلام مستقل عقب بالشرط، والاعتماد على المبتدأ والخبر، ثم عُلق بالشرط كما يعلق بالظرف في نحو: «آتَيْكَ يَوْمَ الْجَمْعَةِ»، و«أَنْتَ طَالقُ يَوْمَ السَّبْتِ»، والجواب ممحوظ. وليس ما تقدم بجواب، ألا ترى أن الجواب إذا كان فعلاً كان مجزوماً، وإن كان جملة اسمية لزمته الفاء، وكان يجب أن يقال: «فَأَنْتَ طَالقُ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ» كما تقوله إذا تأخر؟ وهذا معنى قوله: «وليس ما تقدم فيه جزاء مقدماً، ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار والجزاء ممحوظ».

واعلم أنه لا يحسن أن تقول: «آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي»؛ لأنك جزمت بـ«إن». وإذا أعملتها، لم يكن بد من الجواب، ولم تأت بجواب، ولو قلت: «أَتَيْتَكَ إِنْ أَتَيْتَنِي»، جاز؛ لأن حرف الشرط لم يجزم فساغ أن لا تأتي بجواب. وقد كثُر حذف المبتدأ بعد الفاء في جواب الشرط، نحو قوله: «إِنْ أَتَيْتَنِي فَمُكَرَّمٌ، وَإِنْ تَعْرَضَ فَكَرِيمٌ». وذلك لأنه قد جرى ذكره مع الشرط، فاستغنى بذلك عن إعادةه.

وقد يحذف جواب «لو» أيضاً كثيراً، وقد جاء ذلك في القرآن والشعر. فالقرآن قوله تعالى: «وَلَوْ أَنْ قَرِئَ مَا سِرِّيَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمْ بِهِ الْمَوْتَ بَلْ لَهُ الْأَمْرُ جَمِيعاً»^(١) فلم يأت لـ«لو» بجواب، فلم يقل: «لكان هذا القرآن». وكذلك قوله تعالى: «وَلَوْ تَرَى إِذَا وُقْفُوا عَلَى الْكَارِبَ»^(٢)، والجواب ممحوظ تقديره: «لرأيت سوءاً مُنْقَلِبِهم». وقال الشاعر [من الطويل]:

١١٧٩ - وَجَدْكَ لَوْ شِيءَ أَتَانَا رَسُولُهُ سِواكَ وَلِكِنْ لَمْ تَجِدْكَ مَذْفِعاً

(١) الرعد: ٣١. (٢) الأنعام: ٢٧.

١١٧٩ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٤٢؛ وخزانة الأدب ٨٤/١٠، ٨٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/٤، ١١٧/١٠، ١٤٤/٤؛ وكتاب الصناعتين ص ١٨٢؛ ولسان العرب ٤٥٢/٣ (وحد).

والمراد: لو أتانا رسول سواك، لدفعناه. وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

١١٨٠ - فلو أنها نفس تموت جمیعه ولکتها نفس تساقط أنفسا

والمراد: «الفنیت واستراحت». وقال جریر [من الكامل]:

١١٨١ - كذب العواذل لوز رأين مناخنا بخزیز رامة والمطی سوامي

= شرح المفردات: شيء (هنا): معناها أحد.

المعنى: إنها أقسمت أن لو كان رسول غيره الذي بلغها لرده، أما رسوله، فليس ممن يردّ عندها.

الإعراب: «وجذك»: الواو حرف جز وقسم متعلق بفعل القسم المحذوف، و«جد»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضaf، والكاف مضaf إليه. «لو»: حرف شرط غير جازم. «شيء»: فاعل لفعل محذوف. «أتانا»: فعل ماض مبني على الفتح، و«نا»: مفعول به محله النصب. «رسوله»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضaf إليه محله الجر. «سواك»: صفة لـ«شيء» مرفوعة مثله، ولكن بضمقة مقدرة على الألف للتعدد. والكاف: مضaf إليه محله الجر. «ولكن»: الواو: حرف اعتراض، «لكن»: حرف استدراك. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «نجد»: فعل مضارع مجروم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن. «لك»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نجد». «مدفعا»: مفعول به منصوب.

وجملة «القسم»: مقول القول محلها النصب. وجملة «شيء» مع الفعل المحذوف: جملة الشرط غير الظيفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم نجد»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، اعتبرت بين الشرط، وجوابه في بيت لاحق. وجملة «لو أتانا شيء» وجوابه: اعتراضية بين القسم، وجوابه المحذوف للدلالة جواب الشرط عليه، لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن جواب الشرط محذوف، لعلم السامع به.

١١٨٠ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠٧؛ وسر صناعة الإعراب ٦٤٨/٢؛ ولسان

العرب ٥٤/٨ (جمع).

اللغة والمعنى: جمیعه: مجتمعة. تساقط: تنزل.

لو كانت الميّة تأتي مرة واحدة لفنیت النفس واستراحت، لكنها تأتي مرات ومرات.

الإعراب: «فلو»: الفاء: بحسب ما قبلها. «لو»: حرف شرط غير جازم للتمتی. «أنها»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «نفس»: خبر «أن» مرفوع بالضمة. «تموت»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «جمیعه»: حال منصوب بالفتحة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». «ولكها»: الواو: حرف استثناف، «لكن»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «لكن». «نفس»: خبر «لكن» مرفوع بالضمة. «تساقط»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «أنفساً»: تميز منصوب بالفتحة.

وجملة «فلو أنها نفس»: بحسب الفاء. وجملة «تموت»: في محل رفع صفة لـ«نفس». وجملة «لکتها نفس»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ثبت» المحذوفة: جملة الشرط غير الظيفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تساقط»: في محل رفع صفة لـ«نفس».

والشاهد فيه: أنه حذف جواب الشرط بعد «فلو»، وقدره بـ«الفنیت واستراحت».

١١٨١ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩١؛ وسر صناعة الإعراب ٦٤٨/٢

اللغة: العواذل: جمع عاذل وعاذلة، اللوام والحساد. مناخنا: مكان الإناء والاستراحة. حزير:

والمراد: «الرأين ما يُسخنُهُنَّ وَمَا يُسخنُ أعييَهُنَّ». ومن ذلك «الو ذات سوار لظمتني»^(١) لم يأت بجواب، والمراد: «لأنْ تتصفتُ». وذلك كله للعلم بموضعه. وقال أصحابنا: إن حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره، لا ترى أنك إذا قلت لعبدك: «وَاللَّهِ لَئِنْ قَمْتَ إِلَيْكَ»، وسكت عن الجواب، ذهب فكره إلى أشياء من أنواع المكرر، فلم يدر أيها يبقى، ولو قلت: «لأضريتَك» فأتيت بالجواب، لم تبق شيئاً غير الضرب. ومنه قوله تعالى: «لأعذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا»^(٢)، ولم يُعِّن العقوبة، بل أنبهَهَا؛ لأن إيهامها أوقع في النفس، فاعرفه.

فصل

[وجوب أن يلي الفعل «الو» و«إن»]

قال صاحب الكتاب: ولا بد من أن يليهما الفعل، ونحو قوله تعالى: «لَوْ أَثْمَمْ تَمْلِكُونَ»^(٣)، و«إِنْ أَمْرَأٌ لَا هُكَ»^(٤) على إضمار فعل يفسره الظاهر، ولذلك لم يجز: «الو زيد ذاهب» ولا «إن عمر و خارج». ولطلبهما الفعل، وجب في «أن» الواقعية بعد «الو» أن يكون خبرها فعلاً، كقولك: «الو أن زيداً جاعني لأكرمه»، وقال تعالى: «وَلَوْ أَتَهُمْ فَعَلُوا مَا يُؤْعَذِنُ بِهِ»^(٥). ولو قلت: «الو أن زيداً حاضري لأكرمه»، لم يجز.

* * *

= اسم موضع. الramaة: الواحة الصغيرة في الصحراء، ولعله قصد موضعاً بعينه. المطي: كل ما يركب. السوامي: المتروكة في المሩ.

المعنى: إن حсадنا لكاذبون، فلو رأوا مجلسنا بحزيز رامة لشاهدوا ما يزعجهم ويسوؤهم عندما تركنا الإبل ترعى، وانصرفنا لما نحن فيه.

الإعراب: «كذب»: فعل ماض مبني على الفتح. «العوازل»: فاعل مرفوع بالضمة. «الو»: حرف شرط غير جازم. «رأين»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله ببنون النسوة، والتون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «متاخنا»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «بحزيز»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل «رأين». «رامة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «والمطي»: الواو: حالية، «المطي»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «سوامي»: خبر مرفوع بضمة مقترنة على الياء للشقق.

وجملة «كذب العوازل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأين» جملة الشرط غير الفطفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «الو رأين»: استثنافية لا محل لها كذلك. وجملة «المطي سوامي»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: حذف خبر «الو» الشرطية، على تقدير: لو رأين متاخنا لرأين ما يسخنها.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخرجه.

(٢) التسل: ٢١. (٣) الإسراء: ١٠٠.

(٤) النساء: ٦٦. (٥) النساء: ١٧٦.

قال الشارح: قد تقدم القول: إن الشرط لا يكون إلاً بالأفعال؛ لأنك تعلق وجوده غيرها على وجودها، والأسماء ثابتة موجودة ولا يصح تعلق وجود شيء على وجودها. ولذلك لا يلي حرفة الشرط إلا الفعل، ويصبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل، ويُفصل بينهما بالاسم؛ لكونها جازمة للفعل، والجازم يصبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه، فلا يجوز «لم زيد يأتوك» على معنى «لم يأتوك زيد». وكذلك بقية الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف ونحوه، لأن الجازم في الأفعال نظير الجازم في الأسماء، كما لا يفصل بين الجازم والمجرور بشيء إلا في الشعر، كذلك الجازم.

فأما «إن» خاصة، فلقوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره، توسعوا فيها، فأجازوا فيها الفصل بالاسم، ولم يكن ذلك بأبعد من حذف فعل الشرط في قولهم: «المرء مقتول بما قتل به إن خَنْجَرٌ فخنجر». فإن كان بعدها فعل ماضٍ في اللفظ لا تأثير لها فيه، فالالفعل حسن، وجاز في الكلام وحال السعة والاختيار، وشُبّهت بما ليس بعامل من الحروف نحو همزة الاستفهام.

وإن كان بعدها فعل مضارع مجزوم، قبح تقدم الاسم إلا في الشعر؛ لأنها قد جرت بعد الإعمال وظهوره مجرى «لم»، و«لما» ونحوهما من الجوازم. فكما لا تقول: «لم زيد يقُم»، و«لم زيدًا أضرب» إلا في ضرورة الشعر، كذلك لا تقول: «إن زيد يقم أقم» إلا في ضرورة الشعر. فعلى هذا تقول إذا وليها الفعل الماضي: «إن زيد ركب ركبًا». ومن كلامهم «إن الله أمكنني من فلان فعلت». وقال سبحانه وتعالى: «إِنَّ أَمْرًا أَهْلَكَهُ»^(١)، وقال تعالى: «رَبَّنَا أَحَدٌ مِنَ الْمُشَرِّكِينَ أَسْتَجَارَكَ فَأَجْرَاهُ»^(٢)، وقال الشاعر [من البسيط]:

١١٨٢ - عَاوِذْ هَرَاءً وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا [وَأَسْعَدِ الْيَوْمَ مَشْغُوفَا إِذَا طَرِبَا]

(١) النساء: ١٧٦. (٢) التوبية: ٦.

١١٨٢ - التخريج: هذا بيت من أبيات خمسة لشاعر من أهل هرة، كذا في اللسان ٣٦١/١٥ (هراء). اللغة: هرة: بلدة في خراسان.

المعنى: يقول الشاعر لنفسه: عذ إلى هرة، وإن خرب ما فيها من العمran، فإن في بقائك فيها إسعادًا لقلب شيفت بحبها واشتاق لرؤيتها.
الأعراب: «عاوذ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوابها تقديره: «أنت». «هراء»: مفعول به. « وإن»: الواو: حالية، «إن»: حرفة شرط جازم. «معمورها»: فعل لفعل ممحض يفسره المذكر، «ها»: ضمير في محل جر بالإضافة. «خربا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «واسعد»: الواو: حرفة عطف، «أسعد»: مثل «عاوذ». «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متصل بـ«أسعد». «مشغوفا»: مفعول به. «إذا»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«مشغوفا». «طربا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هو، والأنت للإطلاق.

هراة: اسم موضع. وارتفاع الاسم بعد «إن» هنا عند أصحابنا^(١) على أنه فاعل فعل محفوظ، فسره هذا الظاهر، وتقديره: «إن استجارك أحد من المشركين استجارك»، وكذلك نظائره. لا يجوز البصريون إلا ذلك موضع هذا الفعل الظاهر جزم؛ لأنه مفسر بمجزوم، فكان مثأله. والذي يدل على أن موضع هذا الفعل الماضي جزم أن الشاعر لما جعله مستقبلاً جزمه. من ذلك قوله [من الخفيف]:

١١٨٣ - فَمَتَىٰ وَاغْلَىٰ يَنْبَهُمْ يُحَيِّوٰ ۖ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأسُ الساقِي

= وجملة «عاود»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن خرب معهورها مع الجواب المحفوظ»: حالية محلها التصب. وجملة «خرب معهورها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «خرب»: المذكورة تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أشعد»: معطوفة على جملة «عاود». وجملة «طرب»: مضارف إليه محلها الجر. والشاهد فيه: تقديم الاسم (معهورها) على الفعل (خربا) بعد «إن» وحمله على إضمار فعل، لأن (إن) الشرطية تقضيه مظهراً، أو مضمراً.

(١) انظر المسألة الخامسة والثمانين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكونيين» ص ٦١٥ - ٦٢٠.

١١٨٤ - التخريج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٥٦؛ وخزانة الأدب ٤٦/٣، ٣٧/٩، ٣٩، ٧٨/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٨؛ والكتاب ١١٣/٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/٧٣٢ (وغل)؛ والمقتضب ٢/٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/٥٩.

اللغة: وأغل: الرجل الذي يدخل على الشرب من غير أن يدعى. ينبهم: ينزل بهم. المعنى: متى يزورهم هذا الواغل المتطرف يلتتحية والعطف والإكرام منهم.

الإعراب: «فمتى»: الفاء: بحسب ما قبلها، «متى»: اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمنية متعلقة بـ«يحيوه». «وأغل»: فاعل لفعل محفوظ يفسره الفعل المذكور. «ينبهم»: فعل مضارع مجزوم وعلامة السكون الظاهر على آخره، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو، و«هم»: ضمير مبني في محل نصب مفعول به، وهو فعل الشرط. «يحيوه»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون من آخره، والواو: ضمير رفع متحرك مبني على السكون في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والفعل جواب الشرط. «وتُعْطَف»: «الواو»: عاطفة، «تعطف»: فعل مضارع مبني لل مجرور مجزوم وعلامة جزمه السكون. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تعطف. «كأس»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «الساقِي»: مضارف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

وجملة «الفعل المحفوظ مع وأغل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «ينبهم»: تفسيرية. وجملة «يحيوه»: جواب شرط جازم لا محل له من الإعراب لأنه غير مقترن بالفاء. وجملة «تعطف»: معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «متى وأغل ينبهم»: حيث جزم «ينبهم» لما كان مستقبلاً، فدل على أن موضع الفعل الماضي جزم إذا أتى بعد الشرط.

وقال الآخر [من الرمل]:

١١٨٤ - صَغِدَةُ نَابِتَةُ فِي حَائِرِ أَيْنَمَا الرَّيْحُ تُمَيِّلُهَا تَمِيلٌ
فظهورُ الجزم في الفعل المضارع بعد الاسم يدل أن الفعل الماضي إذا وقع بعدها
الاسم، فموقعه مجازوم. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن الاسم من نحو «إِنْ أَمْلَأَ
هَلْكَ»، و«وَإِنْ أَمَدَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ» مرتفع بالضمير الذي يعود إليه من «هلك»،
و«استجارك»، كما يكون في قوله: «زيَّدَ استجارك».

وأما «لو» فإذا وقع بعدها الاسم وبعده الفعل، فالاسم محمول على فعل قبله
ضمير يفسره الظاهر، وذلك لاقتضاءها الفعل دون الاسم، كما كان في «إِنْ» كذلك.
وهذا محقق لها شبهها بأداة الشرط، فحكمها في هذا حكم «إِذَا الشَّاءَ أَنْشَقَتْ»^(١)، و«إِنْ
أَمْرَأْ هَلْكَ»^(٢). قال الله تعالى: «لَوْ أَنْتُمْ تَمْلَكُونَ خَزَانَ رَحْمَةَ رَبِّيْ»^(٣)، فقوله: «أَنْتُمْ» فاعل
فعل دل عليه «تملكون» هذا الظاهر، والتقدير: «لو تملكون خزائن تملكون». وكان هذا

١١٨٤ - التخريج: البيت لكعب بن جعيل في خزانة الأدب ٤٧/٣؛ والدرر ٧٩/٥؛ وشرح أبيات سيرييه
١٩٦/٢؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد التجويمية ٤٤٢/٤؛
وبيان نسبة في خزانة الأدب ٣٨/٩، ٣٩، ٤٣؛ وشرح الأشموني ٥٨٠/٣؛ والكتاب ١١٣/٣؛
ولسان العرب ٢٢٣/٤ (حيث)، والمقتضب ٧٥/٢؛ وهمع الهوامع ٥٩/٢.
اللغة: الصغدة: القناة التي تبنت مستوى. الحال: المكان الذي يكون وسطه متخفضاً وحروفه
مرتفعة عالية.

المعنى: شبه امرأة بقناة مستوى لدن، قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب، والريح
تبث بها، وهي تميل مع الريح.

الإعراب: «صعدة»: خبر لمبتدأ محدود مرفوع بالضمة. «نابتة»: صفة مرفوعة بالضمة. «في حائر»:
جار ومجور بالكسرة متعلقان بـ«نابتة». «أينما»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب
ظرف زمان متعلق بـ«تأميل». «الريح»: فاعل لفعل محدود يفسره المذكور بعده. «تميلها»: فعل
مضارع مجازوم وعلامة الجزم السكون، وـ«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل
ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. «تمل»: فعل مضارع مجازوم لأن جواب الشرط وعلامة الجزم
السكون، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

جملة «هي صعدة»: بحسب ما قبلها. وجملة «أينما الريح تميلها تمل»: في محل رفع صفة. وجملة
«الريح وفعلها المحدود»: في محل جز بالإضافة. وجملة «تميلها»: تفسيرية لا محل لها من
الإعراب. وجملة «تمل»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أينما الريح تميلها» حيث جزم الفعل «تميلها»، فدل على أن موضع الفعل
الماضي جزم إذا أتي بعد الشرط.

(١) الانشقاق: ١.

(٢) النساء: ٧٦.

(٣) الإسراء: ١٠٠.

الضمير متصلة، فلما حذف الفعل، فصل الضمير منه، وأتي بالمنفصل الذي هو «أنت»، وأجري مجرى الظاهر.

ومن كلام حاتم «لو ذات سوار لطمتنني» على تقدير: «لو لطمتنني ذات سوار لطمتنني». ولاقتضاء «لو» الفعل إذا وقع بعدها «أن» المشددة، لم يكن بد من فعل في خبرها، نحو قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ أَمَّنُوا وَأَتَقَوْا»^(١)، ونحو قوله تعالى: «وَلَوْ أَنْ قَرِئَ مَا نَسِيَتْ بِهِ الْجِبَالُ»^(٢). وذلك أن الخبر محل الفائدة، و«أن» إنما أفاد تأكيداً، ومعتمداً الامتناع إنما هو خبر «أن»، فلذلك وجوب أن يكون فعلاً محضاً قضاة لحق «لو» في اقتضائها الفعل، ولو قلت: «لو أن زيداً حاضري»، أو نحو ذلك من الأسماء، لم يجز، كما أثرك لو قلت: «لو زيد حاضر» أو نحو ذلك، لم يجز، فاعرفه.

فصل

[مجيء «لو» للتمني]

قال صاحب الكتاب: وقد تجيء «لو» في معنى التمني، كقولك: «لو تأتيني فتحدثني»، كما تقول: «ليتني تأتيني» ويجوز في «فتحدثني» النصب والرفع. قال الله تعالى: «وَدُّوا لَوْ تَدْهُنُ فِي دِهْنَوْنَ»^(٣)، وفي بعض المصاحف «فيدهنوا»^(٤).

* * *

قال الشارح: قد تقدم أن «لو» قد تُستعمل بمعنى «أن» للاستقبال، فحصل فيها معنى التمني؛ لأنّه طلب، فلا تفتقر إلى جواب، وذلك نحو: «لو أعطاني ووهبني». والتمني نوع من الطلب، والفرق بينه وبين الطلب أن الطلب يتعلق باللسان والتمني شيء يهجم في القلب، يقدره المتمني، فعلى هذا تقول: «لو تأتيني فتحدثني» بالرفع والنصب، فالرفع على الاستئناف، والنصب على تخيل معنى التمني، كما تقول: «ليتني تأتيني فتحدثني». وعليه قوله تعالى: «وَدُّوا لَوْ تَدْهُنُ فِي دِهْنَوْنَ»^(٥). وحکى سيبويه^(٦) إنها في بعض المصاحف: «فيدهنوا» بالنصب. وتقدم الكلام على ذلك مسبباً في نواصب الأفعال المستقبلة، فاعرفه.

فصل

[تضمن «أما» معنى الشرط]

قال صاحب الكتاب: «أما» فيها معنى الشرط، قال سيبويه^(٧): إذا قلت: «أما زيد

(١) البقرة: ١٠٣.

(٢) الرعد: ٣١.

(٣) القلم: ٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٣٠٩/٨؛ وتفسير الرازي ٣٠/٣٠.

(٥) القلم: ٩.

(٦) الكتاب ٣/٣٦.

(٧) الكتاب ٤/٢٣٥.

فمنطلق»، فكأنك قلت: «مَهْمَا يكن من شيءٍ فزيْدٌ منطلق»، ألا ترى أن الفاء لازمة له؟

* * *

قال الشارح: قد تقدم القول في «أمّا» المفتوحة الهمزة أنها للتفصيل، فإذا أذعى مُدعَّ أشياء في شخصٍ، نحو أن يقال: «زيْدٌ عالمٌ شجاعٌ كريمٌ»، وأردت تفصيل ما أذعاه؛ فإنك تقول في جوابه: «أمّا عالمٌ شجاعٌ فمُسلمٌ، وأمّا كريمٌ ففيه نظرٌ».

وفيها معنى الشرط، يدل على ذلك دخول الفاء في جوابها. وذلك أنك إذا قلت: «أمّا زيدٌ فمنطلق»، معناه: مهما يكن من شيءٍ فزيْدٌ منطلق، وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ، كما تكون في الجزء كذلك من نحو قولك: «إنْ تُخْسِنْ إِلَيْ فَاللَّهُ يَجْزِيْكَ». وإنما أخرت إلى الخبر مع «أمّا» لضرب من إصلاح اللفظ. وذلك أن «أمّا» فيها معنى الشرط، وأداة الشرط يقع بعدها فعل الشرط، ثمَّ الجزاء بعده، فلما حُذف فعل الشرط هنا وأداته، وتضمنَت «أمّا» معناهما، كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما، فقدمو أحد جُزئي الجواب، وجعلوه كالغرض من فعل الشرط.

ووجه ثان وهو أن الفاء، وإن كانت هنا مُتبعةً غير عاطفة، فإنَّ أصلها العطفُ ألا ترى أن العاطفة لا تنفك من معنى الإتباع، نحو: «جائني زيدٌ فمحمدٌ»، و«رأيت زيداً فصالحاً».

ومن عادة هذه الفاء - مُتبعةً كانت أو عاطفةً - أن لا تقع مبتدأة في أول الكلام، وأنه لا بد أن يقع قبلها اسمُ أو فعلٌ، فلو قالوا: «أمّا فزيْدٌ منطلق»، كما يقولون: «مهما وقع من شيءٍ فزيْدٌ منطلق»، لوقع الفاء أولاً مبتدأة، وليس قبلها اسمٌ ولا فعلٌ، إنما قبلها حرفٌ، وهو «أمّا» فقدمو أحد الأسمين بعد الفاء مع «أمّا» لما حاولوه من إصلاح اللفظ، ليقع قبلها اسمٌ في اللفظ، فيكون الاسم الثاني الذي بعده، وهو خبرُ المبتدأ، تابعاً للاسم قبله، وإن لم يكن معطوفاً عليه. فعلى هذا أجازوا: «أمّا زيداً فأنا ضاربٌ»، فنصبوا زيداً بـ«ضاربٌ»، وإن كان ما بعد الفاء ليس من شأنه أن يعمل فيما قبله، لكنه جاز هنا من حيث كانت الفاء في نية التقديم على جميع ما قبلها.

وغالى أبو العباس فأجاز «أمّا زيداً فإني ضاربٌ»، على أن يكون «زيداً» منصوباً بـ«ضاربٌ». وفيه بُعد؛ لأنَّ «إنْ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

ربما حذفوا الفاء من جواب «أمّا» كما يحذفونها من جواب الشرط الممحض، وهو من قبيل الضرورة. قال الشاعر، أنسده سيبويه [من الطويل]:

فَأَمَا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُو وَلَكِنَّ سَيِّرَا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ^(١)

أراد: «فلا قتال»، فحذف الفاء ضرورة. ومثله قول الآخر [من الطويل]:

فاما صدور لا صدور لجعفر ولكن أغجازا شديدا ضريرها^(١)

أراد: «فلا صدور لجعفر»، فاعرفه.

فصل [إذن]

قال صاحب الكتاب: «إذن» جواب وجاء، يقول الرجل: «أنا آتيك»، فتقول: «إذن أكرمك». فهذا الكلام قد أجبته به، وصيغت إكرامك جزاء له على إثباته. وقال الرجاح: تأويلها: «إن كان الأمر كما ذكرت، فإني أكرمك». وإنما تعميل «إذن» في فعل مستقبل غير معتمد على شيء قبلها، كقولك لمَن يقول لك: «أنا أكرمك»: «إذن أجيئك». فإن حدث فقلت: «إذن إخالك كاذباً، الغيئتها؛ لأن الفعل للحال، وكذلك إن اعتمدت بها على مبتدأ، أو شرط، أو قسم، فقلت: «أنا إذن أكرمك»، وإن تأتيني إذن آتيك»، و«والله إذن لا أفعل». قال كثيرون: [من الطويل]

١١٨٥ - لِئَنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمَثِيلِهِ وَأَمْكَنَتِي مِنْهَا إِذْنَ لَا أَقِيلُهَا

(١) تقدم بالرقم ١٠٤٥.

١١٨٥ - التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٠٥؛ وخزانة الأدب ٤٧٣/٨، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٧٣؛ والدرر ٤/٧٤؛ وسر صناعة الإعراب ٣٩٧/١؛ وشرح أبيات سببويه ١٤٤/٢؛ وشرح التصریح ٢/٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٣؛ وشرح المفضل ٩/١٣، ٢٢؛ والكتاب ٣/١٥؛ والمقادير النحوية ٤/٣٨٢؛ وبلا نسبة في أوضاع المسالك ٤/١٦٥؛ وخزانة الأدب ٨/٤٤٧، ١١/٣٤٠؛ ورصف المبني ص ٦٦، ٢٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/٥٥٤؛ والعقد الفريد ٣/٨؛ ومغني اللبيب ١/٢١.

اللغة: عبد العزيز: هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم. أقيلها: أتركتها، أو أمنعها من السقوط. المعنى: إذا رجع عبد العزيز إلى ما قاله لي سابقًا، فإني لن أتركها.

الإعراب: «لن»: اللام: موطنة للقسم، «إذن»: حرف شرط جازم. «عاد»: فعل مضارع، وهو فعل الشرط. «لي»: جار و مجرور متعلقان بـ «عاد». «عبد»: فاعل مرفوع، وهو مضارع. «العزيز»: مضارع إليه مجرور. «بمثيلها»: جار و مجرور متعلقان بـ «عاد»، وهو مضارع، «ها»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «وأمكنتني»: الواو: حرف عطف، «وأمكنتني»: فعل مضارع، والثون: لللوقاية، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «منها»: جار و مجرور متعلقان بـ «أمكنتني». «إذن»: حرف جواب غير عامل. «لا»: حرف نفي. «أقيلها»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «عاد لي...»: جملة الشرط غير الظريفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمكنتني...»: معطوفة على جملة «عاد». وجملة «لا أقيلها»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «جواب الشرط» محددة.

والشاهد فيه قوله: أن «إذن» لا تعمل في الفعل المضارع الذي يقع جواباً للقسم الذي قبلها.

وإذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل، ففيها الوجهان. قال الله تعالى: «وَإِذَا لَمْ يَلْبُسُوك»^(١)، وقرئ: «لا يلبسوه»^(٢). وفي قوله: «إِن تأْتِنِي آتِكَ وَإِذْنَ أَكْرِمُكَ» ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع.

* * *

قال الشارح: اعلم أن «إذا» من نواصب الأفعال المستقبلة، ومعناها الجواب والجزاء، يجوز أن يقول: القائل «أنا آتيك»، فتقول في جوابه: «إذا أكرمك». فقولك: «إذا أكرمك» جواب لقوله، وجاء لفعل الإتيان. ومنه قول الشاعر [من البسيط]: «إذا لقام بِتَضْرِي مَغْشَرْ خُشْنَّ عَنْدَ الْحَافِيَظَةِ إِنْ ذُلُوْثَةِ لَانَّ»^(٣) ف«إذا» جواب لقوله: «كُنْتَ مِنْ مازِنِ» على سبيل البدل من قوله: «لم تَسْتَبِعْ إِبْلِي»، وجاء على فعل المستبيح. فأما إعمالها، فله شروط أربعة: أن تكون جواباً، أو في تقدير الجواب، وأن تقع أولاً لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وأن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير القسم، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً. وقد ذكر ذلك في عوامل نصب الأفعال بما أغني عن إعادته هنا، فاعرفه.

(١) الاسراء: ٧٦.

(٢) هي قراءة أبي، وعبد الله. انظر: البحر المحيط ٦٦/٦؛ والكشف ٤٦٢/٢؛ وتفسير الرازي ٢٤/٢١.

(٣) تقدم بالرقم ١٢٩.

ومن أصناف الحرف

حرف التعليل

فصل [كَيْنِ]

قال صاحب الكتاب: وهو «كَيْنِ». يقول القائل: «قصدت فلاناً»، فتقول له: «كَيْمَة؟» فيقول: «كَيْ يُخْسِنَ إِلَيَّ». و«كَيْنِمة» مثل «فِيمَة»، و«عَمَّة»، و«لِمَة». دخل حرف الجر على «ما» الاستفهامية محدوداً ألفها، ولحقت هاء السكت. واختلف في إعرابها، فهي عند البصريين مجرورة، وعند الكوفيين منصوبة بفعل مضمر^(١)، كأنك قلت: «كَيْ تَفْعَلُ مَاذَا». وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب.

* * *

قال الشارح: أما «كَيْنِ» فحرف معناه العلة، والغرض من ذلك أنك إذا قلت: «قصدتُكَيْ تُشَيَّبِنِي»، فهم من ذلك أن الغرض إنما هو الثواب، وهو علة لوجوده. وهي على ضربين: تكون حرف جر بمعنى اللام، وناسبة للفعل بمعنى «أن». وذلك أن من العرب من يقول: «كَيْنِمة»، فيدخل «كَيْنِ» على «ما» الاستفهامية، ويحذف ألفها تخفيفاً، وفرق بينها وبين الخبرية، ثم يدخل عليها هاء السكت لبيان الحركة. فلو كانت «كَيْنِ» هنا غير حرف جر، لم تدخل على «ما» الاستفهامية؛ لأن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء. ويدل على أن «ما» هبنا استفهام حذف ألفها، ولا تُحذَفُ ألف «ما» إلا إذا كانت استفهاماً عند دخول حرف الجر عليها، نحو قوله: «لِمَة»، و«بِمَة»، و«عَمَّة».

وإذا كانت حرف جر، فال فعل بعدها يتتصب بإضمار «أن»، كما يكون كذلك مع اللام في نحو قولك: «قصدتُكَيْ تُكَرِّمِنِي»، والمراد: لأن تكرمي. والذي يدل على ذلك أن الشاعر قد أظهر «أن» لما اضطر إلى ذلك. قال جميل [من الطويل]:

١١٨٦ - فقالت أَكُلُّ النَّاسَ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَائِكَ كَيْنِمَا أَنْ تَغُرُّ وَتَخْدَعَا

(١) انظر المسألة الثامنة والسبعين في «كتاب الإنصاف» في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين، ص ٥٧٠ - ٥٧٤.

= ١١٨٦ - التخريج: البيت لجميل بشارة في ديوانه ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨١/٨، ٤٨٨.

ويروى :

لسانك هذا كي تغز وتخدعا

فـ«ما» على الرواية الأولى زائدة، ولا شاهد فيه حينئذ. فـ«ما» من «كينمة» عند البصريين مجرورة، كما يكون ذلك في «عَمَّة»، و«لِمَّة»؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلا أن يكون حرف جز، والجار والمجرور في موضع منصوب بالفعل بعده.

والковيون يقولون: إن «كيني» من نواصي الأفعال، وليس حرف جر. ويقولون: «مَهْ» من «كينمة» في موضع نصب بفعل محدث نصب المصدر، وتقديره: كي تفعل ماذا. وفيه بُعد، لأن «ما» لو كانت منصورية، لكان موصولة، ولو كانت موصولة، لم تُحذف ألفها؛ لأن ألف الموصولة لا تُحذف إلا في موضع واحد، وهو قولهم: «اذْعِ يَمْ شَتَّى»، أي: بالذي شئت، فحذف ألف يدل أنها ليست موصولة.

وقوله: «وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب» بعيداً من الصواب. ومنهم من يجعل «كيني» ناصبة بنفسها بمنزلة «أن»، فاعرفه.

= والدرر ٤/٦٧؛ وشرح التصريح ٣/٢، ٢٣١؛ وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المعنى ١/٥٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١/٣؛ وخزانة الأدب ص ١٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٢٥؛ والجني الداني ص ٢٦٢؛ ورصف المباني ص ٢١٧؛ وشرح الأشموني ٢/٢٨٣؛ وشرح التصريح ٢/٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٧؛ ومعنى الليب ١/١٨٣؛ وهمع الهوامع ٢/٥.

اللغة: المانح: المعطي، الواهب. تغز: تخدع.

المعنى: أنتدم لكل الناس المدح والثناء بلسانك، وأنت في ذلك تغزهم وتخدعهم. أي: هو يظهر عكس ما يخفي.

الإعراب: «فقالت»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«قالت»: فعل ماض، والباء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «أكل»: الهمزة: حرف استفهام، و«كل»: مفعول به أول مقدم له «مانحاً»، وهو مضاد. «الناس»: مضاد إليه مجرور. «أصبحت»: فعل ماضٌ ناقص، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «أصبح». «مانحاً»: خبر «أصبح» منصوب. «لسانك»: مفعول به ثانٍ له «مانحاً»، منصوب، وهو مضاد، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «كيميا»: حرف جز للتعليل، و«ما»: حرف زائد. «أن»: حرف نصب ومصدري. «تغز»: فعل مضارع منصوب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بـ«كيني»، والجار والمجرور متعلقان به «مانحاً». «وتخدعا»: الواو: حرف عطف، و«اتخدعا»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مقدرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل معطوف على المصدر المؤول السابق.

وجملة «قالت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أكل الناس أصبحت مانحاً...»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه: ظهور «أن» المصدرية بعد «كيني»، وذلك دليل على أمررين: الأول أن «كيني» دالة على التعليل، وليس حرفًا مصدرياً، والثاني: أن «كيني» التعليلية تقدر بعدها «أن» إذا لم تكن موجودة.

فصل

[انتصاب الفعل بعد «كَيْ»]

قال صاحب الكتاب: وانتصاب الفعل بعد «كَيْ» إما أن يكون بها نفسها، أو بإضمار «أن». وإذا دخلت اللام، فقلت: لِكَيْ تَفْعَلُ، فهي العاملة، كأنك قلت: لأن تفعل».

* * *

قال الشارح: قد تقدم قولنا إن «كَيْ» تكون حرف جر، فتكون ناصبة لل فعل بمعنى «أن». فعلى المذهب الأول، إذا انتصب الفعل بعدها، كان بإضمار «أن» على ما ذكرناه. وعلى المذهب الثاني الفعل ينتصب بها نفسها، ويحوز دخول اللام عليها، كما تدخل على «أن»، نحو: «جَئْتُ كَيْ تَقُومُ، وَلِكَيْ تَقُومُ»، كما تقول: «لأن تقوم». وإذا دخلت عليها اللام، لم تكن إلا الناصبة بنفسها؛ لأن اللام حرف جر، وحرف الجر لا يدخل على مثله، فاما قوله [من الوافر]:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا ذَوَاء^(١)
فَشَادٌ قَلِيلٌ لَا يُعْتَدُ بِهِ.

فصل

[مجيء «أن» مظهرة بعد «كَيْ»]

قال صاحب الكتاب: وقد جاءت «كَيْ» مظهرة بعدها «أن» في قول جميل [من الطويل]:

فَقَالَتْ أَكْلَ النَّاسِ أَضَبَخَتْ مَانِحَا لِسَائِكَ كَيْمَا أَنْ تَغْرُرْ وَتَخْدَعَا^(٢)

* * *

قال الشارح: قد تقدم أن «كَيْ» تكون ناصبة لل فعل بنفسها بمعنى «أن»، وتكون حرف جر بمعنى اللام. وينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن»، ولا يظهر «أن» بعدها في الكلام، لأنها من الأصول المرفوضة. وقد جاء ذلك في الشعر، ومنه بيت جميل.

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن النصب في قوله: «جَئْتُ لِتَكْرِمَنِي» باللام نفسها^(٣)، فإذا جاءت «كَيْ» مع اللام فالنصب لللام، و«كَيْ» تأكيد. فإذا انفردت «كَيْ»، فالعمل لها. ودخول «أن» بعد «كَيْ» جائز في كلامهم، تقول: «جَئْتُ لِكَيْ أَنْ تَقُومُ». ولا موضع

(١) تقدم بالرقم ٩٦٤.

(٢) تقدممنذ قليل.

(٣) انظر المسألة التاسعة والسبعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين التحويين والبصريين والكافيين» ص ٥٧٥ - ٥٧٩.

لـ«أن» من الإعراب؛ لأنّها مؤكّدة للام كتأكيد «كَيْ». وأنشدوا [من الطويل]:
 أردتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبَتِي وَتَشْرُكَهَا شَائِبَيْنِدَاءَ بَلْقَعِ^(١)
 والقول ما قدمناه، وهو مذهب سيبويه. ودخول «أن» بعد «كَيْ» إذا كانت حرف جزء ضرورةً، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة. وأما ظهور «أن» بعد «لِكَيْ» فما أبعده! وأما البيت الذي أنشده، فليس بمعرفة ولا قائله، ولكن صخ، كان حمله على الزيادة والبدل من «كَيْمَا»؛ لأنّه في معناه كما ينبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه، فاعرفه.

ومن أصناف الحرف

حرف الرُّدُع

فصل
[كَلَّا]

قال صاحب الكتاب: وهو «كَلَّا». قال سيبويه^(١): هو رَدْعٌ وَرَجْرٌ. وقال الزجاج: «كَلَّا» ردغ وتنبيه، وذلك قوله: «كَلَّا» لِمَنْ قَالَ لَكَ شَيْئًا تُنْكِرُهُ، نحو: «فَلَانْ يَنْعِضُكَ» وشِبْهِهِ، أي: ارتدع عن هذا وتنبه عن الخطأ فيه. قال الله تعالى بعد قوله: «رَقِّيْ أَهْنِنَ كَلَّا»^(٢)، أي: ليس الأمر كذلك، لأنَّه قد يُؤْسَعُ في الدنيا على مَنْ لا يُنْكِرُهُ من الْكُفَّارِ، وقد يُضيق على الأنبياء والصالحين للاستصلاح.

* * *

قال الشارح: «كَلَّا» حرف على أربعة أحرف كـ«أَمَا» وـ«حَتَّى». وينبغي أن تكون ألفه أصلًا، لأنَّا لا نعلم أحدًا يوثق بعربيته يذهب إلى أنَّ الألف في الحروف زائدة، واختلفوا في معناه، فقال أبو حاتم: «كَلَّا» في القرآن على ضربين على معنى الرَّدِّ للأول بمعنى «لا»، وعلى معنى «أَلَا» التي للتنبيه، يُستفتح بها الكلام. وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى: «كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَنَ لَيَطْغَى إِنَّ رَمَاهُ أَسْتَقْنَعَ»^(٣): معناه حَقًّا، وهذا قريب من معنى «أَلَا». وقال الفزاء: «كَلَّا» حرف رَدِّ يُكتفى بها كـ«نَعَمْ»، وـ«بَلَى»، وتكون صلة لما بعدها، كقولك: «كَلَّا وَرَبُّ الْكَوْبَةِ» بمنزلة «إِنِّي وَرَبُّ الْكَوْبَةِ»، كقوله تعالى: «كَلَّا وَلَقَرِّي»^(٤). وعن ثَغَلِبِ قال: لا يوقف على «كَلَّا» في جميع القرآن، لأنَّها جوابٌ، والفائدة فيما بعدها. وقال بعضهم: يوقف على «كَلَّا» في جميع القرآن؛ لأنَّها بمعنى: التَّنبِيَّةُ، إِلَّا في موضع واحد، وهو قوله: «كَلَّا وَلَقَرِّي»^(٥)، والحقُّ فيها أنها تكون ردَّ الكلام قبلها بمعنى «لا»، وتكون تنبِيَّها كـ«أَلَا» وـ«حَقًّا»، وعليه الأكثُرُ. ويحسن الوقفُ عليها إذا كانت ردًا بمعنى: ليس الأمرُ كذلك، ولا يحسن الوقفُ عليها إذا كانت تنبِيَّها بمعنى «أَلَا» وـ«حَقًّا»، فاعرفه.

(١) الكتاب / ٤ العلق: ٦ - ٧.

(٥) المدثر: ٣٢.

(٣) العلق: ٦ - ٧.

(٤) المدثر: ٣٢.

(٢) الفجر: ٦ - ٧.

ومن أصناف الحرف

اللامُ

فصل

[تعدادُها]

قال صاحب الكتاب: وهي لام التعريف، ولام جوابِ القسم، واللام الم مؤطنة للقسم، ولام جواب «لو»، و«لولا»، ولام الآخر، ولام الابتداء، واللام الفارقة بين «إن» المخففة والنافية، ولام الجزر.

فأما لام التعريف، فهي اللام الساكنة التي تدخل على الاسم المنكور، فتلعّفه تعريف جنس، كقولك: «أهلك الناس الدينار والدرهم» و«الرجل خير من المرأة»، أي: هذان الحجتان المعروقان من بين سائر الأخجار، وهذا الجنس من الحيوان من بين سائر أناسه، أو تعريف عهد، كقولك: «ما فعل الرجل»، و«أنفقت الدرهم» لرجل ودرهم معهودين بينك وبين مخاطبك. وهذه اللام وحدها هي حرف التعريف عند سيبويه^(١)، والهمزة قبلها همزة وصل محلوبة للابتداء بها كهمزة «ابن»، و«اسم»، وعندي الخليل^(٢) أن حرف التعريف «أن» كـ«هل» وـ«بل»، وإنما استمر بها التخفيف للكثرة. وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم، ومنه «ليس من أمير امصار في امسفرا»^(٣). وقال [من المنسرح]:

١١٨٧ - [ذاك خليلي وذو يعايني] يرمي ورأي بامساتهم وأمسالمة

* * *

(١) الكتاب ٣٢٤ / ٣ . ٣٢٥ - ٣٢٤ / ٣ .

(٢) هذا القول قاله النبي (صلعم)، وقد ورد في سنن النسائي ٤/١٧٦، ١٧٧، وسنن ابن ماجه ١٦٦٤، ١٦٦٥؛ وسنن الترمذى ٧١٠، وفي الكثير من كتب الحديث. انظر: موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف ٦/٨٦١.

(٣) التخريج: البيت لبيبر بن عنمة في الدرر ١/٤٤٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥٩؛ ولسان العرب ١٢/٢٩٧؛ (سلم)، ١٥/٤٥٩ (ذو)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٥٩؛ والمقاصد النحوية ١/٤٦٤؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٤٣؛ والجني =

قال الشارح: اللام من حروف المعاني، وهي كثيرة الاستعمال متشعبة الموضع، وقد أكثر العلماء الكلام عليها، وأفرد بعضهم لها كتاباً تختص بها^(١). فمنهم من يسطّ حتى تداخلت أقسامها، ومنهم من أوجز حتى نقص، ونحن نقتصر في هذا الكتاب على شرح ما ذكره المصنف، وإن لم تكن القسمة حاصرة.

· فمن ذلك لام التعريف، والمراد القصد إلى شيء بعينه ليعرفه المخاطب كمعرفة المتكلم، فيتساوى المتكلم والمخاطب في ذلك، وذلك نحو قوله: «الغلام» و«الجارية»، إذا أردت غلاماً بعينه وجاريةً بعينها.

واللام هي حرف التعريف وحدها، والهمزة وصلة إلى المتنطق بها ساكنة، هذا مذهب سيبويه، وعليه أكثر البصريين والkovfien ما عدا الخليل، فإنه كان يذهب إلى أن حرف التعريف «أَلْ» بمنزلة «قَدْ» في الأفعال، فهي كلمة مركبة من الهمزة واللام جمعاً، كتركيب «قُلْ»، و«أَلْ» وأصل الهمزة أَن تكون مقطوعة عنده. وإنما حُذفت في الوصل تخفيفاً لكثر الاستعمال،

= الداني ص ١٤٠؛ وشرح الأشموني ١/٧٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٢١؛ ولسان العرب ١٢/٣٦ =
(.أَمْ)؛ ومغني اللبيب ١/٤٨؛ وهمع الهوامح ١/٧٩.

والبيت ملتفٌ من البيتين:

ذاك خليلي ذو يعاتبني لا إختنة عثنة ولا جرمته
يئتصرنى منك غير مغتثير يرمي ورائي بأمسفهم وأمسلمة
اللغة: ذو: الذي. باسمهم: أي: بالسهم. وأمسلمة: أي: والسلمة في لغة حمير، والسلمة:
الحجارة الصغيرة.

المعنى: يقول: إن خليلي الذي يواصلني يدافع عني بالسهام والحجارة.
الإعراب: «ذاك»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «خليلي»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للباء، وهو مضاف، والباء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وذو»: الواو: حرف عطف، «وذر»: اسم موصول مبني في محل رفع اسم معطوف. «يعاتبني»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والنون: للوقاية، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «يرمي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الباء للتشقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».
«ورائي»: ظرف مكان مبني في محل نصب مفعول فيه، متعلق بالفعل «يرمي»، وهو مضاف، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «باسمهم»: الباء حرف جر، «واسمهم»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يرمي». «وامسلمة»: الواو: حرف عطف، «وامسلمة» معطوف على «اسمهم» مجرور بالكسرة، وحرّك بالسكون للضرورة الشعرية.

وجملة «ذاك خليلي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعاتبني»: لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «يرمي»: في محل نصب على الحال.

والشاهد فيه قوله: «باسمهم» و«امسلمة» حيث استعمل «أم» بدل «أَلْ» التعريف على لغة حمير.

(١) منهم الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق).

واختج بقطع الهمزة في أنصاف الأبيات، نحو قول عبيد بن الأبرص [من الرمل]:

١١٨٨ - يَا خَلِيلَيْ ازْبَعَا وَاسْتَخِرَا إِنْ مَثْزِلَ الدَّارِسَ عَنْ أَهْلِ الْجَلَالِ
مِثْلَ سَحْقِ الْبَرْدِ عَفَّى بَعْدَكِ الْقَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ
أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الشِّعْرُ مِنَ الرَّمْلِ، وَاللَّامُ مِنَ الْجُزْءِ الَّذِي قَبْلَهَا، فَهِيَ يَازِءُ التَّوْنَ فِي
«فَاعْلَنْ»؟ فَلَوْ كَانَتِ الْلَّامُ وَحْدَهَا فِي التَّعْرِيفِ، لَمْ يَجْزِ فَصْلُهَا مَمَّا بَعْدَهَا لَا سِيمَا وَهِيَ
سَاكِنَةٌ، وَالسَاكِنُ لَا يُتَوَوَّبُ بِهِ الْأَنْفَصَالِ، فَفَصْلُ «إِنْ» هَذَا كَفْصِلٌ «قَدْ» مِنَ الْفَعْلِ بَعْدِهِ مِنْ
قول النابغة [من الكامل]:

وَكَأَنْ قَدْ دَرَدَ (١)

والمراد: قد زالت. ويؤيد ذلك أنهم قد أثبتوا هذه الهمزة حيث تُحذف همزات
الوصل، نحو قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ أَوْكَدَ لَكُمْ»^(٢) و«إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ حَرَمَ أَمِيرَ الْأَنْثَيْنِ»^(٣)، ونحو

١١٨٩ - التخريج: البيتان لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١١٥؛ والمقاصد النحوية ١/٥١.
اللغة: أربعاء: قفا وانتظرا، أو أقياماً. الدارس: الذي محبت آثاره. الحال: مركب من مراكب
النساء. سحق: مسحوق. عفى: أزال. القطر: المطر. المغني: المتزل الذي غني باهله. تأويب
الشمال: عودة الريح الشمالية مرة إثرة.

المعنى: يطلب من صديقه أن يقيماً ويسألاً متزل الأحباب الذي زالت آثاره عن أصحابه المسافرات.
وقد امتحن آثار الدار كأنها ثوب مسحوق أزال المطر وتrepid الرياح الشمالية آثاره وبقاياه.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «خليلي»: منادي مضارف منصوب بالياء لأنَّه مبني ومحذفت التون للإضافة،
والياء الثانية: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «أربعاً»: فعل أمر مبني على حذف التون
لأنَّه مضارعه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «واستخبراً»:
الواو: للعطف، «استخبراً»: تعرُّب كإعراب «أربعاً». «المتزل»: مفعول به منصوب بالفتحة.
«الدارس»: نعت منصوب بالفتحة. «عن أهل»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل «استخبراً». «الحال»:
مضارف إليه مجرور بالكسرة. «مثل»: نعت «المتزل» منصوب بالفتحة، وهو مضارف. «سحق»: مضارف
إليه مجرور بالكسرة، وهو مضارف. «البرد»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «عفى»: فعل ماضٍ مبني
على الفتح المقدر على الألف للتعدُّر. «بعدك»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو
مضارف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه متعلق بالفعل قبله. «القطر»: فاعل
«عفى» مرفوع بالضمة. «مغناه»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعدُّر، وهو مضارف،
والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «وتآويب»: الواو: للعطف، «تأويب»: اسم
معطوف على «القطر» مرفوع بالضمة، وهو مضارف. «الشمال»: مضارف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا خليلي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أربعاً»: استئنافية لا محل لها كذلك،
واعطف عليها جملة «استخبراً». وجملة «عفى»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «واستخبرا إِنْ» و«بعدك إِنْ» حيث فصل «إِنْ» التعريف، كما فصلوا «قد» مثلاً.

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

(٢) يونس: ٥٩.

(٣) الأنعام: ١٤٤، ١٤٣.

قولهم في القسم: «أَفَلَّهِ»، و«لَا هَا أَلَّهُ ذَا»، ولم تَرْ همزة الوصل تثبت في مثل هذا. والصواب ما قاله سيبويه، والدليل على صحته نفوذُ عمل الجاز إلى ما بعد حرف التعريف. وهذا يدل على شدة امتزاج حرف التعريف بما عرفة. وإنما كان كذلك لقلته وضيقه عن قيامه بنفسه، ولو كان على حرفين، لَمَّا جاز تجاوُزُ حرف الجزء إلى ما بعده. ولديل آخر يدل على شدة اتصال حرف التعريف بما دخل عليه، وهو أنه قد حدث بدخوله معنى فيما عرفة لم يكن قبل دخوله، وهو معنى التعريف، وصار المعرف كأنه غير ذلك المنكوح وشيء سواه. ولهذا أجازوا الجمع بين «رجل» و«الرجل» و«غلام» و«الغلام» قافيةين من غير استثناء ولا اعتقاد إيطاء^(١)، فصار حرف التعريف للزومه المعرف كأنه مبني معه كياء التحقيق، وألف التكسير.

ويؤيد ما ذكرناه أن حرف التعريف نقىض التنوين؛ لأن التنوين دليل التنکير، كما أن اللام دليل التعريف. فكما أن التنوين حرف واحد، فكذلك المعرف حرف واحد.

وأما ما احتاج به الخليل من افصالة منه بالوقوف عليه في الشعر، فلا حجّة فيه، ولا دليل؛ لأن الهمزة لما لزمت اللام لسكونها، وكثير اللفظ بها، صارت كالجزء منها من جهة اللفظ لا المعنى، وجرت مجرى ما هو على حرفين، نحو «هَلْ»، و«بَلْ»، فجاز فصلها في بعض المواضع لهذه العلة. وقد جاء الفصل في الشعر بين الكلمة وما هو منها أبتدأ، وجاؤوا بتمامه في المضارع الثاني، نحو قول كثيير [من مجزوء الكامل]:

١١٨٩ - يَا ظِفَرٌ أَكْلًا وَاضْطِجا عَائِفِسٌ لَسْتِ بِخَالِدَةٍ

(١) الإيطاء هو تكرار كلمة الروي بلفظها ومعناها من غير فاصل أفله سبعة أبيات، وهو عيب من عيوب القافية اللغوية.

١١٨٩ - التخريج: البيت لكثير عزّة ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٢/٧؛ ورصف المباني ص ٧٣؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٤٠؛ ولسان العرب ١٢/١٧٨ (خزم). المعنى: يخاطب نفسه: كلي وارتاحي فإنك لا بد زائلة.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «نفس»: منادي مضاد منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلّم المحذوفة للتخفيف، وهي ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «أَكْلًا»: مفعول مطلق لفعل محذوف، بتقدير: كلي أكلًا، واضطجعي اضطجاعًا. «وَاضْطِجا عَائِفِسٌ»: الواو: للعطف، ومفعول مطلق لفعل محذوف. «نفس»: منادي مضاد منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء الممحذوفة، والكسرة دلالة عليها، وهي ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «لَسْتِ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «ليس». «بِخَالِدَة»: الباء حرف جز زائد. «خالدة»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلًا على أنه خبر «ليس».

وجملة «يا نفس»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كلي أكلًا»: استثنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «وَاضطجعي اضطجاعًا». وجملة «نفس»: اعترافية لا محل لها من الإعراب، وجملة «لست بخالدة»: استثنافية أيضًا لا محل لها من الإعراب.

وإذا جاز ذلك في نفس الكلام، كان ذلك فيما جاء بمعنى أولى. فأما قطع هذه الهمزة في قوله تعالى: «الَّذِكَرُ كَنْ حَرَمٌ أَوِ الْأَثْنَيْنِ»^(١)، ونحو ذلك في القسم: «أَفَاللَّهُ وَلَا هَا أَلَّهُ ذَا»، فلا دلالة له فيه لأنّه إذا جاز قطع همزة الوصل التي لا خلاف بينهم فيها في قوله [من الطويل]:

١١٩٠ - أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَخْسَنَ شِيمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِي وَمِنْ جُمْلِي
وقول الآخر [من الطويل]:

١١٩١ - إِذَا جَاءَ إِثْنَيْنِ سِرٌ فَإِنَّهُ بَشَرٌ وَتَضِيِّعُ الْحَدِيثِ قَمِينٌ

= الشاهد فيه قوله: «واضطجاعاً» حيث فصل بين حروف الكلمة الواحدة في مصراعي البيت فجعل «واضطجاعاً» في الشرط الأول، و«غاً» في الشرط الثاني.

(١) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

١١٩٠ - التخريج: البيت لجميل بشينة في ديوانه ص ١٨٢؛ وكتاب الصناعتين ص ١٥١؛ والمحتبس ١/٢٤٨؛ ونواذر أبي زيد ص ٢٠٤؛ ولابن دارة في الأغاني ص ٢١/٢٥٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/٢٠٢؛ ورصف المباني ص ٤١؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٤١؛ وشرح الأشموني ٣/٨١٤؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٦؛ ولسان العرب ١١٧/١٤ (ثني)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٦٩.

اللغة: الشيمة: الطبيعة والخلق. حدثان الدهر: مصائبه.

الإعراب: «ألا»: حرف استفهام. «لا»: حرف نفي. «أرى»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا». «إثنين»: مفعول به أول منصوب بالياء لأنّه ملحق بالمعنى. «أحسن»: مفعول به ثان منصوب. «شيمة»: تمييز منصوب. «على حدثان»: جار ومجرور متعلقان بـ«أحسن»، وهو مضاد. «الدهر»: مضاد إليه مجرور. «مني»: جار ومجرور متعلقان بـ«أحسن». «ومن جمل»: جار ومجرور معطوفان على «مني».

الشاهد فيه قوله: «إثنين» حيث جعل همزة الوصل في «إثنين» همزة قطع، وذلك لإقامة الوزن.

١١٩١ - التخريج: البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٦٢؛ وحماسة البحتري ص ١٤٧؛ والدرر ٦/٢١٢؛ وسمط اللائي ص ٧٩٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٨٣؛ ولسان العرب ١٩٤/٢ (نث) ١٣/١٣، ١١٧/١٤ (ثني)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٦٦؛ ونواذر أبي زيد ص ٢٠٤؛ ولجميل بشينة في ملحق ديوانه ص ٢٤٥؛ وكتاب الصناعتين ص ١٥١؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٤٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/٢٦٥؛ وهمع الهوامع ٢/٢١١.

اللغة: القمن: الجدير بالشيء.

المعنى: إن السر لا يعود سرًا إذا جاوز الاثنين، ومن يدع سره بين الناس فهو جدير بما سيلحق به جراء ذلك.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية متعلقة بالجواب. «جاوز»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. «إثنين»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنّه ملحق بالمعنى، والنون: عرض عن التنوين في الاسم المفرد. «سر»: فاعل مرفوع بالضمة. «فإن»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسم إن. «بنشر»: جار ومجرور متعلقان بخبر =

فأن يجوز قطع الهمزة التي هي مختلفة في أمرها، وهي مفتوحة كالهمزة التي لا تكون إلا قطعا نحو همزة «أَخْمَر» و«أَضْفَر»، أو لى وأجوأ.

فإن قيل: فلِمْ كان حرف التعريف حرفاً واحداً ساكناً؟ فالجواب أنهم أرادوا مزاجه بما بعده لما يُخَدِّنه فيه من المعنى، فجعلوه على حرف واحد؛ ليضعف عن انفصاله مما بعده، وأسكنوه ليكون أبلغ في الاتصال؛ لأن الساكن أضعف من المتحرّك.

واعلم أن لام التعريف تشتمل على ثلاثة أنواع: تكون لتعريف الجنس، ولتعريف العهد، ولتعريف الحضور.

فأما تعريف الجنس، فإن تدخل اللام على واحد من الجنس لتعريف الجنس جميعه لا لتعريف الشخص منه، وذلك نحو قولك: «المَلَكُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْسَانِ»، و«الْعَسْلُ حَلْوٌ»، و«الْخَلُّ حَامِضٌ»، و«أَهْلُكَ النَّاسُ الدَّرْهَمُ وَالدِّينَارُ». فهذا التعريف لا يكون عن إحاطة به؛ لأن ذلك متذرّ، لأنّه لا يمكن أحداً أن يشاهد جميع هذه الأجناس، وإنما معناه أن كلّ واحد من هذا الجنس المعروف بالعقل دون حاستة المشاهدة أفضّل من كلّ واحد من الجنس الآخر، وأن كلّ جزء من العسل الشائع في الدنيا حلو، وأن كلّ جزء من الخل حامض.

فاما تعريف العهد، فنحو قولك: «جَاءَنِي الرَّجُلُ»، تخاطب بهذا مَنْ بينك وبينه عهْدٌ في رجلٍ تشير إليه، ولو لا ذلك لم تقل: «جَاءَنِي الرَّجُلُ»، ولقلت: «جَاءَنِي رَجُلٌ». وكذلك: «أَمْرَبِي الْغَلَامُ»، و«أَرْكَبَتِ الْفَرَسَ» كُلُّها معارف؛ لإشارتك إلى أشخاصٍ معينة، فأدخلت عليها الألف واللام لتعريف العهد، ومعنى العهد أن تكون مع إنسان في حدثٍ رجل أو غيره، ثم يُقْبِلُ ذلك، فتقول: «وَافَى الرَّجُلُ»، أي: الذي كُتُبَ في حدثه وذكره قد وافى.

واما تعريف الحضور، فهو قولك لمن لم تره قط، ولا ذكرته: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبِلُ»، فهذا تعريف لإشارتك إلى واحدٍ بعينه، ولم يتقدّمه ذكر ولا عهد.

واما الألف واللام في «الذِي» و«الَّتِي»، فهي لتعريف اللفظ وإصلاحه لأن يكون وصفاً للمعرفة، وإنما هما زائدان، وحقيقة التعريف بالصلة، ألا ترى أن نظائرها من نحو «مَنْ»، و«مَا» كُلُّها معارف، وليس فيها لام المعرفة؟ ويؤكّد زيادة اللام هنا لزومها ما

= إن. «وتضييع»: الواو: حرف عطف، «تضييع»: اسم معطوف على مجرور، مجرور، مثله بالكسرة.

«الحاديـث»: مضـافـ إـلـيـهـ مجرـورـ بالـكسـرةـ. «قمـينـ»: خـبرـ إنـ مـرـفـوعـ بالـضـمةـ.

وجملة «جاوز سر»: في محل جر بالإضافة. وجملة «إـنـهـ قـمـينـ»: جـوابـ شـرـطـ غـيرـ جـازـمـ لا محل لها، وجملة «إـذـاـ جـاـوـزـ سـرـ . . .ـ فإـنـهـ قـمـينـ»: ابـتدـائـةـ لا محلـ لهاـ منـ الإـعـرابـ.

الشاهدـ فيهـ قولهـ: «الـأـلـئـينـ»ـ حيثـ قـطـعـ أـلـفـ «الـأـلـئـينـ»ـ الوـصـلـيةـ للـضـرـورةـ.

دخلت عليه، واللام المُعْرَفَةُ يجوز سقوطها مما دخلت فيه، فلزوم هذه اللام هنا وعدم جواز سقوطها دليل على أنها ليست المعرفة.

وَقَوْمٌ مِّنَ الْعَرَبِ يُبَدِّلُونَ مِنْ لَامَ الْمَعْرِفَةِ مِمَّا، وَهِيَ يَمَانِيَّةٌ، فَيَقُولُونَ: «أَمْرَجُل» فِي «الرَّجُل». وَيُرْزُقُ أَنَّ النَّئِرَ بْنَ تَوْلَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: «لَا يَرُونَ إِنَّمَاءً فِي امْسَاكِهِ»^(١)، يَرِيدُ: لَيْسَ مِنَ الْبَرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ، وَيَقُولُ: إِنَّ النَّمَرَ لَمْ يَرُو عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ. وَذَلِكَ شَذَّ قَلِيلٌ لَا يَقْاسِ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَقْدَمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ [مِنَ الْمَنْسَرِ]:

يَرْزِمِي وَرَائِي بِإِمْسَاهِمِ وَإِمْسَلَمَةِ^(٢)

فَصَدْرُهُ:

ذَلِكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبِنِي

الشاهد فيه إيدال الميم من اللام في «السهم» و«السلمة»، على أن الرواية بـ«السهم» بسين مشددة لادغام اللام فيها، وـ«امسلمه» بميم بعد الواو، فاعرفه.

فصل

[لام جواب القسم]

قال صاحب الكتاب: ولا م جواب القسم في نحو قوله: «وَاللَّهِ لَا فَعْلَىٰ». وتدخل على الماضي، كقولك: «وَاللَّهِ لَكَذَبٌ». وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

١١٩٢- حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَّنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

(١) هذا حديث، وقد تقدم تخرجه.

(٢) تقدم بالرقم ١١٨٧.

١١٩٢- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢؛ والأزهية ص ٥٢؛ والجني الداني ص ١٣٥؛ وخزانة الأدب ٧١/١٠، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩؛ والدرر ٢/١٠٦، ٢٣١/٤؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤١، ٤٩٤؛ ولسان العرب ٥٣/٩ (حلف)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٧؛ ووصف المباني ص ١١٠؛ وهمع الهوامع ١٢٤/١، ٤٢/٢.

اللغة: الفاجر: الذي يأتي بالفاحشة والشر. الصالى: الذي يت遁ا.

المعنى: لقد أقسمت لها أنهم ناموا، فلم يبق من يستمع لحديث، أو من يت遁ا بنار.

الإعراب: «حلفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لها»: جار ومجرور متعلقان بـ«حلفت». «بِاللَّهِ»: جار ومجرور متعلقان بـ«حلفت». «حلفة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضارف. «فاجر»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «لَنَامُوا»: اللام: رابطة لجواب القسم، وـ«لَنَامُوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «فَمَا»: الفاء: حرف عطف، وـ«مَا»: حرف نفي. «إِنْ»: حرف =

والأكثر أن تدخل عليه مع «قد»، كقولك: «والله لَقَدْ خَرَجَ».

* * *

قال الشارح: أعلم أن أصل هذه اللام لام الابتداء، وهي أحد الموجيّن اللذين يتلقى بهما القسم، وهو لام وإنّ. وهذه اللام تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية. مثال الأول: «والله لَزِيدَ قَائِمٌ»، كما تقول: «إن زيداً قائم». وإنما قلنا إنّ أصلها الابتداء؛ لأنّها قد تتعري من معنى الجواب، وتخلص للابتداء، ولا تتعري من الابتداء، فلذلك كان أخصّ معنيّتها، وذلك قوله: «العَمْرُكَ لِأَقْوَمَنْ»، و«العَمْرُ الله ما نَذَرِي». ألا ترى أنها هبنا خالصة للابتداء، إذ لا يصح فيها معنى الجواب؛ لأنّ القسم لا يُجاب بالقسم؟

أما الدالة على الفعل، فهي تدل على الماضي والمستقبل. فإذا دخلت على المستقبل، فلا بد من النون الثقيلة أو الخفيفة، نحو قوله: «والله لأقومن». قال الله تعالى: «وَتَأَلَّهُ لَأَكِيدَنَ أَسْتَكُمْ»^(١)، وقال: «لَشَفَعًا بِالْأَصْبَاهِ»^(٢). فاللام للتأكيد واتصال القسم إلى المفسّم عليه. وتفصل بين النفي والإيجاب. ودخلت النون أيضاً مؤكدة وصارفة لل فعل إلى الاستقبال وإعلام السامع أنّ هذا الفعل ليس للحال، كقوله تعالى: «وَإِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ»^(٣)، أي: لحاكم. فإن زال الشك بغير النون، استغنى عنها. قال الله تعالى: «وَسَوْقٌ يَقْطِيلُكَ رَبُّكَ فَرَضَى»^(٤)؛ لأنّ «سَوْقَ» تختص بالاستقبال. ولم تأت هذه اللام والنون إذا وليت المستقبل إلا مع القسم أو نية القسم.

قال سيبويه^(٥): سألتُ الخليل عن قوله: «لَيَفْعَلُنَّ» إذا جاءت مبتدأة، قال: هي على نية القسم، فإذا قلت: «لَتَنْطَلِقَنَّ»، فكأنك قلت: «والله لتنطلقن». قال الله تعالى: «وَلَعَلَمْنَ بَأْرَ بَعْدَ حِينَ»^(٦)، أي: والله لتعلمن.

= زائد. «من حدث»: «من»: حرف جر زائد، و«حدث»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ خبره محدوف، بتقدير: «فما حدث موجود». «ولا»: الواو: للعاطف، و«لا»: زائدة لتأكيد النفي. «صالي»: معطوف على «حدث» مجرور لفظاً، مرفوع محلاً، بحركة مقدرة على الياء المحذوفة، والياء الموجودة: للإطلاق.

وجملة «حلفت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ناموا»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «فما إن من حدث»: معطوفة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ناموا» حيث جاء باللام داخلة على فعل ماضٍ في جواب القسم «ناموا».

(١) الأنبياء: ٥٧.

(٢) التحل: ١٢٤.

(٤) الزخرف: ٤٤. وفي الطبعتين: «ولسوف».

(٥) الضحى: ٥.

(٦) الكتاب ١٠٦/٣.

(٧) ص: ٨٨.

وأما دخولها على الماضي، فإن الأكثر أن تدخل مع «قد»، وذلك أن أصل هذه اللام الابتداء، ولام الابتداء لا تدخل على الماضي الممحض، فأتى بـ«قد» معها؛ لأن «قد» تقرب من الحال. والذى حسن دخولها على الماضي دخول معنى الجواب فيها. والجواب كما يكون بالماضي، كذلك يكون بالمستقبل، فجواز دخولها على لفظ الماضي لما مازجها من معنى الجواب، ودخول «قد» معها قضاءً من حق الابتداء، وذلك نحو قوله تعالى: «وَاللَّهُ لَقَدْ أَنْتَ أَكْرَمُنَا»^(١). وربما حذفت اللام، نحو قوله تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا»^(٢)، أي: لقد أفلح، وربما حذفت «قد». قال الشاعر [من الطويل]:

حلفت لها والله... إلخ

أي: والله لقد ناموا، فاعرفه.

فصل

[اللام الموطنة للقسم]

قال صاحب الكتاب: والموطنة للقسم هي التي في قوله: «والله لئن أكرمتني لأكرمنك».

* * *

قال الشارح: هذه اللام يسمىها بعضهم لام الشرط؛ لدخولها على حرف الشرط. وبعضهم يسمىها الموطنة؛ لأنها يتعقبها جواب القسم، كأنها توطن لذكر الجواب، وليس جواباً للقسم، وإن كان ذلك أصلها، لأن القسم لا يجاب بالشرط كما لا يجاب بالقسم؛ لأن الشرط يجري القسم لـما بينهما من المناسبة من جهة احتياج كل واحد منها إلى جواب. والقسم وجوابه جملتان تلازمتا، فكانتا كالجملة الواحدة، كما أن الشرط وجوابه كالجملة الواحدة. ولذلك قد تسمى الفقهاء التعليق على شرط يميّنا، وقد سمي الإمام محمد بن الحسن الشيباني كتاباً له «كتاب الأيمان»، وإن كان مُعظمَه تعليقاً على شرط، نحو: «إن دخلت الدار فأنت طالق»، و«إن أكلت أو شربت فأنت طالق»، وهو ذلك قوله: «والله لئن أكرمتني لأكرمنك»، فاللام الأولى مؤكدة وظاوة للجواب، والجواب «لأكرمنك»، وهو جواب القسم. والشرط ملئى لا عمل له؛ لأنك صدرت بالقسم، وتركت الشرط حشوا.

إذا اجتمع الجزاء والقسم؛ ففيهما سبق الآخر وتصدر، كان الجواب له. مثل تصدر الشرط قوله: «إن تقم والله أعلم»، جزمت الجواب بحرف الجزاء لتصدره، وألغيت القسم لأنه حشو. ومثال تصدر القسم قوله: «والله لئن أتيتني لأتيتك»، فاللام

الأولى موطنَة، والثانية جوابُ القسم، واعتمادُ القسم عليه لا عملَ للشرط فيه. يدلُّ على ذلك قوله تعالى: «لَئِنْ أَخْرِجُوكُمْ مِّنْهُمْ وَلَئِنْ فُوَلِتُوا لَا يَصْرُونَ بِهِمْ»^(١)، الجوابُ للقسم المحدود، والشرطُ مُلْقَى، بدليل ثبوت النون في الفعل المنفي، إذ لو كان جواباً للشرط لكان مجزوِّماً، فكانت النون محدودة. ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا
وَأَفْكَنَنِي مِنْهَا إِذْ لَا أَقِيلُهَا^(٢)
فرفع «أَقِيلُهَا»؛ لأنَّه معتمدُ القسم، فاعرفه.

فصل

[لام جواب «لو» و«لولا»]

قال صاحب الكتاب: ولام جواب «لو» و«لولا»، نحو قوله تعالى: «لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»^(٣)، وقوله: «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَأَتَبَعْتُمُ أَشَيْطَنَ»^(٤). ودخولُها تأكيد ارتباط إحدى الجملتين بال الأخرى. ويجوز حذفُها. كقوله تعالى: «لَوْ نَشَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا»^(٥). ويجوز حذفُ الجواب أصلًا، كقولك: «لو كان لي مال» وتتسكت، أي: لأنفقت، وفعلت. ومنه قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ قَرْنَاءَ نَاسًا سَيَرَتِ بِهِ الْجِبَالُ»^(٦)، وقوله: «لَوْ أَنَّ لِي يَكُنْ قَوْةً»^(٧).

* * *

قال الشارح: بعضهم يجعل هذا اللام قسماً قائماً برأسه، وقعت في جواب «لو» و«لولا» لتأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى. والمُحققون على أنها اللام التي تقع في جواب القسم، فإذا قلت: «لو جئتني لأكرمتُك»، فتقديره: والله لو جئتني لأكرمتُك. وكذلك اللام في جواب «لولا»، إذا قلت: «لولا زيد لأكرمتُك»، فتقديره: والله لولا زيد لأكرمتُك. فإذا صرحت بالقسم، لم يكن بدًّ من اللام، نحو قوله [من الطويل]:

١١٩٣ - فَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ لَا شَيْءٌ غَيْرُهُ لَرْغَزَعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ

(١) الحشر: ١٢.

(٢) تقدم بالرقم ١١٨٥.

(٣) الأنبياء: ٢٢.

(٤) النساء: ٨٣.

(٥) الواقعة: ٧٠.

(٦) الرعد: ٣١.

(٧) هود: ٨٠.

١١٩٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٣٣٣؛ ورصف المبني ص ٢٤١؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٦٨؛ ولسان العرب ٨/١٤٢ (زعع).

المعنى: أقسم لو لا أخشى الله، وأنصاع لتواهيه، كنت زلت عن مقام العفة الحصين.

الإعراب: «فَوَاللَّهِ»: الفاء: بحسب ما قبلها، والواو: حرف قسم وجر، «الله»: لفظ الجلالة، اسم مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان ب فعل محدود تقديره أقسم. «لَوْلَا اللَّهُ»: حرف شرط غير جازم. و«الله»: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وجبره =

وقول الآخر [من الرجز]:

١١٩٤ - **وَاللَّهُ لَوْكِنْتَ لِهَذَا خَالِصًا لَكُنْتَ عَنِّي أَكَلَ الْأَبَارِصَا**
 وتقول: إذا لم تأت بالقسم ونويته: «الولا زيد لأكرمتك»، أي: والله لولا زيد
 لأكرمتك. قال الله تعالى: «وَلَوْلَا رَهْطَكَ لَرَجَنَتْكَ»^(١)، وقال: «وَلَوْلَا أَنْتَ لَكَنَّا مُؤْمِنِينَ»^(٢)،
 وربما حذفت إذا لم يظهر القسم. قال يزيد بن الحكم [من الطويل]:
وَكُنْ مَوْطِنِ لَوْلَائِ طَحْتَ كَمَا هَوَيْ **بِأَجْرَاهِهِ مِنْ قُلْلَةِ التِّيقِ مُنْهَوِي**^(٣)

= محدث وجوياً تقديره: «موجود». «لا»: نافية للجنس. «شيء»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب، «غيره»: خبرها مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لزعزع»: اللام: رابطة لجواب الشرط، و«زعزع»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتحة الظاهرة. «من هذا»: من: حرف جر، «هذا»: الهاء: للتبيه «إذا»: اسم إشارة في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلقان بالفعل ززع. «السرير»: بدل مجرور بالكسرة الظاهرة. «جوانبها»: نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، وسُكُن لضرورة الشعر.

وجملة «فواه» مع الفعل المحدث: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الولا الله... لزعزع جوانبه»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لزعزع جوانبه»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «الله موجود»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. الشاهد فيه قوله: «الولا الله... لزعزع...» فقد جاء جواب «الولا» مرتبطاً باللام وهي جملتها جواب قسم. وهذا الارتباط واجب إذ صرّح بالقسم.

١١٩٤ - التخريج: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص ١٩٥؛ ورصف المبني ص ٢٤١؛ والمنصف ٢٢٢/٢.
 شرح المفردات: الأبارص: جمع سام أبص، وهي دوبية تدعى الوزجة أيضاً وتشبه الضبة أو السحلية.

المعنى: يريد: أنه لو تفرغ لهذا، لكن عبداً يبحث عن هذه الدوabات ليأكلها.
 الإعراب: «والله»: الواو: حرف جز وقسم، «الله»: لفظ الجلالة مجرور بالكسرة، متعلقان بفعل القسم المحدث. «الو»: حرف شرط غير جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «الهذا»: جازم ومجرور متعلقان بالخبر بعدهما. «خالصاً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «لكنت»: اللام: واقعة في جواب القسم لا محل لها، «كنت»: تعرّب إعراب سابقتها. «عبدًا»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «أَكَلَ»: نعت «عبدًا» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الأبارصا»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنّه منمنع من الصرف، والألف للإطلاق.

وجملة القسم: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت خالصاً»: فعل شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لكنت عبداً»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. الشاهد فيه قوله: «والله... لكنت» حيث جاء باللام في جواب القسم.

(١) هود: ٩١.

(٢) سباء: ٣١.

(٣) تقدم بالرقم ٤٦٧.

والمراد: لَطِخَتْ.

ولا تدخل هذه اللام في جواب «لَوْ» و«لَوْلا»، إِلَّا على الماضي دون المستقبل. وقد ذهب أبو علي في بعض أقواله إلى أنَّ اللام في جواب «لَوْ» و«لَوْلا» زائدة مؤكدة، واستدلَّ على ذلك بجواز سقوطها، وأنشد [من الوافر]:

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرِ دُبِخْنَا جَرَى الدَّمْيَانُ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ^(١)

فقال: «جرى الدميان»، فلم يأت باللام، فسقوطها مع «لَوْ» كسقوطها مع «لَوْلا». وربما حذفوا الجواب أليته، وذلك إذا كان في اللفظ ما يدلُّ عليه، وذلك نحو قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ قَرْئَةً أَنَا شَرِيكٌ بِهِ الْجِبَالُ»^(٢)، والمراد - والله أعلم - لكان هذا القرآن، وقوله تعالى: «لَوْ أَنَّ لِي يَكُنْ قُوَّةً أَقْمَدَ إِلَى رَكْنٍ شَدِيدٍ»^(٣)، أي: لانتصفت، و فعلت كذا وكذا، فاعرفه.

فصل [لام الأمر]

قال صاحب الكتاب: ولا مِنْ أَمْرٍ نَحْوُ قَوْلِكَ: «لِيَفْعُلُ زِيدًا»، وهي مكسورة، ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه، كقوله تعالى: «لَيَسْتِبْجِبُوا لِيَوْمَئِلُونِ»^(٤). وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر. قال [من الوافر]:

مُحَمَّدٌ تَفْدِي نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خَفَتْ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَ^(٥)

* * *

قال الشارح: قد تقدم القول على الأمر وحرفيه، إِلَّا أَنَّه لا بد من ذكر طرف من أحکامه حسبما ذكره المصتف.

اعلم أَنَّ هذه اللام من عوامل الأفعال، وعملُها فيها الجزمُ، فهي في ذلك كـ«إن» الشرطية و«لَم» الجازمة، وإنما عملت فيها لاختصاصها بالأفعال كاختصاصهما. واختص عملُها بالجزم؛ لأنَّها لَمَا اختصت بالأفعال، وعملت فيها، وجب أن تعمل عملاً هو خاصٌ بالأفعال، وهو الجزم، كما فعلنا ذلك في حروف الجزم، نحو: «لَمْ»، و«لَمَّا»، و«إِنْ» في الجزاء وأخواتها.

وهي مكسورة، وإنما وجب لها الكسرُ من قبل أنها حرف جاء لمعنى، وهو على حرف واحد كهمزة الاستفهام، وواو العطف، وفائه. وكان حقه أن يكون مفتوحاً كما

(١) تقدم بالرقم ٦٨٥.

(٢) الرعد: ٣١.

(٤) البقرة: ١٨٦.

(٥) تقدم بالرقم ٩٧٦.

(٣) هود: ٨٠.

فتحن، غير أنه لما كانت اللام هنا من عوامل الأفعال الجازمة، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، حُملت في الكسر على حروف الجر، نحو اللام والباء في قوله: «الزَّيْدِ»، و«بِالزَّيْدِ». وحکى الفراء أن بعض العرب يفتحها.

وقد تسكن هذه اللام تخفيفاً إذا تقدمها واو العطف أو فاءه، وذلك من قبل أن الروا والفاء لما كانا مفردين لا يمكن انفصاًلهم مما بعدهما، ولا الوقوف عليهم، صارتاكبعض ما دخلتا عليه، فشبّهت حينئذ اللام بالخاء في «فَخَذْ» والباء في «كَبَدْ»، فكما يقال: «فَخَذْ»، و«كَبَدْ»، كذلك يقال: «وَلَيَقُمْ زَيْدْ». قال الله تعالى: «وَلَيُؤْفِوْنَدُورَهُمْ وَلَيَطَوَّفُوا إِلَيْتِ الْعَيْنِ»^(١). فأما قراءة الكسائي: «ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثِّمْ»^(٢) «ثُمَّ لَيَقْطُنْ»^(٣)، فضعيفة عند أصحابنا، لأن «ثُمَّ» حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، فلو أسكنت ما بعده من اللام، لكونت إذا وقفت عليه تبدىء بساكن، وذلك لا يجوز.

واعلم أن هذه اللام لا يجوز حذفها وبقاء عملها إلا في ضرورة شاعر. أنشد أبو زيد في نوادره [من الطويل]:

وَتَمْسِي صَرِيعَا لَا تَقْرُونْ لحاجةٍ لَا تَسْمَعُ الداعي وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا^(٤)

أراد: وَلَيُسْمِعُكَ، فحذف اللام، وعملها باقٍ. وأنشد سبيويه [من الوافر]:

محمد تفدنفسك... إلخ

أراد لِتَفْدِ، وإنما لم يجز حذف هذه اللام في الكلام؛ لأنها جازمة، فهي في الأفعال نظيرة حروف الجر في عوامل الأسماء، فكما لا يسوغ حذف حرف الجر وإعماله في الأكثر، لم يجز ذلك في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأن إعراب الأفعال إنما كان بطريق العمل على الأسماء، فهي في الإعراب أضعف منها. هذا قول أكثر النحوين، قال أبو العباس محمد بن يزيد: ولا أرأه على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر، ولا سيما الجازمة؛ لأنها في الأفعال كالجائز في الأسماء، وحروف الجر لا تضمر، فوجب أن يكون كذلك في الأفعال، فاعرفه.

فصل [لام الابتداء]

قال صاحب الكتاب: ولام الابتداء هي اللام المفتوحة في قوله: «لَزَيْدَ مَنْطَلِقَ».

(١) الحج: ٢٩.

(٢) الحج: ٢٩. وهذه القراءة لم أقع عليها في معجم القراءات القرآنية.

(٣) الحج: ١٥. وهذه القراءة لم أقع عليها في معجم القراءات القرآنية.

(٤) تقدم بالرقم ٩٩٥.

ولا تدخل إلا على الاسم والفعل المضارع، كقوله تعالى: «لَأَنْتَ أَشَدُ رَهْبَةً»^(١)، «وَلَئِنْ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ»^(٢). وفائدتها توكيده مضمون الجملة. ويجوز عندها «إن زيداً لسوف يقوم»، ولا يجيزه الكوفيون.

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه اللام أكثر اللامات تصريفاً، ومعناها التوكيد، وهو تحقيق معنى الجملة وإزالة الشك. وهي مفتوحة، وذلك مقتضى القياس فيها وفي كل ما جاء على حرف يبتدأ به، إذ الساكن لا يمكن الابتداء به، فوجب تحريكه ضرورة جواز الابتداء به، وكانت الفتحة أخف الحركات، وبها نصل إلى هذا الغرض، ولم يكن بنا حاجة إلى تكليف ما هو أثقل منها.

وهي تدخل على الاسم والفعل المضارع، ولا تدخل على الماضي. فأما دخولها على الاسم، فإذا كان مبتدأ تدخل فيه لتأكيد مضمون الجملة، وذلك نحو قولك: «الزيد عاقل»، و«المحمد منطلق»، «وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ»^(٣).

ولا تدخل هذه اللام في الخبر إلا أن تدخل «إن» المثلثة، فتلزم تأخير اللام إلى الخبر، وذلك نحو قولك: «إن زيداً لمنطلق». وأصل هذا: لأن زيداً منطلق، فاجتمع حرفان بمعنى واحد، وهو التوكيد، فكره اجتماعهما، فأخرت اللام إلى الخبر، فصار: «إن زيداً لمنطلق». وإذا وجب تأخير اللام إلى الخبر، لزم أن تدخل على جميع ضروب الخبر. والخبر يكون مفرداً، فتقول في ذلك: «إن زيداً لمنطلق»، ويكون جملة من مبتدأ وخبر، فتقول حينئذ: «إن زيداً لأبوه قائم».

فإن كان الخبر جملة من فعل وفاعل، فلا يخلو ذلك الفعل من أن يكون مضارعاً، أو ماضياً. فإن كان مضارعاً، دخلت اللام عليه لمضارعته الاسم، فتقول: «إن زيداً ليضرِبُ»، كما تقول: «لضاربٍ». فإن كان ماضياً، لم تدخل اللام عليه؛ لأنها لا مضارعة بينه وبين الاسم، فلا تقول: «إن زيداً لضربي»، ولا «إن بكرًا لقعد».

وإن كان الخبر ظرفاً، دخلت عليه اللام أيضاً، نحو قولك: «إن زيداً لفي الدار»، ويقدّر تعلق الظرف بـ«مستقرٍ» لا بـ«استقرٍ»، كما قدّر إذا وقع صلة للذبي بـ«استقرٍ» لا بـ«مستقرٍ»، وقد تقدّم الكلام على ذلك مستقراً في موضعه.

فإن قيل: فلیم زعمتم أن حكم اللام أن تكون متقدمة على «إن»، وهلا كان الأمر بالعكس؛ لأنهما جمیعاً للتأكيد؟ قيل: إنما قلنا ذلك لأمرین:

أحدهما: أن العرب قد نطقوا بهذا نطقاً، وذلك مع إبدال الهمزة هاء في قوله:

(١) الحشر: ١٣.

(٢) النحل: ١٤٤.

(٣) البقرة: ٢٢١.

«لَهِئَكَ قَائِمٌ»، والمراد: لأنك قائم، لكنهم لما أبدلوا من الهمزة هاء؛ زال لفظ «إن»، وصارت كأنها حرف آخر، فجاز الجمع بينهما. قال الشاعر [من الطويل]:

أَلَا يَا سَنَا بَزْقِي عَلَى قُلْلِ الْجِمِي لَهِئَكَ مِنْ بَرْزِقِي عَلَيَّ كَرِيمٌ^(١)

والأمر الثاني: أن «إن» عاملة، واللام غير عاملة، فلا يجوز أن تكون مرتبة اللام بعدها؛ لأن «إن» لا تلي الحروف لا سيما إن كان ذلك الحرف مما يختص الاسم من العوامل، ويصرف إلى الابتداء.

فإن قيل: إذا كان الغرض من تأخير اللام الفصل بينها وبين «إن»، وأن لا يجتمعها فهلا أخرى، «إن» إلى الخبر، وأقرت اللام أولًا؟ فالجواب أنه لما وجب تأخير أحدهما للفصل بينهما، كان تأخير اللام أولى؛ لأن «إن» عاملة في الاسم، فلا تدخل إلا عليه. فلو أخرى إلى الخبر، والخبر يكون اسمًا وفعلاً وجملة، فكان يؤدي إلى إبطال عملها؛ لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعنى، وليس كذلك اللام؛ لأنها غير عاملة، فيجوز دخولها على الاسم والفعل والجملة، فتقول «إن زيداً لقائِمٌ»، و«إن زيداً لَيَقُومُ». قال الله تعالى: «وَإِنْ رَبَّكَ لِيَحْكُمْ بَيْنَهُمْ»^(٢).

واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبر «إن»، فذهب قوم إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان م بهما، واستدل على ذلك بقول سيبويه^(٣): حتى كأنك قلت: «لَحَاكُمْ فِيهَا»، يريد من المعنى. وأنت إذا قلت: «إن زيداً لَحَاكُمْ» فهو للحال. وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين، بل هو م بهم فيهما على ما كان. واستدل على ذلك بقوله تعالى: «وَإِنْ رَبَّكَ لِيَحْكُمْ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِسْمَةِ»^(٤). فلو كانت اللام تقصره للحال، كان م الحالاً، وهو الاختيار عندنا. فعلى هذا يجوز أن تقول: «إن زيداً لَسَوْفَ يَقُومُ». وعلى القول الأول - وهو رأي الكوفيين - لا يجوز ذلك، كما لا يجوز أن تقول: «إن زيداً لسوف يَقُومُ الْآنَ»؛ لأن اللام تدل على الحال كما يدل عليه «الآن».

فصل

[[اللام الفارقة]]

قال صاحب الكتاب: واللام الفارقة في نحو قوله تعالى: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّاَ عَلَيْهَا حَافِظٌ»^(٥)،

وقوله: «وَإِنْ كَعَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَنِيَلِكَ»^(٦)، وهي لازمة لخبر «إن» إذا خففت.

* * *

(٤) النحل: ١٢٤.

(١) تقدم بالرقم ١١٠٦.

(٥) الطارق: ٤.

(٢) النحل: ١٢٤.

(٦) الأنعام: ١٥٦.

(٣) الكتاب/١ ١٥.

قال الشارح: النحويون يسمون هذه اللام الفارقةً ولام الفصل، وذلك أنها تفصل بين المخففة من الثقيلة، وبين النافية. وقد اختلفوا في هذه اللام، فذهب قوم إلى أنها اللام التي تدخل في خبر «إن» المشددة للتأكيد، إلا أنها إذا كانت مشددة، فانت في إدخالها وتزكها مخيّر. يقول في ذلك: «إن زيداً قائماً»، فإن شئت: «إن زيداً لقائماً». فإن خففت «إن»، لزمت اللام، وذلك قوله: «إن زيد لقائماً». ألزموها اللام إيذاناً منها بأنها المشددة التي من شأنها أن تدخل معها اللام، وليس النافية التي بمعنى «ما». قال الله تعالى: «إِنْ كُلُّ قَوْنٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»^(١)، وقال تعالى: «وَإِنْ كَعَانْ دِرَاسِتِهِمْ لَنَفَلِهِتْ»^(٢)، فـ«إن» هنا المخففة من الثقيلة، واسمها مضمر بمعنى الشأن والحديث، ودخلت اللام لما ذكرناه من التأكيد، ولزمت للفرق بينهما وبين النافية التي في قوله تعالى: «إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ»^(٣). والمراد: ما الكافرون إلا في غرور، وقوله تعالى: «وَلَقَدْ مَكَثُوكُمْ فِيمَا إِنْ مَكَثْتُكُمْ فِيهِ»^(٤).

وذهب قوم آخرون إلى أن هذه اللام ليست التي تدخل «إن» المشددة التي هي للابتداء؛ لأن تلك كان حكمها أن تدخل على اسم «إن»، فأخرت إلى الخبر لثلا يجتمع تأكيدان. وساغ ذلك من حيث كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو ما هو واقع موقعه. وهذه اللام لا تدخل إلا على المبتدأ وعلى خبر «إن» إذ كان إيمان في المعنى أو متعلقاً به، ولا تدخل من الفعل إلا على ما كان مضارعاً واقعاً في خبر «إن»، وكان فعلاً للحال. وإذا لم تدخل إلا على ما ذكرناه، لم يجز أن تكون اللام التي تصحب «إن» الخفيفة إياها، إذ لا يجوز دخول لام الابتداء على الفعل الماضي. وقد وقع بعد «إن» هذه الفعل الماضي، نحو: «إِنْ كَادَ لِيُصْلِنَا»^(٥)، «وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْتَهْمَ لَفْسِيْنَ»^(٦). وأيضاً فإن لام الابتداء تُعلق العامل عن عمله، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، نحو قوله: «اعْلَمُ لَزِيدُ مُنْطَلِقٌ»، قوله: «وَاللَّهُ يَتَهَدُّ إِنَّ الْمُنْتَقِيْنَ لَكَذِيْبُونَ»^(٧)، وقد تجاوزت الأفعال إلى ما بعد هذه اللام، فعملت فيها، نحو: «وَإِنْ كَعَانْ دِرَاسِتِهِمْ لَنَفَلِهِتْ»^(٨)، وهو قوله [من الكامل]:

هَبِلَّشَكَ أُمَّكَ إِنْ قَتَلَتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٩)

فلما عمل الفعل فيما بعد هذه اللام، علم من ذلك أنها ليست التي تدخل على

(١) الطارق: ٤.

(٢) الأنعام: ١٥٦.

(٣) الملك: ٢٠.

(٤) الأحقاف: ٢٦.

(٥) الفرقان: ٤٢.

(٦) الأعراف: ١٠٢.

(٧) المنافقون: ١.

(٨) الأنعام: ١٥٦.

(٩) تقدم بالرقم ١١١٢.

ال فعل في خبر «إن» المشددة، وليس هي أيضاً التي تدخل على الفعل المستقبل، والماضي للقسم، نحو: «لَيَفْعُلَنَّ»، و«لَفَعَلَ». ولو كانت تلك، لزم الفعل الذي تدخل عليه إذا كان مضارعاً إحدى التوينين. فلما لم تلزم، عُلم أنها ليست إليها. قال الله تعالى: ﴿إِنْ كَادَ يَضِلُّنَا﴾^(١)، ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾^(٢)، فلم تلزم التوين.

فصل

[لام الجر]

قال صاحب الكتاب: ولام الجر في قوله: «الْمَالُ لِزِيدٍ»، و«جَئْنَاكُمْ لِتُكْرِمُنَا»؛ لأنَّ الفعل المنصوب بإضمارِ «أنَّ» في تأويل المصدر المجرور، والتقديرُ: لإكرامك.

* * *

(١) الفرقان: ٤٢.

(٢) الصافات: ١٦٧.

ومن أصناف الحرف

تاءُ التأنيث الساكنةُ

فصل

قال صاحب الكتاب: وهي التاء في «ضربيث». ودخولها للإيذان من أول الأمر بأن الفاعل مؤنث، وحُقّها السكون، ولتحرّكها في «رماتا» لم ترَد الألف الساقطة؛ لكونها عارضة إلا في لغة رديئة يقول أهلها: «رماتا».

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه التاء تلحق لفظ الفعل الماضي، نحو قوله: «قمت هنّد»، و«قدّعْت جُمْلًا». وهي تختلف تاء التأنيث من جهتين: من جهة المعنى ومن جهة اللفظ. فأما المعنى، فإن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء إنما تدخل لتأنيث الاسم الدالة عليه، نحو قوله: «قائمة»، و«قاعدة»، و«امرأة». واللاحقة الأفعال إنما تدخل لتأنيث الفاعل إيذاناً منهم بأنه مؤنث، فيعلم ذلك من أمره قبل الوصول إليه وذكره.

والذي يدل على أن المقصود بالتأنيث إنما هو الفاعل لا الفعل لأن الفعل لا يصح فيه معنى التأنيث، وذلك من قبل أنه دال على الجنس، والجنس مذكر لشياعه وعمومه. والشيء كلما شاع وعم فالذكر أولى به من التأنيث، ألا ترى أن شيئاً مذكراً، وهو أعم الأشياء وأشيئها، ولذلك قال سيبويه: لو سميت امرأة بـ«نعم» و«يشن» لم تصرفهما؛ لأن الأفعال كلها مذكر لا يصح تأنيتها. وأيضاً فلو كان المراد تأنيث الفعل دون فاعله؛ لجاز «قام زيد ثمث عمرو»، و«رَبِّتْ رجل لقيث». فلما لم يجز ذلك، صح أن التاء في «قمت هنّد» لتأنيث الفاعل الذي يصح تأنيته، لا لتأنيث الفعل الذي لا يصح تأنيته.

أما اللفظ، فإن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تكون متحرّكة في الوصل، نحو قوله: «هذه امرأة قائمة يا فتى»، و«رأيت امرأة قائمة يا فتى»، و«مررت بامرأة قائمة يا فتى»، والتاء التي تلحق الأفعال لا تكون إلا ساكنةً وضلاً ووقفاً. وذلك قوله «قمت هنّد»، و«هنّد قامت». فإن لقيتها ساكنٌ بعدها، حركت بالكسر للتقاء الساكنين، نحو قوله:

«رمي المرأة». ولا يُرَد الساكن المحذوف، إذ الحركة غير لازمة إذ كانت لالتقاء الساكنين، ولذلك تقول: «المرأتان رَمَتَا»، فلا تردد الساكن وإن افتحت التاء؛ لأنها حركة عارضة إذ ليس بلازم أن يُسند الفعل إلى اثنين. فأصلُ التاء السكوني، وإنما حركت بسبب ألف التثنية. وقد قال بعضهم: «رَمَاتَا»، فردة الألف الساقطة لتحرّك التاء، وأجرى الحركة العارضة مجرّى اللازم من نحو: «فُولاً»، و«بِيعاً» و«خافاً». وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة. ومنه قول الشاعر [من المقارب]:

١١٩٥ - لَهَا مَشْتَانٍ خَطَّاتَا كَمَا أَكَبٌ عَلَى سَاعِدَيْهِ الثَّمِيز
في أحد الوجهين، وذلك لأن بعضهم يقول: أراد «خطَّاتان»، فحذف التون للضرورة، وهو رأيُ الفراء. وبعضهم يقول: أراد: «خطَّتا»، من قولهم: «خطَا اللَّحْمُ»، أي: اكتنز، وكثُر. والأصل في «خطَّت»: «خطَّات»، وإنما حذفت الألف لالتقاء الساكنين: سكونها وسكون التاء بعدها. فلما تحركت للحاق ألف الضمير بعدها، أعادوا ألف الساقطة ضرورة على ما ذكرناه، أو على تلك اللغة. ومثله قول الآخر [من الرجز]:
مَهْلًا فِدَاءُ لَكَ يَا فَضَالَةَ أَجَرَهُ الرُّمْحُ وَلَا ثَهَالَةَ^(١)

١١٩٥ - التعریج: البيت لامرئ القيس في دیوانه ص ١٦٤؛ والأشباء والنظائر ٤٦/٥؛ وأنباء الرواة ١٨٠؛ والحيوان ٢٧٣/١؛ وخزانة الأدب ٥٠٠، ٥٧٣، ٥٧٦، ١٧٦/٩؛ وسر صناعة الإعراب ٤٨٤/٢؛ وشرح اختيارات المفضل ٩٢٣/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦؛ ولسان العرب ٣٩٨/١٣ (متن)، ٢٢٣/١٤ (خطا)؛ وبلا نسبة في رصف المبني ص ٣٤٢؛ وشرح دیوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٠/٢٢٠؛ ولسان العرب ٢١٨/١٣ (سكن)، ٤٢٩/١٥ (الألف)؛ والمقرب ١٨٧/٢، ١٩٣؛ والممتع في التصريف ٥٢٦/٢.

اللغة: المتنتان: جانباً الظاهر حول العمود الفقري. فرس خطأة: مكتترة. أكب: جلس مهتماً.

المعنى: يصف فرساً بأنها سمينة، مكتترة الظهر، كان نمراً جلس متخفزاً فوق ظهرها.

الإعراب: «لها»: جار و مجرور متعلقان بخبر المبتدأ (متنتان). «متنتان»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وخبره محذوف بتقدير: «متنتان موجودتان». «خطَّاتان»: صفة «متنتان» مرفوع بالألف، وحذفت التون تخفيفاً، «كما»: الكاف: حرف جز وتشبيه، «اما»: مصدرية، والمصدر المسؤول من «ما» والفعل «أكب» مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلقان بصفة ثانية لـ«متنتان». «أكب»: فعل ماض مبني على الفتح. «على ساعدة»: جار و مجرور متعلقان بـ«أكب»، والهاء: ضمير متصل في محل جز مضاد إليه. «الثمر»: فاعل «أكب» مرفوع بالضمة، وسكن لضرورة القافية.

وجملة «لها متنتان...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أكب»: صلة الموصول الحرفية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «خطَّاتا» حيث اعتبر «خطَّاتا» فعلاً لحقته ألف الاثنين، وتاء التأنيث، وأبقى على لام الفعل التي هي ألف هنا، عندما حرّك تاء التأنيث وهو للضرورة كما قال، فالأسهل «خطَّتا».

(١) تقدم بالرقم ٥٩٧.

أراد: تُهَلِّ من «هَالَّهُ الشَّيْءُ يَهُولُهُ»، إذا أفرَعَهُ. والأصل: تُهَالِّ: فلما سكنت اللام للئهي، خذفت الألف لالتقاء الساكين، ثم دخلت هاء الوقف ساكنةً، فحرَّكت اللام لالتقاء الساكين، كما حرَّكوها في قولهم: لم أُبَلِّهُ. وكان القياس أن يقال: تُهَلَّهُ، فلا يُرَدَّ المحفوظ، إذ الحركة عارضة لالتقاء الساكين، إلا أنهم أجروها مجرى اللازم، فأعادوا المحفوظ. ويفيد هذا القول قولهم: «لَخَمْرُ» في «الأخْمَر»، و«لَبَيْضُ» في «البَيْضَنَ»، و«عَادَا لُولَى»^(١) في «الْأُولَى». وذلك أنهم اعتنوا بحركة الهمزة المحفوظة لما ألقواها على لام المعرفة، فأجروا ما ليس بلازم مجرى اللازم، فاعرفه.

(١) النجم: ٥٠. وهذه قراءة نافع وأبي عمرو وابن محيصن وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٨/١٦٩؛ وتفسير الطبرى ٤٦/٢٧؛ وتفسير القرطبي ١٢٠/١٧؛ والكشف ٤/٣٤؛ والنشر في القراءات العشر ١/٤١١ - ٤١٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/٢٢ - ٢٣.

ومن أصناف الحرف

التنوين

فصل [أضريبه]

قال صاحب الكتاب: وهو على خمسة أضرب: الدال على المكانة^(١) في نحو: «زيد»، و«رجل»، والفاصل بين المعرفة والنكرة في نحو: «صيده»، و«ممه»، و«إيه»، والعوض من المضاف إليه في «إذ»، و«جيتز»^(٢)، و«مررت بكل قائمًا»، و[من الخفيف]:

١١٩٦ - [طلّبوا صلحنا] ولاَتْ أوانِ [فَاجْبَنَا أَنْ لَبِسْ حِينَ بقاء]

(١) أي: على تمكّن الاسم في الاسمية، وهو التنوين الداخل على الاسم المنصرف.

(٢) تقول: «زرتك وكنت حيتنز خارج البيت»، يعني: وكنت حين إذ زرت خارج البيت، فالتنوين في «إذ» عوض عن جملة «زرتك».

١١٩٦ - التخريج: البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٣٠؛ وتخلص الشواهد ص ٢٩٥؛ وتذكرة النها ص ٧٣٤؛ وخزانة الأدب ١٨٣/٤، ١٨٥، ١٩٠، ١٩١؛ والدرر ٢/١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤٠، ٩٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢/١٥٦؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٤/١٦٩، ٥٣٩/٦، ٥٤٥؛ والخصائص ٢/٣٧٠؛ ورصف المبني ص ١٦٩، ٢٦٢؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٩؛ وشرح الأشموني ١/١٢٦؛ ولسان العرب ١٣/٤٠ (أون)، ١٥/٤٦٦ (لا)، ١٥/٤٦٨ (لا)، ١٢٦/١. ومعنى الليب ص ٢٥٥؛ وهمع الهوامع ١/١٢٦.

اللغة: لات أوان: ليس زماناً.

المعنى: لقد طلّبوا مصالحتنا ولكن الزمان ليس زمان صلح، فأجبناهم لا يكون الصلح وقت النزاع على الاستمرار والبقاء.

الإعراب: **«طلّبوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«صلحنا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«ولات»**: الواو: حالية، **«لات»**: حرف جز (على مذهب الكوفيين). **«أوان»**: اسم مجرور بالكسرة. **«فأجبنا»**: القاء: عاطفة، **«أجبنا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«أن»**: حرف تفسير. **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص (من آخرات كان). **«حين»**: خبرها منصوب بالفتحة وأسمها محذوف والتقدير: ليس الحين حين. **«بقاء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والنائب مَنَابٌ حرف الإطلاق في إنشاد بني تميم في نحو قول جَرِير [من الوافر]:
أَقْلَى اللَّؤْمَ عَاذِلَ وَالعَتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصْبَثْ لَقَذْ أَصَابَنْ^(١)
 والتنوين الغالي في نحو قول رُؤْبَة [من الرجز]:
وَقَاتِمُ الْأَغْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقَنْ^(٢)
وَلَا يَلْحُقُ إِلَّا الْقَافِيَةُ الْمَقِيدَةُ^(٣).

* * *

قال الشارح: اعلم أن التنوين في الحقيقة نون تلحق آخر الاسم المتمكّن، وغيره من وجوه التنوين فمبنيّة، يُقال: «نَوَنْتُ الْكَلْمَةَ تَنْوِيَتًا» إذا أحقّتها هذه النون. فالتنوين مصدر غلب حتى صار اسمًا لهذه النون. وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون والنون الأصلية، نحو: «قُطْنِي» و«رسِن» والملحقة الجارية مجرى الأصلية، نحو «رَغْشِن»، و«فَرْزِسِن». وذلك أن التنوين ليس مُثبتًا في الكلمة، إنما هو تابع للحركات التابعة بعد تمام الجزء جيء به لمعنى، وليس كالنون الأصلية التي من نفس الكلمة أو الملحقة الجارية مجرى الأصل، ولذلك من إرادة الفرق لم يثبت لها صورة في الخط. وهو على خمسة أضرب:

أحدها: أن يأتي للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو الدال على المكانة، أي: أنه باقي على مكانه من الاسمية لم يخرج إلى شبه الحرف، فيكون مبنيًا، نحو: «الَّذِي» و«الَّتِي»، ولا إلى شبه الفعل، فيمتنع من الصرف، نحو: «أَخْمَدَ»، و«إِبْرَاهِيمَ». وذلك نحو تنوين «رَجُلٍ»، و«فَرَسٍ»، و«زَيْدٍ»، و«عَمْرٍو»، و«أَحْمَدٍ»، و«إِبْرَاهِيمٍ»، إذا أردت بهما النكرة. فإذا قلت: «لَقِيتْ أَحْمَدًا»، فقد أعلمته أنك مررت بواحد ممن اسمه «أحمد»، وإذا قلت: «أَحْمَدَ» بغير تنوين، فأنت تعلمه أنك مررت بالرجل الذي اسمه أحمد، وبينك وبينه عهدٌ فيه توسيع، والتنوين هو الدال على ذلك.

والثاني: أن يكون دالاً على النكرة، ولا يكون في معرفة البتة، ولا يكون إلا تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب، وذلك نحو: «صَبَهُ»، و«مَهِيَّ»، و«إِيَهُ». فإذا قلت:

= جملة «طلبوا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فأجبنا»: معطوفة على جملة «طلبوا» لا محل لها. وجملة «لات أوان»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «ولات أوان»، حيث جاء التنوين في «أوان» عوضاً من المضاف إليه.

(١) تقدم بالرقم ٣٦.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤٢.

(٣) أي: الساكنة الروyi.

«صَهِّ» منوئاً، فكأنك قلت: «سُكوتاً». وإذا قلت: «صَهِّ» بغير تنوين، فكأنك قلت: «السُّكوت». وإذا قلت: «مَهِ» بالتنوين، فمعناه «كَفًا». وإذا قلت: «مَهِ»، فكأنك قلت: «الكَفَّ». وكذلك إذا قلت: «إِيهِ»، معناه استزادة. وإذا قلت: «إِيهِ»، فكأنك قلت: «الاستزادَة». فالتنوين عَلَمُ التنکير وترکه عَلَمُ التعريف. قال ذو الرئمة [من الطويل]:

وَقَفْنَا وَقَلْنَا إِيهِ عنْ أُمْ سَالِمٍ وَمَا بَالْتَكْلِيمِ الْدِيَارِ الْبَلَاقِعِ^(١)

فكأنه قال: «الاستزادَة». وقد أنكر هذا البيت الأصمعي، وقال: العرب لا تقول إلا: «إِيهِ» بالتنوين. والصواب ما قاله الشاعر من أن المراد من «إِيهِ» بغير تنوين المعرفة. وإذا أراد النكرة، نون على ما قدمنا. وخفى على الأصمعي هذا المعنى للطفه. ونظائر ذلك كثيرة من نحو: «سيبويه»، و«سيبوه»، و«غمروه»، و«غمرويه». قال الشاعر [من الرجز]:

١١٩٧ - يَا عَمْرَوْنِي انْطَلَقَ الرَّفَاقُ وَأَنْتَ لَا تَبْكِي وَلَا تَشْتَاقِ

إِذَا نَكَرْتَ نَوْنَتَ، وَإِذَا أَرْدَتَ الْمَعْرِفَةَ لَمْ تُنْوِنَ، فَاعْرُفْهُ.

الثالث: تنوين العَوْض، وذلك نحو: «إِذِ»، و«يَوْمَئِذِ»، و«سَاعَيَّذِ». وسمى هذا الضرب من التنوين تنوين عَوْض؛ لأنَّه عَوْضٌ من جملةٍ كان الظرف الذي هو «إِذ» مضافاً إليها^(٢)؛ لأنَّه قد تقدَّمَ إنَّ «إِذ» تضاف إلى الجملة، فلما حُذفت تلك الجملة للعلم بموضعها، عَوْضٌ منها التنوين اختصاراً، وذلك نحو قوله تعالى: «إِذَا زَلَّتِ الْأَرْضُ زِلَّا مَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا وَقَالَ لِلنَّاسِ مَا مَا يَوْمَئِذٍ تَحْدِثُ أَخْبَارَهَا»^(٣). والأصل: يومئذ تُزلزل الأرض زلزالها، وتُخرج الأرض أنقالها، ويقول الإنسان: ما لها. فُحُذفت هذه الجملة الثلاث، وناب منابها التنوين، فاجتمع ساكنان، وهما الذال والتنوين، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين.

(١) تقدم بالرقم ٥٢١.

١١٩٧ - التخريج: الرجز بلا نسبة في اللامع في العربية ص ٢٤١.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «غمروه»: منادي مفرد علم مبني على الكسر لفظاً، وعلى الضم محله النصب. «انطلق»: فعل مضارع. «الرَّفَاقُ»: فاعل. «أَنْتَ»: الواو: حالية، «أَنْتَ»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «لا»: نافية. «تبكي»: فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على الياء للتشكل، والفاعل مستتر تقديره: أنت. «ولَا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «شناق»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوب تقديره: أنت.

وجملة «يا غمروه»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «انطلق الرَّفَاقُ»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَنْتَ لَا تَبْكِي»: حالية محلها النصب. وجملة «لَا تَبْكِي»: في محل رفع خبر «أَنْتَ»، وعطف عليها جملة «لَا شناق».

الشاهد فيه: بناء «غمروه» على الكسر دون تنوين؛ لأنَّه اسم دال على معرفة محددة، ومتى بـ«ويه».

(٢) في الطبعتين: «كان الظرف مضافاً إليها الذي هو «إِذ».

(٣) الرزلة: ١ - ٤.

وليست هذه الكسرة في الذال بكسرة إعراب، وإن كانت «إذ» في موضع جز بإضافة ما قبلها إليها، وإنما الكسرة فيها لالتقاء الساكنين كما كسرت الهاء في «صَهِيْ»، و«مَهِيْ» لسكونها وسكون التنوين بعدها، وإن اختلف معنى التنوين فيهما، فكان في «إذ» عوضاً، وفي «صَهِيْ» علماً للتنكير. والذي يدل أن الكسرة في ذال «إذ» من قولك: «يُومِنْدِيْ»، و«حِينِتْنِيْ» كسرة بناء لا كسرة إعراب قول الشاعر [من الوافر]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَبِكَ أَمْ عَفْرِيْو بِعَافِيَّةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيْحٌ^(١)

ألا ترى أن «إذ» في هذا البيت ليس قبلها شيء يضاف إليها، فيتوهم أنه مخوض به؟

فأما قولهم: «مررت بكل قائمًا» فقد تقدم الكلام عليه، وعلى الخلاف فيه، وذلك أن منهم من جعله تنوين عوض كالذي في «يُومِنْدِيْ» ونظائره؛ لأن حق هذا الاسم أن يضاف إلى ما بعده، فلما قطع عن الإضافة لدلالة كلام قبله عليه، عوض التنوين. ومنهم من جعله تنوين تمكين؛ لأن الإضافة كانت مانعة من التنوين، فلما قطع عن الإضافة إليه، دخله التنوين، لأنه اسم معرّب حقه أن تدخله حركات الإعراب والتنوين. وهذا الوجه عندي الوجه من قبل أن هذا العوض إنما جاء فيما كان مبنياً مما حقه أن يضاف إلى الجمل، وأما المعرّب الذي يضاف إلى مفرد، فلا. وأما [من الخفيف]:

لاتْ أَوَانِ... إِلَّا خ

فمن قول الشاعر [من الخفيف]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتْ أَوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتْ حِينَ بَقَاءٌ^(٢)

فإن أبا العباس المبرد ذهب إلى أن كسرة «أوان» ليست إعراباً، ولا علماً للجر، والتنوين الذي بعده ليس الذي يتبع حركات الإعراب، وإنما تقديره عنده أن «أوان» بمنزلة «إذ» في أن حقه أن يكون مضافاً إلى الجملة، نحو قولك: «جئْتُكَ أَوَانَ قَامَ زِيدُ، وَأَوَانَ الْحَجَاجُ أَمِيرٌ»، فلما حذف المضاف إليه من «أوان»، عوض من المضاف إليه تنويناً، والنوء كانت ساكنة كسكن الذال في «إذ» فلما لقيها التنوين ساكتاً، كسرت لالتقاء الساكنين كما، كسرت ذال «إذ» عند دخول التنوين عليها. وهو قول ضعيف؛ لأن «أواناً» من أسماء الزمان تُضاف تارة إلى الجملة، وتارة إلى المفرد. قال الشاعر [من الرجز]:

هذا أوانُ الشَّدَّ فاشتَدَّي زَيْنَم

- ١١٩٨ -

(١) تقدم بالرقم ٤٠١.

١١٩٨ - التخريج: الرجز لرشيد بن رميس في الأغاني ١٥/١٩٩؛ ولسان العرب ٣/٢٣٤ (شدّ)؛ وللأغلب العجلني في الحماسة الشّجرية ١/١٤٤؛ وبلا نسيبة في جمهرة اللغة ص ٨٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠٩؛ ولسان العرب ١٢/٢٧٩، ٢٨٠ (زمي).

فأضافه إلى المفرد، وقال [من الرجز]:

هـذا أوان الشـدـ

١١٩٩

وذلك كثيرٌ. والذي حمله على هذا القول أنه رآه محفوظاً، وليس قبله ما يوجب خفضه، فتخيله لذلك. والذي عليه الجماعة أنه محفوظٌ، والكسرة فيه إعرابٌ، والتنوين تنوينٌ تمكينٍ، والخاضع «لات». وهي لغة قليلة لقوم من العرب يخفضون بها. وقد قرأ عيسى بن عمر^(١): «ولات حين مناص» ^(٢) بجرٍ «حين» على ما ذكرنا، فاعرفه.

الرابع: من ضروب التنوين تنوين الترثيم. وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب، معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين. وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم، وقد قال بعضهم: إنما قيل للمرتب: «معنٌ»؛ لأنَّه يُغَنِّ صوته، وأصله معنٌ، فأبدل من النون الأخيرة ياء، كما قالوا: «تَقْصَّى البازي»، والمراد: تقضى. وقالوا: «قَصَّيْتُ أَظْفَارِي»، والمعنى: قصضتُ.

وهو على ضربين: أحدهما أن يلحق متمماً للبناء مكملاً للوزن. والآخر أن يلحق زيادةً بعد استيفاء البيت جميعَ أجزائه نِيَفاً عن آخره بمنزلة الخرم^(٣) في أوله، فال الأول

= اللغة: الغارة الزيم: الغارة الشديدة المتشرة.

المعنى: إنه الزمان المناسب للبطش والقسوة، فلتنتشر أيتها الغارة ولتشتدي، فأنا جاهز.

الإعراب: «هذا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، «أوان»: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الشد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فاشتدي»: الفاء: استثنافية. «اشتدي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنَّه مضارعه من الأفعال الخمسة، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «زيم»: منادي مبني على الضم في محل نصب على النداء، وسكن لضرورة الفافية.

وجملة «هذا أوان الشد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فاشتدي»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة النداء المقدرة.

الشاهد فيه قوله: «هذا أوان الشد» حيث جاء بكلمة «أوان» معربة مرفوعة، مضافة إلى الاسم المفرد.

١١٩٩ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الغز: حد السيف، والشق في الأرض. أي: إنه وقت الخطر.

الإعراب: «هذا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «أوان»: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف.

«الغر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هذا أوان الغر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «هذا أوان الغر» حيث جاء بـ«أوان» معربة مرفوعة، مضافة إلى الاسم المفرد.

(١) في الطبعتين: «عمرو» بالروا، وقد صححتها طبعة ليربغ في ذيل التصحيحات. ص ١٤٩٨.

(٢) ص: ٣. وانظر: البحر المحيط ٧/٣٨٣؛ وتفسير القرطبي ١٥/١٤٨؛ وال Kashaf ٣/٣٥٩.

(٣) هو علة تمثل في إسقاط الحرف الأول من الوتيد المجموع في أول الجزء من أول البيت، وبه تصريح «فاعولن»: «غولن» و«فاععلن»: «فاععلن»، و«فاععلىن»: «فاععلىن».

منهما نحو قول امرئ القيس في إنشاد كثير من بنى تميم [من الطويل]:

فَقَائِمَكِ مِنْ ذُكْرِي حِبِّيْبِ وَمَنْزِلِنِ [يسقط اللوى بين الدخول فحوملن]^(١)

وقول جرير [من الوافر]:

أَقْلَى اللَّوْمَ عَاذِلُ وَالعَتَابِنَ^(٢)

فالنون هنا معاقبة للباء والألف في «متزلي» و«العتابا». ونحو قوله [من الوافر]:

سُقِيَتِ الْغَيْثَ أَيْثَهَا الْخِيَامُنِ^(٣)

وقالوا [من الرجز]:

دَائِيَثَتِ أَزَوَى وَالدُّيُونُ ثُفَضَنِ^(٤)

فجاوزوا بها مع الفعل كما تجيء حروف اللين إطلاقاً. وقد جاؤوا بها مع المضمر.

قالوا [من الرجز]:

يَا أَبْتَاعَلَكَ أَوْ عَسَاكَنِ^(٥)

فهذه النون ليست زائدة على بناء البيت، بل هي من تمامه. وأما الثاني، فهو إلهاقها نِيَّقاً عن آخر البيت بمنزلة الخرم في أوله، نحو قول رُؤبة [من الرجز]:

وَقَاتِمِ الْأَغْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِنِ مُشَتَّبِهِ الْأَغْلَامِ لَمَّاعِ الْخَفَقَنِ^(٦)

النون في «المخترقن» زيادة؛ لأن القاف قد كملت وزن البيت؛ لأنها من الرجز، فالكاف بمنزلة النون في «مُسْتَفَعِلُنِ». ويسمى أبو الحسن هذه النون الغالي. وسموا الحركة التي قبلها الغلو؛ لأن دخل دخولاً جاورَ الحد؛ لأنَّه مُنْعَ من الوزن. والغلو: تجاوزُ الحد. ومثله [من الرجز]:

وَمَنْهَلِ وَرَدُّهِ طَامِ خَالِ

- ١٢٠٠ -

(١) تقدم بالرقم .٣٥٣.

(٢) تقدم بالرقم .٣٦.

(٣) تقدم بالرقم .٥٠٨.

(٤) تقدم بالرقم .٣٧.

(٥) تقدم بالرقم .٣٤٢.

(٦) تقدم بالرقم .٢١٣.

١٢٠٠ - التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب /٧ (خوص)، وتذهيب اللغة /٧ /٤٧٧.

اللغة والمعنى: المنهل: مكان الشرب. الطامي: المرتفع حتى الامتلاء.

ربما وردت نسبتاً كان غزيراً ممتلئاً فجف وخلا من مائه.

الإعراب: «ومنهل»: الروا: واو رب. «منهل»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محالاً على أنه مبتدأ. «وردته»: فعل مضار مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «طام»: نعت «منهل» مجرور على اللفظ أو مرفوع على المحل بحركة مقدرة على الياء المحنّفة للتثنين. «حال»: نعت ثان مثل سابقه، وسكن للضرورة.

وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسماً غير الأول. والصواب أنه ضرب منه، ويجمعهما الترجمة، إذ الأول إنما يلحق القرافي المطلقة معايناً لحروف الإطلاق. والثاني - وهو الغالي - إنما يلحق القرافي المقيدة.

وقد أخلَّ بتنوين المقابلة، وهو قسم من أقسام التنوين ذكره أصحابنا. وذلك أن يكون في جماعة المؤنث معايلاً للنون في جماعة المذكر. وذلك إذا سُمي به، نحو امرأة سميتها بـ«مسلمات» فيها التعريف والتائית، فكان يجب أن لا ينون لاجتماع علتين فيه، لكن التنوين فيه بإزاء النون التي تكون في المذكر من نحو قوله: «المسلمون»، فسموه بتنوين مقابلة لذلك. وذلك قوله إذا سميت رجلاً بـ«مسلمات» أو «قائمات» قلت: «هذا مسلمات»، و«رأيت مسلمات» و«مررت بمسلمات»، فثبتت التنوين هنا كما أنتك إذا سميت رجلاً بـ«مسلمون» قلت: «هذا مسلمون»، و«رأيت مسلمين»، و«مررت بمسلمين». فالباء في «مسلمات» بمنزلة الواو في «مسلمون»، كما أن الباء والكسرة بمنزلة الباء في «مسلمين»، فالتنوين في «مسلمات» اسم رجل معروفة ليس علماً للصرف بمنزلة تنوين «بكر» و«زيد». ولو كان مثله، لزال عند التسمية. قال الله تعالى: «فَإِذَا أَفْضَلْتَ
مِنْ عَرَفَتِي»^(١). وقال الشاعر [من الطويل]:

تَسْوِئُتُهَا مِنْ أَدْرِعَاتِهِ وَأَهْلِهَا بِيَشْرِبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرُ عَالِيٍّ^(٢)

وقد أنسده بعضهم: «أدْرِعَاتِ»، بغير تنوين، شبهة تاء الجمع بهاء الواحدة، فلم ينون للتعريف والتائית، فاعرفه.

فصل

[التقاء التنوين بساكن]

قال صاحب الكتاب: والتنوين ساكن أبداً إلا أن يلاقي ساكناً آخر، فينكسر أو يضم، كقوله تعالى: «وَعَذَابٌ أَزْكَفْنَا»^(٣)، وقرىء بالضم^(٤). وقد يحذف، كقوله [من المقارب]:
فَالْفَيْشَهُ غَيْرَ مُسْتَغْتِبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قِيلِيلاً^(٥)

= وجملة «ورب منه...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وردته»: في محل جزء صفة (على اللفظ) أو رفعها (على المحل).

والشاهد فيه قوله: «طام خال» حيث جاءت اللام الساكنة زائدة على الوزن الشعري.

(١) البقرة: ١٩٨. (٢) تقدم بالرقم ٨٧.

(٣) ص: ٤١ - ٤٢.

(٤) هي قراءة ابن عامر، والكسائي، وابن كثير، ونافع.

انظر: اتحاف فضلاء البشر ٣٧٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/٢٦٧.

(٥) تقدم بالرقم ١٩٦.

وقريء: «**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهِ الصَّمَدُ**»^(١).

* * *

قال الشارح: اعلم أن التنوين نون ساكنة تلحق آخر الاسم. وإنما كان ساكنًا؛ لأن حرف جاء لمعنى في آخر الكلمة، نحو نون الثنوية والجمع الذي على حد الثنوية، وألف الثنوية، وهاء تبيين الحركة. ولم يقع أولاً فتمس الحاجة إلى تحريكه نحو واء العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ونحو ذلك مما قد يبتدا به، ولا يمكن الابتداء بالساكن.

فإذا لقيه ساكن بعده، حرك لالتقاء الساكنين، وقضيته أن يحرك بالكسرة؛ لأن الأصل في كل ساكتين التقيا، وذلك قوله: «هذا زيدٌ العاقل»، و«رأيت زيدَ العاقل»، و«مررت بزيدِ العاقل». قال الله تعالى: «مُرِيبُنَّ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ»^(٢)، وقال: «عَذَابُنَّ أَرْكَضَ»^(٣)، قرئت بالضم والكسر. فمن كسر فعلى الأصل، ومن ضم أتبع الضم كراهة الخروج من كسر إلى ضم، ومثله «وَعَيْنُنَّ اذْخُلُوهَا»^(٤)، جاءت مكسورة ومضمومة^(٥).

وربما حذفوه لالتقاء الساكنين تشبيها له بحروف المد واللين. وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياساً، فمن ذلك قوله تعالى في قراءة من قرأ: «**وَلَا أَيْلُ سَاقِيَ النَّهَارَ**»^(٦) والمعنى: «سابق» منون، فمحذف التنوين للساكن بعده كما يحذف حرف المد من نحو: «يَغْزُ الْجَيْشُ»، و«يَرْمُ الْغَرَضَ». ومن ذلك قوله تعالى: «**وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ**»^(٧)، قرئ على وجهين^(٨): أحدهما «**وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ**» بتنوين «عزيز»؛ لأن «ابنا» الآن خبر عن «عزيز»، فجرى مجرى قوله: «زيد ابن عمرو». والقراءة الأخرى «**وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ**». وهي على وجهين: أحدهما: أن يكون «عزيز» خبر مبتدأ محذوف، و«ابن» وصف له، فمحذف التنوين من «عزيز»، لأن «ابنا» وصف له، فكان لهم قالوا: هو عزيز بن الله. والوجه الآخر: أن يكون جعل «ابنا» خبراً عن «عزيز»، ومحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وعليه الشاهد.

(١) الإخلاص: ١ - ٢. وهي قراءة نصر بن عاصم، وعبد الله بن أبي إسحاق، والأصمعي، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٥٢٨/٨؛ وتفسير الطبرى ٣٠٢/٢٢٢؛ والكافش ٤/٢٩٨؛ وتفسير القرطبي

٢٤٤/٢٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/٢٧١.

(٢) ق: ٤٢ - ٢٥. (٣) ص: ٤١ - ٤٢.

(٤) الحجر: ٤٥ - ٤٦.

(٥) قراءة الكسر هي المثبتة في النص المصحفي، وقرأ بالضم نافع والكسائي وابن عامر وغيرهم.

انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٣٠١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٢٥٥.

(٦) يس: ٤٠. (٧) التوبية: ٣٠.

(٨) قراءة التنوين هي المثبتة في النص المصحفي، وقرأ ابن عامر ونافع وحمزة وغيرهم بغير تنوين.

ومن ذلك قوله تعالى في قراءة أبي عمرو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ»^(١). وزعم أبو الحسن أن عيسى بن عمر^(٢) أجاز نحو ذلك. فاما قوله [من المقارب]:

فأَلْفِيَتْهُ... إِلَخ

فإن الشاهد حذف التنوين لالتقاء الساكنين، والمراد: «وَلَا ذَاكِرُ اللَّهِ»، فالتنوين وإن كان محفوفاً في اللفظ، فهو في حكم الثابت. ولو لا ذلك، لخَفَضَ . والبيت لأبي الأسود الدُّولِيِّ، وقبله:

فَذَكَرْتُهُ ثُمَّ عَاتَبْتُهُ عِتَابًا رَفِيقًا وَقُولًا جَمِيلًا

ومعناه: أن رجلاً كان يُقال له نسيب بن حميد كان يغشى أبا الأسود بعوده، فذكر لأبي الأسود أن عنده جبة إضبهانية، ثم رآها أبو الأسود، وطلب ابتياعها منه، فأغلى سيمتها عليه. وكان أبو الأسود من البخلاء، فذكره بما بينهما من المودة، فلم يُفند عنده، فقال البيتين. ومثل ذلك قول الآخر [من الرجز]:

وَاللَّهُ لَوْ كُنْتَ لِهَا خَالِصًا لَكُنْتَ عَنِّدَنَا أَكِلَّ الْأَبَارِصَا^(٣)

أراد: أَكِلَّا، فحذف التنوين، ونصب. ومثله [من الكامل]:

١٢٠١ - عَمَرُو الَّذِي هَشَمَ الشَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وِرْجَالٌ مَكَّةَ مُسْنِثُونَ عِجَافُ

= انظر: البحر المحيط ٢/٣١؛ وتفسير الطبرى ١٠/٨٠؛ والكشاف ٢/١٨٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٤٧٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/١٤.

(١) الإخلاص: ١ - ٢.

(٢) في الطبعين: «عيسى بن عمرو»، وقد صحتها طبعة ليبن في ذيل التصححات. ص ١٦٩٨.

(٣) تقدم بالرقم ١١٩٤.

١٢٠١ - التخريج: البيت لمطرود بن كعب الخزاعي في الاشتراق ص ١٣؛ وأمالي المرتضى ٢/٢٦٨؛ ومعجم الشعراء ص ٢٠٠؛ ولعبد الله بن الزبير في أمالي المرتضى ٢/٢٦٩؛ ولسان العرب ٢/٤٧؛ (ست)، ١٢/٦١١ (هشم)؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/٣٦٧؛ ورصف المبني ص ٣٥٨؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٩؛ والمقتضب ٢/٣١٦، ٢١٢؛ والمنصف ٢/٢٣١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٧.

المعنى: كان عمرو أو هاشم بن عبد مناف من أكرم وأنبل أهل مكة ضيافة لحجاج بيت الله، وكان يقدم الطعام لقومه حين يصيّبهم الجدب.

الإعراب: «عمرو»: خبر لمبتدأ محفوف (أو بحسب ما قبلها) مرفوع وعلامة رفعه الضمة. «الذى»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع صفة. «هشم»: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «الشريد»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. «القوم»: اللام: حرف جر، « القوم »: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والهاء: ضمير في محل جز بالإضافة. والجار والمجرور متعلقان بحال محفوفة من «الشريد». «ورجال»: الواو: حالية، « رجال »: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «مكهة»:

أراد: «عمرٌو الذي». وقال ابن قيس [من الخفيف]:

١٢٠٢ - كيف نومي على الفراش ولما تشمل الشام غارة شغواه
تذهب الشيخ عن بنيه وتبدي عن خدام العقيلة العذراء أي: «عن خدام العقيلة»، فحذف التنوين في هذا كله لالتقاء الساكنين، لأنه ضارع حروف اللين بما فيه من الغنة، والقياس تحريره، فاعرفه.

= مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «مستثنٌ»: خبر أول مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «عجاف»: خبر ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وجملة «هشم»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «رجال مكة...»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «عمرٌو» حذف التنوين للتخلص من التقاء الساكنين، سكون التنوين وسكون اللام في «الذي» للضرورة.

١٢٠٢ - التخريج: البيان لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٥ - ٩٦؛ والبيت الثاني، موضع الشاهد، له في الأغاني ٥/٦٩؛ وخزانة الأدب ٧/٢٨٧، ١١/٣٧٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٥٣٥؛ ولسان العرب ١٤/٤٣٥ (شعا)؛ والمنصف ٢/٢٣١؛ ولمحمد بن الجهم بن هارون في معجم الشعراء ص ٤٥٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحوة ص ٤٤٤؛ ولسان العرب ١٢/١٦٧ (خدم)؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٠.

اللغة: شعواء: متفرقة منتشرة. تبدي: تظهر. الخدام: جمع خدمة، وهي الخلخال، وربما سميت الساق نفسها خدمة. العقيلة: الكريمة المخدّرة من النساء. العذراء: البكر. المعنى: لن أنام قبل أن أشنّ على الشام غارة شعواء تذهب الشيخ عن بنيه، وترعب هذه المرأة الكريمة فتطلب الهرب كأشفة عن خلاليها.

الإعراب: «كيف»: اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم. «نومي»: مبنياً مؤخراً مرفوع، والباء ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «على الفراش»: جاز ومجوز متعلقان بـ«نومي». «ولما»: الواو حالية، وـ«لما»: حرف جزم. «تشمل»: فعل مضارع مجزوم بالسكنون، وقد حُرك بالكسر منعاً من التقاء ساكنين. «الشام»: مفعول به منصوب بالفتحة. «غاراة»: فاعل مرفوع بالضمة. «شعواء»: نعت مرفوع بالضمة. «تذهب»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والمفعول ضمير مستتر تقديره هي. «الشيخ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «عن بنيه»: جار ومجوز مرتعلقان بتذهب، وحذفت النون هنا للإضافة، والضمير: مبني على الكسر في محل جر بالإضافة. «وتبدي»: الواو: حرف عطف، «تبدي»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. «عن خدام»: جار ومجوز مرتعلقان بالفعل «تبدي». «العقيلة»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «العذراء»: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «كيف نومي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «يشمل»: في محل نصب حال، وجملة «تذهب الشيخ»: في محل رفع صفة لكلمة «غاراة» في البيت السابق. وجملة «تبدي العقيلة»: معطوفة على السابقة، فهي مثلها في محل رفع معطوفة على ما قبلها لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «خدمٌ أراد «عن خدام» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا رفع «العقيلة» لأنها فاعل «تبدي».

ومن أصناف الحرف

النون المؤكدة

فصل

[ضربها]

قال صاحب الكتاب : وهي على ضربين : ثقيلة ، وخفيفة . والخفيفة تقع في جميع مواضع الثقيلة إلا في فعل الاثنين ، وفعل جماعة المؤنث ، تقول : اضربين ، و«اضربين» ، و«اضربن» ، و«اضربن» ، و«اضربن» ، وتقول : «اضربان» ، و«اضربنان» ، ولا تقول : «اضربان» ولا «اضربنان» ، إلا عند يونس^(١) .

* * *

قال الشارح : اعلم أن هاتين النوتين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني ، والمراد بهما التأكيد . ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة خاصة ، وتؤثران فيها تأثيرين : تأثيرا في لفظها وتأثيرا في معناها . فتأثير اللفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معربا . وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهم .

المشدة أبلغ في التأكيد من المخففة ، لأن تكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد ، فقولك : «اضربن» خفيفة النون بمنزلة قولك : «اضربوا كلّكم» ، وقولك : «اضربن» مشددة النون بمنزلة «اضربوا كلّكم أجمعون» .

إذا لحقت هذه النون الفعل ، كان ما قبلها مفتوحا مع الواحد المذكر ، شديدة كانت أو خفيفة ، سواء كان الفعل في موضع جزم أو في موضع رفع . تقول فيما كان موضعه جزما : «لا تضربين زيدا» شديدة النون ، و«لا تضربين خالدا» خفيفة النون . وتقول فيما كان موضعه رفعا : «هل تضربين زيدا؟» و«هل تضربين؟» .

إنما كان ما قبل هذه النون مفتوحا هنا ؛ لأن آخر الفعل ساكن لحدوث البناء فيه عند اتصال هذه النون به ؛ لأنها تؤكد معنى الفعلية ، فعاد إلى أصله من البناء ، والنون الخفيفة ساكنة .

(١) الكتاب / ٣٥٢٧

والشديدة نونان: الأولى منها ساكنة، فاجتمع ساكنان، فكرهوا ضمّها أو كسرّها؛ لأنّ ضمّها يُلبيس بفعل الجمع، وكسرّها يلبس بفعل المؤنث، كقولك في فعل الجمع: «لا تضرِّبُنَّ»، وفي فعل المؤنث «تضرِّبِنَّ».

وقد اختلفوا في هذه الحركة، فذهب قومٌ إلى أنها بناء، وذهب آخرون إلى أنها حركة التقاء الساكنين. واحتاج الأولون بأنّها لو كانت لالتقاء الساكنين، لكانَت عارضة، وقد قالوا: «قُولَّنَ»، و«بِعَنَّ»، فأعادوا الواو والياء، فدلل أنّ الحركة حركة بناء لا حركة التقاء الساكنين. وال الصحيح الثاني. فأما إعادة المحنوف، فإنّ التون لما دخلت على هذا الفعل، صار كالتركيب، وصار الكلمتان كالكلمة الواحدة، وصارت الحركة كالالزمة لذلك.

وتقول في فعل الاثنين: «اضْرِبَانْ زِيدَاً»، و«لَا تَضْرِبَانْ زِيدَاً». قال الله تعالى: «وَلَا تَنْتَعَلْ مَكِيلَ الْبَرِّ لَا يَعْلَمُونَ»^(١). وتقول في الجمع: «هل تَضْرِبِنَّ زِيدَاً يَا قَوْمُ»، و«لَا تَضْرِبِنَّ زِيدَاً يَا قَوْم»، فتحذف الواو التي هي ضمير الفاعل لالتقاء الساكنين، ويقيّت الضمة قبلها تدلّ عليها. وتقول في المؤنث: «هل تَضْرِبِنَّ يَا هَنْدُ»، والأصل: «تَضْرِبِيَّنَّ»، فحذفت التون التي هي علامه الرفع للبناء، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

إن قيل: ولم لا حذفت الألف لالتقاء الساكنين في فعل الاثنين كما سقطت الواو في فعل الجماعة، والياء في فعل المؤنث؟ قيل: لأنّها لو سقطت، لأشبه فعل الواحد، وليس ذلك في فعل الجماعة، وفعل المؤنث، مع أنه وُجد فيه الشرطان المرعيان في الجمع بين ساكنين، وهو كون الساكن الأول حرف مدّ ولين، والثاني مدغّما فهو كـ«دابة» وـ«شابة» وـ«تمود الثوب»، وـ«أصيم»، وـ«مدائق» تصغير: «أصّم» وـ«مِدْقَ»، غير أن الحذف أولى فيما لا يُشكّل.

وكُلُّ موضع تدخل فيه الشديدة، فإنّ الخفيفة تدخل فيه أيضاً، إلا مع فعل الاثنين وفعل جماعة النساء. فإنّ الخليل وسيبويه كانا لا يَرِيان ذلك. وكان يونس^(٢) وناسٌ من النحوين غيره يرون ذلك، وهو قول الكوفيين^(٣). وحجّة سيبويه أنا لو أدخلنا التون الخفيفة في فعل الاثنين، لقلنا: «اضْرِبَانْ زِيدَاً»، فكان يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه؛ لأن الساكن الثاني هنا غير مدغم.

ولسنا مضطرين إليها بحيث نصير إلى صورةٍ نخرج بها عن كلام العرب.

(١) يونس: ٨٩. (٢) الكتاب / ٣٥٢٧.

(٣) انظر المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف» في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين». ص ٦٥٠ - ٦٦٩.

فاما فعل جماعة المؤنث، فإذا دخلت عليه نون التوكيد المشددة؛ فإنك تقول: «اضربنَّا» و«هل تضربنَّا؟» والأصل: هل تضربنَّ؟ فالنون لجماعة المؤنث، ثم دخلت النون الشديدة، فصار هل تضربنَّ؟ باجتماع ثلاث نونات، وهم يستثنون اجتماع النونات. ألا ترى أنهم قالوا: «أُنْيٰ» و«كَانِيٰ»، والأصل: «أَنْيٰ»، و«كَانِيٰ»، فحذفوا النونات استثنالاً لاجتماعهنَّ؟ فلما أدى إدخال نون التوكيد على فعل جماعة النساء إلى اجتماع ذلك، ولم يمكن حذف إدحاهنَّ، أدخلوا ألفاً فاصلةً بين النونات ليزول في اللفظ اجتماعهنَّ، فقالوا: اضربنَّا، فالالفُ ههنا شبيه بالآلف الفاصلة بين الهمزتين في نحو: «أَنْذَرْتَهُمْ أَرَأْتَ ثُدُرَهُمْ»^(١)، و«أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ»^(٢)؛ لأنَّه بالفصل بينهما يزول الاستثنال.

وسببويه لا يرى إدخال نون التوكيد الخفيفة لما يُؤدي إليه من اجتماع الساكنين على غير شرطه، وهو النون وألف الوصل. وكان يونس يجيز ذلك، ويقول: «اضربنَّا»، و«هل تضربنَّا؟» كما يفعل في التثنية، وكأنَّه يكتفي بأحد الشرطين، وهو المد الذي في الآلف. ونظير ذلك عنده قراءة من قرأ «محياي»^(٣) بإسكان الياء. وليس ذلك بقياس، وهو خلاف كلام العرب.

فإذا وُقفت على هذه النون على قياس قول يونس، قالوا: «اضربنَا»، و«هل تضربنَا؟» فتُتمَّ مقدار ألفين: ألف الفصل، والألف المبدلة من النون التي على حد «النسفعن»^(٤). وكان الزجاج يُنكر ذلك، ويقول لو مُدَّ مَهْمَماً مُدَّ لم يكن إلا ألفاً واحدة. والقول ما قاله يونس؛ لأنَّه يجوز أن يتفاوت المد، فيكون مُدَّ بـأزيد ألف واحدة، ومُدَّ بـأزيد ألفين.

والковفيون^(٥) يزعمون أنَّ النون الخفيفة أصلها الشديدة، فخففت كما خفت «إنَّ»، و«لكنَّ». ومذهب سببويه أنَّ كلَّ واحد منها أصلٌ، وليس إدحاهما من الأخرى، إذ لو كانت منها، لكان حكمهما حكمًا واحدًا، وليس الأمر كذلك، ألا ترى أنك تُبَدِّل من الخفيفة في الوقف ألفاً، وتحذف إذا لقيها ساكنٌ، وحكم «إنَّ»، و«لكنَّ» بعد التخفيف حكمهما قبله لا يختلف الأمرُ فيهما؟ فلما اختلف حكم النونين، دلَّ على اختلافهما في أنفسهما.

(١) يس: ١٠.

(٢) المائدة: ١١٦.

(٣) الأنعام: ١٦٢. (في الطبعتين «محايا» بإسقاط الواو). وهي قراءة نافع وورش وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٤/٢٦٢؛ وتفصير القرطبي ٧/١٥٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٦٧؛

ومجمع القراءات القرآنية ٢/٣٤٠.

(٤) العلق: ١٥.

(٥) انظر المسألة الرابعة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والkovfien». ص ٦٥٠ - ٦٦٩.

فصل

[ارتباطها بالمستقبل]

قال صاحب الكتاب: ولا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك ما كان قسماً، أو أمراً، أو نهياً، أو استفهاماً، أو عرضاً، أو تمنياً، كقولك: «بِاللهِ لَأَفْعَلُنَّ»، و«أَقْسَمْتُ عَلَيْكِ إِلَّا تَفْعَلَنَّ»، و«لَمَا تَفْعَلَنَّ»، و«أَضْرَبْنَّ»، و«لَا تَخْرُجَنَّ»، و«هَلْ تَذَهَّبَنَّ»، و«أَلَا تَنْزَلَنَّ»، و«لَيْتَكُ تَخْرُجَنَّ».

* * *

قال الشارح: مظنة هذه النون الفعل المستقبل المطلوب تحصيله؛ لأن الفعل المستقبل غير موجود، فإذا أريد حصوله، أكده بالنون إيذانا بقوة العناية بوجوده. ومظنة ما ذكر من الموارد. فمن ذلك فعل القسم، نحو قولك: «وَاللهِ لَا قَوْمَنَّ»، و«أَقْسَمْتُ عَلَيْكِ لَتَفْعَلَنَّ». قال الله تعالى: «وَتَأَلَّهُ لَا كَيْدَنَ أَمْتَنَكُ»^(١). قال الشاعر [من الطويل]: ١٢٠٣ - فَمَنْ يَكُ لم يَثَرْ بِأَغْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنَّى وَرَبَ الرَّاقِصَاتِ لِأَثَارَاهُ وَهَذِهِ النُّونَ تَقْعُدُ هَنَا لَازِمَةً. لَوْ قَلْتَ: «وَاللهِ لَيَقُومُ زِيدٌ»، لَمْ يَجِزْ. وَإِنَّمَا لَزَمَتْ هُنَّا؛ لَثَلَاثَ يُتَوَهَّمُ أَنَّ هَذِهِ الْلَّامُ الَّتِي تَقْعُدُ فِي خَبِيرٍ إِنَّ لِغَيْرِ قَسْمٍ، فَأَرَادُوا إِزَالَةَ اللَّبِسِ

(١) الأبياء: ٥٧.

١٢٠٣ - التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٥٠ / ٢؛ والكتاب ٣ / ٥١٢؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٣٦.

اللغة: الأعراض: ج العرض، وهو الشرف. الراقصات: الإبل الذاهبة إلى الحجّ. المعنى: يقول: من لم يحافظ على أغراض قومه والدفاع عنها، فإني أدفع عنها بهجاء من هجاءهم. الإعراب: «فَمَنْ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «مَنْ»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. «يَكُ»: فعل مضارع ناقص مجزوم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هُوَ». «لَمْ»: حرفاً نفي وجذم وقلب. «أَثَارَاهُ»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هُوَ». «بِأَغْرَاضِ»: جار مجرور متعلقان بـ«يَثَرْ»، وهو مضاف. «قَوْمَهُ»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والباء: ضمير في محل جزء بالإضافة. «فَإِنَّى»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إِنَّى»: حرفة مشبه بالفعل، والباء: ضمير في محل نصب اسم «إِنَّ». «وَرَبُّ»: الواو: للقسم حرف جزء، «رَبُّ»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أَقْسَمْ» المحدود، وهو مضاف. «الرَّاقِصَاتِ»: مضاف إليه مجرور. «أَثَارَاهُ»: اللام رابطة لجواب القسم، «أَثَارَاهُ»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المتلبلة أللّا، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا. وجملة «مَنْ يَكُ فَإِنَّى . . .»: بحسب ما قبلها. وجملة «يَكُ لَمْ يَثَرْ فَإِنَّى . . .»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «يَكُ . . .»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لَمْ يَثَرْ»: في محل نصب خبر «كَانَ». وجملة «إِنَّى لِأَثَارَاهُ»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «أَثَارَاهُ»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب، ومجموع جملتي القسم وجوابيه خبر (إن) محله الرفع، أما جملة القسم «أَقْسَمْ وَرَبُّ» ابتداء القسم لا محل لها من الإعراب، أو جزء القسم لا محل لها. وجملة القسم اعتراضية لا محل لها من الإعراب. والشاهد في قوله: «أَثَارَاهُ» أصله «لِأَثَارَنَ» فأبدلها عند الوقف بـ«أَلَف».

بإدخال النون وتخليصه للاستقبال، فإذا قلت: «إِنْ زِيدًا لَيَقُومُ»، جاز أن يكون للحال والاستقبال بمنزلة ما لا لام فيه. فإذا قلت: «إِنْ زِيدًا لَيَقُومَنَّ»، كان هذا جواب قسم، والمراد: الاستقبال لا غير. وذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة، وحکاه عن سيبويه، قال: ولحاقها أكثر. والسيرافي وجماعة من النحوين يرون أن لحاق النون بقع لازماً للفصل الذي ذكرناه، وهو الظاهر من كلام سيبويه^(١)، وذلك قوله: إِنَّ اللام إِنَّما لزَمَتِ اليمين كما لزمت النون اللام، وهذا نص منه.

ومن ذلك فعل الأمر والنهي والاستفهام، تقول في الأمر: «اضربَنَ زِيدًا»، وفي النهي: «لا تضربَنَ زِيدًا». قال الله: «وَلَا تَنْقُولَنَ لِشَائِعَيْ فَاعِلَّ ذَلِكَ عَدًا»^(٢)، وقال تعالى: «وَلَا تَنْعَانَ سَكِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ»^(٣). وتقول في الاستفهام: «هل تضربَنَ جعفرًا؟» قال الشاعر [من الطويل]:

وَإِيَّاكَ وَالْمَنِيتَاتِ لَا تَقْرِبَنَّهَا لَا تَغْبُدَ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاغْبُدَا^(٤)

فقال: «لا تقربنها» بالنون الشديدة في النهي، وقال: «والله فاغبدها»، فأتي بالنون الخفيفة مع الأمر، ثم وقف فأبدل منها الألف. وتقول في الاستفهام: «هل تقولَنَ ذلك؟» قال الأعشى [من المتقارب]:

١٢٠٤ - وهل يَمْنَعْنِي ارْتِيَادُ الْبَلَاءِ دِمْنَ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ
والأصل دخولها على الأمر والنهي للتوكيد. والاستفهام مضارع للأمر؛ لأنَّه
واجب، وفيه معنى الطلب. فإذا قلت: «هل تفعلَنَ كذا؟» فإنَّك تستدعي منه تعرِيقَك كما
يستدعي الامر الفعل. وكان يونس^(٥) يجيز دخول هذه النون في الغرض، فيقول: «ألا

(١) انظر الكتاب ١٠٩ / ٣.

(٢) الكهف: ٢٣.

(٤) تقدم بالرقم ٢٧٦.

(٣) يونس: ٨٩.

١٢٠٤ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٥؛ والدورة ١٥١ / ١؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٢٤؛ والمحتب ١ / ٣٤٩؛ وبلا نسبة في همع الهرامع ٧٨ / ٢.

الإعراب: «وهل»: الواو: بحسب ما قبلها، «هل»: حرف استفهام. «يَمْنَعْنِي»: فعل مضارع مبني على الفتح، والنون: للتوكيد، والنون الثانية للوقاية. والباء: ضمير في محل نصب مفعول به. «ارتِياد»: مضارع مرفوع، وهو مضارع. «البَلَاءِ»: مضارع إليه مجرور بالكسرة. «مِنْ حَذَر»: جار ومجرور متصلان بـ«ارتِياد». «الْمَوْتِ»: مضارع إليه مجرور. «أَنْ»: حرف مصدرى ناصب. «يَأْتِيَنَ»: فعل مضارع منصوب. والنون: للوقاية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». والباء المحدوفة للتخفيف ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والأصل: «يَأْتِينِي».

وجملة «هل يَمْنَعْنِي»: بحسب ما قبلها. والمصدر المسؤول من «أن» وما بعدها مفعول به ثان للفعل (يمنع). وجملة «يَأْتِي»: صلة الموصول الحرفى لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هل يَمْنَعْنِي» حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد لوقوعه بعد استفهام.

(٥) الكتاب ٣ / ٥١٤.

تَنْزِلَنَّ، و«أَلَا تَقُولَنَّ»؛ لأنك تعرض، فهو بمنزلة الأمر والنهي؛ لأنَّه استدعاء كما تستدعي بالأمر. وكذلك التمثي في معنى الأمر أيضاً، لأنَّ قولك: «لَيْتَكَ تَخْرُجَنَّ» بمعنى: «اخْرُجْنَّ»؛ لأنَّ التمثي طلب في المعنى، فاعرفه.

فصل [أحكامها]

قال صاحب الكتاب: ولا يُؤكَد بها الماضي، ولا الحال، ولا ما ليس فيه معنى الطلب. وأما قولهم في الجزاء المؤكَد حرفة بـ«ما»: «إِنَّا نَفْعَلُنَّ». قال الله تعالى: «فَإِنَّا نَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرَ أَهْدَاءً»^(١)، وقال: «فَإِنَّا نَذَهَبَنَّ إِلَيْكَ»^(٢)، فليتشبيه «ما» بلام القسم في كونها مؤكَدة. وكذلك قولهم «حِيثُمَا تَكُونَنَّ أَتِكَ»، و«بِجَهَدِ مَا تَبْلُغُنَّ»، و«بِعِينِ مَا أَرَيْتَكَ»^(٣). فإنَّ دخلت في الجزاء بغير «ما»؛ ففي الشعر تشبيهًا للجزاء بالنهي. ومن التشبيه بالنهي دخولها في النفي، وفيما يقاريه من قولهم: «رَبِّمَا تَقُولَنَّ ذَاكَ»، و«كُثُرَ مَا يَقُولُنَّ ذَاكَ». قال [من المديد]:

١٢٠٥ - رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمِ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ

* * *

(٢) الزخرف: ٤١.

(١) مريم: ٢٦.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريرجه.

١٢٠٥ - التخريرج: البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، ٢٦٥؛ والأغاني ١٥/٢٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/٤٠٤؛ والدرر ٤/٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢؛ وشرح التصريرج ٢٢/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣؛ والكتاب ٣/١٨٥؛ ولسان العرب ٣/٣٢؛ وبيان العرب ٣٦٦ (شلل)؛ والمقدمة النحوية ٣/٣٤٤، ٣٤٤/٤؛ ونونادر أبي زيد ص ٢١٠؛ وبلا (شيخ)، ١١/٣٦٦ (شلل)؛ والمقدمة النحوية ٣/٣٦٨، ٣٦٨/٥؛ والدرر ٥/١٦٢؛ ورصف المبني ص ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ٢٩٩/٢؛ وشرح التصريرج ٢٠٦/٢؛ وكتاب اللامات ص ١١١؛ ومغني الليبيب ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩؛ والمقتضب ٣/١٥؛ والمقرب ٢/٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/٣٨، ٣٨/٢، ٧٨.

اللغة: أوفى: أشرف أو نزل. العلم: الجبل. الشماليات: جمع الشمال، وهي ريح الشمال.

المعنى: يُفخر الشاعر بأنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من الأعداء، ويكون لهم طليعة. الإعراب: «رَبِّمَا»: «رَبْ»: حرفة جز شبيه بالزائد، و«ما»: حرف كاف. «أَوْفَيْتَ»: فعل ماضٍ، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فِي عَلَم»: جار و مجرور متعلقان به «أَوْفَيْتَ». «تَرْفَعَنْ»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله ببنون التوكيد، والنون: حرف توكيده. «ثَوْبِي»: مفعول به منصوب، وهو مضاد، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «شَمَالَاتٍ»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «رَبِّمَا أَوْفَيْتَ»: ابتدائية لا محل لها من الأعراب. وجملة «تَرْفَعَنْ»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «تَرْفَعَنْ» حيث أكَّد الشاعر الفعل باللون الخفيف بعد «ما» المسقوقة بـ«رَبْ»، وهذا للضرورة.

قال الشارح: قد تقدم القول: إن هذه النون لا تدخل إلا على مستقبل فيه معنى الطلب؛ لتأكيده وتحقيق أمر وجوده. والماضي والحال موجودان حاصلان، فلا معنى لطلب حصول ما هو حاصل. وإذا امتنع الطلب فيه، امتنع تأكيده، فلذلك لا تقول: «لَا كَلَّنْ»، ولا «لَا تَأْكِلَنْ»، ولا «وَاللَّهُ لَا كَلَّنْ»، وهو في حال الأكل. فإذا امتنع من الحال كان امتناعه من الماضي أولى، ولا تدخل أيضاً على خبر لا طلب فيه. فأما قولهم: «إِمَّا تَفْعَلْنَ أَفْعَلْنَ»، قوله تعالى: «فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَهَدًا»^(١)، قوله: «فَإِمَّا نَذَهَبَنَّ إِلَيْكَ»^(٢)، فإنما دخلت النون حين دخلت «ما»، و«ما» مشبهة باللام في «لتفعلن». ووجه الشبه بينهما أنها حرف للتأكيد.

وقد اختلفوا في النون مع «إِمَّا» هذه: هل تقع لازمة أو لا؟ فذهب المبرد إلى أنها لازمة، ولا تُحذف إلا في الشعر تشبيها بالأمر والنهي، وذهب أبو علي وجماعة من المتقديرين إلى أنها لا تلزم. قال: وإذا كانت مع اللام في «لتفعلن» غير لازمة، فهي هنا أولى. وأنشد أبو زيد [من الكامل]:

زعمت ثُمَاضِرُ أَنْتِي إِمَّا أَمْتَ
يَسْنُدُ أَبْيَثُوا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي^(٣)
وقال الأعشى [من المقارب]:

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَةٍ
فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(٤)

فالشاهد فيه كثير، ومثل «إِمَّا تَفْعَلْنَ» «حَيْثِمَا تَفْعَلْنَ» المعنى واحد، وقد دخلت هذه النون في الخبر وإن لم يكن فيه طلب، وهو قليل. قالوا: «بجهد ما تبلغن»، و«بعين ما أريئك»^(٥). شبها دخول «ما» في هذه الأشياء بدخولها في الجزاء، وجعلوا كونه لا يبلغ إلا بجهد بمنزلة غير الواجب الذي لا يبلغ، قوله: «بعين ما أريئك»، أي: أتحقق ذلك، ولا شك فيه، فهو توكيـدـ. ودخلت «ما» لأجل التوكيد، وشبـهـتـ باللام في «ليـفـعلـنـ»، فأما قول الشاعر [من المديد]:

رَبِّـمـا أـوـفـيـتـ . . . إـلـخـ

البيت لجذيمة الأبرش، وربما وقع في بعض النسخ لعمرو بن هند. والذي حسن دخول النون زيادة «ما» مع «رَبِّـ» و«تـرـفـعـنـ» من جملتها. وصف أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من عدو، فيكون طليعة لهم. والعرب تفخر بهذا؛ لأنـهـ يدلـ على شهامةـ،ـ والعـلـمـ:ـ الجـبـلـ.ـ والـسـمـالـاتـ:ـ جـمـعـ شـمـالــ مـنـ الـرـيـاحـ،ـ وـخـصـهاـ بـذـلـكـ لـأـنـهـ تـهـبـ بشـدـةـ فـيـ أـكـثـرـ أـحـوالـهاـ،ـ وـجـعـلـهاـ تـرـفـعـ ثـوـبـهـ لـإـشـرافـ الـمـرـقـبةـ الـتـيـ يـزـبـأـ فـيـهاـ.

(١) مريم: ٢٦.

(٢) الزخرف: ٤١.

(٣) تقدم بالرقم ١١٧٧.

(٤) تقدم بالرقم ٧٩٩.

(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريرـهـ.

وقد تدخل هذه النون مع النفي تشبيهاً له بالنهي؛ لأنَّ النهي نفي، كما أنَّ الأمر إيجابٌ، فتقول من ذلك: «ما يخرجنَ زيداً». قال الشاعر [من الطويل]:
 وَمِنْ عِصَمٍ مَا يَثْبَتُنَ شَكِيرُهَا^(١)

وقد جاء في النفي بـ«لم» لوجود صورة النفي. قال الشاعر [من الرجز]:
 ١٢٠٦ - يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَغْلِمَا شَيْخًا عَلَى كُزُسِتِهِ مُعَمَّما
 أَرَادَ النُّونَ الْحَقِيقَةَ، فَأَبْدَلَ مِنْهَا الْأَلْفَ لِلْوُقْفِ، وَفِي ذَلِكَ ضَعْفٌ عَلَى أَنَّ الْمَضَارِعَ
 مَعَ «لم» بمعنى الماضي، والماضي لا تدخله النونُ أبداً.

وقوله: «وفيما يقاربه» ي يريد أن «قلماً» لما كفت بـ«ما»، ودخلت على الفعل في «قلماً يفعل»، وأجري نفيًا، وغلب ذلك فيه، ضارع الحرف، فلم يقتضي الفاعلَ كما لا يقتضيه الحرف. ولذلك لا يقع إلا صدرًا، ولا يكون مبنياً على شيء. فأما «كثُرَ ما يقولون ذلك»، فلما كان خلافه، أجري مجراه كـ«صَدِيَانَ» و«رَيَانَ» ونحو ذلك مما كثُرَ تَعْدَادُه مما أجري مجرى خلافه، فاعرفه.

(١) تقدم بالرقم ١٠١٧.

١٢٠٦ - التخريج: الرجز للعجباج في ملحق ديوانه ٢٣١/٢؛ وله أو لأبي حيان الفقعي أو لمساور العبسي، أو للديبريري أو لعبد بنى عبس في خزانة الأدب ٤١١، ٤٠٩/١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٨٠؛ ولمساور العبسي أو للعجباج في الدرر ٥/١٥٨؛ ولأبي حيان الفقعي في شرح التصريح ٢٠٥/٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٢٩؛ وللديبريري في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٦؛ وبلا نسبة في الانصاف ١/٤٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/٣٨٨؛ ورصف المباني ٣٣٥؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/٤٩٨؛ وشرح ابن عقيل ٥٤٦؛ والكتاب ٥١٦/٣.

المعنى: يصف الراجز وطباً للبن، فيقول: إنَّ الجاهل حين يراه، والرغوة تعلوه، يظنه شيخاً معتمماً جالساً على كرسي.

الإعراب: «يحسبه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به أول. «الجاهل»: فاعل مرفوع بالضمة. «ما»: مصدرية. «لم»: حرف جزم. «يعلمما»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المقلبة ألقاً للوقف، وهو في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والمصدر المسؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متصل بـ«يحسبه». «شيخاً»: مفعول به ثانٍ منصوب. «على كرسيه»: جار ومبرور متعلقان بمحذف نعت «شيخ»، وهو مضارف، والهاء: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «معمما»: نعت «شيخ» منصوب.

جملة «يحسبه الجاهل شيخاً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لم يعلمن» يريد: «لم يعلمن»، حيث أتى الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألقاً بعد النفي بـ«لم»، تشبيهاً لها بـ«لا» النافية، وهذا قليل.

فصل [حَذْفُهَا]

قال صاحب الكتاب: وطرح هذه النون سائغ في كل موضع إلا في القسم، فإنه فيه ضعيف، وذلك قوله: «وَاللَّهِ لِيَقُومُ زِيدًا».

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا دخول هذه النون وال الحاجة إليها، وهي في كل ذلك على ثلاثة أضرب:

ضرب يلزم دخول النون فيه ولا يجوز سقوطها، وضرب تدخل ولا تلزم، وضرب لا تدخل فيه إلا على سبيل الضرورة.

فاما الأول الذي تلزم فيه، فهو أن يكون الفعل في أوله اللام لجواب القسم، كقولك: «وَاللَّهِ لِأَقْوَمْنَ»، واللام لازمة لليمين، والنون لازمة اللام لا يجوز طرحوها، فاللام لازمة للتوكيد. ولو لم تلزم، التبس بالمعنى إذا حلف أنه لا يفعل. ولزمت النون لما ذكرناه من إرادة الفصل بين الحال والاستقبال. وذهب أبو علي أنه يجوز أن لا تلحق هذه النون الفعل، قال: ولحافتها أكثر، وزعم أنه رأي سيبويه، والمنصوص عنده خلاف ذلك.

واما الضرب الثاني: وهو الذي يجوز دخولها فيه وخروجها منه، فالأمر، والنهي، والاستفهام، نحو قوله: «اضْرِبْنَ زِيدًا»، «وَلَا تَخْرُجْنَ يَا عُمَرُ»، و«هَلْ يَقُومَنْ؟» فإن أثبتتها فلتتأكد، ولئن أن لا تأتي بها.

واما الضرب الثالث: وهو ما لا يجوز دخولها فيه، فالخبر، لا يجوز «أنت تخرجن» إلا في ضرورة شاعر، فاعرفه.

فصل

[وجوب حذف النون الخفيفة إذا ولها ساكن]

قال صاحب الكتاب: وإذا لقي الخفيفة ساكن بعدها، حذفت حذفًا، ولم تحرر كما حررت التنوين، فتقول: «لا تضرب ابْنَك». قال [من الخفيف]:

١٢٠٧ - لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَى أَنْ تَرْزَ كَعْ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

١٢٠٧ - التعریج: البيت للأضیط بن قریع في الأغاني ١٨/٦٨؛ والمحماة الشجرية ١/٤٧٤؛ وخزانة الأدب ١١/٤٥٠، ٤٥٢؛ والدرر ٢/١٦٤، ٥/١٧٣؛ وشرح التصریح ٢/٢٠٨؛ وشرح دیوان المحماة للمرزوقي ص ١١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٥٣؛ والشعر والشعراء ١/٣٩٠؛ والمعانی الكبير ص ٤٩٥؛ والمقاصد التحوریة ٤/٢٣٤؛ وبلا نسبة في الانصاف ١/٢٢١؛ وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٤٦؛ ورصف المباني ص ٣٧٣، ٣٧٤، ٢٤٩؛ وشرح الأشمونی ٢/٥٠٤ =

أي: لا تهين.

* * *

قال الشارح: اعلم أن أمر هذه النون الخفيفة في الفعل كالتثنين في الاسم؛ لأن مجراهما واحد؛ لأن النون تمكّن الفعل كتمكين الثنين الاسم. لا ترى أن حكمهما واحد في الوقف، فإن كان ما قبل النون مفتوحاً، قلبتها ألفاً في الوقف، وذلك قوله في «اضربن»: «اضربنا»، وفي «لَيَضْرِبُنَّ»: «لَيَضْرِبِنَا». قال الله تعالى: «لَتَسْفَعَا بِالثَّاصِيَةِ»^(١). فإن كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً، حذفتها ولم تبدل كما تفعل بالثنين، فتقول في الوقف على «هل تضربن»: «هل تضربُونُ»، وفي الوقف على «هل تضربن»: «هل تضربِنُ». لما وقفت، حذفت النون الخفيفة، ولم تبدل منها كما أبدلت مع الفتحة؛ لأنك تقول في الأسماء: «رأيْتُ زيداً»، فتبديل الألف في النصب من الثنين، وتقول في الرفع: «هذا زيدُ»، وفي الجر: «مررت بزيد»، فلا يبدلون، وإنما يحذفها حذفاً، كذلك هذه النون. وإذا حذفت، عاد الفعل إلى إعرابه، فالنون نظيره الثنين، لا فرق بين النون الخفيفة في الأفعال وبين الثنين في الأسماء، إلا أن النون تحذف إذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة أخرى، والثنين يُحرّك لاتقاء الساكنين.

وقد يجوز حذفها في الشعر وفي قلة من الكلام، فتقول إذا أردت النون الخفيفة: «اضربِ الرجل». ومنه قول الشاعر [من المنسرح]:

لا تهين الفقير... إلخ

= وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠؛ ولسان العرب ٦/١٨٤ (قنس)، ٨/١٣٣ (ركع)، ١٣/٤٣٨ (مون)؛ ومعنى اللبيب ١/١٥٥.

المعنى: لا تهقر من هو دونك شيئاً، فربما ينال منك الدهر في ذلك، ويأتي معه فيرفره.

الإعراب: «لا»: حرف نهي وجذم. «تهين»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة منعاً من القاء الساكنين، والفعل في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره: أنت. «الفقير»: مفعول به منصوب. «علك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «عل». «أن»: حرف مصدرى ونصب. «ترکع»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره: أنت، والمصدر المسؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر «عل». «يوماً»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «ترکع». «والدهر»: الواو: حالية، و«الدهر»: مبتدأ مرفوع. «قد»: حرف تحقيق. «رفعه»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «لا تهين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «علك أن...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الدهر قد رفعه»: في محل نصب حال. وجملة «رفعه»: في محل رفع خبر المبتدأ. والشاهد فيه قوله: «لا تهين» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، والأصل: «لا تهين»، منعاً من القاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

والمراد: لا تُهينَ، فحذفها لسكونها وسكون ما بعدها. وربما حُذفت في الشعر، وإن لم يكن بعدها ساكنٌ على توهُّم الساكن، نحو قوله [من المنسج]:

اضربَ عَثَكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرِبَكَ بِالسِيفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ^(١)

وهذا أمرٌ هذه النون، وإنما حُذفت وخالفت التنوين؛ لأنَّ ما يلحق الأفعالَ أضعفُ مما يلحق الأسماء، لأنَّ الأسماء هي الأولى، والأفعالُ فروعٌ دَوَّاجُلُ علىها، ولأنَّك مخيرٌ في النون: إن شئت أتيت بها، وإن شئت لا، إلَّا ما وقع منها مع الفعل المستقبل في القسم، والأسماء كُلُّها ما ينصرف منها فالتنوينُ لازمٌ لها، فاعرفه.

ومن أصناف الحرف

هاء السكت

فصل

قال صاحب الكتاب: وهي التي في نحو قوله تعالى: «مَا أَنْفَقَ عَنِ مَالِهِ هَلْكَ عَنِ
سُلطَانِي»^(١). وهي مختصة بحال الوقف، فإذا أدرجت^(٢) قلت: «مَالِي هَلْكَ»، و«سُلطَانِي
خَذُوهُ»، وكل منحرك ليست حركته إعرابية يجوز عليه الوقف بالهاء، نحو: «ثَمَّة»،
و«لَيْتَهُ»، و«كَيْفَة»، و«إِنَّهُ»، و«حَيَّهُلَّهُ»، وما أشبه ذلك.

* * *

قال الشارح: هذه الهاء للسكت تزداد لبيان الحركة زيادةً مطردةً في نحو قوله:
«فِيمَة»، و«لَيْمَة»، و«عَمَّة»، والمراد: فيم، ولِم، وعَم، والأصل: فيما، ولِما، وعَمًا.
دخلت حروف الجر على «ما» الاستفهامية، ثم حُذفت الألف للفرق بين الإخبار
والاستخبار، وبقيت الفتحة تدل على الألف المحذوفة، ثم كرهو أن يقفوا بالسكون،
فيزول الدليل والمدلول عليه، فأتوا بالهاء ليقع الوقف عليها بالسكون، وتسلم الفتحة التي
هي دليل على المحذوف. وقد وقف ابن كثير على «عَمَّة» في قوله تعالى: «عَمَّ
يَسْأَلُونَ»^(٣) «عَمَّة» بالهاء لما ذكرناه من إرادة بيان الحركة. ومثله «ازِمَة»، و«اغْزَة»
و«اخْشَة». زيدت الهاء لبيان حركة ما قبلها.

وزيادتها في ذلك على ضربين: لازمة وغير لازمة. فاللازم إذا كان الفعل الدالة
عليه على حرف واحد، نحو: «عِمَة»، «قِهَ»، «شِهَ». وغير اللازم إذا كان ما دخلت عليه
على أكثر من حرف واحد، نحو ما تقدم من قولنا: «لَيْتَهُ»، و«فِيمَة»، و«عَمَّة»، و«نَظَارَهُ».
قال سيبويه^(٤): الأكثر في الوقف على «ازِمَ»، و«اغْزُ» بالهاء، ومنهم من لا يلحقها

(١) الحquette: ٢٨ - ٢٩.

(٢) في الطبعة المصرية: «أدخلت»، ولعله تحرير.

(٣) النبا: ١.

(٤) انظر: الكتاب ٤/١٥٩.

ويُسْكِنُ الحرف. قال: وأمّا «قَة» ونحوها، فكلُّ توقفٍ عليها بالهاء، ومُظْلِّثُها أنْ تقع بعد حركة متوجلة في البناء، نحو: «جَسَابَة»^(١)، و«مَالَيَّة»^(٢)، و«كَتَبَة»^(٣).

وإذا وصلتْ، سقطتْ هذه الهاءُ من جميع ما ذكرنا؛ لأنَّها إنما دخلتْ شَحًّا على الحركة لئلا يُزيلها الوقفُ. فأمّا الوصل، فإنَّ الحركة ثبتَتْ فيه، فلم تكن حاجةً إلى الهاء. ومثل «مَالَيَّة»، و«جَسَابَة»، و«ثَمَّة»، و«إِنَّهُ»، و«لَيْتَهُ»، و«حَيَّهَلَهُ»؛ لأنَّها حركات متوجلة في البناء.

ولا تدخل هذه الهاء على مُغْرِبٍ، ولا على ما تُشَبِّهُ حركته حركة الإعراب، فلذلك لا تدخل على المندَى المضموم، ولا على المبني مع «لا»، نحو: «لا رَجُلًا»، ولا على الفعل الماضي؛ لشَبَهِ هذه الحركات بحركات الإعراب. وإذا لم تدخل على المُشَابِه للمغرب، فإنَّ لا تدخل على المغرب كان ذلك بطريق الأُولى، وذلك من قبل أنَّ حركات البناء المحافظ عليها أقوى من حيث إنَّها تجري مجرى حروف تركيب الكلمة التي لا يُستغنِّي عنها لا سيما إذا صارت دلالةً وأمارَةً على شيء ممحضٍ، فاعرفه.

فصل

[وجوب تسكينها]

قال صاحب الكتاب: وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونْ سَاكِنَةً، وَتَحْرِيكُهَا لَخْنُ، وَنَحْوُ مَا فِي إِصْلَاحٍ
ابن السُّكِيْت^(٤) من قوله [من الرجز]:

يَا مَرْحَبَةَ بِحِمَارِ عَفَرَاءَ

- ١٢٠٨ -

(١) الحافة: ٢٦، ٢٠.

(٢) الحافة: ٢٨.

(٣) الحافة: ٩٢، ١٩.

(٤) إصلاح المنطق، ص ٩٢.

١٢٠٨ - التخريج: الرجز لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٧/٢٧٣، ٢٧٢، ١١، ٤٥٧، ٤٥٩؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٩٢؛ والمنصف ٣/١٤٢.

اللغة: عَفَرَاءُ: محبوبة الشاعر.

المعنى: رَحَّبَ الشاعر بهذه الحمار لما أخبر أنه حمار عَفَرَاءُ.

الإعراب: «يَا»: حرف تنبية، ويمكن أن يكون حرف نداء، والمنادي ممحضٌ، والتقدير: «يا قوم».

«مَرْحَبَةَ»: مفعول مطلق لفعل ممحضٌ، والهاء حرف للسكت لا محلٌ له من الإعراب. «بِحِمَارِ»: جارٌ و مجرورٌ متلقان بـ «مَرْحَبَةَ» عند بعضهم، وبمعامله الممحض عند آخرين. «عَفَرَاءَ»: مضافٌ إليه مجرور بالفتحة لأنَّه ممنوعٌ من الصرف، وسُكِّن للضرورة.

وجملة النداء: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أنَّ هاء السكت تُزوَّى بالضم حيناً، وبالكسر حيناً آخر، وذلك ضرورة، أو لهجةٍ عند البصريين، وجائز عند الكوفيين، والأصل عند البصريين أنَّ ثبت هاء الوقف ساكتة في الوقف فقط، وإيثاتها في الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف ضرورةً أو لغةً كما قلنا عند البصريين. والزمخري يُخْطِئُ من يحرِّكها.

و [من الرجز]:

١٢٠٩ - **بَا مَرْحَبَاهُ بِحَمَارِ نَاجِيَةٍ**

مما لا معراج عليه للقياس واستعمال الفصحاء. ومقدّرة من قال ذلك أنه أجرى الوصل مجرّى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير.

* * *

قال الشارح: اعلم أنه قد يؤتى بهذه الهاء لبيان حروف المد واللين، كما يؤتى بها لبيان الحركات، نحو: «وا زَيْدَاهُ»، و«وا عَمْرَاهُ»^(١)، و«وا غَلَامَهُوهُ»، و«وا انقطاع ظَهَرِيهِ»؛ لئلا يزيل الوقف ما فيها من المد.

ولا تكون هذه الهاء إلا ساكنة؛ لأنها موضوعة للوقف، والوقف إنما يكون على الساكن، وتحريكها لحنٌ وخروج عن كلام العرب؛ لأنّه لا يجوز ثبات هذه الهاء في الوصل فتحرّك، بل إذا وصلت، استغنىت عنها بما بعدها من الكلام. تقول: «وا زيداً»، فإذا وصلت قلت: «وا زيداً وعمرأة»، فتلحق الهاء الذي تقف عليه، وتُنسقها من الذي تصله، فأنا قول الشاعر [من الرجز]:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحَمَارِ عَفَرَاءِ

فإنّ الشعر لعزّوة بن جِزَام العُذْري. وقول الآخر [من الرجز]:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحَمَارِ نَاجِيَةٍ

١٢٠٩ - التخريج: الرجز بلا نسبة في الأشباء والنظائر ٢ / ٣٨٠؛ وخزانة الأدب ٢ / ٣٨٨، ١١ / ٤٦٠؛ والخاصيص ٢ / ٣٥٨؛ والدرر ٦ / ٢٤٨؛ ووصف المباني ص ٤٠٠؛ ولسان العرب ١٤ / ٤٠٤ (سنا)؛ والممتع في التصريف ١ / ٤٠١؛ والمنصف ٣ / ١٤٢؛ وهم الهوامع ٢ / ١٥٧.

اللغة: ناجية: اسم شخص، وماء لبني أسد، وموضع بالبصرة.

المعنى: يرحب الشاعر بحمار هذا الرجل الذي يدعى ناجية.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه، أو حرف نداء، والمنادي محذوف. «مرحباً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: صادف رحباً وسعة. والأصل: مرحباً، ولكن حذف التنوين لنية الوقف، ثم بعد أن وصل به الشاعر هاء السكت عن له الوصل، فوصل. «بِحَمَارِ»: جار ومجرور متعلقان بـ «مرحباً»، وهو مضاف. «ناجية»: مضاف إليه مجرور بفتحة لأنه منمنع من الصرف، والفتحة مقدرة على التاء المقلوبة هاء ساكنة للوقف.

وجملة «يا» مع المنادي المحذوف: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مرحباً» مع عامله المحذوف: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مرحباً» حيث أثبت هاء السكت في الوصل وحرّكها، وفي ذلك مخالفتان: إثبات الهاء في الوصل وتحريكها، وقد فسر ذلك بإجراء الوصل مجرّى الوقف للضرورة، وفسر تحريكها بشبيهها بهاء الضمير المتصل المبني في نحو «له». والزمخشري يعد تحريكها لحتى.

(١) في الطبعتين: «وا زيداً وعمرأة»، وهذا تحريف.

ضرورة، وهو ردِيَّة في الكلام لا يجوز، وإنما لِمَا اضطُرَّ الشاعر حين وصل إلى التحريرِك؛ لأنَّه لا يجتمع ساكنان في الوصل على غير شرطه، حرَّكه. وقد رُويت بضمَّ الهاء وكسرِها، فالكسرُ لالتقاء الساكنين، والضمُّ على التشبيه بهاء الضمير في نحو: «عَصَاهُ»، و«رَحَاهُ». وبعد هذا البيت [من الرجز]:

إذا أتى قَرْبَتُهُ بِمَا شَاءَ من الشَّعِيرِ وَالْحَشِيشِ وَالْمَاءِ
وَمَعْنَاهُ أَنَّ عَرْوَةَ كَانَ يُحِبُّ عَفَرَاءَ. وَفِيهَا يَقُولُ [من الرجز]:

١٢١٠ - يَا رَبُّ يَا رَبَّتَاهُ إِيَّاكَ أَسَلْ عَفَرَاءَ يَا رَبَّتَاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجْلِ
فِيَّنْ عَفَرَاءَ مِنَ الدُّنْيَا الْأَمْلِ

ثم خرج، فلقي حماراً عليه امرأة، فقيل له: هذا حمار عفَرَاء، فقال [من السريع]:
يَا مَرْحَبَاهُ بِحَمَارِ عَفَرَاءِ

فرَّخَبُ بِحَمَارِهَا لِمَحْبَبَتِهِ لَهَا، وَأَعْدَدَ لَهُ الشَّعِيرَ وَالْحَشِيشَ وَالْمَاءِ. وَنَظِيرُ مَعْنَاهُ

١٢١٠ - التخريج: البيت لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٧/٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٨/١١، ٢٧٣، ٢٧٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٢٨؛ وبيان العرب ١٥/٤٨٠ (ها).

اللغة: أسل: مخففُ أسأل، أي أطلب وأرجو. الأجل: يوم الوفاة.
المعنى: يقول: يا رب لا أسأل سواك، وكل طلبي أن أتلقى عفَرَاءَ قبل أن أموت، فهي كل أملِي في هذه الدنيا.

الإعراب: «يا رب»: حرف نداء، ومنادي مضاد منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم المحدّفة، وهي ضمير متصل مبني في محلّ مضاد بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم المقلبة ألفاً، وهي ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاد إليه، والهاء للسكت لا محل لها. «إيَّاك»: ضمير منفصل مبني في محلّ نصب مفعول به مقدّم. «أَسَل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وسكن لضرورة الوزن، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «عَفَرَاء»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «يَا رَبَّاهُ»: تعرّب كسابقتها. «مِنْ قَبْلِ»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل «أَسَل». «الْأَجْل»: مضاد إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة الوزن. «فِيَّنْ»: الفاء: حرف للاستثناف، «إِنْ»: حرف مشبه بالفعل. «عَفَرَاء»: اسم «إِنْ» منصوب بالفتحة. «مِنَ الدُّنْيَا»: جاز و مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعمّد، متعلقان بحال محدّفة مقدمة من «الأَمْل». «الْأَمْل»: خبر «إِنْ» مرفوع بالضمة، وسكن لضرورة الوزن.

وجملة النداء الأولى ابتدائية لا محل لها من الإعراب، والثانية بدل منها لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَسَل إِيَّاك»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء معترضة لا محل لها من الإعراب. وجملة «إِنْ عَفَرَاءَ الْأَمْل»: استثنافية لا محل لها من الإعراب كذلك. واستشهد به الشارح للدلالة على حبّ عروة لعفَرَاء. وفي هذا البيت شاهد للنحو هو قوله: «يَا رَبَّاهُ» حيث حرَّك هاء السكت ضرورة.

قول الآخر [من الوافر]:

١٢١١ - أَحِبُّ لَحْبَهَا السُّودَانَ حَتَّى أَحِبُّ لَحْبَهَا سُودَ الْكِلَابِ
ويروى بالمد والقصر. فمن مَدْ أسكن الهمزة، فكان من خامس السريع، وأجزاؤه:
مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ قَعْولَانْ، موقوف مخبون، وهو من المترادف، والأبيات مهموزة
مُزَدَّة. فإن قصرته، فهو أيضاً من السريع، إلا أنه من السادس، وأجزاؤه: مُسْتَفْعِلُنْ
مُسْتَفْعِلُنْ قَعْولَنْ، مكسوف مخبون، وهو من المتواتر، وزوئه الألف، والأبيات مقصورة.

١٢١١ - التخريج: البيت بلا نسبة في عيون الأخبار ٤/٤؛ وخزانة الأدب ٧/٢٧٣.
المعنى: بسبب سواد بشرة حبيبته، فهو يحب أهل السودان جميعاً، بل أكثر من ذلك فهو يحب
الكلاب السوداء.

الإعراب: «أَحِب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «لَحْبَهَا»:
جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إلية.
«السُّودَانْ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «حَتَّى»: حرف غایة وابتداء. «أَحِب»: فعل مضارع مرفوع
بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «لَحْبَهَا»: جاز و مجرور ومضاف إليه (كما يقتضي).
«سُودَة»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضaf. «الْكِلَابِ»: مضaf إلية مجرور بالكسرة.
وجملة «أَحِب السُّودَانْ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَحِب سُود»: ابتدائية كذلك لا
محل لها من الإعراب.

ومن أصناف الحرف

شين الوقف

فصل

قال صاحب الكتاب: وهي الشين التي تلحقها بكاف المؤنث إذا وقفت من يقول: «أكْرِمْتُكُشِنْ»، و«مَرَرْتُ بِكُشِنْ». وتسمى الكشكشة، وهي في تميم، والكسكسة في بكر، وهي إلهاهم بكاف المؤنث شيئاً. وعن معاوية أنه قال يوماً: من أفسح الناس؟ فقام رجل من جزم - وجرم من فصحاء الناس - فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، وتباموا عن كشكشة تميم، وتبامروا عن كشكشة بكر، ليست فيهم غمامة قضاة، ولا طمطمانية حميزة، قال معاوية: فمن هم؟ قال: «قومي».

* * *

قال الشارح: من العرب من يبدل كاف المؤنث شيئاً في الوقف حرضاً على البيان، لأن الكسرة الدالة على التأنيث تخفي في الوقف، فاحتالوا للبيان بأن أبدلوها شيئاً، فقالوا: «عَلَيْشِ» في «عليك»، و«مِنْشِ» في «مِنْكِ»، و«مَرَرْتُ بِشِ» في «بِكِ». وقد يخرون الوصل مجرئ الوقف. قال المجنون [من الطويل]:

فَعَيْنَاهَا عَيْنَاهَا وَجِيدُشْ جِيدُهَا سَوَى أَنَّ عَظَمَ الساقِ مِنْشِ دَقِيقُ^(١)

ومن كلامهم: «إذا أغياش جاراتش فأقبلني على ذي بنتيش»^(٢)، أي: إذا أغياك جاراتك فأقبلني على ذي بنتك، ويقولون: «ما الذي جاء بِشِ؟» يريدون: بك. وقد فرئ قوله تعالى: «فَذَجَّعَ رَبُّكَ تَحْنَكَ سَرِيَّا»^(٣): قد جعل ربُّك تحتش سريراً^(٤).

وقد زادوا على هذه الكاف في الوقف شيئاً حرضاً على البيان، فقالوا: «مررت

(١) تقدم بالرقم ١١٢١.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في لسان العرب ٤٧٢/١٠ (عوك)؛ ومجمع الأمثال ٧٨/١ والمثل قاله رجل لأمرأته، ومعناه: إذا لم تجدي ما تطلبينه في بيت جارتاك، فاعتمدي على ملكك.

(٣) مريم: ٢٤.

(٤) لم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

بِكْشٌ»، و«أَغْطِيشِكْشٌ». فإذا وصلوا حذفوا الجميع، وهي كشكشة بني أسد وتميم. وأما كشكشة بكر، فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينا غير معجمة لتبين كسرة الكاف، فيؤكّد التأنيث، فيقولون: «مررت بِكْشٌ»، و«نَزَلت عَلَيْكِشٌ». فإذا وصلوا، حذفوا ليبيان الكسرة.

فأمّا قول معاوية: فَجَرْمُ بَطْنَانُ مِنَ الْعَرَبِ أَحَدُهُمَا فِي قُضَايَا - وهو جرم بن زيان - والآخر في طيء يوصفون بالفصاحة. والفراتية لغة أهل الفرات الذي هو نهر أهل الكوفة. والفراتان: الفرات وذجيـل، وبروى: لخلخانية العراق. والخلخانية: العجمة في المنطق، يقال: «رجل لخلخاني»، إذا كان لا يفصح. وكشكشة بني تميم إلحاـق الشين كاف المؤنث، وكشكشة بكر إلـحاـقـهمـ السـيـنـ كـافـ المؤـنـثـ، ولـيـسـتـ بالـفـصـيـحـةـ.ـ والـعـمـعـمـةـ أـنـ لاـ يـتـبـيـنـ الـكـلـامـ،ـ وأـصـلـهـ أـصـوـاتـ الشـرـانـ عـنـ الذـغـرـ،ـ وأـصـوـاتـ الـأـبـطـالـ عـنـ الـقـتـالـ.ـ وـقـضـاعـةـ أـبـوـ حـيـ منـ الـيـمـنـ،ـ وـهـوـ قـضـاعـةـ بـنـ مـالـكـ بـنـ سـبـأـ.ـ وـالـطـمـطـمـانـيـةـ أـنـ يـكـوـنـ الـكـلـامـ مـشـتـبـهـاـ بـكـلـامـ الـعـجـمـ.ـ يـقـالـ:ـ «رـجـلـ طـمـطـمـ»،ـ أـيـ فـيـ لـسـانـهـ عـجـمـةـ لـاـ يـفـصـحـ.ـ قـالـ عـتـرـةـ [ـمـنـ الـكـامـلـ]:ـ

١٢١٢ - تأوي له حِزَقُ النَّعَامِ كَمَا أَوْتَ حِزَقَ يَمَانِيَةً لِأَغْجَمَ طَمْطِمَ الحِزَقَةَ: الجماعة، والطُّمْطُمانَى بالضم مثله، وحمير أبو قبيلة، وهو حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، ومنهم كانت الملوك الأول. وصف هذا العجمي قوله بالفصاحة، وعدم اللُّكْنة، والتَّبَاعِدُ عن هذه اللغات المستهجنة، فاعرفه.

١٢١٢ - التخريج: البيت لعترة في ديوانه ص ٢٠٠؛ ولسان العرب ٤٧/١٠ (حزق)، ٣٧١/١٢ (طمطم)؛ وتهذيب اللغة ١٣/٢٠٧؛ ومجمل اللغة ٥٧/٢؛ وجمهرة اللغة ص ٢١٣، ٨٩٤؛ ومقاييس اللغة ٢/٥٣؛ ونَاجُ العروض ١٨/١٦١ (قلص)، ٢٥/١٦١ (حزق)، (طمطم)؛ وبلا نسبة في المخصص ٢/١٢٢، ولسان العرب ٧/٨١ (قلص).

اللغة: حرق النعام: جماعاته، واحدتها حرقة. المعنى: تلـجاـ إـلـيـهـ جـمـاعـاتـ مـنـ طـيـورـ النـعـامـ،ـ كـمـاـ تـلـجـاـ جـمـاعـاتـ مـنـ أـهـلـ الـيـمـنـ إـلـىـ فـارـسـيـ لـاـ تـفـهـمـ لـغـتـهـ. الإعراب: «تأوي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء للتشقّل. «له»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «حرق»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «النعام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كم»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب صفة لمفعول مطلق محدود، وهو مضاف، «اما»: حرف مصدرى. «أوت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الآلف المحذفة متّعا لالقاء الساكنين، والباء للتأنيث. والمصدر المؤول من «ما أوت حرق» في محل جز مضاف إليه، بتقدير: أونا مثل أوي. «حرق»: فاعل مرفوع بالضمة. «يمانية»: نعت مرفوع بالضمة. «الأعجم»: جاز و مجرور بالفتحة عوضا عن الكسرة لأنّه منّع من الصرف، متعلقان بالفعل «أوت». «طمطم»: نعت مجرور بالكسرة.

ورجملة «تأوي حرق»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «لأعجم طمطم» حيث فسر الطمطم بمن في لسانه عجمة لا يفصح معها.

ومن أصناف الحرف

حرف الإنكار

فصل

قال صاحب الكتاب: وهي زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقين: أحدهما أن تلحق وحدها بلا فاصل، كقولك: «أَزِيدُنِي؟» والثاني أن تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها «إن» مزيدة، كالتي في قولهم: «مَا إِنْ فَعَلَ» فيقال: «أَزِيدُ إِنِي؟»

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الزيادة أتى بها علماً على الإنكار، وهو حرف من حروف المد كالزيادة اللاحقة للذلة. وذلك على معنيين: أحدهما أن تذكر وجود ما ذكر وجوده وتُبْطِلُه، كرجل قال: «أَتَاكَ زِيدٌ»، وزيد ممتنع إِتَاهُ، فـتُنَكِّرُ لـبُطْلَانِهِ عنده. والوجه الآخر أن تُنَكِّرُ أن يَكُونُ على خلاف ما ذكر، كقولك: «أَتَاكَ زِيدٌ»، فـتُنَكِّرُ سُؤَالَهُ عن ذلك، وزيد من عادته أن يأْتِيهِ. قال سيبويه^(١): إذا انكرت أن يثبت رأيه على ما ذكر، أو تُنَكِّرُ أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر.

ومن العرب من يزيد بين الأول وهذه الزيادة زيادة تفصل بينهما، وتلك الزيادة «إن» التي تزاد للتتأكد في نحو [من الكامل]:

١٢١٣ - ما إِنْ يَمْسِيْ الأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ [مثُهُ وَخَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمِخْمَلِ]

(١) الكتاب ٤١٩/٢.

١٢١٣ - التعریج: البيت لأبي كثیر الہذلی فی خزانة الأدب ١٩٤/٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٢٤؛ وشرح أشعار الہذلیین ٣/١٠٧٣؛ وشرح التصریح ١/٣٣٤؛ وشرح دیوان الحماسة للمرزوقي ١/٩٠؛ وشرح شواهد الإیضاح ص ١٤٧؛ وشرح شواهد المفہی ١/٢٢٧؛ والشعر والشعراء ٢/٦٧٦؛ والكتاب ١/٣٥٩؛ والمقاصد النحویة ٣/٥٤؛ وللهذلی فی الخصائص ٢/٣٠٩؛ وبلا نسبة فی الأشباه والنظائر ١/٢٤٦؛ والإنصاف ١/٢٣٠؛ والمقتضب ٣/٢٣٢، ٢٠٣.

اللغة: المنكب: مجتمع رأس الكتف والعضد. المحمل: حمال السيف.

المعنى: يقول: إن ذلك الفتى لضمور بطنه، وضعف جسمه، إذا اضطجع على الأرض لا يمسها منه إلا المنكب وطرف الساق.

=

كأنهم أرادوا زيادة علم الإنكار للبيان والإيضاح، فزادوا «إن» أيضاً توكيدها لذلك المعنى، وذلك قوله في جواب [ضربيت زيداً]: «زيداً إينية»، بقيت الاسم على حاله من الإعراب، وزدت بعده «إن» لما ذكرناه، ثم كسرت النون للتقاء الساكنين على حد الكسر في التنوين، فحرف المد زائد للإنكار، و«إن» لتأكيدته، والهاء لبيان حرف المد، وحرف المد في الأول للإنكار، والهاء للوقف، فلذلك قال صاحب الكتاب: هذه الزيادة على طريقين، فاعرفه.

فصل [معنياً حرف الإنكار]

قال صاحب الكتاب: ولها معنيان: أحدهما إنكاراً أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب، والثاني إنكاراً أن يكون على خلاف ما ذكر، كقولك لمن قال: «قيل زيداً»: «أزيدنِي؟» منكراً لقدمه أو لخلاف قدمه، وتقول لمن قال: «غليني الأمير»: «الأميرُ؟» قال الأخفش: كأنك تهزأ به وتُنكِر تعجبه من أن يغلبه الأمير. قال سيبويه^(١): وسمينا رجالاً من أهل البدية قيل له: أتخرج إن أخصبت البدية، فقال: «أَنَا إِنِي؟» منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج.

* * *

قال الشارح: قد تقدم شرح ما في هذا الفصل فيما قبله بما أغني عن إعادته هنا، وقوله: «الأميرُ؟» الألف ممدودة؛ لأن همزة الاستفهام لمما كانت مفتوحة، ودخلت همزة لام التعريف، وكرهوا حذفها لشأْ يتبين الخبر بالاستخار، قلوا الثانية، وأفزوها كما في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَرَى مَنْ حَرَمَ أَمَّا الْأَنْتَيْنِ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿أَلَّا يَرَى لَكُمْ﴾^(٣). وحرف الإنكار واوً لانضمام الراء قبلها، والهاء ساقنة لأنها للسكت.

فأما ما حکاه سيبويه من قول البدوي حين قيل له: «أتخرج إلى البدية إن أخصبت؟» فقال: «أَنَا إِنِي؟» فجاء على المعنى؛ لأن المضمر للفاعل في «تخرج»

= الإعراب: «ما»: حرف نفي. «إن»: زائدة. «يمس»: فعل مضارع مرفوع. «الأرض»: مفعول به منصوب. «إلا»: حرف حصر. «منكب»: فاعل مرفوع. «منه»: جار و مجرور متعلقان بمحذف نعت «منكب». «وحرف»: الواو حرف عطف، «حرف»: اسم معطوف على «منكب» مرفوع، وهو مضارف. «الساق»: مضارف إليه مجرور. «طي»: مفعول مطلق منصوب لفعل محذف، وهو مضارف. «المحمل»: مضارف إليه مجرور. وقيل: «طي المحمل»: مركب إضافي منصوب على أنه مصدر تشبيهي على ما قرره سيبويه.

وجملة «يمس الأرض»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «ما إن يمس» حيث جاء بـ«إن» زائدة للتوكيد. وفيه شاهد آخر للتحمة، وهو قوله: «طي المحمل» حيث نصب «طي» بفعل محذف دل عليه السياق تقديره: «طوي طي».

(١) الكتاب ٤/٤٢٢. (٢) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤. (٣) يونس: ٥٩.

المخاطب، وحين أنكر رأيه أن يكون على خلاف أن يخرج، واستفهم عن ذلك، وصار المخاطب هو المتكلّم، ولم يُمكّنه أن يأتي بالفاعل وحده، فصله وجاء به على المعنى، فقال: «أَنَا إِنِي؟» بالألف الاستفهامية والأصلية.

فصل

[حركة حرف الإنكار]

قال صاحب الكتاب: ولا يخلو الحرف الذي تقع بعده من أن يكون متخرّكاً، أو ساكتاً. فإن كان متخرّكاً تبعته في حركته، فتكون ألفاً وواواً وباء بعد المفتوح والمضموم والمكسور، كقولك في: «هذا عَمْرٌ»؛ «أَعْمَرُوهُ؟» وفي «رأيت عُشَّانَ»؛ «أَعْشَمَاهُ»، وفي «مررت بـحَدَامَ»؛ «أَحَذَامِي؟» وإن كان ساكتاً حُرك بالكسر، ثم تبعته كقولك: «أَرَيْدُنِي؟» و«أَزِيدُ إِنِي؟»

* * *

قال الشارح: يريد أن هذه الزيادة مدة تتبع حركة ما قبلها إن كان متخرّكاً، ولم يكن بينهما فاصل. فإن كان مضموماً، كانت الزيادة واواً، نحو قولك في جواب من قال: «هذا عَمْرٌ» مُنْكِراً؛ «أَعْمَرُوهُ؟» وإن كان مفتوحاً، كانت الزيادة ألفاً، نحو قولك في جواب من قال: «رأيت عُشَّانَ»؛ «أَعْشَمَاهُ؟» وإن كان مكسوراً كانت باء، نحو قولك في جواب من قال: «مررت بـحَدَامَ»؛ «أَحَذَامِي؟» على حد ما يُفعّل بزيادة الثدبة.

وإن كان ما قبل الزيادة ساكتاً، قدرت الزيادة ساكتة، ثم كسرت الساكت الأول للقاء الساكنين، وجعلت الزيادة باء من جنس الكسرة، نحو قولك في جواب من قال: «هذا زِيدٌ»؛ «أَزِيدُنِي؟» فالدال مضمومة محكية، وحركتها إعراب، والتنوين متخرّك بالكسر، وحركتها بناء للقاء الساكنين، وكذلك النصب والجر، نحو قولك في «ضربت زِيدًا»؛ «أَزِيدُنِي؟» بفتح الدال، وفي «مررت بـزِيدٍ»؛ «أَزِيدُنِي؟» بكسر الدال. والتنوين مكسور للقاء الساكنين والمدة بعدها باء للكسرة قبلها. وكذلك يُفعّل مع الإنكار بـ«إِنْ»، نحو قولك في جواب من قال: «هذا زِيدٌ»؛ «أَزِيدُ إِنِي؟» وفي من قال: «ضربت زِيدًا»، «أَزِيدًا إِنِي؟» وفي الجر: «أَزِيدُ إِنِي؟» فاعرفه.

فصل

[محل حرف الإنكار]

قال صاحب الكتاب: وإن أجبت من قال: «لقيت زِيدًا وعَمْرًا»، قلت: «أَزِيدًا وعَمْرَنِي؟». وإذا قال: «ضربت عَمْرًا»، قلت: «أَضْرَبْتَ عَمْرَاهَا». وإن قال: «ضربت زِيدًا الطويل»؛ «أَزِيدًا الطويلة»، فتجعلها في مُنتهى الكلام.

* * *

قال الشارح: ي يريد أن محل علامة الإنكار آخر الكلام ومتناهه، ولذلك تقع بعد المعطوف، وبعد المفعول، وبعد النعت، فتقول مجيئاً لمن قال: «القيث زيداً وعمرأ»؛ «أزيداً وعمرئية؟» فتشققها من الأول، وثبتتها في المعطوف، وتكسر التنوين لسكون المدة بعده، وتجعلها ياءً لأنكشار ما قبلها على ما سبق. وتقول في جواب من قال: «ضربيت عمرأ»؛ «أضربيت عمرأة؟» فالحقتها المفعول، ولم تتحققها الفعل، لأن المفعول متنه الكلام متصلة بما قبله، وعلامة الإنكار لا تقع خشواً، وتجعلها ألفاً للفتحة قبلها إذ ليس فيه تنوين، وكذلك تقول في جواب من قال: «ضربيت زيداً الطويل»؛ «أزيداً الطويلة؟» لتحقق الهاء الصفة؛ لأنه متنه الكلام وكانت ألفاً للفتحة، فاعرفه.

فصل

[ترك حرف الإنكار في الدرج]

قال صاحب الكتاب: وتنترك هذه الزيادة في حال الدرج فيقال: «أزيداً يا فتى؟» كما تركت العلامات في «من» حين قلت «من يا فتى؟»

* * *

قال الشارح: قد تقدم أن مدة الإنكار من زيادات الوقف، فلا ثبت في الوصل، فهي نظيره الزيادة في «من» إذا استفهمت عن النكارة في الوقف في نحو «منو»، و«منا»، و«مني»، فإذا قيل: «لقيث زيداً»، قيل في جوابه: «أزيداً يا فتى؟» تركت العلامات من «زيد» لوضلك إياه بما بعده، كما تركت حروف اللبين في «منو»، و«منا»، و«مني» إذا وصل بما بعده. ولا تدخل هذه العلامات في «يا فتى»؛ لأنه ليس من حديث المسؤول، فتنكر ذلك عليه، فقولك: «يا فتى» يمنع العلامات بمنزلة الطويل، ولا تدخله العلامات، لأنه ليس من الحديث فيتووجه الإنكار إليه، فاعرفه.

ومن أصناف الحرف

حرف التذكير

فصل

قال صاحب الكتاب: وهو أن يقول الرجل في نحو: «قال»، و«يقول»، و«من العام»: «قالاً»، فيمد فتحة اللام، و«يقولوا»، «ومن العامي»، إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه.

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه المدة قد تزداد بعد الكلمة أو الحرف إذا أريد اللفظ بما بعده، ونسى ذلك المراد، فيقف متذكراً، ولا يقطع كلامه؛ لأنَّه لم ينته كلامه، إذ غايته ما يتوقعه بعده، فيطول وقوفه.

فصل

[حركة حرف التذكير]

قال صاحب الكتاب: وهذه الزيادة في اتباع ما قبلها إن كان متحرّكاً بمنزلة زيادة الإنكار، فإذا سكن حرك بالكسر كما حرك ثمة، ثمَّ تبعه. قال سيبويه^(١): سمعناهم يقولون: «إنه قدِي»، و«ألي» يعني في «قد فعل»، وفي الألف واللام إذا تذكر «الحارث» ونحوه، قال: وسمعنا من يوثق به يقول: «هذا سينفني»، يريد: سيف من صفتَه كيَّت وكَيَّت.

* * *

قال الشارح: فإن كان قبل المتوقع حرف متحرّك، فلا يخلو من أن يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، نحو: «قال» مثلاً، و«يقول» و«من العام». فإن كان مفتوحاً ألحقَه ألفاً، نحو: «قالاً»، وإن كان مضموماً ألحقَه واواً، نحو: «يقولوا»، وفي المكسور ياء، نحو: «من العامي» إذا تذكر، ولم يرد أن يقطع.

(١) الكتاب ٤/٤٦٧.

فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكناً، نحو لام المعرفة في «الغلام» و«الرجل»، فإنك تكسرها تشبيهًا بالقافية المجرورة إذا وقع حرف رؤيتها حرفاً ساكناً صحيحاً، نحو قوله [من الكامل]:

وَكَيْفَ يَدِي أَنْ

لأن «قد» إذا لقيها ساكنٌ بعدها تكسّر، نحو قوله: «قد اخْمَرَ الْبُسْنُرُ»، وقد انطلق الرجل». ولو وقعت «من» قافية، لأطلقت إلى الفتح، وكان زيادة الإطلاق ألفاً. وقد يجوز إطلاقها إلى الكسر، فتكون الزيادة ياء لأن^(٢) «من» قد تفتح في نحو قوله: «منَ الرَّجُلُ»، وتُكسّر في نحو «منِ ابْنِكُ». فتقول في القافية المنصوبة: «منَا» وفي القافية المجرورة: «منِي». فعلى هذا تقول في التذكرة: «قدِي» في «قدَ قَامَ» أو «قدَ قَعَدَ». وكذلك كل ساكن وقفت عليه، وتذكري بعده كلاماً، فإنك تكسره وتشيع كسرته للاستطالة والتذكرة، إذا كان مما يُكسّر إذا لقيه ساكنٌ بعده.

فإن كان الساكن مما يكون في وقت مضموماً، وفي وقت مفتوحاً، ووقفت عليه متذكرة؛ الحقّ ما يكون مضموماً واواً، وما يكون مفتوحاً ألفاً، فتقول: «ما رأيته مُدُّوا»، أي: مذ يوم كذا، لأن «مد» إذا لقيها ساكنٌ بعدها، ضمت؛ لأن الأصل في «مند» الضم. وتقول: «عجبت مِنَا» بالف في «من زيد» ونحوه؛ لأنك تقول: «منَ الرَّجُلُ»، و«منَ الغلام»، فتفتحه. ومن كانت لغته الكسر نحو: «منَ الغلام»، قال متذكرة: «منِي». فحكم التذكرة في هذا الباب حكم القافية، والجامع بينهما أن القافية موضع مد واستطالة، كما أن التذكرة موضع استشرافٍ وتطاولٍ إلى المتذكرة.

وحكى سيبويه: «هذا سيفني»، يريد: هذا سيف حاد أو ماضٌ أو نحوهما من الصفات، فني، ومد متذكرة إذ لم يرد أن يقطع اللفظ، وكان التنوين حرفاً ساكناً، فكسر كما كسر ذاك. وقد قال سيبويه: سمعنا من يوثق به يقول ذلك.

انتهى الكلام على قسم الحروف، وهو القسم الثالث، ويتلوه المشترك. والحمد لله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) تقدم بالرقم ١٠٦٤.

(٢) في الطبعتين: «إلا إن»، مكان «لأن»؛ وهذا تحرير.

القسم الرابع: في المشترك

فصل

قال صاحب الكتاب: المشترك، نحو: الإمالة، والوقف، وتحقيق الهمزة، والتقاء الساكنين، ونظائرها مما يتواجد فيه الأضرب الثلاثة أو اثنان منها. وأنا أورد ذلك في هذا القسم على نحو الترتيب المأثر في القسمين، معتصماً بحجل التوفيق من ربِّي، بريئاً من الحَوْل والقوَّة إلَّا به.

* * *

قال الشارح: هذا القسم الرابع آخر أقسام الكتاب، وهو أعلىها وأشرفها إذ كان مشتملاً على نكث هذا العلم وتصريفه، وأكثر الناس يضعف عن الإحاطة به لغموضه، والمنفعة به عامة. وقد سماه المشترك؛ لأنَّه قد يشترَك فيه القُبُلُ الثلاث - أعني الاسم والفعل والحرف - أو اثنان منها.

وفي تسميته بالمشترك نظر؛ لأنَّ المشترك اسم مفعولٍ، و فعله «اشترَك»، ولا مفعول له إذ كان لازماً، ولا يُتَبَّع من اللازم فعل للمفعول، إلا أن يكون معه ما يقام مقام الفاعل من جازٍ و مجرور أو ظرف أو مصدر. وأحمل ما يُخَلَّ عليه أن يكون أراد المشترك فيه، و حذف حرف الجر، وأسند اسم المفعول إلى الضمير، فصار مرفوعاً به. وأما أن يكون قد حذف الجاز والمجرور معاً، فليس بالسهل؛ لأنَّ ما أقيمت مقام الفاعل يجري مجرى الفاعل، فكما لا يحسن حذف الفاعل كذلك لا يحسن حذف ما أقيمت مقامه، وقال: وذلك نحو الإمالة، والوقف، وتحقيق الهمزة، والتقاء الساكنين، فإنَّ هذه الأشياء تتواجد على الاسم والفعل والحرف. فالإمالة تكون في الاسم نحو: «عماد»، و«كتاب»، وفي الفعل نحو: «سعى»، و«رمى». وقد جاءت في الحرف أيضاً نحو «بنلى»، و«يا» في النداء. وكذلك الوقف، فإنه يكون في الاسم والفعل والحرف. وكذلك تخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين على ما سيَرِد في موضعه إن شاء الله.

ومن أصناف المشترك

الإِمَالَةُ

فصل [ما هيّتها]

قال صاحب الكتاب: يشتر� فيها الاسم والفعل. وهي أن تتحوّل بالألف نحو الكسرة؛ ليتجانس الصوت، كما أشربت الصاد صوت الزاي لذلك.

* * *

قال الشارح: اعلم أن الإِمَالَة مصدر «أَمْلَأْتُهُ أَمْلَأْهُ إِمَالَةً». والميّل: الانحراف عن القصد، يقال منه: «مال الشيء»، ومنه «مال الحاكم» إذا عدل عن الاستواء. وكذلك الإِمَالَة في العربية عدول بالألف عن استواه، وجنوح به إلى اليماء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة، وبين مخرج اليماء. وبحسب قرب ذلك الموضع من اليماء تكون شدة الإِمَالَة، وبحسب بُعده تكون خفتها. والتفسيخ هو الأصل، والإِمَالَة طارئة، والذي يدل أن التفسيخ هو الأصل أنه يجوز تفسيخ كل ممَال، ولا يجوز إِمَالَة كل مفخَم. وأيضاً فإن التفسيخ لا يحتاج إلى سبب، والإِمَالَة تحتاج إلى سبب.

والإِمَالَة لغة بني تميم، والفتح لغة أهل الحجاز، قال الفراء: أهل الحجاز يفتحون ما كان مثل «شاء»، و«خاف»، و« جاء»، و«كاد»، وما كان من ذوات اليماء والواو. قال: وعامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس يسرون إلى الكسر من ذوات اليماء في هذه الأشياء، ويفتحون في ذوات الواو مثل: « قال» و« جال».

والمعمال كثير في كلام العرب، فمهما يكون في كثرة الاستعمال تفسيخه وإِمالته سواء، ومنه ما يكون أحد الأمرين فيه أكثر وأحسن. وكان عاصم يفترط في الفتح، ومحنة يفترط في الكسر. وأحسن ذلك ما كان بين الكسر المفترط، والفتح المفترط.

والغرض من الإِمَالَة تقريب الأصوات بعضها من بعض لضريب من التشاكل، وذلك إذا ولـي الألف كسرة قبلها أو بعدها، نحو: « عماد»، و« عالم»، فـيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة، فـيميلون الألف نحو اليماء. فـكما أن الفتحة ليست فتحة ممحضة، فـكذلك الألف التي بعدها؛ لأن الألف تابعة للحركة، فـكأنها تصير حرفًا ثالثًا بين الألف واليماء. ولـذلك عـدوها مع

الحروف المستحسنة حتى كملت حروف المُعجم خمسة وثلاثين حرفاً. كأنهم فعلوا ذلك هنا كما فعلوا في الأدغام، وقربوا بعضها من بعض، نحو قولك في «مضدر»: «مَزْدَرٌ»، فقربوا الصاد من صوت الراي ليتناسب الصوتان، ولا يتناقرا. وذلك أن الصاد مُقاربة الدال في المخرج، وبينهما مع ذلك تناف وتباب في الأحوال والكيفية. وذلك أن الصاد مهمومة، والدال مجهرة، والصاد مستعملية مُطْبِقة، والدال ليست كذلك، والصاد رخوة، والدال شديدة، والصاد من حروف الصفير، والدال ليست كذلك. فلما تبناينا في الأحوال هذا التبائن، أرادوا أن يفرقوا بينهما في بعض الأحوال على حد تقاربهما في المخرج استثنائاً لتحقيق الصاد مع الدال مع ما ذكرناه من المباینة، فأبدلوا من الصاد الزاء لأنها من مخرجها، وهو من حروف الصفير، وتوافق الدال في الجهر، فيتناسب الصوتان ولا يختلفان. نحو ذلك قراءة من قرأ: «زِرَاطٌ»^(١) في «صِرَاطٍ». وقالوا: «لَمْ يُخْرَمْ مِنْ فَزْدَ لَهُ»^(٢) والمراد: «فُصِّدَ»؛ لأن العرب كانت إذا جاء أحدهم ضيفاً، ولم يحضرهم قرئ فصدوا بعض الإبل، وشرب الضيف من ذلك الدم، فلم يُخْرَمْ؛ لأنّه وجد ما يُسْدِدُ مُخْصَصَته. وكذلك في الإملاء قريبة الألف من الياء؛ لأن الألف تطلب من الفم أعلى، والكسرة تطلب أسفله وأدناه، فتناقرا. ولما تناقرا، أجنحت الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، فصار الصوت بين فهم، فاعتدل الأمر بينهما، وزال الاستقال الحاصل بالتناقرا، فاعرفه.

[أسبابها]

قال صاحب الكتاب: وسبب ذلك أن تقع بقرب الألف كسرة، أو ياء، أو تكون هي منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرية ياء في موضع، وذلك نحو قولك: «عِيَادٌ»^(٣)، و«شِنَلَالٌ»، و«عِالَمٌ»، و«سَيَالٌ»، و«شَيْيَانٌ»، و«هَابٌ»، و«خَافٌ»، و«نَابٌ»، و«رَمَى»، و«دَعَا» لقولك: «دُعَى»، و«مَعْزِي» و«جَبَلِي» لقولك: «مَغْرِيَانٌ» و«جَبَلَيَانٌ».

* * *

قال الشارح: اعلم أن الإملاء لها أسباب. وتلك الأسباب ستة، وهو أن يقع بقرب الألف كسرة، أو ياء قبله، أو بعده، أو تكون الألف منقلبة عن ياء، أو كسرة، أو مشبهة للمنقلب، أو يكون الحرف الذي قبل الألف يُكسَر في حال وإمالته لإمالته. فهذه أسباب الإملاء، وهي من الأسباب المُجُوزة، لا المُوجَبة. ألا ترى أنه ليس في العربية سبب

(١) الفاتحة: ٦، وغيرها. وانظر: البحر المحيط ١/٢٥؛ وتفصير القرطبي ١/١٤٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/١١.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الألفاظ الكتابية ص ٥٧؛ وجمهرة الأمثال ٢/١٩٣؛ وكتاب الأمثال ص ٢٣٥؛ ولسان العرب ٣/٣٣٥ (فزد)، ٣٣٦ (فصid)؛ والمستقصي ٢/٢٩٤؛ ومجمع الأمثال ٢/١٩٢.

والقصد: دم كان يؤخذ من أوداج البعير أو الفرس، ثم يُشوى ويؤكل. والمعنى: لم يُحرم من نال بعض حاجته. يضرب في القناعة باليسير.

(٣) وضع النقطة الخالية الوسط (أو الدائرة) تحت الحرف يدل على إمالته.

يوجب الإمالة لا بد منها، بل كل ممالي لعلة، فلَكَ أن لا تُميله مع وجودها فيه، ونحو ذلك مما هو علة للجواز الواو إذا انضمت ضمًّا لازماً، نحو: «وقتت»، و«أقتت»، و«وجوه»، و«أجْوَه»، فانضمما الواو أمر يجوز الهمزة، ولا يُوجِبها.

فمثلاً الأول وهو ما أميل للكسرة قوله في «عماد»: «عِمَادٌ» وفي «شِمَالٌ»: «شِمَالٌ» وفي «عَالِمٌ»: «عِالِمٌ». فالكسرة في «عماد» هي التي دعت إلى الإمالة؛ لأن الحرف الذي قبل الألف، وهو الميم، تُمال فتحتها إلى الكسرة؛ لأجل انكسار العين في «عماد»، وكذلك «شِمَالٌ» تُميِّل فتحة اللام منه لكسرة شين «شِمَالٌ»، ولا يُعتد بالميم فاصلة لسكنها، فهي حاجزٌ غيرٌ حصين، فصارت كأنها غيرٌ موجودة، فإذا قولك: «شِمَالٌ» كقولك: «شِمَالٌ». وإذا كانوا قد قالوا: «صِبَغَت» في «سِبَغَت» فقلعوا السين صاداً مع قوة الحاجز لتحرّكه، وقالوا: «صِرَاطٌ» والأصل: «سِرَاطٌ» فلا يجوز فيما ذكرناه كان أولى.

وقالوا: «عَالِمٌ»، فأمالوا للكسرة بعدها، كما أمالوا للكسرة قبلها، إلا أن الكسرة إذا كانت متقدمة على الألف، كانت أدعى للإمالة منها إذا كانت متأخرة. وذلك أنها إذا كانت متقدمة، كان في تقدمها تسفل بالكسرة، ثم تصعد إلى الألف. وإذا كانت الكسرة بعد الألف، كان في ذلك تسفل بعد تصعيده. والانحدار من عالٍ أسهل من الصعود بعد الانحدار، وإن كان الجميع سبيلاً للإمالة.

واعلم أنه كلما كثرت الكسرات، كان أدعى للإمالة لقوتها سبباً. ومتى بُعدت عن الألف، ضُعفت؛ لأن للقُرب من التأثير ما ليس للبعُد. ولاجتماع الأسباب حكم ليس لانفرادها، فإذا الإمالة في «جِلْيَابٍ» أقوى من إمالة «شِمَالٌ»؛ لأن الكسرتين أقوى من الكسرة الواحدة. وإمالة «عماد» أقوى من إمالة «شِمَالٌ»؛ لقرب الكسرة من الألف. وإمالة «شِمَالٌ» أقوى من إمالة «أَكَلْتُ عَنِي»؛ لقوتها الحاجز بالحركة. وإمالة «أَكَلْتُ عَنِي» أقوى من إمالة «دِرْهَمَانٌ»؛ لأن بين كسرة الدال من «درهمان» وبين الألف منها ثلاثة أحرف. فلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف، فالإمالة له أَلْزَم، والنصب فيه جائز. وكلما كثرت الكسرات والياءات كانت الإمالة فيه أحسن من النصب. وقالوا: «شَيْبَانٌ»، و«قَيْسُ عَيْلَانٌ»، و«شُوكُ السَّيَّابٌ»، وهو شجر، و«الضَّيَاحٌ»، وهو لَبَنٌ، فأمالوا ذلك لمكان الياء. وقالوا: «رَأَيْتُ زِيدًا»، فأمالوا، وهو أضعف من الأول؛ لأن الألف بدلٌ من التنوين، وأهلُ الحاجز لا يميلون ذلك ويفتحونه.

فاما الياء الساكنة إذا كان قبلها حركة من جنسها، نحو: «دِيَبَاجٌ» و«دِيَمَاسٌ»، فإن الإمالة فيه أقوى من إماتتها، إذا لم يكن ما قبلها حركة من جنسها من نحو: «شَيْبَانٌ»، و«عَيْلَانٌ»؛ لأن الأول فيه سبيان: الكسرة والياء، والثاني فيه سببٌ واحدٌ.

والإمالة للباء الساكنة من نحو: «شييان»، و«عيلان» أقوى من الإمالة للباء المتحركة من نحو «الحيوان»، و«الميلان»؛ لأن الساكنة أكثر ليناً واستثنائاً، فكانت أدعى للإمالة. والإمالة للباءين نحو: «كِيال»، و«بَياع» أقوى من الباء الواحدة، نحو: «البيان»، و«شوك السيال»؛ لأن الباءين بمنزلة علتين وسبعين. وإمالة ما الباء فيه مُجاورةً للألف من نحو «السيال»، والبيان أقوى من إمالة ما تبعه عنه.

ومن ذلك ما كانت ألفه منقلبة عن ياء أو مكسورة. فمثال الأول قوله في الاسم: «نَابُ»، و«عَابُ» وفي الفعل «صَارَ بمكان كذا وكذا»، و«بَاعَ»، و«هَابَ»، إنما أميلت هاهنا لتدل أن الأصل في العين الباء، وأنها مكسورة في «بَعْتَ»، و«صِرْتَ»، و«هَبْتَ»، إلا أن الكسر في «بَعْتَ»، و«صِرْتَ» ليس بأصل، وهو في «هَابَ» أصل، وكذلك إن كان من «فَعَلَ» بكسر العين، وألفه منقلبة من واو، نحو: «خَافَ زِيدٌ من كذا». فأما «مِغْزَى»، و«حُبْلَى» فيسوغ فيهما الإمالة؛ لقولك: «حُبْلَيَانَ»، و«مِغْزَيَانَ» وسيوضح أمرهما بأكشاف من هذا البيان.

فصل [شُرطُهَا]

قال صاحب الكتاب: وإنما تؤثر الكسرة قبل الألف إذا تقدمته بحرف كـ«عماد»، أو بحرفين أولهما ساكن كـ«شِمَال»، فإذا تقدمت بحرفين متخرجين أو بثلاثة أحرف، كقولك: «أَكَلَتْ عِنْبَا»، و«فَتَلَتْ قِنْبَا» لم تؤثر، وأما قولهم: «يريد أن ينزع عنها ويضربها»، و«هو عندها» و«له ذرْهَمَانِ» فشاذ، والذي سوّغه أن الهمزة خفية، فلم يعتد بها.

* * *

قال الشارح: يريد أن الكسر من مقتضيات الإمالة وإن كان بين الألف والكسرة حرف متحرك، نحو: «عِمَاد»، و«جِبَال»؛ لأن الميم من «عماد» مفتوحة، والفتحة أيضاً تمال إلى الكسرة لإمالة الألف، فكأنها من الألف وليس شيئاً غيره. وكذلك لو فصلت بينهما بحرفين: الأول منها ساكن، نحو: «سِرْبَال»، و«شِمَال»؛ لأن الساكن لا يخلل به، وأنه ليس بحاجز قويٍّ، فصار كذلك قلت: «سِبَال»، و«شِمَال». ومثله: «هُوَ مِيَانَ»، و«إِنَّ اللَّهَ وَإِنَّ إِيمَانَ رَمَعْوَنَ»^(١) الإمالة فيه جيدة. وكذلك قالوا: «صَوْبِقَ»، وهم يريدون سَوْيِقاً، فقلبوا السين صاداً للقرب من القاف، وبينهما حرفان الأول متحرك، والثاني ساكن. وفي الجملة كلما كانت الكسرة أو الباء أقرب إلى ألفه، فالإمالة ألزم له، والنصب فيه جائز.

فإن كان الفاصل بينهما حرفين متخرّجين، نحو قولهك: «أكلتِ عَنْبَا» و«فتلتُ قِبَّاً»، لم تسنح الإملاء؛ لتباعد الكسرة من الألف. فأما قولهم: «يريد أن يتزعمها، وأن يضرّ بها» فقليل. والذي سوّغه أنّ الهماء خفيّة، فكانت كالمعدومة، فصار اللفظ كأنّه «يريد أن يتزعمها»، و«أن يضرّ بها»، فأمالوا الألف للكسرة، كما أمالوها في «عماد»، فلذلك لا تتمال في نحو «لم يعلما»؛ لعدم الكسرة.

فأما قولهم: «له دِرْهَمَانِ»، فأمالوا هاهنا أيضًا، وهو قليل. والذي حسنه كون الراء ساكنة، فلم يكن حاجزاً حصيناً، والهماء خفيّة، فهي كالمعدومة لخفايتها. وقد تقدّم الكلام عليها في فصل الاسم، وليس شيء من ذا تتمال ألفه في الرفع، فلا يقال: «هو يضرّ بها» ولا «يَقْتُلُها»، وذلك أنه وقع بين الألف والكسرة ضمةً، فصارت حاجزاً، فاعرفه.

فصل

[إجراء الألف المنفصلة مجرى المتصلة والكسرة العارضة مجرى الأصلية في الإملاء]

قال صاحب الكتاب: وقد أجروا الألف المنفصلة مجرى المتصلة والكسرة العارضة مجرى الأصلية، حيث قالوا: «درستُ عِلْمًا»، و«رأيتُ زَيْدًا»، و«مررتُ بِبَابِه»، و«أخذتُ من مِالَه».

* * *

قال الشارح: يريد أنّهم أجروا المبدلة من التنوين مجرى ما هو من نفس الكلمة، وجعلها منفصلة من الاسم؛ لأنّها ليست لازمة، إذ كانت من أعراض الوقف، فتُمْيلها، نحو قولهك: «درستُ عِلْمًا»، و«رأيتُ زَيْدًا»، كما تقول: «عماد»، و«شَيْبَان». وقالوا: «أخذتُ من مِالَه» و«وقفتُ بِبَابِه»، فأمالوا الألف لكسرة الإعراب، وهي عارضة، تزول عند زوال عاملها، وحدوث عامل غيره، لكنّهم شبّهوها بكسرة عين «فَاعِلٌ» بعد الألف. وذلك أنّ الغرض من الإملاء إنّما هو مشاكّلة أجراس الحروف، والتبعاد من تنافيهما، وذلك أمرٌ راجع إلى اللفظ، لا فرق فيه بين العارض واللازم، إلا أنّ الإملاء في نحو «عَائِدٍ»، و«بِسَالِمٍ»، و«عِمَادٍ» أقوى من الإملاء هنا؛ لأنّ الكسرة هناك لازمة، وهي في «بِإِيمَلٍ» و«بِإِيمَلٍ» عارضة. ألا ترى أنها تزول في الرفع والنصب، والرفع والنصب لا إملاء فيه كما لا إملاء في «آجُرٍ»، و«تابِلٍ»؟ فاعرفه.

فصل

[إملاء الألف التي في آخر الكلمة]

قال صاحب الكتاب: والألف الأخيرة لا تخلو من أن تكون في اسم أو فعل، وأن تكون ثالثة، أو فوق ذلك. فالتي في الفعل تتمال كيف كانت، والتي في الاسم

إن لم يُعرَف انقلابها عن الياء لم تُمْلِ ثالثة، وتُمَالِ رابعة، وإنما أميلت «العَلْيَا» لقولهم: «العَلْيَا».

* * *

قال الشارح: الألف إذا كانت في آخر الكلمة، فلا تخلو من أن تكون منقلبة عن واو أو ياء. فإن كانت منقلبة من ياء في اسم أو فعل، فإِمَالْتُهَا حسنة، وذلك قوله في الفعل: «رَمَى»، «قَبَضَى»، «سَعَى»، وفي الاسم «فَتَى»، و«رَجَى»؛ لأن اللام هي التي يُوقَفُ عليها، وإن كانت من الواو. فإن كان فعلاً، جازت الإِمَالَة فيه على قُبْحِ، نحو قوله: «غَزَا»، «ذَعَا»، «عَدَا»؛ لأن هذا البناء قد يُنْتَهِي بالهمزة إلى «أَفْعَلَ»، فيصير واوه ياء؛ لأن الواو إذا وقعت رابعة، صارت ياء، نحو: «أَغْزَيْتُ»، «وَأَذْعَيْتُ»، فتقول: «أَغْزَى»، «وَأَذْعَى» بالإِمَالَة. وأيضاً فإنَّه قد يُبَنِّي لِمَا لَمْ يَسْمِ فاعله، فيصير إلى الياء، نحو: «غُزِيَ»، و«ذُعِيَ»، فتخيلوا ما هو موجود في الحكم موجوداً في اللفظ.

فإن كان اسمًا، نحو: «عَصَا»، و«فَعَا»، و«رَحَا»، لم تُمْلِيْ الفه؛ لأنها لا تنتقل انتقال الأفعال؛ لأن الأفعال تكون على «فَعَلَ»، و«أَفْعَلَ»، و«اسْتَفْعَلَ»، و«فَعَلَ». والأسماء لا تتصرفُ هذا التصرفَ، فلا يكون فيها إِمَالَة. هذا إذا كانت ثالثة، فأمّا إذا كانت رابعة طرفاً، فإِمَالْتُهَا جائزة، وهي التي تختار. ولا تخلو من أن تكون لاماً أو زائدة، فإذا كانت لاماً، فلا تخلو من أن تكون منقلبة من ياء من نحو: «مَرْمَى»، و«مَسْعَى»، و«مَلْهَى»، و«مَغْزَى». فأمّا «مرمى» و«مسعى»، فهو من «زَيْتُ»، و«سَعَيْتُ»، و«مَلْهَى»، و«مَغْزَى»؛ فإنَّهما وإن كانا من «لَهُوتُ»، و«غَرَوتُ»، فإنَّ الواو ترجع إلى الياء لوقوعها رابعة. ولذلك تظهر في الثانية، فتقول: «مَلْهَيَان»، و«مَغْزَيَان». وكلما ازدادت الحروف كثرةً، كانت من الواو أبعد، أو تكون الألف زائدة للتأنيث، أو للإلحاق. وَحَقُّ الزائد أن يُحمل على الأصل، فيجعل حكمه حكم ما هو من الياء، إذ كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء، إذا زادت على الثلاثة. وذلك نحو «خَبَلَى» و«سَكَرَى»، الإِمَالَة فيهما سائحة؛ لأن الألف في حكم الياء. لا ترى أنها تقلب ياء في الثانية، نحو قوله: «حَبْلِيَان»، و«سَكَرِيَان»، وفي الجمع السالم، نحو: «حَبْلِيَات»، و«سَكَرِيَات». ولو استقفتَ منها فعلاً، لكن باليء، نحو: «حَبْلِيَّت»، و«سَكَرِيَّت». وكذلك ما زاد من نحو: «سَكَارِى» و«شَكَاعِى».

أمّا المُلْحَقة من نحو «أَزْطَى» و«مَغْزَى»، و«حَبَنْطَى»، فكذلك. إلا ترك تقول في الثانية: «أَرْطَيَان»، و«مَغْزَيَان»، و«حَبَنْطَيَان». كلُّ هذا يرجع إلى الياء، ولذلك يُمال، فهذا حكم الألف إذا كانت رابعة مقصورة، أو على أكثر من ذلك، اسمًا كانت أو فعلاً. وإنما أميلت «العَلْيَا»، وهو اسم على ثلاثة أحرف من الواو؛ لقولهم: «العَلْيَا»، فالألفُ التي في «العَلْيَا» تلك الياء التي في «العَلْيَا»، لكنه لما جُمِعَ على الفعل، قُلبت الياء ألفاً، فهو كقولهم: «الكُبَرَى» من «الكُبَرَى»، و«الفُضَلَى» من «الفُضَلَى»، فاعرفه.

فصل

[إمالة الألف المتوسطة]

قال صاحب الكتاب : والمتوسطة إن كانت في فعل يقال فيه : « فعلت » كـ « طَابَ » ، و « خَافَ » ، أَمْيلَتْ ، ولم يُنْظَرْ إلى ما انقلبت عنه . وإن كانت في اسم ، نُظَرَ إلى ذلك ، فقيل : « بَابٌ » ، ولم يَقُلْ : « بِابٌ »^(١) .

* * *

قال الشارح : الألف المتوسطة إذا كانت عيناً ، فلا تخلو من أن تكون من واو أو ياء . فإذا كانت من قبلة من ياء ، ساغت الإملاء فيها في اسم كانت ، أو فعل ، فتقول في الاسم : « بَابٌ » ، و « عَابٌ » ؛ لأنهما من الياء ، لقولهم في جمع ناب : « أَبْيَابٌ » . و « عَابٌ » بمعنى « العَيْبِ » . وتقول في الفعل « بَاتٌ » ، و « بَهَابٌ إلى كذا » ، و « هَابٌ » . وإنما أَمْيلَتْ هنا لتدل على أن العين من الياء ، ولأن ما قبلها ينكسر في « بِثٌ » ، و « صِرْثٌ » و « هِبْثٌ » .

إذا كانت من قبلة من واو ، فإن كان فعلاً على فعل كـ « عَلَمٌ » ، جازت الإملاء ، نحو قوله : « خَافَ » ، و « بَاتٌ » في لغة من يقول : « مَاتَ يَمَاتٌ » ؛ لأن ما قبل الألف مكسور في « خَفْتُ » ، و « مِيتُ » . ومن قال : « مَاتَ يَمُوتُ » ، لم يُجز الإملاء في قوله . وكذلك في نظائره من نحو : « قال » ، و « قام » . وقرأ القراء : « لِمَنْ خَافَ مَقَامِي »^(٢) ، إلا أنه فيما كان من الياء أحسن ، لأن فيه علتَين : كونه من الياء - وهو مكسور في « هِبْتُ » و « بِعْتُ » ، وليس في ذوات الواو إلا علة واحدة ، وهو الكسر لا غير . فأمّا إذا كانت بنات الواو على « فعل » ، أو « فعلَ » لم تُملِّن ، فعلاً كانت أو اسمًا ، فالفعل « قال » ، و « طال » ، والاسم « بَابٌ » ، و « دَارٌ » ، إذ كانت العين واواً ، وليست بفعل كـ « خَفْتُ » ، لأنهم يفرقون بين ما « فعلتُ » منه مكسور الفاء ، نحو : « خَفْتُ » ، و « زِيمْتُ » وبين ما فعلت منه مضموم الفاء ، نحو : « قُلْتُ » ، و « طَلْتُ » . وليس ذلك في الأسماء .

فصل

[إمالة الألف لألف ممالة قبلها]

قال صاحب الكتاب : وقد أمالوا الألف لألف ممالة قبلها . قالوا : « رأيَتْ عِمادًا و مِعْزِيَّا »^(٣) .

* * *

(١) أي : بالإملاء في « ناب » وعدم الإملاء في « باب » .

(٢) إبراهيم : ١٤ . وقراءة الإملاء هي قراءة حمزة وابن ذكران .

انظر : النشر في القراءات العشر ٢/٥٩ - ٦٠ ; ومعجم القراءات القرآنية ٣/٢٣١ .

(٣) أي : أمالوا الألف الأخيرة في « عماداً » و « معزاناً » لإمالة الألف التي قبلها .

قال الشارح: وقد أمالوا الألف لألف ممالة قبلها، فقالوا: «رأيت عياداً ومحزاناً»، و«حسبت حسبياً»، و«كتبت كتبأ»، أجروا الألف الممالة مجرى الياء لثربتها منها، فأجنحوا الألف الأخيرة نحو الياء، والفتحة قبلها نحو الكسرة، كما فعلوا ذلك فيما قبلها من الألف والفتحة، والغرض من ذلك تناسب الأصوات وتقارب أجراسها، فاعرفه.

فصل

[الأحرف التي تمنع الإملاء]

قال صاحب الكتاب: وتنع الإملاء سبعة أحرف، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف، إذا وليت الألف قبلها أو بعدها إلا في باب «رمي» و«باع»، فإئذك تقول فيهما: «طَاب»، و«خَاف»، و«صَبَغَ»، و«طَفَغَ»^(١) وذلك نحو: «صَاعِد»، و«عَاصِم»، و«صَامِن»، و«عَاصِد»، و«طَائِف»، و«عَاطِس»، و«ظَالِم»، و«عَاظِل»، و«غَائِب»، و«وَاغِل»، و«خَامِد»، و«نَاخِل»، و«قَاعِد»، و«نَاقِف»^(٢). أو وقعت بعدها بحرف أو حرفين، كـ«ناشط»، و«مَفَارِيضَ»، و«عَارِضَ»، و«مَعَارِيضَ»، و«تَاشِطَ»، و«مَنَاشِطَ»، و«بَاهِظَ»، و«مَوَاعِظَ»، و«نَابِغَ»، و«مَبَالِيغَ»، و«نَافِغَ»، و«مَنَافِيغَ»، و«نَافِقَ»، و«مَعَالِيقَ»^(٣).

* * *

قال الشارح: هذه الحروف من موائع الإملاء، وهي تمنع الإملاء على أوصاف مخصوصة. وإنما منعت الإملاء؛ لأنها حروف مستعملة، ومعنى الاستعلاء أن تصعد إلى الحنك الأعلى، إلا أن أربعة منها تستعلي بطباق، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء. ومعنى الإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى، فينطبق على ما حاذاه من ذلك. وثلاثة منها مستعملة من غير إطباق، وهي العين والخاء والقاف. والألف إذا خرجم من موضعها، اعتلت إلى الحنك الأعلى، فإذا كانت مع هذه الحروف المستعملة، غلبث عليها كما غلبت الكسرة والناء عليها، إذ معنى الإملاء أن يقرب الحرف مما يشاكله من كسرة أو ناء. فإذا كان الذي يشاكل الحرف غير ذلك أملته بالحرف إليه.

وهذه الحروف منفتحة المخارج، فلذلك وجوب الفتح معها، ورفضت الإملاء هنا من حيث اجتنبت فيما تقدم، فمن المواضع التي تمنع فيها الإملاء أن تكون مفتوحة قبل الألف، نحو: «صَاعِد»، و«صَامِن»، و«طَائِف»، و«ظَالِم»، و«غَائِب»، و«خَامِد»، و«قَاعِد». فهذه الألف في جميع ما ذكرناه منصوبة غير ممالة؛ لما ذكرناه من إرادة تجائب

(١) أي: بِإِمَالَةِ الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ.

(٢) أي: بِعَدْ إِمَالَةِ الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ.

(٣) أي: بِعَدْ إِمَالَةِ الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ.

الصوت لا سيما وهي مفتوحة، والفتح مما يزيدها استعلاة. قال سيبويه^(١): لأنها إذا كانت مما يُضَبَّ مع غير هذه الحروف، لزمهَا النصب مع هذه الحروف، قال: ولا نعلم أحداً يُمْيل هذه الألف إلا من لا يوثق بعريته، وكذلك إذا كان حرفٌ من هذه الحروف بعد الألف، يريد أن النصب كان جائزًا فيها مع سبب الإملاء، فهو مع هذه الحروف لازمٌ، وذلك قوله: «عاصم»، و«عاضد»، و«عاطل»، و«واغل»، و«ناخل»، و«ناقف»، فهذا كله غير ممالي.

وقد شبهه سيبويه^(٢) بقولهم: «صِبَقْتُ» في «سِبَقْتَ»، حيث أرادوا المشاكلة والعمل من وجه واحد، إذ كانت السين مهمومة، والقاف مجهرة مستعملية، فقارباها بينهما بأن أبدلوا منها أقرب الحروف إليها، وهي الصاد، لأنها تقاربها في المخرج والصفير، وتقارب القاف في الاستعلاة، وإن لم تكن مثلها في الإطباق.

وكذلك إن كانت بعد الألف بحرف، نحو: «ناشص»، وهو المرتفع، يقال: «نشص نشوصاً»، أي: ارتفع. و«عارض»، وهو السحاب المعتبرض في الأفق، والعارض: الناب، والضرسُ الذي يليه. و«ناشط» من قولهم: «نشيط الرجل ينشط نشاطاً»، وهو كالمرح. و«باهظ» من قولهم: «بَهَظَةُ الْجِنْمُ»، يقال: «شيء باهظ»، أي: شاقٌ، و«نابغ» من قولهم: «نَبَغَ»، أي: ظهرَ، و«نافخ»، و«نافق» فاعلٌ من «نَفَقَ البَنْجُ»، أي: راجٌ. فهذا وما كان مثله نصب غير ممالي، ولا يمنع الحاجز بينهما من ذلك كما لم يمنع السين من انقلابها صادًا الحرف، وهو الباء في قوله: «صِبَقْتُ» في معنى «سِبَقْتَ».

ولا يُمْيل ذلك أحدٌ من العرب إلا من لا يوثق بعريته، هذا نصٌّ سيبويه. وكذلك إن كان الحاجز بينهما حرفين، نحو: «مَفَارِيَضَ»، وهو جمع «مَفَارِاصَ» لما يُقطع به، و«مَعَارِيَضَ» وهو التَّوْرِيَةُ بالشيء عن الشيء، وفي المثل «إن في المعارض لمندوحة عن الكذب»^(٣). و«مَنَاثِيَطَ» وهو جمع «مَنَشُوطِ»، من «نَشَطَ العُقْدَةَ» إذا ربطة ربطاً يسهل انحلالها، ويجوز أن يكون جمع «مِنَشَاط» للرجل يكثر نشاطه. و«مَوَاعِيظَ» جمع «مَؤَعِّظَة» مفعول من الرَّغْظِ الذي هو النصح. و«مَبَالِيغَ» جمع «مَبْلُوغَ» من قولهم: «قد بلغَ المكان» إذا وصلت إليه، فالمكان مبلغ، والواصل إلىه بالغ. ومنه قوله تعالى: «لَئِنْ تَكُونُوا بِكُلِّيهِ إِلَّا يُشِيقَ الْأَنفُسُ»^(٤). و«مَنَافِيَخَ»: جمع «مِنَفَاخَ»، وهو ما يُنْفَخُ به كالكير

(١) الكتاب ١٢٩ / ٤.

(٢) الكتاب ١٣٠ / ٤.

(٣) ورد المثل في لسان العرب ٧ / ١٨٣ (عرض)؛ ومجمع الأمثال ١ / ١٣.

والعارض: جمع معارض، ومعراض الكلام: فحواه. والمندوحة: السُّعة والفسحة. يضرب لمن يظن أنه مضطر إلى الكذب.

(٤) التحلل: ٧.

للحداد. و«معاليق»: جمع «مغلق»، وهو كالكلوب، فهذا أيضاً ونحوه مما لا يُمال وإن كان بينهما حرفان، كما لم يتمتع السين من الصاد في «صويف» و«صراط». وقد أمال هذا النحو قومٌ من العرب، فقالوا: «مناشيط»؛ لترافي هذه الحروف عن الألف، وهو قليل، والكثير النصب.

[عدم منع هذه الأحرف الإملالة إذا وقعت مكسورة قبل الألف بحرف]

قال صاحب الكتاب: وإن وقعت قبل الألف بحرف وهي مكسورة، أو ساكنة بعد مكسور، لم تمنع عند الأكثر، نحو: «صياب»، و«مضياح»، و«ضياعف»، و«مضجاك»، و«طيلب»، و«مظيم»، و«ظيماء»، و«إظلام»، و«غيلاب»، و«مسنباج»، و«لخبات»، و«إخبات»، و«قياف»، و«مقيلات»^(١).

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أن هذه الحروف من موانع الإملالة؛ لأن الصوت يستعلي على عند الثُّقْبَةِ بها إلى أعلى الحنك، والإملالة تسفل، وكان بينهما تنافٍ. وهي، مع ذلك، إذا كانت بعد الألف، كانت أدعى لمنع الإملالة منها إذا كانت قبله؛ لأنها إذا كانت بعد الألف، كنت متتصعداً بالمستعلي بعد الانحدار بالإملالة. وإذا كانت قبله، كنت منحدراً بعد التتصعد بالحرف. والانحدار أخفٌ عليهم من التتصعد. وقد شبهه سيبويه^(٢) بقولهم: «صبتُ» في «سبقتُ»، و«صُفتُ» في «سُفتُ»، و«صويف» في «سويف». ولم يقولوا في «قسنور»، و«قِنسُتُ»: «قضور»، و«قِضُتُ»؛ لأن المستعلي إذا تقدم كان أخفٌ عليهم؛ لأنك تكون كالمنحدر من عالٍ. وإذا تأخر كنت مُضعاً بالمستعلي بعد التسفل بالسين، وهو أشَقُّ.

فيما إذا وقعت قبل الألف بحرف، وكانت مكسورة، فإنها لا تمنع الإملالة، نحو: «صياب»، و«ضياعف». وكانت الإملالة فيها حسنة؛ لأن الكسرة أدنى إلى المستعلي من الألف، والكسرة ثُوهي استعلاء المستعلي، والنسبُ جيد، والإملالة أجود. فلو كان المستعلي بعد الكسرة، لم تجز الإملالة، لأن المستعلي أقرب إلى الألف، وهو مفتوح. وذلك قوله: «حِتاب»، و«ريصاص» فيمن كسر الراء.

وكذلك لو كانت ساكنة بعد مكسور، لم تمنع عند الأكثر، نحو: «مضياح»، و«مظيم»؛ لأن المستعلي هنا لا يُعْتَدُ به، لسكونه، فهو كالميّت الذي لا يُعْتَدُ به، فصار من جملة المكسور المتقدِّم عليه؛ لأن محل الحركة بعد الحرف على الصحيح من

(١) أي: إملالة الألف في هذه الكلمات.

(٢) الكتاب / ٤. ١٣٠.

المذهب، فهي مجاورة للساكن، فصارت الكسرة كأنها فيها. ألا ترى أنهم قالوا: «مُؤْسِي»، فهمزوا الواو ل المجاورة الضمة، وأجروها مجرى المضمومة نفسها، فجرت مجرى «صِبَاعٍ» و «ضِبَاعٍ» في جواز الإملاء. هذا هو الكثير، وقد ذهب بعضهم إلى منع الإملاء، وأجرى على الساكن حُكْم المفتوح بعده، فمئعه من الإملاء، كما يمنع «قوائِم». والوجه الأول.

وقوله: «إِلَّا فِي بَابِ «رَمَى»، و «بَاعَ»، ي يريد أن هذه الحروف لا تمنع الإملاء إذا كانت فاءً مفتوحةً من فعل معتل العين أو اللام بالياء، نحو: «طَابَ»، و «جَافَ»، و «قَلَى»، و «طَغَى» . فما كان من ذلك، فإنه يمال؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء، وهو سبب قويٌّ، فغلب المستعلي مع قوَّة تصريف الفعل، ولن يست كألف «فاعل»؛ لأن هذه الألف أصلٌّ، وتلك منقلبة عن ياء، وكذلك ما كان من باب «عَزَا»، و «عَدَا»، أي: إن كان معتل اللام بالواو، نحو: «صَفَّا»، و «صَفَّهَا»؛ لأن هذه اللام تصير ياءً كما ذكرنا في «أَغْزَيْتُ»، و «أَغْزَيْتَ»، ففي هذه الأفعال داعيان إلى الإملاء: الانقلابُ عن الياء، وهو سبب قويٌّ، وقوَّة تصريف الفعل، فغلب المستعلي، فاعرفه.

فصل

[إجراءات المنفصل مجرى المتصل في الإملاء]

قال صاحب الكتاب: قال سيبويه^(١): وسمعنهم يقولون: «أراد أن يضرِّبها زيداً فأمالوا، وقالوا: «أراد أن يضرِّبها قبلًا»، فنصبوا للقاف، وكذلك «مررت بِمَال قاسم وبِمَال مَلِيق».

* * *

قال الشارح: المراد بذلك أنهم قد أجروا المنفصل مجرى المتصل. ومعنى المنفصل أن تكون الألف من الكلمة، والمستعلي من الكلمة أخرى، فيجريان مجرى ما هو من الكلمة واحدة. وذلك أنهم قالوا: «أراد أن يضرِّبها زيداً»، فأمالوا للكسرة قبلها، وقالوا: «أراد أن يضرِّبها قبلًا»، فنصبوا مع وجود المقتضي للإملاء، وهو كسرة الراء؛ لأجل المانع، وهو حرف الاستعلاء، وهو «القاف» في «قبلًا». وكذلك «بِمَال قاسم»، و «بِمَال مَلِيق» وإن كانوا في كلمتين، فإنهم أجروهما مجرى ما هو من الكلمة واحدة، نحو: «عَاقِد»، و «نَاعِنْ»، و «مَنَاثِيْط».

ومنهم من يفرق بين المتصل والمنفصل، فأمال «بِمَال قاسم» كأنه لم يحفل بالمستعلي، إذ كان من الكلمة أخرى، وصار كذلك قلت: «بِمَال» وسكت، فاعرفه.

فصل

[الراء والإملاء]

قال صاحب الكتاب: والراء غير المكسورة إذا وليت الألف منع مئع المستعملة، تقول: «رَاشِدُ»، و«هذا حِمَارُك» و«رأيْت حِمَارُك» على التفخيم. والمكسورة أمرها بالضد من ذلك، يُمال لها ما لا يُمال مع غيرها، تقول: «طَارِدُ»، و«غَارِمُ» وتغلب غير المكسورة كما تغلب المستعملة، فتقول: «من قَرَارِك»، وقرىء: «كَائِنَتْ قَوَارِيرَ»^(١). فإذا تباعدت لم تؤثر عند أكثرهم، فأمالوا «هذا كَافِرُ» ولم يُمليوا «مررت بـقَادِرُ»، وقد فتح بعضهم الأول وأمال الآخر.

* * *

قال الشارح: اعلم أن الراء حرف تكرير، فإذا نطقت به، خرج كأنه متضاعف، وفي مخرجه نوع ارتفاع إلى ظهر اللسان إلى مخرج النون فُويق الثنائي. فإذا كان مفتوحاً أو مضموماً، منعت إملالة الحرف، نحو قولك: «هذا راشدُ»، و«هذا فِراشُ»، فلم يُمليوا. وأجروه هاهنا مجرى المستعلى لما ذكرناه، لأنهم لما نطقوا كأنهم تكلّموا برائين مفتوحتين، فقويت على نصب الألف، وصارت بمنزلة القاف. فهي في منع الإملاء أقوى من غيرها من الحروف، ودون المستعملة في ذلك. فإذا كانت مكسورة، فهي تُقوّي الإملاء أكثر من قوة غيرها من الحروف المكسورة؛ لأن الكسرة تتضاعف، فهي من أسباب الإملاء. وإذا كانت مضمومة أو مفتوحة، فالضم والفتح يتضاعفان، وهما يمنعان الإملاء.

إذا كانت الراء بعد ألف تمال لو كان بعدها غير الراء، لم تُمل في الرفع والنصب، وذلك قوله: «هذا حِمَارُك»، و«رأيْت حِمَارُك»، فهذا نصب. ولو لا الراء لكان مما يُمال، نحو: «عِمَادُ»، و«كِتابُ»، فالراء إذا كانت مفتوحة أو مضمومة في منع الإملاء بمنزلة المتقدمة في نحو «رَاشِدُ». وإذا جاءت بعد الألف مكسورة، أمالت الألف قبلها وكان أمرها بالضد من تلك المفتوحة والمضمومة، لأنها تكون سبباً للإملاء. وذلك قوله: «مررت بـحِمَارِك». ومنه قوله تعالى: «وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِك»^(٢). وكذلك «غَارِمُ»، و«غَارِفُ»، فكأنه الإملاء هاهنا ألزم منها في «عِيَاد» ونحوه.

فإن وقع قبل الألف حرف من المستعملة، حسنت الإملاء التي كانت ثمّنت في نحو: «قَاسِمٌ» من أجل الراء، فتقول: «طَائِفُ»، و«غَائِبُ» بالفتح، ولا تميل لمكان المستعلى في أوله. وتقول: «طَارِدُ»، و«غَارِمُ»، فتميله لأجل الراء المكسورة؛ لأنها كالحرفين

(١) الإنسان: ١٥. والقراءة المقصودة هنا هي القراءة بالإملاء. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٨/٢٢ - ٢٣.

(٢) البقرة: ٢٥٩.

المكسورين، فغلبت ها هنا المستعلي كما غلت المفتوحة على منع الإملاء الكسرة والياء ونحوهما من أسباب الإملاء، ولأن حرف الاستعلاء إذا كان قبل الألف، كان أضعف في منع الإملاء مما إذا كان بعده. وذلك لأنه إذا تقدم، كان كالانحدار من عالٍ إلى سافلٍ، وذلك أسهلٌ من العكس.

ولقوة الراء المكسورة بتكريرها وضُغْفِ حرف الاستعلاء إذا تقدم، ساغت الإملاء معه، فلذلك تميل نحو « قادر »، و « غارب »، ولا تميل نحو: « فاري »، و « ساري »، وذلك لقوة المستعلي إذا تأخر وضُغْفِه إذا تقدم.

والراء المكسورة تغلب الراء المفتوحة والمضمومة إذا جامعتهما، نحو: « من قرارك »، وقرىء: « قوارير من فضة »^(١). وذلك لأن الراء المفتوحة لم تكن أقوى في منع الإملاء من المستعلي. وقد غلت المكسورة في نحو « طارد »، « وغارم »، قال سيبويه: ولم تكن الراء المفتوحة التي قبل الألف بأقوى من حرف الاستعلاء.

وإذا تباعدت هذه الراء عن الألف، لم تؤثر، قالوا: « هذا كافر » و « هي الميناير »، فأمالوا. ولم تمنع الراء الإملاء كما منعت في « هذا حمارك »؛ لتبعُدَها عن الألف، ففصل الحرف بينها وبين الألف، ولم تكن في القوة كالمستعلي، لأن الراء، وإن كانت مكررة، فليس فيها استعلاء هذه الحروف، لأنها من مخرج اللام، وقريبة من الياء. ولذلك الألغع يجعل مكانها ياء، فيقول في « بارك الله لك »: « بائك الله لك ».

ولم يميلوا « مررت بقادر »؛ لأن الراء لما تباعدت من الألف بالفاصل بينهما، لم يبق لها تأثير لا في منع إملاء، ولا في تسويغها، فأمالوا « الكافرون » و « الكافر » على ما ذكرنا. ولم يعتذروا بالراء وإن كانت مضمومة في منع الإملاء كما اعتذروا إذا وليت الألف. ولم يميلوا « مررت بقادر » للقفاف، كما لم يميلوا « طائف »، و « ضامن »، كما أمالوا « قارب » لفصل الحرف بينهما.

ومن العرب من لا يميل الأول، فيقول: « هذا كافر »، فينصب في الرفع والنصب، ويجعلونها بمنزلتها إذا لم يحُلْ بينها وبين الألف شيء، لأن الحرف المكسور بعد الألف ليس موجوداً. وقدروا أن الراء قد وليت الألف، فصارت بمنزلة « هذا حمار »، و « رأيت حماراً »، كما أن الطاء في « ناشط »، والقفاف في « السمايق » كأنها تلي الألف في منع الإملاء.

وإذا كانت الراء مجرورة في « الكافر » ومكسورة في « الكافرين »، أمالوا، لأن الراء تلي الألف، فالإملاء حسنة، وليس كحسنهما في « الكافرين »؛ لأن الكسر في « الكافرين »

لازم للراء وبعدها ياء، والكافر لا ياء فيه. وليست الكسرة بلازمة للراء إلا في الخفض، وفي الجمع تلزم في الخفض والنصب والوقف، يقولون: «مررت بِقَادِر»، فتغلب القاف كما غلبتها في «غَارِم»، و«صَارِم». قال أبو العباس: وترك الإملاء أحسن لقرب المستعملية من الألف وتراخي الراء عنها. وأنشد هذا البيت [من الطويل]:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنِ الْبَلَادِ ابْنَ قَادِرٍ بِمُثْهِمِ رَجُونِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ^(١)
أَنْشَدَهُ مَمَالًا، وَالنَّصْبُ أَحْسَنُ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ، فَاعْرُفْهُ.

فصل

[ما أُمِيلَ شَذْوَذًا]

قال صاحب الكتاب: وقد شذ عن القياس قولهم: «الحجاج»، و«الناس»، مُمَالَين، وعن بعض العرب «هذا مِيَالٌ وَيَابٌ»، وقالوا: «العشيا»، و«المِكَا»، و«الكِبَا»، وهؤلاء من الواو. وأما قولهم: «الرَّبَا» فلأجل الراء.

* * *

قال الشارح: إملالة «الحجاج» إنما شذت؛ لأنها ليس فيها كسرة، ولا ياء ونحوهما من أسباب الإملاء، وإنما أُمِيلَ لكثرَةِ استعماله، فالإملالة أكثر في كلام العرب، فحملوه على الأكثر. هذا قول سيبويه^(٢). وقال أبو العباس المبرد، إنما أمالوا «الحجاج» إذا كان اسمًا علَمًا لفرق بين المعرفة والنكرة، والاسم والنتيجة، لأن الإملالة أكثر في كلامهم، وليس بالجنس، والمراد إمالته في حال الرفع والنصب في نحو «هذا الحجاج» و«رأيت الحجاج». فأما إذا قلت: «مررت بالحجاج»، فالإملالة سائغة، وليست شاذة؛ لأجل كسرة الإعراب، فهو بمنزلة: «مررت بِهِيَالٍ زِيدٍ». فأما إذا كان صفة، نحو قوله: «رجل حجاج» للرجل يُكثِرُ الحجَّ، أو يغلب بالحجَّة، فإنه لا تسوغ فيه الإملالة لفقد سببها، إلا في حال الجر.

وأما «الناس» فإمالته في حال الرفع والنصب شاذة لعدم سبب الإملاء. والذى حسنه كثر الاستعمال، والحمل على الأكثر. وأما في حال الجر فحسن، قال سيبويه^(٣): على أن أكثر العرب ينصب ذلك، ولا يُميله.

وأما «ميال» و«ياب»، فالجيد إمالتهما في حال الجر، وأما إمالتهما في حال الرفع، والنصب فقليل. قال سيبويه^(٤): وقال ناسٌ يُوثق بعربتهم: «هذا ياب»، و«هذا مِيَالٌ»، فاما لوهما كأنهما شبهوا الألف فيهما، وإن كانت متقلبة من واو، بألف

(١) تقدم بالرقم ١٠٣٠.

(٢) الكتاب ١٢٧/٤.

(٣) الكتاب ١٢٨/٤.

(٤) الكتاب ١٢٨/٤.

«غَزَا»، و«دَنَا» المتنقلة من واو، فأجروا العين كاللام، وإن كانت العين أبعد من الإمالة. ومن أمال «هذا يابٌ وبِهالٌ» لم يمل «هذا ساقٌ»، ولا «قارٌ»؛ لأنَّه لم يبلغ من قوة الإمالة في بَابٍ أن تidual مع حروف الاستعلاء. قال أبو العباس: لا تجوز الإمالة في «بابٍ» و«مالٍ»؛ لأنَّ لام الفعل قد تُنْقَلِبَ ياءً، وعِينَ الفعل لا تُنْقَلِبَ . قال أبو سعيد السيرافي: قوله سيبويه أمثل؛ لأنَّ عين الفعل قد تُنْقَلِبَ أيضًا فيما لم يُسْتَمِّ فاعله، نحو: «قِيلَ»، و«عِيدَ المريضُ». وقد تُنْقَلِبَ بالهمزة، فتُنْقَلِبَ ألفه ياء في المستقبل، نحو: «يُقِيلُ»، و«يُعِيدُ». قال سيبويه^(١): والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثر وأعم في كلامهم.

وأَمَا «عَابٌ»، و«نَابٌ» فمن الياء، و«عَابٌ» بمعنى عَيْنٍ، فهو من الياء، وكذلك «نَابٌ»؛ لقولهم في تكسيره: «أَثَيَابٌ»، وفي الفعل: «يَتَنَبَّبُ».

وقوله: «هؤلاء من الواو» راجع إلى «العَيْشَا»، و«الْمَكَا»، و«الْكِبَا»، فالعشاء: هو الطعام، والعشا مقصورًا – وهو المراد هاهنا –: مصدر الأَعْشَى، وهو الذي لا يُبصِّرُ بالليل، ويُبصِّرُ بالنهار، وهو من الواو؛ لقولهم: «امرأة عَشَوَاء»، و«امرأة عَشَوَانَ». وإنَّما سُوَغَ إِمَالَتَه كُونُ أَلْفَه يَصِيرُ ياءً في الفعل، نحو قولك: «أَعْشَاهُ اللَّهُ فَعَشَيْ»، بالكسر، يَعْشَى عَشَا . وقالوا: «هَمَا يَعْشِيَانَ»، ولم يقولوا: «يَعْشَوَانَ»؛ لأنَّ الواو لما صارت في الواحد ياءً، ثُرِكت على حالها في الثنوية، فلمَّا كانت تصير إلى ما ذكرنا من الياء، سُوَغَوا فيها الإمالة، وإنَّ كان أصلها الواو . وأَمَا «الْمُكَاء» بالمد، فهو الصَّفِيرُ من قوله تعالى: «وَمَا كَانَ صَلَانُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءٌ وَمَصْدِيَّةٌ»^(٢). و«الْمَكَا» بالفتح والقصر: جُحْرُ الشُّعْلُ والأَرْنَبُ، فهو من الواو؛ لقولهم في معناه: «مَكْنَزٌ». قال الشاعر [من المديد]:

١٢١٤ - كم به مِنْ مَكْنُزٍ وَخَشِيشَةٍ قَيْظَ فِي مُنْتَشِلٍ أَوْ شِيَامٍ

(١) الكتاب ١٢٨/٤ .

(٢) الأنفال: ٣٥ .

١٢١٤ - التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لِلْطَّرْمَاحِ فِي دِيْوَانِهِ صِ ٣٩٢؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ /١ ١٥٨ (مَكَا)؛ وَالْمَعْنَى الْكَبِيرُ صِ ٤٣٦٢ وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي الْمَقَاصِدِ النَّحُوِيَّةِ /٤ ٥٦٢ .

اللُّغَةُ: الْمَكُوُّ: جُحْرُ الشُّعْلُ أَوْ الْأَرْنَبُ . وَحَشِيشَةٌ: حِيَوانٌ غَيْرُ آهَلٍ، غَيْرُ مُسْتَأْنِسٍ . قَيْظٌ: أَجْبَرَ عَلَى الْإِقَامَةِ وَقَتَ الْقِيَظَ، وَهُوَ وَقْتُ اشْتِدَادِ الْحَرَاءَ . الْمُنْتَشِلُ: حَفْرَةُ الْقَدْرِ، يَقَالُ نَثَلَهُ وَائْتَشَلَهُ: اسْتَخْرَجَهُ، وَثَلَّ الْلَّحْمَ فِي الْقَدْرِ: وَضَعَهُ فِيهَا مَقْطُعاً . الشِّيَامُ: جَمْعُ الشَّيْمَ، وَهِيَ الْأَرْضُ تَبَقَّى عَلَى صَلَابَتِهَا دُونَ أَنْ يَحْفَرَ فِيهَا .

الْمَعْنَى: كَثِيرًا مَا يَكُونُ فِي هَذَا الْمَكَانِ جَحْرُ لِوَحْشِيِّ الْحَيَوَانَاتِ الَّتِي تَلْجَأُ مِنْ شَدَّةِ الْحَرَّ إِلَى الْحَفْرِ أَوْ الْأَرْضِ الصَّلَبةِ .

الْإِعْرَابُ: «كِمٌ»: اسْمٌ كَنَاءٌ لِلتَّكْثِيرِ مَبْنَى فِي مَحْلٍ رَفِيعٍ مُبْتَدَأٌ . «بِهِ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَّعِلِّقٌ بِ«قَيْظٍ» . =

وـ«الكِبَاء» بالمدّ: ضربٌ من البَخُور، وـ«الكِبَا» مقصورةً: الْكُنَاسَةُ، وهو من الواو؛ لقولهم: «كَبَوْتُ الْبَيْت». وقالوا في التثنية: «كَبَوَانٍ». وقالوا فيه «كَبَّة»، وفي الجمع: «كَبُونَ» وـ«كَبِينَ». ودخلها الإملاء على التشبيه بما هو من الياء؛ لأنَّها لامٌ، واللام يتطرق إليها التغيير، إلا ترى أنك تميل «غَرَّاً»، ولا تميل «قَالَ»؟ وأما «الرَّيَا» في البيع، فهو من الواو؛ لقولهم في التثنية: «رَبَوَانٍ»، وقالوا: «رِبَيَان» جعلوه من الياء، وأمالوه لذلك مع كسرة الراء في أوله، فاعرفه.

فصل

[إملاء «فاعِلٍ» من المضاعف في بعض اللغات]

قال صاحب الكتاب: وقد أمال قوم «جَادُّ»، وـ«جَوَادُّ» نظراً إلى الأصل، كما أمالوا: «هذا مِاشٌ» في الوقف.

* * *

قال الشارح: الوجه فيما كان من ذلك مما هو فاعلٌ من المضاعف، نحو: «جَادُّ»، وـ«مَارُّ»، وما كان نحوهما، وـ«جَوَادُّ»، وـ«مَوَارُّ» في الجمع، أن لا ثُمَال؛ لأنَّ الكسرة التي كانت فيه تُوجَب بالإملاء قد حُذفت للادغام. وقد أمال قوم ذلك، فقالوا: «جَادُّ»، وـ«جَوَادُّ». قالوا: لأنَّ الكسرة مقدّرة، وأصله «جَادَّ»، وـ«جَوَادَّ»، فأمالوه كما أمالوا «خَافُّ»؛ لأنَّ تقديره: «خَوْفٌ»، أو لأنَّه يرجع إلى «خَفْتُ»، وإن لم تكن الكسرة في اللفظ. ومثل ذلك: «هذا مِاشٌ»، أمالوا مع الوقف، ولا كسرة فيه؛ لأنَّه إذا وُصل الكلام يُنكَسُ، فتقوِي الإملاء الكسرةُ، فاعرفه.

فصل

[الإملاء للمشاكلة]

قال صاحب الكتاب: وقد أميل «وَالثَّمَنَ وَضَيْنَهَا»^(١)، وهي من الواو لتشاكل «جَلَّهَا»^(٢) وـ«يَقْبَهَا»^(٣).

* * *

= «من مكو»: جاز و مجرور متعلقاً بـ«قيظ»، وهو مضاف. «وحشية»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «قيظ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «في منتشر»: جاز و مجرور متعلقاً بـ«قيظ». «أو»: حرف عطف، «شيم»: اسم معطوف على «منتشر» مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة القافية.

وجملة «كم به . . .»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قيظ»: في محل رفع خبر «كم». والشاهد فيه قوله: «مكو وحشية» حيث جاءت «المكا» بالواو، مما يدل على أن أصل الألف فيها واو.

(١) الشمس: ١.

(٢) الشمس: ٣.

(٣) الشمس: ٤.

قال الشارح: «الضَّحْيَ»: مقصوراً حين تُشِّرق الشَّمْسُ، وهو جمع «ضَخْوَةٌ»، كفرزية وفُرَى. والقياس يأبى الإملاء؛ لأنَّه من الواو، وليس فيه كسرة، وإنما أمالوه حين فُرن بـ«جَلَائِهَا»، وـ«يَغْشِيَاهَا»، وكلاهما مما يمال؛ لأنَّ الألف فيهما من الياء؛ لقولك: «جَلَيْنِيهَا». وكذلك ألفُ «يَغْشَى»؛ لقولك في الثانية: «يَغْشِيَان»، فأرادوا المشاكلة. والمشاكلة بين الألفاظ من مطلوبهم، ألا ترى أنَّهم قالوا: «أَخَذَهُ ما قَدُّمْ وَمَا حَدَثَ»^(١)، فضموا فيهما. ولو انفرد، لم يقولوا إلَّا: «حَدَثَ» مفتوحاً، ومنه الحديث: «إِذْ جَنَّ مَأْوِيَرَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»^(٢)، والأصل: «مَؤْزُورَاتٍ»، فقلبوا الواو ألفاً مع سكونها لمشاكلة «مَأْجُورَاتٍ»، ولو انفرد لم يُقلب. وكذلك «الضَّحْيَ» إذا انفرد لم يُمَلِّ، وإنما أميل لازدواج الكلام حين اجتمع مع ما يمال، فاعرفه.

فصل

[إملالة الفتحة]

قال صاحب الكتاب: وقد أمالوا الفتحة في قولهم: «من الضَّبِيرَ»، وـ«من الْكَبِيرِ»، وـ«من الصَّفِيرَ» وـ«من المُحَاجِرِ».

* * *

قال الشارح: أعلم أنَّ الفتحة قد تمَّال كما تمَّال الألف؛ لأنَّ الغرض من الإملالة مشاكلة الأصوات، وتقرِيب بعضها من بعض. وذلك موجود في الحركة كما هو موجود في الحرف؛ لأنَّ الفتحة من الألف. وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة؛ والكسرة الياء الصغيرة، لأنَّ الحركات والحروف أصوات. وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت، فسموا العظيم حرفًا، والضعيف حركة، وإن كانوا في الحقيقة شيئاً واحداً، فلذلك دخلت الإملالة في الحركة كما دخلت الألف، إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت، وتقرِيب بعضها من بعض. فكُلُّ ما يوجب إملالة الألف يجب إملالة الحركة التي هي الفتحة، وما يمنع إملالة الألف يمنع إملالة الفتحة. وأكثر ما جاء ذلك مع الراء المكسورة؛ لأنَّ الراء حرفٌ مكررٌ لا نظير له، وله أحکام قد ذكرت ينفرد بها، فلذلك تقول: «من الْكَبِيرِ»، وـ«من الصَّفِيرَ»، فأمالوا الفتحة بأنْ أجنحوها إلى الكسرة، فصارت بين الكسرة وبين الكسرة، كما فعلوا ذلك بالفتحة التي قبل الألف في «عِبَادٍ» وـ«كِتَابٍ» حين أرادوا إملالة الألف وهذه الراء المكسورة تغلب على المستعلي إذا وقع

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في زهر الأكم ٦٨/١؛ والمستقصي ٩٧/١ ومعناه: أنَّ الإنسان يكون حزنه قديماً وحديثاً، وقرباً وبعيداً، فهو لشدة اغتمامه كائناً أخذته هذه الأنواع مجتمعة عليه. يضرب للمغناط والذى يُفْرط اغتمامه.

(٢) تقدم تخریج هذا الحديث.

قبلها، نحو قوله: «من الضَّرِّ والصَّرِّ والبَّرِّ»، كما غلبته في نحو «قارب»، و«طارد»، و«غَارِم». وقالوا: «من عَمْرُو»، فأمالوا فتحة العين، وإن فصل بينها وبين الراء الميم لأنَّ الميم ساكنة، فلم يعتد بها حاجزاً. وقالوا: «من الْمُحَاذِر»، فأمالوا فتحة الذال للراء بعدها، ولم يميلوا الألف؛ لأنَّه قد اكتنفها فتحتان، وبعدها، فاعرفه.

فصل

[إملالة الحروف والأسماء المبنية]

قال صاحب الكتاب: والحرروف لا تمال، نحو: «حتى»، و«إلى»، و«على»، و«أما»، و«إلا»، إلا إذا سمي بها. وقد أميل «بَلِي»، و«لَا» في «إمَالِاً»، و«بِا» في النداء، لإغناطها عن الجمل. والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقلُ بنفسه، نحو: «هَا»، و«أَتِي»، و«مَتَّي»، ولا يمال ما ليس بمستقلٍ، نحو: «ما» الاستفهامية، أو الشرطية، أو الموصولة، أو الموصوفة، نحو: «إذا». قال المبرد: وإملالة «عَبَسِي» جيدة.

* * *

قال الشارح: القياس يأبى الإملالة في الحروف؛ لأنَّ الحروف أدوات جوامدٌ غير متصرفة، والإملالة ضربٌ من التصرف، لأنَّه تغيير. قال سيبويه^(١): فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء، نحو: «جَبَلِي»، و«عَطَشِي». ي يريد أنَّ الحروف غير متصرفة، ولا تتحققها تنمية، ولا جمع، ولا تغيير، فلا تصير ألفاتها ياءات. فمن ذلك «حتى»، و«على»، و«إلى»، و«أما»، و«إلا» لا يمال شيءٌ من ذلك لما ذكرناه. قال أبو العباس: الإملالة فيها خطأ. وإنما خص هذه الحروف بالتنصيص عليها؛ لأنَّها لمَا كانت على عدة الأسماء والأفعال، خاف أن يُظنَّ بها جواز الإملالة، فخصتها بالذكر، وإن كان هذا الحكم عاماً بجميعها، سوى ما استثنى لك. فإن سمي بها، صارت أسماء، فيمال «حتى»؛ لأنَّ الفه قد وقعت رابعةً، فصارت في حكم المنقلبة عن الياء، وقبل التسمية لا تدخلها الإملالة. وقول صاحب الكتاب: «إذا سمي بها»، ي يريد ما ذكرناه من أنها تصير قابلة للإملالة بخروجها عن حكم الحرفية، يوجبهما ما يوجب الإملالة للأسماء، ويعنها ما يمنع الإملالة الأسماء، ولم يُرد أنها تمال لا محالة. ألا ترى أن «إلى»، و«لَدِي»، و«إذا» إذا سمي بها، صارت في حكم الظاهر، وألفاتها في حكم ما هو من الواو. فلو ثنيت، لكان بالواو، نحو: «إِلَوانِ»، و«لَدَوانِ». ولذلك لو سميت بها امرأة، وجمعتها بالألف والناء، قلت: «إِلَواتِ»، و«لَدَواتِ»، فتتقلب واواً.

وأما «على»، فمعناها يقتضي الواو؛ لأنَّها من «العلُو». وإذا كانت من الواو، فلا تمال.

وقد أمالوا «بَلِّي» لكونها على ثلاثة أحرف كالأسماء، وإنما تكفي في الجواب، فصارت دلالتها كدلالة الأسماء. ولا يلزم على ذلك إمالة «حَتَّى»، و«إِلَّا» ونحوهما مما هو على ثلاثة أحرف فصاعداً؛ لأنها وإن كانت على عدة الأسماء؛ فإنها لا تفيد بانفرادها، ولا تكفي عن شيء، فلم تكن مثل «بَلِّي».

ومن ذلك قولهم: «إِمَّا لَا» تمال، وذلك أنهم أرادوا: «افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره»، ولكنهم حذفوا الفعل لكرته في الكلام، فـ«ما» في «إِمَّا» هنا كما كانت في «أَمَّا أنت منطلقاً» عوض من الفعل. يدل على ذلك أنه لا يظهر معها الفعل. ولما كان أصل هذه الكلمة ما ذكرنا، حذفت منها هذه الأشياء، فغيرت أيضاً بالإمالة «لَا» منها، و«لَا» حرفاً لا يمال في غير هذا الموضع إذا كان منفرداً. وقد حكى قطرب إمالتها، ووجه ذلك أنها قد تقع جواباً، ويكتفى بها في الجواب، فيقال في جواب: «زيد عندك»: «لَا»، فلما استقلت بنفسها، أمالوها. وإمالة «بَلِّي» أقيس من إمالة «لَا»؛ لأنها مع ذلك على ثلاثة أحرف كالأسماء.

وأما «يا» في النداء، فإنه حرفة، والقياس أن لا يمال كأخواته، إلا أنه لمَا كان نائباً عن الفعل الذي هو: أنا دأب وأذعُ، وواعقاً موقعه، أمالوه كما أمالوا «إِمَّا لَا»، ولأجل الياء أيضاً قبلها.

فأما الأسماء المبنية غير المتمكنة، فأمرها كأمر الحروف، وألفاتها أصول غير زوائد، ولا منقلبة. والدليل على ذلك أنها غير مشتقة، ولا متصرفة، فلا يُعرف لها أصل غير هذا الذي هي عليه، إذ بالاشتقاق يُعرف كونها زائدة. ولا تكون منقلبة؛ لأنها لامات. واللام إذا كانت حرفة علة، لا تنقلب إلا إذا كانت في محل حركة.

وهذه الحروف مبنية على السكون لا حظ لها في الحركة، فلو كانت الألف في «ما» مثلاً أصلها الروا، لقالوا: «مَوْ»، ولم تُقلب، كما قالوا: «لَوْ»، و«أَوْ». ولو كانت من الياء، لقالوا: «مَيْ». فلما لم تكن زائدة، ولا منقلبة، حكمنا عليها بأنها أصل، وهو الظاهر. ولا يُعدل عن الظاهر إلى غيره إلا بدليل. وإذا لم تكن ياء، لم تُتمل.

وقد أميل منها أشياء. قالوا: «ذَا»، فأمالوا، حكى ذلك سيبويه^(١). وإنما جازت إمالته، وإن كان مبنياً غير متمكن من قبل أنه يشأبه الأسماء المتمكنة من جهة أنه يوصف، ويوصف به، ويُشئ، ويُجمع، ويُصغر، فساغت فيه الإمالة كما ساغت في الأسماء المعاشرة المتمكنة. وألفة منقلبة عن ياء هي عين الكلمة، واللام ممحوظة، لأن أصله «ذَي»، فتقل على التضييف، فحذفوا الياء الثانية، فبقيت «ذَنِي»، فقلبوها ألفاً لافتتاح ما

قبلها، وإن كانت في نفسها ساكنة طلباً للخفة، كما قالوا في التسب إلى «الجيرة»: «حارٍّ»، وفي «طَيْئَ»: «طائِي». وحکى أبو زيد عن بعضهم في تحبير «دَائِي»: «دُوَائِي»، والأصل: «دُوَيَّة»، ثم أبدلوا من ياء التصغير ألفاً، وإن كانت ساكنة.

ومن ذلك إمالتهم «مَقِي»، و«أَيْقَ»؛ لأنهما مستقلتان بأنفسهما غير محتاجتين إلى ما يوضحهما كاحتياج «إذا»، و«ما»، فقررتا من المعرفة، فأميلتا لذلك^(١).

ولا يمال ما لا يستقل في الدلالة، وهو ما يفتقر إلى ما بعده كالأسماء الغالب عليها شبه الحرف نحو «ما» الاستفهامية، والشرطية، والموصولة، فهذه قد غلب عليها شبه الحرف، فـ«ما» الاستفهامية متضمنة معنى الاستفهام لدلالتها على ما يدل عليه أدائه، فهي غير مستقلة بنفسها لإفادتها ذلك المعنى فيما بعدها، وكذلك الشرطية والموصولة، لا تقوم بنفسها، ولا تتم اسمًا، إلا بما بعدها من الصلة. والموصولة بمعنى الموصولة لافتقارها إلى الصفة. وكذلك «إذا» مشابهه للحرف، وهو المقتضي لبنائها. وذلك الشبه اقتصارهم على إضافتها إلى الجملة.

وهذه الأسماء كلها لا تجوز إمالتها؛ لأن الفاتها أصل، إذ لا حركة فيها توجب قلبها، وإنما حُقِّها أن تكون ساكنة الآخر. لا ترى أن «ما» في وجوهها الاستفهامية، والجزائية، والموصولة، والموصولة بمنزلة «قَنْ»؟ فكما أن آخر «قَنْ» ساكن، وكذلك ينبغي أن تكون أواخرها. وأما «عَسَيَّ» فإمالتها جيدة؛ لأنها فعل، وألفها منقلبة عن ياء؛ لقولك: «عَسَيْتُ»، و«عَسَيْتَا»، فاعرفه.

(١) في الطبعتين: «لأنهما مستقلة بأنفسهما غير محتاجة إلى ما يوضحهما كاحتياج «إذا» و«ما»، فقررت من المعرفة، فأميلت لذلك».

ومن أصناف المشترك

الوقف

فصل

قال صاحب الكتاب: تشتراك فيه الأضرب الثلاثة، وفيه أربع لغات: الإسكان، الصریح، والإشمام، وهو ضم الشفتين بعد الإسكان، والرَّؤْمُ، وهو أن تروم التحريرَ، والتضعيفُ. ولها في الخط علامات، فللإسكان الخاء، وللإشمام نقطه، وللرؤم خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشيئ، مثال ذلك: «هذا حَكَمْنَّ»، و«جَغْفَرْ»، و«خَالِدْ»، و«فَرَجْ شْ». والإشمام مختص بالمرفوع، ويشتراك في غيره المجرور والمعرف والمتصوب غير المؤنَّ. والمؤنَّ تُبدل من تنوينه ألف، كقولك: «رأيت فَرَجاً، وزَيْداً ورَشاً وكِسَاءاً وفَاقِيئَا»، فلا متعلق به لهذه اللغات، والتضعيف مختص بما ليس بهمزة من الصحيح المتحرّك ما قبله.

* * *

قال الشارح: اعلم أن للحروف الموقوف عليها أحکاماً تغاير أحکام المبدوء بها، فالموقوف عليه يكون ساكتاً، والمبدوء به لا يكون إلا متتحرّكاً، إلا أن الابتداء بالمتتحرّك يقع كالمضطير إليه، إذ من المحال الابتداء بساكنٍ، والوقف على الساكن صنعة واستحسان عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحرروف والحركات. وهو ما يشتراك فيه القُبُلُ الثلاث: الاسم والفعل والحرف، تقول في الاسم: «هذا زيد»، وفي الفعل: «زيد يضرب»، و«زيد ضرب». ومثال الوقف في الحرف «جيئ» و«أن».

فلذلك من الاشتراك أورده في هذا القسم، فالحرف الموقوف عليه لا يكون إلا ساكتاً، كما أن الحرف المبدوء به لا يكون إلا متتحرّكاً. وذلك لأن الوقف ضد الابتداء، فكما لا يكون المبدوء به إلا متتحرّكاً، فكذلك الموقوف عليه لا يكون إلا بضده، وهو السكون.

والموقوف عليه لا يخلو من أن يكون اسمًا، أو فعلًا، أو حرفاً. فالاسم إذا كان آخره حرفاً صحيحاً، وكان منصرفًا، لم يخلُ من أن يكون مرفوعاً، أو مجروراً، أو

منصوبًا، فالوقف على المرفوع على أربعة أوجه: بالسكون، والإشمام، والرُّؤم، والتضييف، ونَفْلُ الحركة.

فالسكون هو الأصل، والأغلب الأكثر، لأنَّه سُلْبُ الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة. وأما الإشمام فهو تهيئةُ العُضو للنطق بالضم من غير تصويت، وذلك بأنَّ تضمَّ شفتَيْك بعد الإسكان، وتدعُ بينهما بعضَ الانفراج؛ ليخرج منه التَّقْسُّ، فираهما المخاطبُ مضمومَتَين، فيعلمُ أنَّا أردنا بضمِّهما الحركة، فهو شيءٌ يختضَن العين دون الأذن، وذلك إنَّما يُدرِّكه البصيرُ دون الأعمى؛ لأنَّه ليس بصوتٍ يُسمع، وإنَّما هو بمتنزلة تحريرِك عضوٌ من جَسَدِك.

ولا يكون الإشمامُ في الجزء والنَّصب عندنا، لأنَّ الكسرة من مخرج الياء، ومخرج الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباقي باتفاق الحنك عن ظهر اللسان. ولأجل تلك الفجوة لان صوتها، وذلك أمرٌ باطنٌ لا يظهر للعيان. وكذلك الفتُحُ؛ لأنَّه من الألف، والألفُ من الحلق، فما للإشمام إليهما سبيل.

وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور، قالوا: لأنَّ الكسرة تكسر الشفتين كما أنَّ الضمة تضمُّهما. والصوابُ ما ذكرناه للعلة المذكورة. واشتقاقُ الإشمام من الشَّم، كأنَّك أشمتَ الحرف رائحةَ الحركة، بأنَّ هيأتَ العضو للنطق بها.

وأما الرُّؤم، فصوتُ ضعيف، كأنَّك تروم الحركة ولا تُتمِّها، وتخليسها اختلاسًا، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير؛ لأنَّ فيه صوتًا يكاد الحرفُ يكون به متحرِّكًا، ألا تراك تفصل بين المذَّكر والمُؤْثَث في «أَنْتَ»، و«أَنْتِ». فلو لا أنَّ هناك صوتًا، لما فصلت بين المذَّكر والمُؤْثَث. وبعض النحوين لا يعرف الإشمام، ولا يفرق بين الروم والإشمام.

وأما التضييف، فهو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفًا مثله، فيلزم الادغام، نحو: «هذا خالد»، و«هذا فرج». وهذا التضييف إنَّما هو من زيادات الوقف، فإذا وصلت وجَب تحريرِك، وسقطت هذه الزيادة، وربما استعملوا ذلك في القوافي. قال [من الرجز]:

مِثْلُ الْحَرِيقِ وَأَفْقَ الْقَصَبَا^(١)

فأثبتوها في الوصل هنا ضرورةً، كأنَّهم أجروا الوصل مجرى الوقف، ولا يكون هذا التضييف في الوصل.

وقد جعل سيبويه^(٢) لكلَّ شيءٍ من هذه الأشياء علامَةً في الخط، فعلامةُ السكون خاءٌ فوق الحروف، وعلامةُ الإشمام نقطَةٌ بعد الحروف، وعلامةُ الرُّؤم خطٌّ بين يَدَيِ

(٢) الكتاب ٤/١٦٩.

(١) تقدم بالرقم ٤٤٨.

الحرف، وعلامة التضعيف شين فوق الحرف. فمعنى الخاء خفاءً وخفيّ؛ لأن الساكن أخفٌ من غيره، وبعض الكتاب يجعلها دالاً خالصة، ومنهم من يجعلها دائرة. والحق الأول، وأرى أن الذين جعلوها دالاً، فإنهم لما رأوها بغير تعريف على شبيه ما يفعل في رمز الحساب، ظنواها دائرة، والذين جعلوها دائرة، فوجئوها عندى أن الدائرة في عُرف الحساب صفرٌ، وهو الذي لا شيء فيه من العدد، فجعلوها علامات على الساكن لخلوه من الحركة.

وأما كون علامات الإشمام نقطة بين يدي الحرف، وعلامة الروم فيه شيء خطٌ، فلأن الإشمام لما كان أضعف من الروم من جهة أنه لا صوت فيه، والروم فيه شيء من صوت الحركة، جعلوا علامات الإشمام نقطة، وعلامة الروم خطٌ، لأن النقطة أول الخط، وبعض له. وأما كون الشين علامات التضعيف، فكان لهم أرادوا: شَدِيدًا، أو شَدًّا، فاكتفوا في الدلالة بأول حرف منه.

وقوله: «يشترك في غيره المرفوع والمنصوب والمجرور»، يريد: في غير الإشمام من الإسكان والروم والتضعيف، فإنها لا تختص، بل تكون في المرفوع والمنصوب والمجرور، فتقول إذا وقفت على المرفوع بالإسكان: «هذا زينٌ»، و«هو يضربُ»، وتقول إذا وقفت على المنصوب: «رأيت الرجلُ»، و«رأيت عمرَ»، وتقول في المجرور: «مررت بزيدٍ وعمْرَ». وكذلك الروم يكون في القُبُل الثلاث، ولا يُذكر إلا بالمشافهة. وأما التضعيف، فيكون أيضاً في المرفوع نحو: «هذا خالدُ». وقالوا في المجرور: «مررت بخالدُ». ومنه [من الرجز]:

بِبَازِلٍ وَجَنَاءَ أَوْ عَيْنَهُلٍ

- ١٢١٥ -

١٢١٥ - التخريج: الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٦، ١٣٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ٢٧٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٦؛ ولسان العرب ٤٨١/١١ (عهل)؛ ونواذر أبي زيد ٥٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٨٠؛ وجواهر الأدب ٩٤؛ وخزانة الأدب ٤٩٤؛ والخصائص ٢/٣٥٩؛ ووصف المباني ١٦٢؛ وسر صناعة الإعراب ٢٥٥/١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣١٨؛ والكتاب ٤/٤؛ و١٧٠؛ ولسان العرب ١/٤١٧؛ وشرح ملظ ٤٩/١١ (بدل)، ٥٧٠ (قتدل)، ٥٢٦/١٣ (فوه)، ٢٩٨/١٤ (دمي)؛ والمحتسب ١/١٠٢، ١٣٧؛ والممتع في التصريف ١/١١١؛ والمنصف ١/١١.

اللغة: الوجهاء: الناقة الشديدة. العيهل: الناقة السريعة.

المعنى: يقول في بيت سابق: إن تخللي يا هند أو... تَشَلُّ عنك بالسفر على هذه الناقة الشديدة الفتية. الإعراب: «بِبَازِلٍ»: جار ومجرور متعلقاً بالفعل «تَشَلُّ» في البيت السابق. «وَجَنَاءَ»: صفة مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها متعددة من الصرف. «أَوْ عَيْهِلٍ»: أو: حرف عطف، «عيهل»: اسم معطوف مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «عيهل»، والمراد «عيهل» بالخفيف، ولكنه ضعفه وهو مجرور.

والمراد: «عيهِل» بالتحفيف، والعيهِل: الناقة السريعة، ولا يقال للجمل.
والنَّصْبُ، نحو قوله [من الرجَز]:

١٢١٦ - لَقَدْ خَشِيَتْ أَنْ أَرَى جَدَبًا في عَامِنَا دَأْبَغَدَمَا أَخْصَبَا
وهذه الوجوه إنما تجوز في المنصوب إذا لم يكن منتوًنا، نحو ما مثلنا، وذلك بأن يكون فيه أَلْفُ وَلَامُ، أو إِضَافَةٌ، أو يكون غير منصرف. فاما إذا كان منتوًنا، فإنك تُبدل من تنويه ألفاً، نحو قولك: «رأيت فَرَجاً وَزَيْداً، وَرَشاً، وَرِشَاءً». فمثل بـ«فَرَجٍ» لأن عينه مفتوحة، وـ«زَيْدٍ» الذي عينه ساكنة، أي أنه لا يتفاوت الحال كما تفاوت مع التضييف، ثم مثل بـ«رَشَاءً» لأن مهmoز غير ممدود، ومثل بـ«رِشَاءً» الممدود ليعلم أيضاً أن الحال في ذلك واحدة.

إنما أُبدل من التنويه أَلْفُ في حال النَّصْب؛ لأن التنويه زائد يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعاً لحركات الإعراب، فكما أنه لا يوقف على الإعراب، فكذلك التنويه لا يوقف عليه، ولأنهم أرادوا أن لا يكون كالنون الأصلية في نحو:

١٢١٦ - التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩؛ ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٥؛ وألحدهما في المقاصد النحوية ٤/٥٤٩.

اللغة: الجَدْبُ: الجَدْبُ، شدَّ الباء ضرورة، وحرَّك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين، وكذلك شدَّ (أَخْصَبَ) للضرورة.

المعنى: أخاف أن ألقى جدباً في عامنا هذا بعد أن أخسبَ.

الإعراب: (القد): اللام: حرف ابتداء للتوكيد، وبعدهم يرى أنها رابطة لجواب القسم، (قد): حرف تحقيق، (خَشِيَتْ): فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله ببناء الفاعل، والثاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. (أن): حرف مصدري ناضب. (أَرَى): فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا، والمصدر المسؤول من (أن) والفعل (أَرَى) في محل نصب مفعول به لـ«خَشِيَتْ». (جَدَبًا): مفعول به منصوب بالفتحة. (في عَامِنَا): جار ومجرور متعلقان بصفة محدوفة من «جَدَبًا»، (وَنَا): ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. (ذَا): اسم إشارة مبني على السكون في محل جر لأنه بدل من (نَا) في قوله: «عامنا». (بَعْدُ): مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (أَرَى). (ما): حرف مصدري. (أَخْصَبَ): فعل مضارع مبني على الفتح، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو، والألف للإطلاق، والمصدر المسؤول من (ما) والفعل (أَخْصَبَ) مجروه بالإضافة، والتقدير: بعْدَ الإخلاص. وجملة «خَشِيَتْ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجواب قسم لا محل لها من الإعراب عند من يجعل اللام في (القد) رابطة لجواب القسم. وجملة «أَرَى»: صلة الموصول الحرفية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَخْصَبَ»: صلة الموصول الحرفية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تشديد الباء في «جَدَبًا» للضرورة، وقد حرَّك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين، وكذلك شدَّ باء «أَخْصَبَ» للضرورة.

«حسن»، و«قطن» أو المُلحقة في نحو: «رغشن»^(١)، و«ضيَّقَن»^(٢). هذا مذهب أكثر العرب إلا ما حكاه الأخفش عن قوم أنهم يقولون: «رأيت زيد» بلا ألف، وأنشدوا [من الرجز]:

قد جعل القين على الدف إيرز

١٢١٧

وقال الأعشى [من المتقارب]:

١٢١٨ - [إلى المرء قيس أطيل السرى] وأخذ من كل حي عصم
ولم يقل: «عصماً»، وذلك قليل في الكلام. قال أبو العباس المبرد: من قال: «رأيت زيد» بغير ألف، يلزم منه أن يقول في «جمل»: «جمل». يريد أنه إذا وقف على المنصوب بلا

(١) الرغشن: المُرْتَعِشُ. (لسان العرب ٦/٣٠٤ (رعش)).

(٢) الضيَّقَن: الذي يتبع الضيف. (لسان العرب ٩/٢١٠ (ضيف)).

١٢١٧ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.
اللغة والمعنى: القين: الحداد، أو الخادم. الدف: الجنب من كل شيء أو صفتة. لقد تقلب على فراشه كأن الحداد قد وضع على جنبيه إيرا.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «جعل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «القين»: فاعل مرفوع بالضمة. «على الدف»: جاز و مجرور متعلقان بـ«جعل». «إير»: مفعول به منصوب بالفتحة، وسكن للضرورة الشعرية.

وجملة «قد جعل القين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «جعل على الدف إير» حيث وقف على ساكن ولم يقف على ألف التنوين بالنصب.

١٢١٨ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٨٧؛ والخصائص ٢/٩٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٩١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٧٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩؛ ولسان العرب ٩/١١٢ (رأف).

اللغة: السرى: المسير ليلاً. العصم: العهد بالسلامة.
المعنى: يصف ما تجشمته من المشاق في السير إلى مدوحه ليجزل له العطاء. يقول: أطيل المسير

إلى قيس هذا طالباً من كل حي العهد بعدم التعرض إلى.

الإعراب: «إلى المرء»: جار و مجرور متعلقان بـ«السوى». «قيس»: بدل من «المرء». «أطيل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنا. «السوى»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعدد. «وأخذ»: الواو: حرف عطف، «أخذ»: مثل «أطيل». «من كل»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «أخذ». «حي»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «عصم»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة، كما سيتضمن في الحديث عن موطن الشاهد.

جملة «أطيل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «أخذ».
والشاهد فيه قوله: «أخذ عصم» حيث وقف على المنصوب المتنون بالسكون، ولم يبدل تنوين النصب أللها، وهذه لغة، وكان القياس أن يقال: عصماً.

ألف، فأجراء مجرى المرفوع والمحروم، وسوى بين ذلك، لزمه أن يُسوى بين الفتح والكسر والضم بتحفيف الفتحة، كما تُخفف الضمة في «عَضِيدٍ»، والكسرة في «قَبْحَذٍ»، و«كَتِيفٍ».

ولا يكون هذا الإبدال إلا في النصب، ولا يستعملونه في الرفع والجر، إذ لو أبدلوا من التنوين في الرفع، لكان بالواو، ولو أبدلوا في الجر، لكان بالياء. والواو والياء يثقلان، وليس كالألف في الخفة. وأَذْ السَّراة يُجرون الرفع والجر مجرى النصب، فيُبَدِّلُون، ويقولون: «هذا زَيْنُدُو» بالواو، وفي الجر: «مَرَرْتُ بِزَيْنِي». يجعلون الرفع والجر مثل النصب، وهو في القلة كُلُّغَةٍ من قال: «رَأَيْتُ زِيدًا». وذلك لأننا إنما أبدلنا في النصب من التنوين لخفة الألف والفتحة. ولا يلزم مثل ذلك في الرفع والجر لثقل الواو والياء.

وقوله: «فلا متعلق به لهذه اللغات»، يريد أن المنصوب المنون، إذا وُقف عليه، كان بالألف، ولا يكون فيه إشمامٌ ولا رؤمٌ ولا تضعيفٌ.

والتضعيف له شرائط ثلاثة: أحدها أن يكون حرفًا صحيحًا، والآخر أن لا يكون همزة، والآخر أن يكون ما قبل الآخر متتحركًا؛ لأنه إذا كان معتلاً منقوصاً أو مقصوراً، لم يكن فيه حركة ظاهرة، فيدخله الإشمام والروم لبيان الحركة. وإذا كان آخره همزة، لم يجز فيه التضعيف؛ لثقل اجتماع الهمزتين. إلا ترى أنه لم يأت في المضاعف العين اجتماع الهمزتين، ولذلك لم يأت في المضاعف العين إلا في نحو: «رأَسٌ» و«سَأَلٌ»، مع كثرة ما جاء من المضاعف. ولا يكون إلا فيما كان قبل آخره متحركًا، لأنه إن كان ساكناً وضاعفت، اجتمع معك ثلاثة سواكن، وذلك مما لا يكون في كلامهم. فمن أسكن فهو الأصل، وعليه أكثر العرب، والفراء، وهو القياس. وأما سائر اللغات فللفرق بين ما يكون مبنياً على السكون على كل حال، وبين ما يتتحرك في الوصل، فأتوا في الوقف بما يدل على تحريك الكلمة في الوصل، وأنه ليس من قبيل ما هو ساكن على كل حال، إلا أن ذلك متفاوت، فبعضه أوكد من بعض، فالروم أوكد من الإشمام؛ لأن فيه شيئاً من جوهر الحركة، وهو الصوت، وليس في الإشمام ذلك. والتضعيف أوكد منها لأنه يئن بحرف، وذاك يئن بإشارة أو حركة ضعيفة، فاعرفه.

فصل

[الوقف بنقل الحركة]

قال صاحب الكتاب: وبعض العرب يحوّل ضمة الحرف الموقف عليه وكسرته على الساكن قبله دون الفتحة في غير الهمزة، فيقول: «هذا بَكْزٌ»، و«مَرَرْتُ بِبَكْزٍ». قال [من الرجز]:

١٢١٩ - تَحْفِرُهَا الأَوْتَارُ وَالْأَيْدِي الشُّعْزُ وَالثَّبْلُ سُثُونٌ كَانَهَا الجَمْزُ

يريد: **الشَّغْرُ وَالْجَمْرُ**، ونحوه قولهم: «أَضْرِبْتُ»، و«أَضْرَبْتُ». قال [من الرجز]:

١٢٢٠ - عَجِبْتُ وَالدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبَةٌ مِنْ عَنْزِي سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبْ

= اللغة: تحفزها: تدفعها من خلفها. الأوتار: ج وَتَر. الشعر: ج شِعْرَاء، وهي الكثيرة الشعر. النيل: السهام.

المعنى: يتحدث عن سهام تطلقها قسيء من أيدي كثيرة الشعر، فتنطلق كالجمر.

الإعراب: «تحفزها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «هَا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الأوتار»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «والآيدي»: الواو: حرف عطف، و«الآيدي»: اسم معطوف على «الأوتار» مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للتشقق. «الشعر»: صفة لـ «الآيدي» مرفوعة بالضمة تقديرًا لأن حركة الراء نقلت إلى العين، وسكنت الراء للوقف. «والنيل»: الواو: حالية، و«النيل»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «ستون»: خبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «كاثها»: حرف مشبه بالفعل، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كأن». «الجمر»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة تقديرًا لأن حركة الراء انتقلت إلى الميم، وسكنت الراء للوقف.

وجملة «تحفزها الأوتار»: بحسب ما قبلها. وجملة «النيل ستون»: حالية محلها النصب. وجملة «كاثها الجمر»: في محل رفع خبر ثان لـ «النيل».

والشاهد فيه قوله: «الشَّعْرُ... الْجَمْرُ» حيث وقف عليهما بالسكون، فنقل حركة الآخر، وهي الضمة، إلى ما قبل الآخر. والأصل: «الشَّغْرُ... الْجَمْرُ».

١٢٢٠ - التخريج: الرجز لزياد الأعجم في ديوانه ص ٤٥؛ والدرر ٦/٣٠٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٦١؛ والكتاب ٤/١٨٠؛ ولسان العرب ١٢/٥٥٤ (لم)؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٣٨٩؛ وشرح الأشموني ٣/٧٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٢٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٧٤؛ والمحتب ١/١٩٦؛ وهمع الهوامع ٢٠٨/٢.

الإعراب: «عجبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «والدهر»: الواو: حالية، و«الدهر»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «كثير»: خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة. «عجبه»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «من عنزي»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل «عجب». «سبني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والنون: حرف وقاية، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «أضربيه»: فعل مضارع مجزوم تقديرًا منع من ظهور السكون عليه انتقال حركة الحرف الموقوف عليه إليه، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا.

وجملة «عجبت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الدهر كثير عجبه»: حالية في محل نصب. وجملة «كثير عجبه»: في محل رفع خبر لـ «الدهر». وجملة «سبني»: في محل جر صفة لـ «عنزي». وجملة «لم أضربيه»: في محل جر صفة ثانية لـ «عنزي».

والشاهد فيه قوله: «لم أضربيه» حيث وقف عليه، فنقل حركة الهاء، وهي الضمة، إلى ما قبلها، والأصل: «لم أضربيه».

وقال أبو النجم [من الرجز]:

فَقَرِئَنْ هَذَا وَهَذَا زَحْلَةٌ

ولا تقول: «رأيت البكز».

* * *

قال الشارح: اعلم أنه يجوز في الوقف الجمع بين ساكنين؛ لأن الوقف يمكن الحرف، ويستوفي صوته، ويُؤْفَرُ على الحرف الموقف عليه، فيجري ذلك مجرى الحركة؛ لقوة الصوت واستيعابه، كما جرى المد في حروف المد مجرى الحركة. وليس كذلك الوصل؛ لأن الآخذ في متحرّك بعد الساكن يُمْتَنَعُ من امتداد الصوت؛ لصراحته إلى ذلك المتتحرّك. ألا ترى أنك إذا قلت: «بَكْرٌ» في حال الوقف، تجد في الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال الوصل؟ وكذلك الدال في «زيد» وغيرهما من الحروف؛ لأن الصوت إذا لم يجد متفذاً، انضغط في الحرف الموقف عليه، ويُؤْفَرُ فيه، فلذلك يجوز الجمع بين ساكنين في الوقف، ولا يجوز في الوصل.

ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف كما يكره ذلك في الوصل، فيأخذ في تحريك الأول؛ لأنّه هو المانع من الوصول إلى الثاني، فحرّكه بالحركة التي كانت له في حال الوصول. فإن كان مرفوعاً حُوّلوا الضمة إلى الساكن قبله، ويكون في ذلك تنبيه على أنه كان مرفوعاً، وخروج عن عهدة الساكنين. وكذلك الجر، تقول في المرفوع: «هذا بَكْرٌ»، والأصل: «هذا بَكْرٌ يا فتى»، وفي الجر: «مررت بِبَكْرٍ»، والأصل: «بَيْكِرٍ يا فتى». قال الشاعر [من المتقارب]:

فَهَشَ الْفُؤُادُ لِذَاكَ الْحِجْلُ

١٢٢١ - التخريج: الرجز لأبي النجم في الكتاب ٤/١٨٠.

اللغة: زحله: بـ^{هـ}ذه.

الإعراب: «فَقَرِئَنْ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قرئن»: فعل أمر مبني على الفتح الظاهر، والثون: للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «هذا»: «ها»: حرف للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول به. «وهذا»: الواو: حرف عطف، و«ها»: حرف للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول به لفعل محوذف. «زحله»: فعل أمر مبني على السكون تقديرًا منع من ظهوره انتقال حركة الموقف عليه إليه، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. وجملة «قرئن هذا»: بحسب الفاء، وعطف عليه جملة «زحل هذا». وجملة «زحله» الثانية: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «زَحْلَةٌ» حيث وقف عليه، فنقل حركة الهاء، وهي الضمة، إلى ما قبل الآخر. والأصل: «زَحْلَه».

١٢٢٢ - التخريج: البيتان بلا نسبة في الدرر ٦/٣٠٢؛ والصاحب في فقه اللغة ص ١١٨؛ ولسان العرب ١١٨/٢٦٧ (رجل)؛ ومجالس ثعلب ص ١١٨؛ والمنصف ١/١٦١، ١٨١؛ وهمع الهوامع ٢/٢٠٨ =

فقلت ولم أخف عن صاحبي: **أَلَا بِأَيِّ أَضْلُّ تَلْكَ الرَّجُلِ**
أَرَادَ الْحَجْلِ، وَالرَّجْلِ، فَنَقَلَ الْكَسْرَةَ إِلَى السَاكِنِ. ومثله البيت الذي أنسده وهو
[من الرجز]:

تحفظها الأوتار... إلخ

لما وقف وكان مرفوعاً، نقل الضمة إلى الساكن قبل الموقوف عليه، فكان في ذلك
محافظة على حركة الإعراب، وتنبية عليها، وخروج عن محدود الساكنين.

ومثل ذلك قولهم في الأمر: «اضربه»، والمراد: اضربه، وكذلك قالوا في
المؤثر: «ضررتها»، والمراد: «ضررتها»، فأسكنوا الهاء للوقف، وقبلها ساكن، فالمعنى
ساكنان، فأرادوا التحرير للتقاء الساكنين، ولأن سكون ما قبلها يزيدها حفاء،
فحرّكوه؛ لأنّه أين لها، وذلك بأن نقلوا إليها حركة الهاء الذاهبة للوقف. قال الشاعر

= وأسرار العربية ص ٤١٥ (البيت الأول).

اللغة: **الحجّل**: الخلخال وهو حلية تلبسها المرأة في رجليها.
المعنى: ما أبهى منظر قدميها وهي متزينة بهذا الخلخال الذي يجعلني أتوق لمتابعة حركته وصوته،
وقد قلت لصاحب ولم أخف ذلك: أندى هذه الساق بأبى.

الإعراب: **أَرَتْنِي**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحدوقة للتقاء الساكنين،
واللون: للوقاية، والباء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. والفاعل ضمير مستتر جوازاً
تقديره هي. **«حَجْلًا**»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. **«عَلَى سَاقَهَا**»: جار و مجرور متعلقان بصفة
محدوقة من (حجلا)، **وَهَا**: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. **«فَهَشْ**»: الفاء عاطفة، **«هَشْ**»:
فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الْفَوَادَ**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«لَذَّاكَ**»: اللام: حرف جر،
«ذَا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بحرف الجر والجار والمجرور متعلقان بالفعل
هش. **«الْحَجْلَ**»: بدل مجرور بالكسرة. **«فَقَلْتَ**»: الفاء: عاطفة، **وَقَلْتَ**: فعل ماضٍ مبني على
السكون لاتصاله بالتاء المتحركة والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«وَلَمْ أَخْفَ**»: الواو:
اعتراضية، **«لَمْ**»: حرف نفي وجذم وقلب، **«أَخْفَ**»: فعل مضارع مجزوم بل وعلامة جزمه حذف
حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. **«عَنْ صَاحِبِي**»: جار و مجرور متعلقان بالفعل
(**أَخْفَ**)، والباء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جز بالإضافة. **«أَلَا**»: حرف استفتاح
وتنبيه. **«بِأَيِّ**»: جار و مجرور متعلقان بخبر مقدم، والباء: ضمير متصل مبني على السكون في محل
جز بالإضافة. **«أَصْلَ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **«تَلْكَ**»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل
جز بالإضافة، اللام: للبعد، والكاف: للخطاب. **«الرَّجُلُ**»: بدل مجرور بالكسرة.

وجملة **«أَرَتْنِي**»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة **«هَشَ الْفَوَادَ**»: معطوفة على سابقتها لا محل
لها من الإعراب. وجملة **«قَلْتَ**»: معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب. وجملة **«لَمْ أَخْفَ**»:
اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة **«أَلَا بِأَيِّ أَصْلَ...**»: في محل نصب مفعول به مقول القول.
والشاهد فيه قوله: **«الْحَجْلُ - الرَّجُلُ**»: أراد الرجل والحجّل فالمعنى حرّكة اللام على الجيم، وليس
هذا وضعياً لأن كسرة الجيم ليست من أصل البنية التي وضعت الكلمتان عليها؛ لأن فعلاً بكسر الفاء
والعين جميعاً لم يرد إلا في كلمات قليلة محفوظة، ليست هاتان الكلمتان منها.

فحرّكوه؛ لأنَّه أَبْيَنَ لها، وذلك بأنَّ نقلوا إليها حركة الهاه الذاهبة للوقف. قال الشاعر [من الشاعر]:

عجبت والدهر... إلخ

البيت لـ زياد الأعجم، وعَنْتَةُ قبيلةٍ من زَيْعَةَ بنِ نَزارٍ. وزِيادُ الأعجم من عَبْدِ القيسِ، وقيل له: «الأعجم» لـ لُكْنةٍ كانت في لسانه. والشاهدُ فيه نقل حركة الهاه إلى الساكن قبلها، وقال أبو النجم [من الرجز]:

فقرَبْنَ هَذَا وَهَذَا رَحْلَةٌ^(١)

رَحْلَةُ، أي: بَعْدُهُ، وسُمِيَ رَحْلُ لِبُعْدِهِ. ونحوُّ من ذلك «مِنْهُ» و«عَنْهُ». قال سيبويه^(٢): سمعنا ذلك من العرب. وحُكِي عن ناسٍ من بني تميم «أَخَذَتِهِ»، و«ضَرَبَتِهِ»، كأنهم يكسرُون لالتقاء الساكنَين لا لبيان الحركة. ولا يفعلون ذلك فيما كانت حركته فتحة، نحو: «رأيت الرجلُ والبَكْرَ»، وقد أجازه الكوفيون^(٣). وإنما لم يجز ذلك في النصب من قبيل أنَّ الأصل من قَبْل دخول الألف واللام: «رأيت رجلاً وبَكْرًا» في الوقف، فاستغنى بحركة اللام والراء عن إلقاء الحركة على الساكن. فلما دخلت الألفُ واللامُ، قاما مقام التنوين، فلم تُغِيرَ الكاف في «البَكْرَ» كما لم تُغِيرَ في «رأيت بَكْرًا» حين جعلت الألف بدلاً من التنوين. وأجرُوا الألف واللام مجرِّيَ الألف المُبَدِّلة من التنوين إذ كانت معاقبةً للتلوين.

وقال قوم: ينبغي على قياس من يقف بالسكون على المنصوب كما يقف على المرفوع والمجرور ويقول: «رأيت بَكْرًا»، و«أَكْرَمْتَ عَمْزَوْ» أن يقول: «رأيت بَكْرَ»، وعَمْزَوْ»، كما يفعل في المرفوع. وهو قول حسن، وقياس صحيح. والكافيون يحيِّزون ذلك في المنصوب كما يجوز في المرفوع والمجرور. قالوا: وذلك لأنَّ الغرض من هذا النقل الخروجُ عن عَهْدَةِ الجمع بين الساكنَين، وذلك موجود في النصب، كما هو موجود في الرفع والجز، وهو قول سديد، والمذهب الأول لِمَا ذكرناه.

ومن العرب من يُحُولُ في نحو: «عِدْلٌ»؛ فيقول في الجر: «مررت بِعِدْلٍ» فينقل الكسرة إلى الدال كما فعل في الأول، ولا يقول في الرفع: «عِدْلٌ»؛ لئلا يخرج إلى ما ليس في الكلام، إذ ليس في الكلام «فِعْلٌ» بكسر الفاء، وضم العين. وتقول: «هذا بُسْرٌ وفَقْلٌ»، ولا تقول في الجر: «مررت بِبُسْرٍ»، ولا «بِفَقْلٍ»؛ لئلا يصير إلى مثالٍ ليس في الأسماء، وإنما يتبع الساكنُ الأول حركةً ما قبله، فتقول في «هذا عِدْلٌ»: «عِدْلٌ»، بكسر

(١) تقدم منه قليل.

(٢) الكتاب ١٧٩ / ٤.

(٣) انظر المسألة السادسة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصررين والكافيين». ص ٧٣١ - ٧٣٦.

الدال إتباعاً لكسرة العين. وتقول في «مررت ببُسْرٍ»: «بِبُسْرٍ»، فتضمن أيضاً إتباعاً لضمة العين، كما قالوا: «مِنْتَنْ»، فأتبعوا الأول الثاني، وحرّكوه بحركته. ولا يفعلون ذلك في المفتوح الأول، لا يقولون في «هذا بَكْرٌ»: «هذا بَكْرٌ»، بفتح الكاف اتباعاً لفتحة الباء؛ لأنّه لا يلزم من نقل الضمة إلى الكاف خروج عن منهاج الأسماء، والمصير إلى ما لا نظير له كما لزم في «عِدْلٌ» و«بُسْرٌ».

[الوقف على الاسم المنتهي بهمزة قبلها ساكن]

قال صاحب الكتاب: وفي الهمزة يحوّلهن جميعاً، فيقول: «هذا الخَبُّ»، و«مررت بالخَبِيْغَ»، و«رأيت الْخَبَأً». وكذلك «البُطْوُ»، و«الرِّدْوُ». ومنهم من يتفادى – وهم ناسٌ من تميم – من أن يقول: «هذا الرِّدْوُ»، و«من البُطْنَى»، فيفتر إلى الإتباع، فيقول: «من البُطْوُ» بضمتين، و«هذا الرِّدْيَ» بكسرتين.

* * *

قال الشارح: يريد أن حكم الهمزة إذا سكن ما قبلها مخالف لغيرها من الحروف، وذلك أنّهم يُلقون الحركات في الهمزة على الساكن قبلها ضمة كانت، أو كسرة، أو فتحة، فتقول: «هذا الخَبُّ»، و«مررت بالخَبِيْغَ»، و«رأيت الْخَبَأً»، بخلاف غيرها. ألا ترى أنّ الذين يقولون: «هذا الْبَكْرٌ»، و«مررت بالبَكْرٍ»، لا يقولون: «رأيت الْبَكْرٌ»، ويقولونه مع الهمزة. وذلك لأنّ الهمزة خفية، فهي أبعد الحروف وأخفاها، وسكون ما قبلها يزيدها حفاء، فدعاهم ذلك إلى تحريك ما قبلها أكثر من غيرها، لأنّ تحريك ما قبلها يُبَيِّنُها؛ لأنّك ترفع لسانك بصوتٍ، ومع الساكن ترفعه بغير صوت. هذا مذهب ناسٌ من العرب كثير، منهم أسدٌ وتميم، ولا يفرقون بين ما كان أوله مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة. وكما يقولون: «هذا الخَبُّ»، كذلك يقولون: «هذا البُطْوُ»، و«من البُطْنَى». ويقولون: «هذا الرِّدْوُ»، و«مررت بالرِّدْيَ»، ولا يتحامون ما تحاماه غيرهم من المصير إلى بناء «فِعلٍ» بكسر الأول، وضم الثاني، إذ لا نظير له في الكلام، وإلى بناء «فِعلٍ» بضم الأول، وكسر الثاني، إذ لا نظير له في الأسماء، وذلك لأنّه عارضٌ ليس ببناء الكلمة. ومنهم من يتحامى بذلك، فيُشيع الضمّ الضمّ والكسر، فيقول: «مررت بالبُطْوُ»، و«هذا الرِّدْيَ»، كما فعل في غير المهموز، قوله: «يتفادى» معناه: يتحامى ويتحامى.

فصل

[إبدال الهمزة حرف لين عند الوقف]

قال صاحب الكتاب: وقد يُنْدِلون من الهمزة حرف لين، تحرّك ما قبلها أو سكن، فيقولون: «هذا الْكَلْزُ وَالْخَبُو وَالْبُطْوُ، وَالرِّدْوُ»، و«رأيت الْكَلَا وَالْخَبَا وَالْبُطَا وَالرِّدَا»،

و«مررت بالكلَّيْنِ، واللَّجْبِيِّ، والبُطْبِيِّ والرَّدِّيِّ» ومنهم من يقول: «هذا الرَّدِّيِّ»، و«مررت بالبُطُّو»، فيتبع. وأهل الحجاز يقولون: «الكَلَّا» في الأحوال الثلاث، لأنَّ الهمزة سُكَّنها الوقف، وما قبلها مفتوح، فهو كـ«رأْس»، وعلى هذه العِبرة يقولون في «أَكْمُمْ»: «أَكْمُمْ»، وفي «أَفْنِي»: «أَهْنِي»، كقولهم: «جُونَةٌ»^(١)، و«ذِبْ».

* * *

قال الشارح: الهمزة حرفٌ خفيٌّ؛ لأنَّه أدخلُ الحروف إلى الحلقة. وكلَّما سفلَ الحرفُ، خفيَ جزْسُهُ. وحروفُ المدّ واللين أَبْيَنَ منها؛ لأنَّها أقربُ إلى الفم، فالواوُ من الشفتين، والياءُ من الفم، والألفُ وإن كان مبدأً لها الحلقة إلا أنَّها تمتدُ حتى تصل إلى الفم، فتجد الفم والحلقة مفتتحين غير معتبرِين على الصوت بحضورِ، وبينها وبين حروف المدّ واللين مناسبةٌ. ولذلك تبدَّل منها عند التخفيف.

والهمزة على ضربين: ساكنٌ ما قبلها، نحو: «الوَثْءُ»^(٢) و«البُطْءُ» و«الرَّدْءُ»، ومتحرِّكٌ، نحو: «الكَلَّا» و«الرَّشَا». فأما الساكن ما قبلها، فمن العرب من يبدلُ منها حرفة لين، فيجعلها في الرفع واواً، وفي الجرِّ ياءً، وفي النصب ألفاً، بقبلها على حركة نفسها، فيقول في «هذا الوَثْءُ»: «الوَثُو»، وفي «مررت بالوَثْءِ»: «بِالوَثْيِ»، فيُسكنُ ما قبل الواو والياء؛ لأنَّه كان كذلك قبل القلب. ويقولون في النصب: «رأيت الوَثَا»، فتفتح ما قبل الألف، لأنَّ الواو والياء يُمكِّن إسكانُ ما قبلهما. والألفُ لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً. ولا يفرقون بين المضموم الأول والمكسور، وتقول: «هذا البُطُّو والرَّدُّو»، و«مررت بالبُطْبِيِّ والرَّدِّيِّ»، و«رأيت البَطَا والرَّدَا»، كما يقولون: «هذا الوَثُو»، و«مررت بالوَثِيِّ»، و«رأيت الوَثَا».

ومنهم من يقلب الهمزة حرفاً ليَنَا بعد نقل حركتها إلى الساكن، فيديِّرها حركة ما قبلها، فيقول في الرفع: «هذا الوَثُو والبُطُّو والرَّدُّو»، و«مررت بالوَثِيِّ والبُطِّيِّ والرَّدِّيِّ»، و«رأيت الوَثَا والبَطَا والرَّدَا». وقياسُ من لم يقل: «من البُطِّيِّ»؛ لثلا يصير إلى بناء «فِعْل»، وليس في الأسماء مثله، ولا «هو الرَّدُّو»؛ لثلا يصير إلى «فِعْل»، وليس في الكلام مثله، أن يتوقى ذلك هاهنا، فيلزم الواو في «البُطُّو»، والياء في «الرَّدِّيِّ»، فيقول: «هو البُطُّو»، و«مررت بالبُطُّو»، و«مررت بالرَّدِّيِّ»، و«هو الرَّدِّيِّ».

فأمَّا إذا تحركَ ما قبل الهمزة من نحو «الكَلَّا» و«الرَّشَا»، فمن العرب من يبدلُ من همزته في الوقف حرفة لين جزئاً على البيان، فيقول: «هذا الكَلُو واللَّخْطُ»،

(١) تخفيف «جُونَة». والجُونَة: سلة مستديرة مغشاة أَدْمَأ يجعل فيها الطيب والثاب. (لسان العرب ١٣٨٤ (جأن)).

(٢) الوَثْءُ: وضم يُصيِّب اللحم، ولا يبلغ العظم، فيرمُ. وقيل: هو توجُّح في العظم من غير كسر. وقيل: هو الثك. (لسان العرب ١٩٠/١ (وثأ)).

و«مررت بالكلأ والخطأ»، و«رأيت الكلأ والخطأ». هذا وقفُ الذين يخفقون الهمزة في الوصل منبني تميم. فأما الذين يخفقون من أهل الحجاز؛ فإتهم يلزمون الألف على كل حال، فيقولون: «هذا الكلأ والخطأ»؛ و«مررت بالكلأ والخطأ»، و«رأيت الكلأ والخطأ»؛ لأن الوقف يُسكن الهمزة، وقبلها مفتوح، فقلبت ألفاً على حد «رأس» و«فأس». وعلى هذه العبرة إذا انضم ما قبلها، قلبت واواً، وإذا انكسر، قلبت ياء، نحو قولهم في «أكمؤ»: «أكمؤ»، وفي «أهنيء»: «أهنيء»، فـ«أكمؤ» جمع «كمء» واحد كمأة، فالكمء واحد، و«أكمؤ» جمع فلة، والكثير: الكمأة، فهو على الخلاف من باب «تمر» و«تمرة». ويقال: «هنا الرجل يهُنؤه ويهُنئه»، إذا أعطاه، فـ«أكمؤ» مثل «جونة»، و«أهنيء» مثل «ذيب».

فصل

[الوقف على الاسم المعتل الآخر]

قال صاحب الكتاب: وإذا اتعلَّ الآخر، وما قبله ساكن، كآخر «ظبني» و«دلوي» فهو كالصحيح. والمتحرَّك ما قبله إن كان ياء قد أنسَقطها التنوين في نحو «قاضي» و«عم» و«جواري»، فالأخير أن يوقف على ما قبله، فيقال: «قاضي»، و«عم»، و«جواز». وقوم يعيدونها، ويقفون عليها، فيقولون: «قاضي»، و«عمي»، و«جواري». وإن لم يُنسقطها التنوين في نحو «القاضي»، و«يا قاضي»، و«رأيت جواري»، فالأمر بالعكس، ويقال: «يا ميري» لا غير.

* * *

قال الشارح: الاسم المعتل ما كان في آخره حرف علة من الواو والياء والألف، ولا يخلو ما قبل هذه الحروف من أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً - وذلك إنما يكون مع الواو والياء دون الألف - فإن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وذلك نحو: «ظبني»، و«تخي»، و«صبي»، و«كرسي»، و«غزو»، و«عنزو»، فإنه يجري مجرى الصحيح في الوقف كما يجري مجرى حركة في تحمل حركات الإعراب، فحكمه كحكمه في الوقف عليه، يجوز فيه ما جاز في الصحيح، ويمتنع منه ما امتنع في الصحيح.

وناسٌ منبني سعد يندلون من الياء المشددة جيماً في الوقف؛ لأن الياء خفية، وهي من مخرج الجيم، فلو لا شدة الجيم لكان ت ياء، ولو لا لين الياء لكان جيماً، فيقولون: «فقينيغ» في «فقيني»، و«تمييغ» في «تميمي»، و«عليج» في «علي». قال الشاعر [من الرجز]:

١٢٢٣ - خالي عزييف وأبو عليلي المطمِعان اللخِم بالعشيج

١٢٢٣ - التخريج: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢، ٢٤٢؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٧٥؛ وشرح الأشموني ٣/٨٢١؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٨٧؛ وشرح =

يريد: علىًّا والعشىً.

وأما الثاني، فإن كان ياء مكسورةً ما قبلها، فإن كانت الياء مما أسقطه التنوين، نحو: «قاضٍ»، و«جوارٍ»، و«عم»، فما كان من ذلك فلك في الوقف عليه إذا كان مرفوعاً أو مجروراً وجهان: أجودهما حذف الياء لأنها لم تكن موجودة في حال الوصل، لأن التنوين كان قد أسقطها، وهو وإن سقط في الوقف، فهو في حكم الثابت، لأن الوقف عارض، فلذلك لا تردها في الوقف. هذا مع ثقلها، والوقف محل استراحة، فتقول: «هذا قاضٍ»، و«مررت بقاضٍ»، و«هذا عم»، و«مررت بعم». قال سيبويه^(١): هذا الكلام الجيد الأكثر.

والوجه الآخر أن ثبّت الياء، فتقول: «هذا قاضي ورامي وغازي»، كأن هؤلاء اعترموا حذف التنوين في الوقف، فأعادوا الياء؛ لأنهم لم يضطروا إلى حذفها، كما اضطروا في حال الوصل. قال سيبويه^(٢): وحدثنا أبو الخطاب ويونس: أن بعض من يُوثق بعربيته من العرب يقول: «هذا رامي وغازي وعمي»، حيث صارت في موضع غير تنوين، وقرأ به ابن كثير في مواضع من القرآن، منها: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِيٍّ»^(٣). هذا إذا أسقطها التنوين في الوصل، فإن لم يسقطها، فإن كان فيه الف لام، نحو: «الرامي»، و«الغازي»، و«العمي»، فإن إثباتها أجود، فتقول في الوقف: «هذا الرامي والغازي والقاضي»، يستوي فيه حال الوصل والوقف، وذلك لأنها لم تسقط في الوصل، فلم تسقط في الوقف.

= شواهد الشافية ص ٢١٢؛ والصاهي في فقه اللغة ص ٥٥؛ والكتاب ٤/١٨٢؛ ولسان العرب ٢/٣٢٠؛ (عجم)، ٤/٣٩٥ (شجر)؛ والمحتسب ١/٧٥؛ والمقرب ٢/٢٩؛ والممتع في التصريف ١/٣٥٣؛ والمنصف ٢/١٧٨، ٣/٧٩.

الإعراب: «خالي»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «عويف»: خبر المبتدأ مرفوع. «أبو»: الواو حرف عطف، «أبو»: معطوف على «عويف» مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «علج»: مضاف إليه مجرور. «المطعمان»: عطف بيان مرفوع. «اللحم»: مفعول به منصوب. «بالعشيج»: جار ومجرور متعلقان بـ«المطعمان».

وجملة «خالي عويف»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أبو علج»، وأصله: «أبو علي». « وبالعشيج» وأصله: «بالعشيشي»، فأبدل جيمًا على لغة بعض العرب.

(١) الكتاب ٤/١٨٣.

(٢) الكتاب ٤/١٨٣.

(٣) الرعد: ٧. وهي قراءة قبل ويعقوب أيضًا.

انظر: البحر المحيط ٥/٣٦٨؛ وتفسير القرطبي ٩/٣٢٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/١٣٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٢١٠.

ومنهم من يحذف هذه الياء في الوقف، كأنهم شبهوه بما ليس فيه ألف ولا م، ثم أدخلوا فيه الألف واللام بعد أن وجب الحذف، فيقولون: «هذا القاض والرام». وقد رُوي عن نافع وأبي عمرو فيبني إسرائيل والكهف «وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ»^(١). وإذا وصل أثبت الياء. وأما النصب فليس فيه إلا إثبات الياء؛ لأنها قد قويت بالحركة في حال الوصل، وجرت مجرى الصحيح، فلم تُحذف في حال الوقف.

فأما إذا ناديت، فالوجه إثبات الياء، وهو قولُ الخليل^(٢)، وذلك أن المنادى المعرفة لا يدخله تنوينٌ لا في حال وقف، ولا وصل، والذي يُسْقِط الياء هو التنوين. واختار يونس^(٣) أن يقول: «يا قاض». بحذف الياء؛ لأن النداء بابٌ حذف وتغيير، فإذا جاز الحذف في غير النداء كان في النداء أولى. واختار سيبويه^(٤) قولُ يونس.

فأما قوله: «يا مُرِي» تريد اسم الفاعل من «أَرَى بُرِي»، فالوجه إثبات الياء، وعليه الخليل ويونس^(٥)، لأنك لو أسقطت الياء في الوقف، لأنخللت بالكلمة بحذف بعد حذف، فيتوالى إعلان، وذلك مكرورة عندهم. ألا ترى أنهم لم يُعلوا نحو: «هُوَ» و«نَوْيٌ»؛ لأنهم قد أعلوا اللام، ولم يذغموا نحو: «يَتَدُّ» كما اذغموا «وَتَدًا»، لأنهم قد حذفوا الواو في «يَتَدُّ» فكان يؤدي إلى الجمع بين إعلانين؟ فلذلك أثبتوا الياء في «يا مُرِي»؛ لأن العين ممحونة، وصار ثبوتها كالغرض.

* * *

[الوقف على الاسم المقصور]

قال صاحب الكتاب: وإن كان ألفاً، قالوا في الأكثر الأعرف: «هذه عصا وحبلني». ويقول ناسٌ من فزارة وقينس: «حُبْلَنِي» بالياء، وبعض طيئ: «حُبْلُو» بالواو. ومنهم من يسوّي في القلب بين الوقف والوصل. وزعم الخليل^(٦) أن بعضهم يقلبها همزة، فيقول: «هذه حُبْلًا»، و«رأيت حُبْلًا»، و«هو يضر بها». وألف «عصا» في النصب هي المبدلية من التنوين، وفي الرفع والجر هي المقلبة عند سيبويه^(٧)، وعند المازني هي المبدلية في الأحوال الثلاث.

* * *

قال الشارح: أما المقصور - وهو ما كان آخره ألفاً - فإنه على ضربين: منصرف، وغیر منصرف، مما كان منصرفًا فإن ألفه سقطت في الوصل لسكنها، وسكن التنوين

(١) الإسراء: ٩٧؛ والكهف: ١٧. ولم أتع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٢) الكتاب ١٨٤ / ٤.

(٣) الكتاب ١٨٤ / ٤.

(٤) الكتاب ٣٠٨ / ٣ - ٣٠٩.

(٥) الكتاب ١٨٤ / ٤.

(٦) الكتاب ١٨٤ / ٤.

(٧) الكتاب ١٨٦ / ٤.

بعدها، نحو قوله: «هذه عَصَّا ورَحَا يَا فَتِي». فإذا وقفت، عادت الألف، وكان الوقف عليهما بخلاف الياء في «قاضٍ»، وذلك قوله: «هذه عَصَّا» و«رأيت عَصَا»، و«مررت بعَصَا». وذلك لخفة الألف. إلا ترى أنَّ من قال في «فَخِذْ»: «فَخُذْ»، وفي «عَضْدٍ»: «عَضْدٌ»، لم يقل في «جَمَلٍ» «جَمَلٌ» لخفة الفتحة. ويؤيد ذلك أنَّهم يفترضون من الواو إلى الألف في مثل «قال»، و«بَاعَ». وقالوا: «رُضا» في «رُضِيَّ»، و«نَهَا» في «نَهِيَّ». فلذلك من استخفافهم بالألف أعادوها في الوقف، ولم يفعلوا ذلك في الياء؛ لشقلها. قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٤ - أَفِي كُلَّ عَامِ مَأْتِمْ تَبْعَثُونَةُ عَلَى مَخْمَرِ ثَوْبِتُمُوهُ وَمَا رُضَا
وَقَالُوا فِي «نَهِيَّ»: «نَهَا». قال الشاعر [من الكامل]:

إِنَّ الْغَوَّيِّ إِذَا نَهَا لَمْ يُغْتِبِ ١٢٥

١٢٤ - التخريج: البيت لزيد الخيل الطائي في ديوانه ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٩/٤٩٣، ٥٠٠؛ والرد على النحاة ص ١٢٠؛ وسمط اللالي ص ٤٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٢١؛ والشعر والشعراء ١/٢٩٣؛ ولسان العرب ١٢/٤ (أتم)؛ ونونادر أبي زيد ص ٨٠.

اللغة: المأتم: الجماعة من النساء يجتمعن لحزن أو فرح. فرس محمر: هجين يشبه الحمير. ثوبتموه: أعطيتهمه أجراً وثواباً. رضا: أصلها رُضيٌّ، ثم قلبت الياء الفاء على لغة طبيعية لفتح ما قبلها. المعنى: إنكم تجمعون نساء ليكين في كل عام على فرس هجين جعلتموه جزاء لنا على معروف صنعته لكم.

الإعراب: «أَفِي كُلَّ»: الهمزة: حرف استفهام، «في كُلَّ»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «عَام»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «مَأْتِمْ»: مبنياً مرفوع بالضمة. «تَبْعَثُونَةُ»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنَّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «عَلَى مَخْمَرِ»: جار ومجرور متعلقان بـ«تَبْعَثُونَةُ». «ثَوْبِتُمُوهُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، «وَاتَّمْ»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والواو: للإشباع، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «وَمَا»: الواو: حالية، «مَا»: نافية. «رُضَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

وجملة «في كل عام مأتم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَبْعَثُونَةُ»: في محل رفع صفة لـ(مأتم). وجملة «ثَوْبِتُمُوهُ»: في محل جز صفة لـ«مخمر». وجملة «ما رضا»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «رُضا» حيث أعاد الألف في الوقف لاستخفافه إياها.

١٢٥ - التخريج: هو عجز بيت صدره كما أشار محقق كتاب «تحصيل عين الذهب»: «لِزَجْرُثْ قَلْبًا لا يُرْبِعُ إِلَى الصَّبَابِ»، وهو لتفظ الغنوي في الكتاب ٤/١٨٨؛ ولم أجده في ديوانه.

اللغة: الغوى الضال. ويُغْتَبِ: يعطي الغنى، أي الرضا.

المعنى: إنَّ الغاوي الموغل في الضلال إذا نَهَى عن ضلاله لا يتخلّى عن ضلاله ولا يرجع إلى ما يُرضي.

وقد اختلفوا في هذه الألف، فذهب سيبويه إلى أنه في حال الرفع والجز لام الكلمة، وفي حال النصب بدل من التنوين، وقد انحذفت ألف الوصل. واحتاج لذلك بأن المعتل مقيس على الصحيح، وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجز. وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها. قال السيرافي: وهو المفهوم من كلامه، وهو قوله^(١): وأما الألفات التي تُحذف في الوصل فإنها لا تُحذف في الوقف. ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رؤياً في الشعر في حال النصب، نحو قوله [من الرمل]:

١٤٢٦ - رَبْ ضَيْفِ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَا صَا دَفَ زَادَا وَحْدِيَّا مَا اشْتَهَا
فالله «سرى» هنا رؤياً، ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رؤياً. وقال قومٌ - وهو مذهب المازني -: إنها في الأحوال كلها بدلٌ من التنوين، وقد انحذفت ألف الوصل، واحتاجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الألف في حال

= الإعراب: «إن»: حرف مشبه بالفعل. «الغوي»: اسم «إن» منصوب بالفتحة الظاهرة. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ«يُعتبر» («تها»): فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح المقدر على الألف للتذر، ونائب الفاعل مستتر، تقديره: (هو). «الم»: حرف جزم ونفي وقلب. «يُعتبر»: فعل مضارع مجزوم بـ«الم» وعلامة جزمه السكون، وحركه بالكسر للقافية.

وجملة «إن الغوي إذا تهي لم يُعتبر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا تهي لم يُعتبر»: خبر «إن محلها الرفع. وجملة «تها»: مضارف إليها محلها الجر. وجملة «الم يُعتبر»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: قلب الياء في «تها» ألقاً بعد فتح ما قبلها، لأنه أراد الوقف؛ وقيل: بل هي لغة طبيء يكرهون مجيء الياء المفتوحة بعد كسرة.

(١) الكتاب /٤ ١٨٧.

١٤٢٦ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.
اللغة والمعنى: طرقهم: زارهم ليلاً. السرى: مسیر الليل.

لعل ضيقاً يأتي إلى الحي بعد مسیر ليلي، فيصادف ما لا يشهي من الزاد والحديث.
الإعراب: «رب»: حرف جز شبيه بالزائد. «ضيف»: اسم منصوب لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.
«طريق»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «الحي»: مفعول به منصوب بالفتحة. «سرا»: حال منصوب بالفتحة. «صادف»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «زاد»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وَحْدِيَّا»: الواو: للعطف، «حديئاً»: اسم معطوف على «زاد» منصوب بالفتحة. «ما»: حرف نفي. «اشتها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.

وجملة «رب ضيف...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «طريق»: في محل رفع صفة (على المحل) أو جزها (على اللفظ). وجملة «صادف»: في محل رفع خبر. وجملة «ما اشتها»: في محل نصب صفة للزاد والحديث.

والشاهد فيه قوله: «سرا» حيث جاءت الألف المبدلة من التنوين رؤياً.

النصب من الصحيح؛ لسكونه وافتتاح ما قبله، وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها. وهو قول لا ينفك من ضعف؛ لأنَّه قد جاء عنهم «هذا فتى» بالإملاء. ولو كانت بدلاً من التنوين، لما ساغت فيها الإملاء، إذ لا سبب لها.

وأقما غير المنصرف، وما لا يدخله التنوين من نحو: «سُكْرِي»، و«حُبْلِي»، و«القَفَا»، و«العَصَا»، فألفُه ثابتة، وهي الألف الأصلية التي كانت في الوصل، لأنَّه لا تنوين فيه، فيكون الألف بدلاً منه.

وقومٌ من العرب يبدلون من هذه الألف ياءً في الوقف، فيقولون: «هذا أفعى وحُبْلِي»، وكذلك كلُّ ألف تقع أخيراً، لأنَّ الألف خفيةٌ، وهي أدخلت في الحلق قريبةً من الهمزة، والياءُ أبینُ منها لأنَّها من الفم. قال سيبويه^(١): ولم يجئنا بغير الياء؛ لأنَّ الياء تُشَبِّهُ الألفَ في سعة المخرج، وهي لغة لفَزَارة وناسٍ من قَنْسٍ، وهي قليلة، والأكثرُ الأول. فإذا وصلت عادت الألفُ، واستوت اللغتان. وطَبِيعَ يجعلونها ياءً في الوصل والوقف، ومنهم من يجعلها واواً؛ لأنَّ الواو أبینُ من الياء إذ كانت الياءُ أدخلت في الفم، فكانت أخفى منها.

وحكى سيبويه^(٢) في الوقف: «هذه حُبْلًا» بالهمزة، ي يريد: «حُبْلِيَّ»، و«رأيت رَجُلًا»، ي يريد: «رَجُلًاَّ»، فالهمزة في «رَجُلًاَّ» بدلٌ من الألف التي هي عوضٌ من التنوين في الوقف، وليس بدلاً من التنوين نفسه. وإنما قلنا ذلك لثرب ما بين الهمزة والألف وبعدِ ما بينهما وبين النون. وإنما أبدلوها منها؛ لأنَّ الألف أخفى من الهمزة، والهمزة إذا كان ما قبلها متحرّكاً كانت أبینَ من الألف، والألف قريبةٌ من الهمزة، لأنَّ الألف تهوي وتنتقطع عندها. ومما يؤيد أنَّ الهمزة في «رَجُلًاَّ» بمدللة من الألف لا من التنوين أنَّك تقول: «رأيت حُبْلًا» وتهزم، وإن لم يكن فيها تنوين، ولذلك حكى: «هو يضرِّبُهَا». هذا كله في الوقف، فإذا وصلت قلت: «هو يضرِّبُها يا هذا»، و«رأيت حُبْلَى أمسِ»، فاعرفه.

فصل

[الوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل المعتل اللام]

قال صاحب الكتاب: والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذي اعتلت لامه بإثباتٍ أو اخرجه، نحو: «يغزو»، و«يزمي»، وعلى المجزوم والموقوف منه بإلحاق الهاء، نحو: «لم يغزه»، و«لم يرمي» و«لم يخسنه»، و«أغزه»، و«ازمه»، و«اخذه»، وبغير هاء، نحو: «لم يغز»، و«لم يرم»، و«أغز»، و«ازم»، إلا ما أفضى به تركُ الهاء إلى حرف واحد، فإنه يجب الإلحاق، نحو: «قة»، و«رَة».

* * *

قال الشارح: الفعل على ضربين: صحيح ومحتمل، فالصحيح يوقف عليه كما يوقف على الاسم، فيسوغ فيه الإسكان والإشمام والروم والتضييف، لأن العلة واحدة وإن كان معتلاً. فالوقف على المرفوع والمنصوب بإثبات لامة من غير حذف، وليس كالاسم. وإنما كان كذلك من قبل أن الفعل لا يلحقه تنوين في الوصل يجب الحذف كما وُجد في الاسم، فلذلك جرى حاله في الوقف كحاله في الوصل، فتقول في الرفع: «هو يَغْزُو يَا فَتِي»، و«يَرْمِي يَا فَتِي»، و«يَخْشَى يَا فَتِي»، وفي النصب: «لَنْ يَغْزُو يَا فَتِي»، و«لَنْ يَرْمِي يَا فَتِي»، و«لَنْ يَخْشَى يَا فَتِي». فإذا وقفت، أُسكت، فقلت: «هُوَ يَغْزُو»، و«هُوَ يَرْمِي»، و«هُوَ يَخْشَى». وكذلك النصب، نحو: «لَنْ يَغْزُو»، و«لَنْ يَرْمِي»، و«لَنْ يَخْشَى».

فأما الوقف على المجزوم من ذلك، فلنك فيه وجهان: أجودهما أن تقف بالهاء، فتقول: «لَمْ يَغْزَهُ»، و«لَمْ يَرْمِهُ»، و«لَمْ يَخْشَهُ»، وكذلك في الأمر المبني، نحو: «أَغْزَهُ»، و«أَرْمَهُ»، و«أَخْشَهُ»، والأصل: «لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَرْمِ»، و«لَمْ يَخْشَ». حُذفت لاماتها للجذم، وبقيت الحركات قبلها تدل على الممحض، فالضمة في «لم يَغْزُ» دليل على الواو الممحضية، والفتحة في «لم يَخْشَ» دليل على الألف الممحضية، والكسرة في «لم يَرْمِ» دليل على الياء الممحضية. وكذلك في الأمر المبني، نحو: «أَغْزَ»، و«أَرْمَ»، و«أَخْشَ». فإذا وقفت عليه، لزم حذف الحركات، إذ الوقف إنما يكون بالسكون لا على حركة، فشحروا على الحركات أن يذهب بها الوقف، فيذهب الدال والمدلول عليه، فألحقوها هاء السكت ليقع الوقف عليها بالسكون، وتسلم الحركات، وكذلك «أَرْمَ»، و«أَغْزَ»، و«أَخْشَ».

والوجه الثاني أن تقف بلا هاء بالإسكان، فتقول: «لَمْ يَرْمِ»، و«لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَخْشَ»، و«أَغْزَ»، و«أَرْمَ»، و«أَخْشَ». ووجهه أن الوقف عارض، وإنما الاعتبار بحال الوصل. قال ابن السراج: وهذه اللغة أقل اللغتين. هذا إذا كان الباقي بعد الحذف حرفين فصاعداً، فاما إذا أدى إلى أن يبقى على حرف واحد، لم يكن بد من الهاء، نحو قولك في الأمر من «وَقَى يَقِي»: «قَهُ»، ومن «وَعَى يَعِي»: «عَهُ»، ومن «وَرَى الزَّنْدَ يَرِي»: «رَهُ». وذلك أن الفاء قد انحذفت لوقعها بين ياء وكسرة على حد حذفها في «يَعِدُ»، و«يَزِنُ». واللام ممحضية للأمر، والحركة دليل على الممحض، فإذا وقعت عليه بالسكون، فيكون إجحافاً، فوجب أن تأتي بالهاء ليقع السكون عليها، وتسلم الحركة دليلاً على الممحض؛ لأن الممحض إذا كان منه خلف، وعلىه دليل، كان كالثابت الموجود، مع أن ذلك يكاد أن يكون متعدزاً لأن الابتداء بالحرف يوجب تحريكه، والوقف عليه يقتضي إسكانه، والحرف الواحد يستحيل تحريكه وإسكانه في حال واحدة، فاعرفه.

فصل

[حذف الواو والياء في الوقف]

قال صاحب الكتاب: وكلُّ واو وباء لا تُحذَف تحذف في الفوائل والقوافي، كقوله تعالى: **﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالٌ﴾**^(١)، و**﴿يَوْمَ النَّارِ﴾**^(٢)، و**﴿وَأَتَيْلَ إِذَا سَرَ﴾**^(٣)، قوله تعالى: **١٢٢٧ - [وَلَا تَنْفِرِي مَا خَلَقْتَ] وَيَغْضُبُ الْقَوْمٌ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي** وأنشد سيبويه [من البسيط]:

١٢٢٨ - لَا يَنْبَغِي اللَّهُ إِخْوَانًا تَرْكَنُهُمْ لَمْ أَذِرْ بَعْدَ غَدَةً الْأَمْسِ مَا صَنَعْتُ أَيْ: مَا صَنَعُوا.

* * *

(١) الرعد: ٩.

(٢) غافر: ٣٢.

(٣) الفجر: ٤.

١٢٢٧ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمي في ديوانه ص ٩٤؛ والدرر ٦/٢٩٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٠؛ والكتاب ٤/١٨٥، ٢٠٩؛ ولسان العرب ١٠/٨٧ (خلق) ١٥٣/١٥ (فرا)؛ والمنصف ٢/٧٤، ٢٣٢؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٠٢.

اللغة: يفرى: يقطع. خلقت: قدرت وعزمت على أمر.

المعنى: إنك إذا عزمت على أمر، أمضيته في حين أن بعضهم يعزم على الأمر ثم يعجز عنه ضعفًا. الإعراب: «ولأنت»: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: حرف للابتداء، و«أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «تفري»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «خلقت»: فعل مضارع مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «وبعض»: الواو: حرف عطف، و«بعض»: اسم معطوف على «أنت» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاد. «القوم»: مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «يخلق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «ثم»: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «يفر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «أنت تفري»: بحسب الواو. وجملة «تفري»: في محل رفع خبر «أنت». وجملة «خلقت»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «بعض القوم يخلق»: معطوفة على جملة «أنت تفري». وجملة «يخلق»: في محل رفع خبر «بعض». وجملة «لا يفر»: معطوفة على جملة «يخلق». والشاهد فيه قوله: «يفر» حيث حذف الياء من آخر الفعل لمكان القافية. والأصل: «يفري».

١٢٢٨ - التخريج: البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ١٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٦؛ والكتاب ٤/٢١١؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٠٦.

الإعراب: «لا»: حرف نهي وجزم. «يبعد»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر منعًا لالتقاء =

قال الشارح: المراد بالفواصل رُؤوسُ الآي ومقاطعُ الكلام، وذلك أنهم قد يطلبون منها التماثل كما يُطلب في القوافي، والقوافي يُشترط فيها ذلك، ولذلك سميت قافية، مأخوذه من قولهم: «قفْتُ»، أي: تَبَعَّثْتُ، كأن أواخر الأبيات يتبع بعضها بعضاً، فتجري على منهاج واحد. فإذا وقفوا عليها، فمنهم من يُسوّي بين الوصل والوقف، كأنهم يفرقون بين الشعر والكلام بذلك، فيقولون [من الطويل]:

يَقَأَا نَبِيكَ مِنْ ذَكْرِي حَبِيبٍ وَمَثِلِي^(١)

وقالوا [من الوافر]:

سُقِيَتِ الْغَيْثَ أَيْتَهَا الْخِيَامُ^(٢)

وقالوا في النصب [من الوافر]:

أَقْلَى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ^(٣)

فيقفون كما يصلون. ومنهم من يُجريه مجرى الكلام، فيثبت فيه ما يُثبت في الكلام، ويحذف فيه ما يحذف فيه، وينشدون:

أَقْلَى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ

و

سُقِيَتِ الْغَيْثَ أَيْتَهَا الْخِيَامُ

كما يفعلون ذلك في الكلام، وقد يحذفون من الياءات الأصلية والواوات ما لا

= الساكنين. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «إخوانًا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «تركتهم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتابه: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، «وهم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «أدر»: فعل مضارع مجزوم بحذف الياء من آخره، والفاعل ضمير مستتر فيه وجواب تقديره: أنا. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بـ«أدر»، وهو مضارف. «غداة»: مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضارف. «الأمس»: مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «اما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «صنع»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة المحذوفة، والواو المحذوفة: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

وجملة «لا يبعد الله إخوانًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تركتهم»: في محل نصب صفة لـ«إخوانًا». وجملة «لم أدر ما صنع»: في محل نصب حال، وصاحب الحال ضمير المتكلم. وجملة «صنع»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «صنع» حيث حذف الواو، ضمير الرفع، لمكان القافية. والأصل: «صنعوا».

(١) تقدم بالرقم ٣٥٣.

(٢) تقدم بالرقم ٥٠٨.

(٣) تقدم بالرقم ٣٦.

يُحذف في الكلام، وذلك إذا كان ما قبلها روئياً، فإنهما يُحذفان كما يُحذف الزائدان لإطلاق القافية إذا كان ما قبلها روئياً، كما أن ذلك كذلك. فلما ساوتها في ذلك، جرت مجرياتها في جواز الحذف. وهو في الأسماء أمثل منه في الأفعال، لأن الأسماء يلحقها التنوين في الكلام، فيُحذف له الياء. فمما جاء في الأسماء قوله تعالى: «يَوْمَ الْثَّنَاءِ»^(١)، فُحذفت الياء، وكان فيها حسناً، وإن كان الحذف في نحو «القاضي» مرجوحَاً قبيحاً. ومثله «الكَبِيرُ الْمُتَعَالُ»^(٢). وقالوا في الفعل «وَأَتَيْلَ إِنَّا يَسِرُّ»^(٣)، و«ذَلِكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي»^(٤): ولا يجوز في الكلام «زيَّدَ يَرْزَمُ»، ولا «يَغْزَ»؛ لأن الأفعال لا يلحقها تنوين يوجب الحذف، ومنه قول رَهْنَر [من الكامل]:

وَلَا تَثْرِي مَا خَلَقْتَ وَيَعِضُ الْقَوْمَ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي^(٥)
 فإنه سُكِن الراء للوقف، ولم يُطِلِق القافية كحال الوصل. وإثبات الياء أجود، لأنه فعل. مدح هَرَم بن سِنان المُرَيِّ بالحَزْم وإمساك العَزْم. ومعنى «يَفْرِي»: يقطع، يقال: «فَرَيْتَ الْأَدِيمَ» إذا قطعته للصلاح، و«أَفْرِيَتَهُ» إذا قطعته للفساد. ومعنى «خَلَقْتَ»: قدرت، يقال: «مَا كَلَّ مِنْ خَلْقٍ يَفْرِي»^(٦)، أي: ما كَلَّ من قدر قطع، وهو مثل يضرب لمن يعزِّم ولا يفعل. فأما قول الشاعر [من البسيط]:

لَا يَبْعَدُ الْأَلْهَ... إِلَّا

فهو من أبيات الكتاب، والشاهد فيه حذف الواو التي هي ضمير، والمراد: صنعوا، ومثل ذلك لا يحسن في الكلام، وهو بالضرورة أشبة، والطريق فيه أنه حذف الواو اجتناء بالضمة عنها، على حد قوله [من الوافر]:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِيبًا كَانَ حَزَلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِيبَاءِ الْأَسَأَةِ^(٧)
 فاجترأ بالضمة في «كان» عن الواو، ثم حذف الواو للوقف. ومثله قول الآخر [من الرجز]:
 ١٢٢٩ - لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَذْعُوهُمْ حَمَلُ عَلَى الْجِبَالِ الصُّمُّ لَا زَفَّصَ الْجَبَلُ
 والمراد: حملوا.

(١) غافر: ٣٢.

(٢) الرعد: ٩.

(٣) الفجر: ٤.

(٤) الكهف: ٦٤.

(٥) تقدم بالرقم ١٢٢٧.

(٦) لم أقع على هذا المثل فيما عدت إليه من مصادر.

(٧) تقدم بالرقم ٩٥٦.

١٢٢٩ - التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح الجمل ٤٧٩/٢.

اللغة: حمل: أصلها حملوا بمعنى شدوا. ارفض: تبدد.

المعنى: لو أن قومي شدوا على الجبل الأصم - إذا ما دعوتهم - لتبدد الجبل وتكتسر.

فصل

[الوقف على الاسم المفرد المنتهي بباء التأنيث]

قال صاحب الكتاب: وباء التأنيث في الاسم المفرد تقلب هاء في الوقف، نحو: «غُرْفَةً»، و«ظُلْمَةً»، ومن العرب من يقف عليها تاء. قال [من الرجز]:
 بل جَوْزِ تَنِيهَاءِ كَظَهِيرِ الْحَجَفَتِ^(١)

و«هَيَّاهَاتٍ» إن جُعل مفرداً، وُقف عليه بالهاء، وإنما في احتمال الوجهين «استأصل اللَّهُ عِزْقَاتِهِمْ وَعِزْقَاتِهِمْ».

* * *

قال الشارح: متى كان آخرُ الاسم تاء التأنيث من نحو «طَلْحَةً»، و«حَمْزَةً»، و«قَائِمَةً»، و«قَاعِدَةً»، كان الوقف عليه بالهاء، فتقول: «هذا طَلْحَةً»، وهذا حَمْزَةً». وكذلك «قَائِمَةً»، و«قَاعِدَةً». وذلك في الرفع والنصب والجر. والذي يدل أن الهاء بدلاً من التاء أنها تصير تاء في الوصل. والوصل مما ترجع فيه الأشياء إلى أصولها، والوقف من مواضع التغيير، إلا ترى أن من قال من العرب: «هذا بَكْرٌ»، و«مررت بِبَكْرٍ»، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنه إذا وصل، أجرى الأمر على حقيقته، فقال: «هذا بَكْرٌ»، و«مررت بِبَكْرٍ».

وإنما أبدلوا من التاء الهاء؛ لثلا شُبِهِ التاء الأصلية في نحو: «بَيْتٌ»، و«أَبْيَاتٌ»، والمملحة في نحو: «بِيَتٌ»، و«أَخْتٌ» مع إرادة الفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل في نحو: «قَامَتْ»، و«قَعَدَتْ». على أن من العرب من يُجْرِي الوقف مجرى الوصل، فيقول

= الإعراب: «لو»: حرف شرط غير جازم (حرف امتناع لامتناع). «أن»: حرف مشبه بالفعل. «قومي»: اسم (أن) منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محل جز بالإضافة، والمصدر المسؤول من «أن» وعموليتها فاعل لفعل محدود، والقدير: ثبت حمل قومي. «حين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«حمل». «أدعوهُم»: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، و«هم»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «حمل»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة المحدودة، وسكن لضرورة الشعر، والفاعل الضمير المحدود تقديره واو الجماعة. «على الجبال»: جار ومحرر متعلقان بـ«حمل». «الصم»: صفة «الجبال» مجرورة بالكسرة. «لارفَض»: اللام: رابطة لجواب الشرط، «ارفَض»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الجبل»: فاعل مرفوع بالضممة، وسكن لضرورة الشعر. وجملة «ثبت حمل»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أدعوهُم»: في محل جز بالإضافة. وجملة «حمل»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «لارفَض»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد في قوله: «حمل» حيث أراد: حملوا، فسكن وحذف لضرورة الشعر.

(١) تقدم بالرقم ٣٤٤

في الوقف: «هذا طَلَحَتْ»، وهي لغة فاشية حكاها أبو الخطاب، ومنه قوله: «وعليه السلام والرَّحْمَةُ». ومنه قوله [من الرجز]:

بِل جَوْزِ تِيهَاء كَظَهَرِ الْحَجَفَثِ

وقال الآخر [من الرجز]:

اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفَيٍ مُسْلِمَثٌ
مِنْ بَغْدِيمَا وَبَغْدِيمَا وَبَغْدِيمَثٌ^(١)

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْعَلَصَمَثٌ
وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُذَعِّنَ أَمَثٌ

وكل ذلك إجراء الوقف مجرى الوصل، فأما قوله: «وبعدمت»، فالمراد: بعدما، فأبدل ألف في التقدير هاء، فصارت «بغدمه»، وقد أبدلت الهاء من ألف. قال الشاعر [من الرجز]:

قَدْ وَرَدَثْ مِنْ أَمْكِنَةٍ مِنْ هَاهِنَاء وَمِنْ هَنَّةٍ^(٢)

يريد «هنا»، ثم أبدل ألف هاء لتوافق بقية القوافي، وشجعه على ذلك شبه الهاء المقدرة بتاء التأنيث، وكانت هذه اللغة من قبيل إجراء الوقف مجرى الوصل.

فأما «هينهات» ففيها لغتان: فتح التاء، وكسرها. فمن فتح جعلها واحداً، ووقف عليها بالهاء. ومن كسرها جعلها جمعاً، ووقف عليها بالتاء. فألفاً ألفاً فيما فتح فيحمل أمرين: يجوز أنه يكون من باب «الجَاجَأَةُ» و«الصَّيْصِيَّةُ»، فتكون مبدلة من الياء، والأصل: هينهية، فيكون على هذا معكوس قوله لصوت الراعي: «يَهِيَّاهُ». ويجوز أن تكون ألف زائدة، ويكون من قبيل «الفَيْفَاء»^(٣). والأول أوجه؛ لأن باب «القِلْقَالُ» أكثر من «سَلِسٍ» و«قِلْقَلٍ». فأما قوله: «اسْتَأْصِلَ اللَّهُ عَرَقَاتِهِمْ»، والمراد: أصلهم، فمن فتح جعله مفرداً، وكانت ألف فيه للإلحاق بـ«هِجْرَع»^(٤)، ونظيره في الإلحاق «مِغْزَى» و«ذِفْرَى»، فيما نون، والوقف عليه بالهاء. ومن كسر جعله جمعاً، وكانت ألف هي المصاحبة لفاء الجمع المؤنث، وليس للإلحاق كالقول الأول، كأنه جمع «عِزْقٍ»، فاعرفه.

فصل

[إجراء الوصل مجرى الوقف]

قال صاحب الكتاب: وقد يُجرى الوصل مجرى الوقف، منه قوله [من الرجز]:

مِثْلُ الْحَرِيقِ وَأَفْقَ الْقَصَبَأَ^(٥)

(١) تقدم بالرقم ٧٩٢.

(٢) تقدم بالرقم ٤٨٦.

(٣) الفيافة: المفارزة لا ماء فيها. (لسان العرب ٢٧٤/٩ (فيه)).

(٤) الهِجْرَع: الطويل، والأحقن. (لسان العرب ٣٦٨/٨ (هِجْرَع)).

(٥) تقدم بالرقم ٤٤٨.

ولا يختص بحال الضرورة يقولون: «ثلاثة أربعة»، وفي التنزيل: «لَكُنَّا هُوَ
اللهُ ربِّي»^(١).

* * *

قال الشارح: قد يجري الوصل مجرى الوقف، وبابه الشعر، ولا يكون في حال الاختيار. من ذلك قولهم: «السَّبْسَبَا»، و«الكَلْكَلَا». ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

١٢٣٠ - مَنْ لَيْ مِنْ هَجْرَانَ لَيْلَى مَنْ لَيْ والْحَبْلِ مِنْ حَبَالَهَا الْمُتَحَلِّ ثَعَرَضَتْ لَيْ بِمَكَانِ حِلٍ تَعْرُضَ الْمُهَرَّةَ فِي الْطُّولِ يُرِيدُ: «الْطُّولِ». ومن ذلك [من الرجز]:
مُثْلُ الْحَرِيقِ وَاقِقُ الْقَضَبَا^(٢)

وقول الآخر [من الرجز]:

١٢٣١ - تَرَى مَزَادَ سَغْدِ الْمُذَخَلِ بَيْنَ رَجَاءِ الْحَنِيزُومِ وَالْمَرْخَلِ

(١) الكهف: ٣٨.

١٢٣٠ - التخريج: الرَّجَزُ لِمَظْنُورِ بْنِ مَرْئَدٍ فِي شِرْحِ شَوَّاهِدِ الشَّافِيَةِ ص ٢٤٨ - ٢٤٩؛ ولِسَانِ الْعَرَبِ /١١
٤١٣ (طُولِ)، ٥٤٨ (قتل).

اللغة: الحبل من حبالها: موتها. المكان الحل: الحال. المهرة: الفتية من الخيل. الطول: جبل طويل مرخى للدبابة حتى ترعى.

المعنى: هل من ينقذني من ابعاد ليلى عنى، وانقطاع موتها. لقد ظهرت لي في مكان حلالي كما تستعرض المهرة وهي مقيدة بحبيل طويل.

الإعراب: «من»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف، بتقدير: من معين. «لي»: جاز ومحورو متعلقان بالخبر المحذوف. «من هجران»: جاز ومحورو متعلقان بالخبر المحذوف. «اللي»: مضاف إليه محورو بكسرة مقدرة على الألف للتعمير. «من لي»: توكييد لفظي لسابقها. «والحبل»: الواو: حرف عطف، «الحبل»: اسم معطوف على «هجران» محورو بالكسرة. «من حبالها»: جاز ومحورو متعلقان بـ«المتحل»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «المتحل»: صفة للحبل محورة بالكسرة. «تعرضت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والناء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «لي»: جاز ومحورو متعلقان بـ«تعرضت». «بمكان»: جاز ومحورو متعلقان بـ«تعرضت». «حل»: نعت للمكان محورو بالكسرة. «تعرض»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «المهرة»: مضاف إليه محورو بالكسرة. «في الطول»: جاز ومحورو متعلقان بـ«تعرض».

وجملة «من معين لي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعرضت»: استثنائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «في الطول» حيث شدد اللام مجرياً الوصل مجرى الوقف.

(٢) تقدم بالرقم ٤٤٨.

١٢٣١ - التخريج: الرَّجَزُ لِمَظْنُورِ بْنِ مَرْئَدٍ فِي شِرْحِ شَوَّاهِدِ الشَّافِيَةِ ص ٢٤٩؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب /١٦١؛ ومجالس ثعلب ٦٠٣/٢.

يريد: المدخل والمرحل. وقد تقدم نظائر ذلك في غير الشعر تشبيهاً بالشعر. من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد: «ثلائةٌ هَبَّةٌ»، فأبدل من التاء هاء في الوقف، ثم ألقى حركة الهمزة على الهاء، وحذفها على حد القراءة في قوله تعالى: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ»^(١). وذلك إنما يكون في الوصل. ومن ذلك قوله [من الجز]:

١٢٣٢ - لَمَا رأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَبَّةَ مَالَ إِلَى أَرْطَاطِ حَقْفٍ فَاضْطَجَعَ

= اللغة والمعنى: المزاد: جمع المزادة وهي وعاء يحمل فيه الماء في السفر. العيزوم: الصدر أو وسطه. المرحل: مكان وضع الرجل، وهو ظهر الإبل. الرجال: الجانب والناحية. إنك ولا شك ستري مزادة سعدة مدخلة بين صدر راحلته وظهرها.

الإعراب: «ترى»: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف للتعدد، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «مزاد»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «سعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «المدخل»: نعت مجرور بالكسرة. «بين»: مفعول فيه ظرف مكان مبني في محل نصب، وهو مضاف متعلق باسم الفاعل «المدخل». «رجا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعدد، وهو مضاف. «العيزوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والمرحل»: الواو: حرف عطف، «المرحل»: اسم معطوف على «العيزوم» مجرور بالكسرة.

وجملة «ترى مزاد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «المدخل» و«المرحل» حيث شدد اللام في كلٍّ منهما، إجراء للوصل مجرى الوقف.

(١) المؤمنون: ١. وهذه قراءة ورش وحفص وغيرهما.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/٢٠١.

١٢٣٣ - التخريج: الرجل لمنظور بن حية الأسدية في شرح التصريح ٢/٣٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٨٤؛ وبلا نسبة في الأشباء والنظائر ٢/٣٤٠؛ وإصلاح المنطق ص ٩٥؛ والخصائص ١/٦٣؛ ٢٦٣/٢، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣، ٣٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٢١؛ وشرح الأشموني ٣/٨٢١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٣٢٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٧٤؛ ولسان العرب ٥/٣٠٤ (أبيز)، ٧/٢٥٥ (أرط)، ٨/٢١٩ (ضجع)، ١٤/٣٢٥ (رطا)؛ والمحتسب ١/١٠٧؛ والممعتم في التصريف ١/٤٠٣؛ والمنصف ٢/٣٢٩.

اللغة: الدعة: الاطمئنان. الأرطاطة: نوع من الشجر ثمرة كالعتاب. الحقف: أصل الجبل، أو المعوج من الرمل. اضطجع: مال إلى الأرض، اتكأ.

الإعراب: «لما»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «مال». «رأى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «أن»: حرف مشبه بالفعل مخفف، واسمه ضمير الشأن الممحوظ. «لا»: نافية للجنس. «دَعَة»: اسم «لا» مبني في محل نصب. والمصدر المسؤول من «أن» وما بعدها سد مسد مفعولي «رأى». «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: زائدة لتأكيد النفي. «شيء»: معطوف على «دعة»، وسُكّن للضرورة الشعرية، وخبر «لا» محذوف. «مال»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «إلى أرطاطة»: جار ومجرور متعلقان بـ«مال»، والمجرور مضاف. «حقف»: مضاف إليه مجرور. «فاضطجع»: الفاء حرف عطف. «اضطجع»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو».

فأبدل من التاء في «دَعَةٍ» هاء، وأثبتها في الوصل. ومنه قوله تعالى: «لَكُنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّنَا»^(١)، في قراءة ابن عامر بثباتات الألف، والأصل «أَنَا»، فألقيت حركة الهمزة على نون «لَكِنْ»، وحُذفت الهمزة، وأدغمت النون في النون. والقياس حذف الألف من «أَنَا» في الوصل، لأنها لبيان الحركة في الوقف كالهاء في «كَيْنَةٍ»^(٢)، و«جَسَائِيدٍ»^(٣) وإنما بنى الوصل فيه على الوقف. ونحوه قوله تعالى: «أَنَا أَنْجَى، وَأَمْبَطَ»^(٤). قال الزجاج إثبات الألف هنا جيد؛ لأن الهمزة قد حُذفت، فصارت الألف عوضاً عنها، يريد في: «لَكُنَا».

فصل

[الوقف على الأسماء المبنية]

قال صاحب الكتاب: وتقول في الوقف على غير المتمكنة «أَنَا» بالألف، و«أَنَّهُ» بالهاء، و«هُوَ» بالإسكان، و«هَوَةٌ» بالإحاق الهاء، و«هَهْنَا»، و«هَهْنَاهُ»، و«هَؤُلَاءِ»، و«هَؤُلَاءَ» إذا قصر، و«أَكْرَمْتُكَ»، و«أَكْرَمْتَكَهُ»، و«غَلَامِي»، و«ضَرَبَنِي»، و«غَلَامِيَة»، و«ضَرَبَنِيَة» بالإسكان، وإلحاق الهاء في مِنْ حرَكَ في الوصل، و«غَلَام»، و«ضَرَبَنَ»، في مِنْ أَسْكَنَ في الوصل، وفي قراءة أبي عمرو «رَبِّي أَكْرَمَنْ»^(٥) و«أَهَانَنْ»^(٦). وقال الأعشى [من المتقارب]:

١٢٣٣ - ومن شَانِي كَاسِفٍ وَجَهَةٍ إِذَا مَا اشْتَسَبَتْ لَهُ أَنْكَرَنْ

* * *

= وجملة «لَمَ رأَيْ... مَال» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رَأَيْ...»: في محل جزء بالإضافة. وجملة «مَال...»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «لَا دُعَةٌ»: في محل رفع خبر «لَا». وجملة «اضطَّجَع»: معطوفة على جملة «مَال». والشاهد فيه قوله: «لَا دَعَةٌ وَلَا شَيْءٌ» حيث أبدل من تاء (دُعَة) هاء في غير الوقف، أو إجراء للوصل مجرى الوقف.

(١) الكهف: ٣٨.

(٢) الحاقة: ١٩، ٢٥.

(٣) الحاقة: ٢٠، ٢٦.

(٤) البقرة: ٢٥٨.

(٥) الفجر: ١٥. ولم يقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٦) الفجر: ١٦. ولم يقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

١٢٣٣ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٩؛ والكتاب ١٨٧/٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٤٧/٢. اللغة: الشانِي: المبغض. كاسف الوجه: عابس.

الإعراب: «وَمِنْ شَانِي»: الواو: حرف عطف، و«مِنْ شَانِي»: جار ومحروم معطوفان على جازء ومحروم في بيت سابق، متعلقان بالفعل «يَمْنَعُ» في البيت السابق. «كَاسِفٍ»: صفة «شَانِي» مجرورة بالكسنة الظاهرة. «وَجَهَهُ»: فاعل لاسم الفاعل «كَاسِفٍ» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جزء بالإضافة. «إِذَا»: اسم شرط غير جازم، مبني على السكون =

قال الشارح: قوله: «غير متمكن»، ي يريد أنه قد خرج عن مكانه من الاسمية إلى شبه الحرف، فبُني. فمن ذلك «أنا» الاسم فيه الألف والنون، والألف دخلت لبيان الحركة في الوقف، يدل على ذلك أنك إذا وصلت، سقطت الألف، فتقول: «أنَّ فعلث». والوصلُ مما يردا الأشياء إلى أصولها في الغالب، وذكر سيبويه أنَّ من العرب من يُثِّت هذه الألف في الوصل^(١)، فيقول: «أنا فعلت». وقد قرأ به نافع في قوله تعالى: «أَنَا أَنْتَ، وَأَمْسَتْ»^(٢)، و«أَنَا إِنِّي بِهِ»^(٣). ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

أَنَا أَبُو الْجَمْ وَشَغْرِي شَغْرِي^(٤)

وقول الآخر [من المتقابِل]:

فَكَيْنَفَ أَنَا وَانْتَ حَالِي الْقَوَافِي^(٥)

وقول الآخر [من الوافر]:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حَمِيدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا^(٦)

فقد كثُر ذلك عنهم حتى قال الكوفيون: إنها من الكلمة، وليس زائدة. فهذه الألف في كونها مجتَلةً في الوقف لبيان الحركة كالهاء في «كتابيَّة» و«حسابيَّة». وربما وقعت الهاء موقعها في هذا الموضع، لأنَّ مجراهما واحدٌ. قالوا: «أَنَّه». ومنه قول حاتم: «هذا فَرْدِي أَنَّه»^(٧). ومن ذلك قولهم: «حَيَ هَلَا» في الوقف. فإذا وصلوا قالوا: «حَيَ هَلَّ» بفتح اللام من غير ألف، وإن شئت قلت: «حَيَ هَلْ» بالسكون من غير حركة.

= في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجوابه. «ما»: حرف زائد. «انتسبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتابع ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «له»: جازٌ و مجرور متعلقان بالفعل «انتسب». «أنكرن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون لللوquation، وإياء المخذولة: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «إذا ما انتسب له أنكرن»: في محل جزٍ صفة لـ «شانِي». وجملة «انتسبت»: في محل جزٍ بالإضافة. وجملة «أنكرن»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أنكرن» حيث حذف الإياء للوقف على لغة من يسكنها في الوصل، ثم سُكِّن نون الروقية، فصار «أنكرن». والأصل «أنكرني».

(١) لم أقع على هذا الأمر في الأبراب التي خصصها سيبويه في كتابه للوقف. وفي كتابه ٤/١٦٤: «ولا يكون في الوقف في «أنا» إلا الألف».

(٢) البقرة: ٢٨٥.

(٣) النمل: ٣٩، ٤٠.

(٤) تقدم بالرقم ١٣٨.

(٥) تقدم بالرقم ٥٤٧.

(٦) تقدم بالرقم ٤٤٧.

(٧) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في مجمع الأمثال ٢/٣٩٤؛ والحيوان ٥/٣٣. ويروى في قصة هذا المثل أنَّ حاتماً الطائيَّ كان أسيراً في عنزة، فأمرته أمَّ منزله أن يقصد لها ناقَّة، فتحررها، فلامته على نحره إياها، فقال: هذا فردي (فصدي) أَنَّه. يريد أنه لا يصنع إلا ما يصنعه الكرام.

ولم تقف العرب في شيء من كلامها بالألف لبيان الحركة إلا في هذين الموضعين، أعني «هلاً»، و«أنا». وتوقف في الباقي بالهاء.

وأما «هو» من الأسماء المضمرة، فإن الأكثر الوقوف عليها بالهاء لبيان حركة الواو، وكذلك الوقف على «هي». تقول: «هيءة»، ولا تمحى منه شيئاً كما تحذف في المتمكّن. قال الشاعر، أنسده سيبويه [من المتقارب]:

١٢٣٤ - إذا ما تَرَغَرَغَ فِيْنَا الْغَلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ
وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقْفِيْ بِالسَّكُونِ، فَيَقُولُ فِي الْوَقْفِ: «هُوَ»، و«هِيَ»، بِخَلَافِ «أَنَّ»،
فَإِنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالسَّكُونِ، فَلَا يُقَالُ فِي جَوَابٍ: «مَنْ فَعَلَ؟»: «أَنَّ»، كَمَا قِيلَ:
«هُوَ»، و«هِيَ». وَذَلِكَ أَنَّ «أَنَّ» يُضافُ إِلَى قَلْةِ حِرْفَهَا أَنَّ آخِرَهَا نُونٌ، وَهِيَ خَفِيَّةٌ،
وَلَيْسَ هُنَّا حِرْفٌ إِعْرَابٌ كَآخِرِ «يَدِيْ» و«دَمِيْ»، فَاجْتَلَبَ لِخَفَاءِ النُّونِ، وَقَلْةُ الْحِرْفَ، وَأَنَّ
آخِرَهَا لِيْسَ بِحِرْفٍ إِعْرَابٍ، الْأَلْفُ فِي الْوَقْفِ، وَلَزَمَتْ ذَلِكَ بِخَلَافِ «هُوَ»، و«هِيَ» فَإِنَّ
آخِرَهَا حِرْفٌ مَدُّ وَلَيْنٌ. وَهَذَا عَلَى لِغَةِ مَنْ فَتَحَ، فَأَمَّا مِنْ أَسْكَنِ،
فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْوَقْفُ بِالسَّكُونِ لَا غَيْرُ.

وقد أحقوا هذه الهاء مع الألف في الوقف، وذلك لخفاء الألف وتسقطُها، وذلك قولهم: «هاؤلاة»، و«هاهناه». والأجود أن يُوقف بغير هاء. ومن قال: «هاهناه» و«هاؤلاة»، لم يقل في «أفعى»: «أفعاه»، ولا في «أعمى»: «أعماء»؛ لأنَّ هذه الأسماء متمكّنةٌ معريةٌ، فلم تُلحّن الهاء في الوقف لشَّائِلَةٍ يتَبَسَّسُ بالإضافة، إذ لو قال: «أعماء» و«أفعاه»، لتوهم فيهما الإضافة إلى مضمرٍ غائبٍ، ومع ذلك فإنَّ الألف في «أعمى» ونحوه في حكم المتحرك بحركة الإعراب. لا ترى أنه لو كان في هذا الاسم غيرُ

١٢٣٤ - التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٩٧؛ وخزانة الأدب ٤٢٨/٢؛ وشرح التصريح ٣٤٥/٢؛ ولسان العرب ٤٩٥/٤ (شعب)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٦٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٣٥؛ والحيوان ٦/٢٣١؛ ورصف المبني ص ٣٩٩.

اللغة: ترعرع: نشا. ما إن يقال: من هو؟ أي لا يسأله أحد عن نفسه.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «ما»: زائدة. «ترعرع»: فعل ماضٍ. «فيينا»: جار و مجرور متعلقان بـ«ترعرع». «الغلام»: فاعل مرفوع. «فما»: الفاء: رابطة لجواب جواب الشرط، و«ما»: نافية. «إن»: زائدة. «يقال»: فعل مضارع مبني لل مجرور. «له»: جار و مجرور متعلقان بـ«يقال». «من»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «هو»: ضمير منفصل مبني في محل رفع خبر المبتدأ، والهاء للسكت.

وجملة «إذا ما ترعرع...» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ترعرع»: في محل جز بالإضافة. وجملة «فما إن يقال»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «من هو»: في محل رفع نائب فاعل لـ«يقال».

والشاهد فيه قوله: «هو» حيث أحق هاء السكت بالضمير لكونه مبنياً على حركة.

الألف، لدخلها حركات الإعراب؟ فلما كانت الألف في حكم ما هو متحرّك بحركة الإعراب، لم يُدخلوا عليها الهاء؛ لأنّ هذه الهاء لا تتبع حركة إعراب.

وقوله: «إذا قصر» أي: «هاؤلاء»، فإنه إذا قصّر وقف بالألف، أو ألحق الهاء. وأما من مَدَّ وَهَمَّزَ، فإنه يقف على الهمزة بالسكون.

ولا تتبع هذه الهاء شيئاً من السواكن إلّا الألف لخلفها، فلا يقولون في «هو»، «هُوَ» ولا في «هي»: «هِيَ» على لغة من أسكن الواو والياء؛ لأنّ الألف أخفى لبعدها، فكانت إلى البيان أحوج.

فأمّا كاف الضمير من نحو «أَكْرَمْتُكَ»، و«أَعْطَيْتُكَ»، فلنك فيه وجهان: الوقف بالسكون، فتقول: «أَكْرَمْتُكَ»، و«أَعْطَيْتُكَ». والوجه الآخر أن تقف بالهاء، فتقول: «أَكْرَمْتُكَهُ»، و«أَعْطَيْتُكَهُ»، شحنا على الحركة؛ لأنّ الكاف مع المذكّر مفتوحة، ومع المؤنث مكسورة، فالحركة فاصلة بين المذكّر والمؤنث، فأرادوا الفصل والبيان في الوقف على حده في الوصل.

ومنهم من يبالغ في الفصل، فيلحق الكاف مع المذكّر ألفاً، ثم يلحق هاء السكت، ومع المؤنث ياء، فيقول في المذكّر: «أَكْرَمْتَكَاهُ»، وفي المؤنث: «أَكْرَمْتَكِيهُ»؛ لأنّ الفصل بحرف وحركة أبلغ وأكذر من الفصل بحركة لا غير، كأنّهم حملوا الكاف على الهاء إذ كانتا علامتي إضمار ومهماستين. فلما اشتراكتا فيما ذكرناه، حمل أحدهما على الآخر. فكما تقول في المذكّر: «غَلَامُهُو»، وفي المؤنث: «غَلَامُهَاهُ»، كذلك تقول في الكاف. وأجود اللغتين أن لا تُلحق الكاف المدّة. وإنما فعلوا ذلك بالهاء لضعفها وخلفها وبعدها.

فأمّا الياء في «ضربيني» و«غلامي»، فهي لغتان: الفتح والإسكان. فمن فتح فلائتها اسم على حرف واحد، فقوّي بالحركة كالكاف، ومن أسكن فأراد التخفيف لنقل الحركة على الياء المكسور ما قبلها.

فمن فتح الياء، فالوقف عليها على وجهين: الإسكان، نحو قولك: «زيد ضربَنِي»، و«هذا غلامي». ولا تمحّف الياء؛ لأنّها قد قويت بالحركة في حال الوصل، ولم تمحّف في الوقف، وجرت مجرّى ياء «القاضي» في حال النصب. والوجه الثاني أن تقف بالهاء لبيان الحركة، فتقول: «ضربَنِيهُ»، و«غلاميَّة». ومنه قراءة الجماعة: «مَا آتَنَّ عَنْ مَا يَلِهُ هَلَّكَ عَنْ سُلْطَنِيَّةٍ»^(١).

ومن أسكن الياء فيهما، فالوقف على وجهين أيضاً: أجودهما إثبات الياء؛ لأنّه لا تنوين معها يوجب حذفها، فهي ثابتة في الوصل، ولا تمحّف في الوقف، وجرت مجرّى

ياء «القاضي»؛ لأنها ياء ساكنة بعد كسرة في اسم، فثبتت كسرتها. والوجه الآخر أن تمحذفها فيما، فتقول: «ضرَبَنْ»، و«هذا غلام»، وأنت تريده: «غلامي»، و«ضربني»؛ لأنّ «ني» اسم. وقد قرأ أبو عمرو: «رَبِّي أَكْرَمْنَ»^(١) و«رَبِّي أَهَانْنَ»^(٢) على الوقف. وكان هذا رأي من يقول: «هذا القاضي» فيمحذف الياء. ومحذف الياء في الفعل حسن؛ لأنها لا تكون إلاً وقبلها نون، فالنون تدلّ عليها فلا لبس فيها، ولذلك كثُر في القرآن. فأماماً إذا قلت: «هذا غلام»، ووقفت عليه بالسكون، فلا يُعلم أنه يراد به الإضافة إلى الياء أم الإفراد، ولذلك منع بعض الأصحاب جوازه لأجل اللبس. وقد أجازه سيبويه^(٣)؛ لأنّ الوصل يُبيّنه. ومن ذلك قول الأعشى [من المتقارب]:

ومن شانئ كاسف... إلخ

وقبله:

فَهَلْ يَمْتَعَنِي ازْتِيَادِي الْبِلا
دِمْنَ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي^(٤)
أَلِيسْ أَخُو الْمَوْتِ مُسْتَوْثِقًا
عَلَيَّ وَإِنْ قُلْتُ قَدْ أَنْسَأْنَ

والمراد: أنكَرَني، ويأْتِينِي، وأَنْسَأْنِي، فمحذف في الوقف كما قال تعالى:
«أَكْرَمْنَ»^(٥)، و«أَهَانْنَ»^(٦). والشانئ: المبغض، والكاسف: العابس. أي إذا حللت به وتصيّفته، عبس، وإن انتسبت له أنكرني، وإن كان عارفاً بي.

* * *

قال صاحب الكتاب: و«ضرَبَكُمْ»، و«ضرَبَهُمْ»، و«عليهم»، و«بِهِمْ»، و«مِنْهُ»، و«ضرَبَهُ» بالإسكان فيمِنْ الحق وصلاً أو حراك، و«هذِه» فيمَنْ قال: «هُنَّهُي أَمَّةُ اللَّهِ»، و«خَتَّام»، و«فِيمَ»، و«خَتَّامَة»، و«فِيمَة»، بالإسكان والهاء، و«مَجِيءُ مَنْ؟»، و«مَثُلُ مَنْ؟» في «مَجِيءُ مَنْ جَئْتَ؟» و«مَثُلُ مَنْ أَنْتَ؟» بالهاء لا غير.

* * *

قال الشارح: أما «ضرَبَكُمْ»، و«ضرَبَهُمْ»، و«عَلَيْهِمْ»، و«بِهِمْ»، فإنّك تقف عليها بسكون الميم لا غير، وتحذف الياء والواو منها؛ لأنّهما زائدان. وقد يمحذفان في الوصل كثيرةً، نحو: «ضرَبَكُمْ قَبْلُ»، و«ضرَبَهُمْ يَا فَتَى»، و«عَلَيْهِمْ دَاهِرَةُ أَسْوَءَ»^(٧)، و«بِهِمْ يُسْتَعَان». والأصل أن يلحق الميم الواو، نحو: «ضرَبَكُمُو»، و«ضرَبَهُمُو»، و«بِهِمُي»، بدليل ثبوتها في الثنوية، نحو: «ضرَبَكُمَا»، و«ضرَبَهُمَا»، و«بِهِمَا». وإنما حذفوا الواو

(١) الفجر: ١٥.

(٢) الفجر: ١٦.

(٣) الكتاب: ١٨٦/٤.

(٤) تقدم بالرقم ١٢٠٤.

(٥) الفجر: ١٥.

(٦) الفجر: ١٦.

(٧) التوبية: ٩٨؛ والفتح: ٦.

لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال، وثقل اجتماع الضمائر مع الواو في «ضرَبُكُمُوا»، و«ضرَبَهُمُوا»، والكسرتين والياء في «بِهِمِي» ونحوه. فإذا وقفت، لم يكن إلَّا الحذف، ولزم ذلك إذ كنت تحذف في الوصل.

وكذلك الوقف على «مِنْهُ» و«ضَرَبَهُ» بالإسكان، والأصل وصلهما بحرف مدّ نحو: «مِنْهُ»، و«ضَرَبَهُ». يدلّ على ذلك ثبوتها مع المؤنث، نحو: «مِنْهَا»، و«ضَرَبَهَا». قال سيبويه^(١): جاءت الهاء مع ما بعدها هاهنا مع المذكر، كما جاءت وبعدها الألفُ في المؤنث.

وقد اختلفوا في الواو في نحو: «ضرَبُهُمُوا» والياء في نحو «بِهِمِي»، فقال قوم: إنّهما من نفس الاسم، وقال قوم: إنّهما زائدان، وأجمعوا في المؤنث أنّ الألف من نفس الاسم. وقد اختلفوا في مذهب سيبويه في ذلك، والظاهر من كلامه أنّ الواو والياء ليسا من الأسم.

وقد يحذفونهما في الكلام كثيراً، فإذا كان قبل الهاء حرف مدّ وليس، كان حذف الواو والياء أحسن من الإثبات، لأنّ الهاء من مخرج الألف، والألف تُشَبِّهُ الواو والياء، فكأنّهم فروا من اجتماع المتشابهات، فحذفوها، ولذلك كان قوله: «وَزَرَّتَهُ تَنْبِيلًا»^(٢) و«إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثَ»^(٣)، «وَشَرَوْهُ يُشَنِّ بَخْسِ»^(٤)، و«خَدُودُ قَلْوَة»^(٥) أحسن القراءتين. فعلى ذلك قولك: «مِنْهُ»، و«عَنْهُ» أوجه من الحذف، فيكون قوله تعالى: «مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ»^(٦) أوجه القراءتين.

وبعضهم لا يفصل بين حرف المدّ وغيره من السواكن، ويختار «مِنْهُ آيَاتٌ»، و«أَصَابَتْهُ جَائِحَةً»، وهو اختيار أبي العباس المبرد والسيرافي. وهو الصواب عندي، ولذلك أنّ الهاء خفية، فصارت في حكم ساكنٍ كـ«أَيْنُ» وـ«كَيْفُ». فإذا وقفوا على هذه الهاء، فليس إلا الحذف والوقوف عليها غير موصولة؛ لأنّهم قد يحذفون في الوقف ما يُشَتِّتونه في الوصل، والصلة في الهاء ضعيفة؛ لأنّها ليست من الكلمة على الصحيح من المذهب، ولا يختار حذفها في الوصل إذا كان قبلها ساكنٍ، فلذلك لزم الحذف.

وأما الهاء في «هَذِهِ أَمَّةُ اللَّهِ» فليست زائدة، وإنما هي بدلٌ من الياء في «هَذِي». والدليل على ذلك أنك تقول في تحريره: «ذَيَا»، كما تقول في تحرير «ذَا»، وليس الهاء

(١) الكتاب / ٤٨٩.

(٢) الإسراء: ١٠٦.

(٣) الأعراف: ١٧٦.

(٤) يوسف: ٢٠.

(٥) الحاقة: ٣٠.

(٦) آل عمران: ٧. وفي الطبعتين: «مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ»، وهذا تحرير. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

في «هذِه» للتأنيث كالهاء في «طلحَة»، و«حَمْزَة»؛ لأن الهاء في «طلحة»، و«حمزة» زائدة وتتجدها في الوصل تاء. والهاء في «هذِه» هاء في الوصل والوقف، وهي عين الفعل، وإنما كسرت، ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكن منهم، فشبّهت بهاء الإضمار الذي قبله كسرة، نحو قوله: «مررت بِهِ»، و«نظرت إلى غلامِه». قال سيبويه: ولا أعلم أحداً يضمها؛ لأنهم شبهوها بهاء الضمير، وليس الضمير، فحملوها على أكثر الكلام، وأكثر الكلام كسرُ الهاء إذا كان قبلها كسرة، ووصلوا بالياء كما وصلوا في قوله: «بِهِ»، و«بِغلامِه».

ومن العرب من يُسكنها في الوصل، ويجري على أصل القياس، يقول: «هذِه هنْدُ»، و«نظرت إلى هذِه يا فتى». هذا كُله كلام على الوصل، فأما الوقف في إسكان الهاء لا غير، وحذف الياء في كلتا اللغتين. أما من أُسْكِنَتْها في الوصل؛ فالأمرُ فيه ظاهرٌ تساوى حال الوصل والوقف؛ لأن الياء لم تكن موجودة في الوصل، فلا تثبت في الوقف. وأما من وصلها، فإنه يحذفها في الوقف، كما يحذفها من «بِهِي» و«عَلَيْهِي». وإذا ساغ الحذف في «بِهِي» ونحوه مع أنه مختلف في زيادتها، كان الحذف هنا أولى، ليُقْرَأَ الزِيادة.

فأما «حَتَّام»، و«فَيْمَ»، و«عَلَامُ»، فالهاء في هذه الحروف أجود، نحو قوله في الوقف: «حَتَّامَة»، و«فَيْمَة» و«عَلَامَة»؛ لأنك حذفت الألف في «ما»، وبقيت الفتحة دليلاً على المحذوف، فشحّوا على الفتحة أن يحذفها الوقف، فيزول الدليل والمدلول عليه، فالحقوق هاء السكت، فيقع الوقف عليها، وتسلم الفتحة، فصار ذلك كالعمل في «أَغْزُهُ»، و«أَزْمَهُ»، و«لِمُ»، و«عَلَامُ»، ويحتاج بأن الوقف عارضٌ، والحركة تعود في الوصل. وقد أُسْكِنَ بعضهم الميم في الوصل. قال الشاعر [من الرمل]:

١٢٣٥ - يا أبا الأسودِ لِمَ خَلَيْتَنِي لِهِمِّ طَارِقَاتِ وَذَكَرَ
وذلك من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة، كـ«القصبَا»، و«عَيْهَلُ».

١٢٣٦ - التعریج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠٠ / ٦، ١٠٨ / ٧، ١٠٩؛ والمدرر ٣١٠ / ٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٧ / ٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤؛ وشرح شواهد المغني ٧٠٩ / ٢ والصاحب في فقه اللغة ص ١٥٩؛ ومعنى الليب ٢٩٩ / ١؛ وهو مع الهوامع ٢١١ / ٢.

اللغة: الطارق: الزائر ليلاً، ويقصد هنا الهموم. أسلمتني: خذلتني وتركني لأعداني. الذكر: جمع «ذكرة» وهي ضد النسيان.

المعنى: يلوم أبا الأسود لأنه تركه للهموم والذكريات التي لا تسمح له بالنوم.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «أبا»: منادي مضاف منصوب بالألف لأنه من الأسماء السبعة.

«الأسود»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لم»: حرف جر، «ما»: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. «خلَيْتَنِي»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون:

وأثنا قولهم: «مَجِيءَ مَ جَئْتَ؟» و«مِثْلُ مَ أَنْتَ؟» فإنّهم قد حذفوا الألف من «ما» مع هذه الأسماء، كما حذفوها مع حروف الجرّ، لأنّها خاضعةٌ لـما بعدها كالحروف، فأجريت في الحذف مجرّها. فإذا وقفت على «ما» منها، فالباء لا غير، وليس الأمرُ فيها كـ«ختام»، وـ«لام»؛ لأنّ «ختى» حرفٌ، وكذلك «إلى»، والحرف لا يستقلّ بنفسه، ولا ينفصل مما بعده، فتنزلاً منزلة الكلمة الواحدة، فجاز إسكانها، وأثنا «مجيء» وـ«مثل»، فإنّهما اسمان منفصلان مما بعدهما، وصار ما بعد حذف الألف على حرف واحد، فكرهوا ذلك، فألحقوه الباء، وقالوا: «مجيء مَهْ؟» وـ«مثل مَهْ؟» ليقع السكتُ عليه، ولا يخرج الاسم عن أبنته الأسماء، فاعرفه.

فصل

الوقف على النون الخفيفة

قال صاحب الكتاب: والنون الخفيفة تبدل ألفاً عند الوقف، تقول في نحو قوله تعالى: «لَشَفَقًا إِلَّا نَاصِيَةً»^(١): لـشَفَقًا. قال الأعشى [من الطويل]: [ولِيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرِبُنَا] ولا تَغْبُدُ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاغْبُدَا^(٢) وتقول في «هل تضرُّبُنَّ يا قَوْمٍ»: «هل تضرُّبُونَ»، بإعادة واو الجمع.

قال الشارح: وأثنا نون التأكيد الخفيفة نحو قوله تعالى: «لَشَفَقًا إِلَّا نَاصِيَةً»^(٣)، وـ«اضْرِبِنَّ» في الأمر، فإنّها تبدل في الوقف ألفاً كالتنوين لمضارعتها إياه، لأنّهما جميعاً من حروف المعاني، ومحلّهما آخر الكلمة، وهي خفيفةٌ ضعيفةٌ. فإذا كان قبلها فتحة، أبدل منها في الوقف ألفاً كما أبدل من التنوين، ووقفت عليها، فقلت: «لـنـسـفـعـا» وـ«اضـرـبـاً». وأنشد للأعشى [من الطويل]:

ولا تعبد الشيطان... إلخ

للوقاية، والباء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «الهموم»: جار و مجرور متعلقان بـ«خليتني». «طارقات»: صفة «هموم» مجرورة بالكسرة. «وذكر»: الواو: حرف عطف، وـ«ذكر»: معطروف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة وسّكن لضرورة الشعر.

وجملة «لم خليتي» ابتدائية: لا محل لها من الإعراب. وجملة «خليتني»: في محل رفع خبر للمبتدأ (ما). والشاهد فيه قوله: «لم» حيث إنّ أصلها «ما» الاستفهامية، وحرف الجر (لام)، ثم حذف ألف «ما» وسّكن اليم، وقيل في ذلك إن الحذف جاء للتفريق بين «ما» الاستفهامية والموصولة، وبخاصة في موضوع الجر؛ وأما إسكان الميم فهو إجراء للوصل مجرّي الوقف.

(١) العلق: ١٥. (٢) تقدم بالرقم ٢٧٦.

(٣) العلق: ١٥.

يريد: فاغبَدَنْ. وأؤلُهْ:

إِيَّاكَ وَالْمَنِيتَاتِ لَا تَفْرَيَّثَا

وهذا البيت من الكلمة يمدح فيها النبي عليه السلام حين أراد الإسلام، ثم أدركه الموت قبل لقائه. ومنه قول الآخر [من الطويل]:

١٢٣٦ - أبوكَ يَزِيدُ وَالْوَلِيدُ وَمَنْ يَكُنْ هَمَا أَبْوَاهُ لَا يَذَلُّ وَيَكْرُمَا

يريد: ويكرمن. وقد قيل في قول أمرى القيس [من الطويل]:

إِفَاقَأْبَنِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ^(١)

إن المراد: «قَنْ»، على إرادة نون التأكيد الخفيفة، قالوا: لأن الخطاب لواحد. ويدل على ذلك قوله [من الطويل]:

١٢٣٧ - أَصَاحِ تَرَى بَرْقًا أَرِيكَ وَمِيَضَهُ [كَلْمَحِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيبِ مُكَلِّلٍ]

١٢٣٦ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: يزيد والوليد: الخليتان الأمويان المعروفة.

المعنى: من يكن الوليد ويزيد أبواه فهو الجدير بالإكرام لا بالذلة.

الإعراب: «أَبُوكَ»: خبر مقدم مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضaf، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إليه. «يَزِيدُ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «وَالْوَلِيدُ»: حرف عطف، واسم معطوف على «يَزِيدُ» مرفوع بالضمة. «وَمَنْ»: الواو: حرف استثناف. «مَنْ»: اسم شرط جازم مبني في محل رفع رفع مبتدأ. «يَكُنْ»: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون. «هَمَا»: ضمير متصل مبني في محل رفع خبر مقدم لي يكن للتوكيد لا محل له. «أَبْوَاهُ»: اسم يكن مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضaf، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إليه. «لَا يَذَلُّ»: حرف نفي، وفعل مضارع مجزوم، وحررك بالضم للتشديد. «وَيَكْرُمَا»: حرف عطف، وفعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المقلبة ألفاً للوقف. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.

وجملة «أَبُوكَ يَزِيدُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مَنْ يَكُنْ . . .»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر «مَنْ». وجملة «يَكُنْ أَبْوَاهُ . . .»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب، وجملة «لَا يَذَلُّ»: جواب الشرط غير مقترن بالفاء أو بـ«إِذَا» لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «يَكْرُمَا».

والشاهد فيه قوله: «وَيَكْرُمَا» حيث قلب نون التوكيد الخفيفة إلى ألف للوقف.

(١) تقدم بالرقم ٣٥٣.

١٢٣٧ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ٩/١١، ٤٢٥/٩؛ وشرح

شواهد الشافية ص ٣٩؛ والكتاب ٢/٢؛ ولسان العرب ٧/٢٥٢ (ومض)، ١١/٥٩٦ (كل)، ١٤/٦٢ (جبا)، وبلا نسبة في الخصائص ١/٦٩؛ ورصف المبني ص ٥٢؛ والمحتسب ٤/٢٣٤.

اللغة: الْوَمِيْضُ: اللمع. الْحَبِيبُ: السحاب المعترض بالأفق. المكْلِلُ: المترافق بعضه فوق بعض.

ثم وقف بالألف، وأجرى حال الوصل مجرى الوقف. وقد حمل بعضهم قوله تعالى: «أَقْبَأَ فِي جَهَنَّمَ»^(١) على إرادة نون التأكيد، والأصل، أَلْقَيْنَ: واحتاج بأن الخطاب في ذلك لمالك خازن النار.

فإن كان ما قبل هذه النون مضموماً أو مكسوراً، نحو قوله: «هَلْ تَضَرِّبُنَّ يَا قَوْمُ»، و«هَلْ تَضَرِّبُنَّ يَا امْرَأً»، فإن وقفت قلت: «هَلْ تَضَرِّبُونَ؟» و«هَلْ تَضَرِّبُنَّ؟» وذلك لأن حكم هذه النون حكم التنوين، فكما تبدل من التنوين أَلْفَانِ في النصب، كذلك تبدل من هذه النون أَلْفَانِ إذا انفتح ما قبلها، وكما يحذف التنوين في الرفع والجز، كذلك تحذف هذه النون إذا انضم ما قبلها، أو انكسر. وإذا حذفت النون، عادت الواو التي هي ضمير الجماعة لزوال الساكن من بعدها، وهي نون التأكيد، وتعود النون التي هي علامة الرفع أيضاً؛ لأنها إنما كانت سقطت لبناء الفعل عند اتصال نون التأكيد به. فلما زال موجب البناء، عاد الإعراب لزوال المانع منه، ووجود المقتضى له، وهو المضارعة، ثم عادت النون التي هي للرفع. وكان يونس^(٢) يبدل من النون الخفيفة إذا انضم ما قبلها واواً، ومن المكسور ما قبلها ياء، قياساً على المفتوحة، فيقول في «اخشون»: «اخشُو» وفي «اخشين»: «اخشِي». وهو على قياس من يبدل من التنوين في حال الرفع والجز. وسيبويه لا يجوز ذلك^(٣). وقد تقدم الكلام على أحكام التنوين، والفرق بين هذه النون والتنوين بما أغني عن إعادةه.

= المعنى: يا صاحبي هلا رأيت برقاً بل معانه الأخاذ الذي بزغ من بين السحب الكثيفة في قبة السماء.
 الإعراب: «أصحاب»: الهمزة حرف نداء للتربيط، «صاحب»: منادي مضارف منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتلكلم المحذوفة للتربيط، والياء المحذوفة ضمير في محل جز بالإضافة. «ترى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «برقاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أريك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. «وميشه»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «كلممح»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «أريك». «اليدين»: مضارف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «في حبي»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «أريك». «مكّل»: صفة مجرورة بالكسرة.
 وجملة «أصحاب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ترى برقاً»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أريك وميشه»: في محل نصب صفة برقاً.
 وقد استشهد به الشارح للدلالة على أن الخطاب لواحد بدليل قوله: «أصحاب».

(١) ق: ٢٤.

(٢) الكتاب ٥٢٢/٣.

(٣) الكتاب ٣/٥٢٢، وفيه: «وقولُ العَربِ عَلَى قَوْلِ الْخَلِيلِ». وقول الخليل هو أنه إذا كان ما قبل النون الخفيفة مكسوراً أو مضموماً، ثم وقفت عندها، لم يجعل مكانها ياء ولا واواً.

ومن أصناف المشترك

القسم

فصل

[ماهِيَّتِه]

قال صاحب الكتاب : ويشترك فيه الاسم والفعل . وهو جملة فعلية واسمية ، تؤكّد بها جملة موجبة أو منفية ، نحو قولك : « حلفت بالله » ، و « أقسمت » ، و « آمنت » ، و « علّم الله » ، و « يعلم الله » ، و « لعنتُك » ، و « لعنةُ أبيك » ، و « العُنْزُ اللَّهُ » ، و « يَمْيِنُ اللَّهُ » ، و « أَيْمَنُ اللَّهُ » ، و « أَمَانَةُ اللَّهُ » ، و « عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ لَا أَفْعُلُ » ، أو لا أفعّل ، ومن شأن الجملتين أن تتنزّلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء ، ويجوز حذف الثانية هاهنا عند الدلالة جواز ذلك ثمة . فالجملة المؤكّدة بها هي القسم ، والمؤكّدة هي المقسم عليها ، والاسم الذي يلخص به القسم ليعظم به ويقحّم هو المقسم به .

* * *

قال الشارح : اعلم أنّ الغرض من القسم توكيّد ما يُقسّم عليه من نفي أو إثبات ، كقولك : « وَاللَّهِ لَا قَوْمٌ » ، و « وَاللَّهِ لَا قَوْمٌ » . إنما أكّدت خبرك لتنزيلاً الشك عن المخاطب . وإنما كان جواب القسم نفياً أو إثباتاً ، لأنّه خبر . والخبر ينقسم قسمين : نفياً وإثباتاً ، وهما اللذان يقع عليهما القسم . وأعني بالخير ما جاز فيه الصدق والكذب ، وأصله من القسمة ، وهي الأيمان ، قيل لها ذلك لأنّها تُقسّم على الأزوالياء في الدم . وإذا كان خبراً ، والخبر جملة ، جاءت على ما عليه الجُمْلُ في كونها مرتّة من فعل وفاعل ، ومرةً من مبتدأ وخبر . وإنما جاز القسم بما كان على صيغة الخبر ، وذلك أنه وقع موقع ما لا يكون إلا قسماً من الصيغة المختصة به ، نحو قولك : « وَاللَّهِ لَا فَعْلَنَ » .

وعقد الخبر خلاف عقد القسم ، لأنك إذا قلت : « أَخْلِفُ بِاللَّهِ » على سبيل الخبر ، كان بمنزلة العدة ، كأنك ستحلف ، وكذلك إذا قلت : « حَلَفْتُ » ، فإنك إنما أخبرت أنك قد أقسمت فيما مضى ، وهو بمنزلة النداء إذا قلت : « يَا زِيدُ » ، فأنت مناد غير مخبر . ولو قلت : « أَنَادَيْ » ، أو « تَادِيَتْ » ، كان على خلاف معنى : « يَا زِيدُ » ، فكذلك هذا في القسم . فكما أنت إذا قلت : « أَنَادَيْ » ، ونوبت النداء ، لم يكن النداء مخبراً ، فكذلك إذا قلت :

«أحلف بالله» أو «أقسم»، ونويت القسم، كنت مقسماً، ولم تكن مخبراً، إلا أنها وإن كانت جملة بلفظ الخبر - والجملة عبارة عن كل كلام مستقل - فإن هذه الجملة لا تستقل بنفسها حتى تُتبع بما يُقسم عليه، نحو: «أقسم بالله لأفعلن». ولو قلت: «أقسم بالله» وسكت، لم يجز؛ لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط، وإنما أردت أن تخبر بأمر آخر، وهو قوله: «لأفعلن»، وأكّدته بقولك: «أحلف بالله».

ونظير ذلك من الجمل الشرط والجزاء، فإنها، وإن كانت جملة، فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء، فالجملة الفعلية في القسم قوله: «أحلف بالله»، و«أقسم بالله»، ونحوهما.

واعلم أنّ من الأفعال أفعالاً فيها معنى اليمين، فتجري مجرى «أحلف». ويقع الفعل بعدها كما يقع بعد «والله»، وذلك نحو: «أشهد»، و«أعلم»، و«آليث». فلما كانت هذه الأفعال لا تتعدي بأنفسها، جازوا بحرف الجر، وهو الباء لإيصال معنى الحلف إلى المحلوف به. قال الخليل^(١): إنما تجيء بهذه الحروف؛ لأنك تضييف حلفك إلى المحلوف به كما تضييف «مررت» بالباء إلى «زيد» في قوله: «مررت بزيد».

فأمّا الجملة الاسمية، فقولك: «لعمْرِكَ»، و«العُمْرُ أَبِيكَ»، و«العُمْرُ اللَّهُ». فـ«عُمْرُكَ» مبتدأ، واللام فيها لام الابتداء، والخبر ممحوظ، وتقديره: قسمي، أو حلفي. ومحذفه لطول الكلام بالمقسم عليه. ولزم الحذف لذلك كما لزم حذف الخبر في قوله: «لولا زيد لكان كذا»، لطول الكلام بالجواب. والعُمْرُ والعُمُرُ: واحد، يقال: «أطال الله عمرك وعمرك». وهما، وإن كانوا مصدرين، بمعنى، إلا أنه استعمل في القسم منها المفتوح دون المضوم، كأنه لکثرة القسم اختاروا له أخف اللغات. فإذا دخلت عليه اللام، رفع بالابتداء؛ لأنها لام الابتداء. وإذا لم تأت باللام، نصبت نصب المصادر، وقلت: «عُمْرَكَ اللَّهُ ما فعلت»، ومعنى: «العُمْرُ اللَّهُ» الحلف ببقاء الله تعالى ودوامه، فإذا قلت: «عُمْرَكَ اللَّهُ»، فكأنك قلت: «بتعميرك الله»، أي: بإقرارك له بالبقاء. فأمّا قول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف]:

١٢٣٨ - [إِيَّاهَا الْمُنْكِحُ الشَّرِيًّا سُهْنِلَّا] عُمْرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

(١) الكتاب ٤٩٧ / ٣

١٢٣٨ - التّخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٥٠٣؛ والأغاني ٢١٩ / ١؛ وأمالى المرتضى ٣٤٨ / ١؛ وخزانة الأدب ٢٨ / ٢؛ والشعر والشعراء ٥٦٢ / ٢؛ ولسان العرب ٦٠١ / ٤ (عمر)؛ والمقداد النحوية ٤١٣ / ٣؛ وللنعمان بن بشير في ديوانه ص ١٤؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣٢٩ / ٢. اللغة: المنكح: المزوج.

المعنى: يستذكر الشاعر أن تزوج الشريا من هذا الرجل الذي يدعى سهيلًا فيقول لا مناسبة بينهما، ولا لقاء، فهي شامية، وهو يماني، وبينهما منبعد ما بين الشريا وسهيل، لذلك كان من المفارقة زواج أحدهما من الآخر.

فليس على معنى القسم، وإنما المراد: سأله اللهم أن يطيل عمرك.

ومن ذلك قولهم: «إِيمَنُ اللَّهُ لَا فَعْلَنَ» وهو اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذ من اليمن والبركة، كأنهم أقسموا بيمان الله وبركته، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف للعلم به كما كان كذلك في «العمر الله»، وتقديره: إِيمَنُ اللَّهُ قَسْمِي أو يميني ونحوهما. وتدخل عليه لام الابتداء على حد دخولها على «العمر الله». ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

فقال فريق القوم لما شذتم نعم وفريق لا يمن اللهم ما نذر (١)

وفتحت الهمزة منه، وذلك من قبل أن هذا الاسم غير متمكن، لا يستعمل إلا في القسم وحده، فضارع الحرف بقلة تمكّنه، ففتح تشبيها بالهمزة اللاحقة لام التعريف، وذلك فيه دون بناء الاسم لشبة الحرف. وقد حكى يونس: «إِيمَنُ اللَّهُ» بكسر الهمزة. ويفيد عندي أيضا حال هذا الاسم في مضارعته الحرف أنه قد تلاعبوا به، فقالوا مرة: «إِيمَنُ اللَّهُ»، ومرة: «إِيمُ اللَّهُ»، بحذف النون، ومرة: «إِيمُ اللَّهُ» بالكسر، ومرة: «مُ اللَّهُ»، ومرة: «مُ اللَّهُ»، ومرة: «مِنْ رَبِّي»، و«مُنْ رَبِّي». فلما حذفوه هذا الحذف المفترط، وأصاروه مرة على حرفين، ومرة على حرف كما تكون الحروف، قوي شبة الحرف عليه، ففتحوا ألفه تشبيها بالهمزة الداخلة على لام التعريف. وذهب الكوفيون^(٢) إلى أن همزته قطع، وأنه جمع لا مفرد، وهو جمع «يَمِين»، كما قال العجلاني [من الرجز]:

يسري لها من إيمَنْ وأشمُلِ (٣)

وسقطت همزته في الوصل لكثرة الاستعمال. والوجه الأول، لما ذكرناه من أنه قد سمع في هذه الهمزة الكسر لكثرة التصرف في هذا الاسم بالحذف، ولا يكون ذلك في المجموع.

= الإعراب: «أيها»: منادي مبني على الضم في محل نصب، و«ها»: للتنبيه. «المنكح»: صفة لـ«أي» تابعة له على اللفظ، أو بدل منه. «الثريا»: مفعول به منصوب بفتحه مقدرة على الألف للتعذر. «سهيلاً»: مفعول به ثان لاسم الفاعل «مُثِيق». «عَمْرَك»: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو مفعول به فعل محذوف، «الله»: مفعول به ثان لذلك الفعل المحذوف. «كيف»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال. «يلتقيان»: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل.

جملة «أيها المنكح»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عَمْرَك اللَّه» مع العامل المحذوف: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وجملة «كيف يلتقيان»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «عَمْرَك اللَّه» حيث لم تأت هذه الجملة للقسم، بل للسؤال والطلب بإطالة عمره.

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٧.

(٢) انظر المسألة التاسعة والخمسين في كتاب «الإنصاف» في مسائل الخلاف بين التحريجين البصريين والkovfivin» ص ٤٠٩ - ٤٠٤.

(٣) تقدم بالرقم ٧٤٠.

وأنتا «أمانة الله»، فكذلك مرتفعة بالابتداء، والخبر ممحض، ويجوز نصبه على تقدير حذف حرف الجر. قال الشاعر [من الوافر]:

١٢٣٩ - إذا ما **الْخُبْرُ تَأْدِمُه بَلْحُم** فذاك أمانة الله التَّرِيدُ
أراد: بأمانة الله. وقالوا: «عَلَيَّ عَهْدُ الله» فـ«عَهْدُ الله» مرتفع بالابتداء،
وـ«عَلَيَّ» الخبر، وفيه معنى القسم، فاللفظ على نحو: «في الدار زيد»، والمعنى
على «أحلف بالله».

وقوله: «من شأن الجملتين أن تنزلًا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء»، ي يريد أن القسم وجوابه، وإن كانا جملتين، فإنهما لما أكَدَ إدحاهما بالأخرى؛ صارت كالجملة الواحدة المركبة من جزئين كالمبتدأ والخبر، فكما أنت إذا ذكرت المبتدأ وحده لا يفيد، أو الخبر وحده لا يفيد، كذلك إذا ذكرت إحدى الجملتين دون الأخرى. لو قلت: «أحلف بالله» كان كقولك: «زيد» وحده في عدم الفائدة.

وقوله: «ويجوز حذف الثانية ها هنا عند الدلالة جواز ذلك ثم»، ي يريد أن جملة القسم وجملة المقسم عليه تجربان مجرى الجملة الواحدة على ما ذكرناه في الشرط والجزاء، فكما جاز حذف الجزء لدلالة حال عليه، نحو: «أنت طالق إن دخلت الدار»، فجواب هذا الشرط ممحض، والتقدير: «إن دخلت الدار طلقت». ولا يكون ما تقدم الجواب؛ لأن الجزء لا يتقدم الشرط، ولو كان جواباً للزمنه الفاء. ومن ذلك «أنا ظالم إن فعلت»، ومنه قوله تعالى: «إِنْ كُنْتَ لِرَثَةً يَا تَعْبُورَكَ»^(١)، وكذلك القسم قد يُحذف منه

١٢٣٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في الكتاب ٦١/٣؛ ولسان العرب ٩/١٢ (أدم).
اللغة: تأدمه: تخلطه. التريد: نوع من الطعام.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب. «ما»: حرف زائد لا عمل له. «الخبر»: فاعل لفعل ممحض يفسره المذكور. «تأدمه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبياً تقديره: أنت. «بلحم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تأدمه). «فذاك»: الفاء رابطة لجواب الشرط، وـ«ذا» اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، والكاف ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «أمانة»: اسم منصوب على نزع الخافض بتقدير: أحلف أو أقسم، فُحذف حرف الجر قبل حذف فعل القسم، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ، وخبره ممحض تقديره: «أمانة الله قسمي». «الله»: لفظ لجلالة مضاد إليه مجرور. «الترید»: خبر «ذاك» مرفوع بالضمة.

وجملة «تأدمه» الممحضة: في محل جر بالإضافة. وجملة «تأدمه بلحم»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمانة الله قسمي»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذاك التريد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فذاك أمانة الله» حيث نصب «أمانة» على تقدير حذف حرف الجر (الباء).

الجملة الثانية للدلالة عليها، نحو قولك لمن ألقى نفسه في ضَرَرٍ: «هلكت والله»، ت يريد: «والله لقد هلكت».

وقوله: فـ«الجملة المؤكّد بها هي القسم» إلى آخر الفصل، ي يريد أنَّ الغرض من القسم التأكيدُ. وهو يشتمل على ثلاثة أشياء: جملة مؤكّدة، وجملة مؤكّدة، واسم مقسّم به. فالجملة الأولى هي «أقسِمُ»، و«أحلَّفُ»، ونحوهما من «أشهدُ»، و«أعلمُ»، وهي الجملة المؤكّدة، وكذلك «لَعْمَرُكَ اللَّهُ»، و«أيْمَنُ اللَّهُ». والجملة المؤكّدة هي الثانية المقسّم عليها. فإنْ كانت فعلاً، وقع القسم عليه، نحو: «أحلَّفُ بالله لتنطلقُنَّ»، وإنْ كان الذي تلقاه حرفًا بعده اسمٌ وخبرٌ، فالذى يقع عليه القسم في المعنى الخبر، كقولك: «والله إِنَّ زِيدًا لِمَنْتَلِقُ»، و«والله لِزِيدٍ قَائِمٌ». فالقسم يؤكّد الانطلاق والقيام دون «زيد». وأما المقسّم به فكُلُّ اسم من أسماء الله تعالى وصفاته، ونحو ذلك مما يُعظّم عندهم؛ نحو قوله:

فَاقْسُمْتُ بِالبَيْتِ الَّذِي طَافَ حَوْلَهُ رِجَالٌ بَئْوَهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجُزْهُمْ^(١)

لأنَّهم كانوا يعظمون البيت. وقد نهى النبي عليه السلام أن يُخالف بغير الله سبحانه وتعالى. وقد ورد القسم في الكتاب العزيز بمخلوقاته كثيراً تخفيمًا وتعظيمًا لأمر الخالق، فإنَّ في تعظيم الصنعة تعظيم الصانع، من ذلك قوله تعالى: «وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَنَ لَفِي حُسْنِ^(٢)»، وفيه: «وَالذَّارِيَتِ ذَرْوا^(٣)»، وفيه: «وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الْعَبْكِ^(٤)»، وفيه: «وَالْعَدِيَتِ ضَبَّحَا^(٥)»، وهو كثير، فاعرفه.

فصل

[التصرّف في القسم]

قال صاحب الكتاب: ولكثرة القسم في كلامهم، أكثروا التصرّف فيه، وتَوَحّدوا ضرباتِه من التخفيف. من ذلك حذف الفعل في «بِالله»، والخبر في «لَعْمَرُكَ» وإخواته، والمعنى: لَعْمَرُكَ ما أقيِّمُ به، ونون «أيْمَنٍ» وهمزة في الدرج، ونون «مِنْ»، و«مِنْ» وحرف القسم في «الله»، و«الله» بغير عَوْضٍ، وبِعَوْضٍ في «هَا اللَّهُ»، و«أَكَلَهُ»، والإبدال عنه تاء في «تَالَّهُ»، وإثارة الفتحة على الضمة التي هي أَغْرَفُ في «العمر».

* * *

قال الشارح: أعلم أنَّ اللفظ إذا كثُر في ألسنتهم واستعمالهم، آثروا تخفيفه، وعلى

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٢.

(٢) العصر: ١ - ٢.

(٣) الذاريات: ١.

(٤) الذاريات: ٧.

(٥) العاديات: ١.

حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف. لما كان القسم مما يكثر استعماله، ويتكسر دُورُه، بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة.

وقوله: «توخوا ضربا من التخفيف» أي: قصدوا وتحمّلوا أنواعاً من التخفيف. فمن ذلك أنهم قد حذفوا فعل القسم كثيراً للعلم به والاستغناء عنه، فقالوا: «باليه لأقومن»، والمراد: أحلف بالله. قال الله تعالى: «بِاللَّهِ إِنَّ الشَّرِكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ»^(١) في أحد الوجهين هو القسم، وفي الوجه الآخر يتعلق بقوله: «لَا تُشْرِكُ».

وربما حذفوا المقسم به، واجتزووا بدلاً الفعل عليه، يقولون: «أُقْسِمُ لِأَفْعُلنَ»، و«أَشْهُدُ لِأَفْعُلنَ»، والمعنى: أقسم بالله أو بالذي شاء في أقسم به^(٢). وإنما حذفت لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب بالمراد. قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٤٠ - فَأَقْسِمُ أَنْ لَوِ التَّقِيَّةَ وَأَنْتُمْ لَكُمْ يَوْمٌ مِّنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
وقال الآخر [من الطويل]:

فَأَقْسِمُ لَنْ شَيْءَ أَتَانَا رَسُولُه سَوَاكَ وَلِكُنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَذْعِنا^(٣)

وقال الفقهاء: لو قال: «أُقْسِمُ»، أو «أَحْلَفُ»، أو «أَشْهُدُ»، ثم حَنَّتْ، وجئت عليه الكفاراة؛ لأنَّه يصرف إلى معنى أقسم بالله ونحوه، إذ كان يلزم المسلم إذا حلف أن

(١) لقمان: ١٣.

(٢) كذا في الطبعتين. ولعل الصواب: «أو بالذي شاء في أن أقسم به».

١٢٤٠ - التحرير: البيت للمسيب بن عيسى في خزانة الأدب ٤/١٤٥، ١١/٨١ - ١٠/٨٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/١٠٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ١٩٧؛ وشرح الأشموني ٣/٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٣؛ والكتاب ٣/١٠٧؛ ولسان العرب ١٢/٣٧٨ (ظلم)؛ ومغني اللبيب ١/٢٣؛ والمقدمة التجوية ٤/٤١٨.

الإعراب: «فأقسام»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أقسم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفأعله ضمير مستتر تقديره أنا. «أن»: حرف زائد. «لو»: حرف شرط غير جازم. «التقينا»: فعل ماض، و«انا»: ضمير متصل، في محل رفع فاعل. «وأنتم»: الواو: حرف عطف، «أنتم»: معطوف على الضمير «انا» في محل رفع. «لكان»: اللام: واقعة في جواب «لو»، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «لكم»: جار و مجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان». «يوم»: اسم «كان» مرفوع بالضمة. «من الشر»: جار و مجرور متعلقان بمحذوف ثبت لـ«يوم». «ظلم»: ثبت ثانٍ مرفوع بالضمة.

جملة «أقسام»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو التقينا» الشرطية: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «التقينا»: جملة الشرط غير الظريفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لكان

لهم...»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وأقسم أن لو التقينا» حيث حذف المقصود به لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب بالمراد.

(٣) تقدم بالرقم ١١٧٩.

يحلف بالله . ولذلك قال النبي ﷺ: «من كان حاله فليحلف بالله أو فليضمض»^(١).

ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية، نحو: «عمرك»، و«لنيمنتك»، و«أمانة الله»، فهذه كلها مبتدأ محدوفة الأخبار تخفيفاً لطول الكلام بالجواب، والمراد: عمرك ما أقسم به . قال الله تعالى: «عمرك إيمانك سكينة يعمون»^(٢)، كأنه حلف ببقاء النبي وحياته، ولذلك قال ابن عباس: لم يقسم الله تعالى بحياة أحد غير النبي ﷺ . وقيل: «العمر» هنا مصدر بمعنى العمور محدوف الزوائد، كقوله [من الطويل]:

قَنْيَدِ الأَوَابِدِ

والمراد التقييد، فحذف الزوائد، يقال: «عمر يغمُر» إذا عبد . حكى ابن السكين عن ابن الأعرابي أنه سمع أعرابياً، وقد سُئل: «أين تمضي؟» قال: «أمضي أغمر الله»، أي: أعبد الله . ويجوز أن يكون البيت المعوم من هذا، أي الذي يغمر فيه . وكذلك «أيمُن» وتصريفهم فيها، وقد ذكرنا لغاتها والخلاف فيها .

وقوله: «ونون «أيمُن» وهمزته» يفهم من ذلك أن حذف همزة «أيمُن» في الدرج من قبيل تصرّفهم في القسم، والقياس ثبوتها في الدرج . وذلك من مذهب الكوفيين في أن الكلمة جمع، وأن الهمزة قطع، وإنما وصلت لكثر الاستعمال، وهو رأي ابن كيسان، وابن درستويه . وليس الأمر عندنا كذلك، وإنما هي همزة وصل لا تثبت في الدرج كهمزة لام التعريف ونحوها من همزات الوصل، وقد تقدم الكلام على ذلك .

ومن ضروب التصرف في القسم إبدال التاء من الواو في قوله تعالى: «تَأَلَّوْنَقْتَوْأَ تَذَكَّرُ يُوسَفَ»^(٤)، و«تَأَلَّوْلَقَدَّمَأَثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا»^(٥)، فالباء بدل من الواو في «والله لأفعلن» لشبيها من جهة اتساع المخرج؛ ولأنهم قد أبدلواها في «تراث» و«ثكاء» وما أشبه ذلك . ولا تكون هذه التاء إلا في اسم الله تعالى خاصة؛ لأنه لما كان أكثر ما يقسم به هذا الاسم، طلب له حرف يخصه، فكان ذلك الحرف هو التاء المبدلة من الواو في نحو قوله تعالى: «وَتَأَلَّوْلَأَكِيدَنْ أَصْنَمَكْ»^(٦) . ومن ذلك قولهم في القسم: «عمرك لأفعلن»، فالعمر: البقاء والحياة، وفيه لغات، يقال: «عمر» بفتح العين وإسكان الميم، و«عمر» بضم العين وإسكان الميم، و«عمر» بضمهما، تقول: «أطال الله عمرك، وعمرك وعمرك» . فإذا جئت إلى القسم، لا تستعمل فيه إلا المفتوحة العين؛ لأنها أخف اللغات الثلاث، والقسم كثير، واختاروا له الأخف .

(١) ورد الحديث في صحيح مسلم (برقم ١٦٤٦)، والموطأ (برقم ١٠٣١)؛ وسنن الترمذى (١٥٣٣)، (١٥٣٤).

(٢) الحجر: ٧٢.

(٣) تقدم بالرقم ٢٨٦.

(٤) يوسف: ٩١.

(٥) الأنبياء: ٥٧.

(٦) يوسف: ٨٥.

فصل

[الأحرف الواقعة في جواب القسم]

قال صاحب الكتاب: ويتلقى القسم بثلاثة أشياء: باللام، وبـ«إن»، وبحرف النفي، كقولك: «بِاللَّهِ لَا فَعْلَنَّ، إِنَّكَ لَذَاهِبٌ، وَمَا فَعَلْتُ، وَلَا أَفْعَلُ». وقد حذف حرف النفي في قول الشاعر [من البسيط]:

ثَالِئٌ يَبْقَى عَلَى الْأَيَامِ مُبْتَقِلٌ [جَوَنُ السَّرَّاَةِ رَبَاعٍ سِنَّةُ غَرِيدَةِ]^(١)

* * *

قال الشارح: اعلم أنه لما كان كل واحد من القسم والمقسم عليه جملة، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل قائم بنفسه، وكانت إدحاشما لها تعلق بالأخرى؛ لم يكن بد من روابط تربط إدحاشما بالأخرى، كربنط حرف الشرط الشرط بالجزاء، فجعل للإيجاب حرفان، وهما اللام و«إن»، وجعل للنفي حرفان، وهما «ما» و«لا». وإنما وجب لهذه الحروف أن تقع جواباً للقسم؛ لأنها يستأنف بها الكلام، ولذلك لم تقع الفاء جواباً للقسم؛ لأنها لا يستأنف الكلام بها.

فاما اللام فتدخل على الأسماء والأفعال، فإذا دخلت على الأسماء فما بعدها مبتدأ وخبر، كقولك: «وَاللَّهُ لَزِيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عُمْرَو». وإذا دخلت على الفعل المضارع، لزم آخر الفعل التون الخفيفة أو الثقيلة، كقولك: «وَاللَّهُ لَتَضَرِّبَنَّ عَمَراً»، و«وَاللَّهُ لَتَضَرِّبَنَّ عَمَراً»، فتنتف على الخفيفة بالألف إذا كان ما قبلها مفتوكحاً. وإنما لزمته التون لشخالصه للاستقبال؛ لأنها يصلح لزمنين، فلو لم تخلصه للاستقبال، لوقع القسم على شيء غير معلوم. وقد بيتنا أن القسم توكيده، ولا يجوز أن تؤكّد أمراً مجهولاً. وقيل: إنما دخلت التون مع اللام في جواب القسم؛ لأن اللام وحدتها تدخل على الفعل المستقبل في خبر «إن»، وليس دخول اللام على الفعل في خبر «إن» للقسم، فألزموها التون للفصل بين اللام الدالة في جواب القسم، والداخلة لغير القسم. فإذا قلت: «إِنْ زِيدًا لِيَضْرِبَنَّ عَمَراً»، كان تقديره: إن زيداً والله ليضربن عمراً، فاللام واقعة موقعها؛ لأنها جواب للقسم، فهي بعده. وإذا قلت: «إِنْ زِيدًا لِيَضْرِبَ عَمَراً»، فهذه اللام تقديرها أن تكون داخلة على «إن». وبين هذه اللام واللام التي معها التون فصل من وجهين: أحدهما أن اللام التي معها التون لا تكون إلا للمستقبل، والتي ليس معها التون تكون للحال، وقد يجوز أن يراد بها المستقبل. والوجه الآخر أن المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه التون، ويجوز تقديمه على الذي لا تون فيه؛ لأن نية اللام فيه التقدم.

وإذا دخلت اللام على الماضي، فلا يحسن إلا أن يكون معه «قد»، كقولك: «والله قد قام زيد»؛ لتقريبها له من الحال. قال الله تعالى: ﴿تَأَلَّوْ لَقَدْ عِلْمَنَا مَا جِئْنَا بِنَقْسَدِ الْأَرْضِ﴾^(١)، وقال الله تعالى: ﴿تَأَلَّوْ لَقَدْ مَاهَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(٢). ويجوز: «والله لقام»، وليس بالكثير. ومنه قوله [من البسيط]:

إذا لقام بئضري مغشّر خشن
عند الحفيفية إن ذو لوثة لأننا^(٣)

وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

لَنَامُوا فِيمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٤)
حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٌ

ولم تدخل النون مع الماضي؛ لأن النون في غير القسم لا تدخل إلا على المستقبل دون الماضي والحال، فإذا دخلت للقسم، فهي أيضاً للمستقبل.

وأما «إن»، فتختص بالاسم، كقولك: «والله إن زيداً قائم». قال الله تعالى: ﴿حَمَّلَ الْكِتَابَ الَّذِينَ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَرَّكَةٍ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿وَالْعَصِيرُ إِنَّ الْإِنْسَنَ لَهُ خُثْرٌ﴾^(٦)، وقال: ﴿إِنَّ الْأَيْنَكَنَ لِرَبِّهِ لَكَوْد﴾^(٧) بعد قوله: ﴿وَالْمَدِينَتِ ضَبَحًا﴾^(٨). فالجواب بالفعل واقع على الفعل، والجواب بـ«إن» واقع على الخبر؛ لأنه في معنى الفعل.

وأما جواب النفي، فـ«بما» وـ«لا»، نحو قوله: «والله ما قام زيد»، وـ«والله لا يقوم زيد». وفي التنزيل: ﴿وَلَلَّهُ رَبُّنَا مَا كَانَ مُشْرِكِينَ﴾^(٩)، وقال سبحانه: ﴿أَوْلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلِ مَا كَسْمَتْ بِنَرْوَالِ﴾^(١٠)، وفيه: ﴿يَمْلُغُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾^(١١). وفيه من الجواب بـ«لا» نحو قوله: ﴿لَيْنَ أَخْرِجُوا لَا يَجْعَلُونَ عَمَّهُمْ وَلَيْنَ فَرَثُوا لَا يَصْرُهُنَّ﴾^(١٢)، فقوله: «لا يخرجون»، «لا ينصرونهم» جواب قسم محدود، وليس بجواب الشرط بدليل ثبوت النون. ولو كانا جواب الشرط، لانجزما.

وأما حذف «لا» في جواب القسم، فنحو قوله: «والله يقوم زيد»، والمراد: لا يقوم، لأنه تخفيف لا يوقع لبساً، إذ لو كان إيجاباً، لكان بحروفه اللازمه له من اللام ونون التوكيد، وفي التنزيل: ﴿فَالْوَالَّهُ تَقْتَلُنَا تَذَكَّرُ يُوسُف﴾^(١٣)، أي: لا تفتأ تذكر. قال الهدلاني [من البسيط]:

تَالَّهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَامِ مُبْتَقِلٌ
جَنُونُ السَّرَّاةِ رَبَاعُ سَيْنَهُ غَرِيدٌ^(١٤)

(٨) العadiyat: ١.

(١) يوسف: ٧٣.

(٩) الأعما: ٢٣.

(٢) يوسف: ٩١.

(١٠) إبراهيم: ٤٤.

(٣) تقدم بالرقم ١٢٩.

(١١) التوبية: ٧٤.

(٤) تقدم بالرقم ١١٩٢.

(١٢) الحشر: ١٢.

(٥) الدخان: ١ - ٣.

(١٣) يوسف: ٨٥.

(٦) العصر: ١ - ٢.

(١٤) تقدم بالرقم ١٠٢٩.

(٧) العadiyat: ٦.

مبتقلاً: يزيد حماراً وخش، يقال: «ابتقل»، أي: رعن البقل. ولا يجوز حذف شيء من هذه الحروف إلا «لا» وحدها. وإنما لم يجز حذف غيرها؛ لأنَّ «إنَّ» عاملة، ولا يجوز أن تعمل مضمرة لضعفها. ولم يجز حذف «ما»؛ لأنَّها أيضاً تكون عاملة في مذهب أهل الحجاز. ولم يجز حذف اللام؛ لأنَّ ذلك يوجب حذف النون معها، لأنَّ النون دخلت مع اللام، فلم يبق إلا «لا»، فاعرفه.

فصل

[الأحرف التي تقع موقع الباء في القسم]

قال صاحب الكتاب: وقد أوقعوا موقع الباء بعد حذف الفعل الذي الصقته بالقسم به أربعة أحرف: الواو، والتناء، وحرفين من حروف الجز، وهو اللام و«من» في قوله: «اللَّهُ لَا يُؤْخِرُ الْأَجَلَ»، و«مَنْ زَيَّ لِأَفْعَلَنَ» روماً للإختصاص. وفي التناء واللام معنى التعبّج. وربما جاءت التناء في غير التعبّج، واللام لا تجيء إلا فيه. وأنشد سيبويه لعبد مَنَّةَ الْهَذَلِي [من البسيط]:

١٢٤١ - لَلَّهُ يَبْنَقُ عَلَى الْأَيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشَمَّخِرٍ بِهِ الظَّيَانُ وَالآسُ

١٢٤١ - التعرّيف: البيت لأبي ذؤيب الهمذاني في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢؛ ولسان العرب ١٣/٢٧٥ (ظين)؛ والأمية بن أبي عاذ في الكتاب ٤٩٧/٣؛ ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ص ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٩٩/١؛ وشرح أشعار الهمذانيين ٤٣٩/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٤؛ ولسان العرب ٣/١٥٨ (حيد)، ٦/١٧٣ (ظبا)؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهمذانيين ١/٢٢٧؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية في خزانة الأدب ١٩٥؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف الهمذاني أو للفضل بن عباس أو لأبي زيد الطائي في خزانة الأدب ٥/١٧٦، ١٧٧، ١٧٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف في الدرر ٤/١٦٥؛ وللهذلي في جمهرة اللغة ص ٢٣٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/٢٣؛ والجنى الداني ص ٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٧٢، ٤/٢١٥؛ ورصف المبني ص ١١٨، ١٧١؛ وشرح الأشموني ٢/٢٩٠؛ والصاحب في فقه اللغة ص ١١٤؛ واللامات ص ٨١؛ والمقتضب ٢/٣٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/٣٢، ٣٩.

اللغة: ذو حيد: صاحب قرون، الحيد والحيود: حروف قرن الوعول. المشمخر: المرتفع. الظيان: نوع من النبات، وكذلك الآس.

المعنى: أقسم بالله أنه لن يبقى وعل على قيد الحياة أبداً، حتى وهو يسكن في جبل مرتفع ينبع فيه الآس والظيان، أي: كلنا إلى الموت.

الإعراب: «لَهُ»: جار مجرور متعلقان بفعل القسم الممحوظ. «يَبْقَى»: فاعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف للتعدد. «عَلَى الْأَيَامِ»: جار ومجرور متعلقان بـ «يَبْقَى». «ذُو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضارف. «حَيْدٌ»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «بِمُشَمَّخِرٍ»: جار ومجرور متعلقان بصفة، أو حال من «ذُو حيد». «بِهِ»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم ممحوظ، =

وتُضَمَّن ميم «من»، فيقال: «مِنْ رَبِّي إِنَّكَ لَأَشِرْ». قال سيبويه^(١): ولا تدخل الضمة في «من» إلا هاهنا، كما لا تدخل الفتحة في «لَدُنْ» إلا مع «غَذْوَة»، ولا تدخل إلا على «رَبِّي» كما لا تدخل التاء إلا على اسم الله وحده، وكما لا تدخل «أَيْمَنْ» إلا على اسم الله والكببة. وسمع الأخفش: «مِنَ اللَّهِ»، و«تَرَبَّيْ». وإذا حذفت نونها، فهي كالباء، تقول: «مِنَ اللَّهِ»، و«مُّ اللَّهِ»، كما تقول: «تَالَّهِ». ومن الناس من يزعم أنها من «أَيْمَنْ».

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنَّ القسم جملة تؤكَّد بها جملة أخرى؛ نحو قولك: «أَحَلَّفُ بالله لتفعلنَّ، وَلَا تفعُلْ» والجملة المؤكَّدة «أَحَلَّفُ»، والمقسم به اسم الله تعالى، وما جرى مجرى ما هو معظمه عند الحالف. والجملة المؤكَّدة قوله: «لتفعلنَّ»، و«لَا تفعُلْ»، وأداة القسم هي الباء الموصولة لمعنى الحلف إلى الم محلوف به. وقد يحذف الفعل تخفيفاً؛ لكثرة القسم واجتزاء بدلالة حرف الجر عليه، فيقولون: «بِاللهِ لَأَفْعُلَنَّ». وأدوات القسم خمسة أحرف، وهي: الباء، والواو، والتاء، واللام، ومن.

فأمَّا الباء، فهي أصلُّ حروف القسم؛ لأنَّها حرفٌ إضافيٌّ، ومعناها الإلصاق، فأضافت معنى القسم إلى المقسم به، وألصقته به، نحو قولك: «أَحَلَّفُ بِاللهِ»، كما توصل الباء المُورَّة إلى الممرور به في قولك: «مُورَّت بِزِيدٍ»، فالباء من حروف الجر بمنزلة «من» و«في»، فلذلك قلنا: إنَّها أصلُّ حروف القسم، وغيرُها إنَّما هو محمول عليها، فالواو بدلٌ من الباء، لأنَّهم أرادوا التوسيع لكتلة الأيمان. وكانت الواو أقرب إلى الباء لأمرَين: أحدهما إنَّها من مخرجها؛ لأنَّ الواو والباء جمِيعاً من الشفتين، والثاني أنَّ الواو للجمع، والباء للإلصاق، فهما متقاربان؛ لأنَّ الشيء إذا لاصقَ الشيء فقد اجتمع معه. فلما وافقتها في المعنى والمخرج، حملت عليها، وأنْبَتَ عنها، وكثير استعمالها حتى غلبتها، ولذلك قدّمتها سيبويه^(٢) في الذكر. فالواوُ في القسم بدلٌ من الباء، وعاملةٌ عملَها، وليس كسائر حروف العطف؛ لأنَّ واو العطف غيرُ عاملةٌ بنفسها، وإنَّما هي دالةٌ على العامل المحذف، ولذلك يجوز أن تقول في «قام زيدٌ وعمرٌ»: «قام زيدٌ، وقام عمرٌ»، فتجمِع العامل. ولو كانت العامل، لم تجتمع مع عاملٍ آخر. وليس كذلك الواوُ في القسم؛ لأنَّها لا تجتمع الباء. فإذا قلت: «وبيزِيدٍ»، كانت هذه الواو غيرُ الواو القسم.

= والتقدير: «مُوجَدُ بِالظِّيَانِ». «الظِّيَانُ»: مبتدأ مؤخرٌ مرفوعٌ بالضمة. «وَالآسُ»: الواو: حرف عطف، و«الآسُ»: اسم معطوف على «الظِّيَان» مرفوعٌ مثله.

وجملة القسم «أَقْسَمَ اللَّهُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَبْقَى»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «مُوجَدُ بِالظِّيَانِ»: في محل جرٍ صفةٌ لـ«مشمخِر».

والشاهد فيه قوله: «الله» حيث جاءت اللام للتأسُّم على معنى التعجب.

(١) الكتاب ٤٩٦/٣. (٢) الكتاب ٤٩٦/٣.

والباء بدلٌ من الواو، واحتضن ذلك بالقسم. وإنما أبدلت منها؛ لأنها قد أبدلت منها كثيراً، نحو قولهم: «تجاه»، و«تراث»، وهم «فعال» من «الوجه» و«الوراثة». وقالوا: «تُكَأَة»، و«تُخْمَة» وهو « فعلة» من «توكأت»، و«الوحامة». وقالوا: «تفوى»، و«تفقاً» وهو « فعلى» و« فعلة» من «الوقاية». وهو كثير يكاد يكون قياساً لكثرته.

ولكون الباء أصلاً، امتازت بما ذكرناه من جواز استعمالها مع فعل القسم، ودخولها على المضمر، ولا يكون ذلك في الواو. وميزة الواو عن التاء إذ كانت أصلاً لها بأن دخلت على كلّ ظاهر م Hollow به. واحتضنت التاء أضعفها بكونها في المرتبة الثالثة بأن اختصت باسم الله تعالى لشرفه، وكونه اسمًا لذاته سبحانه. وما عداه يجري مجرى الصفة، فتقول: «تَالَّهُ لِأَفْعَلَنَّ». وفيها معنى التعجب. قال الله تعالى: ﴿تَالَّهُ لَقَدْ أَئْرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(١). وربما جاءت لغير التعجب، كقوله تعالى: ﴿وَتَالَّهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَنَكَ﴾^(٢)، ولا يجوز: «تالرحمن»، ولا «تالياري»، ويجوز ذلك في الواو.

ومن ذلك اللام، فإنها تدخل للقسم على معنى التعجب، وأنشد [من البسيط]:

الله يبقى على الأيام... إلخ

البيت لأمية بن أبي عائذ، وقيل: لأبي ذئب، وقيل: للفضل بن العباس الئيني يرثي قوماً منهم. وقبله [من البسيط]:

يا مَيْ إِنْ تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَذْتَهُمْ
أو تُخْلِسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَاسُ
يَا مَيْ إِنْ سِبَاعَ الْأَزْمِ هَالِكَةَ
وَالْأَذْمُ وَالْغُفْرُ وَالْأَرَامُ وَالنَّاسُ

والشاهد فيه دخول اللام على اسم الله في القسم بمعنى التعجب. والمعنى: إن الأيام تُفني بمُرورها كل حي، حتى الوغل المتحضن بشواهد الجبال. والحيث: عُقد في قرون الوعل، ويروى: «جيد» بكسر الحاء، كأنه جمع «حيدة»، مثل «بدرة» و«بدر». والمُشْمَخُ: الجبل الشامخ. والظيان: ياسمين البر، والأس: الريحان، ومنابعهما الجبال، ومحروق الأرض. يريد أن الوعل في خصبه لا يحتاج إلى الإسهال، فيصاد.

وإنما قولهم: «من ربّي لافعلنَّ»، فالظاهر من أمرها أنها «من» التي في قولهم: «أخذت من زيد»، أدخلت في القسم موصلةً لمعنى الفعل على حد إدخال الباء تكثيراً للحرف؛ لكثرة استعمال القسم. واحتضنت بـ«ربّي» اختصاص التاء باسم الله، فلا يقولون: «من الله لافعلنَّ». وقد تضم الميم منها، قالوا: «من ربّي إنك لأشر»، حتى ذلك سيبويه، كأنهم جعلوا ضمّها دلالةً على القسم كما جعلوا الواو مكان الباء دلالةً على القسم. قال سيبويه: ولا تدخل الضمة في «من» إلا هاهنا، كما لا تدخل الفتحة في

«لَدُنْ» إِلَّا مع «غَدْوَة»، يعني لا تقول: «لَدُنْ زِيدًا مَالٌ»، أي: إن بعض الأشياء تختص بموضع لا تفارقه. ويحتمل أن يكون «مِنْ» هنا التي للجزء، ويحتمل أن تكون متقدمة من «إِيمَنْ»، فعلى هذا يكون الضم فيها أصلًا والكسر عارضًا. ومنهم من يحذف نونها إذا وقع بعدها لام التعريف، وحيثند تختصر باسم الله كالتاء، فيقولون: «مِنَ اللَّهِ»، و«مِنَ اللَّهِ». قال الشاعر [من المنسج]:

أَبْلَغَ أَبَا دَخْتَرَوْسَ مَائِكَةَ غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِنَ الْكَذِبِ^(١)
فَحَذَفَ نُونَهَا لِالتَّقَاءِ السَاكِنَيْنِ تَشَبِّهَا بِحُرُوفِ الْلَّيْنِ، فَاعْرَفْهُ.

فصل

[خصائص باء القسم]

قال صاحب الكتاب: والباء لأصالتها تستبدل عن غيرها بثلاثة أشياء: بالدخول على المضمر، كقولك: «بِهِ لَا غَبَّدَنَّهُ»، و«بِكِ لَا زَوْرَنَّ بَيْتَكِ». وقال [من الوافر]:
[أَلَا تَادَثْ أَمَامَةَ بَا حَتَّمَالِ لَشَخِرَنِي] فَلَا بِكِ مَا أَبَالِي^(٢)
وبظهور الفعل معها، كقولك: «حَلَفْتُ بِاللَّهِ»، وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف، كقولك: «بِاللَّهِ لَمَّا رُزَّتِنِي»، و«بِحَيَاكَ أَخْبَرَنِي». وقال ابن هرمة [من الكامل]
١٢٤٢ - بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفًا بِالْبَابِ

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٥ . (٢) تقدم بالرقم ١٠٨٤ .

١٢٤٢ - التخريج: البيت لابن هرمة في ديوانه ص ٧٠؛ وكتاب الصناعتين ص ٦٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٨/١٠، ٥٥، ورصف المبني ص ١٤٦؛ وشرح الجمل ١/٥٢١ .

المعنى: يقسم الشاعر على صديقه ويرجوه أن يبلغ مقصوده أنه واقف بالباب.
الإعراب: «بِاللَّهِ»: الباء: حرف جر للقسم، و«اللَّهُ»: لفظ الجلالة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذف، تقديره: أَسَأْلَ . «رَبِّكَ»: بدل مجرور، وهو مضاف، و«الْكَافُ»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «إِنْ»: حرف شرط جازم. «دَخَلْتُ»: فعل مضارٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والناء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والفعل في محل جزم لأنّه فعل الشرط. «فَقُلْ»: الفاء: حرف رابط لجواب الشرط، و«فَقُلْ»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أَنْتَ . «لَهُ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل قل. «هَذَا»: هاء: حرف تبييه، و«إِذَا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «ابْنُ»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «هَرْمَةَ»: مضار إلى مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «وَاقِفًا»: حال منصوب بالفتحة. «بِالْبَابِ»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «وَاقِفٌ» .
وجملة «أَقْسَمَ بِاللَّهِ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دَخَلْتُ»: صلة الموصول الحرف لا محل لها من الإعراب. وجملة «فَلَمْ لَهُ»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دَخَلْتُ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «هَذَا ابْنُ»: في محل نصب مقوى القول .
والشاهد فيه: مجيء القسم على سبيل الاستعطاف .

وقال [من الوافر]:

١٢٤٣ - بِدِينِكَ هَلْ ضَمَّنْتَ إِلَيْكَ نُغْمَا [وَهَلْ قَبْلَتَ قَبْلَ النُّسُومِ فَاهَا]
* * *

قال الشارح: قد تقدم القول إن الباء أصل حروف القسم، وغيرها من الحروف إنما هو محمول عليها، ولذلك تنفرد عنها بأمور. منها أنها تدخل على المظهر والمضمر، وغيرها من الحروف إنما يدخل على المظهر دون المضمر، يقول: «بِاللهِ لَأَفْعَلُنَّ»، و«بِكَ لَأَذْهَبَنَّ»، فتدخل على المضمر كما تدخل على الظاهر، ولا تقول مثل ذلك في غيرها. لا يجوز «وَكَ لَأَفْعَلَنَّ» ولا «تَكَ»، كما قلت «بِكَ لَأَفْعَلَنَّ». قال الشاعر [من الوافر]:

رَأَى بَرْزَقًا فَأَوْضَعَ فَرْزَقَ بَنْكِيرٍ فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَ^(١)
فَأَمَا قَوْلُ الْآخَرِ، أَنْشَدَهُ أَبُو زِيدَ [من الوافر]:
أَلَا نَادَثُ أُمَامَةً بِاخْتِمَالٍ لَتَخْرُنْتِي فَلَا بِكَ مَا أَبَالِي^(٢)
فالشاهد فيه أيضاً دخول باء القسم على المضمر، وهو الكاف.

١٢٤٣ - التعریج: البيت للمجنون في دیوانه ص ٢٢٢؛ والأغانی ٢/٣٢؛ وخزانة الأدب ٤٧/١٠، ٤٨، ٥٣، ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩١٣. اللغة: فاما: فمهما.

المعنى: أستحلفك الله، هل نلت من ليلى ما يمناه العاشق من معشوقه؟ الإعراب: «بِدِينِكَ»: جار و مجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، و«دِين»: مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «هَلْ»: حرف استفهام. «ضَمَّنْتَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إِلَيْكَ»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «ضَمَّنْتَ». «نُغْمَا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «وَهَلْ»: الواو: حرف عطف، «هَلْ»: حرف استفهام. «قَبْلَتَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «قَبْلَ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «قَبْلَتَ»، وهو مضاف. «النُّسُومِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «أَوْ»: حرف عطف. «فَاهَا»: مفعول به منصوب بالألف لأنَّه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة القسم ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل ضَمَّنْتَ نُغْمَا»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قَبْلَتَ فَاهَا»: معطوفة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هل ضَمَّنْتَ نُغْمَا» فقد جاءت جملة استفهامية، إجابة عن قسم سؤال محذوف، وهذا هو القسم الاستعطافي.

(١) تقدم بالرقم ١٠٨٣.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٨٤.

ومنها أنها تُجَامِع فعلَ القسم، فتقول: «أحلفُ بالله»، و«أقُسِّمُ بالله». ولا تفعل ذلك بغيرها، لا تقول: «أحلفُ والله»، ولا: «أقسِّمَ تالله»، ونحو ذلك.

والأمر الثالث أنك قد تحلف على إنسان، وذلك بأن تأتي بها للاستعطاف والتقرّب إلى المخاطب، فتقول: «بِاللهِ إِلَّا فَعَلْتُ»، ولا تقول: «وَاللهُ»، ولا: «تَاللهُ»؛ لأنَّ ذلك إنما يكون في القسم، وليس هذا بقسم. ألا ترى أنه لو كان قسماً، لافتقر إلى مُقْسَم عليه، وأن يجاب بما يجاب به الأقسام. فالباء من قول ابن هرمة [من الكامل]:

بِسْمِ اللَّهِ رَبِّكَ... إِلَيْكَ

متعلّق بمحدوف، كأنه قال: «أَسْأَلُكَ بِاللهِ»، و«أَخْبِرْنِي بِاللهِ». وإنما حذف الدلالة الحال عليه، أو لقوله: «فَقُلْ لَهُ»، كما حُذف من «بِسْمِ اللهِ»: «أَبْتَدِئُ»؛ لأنك إنما تقول ذلك في كثير الأمر في الابتداءات، والمراد: أَسْأَلُكَ بِقُدْرَةِ اللهِ. وذُكر القدرة حَجَّةٌ عليه، أي: أَفْعَلْ مَا أَسْأَلُكَ؛ لأنك قادرٌ عليه، لا عذرٌ لك في المنع. فإن قلتَ فما تصنع بقوله [من الطويل]:

١٢٤٤ - أَيَا خَيْرَ حَيٍّ فِي الْبَرِّيَّةِ كُلُّهَا أَبَا اللهِ هَلْ لِي فِي يَمِينِي مِنْ عَقْلٍ
فَسَمَاهُ قَسْمًا؛ لِقُولِهِ: «هَلْ لِي فِي يَمِينِي مِنْ عَقْلٍ؟» فَالجوابُ: التقدير: هَلْ فِي
يَمِينِي مِنْ عَقْلٍ إِنْ حَلَفْتَ بِأَنَّكَ خَيْرٌ حَيٌّ فِي الْبَرِّيَّةِ؟ لَا إِنَّهُ جَعَلَ هَذَا الْكَلَامَ قَسْمًا.
وَكَذَلِكَ قُولُ الْآخَرَ [من الراوري]:

بِدِينِكَ هَلْ ضَمَّمْتَ إِلَيْكَ ثُغْمًا وَهَلْ قَبَلْتَ بَعْدَ النَّؤُمِ فَاهَا
كَانَهُ قَالَ: أَسْأَلُكَ بِحَقِّ دِينِكَ أَنْ تَصْدُقَنِي وَتَعْرَفَنِي الْحَقِيقَةَ.

١٢٤٤ - التخريج: لم أقُمْ عَلَيْهِ فِيمَا عَدْتُ إِلَيْهِ مِنْ مَصَادِرِ.

المعنى: لَمْ يَأْرِدْ مَدِيعُ مُحَمَّدٍ بِكُلِّهِ.

الإعراب: «أَيَا»: حرف نداء لا محل له من الإعراب. «خَيْرٌ»: منادي مضارف منصوب بالفتحة. «حَيٌّ»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «فِي الْبَرِّيَّةِ»: جازٌ ومجرور متعلّقان بصفة محدوفة لـ«حَيٌّ». «كُلُّهَا»: توكيد للبرية مجرور بالكسرة، وهو مضارف، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جزٍّ مضارف إليه. «أَبَا اللهِ»: الهمزة: حرف استفهام. «بِاللهِ»: جازٌ ومجرور متعلّقان بفعل محدوف تقديره: أَسْأَلُكَ. «هَلْ»: حرف استفهام. «لِي»: جازٌ ومجرور متعلّقان بخبر مقدم محدوف. «فِي يَمِينِي»: جازٌ ومجرور متعلّقان بالخبر المقدم المحدوف. «مِنْ عَقْلٍ»: حرف جر زائد، واسم مجرور لفظاً مرفوعاً مَحْلًا عَلَى أَنْهُ مُبْتَداً مُؤْخَرٌ.

وجملة «أَيَا خَيْرٌ حَيٌّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة القسم: استثنافية لا محل لها كذلك. وجملة «هَلْ عَقْلٌ مَوْجُودٌ لِي فِي يَمِينِي»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «أَبَا اللهِ» حيث علق الجار والمجرور بفعل محدوف.

فصل

[حذف باء القسم وإضمارها]

قال صاحب الكتاب: وتُحذَّف الباء، فينتصب المقسم به بالفعل المضمر. قال [من الطويل]:

١٢٤٥ - أَلَا رَبُّ مَنْ قَلِّبَ لِهِ اللَّهُ نَاصِحٌ [وَمَنْ قَلَّبَ لِي فِي الظَّبَاءِ السَّوَانِحِ]
وقال [من الطويل]:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَخْ قَاعِدًا^(١)

وقال [من الوافر]:

إِذَا مَا الْخَبْرُ تَأْدِمْهُ بَلَخِمْ فَذَكَرَ أَمَانَةَ اللَّهِ التَّرِيدِ^(٢)

وقد رُوي رفع «اليمين» و«الأمانة» على الابتداء ممحوذفي الخبر. وتُضمر كما تضمِّر اللام في «لاه أبوك».

* * *

١٢٤٥ - التعریج: البيت الذي الرمة في ملحقات ديوانه ص ١٨٦١؛ وبلا نسبة.

اللغة: السانح من الظباء: ما مر عن يمين الرامي فلم يتمكن من رميه حتى ينحرف له، فيتشاءم به، ومن العرب من يتيمّن به لأخذنه في الميامن، وقد جعله ذو الرمة مشؤوماً لمخالفته قلبه، وهوها لقلبه وهواه.

المعنى: والله قد يوجد من أخلص له قلبي، أنا هو فمخالف لقلبي وهواي.

الإعراب: «ألا»: حرف تنبئه واستفتاح. «رب»: حرف جر شبيه بالزائد. «من»: اسم مبني على السكون مجرور في اللفظ لو كان معرباً، مرفوع محلأ على أنه مبتدأ. «قلبي»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل باء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جرف مضaf إليه. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ «ناصح». «الله»: لفظ الجلالة منتصب بتزع الخافض، والتقدير: أحلف بالله. «ناصح»: خبر للمبتدأ «قلبي». «ومن»: الواو: حرف عطف، و«من»: معطوفة على «من» الأولى. «قلبي»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضaf، والهاء ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «لي»: جاز ومجرور متعلقان بممحوذف حال من «قلبي». «في الظباء»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ. «السوانح»: صفة لـ «الظباء» مجرورة بالكسرة.

وجملة «رب من قلبي ناصح له» مع الخبر الممحوذف، والمقدّر بـ «موجود»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قلبي له ناصح»: في محل رفع صفة لـ «من». وجملة «هو في الظباء السوانح»: في محل رفع صفة لـ «من». وجملة «أقسام بالله مع جواب القسم، الممحوذف»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الله» حيث حذف باء التسْمِ، فانتصب المقسم به بالفعل المقدّر.

(١) تقدم بالرقم ١٠٢٧؛ والشاهد فيه هنا نصب المقسم به، وهو «يمين» بالفعل المضمر.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٣٩.

قال الشارح: قد حذفوا حرف القسم كثيراً تخفيفاً، وذلك لقوة الدلالة عليه. وإذا حذفوا حرف الجر، أعملوا الفعل في المقسم عليه، ونصبوا، قالوا: «الله لأفعلن» بالتنصب، وذلك على قياس صحيح. وذلك أنهم إذا عذوا فعلاً فاصلوا إلى اسم، رفده بحرف الجز تقوية له، فإذا حذفوا ذلك الحرف إنما لضرورة الشعر، وإنما لضرب من التخفيف، فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعددة، فينصبونه به، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْهَى مُوسَى قَوْمَهُ سَبِيلًا﴾^(١)، وقولهم: «استغفرت الله ذنبًا»، ويقال: «كُلْتُهُ»، و«كُلْتُ لَهُ»، و«وزنْتُهُ»، و«وزنْتُ لَهُ». يكون من ذلك قول الشاعر [من الوافر]:

ثَمَرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعْوِجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ^(٢)

وحكى أبو الحسن في غير الشعر: «مررت زيداً»، فكذلك قالوا في القسم: «الله لأفعلن». ولا يكادون يحذفون هذا الحرف في القسم مع الفعل، ولا يقولون: «أحلف الله»، ولا «أقسم الله»، لكنهم يحذفون الفعل والحرف جميعاً. والقياس يقتضي حذف الحرف أولاً، فأفضى الفعل إلى الاسم، فتصببه، ثم حذف الفعل توسعًا لكثره ذكر الأقسام. ومن ذلك قولهم: «يمين الله»، و«أمانة الله»، والأصل: بيمين الله، وبأمانة الله، فحذف حرف الجر ونصب الاسم. وأنشد [من الطويل]:

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لِهِ اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظِّباءِ السَّوَابِحِ

البيت الذي الرمة، والمعنى: ألا رب من قلبي له بالله ناصح، أي: أحلف بالله، فحذف حرف الجر الذي هو الباء، فعمل الفعل، فنصب. والسائب من الظباء: ما أخذ عن يمين الرامي، فلم يمكنه رميته حتى ينحرف له، فيتشاءم به. ومن العرب من يتيم به لأخذه في الميامين. وقد جعله ذو الرمة مسؤولاً لما خالفه قلبها وهواها لقلبه وهواء، وأنشد [من الطويل]:

فَقَلَّتْ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَنِيكِ وَأَوْصَالِي^(٣)

البيت لامرئ القيس، والشاهد فيه نصب «يمين الله» بالفعل المضمر يصف أنه طرق محبوبيته، فخوّفته الرقباء وأمرثه بالانصراف، فقال هذا الكلام. وأنشد [من الوافر]:

إِذَا مَا الْخَبْرُ^(٤) . . . إِلَخ

قالوا: هو مصنوع. ومعنى «تأدمه»: تخليطه.

فهذا كلّه منصوب بإضمار «أحلف»، أو «أقسم» ونحوه مما يقسم به من الأفعال. وإن شئت أضمرت فعلًا متعددياً، نحو: «أذكّر»، و«أشهد» وشبيههما. قال ابن السراج: لا

(٣) تقدم بالرقم ١٠٢٧.

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٤) تقدم بالرقم ١٢٣٩.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٦٦.

يُضمر إلا فعل متعذر . والوجه الأول؛ لأنك إذا أضمرت فعلاً متعذراً، لا يكون من هذا الباب . ويروى : «فقلت: يمين الله أبْرَح» بالرفع . وكذلك قوله: «فذاك أمانة الله الشَّرِيد» على الابتداء، ويُضمر الخبر، ويكون التقدير: يمين الله قسمي، أو ما أقسم به . وكذلك «أمانة الله لازمة لي»، فمحذفوا الخبر كما حذفوه في «لَعْمَرُ الله»، و«أَيْمَنُ الله» . وقد شبه حذف الخبر هنا بحذف حرف الجر في «لَاهُ أبُوك» . يريد أن الحذف في كل واحد منها لا لعنة، بل لضرب من التخفيف لكثر استعماله . والصواب أن يُشبّه حذف الخبر هاهنا بما قد حُذف الخبر فيه، نحو حذفه بعد «لَوْلَا» في قولهم: «لولا زيد لكان كذا»، ويُشبّه حذف حرف القسم بحذف اللام من «لَاهُ أبُوك»؛ لأن كل واحد منها مُوصِلٌ وعاملُ الجر .

واعلم أنهم يقولون: «لَاهُ أبُوك و لَاهُ ابْنُ عَمَّك» يريدون: الله أبُوك والله ابْنُ عَمَّك .

قال الشاعر [من البسيط]:

لَاهُ ابْنُ عَمَّك لَا أَفْضَلَتْ فِي حَسَبٍ^(١)

فمحذفت لام الجر، ولام التعريف، وبقيت اللام الأصلية . هذا رأيُ سيبويه^(٢)، وأنكر ذلك أبو العباس المبرد، وكان يزعم أن المحذوف لام التعريف واللام الأصلية، والباقي هي لام الجر . وإنما فتحت؛ لثلا ترجع الآلف إلى الياء، مع أن أصل لام الجر الفتح .

وربما قالوا: «أَهْيَ أبُوك»، فقلبوا اللام إلى موضع العين، وأسكنوا؛ لأن العين كانت ساكنة، وهي الآلف، وبنوه على الفتح؛ لأنهم حذفوا منه لام الجر ولام التعريف، وتضمن معناهما، فبني لذلك كما بني «أَمْسٍ» و«الآن»، وفتح آخره تخفيفاً لما دخله من الحذف والتغيير .

فصل

[حذف واو القسم]

قال صاحب الكتاب: وتحذف الواو ويُؤوض منها حرف التنبية في قولهم: «لَا هَا اللَّهُ ذَا»، وهمزة الاستفهام في «أَللَّهُ» وقطع همزة الوصل في «أَفَالَّهُ» . وفي «لَا هَا اللَّهُ ذَا» لغتان: حذف ألف «ها» وإثباتها . وفيه قولان: أحدهما قولُ الخليل^(٣): إِنْ «ذا» مُفَسَّمٌ عليه، وتقديره: لَا هَلَّهُ لِلأَمْرِ ذَا، فمحذف الأمر لكثر استعماله، ولذلك لم يجز أن يقاس عليه، فيقال: «هَا اللَّهُ أخْوَك» على تقديرها: اللَّهُ لَهَا أخْوَك . والثاني وهو قولُ

(١) تقدم بالرقم ١٠٩٨.

(٢) الكتاب ٤٩٨/٣.

(٣) الكتاب ٤٩٩/٣.

الأخفش: إنه من جملة القسم توكيده له، كأنه قال: «إذا قسمي». والدليل عليه أنهم يقولون: «لا ها الله ذا لقد كان كذلك»، فيجيئون بالمقسم عليه بعده.

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنه قد يحذف حرف القسم تخفيفاً لقوء الدلالة عليه، وهو في ذلك على ضربين: أحدهما أن يحذفوه ويُعملاً فعل القسم في المقسم به، فينصبوه، وقد تقدم الكلام على ذلك. والضرب الآخر أن يحذفوا الجار، ويُبَقِّوا عمله، يعتدُون به محدوداً كما يعتدُون به مُثبِّتاً. وذلك للتبنيه على إرادة المحدود، فيقال: «الله لأقومنا». حكاه سيبويه^(١) في الخبر لا الاستفهام، والمراد: والله، وبالله. وقد قرئ: «وَلَا نَكْتُمْ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لِمَنِ الْأَتَمْبَينَ»^(٢)، فأخرج اسم الله من الإضافة وجعله قسماً، وعليه يُحمل قوله تعالى في قراءة حمزة: «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ»^(٣) على إرادة الباء. وحكي أبو العباس أن رُؤبة قيل له: «كيف أصبحت؟» فقال: «خير، عافاك الله»، وهو شبيه بحذف المضاف وإبقاء عمله، نحو قولهم: «ما كُلَّ سَوْدَاءَ تَمَرَّةً وَلَا بِيضاءَ شَخْمَةً»^(٤). ونحوه قول الشاعر [من المتقارب]:

أَكْلَ امْرِيَّ تَخْسِبِينَ امْرَءًا وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٥)

على إرادة: وكل نار. وهو في الجملة قبيح؛ لأن الجاز ممتزج بال مجرور كالجزء منه. ولذلك قال سيبويه: لأن المجرور داخل في المضاف إليه، فيصبح حذفه لذلك. وقالوا «إي ها الله»، والمراد: إي والله، فحذفوا الواو، وعواضوا منه هاء التبنيه. والدليل على ذلك أنه لا يجوز اجتماعهما، فلا يقال: «إي ها والله»، ولا «إي ها بالله»؛ لأنَّه لا يجتمع العوض والمفعوض منه، وهو هاهنا أسهل منه فيما تقدم؛ لوجود العوض عن المحدود.

فاما قولهم: «لا ها الله ذا»، فـ«ها» للتبنيه، وهي عوض من حرف الجر على ما ذكرنا، وـ«ذا» إشارة. قال الخليل: وهو من جملة القسم به، كأنه صفة لاسم الله، والمعنى: لا والله الحاضر نظراً إلى قوله تعالى: «وَهُوَ مَعْلُومٌ أَيْنَ مَا كَشَفَ»^(٦)، وقوله تعالى:

(١) الكتاب /٣٤٩٩.

(٢) المائدة: ١٠٦. وهي قراءة الحسن وسعيد بن جبير وغيرهما.

انظر: البحر المحيط /٤٤؛ والمحتسب /١٢٢١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٤٢/٢.

(٣) النساء: ١. وهي أيضاً قراءة الأعمش وإبراهيم التخعي وغيرهما.

انظر: البحر المحيط /٣١٥٧؛ وتفسير الطبرى /٧٥١٧؛ وتفسير القرطبي /٥٢؛ والكشف /١٢٤١؛ والنشر في القراءات العشر /٢٢٤٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/١٠٤.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخرجه.

(٥) تقدم بالرقم ٣٩٧.

(٦) الجديد: ٤.

﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَأَيْهُمْ وَلَا حَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَاهِهُمْ وَلَا أَدْفَعُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾^(١)، والجواب محذوف، والتقدير: إن الأمر كذا وكذا، قال أبو العباس المبرد: وأما «ذا»، فهو الشيء الذي يقسم به، والتقدير: لا والله هذا ما أقسم به، فمحذف الخبر. وقال أبو الحسن: هو من جملة الجواب، وهو خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لا والله الأمر ذا.

ويجوز في ألف «ها» وجهان: أحدهما إثبات الألف وإن كان بعدها ساكن، إذ كان مدغما فهو كـ«دابة» وـ«شابة». والوجه الثاني أن تمحى الألف حين وصلتها وجعلتها عوضا من الواو، كما فعلت ذلك في «هَلْمٌ»، فتقول: «هَالَّهُ». وبعضهم يحتاج بأن «ها» على حرفين، فكان تقديره تقدير المنفصل، كقولك: «يخشى الداعي»، وـ«يغزو الجَيْشُ»، فيمحى الألف والواو؛ لأن بعدهما المدغم، وهو منفصل من «ها». والمنفصل إذا حُذف منه حرف المد لالتقاء الساكنين، لم يقع به اختلال، كما لو حذفتها من الكلمة الواحدة، إذ اجتماع الساكنين في الكلمة الواحدة يقع لازما، فيختل بناء الكلمة، وليس كذلك في الكلمتين.

وقالوا: «الَّهُ لِتَفْعَلْنَ»، فجعلوا ألف الاستفهام عوضا من حرف القسم، لأنك لتأنحت إلى الاستفهام، وكان من شأن القسم أن يقع فيه العوض، جعلت ألف الاستفهام عوضا، وكان ذلك أوجز من أن يأتوا بحرفين: أحدهما ألف الاستفهام، والآخر المعوض. والذي يدل أنها عوض ما ذكرناه من أنها معاقة لحرف القسم، فلا تُجامِعه.

وقالوا أيضا: «أَفَالَّهُ لِتَفْعَلْنَ»، فجعلوا الألف عوضا، وتقطعها كما مددتها في «الذَّكَرَيْنِ»^(٢) لترق بين الأمرين: الخبر والاستخار، كذلك تفرق هاهنا بقطع الهمزة بين العوض وتركه.

فصل [الواو العاطفة بعد واو القسم]

قال صاحب الكتاب: والواو الأولى في نحو: «وَاللَّيلُ إِذَا يَنْشَأُ وَمَا خَلَقَ اللَّذِكَ وَالْأُذْنَى»^(٣) للقسم، وما بعدها للعطف، كما تقول: «بِاللَّهِ فَاللَّهِ وَيَحِيَاكَ ثُمَّ حَيَاكَ، لَأَفْعَلَنَّ».

* * *

قال الشارح: أما قوله تعالى: «وَاللَّيلُ إِذَا يَنْشَأُ وَالنَّهَارُ إِذَا جَعَلَ وَمَا خَلَقَ اللَّذِكَ وَالْأُذْنَى»^(٤)، فإن الواو الأولى للقسم وما بعدها من الواوات فللعطف، والجواب: «إِنَّ سَعِيدَكَ لَشَيْئَ»^(٥) ولو كانت الواوات جمجم هنا للقسم، لاحتاج كل واحد إلى جواب؛ لأنها أقسام منفصلة لم

(١) المجادلة: ٧.

(٢) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤.

(٤) الليل: ١ - ٣.

(٥) الليل: ٤.

(٣) الليل: ١.

يُشارِكُ أحدهَا الآخر ، فإنْ أضْمَرْتَ وجعلْتَ الظاهِرَ جوابَ الذِّي يليه جاز . ولا يكون ذلك بالحسن ، بل بتأویل ضعیف . والذِّي يدلُّ أَنَّ الواو الثانیة وما بعدها حروفُ عطف أنها يقع موضعها غیر الواو من حروف العطف ؟ نحو قولك : «والله» ، «فالله» ، «ووالله ، ثم الله ، وبحياتك ، ثم حياتك». ويجوز أن يكون القسم بالباء والتاء ، ويقع العطف عليه بالواو ، والفاء ، و«ثم» ، كقولك : «تالله ، والرحمن» ، و«بالله ، ثم الله» . فإن قلت : «والله لآتَيْتَكَ ، ثم الله لآتَيْتَكَ» ، كنت بال الخيار في الثاني إن شئت قطعت ونصبت على أنه قسم آخر مستأنف ، ويكون عطف جملة على جملة ، لأنَّ الأول قد تم بجوابه . وإن شئت خفضته بالعطف على الأول ، وجئت له بجواب آخر . فإنْ أخْرَجْتَ القسم عن حرف العطف ، لم يجز فيه إِلَّا النَّصْبُ ، وامتنع الْخَفْضُ ، وذلك نحو قولك : «والله لآتَيْتَكَ ثم لأشْكُرَنَّكَ الله» ؛ لأنَّ حرف العطف نائبٌ عن الْخَافِضِ ، وكان معه ، ولا يجوز الفصل بين الْخَافِضِ والمُخْفَضِ .

ومن أصناف المشترك

تخفيف الهمزة

فصل

قال صاحب الكتاب: تشتراك فيه الأضرب الثلاثة^(١)، ولا تخفف الهمزة إلا إذا تقدمها شيء، فإن لم يتقدمها، نحو قوله ابتداء: «أب»، «أم»، «إيل» فالتحقيق ليس إلا. وفي تخفيفها ثلاثة أوجه: الإبدال، والمحذف، وأن تجعل بينَ بَيْنَ، أي: بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها.

* * *

قال الشارح: أعلم أن الهمزة حرف شديد مستقل يخرج من أقصى الحلقة، إذ كان أدخل الحروف في الحلقة، فاستقل النطق به، إذ كان إخراجُه كالتهوع^(٢)، فلذلك من الاستقبال ساغ فيها التخفيف، وهو لغة قريش، وأكثر أهل الحجاز. وهو نوع استحسان لشقل الهمزة. والتحقيق لغة تميم وقيس، قالوا: لأن الهمزة حرف، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف. وتخفيفها كما ذكر بالإبدال والمحذف، وأن تجعل بينَ بَيْنَ.

فالإبدال بأن تزيل نبرتها، فتلين، فحيثما تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها على ما سيوضح بعد. ولذلك كان أبو العباس يُسقطها من حروف المُفْجَم، ولا يُعدّها معها، ويجعل أولها الباء، ويقول: الهمزة لا تثبت على صورة واحدة، ولا أعدّها مع الحروف التي أشكالها معروفة محفوظة.

وأما المحذف، فأن تُسقطها من اللفظ أليته.

وأما جعلها بينَ بَيْنَ، أي: بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها. فإذا كانت مفتوحة، تجعلها بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة بين الياء والهمزة، وسيوضح ذلك بعد بأكشاف من هذا القول.

وقوله: «ولا تخفف الهمزة إلا إذا تقدمها شيء» يريد أنها إذا وقعت أولاً، فإنها لا

(١) أي: الاسم، والفعل، والحرف.

(٢) التهوع: التَّقْبُّل.

تُخَفَّفْ سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة، نحو: أَبَ، وَأَخْمَدَ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَإِبْلِ، وَأَمَّ، وَأَثْرَجَةَ . وذلك لضعفها بالتحقيق، وقُربها من الساكن. فكما لا يُبتدأ بساكن، كذلك لا يُبتدأ بما قُرُب منه، وإنما تُخَفَّفْ الهمزة حيث يجوز أن يقع فيه الساكن، وذلك إذا كانت غير أول، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: ولا تخلو إما أن تقع ساكنة، فينبدأ منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها، كقولك: «رَأْسُ» و«قَرَاثُ» و«إِلَى الْهَدَائِنَ»^(١)، و«بِيرُّ»، و«جِيَثُ»، و«الْذِي تَمَّ»^(٢)، و«لَوْمُ»، و«سُوتُ»، و«يَقُولُونَ»^(٣).

* * *

قال الشارح: اعلم أن الهمزة والألف تتقاربان في المخرج، فالهمزة أدخلت إلى الصدر، ثم تليها الألف . ولذلك إذا حرّكوا الألف ، اعتمدوا بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل ، فقلبوها همزة ، فالهمزة ثانية شديدة ، والألف لينة . فإذا سكتت الهمزة ، وأريد تخفيفها ، دبرها حركة ما قبلها . فإن كان ما قبلها فتحة صارت الهمزة ألفاً ، وإن كان ضمة صارت واواً ، وإن كان كسرة صارت ياءً؛ لأنك ، إذا خففتها فأنت تُزيل نبرتها ، وإذا زالت نبرتها لانت وصارت إلى جنس الألف؛ لأنها أقرب الحروف إليها من فوق . وسُوغ ذلك الفتحة قبلها؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً . وإذا انضم ما قبلها صارت واواً ، وإذا انكسر ما قبلها صارت ياءً.

كذلك الهمزة إذا ليتها صارت من جنس الألف لسكونها وقُربها منها ، وتبعها حركة ما قبلها ، فصارت إليها . وذلك نحو قولك في «رَأْسٍ» ، وفي «فَأْسٍ» : «فَأْسُ» ، وفي «قَرَاثٍ» : «قَرَاثُ» . تقلب الهمزة ألفاً للفتحة قبلها . وتقول في «جُونَة» : «جُونَةً» ، وهي للعطار كالخريطة من آدم ، وفي «لَوْمٍ» : «لَوْمُ» ، وفي «سُوتٍ» : «سُوتُ» . وتقول في «ذِئْبٍ» ، وفي «بِيرٍ» : «بِيرُّ» ، وفي «جِيَثٍ» ، «جِيَثُ» . وهو قياس مطرد في كل ما كان بهذه الصفة ، ولا تجعلها هاهنا بين لأنها ساكنة ، ولا يتأتى ذلك في الساكنة . ولا تحذفها أيضاً؛ لأنها لا يبقى معك ما يدلّ عليها ، وكان الإبدال أسهل ، وحكم المنفصل في ذلك حكم المتصل . فمن ذلك قوله تعالى: «إِلَى الْهَدَائِنَ»^(٤)، و«يَقُولُونَ»^(٥)،

(١) أي: «إِلَى الْهَدَى ائْتَنَا» [الأنعام: ٧١].

(٢) أي: «الذِي أَوْتَمَنَ» [البقرة: ٢٨٣].

(٣) أي: «يَقُولُ ائْنَنَ» [التوبية: ٤٩].

(٤) الأنعام: ٧١.

(٥) التوبية: ٤٩.

وـ«الذِيْتُمْ»^(١)، والأصل : «إِلَى الْهَدَى أَتَيْتَا»^(٢)، بهمزتين الثانية فاء الفعل ساكنة، والأولى همزة الوصل جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن. فلما اجتمع همزتان الأولى مكسورة، والثانية ساكنة؛ قلباً الثانية ياء على حد «بِير»، و«جِيت»، إلا أن البدل يقع هنا لازماً لاجتماع الهمزتين، وليس كذلك في «بِير»، و«جِيت». هذا إذا بدأت به من غير تقدُّم كلام. فلما تقدَّم «الهَدَى»، سقطت همزة الوصل للدرج؛ لأن هذه الهمزة لا ثبت في الوصل لزوال الحاجة إليها، وإمكان النطق بالساكن حين اتصل بما قبلها. فلما سقطت الهمزة الأولى، عادت الياء همزة ساكنة على ما كانت عليه؛ لزوال سبب انقلابها، ثم اجتمعت مع ألف «الهَدَى»، فحذفت ألف لالتقاء الساكنين، فصار اللفظ «الْهَدَاتِنَا» بهمزة ساكنة بعد الدال المفتوحة. فإذا حُفِفت الهمزة حينئذ، تُقلب الهمزة ألفاً على حد «رَاس» و«فَاس»، وصار اللفظ «الْهَدَاتِنَا» بـألف لينة بعد الدال. وتكون هذه ألف بدلاً من الهمزة التي هي فاء الفعل، وليس التي هي لام «الهَدَى». وكذلك «يَقُولُونَ»، وـ«الذِيْتُمْ» فالعمل فيهما واحد أن قلبت الهمزة في «يَقُولُ اثْدَنَ» وأوا لانضمام ما قبلها، وفي «الذِي اؤْتُمَ» ياء لانكسار ما قبلها، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب : وإنما أن تقع متحرَّكة ساكنًا ما قبلها، فينظر إلى الساكن : فإن كان حرف لين نظر : فإن كان ياء أو واواً مدَّتين زائدتين أو ما يُشِّبه المدَّ كياء التصغير، قُلبت إليه، وادْعُم فيها، كقولك : «خَطِيَّة»، و«مَفْرُوَّة»، و«أَفِيس» . وقد التزم ذلك في «تَبِيَّن»، و«بَرِيَّة» .

* * *

قال الشارح : متى كانت الهمزة متحرَّكة، فلا يخلو ما قبلها من أن يكون ساكنًا، أو متحرَّكًا. فإن سكن، فلا يخلو من أن يكون صحيحاً، أو حرفًا من حروف المدَّ واللين. فإن كان من حروف المدَّ واللين، نظر : فإن كان ياء أو واواً، فإن تخفيفها على وجهين : أحدهما أن تقلب الهمزة من جنس الواو إن كان قبلها واو، ومن جنس الياء إن كان قبلها ياء، وتدعيم فيها ما قبلها. والوجه الآخر أن تلقي حركتها على ما قبلها من الواو والياء، وتحذفها كسائر الحروف. فأما الواو والياء اللتان تُبَدِّل الهمزة بعدهما من جنسهما، وتذغانان، فإذا كانتا ساكنتين مزيدتين غير طرفيَّن، وقبلهما حرفة من جنسهما، وذلك نحو قولك في «خَطِيَّة» : «خَطِيَّة»، وفي «الثَّبِيَّ» : «الثَّبِيَّ»، وفي «مَفْرُوَّة» : «مَفْرُوَّة»، وفي «أَرْدُ شَنْوَة» : «شَنْوَة» . وإنما كان كذلك؛ لأنَّه لا يُقدر على إلقاء حرفة الهمزة عليهما؛ لأنَّ الواو والياء هنا مزيدتان للمدَّ، فأشبهتا الألف لسكونهما وكون حرفة ما قبلهما من

جنسهما، وأنهما شريكتان في المد، فكرهوا الحركة فيما لذلك، ولأن تحريكهما يخل بالمقصود بهما؛ لأن تحريك حرف المد يصرفه عن المد. ولم تجعل الهمزة هنا بين بين؛ لأن في ذلك تقريباً لها من الساكن، وقبلها ساكن، فكانت الواو والياء تُدغمان، ويُدغم فيها، فصارتا إلى ذلك؛ لأنها أخف. وباء التصغير تجري مجرى هذه الياء إذا كان بعدها همزة، وإن كان ما قبلها مفتوحاً، كقولك في «أَفَيْتِس»: «أَفَيْسٌ» تصغير «أَفْؤِسٌ»، وأَفْؤُسٌ: جمع فأس جمع قلة. وكذلك قولك في «سُورَيْل»: «سُورِيلٌ» تصغير «سَائِلٌ»؛ لأن باء التصغير لا تكون إلا ساكنة إذ كانت رسيلة ألف التكسير، لأن موقعها من المصغر كموقع ألف من المجموع، كقولنا: «دَرْهَمٌ»، و«دَرَاهِمٌ».

وقوله: «قد التزم ذلك في نبئي وبيرية»، يريد ترك الهمزة وقلبتها إلى ما قبلها وادغامها على حد «خطيئة»، إلا إنه في «نبي» و«برية» لازم لكثر الاستعمال بحيث صار الأصل مهجوراً، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: وإن كان ألفاً، جعلت بين بين، كقولك: «سأَلَّ» و«تساؤلٌ»، و«قائلٌ».

* * *

قال الشارح: وإذا كان قبل الهمزة ألف، وأريد تخفيفها، فحكمها أن تجعل بين بين. إن كانت مفتوحة جعلتها بين الهمزة والألف، وإن كانت مضمومة جعلتها بين الهمزة والواو، نحو: «تساؤلٌ»، وإن كانت مكسورة جعلتها بين الهمزة والياء؛ نحو: «قائلٌ». وذلك لأنه لا يمكن إلقاء حركتها على ألف إذ لا تتحرك، ولو قلبت الهمزة ألفاً، وأخذت تدغم فيها ألف على حد «مقررة»، لاستحال ذلك، إذ ألف لا تدغم، ولا يُدغم فيها، وكان في جعلها بين ملاحظة لأمر الهمزة إذ فيها بقية منها، وتخفيفها بتليينها وتسهيل تبرتها. فإن قيل: فهل امتنع جعلها بين بين لسكن ألف وفزيها من الساكن، قيل: الذي سهل ذلك أمران: أحدهما خفاء ألف، فكأنه ليس قبلها شيء، والآخر زيادة المد في ألف قام مقام الحركة فيها كالمدغم فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: وإن كان حرفًا صحيحًا، أو باء أو واواً أصليتين، أو مزيدتين لمعنى، ألقيت عليه حركتها وحذفت، كقولك: «مسَلَّة»، و«الْخَبُّ»، و«مَنْ بُوكٌ»، و«مِنْ بِلَكٌ»، و«جَيْلٌ»، و«حَوَيْة»، و«أَبْوَيْوبٍ»، و«ذُو مَرِهْمٍ»، و«اتَّبَعَيْ مَرَّة»، و«فَاقْضَوْبِيكٌ».

* * *

قال الشارح: إذا كان قبل الهمزة المتحركة حرف صحيح ساكن، نحو: يسأل، ويختار والمَسْأَلَةُ، والْخَبَّةُ، والْكَمَأَةُ، والمَزَأَةُ، والمِزَأَةُ، فالطريق في تخفيفها أن تُنقِي

حركتها على ما قبلها وتحذفها. وتقول في «مسألة»: «مسئلة»، وفي «الخبر»: «الخبر»، وفي «الكلمة»: «الكلمة»، وفي «المرأة»: «المرأة»، وفي «المزأة»: «المزأة». وذلك أن الحذف أبلغ في التخفيف، وقد بقي من أعراضها ما يدلّ عليها، وهو حركتها المنقوطة إلى الساكن قبلها. ولم يجعلوها بين بین؛ لأن في ذلك تقرباً لها من الساكن، فكرهوا الجمع بين ساكنين، كيف والكافيون يزعمون أنها ساكنة البتة^(١)، وهي عندنا، وإن كانت في حكم المتحركة، فهي ضعيفة ينفع بها تحوّل الساكن، ولذلك لا تقع همزة بين بین في أول الكلام، ولا تقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غير الألف. ولم يقلبوا حرفًا ليتنا لأن قبلها ساكنًا، فكان يلتقي ساكنان. قال سيبويه^(٢): ولم يبدلوا؛ لأنهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الياء والواو اللتين هما لامان.

ومن ذلك قولهم في المنفصل: «من بُوك». وذلك أنهم ألقوا حركة الهمزة التي هي الفتحة على النون، ثم حذفوا تخفيفاً لدلالة الحركة عليها. وقالوا: «من مُك» في «من أمك». وقالوا: «من إِيلَك» في «من إِيلَك»، فنقلوا كسرة الهمزة إلى النون، ثم حذفوا.

وكذلك لو كانت الياء والواو مزيدتين لمعنى، كان حكمهما في ذلك حكم الصحيح، فيجوز إلقاء حركة الهمزة عليهما حينئذ، نحو قوله في «هذا أبو إسحاق»: «أبو سحاق»، وفي «مررت بأبي إسحاق»: «أبي سحاق»، فتلقي حركة الهمزة على الواو المضموم ما قبلها، وعلى الياء المكسور ما قبلها، لأنهما أصل، ولم تمتّعاً من الحركة. ومثله قوله في «قاضي أَيْكَ»: «قاضي بيك»، وفي «ذُو أَمْرِهِم»: «ذُو مِرِهِم». وكذلك يقول في «يَغْزُو أَمْهَ»: «يَغْزُو مَهَ».

وكذلك لو كانتا للإلحاق، فإنّهما تجريان مجرى الأصلية، فيسوغ نقل حركة الهمزة إليهما، نحو قوله في «الحوَّاب» و«الحوَّابة»: «الحوَّاب»، و«الحوَّابة». والحوَّاب: المكان الواسع، وواوه زائدة للإلحاق بمحضه.

وكذلك الواو إذا كانت مزيدة لمعنى، نحو واو الجمع، كقولك: «اتَّبِعُو مَرَهُ»، و«قَاضُو يِبِكَ» في «اتَّبِعُوا أَمْرَهُ»، و«قَاضُو أَبِيكَ»، حيث كانت لمعنى الجمع والاسمية صارت بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، نحو واو «يَدْعُو». وكذلك تقول: «اتَّبِعِي مَرَهُ» في «اتَّبِعِي أَمْرَهُ». وتشبه بباء «يَرْمِي»، وما هو من نفس الكلمة، إذ لم تكن مزيدة للمدّ كواو «مَفْرُوعَة»، فلم تمتّع من الحركة.

* * *

(١) انظر المسألة الخامسة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكافيين». ص ٧٣١ - ٧٢٦.

(٢) الكتاب / ٣ ٥٤٥.

قال صاحب الكتاب: وقد التزم ذلك في باب «يرى» و«أرى يُرى»، ومنهم من يقول: «المَرَأَةُ»، و«الْكَمَاءُ»، فيقلبها ألفاً، وليس بمُطْرِدٍ. وقد رأة الكوفيون مطرداً.

* * *

قال الشارح: أما «يرى» و«يُرى» و«أرى»، فإن الأصل: «يرأى» و«يُرئي» و«أرأى»؛ لأن الماضي منه «رأى»، والمضارع «يَرَى» بالفتح لمكان حرف الحال، وإنما حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع، ويحمل ذلك أمرين:

أحدهما: أن تكون حُذفت لكثر الاستعمال تخفيفاً، وذلك أنه إذا قيل: «أرأى»، اجتمع همزتان بينهما ساكنٌ، والساكن حاجزٌ غير حصين، فكأنهما قد توالتا، فُحذفت الثانية على حد حذفها في «أكْرِم»، ثم أتَيَّب سائر الباب، وفتحت الراء المجاورة للألف التي هي لام الكلمة، وغلب كثرة الاستعمال هاهنا الأصل حتى هُجر ورُفض.

والثاني: أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي بأن أُلقيت حركتها على الراء قبلها، ثم حُذفت على حد قوله تعالى: «يُخْرِجُ الْحَبَّ»^(١)، و«قَدْ فَلَحَ الْمُؤْمِنُونَ»^(٢)، فصار «يرى» و«يُرى» و«أرى»، ولزم هذا التخفيف والمحذف لكثر الاستعمال على ما تقدم. وإلى هذا الوجه يُشير صاحب الكتاب، وهو أوجه عندي لفُزبه من القياس. وقد ذكره ابن جنبي مع التخفيف غير القياسي؛ لأن التخفيف لزم على غير قياس حتى هُجر الأصل، وصار استعماله والرجوع إليه كالضرورة، نحو قوله [من الوافر]:

١٢٤٦ - أَرِي عَيْنَيِّي مَا لَمْ تَرَأْيَا [كِلَانِاعَالِمْ بِالثَّرَهَاتِ]

(١) النمل: ٢٥. وهي قراءة عبد الله بن مسعود وغيره.

انظر: البحر المحيط ٦٩/٧؛ وتفسير القرطبي ١٨٧/١٣؛ وال Kashaf ٣/١٤٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/٣٤٧.

(٢) المؤمنون: ١. وهي قراءة ورش وحفص وغيرهم.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/٢٠١.

١٢٤٦ - التخريج: البيت لسرقة البارقي في الأشياه والنظائر ٢/١٦؛ والأغاني ٩/١٣؛ وأمالى الزجاجي ٨٧؛ وسر صناعة الإعراب ٧٧، ٨٢٦؛ وشرح شواهد الشافية ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٦٧٧؛ ولسان العرب ١٤/٢٩٢ (رأى)؛ والمحتسب ١/١٢٨؛ والممتع في التصريف ٦٢١؛ ونواذر أبي زيد ١٨٥؛ ولابن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ١٧٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٢٣٥؛ والخصائص ٣/١٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٤١.

اللغة: الترهات: الأباطيل.

المعنى: لقد ادعى أن عيني رأت الملائكة باطلأ، وذلك حنكة للفرار من الأمر، فانا وأنت، نعلم علم اليقين الكذب من الحقيقة.

الإعراب: «أرى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للتلقل، والفاعل ضمير مستتر وجواباً تقديره أنا. «عيني»: مفعول به منصوب الياء لأنه مثنى، وحذفت التون للإضافة وهو مضاد، والباء =

وقد رُوي: تَرَيَاهُ، بالتحفيف عن أبي الحسن. وقال الآخر [من البسيط]:

١٢٤٧ - ثُمَّ اسْتَمِرْ بِهَا شَيْحَانْ مُبْتَجِحٌ بِالْبَيْنِ عَنْكَ بِمَا يَرَاكَ شَيْئًا
وهو قليل. وأمّا «المرأة» و«الكماء» بألف خالصة، حكى ذلك سيبويه عن العرب،
قال: وذلك قليل^(١)، فإنّهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة ألفاً، ثم فتح ما قبل الألف؛ لأنَّ
الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً. وهو عند سيبويه شاذٌ، لأنَّ طريق تخفيف هذه الهمزة
بإلقاء حرقتها على ما قبلها، وحذفها على ما بيته. وكان الكسائي والفراء يطردان
ويقيسان عليه.

وطريق قلب هذه الهمزة ألفاً لأنَّ الميم والراء في «الكماء» و«المرأة» لما جاورتا
الهمزة المفتوحة، وكانتا ساكتتين، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنّهما في الراء

= ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «ما لم»: «ما»: اسم موصول في محل نصب مفعول به ثان،
و«لم»: حرف نفي وقلب وجذم. «ترأياه»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنَّه من الأفعال
الخمسة والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول
به. «كلانا»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنَّه ملحق بالمثنى، «ننا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة،
و«كلا»: مضاد. «عالم»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «بالترهات»: جار ومجرور متعلقان بالخبر
(عالماً) وهو اسم فاعل.

وجملة «أري عيني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم ترأياه»: صلة الموصول لا محل
لها من الإعراب. وجملة «كلانا عالم» استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «لم ترأياه» وقد أظهر الهمزة ضرورة برد الفعل إلى أصله. والصواب حذفها،
ويقال إن الإظهار من لغة تميم.

١٢٤٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤٠١/٢ (بجع)، ٥٠١ (شبح)، ٢٩٣/١٤ (رأى)؛
والمحتسب ١٢٩/١؛ ونادر أبي زيد ص ١٨٤.

اللغة: الشيحان: الغيور. المبتجح: المفتخر والمتباهي. البين: الفراق، والوصل. شنان: المبغض.

المعنى: تابع الغيور المتباهي بالبعد عنك بغضه وكرهه لما يراك عليه.
الإعراب: «ثم»: حرف عطف. «استمر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «بها»: جاز ومجرور متلعقات
بالفعل قبلهما. «شيحان»: فاعل مرفوع بالضمة. «مبتجح»: نعت مرفوع بالضمة. «باليدين»: جاز
ومجرور متعلقان باسم الفاعل قبلهما. «عنك»: جاز ومجرور متعلقان بالمصدر (البين). «بما»: جاز
ومجرور متعلقان بالفعل (استمر). «يراك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعدد،
وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «شناناً»:
حال منصوب بالفتحة.

وجملة «استمر»: معطوفة على ما قبلها. وجملة «يراك»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «يراك» حيث أضاف قبل الألف همزة، ثم دمجهما بمدّة، وهذا قليل متrox.

واليم، فصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، والهمزتان كأنهما ساكنتان لما قدر حركتهما في غيرهما، فصار التقدير: «المَرَأَةُ» و«الْكَمَاءُ»، بفتح الراء والميم وسكون الهمزة، فأبدلت الهمزتان ألفين لسكنهما وافتتاح ما قبلهما على حد القلب في «رأس»، و«فَاسِ» إذا أريد التخفيف. وعليه قوله [من الطويل]:

كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا^(١)

أراد: تَرَءَى، فجاء به متحققاً. ثم إن الراء لما جاورت وهي ساكنة الهمزة متحرّكة، صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة؛ فقلبت ألفاً لذلك، فالالف عين الفعل، واللام ممحوظة للجزم على مذهب التحقيق، ويجوز أن يكون الأصل «المَرَأَةُ» و«الْكَمَاءُ»، ثم نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فتحرك، وبقيت الهمزة ساكنة، فقلبوا الهمزة ألفاً على «راسِ»، و«فَاسِ»، فقيل: «المَرَأَةُ»، و«الْكَمَاءُ»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: وإنما أن تقع متحرّكةً متقدمةً قبلها، فتجعل بين بين، كقولك: «سَأَلَ»، و«لَوْمَ»، و«سُئَلَ»، إلا إذا افتتحت وانكسر ما قبلها أو انضم، فقلبت ياء أو واواً مخصوصة، كقولك: «مَيْرَةُ»، و«جُونَ». والأخفش يقلب المضمومة المكسورة ما قبلها ياءً أيضاً، فيقول: «يَسْتَهِيْنُونَ». وقد تبدل منها حروف اللين، فيقال: «مِشَاءَةُ»، ومنه قول الفرزدق [من الكامل]:

[رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَازَعَنِي فَزَارَةً لَا هَنَاكِ الْمَرْأَةُ]^(٢)

وقال حسان [من البسيط]:

[سَأَلَتْ هَذِيلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاجْحَشَهُ ضَلَّتْ هَذِيلَ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِّ]^(٣)

وقال ابنه عبد الرحمن [من الوافر]:

١٢٤٨ - [وَكُثِّتْ أَذْلَى مِنْ وَقَدِ بِقَاعِ يَشْجُّعْ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي]

(١) تقدم بالرقم ٨٠٢.

(٢) تقدم بالرقم ٦٦٥.

(٣) تقدم بالرقم ٦٦٦.

١٢٤٨ - التخريج: البيت لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ١٨؛ والخصائص ٣/١٥٢؛ والدرر ٤/١٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٠٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤١؛ ولسان العرب ١/١٩١ (وجاء)؛ والمقتضب ١/١٦٦؛ والكتاب ٣/٥٥٥؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣/٧٣٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٤٩؛ والممتع في التصريف ١/٣٨١؛ والمنصف ١/٧٦.

اللغة: الثناء في «كنت» يخاطب بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص. والقاع: ما استوى من الأرض وصلب. ويشجع: يضرب ويكسر، وذلك لغزره في الأرض. وال فهو: الحجر ملء الكف.

قال سيبويه^(١): وليس ذا بقياس مُثَلِّثٍ^(٢)، وإنما يُخْفَظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تُبَدِّلُ التاء من واوه، نحو: «أَتَلَجَ».

* * *

قال الشارح: وأما إذا كانت الهمزة متحرّكةً متقدمةً قبلها، وأريد تخفيفها، فحكمها أن يجعل بين بين، أي: بين مخرج الهمزة، وبين مخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة. وهذا القياس في كلّ همزة متحرّكة؛ لأنّ فيه تخفيفاً للهمزة بإضعاف الصوت، وتليته وتقربيه من الحرف الساكن مع بقية من آثار الهمزة؛ ليكون ذلك دليلاً على أنّ أصله الهمزة، ويكون فيه جمع بين الأمرين.

ولا تخلو الهمزة من ثلاثة أحوال: إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة. فإذا كانت مفتوحة وقبلها مفتوحة، جعلتها متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف، لأنّ الفتحة من الألف، وذلك قوله في «سَأَلَ»: «سَالَ»، وفي «قَرَأَ»: «قرا». والمنفصل في ذلك كله كالمتصل، نحو: «قَالَ أَخْمَدُ»، إذا أردت التخفيف، قلت: «قَالَ أَخْمَدُ». ولا يظهر بِرُّ هذه الهمزة ولا ينكشف حالها إلا بالمشافهة.

فإن كان قبلها ضمة أو كسرة، فإنك تُبَدِّلُها مع الضمّ وَاوًا ومع الكسر ياء، وذلك قوله في تخفيف «جُؤَنْ» جمع جُؤَنَّ: «جُؤَنَّ» بواو خالصة، وفي تخفيف «تُؤَدَّة»: «تُؤَدَّة». وتقول في المنفصل: «هذا عَلَامُوْبِيكَ» بالواو أيضاً. وتقول مع الكسرة: «مِيرَ» بتحقيق «مِئَرَ»، وهو جمع «مِئَرَة»، وهو التضريب بين القوم بالفساد. وتقول: «يريد أن يُشَرِّيكَ»، وفي المنفصل: «مررت بِعَلَامِي بِيكَ».

إنما كان كذلك من قبل أن الهمزة المفتوحة لو جعلتها بين وبين قبلها ضمة أو

= والوجي: أصله: واجيء من «وَجَأَ الْوَتْدُ فِي الْأَرْضِ» إذا ضربه ليرسب تحت الأرض.

المعنى: يقول الشاعر لموجهه: لو لم تكن الخلافة منكم، لكنت أذل من وتد في الأرض.

الإعراب: «وَكُنْتَ»: الواو: حرف عطف. «كُنْتَ»: فعل مضارٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «أَذْلَ»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «مِنْ وَتْدَ»: جار و مجرور متعلقان بـ«أَذْلَ». «بِقَاعَ»: جار و مجرور متعلقان بصفة لـ«وَتْدَ». «يُشَجَّعُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «رَأَسَهُ»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «بِالْفَهْرَ»: جار و مجرور متعلقان بـ«يُشَجَّعُ». «وَاجِيَ»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الهمزة المبدلة ياء.

وجملة «كُنْتَ أَذْلَ»: معطوفة على جملة جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «يُشَجَّعُ وَاجِيَ»: صفة لـ«وَتْدَ» محلها الجر.

والشاهد فيه: إبدال الياء من همزة «وَاجِيَ»؛ لأنّ الهمزة هنا طرف، والطرف مما يُسكن في الوقف، والهمزة تقلب ياء إذا سكتت وانكسر ما قبلها.

(١) الكتاب / ٣ / ٥٤.

(٢) أي: ليس بقياس مطرد.

كسرة، لنحوَتْ بها نحوُ الألف، والألفُ لا يكون ما قبلها مضموماً أو مكسوراً، بل ذلك مُحالٌ، فلذلك عدلوا إلى القلب.

وإذا كانت مكسورة وقبلها متحرّكٌ، وأريد تخفيفها، جعلت بينَ بينَ، سواءً كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، فتقول فيما كان قبلها فتحة: «سَيِّم» في تخفيف «سَيِّم»، و«يَسَّ» في تخفيف «بَيِّسَ»، وفي المنفصل: «وَإِذْ قَالَ يَسِيرًا هِيمٌ»^(١). وذلك لأنَّها مكسورة تقرَّبها في التخفيف من الياء، كما كانت مع الفتحة بينَ الألف والهمزة. والباء مما يسلم بعد الفتحة الممحضة، فما ظُنِّك فيما قرُب منها؟ وتقول فيما كان قبلها ضمة، نحو: «سُيِّلَ»، و«دُبِّلَ»، و«عَبْدِيَّرَاهِيمَ». تجعلها بينَ بينَ في التخفيف. وقياسُ مذهب الأخفش أن تخلصها ياء على ما سُوَّضَ في الهمزة المضمومة إذا انكسر ما قبلها. قياسُهما واحدٌ. فأما إذا انكسر ما قبلها، فإنَّ تخفيفها بأن تكون بينَ بينَ بلا خلاف من نحو: «عَبْدِيَّرَاهِيمَ»، إذ لا مانعٌ من ذلك.

فإن كانت الهمزة المتحرّكة مضمومة، وما قبلها متحرّكٌ، فأمرُها كذلك في التخفيف، وذلك أن تجعلها بينَ بينَ، وذلك بأن تضعف صوتها، ولا تُتمِّمه، فتقرب حينئذ من الواو الساكنة سواءً كان ما قبلها مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً. هذا مذهب سيبويه، قال^(٢): وهو كلام العرب، وذلك قولك فيما كان قبلها فتحة: «لَوْمَ»، و«أَكْرَمْتَ عَبْدَؤُخْتِي»، وفيما كان قبلها ضمة قولك: «مُؤْونَ»، و«رُؤُوسَ»، وفي المنفصل: «هَذَا عَبْدُ أَخْتِكَ»، و«أَكْلَثُ أَثْرَجَةً»، وفيما كان قبلها كسرة، نحو: «يَسْتَهْزِئُونَ»، و«مِنْ عَبْدِ أَخْتِكَ».

كل ذلك تجعله بينَ بينَ عند سيبويه، وكان الأخفش يقلبهما ياء إذا كان قبلها كسرة، ويحتاج بأنْ همزة بينَ بينَ تُثبِّتُ الساكنَ للتخفيف الذي لحقها، وليس في الكلام كسرة بعدها واوً ساكنةً. قال: فلو جعلت بينَ بينَ، لتحي بـها نحو الواو الساكنة وقبلها كسرة، وهو معدوم. وهو قول حسن، وقول سيبويه أحسن؛ لأنَّ الواو الساكنة لا يستحيل أن يكون قبلها كسرة كما استحال ذلك في الألف، وإنما عدولهم عن ذلك لضرب من التثقل. وإذا لم يستحل ذلك في الواو الساكنة، لم يتمتع فيما قاربها.

وقد من العرب يُيدلُّون من هذه الهمزات التي تكون بينَ بينَ حروفَ لين، فيبدلُون من المفتوحة المفتوحة ما قبلها ألفاً، فيقولون في «سَأَلَ»: «سَالَ»، وفي «قَرَأً»: «قَرَا»، وفي «مِنْسَأَةً»، «مِنْسَأَةً»، ومن المضمومة المضمومة ما قبلها واواً، ومن المكسورة المكسورة ما قبلها ياء. وذلك شاذٌ ليس بمُطْرِدٍ. قال سيبويه^(٣): وليس بقياس متثبت،

(١) الزخرف: ٢٦.

(٢) الكتاب: ٥٤٢/٣.

(٣) الكتاب: ٥٥٤/٣.

وإنما هو بمنزلة «أَتَلَجْحُ»، في «أَوْلَاجْحُ». ولا يقاس عليه، فيقال في «أَوْغَلْتُ»: «أَنْغَلْتُ»، وإنما باب ذلك الشعُرُ ضرورةً. وأشد الفرزدق [من الكامل]:

راحت بِمَسْلَمَةِ الْبِغَالِ عَشِيَّةَ فَازْعَنِي فَزَارَةً لَا هَنَاكَ الْمَرْتَعُ^(١)

الشاهد فيه قلب هذه الهمزة ألقاً، والقياس أن يجعل بين بين، لكنه لما لم يتزن له البيت بحرف متحرك، أبدل منها الألف ضرورةً. وهذا أحد ما يدل على أن همزة بين بين متحركة، وليس ساكنة كما زعم الكوفيون^(٢). ومما يدل أنها متحركة قول الشاعر [من الطويل]:

١٤٤٩ - أَنَّ رَمَّ أَجْمَالَ وَفَارَقَ جِيرَةَ وَصَاحَ غُرَابُ الْبَيْنِ أَنَّ حَزِينُ فَالْهَمْزَةِ هَا هَنَا بَيْنَ بَيْنَ، لَأَنَّهُ لَا يُجْمِعُ بَيْنَ هَمْزَتَيْنِ مَحْقُوقَتَيْنِ، فَلَوْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ هَا هَنَا ساكنَةً، لَأَنْكَسَرَ الْبَيْتُ، لَأَنَّهُ لَا يُجْمِعُ فِي الْشِعْرِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ إِلَّا فِي قَوَافِ مَخْصُوصَةٍ. يَقُولُ هَذَا حِينَ عَزَلَ مَسْلَمَةً بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنِ الْعَرَاقِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ حَسَانَ [من البسيط]:

سَالَتْ هُدَيْنَلْ رَسُولُ اللهِ فَاجْسَهَةَ ضَلَّتْ هُدَيْنَلْ بِمَا سَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ^(٣)

الشاهد فيه قوله: «سالت»، والمراد: سألت بالهمزة، ولا يقال: إن «سالَ يَسَالُ»

(١) تقدم بالرقم ٦٦٥.

(٢) انظر المسألة الخامسة بعد المئة في كتاب «الإنصاف» في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين». ص ٧٢٦ - ٧٣١.

١٤٤٩ - التخريج: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص ١٧٠؛ وبلغ نسبة في المختصّين ٢/١٤٤؛ ولسان العرب ٢٥٨/١٢ (روم)؛ والمنصف ١٩٢/٢.

اللغة: رَمَّ: تقدم في السير. الْبَيْنِ: الفراق.

المعنى: يتساءل هل يكفي أن تُثْجِرَ الجمال على المسير، وأن يفارق جيرانه، وأن يصبح الغراب لفراق الأحباب حتى يكون حزيناً مهوماً؟!

الإعراب: «أَنَّ»: الهمزة؛ حرف استفهام، و«أَنَّ»: حرف مصدرني. «رَمَّ»: فعل ماضٍ مبني لل مجرورٍ مبني على الفتح. «أَجْمَالَ»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «وَفَارَقَ»: الواو: حرف عطف، وفعل ماضٍ مبني على الفتح. «جِيرَةَ»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «وَصَاحَ»: الواو: حرف عطف، وفعل ماضٍ مبني على الفتح. «غَرَابَ»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الْبَيْنِ»: مضاف إليه مجرورٍ بالكسرة. «أَنْتَ»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «حَزِينُ»: خبر مرفوع بالضمة.

وال المصدر المسؤول من «أَنَّ رَمَّ»: في محل نصب على نزع الخاضن، والتقدير: أَلْرَمَ أَجْمَالٍ وفراق جيرة.... . وجملة «أَنْتَ حَزِينُ»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «أَنَّ» حيث جاءت الهمزة هنا بين بين. ومتحركة، وليس ساكنة كما زعم الكوفيون.

(٣) تقدم بالرقم ٦٦٦.

لغة قوم من العرب، لأن هذين الشاعرين ليس من لغتهمما ترك الهمزة، وقول ابنه عبد الرحمن يهاجي ابن الحكم بن أبي العاص بن أمية [من الوافر]:

فَأَمَا قَوْلُكَ الْخَلْفَاءِ مِنْ
فَهُمْ مَنْتَعُوا وَرِيدَكَ مِنْ وِداجِي
وَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتَ كَحُوتَ بَخْرِ
عَدَافِي مُظْلِمَ الْعَمَرَاتِ داجِي
وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتَدَ بِقَاعِ
يُشَجَّعُ رَأْسَهَ بِالْفِهْرِ واجِي^(١)

الشاهد فيه قوله: «واجي». والإبدال هاهنا أسهل؛ لأن الهمزة هنا طرف، والطرف مما يسكن في الوقف، والهمزة إذا سكتت وانكسر ما قبلها، قُلبت ياء، نحو قولك في «بِثِرٍ»: «بِيرٌ»، فاعرفه.

فصل

[حذف الهمزة حذفاً غير قياسي]

قال صاحب الكتاب: وقد حذفوا الهمزة في «كُلُّ»، و«خُذُّ»، و«مُزْ» حذفاً غير قياسي، ثم الزموه في اثنين دون الثالث، فلم يقولوا: «أُوكُلُّ»، ولا «أُوكُلُّ»، وقال الله تعالى: «وَأَمْرَ أَهْلَكَ»^(٢).

* * *

قال الشارح: اعلم أن الفعل إذا سكن ما بعد حرف المضارعة منه، نحو: «يضرُّ»، و«يخرُّجُ»، و«يغلُّمُ»، وأمرت منه المخاطب، فإنك تحذف منه حرف المضارعة لما ذكرناه قبل، فيقي ما بعده ساكتاً، وهي الضاد والخاء والعين، ولا يمكن الایتداء بالساكن، فحينئذ تجيء بالهمزة توصلًا إلى النطق بالساكن، فتقول: «اضرب»، «آخرُج»، «اغلُّم».

وهذه الهمزة مكسورة لالتقاء الساكنين، إلا أن يكون الثالث مضموماً، فإنك تضمنها إتباعاً كراهية الخروج من كسر إلى ضم. فما كان فاؤه همزة تسكن في المضارع كان هذا حكمه، نحو: «أَتَى يَأْتِي»، و«أَثِمْ يَأْثِمْ»، إلا إنك تبدل الهمزة الثانية ياء خالصة إن كانت همزة الوصل مكسورة، نحو قولك: «إِيْتِ»، و«إِيْثِمْ»، والأصل: «إِيْتِ»، و«إِيْثِمْ». وإن كانت همزة الوصل مضمومة، قُلبت واوا خالصة، نحو: «أُوسْ الْجُرْنَّ»، والأصل: «أُؤْسُ». فقلبوا الهمزة الثانية حرفاً ليتنا فراراً من الجمع بين الهمزتين؛ لأنه إذا جاز التخفيف في الهمزة، وجب في الهمزتين، إلا أنه شذ من هذا ثلاثة أفعال تسمع، ولا يقايس عليها لخروجهما عن نظائرها، وهي: «خُذُّ»، و«كُلُّ»، و«مُزْ»، والقياس: «أُوكُلُّ»، «أُوكُلُّ»، فحذفوا الهمزة التي هي فاء؛ تخفيفاً لاجتماع الهمزتين فيما يكثير استعماله، فحينئذ استغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرُّك ما يبدأ به، وهو الخاء

في «خُذ»، والكاف في «كُل»، والميم في «مُز»، فمحذفوها، وزنُه من الفعل «عُلْ». محذف الفاء. ولزم هذا المحذف لكثره هذه الكلم، ولذلك جعله صاحب الكتاب غير قياسي، ثم ألمزوه في اثنين دون الثالث، يعني في «خُذ»، و«كُل» دون «مُز»، فإنك تقول فيه: «مُز»، و«أُمُز». قال الله تعالى: «وَأَمْرُ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ»^(١). جاء فيه الأمران^(٢)، إلا أن المحذف أكثر، كأنه لنقصه عن مرتبة «خُذ»، و«كُل» في كثرة الاستعمال، فاعرفه.

فصل [حذف همزة «أَلْ» وإثباتها]

قال صاحب الكتاب: وإذا خففت همزة «الأَخْمَرِ» على طريقها، فتحركت لام التعريف، اتجاهة لهم في ألف اللام طريقان: حذفها، وهو القياس، وإيقاؤها لطروع الحركة، فقالوا: «لَخَمْرُ»، و«أَلْخَمْرُ»، ومثل «الخَمْرِ»: «عَادُلُولَى»^(٣) في قراءة أبي عمرو، وقولهم: «مِنْ لَانْ» في «مِنْ الآن». ومن قال: «أَلْخَمْرُ» قال: «مِنْ لَانْ» بتحريرك النون، كما قرئ: «مِنْ لِرْضِنْ»^(٤)، أو «مِلَانْ» بحذفها، كما قيل: «مِلْكَلِبِ».

* * *

قال الشارح: قد تقدم أن الهمزة المتحركة إذا سكن ما قبلها، ولم يكن الساكن من حروف المد واللين، فحكم تخفيفها بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وتحذف، كقولنا في «مسئلة»: «مَسَلَّةً»، وفي «مِرَآةً»: «مِرَآةً». ومن ذلك «الأخْمَرِ» إذا خففت همزته.

وقوله: «على طريقها» يعني بإلقاء حركتها على الساكن الذي هو اللام. وفي ذلك وجهان: أحدهما أن تلقي حركة ألف على اللام، فتحرك اللام وتلقي ألف الوصل، ولا تحذفها: فتقول: «أَلْخَمْرُ». والآخر أن تقول: «لَخَمْرُ»، فتحذف ألف الوصل. فمن ثبتها مع تحريك اللام نوى سكونها، إذ كانت الحركة للهمزة عارضة في اللام، فلم يعتد بها. وهذا معنى قوله: «لطروع الحركة»، وصار ذلك فيها كحركة التقاء الساكنين في كونها عارضة. لا ترى أنهم قد قالوا: «لَمْ يَقْمِ الرَّجُلُ»، فلم يعتدوا بالكسرة، ولذلك لم يعيدوا الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين؟ ومن ذلك «الإنطلاق» حركوا اللام لالتقاء الساكنين، ومع ذلك همزة الوصل ثابتة لم تحذف.

ومن حذف الهمزة، وقال: «لَخَمْرُ»، فإنه اعتد بالحركة؛ لأن الداعي إلى الهمزة

(١) طه: ١٣٢.

(٢) أي: تحقيق الهمزة وتخفيفها.

(٣) «عَادًا الْأَولَى» [النجم: ٥٠]. وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن محيصن وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٨/١٦٩؛ وتفسیر الطبری ٤٦/٢٧؛ والكتشاف ٤/٣٤؛ والنشر في القراءات العشر ١/٤١٠ - ٤١١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/٢١ - ٢٢.

(٤) «مِنَ الْأَرْضِ» [البقرة: ٢٦٧؛ وغيرها].

إنما هو ضرورة سكون اللام، واللام قد تحركت، فوق الاستغناء عنها. ويلزم من قال: «الْخَمْرُ»، فيثبت الهمزة، أن يقول في «اسأله» إذا حُفِفت: «إِسْلُ»، ومن قال: «الْخَمْرُ» يلزمه أن يقول: «سَلُ»، إلا أن الأكثر مع لام المعرفة إبقاء ألف الوصل، وحذفها في غير ذلك، لأن هذه اللام موضوعة على السكون، لا تعتبرها الحركة إلا بسبب عارضين، فالسكون فيها أقوى.

وحكى الكسائي والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لاما في مثل هذا، فيقول: «اللَّخْمَرُ» في «الْأَخْمَر»، و«اللَّزْرُضُ» في «الْأَرْضُ»، وكأن أهل اللغة نكبا عن تحريك هذه اللام، فقلبوا الهمزة من جنس اللام، كما قالوا: «لَوْ» إذا جعلوا اسمًا، فيزيدون واواً من جنس الواو.

فأما قراءة أبي عمرو **«عَادُلُوَى»**^(١) بالاذمام والتشديد، فوجهها أن الأصل **«الأُولَى»**، فحُفِفت الهمزة بأن أقيمت حركتها على اللام، ثم حُذفت، واعتدوا بالحركة على مذهب من قال: «الْخَمْرُ»، ثم ادغم التنوين في اللام.

وأما «من لان» فعل المذهبين، فإن قلت: «الْخَمْرُ»، واعتددت بالحركة، قلت: «من لان» بسكون النون في «من»؛ لأن ما بعدها متحرك. وعلى ذلك قرئ: **«قَالُوا لَان»**^(٢)، بإثبات الواو؛ لأن اللام متحركة، فلم يلتقط ساكنان. وإن قلت: «الْخَمْرُ»، بإثبات همزة الوصل، ولم تعتد بحركة اللام، وأجريتها مجرى الساكن؛ فإنك تقول: «من لان»، بفتح النون لالتقاء الساكنين إجراء لها مجرى الساكن، وتقول على ذلك: **«مِلَان»** على حد قول الشاعر [من المنسخ]:

غير الذي قد يقال ملَكَذِبٌ^(٣)

فتحذف النون لالتقاء الساكنين إجراء لها مجرى حروف العلة من قبل أن الساكن في الحكم كالساكن في اللفظ، فكما ثبتت همزة الوصل مع هذه اللام في «الْخَمْرُ» كإثباتها مع الساكن الصريح، كذلك تمحذف الواو معها لالتقاء الساكنين. وتحريك النون في «من لان» وتحذفها، والتحريك أكثر. وقد قرئ **«مِنْ لَزْرِضٍ»**^(٤)، و**«مِنْ لَرْضٍ»** بالوجهين مع إبقاء حركة الهمزة على الساكن الذي هو اللام، فاعرفه.

(١) النجم: ٥٠، وقد تقدم منذ قليل.

(٢) البقرة: ٧١. وهي قراءة نافع.

انظر: البحر المحيط ٢٥٧ / ١؛ ومعجم القراءات القرآنية ١ / ٧٢.

(٣) تقدم بالرقم ١٠٨٥.

(٤) **«مِنْ الْأَرْضِ»** [البقرة: ٢٦٧]؛ وغيرها.

فصل

[التقاء الهمزتين]

قال صاحب الكتاب: وإذا التقى همزتان في الكلمة، فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين، كقولهم: «آدُم»، و«أيْمَة»، و«أويَدُم». ومنه «جاء» و«خطايا». وقد سمع أبو زيد من يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايِّ»، قال: هَمَرَّاها أبو السَّمْع ورَدَادُ ابن عَمَّه، وهو شاذٌ، وفي القراءة الكوفية: «أيْمَة»^(١).

* * *

قال الشارح: قد تقدم قولنا بأن الهمزة حرف مستقلٌ؛ لأنَّه بعد مخرجُها، إذ كانت نَبْرَةً في الصدر تخرج باتجاهِهِ، فتُقْلَى عليهم إخراجُها؛ لأنَّه كالتهوع، ولذلك مالُ أهلُ الحجاز إلى تخفيفها. وإذا كان ذلك في الهمزة الواحدة، فإذا اجتمع همزتان، ازدادُ الثقلُ، ووجب التخفيفُ. فإذا كانتا في الكلمة واحدة، كان الثقلُ أبلغُ، ووجب إبدالُ الثانية إلى حرف لين، نحو: «آدُم»، و«آخَر»، و«أيْمَة»، و«جاء»، و«خطايا».

فأمَّا «آدُم»، فأصلُهُ «آدُم» بهمزتين، الأولى همزة «أَفْعَلَ»، والثانية فاء الفعل، لأنَّه من «الأَذْمَة»، وكذلك «آخَر»؛ لأنَّه من التأخر، فأبدلوا من الثانية ألفاً محضرَةً، وذلك لسكونها وافتتاح ما قبلها على حد فعلهم في «رَأَسٍ» و«فَأْسٍ»، ولا تُخفَفُ، وإنما تصيرُ ألفاً كألف «ضارِبٍ»، و«خاتِمٍ». وإنما شبَّهناها بالزائدة من حيث لم تكن أصلاً، وعلى ذلك إذا جمعته اسمَّا، قلت: «أَوَيَدُمْ» على نحو: «كَوَاهِلٌ»، و«حوائطٌ». فإن أردت الصفة، قلت: «أَدُمْ»: نحو: «حُمْرٌ»، فقلَّبها وأوَّلَا على حد «بَوَازِلٍ»، و«كَوَاهِلٌ» دليلاً على اعتزام رفض أثر الهمزة فيها.

وتقول في التصغير: «أُويَدُمْ»، كما تقول: «بُويَنِيلٌ»، و«كُويَنِيلٌ» على أنه ليس في قولهم: «أويَدُم» دلالة على رفض الهمزة؛ لأنَّ الهمزة تُقلب وأوَّلَا إذا انفتحت وانضمَّ ما قبلها، نحو: «جُونِينٌ»، وإنما أصحابنا يذكرون: «أويَدُم» مع «أوَادِم» و«أوَاخِر» جمعاً بين التصغير والتكسير.

وأمَّا «أيْمَة»، فهو في الأصل: «أيْمَة» على وزن «أَفْعَلَة»، لأنَّه جمع «إمام» كـ«جِمَارٍ» و«أَخْمِرَة»، فاجتمع في أوله همزتان: الأولى همزةُ الجمع، والثانية فاءُ الكلمة. واجتماعُ الهمزتين في الكلمة غير مستعمل، فوجب تخفيفُهما. وكان القياس قلبُ الهمزة الثانية ألفاً لسكونها، على حد قلبهما في «أيْنَة»، و«أَزِرَة» جمع «إِنَاءٍ» و«إِزارٍ»، لكنه لَمَّا وقع بعدها مثلان، وهما الميمان، وأرادوا الأذْعَام، نقلوا حرَكة الميم الأولى - وهي

(١) التوبية: ١٢، وغيرها. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مادة (أمم).

الكسرة – إلى الهمزة، وادغموا الميم في الميم، فصار: «أئمّة». والذى يدلّ على ما قلناه أنه لو لم يكن كذلك، لوجب إبدال الثانية ألفاً لسكنها وافتتاح ما قبلها على ما ذكرناه، وكان يقع المدغم بعدها، فيقال: «أَمَّة» مثل «عَامَّة» و«طَامَّة»، فلما لم يقل ذلك، دلّ على ما قلناه. ومما يؤيد أن الكسرة نقلت من الميم الأولى إلى ما قبلها من الهمزة قراءة حمزة والكسائي «أَيْمَة» على الأصل. فلما صار اللفظ إلى «أَيْمَة»، لزم تخفيف الثانية، وأن تصير بين بين على حد قولهم في «سَيِّم»: «سَيِّم»، إلا أنهم لذا لم يكن من كلامهم الجمع بين همزتين في كلمة واحدة، نكبا عن جعلها بين بين؛ لأنّ في جعلها بين بين ملاحظة الهمزة، إذ كانت همزة في النية، فأخلصوها ياء محضة؛ لأنّ همزة بين بين هنا ياء مشوبة بالهمزة. وإنما رفضوا فيها بقایا الهمزة، فأخلصوها ياء، فقالوا: «أَيْمَة» على ما ترى.

فأما « جاء » فأصله: جائء بهمزتين متحركتين: الأولى منقلبة عن عين الفعل التي هي ياء في « جاء يجيء » انقلبت همزة للإعلال على حد قلبها في « بايُع »، و« لايث ». والثانية التي هي لام الفعل، فيلزم قلب الثانية ياء لأنكسار ما قبلها. ولم يجعلوها بين بين؛ لما ذكرناه من أنّ همزة بين بين همزة في النية. وهم قد رفضوا الجمع بين همزتين أليته، فقلبواها كما قلبت همزة « آدم » ألفاً؛ لأنفتاح ما قبلها، وصارت الياء في « جائي » عارية من آثار الهمزة كياء « قاضي »، كما صارت ألف « آدم » عارية من الهمزة كألف « خالي »، و« ضارب ».

وكان الخليل^(١) يقول: هو مقلوب، كأنهم جعلوا العين في موضع اللام، وكان فاعلاً، فصار « فالعا »، كما قالوا: « شاكِي السلاح »، وأصله: « شائِكُ السلاح »، و« لايث » وأصله: « لايث ». واطرد هذا القلب عنده فيما كان لامه همزة، نحو: « جاء »، و« شاء » ونحوه؛ لثلا يلتقي همزتان، ولا يطرد عنده في « شاكِ »، و« لايث »، إذ لم يلتقي في آخره همزتان. ومذهب الخليل متين لما يلزم في قول سيبويه من الجمع بين إعلالين، وهما قلب الياء التي هي عين همزة، وقلب الهمزة التي هي لام ياء.

وأما « خطايا »، فإنه جمع « خطيئة » على طريقة « فعائل »، جمع على الزيادة جموع الرباعي. وأصله: « خطائىء » بهمزتين؛ لأنك همذت ياء « خطيئة » في الجمع كما همذت ياء « قبيلة » و« سفيئة »، حين قلت: « قبائل »، و« سفائن ». وموضع اللام من « خطيئة » مهموز، فاجتمع همزتان، فقلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين، فصارت « خطائى »، ثم استقلوا الياء بعد الكسرة مع الهمزة، فأبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، كما فعلوا ذلك في « مدارى »، و« معايا ». وإذا كانوا قد اعتمدوا في « مدارى » و« معايا » ذلك مع عدم

الهمزة، فهو مع الهمزة أولى بالجواز؛ لشقل الهمزة، فصار «خطاء» بهمزة بين ألفين، وتقديره: خطاء، والهمزة قريبة من الألف، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات، فقلبوا الهمزة ياء، فصار «خطايا». وإنما جعلوها ياء ولم يجعلوها واوا؛ لأن الياء أقرب إلى الهمزة من الواو، فلم يريدوا بإعادتها عن شبه الحرفين اللذين اكتنفها.

وكان الخليل يذهب في ذلك إلى أنه من المقلوب، وأن الهمزة في «خطاء» بعد الألف هي لام الفعل في الواحد، والألف بعدها هي المدة في «خطيئة» على نحو من قوله في « جاء ». .

هذا رأي سيبويه^(١) في الهمزتين: إذا التقى في الكلمة واحدة، لم يخل عن إبدال الثانية، وأما أبو زيد، فحکى أن من العرب من يخفف الهمزتين جميعاً، فيقول: «أنت قلت». قال: وسمعت من العرب من يقول: «اللهم اغفر لي خطائيني» مثل «خطايني»، همزها أبو السمح ورداد ابن عمّه. وهو قليل في الاستعمال شاذ في القياس.

وقوله: «وفي القراءة الكوفية أئمة»، فإنه قرأ بذلك عاصم وحمزة والكسائي من أهل الكوفة، وقرأ بذلك من أهل الشام ابن عامر اليخصي. وليس ذلك بالوجه، والحجج لهم في ذلك أن الهمزة في حروف الحلق، وقد يجتمع حروف الحلق في نحو «اللغاوة» و«الجحث عينه»، فكذلك الهمزة. وذلك ضعيف؛ لأن حروف الحلق مستقلة، وثقلها لاستفالها، وكل ما سفل منها كان أشد ثقلًا، فلذلك فارقت الهمزة أخواتها، فجاز اجتماع العيدين والحاديدين. ولم يجز في الهمزة؛ لأنها أدخلت الحروف في الحلق. والذي يدل على ضعفه أنها لا نعلم أحدًا حقق في نحو: «آدم»، و«آخر». وكذلك ينبغي في القياس أن يكون «أئمة». فإن قيل: «آدم» الهمزة الثانية فيه ساكنة، والثانية في «أئمة» متحركة، والمتحركة أقوى من الساكن، قيل: المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن، بل حكمهما في الاعتلال والقلب واحد. لا تراك تقول في «مير»: «مير»، وفي «ذئب»: «ذئب»؛ لكسر ما قبلهما، ولم تكن الحركة مانعة من الاعتلال، وكذلك «جون» و«لوم». قال: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين في آناس معه. قال سيبويه^(٢): وقد يتكلم بعضه العرب، وهو رديء. هذا نص سيبويه، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: وإذا التقى في كلمتين، جاز تحقيقهما وتخفيض إحداهما بأن تجعل بين بين. والخليل^(٣) يختار تخفيف الثانية، كقوله تعالى: «فَقَدْ جَاء

(١) الكتاب ٥٥٢/٣.

(٢) الكتاب ٥٥٥/٣.

(٣) الكتاب ٥٤٩/٣.

أشرطها^(١)). وأهل الحجاز يخففونهما معاً، ومن العرب من يفتح بينهما ألفاً. قال ذو الرمة [من الطويل]:

أَلْتَمِي أَمْ أُمْ سَالِمِ

وأنشد أبو زيد [من الطويل]:

١٢٥٠ - حرق إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكّر آلياه يغنوون أم قرضا وهي في قراءة ابن عامر. ثم منهم من يحقق بعد إقحام الألف، ومنهم من يخفف.

* * *

قال الشارح: اعلم أنه إذا التقت همزتان في كلمتين منفصلتين، فإن أهل التخفيف يخففون إحداهما، ويستثنون تحقيقها، كما استثنى أهل الحجاز تحقيق الواحدة، إذ ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، إلا إذا كانت عيناً مضاعفة من نحو «رأأس»، و«سأآل»، إلا أنها في الكلمتين أسهل حالاً، وأقل ثقلاً، إذ ليست بمتلازمتين، وقيام كل

(١) محمد: ١٨. وهي قراءة قنبل وورش وغيرهما.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣٩٤.

(٢) تقدم بالرقم ١٣٥.

١٢٥٠ - التخريج: البيت لجامع بن عمرو في شرح شواهد الشافية ص ٣٤٩، ٣٥٠؛ وبلا نسبه في الأزهية ص ٤؛ والدرر ٢٦٤؛ ورصف المباني ص ٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ٧٢٣/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٦٤؛ ولسان العرب ١٠/٤٧ (حرق)؛ وهم الهوامع ١/١٥٥.

اللغة: الحرق: القصير من الرجال الذي يقارب الخطوط. الفكاهة: المزاح، ما يتمتع به من طرف الكلام. المعنى: إن ذلك الرجل الدميم، إذا تضاحك القوم لطرفه، رد الفكير في كلامهم أيقصدونه بذلك أم يقصدون القرد؟

الإعراب: «حرق»: خبر لمبدأ ممحوظ، مرفوع بالضمة الظاهرة. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالجواب. «اما»: حرف زائد. «ال القوم»: فاعل لفعل ممحوظ يفسره المذكور، مرفوع بالضمة الظاهرة. «أبدوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فكاهة»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «تفكر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. «آلياه»: الهمزة للاستفهام، و«إياته»: ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به مقدم. «يعنون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أم»: حرف عطف. «قرداً»: اسم معطوف على محل الضمير «إياته»، منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «هو حرق»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا ما القوم... تفكر...»: في محل رفع صفة لـ «حرق». وجملة «أبدى القوم»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أبدوا»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تفكر»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

وجملة «يعنون»: بدالية من جملة «تفكر»، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «آلياه» حيث أقحم ألفاً بين همزتين: همزة الاستفهام، وهمزة «إياته».

كلمة بنفسها غير ملتصقة بالأخرى، فلذلك لا تلتقي الهمزتان في كلمة، وقد تلتقيان في كلمتين. فمنهم من يُخفّف الأولى ويُحقّق الأخيرة، وهو قول أبي عمرو، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا»^(١)، و«يَا زَكْرِيَا إِنَّا»^(٢). ويُشبّهون ذلك بالبقاء الساكنين، فإن التغيير يقع على الأول منها دون الثاني، كقولك: «ذَهَبَتِ الْهِنْدَاتُ»، و«لَمْ يَقُمِ الْقَوْمُ».

ومنهم من يُحقّق الأولى ويُخفّف الثانية. قال سيبويه^(٣) سمعنا ذلك من العرب، وقرأ: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا»^(٤)، و«يَا زَكْرِيَا إِنَّا»^(٥) يُخفّف الهمزة الثانية، فيجعلها بين آن، وتحقيقهما جائز؛ لأنهما منفصلتان في التقدير، ولا تلزم إحداهما الأخرى. قال الشاعر [من الرمل]:

١٢٥١ - كُلُّ غَرَاءٍ إِذَا مَا بَرَزَتْ تُرْهَبُ الْعَيْنُ عَلَيْهَا وَالْحَسْدُ
أنشد سيبويه بتلبيين الثانية، وجعلها بين آن؛ لأنها مكسورة بعد فتحة. ومما يُحتاج

(١) محمد: ١٨. وهي قراءة أبي عمرو وقائلون والبزي.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٩٧.

(٢) مريم: ٧. وهي قراءة الجمهور.

(٣) الكتاب: ٥٤٩/٣.

(٤) محمد: ١٨. وهي قراءة قنبل وورش وغيرهما.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣٩٤.

(٥) مريم: ٧. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وغيرهم.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٩٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/٣٢.

١٢٥١ - التعریج: البيت بلا نسبة في الكتاب ٥٤٩/٣ ، ٥٥١

اللغة: الغراء: البيضاء: وبرزت: بدت للناظرين.

المعنى: يقول كل امرأة حسناء إذا ما بدت للناظرين خيف عليها الأخذ بالعين لحسنها.

الإعراب: «كل»: مبتدأ مرفوع. «غراء»: مضارف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة لأنّه ممنوع من

الصرف. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق

بالفعل «ترهّب». «ما»: زائدة، «برزت»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «العين»: نائب

والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «ترهّب»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «والحسد»: الواو: حرف عطف،

«الحسد»: معطوف على «العين» مرفوع، وسكن لأن القافية مقيدة.

وجملة «كل غراء إذا ما برزت ترّهّب العين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا ما برزت

ترهّب العين»: خبر للمبتدأ (كل) محلها الرفع. وجملة «برزت»: مضارف إليها محلها الجر. وجملة

«ترهّب العين»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تخفيض همزة «إذا» في قوله: «غراء إذا»، يجعلها بين آن، لأنها مكسورة بعد فتحة،

فتجعل بين الهمزة والباء، وتحقيقها جائز.

في ذلك أنه لا خلاف في قولهم : «أَدْمُ» ، و«آخِرُ» ، فوق التغيير والبدل في كلمة واحدة على الثانية، فكذلك إذا كانتا في كلمتين .

وأما مهل الحجاز فيختلفون الهمزتين معاً؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لحافت . قال سيبويه^(١) : ومن العرب ناسٌ يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً، وذلك لأنهم كرهوا التقاء الهمزتين، ففصلوا بينهما بـألف، كما قالوا: «اْخْسِنَانْ»، ففصلوا بـألف بين النونات كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة . فأما قول الشاعر [من الطويل]:

فَيَا ظَبَيَّةَ الرَّوْغَسَاءِ بَيْنَ جَلَاجِلِ وَبَيْنَ السَّقَا آثَتِ أَمْ أَمْ سَالِمِ^(٢)

البيت الذي الرُّمَة، والشاهد فيه إدخال ألف بين الهمزتين من قوله: «آثَتِ»، كراهية اجتماع الهمزتين، كما دخلت بين النونات في قولهم: «اْضِرِبِنَانْ»، كراهية اجتماعها . والروغسأء: رملة لينة، وجلاجل: موضع بعينه، ويرى: «حلال» بالحاء غير المعجمة . والـسقا: الكثيب من الرمل، وأراد المبالغة في شدة الشيء بين الظبية والمرأة حتى التَّبَسَّتا عليه، فسأل سؤال شاكٍ . وأما البيت الآخر، وهو [من الطويل]:

حَزْقٌ إِذَا مَا الْقَوْمُ . . . إِلَخ

أنشده أبو زيد في نوادره^(٣) ، قال: أنشدناه الأعراب، وأنشده أيضاً الجوهرى^(٤) في كتابه، والشاهد فيه قوله: «آئِيَاهُ» بإدخال ألف بين همزة الاستفهام، وبين الهمزة التي هي فاء . والـحَزْقُ: القصير الذي يقارب الخطوط، كأنه يهجوه بقصره . يقول: إذا تفاکھوا، وتمازحوا، ووصفوا القصير، تفكّر هذا الرجل: هل هو المعنى أم القراءة . وقد قرأ ابن عامر: «آئِذَرَتْهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ»^(٥) ، وكذلك: «آئِثَكْ لَأَنَّتْ يُوسُفَ»^(٦) . ثم بعد دخول ألف الفصل، منهم من يتحقق الهمزتين - وهم بنو تميم - ومنهم من يخفف الثانية، وهم أهل الحجاز، وهو اختيار أبي عمرو . فمن ححقق فإنما المراد الفرار من التقاء الهمزتين، وقد حصل ذلك بالألف . ومن خفف فلأن الثانية بين بين، وهي في نية الهمزة، فكرهوا أن لا يدخلوا ألف بينهما؛ لأن همزة بين بين همزة في النية، وأما إذا لم يؤتَ بـألف الفصل، ولم يكن قبل همزة الاستفهام شيء، لم يكن بدًّ من تحقيق همزة الاستفهام؛ لأنه لا سيل إلى تخفيف الأول؛ لأن فيه تقريراً من الساكن لا يبدأ به .

(١) الكتاب ٣/٥٥١.

(٢) تقدم بالرقم ١٣٥.

(٣) لم أقع عليه في نوادر أبي زيد.

(٤) الصحاح، مادة (حَزْق).

(٥) البقرة: ٦، ويس: ١٠ . وانظر: الكشاف ١/٢٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/٢١.

(٦) يوسف: ٩٠ . وانظر: معجم القراءات القرآنية ٣/١٩٠.

فصل

[اجتماع همزتين أو لاهما ساكنة والثانية مفتوحة]

قال صاحب الكتاب: وفي «أَفْرَا آيَةً» ثلاثة أوجه: أن تُقلب الأولى ألفاً، وأن تُخَذَّفَ الثانية، وتنقى حركتها على الأولى، وأن تُجعلا معاً بين بين، وهي حجازية.

* * *

قال الشارح: قد اجتمع في «أَفْرَا آيَةً» همزتان: الأولى ساكنة، والثانية مفتوحة، فمنهم من يخفف الأولى بأن يُبدلها ألفاً ممحضة لسكنونها وافتتاح ما قبلها على حد «راسِ»، و«فاسِ»، ويتحقق الثانية، فيقول: «أَفْرَا آيَةً». ومنهم من يخفف الثانية بأن يلقي حركتها على الساكن قبلها، ويحذفها على حد «مَنْ بُوكَ»، و«كَمْ بِلُكَ»، فيقول: «أَفْرَا آيَةً». وكان أبو زيد يجيز ادغام الهمزة في الهمزة، فيقول: «أَفْرَا آيَةً» و يجعلها كسائر الحروف.

وأما قول صاحب الكتاب أن تجعلها معاً بين بين، فليس بصحيح، وهو وَهْمٌ؛ لأنَّ الأولى ساكنة، والهمزة الساكنة لا تُجعل بين بين؛ لأنَّ معنى جعلها بين بين أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها. وإذا لم تكن متحركة، فلا يصح فيها ذلك، مع أنَّ الغرض من جعلها بين بين تخفيفها بتقريبها من الساكن. وإذا كانت ساكنة، فقد بلغت الغاية في الخفة، إذ ليس وراءه خفة. فأما لو قلت: «قَرَا آيَةً» بتحريركها، جاز أن تُجعلا معاً، وذلك على لغة أهل الحجاز وعلى لغة غيرهم؛ لأنَّهما مفتوحتان بخلاف «أَفْرَا آيَةً»، فاعرفه.

ومن أصناف المشترك

التقاء الساكنين

فصل

قال صاحب الكتاب: تشتراك فيه الأضرب الثلاثة، ومتى التقى في الدرج على غير حذهما، وحذهما أن يكون الأول حرف لين، والثاني مذعما في نحو «دابة»، و«خونصة»، و«تمود الشوب»، قوله تعالى: «فَلَمْ يَخْلُ أَوْلَاهُمَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مَذَّةً، أَوْ غَيْرَ مَذَّةً». فإن كان مذة، حذف، كقولك: «لَمْ يَقُلْ»، و«لَمْ يَتَبَعْ»، و«لَمْ يَخْفَ»، و«يَخْشَى» غير مذة. وإن كان مذئتا، حذف، كقولك: «لَمْ يَرْمِيَ الْجَيْشَ»، و«لَمْ يَضْرِبَا الْيَوْمَ»، و«لَمْ يَضْرِبُوا الْآنَ»، و«لَمْ تَضْرِبِي ابْنَكِ»، إلا ما شد من قولهم: «الْحَسَنُ عَنْدَكُ»؟ و«آتَيْنَا اللَّهَ بِمِيقَتِكُ»؟ وما حكى من قولهم: «حَلَقْنَا بِطَانِ».

* * *

قال الشارح: التقاء الساكنين مما يشتراك فيه الأضرب الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. فالاسم نحو قولك «من الرجل»، و«مذ اليوم»، فيمن رفع، و«زيد الظريف»، والفعل نحو: «خُذْ الْفَتوْ»^(١)، و«ازْدُدِ الْجَيْشَ»، والحرف نحو قولك: «هَلِ الرَّجُلُ فِي الدَّارِ»، و«قَدِ انْطَلَقَ خَالِدًا»، ونظائره كثيرة، فلذلك ذكره في المشترك. واعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غير ممكن، وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاوهما.

وقوله: «في الدرج» تحرّز من حال الوقف، لأنّه في الوقف يجوز الجمع بين ساكنين، فيكون الوقف مسدّ الحركة كقولك: «قام زَيْدًا»، و«هذا بَكْرٌ» وإنما سدّ الوقف مسدّ الحركة؛ لأنّ الوقف على الحرف يُمكّن جرس ذلك الحرف ويُوفّر الصوت

(١) البقرة: ١٣٩. وهي قراءة الحسن والأعمش وابن محيصن.
انظر: البحر المحيط ١/٤١٢؛ وتفسير القرطبي ٢/١٤٥؛ والكشف ١/٩٨.
(٢) الأعراف: ١٩٩.

عليه، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له. ألا ترى أنك إذا قلت: «عَمْزُو» ووقفت عليه، وجدت للراء من التكرر وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره؟ وذلك لأن تحريك الحرف يقلّله قبل التمام، ويجتبذه إلى جرس الحرف الذي منه حركته. ويفيد عندهك أن حروف القلقة، وهي القاف والجيم والطاء والباء والدال، لا يستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحفل والضغط، وذلك نحو: «الْحَقُّ» و«اَذْهَبُ»، و«اَخْلِطُ»، و«اَخْرُجُ»، ونحو الزياي والذال والظاء والصاد. فبعض العرب أشد تصويباً. فجميع هذه لا يستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، فمتى أدرجتها وحركتها، زال ذلك الصوت، لأنأخذك في صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إثبات الحرف الأول صوتاً، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتاً، وأقوى جرساً من المتحرك، فسد ذلك مسد الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله.

وقوله: «على غير حدهما»، يريد أن يوجد شرطاهما. والشرطان المرعيان في اجتماع ساكنين أن يكون الساكن الأول حرف مد ولين، والثاني مدغماً كـ«دابة»، و«شابة»، و«خوبصة» تصغير «خاصية». قلبت الألف واوا، وجئت بباء التصغير ساكنة، وبعدها الصاد مضاعفة، و«تُمُودَ الثُّوبُ»، وهو بناءً لما لم يسم فاعله من «تَمَادَ الريдан الثوب». وذلك أن «فاغل» يكون من اثنين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر، إلا إنك تُسند الفعل إلى أحدهما كما أنه له دون الآخر، وتنصب الآخر على أنه مفعول، وتعرّيه في اللفظ من الفاعلية، وإن لم يغّر من جهة المعنى، وذلك نحو: «ضاربٌ زيداً»، و«قاتلٌ بكرًا». فإذا أدخلت تاء المطاوعة، أستدلت الفعل إليهما على حكم الأصل، وصار الفعل من قبيل الأفعال اللاحزة، نحو: «تضارب الريدان»، و«تقاتل البكران». وهذا النوع هو الأكثر في الاستعمال، ويجوز أن يكون متعدياً إلى مفعول ثان غير الذي يفعل بك مثل فعلمك، نحو: «عاطيٌّ بكرًا الكأس»، أي: أعطاني كأساً وأعطيته مثلها، و«فأوْضَهَ الحديث»، فيتعدي إلى المفعولين كما ترى. فإذا أدخلت تاء المطاوعة، أستدلت الفعل إلى الفاعل والمفعول الأول، لأن الفعل لهما في الحقيقة، وبقي المفعول الثاني منصوباً على حاله، لا حظ له في الفاعلية، نحو قولك: «تَعَاطَيْنَا الكأس»، و«تَفَاقَدْنَا الحديث». قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٥٢ - ولما تفاصَّلَ الحَدِيثَ وأسْفَرَتْ وُجُوهَ زَهَاهَا الْحُسْنُ أَنْ تَتَقَئَّعا

١٢٥٢ - التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٧٩؛ ولسان العرب ٣٦١/١٤، ٣٦٢ (زها). اللغة والمعنى: تفاوضنا الحديث: توسعنا فيه وتبادلناه. أسفرت: توّضحت، بربت. زهاها: استخفها، حملها على الإعجاب بنفسها.

وعندما تبادلنا الحديث وتوسعنا فيه، ظهرت الوجوه الحسنة من خلف حجابها.

الإعراب: «ولما»: الواو: حرف استئناف، «لما»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بحواريه. «تفاوضنا»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الدالة على الفاعلين، =

وإذا عُرِفت هذه القاعدة، وتَمَهَّدُ الأصلُ، كان قولهم: «تُمُودُ الثوبُ» من «ماددتُ زيدًا الثوب»، أي: كُلُّ مِنْهُمَا مَدَّهُ، ثُمَّ دَخَلَ تاءُ المطَاوِعَةِ، فَأَسْنَدَ الْفَعْلَ إِلَيْهِمَا، وبقي «الثوبُ» منصوبًا على ما تَقَدَّمَ، وصار الفعل من قبيل الأفعال المُتَعَدِّيَةِ إِلَى مفعولٍ واحدٍ. فلَمَّا بَيْنَ لِمَا لَمْ يَسْتَمِعْ فَاعِلُهُ، أَسْنَدَ الْفَعْلَ إِلَى الثوبِ، فَقَبِيلٌ: «تُمُودُ الثوبُ»، كما تقول: «ضُربَ زِيدٌ»، و«شُتمَ خَالِدٌ».

وإنما ساغ الجمعُ بين ساكنَيْنِ عند وجود الشرطَيْنِ، وذلك من قبل أن المدَّ الذي في حروف المدَّ يَقُومُ مَقَامَ الحركةِ، والساكنُ إذا كان مدَّغَمًا يجري مجرى المتحرَّكِ؛ لأنَّ اللسانَ يرتفعُ بهما دفعَةً واحدةً، فلَذِلكَ لا يجوز اجتماعُ الساكنَيْنِ، إِلَّا إذا كانَا عَلَى الشرط المذكورِ.

فإن لم يكونوا على الشرط المذكور، فلا بدَّ من تحريرِكَ أحدهُمَا، أو حذفِهِ، فإنَّ كان الساكنُ الأوَّلُ حرفَ مدَّ ولِينٍ – وهو أن يكون أَلْفًا أو ياءً ساكنَةً قَبْلَها كسرَةً أو وَاواً ساكنَةً قَبْلَها ضمةً – فإنهُ، إذا لقيها ساكنٌ بعدهَا، حذفَهَا.

فأمَّا حذفُ الألفِ، فقولُكَ: «لَمْ يَحْفَفْ»، و«لَمْ يَهَبْ»، والأصلُ: «يَحَافُ»، و«يَهَابُ». فلَمَّا دَخَلَ الْجَازِمُ، أُسْكِنَ اللَّامُ التِّي هِيَ الْفَاءُ وَالْبَاءُ، فاجتَمَعَتْ مَعَ الْأَلْفِ قَبْلَهَا، فُحِذِّفَتْ لالتقاءِ الساكنَيْنِ، إِذَا لَا سَبِيلٌ إِلَى تحريرِكَاهَا؛ لأنَّ تحريرِكَاهَا يؤدي إلى رَدِّهَا إلى أصلِهَا الَّذِي هُوَ الْوَاءُ وَالْيَاءُ، وَرَدِّهَا إِلَى أَصْلِهَا يُؤدي إلى ثُقلِ استعمالِهَا.

ومن ذلك قولُكَ: «هَذِهِ حُبْلَى الرَّجُلِ»، و«مِعْزَى الْقَوْمِ». تحذفُ الألفِ لسكونِها وسكونَ لامِ التعريفِ. وكان ذلك أولى من أن يقلبوها، فيصيرُوا إلى ما هو أَنْقُلُّ منها، وهو إِمَّا الْوَاءُ أَوِ الْيَاءُ، فُحِذِّفُوا حِينَ أَمْنَوْا الإِلَبَاسَ.

ومن ذلك قولهم: «رَمَثُ»، سقطَتْ الألْفُ لسكونِها وسكونِ تاءِ التَّائِيَّةِ بعدهَا، كما حذفُوها في «حُبْلَى الرَّجُلِ».

= «نا»: ضمير متصل مبني في محلِّ رفعِ فاعلٍ. «الْحَدِيثُ»: مفعولٌ به منصوب بالفتحة. «وَأَسْفَرْتُ»: حرَف عطفٍ، وفعلٌ ماضٌ مبنيٌ على الفتح، وتاءٌ للتأنيث. «وَجْهُهُ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضمة. «زَهَاهَا»: فعلٌ ماضٌ مبنيٌ على الفتح المقدَّر على الألف للتعذر، و«هَا»: ضمير متصل مبنيٌ في محلِّ نصبٍ مفعولٍ به. «الْحَسْنُ»: فاعلٌ مرفوعٌ بالضمة. «أَنْ»: حرَفٌ مصدرٌ ناصِبٌ. «تَتَقْنَعُ»: فعلٌ مضارعٌ منصوب بالفتحة، وفاعله ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقدِيرُهُ: هي، والألفُ للإطلاق، والمصدرُ المسؤولُ من «أَنْ تَتَقْنَعُ» في محلِّ جرٍ بحرَفِ جرٍ محفوفٍ، والتقدِيرُ: زهَاهَا الحسنُ عن أن تتقنَع. وجملة «تَفَارَضْنَا»: في محلِّ جزٍ مضادٍ إِلَيْهِ. وجملة «أَسْفَرْتُ وَجْهَهُ»: معطوفةٌ على سابقتها في محلِّ جزٍ. وجملة «زَهَاهَا الحسنُ»: في محلِّ رفعٍ صفةٌ للوجوهِ. والشاهدُ فيه قوله: «تَفَارَضْنَا الْحَدِيثُ» حيث تحوَّلَ الفعل «فَارَضْ» إلى الفعل «فَارَضْ» يتعدَّى إلى مفعوليْنِ، ثم تدخله تاءُ المطَاوِعَةِ، فيغدو: «تَفَارَضْنَا».

وقالوا: «رَمِيَا»، و«غَزَّوَا» فقلبوا، ولم يحذفوا؛ لثلا يلتبس الاثنان بالواحد، فكان احتمال ثقل رذهما إلى الأصل أسهل من اللبس. وكذلك قالوا: «جُبْلَيَان»، و«ذُفْرَيَان»، فقلبوا لالتقاء الساكنين إذ لو حذفوا، فقالوا: «جُبْلَان»، و«ذُفْرَان» للتقبس بما ليس للتأنيث. وربما التبس الاثنان بالواحد في حال الإضافة، لأنك تحذف النون للإضافة، فتقول: «جُبْلَا زَيْد»، و«ذُفْرَا الْبَعِير».

وأما حذف الياء، فنحو قوله: «لَمْ يَبْيَعْ»، و«لَمْ يَصِرْ»، والأصل: «يَبْيَعُ»، و«يَصِرُّ»، فحذفوا الياء لسكنون اللام للجزم. وكذلك تحذفها في الوقف، نحو قوله: «بَيْع»، و«صِرْ». وقالوا في المنفصل: «هُوَ يَرْمِي الرَّجُلَ وَيَقْضِي الدَّيْنَ»، بحذف الياء أيضاً لسكنونها وسكون لام المعرفة بعدها. ولم يحرّكوها، إذ تحرّيكُها لا يخلو إمّا أن يكون بالكسر، أو بالضمّ، أو بالفتح، فلا يجوز فيها الكسر، وهو أصل حركة التقاء الساكنين؛ لأنّ الكسرة تستقلّ على الياء المكسور ما قبلها، كما كرهوا ذلك في «مررت بقاياك»، وكذلك الضمّ لا يسوغ فيها؛ لأنّها قد صارت بمنزلة «هذا قاضيُك». ولا يجوز الفتح؛ لأنّه يلتبس بالنصب. فلما امتنعت الحركة فيها، وجب الحذف.

فاما حذف الواو المضموم ما قبلها، فنحو: «لَمْ يَقْنُمْ»، و«لَمْ يَقُلْ»، والأصل: «يَقْنُومُ»، و«يَقُولُ»، فلما سكتت أو اخرّهما للجزم، التقى في آخرهما ساكنان: الميم والواو قبلها في «يَقْنُوم»، واللام والواو في «يَقُولُ»، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين على ما ذكر في الياء. وتقول في المنفصل: «يَغْزُو الْجَيْشُ»، و«يَذْدَعُ اللَّهُ»، فحذفت الواو للساكنين، ولم يحرّكوها: استقلّوا الكسرة فيها، كما استقلّوها في الياء المكسور ما قبلها. وكذلك الضمة، فلم يقولوا: «يَغْزُو الْجَيْشُ»، و«لَا يَغْزُو» بالكسر، كما لم يقولوا: «يَرْمِي الْغَرَضَ»، ولا «يَرْمِي» بل هو هاهنا أولى؛ لأنّ الواو أثقل من الياء. وكذلك «لَمْ يَضْرِبَا الْقَوْمَ»، و«لَمْ يَضْرِبُوا الْآنَ»، و«لَمْ تَضْرِبِي ابْنَكَ»، حذفت النون للجزم، ثم دخل الساكنُ بعدها من الكلمة أخرى، فحذفت الألف والواو والياء لالتقاء الساكنين، وتعذر التحرّك للثقل، ولم يقع لبس مع الحذف.

وقوله: «إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: «الْحَسَنُ عَنْدَكَ؟»، و«آيَمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ»، و«حَلَقْتَا الْبَطَانِ»»، ي يريد أنه قد التقى ساكنان فيها لا على الحذف المذكور، فهو شاذ في القياس. والذي سوّغ ذلك أنّهم لو حذفوا، قالوا: «الْحَسَنُ عَنْدَكَ»، و«آيَمُنُ اللَّهِ»، للتقبس الاستخبار بالخبر. ووجه ذلك أنّهم استغنوا بأحد الشرطين، وهو المذ الذي في الألف.

واما «حَلَقْتَا الْبَطَانِ»، فالقياس حذف الألف لالتقاء الساكنين، كما حذفها في قوله: «عَلَامَا الرَّجُلُ»، وكأنّ الذي سوّغ ذلك إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ. والبِطَانُ للقتَبِ، وهو الج Zam الذي جعل تحت بطن البعير، وفيه حَلْقَتَانِ، فإذا

التقتا دلّ على نهاية الْهَزَالِ، وهو مُثُلٌ^(١) يُضرب في الأمر إذا بلغ النهايةَ، فاعرفة.

* * *

قال صاحب الكتاب: وإن كان غير مدة، فتحريكه في نحو قولك: «لم أَبْلِهُ»، و«أَذْهَبْ أَذْهَبْ»، و«مِنْ أَبْنِك»، و«مُذْ يَوْمٌ» و«الْمَيْمَ اللَّهُ»^(٢)، و«لَا تَنْسَوْ الْفَضْلَ»^(٣)، و«أَخْشُوا اللَّهُ»، و«أَخْشِي الْقَوْمَ»، و«مُضْطَفِي اللَّهِ»، و«لَوْ اسْتَطَعْنَا»^(٤). ومنه قولك: «الْأَسْنُمُ» و«الْأَبْنِ» و«الْأَنْطَلَاقُ»، و«الْأَسْتَفْفَارُ»؛ أو تحريك أخبيه في نحو قولك: «انْطَلَقَ»، و«لم يَلْدَهُ»، و«يَتَّهَ»، و«رُدَّ» و«لم يَرُدَّ» في لغة بني تميم. قال [من الطويل]:

وَذِي وَلَدِ لَمْ يَلْدَهُ أَبْوَانِ^(٥)

* * *

قال الشارح: فإن كان الساكن الأول غير مدة، فإنه لا تمحذه، بل تحرّك الثاني. فمنه ما يحرّك بالكسر لا غير، ومنه ما يجوز تحريكه بغير الكسر، فمما لا يحرّك إلا بالكسر قوله: «لم أَبْلِهُ»، فأصله: «أَبْلِي»، فمحذفت الياء للجزم، فبني «أَبْلِي» بكسر اللام، ثم لما كثر في الكلام، لم يعتدوا بذلك المحذوف الذي هو الياء، فمحذفت الحركة أيضاً للجزم. ومثله [من الرجز]:

١٢٥٣ - قالت سَلَيْمَى اشْتَرَ لَنَا دِقِيقَا [وهاتْ خُبْزَ الْبُرْأَ أو سَوِيقَا]

(١) ورد المثل: «التقت حلقتنا البطن» في تمثال الأمثال ١/٢٦٥؛ وجمهرة الأمثال ١/١٨٨؛ والعقد الفريد ٣/١٢١؛ ولسان العرب ١٣/٥٣ (طن)؛ ١٠/٦٢ (حلق)؛ والمستقصى ١/٣٠٦؛ ومجمع الأمثال ٢/١٨٦.

(٢) آل عمران: ١ - ٢.

(٣) البقرة: ٢٣٧.

(٤) التوبه: ٤٢.

(٥) تقدم بالرقم ٥٥٤.

١٢٥٣ - التخريج: الرجز للعداشر الكندي في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٨ (وفيه «العداشر» بالدار، ولعله تحريف)؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٤، ٢٠٥؛ وملحق نوادر أبي زيد ص ٣٠٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٦/١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٢٧؛ والخصائص ٢/٣٤٠، ٣٤٠/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٨/٢؛ والمحتسب ١/٣٦١؛ والمنصف ٢/٢٣٦.

اللغة: الْبُرْأُ: القمح. السويق: طعام يتخذ من دقيق الحنطة والشعير، سمي بذلك لانسياقه في الحلق.

الإعراب: «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والتاء: للتأنيث. «سلَيْمَى»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف. «اشْتَرَ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وسكن آخر الفعل إجراء للفعل مجرى ما لم يحذف منه، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «لنَا»: جار مجرور متعلقان بالفعل «اشْتَرَ». «دِقِيقَا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وهاتْ»: الواو: حرف عطف، «هات»: اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى أعطني، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «خُبْزَ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الْبُرْأَ»: مضاد إليه مجرور. «أو سَوِيقَا»: «أو»: حرف عطف، «سوِيقَا»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله بالفتحة.

فصار «لم أَبَالْ» بسكون اللام، فالتقى ساكنان: الألف، واللام، فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، فبقي «لم أَبَلْ»، ثم أدخلوا هاء السكت لتوهُم الكسرة في اللام، فالتقى ساكنان، وهم الهاء واللام، فكُسرت اللام لالتقاء الساكنين، فصار: «لم أَبَلْه». ولم يرداوا الألف المحذوفة؛ لأنَّ الحركة عارضةٌ كالتي في «لم يَقُمِ الرجل».

وقالوا: «إذْهَبِ اذْهَبْ»، فكسرروا الباء لسكونها وسكون الذال بعدها، لأنَّ همزة الوصل تسقط في الوصل. ومثله «اضْرِبِ الرَّجُلَ»، و«اضْرِبِ ابْنَكَ»، و«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُنَ اللَّهَ»^(١).

وقالوا: «مِنْ ابْنَكَ» فكسرروا لالتقاء الساكنين. وقالوا: «مِنَ اللَّهِ»، و«مِنَ الرَّسُولِ» ففتحوا. وذلك أنَّه كثُرَ هذا الحرفُ وما فيه الألفُ واللامُ، فكرهوا كسر النون، فتتوالي كسرُهَا مع كسرة الميم فيما يكثر استعماله، فعدلوا إلى الفتح طلباً للخفة، كما فعلوا ذلك في «أيَّنَ»، و«كَيْفَ».

والذي يدلُّ على صحةٍ ما قلنا في أنَّ الفتح إنما كان لمجموع ثقلِ توالى الكسرتين مع كثرة الاستعمال أنَّهم قالوا: «انْصَرَفْتُ عَنِ الرَّجُلِ»، فكسرروا النون، إذ لم يكن قبلها مكسورٌ، وقالوا: «إِنَّ اللَّهَ أَمْكَنَنِي فَعَلَتْ»، فكسرروا نون «إِنْ»، وإن كانت على صورة «مِنْ» في انكسار الأول، ولم يبالوا الشغل لقلةِ ذلك في الاستعمال. ومن العرب من يقول: «مِنَ اللَّهِ» فيكسر، ويُجرِيه على القياس، ومنهم من يقول: «مِنْ ابْنَكَ» فيفتح النون على حد «مِنَ اللَّهِ» و«مِنَ الْمُؤْمِنِينَ».

قال سيبويه^(٢): وقد فتح قومٌ من الفصحاء، فقالوا: «مِنْ ابْنَكَ». والكسرُ عند سيبويه أكثر^(٣)، لأنَّ ألفَ الوصل في غير لام التعريف لم يكثُر، فإذاً الفتح في «مِنَ الرَّجُلِ» شاذٌ في القياس دون الاستعمال، وهو في «مِنْ ابْنَكَ»، و«مِنَ امْرِءِ» شاذٌ في الاستعمال والقياس جميعاً.

وقالوا: «مَذْ الْيَوْمُ»، و«مُذْ» تكون اسمًا، وتكون حرفًا، وقد تقدَّم الكلام عليها. وهي مبنيةٌ على السكون على أصل ما يقتضيه البناء، فلما لقيَه ساكنٌ بعده، وجب تحريكُه لالتقاء الساكنين، فكسر على أصل التقاء الساكنين، ومنهم من يضمُّ. وفيه وجهان:

= وجملة «قالت سليمي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «اشتر لنا»: في محل نصب مفعول به . وجملة «هات الخبر»: معطوبة على جملة في محل نصب .

والشاهد فيه قوله: «اشتر» حيث حذف الياء وهي حرف العلة ثم حذف حركة الراء؛ لأنَّه لما كثُر الحذف، لم يُعْتَد بالمحذوف الذي هو الياء، فُحُذفت الحركة أيضاً للجزم .

(١) الإخلاص: ١ - ٢ .

(٢) الكتاب / ٤٠٥ .

(٣) الكتاب / ٤٠٤ .

أحدهما أنه إتباع لضمة الميم، وإذا كانوا قد قالوا: «مُنْذُ» فأتبعوا مع وجود الحاجز، فلأنه يتبعوا مع عدمه كان أولى. والوجه الثاني أن «مُذًّا» منقصة من «مُنْذُ»، كما كانت «رُبًّا» منقصة من «رُبًّ». وقد كانت الذال في «مُنْذُ» مضبوطة، فلما اضطر إلى تحرير الذال في «مُذًّ»، حرکها بالحركة التي كانت لها في الأصل، وهي الضمة. وأما قوله تعالى: «أَلِفْ لَامْ مِيمَ اللَّهُ»^(١)، فحرک بالفتح. شذ هذا الحرف عن القياس، كما شذ قولهم «من الرجلين»، و«من المؤمنين». وكان الأخفش يجيز فيه الكسر على ما يقتضيه القياس، ولم يرره سيبويه^(٢). ووجه الفتح فيه التقاء الساكنين: الميم واللام الأولى «من الله». ولم يكسرها؛ لأن قبل الميم ياء، وقبل الياء كسرة، فكرهوا الكسر فيها، كما كرروا الكسر في «أيَّنَ»، و«كَيْفَ»، والثقل في الميم أبلغ لانكسار ما قبل الياء.

وأما الواو والياء إذا كان ما قبلهما مفتوحاً، فإنك لا تحذفهما للساكن بعدهما، بل تحرکهما. وذلك نحو قوله تعالى: «وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ»^(٣)، و«اخشوا الله» و«اخشى القوم». وإنما لم يحذفوهما، وإن كانا حرفين علة؛ لأنهم لو أسقطوهما لاجتماع الساكنين، لأوقع حذفهما لبساً، لأنك إذا قلت: «اخشوا زيداً»، ثم قلت: «اخشوا القوم»، فلو أسقطت الواو للساكن بعدها، ليقيت الشيئ مفتوحة وحدها، فكان يتبس خطاب الجمع بالواحد، وكذلك تقول للواحدة المؤثثة: «اخشني زيداً»، ثم تقول «اخشى القوم». فلو أخذت تحذف الياء للساكن بعدها، التبس خطاب المؤثث بالمذكرة. وليس الأمر في الواو المضموم ما قبلها والياء إذ انكسر ما قبلها كذلك، فإنه لا يقع بحذفهما لبس، مع أن الثقل الكائن بالحركة في الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها أبلغ، فانضاف إلى اللبس الخفة، فلذلك حرکت، ولم تحذف.

فاما الواو المفتوح ما قبلها، فإنها إذا كانت اسمًا، ولقيتها ساكنة، ولأنها تحرک بالضم، نحو: «وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ»، و«اخشوا الله» و«رموا ابنك». وما كان من ذلك حرفاً من نفس الكلمة، فإنه يحرک بالكسر، نحو: «لَوْ أَسْتَطَعْنَا»^(٤)، «وَلَوْ أَسْتَقْمُوْ عَلَى»^(٥). وذلك للفرق بينهما. هذا نصُّ الخليل. وقال غيره: إنما اختاروا الضم فيما كان اسمًا، لأنَّه قد سقط من قبل الواو حرفٌ مضمومٌ كان الأصل في «وَلَا تَنْسُوا»^(٦)؛ و«لا تنسيوا»، وفي «اخشوا»: «اخشيو»، وفي «رموا»: «رميو». وإنما لما تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، قليلاً، ثم حذفت الألف لسكنها وسكونها واو الجمجم بعدها. فلما احتاج إلى تحرير الواو، حرکوها بالحركة المحذوفة، وكانت أولى من اجتناب حركة

(١) آل عمران: ١ - ٢.

(٢) الكتاب ٤/١٥٤.

(٣) البقرة: ٢٣٧.

(٤) التوبه: ٤٢.

(٥) الجن: ١٦.

(٦) البقرة: ٢٣٧.

غريبة. فاما إذا كانت من نفس الكلمة، حرّكوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين، إذ لم يكن ثمّ حركة محدوفة تُحرّك بها.

وقد كسر قوم الواو إذا كانت اسمًا، فقالوا: «ولا تنسوا الفضل»^(١) حملًا على الحرف الأصلي، وضمّ قوم الحرف، فقالوا «وأنْ لَوْ استقاموا»^(٢) تشبيهًا لها بالاسم، وذلك قليل.

وكذلك الياء المفتوحُ ما قبلها إذا كانت اسمًا كسرت، كأنهم جعلوا حركتها منها، كما جعلوا حركة الواو منها. وعلى القول الآخر حرّكوها بحركة الحرف المحدوف قبلها، إذ الأصل في «اخشى»: «اخشىي»، كما قلناه في الواو.

فاما الواو في «مضطَفون»، فمُشبّهةً بالواو في «اخشوا»، و«رموا»؛ لأنها زائدة مثلها تفيد الجمع كما كانت في «اخشوا»، و«رموا» كذلك، فثبتت، ولم تُحذف؛ لثلا يلتبس الجمع بالواحد. إلا ترك لوأخذت تحذف الواو لالتقاء الساكنين، لالتبس بالواحد في «مضطَفِي الله»؟ وحرّك بالضمّ كما حرّك في «رموا القوم». وكذلك الياء تكسر لالتقاء الساكنين، فتقول: «مضطَفِي الله» حملًا على «اخشِي الله»، فاعرفة.

قال: «ومن ذلك الابن، والاسم، والانطلاق، والاستغفار»، يريد ومما حرّك الأول فيه للساكن بعده بالكسر، وذلك أنّ الأول من «ابن»، و«اسم» ساكن، ودخلت همزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن. فلما دخلت عليه لام التعريف، استُغنى عن همزة الوصل، فحذفوها، فالمعنى ساكنان: اللام التي للتعريف وفاء الكلمة، فحرّكت اللام بالكسر. وكذلك «الانطلاق»، و«الاستغفار».

وقوله: «أو تحريرك أخيه»، يريد الساكن الثاني، فإن الغرض الانفصال من التقاء الساكنين. وكما يحسن ذلك بتحريك الأول، كذلك يحسن بتحريك الثاني، والأول هو الأصل، ومقتضى القياس، فلا يُعدّ عنه إلا لعلة. وإنما قلنا: إنّ الأصل تحريرك الأول من قبيل أنّ سكون الأول منع من الوصول إلى الثاني، فكان تحريركه من قبيل إزالة المانع، إذ بتحريكه يتوصل إلى النطق بالثاني، وصار بمنزلة ألفات الوصل التي تدخل متحرّكة توصلاً إلى النطق بالساكن بعدها.

فاما قولهم: «أين» و«كيف»، فمعدولٌ بهما عن القياس بتحريك الساكن الثاني دون الأول لمانع، وذلك أنا لو حرّكنا الأول، وهو الياء في «أين» و«كيف»، لانقلبت ألفاً؛ لتحرّكها وافتتاح ما قبلها على حكم التصريف، إذ الحركة تقع لازمةً. ولو قُلبت ألفاً لزم تحريرك النون لسكونها، وسكون الألف قبلها. فلما كان يؤدي تحريرك الأول إلى تغيير بعد تغيير، حرّكوا الثاني من أول الأمر، واستغنوا بذلك عن تحريرك الأول.

وكذلك «منذ» حركوا الثاني منهما؛ لأنهم لو حركوا الأول للذهب وزُن الكلمة، فلا يعلم هل هو ساكن الوسط، أو متحرّك؟ لأنّ اجتماع الساكنين في كلمة واحدة يقع لازماً. ومن ذلك «رجلان»، و«غلامان»، و«مسلمون»، و«صالحون»، حركوا فيها الساكن الثاني دون الأول، إذ كان تحريك الأول منها ممتنعاً. وكذلك عدلوا عن تحريك الأول فيما ذكره من قولهم في الأمر: «انطلق يا زيد» والأصل: انطلق، فشبّهوا «طلق» منه «بكتيف»، فأسكننا اللام على حد إسكان «كتيف»، فاللتقي ساكنان، ففتحوا القاف، وأتبعوها حركة أقرب المتحرّكات إليها، وهو فتحة الطاء، ولم يحرّكوا اللام، لأنّه يكون تقاضاً لغرضهم فيما اعتمدوه من التخفيف، وكذلك قول الشاعر [من الطويل]:

أَلَا رَبِّ مَزْلُودٍ وَلِيُسْ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبُوَانٍ^(١)

والأصل: «يلدُه» بكسر اللام، فشبّهوه أيضاً بـ«كيف»، فأسكنوا اللام، ثم فتحوا الدال على ما تقدّم. ومن ذلك قوله تعالى في قراءة حفص: «وَيَخْشَ اللهُ وَيَتَّقَهُ»^(٢) بإسكان القاف، وكسر الهاء. وذلك أنّ الأصل: «يتّقى»، فجزم بحذف الياء، ثم أدخلوا هاء السكت، فصار «يتّقه» بكسر القاف، وسكون الهاء، فشبّه «تقه» منه بـ«كتف» على ما ذكرنا، فأسكنت القاف، فاللتقي ساكنان: القاف والهاء، فكسرت الهاء.

ومن ذلك «رُدّ» في الوقف، وـ«لم يَرُدّ» في الجزم، فإنّ بني تميم وغيرهم من العرب ما خلا أهل الحجاز يذغمون هذا النوع، لأنّهم شبّهوه بالمعرب المعرف والمنصوب، نحو: «هو يَرُدّ»، وـ«لن يَرُدّ»، وكلّ العرب تتّغّم هذا المعرب. ووجه الشبه بينهما أنّهم رأوا آخر «ازدّ» ونحوه تتعاقب عليه الحركات للبناء، كما تتعاقب حركات الإعراب على آخر المعرب. فلما رأوه مثّله في التحرّيك، اذغموه. وذلك قولهم: «ازدُّ القوم»، وـ«ازدُّ ابْنَك»، وـ«ازدُّ زيداً»، وـ«ازدُّن يا رجال». وحيث اذغم، وجب تحريك الآخر للتقاء الساكنين، ولم يحرّكوا الأول، لما أرادوه من التخفيف بالأذمام، فلو حركوا الأول لبطل الأذمام، وانتقض الغرض من الأذمام.

فصل

[[الأصل فيما حرك من الساكنين الملتقين]]

قال صاحب الكتاب: والأصل فيما حرك منها أن يحرّك بالكسر، والذي حرك بغيره فلامِر، نحو ضمّهم في نحو: «وقالت اخْرَج»^(٣)، وـ«عَذَابٌ

(١) تقدم بالرقم ٥٥٤.

(٢) النور: ٥٢. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٤/٢٦٥.

(٣) يوسف: ٣١. وهذه قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي. انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/١٦٦.

ازْكُض»^(١) و«عَيْوِنْ اذْخُلُوهَا»^(٢) للإتباع، وفي نحو: «اخْشُوا الْقَوْمَ» للفصل بين واو الضمير، وواو «لو». وقد كسرها قوم كما ضمّ قوم واو «لو» في «لَوْ استَطَعْنَا»^(٣) تشبّهًا بها. وقرىء «مُرِبِّنَ الْذِي»^(٤) بفتح النون هربًا من توالى الكسرات.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الأصل في كل ساكنين التقى أن يحرّك الأول منها بالكسر، نحو: «بَغَتِ الْأُمَّةُ»، و«قَامَتِ الْجَارِيَّةُ». ولا يُغَدِّل عن هذا الأصل إلّا لعلة. وإنما وجب في التقاء الساكنين التحرّيك بالكسر لأمرَيْنِ:

أحدهما: أن الكسرا لا تكون إعرابًا إلّا ومعها التنوين، أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكون الضمة والفتحة إعرابين، ولا تنوين يصحّ بهما، فإذا اضطُررنا إلى تحرّيك الساكن، حرّكناه بحركة لا يتوهم أنها إعراب، وهي الكسرا.

والأمر الثاني: أنا رأينا الجزم مختصًا بالأفعال، فصار الجزم نظيرَ الجزء من حيث كان كُلُّ واحدٍ منهما مختصًا بصاحبِه، فإذا اضطُررنا إلى تحرّيك الساكن حرّكناه بحركة نظيره، وهي الكسرا. وأيضاً فإنّا لو حرّكتنا الأفعال المجزومة، أو الساكنة عند ساكن يلقاها بالضم أو الفتح، لتوهّم فيه أنه غير مجزوم؛ لأنّ الرفع والنصب من حركات إعراب الأفعال. ولا يتوهّم ذلك إذا حرّك بالكسر، لأنّ الجزء ليس من إعراب الأفعال. هذا هو القياس، وربما عدلوا عنه لأمرٍ، فمن ذلك ضمّهم في نحو: «قَالَتْ أَخْرَجَ»^(٥)، و«عَذَابُ ازْكُض»^(٦) و«عَيْوِنْ اذْخُلُوهَا»^(٧)، و«فَلْ انْظُرْوا»^(٨) كُلُّ ذلك للإتباع.

(١) ص: ٤١ - ٤٢. وهذه قراءة ابن عامر، والكسائي، وابن كثير، ونافع.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣٧٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/٢٦٧.

(٢) الحجر: ٤٥ - ٤٦. وهذه قراءة نافع وابن كثير، والكسائي وغيرهم.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ٢٧٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٠١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٢٥٥.

(٣) التوبية: ٤٢، وهذه قراءة الأعمش، وزيد بن علي.

انظر: البحر المحيط ٥/٤٦؛ والكشف ٢/١٩١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٢٢.

(٤) ق: ٢٥ - ٢٦ «مُرِبِّنَ الْذِي». انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/٢٣٥.

(٥) يوسف: ٣١. وهي قراءة نافع والكسائي وغيرهما.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/١٦٦.

(٦) ص: ٤١ - ٤٢.

(٧) الحجر: ٤٥ - ٤٦.

(٨) يونس: ١٠١. وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٥/١٩٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٩٤.

وذلك أنه أتبع ضمة التاء في «قالَتْ» ضمة الراء في «اخْرُجْ»، إذ ليس بينهما حاجزٌ إلا حرف ساكنٌ. وكذلك **«عذابِن اركض»** أتبع التنوين حركة الكاف، إذ ليس بينهما إلا الراء الساكنة. وكذلك **«أَوْ انْقُضْ»**^(١) إلا أنَّ الضم هنا من وجهين أحدهما من حيث جاز **«وعذابِن اركض»**، والآخر التشبيه بواوضمير على حد: **«لَوْ اسْتَطَعْنَا»**^(٢). ألا ترى أنَّ الضم قد جاز في **«لَوْ اسْتَطَعْنَا»** وإن كانت التاء بعد السين مفتوحة.

ويجوز في هذا كله الكسر على الأصل، وقد قرئ به في نحو: **«قَالَتْ اخْرَجْ»**، **«وَعَيْونِ ادْخُلُوهَا»** **«وَعَذَابِن اركض»**. وكان أبو العباس لا يستحسن الضم في هذا؛ لأنَّ فيه خروجاً من كسر إلى ضم، وذلك مستقلٌ في لغتهم، معذومٌ في كلامهم. وليس كذلك **«قُلْ انْظُرُوا»**، و**«أَوْ انْقُضْ»**^(٣). فأما «اخشوا القوم» فالضم فيها للفصل بينها وبين الواو في **«لَوْ»** و**«أَوْ»** ونحوهما مما هو حرف، على ما تقدم في هذا الفصل. وأما قوله تعالى: **«مُرِبِّينَ الَّذِي جَعَلَ»**^(٤)، فقراءة الجماعة بكسر التنوين للتقاء الساكنين، وقد قرئ **«مُرِبِّينَ الَّذِي»** بفتح التون كأنَّه كره توالى كسرتين، ففتح على حد **«مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»**^(٥)، وبنَّ الرَّسُولُ، فاعرفه.

[تحريك المشدّ الآخر عند التقاء الساكنين]

قال صاحب الكتاب: وقد حرّكوا نحو **«رُدّ»**، و**«لَمْ يَرُدّ»** بالحركات الثلاث، ولزموا الضم عند ضمير الغائب، والفتح عند ضمير الغائبة، فقالوا: **«رُدّ»**، و**«رُدّهَا»**. وسمع الأخفش ناساً منبني عُقَيْل يقولون: **«مُدَّهَا»**، و**«عَضْهَا»** بالكسر. ولزموا فيه الكسر عند ساكنٍ يعقبه، فقالوا: **«رُدّ الْقَوْمَ»** ومنهم من فتح، وهم بنو أسدٍ. قال [من الوافر]:

١٢٥٤ - **فَغَضَّ الْطَّرْفَ إِنْكَ منْ ثَمَيرٍ [فَلَا كَغْبَابَ لَغْتَ وَلَا كِلَابًا]**

(١) المزمل: ٣. وهي قراءة أبي عمرو، وابن عامر، ونافع والكسائي وغيرهم.

انظر النشر في القراءات العشر ٢٢٥ / ٢.

(٢) التوبية: ٤٢.

(٤) ق: ٢٥ - ٢٦. وقد تقدمت.

(٥) الأحزاب: ٢٣. والأية هي: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهُ عَلَيْهِ...».

١٢٥٤ - التخريج: البيت لجرين في ديوانه ص ٨٢١؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٩٦؛ وخزانة الأدب ١ / ٧٢، ٧٤، ٥٤٢ / ٩؛ والدرر ٦ / ٣٢٢؛ ولسان العرب ٣ / ١٤٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٤١١؛ وخزانة الأدب ٦ / ٥٣١، ٣٠٦ / ٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٤٤؛ والكتاب ٣ / ٥٣٣.

والمنتسب ١ / ١٨٥.

اللغة: غضَّ الطرف: أخفض رأسك. ثمَير: قبيلة الراعي الذي يهجو جرين. كعب وكِلَاب: قيلتان. المعنى: يدعو الشاعر مهجوَه بأن ينكس رأسه، ويُخفض جبينه خجلًا وعارًا، لأنَّه ينتسب إلى بنى ثمَير الأذلة، وليس إلى كعب وكِلَاب الأشراف.

وقال [من الكامل]:

دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزَلَةِ الْلَّوْيِ^(١)

وليس في «هَلْمٌ» إِلَّا الفتح.

* * *

قال الشارح: أما «رُدًّا» و«لم يَرُدًّا»، فقد اجتمع فيه ساكنان، الحرف الأول المدغّم ساكن، والثاني المدغّم فيه أيضاً ساكن للجزم في «لم يَرُدًّا» أو للوقف في «رُدًّا»، فلما التقى في آخره ساكنان، وجب تحريك الثاني للتقاء الساكنين، فمنهم من يتبع حركة المدغّم فيه ما قبله، فيقول: «رُدًّا» بالضم، وكذلك تقول: «فِرْ» بالكسر، يتبع الكسر الكسر، وتقول: «عَضْ» فتتبع الفتح الفتح. ومنه قوله تعالى: «لَا تُضَارَّ»^(٢) بالفتح، أتبعوا الفتح الذي قبله وصوتُ الألف، لأنَّه مجزوم بالنهي. وقرئ: «لَا تُضَارَّ» بالكسر^(٣) على أصل التقاء الساكنين. وأما أهل الحجاز فيقولون في النهي: «وَلَا تُضَارَّ». فاما على مُخرج الخبر ومعنى النهي، فتستوي فيه اللغتان في الأدغام؛ نحو «لَا تُضَارَّ» بالرفع.

إِنَّمَا اتَّصل بِجُمِيع ذَلِك هَاء ضَمِيرِ الْمُؤْتَمِثِ، فَتَحُوا جَمِيعًا، فَقَالُوا: «رُدُّهَا». وَكَذَلِك ضَمِيرُ الْمَذَكُورِ إِذَا اتَّصل بِشَيْءٍ مِنْهُ، ضَمَّوْا فَقَالُوا: «رُدُّهُو»؛ لِأَنَّ الْهَاء خَفِيَّةً، وَلَمْ يُعْتَدْ بِوُجُودِهَا، فَكَأَنَّ الدَّالَ قَدْ وَلَى الْأَلْفَ وَالْوَاءَ، نَحْوَ: «رُدًّا»، و«رُدُّوا». فَكَمَا أَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا، وَالْوَاءُ السَاكِنَةُ الَّتِي هِي مَدَّةٌ لَمْ يَجِزْ فِيمَا قَبْلَهَا إِلَّا الضَّمْ.

= الإعراب: «فَغَضَّ»: الفاء بحسب ما قبلها، و«غَضَّ»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أَنْتَ». «الْطَرْفُ»: مفعول به منصوب. «إِنْكَ»: حرف مشبه بالفعل، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إِنْ». «مِنْ نَمِيرٍ»: جار و مجرور متعلقان بممحظوظ خبر «إِنْ». «فَلَا»: النساء حرف استئناف، و«لَا»: حرف نفي. «كَعْبَاتِ»: مفعول به مقدم منصوب. «بَلْغَتْ»: فعل ماضٍ، والباء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «وَلَا»: الواو حرف عطف، و«لَا»: زائدة لتأكيد النفي. «كَلَابَاتِ»: معطوف على «كَعْبَاتِ» منصوب بالفتحة.

وجملة «غَضَّ الطَرْفُ»: بحسب ما قبلها. وجملة «إِنْكَ مِنْ نَمِيرٍ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بَلْغَتْ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فَغَضَّ» حيث حركَه بالفتح، على لغة بنى أسد، والكسر أَنْصَح.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٢.

(٢) البقرة: ٢٣٣.

(٣) وهي قراءة الحسن.

كذلك مع الهاء لِمَا ذكرناه من خفائها. قال أبو علي: وهذا يدل على أن قول من قال: «عليه مآل»؛ أوجه من قول من قال: «عليهِي مآل» لأن الهاء خفية كالساقط، فكأنك جمعت بين ساكنين، وهما الياءان.

فأنا إذا لقيه ساكنَ بعده، نحو: «رَدُّ الرَّجُلُ»، و«فُلُّ الْجَيْشُ»، فالكسير دون الوجهين الآخرين؛ لأنه لما كان الكسر جائزًا للتقاء الساكنين في الكلمة الواحدة، ثم عرض التقاءهما من كلمتين، قوي سببُ الكسر، وصار الجائز واجبًا لقوّة سببه. قال جرير [من الوافر]:

فَغُضْنَ الْطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ فَلَا كَغْبَابَ لَقْتَ وَلَا كِلَابًا

ومنهم من يفتحه مع الألف واللام، قال أبو علي: كأنه رده إلى الأصل، كأنه قال: «غُضْنَ ثُمَّ الْحَقَّهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ»، قال جرير [من الكامل]:

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوِي وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْأَيَّامِ^(١)

الشاهد فيه الفتح مع الألف واللام، والمعنى أنه يتأسف على منزله باللوى وأيام مضت له فيه، وأنه لم ينهشه بعد تلك الأيام عيش، ولا راق له منزل.

وقوله: وأما «هَلْمٌ» فليس فيها إلا وجه واحد، وهو الفتح، وذلك قول الجميع لأنها مركبة من «ها»، و«لَمْ»، وسمى بها الفعل، فمُنعت من صرف الأفعال، فلذلك لم يجز فيها ما جاز في غيرها من الأفعال، فاعرفه.

فصل

[لغة في التخلص من التقاء الساكنين]

قال صاحب الكتاب: ولقد جدَّ في الهرب من التقاء الساكنين من قال «دَبَّةً»، و«شَابَةً»، ومن قرأ: «وَلَا الضَّالِّينَ»^(٢)، «وَلَا جَانَ»^(٣). وهي عن عمرو بن عبيدة، ومن لغته «الثَّقْرُ» في الوقف على «الثَّقْر».

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ من العرب من يكره اجتماعَ الساكنين على كلّ حال، وإن كانوا على الشرط الذي يجوز فيه الجمعُ بين ساكنين من نحو «دَبَّةً»، و«شَابَةً»، فيحرّكُ الألف

(١) تقدم بالرقم ٤٧٢.

(٢) الفاتحة: ٧. وهذه قراءة أيوب السختياني.

انظر: البحر المحيط ١/٣٠؛ وتفسير القرطبي ١٥١/١؛ والكشف ١٢/١؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٤/١.

(٣) الرحمن: ٣٩، ٥٦، ٧٤. وهذه قراءة الحسن وعمرو بن عبيد.

انظر: البحر المحيط ٨/١٩٥؛ وتفسير القرطبي ١٨١/١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/٥٤.

للتقاء الساكنين، فتقلب همزة؛ لأنَّ الألف حرف ضعيفٌ واسعُ المخرجِ، لا يحتملُ الحركةَ. فإذا اضطربوا إلى تحريره، قلبوه إلى أقربِ الحروفِ إليه، وهو الهمزة. والهمزةُ حرفٌ جلدٌ يقبلُ الحركةَ. فمن ذلك ما يُخَكَّى عن أيوب السختياني من أنه قرأ: «وَلَا ضَالِّين»^(١)، فهمزَ الألفَ وفتحها، لأنَّه كره اجتماعِ الساكنين: الألف واللام الأولى. ومن ذلك ما حكاه أبو زيد عنه في قوله: «شَابَةُ»، و«دَأْبَةُ». وأنشدَ [من الرجز]:

يَا عَجَبًا لِقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا
حِمَارَ قَبَانِ يَسْوَقُ أَزَبَا
خَاطِمَهَا زَأَمَهَا أَنْ تَذَهَّبَا^(٢)

يريد: زَأَمَهَا، لكنَّه لِمَا حَرَّكَ الألفَ إِذَا يُسوغُ في الشعرِ الجمُعِ بينَ ساكنين قَلَبَهَا همزةً، وعن أبي زيد قالَ سمعَتْ عمرو بنَ عَبْيَنَدَ يَقْرَأُ: «فِيَوْمِئِلَّا يُشَكُّ عَنْ ذَئْبَهُ إِلَّا
وَلَا جَاهَنَّمَ»^(٣) فظنَّتْهُ قد لَحِنَّتْ حتى سمعَتْ العربُ تقولُ: «شَابَةُ». ومن ذلك قولُ الشاعر [من الطويل]:

١٤٥٥ - وَبَعْدَ بَيَاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ عَلَالِمَتِي حَتَّى اشْعَالَ بَهِيمُهَا

(١) الفاتحة: ٧. انظر: البحر المحيط ١/٣٠؛ وتفسير القرطبي ١/١٥١؛ وال Kashaf ١/١٢؛ والمحتب ٤٦/١.

(٢) تقدم بالرقم ٦١.

(٣) الرحمن: ٣٩، ٥٦، ٧٤.

١٤٥٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٧٣؛ ولسان العرب ١١/٣٥٣ (شعل)؛ والمقرب ٢/١٦١؛ والممتع في التصريف ١/٣٢١.

اللغة والمعنى: لمتي: جانبي الشعر قرب الأذنين. اشعال: خالط الرمادي والأبيض لون شعره. البهيم: الأسود.

بعدما غزا المشيب رأسِي، وصل إلى شعر لمتي السوداء فخالطها ببياضه.

الإعراب: «وبعد»: الواو: بحسب ما قبلها، «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متعلق بالفعل «علا». «بياض»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الشيب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من كل»: جاز و مجرور متعلقان بحال محدوفة من «بياض»، والمجرور مضاف. «جانب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «علا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعلّم، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «لمتي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «حتى»: حرف غایة وابتداء. «اشعال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «بهيمها»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه.

وجملة: «علا لمتي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «اشعال بهيمها».

والشاهد فيه قوله: «اشعال» حيث همز الألف، وهو يريد «اشعال».

يريد: «أشعَّال»، وهو كثيُّر. قال أبو العباس: قلت لأبي عثمان: أتَقِيسُ ذلك؟ قال لا، ولا أقبله.

وقوله: «ولقد جد في الهرب»، يريد بالغ في الفرار من التقاء الساكنين؛ لأنَّه قلب الحرف الذي لا يمكن تحريجه، إلى حرف يمكن تحريجه، ثمَّ حركَة. وعمرو بن عبيدة كان من رؤساء المُعتمرة، كان فصيحةً عفيفاً، وهو الذي قيل فيه [من مجزوء الرمل]:

كُلُّكُمْ يَنْمِشِي رُوزِنْد
كُلُّكُمْ يَطْلُبُ صَنِنْد
غَيْرَ غَمْرِو بْنِ غَبَنْد^(١)

وقوله: «وَمَنْ لَغْتُهُ «الْئَقْرُ» فِي الْوَقْفِ عَلَى «الْتَّقْرِ»»، ي يريد أنَّ من يحوِّل الحركة في نحو: «هذا التَّقْرُ»، و«عَمْرُو»، و«الْبَكْرُ» من اللام إلى العين، يفتر من التقاء الساكنين، وإن كان جائزًا، كما يفتر منه في «وَلَا الضَّالَّيْنَ»^(٢)، و«إِيَّاض» و«ادْهَأَم» فاعرفة.

فصل

[تحريك نون «مِنْ» و«عَنْ» إذا تلاها ساكن]

قال صاحب الكتاب: وكسروا نون «مِنْ» عند ملاقاتها كلَّ ساكن سوى لام التعريف، فهي عندها مفتوحة. تقول: «مِنِ ابْنِك»، و«مِنِ الرَّجُل». وقد حكى سيبويه^(٣) عن قوم فصحاء: «مِنَ ابْنِك» بالفتح، وحُكِي في «مِنَ الرَّجُل» الكسر، وهي قليلة خبيثة. وأما نون «عَنْ»، فمكسورة في الموضعين. وقد حُكِي عن الأخفش: «عَنَ الرَّجُل» بالضم.

* * *

قال الشارح: أَمَا نون «مِنْ»، فحكمُها الكسر على ما يقتضيه القياس، فتقول: «أَخَذْتُ مِنِ ابْنِك»، و«مِنِ امْرَأِ الْقِيَسِ»، و«مِنِ اثْنَيْنِ»، غيرَ أَنَّهُمْ قالوا: «مِنَ الرَّجُل»، و«مِنَ الله»، و«مِنَ الرَّسُولِ»، ففتحوها مع لام المعرفة، وعدلوا عن قياس نظائره. وذلك لأنَّه كثُر في كلامهم هذا الحرف، وما فيه الألف واللام من الأسماء كثيُّر، لأنَّ الألف واللام تدخلان على كلِّ منكور، فكرهوا كسرَ النون مع كسرة الميم قبلها، فتتوالى كسرتان مع الثقل، فعدلوا إلى أخفَّ الحركات، وهي الفتحة.

وممَّا يؤيدُ عنديكَ أنَّ الكسرة لها أثرٌ فيما ذكرناه، أَنَّهُمْ كسرُوا مَا لم يكثُر ممَّا هو على صورته، كقولك: «إِنَّ اللهَ أَمْكَنَنِي مِنْ فَلَانَ فَعَلْتُ»، و«عِدَ الرَّجُل»، و«صِلِّ ابْنِك»،

(١) لم أقع على هذا الشعر فيما عدت إليه من مصادر.

(٢) الفاتحة: ٧.

(٣) الكتاب / ٤ ١٥٥.

فجاؤوا بذلك على الأصل، لأنَّه لم يكثُر في كلامهم كثرة الأول. وحُكِي سيبويه عن قوم فصحاء «من ابنك» بالفتح، كأنَّهم اعتبروا ثقلَ توالِي كسرَتَيْن، وأجروها مجرها مع لام المعرفة. وحُكِوا أيضًا: «من الرجل»، فكسرُوا مع لام المعرفة. جروا في ذلك على الأصل، ولم يحصلوا بالثقل. فإذاً قولُهم: «من ابنك» بالفتح شاذٌ في القياس دون الاستعمال، وقولُهم: «من الرجل» بالكسر شاذٌ في الاستعمال صحيحٌ في القياس.

قال: «وهي خبيثة» لقلة المستعملين، وثقل اجتماع الكسرَتَيْن. وقد حُكِي الأخفش: «عَنِ الرَّجُلِ»، كأنَّه حركَ بالضم إتباعًا لضمة الجيم، وشبَّهه بقولِهم^(١): «فُلْ انظُرُوا»^(٢)، و«أُوْ انْقُضُ»^(٣) إذ كانت الراء في حكم الساكن، إذ المدحُم ساكن، واللسان يرتفع بهما دفعَةً واحدةً.

(١) كذا في الطبعتين، ولعل المقصود: بقراءتهم.

(٢) يونس: ١٠١. وقد تقدم تخریج هذه القراءة.

(٣) المزمل: ٣. وقد تقدم تخریج هذه القراءة.

ومن أصناف المشترك

حكم أوائل الكلم

فصل

قال صاحب الكتاب: تشتراك فيه الأضرب الثلاثة، وهي في الأمر العام على الحركة، وقد جاء منها ما هو على السكون، وذلك من الأسماء في نوعين: أحدهما: أسماء غير مصادر، وهي: «ابن»، و«ابنة»، و«ابئم»، و«اثنان»، و«اثنتان»، و«امرؤ»، و«امرأة»، و«اسم»، و«است»، و«يمن الله»، و«إيم الله».

* * *

قال الشارح: هذا الضرب مما يشتراك فيه الاسم والفعل والحرف، لأن كل واحد منها يجوز أن يقع مبدوعاً به، نحو: «زيد قائم»، و«قام زيد»، و«إن زيداً قائماً»، فلذلك ذكره في المشترك.

واعلم أن الحرف الذي يبتدا به لا يكون إلا متحرّكاً، وذلك لضرورة النطق به، إذ السakan لا يمكن الابتداء به، وليس ذلك بلغة، ولا أن القياس اقتضاه، وإنما هو من قبيل الضرورة، وعدم الإمكان. فقد ظن بعضهم أن ذلك من لغة العرب لا غير، وأن ذلك ممكناً، وهو في لغة قوم آخرين. ولا ينبغي أن نتشاغل بالجواب عن ذلك، لأن سبيلاً معتقد ذلك سهلٌ من أنكر العيان وكابر المحسوس.

وقد جاءت ألفاظاً بئراً أولها على السكون من الأسماء والأفعال، إلا أنهم زادوا في أولها همزة الوصل وسيلة إلى النطق بالساكن، إذ النطق بالساكن متعذر، وأصل ذلك الأفعال لتصريفها، وكثرة اعتلالها، والأسماء في ذلك محمولة عليها. وأما الأسماء، فعلى ضربيتين: أسماء غير مصادر، ومصادر. فالأسماء التي فيها همزة الوصل عشرة معدودة، وهي: ابن، وابنة، وابئم، بمعنى ابن، واثنان، واثنتان، وامرؤ، وامرأة، واسم، واست، وانيمن الله، وانيم الله، وهذه الأسماء لما أسكنوا أوائلها، ولم يمكنهم النطق بالساكن، اجتبوا همزة الوصل، وتوصلوا بها إلى النطق بذلك السakan.

فإن قيل: ولم أسكنوا أول هذه الأسماء حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل:

أصلُ هذه الهمزة أن تكون في الأفعال خاصةً، وإنما هذه الأسماء محمولة في ذلك على الأفعال؛ لأنها أسماء معتلة سقطت أو أخرّها للاعتلال، وكثُر استعمالها، فسكن أوائلها ليكون ألفاظ الوصل عوضاً مما سقط منها، ولم يُستنكر ذلك فيها، كما لم تُستنكر إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال في قوله تعالى: «يَوْمَ يُشَرِّقُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ»^(١) «وَيَوْمَ يَقُولُ نَادِيُّ شَرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمُتُ»^(٢). وقال الشاعر [من الطويل]:

على حين عاتبَ المَشِيبَ على الصبا^(٣)

وكما وصفوا بالأفعال في قوله: «مررت برجلي يأكل»، وأصل الإضافة والصفة الأسماء كما أنّ أصل هذه الهمزة الأفعال.

فأمّا «ابن»، فأصله «بَنُو» بفتح الفاء والعين كـ«جَبَلٍ»، وـ«جَمَلٍ»، دلّ على ذلك قولهم في الجمع: «أَبْنَاء». قال الله تعالى: «عَنْ أَبْنَائِهِمْ»^(٤). وقال الشاعر [من الطويل]:

بَشُورُهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ^(٥)

ولا يجوز أن يكون فعلاً كـ«جَنْدِعٌ»، ولا فعلاً كـ«قَفْلٌ»؛ لقولهم في جمع السلامة: «بَنُونَ» بفتح الباء، ولذلك قالوا في النسب: «بَنُوئِي» بفتح فائه. والمحدوف منه واو، هي لامه. دلّ على ذلك قولهم في المؤنث: «بَنْتٌ»، كما قالوا «أَخْتٌ»، وـ«هَنْتٌ»، فبدلوا التاء من لامها، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء، وعلى الأكثري يكون العمل. فأمّا «البُنْرَةُ»، فلا دليل فيه لقولهم: «الْفُتُوَّةُ»، وهو من الياء؛ لقولهم في الثنية: «فَتْيَانٌ»، وفي الجمع: «فِتْيَةٌ»، وـ«فِتْيَانٌ».

وكذلك «ابنة» هو تأنيث «ابن»، والتاء فيه للتأنيث على حدّها في «حَمْزَةٌ»، وـ«طَلْحَةٌ». فأما «بِنْتٌ»، فليس التاء فيه للتأنيث على حدّها في «ابنة». يدلّ على أنها ليست للتأنيث سكون ما قبلها، وفاء التأنيث تفتح ما قبلها على حدّ «قائمة»، وـ«قاعدة». وإنما هي بدل من لام الكلمة. يؤيد ذلك قول سيبويه^(٦): لو سميت بهما رجلاً، لصرفتهما معرفة، يعني: بِنَّا وأختنا. وهذا نصّ من سيبويه، ألا ترى أنها لو كانت لتأنيث لما انصرف الاسم كما لم ينصرف نحو: «طَلْحَةٌ» وـ«حَمْزَةٌ»؟ فإن قيل: فإنما نفهم من الكلمة التأنيث، قيل: التأنيث مستفادٌ من نفس الصيغة، وتقلّلها من بناء إلى بناء آخر، وذلك أنّ أصل «بِنْتٍ»: «بَنُو»، فقلّلوا إلى فعل الحقّوه بـجذع التاء، كما الحقّوا «أَخْتَانًا» بالباء بـ«قَفْلٍ»، وـ«بُرْدٍ»، فصارت الصيغة علّمًا للتأنّيث، إذ كان هذا علّمًا اختص بالمؤنث.

(٤) المائدة: ١٨.

(١) النَّبَأُ: ٤٠.

(٥) تقدم بالرقم ١٤٠.

(٢) الكهف: ٥٢.

(٦) الكتاب: ٢٢١/٣.

(٣) تقدم بالرقم ٣٨.

وأما «ابنُم» فهو «ابنٌ» زيدت عليه الميم للمبالغة والتوكيد، كما زيدت في «زُرْقُم» و«سَتْهِمُ»، بمعنى الأزرق والعظيم العجيبة، أي: كبير الاستثنى. قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٥٦ - وهل لي أُمٌّ غيرُها إن ذكرُها أُبَيْ اللَّهِ إِلَّا أَكُونَ لَهَا أَبَنَمَا
وليسَتِ الْمِيمُ بِدَلًا مِنْ لَامَ الْكَلْمَةِ عَلَى حَذْهَا فِي «فَمٌ»؛ لَأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بِدَلًا مِنْ
اللامِ، لَكَانَتْ فِي حُكْمِ اللامِ، وَكَانَتِ اللامُ كَالثَّانِيَةِ، وَكَانَ يَنْطَلُ دُخُولُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ.
وَأَمَّا «اثْنَانِ»، فَأَصْلُهُ «ثَنْيَانِ»؛ لَأَنَّهُ مِنْ «ثَنْيَتُ». وَ«اثْنَانِ» التاءُ فِيهِ لِلتَّأْنِيَتِ كَـ«ابْتَئِنِ»
وـ«ثَنْيَانِ» كَـ«بِتَئِنِ»، التاءُ فِيهِ لِلإِلْحَاقِ.

وَأَمَّا «أَمْرُؤُ» وـ«أَمْرَأَةُ»، فَإِنَّمَا أَسْكَنُوا أَوْتَاهُما وَإِنْ كَانَا تَأْمِينَ غَيْرَ مَحْذُوفَيْنِ؛ لَأَنَّكَ إِذَا
دَخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللامَ، فَقُلْتَ: «الْمَرْءُ» وـ«الْمَرْأَةُ»، وَخَفَقْتَ الْهَمْزَةَ، حَذَفْتَهَا، وَأَلْقَيْتَ
حَرْكَتَهَا عَلَى الرَّاءِ، فَقُلْتَ: «جَاءَنِي الْمَرْءُ» وـ«رَأَيْتَ الْمَرْءَ»، وـ«مَرَرْتُ بِالْمَرِّ». فَلَمَّا كَانَتْ
الرَّاءُ قَدْ تُحَرِّكَ بِحُرْكَةِ الإِعْرَابِ، وَكَثُرَتْ هَذِهِ الْكَلْمَةُ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَتْ عَبَارَةً عَنْ
كُلِّ ذَكَرٍ وَأَثَّى مِنَ النَّاسِ، أَعْلَوْهَا لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا، وَشَبَهُوهَا الرَّاءَ فِي «الْمَرْءُ»
وـ«الْمَرْأَةُ» وـ«الْمَرْءُ» بِخَاءِ «أَخِيكَ»، فَأَتَبَعُوا عَيْنَهَا حَرْكَةً لَامَهَا، فَقَالُوا: «هَذَا أَمْرُؤُ»،
وـ«رَأَيْتَ أَمْرَأً»، وـ«مَرَرْتُ بِأَمْرِيَّ»، كَمَا تَقُولُ: «هَذَا أَخُوكَ»، وـ«رَأَيْتَ أَخَاكَ»، وـ«مَرَرْتُ
بِأَخِيكَ». وَالْفَهْ وَالْأَلْفُ «ابْنِم» مَكْسُورَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لَأَنَّ الضَّمْمَةَ فِيهِ عَارِضَةٌ لِلرُّفْعِ غَيْرُ
لَازِمَةٍ، وَلِيُسْتَ كَالضَّمْمَةِ فِي «اَفْتَلُ». فَلَمَّا اعْتَلَ هَذَا الْأَسْمُ بِإِتَابَعِ حَرْكَةِ عَيْنِهِ حَرْكَةً لَامَهِ،
وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ، أَسْكَنُوا أَوْلَاهُ، وَأَدْخَلُوا عَلَيْهِ هَمْزَةَ الْوَصْلِ عَلَى مَا ذُكِرَ.

١٢٥٦ - التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لِلْمَتَلَمِسِ فِي دِيْوَانِهِ صِ: ٣٠؛ وَالْأَصْمَعِيَّاتُ صِ: ٢٤٥؛ وَخَزَانَةُ الْأَدْبِ ٥٨/١٠
٥٩؛ وَالْمَقَاصِدُ النَّحُوِيَّةُ ٤/٥٦٨؛ وَالْمَقْتَضِبُ ٢/٩٣؛ وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي الْخَصَائِصِ ٢/١٨٢؛ وَسَرِّ
صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١/١١٥؛ وَالْمَنْصُفُ ١/٥٨.

الإِعْرَابُ: «وَهُلُّ»: «الْوَرَاوُ: بِحَسْبِ مَا قَبْلَهَا، وَهُلُّ»: حَرْفُ اسْتِفَاهَمِهِمْ. «لَيْ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَّعْلِقَانِ
بِمَحْذُوفٍ خَبْرٍ مَقْدَمٍ. «أُمٌّ»: مِبْتَداً مُؤَخِّرٌ مَرْفُوعٌ. «غَيْرِهَا»: نَعْتُ «أُمٌّ» مَرْفُوعٌ، وَهُوَ مَضَافٌ، وـ«هَا»:
ضَمِيرٌ فِي مَحْلٍ جَرٌّ بِالإِضَافَةِ. «إِنْ»: حَرْفُ شَرْطِ جَازِمٍ. «ذَكْرُهَا»: فَعْلٌ ماضٍ، وَالتَّاءُ: ضَمِيرٌ فِي
مَحْلٍ رُفعٌ فَاعِلٌ، وـ«هَا»: ضَمِيرٌ فِي مَحْلٍ نَصْبٍ مَفْعُولٍ بِهِ، وَهُوَ فَعْلٌ الشَّرْطِ مَحْلِهِ الْجَزْمُ. «أَبِي»:
فَعْلٌ ماضٍ. «الَّهُ»: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ. «إِلَّا»: حَرْفُ حَسْرٍ وَاسْتِثْنَاءٍ. «أَنْ»: حَرْفٌ مَصْدِرِيٌّ نَاصِبٌ.
«أَكُونُ»: فَعْلٌ مَضَارِعٌ نَاقِصٌ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مَسْتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرِهِ: «أَنَا». «لَهَا»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ
مَتَّعْلِقَانِ بِصَفَةِ لـ«ابْنِمَا». «ابْنِمَا»: خَبْرٌ «أَكُونُ» مَنْصُوبٌ، وَالْمِيمُ لِلْمَبَالَةِ.
وَجَمْلَةُ «هَلْ لَيْ أَمْ . . .»: بِحَسْبِ الْفَاءِ. وَجَمْلَةُ «إِنْ ذَكْرُهَا . . .»: حَالَيْةٌ مَحْلِهَا النَّصْبِ. وَجَمْلَةُ
«ذَكْرُهَا»: جَمْلَةُ الشَّرْطِ غَيْرِ الظَّرْفِيِّ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجَمْلَةُ «أَبِي اللَّهُ»: اسْتِثْنَافِيَّةٌ لَا مَحْلٌ
لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَالْمَصْدِرُ الْمَؤْوِلُ فِي مَحْلٍ نَصْبٍ مَفْعُولٍ بِهِ لـ«أَبِي».
وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: قَوْلُهُ: «ابْنِمَا» حِيثُ زَيَّدَ الْمِيمُ لِلْمَبَالَةِ، فَإِنْ أَصْلُهَا: «ابْنَا».

وأما «اسم»، فأصله «سِمْوٌ» على زنة «فِعْلٍ» بكسر الفاء، هكذا قال سيبويه^(١)، فحُذفت الواو تخفيفاً على حد حذفها في «ابن» و«ابنة»، وصارت الهمزة عوضاً عنها، وزونه «افْعَ»، وفيه لغاث وخلاف تقدم ذكره في صدر هذا الكتاب.

وأما «است»، فمحذوفة اللام، وهي هاء يدلّ على ذلك قولهم في تحقيقه: «سُتْيَّهَةٌ»، وفي جمعه: «أَسْتَاهُ»، وأصله: «سَتَّةٌ» على وزن «فَعْلٍ» بفتح العين. ويدلّ على ذلك قولهم في القلة: «أَسْتَاهُ»، مثل: «جَمَلٌ» و«أَجْمَالٌ»، و«قَلْمٌ» و«أَقْلَامٌ». ولا يكون على «فِعْلٍ كـ«فُعْلٍ» كـ«فَعْلٍ» كـ«فَعْلٍ» اللذين يجمعان أيضاً على «أَفْعَالٌ»؛ لقولهم فيه: «سَهٌ» بفتح الفاء حين حذفوا العين. قال الشاعر [من الطويل]:

شَائِكَ قَعِينٌ غَثِّها وَسَمِّيَّها وَأَنْتَ السَّهُ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَضْرٌ^(٢)

وفي الحديث: العين وكاء السه^(٣)، ففتح الفاء هاهنا دليلاً على أن الأصل ما ذكرناه، ولا يكون «ستة» بكسر العين، ولا «سته» بضمها؛ لأن المفتوح العين أكثر، والحكم إنما هو على الأكثر. وقد اختلفت العرب فيه، فمنهم من قال: «ست» بحذف الهاء، وإبقاء الكلمة على أصلها من غير تغيير كـ«يَدٌ» وـ«دَمٌ»، ومنهم من حذف التاء، وقال: «سَهٌ». وهو قليل من قبيل الشاذ. ومنهم من يحذف الهاء، ويُسكن السين، ويُدخل ألف الوصل، فيقول: «است».

وأما «ایمُّ الله» في القسم، وـ«ایمُ الله»، فالهمزة فيها وصلٌ تسقط في الدرج، وقد تقدم الكلام عليهما في القسم.

[همزة الوصل مع مصادر الأفعال]

قال صاحب الكتاب: والثاني مصادر الأفعال التي بعد ألفاتها إذا ابتدئ بها أربعة أحرف فصاعداً، نحو: «أَنْفَعَلٌ»، وـ«أَنْتَفَعَلٌ»، وـ«أَسْتَفَعَلٌ»، تقول: «أَنْفَعَالٌ»، وـ«أَفْتَعَالٌ»، وـ«أَسْتَفَعَالٌ». ومن الأفعال فيما كان على هذا الحد، وفي أمثلة أمر المخاطب من الثلاثي غير المزید فيه، نحو: «أَضْرِبْ»، وـ«أَذْهَبْ». ومن الحروف في لام التعريف، وميمه في لغة طيئه. فهذه الأوائل ساكنة كما ترى يلفظ بها كما هي في حال الدرج، فإذا وقعت في موضع الابتداء، أوقعت قبلها همزات مزيدة متحركة، لأنّه ليس في لغتهم الابتداء بساكن، كما ليس فيها الوقف على متحرك.

* * *

(١) انظر الكتاب .٤٥٥ / ٣.

(٢) تقدم بالرقم .٧٨٨.

(٣) تقدم تخریجه.

قال الشارح: قد تقدم أن أصل دخول هذه الهمزة إنما هو في الأفعال، ودخولها في الأسماء إنما هو بالجمل عليها، والتشبّه بها. وتلك الأفعال ثمانية، وهي: «انفعَلَ»، نحو: «انطلق»، و«انفَعَلَ»، نحو: «اقتدر»، و«اكتسب»، و«افْعَلَ»، مثل: «اخْمَرَ»، وهذه الثلاثة على زنة واحدة، ومثال واحد، و«استفَعَلَ»، نحو: «استخرج»، و«افْعَنَلَ»، نحو: «اقعنِس»، و«افْعَالَتْ»، نحو: «اشهابَتْ»، و«افْعَوَلَ»، و«افْعَوَلَلَ»، نحو: «اخْرُوَطَ»، و«اخْشُوشَنَ». فهذه الخمسة على مثال واحد أيضًا. فهذه كلها يلزم أولها همزة الوصل لسكون أولها.

فإن قيل: ولم أنسِن حتى افتقرت إلى همزة الوصل؟ قيل: أما الثلاثة الأولى، فإنما أنسِن أولها لأنهم لو لم يفعلوا ذلك، لا جتمع في الكلمة أكثر من ثلاثة متحركات. وأما الخامسة التي تليها، فكأنهم زادوا عليها حرفًا، فكرهوا كثرة الحروف وكثرة المتحركات، فأسكنوا الأولى منها، وأنوأوا بالهمزة توصلًا إلى النطق بالساكن. ولما وجب ذلك في هذه الأفعال لما ذكرناه، اعتمدوه في مصادرها، نحو: «الانطلاق»، و«الاقتدار»، و«الاحمرار»، و«الاستخراج»، و«الافتناس»، و«الأشهاب»، و«الآخرؤاط»، و«الاخشيشان».

ومن ذلك «اطاير اطياراً»، و«اثائق اثقالاً»، و«اذاركوا فيها ادراكاً». جاؤوا بهمزة الوصل عند سكون الأولى منه. وإنما سكن الأولى؛ لأنهم اذغموا تاءً «تفاعل» فيما بعده، إذ كان مقاربًا له، ثم جاؤوا بالهمزة، وإنما كانت المصادر في ذلك كالأفعال؛ لأنها جارية عليها، وكل واحد منها يؤول إلى الآخر، ولذلك أعلوا المصدر لاعتلال الفعل، نحو: «قام قياماً»، ولو لا اعتلال الفعل لما اعتلت المصدر، وصحّ كما صح في «لوإذ».

وقوله: «التي بعد ألفاتها إذا ابتدئ بها أربعة أحرف فصاعداً»، تحرّز به من مثل «افْعَلَ»، نحو: «أخْرَجَ»، و«أكْرَمَ»، فإن الهمزة فيه قطع مع أن ما بعدها ساكن، لأن الهمزة فيه كالأصل بنيت الكلمة عليها كبناء «فَاعَلَ» و«فَعَلَ»؛ لأن الزيادة في كل واحد منها لمعنى، وليس كذلك همزة الوصل؛ لأنها لم تدخل لمعنى بل وصلة إلى النطق بالساكن. والذي يؤيد عنده أنها كالملحقة، وإن لم تكن ملحقة حقيقة، أنك تضم أول مضارعه، فتقول: «يُخْرِجُ»، و«يُكْرِمُ» كما تقول: «يُدَخِّرُ»، و«يُسَرِّهُ»، و«يُصُومُ»، و«يُجَهُورُ».

وإنما قلنا: إنها ليست للإلحاق، وذلك من قبل أن الملحق حكمه حكم الأصل في المضارع والمصدر، نحو: «جَهُورَ»، و«بَيْنَطَرَ»، و«جَلَبَتَ»، لما كانت الزيادة فيها للإلحاق، قالوا في مضارعها: «يُجَهُورُ»، و«بَيْنَطَرُ»، و«بَيْجَلِبُ» بالضم، وقالوا في مصدرها: «جَهُورَةً»، و«بَيْنَطَرَةً»، و«جَلَبَةً»، كـ«دَخْرَجَةً»، و«سَرْهَفَةً». وأنت لا تقول في «أكْرَمَ»، و«فَائِلَ»، و«كَلَمَ»: «أكْرَمَةً»، ولا «فَائِلَةً»، و«كَلَمَةً»، فبيان لك أن الزيادة في «أكْرَمَ» جارية مجرى الملحق، وإن لم تكن ملحقة.

وتدخل أيضاً في فعل الأمر، وذلك من كل فعل فتح فيه حرف المضارعة، وسكن ما بعده، نحو: «يَضْرِبُ»، و«يَقْتَلُ»، و«يَنْطَلِقُ»، و«يَعْتَذِرُ»، فإذا أمرت قلت: «اضرب»، «اقتُل»، «انطِلِق». وكان يجب أن يحرك الأول من المستقبل كما حرك في الماضي، فيقال: «أَذَهَبَ يَذْهَبُ»، و«قَاتَلَ يَقْتَلُ»، و«ضَرَبَ يَضْرِبُ»، فيجتمع أربع متحركات، فاستقلوا توالياً بالحركات، فلم يكن سبيلاً إلى تسكين الأول الذي هو حرف المضارعة؛ لأنّه لا يبدأ بساكن، ولا إلى تسكين الثالث الذي هو عين الفعل؛ لأنّه بحركته يُعرّف اختلاف الأبنية، ولا إلى تسكين لامه؛ لأنّه محلّ الإعراب من الرفع والنصب، فأسكتوا الثاني، إذ لا مانع من ذلك، فقالوا: «يَذْهَبُ»، و«يَقْتَلُ». فإذا أرادوا الأمر، حذفوا حرف المضارعة، فبني فاءً الفعل ساكتاً، فاحتاجوا إلى همزة الوصل، فقالوا: «أَذَهَبَ»، و«أَقْتَلَ» على ما تقدّم.

وأما دخولها في الحرف، فمع لام التعريف في نحو: «الرَّجُل»، و«الْغَلام». وإنما أتوا بهمزة الوصل مع هذه اللام؛ لأنّها حرف ساكت يقع أولاً، والساكن لا يمكن الابتداء بها، فتوصلوا إلى ذلك بالهمزة قبلها. وإنما كانت ساكتة لقوّة العناية بمعنى التعريف. وذلك أنّهم جعلوه على حرف واحد ساكت ليضعف عن انفصاله مما بعده، ويقوى اتصاله بالمعرف، فيكون ذلك أبلغ في إفاده التعريف للزوم أداته.

وكذلك الميم المبدل منه في لغة طيئ، نحو قوله - عليه السلام -: «لِيْسَ مِنْ امْبِرْ امْصِيَامُ فِي امْسَفِرْ»، وقد تقدّم الكلام عليه.

وقوله: «وَهَذِهِ الْأَوَالِيَّاتُ سَاكِنَةٌ كَمَا تَرَى يَلْفَظُ بَهَا كَمَا هِيَ فِي حَالِ الدَّرَج»، يريد أنّ أول^(١) جميع ما ذكرناه من الأسماء والأفعال مما هو ساكت يبقى ساكتاً على حاله في الدرج؛ لأنّ الكلام الذي قبله تصله إلى الساكت. فأما إذا ابتدأ، فلا بدّ من همزة الوصل؛ لتعذر الابتداء بالساكن. وقوله: «لأنّه ليس من لغتهم الابتداء بالساكن»، ربّما فهم منه أنّ ذلك مما يختصّ بلغة العرب، ويجوز الابتداء بالساكن في غير لغة العرب، وليس الأمر كذلك، بل إنّما كان ذلك لتعذر النطق بالساكن، وليس ذلك مختصاً بلغة دون لغة فاعرفة.

فصل

حركة همزة الوصل]

قال صاحب الكتاب: وتسّمى هذه الهمزات همزات الوصل، وحكمها أن تكون مكسورة، وإنما ضمّت في بعض الأوامر، وفيما يبني من الأفعال الواقعة بعد ألفاتها أربعة أحرف فصاعداً للمفعول للإتباع، وفتحت في الحرفين، وكلمتَيِّ القسم للتخفيف.

* * *

(١) في الطبعتين: «أوائل»، والتصحیح عن ذیل التصحیحات في طبعة لیزغ. ص ١٤٩٩.

قال الشارح: إنما سميت هذه الهمزة همزة الوصل؛ لأنها تسقط في الدرج، فتصل ما قبلها إلى ما بعدها، ولا تقطعه عنه كما يفعل غيرها من الحروف. وقيل: سميت وصلة؛ لأنها يتوصّل بها إلى النطق بالساكن. وحكمها أن تكون مكسورة أبداً؛ لأنها دخلت وصلة إلى النطق بالساكن، فتخيّلوا سكونها مع سكون ما بعدها، فحرّكوها بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين، وهي الكسرة.

فإن كان الثالث من الاسم الذي فيه همزة الوصل مضبوطاً ضمماً لازماً، ضمت الهمزة، نحو: «اقتُلُ»، «آخرُجَ»، «استُضْعِفَ»، «انطَلِقَ به». وذلك أنهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة؛ لأنّه خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ليس بينهما إلا حرف ساكن، ولذلك من الاستثناء قل في كلامهم نحو: «يَوْمٌ»، و«يَوْنَخٌ»^(١) للخروج من الياء إلى الواو، وكثير في كلامهم نحو: «وَيْلٌ»، و«وَيْنَجٌ»، و«وَيْسٌ»؛ لأنّ فيه خروجاً من ثقيل إلى ما هو أخفّ منه. وحتى قطّرُب على سبيل الشذوذ: «إقتُلُ» بالكسر على الأصل.

وإنما قلنا: ضمماً لازماً تحرّزاً من مثل: «إِزْمُوا»، و«إِقْضُوا»، فإنّ الهمزة في ذلك كلّه مكسورة، وإن كان الثالث مضبوطاً؛ لأن الضمة عارضة، واليميم في «ارموا» أصلّها الكسر، وكذلك الضاد في «اقضوا». وذلك أن الأصل «اقضيوا»، «ازميوياً». وإنما استنقلاوا الضمة على الياء المكسور ما قبلها، فمحذفوها، فبقيت ساكنة، وواوُ الضمير بعدها ساكن، فمحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضمت العين لتصبح الواو الساكنة، فبقيت الهمزة مكسورة على ما كانت، كما قالوا: «أَغْزِي»، فضموا الهمزة والثالث مكسوراً كما ترى، لأنّ الأصل «اغزوِي»، فاعتلت الواو، فمحذفت، وولّيت الياء الزاي، فانكسرت من أجلها، فالضمة الآن في الهمزة مراعاة للأصل.

وقوله: «وفتحت في الحرفين»، يريد مع لام التعريف وميمه، فإنّ الهمزة معهما مفتوحة بخلاف حالها مع الأسماء والأفعال. والعلة في ذلك أنهم أرادوا أن يخالفوا بين حركتها مع الحرف، وحركتها مع الاسم وال فعل.

وأما ألفُ «إِيمَنُ الله» في القسم، فمفتوحة أيضاً إذ كان ما دخلت عليه غير متمكن لا يستعمل إلا في القسم، ففتحت همزته تشبيهاً لها بالهمزة اللاحقة حرف التعريف. وحتى يونس: «إِيمَنُ الله» بالكسر على الأصل.

(١) جاء في تاج العروس (يوخ): ذكر الليث هذا اللفظ، والظاهر أنه محرّف، والصواب أنه بالباء، اسم للشمس.

فصل

[سقوط همزة الوصل في الدرج نطقاً]

قال صاحب الكتاب: وإثبات شيءٍ من هذه الهمزات في الدرج خروجٌ عن كلام العرب، ولخُنْ فاحشٌ، فلا تقلْ: «الإِسْمُ»، و«الإنطلاق»، والإِقتسام» و«الإِستغفار»، و«مِنْ إِنْكَ»، و«عِنْ إِسْمِكَ». قوله [من الطويل]:

إِذَا جَازَ الْأَنْتَيْنِ سِرَّ^(١)

من ضرورات الشعر.

* * *

قال الشارح: ي يريد أن هذه الهمزات إنما جيء بها وصلةً إلى الابتداء بالساكن، إذ كان الابتداء بالساكن مما ليس في الوضع. فإذا تقدمها كلام، سقطت الهمزة من اللفظ، لأنَّ الكلام المتقدم قد أغنى عنها، فلا يقال: «الإِسْمُ» بإثبات الهمزة؛ لعدم الحاجة إليها؛ لأنَّ الداعي إلى الإتيان بها قد زال، وهو الابتداء بساكن. وكذلك سائرُ ما ذكره من «الإنطلاق» و«الاقتسام». قال: « فإثبات الهمزة في هذه الأسماء لحن»، لأنَّه عدولٌ عن كلام العرب وقياس استعمالها، وكان زيادةً من غير حاجة إليه. ونظير ذلك هاء السكت من نحو: «عِدَةٌ» و«شِيَةٌ»، أُتي بها وصلةً إلى الوقف على المتحرك، فإذا وصل بكلام بعده، سقطت الهاء، وهذه الزيادة في هذا الطرف كذلك الزيادة في الطرف الآخر. قال: فاما قوله [من الطويل]:

إِذَا جَازَ الْأَنْتَيْنِ سِرَّ

فمن ضرورات الشعر، فإنه أورده إذ كان ناقضاً لهذه القاعدة، إذ قد أثبت الشاعر الهمزة مع تقدُّم لام التعريف. البيت لقنيس بن الخطيم، وقيل له: خطيم لضربيَّةٍ كانت بأنفه. وتمامه:

بَئْشِرِ إِفْشَاءِ الْحَدِيثِ قَوْمِيْنَ

ومثله قول الآخر [من السريع]:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اَتَسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٢)

فأثبت همزة «اتَّسَعَ» في حال الوصل ضرورةً، وهو هاهنا أسهلُ، لأنَّه في أول النصف الثاني، فالعرب قد تسكت على أنصاف الأبيات، وتبتدىء بالنصف الثاني، فكان الهمزة وقعت أولاً، فاعرفه.

* * *

(٢) تقدم بالرقم ٣٢١.

(١) تقدم بالرقم ١١٩١.

قال صاحب الكتاب: ولكن همزة حرف التعريف وحدها إذا وقعت بعد همزة الاستفهام لم تُحذف، وقلبت ألفاً لأداءِ حذفها إلى الإلباس^(١).

* * *

قال الشارح: أمر هذه الهمزة مخالفٌ لما أصلناه، لأنَّ ألف الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل، سقطت ألفُ الوصل، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْهَا مُهَمَّةٌ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدَهُ أَمْ نَهْلُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَنِي الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾^(٣)؛ لأنَّ الغنة قد حصلت بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل، ولم يُؤَدِّ حذفها إلى لبس؛ لأنَّ ألف الاستفهام مفتوحةٌ وألف الوصل مكسورةٌ. فأما ألف التي مع اللام، فإنَّها لا تسقط؛ لثلا يلتبس الاستخبار بالخبر، لأنَّهما مفتوحتان، بل تبدّلها ألفاً، نحو قوله: ﴿اللَّذِكَرَيْنِ حَرَمٌ أُمُّ الْأَنْثَيْنِ﴾^(٤)، و﴿اللَّهُ خَيْرٌ أُمًا يُشْرِكُونَ﴾^(٥). فلو حذفت، لوقع لبسٍ، ولا يُعلم هل هي الاستفهامية، أم التي مع لام التعريف، فلذلك ثبتت وشبّهت بـ«آخر» لثبوتها، قال الشاعر [من الوافر]:

١٢٥٧ - أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي لَا يَأْتِلِينِي

(١) أي: لو حذفت الهمزة في قوله: «الولد جاء»؟ فقيل: «الولد جاء»؟ لم يُعرف ما إذا كانت الهمزة الباقية هي الاستفهامية أم التي مع لام التعريف.

(٢) القراءة: .٨٠ الصفات: .١٥٣

(٤) الأنعام: .١٤٣ النمل: .٥٩

١٢٥٧ - التعریج: البيت للمثقب العبدی في خزانة الأدب / ١١، ٨٤؛ وشرح اختیارات المفضل ص. ١٢٦٧

اللغة والمعنى: يأتليني: يقسم بي.

لا يدرى ما هو مقدار له في عالم الغيب: فهو الخير الذي يريده ويتمتاه، أم الشر الذي لا يتركه. الإعراب: «أَلْخَيْر»: الهمزة: حرف استفهام لا محل له، «الخير»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «الذى»: اسم موصول مبني في محل رفع صفة. «أَنَا»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «أَبْتَغِيهِ»: فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على الياء للثقل، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «أُم»: حرف توسيعة واستفهام وعطف. «الشَّر»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وخبره محدود بتقديره: أنا. «الذى»: اسم موصول مبني في محل رفع صفة. «لَا»: حرف نفي. «يَأْتِلِينِي»: فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على الياء، والنون لللوقيا، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.

وجملة «الخير جزائي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «الشَّر جزائي». وجملة «أَنَا أَبْتَغِيهِ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «لَا يَأْتِلِينِي». وجملة «أَبْتَغِيهِ»: في محل رفع خبر لـ«أَنَا».

والشاهد فيه قوله: «أَلْخَيْر» حيث قلب ألف «أَلْ» همزة كي لا تسقط وتحذف، فيقع لبس، فلا يعلم أهي للاستفهام أم للتعریج.

فصل

[تسكين هاء «هو» و«هي»]

قال صاحب الكتاب: وأما إسكانهم أول «هو»، و«هي» متصلتين بالواو والفاء، ولا م الابتداء، وهمزة الاستفهام، ولا م الأمر متصلة بالفاء، والواو، كقوله تعالى: «وَهُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ»^(١)، قوله: «فَهِيَ كَالْجِبَارَةِ»^(٢)، قوله: «لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ»^(٣)، قوله الشاعر [من البسيط]:

١٢٥٨ - [فَقُمْتُ لِلرَّؤْرُ مُرْتَاعًا فَأَرْقَنِي] فقلت: أَفَهِي سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمُ
وقوله تعالى: «فَلَيَنْظُرْ»^(٤)، قوله: «وَلَيُوْفُوا نُذُورَهُمْ»^(٥)، فليس بأصل، وإنما

(١) البقرة: ٢١٦.

(٢) آل عمران: ٦٢.

١٢٥٨ - التخريج: البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٥/٢٤٤، ٢٤٥؛ والدرر ١/١٩٠؛ وشرح التصريح ١٤٣/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٩٦، ١٤٠٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٩٠؛ وشرح شواهد المغني ١/١٣٤؛ ومعجم البلدان ١/٢٥٦ (أميلح)؛ والمقاصد النحوية ١/٢٥٩، ١٣٧/٤؛ وبلا نسبة في الأشباء والنظامير ٢/١٢٧؛ وأمالى ابن الحاجب ١/٤٥٦؛ والخصائص ١/٣٠٥، ٣٣٠/٢، ٩٧/٦؛ والدرر ٢/٧٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٨؛ ولسان العرب ١٥/٣٧٦ (هي)؛ ومغني اللبيب ١/٤١، ٤١/١، وهمع الهوامع ٢/١٣٢.

اللغة: الطيف: الخيال. المرتاع: الخائف. أرقني: أشهريني. عاد: زار. المعنى: لقد نهض الطيف الذي جاءه زائراً، والخوف يستبد به، ويسأل نفسه: أهي حقيقة التي زارت أم كان ذلك حلمنا؟!

الإعراب: «قمت»: الفاء بحسب ما قبلها، و«قمت»: فعل ماض، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «للرَّؤْرُ»: جار و مجرور متلقان بـ «قمت». «مرتاعًا»: حال منصوب. «أرقني»: الفاء حرف عطف، و«أرقني»: فعل ماض، والنون لللوquation، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «فقلت»: الفاء حرف عطف، و«قلت»: فعل ماض، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أهي»: الهمزة للاستفهام، و«هي»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «سرت»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي»، والتاء للتأنيث. «أم»: حرف عطف. «عادني»: فعل ماض، والنون لللوquation، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «حلم»: فعل مرفوع بالضميمة.

وجملة «قمت»: بحسب ما قبلها. وجملة «أرقني»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «قلت»: معطوفة. وجملة «هي سرت»: في محل نصب مفعول به. وجملة «سرت»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «عادني حلم»: معطوفة على جملة «هي سرت». والشاهد فيه قوله: «أَفَهِي» حيث سَكَنَ الْهَاءُ مِنْ «هِيَ» مع همزة الاستفهام، وهذا التسكين قليل، وقيل: ضعيف.

(٤) الكهف: ١٩، والحج: ١٥.

(٥) الحج: ٢٩.

شبة الحرف عند وقوعه في ذا المَوْقِع بِضَادٍ «عَضْدٍ»، وباءٍ «كَبِيدٍ»^(١). ومنهم من لا يُسكن.

* * *

قال الشارح: لما ذكر ما بُني من الأسماء والأفعال على سكون الأول، خاف أن يتوهم أن قولهم: «وَهُوَ»، و«وَهِيَ» بالإسكان من ذلك القبيل، فبين أمرهما، وذلك أن «هُوَ» مضموم الأول، و«هِيَ» مكسورة. فإذا دخل عليه حرف عطف مما هو على حرف واحد، فإنهما قد يُسكنونه لضرب من التخفيف. وأنت في ذلك بالخيار: إن شئت أسكنت، وإن شئت حركت. فمن أسكن؛ فلأنَّ الحرف الذي قبلهما، لما كان على حرف واحد، لا يمكن انفصاله ولا الوقوف عليه يتنزل منزلة ما هو من سينخ الكلمة، فشبَّه «وَهُوَ» بـ«عَضْدٍ»، و«هِيَ» بـ«كَتْفٍ» وـ«كَبِيدٍ»، فكما يقال: «عَضْدٌ» بالإسكان، و«كَتْفٌ»، و«كَبِيدٌ»، كذلك قالوا: «وَهُوَ»، و«وَهِيَ» بالإسكان. قال الله تعالى: «وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ»^(٢)، وقال: «فَهِيَ كَالْحَجَازَةِ»^(٣)، وقال: «لَهُرَ القَصْصُ»^(٤)، فأسكن مع لام التأكيد كما أسكن مع واو العطف وفائه. وقالوا في الاستفهام: «أَهُوَ فَعَلَ؟» بإسكان الهاء، ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

فَقُمْتُ لِلزُورِ مُزْتَاغًا فَأَرْقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حَلْمُ

الشاهد فيه قوله: «أَهْيَ» بإسكان الهاء، كأنه شبَّه «أَهْيَ» بـ«كَتْفٍ». والمعنى لما رأى المحبوبة استعظم ذلك، وقال: أذلك حقٌّ، أو منام؟ فإن كان بدأ الواو والفاء «ثُمَّ»، لم يحسن الإسكان حسنه مع الواو والفاء؛ لكنهما على أكثر من حرف واحد، فكأنهما منفصلة مما بعدهما، فلذلك كان أكثر القراء على التحرير من قوله تعالى: «ثُمَّ هُوَ يَقِيمُ الْقِيَمَةَ مِنَ الْمُتَّخَصِّرِينَ»^(٥)؛ فأما قوله: «فَلَيَنْظُرْ أَيْهَا أَذْكَرْ طَعَاماً»^(٦)، وقوله تعالى: «وَلَيُؤْفِوْ نُذُورَهُمْ»^(٧)، فإن هذه لام الأمر، وأصلها الكسر. يدل على ذلك أنك إذا ابتدأت قلت: «لَيَقِيمُ زِيدٌ»، كسرتها لا غير، فإذا ألحقت الكلم الذي فيه اللام الواو والفاء، جاز إسكانها. فمن أسكن مع الفاء أو الواو؛ فلأنَّ الواو والفاء يصيران كشيء من نفس الكلمة، نحو: «كَتْفٌ»، لأنَّ كلَّ واحد منها لا ينفرد بنفسه فصار بمنزلة «كتف». فإن جئت بـ«ثُمَّ» مكان الفاء أو الواو، لم تسكن؛ لأنَّ «ثُمَّ» ينفصل بنفسه، ويُسْكَنَتْ عليه، ومن قال: «ثُمَّ لَيَقْضُوا»^(٨) بإسكان اللام، فإنه شبَّه الميم الثانية من «ثُمَّ» بالفاء والواو،

(١) أي: من ناحية جواز تسكينهما.

(٢) البقرة: ٢١٦. (٣)

(٤) آل عمران: ٦٢. (٥)

(٦) الكهف: ١٩. (٧)

(٨) الحج: ٢٩. وهذه القراءة هي المثبتة في النص المصحفي. وقرأ نافع وقبليل وأبو عمرو بكسر اللام. انظر: تفسير الطبرى ١١١/١٧؛ والنشر في القراءات العشر ٣٢٦/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/١٧٧.

وجعل **«ثُمَّ لِيَقْضُوا»** بمنزلة **«فَلَيَقْضُوا»**. وهذا كقولهم: **«أَرَاكَ مُتَنَفِّخًا»**، والمراد: **«مُتَنَفِّخًا»**، فشبّه **«تَنَفِّخًا»** من **«مَتَنَفِّخًا بِـكَتْفٍ»**، فأسكن الفاء. ومثله قوله [من الرجز]:

فَبَاتَ مُتَنَصِّبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

١٢٥٩-

فالإسكان في هذا كله إنما هو أمر عارض لضرب من التخفيف، فلا يعتد به بناء، فاعرفه.

١٢٥٩ - التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١٩٧/١؛ والخصائص ٢/٣٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٩؛ ولسان العرب ٦/١٩٥ (كردس)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/٤٥؛ ولسان العرب ١/٧٥٨ (نصب)، ٧/٩٩ (نصن).

اللغة والمعنى: تكردنس الرجل: انتقض واجتمع بعضه إلى بعض.
لقد ظل متتصباً واقفاً، ولم يتلو خوفاً أو برداً.

الإعراب: **«فَبَاتٌ»:** الفاء: حرف استثناء، **«بَاتٌ»:** فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. **«مُتَنَصِّبًا»:** خبر **«بَاتٌ»** منصوب بالفتحة. **«وَمَا»:** الواو: حرف عطف، **«مَا»:** حرف نفي. **«تَكَرَّدَسَا»:** فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. والألف للإطلاق.

وجملة **«بَاتٌ مُتَنَصِّبًا»:** استثنائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة **«تَكَرَّدَسَا»**.
والشاهد فيه قوله: **«مُتَنَصِّبًا بِتَسْكِينِ الصَّادِ تَخْفِيَّاً، وَالْأَصْلُ كَسْرَاهَا.**

ومن أصناف المشترك

زيادة الحروف

فصل [تَعْدَادُ حِرْفَاتِ الْزِيَادَةِ]

قال صاحب الكتاب : يشترك فيها الاسمُ والفعلُ ، والحرروفُ الزوائدُ هي التي يشملها قوله : «الْيَوْمَ تَنْسَاهُ» ، أو «وَأَتَاهُ سُلَيْمَانُ» أو «سَأَلْتُمُونِيهَا» ، أو «السَّمَانُ هَوْيَتْ» . ومعنى كونها زوائدً لأنَّ كلَ حرفٍ وقع زائداً في الكلمة ، فإنه منها لا أنها تقع أبداً زوائداً . ولقد أسلفت في قسمي الأسماء والأفعال عند ذكر الأبنية المزيد فيها ثبذاً من القول في هذه الحروف ، وأذكرُ هنا ما يميز به بين مواقعِ أصالتها ومواقع زياحتها .

* * *

قال الشارح : اعلم أنَ زيادة الحروف مما يشترك فيه الاسم والفعل ؛ وأما الحروف فلا يكون فيها زيادةً ؛ لأنَ الزيادة ضربٌ من التصرف ، ولا يكون ذلك في الحروف . فلما كانت الأسماء والأفعال تشتراك في ذلك ، ذكرها في المشترك . ومعنى الزيادة إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها ، إما لإفاده معنى ، كألف «ضاربٍ» ، وواو «مضروبٍ» ، وإما لضرب من التوسيع في اللغة ، نحو ألف «جماري» ، وواو «عمودٍ» ، وياء «سعيدٍ» . وحروف الزيادة عشرة ، وهي : الهمزة ، والألف ، والهاء ، والياء ، والنون ، والتاء ، والسين ، والميم ، والواو ، واللام ، ويجمعها «اليوم تنساه» ، وكذلك «سألتُمُونِيهَا» ، ومثل ذلك : «السمان هويتْ» . ويُحکى أنَ أبو العباس سأل أبو عثمان عن حروف الزيادة ، فأنشده [من المتقارب] :

هَوْيَتْ السَّمَانُ فَشَيْبَتْنِي وقد كثُرتْ قَدْمًا هَوْيَتْ السَّمَانًا^(۱)

فقال له : الجواب؟ فقال قد أجبتك مرتين ، يعني : «هويت السمان». وإنما قال صاحب الكتاب : «السمان هويت» ، فقدم «السمان»؛ لئلا تسقط الهمزة في الدرج ، فتنقص عدد حروف الزيادة . فاما إذا ابتدأ بها فإنَ الهمزة ثابتة . وأما «وأتاه سليمان» ،

(۱) البيت لأبي عثمان المازني في تاج العروس ۸/۱۶۱ (زيد).

فلا يحسن؛ لأنَّ فيه تكرارَ الألف مرَّتين. وقالوا أيضًا: «أسلمني وتأهَّ». وقالوا: «الموتُ يئسأهُ».

وليس المراد من قولنا: «حروف الزيادة» أنها تكون زائدة لا محالة؛ لأنَّها قد تُوجَد زائدةً، وغيرَ زائدة، وإنَّما المراد أَنَّه إذا احْتِيَجَ إِلَى زِيَادَةِ حَرْفٍ لغَرْضٍ، لم يكن إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْعَشْرَةِ.

وأصلُّ الحروف الزيادة حروف المَدَ واللِّينَ الَّتِي هِيَ الْوَاءُ وَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ، وَذَلِكَ لَأَنَّهَا أَخْفَىُ الْحُرُوفِ، إِذَا كَانَتْ أَوْسَعَهَا مَخْرِجًا، وَأَقْلَهَا كُلْفَةً. وَأَمَّا قُولُ النَّحْوَيْنِ: إِنَّ الْوَاءَ وَالْيَاءَ ثَقِيلَتَانِ، فَبِالنَّسْبَةِ إِلَى الْأَلْفِ؛ وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ فَخَفِيفَتَانِ. وَأَيْضًا فِإِنَّهَا مَأْنُوسٌ بِزِيادَتِهَا، إِذَا كُلِّ كَلْمَةٍ لَا تَخْلُو مِنْهَا، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا. أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ كَلْمَةٍ إِنْ خَلَتْ مِنْ أَحَدٍ هَذِهِ الْحُرُوفِ، فَلَنْ تَخْلُو مِنْ حَرْكَةٍ: إِمَّا فَتْحَةٍ، وَإِمَّا ضَمَّةٍ، وَإِمَّا كُسْرَةٍ؟ وَالْحَرْكَاتُ أَبْعَاضُ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَهِيَ زَوَادُ لَا مَحَالَةَ، فَلَمَّا احْتِيَجَ إِلَى حَرْفٍ يَزِيدُونَهَا فِي كَلْمَهِمْ لِأَغْرَاصِهِمْ، كَانَتْ هَذِهِ الْحَرْفُ أَوْلَى، إِذَا لَوْ زَادُوا غَيْرَهَا، لَمْ تُؤْمِنْ نَفْرَةُ الطَّبْعِ وَالْاسْتِيحاشُ مِنْ زِيادَتِهِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ زِيادَتُهُ مَأْلُوفَةً. وَغَيْرُ حَرْفِ المَدَ مِنْ حَرْفِ الْزِيَادَةِ مُشَبَّهٌ بِهَا، وَمَحْمُولٌ عَلَيْهَا. فَمِنْ ذَلِكَ الْهَمْزَةُ، فِإِنَّهَا تُشَبِّهُ حَرْفَ المَدَ وَاللِّينَ مِنْ حِيثِ إِنَّهَا بِصُورَتِهَا، وَيَدْخُلُهَا التَّغْيِيرُ بِالْبَدْلِ وَالْحَذْفِ، وَهِيَ مُجَاوِرَةُ الْأَلْفِ فِي الْمَخْرُجِ. فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِيهَا مَا ذُكِرَ مِنْ شَبَهِ حَرْفِ المَدَ وَاللِّينِ اجْتَمَعَتْ مَعَهَا فِي الْزِيَادَةِ.

وَأَمَّا الْمِيمُ، فَمُشَابِهٌ لِلْوَاءِ؛ لَأَنَّهَا مِنْ مَخْرُجِ وَاحِدٍ، وَهُوَ الشَّفَةُ، وَفِيهَا غُثَّةٌ تَمْتدُ إِلَى الْخِيشُومِ، فَنَاسِبُتْ بِعُثْتَهَا لِيَنَ حَرْفَ اللِّينِ.

وَأَمَّا النُّونُ، فَفِيهَا أَيْضًا غُثَّةٌ، وَمَخْرُجُهَا إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً مِنْ الْخِيشُومِ، بَدِيلٌ أَنَّ الْمَاسِكَ إِذَا مَسَكَ أَنْفَهُ لَمْ يَمْكُنْهُ النَّطْقُ بِهَا، وَلَيْسَ لَهَا فِيهِ مَخْرُجٌ مَعِيْنٌ، بَلْ تَمْتَدُ فِي الْخِيشُومِ امْتَدَادًا الْأَلْفَ فِي الْحَلْقِ، وَلَذِلِكَ حَذْفُهَا لِلتَّقاءِ السَّاكِنِينَ مِنْ قُولِهِ [مِنَ الطَّوْلِيْل]:

١٢٦٠ - [فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ] وَلَا إِسْقِينِي إِنْ كَانَ مَا وَلَكَ ذَا فَضْلٍ

١٢٦٠ - التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لِلنْجَاشِيِّ الْحَارَثِيِّ فِي دِيْوَانِهِ صِ ١١١؛ وَالْأَزْهَرِيُّ صِ ٢٩٦؛ وَخَزَانَةُ الْأَدْبِ ١٠/٤١٩، ٤١٨؛ وَشَرْحُ أَبْيَاتِ سَبِيْوِيَّهٗ ١/١٩٥؛ وَشَرْحُ التَّصْرِيْحِ ١/١٩٦؛ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٢/٧٠١؛ وَالْمَنْصُفُ ٢/٢٢٩؛ وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ ٢/١٣٣، ٣٦١؛ وَالْإِنْصَافُ ٢/٦٨٤؛ وَتَخْلِيْصُ الشَّوَاهِدِ صِ ٢٦٩؛ وَالْجَنْيُ الدَّانِيُّ صِ ٥٩٢؛ وَخَزَانَةُ الْأَدْبِ ٥/٢٦٥؛ وَرَصْفُ الْمَبَانِيِّ صِ ٢٧٧، ٣٦٠؛ وَسِرْ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٢/٤٤٠؛ وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١/١٣٦؛ وَاللَّامَاتُ صِ ١٥٩؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ١٣/٣٩١ (لَكِنَّ)؛ وَمَغْنِيِّ الْلَّبِيبِ ١/٢٩١؛ وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢/١٥٦.

الْمَعْنَى: يَقُولُ عَلَى لِسَانِ ذَبْبٍ كَانَ قَدْ دَعَاهُ إِلَى مَشَارِكَتِهِ فِي زَادَهِ: لَنْ أَلْبِي طَلْبَكَ وَلَا أُسْتَطِعُ ذَلِكَ، لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَادَةِ الذَّئَابِ مَوَالِكَةُ الْأَدْمِينِ، وَلَكِنَّ إِذَا كَانَ لَدِيكَ فَضْلَةً مَاءَ فَاسْقِنِي مِنْهُ.

كما يحذفون حروف المد واللين من نحو «رمى القوم»، و«تغطي ابئك». فلما أشبهتها فيما ذكرناه شركتها في الزيادة.

فأما النساء، فمشيئه حروف المد واللين أيضاً؛ لأنها حرف مهموس، فناسب همسها لين حروف المد واللين. ومخرجها من رأس اللسان وأصول الثناء، وهو قريب من مخرج النون، وقد أبدلت من الواو في «تأله»، و«تراث»، و«تجاو»، و«تكأة»، و«تحمّة»، كل ذلك من الواو في «واله»، و«الوراثة»، و«الوجه»، و«توّكأت»، و«الوخامة»، ومن الياء في «ثيثنين»، و«كينت»، و«ذينت». فلما تصرّف فيها هذا التصرّف، وأبدلت هذا الإبدال، أتت مع حروف المد واللين في الزيادة.

وأما الهاء، فحرف خفي مهموس، فناسبت بهمسها وخفائها لين حروف المد واللين. وهي من مخرج الألف، كيف وأبو الحسن يدعى أن مخرج الألف هو مخرج الهاء أليته. وقد أبدلت من الواو في «يا هناء»، ومن الياء في «هذة». فلما وجد فيها ما ذكر من شبيه حروف المد واللين، وافتتها في الزيادة. وقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة، واحتاج باتفاقها لم تزد إلا في الوقف من نحو: «ازية»، و«اغزه»، و«اخشة». قال: فلا أعدّها مع الحروف التي كثرت زياتها. والصواب الأول، وهو رأي سيبويه، لأنها قد زيدت فيما ذكر، وفي غيره على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما السين، فهو حرف مُسْلَم مهموس، يخرج من طرف اللسان وبين الثناء، قريب من النساء. ولتقاربهما في المخرج واتفاقهما في الهمس، تبادلا، فقالوا: «استخدَّ فلان أرضنا»، وأصله: «اتَّخَذَ»، وقالوا: «سِيَّتْ»، وأصله: «سِيَّدَسْ». فلما كان بينهما من القرب والتناسب ما ذكر، زيدت معها.

= الإعراب: «فلست»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لسْت»: فعل ماضٍ ناقص، والباء: ضمير متصل في محل رفع اسم «ليس». «باتَّيه»: الباء: حرف جرٌّ زائد، «آتَيه»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلأً على أنه خبر «ليس»، وهو مضارف، والهاء: ضمير في محل جرٌّ بالإضافة. «ولا»: الواو: عاطفة، «لا»: حرف نفي. «أَسْتَطِعِيه»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «ولاك»: الواو: استثنافية، و«لاك»: هي «لكن» ممحوظة النون، حرف استدراك. «اسقني»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والنون: للوقاية، والباء: في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «إن»: حرف شرط جازم. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط. «ماؤك»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضارف، والكاف: في محل جرٌّ بالإضافة. «ذا»: خبر «كان» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضارف. «فضل»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «لسْت بـآتَيه»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا أَسْتَطِعِيه»: معطوفة على جملة «لسْت بـآتَيه» فهي مثلها لا محل لها من الإعراب. وجملة «كان ماؤك ذا فضل»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «اسقني...»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كان ماؤك...». الشرطية: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط المحذوف «فاسقني»: في محل جزم لا قترانه بالفاء. والشاهد فيه قوله: «لاك» ويريد «لكن» حيث حذف النون لالتقاء الساكنين.

وأما اللام، فإنه - وإن كان مجھوراً - فهو يشـبـه النون، وقرب منه في المخرج، ولذلك يـدـغمـ فيـهـ النـونـ، نحو قوله: «من لـذـتـهـ»^(١). وقد يـحـذـفـونـ معـهـاـ نـونـ الـوـقـاـيـةـ، كـمـاـ يـحـذـفـونـهاـ مـعـ مـثـلـهـاـ، قالـواـ: «لـعـلـىـ»ـ كـمـاـ قـالـواـ: «إـنـيـ»ـ، وـ«كـانـيـ»ـ. وقد أـبـدـلـتـ منـ النـونـ فـيـ قولهـ [ـ منـ الـبـسـيـطـ]ـ:

وَقَفَّتْ فِيهَا أَصْنِيلًا^(٢)

والمراد: أـصـيـلـاتـاـ. فـلـمـاـ كـانـ بـيـنـهـمـاـ مـاـ ذـكـرـ، كـانـتـ أـخـتـهـاـ فـيـ الـزـيـادـةـ.

وقوله: «وـمـعـنـىـ كـوـنـهـاـ زـوـائـدـ أـنـ كـلـ حـرـفـ وـقـعـ زـائـدـاـ فـيـ كـلـمـةـ فـإـنـهـ مـنـهـاـ»ـ، يـرـيدـ لاـ يـتوـهـمـ أـنـ مـعـنـىـ كـوـنـهـاـ زـوـائـدـ أـنـهـ تـقـعـ زـوـائـدـ حـيـثـ كـانـتـ لـاـ مـحـالـ، هـذـاـ مـحـالـ. أـلـاـ تـرـىـ أـنـ حـرـوفـ «أـوـىـ»ـ كـلـهـاـ أـصـوـلـ، إـنـ كـانـتـ قـدـ تـكـوـنـ زـوـائـدـ فـيـ مـوـضـعـ آـخـرـ؟ـ إـنـمـاـ الـمـرـادـ بـقـوـلـهـمـ: «زـوـائـدـ»ـ أـنـهـ إـذـاـ اـحـتـيـجـ إـلـىـ زـيـادـةـ حـرـفـ لـغـرـضـ، لـمـ يـكـنـ إـلـاـ مـنـ هـذـهـ الـحـرـوفـ، لـأـنـهـ تـكـوـنـ زـائـدـةـ فـيـ كـلـ مـكـانـ.

وـاعـلـمـ أـنـ الـزـيـادـةـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـضـرـبـ: زـيـادـةـ مـعـنـىـ، وـزـيـادـةـ إـلـحـاقـ بـنـاءـ بـبـنـاءـ، وـزـيـادـةـ بـنـاءـ فـقـطـ لـاـ يـرـادـ بـهـاـ شـيـءـ مـاـ تـقـدـمـ. فـأـمـاـ مـاـ زـيـدـ لـمـعـنـىـ، فـنـحـوـ أـلـفـ «فـاعـلـ»ـ، نحوـ «ضـارـبـ»ـ، وـ«عـالـمـ»ـ، وـنـحـوـ حـرـوفـ الـمـضـارـعـ يـخـتـلـفـ الـلـفـظـ بـهـاـ لـاـ خـتـلـافـ الـمـعـنـىـ. وـأـمـاـ زـيـادـةـ إـلـحـاقـ، فـنـحـوـ الـوـاـوـ فـيـ «كـوـنـرـ»ـ، وـ«جـوـهـرـ»ـ الـحـقـتـ الـوـاـوـ الـكـلـمـةـ بـ«جـعـفـرـ»ـ، وـ«دـخـرـجـ»ـ، وـنـحـوـ الـيـاءـ فـيـ «جـذـيـمـ»ـ، وـ«عـيـثـرـ»ـ الـحـقـتـهـاـ بـ«دـزـهـمـ»ـ، وـ«هـجـرـعـ»ـ. وـأـمـاـ زـيـادـةـ الـبـنـاءـ فـقـطـ، فـنـحـوـ أـلـفـ «جـمـارـ»ـ، وـوـاـوـ «عـجـوزـ»ـ، وـيـاءـ «سـعـيـدـ»ـ. وـقـدـ تـقـدـمـ الـكـلـامـ عـلـىـ جـمـهـورـ زـيـادـةـ هـذـهـ الـحـرـوفـ وـمـوـضـعـهـاـ فـيـ قـسـمـيـ الـأـسـمـاءـ وـالـأـفـعـالـ عـنـ ذـكـرـ الـأـبـنـيةـ الـمـزـيدـ فـيـهـاـ، وـالـذـيـ يـخـتـصـ بـهـاـ الـمـوـضـعـ مـاـ يـمـيـزـ بـهـ الـأـصـلـ مـنـ الزـائـدـ، فـاعـرـفـهـ.

فصل

[ـ زـيـادـةـ الـهـمـزةـ]

قال صاحب الكتاب: فالهمزة يـخـكـمـ بـزـيـادـتهاـ إـذـاـ وـقـعـتـ أـوـلـاـ بـعـدـهاـ ثـلـاثـةـ أـحـرـفـ أـصـوـلـ، كـ«أـرـتـبـ»ـ، وـ«أـكـرـمـ»ـ، إـلـاـ إـذـاـ اـعـتـرـضـ مـاـ يـقـتـضـيـ أـصـالـتـهـاـ كـ«إـمـعـةـ»ـ^(٣)ـ، وـ«إـمـرـةـ»ـ^(٤)ـ، أوـ تـجـوـيـزـ الـأـمـرـيـنـ كـ«أـولـقـ»ـ، وـبـأـصـالـتـهـاـ إـذـاـ وـقـعـ بـعـدـهاـ حـرـفـانـ أوـ أـربـعـةـ أـصـوـلـ، كـ«إـنـبـ»ـ، وـ«إـزارـ»ـ، وـ«إـضـطـبـلـ»ـ، وـ«إـضـطـخـرـ»ـ^(٥)ـ، إـذـاـ وـقـعـتـ غـيرـ أـوـلـ، وـلـمـ

(١) النساء: ٤٠. (٢) تقدم بالرقم ٣٠١.

(٣) الإقمة: الذي لا رأي له ولا عزم، فهو يتبع كل أحد على رأيه. (لسان العرب ٣/٨ (أمع)).

(٤) الإمرة: الأئمـيـةـ الصـغـيـرـةـ منـ الـحـمـلـانـ أـوـلـادـ الضـأنـ، وـالـأـحـمـقـ الـضـعـيفـ الـذـيـ لاـ رـأـيـ لـهـ. (لـسانـ الـعـربـ ٤/٣٢ـ (ـأـمـرـ)).

(٥) إـضـطـخـرـ: بلـدةـ بـفـارـسـ. (ـمـعـجمـ الـبـلـدانـ ١/٢١١ـ).

يغرض ما يوجب زياقتها في نحو: «شَنَالٌ»، و«نِندُلٌ»، و«جَرَائِضٌ»، و«ضَهْيَاةٌ».

* * *

قال الشارح: قد أخذ في بيان مواضع زيادة هذه الحروف، والفصل بين الأصل والزاد منها، وبدأ بالهمزة، وذكر رابطاً أتى فيه على أمرها. فإذا وقعت أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، فافتراض بزيادتها هناك، سواء في ذلك الأسماء والأفعال، كـ«أَخْمَرٌ»، وـ«أَصْفَرٌ»، وـ«أَرَّبٌ»، وـ«أَفْكَلٌ»، وـ«أَذْهَبٌ»، وـ«أَجْلِسٌ». الهمزة في ذلك كله زائدة، وذلك لغلبة زياقتها أولاً، وكثرتها فيما عُرف اشتقاقة، وذلك نحو: «أَخْمَرٌ»، وـ«أَصْفَرٌ»، وـ«أَخْضَرٌ»، وـ«أَذْهَبٌ»، وـ«أَجْلِسٌ»، وـ«إِجْفِيلٌ»، وهو الظليم يهرب من كل شيء، وـ«إِخْرِيطٌ» وهو ضرب من الحُمْض. ألا ترى أن الاشتقاقة يقضي بزيادتها في ذلك كله؛ لأنه من الحُمْرة، والصُّفْرة، والخُضْرة، والجَفْل، والجَرْحَط؟

فلما كثرت زياقتها أولاً في بنات الثلاثة، وغلبت فيما ظهر بالاشتقاق، وعلم أمره، قضى بزيادتها فيما أبهم من ذلك القبيل، نحو: «أَرَّبٌ»، وـ«أَفْكَلٌ» للرُّغْدَة، وـ«أَيْدَعٌ»^(١)، وـ«إِضْبَعٌ» حملًا على الأكثر، وهو من حمل المجهول على المعلوم مع ما في الحكم بذلك من تحصيل البناء المعتمد، وهو الثالثي، فكذلك حكم زيادة الهمزة في ذلك كله. فعلى هذا لو سميت بـ«أَفْكَلٌ»^(٢) وـ«أَزْمَلٌ»، لم تصرفهما؛ لأنَّه لما قضى بزيادة الهمزة في المجهول، صار حكمه حكم المشتق، وحكمت أنَّ له أصلًا في الثلاثي أخذ منه، وإن لم يُنطق به.

إن كان مع الهمزة ما يجوز أن يكون زائداً، نحو: «أَيْدَعٌ»، وـ«أَيْصَرٌ»، لم يُقضَ بزيادة الهمزة فيه إلا بثبات، وذلك أنَّ الهمزة من حروف الزيادة، والباء كذلك، إلا أنَّ الحكم بزيادة الهمزة هو الوجه لغلبة زيادة الهمزة أولاً على زيادة الباء ثانياً، فكانت الهمزة في «أَيْدَعٌ» زائدة لـما ذكرناه؛ ولأنَّهم قالوا: «يَدْعُهُ تَيْدِيعًا». وهذا ثابت في زيادة الهمزة. وأما «أَيْصَرٌ»، فلو خُلِّينا والقياس، لكان زائدة لغلبة الهمزة أولاً، لكنَّهم قالوا في الجمع: «إِصَارٌ». قال الشاعر [من المقارب]:

١٤٦١ - [فَهَذَا يُعِدُّ لَهُنَّ الْخَلَى] وَيُجْمَعُ ذَابِينَهُنَّ الإِصَارَا

(١) الأيدع: صبغ أحمر، وقيل: هو خشب البقم، وقيل: هو دم الآخرين، وقيل: هو الزعفران. (السان العرب ٤١٢/٨ (يدع)).

(٢) الإبلمة: الخوصة. (السان العرب ١٢/٥٣ (بلم)).

(٣) الأفكل: رعدة تعلو الإنسان. (السان العرب ١١/٥٢٩ (فكـلـ)).

١٤٦١ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠١؛ ولسان العرب ٤/٢٣ (أصر)؛ والمنصف ٢/١٨؛ وبلا نسبة في الأشيه والناظائر ٥/٦٥؛ والمنصف ١/١١٣.

فسقوط الياء دليل أنها زائدة؛ وأما «إِمْعَةً»، و«إِمْرَةً»، فالهمزة فيهما أصلٌ. ليس في الصفات مثل «إِفْعَلَةً»، مع أنها لو حكمنا بزيادة الهمزة فيهما، لكان الكلمة من باب «كَوْكِبٍ»، و«دَدَنٍ»^(١)، وهو قليل. وليس العملُ عليه، فـ«إِمْعَةً» من الصفات، وكذلك «إِمْرَةً» كأنه من لفظ الأمرِ.

وأما «أَوْلَقُ»، وهو ضربٌ من الجنون، فالهمزة فيه أصلٌ؛ لقولهم: «أَلْقَ الرَّجُلُ، فَهُوَ مَأْلُوقٌ». وهذا ثبت في كون الهمزة أصلًا، والواو زائدة، وزنه إذا «فَوْغَلُ» كـ«جَنْوَهُرٍ»، فلو سميته به رجلاً، انتصر. هذا مذهب سيبويه^(٢)، والشاهدُ في «مَأْلُوقٍ». فاما «أَلْقَ» فيحتمل أن تكون الهمزة أصلُها الواو، وإنما قُلبت همزة لأنضمامها، كما قالوا: «وُجُوهٌ» و«أَجْوَهٌ». ويجوز أن يكون «أَوْلَقُ» أَفْعَلَ من «وَلَقَ» إذا أَسْرَعَ، ومنه قوله تعالى: «إِذَا تَلَقَّوْتُمُ الْيَتَامَاتِ»^(٣). ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

جاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقُ

١٢٦٢ -

= اللغة: الخل: رطب النبات والبقول. والإصار: جمع مفرده أَيْصَرٌ، وهو الحشيش. المعنى: يربد أن ناقته دُفعت مع غيرها إلى رجلين قاما على رعاية هذه الإبل، فواحد يجمع لها الطعام، والثاني يقدمه لها.

الإعراب: «فَهُدَا»: الفاء: حرف استثناء، «هَذَا»: للتبني، «وَهُذَا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «يَعْدُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازًا تقديره هو. «اللَّهُنَّ»: جار و مجرور متعلقان بالفعل (يعد). «الخل»: مفعول به. «وَيَجْمَعُ»: الواو: حرف عطف، «يَجْمَعُ»: فعل مضارع مرفوع. «ذَا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل. «بَيْنَهُنَّ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ(يجمع) والهاء: مضاد إليه، والنون: علامة جمع الإناث. «الإِصَارَا»: مفعول به منصوب بالفتحة والألف للإطلاق.

وجملة «هذا يُعد»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يُعد»: خبر للمبتدأ (هذا) محلها الرفع، وجملة «يَجْمَعُ ذَا»: معطوفة على جملة «هذا يُعد» فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أن «أَيْصَرٌ» وهو الحشيش، يجمع على «إِصَاراً»، مما يعني أن الياء زائدة.

(١) الددن: اللهو واللعب. (لسان العرب ١٣/١٥١ (ددن)).

(٢) التور: ١٥.

(٣) الكتاب ٣/١٩٥.

١٢٦٢ - التخريج: الرجز للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٥٣؛ ولسان العرب ١٠/٣٨٤ (ولق)؛ وللقلاخ بن حزن في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٢؛ ولسان العرب ١٠/٤٥ (زلق)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٩/١، ٩/٢٩١؛ والشعر والشعراء ٢/٦٠٢؛ ولسان العرب ٩/١٠ (أنت)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٥؛ والمحتسب ٢/١٠٤.

اللغة: العن: الناقة القوية، شبّهت بالصخرة لصلابتها. تلق: تسرع.

الإعراب: «جاءَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والباء: للتتأنيث. «بَهُ»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل (جاءت). «عنْ»: فاعل مرفوع بالضمة. «مِنَ الشَّامِ»: جاز و مجرور متعلقان بصفة محدّدة للعن.

«تلق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، وسكن لضرورة القافية.

=

فهو على هذا «أَفْعُلُ»، والهمزة زائدة، والواو أصل. فلو سُمي به رجل، لم ينصرف. ويكون هذا الأصل غير ذلك الأصل، كما قلنا في «خَسَان» ونظائره: إن أخذته من الحسن صرفته، وإن أخذته من الحسن لم تصرفه، مع أنه قد قالوا: «الولَقَى» و«الْأَلَقَى» للكرة السريعة. وهذا يدل أن الفاء منه تكون مرة همزة، ومرة واوا على حذف «أَوْصَدَتِ الْبَابَ، وَأَصَدَتِهِ». فأما إذا كان بعدها حرفان، كـ«إِثْبَ» وهو القميص بلا كُمَيْن، و«إِزَارَ»، أو أربعة أحرف كـ«إِصْطَبَل»، و«إِضْطَخَر»، فالهمزة في ذلك كله أصل، فمثلاً «إِثْبَ»: «فِعْلُ»، «كِعْدَلُ» و«جِهْمَلُ»، ومثالاً «إِزَارَ»: «فِعَالُ» «كِحْمَارُ»، فالالف فيه زائدة؛ لقولك: «إِزَرُ»، فالهمزة فيه أصل؛ لأنها لا يُحکم بزيادة الهمزة إلا إذا كان بعدها ما يمكن أن يكون اسمًا ظاهراً، وأقل ذلك الثلاثة. فلذلك كانت الهمزة في «إِثْبَ» أصلًا، وفي «أَرْبَنْبَ» زائدة، وفي «أَخَذَ» أصلًا، وفي «أَكْرَمَ» زائدة.

فأما «إِضْطَبَلُ»، فمثلاً الكلمة بها على «فِعْلَلُ»، ونظيرها «جِزَّدَخَلُ»^(١) من قبل أنا إنما قضينا بزيادة الهمزة في أول بنات الثلاثة لكثرة ما جاء من ذلك على ما شهد به الاشتقاء، ثم حمل غير المشتق عليه.

فأما إذا كانت الهمزة في أول بنات الأربع فـإنه لم تثبت زيادتها فيه باشتقاء ولا غيره، فلذلك لم يُقضَ بزيادتها إذا جهل أمرها، إذ الأصل عدم الزيادة، فكانت أصلًا لذلك، وكانت الكلمة بها خمسائية. فـ«إِصْطَبَلُ» الصاد فيه والباء والطاء واللام أصول، وكذلك «إِضْطَخَرُ» الصاد والباء والطاء والراء كلها أصول. وإذا كان كذلك، كانت الهمزة في أولها أصلًا أيضًا، وزعنها «فِعْلَلُ» على ما ذكرنا، كـ«قِرْطَغَنُ»^(٢) و«جِزَّدَخَلُ».

ومن ذلك «إِبْرَاهِيمُ» و«إِسْمَاعِيلُ» الهمزة فيها أصل، وزعنها «فِعَالَلَيْلُ»، لأن الباء من «إِبْرَاهِيمُ» والباء والميم أصول، وكذلك السين في «إِسْمَاعِيلُ» والميم والعين واللام كلها أصول. وإذا كان كذلك، كانت الهمزة في أولهما أصلًا كذلك، والألف والياء فيهما زائدة؛ لأنهما لا يكونان أصلين في بنات الثلاثة فصاعداً. وإنما لم تزد الهمزة في أول بنات الأربع لقلة تصرف الأربع، وكثرة تصرف الثلاثة. وإنما قلل التصرف في الرباعي لقلته في الكلام. وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها. ألا ترى أن كل مثال من أمثلة الثلاثي له أبنية كثيرة لقلة والكثرة، وليس للرباعي إلا مثال واحد، وهو «فَعَالَلُ» القليل والكثير فيه سواء. ولم يكن للخمساني مثال للتكسير

= وجملة «جاءت عنـ بـ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلـ»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «تلـ» بمعنى تسـ.

(١) الجزـدـخل من الإـبلـ: الضـخمـ. (لـسانـ العـربـ ١١/١٠٩ـ (جـردـ خـلـ)).

(٢) القرـطـغـنـ: الأـحـمـقـ. (لـسانـ العـربـ ١٣/٣٤٢ـ (قرـطـغـنـ))).

لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف، وإنما هو محمول على الرباعي، نحو: «فَرَازِدٌ»^(١)، و«سَفَارِجٌ»^(٢)، «كَجَاعِفٌ».

وممّا يدلّ على ما قلناه من كثرة تصرُّفهم في الثلاثي أنّهم قد بلغوا ببناتِ الثلاثة بالزيادة سبعة أحرف، نحو: «أشْهِيَابٌ»، و«أَخْمِيرَارٌ»، فزيد على الأصل أربع زوائد، ولم يُزد على الأربعة إلا ثلاط زوائد، نحو: «اَخْرِنْجَامٌ»^(٣)، ولم يزد على الخامسي أكثر من زيادة واحدة، نحو: «عَضْرَفُوطٌ»^(٤)، فعرفت بذلك كثرة تصرُّفهم في الثلاثي، وقلّت في الرباعي والخامسي. فلذلك قلت زيادة الهمزة في أول بنات الأربعة، وكثُرت في أول بناتِ الثلاثة، فلذلك قضي بزيادة الياء في نحو «يَعْقُوبٌ»؛ لأنّها في أول بناتِ الثلاثة؛ لأنّ الواو زائدة، وقضى بأصالتها في نحو «يَسْتَعُورٌ»، وهو موضع، لكونها في أول بناتِ الأربعة.

فأمّا إذا وقعت الهمزة غير أول، فإنه لا يُفضّي عليها بالزيادة إلا بدليل. فإن لم تقم دلالة على ذلك، كانت أصلاً، وذلك لقلة زياتها غير أول، والأصل عدم الزيادة، فلذلك لم يُحكم عليها إذا لم تكن أولاً بالزيادة إلا بثبت، فعلى هذا الهمزة في قولهم: «شَأْمَلٌ» و«شَمَالٌ» للريح زائدة؛ لقولهم: «شَمَلَتِ الريْحُ» من «الشَّمَال». ولو لا ما ورد من السماع، لكان أصلاً. وكذلك الهمزة في «النَّيْدُلَانِ» - وهو الكابوس - زائدة؛ لقولهم فيه: «النَّيْدُلَانِ» بالياء، وضم الدال. فسقوط الهمزة في ذلك دليل على زياتها. وقالوا: «جُرَائِضُ» بالهمز، وهو البعير الضخم، الهمزة فيه زائدة؛ لقولهم في معناه: «جمْلٌ جَرْوَاضٌ»، أي: شديد. فسقوط الهمزة من «جَرْوَاضٍ»، وهو من معناه ولفظه دليل على زياتها في «جُرَائِضُ»، وزنه إذا: «فُعَائِلٌ»، ويجوز أن يكون من الجَرَض، وهو الغصص، كأنه يجرّض به كل أحد لشقله. ومنه المثل، قيل: «حال الجريض دون القريض»^(٥)، وقيل: الجريض: المُشْفَقَةُ على ولدها، كأنها تجرّض لفترط الإشفاق.

(١) جمع «فرزدق».

(٢) جمع «سفرجل».

(٣) الاحرنجام: الاجتماع. (لسان العرب ١٢/١٣٠ (حرجم)).

(٤) العضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة. (لسان العرب ٧/٣٥١ (عرضفوط)).

(٥) هذا مثل، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/٣٥٩؛ وجمهرة اللغة ص ٤٥٩، ٧٥٠؛ وزهر الأكم ٢/١٤٥؛ والعقد الفريد ٣/١٣٢؛ والفاخر ص ٢٥١، ٢٥٠؛ وفصل المقال ص ٤٤٤؛ ولسان العرب ٧/١٣٠ (جريض)، ٧/٢١٨ (قرض)؛ والمستقصى ٢/٥٥؛ ومجمع الأمثال ١/١٩١، ٢٠٤؛

والرسيد في الأمثال ص ٩٨.

حال: منع. الجريض: الغصّة. والجريض الشعر.

يضرب للمُعْضِلَةَ تُغْرِضُ فتشغل عن غيرها.

وقالوا: «ضَهِيَّةً»، وهي التي لا تحبس، وهمزة زائدة؛ لقولهم: «امرأةٌ ضَهِيَّةً» من غير همزة. وهذا استدلالٌ صحيحٌ لأن المعاني متقاربةٌ، وكذلك اللفظُ. قال سيبويه^(١): فإن لم تستدلَّ بهذا النحو من الاستدلال، دخل عليك أن تقول «أولَقُ» من لفظ آخر، يريده أنه كانت تبطل فائدة الاشتقاء، ويلزم من ذلك أن تكون كلَّ كلمة قائمةً بنفسها. وليس الأمر كذلك.

وقالوا: «زِئْرٌ» بالكسر، وهو ما يعلو الشوب الجديد، مثلُ ما يعلو الخَزَ والفرخَ حينما يخرج من البَيْض. وكذلك «ضِيشِيلٌ»: الدهايةُ. قالوا: الهمزةُ في ذلك كله أصلٌ لعدم ما يخالف الظاهر، وقد قال بعضهم: «زِئْرٌ»، و«زِئْرٌ» بالكسر والضم، وكذلك «ضِيشِيلٌ» و«ضِيشِيلٌ» بالكسر والضم فإن صحت الرواية، فالهمزة زائدة؛ لأنَّه ليس في كلامهم مثل «زِيرُجٌ» بالضم. وكذلك قالوا: «جُؤَذْرٌ»^(٢). وقد حكى الجوهري^(٣): «جُؤَذْرٌ»، و«جُؤَذْرٌ» بالفتح والضم، فكُلُّ هذا الهمزةُ فيه زائدة؛ لأنَّها زائدة في لغةٍ من فتح، إذ ليس في الأصل مثل «جُعْفَرٌ» بفتح الفاء وضم الجيم. وإذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة، كانت زائدة في اللغة الأخرى؛ لأنَّها لا تكون زائدة في لغةٍ، أصلًا في لغةٍ أخرى، هذا محالٌ. فأما «بُرَائِلٌ» الديكِ، فهي أصلٌ لا محالةٌ.

فصل

[زيادة الألف]

قال صاحب الكتاب: والألف لا تُزاد أولاً؛ لامتناع الابتداء بها، وهي غير أول إذا كان معها ثلاثة أحرف أصولٍ فصاعداً، لا تقع إلا زائدة، كقولهم: «خاتَمٌ»، و«كتَابٌ»، و«حُبْلَى»، و«سِرْدَاخٌ»^(٤)، و«حِلْبَلَبٌ»^(٥)، ولا تقع للإلحاق إلا آخرًا في نحو «مِغْزَى»، وهي في «قَبْعَثَرٍ»^(٦) كنحو ألف «كتَابٌ» لإنافتها على الغاية.

* * *

قال الشارح: أعلم أنَّ الألف لا تزيد أولاً، وذلك من قبيل أنها لا تكون إلا ساكنةً تابعةً للفتحة، والساكنُ لا يمكن الابتداء به، فلذلك رفض الابتداء بها. وتزيد ثانيةً وثالثاً

(١) الكتاب ٤/٣٢٤.

(٢) الجُؤَذْرُ: ولد البقرة، وقيل: البقرة الوحشية. (لسان العرب ٤/١٢٤ (جذر)).

(٣) الصباح: (جذر).

(٤) السرداخ: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم، والمكان اللَّيْنَ ينبع النجمة والثصي والعلجة. (لسان العرب ٢/٤٨٢ (سرداج)).

(٥) الحِلْبَلَبُ: نبت تدوم خضرته في القiste، وله ورق أعرض من الكف، تسمى عليه الظباء والغنم. (لسان العرب ١/٣٤٤ (حلب)).

(٦) القَبْعَثَرُ: الجمل العظيم، والفصيل المهزول. (لسان العرب ٥/٧٠ (قبعثر)).

ورابعاً وخامساً وسادساً. فمثالي زياقتها ثانية: «ضارب»، و«حاميل»، و«ضارب»، و«قاتل»، وثالثاً: «كتاب»، و«غراب»، و«الشهاب»، و«اذهان»، ورابعاً نحو: «قزطاس» و«مفتاح»، و«أرطى» و«معزى»، و«حبلن». وخامساً في «دلنطي»^(١)، و«قرقرى»^(٢)، و«جبلاب» وهو نبت، وسادساً في نحو: «قبنترى»، و«كمترى». وزياقتها حشوا إنما تكون لإطالة الكلمة، وتكرير بنائتها، ولا تكون للإلحاق، فلا يقال: «كتاب» ملحق بـ«دمقنس»، و«عذافر»^(٣) ملحق بـ«قدعمل»^(٤)؛ لأن حرف العلة إذا وقع حشوأ قبله حركة من جنسه، نحو واو «عجبوز»، وباء «سعيد»، جرى مجرى الحركة والمدة، ولا يلحق بناء بناء، إنما الملحق ما لم يكن للمرة. فإن كانت الألف طرقاً، جاز أن تكون للإلحاق، نحو: «سلقى»^(٥)، و«جبني»^(٦).

واعلم أن الألف تزداد آخرًا على ثلاثة أضرب: للإلحاق، والتأنيث، وزائدة كزيادتها حشواً. فال الأول نحو: «أزطى»، و«معزى»، الحفظهما الألف بـ«جعفر»، و«درهم». والذي يدل على زيادة الألف في «أرطى» قولهم: «أديم ماروط»، إذا دُبغ بالأرطى، فسقوط الألف في «ماروط» دليل على زياقتها. وقولهم: «معز»، و«معيز» دليل على زيادة الألف في «معزى». وقولهم: «أزطى»، و«معزى» بالتنوين يدل أنها ليست للتأنيث، إذ ألف التأنيث تمنع الصرف، فلا يدخلها تنوين، نحو: «حبلن»، و«سکري». ومع ذلك فقد سمع عنهم «أرطاة» بالإلحاق تاء التأنيث، ولو كانت للتأنيث، لم يدخلها تأنيث آخر، فيجمع بين علامتي التأنيث. ومما يدل أن الألف في «معزى» ليست للتأنيث تذكيرهم إياها، نحو قول الشاعر [من من الهجز]:

وِمَغْزَى هَدِبَا يَغْلُو قِرَانَ الْأَرْضِ سُودَانَا^(٧)

ووصفهم إياه بالذكر يدل أنه مذكور. ولو كانت الألف للتأنيث لكان مؤنثاً، فثبت بما ذكرناه أنها زائدة لغير معنى التأنيث، وكان حملها على الإلحاق أولى من حملها على غير الإلحاق؛ لأن الإلحاق معنى مقصود، وإن كانا جميغاً شيئاً واحداً. لا ترى أن معنى الإلحاق تكرير الكلمة وتطويلها؟ فإذا كل إلحاق تكرير، وليس كل تكرير إلحاقاً.

وأتنا الثاني، وهو الزيادة للتأنيث، فنحو ألف «حبلن»، و«سکري»، و«جمادي»،

(١) الدلنطي: السمين من كل شيء. (لسان العرب ٧/٤٤٤ (دلنطي)).

(٢) قرقرى: أرض باليمامة. (معجم البلدان ٤/٣٢٦).

(٣) العذافر: البعير العظيم الشديد. (لسان العرب ٤/٥٥٥ (عذفر)).

(٤) القذّعمل: القصیر الضخم من الإبل. (لسان العرب ١١/٥٥٤ (قذعمل)).

(٥) سلقى المرأة: جامعها. وسلقاه: ألقاه على ظهره. (لسان العرب ١٠/١٦٢، ١٦٣ (سلق)).

(٦) جَبَّاه: صرعه. (لسان العرب ١/٢٦٧ (جب)).

(٧) تقدم بالرقم ٧٦٥.

الألف هاهنا زائدة للتأنيث. والذي يدل على زيادتها الاشتقاق، إلا ترى أن «حبلٍ» من «الحَبَلُ»، و«سُكْرٍ» من «السُّكْرُ»، و«جُمَادٍ» من «الجَمَدُ». والذي يدل على أنها للتأنيث امتناع التنوين من الدخول عليها في حال تنكيرها، ولو كانت لغير التأنيث، لكانـت منصرفة.

الثالث: إلحاقها زائدة كزيادتها حشوًا، نحو: «قَبْعَثَرِيٌّ»، للعظيم الحلقِ، و«كُمَثَرِيٌّ»، و«باقِلِيٌّ»، و«سُمَانِيٌّ» لضرب من الطير، الألفُ في جميع ذلك زائدة؛ لأنـها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً إلا زائدة، وليست للتأنيث لانصرافها، مع أنه قد حُكِي: «باقلاًة»، و«سُماناًة»، وهذا ثبت؛ لأنـها ليست للتأنيث، ولا تكون للإلحاق؛ لأنـه ليس في الأصول ما هو على هذه العدة والزنة، فيكونـ هذا ملحقاً به؛ وإذا لم تكن للتأنيث، ولا للإلحاق، كانت زائدة لتکثیر الكلمة، وإتمام بنائـها. وهذا معنى قوله: «لإنافتـها على الغـاية»، يريد أن «قبـعـثـرـيـ»، و«كـمـثـرـيـ» الأـلـفـ فيـهـما سـادـسـةـ، وـغـايـةـ ما يكونـ عـلـيـهـ الأـسـمـاءـ الأـصـوـلـ خـمـسـةـ أـحـرـفـ، فـلـمـ يـكـنـ فـيـ الـأـصـوـلـ ما هوـ عـلـىـ هـذـهـ العـدـةـ، فـيـلـخـقـ بـهـ، فـهـيـ إـذـاـ كـأـلـفـ «كتـابـ» وـ«جـمـارـ» لـتـكـثـيرـ، فـاعـرـفـهـ.

فصل

[زيادة الياء]

قال صاحب الكتاب: والباء إذا حصلت معها ثلاثة أحرف أصول، فهي زائدة أينـما وقعت، كـ«يـلـمـعـ»^(١)، وـ«يـهـيـرـ»، وـ«يـضـرـبـ»، وـ«عـثـيرـ»^(٢)، وـ«زـبـنـيـةـ» إلاـ فيـ نحوـ: «يـأـجـجـ»، وـ«مـزـيمـ»، وـ«مـدـيـنـ»، وـ«صـبـصـيـةـ»^(٣)، وـ«قـوـقـيـثـ». وإذا حصلت معها أربـعـةـ، فإنـ كانتـ أـوـلـأـ، فـهـيـ أـصـلـ، كـ«يـسـتـعـورـ»، وإـلـاـ فـهـيـ زـائـدـةـ كـ«سـلـخـفـيـةـ».

* * *

قال الشارح: أمرـ الياءـ كـأمرـ الأـلـفـ: متى حـصـلـتـ معـ ثـلـاثـةـ أـحـرـفـ أـصـوـلـ، فـلـاـ تكونـ إـلـاـ زـائـدـةـ، عـرـفـتـ اـشـتـقـاـقـهـ أـوـ لـمـ تـعـرـفـهـ، وـذـلـكـ نحوـ: «كـثـيرـ»، وـ«عـقـيلـ». وإنـما قـلـناـ ذـلـكـ لـكـثـرةـ مـاـ عـلـمـ مـنـ الـاشـتـقـاـقـ عـلـىـ مـاـ ذـكـرـنـاـ عـلـىـ الـأـلـفـ.

وقـولـهـ: «أـيـنـمـاـ كـانـتـ»، يريدـ أنـهاـ تـقـعـ زـائـدـةـ مـعـ بـنـاتـ الـثـلـاثـةـ سـوـاءـ كـانـتـ أـوـلـأـ أوـ حـشـوـاـ أوـ آخـرـاـ بـخـلـافـ الـأـلـفـ وـالـوـاـوـ. وـأـمـاـ الـأـلـفـ فـلـأـجـلـ سـكـونـهاـ وـعـدـمـ جـواـزـ الـحـرـكـةـ فـيـهاـ، وـأـمـاـ الـوـاـوـ فـلـمـ سـنـذـكـرـهـ مـنـ أـمـرـهـاـ. فـمـثـالـ زـيـادـتـهاـ أـوـلـأـ قـولـكـ: «يـرـمـعـ»، وـهـيـ

(١) اليـلمـعـ: السـرابـ لـلـمعـانـهـ. (لـسانـ الـعـربـ / ٨ / ٣٢٤ (لمـعـ)).

(٢) العـثـيرـ: العـجـاجـ السـاطـعـ. (لـسانـ الـعـربـ / ٤ / ٥٤٠ (عـثـ)).

(٣) الصـبـصـيـةـ: شـوـكـةـ الـحـاثـكـ الـتـيـ يـسـوـيـ بـهـ السـدـةـ وـالـلـحـمـةـ. (لـسانـ الـعـربـ / ٧ / ٥٢ (صـبـصـ)).

حجارة صغار. وـ«يلمَع» وهو السُّرَاب. قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٦٣ - إذا ما شَكُوتُ الْحُبَّ كَيْمَا تُشِيبَنِي بُوْدَى قَالَتْ إِنَّمَا أَنْتَ يَلْمَعُ وـ«يلمَقُ» للقباء، وهو فارسيٌ معرَبٌ. وـ«يَهِيرُ» - وهو حجر - إحدى الياءين فيه زائدة، وهي الأولى؛ لأنَّه لا يخلو إما أن يكونا أصلين، أو زائدين، أو أحدهما أصلٌ والآخر زائدٌ، فلا يكونان أصلين، لأنَّ الياء لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة في غير المضاعف. ولا يكونان زائدين؛ لأنَّ الاسم لا يكون على حرفين. ولا تكون الياء الثانية هي المزيدة؛ لأنَّها ليس في الكلام «فعيْل» بفتح الفاء، وفيه «فعيْل» بكسره. فلو كانت زائدة، لقيل: «يَهِيرُ» بكسر الصدر، كما قيل: «عِثِيرُ»، وـ«جَذِيرُ»، فإذاً تعين أن تكون الأولى هي المزيدة. وقالوا في الفعل «يَقْعُدُ»، وـ«يَضْرِبُ». وثانية في نحو «خَيْقَى»، وهو صفة، يقال: «فَلَاهُ خَيْقَى»، أي: واسعة، وـ«صَيْرَفُ»، وـ«ضَيْغَمُ»، وهو من أسماء الأسد. وثالثة، نحو: «سَعِيدُ»، وـ«فَضِيْبُ». ورابعة، نحو: «زِينِيَّة» لواحد الزَّبَانِيَّة، وـ«دَهْلِيزُ»، وـ«قَنْدِيلُ»، وـ«عَنْتَرِيسُ» للناقة الشديدة. وخامسة في «سُلَخَفِيَّة». وسادسة في تصغير «عَنْكَبُوتٍ» وتكسيره، نحو: «عَنْيَكِيَّتُ»، وـ«عَنَّاكيَّتُ» فيما حكاه الأصممي. فتعلم زيادة الياء في ذلك كلَّه، لأنَّها لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة فصاعداً.

فأمَّا «يَأْجَجُ»، وهو اسمُ مكان، فالإياء في أوله أصلٌ. يدلُّ على ذلك إظهار

١٢٦٣ - التخرير: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٨/٣٢٤ (المع).

اللغة والمعنى: ثيبي: تعطيني ثواباً. يلمع: السراب.

أنت منها أن تبادرني محبتي بمثلها حينما أشكوا لها ما ألاقيه من حبها، لكنها تتهمني دوماً بأنني مخادع كالسَّراب.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«قالت». «ما»: حرف زائد. «شكوت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الحب»: مفعول به منصوب بالفتحة. «كيمَا»: «كَيْمَا»: حرف ناقص، «ما»: حرف مصدرى. «تشيبي»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والتون لللوقاية، والإياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والمصدر المؤول من «ما تشيبي» في محل جز بحرف جز مقدر قبل «كَيْ»، والجار والمجرور متعلقان بـ«شكوت»، بتقدير: إذا شكوت الحب لثوابي. «بُوْدَى»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«تشيبي»، والإياء: ضمير مبني في محل جز مضaf إليه. «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والباء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «إنما»: مكفوفة وكافية. «أنت»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «يلمع»: خبر مرفوع بالضمة. والجملة الشرطية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شكوت»: في محل جز مضaf إليه. وجملة «قالت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت يلمع»: في محل نصب مفعول به (مفهوم القول).

والشاهد فيه قوله: «أنت يلمع» حيث جاءت الإياء زائدة في أول الاسم، وأصلها من اللام.

التضعيف. ولو كانت الياء زائدة، لكان من «أَيْجَ يَأْجَ»، وكان يجب الاذمام، وأن تقول: «يَؤُجُّ»، كما تقول: «يَئُصُّ»، و«يَئُضُّ». فلما لم يذغموا، دلَّ أنَّ الجيم الأخيرة زائدة للإلحاق بمثال «جَغْفَرِ». فلذلك لم يذغموا، إذ لو اذغموا، لبطل الغرض، وزالت المُوازنة. وبعضُ المحدثين ربما كسر الجيم، وقال: «يَأْجَجِ». فإنَّ صَحَّ ما رواه، كانت الياء زائدة؛ لأنَّه ليس في الكلام «جَغْفَرِ» بكسر الفاء، ويكون إظهارُ التضعيف شادًّا من قبيل «محبِّ».

وأما «مَرْيَمُ»، و«مَدْيَنُ»، فإنَّ الميم فيهما زائدة، والباء أصلٌ، إذ ليس في الكلام «فَغَيْلٌ» بفتح الفاء. وكان يجب كسرُ الصدر منها، فيقال: «مِرْيَمُ»، و«مِدْيَنُ» كـ«عَثِيرٍ»، وكان القياس فيهما قلبُ الباء أَلْفًا على حد «مَقَالٍ»، و«مَقَامٍ»، لكنه شدُّ التصحيح فيهما، كما شدُّ في «مِكْوَرَةٍ». وإذا كان التصحيح قد جاء عنهم في نحو: «الْقَوْدُ»، كان في العلم أسهل وأولى.

وأما «صِيَصِيَّةٍ»، فإنَّ الياءين فيها أصلٌ وإن كان معك ثلاثةُ أحرف أصول؛ لأنَّ الكلمة مركبةٌ من «صي» مرَّتين، فالباء الأولى أصلٌ؛ لثلاً تبقى الكلمة على حرف واحد، وهو الصاد. وإذا كانت الياء الأولى أصلًا، كانت الياء الثانية أيضًا أصلًا؛ لأنَّها هي الأولى كُررت. ومثله من الصحيح «زَلْزَلٌ»، و«قَلْقَلٌ». ومنه «الْوَسْوَسَةُ»، و«الْوَشْوَشَةُ». فالواو في ذلك أصلٌ؛ لأنَّ الواو مكررةٌ، وتكريرُها هنا أولاً كتكريرها في «صي صي» آخرًا.

ومن ذلك «حَاجِنَتُ»، و«عَاغِنَتُ»، الياء فيهما أصلٌ، لأنَّها الأولى كُررت، وزُئنُهما «فَغَلَّتُ»، والأصل «حَيْنَجِنَتُ»، و«عَيْنَجِنَتُ». وإنما قُلبت الياء الأولى للفتحة قبلها، كما قالوا في «يَيْجَلُ»: «يَا جَلُّ». وكذلك «فَوْقَنَتُ»، و«ضَوْضَنَتُ»، فإنَّ الياء الثانية فيهما أصلٌ؛ لأنَّها الأولى كُررت، وأصلُهما: «فَوْقَوْتُ»، و«ضَوْضَوْتُ». وإنما قلبوا الثانية منها باء لوقوعها أربعةٌ على حد «أَغْرِنَتُ»، و«أَدْعِنَتُ». فإنَّ قيل: فهلاً كانت زائدة على حد زiadتها في «سَلْقَنَتُ»، و«جَعْنَتُ»، قيل: لو قيل ذلك، لصارت من باب «سَلِسَ»، و«قَلِقَ»، وهو قليل، وباب «زَلْزَلُ» و«قَلْقَلُ» أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر. فإنَّ قيل: فاجعل الواو فيهما زائدة على حد «صَوْمَغَتُ» و«حَوْقَلَتُ»، قيل: لو قيل ذلك، لصارت من باب «كَوْكِبٍ» و«دَدَنٍ» مما فاؤه وعيته من واد واحد، وهو أقلُّ من «سَلِسَ»، و«قَلِقَ».

* * *

قال صاحب الكتاب: وإذا حصلت معها أربعةٌ فإنَّ كانت أولاً، فهي أصلٌ كـ«يَسْتَعُورُ»، وإلاً فهي زائدة كـ«سُلَخَّفِيَّةٍ».

* * *

قال الشارح: حكم الياء كحكم الهمزة إذا وقعت في أول بنات الأربع، فإنه لا يقضى عليها بالزيادة، ولا تكون إلا أصلًا؛ لأن الزوائد لا يلحقن أوائل بنات الأربع لقلة التصرف في الرباعي، وأن الزيادة أولاً لا تتمكن تمكّنها حشوًا وأخيرًا. ألا ترى أن الواو الواحدة لا تزيد أولاً ألبته، وتزاد حشوًا مضاعفة وغير مضاعفة؟ فالمضاعفة نحو: «كرؤس»^(١)، و«عصود»^(٢)، و«اجلؤذ»^(٣)، و«اخروط»^(٤)، وغير المضاعفة نحو: واو «عجوز»، و«جرموق»^(٥). فلذلك قضي على ياء «يستعور» وهو اسم مكان باتتها أصل، كما كانت الهمزة في «إصطبل» كذلك، لأن حكم الهمزة كالباء إذا وقعت أولاً، والكلمة بها خصائص كـ«غضروفوط»، فإن كان بعدها ثلاثة أحرف أصول، كانت زائدة كزيادة الهمزة في «أحمر»، فاعرفه.

فصل [زيادة الواو]

قال صاحب الكتاب: والواو كالألف لا تزيد أولاً، وقولهم: «ورثت» كـ«جحفل»؛ وأما غير أول، فلا تكون إلا زائدة كـ«عوسيج»، و«حوقل»، و«قنسور»^(٦)، و«دفور»، و«ترقوة»، و«عنفوان»، و«قلنسوة»، إلا إذا اعترض ما في «عزيزيت».

* * *

قال الشارح: الواو كالألف لا تزيد أولاً، وذلك أنها لو زيدت أولاً، لم تخل من أن تزيد ساكنة أو متحركة، ولا يجوز أن تزيد ساكنة؛ لأن الساكن لا يبتدأ به. وإن زيدت متحركة، فلا تخلو من أن تكون مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة. فلو زيدت مضمومة، لطرد فيها الهمز على حد «وُقتت»، و«أفتت». وكذلك لو كانت مكسورة على حد «وسادة»، و«إسادة»، و«وشاح»، و«إشاح»، وإن كان الأول أكثر. ولو زيدت مفتوحة، لتطرق إليها الهمز؛ لأنها لا تخلو من أن تزيد في أول اسم، أو فعل، فالاسم بعزمية التصغير، والفعل بعزمية أن لا يسمى فاعله، وكلاهما يضم أوله. وإذا ضم، تطرق إليه الهمز حيشه، مع أنه قد همزا الواو المفتوحة في نحو «وحدي»، و«أحد»، و«وناء»، و«أناة»، وهو قليل. فلما كان زياستها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة، وقلبها همزة

(١) الكرؤس: الرجل الشديد الرأس والكافل في جسم. (السان العرب ٦/١٩٤ (كرس)).

(٢) العصود: الطويل. (السان العرب ٣/٢٩١ (عصد)).

(٣) اجلؤذ الليل: مضى. (السان العرب ٣/٤٨٢ (جلذ)).

(٤) اخروط البعير في سيره: أسرع. (السان العرب ٧/٢٨٦ (خرط)).

(٥) الجرموق: خفٌّ صغير. (السان العرب ١٠/٣٥ (جرمق)).

(٦) القنسور: الأسد، والرامي، والصياد، وضرب من الشجر. (السان العرب ٥/٩٢ (قس)).

ربما أوقع لبساً وأحدث شكًا في أن الهمزة أصلٌ أو منقلبةً مع أن زيادة الحرف إنما المطلوب منه نفسه، فإذا لم يسلم لفظه لم يحصل الغرضُ.

فأثنا قولهم: «ورَنْتِلُ» بمعنى الشَّرَّ، فإنه يقال: «وقع القوم في ورنتل»، أي: في شَرَّ، فالواوُ فيه من نفس الكلمة، والنونُ زائدةٌ ملحقةٌ بـ«سَقَرَجَلٌ»، وزونه «فَعَنَلٌ»، والكلمة بها رباعيةٌ. وإنما قضينا على الواو أنها أصلٌ، لأنه لا يجوز أن تكون زائدة؛ لأن الواو لا تكون زائدة أولاً أبداً.

فإن قيل فكما لا تكون زائدة أولاً، كذلك لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة فصاعداً، فالجواب أن الأمر فيها دائرة بين أن تكون أصلاً أو زائدة، فكان حملها على الأصل أولى؛ لأنها قد تكون أصلاً مع الثلاثة، وذلك إذا كان هناك تكريرٌ، ولا تكون زائدة أولاً أبداً، فكان حملها على الأصل هو الوجه؛ لأنه أقلُّ مخالفةً. فأثنا إذا وقعت حشوًّا مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً، فلا تكون إلا زائدة. وهي في ذلك تقع ثانيةً، نحو: «عَوْسَجٌ»، و«جَوْهَرٌ»، و«حَوْقَلٌ»، و«صَوْمَعٌ». وثالثةً في نحو: «جَدْوَلٌ»، و«قَسْوَرٌ»، و«رَهْوَكٌ»، الرجلُ، إذا تبخرت في مشيه، و«دَهْوَرَةٌ» إذا ألقاه في مهواه. ورابعةً، نحو: «تَرْقُوةٌ»، و«عَنْفُوانٌ»، و«اخْرَوْطٌ»، و«اغْلُوْطٌ». وخامسةً في نحو: «عَضَرْفُوطٌ»، و«مَنْجَنُونٌ». فأثنا عِزْوِيْتُ - وهو بلدٌ - فالواو فيه أصلٌ، والباء والياء زائدتان، وزونه «فِغْلِيْتٌ كَعِفْرِيْتٍ»؛ لأنَّه من «العِفْرِ». وإنما قلنا ذلك؛ لأنَّه لا يجوز أن تكون الواو أصلًا على أن تكون الياء من الأصل أيضًا؛ لأنَّه يلزم منه أن تكون الواو أصلًا مع ذوات الأربع، وهو غير جائز. ولا يجوز أن تكون الواو أصلًا، والباء زائدة، والباء أصلًا، ويكون وزنه «فِغْلِيْلًا»؛ لأنَّه يلزم منه أن تكون الواو أصلًا مع ذوات الثلاثة، وذلك غير جائز أيضًا. ولا تكون الواو والباء زائدتين معاً، والباء أصلٌ، لأنَّه يصير وزنه «فِغْوِيْلًا»، وذلك بناءً غير معروف، فلا يحمل عليه. وإذا لم يجز أن يكون «فِغْلَلًا»، ولا «فِغْلِيْلًا»، ولا «فِغْوِيْلًا»، حُمل على «فِغْلِيْتٌ كَعِفْرِيْتٍ»، وتكون الواو من الأصل.

فصل

[زيادة الميم]

قال صاحب الكتاب: والميم إذا وقعت أولاً، وبعدها ثلاثة أصولٌ، فهي زائدة، نحو: «مَفْتَلٌ»، و«مَضْرِبٌ»، و«مُكْرَمٌ»، و«مِقْبَاسٌ»، إلا إذا عرض ما في «مَعْدٌ»، و«مِغْزَى»، و«مَاجِحٌ»، و«مَهْدَدٌ»، و«مَنْجَنُونٌ»، و«مَنْجِنِيقٌ».

* * *

قال الشارح: أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة سواءً. موضع زиادتها أن تقع في أول بنات الثلاثة، والجامع بينهما أن الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر،

واليم من الشفتين، وهو أول المخارج من الطرف الآخر، فجعلت زيادتها أولاً ليناسب مخرجاهما موضع زيادتهما. ولا تزداد في الأفعال إنما ذلك في الأسماء، نحو: «مَفْعُولٌ» من الثلاثي، نحو: «مَضْرُوبٌ»، و«مَقْتُولٌ»، ونحو المصادر، وأسماء الزمان والمكان، كقولك: «ضَرِبَهُ مَضْرِبًا»، أي: ضربنا، وإن في ألف درهم لمَضْرِبًا، أي: لضربيا، ونحو: «المَجْلِس»، و«الْمَخْبِس» لمكان الجلوس والحبس، ونحو: «أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضَرِبِهَا وَمَنْتَجِهَا»، يريد الحين الذي وقع فيه الضرب والتنتاج. وزيدت في اسم الفاعل من بنات الأربعه وما وافقه، نحو: «مَدْخُرٌ»، و«مُكْرِمٌ»، فـ«مَدْحُرٌ» رباعي، وـ«مُكْرِمٌ» موافق للرباعي بما في أوله من الزيادة. وتزداد في «مِفْعَالٍ»، نحو: «مِقْبَاسٌ»، وـ«مِفْتَاحٌ»، للمبالغة.

وفي الجملة زيادة الميم أولاً أكثر من زيادة الهمزة أولاً، كأنها انتصفت لللواو؛ لأنها أختها إذ هي من مخرجها. والذي يدل على جميع ما ذكرناه الاشتقاء، فإن أبنיהם شيء من ذلك، حمل على ما علم، فعلى هذا «مَنْبِيجٌ» اسم هذه البلدة، الميم فيها زائدة، والنون أصل؛ لأن الميم بمنزلة الهمزة، يُقصى عليها بالزيادة إذا وجدت في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف أصول؛ لكثرة ذلك في الميم على ما ذكرنا، مع أنها نقول: لا يخلو الميم والنون هنا من أن يكونا أصلين، أو زائدين، أو أحدهما أصل والأخر زائد. فلا يجوز أن يكونا أصلين؛ لأن الكلمة تكون «فَعْلَلًا» كـ«جَعْفَرٌ» بكسر الفاء، وليس في الكلام مثله، ولا يجوز أن يكونا زائدين؛ لثلا يصير الاسم من حرفين الباء والجيم، فيقي أن يكون أحدهما أصلاً، والأخر زائداً. فقضى بزيادة الميم لما ذكرناه من كثرة زيادتها أولاً. والنون، وإن كان تكثر زиادتها ثانية، نحو: «عَنْصُرٌ»، وـ«جُنْدُبٌ»، فإن زيادة الميم أولاً أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر. فأما «مَعْدٌ» فإن الميم فيه أصل، وهي فاء لقولهم: «تَمَعَدَّ»، أي: صار على خلق مَعْدٌ. ومنه قول عمر رضي الله عنه: «اخْشُو شَنَوْا، وَتَمَعَدُّوَا». وقال الراجز:

١٢٦٤ - رَبَيْنِيَهُ حَتَّى إِذَا تَمَغَدَّا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَمَ أَنْ أَجْلَدَا

١٢٦٤ - التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢٨١ / ٢؛ وخزانة الأدب ٤٢٩ / ٨، ٤٣٢؛ والدرر ١ / ٢٩٢، ٥٠؛ والمحتسب ٢ / ٣١٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٢ / ٨؛ والدرر ٤ / ٥٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٣٣٦؛ واللامات ص ٥٩؛ والمنصف ١ / ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١ / ٨٨، ٢ / ١١٢.

اللغة: تَمَغَدَّ: شبّ وغلظ.

المعنى: يريد أنه كان جزاؤه من تربيته لابنه ورعايته له إلى أن شبّ، أن ضربه هذا الابن بالعصا. الإعراب: «ربئته»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وناء الفاعل: محلها الرفع، والهاء: مفعول به محل النصب. «حتى»: حرّف غایة وابتداء. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على الفتح في محل نصب، متعلق بجوابه. «تمعدداً»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل =

وقيل: «تمَعْدَد»، أي: تَكَلَّم بِكَلَام مَعْدَد، فـ«تمَعْدَد»: «تَفَعَّلَ». ولو كانت الميم زائدة، لكان وزنه «تَمَفَّعَلَ»، ولا يُعرف «تمَفَّعَلَ» في كلامهم. فأما قولهم: «تمَسْكَنَ» إذا أظهر المَسْكَنَةَ، و«تمَدْرَعَ» إذا لبس الْمَدْرَعَةَ، و«تمَنَّدَلَ» من المِنَدِيلَ، فهو قليل من قبيل الغلط، فكأنهم اشتقو من لفظ الاسم كما يشتقون من الجُملَ، نحو: «حَوْقَلَ»، و«سَبَحَلَ»، والجيد: «تسَكَنَ»، و«تَدَرَعَ»، و«تَنَدَلَ». قال أبو عثمان: هذا كلام أكثر العرب.

وأما «مِغَزَى»، فإنه وإن كان عَجَمِيًّا، فإنه قد عَرَب في حال التنكير، فجري مجراه العربية، ففيه أصل؛ لقولهم: «مَغَزٌ»، و«مَعْيِزٌ»، فـ«مَغَزٌ»: فَعَلٌ، وـ«مَعْيِزٌ»: فَعِيلٌ، فلو كانت الميم في «معزى» زائدة - وقد بُني منه ذلك - لقليل: «عَزَى»، و«عَرَيٌّ». فلما لم يقل، دلَّ أن الميم أصل. وكذلك «مَأْجَجٌ»، وـ«مَهَدَدٌ» الميم فيهما أصل، فـ«مَأْجَجٌ» مكان، وـ«مَهَدَدٌ» اسم امرأة. والذي يدلُّ أن الميم فيهما أصل إظهار التضعيف. ولو كانت زائدة، لادْعَمَ المثلان، وكان يقال: «مَأْجَجٌ»، وـ«مَهَدَهٌ»، كـ«مَفَرَّ»، وـ«مَقَرٌّ»، وزُنْهُما: «فَعَلٌ». واللام الثانية زائدة للإلحاق بـ«جَعْفَرٍ». ولذلك لم يدعُمُوا، إذ لو ادعُموه لبطل الإلحاد، وانتقض الغرض.

وأما «مَتَجَجُونَ» فليس به(١) في قوله: «كَانَ»: أصحُّهما أن الميم فيه أصل، والنون بعدها أصلية، والنون الثانية لام، والكلمة رباعية الأصل. وإنما كُرِرت النون الثانية لـالتحقق «بعَضَرَفُوطٍ»، ومثاله: «فَعَلَلُولٌ». ومثله في التكرير «حَنَدَقُوقٌ»، وهو نبت. وإنما قلنا ذلك؛ لأنَّه لا يخلو إِمَّا أن تكون الميم وحدها زائدة، أو النون وحدها زائدة، أو يكونا جميـعاً زائدين أو أصلـيين. ولا يجوز أن تكون الميم وحدها زائدة لأنَّا لا نعلم في الكلام مَفْعُولًا، ولا يجوز أن تكون النون وحدها زائدة؛ لقولهم في الجمع: «مَنَاجِينُ»، كذلك تجمعـه عـامةـ الـعـربـ. فـلـمـا ثـبـتـتـ فـيـ الـجـمـعـ، قـضـيـ بـأـصـالـتـهـ، إـذـ لـوـ كـانـ زـائـدـةـ، لـقـلـيلـ: «مَجاـنـيـنُ»، كـماـ قـالـواـ: «مَجاـنـيـقُ». وـلاـ يـكـونـ النـونـ وـالـمـيمـ جـمـيـعاًـ زـائـدـينـ؛ لأنـهـ لاـ يـجـمـعـ

= مستتر تقديره: هو. «كَانَ»: فعل مضارع ناقص مبني على الفتح. «جزائي»: اسمه مرفوع بضمـة مـقدـرة على ما قبل يـاءـ المـتكلـمـ، وـالـيـاءـ: مضـافـ إـلـيـهـ محلـهـ الجـرـ. «بـالـعـصـاـ»: جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعلـقـانـ بالـفـعـلـ «أـجـلـدـ» المـذـكـورـ أوـ المـقـدرـ عـلـىـ ماـ بـيـنـهـمـ مـنـ الـخـلـافـ. «أـنـ»: حـرـفـ مـصـدـريـ نـاصـبـ. «أـجـلـداـ»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ«أـنـ»، وـنـاثـبـ الـفـاعـلـ مـسـتـرـ وـجـوـبـاـ تقـدـيرـهـ: أناـ، والأـلـفـ: للـإـطـلاقـ، وـالـمـصـدـرـ المـؤـولـ مـنـ «أـنـ»ـ وـالـفـعـلـ «أـجـلـدـ»ـ خـبـرـ «كـانـ»ـ.

جملة «رـيـتـهـ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وـجملـةـ «تمـعـدـدـ»: مضـافـ إـلـيـهاـ محلـهـ الجـرـ. وـجملـةـ «كـانـ جـزـائـيـ أـنـ أـجـلـدـ»: محلـ لهاـ منـ الإـعـرـابـ. وـجملـةـ «تمـعـدـدـ»: مضـافـ إـلـيـهاـ محلـهـ الجـرـ. وـجملـةـ «كـانـ جـزـائـيـ أـنـ أـجـلـدـ»: جـوابـ شـرـطـ غـيرـ جـازـمـ لـاـ محلـ لهاـ منـ الإـعـرـابـ.

والشاهدـ فـيـ قـولـهـ: «تمـعـدـدـ»، أيـ: صـارـ عـلـىـ خـلـقـ مـعـدـ. فالـمـيمـ فـيـ أـصـلـيـةـ.

في أول اسم زائدان، إلا أن يكون جاريًا على فعله، نحو: «مُنْطَلِقٌ»، مع أنه ليس في الكلام «مَنْقَعُولٌ». فلما امتنع أن تكون الميم وحدها زائدة، والنون وحدها زائدة، وأن تكونا جميعاً زائدين، بقي أن تكونا أصلين على ما ذكرنا.

فأما «مَنْجِنِيقٌ»، فاليميم فيه أصل، والنون بعدها زائدة؛ لقولهم في جمعه: «مَجَانِيقٌ»، و«مَجَانِقٌ». فسقوط النون في الجمع دليل على زيادتها. وإذا ثبت أن النون زائدة، قُضي على الميم بأنها أصل؛ لئلا يجتمع زائدان في أول اسم. وذلك معدوم، إلا ما كان جاريًا على فعله، نحو: «مَنْطَلِقٌ»، و«مَسْتَخْرَجٌ». وهذا مذهب سيبويه والمازني، وزنه عندهما «فَتَعْلِيلٌ» كـ«عَثَرِيْسٍ». وقال غيره: إن النون الأولى والميم معاً زائدان، وذلك من قبيل إن من العرب من يقول: «جَنَّقَنَا هُمْ»، أي: رَمَيْنَا هُمْ بالمنجنيق. وحكي أبو عبيدة عن بعض العرب: «ما زَلَنَا نَجَنِقُ». فعلى هذا وزنه «مَنْقَعِيلٌ». والصحيح مذهب سيبويه، لما تقدم من قولهم في التكسير: «مَجَانِيقٌ». وأما قولهم: «جَنَّقُونَا» فهو من معناه لا من لفظه كـ«ذِمَّثٌ» و«دِمَثٌ»، و«سَبِطٌ» و«سَبَطٌ»، و«لَأَلٌ» من «اللُّؤْلُؤُ»، و«ثَعَالَةً» ليس علم للتلغّب. وذكر القراء: «جَنَّقَنَا هُمْ»، وزعم أنها مولدة. قال: ولم أر الميم تزاد على نحو هذا. ومعنى قوله: «مولدة»، أي: أنه أعمجيٌ معرَبٌ. وإذا اشتقو من الأعجمي خلطوا فيه، لأنَّه ليس من كلامهم. وقوله: ولم أر الميم تزاد على نحو هذا إشارة إلى عدم النظير، وهذا يقوِّي أن الميم أصلٌ، والنون زائدةً.

* * *

قال صاحب الكتاب: وهي غير أول أصل، إلا في نحو «دُلَامِصٌ»، و«قَمَارِصٌ»، و«هِرْمَاسٌ»، و«أَرْزَقٌ».

* * *

قال الشارح: قد تقدَّم قولنا: إن موضع زيادة الميم أن تقع في أول بناة الثلاثة، ولا تزيد حشوًا ولا أخيرًا، إلا على ندرة وقلة. فإذا مرت بك شيءٌ من ذلك، فلا تقضي بزيادتها إلا بثبت من الاستنقاق؛ لقلة ما جاء من ذلك فيما وضح أمره. فمن ذلك «دُلَامِصٌ»، ذهب الخليل إلى أنَّ الميم فيه زائدة، ومثاله «فَعَامِلٌ»، لأنَّهم قد قالوا فيه: «دِرْعَ ذَلِيقٌ وَدِلَاصٌ»، فسقط الميم من «دلِيق» و«دلَاص» دليلاً على زيادتها في «دُلَامِصٌ» و«دُلَامِصٌ». قال الأعشى [من الطويل]:

١٢٦٥ - إذا جُرِدتْ يوْمَا حسِبتْ خَمِيسَةً عليها وحْزَيَالَ التَّضِيرِ الدُّلَامِصَا

١٢٦٥ - التحرير: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦٠٥، ١٢١٠؛ وسر صناعة الإعراب ٤٢٩/١؛ ولسان العرب ٥/٢١٣ (نظر)، ٧/٣١ (خمص)، ١١/١٠٩ (جرل)؛ والممتع في التصريف ١/٢٣٩؛ والمنصف ٣/٢٥؛ وبلا نسبة في رصف المبني ص ٣٠٤.

كما قالوا: «شَامِلٌ»، و«شَمَالٌ»، وقالوا: «دَلْمِصٌ»، و«دَمَلِصٌ». حذفوا منه الألف، كما قالوا: «هُدَيْدٌ»^(١)، و«عُلَيْطٌ»^(٢)، وقالوا: «دَلِيلِصٌ»، و«دِلاصٌ»، كله بمعنى البراق. قال أبو عثمان: لو قال قائلٌ: إِنَّ دَلَامِصًا من الأربعـة، ومعناه «دلـاصـ»، وهو ليس بمشتق من الثلاثـة، قال قولهـاً قـوـيـاً، كما أـنَّ لـالـأـلـآـةـ منـسـوبـ إـلـىـ معـنـىـ «الـلـؤـلـؤـ»، وليسـ منـ لـفـظـهـ، وكـمـاـ أـنـ «سـبـطـرـاـ»ـ معـنـاهـ «الـسـبـطـ»ـ، وليسـ مـنـهـ. وـمـعـنـىـ هـذـاـ الـكـلـامـ أـنـ إـذـاـ جـدـ لـفـظـ ثـلـاثـيـ بـمـعـنـىـ لـفـظـ رـبـاعـيـ، وـلـيـسـ بـيـنـ لـفـظـيـهـمـ إـلـاـ زـيـادـةـ حـرـفـ، فـلـيـسـ أـحـدـهـمـ مـنـ الـآـخـرـ يـقـيـنـاـ، نـحـوـ «سـبـطـ»ـ وـ«سـبـطـرـ»ـ، وـ«دـمـيـثـ»ـ وـ«دـمـيـثـرـ»ـ. أـلـاـ تـرـىـ أـنـ الرـاءـ لـيـسـ مـنـ حـرـوفـ الـزـيـادـةـ، فـجـازـ أـنـ تـكـوـنـ فـيـمـاـ أـنـهـمـ أـمـرـهـ كـذـلـكـ؟ـ هـذـاـ وـإـنـ كـانـ مـحـتـمـلـاـ، إـلـاـ أـنـهـ اـحـتـمـالـ مـرـجـوـحـ؛ـ لـقـلـتـهـ وـكـثـرـةـ الـاشـتـقـاقـ وـتـشـعـعـهـ.

وـأـمـاـ «قـمـارـصـ»ـ، وـهـوـ الـحـامـضـ، يـقـالـ: «لـبـنـ قـمـارـصـ»ـ، كـأـنـهـ يـقـرـصـ اللـسانـ، فـالـمـيـمـ فـيـ زـائـدـةـ؛ـ لـمـاـ ذـكـرـنـاهـ مـنـ الـاشـتـقـاقـ.ـ وـالـاشـتـقـاقـ يـقـضـيـ بـدـلـالـتـهـ مـنـ غـيرـ التـفـاتـ إـلـىـ قـلـةـ الـزيـادـةـ فـيـ ذـلـكـ الـمـوـضـعـ.ـ أـلـاـ تـرـىـ إـلـىـ إـجـمـاعـهـمـ عـلـىـ زـيـادـةـ الـهـمـزـةـ وـالـنـونـ فـيـ «إـنـقـخلـ»^(٣)ـ، وـ«إـنـزـهـوـ»^(٤)ـ؛ـ لـقـولـهـمـ فـيـ مـعـنـاهـ: «قـخلـ»ـ، وـ«زـهـوـ»ـ، وـإـنـ كـانـ لـاـ يـجـتـمـعـ زـيـادـتـانـ فـيـ أـوـلـ اـسـمـ لـيـسـ بـجـارـ عـلـىـ فـعـلـ؟ـ

= اللغة: الخميصة: ثوب أسود أو أحمر له أعلام. الجريال: صبغ أحمر. النضير: الذهب، والجميل. الدلامص: البراق اللامع، والدلاص: اللين البراق الأملس.

المعنى: إذا تعرت يوما خلت أنها ترتدي ثوباً أحمر ذهبياً برأها جميلاً.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط، مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«حسبت». «جردت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتابع للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «يوماً»: مفعول فيه منصوب بالفتحة، متعلق بـ«جردت». «حسبت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتابع: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «خميصة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «عليها»: جاز و مجرور متعلقان بصفة محدّوفة. «وجريال»: الواو: حرف عطف، «جريال»: اسم معطوف على «خميصة» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «النضير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الدلامص»: صفة لجريال منصوبة بالفتحة، والألف للإطلاق.

وـجـمـلـةـ «جـرـدـتـ»ـ:ـ فـيـ محلـ جـزـ مـضـافـ إـلـيـهـ.ـ وـجـمـلـةـ «حـسـبـتـ»ـ:ـ جـوابـ شـرـطـ غـيرـ جـازـمـ لـاـ محلـ لـهـاـ مـنـ الإـعـرـابـ.

والشاهد في قوله: «الدلامص» حيث جاء بها وصفاً فيه ميم زائدة بدليل الوصف بدلاص و دليص بذات المعنى.

(١) الهديد: اللين الخاير جـ١ـ.ـ (لـسـانـ الـعـربـ ٤٣٥ـ /ـ ٤ـ (ـهـدـيـدـ)).

(٢) العلـيـطـ:ـ الرـجـلـ الضـخـمـ الـعـظـيمـ.ـ وـصـدـرـ عـلـيـطـ:ـ عـرـيـضـ.ـ (لـسـانـ الـعـربـ ٣٥٥ـ /ـ ٧ـ (ـعـلـيـطـ)).

(٣) الإنـقـخلـ:ـ الرـجـلـ الـمـحـلـقـ مـنـ الـكـبـرـ وـالـهـرـمـ.ـ (لـسـانـ الـعـربـ ٥٥٣ـ /ـ ١١ـ (ـقـخلـ)).

(٤) الإـنـزـهـوـ:ـ ذـوـ الزـهـوـ.ـ (لـسـانـ الـعـربـ ٣٦١ـ /ـ ١٤ـ (ـزـهـوـ)).

وأما «هِرْمَاسُ»، فهو من أسماء الأسد فيما حكاه الأصماعي، فالميم فيه أيضاً زائدة، ومثاله «فِعْمَالٌ»، لأنَّه من «الهَرْسُ»، وهو الدَّقُّ، وهذا اشتقاءٌ صحيحٌ. ألا ترى أنه يقال: «دَقُّ الْقَرِيسَةَ فَاندَقَتْ تَحْتَهُ؟» ويقال له أيضاً: «هَرِسُ». قال الشاعر [من الوافر]:

١٢٦٦ - شَدِيدُ السَّاعِدَيْنِ أَخَا وَثَابٍ شَدِيدًا أَسْرُهُ هَرِسًا هَمُوسًا
وهذا ثبت في زيادة الميم هنا.

وأما «زُرْقُّمُ»، فالميم منه زائدة؛ لأنَّه بمعنى «الْأَزْرَقُ»، وذلك أنَّ الميم زيدت أخيراً أكثرَ من زياقتها حشوًا. وقالوا: «فُسْحُمُ» للمكان الواسع بمعنى المنفسع، و«حُلْكُمُ» للشديد السُّواد من «الْحُلْكَةِ». يقال: «هو أسودٌ من حَلَكِ الغَرَابِ»^(١). وقالوا: «سُتْهُمُ» وهو الكبير الاست، ومثاله «فُعْلُمُ»، زادوا الميم في هذه الأسماء للإلحاق بـ«بُرْزِينَ» مبالغةً؛ لأنَّ قوَّةَ اللفظ مُؤَذِّنةٌ بقوَّةِ المعنى.

* * *

قال صاحب الكتاب: وإذا وقعت أولاً خامسةً، فهي أصل، كـ«مَرْزَنْجُوش»، ولا تُزاد في الفعل، ولذلك استدلَّ على أصلَةِ ميمٍ: «مَعَدُّ» بـ«تَمَعَدُّداً»، ونحو: «تَمَسْكَنَ»، وـ«تَمَذْرَعَ»، وـ«تَمَذَّلَ»، لا اعتداد به.

* * *

قال الشارح: فأما إذا وقعت أولاً، وبعدها أربعة أصول، لم تكن إلا أصلًا؛ لأنَّ الزيادة لا تلحق ذوات الأربع من أولها. وإذا لم تلحق الأربع، فهي من الخامسة أبعد. وقد تقدَّم الكلام على ذلك.

وقوله: «ولَا تُزَادُ فِي الْفَعْلِ»، ي يريد أنَّ الميم من زيادات الأسماء، لا حَظٌ للأفعال

١٢٦٦ - التعریج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٦/٢٤٧ (هرس)؛ وكتاب العين ٤/٦؛ ومقاييس اللغة ٦/٤٦؛ وتهذيب اللغة ٦/١٢٣؛ ومجمل اللغة ٤/٤٧٤؛ وتاح العروس ١٧/٢٩ (هرس).
اللغة والمعنى: الوثاب والوثوب: القفز. الهرس: الشديد الأكل. الهموس: الأسد الخفيف الوطء.
يصفه بأنه قوي الساعدين، معتاد على الوثوب والمغالبة، متين البنية، شديد الأكل وخفيف الوطء.
الاعراب: «شَدِيدٌ»: صفة منصوبة بالفتحة، وهي مضاف. «السَّاعِدَيْنِ»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثني. «أَخَا»: صفة ثانية منصوبة بالألف لأنَّها من الأسماء الخامسة، وهي مضافة. «وَثَابٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «شَدِيدًا»: نعت منصوب بالفتحة. «أَسْرُهُ»: فاعل «شَدِيدًا» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «هَرِسًا»: نعت منصوب بالفتحة، وكذلك «هَمُوسًا»: نعت منصوب بالفتحة.

والشاهد فيه قوله: «هَرِسًا» لإثبات أنَّ الميم في «هِرْمَاس» زائدة.

(١) هذا مثل، وقد ورد في لسان العرب ١٠/٤١٧ (حنك).

حنك الغراب: منقاره، وقيل سواده. وقيل: نون «الحنك» بدل من لامه. والحلَكُ: شَدَّةُ السُّواد.

فيها، ولذلك قُضي على الميم في «تمَعَدَّد» أنها أصل. وأما «تمَسْكَن» و«تمَدْرَع»، فهو قليل كالمشتقة من الاسم بزيادة، نحو: «سبَحَل»، و«خَمْدَل».

فصل

[زيادة النون]

قال صاحب الكتاب: والنون إذاً وقت آخرًا بعد ألف، فهي زائدة، إلا إذا قام دليلاً على أصلتها في نحو: «فَيْنَانِ»، و«حَسَانِ»، و«جِمَارِ قَبَانِ»، فيَمَن صرف، وكذلك الواقعه في أول المضارع والمطابع، نحو: «نَفَعَلُ»، و«أَنْفَعَلُ»، والثالثة الساكنة في نحو: «شَرَبَتِ»^(١)، و«عَصَنَصَرِ»^(٢)، و«عَرَنَدِ». وهي فيما عدا ذلك أصل، إلا في نحو: «عَسَلِ»، و«عَفَنَتِ»، و«بَلْهَنَيَّةِ»، و«خَفَقَيَّقِ»، ونحو ذلك.

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أن النون من حروف الزيادة. ولها في ذلك موضعان: أحدهما أن تكثُر زيادتها في موضع، فمتى وُجدت في ذلك الموضع، قُضي بزيادتها فيه، إلا أن تقوم دلالة على أنها أصل. والثاني أن تقل في زиادتها، فلا يُحَكَمُ عليها في ذلك الموضع بالزيادة إلا بثبات. فالأول وقوفها آخرًا بعد ألف زائدة، نحو: «سَكْرَانِ»، و«عَطْشَانِ»، و«مَزْوَانِ»، و«قَحْطَانِ». وأصل هذه النون أن تلحق الصفات مما مؤتّه «فَغَلَى»؛ لأنَّ الصفات بالزيادة أولى لشبيهها بالأفعال، والأفعال أقعد في الزيادة من الأسماء لتصريفها. والأعلام من نحو: «مَرْوَانِ» و«قَحْطَانِ» محمولة عليها في ذلك. وقد كثرت الزيادة آخرًا على هذا الحد، ولا يُحمل منه شيء على الأصل إلا بدليل. فأما «فَيْنَانِ»، فهو من قبيل «عَطْشَانِ» في الصفات، يقال: «رَجُل فَيْنَانِ»، أي: حسن الشَّغَر طويله. وأما «حَسَانِ»، فالقياس يقتضي زيادة النون، وأن لا ينصرف حملاً على الأكثر. ويجوز أن يكون مشتقاً من الحسن، فتكون النون أصلًا، وينصرف. وكذلك «جِمَارِ قَبَانِ»، الوجه أن يكون «فَعَلَانِ» ولا ينصرف، ويجوز أن يكون «فَعَالَاً» من «قَبَنِ» في الأرض، أي: ذهب فيها، وعلى هذا ينصرف؛ لأنَّ النون فيه أصل.

وقد زيدت في أول الفعل، نحو: «نَفَعَلُ» و«أَنْفَعَلُ»، فـ«نَفَعَلُ» للمتكلّم إذا كان معه غيره، فالنون في أوله زائدة للمضارعة. وحروف المضارعة أربعة: الهمزة والنون والتاء والياء. وقد كانت حروف المذكورة أولى بذلك، إلا أنَّ الألف امتنعت أولاً لسكونها، فعُوض منها الهمزة لما بينهما من المناسبة والمقاربة على ما سبق.

وكذلك الواو لا تزيد أولاً في حكم التصريف، وقد تقدّم علّه ذلك، فعُوض منها

(١) الشربَت: القبيح الشديد، وقيل: الغليظ الكفيف. (لسان العرب ٢/١٦٠ (شربَت)).

(٢) عَصَنَصَر: اسم موضع. (لسان العرب ٤/٥٨٢ (عصَنَصَر)).

الباء؛ لأنها تبدل منها كثيراً على ما بيتنا آنفًا. وأما الباء فامكّن زيادتها أولاً، فزيادة للغيبة، واحتياج إلى حرف رابع، فكانت النون؛ لأنها أقرب حروف الزيادة إلى حروف المد واللين. لا ترى أن النون غنة في الخيشوم؟ وقد تقدم ذكر ما بينهما من المناسبة بما أغني عن إعادته. فلذلك جامعتها في حروف الزيادة، وجعلت للمتكلّم إذا كان معه غيره؛ لأنها قد استعملت في غير هذا الموضع للجمع، نحو: «قُمنَا»، و«قَعْدَنَا»، وفي جماعة المؤنث، نحو: «ضَرَبَنَّ». فلما كانت مزيدة آخرًا للجمع على ما وصفت لك، زيدت أولاً للجمع؛ لتناسب زиادتها أولاً وآخرًا. وأما زيادتها للمطاوعة، نحو «ان فعل»، فذلك من قبل أن النون تُناسب هذا المعنى. لا ترى أن النون حرف غنيٌّ خفيفٌ فيه سُهولةٌ وامتدادٌ؟ فكانت حالة مناسبة لمعنى السهولة والمطاوعة.

وكذلك إذا حصلت النون ثالثة حكم بزيادتها، نحو: «جَحَنَّفَلٌ»^(١)، و«شَرَبَثٌ»، و«عَصَنَصِرٌ». وإنما حكم بزيادتها هنا؛ لأنها موضع كثر زيادتها فيه، ولم تقم دلالته على أنها أصل؛ لأنها وقعت موقع الألف الزائدة. لا ترى أنّهما قد تعاورتا الكلمة الواحدة، وتتعاقبنا عليها في نحو: «شَرَابٍثٌ»، و«شَرَبَثٌ»، و«جَرَنَّفَشٌ»، و«جَرَنَّفِشٌ»، فالآلف هنا زائدة لِما ذكرناه من أنها لا تكون أصلاً في بنات الأربع، فكذلك ما وقع موقعها.

وقالوا: «عَرَنَّثُنٌ»^(٢)، النون فيه زائدة لما ذكرناه. وقد قالوا: «عَرَنْتُنٌ» بحذف النون، كما قالوا: «دُوَدَمٌ»^(٣)، و«عَلَيْطٌ»، و«هُدَيْدٌ»، فليس على ما جاء من ذلك من نحو: «عَقَنَّفَلٌ»^(٤)، و«سَجَنَجَلٌ»^(٥).

وقالوا: «عَرَنَّدَدٌ»، وهو الصلب، فالنون فيه زائدة لما ذكرناه من أنه موضع كثرت زيادتها فيه، والدال الأخيرة زائدة أيضاً لما ذكرناه الحقته بـ«سَفَرَجَلٌ». وأما «عَرَنَّدٌ»، فهو الغليظ، يقال: «وَتَرَ عَرَنَّدٌ»، أي: غليظ، فالنون فيه زائدة؛ لأنّه ليس في الأصول ما هو على مثل «جُعْفَرٌ» بضم الجيم والعين وسكون الفاء، ونظيره «تُرْنَجٌ»^(٦).

وأما الموضع الثاني، فهو أن تقع غير ثالثة، فإنه لا يُحکم بزيادتها إلا بثبتت ساكنة كانت أو متحركة. فمثلاً الساكنة نحو نون «جِنَزَفَرٌ»، و«جِبَثَرٌ» بمعنى القصير. النون فيه أصل؛ لأنّها في مقابلة الأصول، لا تراها بإزار الراء من «قِرْطَغَبٌ»، و«جِرْذَحَلٌ»؟ ومثلاً

(١) الجَحَنَّفَل: الغليظ، والغليظ الشفتين. (لسان العرب ١١/٣٠٣ (جحفل)).

(٢) العَرَنَّثُن: شجر يُدَبَّغ بعروقه. (لسان العرب ١٣/٤٨٤ (عرتن)).

(٣) الدُّوَدَم: شيء شبه الدم يخرج من السّمّرة. (لسان العرب ١٢/٦٩٦ (دد)).

(٤) عَقَنَّفَل الضب: قانصه. (لسان العرب ١١/٤٦٤ (عقل)).

(٥) السَّجَنَجَل: المزاة، ويقطع الفضة وسبانكها. (لسان العرب ١١/٣٢٧ (سجل)).

(٦) التُّرْنَج: شجر حامضه مُسْكُن غلمة النساء، ويجلو اللون والكلف، وقشره في الثياب يمنع السوس. (القاموس المحيط (ترجم)).

المتحركة «جَنَدْلُ»، النون أصل لما ذكرناه، ولأنها بإزاء الفاء من «سَفِرْجَلٍ». وأما «عَنْسِلُ» - وهي الناقة السريعة - فلو خَلَيْنا والقياس، وكانت حروفيها كلها أصولاً، لأنها بإزاء «جَفَرٍ»، لكنهم جعلوه مشتقاً من «عَسَلَانُ الذَّبَ»، وهو شدة عذره، فكانت زائدة لذلك. وقد ذهب قومٌ إلى أنه مشتقٌ من لفظ «العنُس»، فهي أصلٌ لذلك، واللام زائدة. والوجه الأول، وهو رأي سيبويه^(١)، لقوة المعنى، وكثرة زيادة النون ثانية، نحو: «جَنْدُب»، و«عَنْصِرٌ».

وأما «عَفَرْنَى» - وهو من أسماء الأسد، وزنه «فَعَلَتَى»، فالنون فيه والألف زائدة، كأنه سُمي بذلك لشدة تهلكته. يقال: «نَاقَةُ عَفَرْنَاهُ»، أي: قوية. ويقال: «فَلانٌ في عَفَرْنَةِ الْحَرَّ»، أي: في شدته، والنون والألف للإلحاق بـ«سَفِرْجَلٍ».

وأما «بَلْهَنِيَّةُ» بمعنى العيش الناعم، يقال: «فَلانٌ في بلهنية من العيش»، أي: في سَعَةٍ، والألف والنون زائدتان للإلحاق بـ«قُدَّغِيلٍ». وإنما صارت الألف ياءً للكسرة قبلها، ودلٌّ على زيادة الألف والنون قولهم: «عيشْ أَبْلَهُ»، أي: قليل الغموم.

وأما «خَنْقِيقَةُ» وهي الداهية، وهي أيضاً الخفيفة من النساء - النون فيه زائدة، لأنَّه من «خفق يخْفِق»، وهو ملحق بـ«عَزَّ طَلَيلٍ»^(٢).

فصل

[زيادة الناء]

قال صاحب الكتاب: والناء اطرد زيدتها أولاً في «تفعيل»، و«فعال»، و«فَعَلُ»، و«تفَاعِلُ»، وفعليهما، وأخيراً في الثنائي والجمع، وفي نحو: «رَغْبُوتٍ»، و«جَبَرُوتٍ»، و«عَنْكِبُوتٍ»، ثم هي أصل إلا في نحو: «تَرْتِبٍ»، و«تَوْلِيجٍ»، و«سَبَبَةٍ».

* * *

قال الشارح: أعلم أنَّ الناء تزداد أولاً وأخراً، وهي في ذلك على ضربتين: مُطْرِدةٌ وغير مطردة. فالأولٌ نحو: «تَفْعِيلٍ»، و«تَفَعَّلٍ»، و«تَفَعِيلٍ»، و«تَفَاعِلٍ». فاما «التفعيل»، فهو مصدر «فَعَلٌ». قال الله تعالى: «وَكَلَمَ اللَّهُ مُؤْسَنٌ تَكْلِيمًا»^(٣)، وقال الشاعر [من الطويل]:

وَمَا بِالْتَّكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاقِعِ^(٤)

(١) الكتاب ٤/٢٣٦.

(٢) العزطيل: الطويل، وقيل: الغليظ. (السان العرب ١١/٤٣٩ (عرطل)).

(٣) النساء: ١٦٤.

(٤) تقدم بالرقم ٥٢١.

وربما جاء على «تفعلة». قالوا: «قدْمَتْ تَقْدِمَةً»، و«كَرْمَتْ تَكْرِمَةً» وعلى «فعال»، نحو: كَلَمَتْ «كِلامَةً». وفي التنزيل: «وَكَذَبُوا بِاَيْنَتَا كَذَابَاً»^(١). وأما «التفاعل»، فنحو: «التفتال»، و«التضراب»، وما أشبههما من نحو: «الشُّعَاب»، و«الشَّرَادَاد»، و«السُّيَار»، كلها مصادر بمعنى: «السيز» و«القتل» و«الضرب» و«اللعب» و«الرَّدَّ». وجاؤوا به لتكثير الفعل والمبالغة فيه. وأما «التفعل»، فهو مصدر «تفعل». قال الشاعر [من الكامل]:

١٢٦٧ - [إذا صَحَوتْ فَمَا أَقْصَرْ عَنْ نَدِي] وكما عَلِمْتْ شَمَائِلِي وَشَكْرُمي
ومن قال: «فَعَلْتْهُ فِعَالًا» قال: «تفعلة تفعالاً»؛ لأنَّه مطابعه، نحو: «تحمله
تحملاً». قال الشاعر [من الطويل]:

ثلاثةُ أَخْبَابٍ فَحُبُّ عَلَاقَةٍ
وَحُبُّ تِمَلَاقٍ وَحُبُّ هُوَ القَشْلُ^(٢)
وَأَمَا «التفاعل»، فمصدر «تفاعل».

(١) الباء: ٢٨.

١٢٦٧ - التخرير: البيت لعترة في ديوانه ص ٢٠٧؛ ونماذج العروض (كامل). اللقة والمعنى: الندى: الجود والكرم. الشمائل: جمع الشمال وهي الخلق والصفات. عندما أفيق من سكري لا أنصر في عطاني، كما تعلمين من كرمي وحسن صفاتي. الإعراب: «إذا»: الواو: حرف استثناف، «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«أقصر». «صحوت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فما»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ما»: حرف نفي. «أقصر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «عن ندى»: جاز و مجرور متعلقان بـ«أقصر». «وكمما»: الواو: حرف استثناف، والكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل رفع خبر لمبدأ مقدر محدوف (وهذا مثل علمك)، «اما»: حرف مصدرى. «علمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المسؤول من «ما علمت» في محل جز مضاد إليه. (شمائل): مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والباء ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «وتكرمي»: الواو: للعاطفة، «تكرم»: اسم معطوف على «شمائل» منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه.

الجملة الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «صحوت»: في محل جز مضاد إليه. وجملة «أقصر»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «هذا مثل علمك»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «وتكرمي» حيث جاء المصدر «تكرم» من الفعل «تكرم».

(٢) تقدم بالرقم ٨٧٤.

وقوله: «وَفِعْلِيهِمَا» ي يريد فعل «التفعل» و فعل «التفاعل»، لأن في كل واحد من هذين الفعلين تاء زائدة، فـ«تفاعل» مطاوغ «فاعل»، وـ«تفعل» مطاوغ « فعل»، وقد تقدم الكلام عليهما في الأفعال.

وأما زيادتها غير مطردة، فنحو: «تِجْفَافٌ»، فهو «تَفْعَالٌ» من «جَفَ الشَّيْءَ» إذا يَسَّرَ وَصَلَبَ، وـ«تِمْثَالٌ» من «الْمِثْلُ»، وـ«تَبَيَّانٌ» من «الْبَيَانُ»، وـ«تِلْقَاءٌ» من «اللَّقَاءُ»، وـ«تِضْرَابٌ» من «الضَّرَابُ». ولو لا الاشتراق، ل كانت أصلًا في ذلك كله، لأنها بإزاء قاف «قِرْطَاسٌ»، وسين «سِرْحَانٌ».

وقد زيدت آخرًا زيادة مطردة للتأنيث والجمع، فالأول نحو: «حَمْرَةً»، وـ«طَلْحَةً»، إلا أنك تُبَدِّل منها في الوقف هاء، والتاء هي الأصل في ذلك بدليل ثبوتها في الوصل، والوصل مما يجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير.

وقد زيدت في جمع المؤنث السالم، وقبلها ألف، نحو: «ضَارِباتٍ»، وـ«جَوْزَاتٍ»، وـ«جَفَنَاتٍ»، وقد تقدم الكلام عليها بما أغني عن إعادته.

وقد زيدت آخرًا في نحو: «مَلَكُوتٍ»، وـ«رَحْمُوتٍ»، وـ«جَبَرُوتٍ»، بمعنى «الْمُلْكُ»، وـ«الرَّحْمَةُ»، وـ«التَّجَبُّرُ». وقالوا: «رَاهِبُوتُ خَيْرٌ مِن رَحْمُوتٍ»^(١). ويقال: «رَغْبَوْتٍ»، وـ«رَحْمَوْتٍ» على زنة «فَعْلُوتٍ»، وهو قليل لا يقاس عليه.

وقد زادوها في آخر الأسماء، نحو: «عَنْكَبُوتٍ»، وـ«تَرْنَمُوتٍ»، لصوت القوس عند النزع، فالباء في «عنكبوت» زائدة، ومثاله: «فَعْلَلُوتٍ» ملحق بـ«عَضْرَفُوطٍ»؛ لأنك تقول: «عَنْكَباء» في معنى «عنكبوت»، وفي الجمع: «عَنْكَبُ»، فسقوط الباء دليل على زиادتها.

فإن قيل: ليس في قولهم: «عَنْكَبُ» دليل على زиادتها؛ لأن الحرف الخامس يُحذف في التكسير، نحو قولهم في «عَضْرَفُوطٍ»: «عَضَارِفٌ» والباء غير زائدة، فالجواب أن العرب لا تقاد تكسر الاسم الذي على خمسة أحرف أصول إلا مستكريهن، فلما قالوا: «عَنْكَبُ» من غير استكراء، دل أنباء زائدة. وأما

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ص ٣٣٢، ١٢٣٩؛ والدرة الفاخرة ٤٥٥ / ٢ وزهر الأكم ١٩١ / ١، ٧١ / ٣؛ وفصل المقال ص ٥٦؛ ولسان العرب ٤٣٦ / ١ (رهب)، ٢٣٠ / ١٢ (رحم)؛ والمستقصى ١٠٧ / ٢؛ ومجمع الأمثال ٢٨٨ / ١، ٢٩٨؛ ٢٩٨ / ٢، ٧٧ / ٢.

الرهبوب: الرهبة. الرحموم: الرَّحْمَةُ. والمعنى: أن تُرْهَبَ خَيْرٌ لك من أن تُرْخَمَ، لأن المرهوب عزيز ممتنع، والمرحوم عُرضة للاعتداء.

«ترنّمُوت» فبمعنى الترثيم، وهذا ثبت في زيادة التاء والواو. وقال [من الرجز]:

- ١٢٦٨ - تجابٍ بِالْقَوْسِ بِتَرْنَمُوتِهَا

أي: بترثيم. ثم هي أصل آين وجدت بعد ذلك، إلا أن تقوم دلالة على أنها زائدة. فمن ذلك «ترتب» بمعنى الشيء الراتب، فالباء الأولى زائدة؛ لأنَّه ليس في الكلام مثل «جعفر» بضم الجيم عند سيبويه^(١). وهي عند الأخفش أيضاً زائدة؛ لأنَّه مأخوذ من «رتب»، فكانت زائدة للاشتراك لا لأجل المثال. ونظيره «تنضب» لضرب من الشجر، الباء فيه زائدة؛ لأنَّه ليس في الكلام مثل «جعفر» بضم الفاء، وكذلك يقال: «تنفل»، و«تنقل» بضم الفاء وفتحها. فمن فتح كانت زائدة لا محالة لعدم النظير. ومن ضم، كانت زائدة أيضاً؛ لأنَّها لا تكون أصلاً في لغة، زائدة في لغة أخرى.

وأما «تولج»، فهو كناس الوحش الذي يلتج فيه، وهو «فوعل» من «الولوج»، والباء فيه بدلاً من الواو، لأنَّهم كرهوا اجتماع الواوين، فأبدلوا من الأولى تاء. وقد أجروا الضمة مع الواو مجرى الواوين، فقالوا: «تكأة»، و«تحمة»، و«تكللة». وربما قالوا: «دوَلَج»، فأبدلوا من الباء دالاً، فلو سمي بـ«تولج» رجل، لانصرف. وهي عند البغداديين «تفعل»، والباء عندهم زائدة، وكأنَّ صاحب هذا الكتاب نحا نحو ذلك، ولذلك استثنى من أن تكون أصلاً، وعددها مع ما هي فيه زائدة. وليس الأمر فيها عندي كذلك؛ لأنَّ «تفعل» معدوم في الأسماء، و«فوعل» كثير، والعمل إنما هو على الكثير.

وأما «سبَّة»، فمعناها قطعة من الدهر، يقال: «مضت سبَّة من الدهر»، أي: بُزْعَة منه، والباء الأولى منه زائدة؛ لقولهم في معناه: «سبَّ» و«سبَّة»، كـ«تمر» و«تمرَة»، فسقوط الباء دليل على زيتها، فاعرفه.

* * *

١٢٦٨ - التخريج: الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٥٨/١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٣٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٣؛ ولسان العرب ٢٥٧/١٢ (ترنّم)؛ والمنصف ١٣٩/١، ٢٢/٣. المعنى: تجيبي القوس بترثيمها.

الإعراب: «تجابٍ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، «القوس»: فاعل مرفوع بالضمة. «بترنّمُوتِهَا»: جازٌ ومحور متعلقان بـ«تجابٍ»، وـ«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «بترنّمُوتِهَا» حيث استعمل كلمة «ترنّمُوت» بمعنى الترثيم مما يدل على زيادة الواو والباء فيها.

(١) الكتاب ٤/٢٣٧، ٢٣٧.

فصل

[زيادة الهاء]

قال صاحب الكتاب: والهاء زيدت زيادة مطردة في الوقف لبيان الحركة أو حرف المد في نحو: «كتابية»، و«ثمة»، و«وا زيادة»، «وا غلامهوة»، و«وا انقطاع ظهرية».

* * *

قال الشارح: قد زيدت الهاء زيادة مطردة للوقف، وموضعها أن تقع بعد حركة بناء متوجلة في البناء، نحو: «حسابية»، و«كتابية»، و«ثمة»، ولا تدخل على حركة بناء تُشَبِّه الإعراب، فلا تدخل على فعل ماضٍ، نحو: «ضربة»، ولا في «يا زيده»؛ لأنهما مشبهان المعرف. وإذا لم تدخل على ما يُشَبِّه المعرف، كان دخولها على المعرف نفسه أبعد، وذلك محافظةً على حركات البناء؛ لأنها موضوعة للزوم والثبات، إذ كانت من سُنْخ الكلمة، كأن الكلمة رُكِبت على الحركة كما رُكِبت على الحروف. وقد وردت هذه الهاء لبيان ألف الثُّذْبَة، نحو: «وا زيادة»، و«وا غلاماه»؛ لأن الألف خفية، والوقف عليها يزيدتها خفاء، فيبنيوها بالهاء.

فإن قلت: فأنت لا تجيز أن تندب نكرة، فكيف جاز أن تمثل بقولك: «وا غلاماه»، و«غلام» نكرة، قيل: المراد «غلامي» بياء ساكنة، وأنت إذا ندبَت ما هذه حالة، فلنك فيه وجهان: أحدهما فتح الياء لالتقاء الساكنين، والأخرُ الحذف، فلذلك مثلَ بقوله: «وا غلاماه»، وقد تقدم الكلام على هذه الهاء بما فيه مقتضى.

* * *

قال صاحب الكتاب: وغير مطردة في جمع «أم»، وقد جاء بغير هاء، وقد جمع اللغتين من قال [من المتقارب]:

١٢٦٩ - إذا الأمهات قُبْخَنَ الْوَجْهَةَ فَرَجَتَ الظَّلَامَ بِأَمَاتِكَا

١٢٦٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ١/٨٤؛ ورصف المبني ص ٤٠١؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٦٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٨٣؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠٨؛ ولسان العرب ١٢/٣٠ (أمم)؛ وهمع الهوامع ١/٢٣.

الإعراب: «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالجواب. «الأمهات»: فاعل مرفوع لفعل محدوف يفسره المذكور. «قبحن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الوجهة»: مفعول به منصوب. «فرجت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والناء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «الظلام»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. «بأماتِكَا»: الباء: حرف جر، و«أماتِكَا»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة، والألف: للإطلاق. والجار وال مجرور متعلقان بالفعل «فرجت».

وقيل: قد غلت الأمهات في الأناسي، والأمّات في البهائم. وقد زادها في الواحد من قال [من الرجز]:

أَمْهَتِي خَنْدِفُ وَالسَّاِسُ أَبِي
وَفِي كِتَابِ الْعَيْنِ^(١): «تَأْمَهَتْ»، وَهُوَ مُسْتَرْذَلٌ.

* * *

قال الشارح: وقد زادوا الهاء زيادة غير مطردة، وإنما تسمع ولا يقاس عليها، قالوا: «أمهات»، والواحد «أم» على زنة «فعلى» كـ«حب»، وـ«در»، العين واللام فيه من واحد واحد، فالهمزة فيه فاء، والميم الأولى عين، والميم الثانية لام، والهاء زائدة؛ لقولهم في معناه: «أمات». قال الشاعر [من الكامل]:

كَانَتْ هَجَائِنُ مُشَدِّرٍ وَمُحَرِّقٍ] أَمَاتُهُنَّ وَطَرْزُهُنَّ فَحِيلًا

= وجملة «إذا الأمهات... فرجت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قبح الأمهات»: في محل جز بالإضافة. وجملة «قبحن»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فرجت الظلام»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «الأمهات... بآماتاكا» حيث جمع الشاعر لفظ «أم» بهاء مرة وبغيرها أخرى.

١٢٧٠ - التخريج: الرجز لقصي بن كلاب في خزانة الأدب ٣٧٩/٧؛ والدرر ١/٨٣؛ وسمط اللالي ص ٩٥٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠١؛ ولسان العرب ٤٧٢/١٣ (أمه)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٦٥؛ وبلا نسبة في أمالى القالى ٢/٣٠١؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٦٤؛ وشرح التصريح ٢/٣٦٢؛ والمحتنسب ٢/٢٢٤؛ والممتع في التصريف ١/٢١٧؛ وهمع الهوامع ١/٢٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٨٤، ١٣٠٨.

اللغة: أمّهتي خندف: يزيد أم جده مدركة بن إلياس بن مضر. وإلياس أبي: يزيد جده ابن مضر. الإعراب: «أمهّي»: مبتدأ مرفوع بضميمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «خندف»: خبر مرفوع. «والإياس»: الواو: حرف عطف، وـ«الإياس»: مبتدأ مرفوع. «أبي»: خبر مرفوع بضميمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه.

وجملة «أمهّي خندف»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، أو بحسب ما قبلها، وعطف عليها جملة «الإياس أبي».

والشاهد فيه قوله: «أمهّي» حيث اعتبرت «الهاء» أصلية فيها، وزنها «فعّلة» بدليل قولهم «تأمّهت»
(١) لم أقع على «تأمّهت» في كتاب العين، وفي ٤٣٢/٨: «تأمّم فلان أغاً، أي: أخذ لنفسه أمّا».

١٢٧١ - التخريج: البيت للراعي التميري في ديوانه ص ٢١٧؛ وأدب الكاتب ص ٢٠٧؛ ووصف المباني ص ٤٠٢؛ ولسان العرب ١٠/٢١٧ (طرق)، ١١/٥١٦ (فحل)، ٤٧٢/١٣ (أمه)؛ وتاح العروس (فحل)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٥٥.

اللغة: الهجان: جمع هجينة. منذر ومحرق: علمان. طرقهن: إبيانهن من قبل الذكر. الفحيل: الفخل.

الإعراب: «كانت»: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث. «هجائن»: اسم «كان» مرفوع بالضمة، وهو

وقال الآخر [من المتقا رب]:

فرجت الظلام بأمهاتكا

إلا أن «الأمهات» في الأنسي أكثر، و«الأمات» في البهائم أغلب. وقد جاءت «الأمهات» أيضاً في البهائم. قال الشاعر [من السريع]:

١٢٧٢ - قَرَالِ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ عَقَارٌ مَثْنَى أَمْهَاتِ الرِّبَاعِ
وَالْأُولَى أَكْثَرَ.

وقد أجاز أبو بكر أن تكون الهاء هنا أصلاً؛ لقولهم في الواحد: «أمهاة». قال الشاعر [من الرجز]:

أَمْهَاتِي خَنْدَفٌ إِلِيَّاسُ أَبِي^(١)

ويؤيد ذلك: «تَأْمَهَتْ أُمًا»، ويكون وزنه «فُعَلَةً» بمنزلة «أَبَهَةً»، و«عَلَفَةً»، و«قُبَرَةً». والمذهب الأول؛ لقولهم: «أُمٌّ بَيْنَ الْأَمْوَمَةِ» وهذا ثبت. وقولهم: «أَمْهَةً» قليل شاذ، و«تَأْمَهَتْ أُمًا» أقل منه. قال^(٢)، وهو من مسترذل كتاب العين. والقول في ذلك أن

= مضاف. «منذر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ومحرق»: حرف عطف واسم معطوف مجرور. «أماتهن»: خبر «كانت» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هن»: ضمير مثل مبني في محل جز بالإضافة. «وطرقهن»: الواو حرف عطف، و«طرقهن»: اسم «كان» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«هن»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «فحيلاً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. وجملة «كانت هجائن...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كان طرقهن فحيلاً معطوفة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد في قوله: جمع «أُمٌّ» على «أمهات».

١٢٧٢ - التخريج: البيت للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ٦/٩٧؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٦٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٦؛ ولسان العرب ٢٩/١٢ (أمم)؛ وبلا نسبة في رصف المبني ص ٤٠٢؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٦٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٨٣.

اللغة: العقار: النحّار: ومثنى: أي واحدة بعد أخرى. والرباع بالكسر جمع ربع بضم فتح، وهو ما يتبع في أول نسخ الإبل، وخَصَّ أمهات الرباح لأنها عزيزة.

المعنى: يصف فارساً أو سيداً بأنه لا يقول إلا أحسن القول ولا يفعل إلا أحسن الفعل، وهو جماد كثيراً ما ينحر كرام نوقة.

الإعراب: «قوال»: صفة لموصوف مجرور ذكر قبله. «المعروف»: مضاف إليه. «وفعاله»: الواو: حرف عطف، «فعاله»: معطوف على «قول»، والهاء: مضاف إليه. «عقار»: صفة ثانية. «مثنى»: مضاف إليه، و«أمهات» مضاف إليه أيضاً، وكذلك «الرباع».

والشاهد في قوله: أن «أمهات» جمع «أُمٌّ» بزيادة الهاء ليس خاصاً بالناس، وإن كان هذا هو الغالب، فقد عَبَرَ به الشاعر هنا عمما لا يعقل

(١) تقدم منذ قليل.

(٢) أي: الزمخشري.

قولهم : «أَمْهَةً» ، و «تَأْمَهَتْ» معارض بقولهم : «أُمْ بَيْتَنَ الْأُمُومَةِ». والترجيح معنا من جهة النقل والقياس . أَمَا النَّفْلُ ، فَإِنَّ الْأُمُومَةَ حِكَاهَا ثَلْبٌ ، وَحَسْبُكَ بِهِ ثَقَةً ؛ وَأَمَا «أَمْهَةً» ، و «تَأْمَهَتْ» إِنَّمَا حِكَاهُمَا صَاحِبُ كِتَابِ الْعَيْنِ ، لَا غَيْرُهُ ، وَفِي كِتَابِ الْعَيْنِ مِنَ الاضطِرَابِ وَالتَّصْرِيفِ الْفَاسِدِ مَا لَا يُدْفَعُ عَنْهُ . وَأَمَا الْقِيَاسُ ، فَإِنَّ اعْتِقَادَ زِيَادَةِ الْهَاءِ أَسْهَلُ مِنْ اعْتِقَادِ حَذْفِهِ مِنْ «أُمَّاتٍ» ؛ لِأَنَّ مَا زَيَّدَ فِي الْكَلَامِ أَضْعَافُ مَا حُذِفَ مِنْهُ ، وَالْعَمَلُ عَلَى الْأَكْثَرِ لَا عَلَى الْأَقْلَلِ .

* * *

قال صاحب الكتاب : وزيدت في «أَهْرَاقَ إِهْرَاقَة» وفي «هِرْكَوْلَة» ، و «هِجْرَع» ، و «هِلْقَامَة» عند الأخفش ، ويجوز أن تكون مزيدة في قولهم : «قَزْنَ سَلَهَبَ» ؛ لقولهم : «سَلِبَ» .

* * *

قال الشارح : اعلم أنهم قالوا : «أَهْرَاقَ» ، و «هِرْرَاقَ» . فمن قال : «هِرْرَاقَ» ، فالهاء عنده بدلٌ من همزة «أَرَاقَ» على حدٍ : «هَرَدَثَ أَنْ أَفْعَلَ» في «أَرَدَثَ» ونظائره على ما سنذكر . ومن قال : «أَهْرَاقَ» فجمع بين الهمزة والهاء ، فالهاء عنده زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين ، على حد صنيعهم في «أَسْطَاعَ» على ما سنذكر في موضعه .

وأَمَا «هِرْكَوْلَةً» - وهي المرأة الجسيمة - فذهب الخليل^(١) فيما حكاها عنه أبو الحسن إلى أن الهاء زائدة ، وزنه «هِفْعَوْلَةً» ، أخذه من «الرُّكْلُ» وهو الرَّفْسُ بِالرُّجْلِ ، كأنها لتشقها ترکل في مشيتها ، أي : ترفع رجلها ، وتضعها بقوّة كالرَّفْسِ . وحكى أبو زيد فيها : «هِرْكَلَةً» ، و «هِرْكَلَةً»^(٢) .

وأَمَا «هِجْرَع» - وهو الطويل - فالهاء فيه عنده زائدة ، كأنه من «الْجَرَع» ، وهو المكان السهل المُنقَد ، وهو من معنى الطُّولِ ، وزنه على هذا «هِفْعَلُ» . وكذلك «هِبْلَعُ» . وهو الْأَكْوَلُ ، مأخوذٌ من «الْبَلَعُ» .

والذي عليه الأكثر القول بأن هذه الهاء أصلٌ ، وذلك لقلة زيادتها أولاً . ويؤيد ذلك قولهم : «هذا أَهْجَرُ مِنْ هَذَا» ، أي : أَطْوَلُ . وما ذهب إليه الخليل سديداً ؛ لأن الاشتقاء إذا شهد بشيء ، عمل به ، ولا التفات إلى قلته .

وكذلك «هِلْقَامَة» ، وهو الضَّخْمُ الطَّوِيلُ ، و «الْهِلْقَامَةُ» من أسماء الأسد ، فالهاء فيه

(١) لم أتع على هذه الكلمة في الكتاب (كتاب سيبويه) ، وقد أثبتها الخليل في كتاب العين ١١٣ / ٤ في مادة «هِرْكَل» ، وقال : «أَمْرَأَ هِرْكَوْلَةٌ : ذَاتٌ فَخْذَيْنِ ، وَجَسْمٌ وَعَجْزٌ . وَرَجُلٌ هِرَاكِلٌ : جَسْمٌ ضَخْمٌ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ فِي هَذِهِ الْكَلْمَةِ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ زَائِدَةٍ .

(٢) الكتاب ٢٥ / ١

زائدة؛ لأنَّه من «اللُّقْم». قال: ويجوز أن تكون الهاء في «سَلْهَبٍ» زائدة، وهو الطويل من الخيل. يقال: «قَرْنَ سَلْهَبٍ»، أي: طويل؛ لقولهم في معناه: «سَلِبٌ»، أي: طويل، وهذا اشتقاءٌ حسنٌ ظاهرٌ المعنى واللفظ.

فصل

[زيادة السين]

قال صاحب الكتاب: والسين اطردت زيادتها في «استفعلن»، ومع كاف الضمير فيمن كنسكس، وقالوا: «أسطاع» كـ«أهراق».

* * *

قال الشارح: والسين زиادتها مطردة، وغير مطردة، فالمطردة تجوز زиادتها في «استفعل» وما يُصرَف منه، نحو: «استخرج يستخرج استخراجاً»، فهو «مستخرج»، وله أقسام قد شرحتها في قسم الأفعال. والغالب عليه الطلب، نحو: «استفهم»، و«استعلم»، إذا طلب الفهم والعلم. وأما كونها غير مطردة، فنحو: «أنطاع يُطَوِّع»، نقلت يُسْطِيع، السين فيه زائدة، والمراد: «أطاع يُطِيع»، والأصل: «أطوع يُطَوِّع»، نقلت الفتحة من الواو إلى الطاء إرادة للإعال، حملًا على الماضي المجرد الذي هو «طاع يُطَوِّع»، ثم قلبتها ألفًا لتحرّكها في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن، فصار «أطاع»، ثم زادوا السين كالعوض من حركة عين الفعل.

هذا رأي سيبويه، وقد ردَّه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وقال: إنما يُعرض من شيء إذا كان معديوماً، والفتحة هاهنا موجودة، وإنما نقلت من العين إلى الفاء، ولا معنى للتعويض عن شيء موجود، بل يكون جمعاً بين العوض والمُعوض، وهو ممتنع.

وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّ التعويض إنما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين، لا من ذهاب الحركة ألتة. وذلك أنَّهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الفاء الساكنة، وقلبوا العين ألفاً، لحق العين تَوْهِيْنَ وتَغْيِيرَ، وصار مُعرضاً للحذف إذا سكن ما بعده، نحو: «أطِعْ» في الأمر، فعُرض السين من هذا القدر من التوهين، وهذا تعويضٌ جواز، لا تعويضٌ وُجوب، فلذلك لا يلزم التعويض فيما كان مثله، نحو: «أقام»، و«أبَاعَ». ولو عَوْضوا، لجاز، ومثله «أهراق يَهْرِيق»، وقد تقدم الكلام عليه.

قال الفراء: شبهاً «أنطَغْتُ» بـ«أَفْعَلْتُ». فهذا يدلُّ من كلامه على أنَّ أصلها «استطعتُ»، فلما حُذفت التاء، بقي على وزن «أَفْعَلْتُ»، ففتحت همزته، وقطعت. والوجهُ الأول؛ لأنَّهم قد قالوا: «أنطَغْتُ» بكسر الهمزة ووصلها حيث أرادوا: «استطعتُ».

وأما السين اللاحقة لكاف المؤنث، فإنَّها لغة بعض العرب تشيع كاف المؤنث سيَّا

في الوقف تبييناً لكسرة الكاف، فتؤكّد التأنيث، فتقول: «مررت بـكِسْنَ»، و«نزلت علىـكِسْنَ»، فإذا وصلوا، حذفوا السين ليبيان الكسرة. وقد تقدّم الكلام على ذلك.

فصل

[زيادة اللام]

قال صاحب الكتاب: واللام جاءت مزيدة في «ذلِكَ»، و«هُنالِكَ»، و«أَلَالِكَ»، قال [من الطويل]:

١٢٧٣ - [أُولَئِكَ قَوْمٰي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً] وَهَلْ يَعْظُضُ الضَّلِيلَ إِلَّا أَلَالِكَا
وفي «عَنْدِلَ»، و«زَيْنَلَ»، و«فَخَجَلَ»، وفي «هَيْنَلَ» احتمال.

* * *

قال الشارح: اللام أبعد حروف الزيادة شبهاً بحروف المد واللين، ولذلك قلت زيايادتها. وقد استبعد الجرمي أن تكون من حروف الزيادة. والصواب أنها من حروف الزيادة. وهي تزداد في «ذلِكَ»؛ لقولهم في معناه: «ذا»، و«ذاك» من غير لام، وتزداد في «هُنالِكَ»؛ لأنك تقول في معناه: «هُناكَ». وقالوا: «أَلَالِكَ»، اللام

١٢٧٣ - التخريج: البيت سينيسية الشارح للأعشى، ولم أقع عليه في ديوانه؛ وهو لأخي الكلحبة في خزانة الأدب ١/٣٩٤؛ ونواذر أبي زيد ص ١٥٤؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٨٢؛ والدرر ١/٢٣؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٢٢؛ وشرح التصريح ١/١٢٩؛ والصاحب في فقه اللغة ص ٤٨؛ واللامات ص ١٣٢؛ ولسان العرب ١٥/٤٣٧ (ألى وألاء)؛ والمنصف ١/١٦٦، ٣/٢٦؛ وهمع الهوامع ١/٧٦؛ وشرح الجمل ١/٢٠٢.

اللغة: الأشابة: الأخلاط من الناس. الضليل. الكثير الضلال.

المعنى: هؤلاء قومي الأسفياء الأنقياء، وهم ليسوا أخلاطاً كغيرهم، وهل يقوم الفاسق غير قومي ليؤديه إلى جادة الصواب.

الإعراب: «أُولَئِكَ»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، والكاف: حرف خطاب. قومي: خبر مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «يَكُونُوا»: فعل مضارع ناقص مجزوم بحذف النون من آخره لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «يَكُونُ»، والألف فارقة. «أشابة»: خبر «يَكُونُ» منصوب بالفتحة. «وَهُلْ»: الواو: للاستثناف، و«هُلْ»: حرف استفهام. «يَعْظُضُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «الضَّلِيلُ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «إِلَّا»: حرف استثناء مهمل. «أَلَالِكَا»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل، والكاف: حرف خطاب، والألف للإطلاق.

وجملة «أُولَئِكَ قَوْمٰي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لَمْ يَكُونُوا»: خبر ثانٍ للمبتدأ «أُولَئِكَ» محلها الرفع، وجملة «وَهُلْ يَعْظُضُ إِلَّا أَلَالِكَا»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه: زيادة اللام في «أَلَالِكَا»، وهو شاهد على صحة الاستعمال.

فيه زائدة؛ لقولهم في معناه: «ألاك»؛ وأما قوله [من الطويل]:
أولئك قومي لم يكونوا أشابةٌ وهل يُعْظَمُ الضليل إلا ألا إلـكـ
 البيت للأعشى، والشاهد فيه قوله: «ألا إلـكـ» باللام، وهو شاهد على صحة الاستعمال. يصف قومه بالصفاء والثضـحـ. والأشابة: الأخـلـاطـ من الناس، يقال: «أشـبـثـتـ القوم»، إذا خلـطـتـ بعضـهمـ ببعـضـ. والـضـلـيلـ: الضـالـ، يقال: «رـجـلـ ضـلـيلـ» و«مـضـلـيلـ»، أي: ضـالـ جـداـ.

وإنما زيدت اللام في أسماء الإشارة لتدل على بُعد المشار إليه، فهي نقيةـةـ «هاـ»ـ التي للتبـيـهـ، ولذلك لا تجتمعـانـ، فلا يقال: «هـاـذـلـكـ»؛ لأنـ «هاـ»ـ تدلـ على القـرـبـ،ـ والـلامـ تـدلـ على بـعـدـ المـشارـ إـلـيـهـ،ـ فـبـيـنـهـماـ تـنـافـ وـتـضـادـ.ـ وـكـسـرـتـ هـذـهـ الـلامـ؛ـ لـثـلـاـ تـلـتـبـسـ بـلـامـ الـمـلـكـ،ـ لـوـ قـلـتـ:ـ «ـذـاـ لـكـ»ـ.

ـ وـقـولـهـمـ:ـ «ـزـيـنـدـ»ـ،ـ وـ«ـعـبـنـدـ»ـ،ـ وـ«ـأـفـحـجـ»ـ دـلـيـلـ عـلـىـ زـيـادـةـ الـلامـ فـيـ «ـزـيـنـدـلـ»ـ،ـ وـ«ـعـبـنـدـلـ»ـ،ـ وـ«ـفـخـجـلـ»ـ.ـ وـقـالـوـاـ:ـ «ـهـيـنـقـلـ»ـ وـهـوـ ذـكـرـ النـعـامـ إـنـ أـخـذـتـهـ مـنـ «ـالـهـيـقـ»ـ؛ـ فـالـلامـ زـائـدـةـ،ـ وـوزـنـهـ «ـفـغـلـلـ»ـ،ـ وـالـيـاءـ أـصـلـ.ـ وـإـنـ أـخـذـتـهـ مـنـ «ـالـهـيـقـ»ـ،ـ كـانـتـ الـيـاءـ زـائـدـةـ،ـ وـالـلامـ أـصـلـ،ـ وـوزـنـهـ «ـقـيـنـعـلـ»ـ.ـ وـالـأـوـلـ أـكـثـرـ،ـ لـأـنـهـمـ قـالـوـاـ:ـ «ـهـيـنـقـلـ»ـ،ـ وـ«ـهـيـقـمـ»ـ.ـ وـهـوـ مـعـنـيـ قـولـهـ:ـ «ـفـيـهـ اـحـتـمـالـ»ـ،ـ أيـ:ـ يـحـتـمـلـ أـنـ تـكـوـنـ الـلامـ زـائـدـةـ،ـ وـأـنـ تـكـوـنـ أـصـلـاـ عـلـىـ حـسـبـ الاـشـتـقـاقـ،ـ فـاعـرـفـهـ.

ومن أصناف المشترك

إبدال الحروف

فصل

[إِبْدَالُ الْحُرُوف]

قال صاحب الكتاب: يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة^(١) كقولك: «أجْوَه»^(٢)، و«هِرَاق»^(٣)، و«أَلَا فَعَلْت»^(٤)، وحروفه حروف الزيادة، والطاء، والدال، والجيم، والصاد، والزاي، ويجمعها قولك: «اسْتَشْجَدَهُ يَوْمَ صَالَ زُطّ»^(٥).

10

قال الشارح: البَدْلُ أَنْ تَقِيمَ حِرْفًا مَقْامَ حِرْفٍ، إِمَّا ضَرُورَةً، وَإِمَّا صَنْعَةً وَاسْتِحْسَانًا.
وَرِبَّمَا فَرَقُوا بَيْنَ الْبَدْلِ وَالْعَوْضِ، فَقَالُوا: الْبَدْلُ أَشْبَهُ بِالْمُبَدِّلِ مِنْهُ مِنَ الْعَوْضِ بِالْمَعْوَضِ،
وَلَذِكْ يَقُولُ مَوْقِعُهُ، نَحْوَ تَاءٍ «تَخْمَةٌ»، وَنَكَأَةٌ، وَهَاءٌ «هَرْفُتُ». فَهَذَا وَنَحْوُهُ يَقَالُ لَهُ: «بَدْلٌ»،
وَلَا يَقَالُ لَهُ: «عَوْضٌ»؛ لَأَنَّ الْعَوْضَ أَنْ تَقِيمَ حِرْفًا مَقْامَ حِرْفٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، نَحْوَ تَاءٍ
«عِدَّةٌ» وَ«زِينَةٌ»، وَهَمْزَةٌ «ابْنٌ» وَ«اَنْسٌ»، وَلَا يَقَالُ فِي ذَلِكَ: «بَدْلٌ» إِلَّا تَجْزِئًا مَعَ قَلْتِهِ.

والبدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو تاء «تختمة» و«تكأة»، وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والألف، وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إليها، وكثرة تغييرها، وذلك نحو: «قام»، أصله «قوم»، فالالف واو في الأصل، و«موسّر» أصله الياء، و«رأس» و«آدم» أصل الألف الهمزة، وإنما لقيت تبرتها، فاستحالت الياء، فكل قلب بدل، وليس كل بدل قلباً.

(١) أي: في الاسم، والعقل، والحرف.

(٢) في «وجوه».

(٣) فی «أراق».

(٤) في «أن لا فعلت»

(٥) **الرُّطُّ**: جيل أسود من السُّنَدِ الْمِهِمَّ تُنسَبُ الشَّابُ الْمُطَّةُ. (لسان العرب ٧/٣٠٨ (بـ))

واعلم أنه ليس المراد بالبدل البدل الحادث مع الأذغام، وإنما المراد البدل من غير أذغام.

فإِمَّا حَضُرُ حِروْفُ الْبَدْلِ فِي الْعَدَّةِ التِّي ذَكَرَهَا، فَالْمَرَادُ الْحِرْوُفُ التِّي كُثُرَ إِبْدَالُهَا، وَاشْتَدَّتْ، وَاشْتَهَرَتْ بِذَلِكَ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهُ لَمْ يَقُعْ الْبَدْلُ فِي شَيْءٍ مِّنَ الْحِرْوُفِ سَوْيَ مَا ذَكَرَ . وَلَوْ أَرَادَ ذَلِكَ، لَكَانَ مُحَالًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا: «بُعْكُوكَةً»^(١)، وَأَصْلُهُ «مُغْكُوكَةً» بِالْمِيمِ؛ لَأَنَّهُ مِنْ «الْمَعْكَ»، وَقَالُوا: «بَا سَمُّكَ» وَالْمَرَادُ: «مَا اسْمُكَ»، فَأَبْدَلَ مِنَ الْمِيمِ الْبَاءَ . وَقَالُوا فِي الدُّرْزِ: «تَثَرَّةً»، وَأَصْلُهُ «تَثَلَّةً»؛ لِقَوْلِهِمْ: «تَثَلَّ عَلَيْهِ دِرْعَهُ»، وَقَالُوا: «اسْتَخَذَ»، وَأَصْلُهُ: «اتَّخَذَ» فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، فَأَبْدَلُوا مِنَ النَّاءِ الْأُولَى السَّيْنَ .

وَقَالُوا: «عَنْ زِيدًا قَائِمٌ» فِي «أَنْ زِيدًا قَائِمٌ»، وَأَنْشَدُوا [مِنَ الطَّوِيلِ]:

فَعَيْنَاهَا وَجِيدُكِ جِيدُهَا سَوَى عَنْ عَظُمِ السَّاقِ مِنْكِ دَقِيقٌ^(٢)

فَبَانَ بِمَا ذَكَرْتُهُ أَنَّ الْبَدْلَ لَا يَخْتَصُ بِالْحِرْوُفِ التِّي ذَكَرَهَا، بَلْ قَدْ يَجِيءُ فِي غَيْرِهَا عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَإِنَّمَا وَسَمَّوْا بِحِرْوُفِ الْبَدْلِ مَا اطْرَدَ إِبْدَالُهُ وَكُثُرُ .

وَبَعْضُهُمْ يُسْقِطُ السَّيْنَ وَاللَّامَ، وَيَعْدَهَا أَحَدُ عَشَرَ حِرْوَفًا: ثَمَانِيَّةً مِّنْ حِرْوُفِ الْزِيَادَةِ، وَهِيَ مَا عَدَا السَّيْنَ وَاللَّامَ، وَيُضَيِّفُ إِلَيْهَا الْجِيمَ وَالْطَّاءَ وَالْدَّالَ . وَبَعْضُهُمْ يَعْدَهَا اثْنَيْ عَشَرَ، وَيُضَيِّفُ إِلَيْهَا اللَّامَ . وَكَانَ الرُّمَانِيُّ يَعْدَهَا أَرْبَعَةً عَشَرَ حِرْوَفًا، وَيُضَيِّفُ إِلَيْهَا الصَّادَ وَالْزَّايِّ؛ لِقَوْلِهِمْ: «الصُّرَاطُ»، وَ«الزُّرَاطُ»، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا^(٣)، وَالْأَوْلُ الْمَشْهُورُ، وَهُوَ رَأْيُ سَيْبُوِيَّهُ^(٤) .

فصل

[إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ]

قال صاحب الكتاب: فالهمزة أبدلت من حروف اللين، ومن الهاء والعين، فإِبْدَالُهَا من حروف اللين على ضربين: مطردة، وغير مطردة، فالمطردة على ضربتين: واجب وجائز، فالواجب إِبْدَالُهَا من ألف التائيت في نحو: «حَمْرَاءً»، و«صَخْرَاءً»، والمتقلبة لاما في نحو: «كَسَاءً»، و«رِداءً»، و«عِلْباءً»؛ أو عيناً في نحو «قَائِلٌ»، و«بَائِعٌ»، ومن كل واو

(١) بعكوكة القوم: آثارهم حيث نزلوا، أو جماعتهم، وكذلك هي من الإبل.

وبعكوكة الناس: مجتمعهم. وبعكوكة الشَّرَّ: وسطه. (لسان العرب ٤٠١/١٠ (بعكل)).

(٢) تقدم بالرقم ١١٢١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٥/١؛ وتفصير القرطبي ١٤٨/١؛ ومعجم القراءات القرآنية ١١/١.

(٤) الكتاب ٤٧٨/٤، ٤٧٩.

واقعةً أولاً شفعت بأخرى لازمة في نحو: «أواصيل»، و«أواق» جمعي «واصلة»، و«واقية». قال [من الخفيف]:

١٢٧٤ - [ضربت صدرها إلى وقالت] ياعدي لقذوقشك الأواقي
و«أويصل» تصغير «واصيل».

* * *

قال الشارح: قد أبدلت الهمزة من خمسة أحرف، وهي الألف والواو والياء والهاء والعين، وذلك على ضربين: مطرد، وغير مطرد. والمطرد واجب وجائز. فأما إبدالها من الألف واجباً. فمن ألف التأنيث، نحو: «حمراء»، و«بيضاء»، و«صخراء»، و«عشراء»، فهذه الهمزة بدل من ألف التأنيث كالتي في «حبلى»، و«سكنى»، و«صحرى»، و«عشرى»، ألف زائدة للمد، والأصل: «بيضى»، و«حمرى»، و«عشرى»، و«صحرى» بالقصر، وزادوا قبلها ألفاً أخرى للمد، توسعًا في اللغة، وتكتيراً لأنبية التأنيث؛ ليصير له بناءان: ممدود، ومقصور، فالمعنى في آخر الكلمة ساكنان، وهذا الألغان: ألف التأنيث - وهي الأخيرة - وألف المد، وهي الأولى، فلم يكن بد من حذف إحداهما، أو حركتها. فلم يجز الحذف؛ لأنّه لا يخلو إما أن تُحذف الأولى أو الثانية. فلم يجز حذف الأولى؛ لأن ذلك مما يُخل بالمد، وقد بُنيت الكلمة ممدودة، ولم يجز حذف الثانية، لأنّها علّم التأنيث، وهو أقبح من الأول، فلم يبق إلا تحريرك إحداهما. فلم يجز تحريرك الأولى؛

١٢٧٤ - التخريج: البيت للمهللي بن ربيعة في ديوانه ص ٥٩؛ وخزانة الأدب ٢/١٦٥؛ والدرر ٣/٢٢؛ وسمط اللالي ص ١١١؛ ولسان العرب ١٥/٤٠١ (وقي)؛ والمقاصد النحوية ٤/٢١١؛ والمقتضب ٤/٢١٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٧٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٨٠٠؛ وشرح التصريح ٢/٣٧٠؛ والمنصف ١/٢١٨؛ وهمع الهوامع ١/١٧٣.

اللغة والمعنى: وقتك: حفظتك. الأواقي: جمع الواقع، وهي الحافظة. يقول: لما رأته، رفت رأسها، وذَعَتْ له أن يحفظه الله، ويقيه من نوائب الدهر، لأنّ مرآه كان خيراً عليها.

الإعراب: «ضربت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «صدرها»: مفعول به منصوب. وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «إلي»: جار ومحروم متعلقان بـ «ضربت». «وقالت»: الواو: حرف عطف، و«قالت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «يا»: حرف نداء. «عدي»: منادي مبني على الضم. «لقد»: اللام: موطن للقسم، و«قد»: حرف تحقيق. «وقتك»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الأواقي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للتلقل.

وجملة «ضربت» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنّها ابتدائية أو استثنائية. وجملة «قالت...» الفعلية: معطوفة على جملة «رفعت» لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا عدي» الفعلية: في محل نصب مفعول به. وجملة «وقتك الأواقي» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنّها جواب القسم. والشاهد فيه قوله: «الأواقي» حيث أبدل الهمزة من الواو، فالاصل: «الواوقي»، لأنّها جمع «واقية».

لأن حرف المد متى حرك، فارق المد، مع أن الألف لا يمكن تحريكها، فلو حركت انقلبت همزة، وكانت الكلمة تؤول إلى القصر، وهم يريدونها ممدودة، فوجب تحريك الثانية. فلما حركت، انقلبت همزة، فقيل: «حمراء»، و«صخراء»، و«عشراء». وهذا مذهب سيبويه في هذه الهمزة، وقد تقدم الكلام عليها في مواضع بما أغنى عن إعادته.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى في «حمراء»، و«صفراء» للتأنيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث «فعَلَ»، نحو: «أَخْمَرَ» و«حَمْرَاء»، و«أَصْفَرَ» و«صَفْرَاء»، وبين مؤنث «فَعْلَانَ»، نحو: «سَكْرَانَ»، و«سَكْرَى». وهو قول غير مرضي؛ لأن علم التأنيث لا يكون إلا طرقاً، ولا يكون حشوًا للبنت. قوله من قال: إن الألفين معاً للتأنيث وأيضاً؛ لعدم النظير؛ لأننا لا نعلم علامه تأنيث على حرفين. ومن أطلق عليهما ذلك، فقد سمع في العبارة لتلازمهما.

وأما «كِسَاء» و«رِداء» ونحوهما، فالهمزة فيها بدلٌ من ألفٍ، والألف بدلٌ من واو أو ياء، وذلك أن أصل «كِسَاء»: «كِسَاوَ»، ولاته «فِعَالٌ» من قوله: «فَلَانُ حَسْنُ الرِّذْيَةِ». ومثله «سِقَاء»، و«غِطَاء»، أصله «رِدَائِيٌّ»؛ لأنَّه «فِعَالٌ» من قوله: «فَلَانُ حَسْنُ الرِّذْيَةِ». وفي ذلك مأخذان: أحدهما أن لا يعتمد بالألف فوقعت الواو والياء طرقاً بعد ألف زائدة. وفي ذلك مأخذان: أحدهما أن لا يعتمد بالألف الزائدة، ويصير حرف العلة كأنه ولـي الفتحة، فقلبت ألفاً. والثاني أن يعتمد بها، وتتنزل منزلة الفتحة لزيادتها، وأنها من جُوهرها ومخرجها، فقلبوـا حرف العلة بعدها ألفاً، كما يقلبونها مع الفتحة.

والذي يدل أن الألف عندهم في حكم الفتحة، والياء الزائدة في حكم الكسرة، أنهم أجروا «فَعَالاً» في التكسير مجرى «فَعَلٍ»، فقالوا: «جَوَادٌ»، و«أَجْوَادٌ»، كما قالوا: «جَبَلٌ» و«أَجْبَالٌ»، و«قَلَمٌ» و«أَقْلَامٌ»، وأجروا «فَعِيلًا» مجرى «فَعِيلٍ»، فقالوا: «يَتِيمٌ» و«أَيْتَامٌ»، كما قالوا: «كَيْتَفٌ» و«أَكْتَافٌ».

وإذا كانت الألف الزائدة في حكم الفتحة، فكما قلبوـا الواو والياء إذا كانتا متحرـكـيـنـ لـلـفـتـحةـ قـبـلـهـماـ فـيـ نـحـوـ: «عَصَـاـ»، وـ«رَحـىـ»، كذلك تقلبـ فيـ نـحـوـ: «كِسَاءـ»، وـ«رِداءـ» للألف الزائدة قبلها مع ضعفـهاـ بتـطـرـفـهاـ، فـصـارـ التـقـدـيرـ: «كـساـ»، وـ«رـداـ». فـلـمـاـ التـقـىـ الأـلـفـانـ - وهـماـ سـاكـنـانـ - وجـبـ حـذـفـ أحـدـهـماـ، أوـ تـحـريـكـهـ، فـكـرـهـواـ حـذـفـ أحـدـهـماـ؛ لـثـلـاـ يـعـودـ المـمـدـودـ مـقـصـورـاـ، وـيـزـوـلـ الغـرـضـ الـذـيـ بنـواـ الـكـلـمـةـ عـلـيـهـ، فـحـرـكـواـ الأـلـفـ الـأـخـيـرـ لـلـتـقـاءـ السـاكـنـينـ، فـانـقـلـبـتـ هـمـزـةـ، وـصـارـتـ «كـسـاءـ» وـ«رـداءـ»، فالـهـمـزـةـ فيـ الـحـقـيـقـةـ بـدـلـ منـ الـأـلـفـ، والأـلـفـ بـدـلـ منـ الواـوـ وـالـيـاءـ.

(1) الكتاب .٢١٤/٣

(2) في الطبعتين: «تصمّنث»، وقد صوّبـتها طـبـعةـ ليـزـغـ فيـ ذـيـلـ التـصـحـيـحـاتـ صـ١٤٩٩ـ.

وأماماً «العلباء»، فهو عَصْبُ العنق، وهما علباوانِ بينهما مثبُتُ العُرْفِ، فالهمزة فيه زائدة؛ لقولهم: «عَلِبَ البعير»، إذا أخذه داء في جانبِ عنقه، و«بعيرٌ معلبٌ» موسومٌ في علبهما. والحق أنَّ الهمزة بدلٌ من الألف. ومثله: «حِزبَاء» و«عِزْهَاء»، الأصل: «علبائي»، و«حِزبائي»، و«عِزْهَائي»، ثم وقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة للمد، فقلبتُ ألفاً، ثم قُلبتُ الألف همزةً كما تقدَّم في «كساء» و«رداة». والذي يدلُّ على أنَّ الأصل في «حرباء»: «حربائي»، وفي «علباء»: «علبائي» بالياء، دون أن يكون «علباواً» بالواو، لأنَّ العرب لما أثثتُ هذا الضرب بالباء، فأظهروا الحرف، لم يكن إلَّا بالياء، وذلك نحو: «دِرْحَايَة»، و«دِغْكَايَة» وهو القصير السمين، فصحت الياء عند لحاق تاء التأنيث، كما صحت في نحو: «الشقاوة»، و«العباية». وذلك لأنَّ هاء التأنيث قد حضنت الواو والياء عن القلب والإعلال؛ لأنَّهم يقلبونهما إذا كانتا طرفاً ضعيفتين. فأماماً إذا تحضننا وقويتا بوقوع الهاء بعدهما لم يجب الإعلال.

وأماماً «قائلٌ» و«بائعٌ»، فالهمزة فيهما بدلٌ من عين الفعل وما قبله، فالهمزة فيه بدلٌ من اللام، فالالأصل فيهما: «قاولٌ» و«بائعٌ»، فأريد إعلالهما لاعتلال فعليهما. والإعلال يكون إما بالحذف أو بالقلب، فلم يجز الحذف؛ لأنَّه يُزيل صيغة الفاعل، ويُصيِّرُه إلى لفظ الفعل. ولا يكفي الإعراب فاصلاً بينهما؛ لأنَّه قد يطأ عليه الوقفُ، فيزيله، فيبقى الالتباسُ على حاله، وكانت الواو والياء بعد ألف زائدة وهما مُجاورتا الطرف، فقلبتُها همزةً بعد قلبهما ألفاً على حد العمل في «كساء» و«رداة». وكما قلبرا العين في «صَيْمٍ»، و«قَيْمٍ» تشبيهاً بـ«عصيٍّ» و«حُقيٍّ». والذي يدلُّ أنَّ الإعلال هُنَّا إنما كان لاعتلال الفعل أنه إذا صحت الواو والياء في الفعل، صحتا في اسم الفاعل، نحو: «عاورٌ». ألا تراك تقول: «عاورٌ»، و«حاوِلٌ»، و«صَایدٌ»؛ لقولك في الفعل: «عَوَرٌ»، و«حَوَلٌ»، و«صَيْدٌ»؟

فأمّا إيدالها من الواو، ففي الواقع أولاً مشفوعةً بأخرى لازمةً، نحو: «أواصِلٌ»، و«أواقيٌ»، والأصل: «وواصِلٌ»، و«وواقٌ»، والعلة في ذلك أنَّ التضييف في أوائل الكلم قليلٌ، وإنما جاء منه ألفاظٌ يسيرةً من نحو: «دَدَنٌ». وأكثرُ ما يجيء مع الفصل، نحو: «كَوْكِبٌ»، و«دَيْدَنٌ». فلما ندر في الحروف الصّحاح، امتنع في الواو لنقلها مع أنها تكون معرَّضةً لدخول الواو العطف، وواوِيِّ القسم، فيجتمع ثلاثُ واواتٍ، وذلك مستثنٍ، فلذلك قالوا في جمع «واصِلٍ»: «أواصِلٌ». قال الشاعر [من الخفيف]:

ضَرَبَتْ صَدَرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيَّ الْقَدْ وَقَشَكَ الْأَوَاقِي

وكذلك لو بنيت من «وَعَدَ» و«وَزَنَ» مثل: «جَوْرَبٌ»، و«دَوْكَسٌ»، لقلت: «أَوْعَدُ»، و«أَوْزَنُ». ولو سميت بهما، لانصرفا في المعرفة؛ لأنَّهما «فَوْعَلٌ» كـ«كَوْثَرٍ» و«جَوْهَرٍ»،

وليسا بـ«أفعَل» كـ«أذْرَع»، و«أُولَج». ولذلك لو صغرت نحو: «واصِل» و«وَاقِيَّة»، لقلَّت: «أُولَيْصِل»، و«أُولَيْقِيَّة». والأصل: «وَوَيْصِل»، و«وَوَيْقِيَّة»، فالقلب هنا همزة له سببان: أحدهما اجتماع الواوين، والثاني انضمَّ الواو للتصغير، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: والعجائز إيدالها عن كلّ واوٍ مضمومة وقعت مفردة فاء، كـ«أَجْوَهُ»، أو عيناً غير مذَمَّم فيها كـ«أَذْرُور»، أو مشفوعة عيناً كـ«الغُورُ»، و«الثُورُ».

* * *

قال الشارح: إذا انضمت الواو ضمًا لازمًا، جاز إيدالها همزة جوازًا حسناً، وكان المتكلَّم مخِيَّرًا بين الهمزة والأصل، فاءَ كانت الهمزة أو عيناً، وذلك نحو: «وَجْوهُ» و«أَجْوَهُ»، و«أَوْقَتُ» و«أَفْتُ»، وفيما كان عيناً، نحو: «أَذْرُورٌ» في جمع «دَارٌ»، و«أَثْرُوبٌ» في جمع «ثُورٌ». قال عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

١٢٧٥ - [فَلَمَّا فَقَدَتِ الصَوْتُ مِنْهُمْ] وأَطْفَثَتِ مَصَابِيحُ شَبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَثْرَوْتِ
وقال آخر [من الرجز]:

لَكُلُّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتَ أَثْرُوبًا ١٢٧٦

١٢٧٥ - التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٦؛ وخزانة الأدب ٣١٨/٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥١٢؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٤٠٤/٢.
اللغة: شُبَّتْ: أشعَّتْ.

المعنى: يزيد أنه لئَما اطمأن إلى أن أهل حبيته ناموا قبل عليها في ديارهم.
الإعراب: «فلما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «المَا»: ظرفية حينية مبنية على السكون في محل نصب، فيها معنى الشرط عند بعضهم. «فَقَدَتِ»: فعل ماضٍ، والناء: فاعله. «الصوت»: مفعول به. «مِنْهُمْ»: جارٌ و مجرور متعلقان بحال من «الصوت». «أَطْفَثَتِ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والناء: للثانوي. «مَصَابِيحُ»: نائبٌ فاعلٌ مرفوع بالضمة. «شَبَّتْ»: فعلٌ ماضٌ مبني للمجهول والناء: للثانوي. «شُبَّتْ»، ونائب الفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. «بِالْعِشَاءِ»: جارٌ و مجرور متعلقان بـ«شُبَّتْ». «وَأَثْرُورُ»: الواو: حرف عطف. «أَثْرُورٌ»: معطوف على «مَصَابِيحُ». وجملة «فَقَدَتِ»: مضافٌ إليها محلها الجر. وجملة «أَطْفَثَتِ مَصَابِيحُ»: معطوفة على «فَقَدَتِ». وجملة «شُبَّتْ»: صفةٌ لـ«مَصَابِيحُ» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «أَثْرُورٌ» حيث جاز إيدال الواو همزة لأن الواو مضمومة ضمًا لازمًا.

١٢٧٦ - التخريج: الرجل لمعرفة بن عبد الرحمن في شرح أبيات سيبويه ٢٩٠/٢؛ ولسان العرب ١/٤٢٥ (ثوب)؛ وله أو لحميد بن ثور في شرح التصريح ٢٣١/٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٢٢؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٤٠٤/٢؛ وشرح الأشموني ٦٧٢/٣؛ والكتاب ٣/٥٨٨؛ ولسان العرب ٦٠٢ (ملح)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٣٩؛ والمقتضب ١/٢٩، ١٣٢، ١٩٩؛ والممتع في التصريف ١/٣٣٦؛ والمنصف ١/٢٨٤، ٤٧/٣.

الإعراب: «لَكُلُّ»: جارٌ و مجرور متعلق بـ«البَسْت»، وهو مضافٌ. «دَهْرٌ»: مضافٌ إليه مجرور =

وصار ذلك قياساً مطرداً كرفع الفاعل ونصب المفعول، وذلك لكثره ما ورد عنهم من ذلك مع موافقة القياس. وذلك أن الضم يجري عندهم مجرى الواو، والكسرة مجرى الياء، والفتحة مجرى الألف؛ لأن معدنهما واحد. ويسمون الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة، فكانت هذه الحركات أوائل هذه الحروف، إذ الحروف تنشأ عنها في مثل «الدارهيم» و«الصياريف»، و«لم يهُج»، و«لم يدْع»، وكانت الواو تُحذف للجزم في نحو: «لم يَدْعُ»، و«لم يَغْزُ»، كما تُحذف الحركة في نحو: «لم يَضْرِب»، و«لم يَخْرُج». فلما كان بين الحركات والحرروف هذه المناسبة، أجروا الواو والضمة مجرى الواوين المجتمعين، فلما كان اجتماع الواوين يوجب الهمزة في نحو «واصِلة» و«أوَاصِل» على ما تقدم، كان اجتماع الواو مع الضمة يُبيح ذلك ويُجيزه من غير وجوبه، حطاً لدرجة الفرع عن الأصل.

وقولنا: «لازم» تحرّز من العارضة التي تعرض للتقاء الساكنين، نحو قوله تعالى: «أشْتَرُوا أَصْلَاهُ»^(١) «وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بِيَنْتَكُمْ»^(٢). ومن العارض ضمة الإعراب في مثل «هذا دُلُّ وَحْقُورٌ وَغَرْقُ». الضمة في ذلك كله لا تُسْوَغ الهمزة؛ لكونها عارضة. ألا ترى أن أحد الساكنين قد يزول ويرجع إلى أصله، وكذلك ضمة الإعراب في مثل: «هذا دُلُّ وَحْقُورٌ» قد يصير إلى النصب والجز، وتزول الضمة.

* * *

قال صاحب الكتاب: وغير المطرد إيدالها من الألف في نحو: «دَائِبَةُ»، و«شَائِبَةُ»، و«ابْنَيَاضُ»، و«ادْهَامُ». وعن العجاج أنه كان يهمز «العالَمُ»، و«الخَاتَمُ»، وقال [من الرجز]:

١٢٧٧ - [مُبَارِكٌ لِلأنْبِيَاءِ خَاتَمٌ] فَخِنْدِفْ هَامَةُ هَذَا الْعَالَمِ

= بالكسرة. «قد»: حرف تحقيق. «لبست»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. «أثُرِيَا»: مفعول به منصوب.

والشاهد فيه قوله: «أثُرِيَا» حيث جاز إيدال الواو همزة لأنها مضمة ضمّاً لازماً.

(١) البقرة: ١٦.

(٢) البقرة: ٢٣٧.

١٢٧٧ - التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه /١/ ٤٦٢؛ ورصف المباني ص ٥٦؛ وسر صناعة الإعراب /١/ ٩٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٨؛ ولسان العرب /٢/ ١٤؛ وبيت /١٢/ ٤٢٠ (علم)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٤٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب /٣/ ٢٠٥؛ والممتنع في التصريف /١/ ٣٢٤.

اللغة: خندف: قبيلة. الهمامة: الرأس، وهامة الشيء: أعلى. العالم: العالم.

الإعراب: «مبَارِكٌ»: صفة لـ«الكريم» في البيت السابق، مجرورة بالكسرة. «للأنْبِيَاءُ»: جار ومحروم متعلقان بـ«مبَارِكٌ». «خَاتَمٌ»: صفة أخرى لـ«الكريم» مجرورة بالكسرة. «فَخِنْدِفْ»: القاء: استثنافية، =

وَحْكِي : «بَأْزٌ»، و«قَوْقَاتِ الدَّجَاجَةُ»، و قال [من الرجز] :

١٢٧٨ - يَا دَارِ مَيْ بَدْكَادِيكِ الْبُرْقِ صَبَرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِقِ

* * *

قال الشارح: قد أبدلت الهمزة من الألف في مواضع صالحة العدة، وقد تقدم بعض ذلك في مواضع من هذا الكتاب، قالوا: «دَأْبَةً» و«شَأْبَةً» في «دَائِبَةً» و«شَاءِبَةً»، فهمزوا الألف، كأنهم كرهوا اجتماع الساكنين، فحرّكت الألف لانقاء الساكنين، فانقلبت همزة؛ لأن الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يتحمل الحركة، فإذا اضطربوا إلى تحريكه، قلبوه إلى أقرب الحروف إليه، وهو الهمزة، ومن ذلك: «ابنَيَاضُ»، و«اَذْهَأْمُ». وقال ذكين [من الرجز] :

١٢٧٩ - وَحَلْبُهُ حَتَّى ابْنَيَاضُ مِلْبَثَةٌ

= «خندف»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «هامة»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «هذا»: حرف للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محل جز بالإضافة، وهو مضاف. «العالم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة النداء «يا دار سلمى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اسلمي»: استثنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «اسلمي» الثانية، فهي مثلها. وجملة «خندف هامة...»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «العالم» حيث همز العجاج كلمة «العالم».

١٢٧٨ - التخريج: الرجل لروبة في شرح شوادر الشافية ص ١٧٥؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الخصائص ١٤٥/٣؛ وسر صناعة الإعراب ص ٩١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٥٠/٣، ٢٠٤/٢؛ ولسان العرب ١٩٢/١٠ (سوق)، ٤٢٦ (دكك)، ١٨٧/١١ (حول)؛ والمقرب ٢/٦١؛ والممتع في التصريف ١/٣٢٥.

اللغة: دكاديك: جمع دكداك وذكديك، أرض فيها غلظ. البرق: ج البرقة، أرض غليظة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة. المشتق: المشتاق.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «دار»: منادي منصوب، وهو مضاف. «مي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «بدكاديك»: جاز و مجرور متعلقان بحال من «دار» ممحوظة. «البرق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «صبراً»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة. «فتدة»: الفاء: استثنافية، و«قد»: حرف تحقيق. «هيَجَتْ»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل. «شوق»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «المشتق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة النداء «يا دار مي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اصبري صبراً»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد هيَجَتْ شوق المشتق»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «المشتق» حيث همز «المشتاق». وذلك ضرورة.

١٢٧٩ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الملبن: وعاء الملبن أو مضفاته. استمر يحمله حتى سال اللبن على أطراف الوعاء فايضق.

وقال كثيّر [من الطويل]:

١٢٨٠ - وللأرض أمّا سودها فتجلّلت بياضاً وأمّا بيضها فادهامت

يريد: ادهامت. وقالوا: «أشعال» في «أشعال»، وأنشدوا [من الطويل]:

وبعد بياض الشّيْب من كل جانب علا لمّتي حتى اشعال بهيمها^(١)

يريد: اشعال. وعن أبي زيد، قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: «فَيُزَيْدُ لَا يُسَأَلُ

عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ»^(٢)، فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول: «دَأْبَةُ»، و«شَابَةُ».

وعن العجاج أنه كان يهمز «العالّم» و«الخاتم»، وأنشدوا له [من الرجز]:

يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي فختلف هامة هذا العالّم

الإعراب: «وحلبه»: الواو: بحسب ما قبلها، وهي عاطفة على الغالب. «حلب»: اسم معطوف مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «حتى»: حرف غایة وابتداء. «بياض»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «ملبته»: فعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه.

وجملة «ابياض ملبته»: استثنائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ابياض» حيث همز الفتحة في «ابياض».

١٢٨٠ - التخريج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٢٣؛ والدرر ٦/٢٨٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٧٤

والمحتسب ١/٤٧، ٤١٢؛ والممتع في التصريف ص ٣٢٢؛ وبلا نسبة في الأشيه والنظائر ٢/٥٢؛

والخصائص ٣/١٢٧، ١٤٨؛ ورصف المبني ص ٥٧.

اللغة: تجلّلت: اكتست. ادهامت: اسودت.

المعنى: إن سواد الأرض قد اكتسي بياضاً، وأبيضها صار أسوداً.

الإعراب: «وللأرض»: الواو: بحسب ما قبلها، «للأرض»: جاز ومجرور متعلقان بما قبلها. «أمّا»:

حرف شرط وتفصيل. «سودها»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، وهاء: ضمير متصل مبني في

محل جز مضاف إليه. «فتجلّلت»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «تجلّلت»: فعل ماضٍ مبني على

الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والباء: للتأنيث. «بياضاً»: تميز منصوب بالفتحة.

«أمّا»: الواو: حرف عطف. «أمّا»: حرف تفصيل وشرط. «بيضها»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وضمير

مبني في محل جز مضاف إليه. «فادهامت»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ادهامت»: فعل ماضٍ

مبني على الفتح، والباء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي.

وجملة «سودها فتجلّلت»: لا محل لها من الإعراب. وجملة «فتجلّلت»: في محل رفع خبر

لـ«سودها». وكذلك جملة «بيضها فادهامت»، وجملة «فادهامت».

والشاهد فيه قوله: «فادهامت» حيث همز الألف في «فادهامت».

(١) تقدم بالرقم ١٢٥٥.

(٢) الرحمن: ٣٩. وهي قراءة الحسن. انظر: البحر المحيط ١٩٥/٨؛ وتفسير القرطبي ١٨١/١٧؛

والمحتسب ٢/٣٠٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥٤/٧.

روي هذا البيت مهمزاً، وذلك من قبيل أنَّ الألف في «العالِم» تأسِيسٌ^(١)، لا يجوز معها إلَّا مثلُ «الساجِم» و«اللازِم»، فلما قال: «يا دار سلمى يا اسلمي ثُمَّ اسلمي»، همَّزَ «العالِم» لتجري القافية على منهاج واحد في عدم التأسيس. وحکى اللخيني عنهم: «بازْ» بالهمزة، والأصلُ: «بازْ» من غير همزة، قال الشاعر [من البسيط]:

١٢٨١ - كأنه بـأَزْ دَجَنْ فَوْقَ مَرْقَبَةَ جَلَى الْقَطَا وَسَطَ قَاعِ سَمْلَقِ سَلْقِ
ويدلُّ على ذلك قولهم في الجمع: «أَبْوَازْ»، و«بِيزَانْ».

ومن ذلك «فَوْقَاتِ الدِّجَاجَةِ»، وأنشد الفراء [من الرجز]:

يَا دَارَ مَيِّيَ . . . إِلَخ

وذلك أنه لما اضطرَّ إلى حركة الألف قبل القاف من «المشتاق»؛ لأنَّها تُقابل لام «مُشْتَقِلُنْ» فلما حرَّكها، انقلبت همزة كما قدمنا، إلَّا أنه حرَّكها بالكسرة؛ لأنَّه أراد الكسرة التي كانت في الواو المُنْتَقِلَةِ الألْفُ عنها، وذلك أنه «مُفْتَعِلٌ» من «الشَّوْق»، وأصله: «مُشْتَوْقٌ»، ثمَّ قُلِّبت الواو أَلْفًا لتحرُّكها وافتتاح ما قبلها، فلما احتاج إلى حركة الألف، حرَّكها بمثيل الكسرة التي كانت في الواو، فاعرفه.

* * *

(١) ألف التأسيس هي ألف بينها وبين الروي حرف متحرِّك يسمى الدخيل.

١٢٨١ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٣١٤/٥ (بوز)؛ وتابع العروس ٣٩/١٥ (بوز). اللغة والمعنى: الباز: طائر جارح. الدجن: الظلمة أو الغيم المسودة. المرقبة: مكان عالي يصلح لمراقبة الأعداء. جلى: شكُّف. القطا: طيور بحجم الحمام. السملق: القرف الذي لا نبات فيه. السلق: الواسع من الطرق، والمطمئن من الأرض المستوى لا نبات فيه. شبَّه بالباز في يوم غائم يقف على مرتفع يكشف طيور القطا تحته في هذا المنخفض الواسع الذي لا نبات فيه.

الإعراب: «كأنه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كأن». «باز»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة. «دجن»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «فوق»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بصفة محدوفة من «باز»، وهو مضارف. «مرقبة»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «جل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «القطا»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «وسط»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بحال محدوفة من «القطا»، وهو مضارف. «قاع»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «سملق»: نعت «قاع» مجرور بالكسرة. «سلق»: نعت ثان لـ«قاع» مجرور بالكسرة.

وجملة «كأنه باز»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جل القطا»: في محل رفع صفة للباز.

والشاهد فيه قوله: «باز» حيث همز الألف في «باز» عندما احتاج لإقامة الوزن إلى تحريرها.

قال صاحب الكتاب : ومن الواو غير المضمومة في نحو : «إشاح» ، و«إفاده» ، و«إسادة» ، و«إعاء أخيه»^(١) في قراءة سعيد بن جبير ، و«أناة» ، و«أنماء» ، و«أخذ» و«أخذ» في الحديث^(٢) . والمازنی يرى الإبدال من المكسورة قياساً .

* * *

قال الشارح : يريد أنّ من العرب من يبدل من الواو المكسورة همزة إذا كانت فاء ، ومن المفتوحة ، فمثال إيدالها من المكسورة قولهم : «وشاح» ، و«إشاح» ، و«وسادة» ، و«إسادة» . والوشاح : سينز أو ما يُضفي من السير ، ويُرَضِّع بالجواهر ، وتشد به المرأة وسَطْها . والوسادة : المخددة . وقالوا : «وعاء» ، و«إعاء» . وقرأ سعيد بن جبير : «قبل إعاء أخيه»^(٣) . وقالوا : «وفادة» ، و«إفاده» . وأنشد سيبويه [من البسيط] :

١٢٨٢ - أما الإفادة فاستولت ركائبها عند الجبابير بالباساء والثعم
ووجه ذلك أنهم شبّهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة ، لأنهم يستثقلون الكسرة
كما يستثقلون الضمة . ألا ترى أنك تحذفها من الياء المكسور ما قبلها كما تحذف الضمة
منها من نحو : «هذا قاض» ، و«مررت بقاض» ، إلا أن همزة الواو المكسورة ، وإن كثُر

(١) يوسف : ٧٦ **«وعاء أخيه»** .

انظر : البحر المحيط ٥ / ٣٣٢؛ والكشف ٢ / ٣٣٥؛ وتفسير الرازي ١٨١ / ١٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣ / ١٨٤ .

(٢) في التهایة في غريب الحديث والأثر ١ / ٢٧: «وفي حديث الدعاء أنه قال لسند - وكان يُشير في دعائه بـأضبعين : أحَدْ أَحَدْ» ، أي : أشيز بـاصبع واحدة؛ لأنَّ الذي تدعُوا إليه واحد، وهو الله تعالى» .

(٣) يوسف : ٧٦ .

١٢٨٢ - التخريج : البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٣٩٨؛ والأشباه والنظائر ٣ / ٢٨٤؛ والكتاب ٤ / ٣٣٢
وتذكرة النحو ص ٣٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٢١؛ ولسان العرب ٣ / ٤٦٤ (وفد)؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١ / ١٠٢؛ والمنصف ١ / ٢٢٩ .

اللغة : الإفادة : الوفود إلى الملوك . الجبارة ، والجبابر : الملوك . والباساء : الشدة .

المعنى : يريد أنهم يغدون على السلطان ، فمرة ينالون من خيره ، ومرة يرجعون خائبين مبتسين .

الإعراب : (أما) : حرف تفصيل وشرط . (الإفادة) : مبدأ مرفوع بالضمة . (فاستولت) : الفاء : حرف ربط ، «استولت» : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، والثاء : للتأنيث لا محل لها . «ركائبها» : فاعل مرفوع ، و«ها» : ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة . (عند) : مفعول فيه ظرف مكان ، منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «استولت» . «الجبابر» : مضارف إليه مجرور بالكسرة . «بالباساء» : جار ومجرور متعلقان بالفعل (استولت) . «والثعم» : الواو : حرف عطف ، «الثعم» : معطوف على «الباساء» مجرور .

وجملة «اما الإفادة...» استثنافية لا محل لها من الإعراب . وجملة «استولت ركائبها» : في محل رفع المبتدأ .

والشاهد فيه قوله : إيدال الواو في «الإفادة» همزة ، فالالأصل «الوفادة» ولكن أبدلت الواو همزة لوقوعها مكسورة ابتداء .

عندهم، فهو أضعف قياساً من همز الواو المضمومة، وأقل استعمالاً. ألا ترى أنهم يكرهون اجتماع الواوين، فيبدلون من الأولى همزة، نحو: «الأوّاقي»، ولا يفعلون ذلك في الواو والباء، نحو: «ويَحْ»، و«ويَسْ»، و«ويَلْ»، و«يَوْمٌ»؟ فلما كان حكم الضمة مع الواو قريباً من حكم الواو مع الواو، وجب أن يكون حكم الكسرة مع الواو قريباً من حكم الباء مع الواو.

واعلم أن أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السمع دون القياس، إلا أبا عثمان، فإنه كان يطرد ذلك فيها إذا وقعت فاء؛ لكثرة ما جاء منه مع ما فيه من المعنى، فإن انكسر سطها، لم يجز همزها، نحو: «طَوِيل»، و«طَوِيلَة».

وأما المفتوحة، فقد أبدل منها الهمزة أيضاً على قلة وندرة، قالوا: «امرأة أناة»، وأصله: «وناة»: «فعلة» من «الونى»، وهو الفتور، وهو مما يوصف به النساء؛ لأن المرأة إذا عظمت عجائزها، ثقلت عليها الحركة، قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٨٣ - رَمَثَهُ أَنَّاهُ مِنْ رَبِيعَةِ عَامِيرٍ نَّؤُومُ الضَّحْنِ فِي مَأْتِيمٍ
وقالوا: «أنسماء»، اسم امرأة، وفيه وجهان: أحدهما أن تكون سميّة بالجمع، فهو «أفعال»، وإنما امتنع من الصرف للتأنيث والتعريف. والوجه الثاني أن يكون وزنه «فَغَلَاء» من «الوسامة»، وهو الخشن من قولهم: «فَلَانٌ وَسِيمُ الوجه»، أي: ذو وسامه. وإنما أبدلوا من الواو الهمزة، فعلى هذا لا تصرفه في المعرفة، ولا في النكرة. وعلى القول الأول لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة.

وأما «أحد» من قولهم في العدد: «أَحَدَ عَشَرَ» و«أَحَدَ وَعِشْرُونَ»، فالهمزة فيه مبدلة

١٢٨٤ - التخريج: البيت لحميد بن ثور في جمهرة اللغة ص ١٠٣٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٤.

اللغة: الأنأة والوناة: الفاترة، كبيرة العجيبة. ربعة عامر: اسم قبيلة عربية.
نؤوم الضحى: كناية عن دلالها وغنائها. المأتم: الاجتماع لحزن أو فرح، ولكنه غالب استعماله في الحزن.

المعنى: أوقته في مأتم مهول هذه السيدة الغنية المعناج الفاترة.
الإعراب: «رمته»: فعل مضارٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكدين، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «أنأة»: فاعل مرفوع بالضمة. «من ربعة»: جازٌ و مجرور متعلقان بصفة محذوفة. «عامر»: مضارٍ إليه مجرور بالكسرة. «نؤوم»: نعت «أنأة» مرفوع بالضمة، وهو مضارٍ. «الضحى»: مضارٍ إليه مجرور بالكسرة. «في مأتم»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«رمته». «أي»: نعت مجرور بالكسرة، وهو مضارٍ. «مأتم»: مضارٍ إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «رمته أنأة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «أنأة» حيث أبدل الواو المفتوحة في «وناة» همزة.

من الواو، وأصله: «وَحْدَة»، لأنّه من «الوَحْدة»، ومعنى الإفراد، وأما «ما بالدار من أحد»، فالهمزة فيه أصل؛ لأنّه للعموم لا للإفراد، ولذلك لا يستعمل في الواجب، لا تقول: «في الدار أحد»^(١). وفي الحديث أنّه قال لرجل أشار بسبابته في التشهّد: «أَحَدْ أَحَدْ» أي: وَحْدَة وَحْدَة.

* * *

قال صاحب الكتاب: ومن الياء في «قطع الله أدنيه» و«في أسنانه ألل»، وقالوا: «الشّمّة».

* * *

قال الشارح: وقد أبدلوا الهمزة من الياء المفتوحة كما أبدلواها من الواو، وهو أقلّ من الواو، قالوا: «قطع الله أدنيه»، يريدون: يَدِينِي، رَدُوا اللَّامَ، وأبدلوا من الفاء همزة، وقالوا: «في أسنانه ألل» يريدون: «يَلِلَّ»، فأبدلوا الياء همزة، واليَلِلُ: قصر الأنسان العلَى، ويقال: انعطافها إلى داخل الفم، يقال: «رَجُلَ أَلِيلٌ وَامْرَأَةٌ يَلِلَّ» قال ليid [من الرمل]:

١٢٨٤ - **رَقْمِيَّاتٍ عَلَيْهَا نَاهِضٌ تُكْلِحُ الْأَرْوَقَ مِنْهُمْ وَالْأَيْلَنْ**
وقالوا: «الشّمّة»، وهي الخلقة، وأصلها الياء، فالهمزة بدلٌ من الياء، فاعرفه.

* * *

(١) هذا حديث، وقد تقدم.

١٢٨٤ - التّخريج: البيت للبيهقي في ديوانه ص ١٩٥؛ وتابع العروس ٩٩/١٩ (نهض) ٣٧٧/٢٥ (روق)، ولسان العرب ٥٧٤/٢ (كلح)، ٢٤٦/٧ (نهض)؛ وتهذيب اللغة ص ٦/١٠١، ٩٨٣/٩؛ وجمهرة اللغة ص ١٦٩، ٥٦٣؛ وأساس البلاغة (نهض)؛ وكتاب العين ٣/٦٣. اللغة والمعنى: الرّقميات: ثقل منسوبة إلى الرقم، وهو موضع دون المدينة. الناهض: فرج الطائر القادر على الطيران، أو المتّيقظ. تكّلخ: تجعله يزداد عبوساً. الأرق: الطويل الأسنان والشّاخصُها، ومن شارت ثنياه العليا على السفلي. الأيل: من في أسنانه يلٌ وهو قصر الأسنان العليا، وقيل انعطافها إلى الداخل. يقول: إذا أصابت هذه الشّهانة هؤلاء كلّحوا وفتحوا أفواهُهم فالقصير الأسنان والطويلها سواه.

الإعراب: «رّقميات»: خبر لمبتدأ ممحوظ مرفوع بالضمة. «عليها»: جاز و مجرور متعلقان بخبر مقدم ممحوظ، أو هما الخبر المقدم. «ناهض»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «تكّلخ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «الأرق»: مفعول به منصوب بالفتحة. «منهم»: جاز و مجرور متعلقان بحال ممحوظة من «الأرق». «والأيل»: الواو: حرف عطف، «الأيل»: اسم معطوف على «الأرق» منصوب بالفتحة، وسكن للضرورة الشعرية. وجملة «هي رقميات»: ابتدائية لا محل لها في الإعراب. وجملة «عليها ناهض»: في محل رفع خبر لرقميات. وجملة «تكّلخ»: في محل رفع صفة ثانية لرقميات، محل رفع خبر ثانٍ لها. والشاهد فيه قوله: «الأيل» حيث أبدل الهمزة من الياء المفتوحة في يلٌ.

قال صاحب الكتاب: وإيدالها من الهاء في «ماء»، و«أمواء». قال [من الرجز]:
١٢٨٥ - **وَبِلْدَةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَاهَا مَاصِحَّةٌ رَأْدُ الضَّحَى أَفْيَاوَهَا**

وفي «أن فعلت»، و«ألا فعلت». ومن العين في قوله [من الرجز]:

١٢٨٦ - **[وَمَاجٌ سَاعَاتٌ مَلَا الْوَدِيقٌ] أَبَابٌ بَخْرٌ ضَاحِكٌ زَهْوَقٌ**
* * *

قال الشارح: قد أبدلت الهمزة من الهاء، وهو قليل غير مطرد، قالوا: «ماء»، وأصله «مأوة»، فقلبوا الواو ألفاً لتحرّكها وافتتاح ما قبلها، فصار في التقدير «ماها»، ثم

١٢٨٥ - التخريج: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٤٨؛ ورصف المبني ص ٨٤؛ سر صناعة الإعراب ١/١٠٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٠٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٣٧؛ ولسان العرب ١٣/٥٤٣ (موه)؛ والممتنع في التصريف ١/٣٤٨؛ والمنصف ٢/١٥١.
اللغة: قالصة: مرتفعة. أمواء: ج ماء. ماصحة: قصيرة وقليلة. رأد الضحى: ارتفاع الضحى حين يعلو النهار. أفياء: ج فيء، وهو الظل.

المعنى: كم بلدة، مرتفعة المياه قصيرة الظلال، قطعتها أو بلغتها....
الإعراب: «وببلدة»: الواو: او «ربّ»، و«بلدة»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلّاً على أنه مبتدأ.
«قالصة»: صفة «بلدة» مجرورة لفظاً مرفوعة محلّاً. «أمواهها»: فاعل لاسم الفاعل «قالصة» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «ماصحة»: صفة ثانية لـ «بلدة» مجرورة لفظاً مرفوعة محلّاً. «رأد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متصل بفعل محلوف، والتقدير: قطعتها أو بلغتها، وهو مضاف. «الضحى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتذكرة. «أفياءها»: فاعل لاسم الفاعل «ماصحة» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل جز بالإضافة.

وجملة «بلدة بلغتها»: بحسب ما قبلها. وجملة «بلغتها»: في محل رفع خبر.
والشاهد فيه قوله: «أمواهها» حيث جمع «ماء» على «أمواء» مبدلاً الهمزة من الهاء، فالأسأل:
«أمواه».

١٢٨٦ - التخريج: الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص ١٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٠٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٣٢؛ ولسان العرب ١/٢٠٥ (أب)؛ والمقرب ٢/١٦٤؛ وشرح الأشموني ٣/٨٣٦.

اللغة: زهوق: بعيد القعر.
الإعراب: «وماج»: الواو: بحسب ما قبلها، و«ماج»: فعل ماضٍ. «ساعات»: ظرف زمان متصل بـ «ماج». «ملأ»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «الوديق»: مضاف إليه مجرور. «أباب»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «بحر»: مضاف إليه مجرور. «ضاحك»: نعت «بحر» مجرور. «زهوق»: نعت «بحر» مجرور.
والشاهد فيه قوله: «أباب» حيث أبدل العين همزة، وأصله «عباب». وقال بعضهم: ليست الهمزة فيه بدلاً من العين، وإنما هو «فعال» من «أب» إذا تهيأ.

أبدلوا من الهاء همزة؛ لأنَّ الهاء مشبَّهة بحروف العلة، فقلبت كقلبها، فصار «ماء». وقولهم في التكسير: «أُنْوَاهُ»، وفي التصغير: «مُؤْنَةٌ» دليل على ما قلناه من أنَّ العين واو، واللام هاء، وقد قالوا في الجمع أيضًا: «أُنْوَاهُ» فهذه الهمزة أيضًا بدلٌ من الهاء في «أُنْوَاهُ». ولما لزم البدل في «ماء»، لم يعيده إلى أصله في «أُنْوَاهُ»، كما قالوا: «عِيَدُ» و«أُغِيَادُ». فأمَّا البيت، فأنشده ابن جِيَّ، قال أنسدني أبو علي [من الرجز]:

ولدة قالصة... إلخ

فالشاهد فيه أنَّه جمع من غير هاء بالهمزة. وقوله: «قالصة»، أي: مرتفعة من قولهم: «قلص الماء في البَثْر»، أي: ارتفاع، وما صحة أي: قصيرة، يقال: «مصح الظلُّ»، أي: قصر. ورَأْدُ الضحى: ارتفاعه.

ومن ذلك قولهم: «شاء» الهمزة فيه بدلٌ من الهاء، وهو جمع «شاة»، وأصله: «شُوهَةٌ» بسكون الواو على وزن «فَعَلَةٌ» كـ«قَضَعَةٌ» و«جَفْنَةٌ»، فحدفوا الهاء تشبيهاً بحروف العلة لخفائها وضُعفها وتطرُّفها. وهم كثيراً ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً بعدهن تاء التائيت، نحو: «بُرَةٌ»، و«ثُبَةٌ»، و«قُلَةٌ»، كأنَّهم أقاموا هاء التائيت مقام الممحوف.

ومثل «شاة» في حذف لامه «عِضَةٌ»، وأصله: «عِضْهَةٌ»، يدلُّ على ذلك قولهم: «جمْلٌ عَاضِهٌ»، فلما حُذفت الهاء من «شاة»، بقي الاسم على «شوة»، فانفتحت الواو المجاورة تاء التائيت؛ لأنَّ تاء التائيت تفتح ما قبلها، فقلبت الواو ألفاً لتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها، وصارت «شاة» كما ترى، فلما جُمعت، تُطْرح تاء التائيت على حد «تَمَرَّةٍ» و«تَمَرِّ»، و«قَمَحَةٍ» و«قَمَحٌ»، فبقي الاسم على حرفين آخرَهُما ألف، وهي مُعرَّضة للحذف إذا دخلها التنوين، كما تُحذف ألفُ «عَصَا» و«رَحَى»، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، وذلك محال، فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد، فصار في التقدير «شاه». وكان إعادة الممحوف أولى من احتلال حرف غريب أجنبي، ثم أبدلت الهاء همزة، فقيل: «شاء».

وروى أبو عبيدة أنَّ العرب تقول: «أَلْ فعلت؟» يريدون: «هل فعلت؟» وإنما قضي على الهمزة هنا بأنَّها بدلٌ من الهاء لأجل غلبة استعمال «هَلْ» في الاستفهام، وقلة الهمزة، فكانت الهمزة أصلًا لذلك. فأمَّا قولهم: «أَلَا فعلت» في معنى: «هَلْ فعلت»، فقد قيل: إنَّ الهمزة فيه بدلٌ من الهاء، والأصل: «هَلْ»، والحقُّ أنهما لغتان، لأنَّ استعمالهما في هذا المعنى واحدٌ من غير غلبة لإحداهما على الأخرى، فلم تكن الهاء أصلًا بأولى من العكس. وأمَّا قول الشاعر أنشده الأصممي [من الرجز]:

أباب بحر ضاحك زهوق

فالمراد: «عَبَاب»، فأبدل الهمزة من العين لقُرب مَخرجِيهما، كما أبدلت العين من الهمزة في نحو قوله [من البسيط]:

أَعْنَ تَرَسَّمَتْ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزَلَةَ مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِيْكَ مَسْجُومٌ^(١)

وأشبهه. وقيل: إن الهمزة أصل، وليس بدلًا، وإنما هي من «أَبُ الرَّجُلِ» إذا تجهز للذهاب، وذلك أن البحر يتهيأ لما يَزُورُ به.

فصل [إيدال الألف]

قال صاحب الكتاب: والألف أبدلت من اختيئها، ومن الهمزة والنون، فايبدالها من اختيئها مطردة في نحو: «قَالَ»، و«بَاعَ»، و«دَعَا»، و«رَمَى»، و«بَاب»، و«نَاب»، مما تحرّكتنا فيه وانفتح ما قبلهما، ولم يمنع ما منع من الإبدال في نحو: «رَمَيَا»، و«دَعَوَا» إلا ما شدّ من نحو: «الْقَوْد»؛ و«الصَّبَد».

* * *

قال الشارح: قد أبدلت الألف من أربعة أحرف، وهي: الواو والياء، وهما المراد بقوله اختيئها، ومن الهمزة والنون. وإنما كانت الواو والياء اختيئها لاجتماعهن في المدّ وإيدالها منها، نحو قوله: «قَالَ»، و«بَاعَ»، وأصله: «قَوْلَ»، و«بَيْعَ»، فقلبوا الواو والياء ألفاً لتحرّكهما وانفتح ما قبلهما، وكذلك «طَالَ»، و«هَابَ»، و«خَافَ»، والأصل: «طُولَ»، و«هَبَ»، و«خَوْفَ»، فأبدلتا ألفيَنِ لما ذكرنا، وكذلك «عَصَماً» و«رَحْيَ» أصلُهما: «عَصْنَوْ»، و«رَحْيَ». وكذلك «دَعَا» و«رَمَى» أصلُهما «دَعَوْ» و«رَمَيَّ»، فصارا إلى الإبدال، لما ذكرنا من تحرّكهما وانفتح ما قبلهما. والعلة في هذا القلب اجتماع الأشباء والأمثال، وذلك أن الواو تُعدّ بضمَّتين، وكذلك الياء بكسرَتَيْنِ، وهي في نفسها متّحركة وقبلها فتحة، فاجتمع أربعة أمثال، واجتمع الأمثال عندهم مكروه، ولذلك وجب الأذمام في مثل «شَدَّ»، و«مَدَّ»، فهربوا والحالُ هذه إلى الألف؛ لأنَّه حرفٌ يُؤمن معه الحركة. وسُوغ ذلك انفتاح ما قبلها، إذ الفتحة بعض الألف، وأول لها، وكان اللفظ لفظ الفعل، فإن الفعل يكون «فَعَلَ»، و«فَعِيلَ»، و«فَعْلَ»، والأفعال بابُها التصرف والتغيير لتنقلُها في الأزمنة بال مضي وال الحال والاستقبال، ولذلك لم يقلبوا نحو: «عَوَضَ»، و«حَوْلَ»، و«الْعَيْبَةَ»، و«الْغَيْبَ»؛ لخروجها عن لفظ الفعل، مع أنَّا لو قلبناها في نحو: «عِوَضَ»، أصرنا إلى الياء للكسرة قبلها، ولو قلبنا في «الْعَيْبَةَ»، لصرنا إلى الواو لضم ما قبلها، وهو لفظ لا تُؤمن معه الحركة، فلم يتفعوا بالقلب.

واعلم أن هذا القلب والإعلال له قيود، منها: أن تكون حركة الواو والياء لازمة غير عارضة، لأن العارض كالمعدوم لا اعتداد به. ألا ترى أنهم لم يقلبوا نحو: «أشترُوا الصَّلَة»^(١) و«لَتُبْلُوكُ»^(٢)، «وَلَا تَسْوُا الْفَضْلَ»^(٣)؛ لكون الحركة عارضة لالتقاء الساكنين، كما لم يجز همزها لانضمامها، كما جاز في «أثُوب» و«أسْوِق» جمع «ثُوب» و«ساق».

ومنها أن لا يلزم من القلب والإعلال ليسْ . ألا ترى أنهم قد قالوا في الثنية: «قضيَا»، و«رميَا»، و«غَرَّوَا»، و«دَعَوَا» فلم يقلبواهما مع تحرّكهما وانفتاح ما قبلهما، لأنّهم لو قلبوهما ألفين وبعدهما ألف الثنية، لوجب أن تحذف إحداهمَا لالتقاء الساكنين، فيلتبس الاثنان بالواحد .

وكذلك قالوا: «الغَلَيْان»، و«النَّرَوان»، فصحت الياء والواو فيهما مع تحرّكهما وافتتاح ما قبلهما، لأنّهم لو قلبوهما ألفين، وبعدهما ألف «فَعَلَان»، لوجب حذف إحداهما، فيقال: «غَلَان»، و«نَرَان»، فيلتبس «فَعَلَان» معتل اللام بـ«فَعال» مما لا منه نون، فاحتملوا ثقل اجتماع الأشباه والأمثال، إذ ذلك أئسّر من الواقع في محظوظ اللبس والإشكال.

فاما «الحيدان»، و«الجولان»، محمول على «الائزان»، و«الغليان»؛ لأنهم لما صححوا اللام مع ضعفها بتطرفها؛ كان تصحيح العين أولى لقوتها بغيرها من الفاء وبعدها من الطرف. فاما «ماهان»، و«داران» فشاذ في الاستعمال وإن كان هو القياس.

ومن ذلك نحو: «هَوَى»، و«غَوَى»، و«نَوَى»، و«شَوَّى» فإنهما لم يُعلوا العين لاعتلال اللام، فلم يكونوا يجمعون بين إعلالتين في كلمة واحدة، وكان إعلال اللام أولى لنظرها. ومن ذلك قولهما: «عَوْرَةُ»، و«صَبِدَ الْبَعِيرُ» إذا رفع رأسه، لم يُعلوا ذلك؛ لأنّ «عَوْرَةً» في معنى «أَعْوَرَةً»، و«صَبِدَ» في معنى «اصْبَدَ»، فلما كان لا بدّ من صحة العين في «أَعْوَرَةً» و«اصْبَدَ» لسكن ما قبل الواو والياء فيها، صحّحوا العين في «عَوْرَةً»، و«صَبِدَ»؛ لأنّهما في معناهما وكالأصل. وتُحذف الزوائد لضرب من التخفيف، فجعل صحة العين في «عَوْرَةً» و«صَبِدَ» ونحوهما أمارة على أنّ معناها «أَفْعَلَ»، كما جعلوا التصحيح في «مِخْيَطٍ» وبابه دلالة أنه مقتضى من «مِخْيَاطٍ».

و مثل «عور»، و «صَدِّ»؛ «اعْتَوْثَرَا» و «اهْتَوْشُوا»، و «اجْتَوْرُوا»، صحت الواو فيها؛ لأنها بمعنى «تعاونوا»، و «تهاروا»، و «تجاوروا».

(١) البقرة: ١٦، ١٧٥.

(۲) آل عمران: ۱۸۶۔

٢٣٧) البقرة:

وقد شذت الفاظ حُرّجت مُنْبَهَةً ودليلًا على الباب، وذلك نحو: «القَوْد»، و«الْأَوْد»، و«الْخَوْنَة»، و«الْحَوْكَة»، كأنهم حين أرادوا إخراج شيء من ذلك مصححاً ليكون كالمارة والتنبية على الأصل. تأولوا الحركة بأن نزلوها منزلة الحرف، فجعلوا الفتحة كالألف، والكسرة كالباء، وأجروا «فَعَلًا» بفتح العين مجرى «فَعَالٍ»، و«فَعِلًا» بكسر العين مجرى «فَعِيلٍ»، فكما يصح نحو «جَوَابٍ»، و«صَوَابٍ» لأجل الألف، و«طَوِيلٍ»، و«خَوِيلٍ» لأجل الباء، صحيحة نحو: «القَوْد» و«الْحَوْكَة» لأجل الفتحة، و«الْخَوْل»، و«غَوْر» لأجل الكسرة. فكانت الحركة التي هي سبب الإعلال على هذا التأويل سبباً للتصحيح، ولذلك من التأويل كثروا نحو: «نَدَى» على «أَنْدِيَة»، كما كثروا «رِدَاء» على «أَرْدِيَة». قال الشاعر [من البسيط]:

في لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ لَا يَنْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّبَيْنَا^(١)
وما عدا ما ذُكرَ ممَّا تحرَّكتْ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، فَإِنَّهُمَا تُقْلِبَانِ الْقَنِينَ
نحو: «قَالَ»، و«بَاعَ»، و«طَالَ»، و«خَافَ»، و«هَابَ»، و«غَزَّا»، و«رَمَى»، و«بَابٍ»،
و«دَارٍ»، و«عَصَا»، و«رَحَى».

واعلم أن الواو والياء لا تُقلِّبان إلا بعد إيهانهما بالسكون، ولا يلزم على ذلك القلب في نحو «سَوْطِي» و«شَيْخٌ»؛ لأنَّه يبني على السكون، ولم يكن له حظ في الحركة فيهنَّ بحذفها، فلو رُمِّتْ قَلْبُ الواو والياء في «قَوْمٍ» و«بَيْعٍ»، وهو ما متحرَّكَان، لأحلَّتْ لاحتمانهما بالحركة، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: وغير مطرد في نحو: «طَائِي»، و«حَارِي»، و«يَاجِلُّ».

* * *

قال الشارح: وقد أبدلوا من الواو والياء الساكتتين ألفاً، وذلك إذا افتتح ما قبلهما طلباً للخفة، وذلك قليل غير مطرد. قالوا في النسب إلى «طَيْيٍ»: «طَائِي»، والأصل: «طَيْيٍ»، فاستثنوا اجتماع الياءات مع كسرة، فحذفوا الياء الأولى، فصار: «طَيْيَيٌّ»، كما قالوا: «سَيْيَدٌ»، و«مَيْيَتٌ»، في «سَيْيَدٍ»، و«مَيْيَتٍ» ثم أبدلوا من الياء ألفاً، فقالوا: «طَائِي» للفتحة قبلها. والذي حملهم على ذلك طلب الخفة.

وقالوا في النسب إلى «الْحَيْرَة»: «حَارِي». قال الشاعر [من البسيط]:

١٢٨٧ - فَهِيَ أَخْوَى مِنْ الرَّبِيعِيِّ حَاجِبٌ وَالْغَيْنُ بِالْأَثْمِدِ الْحَارِيِّ مَكْحُولٌ

(١) تقدم بالرقم ٨٦٧.

١٢٨٧ - التخريج: البيت لطفيل الغنوبي في ديوانه ص ٥٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١١٨٧/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٢؛ ولسان العرب ٢٥١/٣ (صرخد)؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٦٦٩/٢ =

كأنه استثقل اجتماع الكسرتين مع الياءات، فأبدل من كسرة الحاء فتحة، ومن الياء ألفاً. وقد جاء في الحديث: «ازْجِعْنَ مَازُورَاتٍ غَيْرَ مَاجُورَاتٍ»^(١)، وأصله: «مَؤْزُورَاتٍ»، فقلبت الواو ألفاً تخفيفاً كما ذكرنا.

وقد قالوا في النسب إلى «دَوْ»: «داوِيٌّ»، قلبوها من الواو الأولى الساكنة ألفاً. قال ذو الرمة [من البسيط]:

داوِيَةٌ وَدُجَى لَيْلٌ كَائِهِما يَمْ تَرَاطَنَ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ^(٢)

ويجوز أن يكون بني من «الدَّوْ» فاعلاً، ثم نسب إليه، من ذلك قول عمرو بن ملقيط [من السريع]:

١٢٨٨ - وَالخَيْلُ قَدْ تُجْشِمُ أَزْبَابَهَا الشَّيْتَ سَقْ وَقَدْ تَغْسِفُ الدَّاوِيَةَ

= ولسان العرب ٢/٣٨٥ (هجج).

اللغة: الأحوى: الظبي الذي في ظهره وجنبتي أنه خطوط سود، مأخوذة من الحوة التي هي السواد. من الربعي: أي من الصنف المولود في زمن الربع، وهو أكبر وأفضل. **الحاري:** المنسوب إلى الحيرة على غير قياس، والقياس حيري.

المعنى: يا لجمالها وروعتها، فجاجتها أجمل من حاجب الظبي الفتى الرشيق، وعيناها حوراء تخطف الأنصار.

الإعراب: «فهي»: الفاء: بحسب ما قبلها، «هي»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «أحوى»: خبر مرفوع بالضمة المقدرة. «من الربعين»: جار و مجرور متعلقان بصفة محدوفة من «أحوى». «جاجبه»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والخبر محفوظ دل عليه خبر «العين»، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «والعين»: الواو: عاطفة، «العين»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «باباً ثمداً»: جار و مجرور متعلقان باسم المفعول مكحول. «الحاري»: صفة مجرورة بالكسرة. «مكحول»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «هي أحوى»: بحسب الفاء. وجملة «جاجبه» والخبر المحدوف: في محل رفع صفة لـ«أحوى». وجملة «العين مكحول»: معوطة على ما قبلها في محل رفع. والشاهد فيه قوله: «حاري»: حيث جاءت نسبة إلى الحيرة.

(١) تقدم تخريرجه.

(٢) تقدم بالرقم ٨٣٥.

١٢٨٨ - **التخريج:** البيت لعمرو بن ملقط في لسان العرب ١٠/١٨٣ (شقق)، ١٤/٢٧٦ (دوا)، ونادر أبي زيد ص ٦٣؛ وبلا نسبة في المخصص ١٠/١١٤.

اللغة والمعنى: تجشهم: تكلفهم. الشق: المشقة. تعسف الطريق: تسير فيه على غير هذى. الداوية: الفلاة.

قد تكفل الخيل أصحابها المشقة والمصاعب، وقد تضل بهم في الصحاري.

الإعراب: «والخيل»: الواو: بحسب ما قبلها، «الخيل»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «قد»: حرف تقلييل. «تجشم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «أربابها»: مفعول به =

وذلك أنه أراد: «الداوِة»، ثم قلب الواو الأخيرة ياء على حد «غازِية»، و«مخنثة». ومن ذلك قولهم في «يَوْجَلُ»: «يَا جَلُّ». وقالوا في «يَائِسُ»: «يَا ءَاسُ». وإنما قلبوا الواو والياء ألفاً؛ لأنهم رأوا أن جمع الياء مع الألف أسهل عليهم من الجمع بين الياءين ومن الياء مع الواو. وفيها لغاث، قالوا: «وَجَلُّ، يَوْجَلُ» على الأصل، و«يَا جَلُّ» بقلب حرف المضارعة، ليكون وإجراء الحرف الساكن مجرى المتحرك. وقالوا: «يَيْجَلُ» بقلب الواو ياء من غير كسرة وإجراء الياء ذلك طريقاً إلى قلب الواو ياء، وقالوا: «يَيْجَلُ» بقلب الواو ياء من غير كسرة وإجراء الياء المتحركة ههنا مجرى الساكنة، فقلبوا لها الواو على حد «سَيْدٍ» و«مَيْتٍ»، كما أجروا الساكنة مجرى المتحركة في «طَائِي»، و«داوِي». والأشبه أن يكون قوله [من الطويل]:

ٰزَوْدٌ مِنَا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَغَيَةٌ
[دَعَثَةٌ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمٌ]^(١)
وَنظَائِرُهُ مِنْ ذَلِكَ .

* * *

قال صاحب الكتاب: وإيدالها من الهمزة لازم في نحو: «آدَم»، وغير لازم في نحو: «رَاسٍ».

* * *

قال الشارح: قد تقدم الكلام على ذلك، وإنما وقع البطل في نحو: «آدَم» لازماً؛ لاجتماع الهمزتين. ومعنى التزوم أنه لا يجوز استعمال الأصل. وأما «رَاسٌ» فيجوز استعمال الأصل والفرع، فكان غير لازم لذلك.

* * *

قال صاحب الكتاب: وإيدالها من النون في الوقف خاصة على ثلاثة أشياء: المنصوب المتنوّن، وما لحقته النون الخفيفة المفتوحة ما قبلها، و«إذن»، كقولك: «رأيت زِيداً»، و«لَشَفَقْتُ»^(٢) و«فَعَلْتُهَا إِذَا»^(٣).

* * *

= منصوب بالفتحة، وهو مضاد، وهو ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «الشَّق»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «وقد»: الواو: حرف عطف، «قد»: حرف تقليل. «تعسَّف»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «الداوِية»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على التاء المثلثة هاء للسكت.

وجملة «الخيل قد تجشم»: بحسب ما قبلها. وجملة «تجشم»: في محل رفع خبر، وعطف عليها جملة «تعسَّف» فهي في محل رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «الداوِية» حيث قلب الواو في «الداوِة» ياء.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٣.

(٢) العلق: ١٥.

(٣) الشعراء: ٢٠.

قال الشارح: إنما أبدلت ألف من النون في هذه المواقع لمضارعة التون حروف المد واللين بما فيها من الغنة، وقد تقدم القول إنَّ الألف تُبدل من التنوين في حال النصب. وقد تقدم في الوقف العلة التي لأجلها جاز إيدال هذا التنوين ألفاً. وأما السبب الذي يمنع من التعويض في المعرفة في الوقف واواً، وفي المجرور ياءً، فلم تُعده هنا؛ فأما إيدالها من نون التأكيد الخفيفة إذا افتح ما قبلها، ووقفت عليها، فتحو قوله تعالى: «لَتَنْقَعُوا بِأَنَاصِيَّهُ»^(١)، إذا وقفت: قلت «لَتَسْفَعَا» وكذلك: «اضْرِبْنَ زِيدًا»، إذا وقفت قلت: «اضْرِبَا». قال الأعشى [من الطويل]:

وَلَا تَغْبُدُ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاغْبُدَا^(٢)

يريد: فاعبدنا. وقال الآخر [من الطويل]:

مَتَى تَأْتِنَا ثَلِيمُنَا فِي دِيَارِنَا ثَجِذْ خَطْبَا جَزْلَا وَنَارَأْتَأْجِجا^(٣)

يريد: تأججن، فأبدلها ألفاً. والعلة في ذلك شبهة النون هنا بالتنوين في الأسماء إلا ترى أنهما من حروف المعاني، ومحلهما آخر الكلمة، وهي خفية ضعيفة، وقبلها فتحة، فأبدل منها ألف كما أبدل من التنوين. وقد قيل في قول أمرىء القيس [من الطويل]:

فِي قَافِنَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبِ وَمَثِيلِ^(٤)

أراد: «قَافِنَ»، ونظائر ذلك كثيرة.

وأما «إذن» التي للجزاء، فإنَّ نونها وإن كانت غير زائدة، فإنها تُبدل في الوقف ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، ولا يلزم ذلك في «أنْ» و«عَنْ» و«لَنْ»؛ لأنَّ البديل في «إذن» إنما كان مع ما ذكرته من سكونها وانفتاح ما قبلها، من قبل مشابهتها نفسها الاسم والفعل. إلا ترى أنها تُلغى في قولهم: «أَنَا إِذَا أَكْرِمْكُ». ولا تُعملها كما يُلغى الفعل في قولهم: «ما كان أَخْسَنَ زِيدًا»، والاسم في قولهم: «كان زيد هو العاقل». ويقع آخرًا غير متصل بالفعل، كقولك: «أَنَا أَكْرِمْكَ إِذن». فلما أشبهاه الاسم والفعل، أبدلت من نونها ألف في الوقف، كما أبدلت في «رأيت رجلاً»، و«لَتَسْفَعَا». فإن قيل: إذا كنت إنما أبدلت من نون «إذن» في الوقف ألفاً لشبهها بالاسم والفعل، فهلاً أبدلت من التنوين الأصلية في الاسم، نحو: «حَسَنٌ»، و«قَطْنٌ»، فكنت تقول: «حَسَا» و«قَطاً»، قيل: القلب إنما كان لشبهه هذه النون بالتنوين ونون التأكيد، ونون «حَسَنٌ» و«قَطْنٌ» متحركة، فقويتها بالحركة، وقلب التنوين والنون الخفيفة لأنهما ساكنان، فاعرفه.

(١) العلق: ١٥. (٣) تقدم بالرقم ٩٩٢.

(٤) تقدم بالرقم ٣٥٣. (٢) تقدم بالرقم ٢٧٦.

فصل

[إيدال الياء]

قال صاحب الكتاب: والياء أبدلت من أختينها، ومن الهمزة، ومن أحد حرفي التضعييف، ومن النون والعين والباء والسين والثاء. فإيدالها من الألف في نحو: «مُفَيْتِيْح»، و«مَفَاتِيْح»، وهو مطرد، ومن الواو في نحو: «مِيقَاتٍ»، و«عِصَيٌّ»، و«غَازٌ»، و«غَازِيَّة»، و«أَدْلٌ»، و«قِيَام»، و«انقِياد»، و«جِيَاض»، و«سَيَّد»، و«لَيَة»، و«أَغْزَيَّتُ»، و«اسْتَغْزَيَّتُ»، وهو مطرد، وفي نحو: «صِبَنِيَّة»، و«ثَيَّرَة»، و«عَلْيَانٌ»، و«يَبْجِلُ»، وهو غير مطرد.

* * *

قال الشارح: إنما كثُر إيدال الياء؛ لأنَّه حرفٌ مجهورٌ، مخرجُه من وسط اللسان، فلما توسيط مخرجُه الفم، وكان فيه من الخفة ما ليس في غيره، كثُر إيداله كثرة ليست في غيره.

وإيدالها وقع على ضربين: مطردٌ شاذٌ، فالمطرد إيدالها من ثلاثة أحرف: الألف والواو والهمزة، فإيدالها من الألف إذا انكسر ما قبلها، نحو قوله في تصغير «حملات»: «حُمَيْلِيْقُ»، وفي تصغير «قرطاس»: «فُرْنِطِيْسُ»، وفي تصغير «مفتاح»: «مُفَيْتِيْحُ». وكذلك التكسير، نحو: «حَمَالِيْقُ»، و«قَرَاطِيْسُ»، و«مَفَاتِيْحُ». ومن ذلك: «قاتلتُه قِيتالاً»، و«ضاربُتُه ضِيراباً». قُلبت الألف في ذلك كلَّه لأنَّكسار ما قبلها.

وإنما وجَب قلْبُها ياءً إذا انكسر ما قبلها، لضيقها بسعة مخرجها، فجرت مجرى المدة المشبعة عن حركة ما قبلها، فلم يجز أن تُخالف حركة ما قبلها مخرجها، بل ذلك ممتنع مستحيل.

وأنما إيدالها من الواو، فإذا سكنت وانكسر ما قبلها، ولم تكن مدغمة؛ نحو: «مِيقَاتٍ»، و«مَيْزَانٌ»؛ لأنَّه من «الوقت» و«الوزن». ومن ذلك «رِيْح»، و«دِيَمَة»؛ لأنَّه من «الرِّوْح»، و«دَوَّمَت السَّحَابَة».

فأمما «عِصَيٌّ»، و«حُقْيٌّ»، و«ذُلٌّ»، ونحوها، فإنَّ عَقْدَ ذلك أنَّ كلَّ جمع يكون على «فُعُولٍ» ولا مه واو، فإنَّ اللام تُقلب ياء، فيصير «عُصُوبِيٌّ»، فيجتمع الواو والياء، والأول ساكن، فتُقلب الواو ياء، وتُندغم الواو في الياء على حد «طَيٌّ»، و«لَيٌّ». والعلة في ذلك قريبة من حديث «رِداء» و«كِساء». وذلك أنَّ الواو فيها طريقان:

أحدهما: أنَّ الواو الأولى مدة زائدة، فلم يعتد بها كما كانت الألف في «كِساء» كذلك، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنَّها وليت الضمة، وصارت في التقدير «عُصُورٌ»، فقلبوا الواو ياء على حد قلبهما في «أَخْنَقٌ»، و«أَدْلَنٌ».

والآخر: أنهم نزلوا الواو الزائدة منزلة الضمة، فكما قلبوها في «أَذْلِ»، و«أَخْتِ»، كذلك قلبوها في نحو: «عُصِّيُّ»، و«دُنْيُّ»، وانضاف إلى ذلك كون الكلمة جمعاً، والجمع مستثقل، فصار «عُصِّيَاً». ومنهم من يُشَيِّع ضمة الفاء العين ويكسرها، ويقول: «عِصِّيُّ»، بكسر العين والصاد، ليكون العمل من وجه واحد. ولو كان المثال «عُصُّواً» اسمًا واحدًا غير جمع، لم يجب القلب؛ لخفته الواحد. ألا تراك تقول: «مَغْزُونُ»، و«مَدْعُونُ»؟ و«عَنْتُونَ» مصدر «عَنْتَا يَعْنُتُونَ»، فيقرر الواو، هذا هو الوجه، ويجوز القلب، فتقول: «مَغْزِيُّ»، و«مَدْعِيُّ». قال الشاعر [من الطويل]:

أَنَا اللَّيْنِيْثُ مُلَيْكَةُ أَنْتِي
وَقَدْ عَلِمْتُ عِزْسِيِّيْ مُلَيْكَةُ أَنْتِي
بِرَوْيِيْ بِالْوَجْهِيْنِ مَعَا.

فأما نحو: «عُصِّيُّ»، و«حُقْيُّ»، فلا يجوز فيها إلا القلب لكونها جموعاً. فاما «الثُجُوُّ» في جمع «نَجْوٌ»، وهو السحاب، و«الثُحُوُّ» للجهات، فهو جمع «نَخْوٌ»، وهو المصدر، فشاذ، كأنه خرج ثبيتها^(١) على أصل البناء، نحو: «القَوْد» و«الحَوَّكَة». قال أبو عثمان: هذا شاذ ومشينة بما ليس مثله.

فاما «غازٍ» فالباء فيه من الواو، لأنَّه من «غَزَّا» «يَغْزُونَ»، وإنما وقعت الواو طرفاً، وقبلها كسرة، والطرف في حكم الساكن، لأنَّه بعَرَضِيةِ الوقف، والموقوف عليه ساكن، فقلبت ياء على حد قلبهما في «مِيزَانٍ»، و«مِيعَادٍ»، ونظائر ذلك كثيرة. نحو: «دَاعٌ»، و«دَانٌ» وما أشبه ذلك. فاما «غَازِيَّةٌ» و«مَخْنِيَّةٌ»، فأصلهما: «غاَزِيَّةٌ»، و«مَخْنِيَّةٌ»، وإنما قُلبت الواو وإن كانت متحركة من قَبْلِ أنَّها وقعت لاما، فضفت، وكانت التاء كالمفصلة، فإن قيل: فقد قالوا: «حَنْدُوَّةٌ»، فصححا الواو، قيل: إنما صحت فيه الواو وإن كانت آخِرًا - من قَبْلِ أنَّهم لو قلبوها، فقالوا: «حَنْدِيَّةٌ»، لم تعلم «أَفْنُلُوَّةٌ» هي أم «فُلْلِيَّةٌ»، فجرت مجرى «جِدْرِيَّةٌ»، و«عَفْرِيَّةٌ».

واما «أَذْلِ» في جمع «دَلْوٍ»، و«أَخْتِ» في جمع «حَفْوٍ»، فهما من جموع القلة على حد «أَفْلُسٍ» و«أَكْعُبٍ» في جمع «فَلْسٍ» و«كَعْبٍ»، ولكنَّه لاما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة، وليس ذلك في الأسماء المتمكنة، عدلوا عنه إلى أنَّ أبدلوا من الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياء، فصار من قبيل المنقوص. ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

لَيْثٌ هَرَبَرُ مُدِلٌّ عِنْدَ حِيْسَتِهِ
وَالْأَصْلُ: «أَجْرُونَ»، فَأَبْدَلُوا مِنَ الضمة كسرة، وَمِنَ الْوَاوِ ياءَ عَلَى مَا تَقدَّمَ.

(١) تقدم بالرقم ٧٣٥.

(٢) في الطبعتين: «ثبيهه»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) تقدم بالرقم ٦٦٧.

وأما «قياً» و«انقياد»، فإنما اعتلت العين فيهما مع انكسارِ ما قبلها لاعتلال فعليهما، ولو لا ذلك لم يجب الاعتلال لتحرّك الواو، ووقعها حشواً، ألا ترى أنه لـما صحت العين في «لـاؤـد»، صحت في «لــواـذ» من قوله تعالى: «يَسْلَلُونَ مِنْكُمْ لــواـذًا»^(١)، فـكـذـلـكـ لــمـاـ اـعـتـلـتـ في «قــاـمـ»، وجــبــ اـعـتـلــاـهــاـ في «قــيــاـمـ». وـكــذــلــكــ (انــقــيــادـ)ـ اـعــتــلــتــ العــيــنــ في المــصــدــرــ لــاعــتــلــالــ العــيــنــ في (انــقــادـ). وـكــذــلــكــ (ثــيــابـ)ـ وـ(جــيــاضـ)ـ أـصــلــ الــيــاءــ فيــهــماــ الواــاوــ؛ لأنــ الواــاحــدــ (حــوــضــ)ـ وـ(ثــوــبــ)، فــأـشــبــهــتــ لــســكــونــهــاــ الــأــلــفــ فيــ (دارــ)، فــكــمــاــ تــقــوــلــ: (ديــاـرــ)، كــذــلــكــ تــقــوــلــ: (ثــيــابــ)ـ وـ(جــيــاضــ). وإنــماــ اـعــتــلــتــ فيــ (ديــاـرــ)ـ لــاعــتــلــالــهــاــ فيــ (دارــ). قال ابن جــنــيــ: إنــماــ قــلــبــتــ الواــاوــ فيــ نحوــ: (جــيــاضــ)ـ لأــمــورــ خــمــســةــ، مــنــهــاــ أــنــ الواــاوــ وــالــواــاحــدــ فيــهاــ ضــعــيــفــةــ ســاــكــنــةــ، وــمــنــهــاــ أــنــ قــبــلــ الواــاوــ كــســرــةــ، لأنــ الأــصــلــ (ثــوــبــ)ـ وـ(حــوــضــ)، وــمــنــهــاــ أــنــ بــعــدــ الواــاوــ الــأــلــفــ، وــالــأــلــفــ قــرــيــةــ الشــبــهــ بــالــيــاءــ، وــمــنــهــاــ أــنــ الــلــامــ صــحــيــحــةــ غــيرــ مــعــتــلــةــ، وــالــجــيــدــ أــنــ تــكــوــنــ هــذــهــ الــأــمــوــرــ مــاــخــوــذــةــ فــيــ الشــبــهــ بــ (دارــ)ـ وــ (ديــاـرــ)، وــلــذــلــكــ لــمــ يــعــلــلــواــ نــحــوــ: (طــوــاـلــ)ـ لــتــحــرــكــ الواــاوــ فــيــ نحوــ: (طــوــيــلــ)، وــلــمــ يــعــلــلــواــ نــحــوــ: (عــوــدــ)، وــ(عــوــدــةــ)، وــ(زــوــجــ)، وــ(زــوــجــةــ)ـ؛ لأنــ الجــمــعــ لــيــســ عــلــىــ بــنــاءــ (فعــالــ)ـ كــ (ديــاـرــ)، وــلــمــ يــعــلــلــواــ نــحــوــ: (طــوــاءــ)ـ وــ(رــوــاءــ)، فــيــ جــمــعــ (طــيــانــ)ـ وــ (رــيــانــ)، لــاعــتــلــالــ لــاــمــ، فــاعــرــفــهــ.

وأــمــاــ (ســيــدــ)ـ وــ (لــيــةــ)، فأــصــلــ (ســيــدــ)ـ: (ســيــنــوــدــ)ـ (فــيــنــيــعــلــ)ـ منــ (ســاــذــ يــســوــدــ)، وأــصــلــ (لــيــةــ)ـ: (لــوــيــةــ)ـ (فــغــلــةــ)ـ منــ (لــوــيــ يــدــهــ)ـ وــ (لــوــيــ عــبــرــيــهــ)ـ إذاــ مــطــلــهــ، فــاجــتــمــعــتــ الواــاوــ وــالــيــاءــ، وــهــمــاــ بــمــنــزــلــةــ ماــ تــدــانــتــ مــخــارــجــهــ، وــهــمــاــ مــشــتــرــكــانــ فــيــ الــمــدــ وــالــلــيــنــ، وــالــأــولــيــ مــنــهــمــاــ ســاــكــنــةــ، فــقــلــبــتــ الواــاوــ يــاءــ، ثــمــ أــدــغــمــتــ الــيــاءــ فــيــ الــيــاءــ؛ لأنــ الواــاوــ تــقــلــبــ إــلــىــ الــيــاءــ، وــلــاــ تــقــلــبــ الــيــاءــ إــلــىــ الواــاوــ، لأنــ الــيــاءــ أــخــفــ، وــالــأــدــغــامــ نــقــلــ إــلــىــ الــأــخــفــ، وــقــدــ اــســتــقــصــيــتــ هــذــاــ الــمــوــضــعــ فــيــ (شــرــحــ الــمــلــوــكــيــ)ـ.

وــأــمــاــ (أــغــزــيــثــ)ـ وــ (أــســغــزــيــثــ)، فالــيــاءــ فــيــهــاــ بــدــلــ منــ الواــاوــ، لأنــهــ منــ (الــغــزوــ)، وإنــماــ قــلــبــتــ يــاءــ لــوــقــوــعــهــ رــابــعــةــ، وإنــماــ فــعــلــلــواــ ذــلــكــ حــمــلــاــ عــلــىــ الــمــضــارــعــ، نــحــوــ: (يــعــزــيــ)ـ وــ (يــســتــفــزــيــ)ـ. وإنــماــ قــلــبــوــهــاــ فــيــ الــمــضــارــعــ لــاــنــكــســارــ ماــ قــبــلــهــ، وــذــلــكــ مــقــيــســ مــطــرــةــ.

وــقــدــ أــبــدــلــواــ الــيــاءــ منــ الواــاوــ، إذاــ وــقــعــتــ الــكــســرــ قــبــلــ الواــاوــ وــإــنــ تــرــاــخــتــ عــنــهــ بــحــرــفــ ســاــكــنــ، لأنــ الســاــكــنــ لــضــعــفــهــ لــيــســ حــاجــزاــ قــوــيــاــ، فــلــمــ يــعــتــدــ حــاجــزاــ، فــصــارتــ الــكــســرــ كــاــئــنــاــ باــشــرــتــ الواــاوــ، وــذــلــكــ قــوــلــهــمــ: (صــبــيــنــاــ)ـ وــ (صــبــيــنــاــ)ـ، وأــصــلــ (صــبــنــوــةــ)ـ وــ (صــبــنــوــانــ)ـ؛ لأنــهــ مــنــ (صــبــبــوــتــ أــضــبــوــ)ـ، فــقــلــبــتــ الواــاوــ يــاءــ لــكــســرــ الصــادــ قــبــلــهــ، وــلــمــ تــفــصــلــ الــبــاءــ بــيــنــهــمــاــ لــضــعــفــهــاــ بــالــســكــونــ. وــرــبــيــماــ قــالــواــ: (صــبــنــوــانــ)ـ، فــأــخــرــجــوــهــاــ عــلــىــ الــأــصــلــ. وــقــدــ قــالــ بــعــضــهــمــ: (صــبــيــنــاــ)ـ بــضــمــ الصــادــ مــعــ الــيــاءــ، وــذــلــكــ أــنــهــ ضــمــ الصــادــ بــعــدــ أــنــ قــلــبــتــ الواــاوــ يــاءــ فــيــ لــغــةــ مــنــ كــســرــ، فــأــقــرــتــ الــيــاءــ عــلــىــ حــالــهــ.

وأما «ثيَرَةً» فشاذ، والقياس: «ثُورَةً». قال أبو العباس محمد بن يزيد: إنما قالوا: «ثيَرَةً» في جمع «ثُورٍ» للفرق بين هذا الحيوان، وبين «ثُورَةً» جمع «ثُورٍ» وهي القطعة من الأقط.

وقالوا: «ناقةٌ يُلُوْ أَسْفَارِ، وَبِلُّيْ أَسْفَارِ»، وهو من «بَلُونْتُ». وقالوا: «ناقةٌ عَلِيَّانَ وَعَلِيَّانَةً»، أي: طولية جسمية، فهو من «عَلُونْتُ»، فقلبوا الواو ياءً لما ذكرناه من الكسرة قبلها، ولم يعتدوا بالساكن بينهما لضعفه. فأما «يَنْجَلُ» فقد تقدم الكلام عليه.

* * *

قال صاحب الكتاب: ومن الهمزة في نحو: «ذِيْبٌ»، و«مِيْرٌ» على ما قد سلف في تخفيفها.

* * *

قال الشارح: قد تقدم الكلام على الهمزة أنها تقلب ياءً إذا انكسر ما قبلها ساكنة كانت أو مفتوحةً بما أغنى عن إعادةه.

* * *

قال صاحب الكتاب: ومن أحد حرفي التضعيف في قوله: «أَمْلَيْنِتُ»، و«قَصَيْتُ أَظْفَارِي»، و«لَا وَرَبِّكَ لَا أَفْعَلُ»، و«تَسَرَّيْتُ»، و«تَظَنَّيْتُ»، و«لَمْ يَتَسَنَّ^(١)»، و«تَقَضَى الْبَازِي»، وقوله [من الطويل]:

١٢٨٩ - نَرُوزُ امْرَأً أَمَا إِلَهٌ فِيْتَقِيٌّ وأَمَا بَفَغَلِ الصَّالِحِينَ فِيْأَتِمِيٌّ و«التَّضَدِيَّةُ» فيمن جعلها من «صَدَّ يَصِدُّ»، و«تَلَعِيَّتُ» من «اللُّعَاعَةُ»، و«دَهَدَيَّتُ»،

(١) البرقة: ٢٥٩

١٢٨٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب /٢؛ ولسان العرب ٢٦/١٢ (أم)، ١٤/٤٦ (أما)، ٢٥٦ (دسا)؛ والمقرب ٢/١٧٢؛ والممتع في التصريف ١/٣٧٤.

الإعراب: «نَزُور»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «أَمْرَأ»: مفعول به منصوب. «أَمَا»: حرف تفصيل. «إِلَهٌ»: مفعول به مقدم منصوب. «فِيْتَقِيٌّ»: الفاء: رابطة جواب «أَمْرَأ»، و«يَتَقِيٌّ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «وَأَمَا»: الواو: حرف عطف، و«أَمَا»: حرف تفصيل. «بِفَعْلٍ»: جار و مجرور متعلقان بـ«يَاتِمِيٌّ»، وهو مضاف. «الصَّالِحِينَ»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «فِيْأَتِمِيٌّ»: الفاء: رابطة جواب «لَمَا». «يَاتِمِيٌّ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «نَزُور...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَتَقِيٌّ»: جواب شرط جازم مقترب بالفاء محلها الجزم، وكذلك جملة «يَاتِمِيٌّ».

والشاهد فيه قوله: «فِيْأَتِمِيٌّ» حيث أبدلت الياء من «الميم»، والأصل: «فِيْأَتِمَّ».

و«صهَبَيْتُ»، و«مَكَاكِيٌّ» في جمع «مَكُوكٍ»، و«دَيَاج» في جمع «دَيْجوج»، و«دَيْوان»، و«دَيْباج»، و«قِيراط»، و«شِيراز»، و«دِيماس» فيَنَ قال: «شَارِيزُّ»، و«دَمَامِيسُّ»، وقوله [من الرجز]:

١٢٩٠ - [قام بها يَنشُدُ كُلَّ مُنشَدٍ] وَائِتَصَلَتْ بِمَثْلِ ضَوءِ الْفَرْقَادِ
أَبْدَلَ الْبَيَاءَ مِنَ التَّاءِ الْأُولَى فِي «اتَّصَلَتْ»، وَمَا سَوَى ذَلِكَ فِي قُولَهُمْ: «أَنَاسِيٌّ»،
و«ظَرَابِيٌّ»، وقوله [من الرجز]:

١٢٩١ - وَمَتَهَلٌ لَبِسٍ لَهُ حَوازِقُ وَلِضَفَادِي جَمْهُونَقَانِقُ
وقوله [من البسيط]:

١٢٩٢ - لَهَا أَشَارِيزُ مِنْ لَخِمٍ مُشَمَّرَةٍ مِنَ الثَّعَالِيِّ وَوَخْرٌ مِنْ أَرَانِيهَا

١٢٩٠ - التخريج: الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٧٦٤؛ ولسان العرب ١١/٧٢٦ (وصل)؛
والنَّقْرَبُ ٢/١٧٣؛ والممتع في التصريف ١/٣٧٨.

الإعراب: «قام»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بها»: جار ومحور
متعلقان بـ «قام». «ينشد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «كل»:
مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «منشد»: مضاف إليه مجرور. «وابيتصلت»: الواو: حرف
عطف، و«ابيتصلت»: فعل ماضٍ، والباء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي.
«بمثل»: جار ومحور متعلقان بـ «ابيتصلت»، وهو مضاف. «ضوء»: مضاف إليه مجرور، وهو
مضاف. «الفرقاد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «قام بها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ينشد»: في محل نصب حال. وجملة
«ابيتصلت»: معطوفة على جملة «قام».

والشاهد فيه قوله: «ابيتصلت» حيث أبدلت الباء من «الباء»، والأصل «اتصلت».

١٢٩١ - التخريج: الرجز لخلف الأحمر في الدرر ٦/٢٢٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/٤٣٨؛ وسر
صناعة الإعراب ٢/٧٦٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢١٢؛ والكتاب ٢/٢٧٣؛ والمقتضب ١/
٢٤٧؛ والممتع في التصريف ١/٣٧٦.

اللغة: المنهل: المورد. الحوازق: ح الحزينة، وهي الجماعة. الضفادي: الضفادع. الجم: معظم
الماء. التنانق: صوت الضفادع.

المعنى: هو منهيل قفر لا تؤمه الجماعات، وليس فيه إلا الضفادع.
الإعراب: «ومنهيل»: الواو واو «رب»، حرف جز، و«منهل»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلأً على أنه
مبتدأ. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «له»: جار ومحور متعلقان بخبر محذوف. «حوازق»: اسم
«ليس» مرفوع. «ولضفادي»: الواو حرف عطف، «الضفادي»: جار ومحور متعلقان بمحذوف خبر
مقدم، وهو مضاف. «جمه»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والباء: ضمير متصل مبني في
محل جز بالإضافة. «تنانق»: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة «ومنهيل...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس له...»: في محل رفع خبر المبتدأ.
والشاهد فيه قوله: «لضفادي» حيث أبدلت الباء من العين، والأصل: «ضفادع».

١٢٩٢ - التخريج: البيت لأبي كاهل النمر بن تولب البشكري في الدرر ٣/٤٧؛ والمقاصد التحوية ٤/
٤٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٦٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٣؛ ولسان العرب ١/٤٣٣ =

وقوله [من الوافر]:

١٢٩٣ - إذا مَا عَدَ أَرْبِعَةَ فَسَالَ فَرَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي

وقوله [من الرجز]:

١٢٩٤ - قَدْ مَرَ يَوْمَانِ وَهَذَا الشَّالِيِّ وَأَنْتَ بِالْهِنْجَرَانِ لَا ثُبَالِيِّ

* * *

= (رب)، ٩٣/٤ (تمر)، ٤٠١ (شهر)، ٤٢٨/٥ (وخز)؛ ولرجل منبني يشكر في الكتاب ٢٧٣/٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٩٥، ١٢٤٦؛ وسر صناعة الإعراب ٧٤٢/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٢/٣؛ وشرح المفصل ٢٤/١٠؛ والشعر والشعراء ١٠٧؛ وكتاب الصناعتين ص ١٥١؛ ولسان العرب ٢٣٧/١ (شعب)، ١١/٨٤ (ثعل)، ١٢/٦٦ (تم)؛ والمقتضب ٢٤٧/١؛ والممتع في التصريف ٣٦٩/١؛ وهمع الهوامع ١٨١/١، ١٥٧/٢.

اللغة: الأشارير: قطع قديد من اللحم. متمرة: مجففة. الشالي: الثعالب. الوخز: الشيء القليل. الأران: الأرانب.

الإعراب: **(الها)**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. **(أشارير)**: مبتدأ مؤخر مرفوع. **(من لحم)**: جار ومجرور متعلقان بـ «متمرة». **(متمرة)**: نعت «أشارير» مرفوع بالضممة. **(من العالى)**: جار ومجرور متعلقان بـ «متمرة». **(ووخرز)**: الواو حرف عطف، «ووخرز» معطوف على «أشارير» مرفوع. **(من أرانيها)**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «وخز»، وهو مضاف، «ها» ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة.

وجملة **(أشارير)**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: **(العالى)** و**(أرانيها)**: حيث أبدل الباء باء، وأصلهما: **(الثعالب)**، و**(أرانب)**.

١٢٩٣ - التخريج: البيت لأمرى القيس في ملحق ديوانه ص ٤٥٩؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠١؛ والدرر ٦/٢٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ٧٤١/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٣/٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٦؛ ولسان العرب ٤٠/٢ (ست)، ١١/٥١٩ (فسل)، ١٥/٤٩٢ (يا)؛ والممتع في التصريف ٣٦٨/١؛ وهمع الهوامع ١٥٧/٢.

اللغة: الفسال: الحمقى.

الإعراب: **(إذا)**: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. **(ما)**: زائدة. **(عد)**: فعل ماض للمنهجول. **(أربعة)**: نائب فاعل مرفوع. **(فسال)**: نعت «أربعة» مرفوع. **(فزو جك)**: رابطة لجواب الشرط، و**(زو جك)**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. **(خامس)**: خبر المبتدأ مرفوع. **(أبوبك)**: الواو: حرف عطف، و**(أبوبك)**: مبتدأ مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. **(سادي)**: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة **(إذا ما عَدَ فزو جك خامس)**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة **(عد)**: في محل جز بالإضافة. وجملة **(زو جك خامس)**: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة **(أبوبك سادي)**: معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: **(سادي)**: حيث أبدل الباء من «السين»، والأصل: **(سادس)**.

١٢٩٤ - التخريج: الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/٢٢٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ٧٦٤، وشرح شافية ابن =

قال الشارح: قد أبدلت الياء من حروف صالحة العدة على سبيل الشذوذ، ولا يقاس عليه، ونحن نسوق الكلام على حسب ما ذكره. من ذلك قوله: «أَمْلَيْتُ الكتاب»، قال الله تعالى: «فَهِيَ شَمَائِيلُ عَيْنِهِ بُكْرَةً وَأَصْبَلَا»^(١)، والأصل: «أَمْلَأْتُ». وقال الله تعالى: «وَلَيَمْلِكَ الَّذِي عَيْنِهِ الْعَوْنَى»^(٢). والوجه أنهما لغتان، لأن تصرُّفهما واحد، يقول: «أَمْلَأَ الكتاب يُملِيه إِمْلَاءً، وَأَمْلَأَهُ يُمْلِأً إِمْلَالًا»، فليس جعل أحدهما أصلًا والآخر فرعًا بأولى من العكس، وقالوا: «قَصَّيْتُ أَظْفَارِي» حكاها ابن السككية في «قصصت»، أبدلوا من الصاد الثالثة باء لشقل التضعيف، ويجوز أن يكون المراد «تَقَصَّيْتُ أَظْفَارِي»، أي: أتيت على أقاصيهما، لأن المأخذ أطراها، وطرف كل شيء أقصاه.

وقالوا: «لا وَرَبِّكَ لا أَفْعُلُ» ي يريدون: «لا وَرَبِّكَ»، فأبدلوا من الباء الثانية باء لشقل التضعيف. وقالوا: «تَسَرِّيْتُ»، وأصله «تَسَرَّرَتُ» «تَقَعَّلَتُ» من «السُّرُّ»، وهو «النِّكَاحُ»، وسمى النكاح سِرًا، لأن من أراده استتر واستخفى، و«سُرِّيَّةً»: فُعلية منه، فأبدلوا من الراء الثالثة باء للتضعيف. وقال أبو الحسن: هو فُعلية من «السرور»، وذلك أن صاحبها يُسرّ بها.

وقالوا: «تَظَنَّيْتُ»، وأصله «تَظَنَّتُ»، و«التَّظَنِي»: إعمال الظن، وأصله «التَّظَنُّ»، فأبدلوا من إحدى نوناته باء لشقل التضعيف، وقالوا في قوله تعالى: «لَمْ يَتَسَنَّ»^(٣): أصله لم يَتَسَنَّ، من قوله تعالى: «مِنْ حَمْلَ مَسْتَوْنَ»^(٤)، أي: متغير، فأبدل من النون الثالثة باء، ثم قلبها ألفاً لتحرّكها وافتتاح ما قبلها، فصار «يَتَسَنَّ»، ثم حذف الألف للجزم، فصار اللفظ: «لَمْ يَتَسَنَّ». هذا قول أبي عمرو، وقيل: هو من «السُّنَّة»، ومعناها أي: لم تُغَيِّرْ السنون بمرورها، وذلك على قول من قال: «سَنَّةٌ سَنَوَةٌ وَسَنَوَاتٌ». ومن قرأ:

= الحاجب ٣/٢١٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٨؛ ولسان العرب ٢/١٢١ (ثلث)؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٧.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «مر»: فعل مضارع. «يومان»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى. «وهذا»: الواو حرف عطف، و«هذا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «الثالبي»: بدل أو عطف بيان مرفوع بالضمة المقدرة على الياء لشقل. «وأنت»: الواو حالية، و«أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «بالهجران»: جار و مجرور متعلقان بـ «تبالي». «لا»: نافية. «تبالي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. وجملة «قد مز يومان»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وهذا هو الثالبي»: معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت لا تبالي»: في محل نصب حال. وجملة «لا تبالي»: في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «الثالبي» حيث أبدلت الياء من الثناء، والأصل «الثالث».

(١) الفرقان: ٥. (٢) البقرة: ٢٨٢.

(٤) الحجر: ٢٦ - ٣٣. (٣) البقرة: ٢٥٩.

«يَتَسَّهُ»^(١)، جاز أن تكون الهاء للسكت، ويكون اللفظ كما تقدم، وجاز أن تكون الهاء أصلًا من قولهم: «سانهته».

وأما قولهم: «تَقْضِي الْبَازِي»، فالمراد: «تَقْضِيَ» من قولهم: «انقضَ الطائر» إذا هو في طيَّرانه، ولم يستعملوا الفعل منه إلا مثلاً، قال العجاج [من الرجز]:

١٢٩٥ - [إذا الْكَرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعُ بِذَرْ] **تَقْضِي الْبَازِي** إذا الْبَازِي كَسَرَ وأما قول الآخر:

نَزَورُ امْرَأٍ... إِلَيْخَ

أنشده ابن السكيت عن ابن الأعرابي، والشاهد فيه قوله: «يأتُمِي»، أراد: «يأتُمُ»، لكنه أبدل من الميم الثانية ياءً؛ فأما «التَّضْدِيَةُ» من قوله تعالى: «وَمَا كَانَ صَلَاثِهِمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاهَةً وَتَضْدِيَةً»^(٢) فالباء بدلٌ من الدال، لأنَّه من «صَدَ يَصِدَّ» وهو التصفيق والصوت، ومنه قوله تعالى: «إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونَ»^(٣)، أي: يَصِحُّونَ، ويعجُّونَ،

(١) القراءة بالهاء هي المثبتة في النص المصحفي، وقد قرأ حمزة والكسائي وخلف بحذف الهاء في الوصل وإثباتها في الوقف.

انظر: البحر المحيط ٢٩٢/٢؛ وتفسير الطبرى ٤٦٠/٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٩٩/١.

١٢٩٥ - التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ٤٢/١؛ وأدب الكاتب ص ٤٨٧؛ والأشباه والنظائر ٤٨/١؛ واصلاح المنطق ص ٣٠٢؛ والدرر ٢٠/٦؛ والممتع في التصريف ١/٣٧٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/٢؛ والمقرب ٢/١٧١؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٧.

اللغة: ابتدروا: استبقوا. بدر: سبق. تقضي: انقضاض، هجوم. البازي: طير جارح. كسر البازي: ضم جناحية.

المعنى: إذا تسابق الكرام لفعل الخيرات، انقض كالبازي إذا ضم جناحيه هاوياً لاصطياد فريسة، فيكون هو السابق المجلبي.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «الكرام»: فاعل لفعل ممحوذف يفسره ما بعده، تقديره: «إذا ابتدرا الكرام ابتدروا». «ابتدردا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محل رفع فاعل. «الباع»: مفعول به منصوب. «بدر»: فعل ماضٍ مبني على افتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) وسكن لضرورة القافية. «تقضي»: نائب مفعول مطلق. «البازي»: مضناه إليه مجرور. «إذا»: ظرف زمان متعلق بالمصدر (تقضي). «البازي»: فاعل لفعل ممحوذف يفسره ما بعده. «كسر»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازه تقديره: هو.

وجملة «إذا الكرام بدر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ابتدر الكرام»: في محل جز بالإضافة. وجملة «ابتدردا»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بدر»: لا محل لها من الإعراب لأنَّها جواب شرط غير جازم. وجملة «كسر البازي»: في محل جز بالإضافة. وجملة «كسر» تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تقضي» حيث أبدلت الياء من «الصاد»، والأصل: «تقضض».

فحول إحدى الدالين ياءً. هذا قول أبي عبيدة، وأنكر الرئيسي هذا القول، وقال: إنما هو من «الصَّدِّي»، وهو الصوت. والوجه الأول غير ممتنع لوقوع «يصدُون» على الصوت، أو ضرب منه. وإذا كان كذلك، لم يمتنع أن تكون تصديّة منه، فتكون تفعلاً كالتألّحة والتعلّة. فلما قُلبت الدال الثانية ياءً، امتنع الأذاغام لاختلاف اللفظين.

وقالوا: «تَلَعِنْتُ»، أي: أكلت اللّعاغة، وهي بقلة ناعمة، وذلك فيما حكاه ابن السكري عن ابن الأعرابي. قال الأصممي: ومنه قيل للدنيا: «لّعاغة»، وأصله: «تَلَعِنْتُ»، أبدلوا من إحدى العيدين ياءً على حد «تَلَعِنْتُ» كراهيّة اجتماع العيدين.

وقالوا: «دَهَنَيْتُ الْحَجَرَ، فَتَدَهَّدَى، أَدَهَنِيهِ دَهَدَاهَ وَدَهَدَاهَ»: أي: دَهَنَتْهُ فَتَدَهَّدَهُ، أي: دَخَرَجَتْهُ فَتَدَخَّرَجَ، قال ذو الرمة [من البسيط]:

١٢٩٦ - [أدنى تقادُفِ التَّقْرِيبِ أو خَبَبٍ] كما تَدَهَّدَى من العَزِيزِ الجَلَامِيدُ
وقال أبو النجم [من الرجز]:

١٢٩٧ - كأن صوت جزعها المستَغَجلِ جَنْدَلَةً دَهَنَيْتَها من جَشَدِ

١٢٩٦ - التخريج: البيت الذي الرمة في ديوانه ص ١٣٦٨؛ ولسان العرب ١/٦٣٨ (غرب)، ١٣/٤٨٩ (دهد)، والمختصص ١٠/٧٠؛ وبالنسبة في لسان العرب ٧/١٧٥ (عرض)؛ ومقاييس اللغة ٤/٢٧٥؛ وتهذيب اللغة ١/٤٥٧؛ وتاج العروس ١٨/٣٩١ (عرض).
اللغة والمعنى: الجنب والتقريب: نوعان من الغنو. تدهد: تدرج. العرض: الجبل. الجلاميد: جمع الجلمود وهو الصخر.

يصف سرعة فرسه، بأن أبسطها هذان النوعان من الجري، كما تدرج الصخور من الجبل.
الإعراب: «أدنى»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعدّر، وهو مضاف. «تقاذفه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه.
«التقريب»: خبر مرفوع بضمّة. «أو»: حرف عطف. «خبب»: اسم معطوف على سابقه مرفوع بالضمّة. «كما»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل رفع صفة، وهو مضاف. «ما» حرف مصدرى. «تدهد»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعدّر. «من العرض»: جاز ومحرر متعلّقان بالفعل قبلهما. «الجلاميد»: فاعل مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من «ما تدهد» في محل جل مضاف إليه.

وجملة «أدنى تقاذفه التقريب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «تدهد» بمعنى تدرج.

١٢٩٧ - التخريج: الرجز لأبي النجم في سر صناعة الإعراب ١/٢٣٣؛ والطرائف الأدبية ص ٦٥.
اللغة والمعنى: الجرع: الشرب بالفم مباشرة. الجندة: الصخرة. دهنيتها: دحرجتها. كأن صوت استعمالها وهي تشرب صوت درجة الصخرة من فوق الصخور.
الإعراب: «كان»: حرف مشبه بالفعل. «صوت»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «جرعها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، «ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «المستَغَجلِ»: صفة المجرى مجرورة بالكسرة. «جندة»: خبر «كان» مرفوع بالضمّة. «دهنيتها»:

ويدل أن «دَهْدَهْتُ» هو الأصل قولهم: «دَهْدَهْةٌ» لِمَا يُدَخِّرُ جه. وقالوا: «صَهْصَنْتُ» في «صَهْصَنْتُ» إذا قلت: «صَهْ صَهْ» بمعنى أَسْكَثْ، فالإياء بدل من الهاء كراهيَة التضييف.

وقالوا: «مَكَوْكُ»، و«مَكَاكِيكُ»، و«مَكَاكِيكُ» فيما حكاه أبو زيد، فبعد الكاف ياء مشددة، فهما ياءان، فالأولى بدل من واو «مَكَوْكُ» صارت ياء في الجمع لأنكسار ما قبلها، والثانية بدل من الكاف للتضييف.

وقالوا: «ذِيَاجُ» في جمع «ذِيَاجُوجُ»، وهو المُظْلِم، يقال: «لِيلٌ ذِيَاجُوجُ»، أي: شديدُ الظلمة، وأصله «ذِيَاجِيجُ»، فكرهوا التضييف، فأبدلوا من الجيم الأخيرة ياء، فاجتمعت مع الياء الأولى، فخففوا بحذف إحدى الياءين، فصار «ذِيَاجُ» من قبيل المنقوص.

وقالوا: «دِيوانُ»، وأصله: «دِوانُ»، ومثاله «فِعَالُ»، النون فيه لام لقولهم: «دَوَنْتُ»، و«دَوَنِيَنْ» في التحقيق. فإن قيل: فهلا قلتم الواو ياء لوقع الياء الساكنة قبلها على حد قلبها في «سَيِّدُ» و«مَيِّتُ»، قيل: لأنَّه كان يؤذى إلى نقض الغرض، لأنَّهم كرهوا التضييف في «دِوانُ»، فأبدلوا ليختلف الحرفان، فلو أبدلوا الواو فيما بعد، وقالوا: «دِيَانُ»، لعادوا إلى نحو مما فرروا منه مع أنَّ الياء غير لازمة؛ لأنَّها إنما أبدلت تخفيفاً، ألا ترى أنَّهم قالوا: «دَوَاوِينُ»، فأعادوا الواو لما زالت الكسرة من قبلها، فبانَ لك أنَّ هذه الياء ليست لازمة، لأنَّها ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال؟ وقد قال بعضهم: «ذِيَاوِينُ»، فجعل البدل لازماً.

وقالوا: «دِبَاجُ»، والأصل: «ذِيَاجُ» دلَّ على ذلك قولهم: «دَبَابِيجُ» بالباء في الجمع، لأنَّهم كرهوا التضييف، فأبدلوا.

وقالوا: «قِيراطُ»، وأصله: «قِرَاطُ» على ما تقدم، فأبدلوا من الراء الأولى ياء لشقل

= فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «من جنده»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما.

وجملة «كَانَ صوت.. جنده»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دَهْدِيَتها»: في محل رفع صفة للجندة.

والشاهد فيه قوله: «دَهْدِيَتها» حيث قلب الواو ياء، وكان عليه: أن يقول دهدوت أو دهدت.

(1) في طبعة ليبزغ: «دَهْدَهْهُ يجعل»، وفي الطبعة المصرية: «دَهْدَهْهُ». وفي لسان العرب: «والدَّهْدَهْهُ» الخزء المستدير الذي يُدَهْدِيهِ الجُعل. ودَهْدَهْهُ الجُعل ودَهْدَهْهُتهُ ودَهْدَهْهُتهُ، على البدل، ودَهْدَهْهُتهُ، بالتخفيض، عن ابن الأعرابي، ما يُدَهْدِيهِ. ابن بَرِّيَّ: الدَّهْدَهْهُ كالدُّخْرُوجَةُ، وهو ما يجعله الجُعل من الخزء».

التضييف، دلّ على ذلك قولهم في الجمع: «قراريط». فظهور الراء دليلٌ على ما قلناه. وقالوا: «شيراز»، وقالوا في الجمع: «شَراريْز»، و«شواريز». فمن قال: «شَراريْز»، كان أصله عنده «شيراز» كـ«قِراط»، ومن قال: «شواريز»، كانت الياء عنده مبدلٌ من الواو الساكنة على حد الإبدال في «ميزان» و«مِيعاد». فإن قيل: فإن مثال «فُوعالٌ» غير موجود، فكيف ساغ حمل «شيراز» على مثالٍ لا نظير له؟ قيل: عدم النظير لا يضر مع قيام الدليل؛ إما إذا وجد، كان مؤسساً؛ وإما أن يتوقف ثبوث الحكم مع قيام دليله على وجوده، فلا.

وقالوا: «ديماس» للسجن وللسُّرَب، ويقال للسراب أيضاً: «ديماس». وقالوا في جمعه: «دَمَامِيسُّ» و«دِيَامِيسُّ»، فمن قال: «دماميس»، كانت الياء مبدلٌ من الميم في الواحد، وكان من قبيل «قِيراطٍ» و«قراريطٍ». ومن قال: «ديَامِيسُّ» لم تكن مبدلٌ، وكانت مزيدة للإلحاق بـ«سرداح»، ولذلك قال سيبويه^(١) فمن قال: «شواريز»، و«ديَامِيسُّ». وقالوا في «اتَّصَلتُ»: «اتَّصَلتُ»، أبدلوا من التاء الأولى ياءً للعلة المذكورة، قال الشاعر [من الرجز]:

قام بها يُشِيدُ كُلُّ مُشِيدٍ فائتَصَلتُ بِمَثِيلٍ ضَوءُ الفَرَقَدِ^(٢)
أراد: اتَّصَلتُ، فكره التضييف.

وقالوا: «إِنْسَانٌ»، و«أَنْاسِيٌّ»، و«ظَرِيْبَانٌ»، و«ظَرَابِيٌّ». فأما «أناسي» فأصله: «أَنَاسِينٌ» على حد «سِرْحَانٍ»، و«سَرَاحِينَ» فأبدلوا من النون ياءً، وادغموا الياء المبدلٌ من النون في الياء الأولى المبدلٌ من الألف في «إِنْسَانٌ». وقيل: «أناسي» ليس بتكسرير «إِنْسَانٌ»، وإنما هو جمع «إِنْسَيٌّ» كـ«بُخْتَيٌّ»، و«بَعْخَاتِيٌّ». وكذلك «ظَرِيْبَانٌ» بفتح الظاء وكسر الراء - وهي دُويبة كالهرة مُتَّهَّمة، تزعم العرب أنها إذا فسحت في ثوب أحدهم حين يصيدها يَبْلَى الثوب، ولا تبلِي رائحتها، وفي المثل «فَسَا بَيْنَهُمُ الظَّرِيْبَانُ»^(٣) إذا تقاطعوا، ويُجمع على «ظَرِيْبَانٌ» كـ«سَرَاحِينَ»، وقالوا: «ظَرَابِيٌّ» أبدلوا من النون ياءً كما قالوا: «أناسي». قال الشاعر [من الطويل]:

١٢٩٨ - وهل أَنْشَمْ إِلَّا ظَرَابِيٌّ مَذْحِيجٌ ثَفَاسَى وَتَسْتَئْشِي بِأَنْفِهَا الطُّخْمِ

(١) انظر: الكتاب ٤٦٠ / ٣، ٤٦١.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٩٠.

(٣) هذا مثل، وقد ورد في ثمار القلوب ص ٤١٨؛ وجمهرة الأمثال ١ / ٢٢١؛ والحيوان ١ / ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٧ / ٤٦٠؛ والدرة الناشرة ١ / ٢٠٦؛ ولسان العرب ١ / ٥٧١ (ضرب)؛ والمستقصي ٢ / ١٨٠؛ ومجمع الأمثال ١ / ٢٨٤، ٢٨٤ / ٢.

أي: تقاطعوا وتفرقوا. والظربان: دُويبة فوق جزء الكلب متنة الرّيح كثيرة الفسو.

١٢٩٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١ / ٥٧١ (ضرب)، ١٢ / ٣٦٠ (طخ).

وربما قالوا في الجمع: «ظَرِبَيٌ» كـ«جِنْجَلَى». قال الفرزدق [من الطويل]:

١٢٩٩ - وما جَعَلَ الظَّرِبَيَ الْقِصَارَ أَنْوَفَهَا إِلَى الطُّمَّ من مَوْجِ الْبِحَارِ الْخَضَارِ
وربما جاء هذا البدل في غير التضعيف، أنشد سيبويه لرجلٍ من يَشْكُرَ، وقيل: هو
مصنوع لخَلَفِ الأَحْمَر [من الرجز]:

وَمِنْهُلْ لَيْسَ لَهُ... إِلَخَ^(١)

أراد: «الضَّفَادِعُ»، فأبدل من العين الياء ضرورةً. والمَنْهَلُ: المَوْرِدُ، والحوَازِقُ:
الجماعات، وأحدثها: حَزِيقَةٌ جَمَعَتْ جَمْعَ «فَاعِلَةً»، كأنَّها حازقةٌ، لأنَّ الجمع قد يُبَيِّنُ

= اللغة: الظَّرَابِيُّ: جمع الظَّرَابِيُّ وهو حيوان كريه الرائحة. مذحج: اسم قبيلة عربية. تفاسى: تخرج ريشاً بدون صوت. تستنشي: تشم. الطَّخُومُ: جمع الْأَطْخَمُ، وهو مقدامُ الْخُرْطُومِ في الإنسان والدَّابَّةِ.

المعنى: يهجو أناساً عادةً إياهم هذه الحيوانات الممتنعة، تفسو وتشم هذه الروائح بأنوفها.
الإعراب: «وَهُلْ»: الواو: بحسب ما قبلها، «هُلْ»: حرف استفهام لا محل له. «أَنْتُمْ»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «إِلَّا»: حرف حصر. «ظَرَابِيُّ»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «مَذْحِجُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تَفَاسِي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «وَتَسْتَنْشِي»: الواو: حرف عطف، «تَسْتَنْشِي»: تعرب إعراب «تفاسى» عدا أن الضمة مقدرة على الياء للتشلل. «بَأْنَفَهَا»: جازٌ ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «الْطَّخُومُ»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «أَنْتَمْ ظَرَابِيُّ مَذْحِجُ»: بحسب الواو. وجملة «تَفَاسِي»: في محل نصب حال، وعطف عليها جملة «تَسْتَنْشِي» فهي في محل نصب حال كذلك.

والشاهد فيه قوله: «ظَرَابِيُّ» حيث أبدلو النون في «ظَرَابِين» ياء.

١٢٩٩ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٩/٢

اللغة والمعنى: الظَّرَابِيُّ والظَّرَابِيُّ والظَّرَابِيُّ: جمع الظَّرَابِيُّ وهي دوبية كالهرة متنعة الرائحة. الطَّمُ: الماء الكثير، ويفتح الطاء: البحار. الْخَضَارُ: الماء الكثير، والسيد الكريم الجود. أي شيء جعل أنوف هذه الدواب القصار تصل إلى البحر والماء الكثير.

الإعراب: «وَمَا»: الواو: بحسب ما قبلها، «مَا»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به أول. «جَعَلَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الظَّرَابِيُّ»: فاعل مرفوع بالضمة. «الْقِصَارَ»: نعت مرفوع بالضمة. «أَنْوَفَهَا»: مفعول به ثانٌ منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «إِلَى الطُّمَّ»: جازٌ ومجرور متعلقان بحال ممحوظة. «مِنْ مَوْجَ»: جازٌ ومجرور متعلقان بصفة ممحوظة للطم. «الْبِحَارَ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الْخَضَارُ»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «مَا جَعَلَ...»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «الظَّرَابِيُّ» جمعاً للظَّرَابِيُّ على وزن «فَعَلَى» كـ«جِنْجَلَى».

(١) تقدم بالرقم ١٢٩١

على غير واحدة. والتقانق: أصوات الضفادع، واحدُها نَقْنَقَة. وأنشد أيضًا [من البسيط]:
لَهَا أَشَارِير... إِلَخ

فأراد: الشعالب، وأرانيها، فاضطر إلى الإسكان، فلم يُمْكِنْهُ ذلك، فأبدل من الباء
 ياءً ساكنةً في موضع الجر. يصف عقبات، والأشارير: جمع إشارة، وهي: القطعة من
 اللحم تجفّ للاذخار. ومعنى «مُتَمَرّة»: مجففة، من التمر، يريده: بقاؤها في وكرها حتى
 تجفّ لكثرتها، والوَخْز: القطع من اللحم، وأصل الوَخْز الطعن الخفيف، يريده ما يقطعه
 من اللحم بسرعة؛ وأمّا قوله [من الوافر]:

إِذَا مَا عَدَ أَرِيْعَة... إِلَخ

أراد سادسًا، فأبدل من السين ياءً ضرورةً. ومثله قول الراجز:

**يَفْدِيكَ يَا زُنْعَ إِبِي وَخَالِي قَدْمَرْيَزْمَانْ وَهَذَا ثَالِي
 وَأَنْثَ بَالِهِجْرَانْ لَا ثُبَالِي** ^(٣)

فإنه أبدل من الثاء الثانية ياءً، كأنه كره باب «سلس» و«قلق»، فاعرفه.

فصل

[إيدال الواو]

قال صاحب الكتاب: والواو تبدل من أختيها، ومن الهمزة، فإيدالها من الألف في
 نحو: «ضَوَارِب»، «ضُوئِرِب»، تصغير «ضَيْرَاب» مصدر «ضَارَب»، و«أَوَادِم»،
 و«أَوَنِيدِم»، و«رَحْوَي»، و«عَصَوَي»، و«إِلَوانِ» تشنيّة «إِلَى» اسمًا. ومن الباء في نحو
 «مُؤْقِن»، و«طَوْبَي» مما سكن ياؤه غير مُدَخَّمة، وانتضم ما قبلها، وفي «بَقْوَى» و«بُوطر»
 من «بَيْنَطَرَ»، و«هَذَا أَمْرٌ مَمْضُوٌ عَلَيْهِ»، وهو «نَهْوٌ عَنِ الْمُنْكَرِ» وفي «جِبَاوَة». ومن الهمزة
 في نحو «جُونَة»، و«جُونَ» كما سلف في تخفيفها.

* * *

قال الشارح: وأمّا إيدال الواو، فقد أبدلت من أختيها ومن الهمزة. والمراد بقولنا:
 «أختيها» الألف والياء، لأنهن جمِيعاً من حروف المد واللين، وقد مَثَلَ بأمثلة^(٤) متعددة،
 وعلة كل واحد منها غير الأخرى، لكنه جمع بينهن الانقلاب من الياء إلى الواو، وأنا
 أشرح ذلك شيئاً فشيئاً.

وأمّا إيدالها من الألف ففي نحو: «فَاعِل»، و«فَاعِلٌ»، و«فَاعِول»، و«فَاعِالٌ»،
 وذلك نحو «ضَارِب»، و«خَاتِم»، و«عَاقِولٌ»، و«سَابِاطٌ»، فمما أردت تحقيـر شيء من

(٣) تقدم بالرقم ١٢٩٤.

(٤) تقدم بالرقم ١٢٩٢.

(٤) في الطبعتين: «وقد مَثَلَ ما مَثَلَهُ»، ولعله تحرير.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٩٣.

ذلك أو تكسيره، قلبت ألفه واواً، وذلك نحو: «ضَوَّارِبٌ»، و«خُوَيْنِيمٌ»، و«خَوَاتِمٌ»، و«غَرَيْقِيلٌ»، و«غَوَاقِيلٌ»، و«سُوَيْبِيطٌ»، و«سَوَابِيطٌ». فاما علة قلبها في التحقيق، فظاهرة، وذلك لأنضم ما قبل الألف. وأما قلبها في التكسير، فالحمل على التحقيق، وذلك أنك إذا قلت: «ضَوَّارِبٌ»، و«خَوَاتِمٌ»، فلا ضمة في الضاد والخاء توجب انقلاب الألف إلى الواو، لكنك لما كنت تقول في التحقيق «خُوَيْنِيمٌ»، قلت في التكسير: «خَوَاتِمٌ». قال [من الطويل]:

١٣٠٠ - [يَقْلُنَ حَرَامٌ مَا أَحْلَ بِرَبِّنَا] وَتُشَرِّكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ
 وإنما حمل التكسير في هذا على التحقيق، لأنهما من واد واحد، وذلك أن هذا التكسير جاري مجرى التحقيق في كثير من أحكامه من قبل أن علم التحقيق ياء ساكنة ثلاثة قبلها فتحة، وعلم التكسير ألف ثالثة ساكنة قبلها فتحة، والياء أخث الألف على ما تقدم، وما بعد ياء التحقيق حرف مكسور، كما أن ما بعد ألف التكسير حرف مكسور. فلما تناصبا من هذه الوجوه التي ذكرناها، حمل التكسير على التحقيق، فقيل: «خَوَالِدُ» كما قيل: «خُوَيْلِدُ». وكما حمل التكسير هنا على التحقيق، كذلك حمل التحقيق على التكسير في قولهم: «أَسْيَنِودُ» في اللغة من لم يدفع حملًا على «أَسَاوِدُ»، فلم يدفعوا في «أَسْيَنِودُ» مع وجود سبب الارتفاع، وهو اجتماع الواو والياء وبسبق الأول منها بالسكون. ومن ذلك «أُوينِدُمُ»، و«أَوَادِمُ» أجروه مجرى «خُوَيْنِيمٌ»،

١٣٠٠ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٨١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٩٠؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٦٦، ٧٦٩.

اللغة: النون في (يقلن) عائدة إلى النائحتين على المهجو، وربما هنا: سيدنا.
المعنى: يقول الأعشى لمجهوه إن استحکم العداء بيننا فستلقى حتفك، وستندبك النائحتين، وستترك أموالًا ما فقضت عنها آخرتها في حياتك لشدة بخلك.

الإعراب: «يقلن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله ببنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «حرام»: خبر لمبدأ محدوف تقديره: موته حرام. «ما»: اسم موصول مبني في محل رفع صفة لـ(حرام). «أحل»: فعل مضارع مبني لل مجرور متعلقان بالفعل «أحل»، ونا: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «وتُشَرِّكُ»: الواو: حرف عطف، «تشرك»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «أموال»: نائب فاعل. «عليها»: جار و مجرور متعلقان بخبر مقدم. «الخواتِم»: مبدأ مؤخر.

وجملة «يقلن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «موته حرام»: مقول القول في محل نصب مفصول به، وجملة «أحل»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تترك أموال»: معطوفة على جملة جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «عليها الخواتِم»: حالية محلها النصب. والشاهد فيه قوله: أن الاسم الذي على «فاعل» يجمع على «فَوَاعِلٍ» كما جمع الشاعر هنا الخاتم على خواتِم.

و«خواتِم»، حيث لزم الإبدال لاجتماع الهمزتين، وقد تقدم الكلام عليه في تخفيف الهمزة.

ومن ذلك أنك تقول في الفعل: «قُوْتَلَ»، و«ضُورَبَ»، فتقلب الألف من «قاتل»، و«ضارَبَ» واواً، لأنضمما ما قبلها على القاعدة المذكورة. ومن ذلك: «رَحْوِي»، و«عَصْوِي» ونحوهما من المقصور، الواو فيه بدلٌ من الألف في «رَحْيٍ»، و«عَصَّا» سواء كانت الألف من الياء أو من الواو. وقد استوفيت الكلام على ذلك وعلته في النسب.

وأما «إِلَوانِ» فتشنيه «إِلَى» إذا سُمي بها، وكذلك «لَدَى» و«إِذَا» زماناً كانت أو مكاناً، إذا سُميَت رجلاً بوحد من هذه الأشياء وما أشبهها من نحو: «إِلَّا» و«إِمَّا»، فإنك إذا ثنيتها، كان بالواو نحو: «إِلَوانِ»، و«لَدَوانِ»، و«إِدَوانِ»، و«إِلَوانِ»، و«إِمَوانِ» في الرفع. وتقول في النصب والجر: «إِلَويْنِ»، و«لَدَويْنِ»، و«إِدَويْنِ»، و«إِلَويْنِ»، و«إِمَويْنِ». وكذلك لو جعلت شيئاً من ذلك اسم امرأة، ثم جمعته بالألف والتاء، لقلت: «إِلَواتِ»، و«إِدَواتِ»، ونحو ذلك.

والعلة في قلب ما كان من ذلك واواً من قبل أنها أصولٌ غير زوائد ولا مُبدلَة، فلما لم يكن لها أصلٌ تُرَدَّ إليه إذا تحركت، ولم تكن الإملالة مسموعة فيها، حُكم عليها بالواو؛ فقلبت عند الحاجة إلى حركتها واواً. فإن قيل: إذا كانت أصلاً غير مبدلَة؟ فهلا لم يجز قلبها واواً إذ ليس لها أصلٌ في الواو، ولا الياء. الجواب أنَّ الأمر كذلك، إلا أنها لما سُمي بها، انقلبت إلى حُكم الأسماء، فـ«حُكم على ألفها بما يُحکم على ألفات الأسماء التي لا تحسن إِمالُتها»، نحو: «عَصَّا»، و«فَطَّا»، وكما تقول: «عَصَوانِ»، و«فَطَوانِ»، كذلك تقول: «إِلَوانِ»، و«لَدَوانِ».

ونحو من ذلك لو سُميَت رجلاً بـ«ضَرَبَ» لأعربَته، وقلت: «هذا ضَرَبَ»، و«رأيَتْ ضَرَبَاً»، و«مررت بضرَبِ»، وإن كان قبل التسمية لا يدخله إعرابٌ. فكما أن «ضَرَبَ» إذا سُميَ به انتقل إلى حُكم الأسماء، فأعربَ، كذلك «إِلَى»، و«لَدَى»، و«إِمَّا»: إذا سُميَ بها، انتقلت إلى حُكم الأسماء، وقضى على ألفاتها بأنها من الواو، إذ كانت أصلًا، ولم يُسْمَع فيها الإملالة، وقد أبدلت من الياء في «مُوقِن»، و«مُوسِر» ونحوهما. وذلك أنَّ أصل «موسر»: «مُيَسِّر» بالياء؛ لأنَّه من «اليسير»، وأصل «موقن» الياء، لأنَّه من «اليقين»، وإنما صارت واواً لسكنونها وانضمما ما قبلها، كما أنَّ الواو إذا سكتت وانكسر ما قبلها صارت ياء، نحو: «مِيزَانِ»، و«مِيعَادِ»، فأصلُهما الواو؛ لأنَّه من «الوزن» و«ال وعد».

فإن تحركت الواو في «موقن»، و«موسر»، أو زالت الضمةُ التي قبلها، عادت الكلمة إلى أصلها من الياء، وذلك نحو قولك في التصغير: «مُيَيْقِنُ»، و«مُيَيْسِرُ»، وفي التكسير «مَيَاقيْنُ»، و«مَيَاسيْرُ»، كما أنَّ الياء في «مِيزَان» و«مِيعَاد» كذلك، تقول في

تحقيرهما: «مُؤَيِّزِينْ»، و«مُؤَيِّعِيدْ»، وفي التكسير: «مَوَازِينْ»، و«مَوَاعِيدْ».

فإن قيل: ولِمَ كان إذا سكنت الياء وانضم ما قبلها تقلب واواً، وإذا سكنت الواو وانكسر ما قبلها تقلب ياء، قيل: لشَبهِما بالألف، وذلك أن الواو، والياء إذا سكنتا، وكان ما قبل كل واحدة منها حركة من جنسهما، كانتا مذئنن كالألف، وكما أن الألف منقلبة إذا انكسر ما قبلها، أو انضم في نحو: «ضُورِبِ»، و«مَفَاتِيحَ»، كذلك انقلبت الواو والياء إذ قد أشبهتهما، إلا أن النطق بالكسرة قبل الواو الساكنة ليس مستحيلاً كاستحالة ذلك مع الألف، وإنما ذلك مستثقل، وكذلك النطق بالضمة قبل الياء الساكنة. فإذا تحركت هذه الواو، وزالت الكسرة عن الحرف الذي قبلها، زال عنها شَبهُ الألف، وقويت بالحركة، فعادت إلى أصلها على ما ذكرنا.

وأما قولهم: «عِيدْ» و«أَغْيَادْ»، فإنه ألزم القلب لكترة استعماله؛ فأما «رِيعْ» فتكسيره على «أَرْواحْ». قال الشاعر [من الرجز]:

تَلْفَهُ الْأَزْوَاحُ وَالسَّمَىٰ^(١)

وربما قالوا: «أَرْبَاحْ»، وهو قليل من قبيل الغلط، ومن ذلك «طُوبِي» الواو فيه مبدلة من الياء، لأنَّه «فُعلَى» من «الطَّيِّب»، قلبوها ياءه واواً للضمة قبلها مع سكونها، ومثله «الْكُوسَى»، وهو مؤتَّث «الْأَكْيَسْ» كـ«الْأَفْضَلْ»، وـ«الْفَضْلَى»، وهو قياسُ عند الأخفش، وشاذُّ عند سيبويه^(٢)؛ لأنَّ سيبويه يبدل من ضمة الفاء في هذا الضرب كسرة لتصبح الياء مفرداً كان أو جمعاً. والأخفش لا يرى ذلك إلا فيما كان جمعاً، نحو: «بِيِضْ»، ولذلك كانت «مَعِيشَة» «مَفْعِلَة» بكسر العين عنده لا غير، وعند سيبويه يجوز أن تكون «مَفْعِلَة» وـ«مَفْعِلَة» بالكسر والضم. ولذلك حُمل «ضِيزَى» على أنه «فُعلَى» بالضم؛ لأنَّه ليس في الصفات «فُعلَى» بالكسر، وفيها «فُعلَى» بالضم، نحو: «خُبَلَى».

وقوله: «غَيْر مَدَعَمَة» تحرَّز من مثل «السُّيَّل» وـ«الْعُيَّل»، فإنَّك لا تقلب الياء واواً فيهما، وإن سكنت، وانضم ما قبلها لتحقُّصِها بالادغام وخروجهَا عن شَبهِه الألف، إذ الألف لا تُدغم، ولا يُدغم فيها؛ لأنَ المدغم والمدَعَم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع بهما اللسان دفعَةً واحدةً، ولذلك يجوز الجمع بين الساكنتين، إذا كان الأول حرفاً ليناً، والثاني مدَعَماً كـ«دَائِبَة»، وـ«شَابَة»؛ لأنَّ لين الحرف الأول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمحرك، وإذا كان كذلك، لم تسلط الحركة على قلبهَا. قال أبو النجم [من الرجز]:

١٣٠١ - كأن رِيعَ الْمِسْنَكِ وَالْقَرَنْفُلِ ثَبَاثَهُ بَيْنَ السَّلَاعِ السَّيَّلِ

(١) تقدم بالرقم ٧٤٤.

(٢) الكتاب ٤/٣٦٤.

وقال الآخر [من الكامل]:

١٣٠٢ - تَخْمِي الصَّحَابَ إِذَا تَكُونَ كَرِيهَةً فَإِذَا هُمْ نَزَلُوا فَمَأْوَى الْعَيْلِ
أَلَا تَرَى أَنَّ الضَّمَّةَ لَمْ تَؤْثِرْ فِي يَاءِ «السَّيْلَ» وَلَا «الْعَيْلَ» لَادْعَامَهَا، وَإِنْ كَانَتْ فِي
الْحَقِيقَةِ سَاكِنَةً، وَكَذَلِكَ «اَخْرِوَاطُ»^(١) وَ«اَجْلُوَادُ»^(٢) لَمْ يَقْلِبُوا الْوَاوُ السَاكِنَةَ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا
قَبْلَهَا، وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَحْصِنَاهَا بِالْادْعَامِ. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: «دِيوَانُ»، وَأَصْلُهُ
«دِوَانُ»، قِيلَ: الْقَلْبُ هُنَا لِثَقْلِ التَّضَعِيفِ لَا لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَهُوَ مِنْ قَبْلِ

= نسبة في الخصائص ٣/١٥.

اللغة والمعنى: التلاع: جمع ثلعة وهي ما ارتفع من الأرض، وما اتسع من فم الوادي. تشبه رائحة نباته بين المرتفعات رائحة المسك والقرنفل.

الاعراب: «كَانَ»: حرف مشبه بالفعل. «رَيْح»: اسم «كَانَ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «المسك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وَالْقَرْنَفَلُ»: الْوَاوُ: حرف عطف، واسم معطوف على «المسك» مجرور بالكسرة. «نَبَاتَهُ»: خبر «كَانَ» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «بَيْنَ»: ظرف مكان مبني في محل نصب مفعول فيه، وهو مضاف متعلق بحال محذفه من «نباته». «الْتَّلَاعُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «السَّيْلُ»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «كَانَ رَيْح... نَبَاتَهُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «السَّيْلُ» حيث لم تؤثر الضمة في الياء بعدها لادعامتها.

١٣٠٢ - التغريب: البيت لأبي كبير الهندي في شرح أشعار الهنديين ٣/١٠٧٥ .

اللغة والمعنى: الكريهة: الحرب. العيل: الذين بحاجة لمدن يعلوهم وينتفع عليهم. أنت الفارس القادر على حماية أصحابه في الحرب، وأنت الكريم الذي تفق عليهم في السلم.

الاعراب: «تَحْمِي»: فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «الصَّحَابَ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «إِذَا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «تَحْمِي» . «تَكُونُ»: فعل مضارع تام مرفوع بالضمة. «كَرِيهَةً»: فاعل «تَكُونُ» مرفوع بالضمة. «فَإِذَا»: الفاء: استثنافية، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني في محل نصب مفعول فيه، متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «هُمْ»: كالضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل لفعل محذف يفسره المذكر. «نَزَلُوا»: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والْوَاوُ: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «فَمَأْوَى»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، مأوى: خبر لمبتدأ محذف تقديره: فأنت مأوى، وهو مضاف. «الْعَيْلُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تَحْمِي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَكُونَ كَرِيهَةً»: في محل جز مضاف إليه. وجملة «نَزَلُوا هُمْ» المقدرة: في محل جز مضاف إليه. وجملة «نَزَلُوا»: تفسيرية لا محل لها

من الإعراب. وجملة «فَأَنْتَ مَأْوَى»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الْعَيْلُ» حيث أن الضمة، لم تؤثر في الياء لادعامتها.

(١) آخر وط الطريق: امتد. (لسان العرب ٧/٢٨٦ (خرط)).

(٢) الْجَلُوَادُ وَالْأَجْلِيَوَادُ: المضاء والسرعة في السير. (لسان العرب ٣/٤٨٢ (جلد)).

«دينار» و«قيراط» في «دينار»، و«قيراط»، لا من قبيل «ميزان» و«مِيعاد»، ولذلك كان من الشاذ غير المقياس.

وأما «ضُوئِرِبَّ»، فهو تصغير «ضَارَبَ» مصدر «ضَارَبَ»، والياء فيه منقلبة عن ألف «ضارب» للكسرة قبلها. ومثله «قِيتَالٌ» في مصدر «قاتَلٌ». هذا هو الأصل، ومن قال: «ضَرَابٌ» و«قِتَالٌ»، فإنه حذف الياء تخفيفاً للعلم بموضعها. وإذا صُغر هذا المصدر، قيل: «ضُوئِرِبَّ»، فالواو بدل من الياء المبدلية من ألف «فاعِلٌ»، والياء الأخيرة بدل من ألف «فِيَاعٌ» على حدتها في «سِرْهَافٍ».

وأما «بَقْوَى» ونحوه مما هو من الأسماء على «فَغْلَى» معتل اللام، فما كان من ذلك من الياء، فإنك تقلب ياءه إلى الواو، نحو: «الْتَّقْوَى»، و«الرَّعْوَى»، و«الشَّرْوَى»، فـ«التقوى» من «وقيت»، وـ«البقوى» من «بقيت» أي: انتظرت، وـ«الراغوى» من «رعينت»، وـ«الشروى» من «شرينت». والصفة تترك على حالها، نحو: «خزيناً»، وـ«صَدِيَا»، وـ«رَيَا». ولو كانت «ريَا» اسمًا، لقلت: «رَوَا»، كأنهم فرقوا بين الاسم والصفة.

إنما قلبوا الواو إلى الياء هنأنا، لأن الياء أخت الواو، وقد غلت الياء الواو في أكثر الموضع من نحو «سَيِّدٌ»، وـ«مَيِّتٌ»، وـ«شَوَّيْتُه شَيْئاً»، وـ«طَوَيْتُه طَيْئاً»، فأرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها، فيكون ذلك كالقصاص، فقلبوا الياء واواً هنأنا، وإنما اختصوا هذا القلب بالاسم دون الصفة، وذلك لأن الواو أثقل من الياء، فلما عزموا على قلب الأخف إلى الأثقل لضرب من الاستحسان، جعلوا ذلك في الأخف، لأنه أعدل من أن يجعلوا الأنفل في الأنفل، والأخف هو الاسم، والأثقل هو الصفة لمقاربتها الفعل، وتضمُّنها ضمير الموصوف.

وأما «بُوطرَّ»، فالواو فيه مبدلية من ياء «بَيْنَطَرَ» المزيدة للإلحاق بـ«دَخَرَجَ» كـ«سَيْنَطَرَ»، وـ«بَيْنَقَرَ». وإذا أسنده إلى المفعول قلت: «سُوطَرَ»، وـ«بُوطرَّ»، فتصير الياء واواً للضمة قبلها وسكونها. وأما قولهم: «هذا أمرٌ مَمْضُوٌّ عليه»، فالواو الأخيرة فيه بدل من الياء التي هي لام في «مضينت». وكذلك قالوا: «هو أمورٌ بالمعروف نَهُوُ عن المُنْكَرِ»، وهو من «نهينت» وـ«شربَتْ مَشْوَأً»، وهو من «مشينت»؛ لأن المُسْهَل يوجب المَشِيَ، وإنما أبدلوا الياء واواً؛ لأنهم أرادوا بناء «الفعول»، فكرهوا أن يتتبَّس بناء «فعيل» لو قيل: «مشيٌّ» وـ«نهيٌّ».

وأما «جِبَاوَةً»، فهو مصدر «جَبَيْتُ الخَرَاجَ»، والأصل: «جبابة»؛ لأنَّه من الياء، وإنما أبدلوا الياء واواً للعلة في «التقوى»، وـ«البقوى»، وهو تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها.

وأما إبدالها من الهمزة في نحو: «جُونَةً» وـ«جُونِ»، فقد تقدم شرحه في تخفيف الهمزة بما أغني عن إعادته، فاعرفه.

فصل

[إيدال الميم]

قال صاحب الكتاب : والميم أبدلت من الواو واللام والنون والباء ، فايبدالها من الواو في «فَم» وحده ، ومن اللام في لغة طيئه في نحو ما روى التمّر بن توزل عن رسول الله ﷺ - وقيل إنه لم يزد غير هذا - «ليس من أمير امصار في امسفَر»^(١) . ومن النون في نحو : «عَمْبَر» ، و«شَمْبَاء» مثناً وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء ، وفي قول رؤبة [من الرجز] :

١٣٠٣ - يا هال ذات المُنْتِطِقِ التَّمْتَامِ وَكَفْكِ المُخْضَبِ الْبَنَامِ
و«طامه الله على الخير». ومن الباء في «بناتٍ مَخْرٍ» ، و«ما زِلتُ راتِمًا على هذا» ،
و«رأيتُه من كَثِم» ، قوله [من البسيط] :

١٣٠٤ - فبَادَرْتُ شَائِهَا عَجْلَى مُثَابَةً حتى استَقَتْ دُونَ مَخْنِي جِيدَهَا ثُغَمَا
قال ابن الأغرابي : «أراد نَغْبَا» .

* * *

(١) هذا حديث ، وقد تقدم تخرجه.

١٣٠٣ - التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣ ، وجواهراً للأدب ص ٩٨ ، وسر صناعة الإعراب ٤٢٢ ، وشرح التصريح ٣٩٢ / ٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٦ / ٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥٥ ، والمقاصد التحوية ٤ / ٥٨٠ .

اللغة: هال: اسم امرأة. التتمام: الذي يعجل في كلامه فلا يفهمك. المخضب: الذي فيه الخطاب. البنام: ي يريد البنان، أي: الإصبع.
الإعراب: «يا»: حرف نداء. «هال»: منادي مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، والتقدير: «هالة». «ذات»: نعت «هال» منصوب (حملًا على المحل)، ويجوز نصبه حملًا على اللفظ)، وهو مضاف. «المُنْتِطِقِ»: مضاف إليه مجرور. «التمْتَامِ»: نعت «المُنْتِطِقِ» مجرور. «وكفْكِ»: الواو حرف عطف، و«وكفْكِ»: معطوف على «المُنْتِطِقِ» مجرور، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «المُخْضَبِ»: نعت «كفْكِ» مجرور، وهو مضاف. «البنام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «البنام» ي يريد «البنان»، فأبدل النون ميما للضرورة الشعرية. وفي البيت شاهد آخر للنحو هو قوله: «يا هال» مرخّم «يا هالة».

١٣٠٤ - التخريج: البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٢٦ / ١ ، ولسان العرب ١ / ٧٦٥ (نَغْبَ) ، والمقرب ٢ / ١٧٨ ، والممتع في التصريف ١ / ٣٩٣ .

اللغة: النغم: النغم، جمع النتبة، وهي الجرعة.
الإعراب: «فبَادَرْتُ»: الفاء بحسب ما قبلها، و«بَادَرْتُ» فعل ماضٍ، والتابع للتأنيث، وفاعله ضمير =

قال الشارح: قد أبدلت الميم من أربعة أحرف: الواو واللام والنون والباء. أما إبدالها من الواو، ففي «فم» وحده، الأصل فيه: «فَوْهُ» عينه واو، ولامه هاء، يدل على ذلك قولهم في التصغير: «فُوئِنَّةُ»، وفي التكسير: «أَفْوَاهُ». وزنه «فَعْلُ» بفتح الأول، وسكون الثاني، إلا أنه وقعت الهاء فيه، وهي مشبهة بحروف اللين، فمحذفت على حذف حروف اللين من نحو: «يَدُّ»، «وَدَمُ». ومثله: «شَفَّةُ» و«سَنَةُ» فيمن قال: «شَافَهَتْهُ» و«عَمِلَتْ مَعَهُ مُسَانَهَةً»، فلما حذفت الهاء، بقي الاسم على حرفين الثاني منهما واو، والأول مفتوح، فكان إبقاؤه على حاله يؤدي إلى قلبها ألفاً لتحرّكها بحركات الإعراب، وكون ما قبلها مفتوحاً على حذف «عَصَباً» و«رَحْيَ»، والألف تمحذف عند دخول التنوين عليها لانتقاء الساكنين كـ«عَصَباً»، فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وهو معدهم، فلما كان يقتضي إبقاء الواو على ما ذكر، أبدلوا منها الميم؛ لأن الميم حرف صحيح لا تشغل عليه الحركات، وهو من مخرج الواو، لأنهما من الشفة، وفيها غنة تناسب لين الواو، فلذلك أبدلواها منها.

فإن قيل: ما الدليل على فتح الفاء دون أن تكون مضمة، أو مكسورة؟ قيل: اللفظ يشهد بذلك. فإن قيل: فقد حكى أبو زيد فيها: «فُمُّ»، و«فِمُّ» بالضم والكسر، قيل: ليس ذلك فيها بالشائع، والحكم إنما هو على الأكثر، والكثير المشهور هو الفتح والضم. والكسر قليل من قبيل الغلط، ووجهه أنهم رأوا الفاء تختلف من هذا الاسم إذا أضيف، نحو: «هذا فُوكُ»، و«رأيت فاك»، و«مررت بفيك»، فعاملوه في حال الإنفراد تلك المعاملة. وأما قول الشاعر [من الرجز]:

١٣٥ - يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فُمِّهِ حَتَّى يَعُودَ الْمُلْكُ فِي أَسْطُمْهِ

= مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «شاتها»: مفعول به، وهو مضاف، و«ها» ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «عجلٍ»: حال منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «متابرٌة»: حال منصوب. «حتى»: حرف ابتداء وغاية. «استقت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «دون»: ظرف مكان متعلق بـ«استقت»، وهو مضاف. «محنتي»: مضاف إليه مجرور، بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «جيدها»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «نعمًا»: مفعول به منصوب. وجملة «بادرت»: بحسب ما قبلها. وجملة «استقت»: في محل جز بحرف الجر. والشاهد فيه قوله: «نعمًا» حيث أبدلت الميم من الباء، والأصل «نعمباً».

١٣٥ - التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٧/٢؛ وخزانة الأدب ٤٩٣/٤، ٤٩٦؛ والدرر ١/١٠٩؛ وبلا نسبه في جواهر الأدب ص ٩٢؛ وسر صناعة الإعراب ١/٤١٥؛ ولسان العرب ٥٢٩/١٣ (فوه)؛ والمحتسب ٧٩/١؛ والممتع في التصريف ١/٣٩١؛ وهمع الهوامع ٣٩/١. اللغة المعنى: أسطم الشيء: وسطه ومعظمها، يقال: فلان في أسطمة قومه، أي: في وسطهم وأشرافهم. يقول: يا ليتها - والأرجح أنه أراد كلمة يتكلّم بها - قد خرجت من فمه حتى يعود الملك إلى أهله.

فقد رُويت بضم الفاء وفتحها مع تشديد الميم. فاما ضم الفاء، فقد تقدم الجواب عنه؛ وأما التشديد فلا أصل له في الكلمة؛ لقولهم في جمعه: «أَفْوَاهُ»، وفي تصغيره: «فُؤْيَةٌ»، ولم يقولوا: «أَفْمَامٌ»، ولا «فُمَيْمٌ». ووجه ذلك أنهم ثقلوا الميم في الوقف كما يُثقلون في «يَنْجَلِّشُ» و«خَالِذُشُّ»، ثم أجري الوصل مجرى الوقف على حد «القصَبَا»، و«السَّبَبَسَا»، فاعرفه.

وأما إيدالها من اللام، فقد أبدلت من لام التعريف في لغة قوم من العرب، ويقال في لغة طَيِّبٍ: «امْرَجْلٌ» في «الرَّجْل»، وروى النمر بن تولب عن النبي ﷺ: «ليس من أمير اوصيام في امسفِر»^(١) وقيل: إنه لم يرو ﷺ سوى هذا الحديث، ومع ذلك فهو شاذٌ لا يقاس عليه غيره، وقد تقدم ذلك بأشباع من هذا اللفظ.

وأما إيدالها من النون، فقد أبدلت إيدالاً مطرداً في كل نون ساكنة وقعت بعدها باء، فإنها تقلب ميمًا، نحو: «عَمَبْرٌ»، و«شَمْبَاءٌ»، و«اعْنَبْرٌ»، وذلك من قبل أن النون حرف ضعيفٌ رَخْوٌ يمتد في الحيشوم بعنة، والباء حرف شديد مجهور مَخْرَجٌ من الشفة، وإذا جئت بالنون الساكنة قبل الباء، خرجت من حرف ضعيف إلى حرف يصاده، وينافيء، وذلك مما يُثقل، فجاووا بالميم مكان النون، لأنها تشاركها في الغنة، وتُواافق الباء في المخرج؛ لكونهما من الشفة، فيتجانس الصوتُ بهما، ولا يختلف، ألا ترى أنهم قالوا: «صِرَاطٌ» بالصادر، والأصل «سِرَاطٌ» بالسين، لأنَّه من «سِرطَتُ الشيءَ» إذا ابتلعَته، كأنَّ الطريق يبتلع المارة، ولما رأوا أنَّ السين حرف ضعيفٌ مهموسٌ مُنسَلٌ، والطاء شديدٌ مُطْبَقٌ، جاؤوا بالصاد لتُواافق السين في الهمس والصفير، وتُواافق الطاء في الإطابق، فيتجانس الصوتُ، ولا يختلف. وإذا كانوا فعلوا ذلك ه هنا مع الفصل، كان في «عَمَبْرٌ»، و«شَمْبَاءٌ» أَلْزَم. وإن تحرَّكت هذه النون، نحو: «الشَّتَبُ»، و«العَنَبُ»، و«عَنَابِرُ»، قويت

= الإعراب: «يا»: حرف تبيه. «ليتها»: حرف مُشَبَّه بالفعل، وهو: ضمير متصل مبني في محل نصب «ليت». «قد»: حرف تحقيق. «خرجت»: فعل ماض، والفاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «من»: حرف جز. «فمه»: اسم مجرور، والهاء مضاد إليه، والجاز والمجرور متعلقان بـ«خرجت». «حتى»: حرف جز. «يعود»: فعل ناقص مضارع منصوب بـ«أن» مُضمرة. والمصدر المسؤول من «أن يعود» في محل جز بحرف الجز، والجاز والمجرور متعلقان بـ«خرجت». «المَلْكُ»: اسم «يعود» مرفوع. «في أسطمته»: جاز ومجرور متعلقان بخبر «يعود»، والهاء مضاد إليه.

وجملة «ليت» واسمها وخبرها استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «خرجت» في محل رفع خبر «ليت».

والشاهد فيه قوله: سَيِّئَ الشَّارِح.

(١) هذا حديث، وقد تقدم تخرجه.

بالحركة، وصار مخرجُها من الفم، وبُعدت عن الميم، ولم تقع موقعها في البدل. ومن ذلك قول رؤية [من الرجز]:

يَا هَالِذَّاتِ الْمَنْطَقُ... إِلَخ

قالوا: أراد البناء، فأبدل النون ميمًا لـما بينهما من المقاربة. ولفرط قُربِ ما بينهما قد يجمعون بينهما في القافية. قال الشاعر [من الرجز]:

١٣٠٦ - بُنَى إِنَّ السِّرَّ شَيْءٌ هَيْنُ الْمَنْطَقُ الْلَّيْنُ وَالْطُّعَيْمُ
وقال الآخر [من الرجز]:

١٣٠٧ - يَطْعَثُهَا بَخْنَجِرٌ مِّنْ لَحْمٍ دُونَ الذُّنَابِيِّ فِي مَكَانٍ سُخْنِ
وقال: «طامه الله على الخير، وطائه»، أي: جَبَّله عليه، حكاہ ابن السکیت.

١٣٠٦ - التخريج: الرجز لامرأة قالته لابنها في نوادر أبي زيد ص ١٣٤؛ وبلا نسبة في الأشباء والنظائر ٢/١٩٠، وخزانة الأدب ١١/٣٢٥؛ وسمط اللالي ص ٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٢؛ ولسان العرب ١١/٣٩٤ (لين)؛ والمقتضب ١/٢١٧؛ والمنصف ٣/٦١؛ ونَاج العروس ١/٣٩٣ (كفا).
اللغة: الطعيم: إطعام الطعام.

المعنى: الشاعرة تتصحّب ابنها: بأن الإحسان للناس مردّه إلى أمررين بسيطين وهما: الكلام الحسن وإطعام الطعام.

الإعراب: «بني»: منادي مضارف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والباء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «إن»: حرف مشبه بالفعل. «البر»: اسم إن منصوب بالفتحة. «شيء»: خبر إن مرفوع بالضمّة. «هين»: صفة لمعرفة بالضمّة وسكنٌ للضرورة. «المنطق»: بدل من الخبر مرفوع بالضمّة. «اللين»: صفة مرفوعة بالضمّة. «والطبعيم»: الواو: حرف عطف، «الطبعيم»: اسم معطوف على «المنطق»، مرفوع مثله بالضمّة وسكنٌ للضرورة.
وجملة (بني): ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

وجملة «إن البر شيء»: استثنائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هين طعيم» حيث جاء بالنون والميم في قافية واحدة لتقابلهما في المخرج.
١٣٠٧ - التخريج: الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٩٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٤٢٣؛ ولسان العرب ٣/١٢٠ (جُرد)، ٢٢٣ (سند)، ٤/٢٦٠ (خنجر)، ٤٨٦/١٢ (قسم)؛ وتهذيب اللغة ١٠/٦٣٨.
اللغة: الذنابي: الذنب.

المعنى: يزيد أنه يدخل ذكره في فرجها.

الإعراب: «يطعنها»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر تقديره: هو، و«ها»: مفعول به. «بخنجر»: جار و مجرور متعلقان بـ«يطعن». «من لحم»: جار و مجرور متعلقان بصفة لـ«خنجر». «دون»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ«يطعن». «الذنابي»: مضارف إليه. «في مكان»: جار و مجرور بدل من «دون». «سخن»: صفة لـ«مكان».

وجملة «يطعن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: الإكفاء المتمثّل بالجُمْع بين الميم في «لحم» والنون في «سخن» في قافية واحدة.

الميم فيه بدلٌ من النون؛ لأنَّه من «الطيئة»، وهي الخلقة والجِبْلَةِ.

وقد أبدلوها من الباء، قالوا: «بناتَ بَخْرٍ» و«بناتَ مَعْنِرٍ»، حكى ذلك الأصمسي، وهي سحائبٌ ييُضْ تأتي قبل الصيف. قال أبو بكر بن السراج: هو مأخوذ من البخار، لأنَّ السحاب من بخار الأرض، فعلى هذا الباء أصلٌ، والميم بدلٌ منها. وربما قالوه بالحاء غير المعجمة، كأنَّه من «البَخْر»، لأنَّ السحاب من بخار البحر.

وقالوا: «ما زلتُ رأيَتَا على هذا الأمر»، أي: رأيتَا، حكى ذلك عن أبي عمرو بن العلاء، فاليميم بدل من الباء؛ لكثرَة الباء وتصريفها، ألا تراك تقول: «رَتَبَ يَرْتَبُ فهو راتبٌ»، أي: ثابتٌ، ولا تقول: «رَتَمَ يَرْتَمُ» في هذا المعنى، فكانت الباء هي الأصل.

وقالوا: «رأيَته من كَثَمٍ وَكَثِيبٍ»، أي: من قُربٍ. حكى ذلك يعقوب، فالباء ينبغي أن تكون أصلًا، والميم بدلٌ منها؛ لعموم تصريف الكثب، وأنَّه يقال: «قد أكَثَبَ لك الأمْرُ»، و«رَمَاه من كَثَبٍ»، أي: من قُربٍ. وأما قول الشاعر [من البسيط]:

فبادرت شاتِها... إلخ

قال ابن الأعرابي: أراد: «نَغْبَاً»، وهو جمع «نَغْبَةٍ» بالضم، وهي الجُرْزَةُ. قال ذو الرمة [من البسيط]:

١٣٠٨ - حتى إذا زَلَجْتَ عن كلْ حَنْجَرَةَ إلى الغَلِيلِ ولم يَقْصُفْنَهُ نَغْبَ

١٣٠٨ - التعرير: البيت الذي الرمة في ديوانه ص٧٠، ولسان العرب ١/٧٦٥ (نَغْبَ)، ٢/٢٨٩ (زلج)؛ وتهذيب اللغة ١٤٧/٨، ٦١٩/١٠؛ وكتاب العين ٤/٣٤٧؛ وجمهرة اللغة ص٣٧٠؛ وديوان الأدب ١٤٩/٢؛ ومقاييس اللغة ٥/٤٥٢؛ ومجمل اللغة ٤/٤٢٠؛ وتأج العروس ٤/٢٩١ (نَغْبَ)، ٦/١٥ (زلج)؛ وأساس البلاغة (زلج).

اللغة والمعنى: زلجة: أسرعت في المشي وخففت. يقصعنه: يرددن الطعام إلى الفم لمضغه من جديد. نَغْبَ ريقه: ابتلعه، والنَّغْبَ: جمع النَّغْبَة وهي الجرعة من الماء. فإذا سالت في الحلوى ورور العطش، ولم يردها الشخص....

الإعراب: «حتى»: حرف غاية وابتداء. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «زلجة»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والناء: للتأنيث. «عن كل»: جاز ومحرور متعلقان بـ«زلجة». «حنجرة»: مضارف إليه محرور بالكسرة. «إلى الغَلِيلِ»: جاز ومحرور متعلقان بـ«زلجة». «ولم»: الروا: حرف عطف، لم: حرف جزم وقلب ونفي. «يقصعنه»: «يقصعن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله ببنون النسوة في محل جزم، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «نَغْبَ»: فاعل «زلجة» مرفوع بالضمة.

وجملة «زلجة نَغْبَ»: في محل جز مضارف إليه. وجملة «ولم يقصعنه»: معطوفة عليها في محل جز.

والشاهد في قوله: «زلجة نَغْبَ» حيث جاءت «نَغْبَ» جمعاً للنَّغْبَة وهي الجرعة الواحدة من الماء.

قال ابن السكيت : «تَغْبَثُ مِنَ الْإِنَاءِ بِالْكَسْرِ نَغْبَاً» ، أي : جرعت منه جزعاً.

فصل

[إيدال النون]

قال صاحب الكتاب : والنون أبدلت من الواو واللام في «صناعي» ، و«بهري» ، و«لعن» بمعنى «لعل» .

* * *

قال الشارح : القياس في «صناعي» ، و«بهري» أن يقال في النسب إليهما : «صناعاوي» ، و«بهراوي» ، كما تقول في «صخراء» : «صحراوي» ، وفي «خنفساء» : «خنساوي» . تبدل من الهمزة واوا فرقاً بينها وبين الهمزة الأصلية على ما تقدم بيانه في النسب . وقد قالوا : «صناعي» ، و«بهري» على غير قياس ، واحتللت الأصحاب في ذلك ، فمنهم من قال : والنون بدل من الهمزة في «صناعي» و«بهري» ، ومنهم من قال : والنون بدل من الواو ، كأنهم قالوا : «صناعي» كـ«صحراوي» ، ثم أبدلوا من الواو نوناً ، وهو رأي صاحب هذا الكتاب ، وهو المختار ، لأنه لا مقاربة بين الهمزة والنون ، لأن النون من الفم ، والهمزة من أقصى الحلق ، وإنما النون تقارب الواو ، فتبدل منها .

وأما «لعل» ، فقد قالوا فيها : «لعل» و«لعن» ، فالنون بدل من اللام ، وذلك لكثره «لعل» ، وعموم استعمالها ، والنون تقارب اللام في المخرج ، ولذلك تدغم النون عند اللام في نحو قوله : «يَنْ لَدْنَة»^(١) ، وتحذف نون الوقاية معها كما تحذف مع النون في «لعل» ، كما تقول : «إني» و«كأني» ، وأرى أنهما لغتان لقلة التصرف في الحروف ، فاعرفه .

فصل

[إيدال التاء]

قال صاحب الكتاب : والتاء أبدلت من الواو والباء والسين والصاد والباء ، فيإيدالها من الواو فاء في نحو : «اتَّعَدَ» ، و«اتَّلَجَه» . قال [من المديد] :

١٣٠٩ - [رَبَّ رَامِ مِنْ بَنِي ثَعَلْ] مُشَلِّجٌ كَفِيلٌ فِي قُتَّرٍ

(١) النساء : ٤٠ ، والكهف : ٢ .

١٣٠٩ - التخريج : البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٣ ; والأغاني ٩٥/٩ ; وشرح شواهد الشافية ص ٤٦٦ ; والشعر والشعراء ٤/ .

اللغة : بنو ثعل : قوم عرفوا بدقة الرمادية . مُشَلِّج : مدخل . القُتَّر : بيت الصائد التي يكمن فيها ثلاثة يقطن له الصيد فيضر منه .

و«تجاء»، و«تُنْقُور»، و«تُكْلَان»، و«تُكَأَة»، و«تُخْمَة»، و«تَهْمَة»، و«تَقِيَّة»، و«تَفْوَى»، و«تَشَرَّى»، و«تَؤْرِيَة»، و«تَوْلَج»، و«تُرَات»، و«تِلَاد»، ولا مَا في «أَخْتٍ»، و«بِثَتٍ»، و«هَنْتٍ»، و«كِلَّتٍ». ومن الياء فاء في نحو: «اَتَسَرَّ»، ولا مَا في «أَسْتَثَوا»، و«ثِثَانٍ»، و«كَيْثٍ»، و«ذَيْثٍ». ومن السين في «طَسْتٍ»، و«وَسِتٍ»، وقوله [من الجز]:

١٣١٠ - يا قاتل اللَّهَ بَنِي السَّغْلَةِ عَمَرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شِرَارُ النَّاسِ غَيْرَ أَعْفَاءٍ وَلَا أَكِيَّاتٍ

= الإعراب: «رب»: حرف جز شبيه بالزائد. «رام»: اسم مجرور لفظاً بكسرة مقدرة على الياء الممحونة لأنَّه اسم منقوص، مرفوع مهلاً بضممة مقدرة، على أنه مبتدأ خبره في بيت لاحق. «من»: حرف جز. «بني»: اسم مجرور بالياء لأنَّه ملحق بجمع المذكر السالم، والجاز والمجرور متعلقان بصفة لـ «رام» ممحونة. «بني» مضاف. «تعل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «متلَج»: نعت «رام» مجرور بالكسرة الظاهرة. «كفيَّة»: مضاف إليه مجرور بالياء، لأنَّه مثنى، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «في قترة»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «متلَج»، والهاء ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة.

وجملة «رب رام متلَج...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «متلَج» حيث أبدل التاء من الواو في «متلَج»، لأنَّ الأصل «مولَج»، اسم فاعل من «أولَج».

١٣١٠ - التخريج: الرجز لعلباء بن أرقم في لسان العرب ٢/١٠١ (نوت)، ١٣/٢٢٩ (سين)، ١٥/٤٤٥ (نا)؛ ونواذر أبي زيد ٤٠٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٤٢؛ والحيوان ١/٦٦١، ١٨٧/١، ٧٠٣؛ وسمط اللآلبي ص ١٥٥/١؛ وسment اللآلبي ص ١٠٩؛ ولسان العرب ٦/١١ (أنس)؛ والممتع في الحاجب ٣/٢٢١؛ والصاحب في فقه اللغة ص ١٠٩؛ ولسان العرب ١٤٧/٣٨٩؛ ونواذر أبي زيد ص ١٤٧.

اللغة: أنشى الغول. عمرو بن يربوع: هو من تقول الرواية إنه ترُقَّج السعلاة، وأنجب منها أولاداً. النات: الناس.

المعنى: يدعون أن تنصب لعنة الله على بني السعلاة، وهم أكثر الناس شرّاً.

الإعراب: «يا»: حرف نداء، والمنادى ممحونف، والتقدير: «يا هؤلاء أو يا قوم». «قاتل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضميمة. «بني»: مفعول به منصوب بالياء، لأنَّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «السعلاة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عمرو»: بدل من «بني» منصوب بالفتحة. «ابن»: صفة لـ «عمرو» منصوبة مثلها بالفتحة (أو بدل منه)، وهو مضاف. «يربوع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «شرار»: صفة لـ «بني» منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «النات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «غير»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. «أعفاء»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنَّه ممنوع من الصرف. «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف نفي. «أكييات»: اسم مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه: إبدال التاء من السين في «النات»، و«أكييات»، فإنَّ أصلهما: «ناس» و«أكياس».

من الصاد في «إضيٍّ»، قال [من الكامل]:

١٣١١ - [فَتَرَكْنَ نَهَدَا عِيَلَا أَبْنَاؤُهَا] وَبَنِي كَنَانَةَ كَاللُّصُوتِ الْمَرْدِ
وَمِن الْبَاءِ فِي «الْذَّعَالِتِ» بِمَعْنَى «الْذَّعَالِبِ»، وَهِيَ الْأَخْلَاقُ.

* * *

قال الشارح: قد أبدلت النساء من خمسة أحرف، وهي الواو والياء والسين والصاد والباء.

فأما إيدالها من الواو، فإنه ورد على ضربين: مقيسٌ، وغير مقيس، فالمراد مقيسٌ «افتَّعلَ» وما يصرف منه إذا بنيته مما فاءه واو، نحو: «اتَّعَدَ»، و«اتَّزَنَ»، و«يَتَّعِدُ»، و«يَتَّزَنُ»، و«مَتَّعِدُ»، و«مَتَّزَنُ»، والأصل: «اوْتَعَدَ»، وهو «موْتَعَدُ»، فقلبوا الواو تاء، وأذغموها في تاء افتتعل. ومثله «اتَّلَجَ». ولو بنيت من «وَجَلَ يَوْجَلُ»، و«وَضَوَّ يَوْضَوُ» مثل «افتَّعلَ»، لقلت: «اَتَّجَلَ»، و«اَتَّضَأَ». وإنما فعلوا ذاك لأنهم لو لم يقلبواها تاء هنا، لزمهم قلبها ياء إذا انكسر ما قبلها، نحو: «ايَّتَعَدَ»، و«ايَّتَزَنَ»، وفي الأمر: «ايَّتَعِدُ»، و«ايَّتَلَجُ»، و«ايَّتَزَنُ». وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا، نحو: «ياَتَعَدُ»، و«ياَتَلَجُ»، وذلك على لغة من يقول في «يَوْجَلُ»: «يَا يَاجَلُ»، ثم ترذها واوا إذا انضم ما قبلها. ولما رأوا مصيرهم إلى تغيير أحوال ما قبلها، قلبواها إلى التاء؛ لأنها

١٣١١ - التخريج: البيت لعامر بن جوين في شرح شواهد الشافية ص ٤٧٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٦٤ / ١؛ وجمهرة اللغة ص ١٤٤؛ ٤٠٠؛ وسر صناعة الإعراب ١٥٦ / ٢؛ ٥٨٦ / ٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٢ / ٣؛ ولسان العرب ٨٤ / ٢ (لصن)، ٤٨٨ / ١١ (عيل).

اللغة: نهد: قبيلة. عيلاً: ج عائل وهو الباكي. اللصوت: اللصوص. مرد: ج مارد وهو الطاغية، أو الذي يذهب ويجيء نشاطاً.

الإعراب: «فتركن»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«تركن»: فعل مضارٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «نَهَدَا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «عِيَلَا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. «أَبْنَاؤُهَا»: فاعل لـ «عِيَلَا» (جمع اسم فاعل)، مرفوع بالضمة الظاهرة، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «وَبَنِي»: الواو: عاطفة، و«بَنِي»: معطوف على «نَهَدَا» منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضارٍ. «كَنَانَة»: مضارٍ إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه منع من الصرف للعلمية والتائيث. «كَاللُّصُوتِ»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول به ثانٍ، و«اللُّصُوتِ»: مضارٍ إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «الْمَرْدِ»: صفة لـ «اللُّصُوتِ» مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «تركن نهدَا عِيَلَا أَبْنَاؤُهَا»: بحسب الفاء. وجملة «تركت بنِي كَنَانَةَ كَاللُّصُوتِ»: معطوفة على سبقتها.

والشاهد فيه قوله: «اللُّصُوتِ» حيث أبدل الصاد من التاء في «اللُّصُوتِ»، فالأسأل: «اللُّصُوتِ».

حرف جَلْدُ قويٌ لا يتغير بتغير أحوالِ ما قبله، وهو قريبُ المخرج من الواو، وفيه همسٌ مناسبٌ لـي الواو، ليُوافق لفظه لفظاً ما بعده، فتُدغم فيها، ويقع النطق بهما دفعةً واحدةً، قال الشاعر [من الطويل]:

١٣١٢ - **فَإِنَّ الْقَوَافِيَ يَتَلْجَنَ مَوَالِجًا تَضَايِقَ عَنْهَا أَنْ تَوْلَجَهَا الْإِبْرَ**
وقال الآخر [من الطويل]:

١٣١٣ - **فَإِنْ تَشْعِذْنِي أَتَعِذْكَ بِمِثْلِهَا وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَاتِ الْقَوَارِصَا**

١٣١٢ - التخريج: البيت لطيفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧؛ والخصائص ١/١٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٧؛ وشرح التصريح ٢/٣٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٨١؛ والممتع في التصريف ١/٣٨٦؛ ولسان العرب ٢/٤٠٠ (ولج).

اللغة: يتلجن: يدخلن. الموالج: المداخل. تضائق: تعجز.

المعنى: يقول: إن القوافي قادرة على دخول مداخل ضيقة تعجز عن دخولها الإبر.
الإعراب: «فإن»: الفاء بحسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «القوافي»: اسم «إن» منصوب.
«يتلجن»: فعل مضارع مبني على السكون، والنون ضمير متصل في محل رفع فاعل. «موالجاً»:
مفعلن به منصوب. «تضائق»: فعل مضارع مبني على الفتح الظاهر. «عنها»: جار ومجرور متعلقان
بـ«تضائق». «أن»: حرف مصدرية ونصب. «تولجها»: فعل مضارع منصوب، وها: ضمير في محل
نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن تولجها» في محل رفع فاعل «تضائق»، وفاعله ضمير
مستتر تقديره: «هي». «الإبر»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة: «إن القوافي يتلجن» بحسب ما قبلها. وجملة: «يتلجن» في محل رفع خبر «إن». وجملة:
«تضائق...» في محل نصب نعت «موالجاً».

والشاهد فيه قوله: «يتلجن»، أصله «يولتجن» فالواو فاء الكلمة، والتاء التي بعدها زائدة، وهي تاء
الافتعال، فقلبت الواو تاء، ثم أدمغت التاء في التاء.

١٣١٣ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠١؛ وخزانة الأدب ١/١٨٤؛ وسر صناعة الإعراب
١/١٤٧؛ وشرح التصريح ٢/٣٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٧٩؛ وبلا نسبة في الممتع في التصريف
١/٣٨٦/٢.

اللغة: تتعدني: أي توعدني. القوارص: ج القارصة، وهي هنا قصيدة الهجاء.
المعنى: يقول: إنني لا أنهدك بمثل ما تهديني به فحسب بل أزيد على التهديد بما يؤلم ويجلب
الحزن والعار، أي الأشعار التي تتردد على ألسنة الناس من جيل إلى جيل.

الإعراب: «فإن»: الفاء بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «تتعدني»: فعل مضارع مجزوم
لأنه فعل الشرط، والنون لللوائية، والإياء ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر
تقديره: «أنت». «أتعذك»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، والكاف ضمير في محل نصب
مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «بمثلها»: جار ومجرور متعلقان بـ«أتعد»، وهو
مضارف، وها: ضمير في محل جزء بالإضافة. «سوف»: الواو حرف عطف، «سوف»: حرف
تسويف. «أزيد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «الباقيات»: مفعول به
منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «القوارصا»: نعت «الباقيات» منصوب، والألف للإطلاق. =

ومن العرب من أهل الحِجَاز من يُجْرِي ذلك على الأصل من غير إبدال، ويحتمل من التغيير ما يجتنبه الآخرون، فيقول: «إِتَّعَدَ» و«إِتَّزَّنَ»، فهو «مُوتَعَدُ» و«مُوتَزَّنُ»، والأول أكثر، ولكرته كان مقيساً. وقد قالوا: «أَتَلَجَهُ» في معنى «أَوْلَاجَهُ»، و«ضَرَبَهُ حَتَّى أَنْكَاهُ»، أي: أَوْكَاهُ. فأما قوله [من المديد]:

مُثْلِجٌ كَفَنِيهِ فِي قُتَّرَةٍ
فالبيت لامرئ القيس، وأوله:

رَبِّ رَامِ مِنْ بَنْيِ ثَعَالِ

والشاهد فيه إبدال التاء من الواو في «مُثْلِجٌ»؛ لأنَّه اسم فاعل من «أَتَلَجَهُ»، و«مُثْلِجٌ»: مُذَخَّلٌ، ومعناه أنه يُذَخِّلُ يَدِيهِ في القرفة لثلا يهرب الوَحْشُ. والقرفة ناموس الصياد. وهذا القلب غير مطرد، وقد جاء من ذلك ألفاظ متعددة، قالوا: «تُجَاهُ»، وهو «فُعالٌ» من الوجه، وهو مستقبل كل شيء يقال: «فَلَانْ تُجَاهَ زِيدًا» أي: قدَّامَهُ. وقالوا: «تَيْقُورُ»، وهو «تَيْقُولُ» من «الوَقَارُ»، فالباء أصلها الواو. قال الشاعر [من الرجز]:

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلِى تَيْقُورِى

١٣١٤

= وجملة: «إنْ تَعْدِنِي...» الشرطية بحسب ما قبلها. وجملة «تَعْدِنِي»: جملة الشرط غير الظرفية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَتَعْدُك» لا محل لها من الإعراب لأنَّها جواب شرط جازم غير مقتون بالفاء أو بـ«إذا». وجملة «سُوفَ أَزِيدُ» معروفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تَعْدِنِي أَتَعْدُك» والأصل: «تَوْتَعْدِنِي أَوْتَعْدُك» فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها في اللفظتين زائدة، وهي تاء الافتعال، فقلبت الواو تاء في اللفظتين، فتجاور في كل منها تاءان فأدغمت التاء في التاء.

١٣١٤ - التخريج: الرجز للعجباج في ديوانه /١: ٣٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه /٢: ٤٢٣؛ ولسان العرب /٥: ٢٩٠ (وقر)، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب /١: ١٤٦؛ الممتع في التصريف /١: ٣٨٤؛ والمنصف /١: ٢٢٧؛ /٣: ٢٢٧.

اللغة: الْبَلِى: تقادم العهد. التَّيْقُورُ: الْوَقَارُ.

المعنى: وصف كَبَرَهُ وضعفه عن التصرُّف، فجعل ذلك كالْوَقَارِ وإن لم يقصده.

الإعراب: «فَإِنْ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إِنْ»: حرف شرط جازم. «يَكُنْ»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون. «أَمْسَى»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «الْبَلِى»: اسم «كَانَ»، واسم «أَمْسَى» محنوف ذُلٌّ عليه اسم «كَانَ»، ويمكن أن يكون اسم «أَمْسَى» أما اسم «كَانَ» فضمير الشأن الممحوف، أو محنوف لدلالة اسم «أَمْسَى» عليه، وهذا ما يُعرف بالتنازع. «تَيْقُورِي»: خبر «أَمْسَى» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلِّم، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة.

وجملة «إِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلِى تَيْقُورِى»: مع الجواب المحذوف بحسب الفاء. وجملة «يَكُنْ =

معناه أن البلي سَكَنْ حِدَّتَهُ، وَوَقَرَهُ.

وقالوا: «تُكْلَانُ» وهو «فُغْلَانُ» من «وَكَلَتُ، أَكَلُ». يقال: «رَجُلٌ وَكَلَةٌ تَكَلَّةٌ»، أي: عاجزٌ يَكِلُ أمره إلى غيره، فالباء بدلٌ من الواو، ومنه الوَكِيلُ، كأنه مَؤْكُولٌ إليه، الأصل فيهما واحدٌ.

وقالوا: تُخْمَةٌ وهو داء كالهنيضة، الباء فيه بدلٌ من الواو؛ لأنَّه من الْوَخَامَةِ واللوَخَمِ، وهو الْبَأْيَا.

وقالوا: «تَهْمَةٌ» وهو فَعَلَةٌ من «اَتَهْمَتُ» أي: ظننتُ، والباء بدل من الواو؛ لأنَّه من وَهْمِ القلبِ. وقالوا: «تَقْيَةٌ» و«تَقْوَىٰ»، فـ«تَقْيَةٌ» فَعِيلَةٌ من «وَقَيَّتُ»، وـ«تَقْوَىٰ» فَغْلَىٰ منه، وـ«تَقْأَةٌ» فَعَلَةٌ منه.

وقالوا: «تَثَرَّىٰ» وهو فَغْلَىٰ من «الْمُوَاتَرَةُ»، وهي المتابعة. وقال اللُّخْيَانِيُّ لا تكون مواترةً إِلَّا وَبِيَهَا فَثَرَّةٌ، قال الله تعالى: «فَمَمَّا أَرْسَلَنَا مُشْلَّنًا تَثَرَّا»^(١). وفيها لغتان: التنوين وترکُهُ، ومن لم يصرف جعل أَلْفَهُ للتنوين، ومن صرفه كانت الألف عنده للإلحاقِ.

وقالوا: «تَوْرَاهُ» لأحد الكُتُبِ الْمُنْزَلَةِ، الباء فيه بدل من الواو، وأصله «وَفُورَاهُ»، فَوَعَلَةٌ من «وَرَى الزَّنْدُ». وـ«تَوْلَجٌ» هو كِنَاسُ الْوَخَشِ الذِّي يلْجُ فيَهُ، وَتَأْوِهُ مَبْدَلَةُ من الواو، وهو فَوْعَلٌ. قال الراجز:

مَسْخِذًا فِي ضَعَوَاتِ تَوْلَجاً^(٢)

يصف ثوراً في عِضَاءِ. وقال البغداديون: «تَوْرَاهُ» تَفْعَلَةٌ، وـ«تَوْلَجٌ» تَفْعَلُ، والصحيح الأول، لأنَّ «فَوْعَلًا» أكثرُ من «تَفْعَلٍ» في الأسماءِ، ولو لم يقلُّوا الواو في «تَوْرَاهُ» عندنا تاءً، لزم قلُّها همزةً لاجتماع الْوَاوَيْنِ على حدَّ «أَوَاصِلَ» في جمع «وَاصِلَةٌ»، ولا يلزم ذلك عندهم؛ لأنَّ الباء عندهم زائدة، وليس بدلًا. وقالوا: «تُرَاثُ» للملك المَوْرُوثِ. قال الله تعالى: «وَرَأَكُلُونَ أَتَرَاثَ أَكْلَلَنَا»^(٣). قال الشاعر [من الطويل]:

١٣١٥ - فإنْ تَهْدِمُوا بِالْعَذْرِ دَارِي فِإِنَّهَا تُرَاثٌ كَرِيمٌ لَا يُبَالِي الْعَوَاقِبَا

= أَمْسِي...: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَمْسَى البَلِي تِيقُورِي»: خبر (كان) محلها النصب.

والشاهد في قوله: إيدال الباء من الواو في قوله: تِيقُورِي، لأنَّه فَيَمْعُلُ من الْوَقَارِ، وأصله: وَيَقُورُ.

(١) المؤمنون: ٤٤.

(٢) تقدم بالرقم ٨٣٨.

(٣) الفجر: ١٩.

١٣١٥ - التخريح: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

المعنى: فإنْ غدرتم بي وَهَدَمْتُمْ دَارِي، فَإِنَّ أَصْوَلِي الْكَرِيمَةَ بِاقِيَّةَ، وَأَنَا مَقْدَامُ كَرِيمٍ لَا تَهْمِنِي التائجَ.

وأصله: «وراث» فعال من «الوراثة»، يقال: «ورثت أرث وراثة وورثا وإرثا». قلبووا الواو همزة على حد «إشاح»، و«إشاح». قالوا: «تِلَادُ» للمال القديم، وهو الذي ولد عندك، وهو خلاف الطارف والثيلد الذي ولد ببلاد العجم، ثم حمل صغيراً فنبت ببلاد الإسلام، فنأوه من الواو، لأنّه من «الولادة».

وقد أبدلت النساء منها لاماً، قالوا: «أخت»، و«بنت»، و«هنت»؛ فأما «أخت» فالباء فيه بدل من الواو التي هي اللام، فأصل «أخت»: «أخوة»، نقل من « فعل» إلى « فعل» كـ« فعل»، و« بُزد»، وكذلك «ابن» أصله «بنو» على زنة « فعل» بفتح الفاء والعين كـ« قلم»، فنقل إلى « فعل» كـ« عذل» و« جذع»، فأبدل من لاميّهما النساء. وليست النساء فيهما علماً التأنيث، يدل على ذلك سكون ما قبل النساء فيهما، وناء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً؛ لأنّها بمثابة اسم ضم إلى اسم ورّكب معه، فيفتح ما قبلها كفتح ما قبل الاسم الثاني من «حضرموت»، و«بلغبك». وإنما علماً التأنيث في «بنت» و«أخت» بناؤهما على هاتين الصيغتين، ونقلهما عن بناءهما الأول، ولذلك تتعاقب الصيغة ناء التأنيث، فيقال: «بنت» و«ابنة»، فتكون الصيغة في «بنت» مقابلة ناء التأنيث في «ابنة».

وقد ذهب السيرافي إلى أن الناء في «بنت» ونحوها علم التأنيث، قال: ولذلك تسقط في جمع السلامة في «أخوات» و«بنات»؛ وأما سكون ما قبلها فلا أنه أريد بها الإلحاق؛ وأما «هنت» فالباء فيه بدل من الواو أيضاً؛ لقولهم في الجمع: «هنوات». قال الشاعر [من الطويل]:

أرى ابن نزار قد جفاني وملنني على هنوات شأنها مُتابعة^(١)
والمراد بها أيضاً الإلحاق بـ« فعل»، نحو: «بُنْر»، و«عَمْرُو».

= الإعراب: «فإن»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «تهدموا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف فارقة. «بالغدر»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «داري»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضان إليه. «فإنها»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، وهو: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «تراث»: خبر «إن» مرفوع بالضمة، وهو مضارف. «كريم»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «لا يبالي»: حرف نفي، وفعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «العواقب»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «إن تهدموا...»: بحسب الفاء. وجملة «تهدموا»: جملة الشرط غير الظريفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فإنها تراث»: في محل جزم لجواب الشرط. وجملة «لا يبالي»: في محل جز صفة للكريم.

والشاهد فيه قوله: «تراث» حيث قلب الواو ناء، فأصلها «وراث» من ورث يرث وراثة وورثاً وإرثاً.

(١) تقدم بالرقم ٩٣.

وأما «كِلْتَانِ» في قولهم: « جاءَتني المِرأتان كُلْتَاهُمَا »، و« مررت بهما كُلْتَيهُمَا »، فمذهب سيبويه^(١) أنها « فعلٌ » بمنزلة « ذِكْرٍ »، وأصلها « كِلْوَا »، فأبدلت الواو تاءً فهي عنده اسم مفرد يفيد معنى التثنية خلافاً للكوفيين^(٢)، وليس من لفظ « كُلٌّ » بل من معناه، فقد تقدم ذلك فيما قبل. ومن الياء في نحو: « أَتَسْرَ »، وهو افتَّعل من « الْيُسْرَ »، أبدلوها من الياء تاءً كما أبدلوها من الواو في نحو: « أَتَعْدَ »، و« أَتَزَنَ ». ولا مَا في « أَسْتَشْوَأَ »، أي: أجدبوا، وهو من لفظ « السَّتَّةِ » على قول من يرى أن لامها واو، لقولهم: « سَتَّةَ سَنَوَاءَ »، و« اسْتَأْجِرَتُهُ مُسَانَةً ». ومنهم من يقول التاء بدل من الواو التي هي لام، ومنهم من يقول: إنها بدل من ياء، وذلك لأن الواو إذا وقعت رابعة، تنقلب ياء على حد « أَوْعَيْتُ »، و« أَغَرَيْتُ »، ثم أبدل من الياء التاء، وهو أقيسُ.

وأما « بِنْتَانِ »، فالتأء فيه بدل من الياء، والذي يدل أنه من الياء أنه من « ثَيَّثُ »؛ لأن « الاِثْيَيْنِ » قد ثني أحدهما على الآخر، وأصله: « ثَيَّيْ » كـ« قَلْمَ » . يدل على ذلك جمْعُهُم إِيَاهُ عَلَى « أَثْنَاءِ » بمنزلة « أَبْنَاءِ » و« آخَاءِ »، فنقولوه من « فَعَلٌ » إلى « فَعَلٌ »، كما فعلوا ذلك في « بِثَيَّتِ »، و« أَخْتِ ». فاما التاء في « بِنْتَانِ »، فتأء التائيث بمنزلتها في قوله: « بِنْتَانِ » تثنية « ابْنَةِ »، و« بِنْتَانِ » بمنزلة « بِنْتَانِ ». وقد أبدلوها من الياء في « كَيْتَ وَكَيْتَ »، و« دَيْتَ وَدَيْتَ » وأصلهما: « كَيَّةَ »، و« دَيَّةَ »، وقد جاء ذلك عن العرب فيما حكاه أبو عبيدة. قالوا: « كان من الأمر كَيَّةَ وَكَيَّةَ، وَدَيَّةَ وَدَيَّةَ »، ثم حذفوا تاء التائيث، وأبدلوها من الياء التي هي لام تاء على سبيل الإلحاق، كما فعلوا ذلك بقولهم: « بِنْتَانِ »، فقالوا: « كَيْتَ وَكَيْتَ ». وفيهما ثلاثة لغات: منهم من يبنيهما على الفتح، فيقول: « كَيْتَ »، و« دَيْتَ »، ومنهم من يبنيهما على الكسر، فيقول: « كَيْتِ » و« دَيْتِ »، ومنهم من يبنيهما على الضم، فيقول: « كَيْتُ »، و« دَيْتُ ». فاما « كَيَّةَ » و« دَيَّةَ »، فليس فيهما مع الهاء إلا وجه واحد، وهو البناء على الفتح. وإن قيل فهلا قلت: إن التاء بدل من الواو، وإن أصل « كَيَّةَ »: « كَيْوَةَ »، فاجتمعت الواو والياء، وقلبت الواو ياء على حد « سَيْدَ »، و« مَيْتَ »، قيل: لا يجوز؛ لأنك كنت تصير إلى ما لا نظير له في كلامهم، ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل « حَيْوَةَ » مما عينه ياء، ولامه واو، فاعرفه.

وقد أبدلو التاء من السين في « بِسْتِ »، وأصله: « سِدْسُ »؛ لأنها من التَّسْدِيسِ، يدل على ذلك قولهم في تحريره: « سُدَيْسَةً »، لكنهم قلبو السين الأخيرة تاءً ليقرب من الدال التي قبلها، وهي مع ذلك مهموسةً كما أن السين مهموسة، فصار التقدير: « سِدْتُ »، فلما

(١) الكتاب / ٣٦٤.

(٢) انظر المسألة الثانية والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковيين». ص ٤٣٩ - ٤٥٠.

اجتمعت الدال والتاء، وبينهما تقارب في المخرج، أبدلوا الدال تاءً لتوافقهما في الهمس، ثم أذغموا التاء في التاء، فقالوا: «سِتٌّ». وأما قول الشاعر أنسدهُ أَحْمَدُ بْنُ يَعْنَبِي [من الرجز]:

يَا قَاتِلَ اللَّهِ... إِلَخَ^(١)

فإنه أراد: الناس، وأكياس، وإنما أبدل من السين تاءً لتوافقهما في الهمس، وأنهما من حروف الزيادة، وهي مجاورة لها في المخرج توسعًا في اللغة، وقد أبدلوا منها في «طَسْتٍ»، وأصله «طَسٌّ»؛ لقولهم في التصغير: «طَسِينُّ»، وفي التكسير: «طِسَاسٌ». وقد أبدلواها من الصاد في «لِصُّ»، وذلك أنهم قالوا: «لَصُّ»، و«لُصُّ»، و«لِصُّ»، و«لُضْتُ»، وأصله الصاد، والتاء مبدلته منها. يدل على ذلك قولهم: «تَلَصَصَ عَلَيْهِمْ»، و«هُوَ بَيْنَ الْلُّصُوصِيَّةِ»، و«أَرْضٌ مَلَصَّةٌ»: ذات لصوصٍ. وقالوا في الجمع: «اللُّصُوصُ». وربما قالوا: «لُصُوتٌ». قال الشاعر [من الكامل]:

فَتَرَكْنَ نَهَلَاءَ عَيْلَاءَ أَبْنَاؤُهَا وَيَنْبَيِي كَنَائِهَ كَاللُّصُوتِ الْمُرْدَدِ^(٢)

ومن قال ذلك جعله لغةً، لأنها مبدلته من الصاد، واشتقاقه من «اللُّصُصُ»، وهو تضادٌ ما بين الأسنان، كأن اللص يُضايق نفسه ويُصغرها لثلا يُرى.

وقالوا: «الذعالٰيٰت» بمعنى الذعالٰيٰب باباء المعجمة من تحت، وهي قطع الخرق والأخلاق. قال الشاعر [من الرجز]:

مُشَرِّحًا عَنْهُ ذَعَالِيٰبُ الْخِرَقَ

- ١٣٦

واحدٌ ها: دُغْلُوبٌ، فالباء بدلاً من الباء.

فصل

[إيدال الهاء]

قال صاحب الكتاب: والهاء أبدلت من الهمزة والألف والياء والتاء. فـإيدالها من

(١) تقدم بالرقم ١٣١٠.

(٢) تقدم بالرقم ١٣١١.

١٣٦ - التخريج: الرجل لرؤبة في ديوانه ص ١٠٥؛ وخزانة الأدب ١٧٩/١٨٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٣؛ ولسان العرب ١/٣٨٨ (ذعلب)، ٤٨٠/٢ (سر).

اللغة: منسراً: منفلتاً للرعى. أراد: متقدماً عن قطع الخرق.

الإعراب: «منسراً»: حال منصوب بالفتحة. «عنة»: جاز و مجرور متعلقان بالحال قبلهما. «ذعالٰيٰب»: فاعل لاسم المفعول «منسراً» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الخرق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة الوزن.

والشاهد فيه قوله: «ذعالٰيٰب» حيث جاء بالبيت على أنها الأصل وأن «ذعالٰيٰت» مبدلته منها.

الهمزة في «هَرَقْتُ الماء»، و«هَرَحْتُ الدَّابَّةَ»، و«هَنَرَتُ الثُّوبَ»، و«هَرَدَتُ الشَّيْءَ» عن اللُّخْياني، و«هِبَاكَ»، و«لَهِئَكَ»، و«هَمَا وَاللَّهُ لَقَدْ كَانَ كَذَا»، و«هِنْ فَعَلَتْ فَعَلَتْ» في لغة طَيْئَةٍ، وفيما أنسد أبو الحسن [من الكامل]:

١٣١٧ - وأتى صَوَاحِبَهَا فَقَلَنْ: هَذَا الَّذِي مَتَّخَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا
أَيْ: أَذَا الَّذِي، وَمِنَ الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ [مِنْ مَجْزُوءِ الرِّجْزِ]:
إِنْ لَمْ تَرَوْهَا فَأَمَّةَ^(١)

وفي «أَنَّهُ»، و«حَيَّهَلَهُ». قوله [من المتقارب]:

وقد رأبَنِي قَوْلُهَا: يَا هَنَاءَ [وَيَحْكَ أَلْحَقْتَ شَرَّا بِشَرَّ]^(٢)
هي مبدلٌ من الألف المنقلبة عن الواو في «هَنَوَاتِ». ومن الياء في «هَدِهَةُ أَمَّةُ اللَّهُ».

١٣١٧ - التخريج: البيت لجميل بشينة في ديوانه ص ١٩٦؛ ولسان العرب ١٥ / ٤٥٠ (ذا)؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ١٥٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٤؛ ورصف المباني ص ٤٠٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢٢٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٧؛ ولسان العرب ١٥ / ٤٨٠ (ها)؛ والمحتسب ١ / ١٨١؛ والمقرب ٢ / ١٧٩؛ والممتع في التصريف ١ / ٤٠٠.

اللغة: صواحب: جمع صاحبة، جفانا: أعرض عنا وقاطعنا.

المعنى: جاءه صواحب حبيبته، فقلن مشيرات إليه، ومستفهمات عنه: أهذا الذي أعطى المحبة غيرنا، وتترك مودتنا، ولم يلتفت إلينا، ولم يف بالعهد. أي: بس المحب وبس ما فعل.

الإعراب: «أَتَى»: الواو: حسب ما قبلها، و«أَتَى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتضليل. «صَوَاحِبَهَا»: فاعل مرفوع، وهو مضارف، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «قَلَنْ»: الفاء: حرف عطف، و«قَلَنْ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «هَذَا»: الهمزة: مبدلٌ من همزة الاستفهام، وليس للتبني، و«هَذَا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «الَّذِي»: اسم موصول مبني في محل رفع خبر للمبتدأ. «مَنْعَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الْمَوَدَّةُ»: مفعول به أول منصوب. «غَيْرَنَا»: مفعول به ثان. و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وَجَفَانَا»: الواو: حرف عطف، و«جَفَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «أَتَى صَوَاحِبَهَا»: حسب ما قبلها أو استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قَلَنْ»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «هَذَا الَّذِي»: في محل نصب مقول القول. وجملة «مَنْعَ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «جَفَانَا»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هَذَا الَّذِي» حيث جاءت الهمزة مبدلٌ من همزة الاستفهام، وهي في لغة طَيْئَةٍ.

(١) تقدم بالرقم ٤٨٦.

(٢) تقدم بالرقم ٩٠.

ومن التاء في «طلحة»، و«حمراء» في الوقف. وحکى قطرب أن في لغة طيء: «كيف البئون والبناء، وكيف الإخوة والأخواة».

* * *

قال الشارح: قد أبدلت الهاء من الهمزة والألف والياء والتاء. فأما إيدالها من الهمزة، فقد أبدلوها منها إيدالاً صالحًا على سبيل التخفيف، إذ الهمزة حرف شديد مستغلى، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان، إلا أن الهمزة أدخل منها في التحقيق. قالوا: «هرّثت الماء»، أي: أرْقَته، فأبدلوا الهاء من الهمزة الزائدة؛ فأما «أهْرَثْت»، فالهاء زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين على حد زياقتها في «أنسَطَاع». وقالوا: «هرحت الدابة»، أي: أرْخَتها، و«هنرت الثوب»، أي: أثْرَته، وهو أفعى من «الثَّير». وقالوا: «هردت الشيء»، أي: أرْدَته، حکى ذلك أجمع ابن السكّيت، وقد أبدلوا منها، وهي أصل، قالوا: «هَيَاكَ» في «إِيَاكَ». قال [من الطويل]:

فهيَاكَ والأمْرُ الذي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُه ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ^(١)
هَكَذَا أَنْشَدَهُ أَبُو الْحَسْنِ، وَقَدْ فَرِيَءَ «هَيَاكَ تَعْبُدُ وَهَيَاكَ نَسْتَعِنُ»^(٢). وَعِنْ قُطْرِبِ
أَنْ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: «أَيَاكَ» بفتح الهمزة، ثُمَّ يُبَدِّلُ مِنْهَا الْهَاءَ، فَيَقُولُ: «هَيَاكَ». وَقَالُوا:
«لَهَنْكَ قَائِمٌ»، وَالْأَصْلُ: لِإِنْكَ، قَالَ الشاعر [من الطويل]:

أَلَا يَا سَنَا بَرْزِقِ عَلَى قُلُلِ الْجَمِيِّ لَهَنْكَ مِنْ بَرْزِقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ^(٣)

وقالوا: «هَمَّا وَاهَّ لَقَدْ كَانَ كَذَا»، يريدون: أَنَا وَاللهُ، و«هِنْ فَعَلَتْ»، يريدون: «إِنْ»، وهي لغة طائية، وأنشد أبو الحسن [من الكامل]:

وَأَنَّى صَوَاحِبَهَا... إِلَّخ

وهذا الإيدال، وإن كثُر عنهم على ما ذُكر، فإنَّه نَزَّرٌ يُسِيرٌ بالنسبة إلى ما لم يُبَدِّلُ، فلا يجوز القياس عليه، فلا تقول في «أَخْمَدَ»: «هَخْمَدَ»، ولا في «إِبْرَاهِيمَ»: «هَبْرَاهِيمَ» ولا في «أَثْرَجَةَ»: «هَتْرَجَةَ»، بل تتبع ما قالوا، وتقف حيث انتهوا.

وأما إيدال الهاء من الألف فنحو قول الراجز [من الرَّاجِز]:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةَ
مِنْ هَامِنَا وَمِنْ هُنَّةَ
إِنْ لَمْ أَرُوْهَا فَمَمََّةَ^(٤)

(١) تقدم بالرقم ١١٤٩.

(٢) الفاتحة: ٥. وهي قراءة ابن السوار الغنوبي.

انظر: البحر المحيط ١/٢٣؛ وتفسير القرطبي ١/١٤٦.

(٣) تقدم بالرقم ١١٠٦.

(٤) تقدم بالرقم ٤٨٦.

أي: من هُنَا. وقوله: «فَمَّا» يحتمل أمرَيْنِ: أحدهما: أن يكون أراد «فَمَا»، والألفُ يُنْكِرُ الوقف عليها لخفائها، فأبدل منها الهاء لتقابُلها في المَخْرُج، والمراد بما أضَنَعَ أو نحو ذلك، ويجوز أن يكون قوله: «فَمَّا» رَجْراً، أي: فَمَّا يا إِنْسَانُ، كأنَّه يخاطب نفسه، ويزجرها.

وأما قولهم: «أَنَّه» في الوقف على «أَنَّ فَعَلْتُ»، فيجوز أن تكون الهاء بدلاً من الألف، وهو الأمثلُ؛ لأنَّ الأكثر في الاستعمال إنما هو «أَنَّ» بالألف، والهاء قليلة، ويجوز أن تكون الهاء لبيان حركة النون في «أَنَّ» كالألف، ولا تكون بدلاً منها.

وقالوا: «حَيَّهَلَّة»، وهو اسمُ للفعل، وأصله «حَيَّ هَلَّ»، رُكْبَا كخمسة عشر، والألفُ في «حَيَّهَلَّة» لبيان الحركة والهاء بدل من الألف، وقد تقدم الكلام عليه مستقصى في المبنيات. وأما قول أمرىء القيس [من المتقارب]:

وَقَدْ رَأَبْنِي قَوْلُهَا يَا هَنَا هَوَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرَّا يَشَرَّزَ^(١)

فهو مما اختصَّ به النداء، ولم يستعملوه في غير النداء، كما قالوا: «يَا لَكَاعَ»، و«يَا خَبَاثِ»، ولم يستعملوها في غير النداء. وقد اختلف الناس في هائِه الأخيرة، والجيدُ فيها أنَّ الهاء بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة في «هَنُوك»، و«هَنُوتُ» في قوله [من الطويل]:

عَلَى هَنَوَاتِ شَائِهَا مُتَتَابِعُ^(٢)

كأنَّ أصلها «هَنَأَر»، «فَعَالٌ» منه، فأبدلَت الواو هاء. وصاحبُ هذا الكتاب يشير إلى أنَّ الواو لما وقعت طَرَقاً بعد ألف زائدة، قُلبت ألفاً، والهاء بدلٌ من تلك الألف. وذهب أبو زيد إلى أنَّ الهاء لحقت بعد الألف للوقف لخفاء الألف كما لحقت في النسبة من نحو: «وا زِيَادَاه»، وحرَّكت تشبيهاً بالهاء الأصلية. ويُحَكَى هذا القول أيضاً عن أبي الحسن، والألفُ عندهما بدلٌ من الواو التي هي لام الكلمة، وهو قولٌ وَإِنْ قَبْلَ أَنَّ هاء السكت إنما تلحق في الوقف، فإذا صرَّت إلى الوصل حذفتها البَتَّة، ولم تُوجَدْ، لا ساكتَة، ولا متحرَّكة، ولذلك رُدَّ قولُ المُتنَبِّي [من البسيط]:

١٣١٨ - وَأَحَرَّ قَلْبَاهُ مِمْنَ قَلْبِهِ شَبِيمُ وَمَنْ بِجَسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقْمُ

(١) تقدم بالرقم ٩٠.

(٢) تقدم بالرقم ٩٣.

١٣١٨ - التخريج: البيت للمتنبي في ديوانه ٣/٨٠؛ وخزانة الأدب ٧/٢٧٦؛ وشرح التصريح ٢/١٨٣.

اللغة: وَأَحَرَّ قَلْبَاهُ: أي وَاحِزَ قَلْبِي. الشَّبِيمُ: البارد.

المُعْنَى: بالحرارة قلبي من حَبَّ رجل قلبه بارد نحوِي، مع أيٍ في عرفه سقِيم الحال والجسم من شدة هذا الحَبَّ.

لكونه أثبت هاء السكت وحرّكها. وذهب آخرون إلى أن الهاء في «هَنَاهُ» أصل، وليس بدلًا، إنما هي لام الكلمة كـ«عَضَّة» وـ«شَفَّة»، وهو قول ضعيف لقلة باب «سَلِسَّ»، وـ«قَلِيقٌ».

وقد أبدلت الهاء من الياء في «هَذِهِ»، والأصل «هَذِي»، وذلك أن المذكور «ذا» والمؤتث «تا»، وـ«ذِي»، وليس الياء في «ذِي» للتأنيث إنما هي عين الكلمة، والتأنيث يفهم من نفس الصيغة كما قلنا في «بِثَتْ» وـ«أَخْتَ»، والذي يدل على أن الياء هي الأصل، والهاء مبدل منها، أنك تقول في تحبير «ذا»: «ذِي». وـ«ذِي» إنما هي تأنيث «ذا» ومن لفظه، فكما لا تجد الهاء في المذكور أصلًا، فكذلك هي أيضًا في المؤتث بدل غير أصل. وإذا ثبت أن الهاء بدل من الياء، فكما أن الياء ليست للتأنيث كذلك الهاء التي هي منها، إذ لو كانت للتأنيث وكانت زائدة، وهي هنا بدل من عين الكلمة، كما أن ميم «فَمْ» بدل من الواو، هذا نص سيبويه^(١) مع أن تاء التأنيث تكون في الوصل تاء، نحو: «حَمَّةَ»، وـ«طَلْحَةَ»، وـ«قَاعِدَةَ»، وهذه هاء وصلاً ووقفاً.

واعلم أن من العرب من يُسكن هذه الهاء وصلاً ووقفاً، كما كانت الياء كذلك، ومنهم من يُ شبّهها بهاء الضمير؛ لكونها متصلة باسم مبهم غير متمكن، فيكسرها في الوصل، فيقول: «هَذِهِ هَنَدْ»، وـ«هَذِهِ جَمْلَ»، كما تقول: «مررت به»، وـ«نظرت إلى غلامه»، ويردّفها بباء لبيان كسرة الهاء، ومن يقول ذلك يقف على الهاء ساكتة.

= الإعراب: «وا»: حرف نداء وندبة. «حرّ»: منادي منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «قلباً»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الياء المُنْقَلِبة أَلْفًا لاشتغال المحل بالحركة المناسبة للآلف، وهو في محل نصب، والياء المقلوبة أَلْفًا في محل جر بالإضافة، والألف لتوكيد الندبة، والهاء: للسكت. «مَنْ»: حرف حرّ، «من»: اسم موصول مبني في محل جر بحرف الحرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ«حرّ». «قلبه»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «شَبِّمْ»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة. «وَمَنْ»: الواو حرف عطف، «من»: اسم موصول معطوف على «من» السابقة. «جَسْمِي»: الباء حرف حرّ، «جَسْمِي»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. والجار والمجرور متعلقان بمحذف خبر مقدم. «وَحَالِي»: الواو حرف عطف، «حالِي»: اسم معطوف على «جَسْمِي»، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «عَنْهُ»: ظرف مكان منصوب متعلق بخبر محلّف، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «سَقْمٌ»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة: «قلبه شَبِّمْ» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «عَنْهُ سَقْمٌ» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وا حرّ قلباه» حيث أثبت هاء السكت في الوصل، وحرّكها. وهذا مردود.

وممَّا يدلُّ أنَّ الياءَ لبيانِ الحركة، وأنَّ الهاءَ ليست للتأنيث، أنك لو سميت رجلاً بـ«ذه» لأعتبرت، ونونَت، وقلت: «هذا ذه»، و«رأيت ذه»، و«مررت بذه»، فتحذف الياءَ للاستغناء عنها بالحركات، وتصرفه، ولو كانت الهاء للتأنيث لم تصرفه كما لم تصرف «حمزة» و«طلحة»، وهذا واضحٌ.

وأمّا إيدالها من التاء في نحو: «حمزة»، و«طلحة»، فإذا وقفت على هذه التاء، أبدلت منها الهاء، وقد تقدّم الكلام عليها في حروف الزيادة. ومنهم من يجري الوصل مجرّى الوقف، فيقول: «ثلاثة أربعة». ومنهم من يجري الوقف مجرّى الوصل، فيقول [من الرجز]:

بل جوزَ تيَّاهَ كظَهَرَ الحَجَّفَتُ^(١)

وحكى قطرب عن طيئٍ أتّهم يقولون: «كيف البنون والبناء، وكيف الإخوة والأخواة»، فأبدلوا من تاء الجمع هاءً في الوقف، كما يبدلونها من تاء التأنيث الحالصة، وذلك شاذٌ. وقد قالوا: «التابُوهُ» في التابُوت، وهي لغة، وزنُه فَعْلُوتُ، كـ«رَحْمُوتُ»، فهو كـ«الطاغوتُ»، وأصله: «تَوَبُوتُ»، فقلبوا الواو ألفاً، وـ«التابُوهُ» لغة الأنصار، وـ«التابُوتُ» لغة قُرَيْشٍ، وقال ابن مَعْنَى: لم يختلف الأنصارُ وقريشُ في شيءٍ من القرآن إلا في «التابُوت». ووقف بعضهم على «اللات» بالهاء، فقال: «اللاة»^(٢).

فصل

[إيدال اللام]

قال صاحب الكتاب: واللام أبدلت من النون والضاد في قوله [من البسيط]:
وقفت فيها أصيلاً أسائلها [غيَّث جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ]^(٣)
وقوله [من الرجز]:

لَمَّا رَأَى أَنَّ لَا دَعَةَ وَلَا شَبَغَ] مَالَ إِلَى أَزْطَاهِ حَقِيبَ فَالظَّبَعَ^(٤)

* * *

قال الشارح: قد أبدلت اللام من النون في قوله [من البسيط]:
وقفت فيها أصيلاً أسائلها

(١) تقدم بالرقم .٣٤٤.

(٢) في الآية: «فَرَأَيْتَ اللاتَّ وَالعزَى» [النجم: ١٩]. وهي قراءة الكسائي وابن كثير وغيرهما. انظر: تفسير القرطبي ١٧/١٠١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/١٣٢، ٣٧٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/١٢.

(٣) تقدم بالرقم .٣٠١.

(٤) تقدم بالرقم .١٢٣٢.

الشعر للنابغة الذبياني، وتمامه [من البسيط]:

عَيْثَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ^(١)

والمراد: «أَصَيْلَانَا»، تصغير «أَصِيلٍ» على غير قياس، وإنما أبدلوه من اللام النون. فإن قيل: لم زعمتم أن اللام بدل من النون؟ وهلا كانت النون هي المبدلية من اللام، واللام لام مكررة من الأولى كما كررت اللام في «جِنْدَقُوقٍ»^(٢) و«مَتْجَثُونَ»^(٣). قيل: لا يجوز ذلك؛ لأن اللام لو كانت أصلًا لم تثبت الألف قبلها في التصغير، ولأنقلبت على حد انقلابها في «شِمْلَالٍ»، و«سِرْبَالٍ»، وكنت تقول: «أَصَيْلِيلٍ» كما تقول: «شُمْلِيلٍ» و«سُرْبِيلٍ». ولما لم يقل ذلك بل ثبتت، دل أن اللام بدل، والنون أصل، وأنها في حكم المنطق بها، ولذلك لو سميت به رجلاً، لم تصرفه في المعرفة؛ لأن النون كالثابتة، يدل على ذلك ثبات الألف قبلها، كما كانت إرادة التأنيث في «خَمْرَاءَ»، و«صَفْرَاءَ» بمنزلة ثبات الألف. وكذلك كان «هَرَاقَ» إذا سميت به بمنزلة «أَرَاقَ»، فكما أن هذه الأشياء في حكم ما انقلبت عنه، كذلك اللام هنا في حكم النون، وهو فيه أبىءَ لما ذكرناه من ثبات الألف.

ويؤيد كون النون أصلًا قولهم في تصغير «عَشِيشَةً»: «عَشَيَّانَ»، كأنه تصغير «عَشِيشَانَ» على زنة «فَعْلَانَ»، وقد ظهر فيه النون، كذلك «أَصَيْلَانَ». وقد ذهب قوم إلى أنه جمع، كأنهم جمعوا «أَصِيلًا» على «أَصَلَانَ» على حد «رَغِيفٍ» و«رُغْفَانٍ»، ثم صغروه، فصار «أَصَيْلَانَ»، ثم أبدلوه اللام من النون، وقالوا: «أَصَيْلَالٌ». وهو قول فاسد، لأن هذا الضرب من الجمع لا يُصَرِّ، وإنما هو اسم مفرد اختص به التحقيق، كما اختص بـ«عَشِيشَةً» و«أَبَيَّثُونَ»، ونحو ذلك من الأسماء التي لم تُستعمل إلا في التحقيق.

وقد أبدلوها من الضاد في قول الراجز [من الجز]:

لَمَا رأى أَنْ لَا دَعَةٌ وَلَا شَيْءٌ مَالَ إِلَى أَزْطَاءٍ حَقِيفٍ فَالظَّاجِعُ^(٤)

والمراد: «اضطَاجَعَ»، فأبدل من الضاد اللام، ويُروى: «فاضطَاجَعَ» على الأصل، و«اطَّاجَعَ»، فأبدل من الضاد طاء، ثم ادغمها في الطاء؛ لاجتماعهما في الجهر والإبطاق.

(١) تقدم بالرقم ٣٠١.

(٢) الحندقوق: بقلة أو حشيشة كالقث الرطب، نبوية معربة، ويقال لها بالعربية: «الذرق»، والحدائق أيضاً: الطويل المضطرب. (لسان العرب ٧١/١٠ (حندق)).

(٣) المَثَجُونُ: الدولاب التي يستقر عليها. (لسان العرب ١٠١/١٣ (جن)، ٤٢٣ (منجن)).

(٤) تقدم بالرقم ١٢٣٢.

فصل

[إبدال الطاء]

قال صاحب الكتاب: والطاء أبدلت من التاء في نحو: «اضطَّبَر»، و«فَحَضَطَ بِرْجُلِي».

* * *

قال الشارح: قد أبدلت الطاء من التاء إبدالاً مطرداً، وذلك إذا كانت فاء «افتَّعلَ» أحد حروف الإطباق، وهي أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء، نحو: «اصطَبَر يصْطَبَر» و«اضطَرَب يضْطَرَب»، و«اطَّرَد»، و«اظْطَلَم»، والأصل: «اصْتَبَر»، و«اضْطَرَب»، و«اطَّرَد»، و«اظْطَلَم». والعلة في هذا الإبدال أن هذه الحروف مستعملة فيها إطباق، والتاء حرفة مهموس غير مستعمل، فكثروا الإتيان بحرف بعد حرف يُضاده وينافيه، فأبدلوا من التاء طاء؛ لأنهما من مخرج واحد، إلا ترى أنه لو لا الإطباق في الطاء لكان دالاً، ولو لا جهْر الدال لكان تاء، فمخرج هذه الحروف واحد، إلا أن ثم أحوالاً تفرق بينهن من الإطباق والجهْر والهمس، وفي الطاء إطباق واستعلاة يوافق ما قبلها، فيتجانس الصوت، ويكون العمل من وجه واحد، فيكون أخف عليهم.

ومثله الإمالة، ليس الغرض منها إلا تقوية صوت من صوت، ونظائر ذلك كثيرة، وهذا الإبدال وقع لازماً، فلا يتكلّم بالأصل كما أن أصل «سَيِّد» و«مَيِّت»: «سَيِّدُ» و«مَيِّتُ»، ولا يتكلّم بهما، فكذلك «اضْطَرَب» افتَّعلَ من «الضرَب»، و«اظْطَلَم» افتَّعلَ من «الظَّلَم»، ولا يتكلّم بشيء من ذلك. قال الشاعر [من البسيط]:

١٣١٩ - [هو الجواد الذي يغطيك نائلة عفوا] وُظَلَّمَ أخِيَّاً فَيَظَلِّمُ

١٣١٩ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٢؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢١٩؛ وسمط اللآلئ ص ٤٦٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٠٣؛ وشرح التصريح ٢/٣٩١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٣؛ ولسان العرب ١٢/٣٧٧ (ظلم)؛ والمقدمة التحوية ٤/٥٨٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/١٤١؛ وشرح الأشموني ٣/٨٧٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٩؛ ولسان العرب ٢٧٣/١٣ (ظلن).

اللغة: هذا: أي هرم بن سنان. الجواد: الكريم. النائل: العطاء. ظلم: احتمل الظلم. المعنى: يقول: إن هرم بن سنان رجل كريم يعطي من يسأله، وإن سئل فوق طاقته فإنه يتحمل الظلم.

الإعراب: «هو»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «الجواد»: خبر المبتدأ مرفوع. «الذى»: اسم موصول مبني في محل رفع نعت «الجواد». «يعطِيك»: فعل مضارع مرفوع، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «نائله»: مفعول به ثان، وهو مضاد، والهاء: ضمير في محل جز بالإضافة. «عفوا»: مفعول مطلق منصوب، والتقدير: «إعطاء».

قال أبو عثمان: هذا هو الكلام الصحيح. ومن العرب من يبدل التاء إلى ما قبلها، فيقول: «اصْبَرَ يَصْبِرُ»، و«اضْرَبَ يَاضِرِبُ»، وقرىء «أَنْ يُصْلِحَا»^(١)، كأن هؤلاء لما أرادوا تجانس الصوت وتشاكله، قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأول، وادغموه فيه؛ لأنّه أبلغ في الموافقة. ومن العرب من إذا بني مما فاوى ظاءً معجمةً «افتَّعلَ»، أبدل التاء ظاءً غير معجمة، ثم يبدل من الطاء التي هي ظاءً لما بينهما من المقاربة، ثم يدغمها في الطاء المبدلة من تاء «افتَّعلَ»، فيقول: «اطْهَرَ حاجتِي، واطْلَمَ»، والأصل: «اظطَّهِر»، و«اظطَّلِم»، ولا يفعلون ذلك مع الصاد والضاد لثلاً يذهب صفير الصاد، وتنشئي الضاد بالاذمام. والصحيح الأول؛ لأن المطرد إذا أريد الاذمام قلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني، فلذلك ضعف الوجه الثاني، لأن فيه قلب الثاني إلى لفظ الأول، فإذا الوجه الثالث أقيس من الوجه الثاني وإن كان الثاني أكثر منه. وينشد بيت رَهَنْ [من البسيط]:

هو الجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَةً عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَخِيَّاتَكَ فَيُظْلِمُ

ويروى: «فيَظَلِمُ»، على حد «اصْبَرَ» على الوجه الثاني، وهو قلب الثاني إلى لفظ الأول، وادغام الأول في الثاني، وهو شاذ في القياس وإن كان كثيراً في الاستعمال، ويروى: «فيَظَلِمُ» بالطاء غير المعجمة على الوجه الثالث، ويروى: «فيَظَلِمُ» بنون المطاوأة، نحو: «كَسَرَ، وانكسَر».

ولا يجري المنفصل في ذلك مجرى المتصل لا تقول في «قبضٌ تِلْكَ»: «قَبْطَلْكَ»، ولا «قَبْطَلْكَ» لعدم لزومه وجواز الوقف على الأول. وكذلك «قبضٌ» لا يلزم فيه ذلك، لأن التاء ضمير الفاعل، وهو اسم قائم بنفسه غير الفعل حقيقة، فلا تقول: «قبضٌ»، ولا «قبطٌ». ومن العرب من يُشبّه هذا التاء ببناء «افتَّعل»، ويقول:

= عفواً. «ويظلم»: الواو: حرف استثناف، «يظلم»: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «أحياناً»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ«يظلم». «فيظلم»: الفاء: حرف عطف، «يظلم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله: هو.

وجملة «هو الجَوَاد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعطِيك...»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «يظلم»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يظلم»: معطوفة على ساقتها.

والشاهد فيه قوله: «يظلم» وأصله «يظلت»، فالظاء فاء الكلمة، والتاء بعدها زائدة، وهي تاء الافتعال، فقلبت التاء طاء، فصارت «يظلت» ومن العرب من يقلب الظاء إلى طاء، فيجتمع طاءان متباورتان فتدغم إحداهما في الأخرى فتصير: «فيظلم» ومنهم من يقلب الطاء ظاء فتصير «يظلم».

(١) النساء: ١٢٨. وهي قراءة عاصم الجحدري وعثمان.

انظر: تفسير القرطبي ٤٠٤ / ٥؛ والمحتسب ٢٠١ / ١؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٦٨ / ٢.

«فَبَضْطُ» و«فَبَطُّ»، وهي لغة لبعض بنـي تمـيم. قال الشاعر [من الطويل]:
 وفي كل حـيٍ قد خـبـط بـنـفـمـة فـحـقـلـشـأـسـ من نـدـاـكـ ذـنـوبـ^(١)
 وذلك لأنـ الفـاعـلـ وإنـ كانـ مـنـفـصـلـاـ منـ الفـعـلـ، فقدـ أـجـرـيـ مجرـىـ بعضـ حـرـوفـ حـكـماـ.
 أـلـاـ تـرـىـ أـتـهـمـ سـكـنـواـ آـخـرـ الفـعـلـ عـنـ اـتـصـالـ ضـمـيرـ الفـاعـلـ بهـ، نحوـ: «ضـرـبـتـ»، و«كـتـبـتـ»، لـثـلاـ
 يـجـتـمـعـ فيـ كـلـمـةـ أـرـبـعـ مـتـحـرـكـاتـ لـواـزـمـ، وـلـاـ يـفـعـلـونـ ذـلـكـ بـهـ عـنـ اـتـصـالـ ضـمـيرـ المـفـعـولـ، نحوـ:
 «ضـرـبـكـ»، و«شـتـمـكـ»، وـمـنـ ذـلـكـ اـسـتـقـبـاـحـهـمـ العـطـفـ عـلـىـ ضـمـيرـ الفـاعـلـ مـنـ غـيـرـ تـأـكـيدـ، وـلـمـ
 يـسـتـقـبـحـواـ ذـلـكـ فيـ الـمـفـعـولـ، فـلـمـاـ كـانـ الفـاعـلـ قدـ أـجـرـيـ مجرـىـ ماـ هوـ مـنـ
 الـفـعـلـ، أـجـرـواـ التـاءـ التـيـ هيـ ضـمـيرـ الفـاعـلـ مجرـىـ التـاءـ فيـ «افـشـعـلـ»، فإـذـاـ الإـبـدـالـ فيـ
 «اضـطـرـبـ» وـنـظـائـرـهـ قـيـاسـ مـطـرـدـ، وـفـيـ «فـاحـضـطـ» وـنـحـوـهـ شـاذـ لاـ يـقـاسـ عـلـيـهـ، فـاعـرـفـهـ.

فصل

[إيدال الدال]

قال صاحب الكتاب: والدال أبدلت من التاء في «ازدـجـرـ»، و«ازـدانـ»، و«فـزـدـ»،
 و«اـذـدـكـرـ» غيرـ مـذـغـمـ فيما رـوـاهـ أـبـوـ عـمـرـ، و«اجـدـمـعـوـ»، و«اجـدـرـ» فيـ بـعـضـ الـلـغـاتـ. قال
 [من الوافر]:

١٣٢٠ - [فـقـلـتـ لـصـاحـبـيـ لـاـ تـخـبـسـاـ] بـنـزـعـ أـصـوـلـهـ] وـاجـدـرـ شـيـحاـ
 وـفـيـ دـوـلـيـجـ].

* * *

(١) تقدم بالرقم ٧٥١.

١٣٢٠ - التخريج: البيت لمضرـسـ بنـ ربـعيـ فيـ شـرـحـ شـواـهدـ الشـافـيـةـ صـ٤٨١ـ؛ وـلـهـ أوـ لـيزـيدـ بنـ العـطـرـيـةـ
 فيـ لـسـانـ الـعـربـ ٥/٣١٩ـ، ٣٢٠ـ (جزـ)؛ والمـقاـصـدـ النـحـوـيـةـ ٤/٥٩١ـ؛ وبـلـاـ نـسـبـةـ فيـ الـأـشـيـاءـ وـالـظـائـرـ/
 ٨٥/٨ـ وـخـزـانـةـ الـأـدـبـ ١١/١٧ـ؛ وـسـرـ صـنـاعـةـ الـإـعـرـابـ صـ١٨٧ـ؛ وـشـرـحـ شـافـيـةـ اـبـنـ الـحـاجـبـ ٣/٢٢٨ـ
 وـالـصـاحـبـيـ فيـ فـقـهـ الـلـغـةـ صـ١٠٩ـ، ٢١٨ـ؛ وـلـسـانـ الـعـربـ ٤/١٢٥ـ (جرـ)؛ وـالـمـقـرـبـ ٢/١٦٦ـ
 وـالـمـمـتـعـ فيـ التـصـرـيفـ ١/٣٥٧ـ.

اللغـةـ: تـجـسـانـاـ: تـمـنـعـانـاـ. اـجـدـرـ أـصـلـهـ: اـجـتـرـ: قـطـعـ. الشـيـعـ: نوعـ مـنـ الـبـتـ.
 الـمـعـنـىـ: يـخـاطـبـ الشـاعـرـ صـاحـبـ بـقولـهـ: لـاـ تـمـنـعـناـ عـنـ شـيـيـ اللـحـمـ بـأـنـ نـقـلـعـ أـصـوـلـ الشـجـرـ، بـلـ خـذـ منهـ
 ماـ تـيـسـرـ، وـأـسـرـ لـنـاـ فـيـ الشـيـيـ.

الـإـعـرـابـ: [فـقـلـتـ]: الـفـاءـ: بـحـسـبـ ماـ قـبـلـهاـ، وـ[قـلـتـ]: فـعـلـ مـاضـ، وـالـتـاءـ: ضـمـيرـ متـصلـ مـبـنيـ فيـ
 محلـ رـفعـ فـاعـلـ. [الـصـاحـبـيـ]: جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـ[قـلـتـ]ـ، وـهـوـ مـضـافـ، وـالـيـاءـ: ضـمـيرـ متـصلـ
 مـبـنيـ فيـ محلـ جـزـ بـالـإـضـافـةـ. [لـاـ]: نـاهـيـةـ. [تـجـسـانـاـ]: فـعـلـ مـضـارـعـ مـجـزـوـمـ بـحـذـفـ النـونـ، وـالـأـلـفـ:
 ضـمـيرـ متـصلـ مـبـنيـ فيـ محلـ رـفعـ فـاعـلـ، وـ[نـاـ]: ضـمـيرـ متـصلـ مـبـنيـ فيـ محلـ نـصـبـ مـفـعـولـ بـهـ.
 [بـنـزـعـ]: جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـ[تـجـسـانـاـ]ـ، وـهـوـ مـضـافـ. [أـصـوـلـهـ]: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ، وـهـوـ

قال الشارح: متى كانت فاء «افتَّعل» زاء قُلبت التاء دالاً، وذلك نحو: «ازدجر»، و«ازدهى»، و«ازدان»، و«ازدلف»، والأصل: «ازتجر»، و«ازتهى»، و«ازتان»، و«ازتلف»، لأنَّه افتَّعل من «الرَّجْر»، و«الرَّهْو»، و«الرَّيْنَة»، و«الرَّلْف»، فلما كانت الزاي مجهرةً، والتاء مهموسةً، وكانت الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر؛ قربوا صوت أحدهما من الآخر، وأبدلوا التاء أشبَّهَ الحروف من موضعها بالزاء، وهي الدال، فقالوا: «ازدجر»، و«ازدان»، قال الشاعر [من الكامل]:

١٣٢١ - إِلَّا كَعَنْهُدِكُمْ بَذِي بَقَرِ الْحِمَى هَيَهَاتٌ ذُو بَقَرٍ مِنَ الْمُزْدَار
ومن كلام ذي الرِّمة في بعض أخباره: «هل عندك من ناقةٍ تَزَدَّرُ عَلَيْهَا مَيَا». وأنشد
لرؤبة [من الرجز]:

فيها ازدهافٌ أيما ازدهافٌ

١٣٢٢

وهو من أبيات الكتاب، والمراد بذلك كله تقريب الصوت بعضه من بعض على حد

= مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «واجدر»: الواو حرف عطف، و«اجدر»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «شি�حا»: مفعول به منصوب. وجملة «قلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا تحسبانا»: في محل نصب مقول القول. وجملة «اجدر شيشا»: معطوفة على جملة «تحسبانا».

والشاهد في قوله: «واجدر» حيث أبدلت التاء دالاً بعد الجيم.

١٣٢١ - التخريج: البيت لمؤرخ السُّلْمي في خزانة الأدب ٤٦٩/٤.

اللغة: ذو بقر: اسم موضع. المزدار: القائم بالزيارة.

المعنى: عهدى بها يشبه عهدهم بهذا الموضع من الديار، فما أبعده على الزوار.
الإعراب: «إلا»: حرف حصر. «كعهدكم»: جاز و مجرور متعلقان بما قبلهما، والمجرور مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «بذى»: جاز و مجرور متعلقان بالمصدر «عهد»، والمجرور مضاف. «بقر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الحمى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعمير. «هيئات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى يَعْدُ، مبني على الفتح. «ذو»: فعل «هيئات» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «بقر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من المزدار»: جاز و مجرور متعلقان باسم الفعل «هيئات».

وجملة «هيئات ذو بقر»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد في قوله: «المزدار» وهي اسم فاعل من الأزيyar وهو انتقال من الزيارة.

١٣٢٢ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١١٠؛ وخزانة الأدب ٤١/٢؛ وسر صناعة الإعراب ص ١٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٨٩/١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤٢/٩ (زهف).

اللغة: الازدهاف: الاستخفاف.

المعنى: يعاتب رؤبة أبا العجاج فيقول له: إن في أقوالك استخفافاً بالعقل.

الإعراب: «فيها»: جار و مجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «ازدهاف»: مبتدأ مؤخر مرفوع =

قولهم: «سَبَقْتُ»، و«صَبَقْتُ»، و«سَوِيقْ»، و«صَوِيقْ». وهذا ونحوه قياس مستمر. وقد قُلّبت تاء «افتَّعل» دالاً مع الجيم في بعض اللغات، قالوا: «اجْدَمَعُوا» في «اجتمعوا»، و«اجْدَرَ» في «اجترّ». وأنشدوا [من الوافر]:

فقلت لصاحبِي لا تَخِسَّانَا بَئْزِ أَصْولِهِ واجْدَرْ شِيشَا
وأَما فَزْدُ، فالالأصل فَزْتُ من الفَزُور، أبدلوا من التاء دالاً لمكان الزاي. ولا يقاس ذلك، بل يُسمع، فلا تقول في «اجتراء»: «اجدرأة»، ولا في «اجترح»: «اجدرج». وقد حملهم طلب التجانس وتقريب الصوت بعضه من بعض على أن أبدلوا من التاء دالاً في غير «افتَّعل». وذلك نحو قولهم: «ذَوْلَجْ» في «تَوْلَجْ». كأنهم رأوا التاء مهموسة، والواو مجهرة، فأبدلوا من التاء الدال؛ لأنها أختها في المخرج، وأخذت الواو في الجهر، فتحصل المجانسة في الصوت، وهذا قليل شادٍ في الاستعمال، وإن كان حسناً في القياس، ولقلة استعماله لا يقاس عليه.
وأما «اذْكَر» و«اذْكُر» و«اذْرَى»، فليس ذلك مما نحن بضدّه، إنما هو إيدال اذْغام. وقد قلّبوا تاء «افتَّعل» مع الذال بغير اذْغام دالاً. حتى أبو عمرو عنهم: «اذْكُر»، وهو «مُذْكَر» وأنشدوا لأبي حكاك [من الرجز]:

١٣٢٣ - تَشْحِي عَلَى الشَّوْكِ جُرازاً مِقْضَباً وَالْهَرْمُ تُذْرِيهِ اذْدِرَاءَ عَجَباً

= بالضمة. «أَيْمَا»: صفة لمفعول مطلق محدود محولاً على المعنى، لأنه لما قال: فيها ازدهاف، فهم منه (تزدهف) فنصب (أَيْمَا) على معنى: تزدهف ازدهافاً أَيْمَا ازدهاف. «ازدهاف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «فيها ازدهاف»: صفة لـ «أقوالاً» في محل نصب.
والشاهد فيه قوله: «ازدهاف»، والأصل: «ازتهاف»، فقلّبت التاء دالاً.

١٣٢٣ - التخريج: الرجل لأبي حكاك في سر صناعة الإعراب ١٨٧/١؛ والممتع في التصريف ١/٣٥٨؛ والمقرب ٢/١٦٦؛ ويلا نسبه في جمهرة اللغة ص ٥٢٣؛ ولسان العرب ٤/٣٠٨ (ذكر).

اللغة: الجاز المقتضب: السيف القاطع. الهرم: نوع من الحمض. تذري: تفرق.
الإعراب: «تنحِي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «على الشوك»: جار ومجرور متعلقان بـ «تنحِي». «جرازاً»: مفعول به. «مِقْضَباً»: نعت «جرازاً» منصوب. «والهرم»: الواو: حرف عطف، «الهرم»: معطوف على «جرازاً» منصوب. (وي بالرفع) مبتدأ مرفوع. «تذريه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «اذْدِرَاءَ»: مفعول مطلق منصوب. «عَجَباً»: نعت «اذْدِرَاءَ» منصوب.

وجملة «تنحِي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تذريه»: في محل رفع خبر للمبتدأ (الهلام)، أو في محل نصب حال. وجملة «الهرم تذريه»: معطوفة على «تنجي».
والشاهد فيه قوله: «اذْدِرَاءَ» حيث أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الذال، ويجوز فيه ثلاثة أوجه الإظهار والإذْغام بوجهيه.

فصل

[إيدال الجيم]

قال صاحب الكتاب: والجيم أبدلت من الياء المشددة في الوقف. قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: «مِنْ»؟ فقال: «فَقِيمِجْ»، فقلت: «من أَيْهُمْ»؟ فقال: «مُرْجَخْ». وقد أجزى الوصل مجرئ الوقف من قال [من الرجز]:

خالٰي ُؤَيْنَفْ وَأَبُو عَلِيْجْ الْمُطْعَمَانِ اللَّخْمَ بِالْعَشْجَ
وَبِالْغَدَاءِ كُتَّلَ الْبَرِزِنَجْ يُقْلَعُ بِالْوَدْ وَبِالصِّبِصَجْ^(١)
وأنشد ابن الأغرابي [من الرجز]:

١٣٢٤ - كَانَ فِي أَذْنَابِهِنَ الشُّوَّلِ مِنْ عَبَسِ الصَّبِيفِ قُرُونَ الْإِجْلِ
وقد أبدلت من غير المشددة في قوله [من الرجز]:

١٣٢٥ - لَا هُمْ إِنْ كُثِنَتْ حَجَتِنْ فَلَا يَرَال شَاجِنْ يَأْتِبِكَ بِنْ

(١) تقدم بالرقم ١٢٢٣.

١٣٢٤ - التخريج: الرجز لأبي النجم في سmet اللالي ص ٧١٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٥؛ والطرائف الأدبية ص ٦٣؛ ولسان العرب ١٢٩/٦ (عبس)، ٣٧٥ (شوول)؛ والمحتب ١/٧٦؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٨٣؛ وأمالى القالى ٢/٧٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٧٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٢٩؛ ولسان العرب ٣٣/١١ (أول)، والممتع في التصريف ١/٢٤٨.

اللغة: الشوول: جمع «سائل» وهو المرتفع. العبس: ما تعلق بأذناب الحيوانات من أبووالها وأبعارها وجفت عليها. الإجل: الإيل، وهو الوعل، أو تيس الجبل.

الإعراب: «كَانَ»: حرف مشبه بالفعل. «فِي أَذْنَابِهِنَ»: جاز ومجرور متعلقان بخبر «كَانَ» المقدم المحذوف، وهو مضاف، و«هُنَّ»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «الشُّوَّل»: صفة لـ «أَذْنَاب» مجرورة بالكسرة الظاهرة. «مِنْ عَبَسِ»: جاز ومجرور متعلقان بخبر «كَانَ» المحذوف، و«عَبَس»: مضاف. «الصَّبِيف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «قُرُون»: اسم «كَانَ» منصوب بالفتحة الظاهرة. «الْإِجْل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «كَانَ فِي أَذْنَابِهِنَ .. قُرُون ..»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب؛ أو بحسب ما قبلها. والشاهد فيه قوله: «الْإِجْل» حيث أبدل الجيم من الياء المشددة، مجرئاً الوصل مجرئ الوقف. والأصل: «الإيل».

١٣٢٥ - التخريج: الرجز لرجل من اليمانيين في الدرر ٣/٤٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٧٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/٢٢٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٧٧؛ وشرح التصريف ٢/٣٦٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٨٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥؛ ولسان العرب ١٠٣/١٠ (دلق)؛ ومجالس ثعلب ١/١٤٣؛ والمحتب ١/٧٥؛ والمقرب ٢/١٦٦؛ والممتع في التصريف ١/٣٥٥؛ ونونادر أبي زيد ص ١٦٤؛ وهمع الهوامع ١/١٧٨، ٢/١٥٧.

اللغة: لا هم: أي: اللهم. حاجتي: حاجتي. الشاج: البغل. بع: بي. وفرتج: وفترتي، والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن.

أَقْمَرُّ نَهَاتِ يَسْرَىٰ وَفَرَّتِيج

وقوله [من الرجز]:

حَشَىٰ إِذَا مَا أَمْسَجَثْ وَأَمْسَجَا

— ١٣٢٦ —

* * *

قال الشارح: الجيم تبدل من الياء لا غير؛ لأنهما أختان في الجهر والمخرج، إلا

= الإعراب: «لام»: أصلها: «اللهم»: منادي مبني في محل نصب، والميم: للتعظيم. «إن»: حرف شرط جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان»، وهو فعل الشرط. «قبلت»: فعل ماضٍ، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «حجت»: مفعول به منصوب، وهو مضاد، والجيم (الياء) ضمير متصل مبني في محل جزء بالإضافة. «فلا»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ولا»: حرف نفي. «يزال»: فعل مضارع ناقص مرفوع. «شاحج»: اسم «لا يزال» مرفوع. «يأتيك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للتشديد، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بِيج (بي)»: جار و مجرور متعلقان بـ«يأتي». «أقمر»: صفة أولى لـ«شاحج» مرفوعة بالضمة. «نهات»: صفة ثانية مرفوعة بالضمة. «ينزي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للتشدد، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «وفرتاج»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء المقلوبة جيماً، وهو مضاد. والباء ضمير متصل مبني في محل جزء بالإضافة. وجملة «لام»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كنت... فلا يزال»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قبلت»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «لا يزال...»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «يأتيك»: في محل نصب خبر «لا يزال». وجملة «كنت قلت»: فعل الشرط لا محل لها من الإعراب. وجملة «ينزي»: في محل رفع صفة ثالثة لـ«شاحج». والشاهد فيه قوله: «حجت» و«بِيج»، و«فرباج»، حيث أبدل الياء جيماً، فالاصل: «حجتي» و«بي» و«فربتي».

١٣٢٦ — التخريج: الرجز للعجب في ملحق ديوانه ٢٧٨/٢؛ وشرح شوادر الإيضاح ص ٦٢٧؛ وشرح شوادر الشافية ص ٤٨٦؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/١٧٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٣٠؛ ولسان العرب ٢/٢٥٠ (الجيم)؛ والمحتسب ١/٧٤؛ والمقرب ٢/١٦٦؛ والممتع في التصريف ١/٣٥٥.

اللغة: أمسجت: أمست. أمسجا: أمسى.

الإعراب: «حتى»: حرف ابتداء أو استثناف. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بالجواب. «ما»: زائدة. «أمسجت»: فعل ماضٍ تام مبني على الفتح، والباء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «وأمسجا»: الواو: عاطفة، و«أمسجا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «إذا ما أمسجت وأمسجا...»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمسجت»: في محل جزء بالإضافة، وعطف عليها جملة «أمسجا». والشاهد فيه قوله: «أمسجت وأمسجا» حيث أبدل الياء جيماً في «أمسجت»، فالاصل: «أمسست»، كما في «أمسجا»، والألف هنا مبدلة من ياء.

أنَّ الجيم شديدة، ولو لا شدَّتها ل كانت ياءً، وإذا شدَّت الياء صارت جيماً، قال يعقوب: بعضُ العرب إذا شدَّ الياء صيرها جيماً، قال الشاعر [من الرجز]:

كأنَّ في أذنابهِنَّ... إلخ

يريد: الإيل، فلما شدَّ الياء جعلها جيماً، يقال: «أَيْلُّ»، وهو فَيَنْعِلُ من «آل يَؤُولُ»، و«إِيْلُّ» بكسر الهمزة وفتح الياء وبتشديدها، وهو فَعَلُّ منه، وأصلُ هذا الإيدال في الوقف على الياء لخفافتها وشَبَهَها بالحركة. قال أبو عمرو: قلت لرجل منبني حنظلة: «منْ أنت؟» فقال: فقيمِي؟ أي: فقيمي، فقلت: منْ أَيْهُمْ؟ فقال: مَرْجُ. أي: مَرْيٌ، وأَمَا قول الراجز، أَنْشَدَهُ الأَصْمَعِيُّ، قال: أَنْشَدَنِي خَلْفُ الْأَحْمَرُ، قال أَنْشَدَنِي رَجُلٌ منْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ [من الرجز]:

خالي عَوِيفٍ... إلخ

يريد: أبو علي، والعَشَيْي، والصَّيْصِيُّ، والصَّيْصِيُّ: قَرْنُ يُقْلِعُ بِهِ التَّمَرُ، والجَمْعُ الصَّيْصِيُّ، فَإِنَّهُ أَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرِي الْوَقْفِ. وقال الآخر أَنْشَدَهُ الفَرَاءَ [من الرجز]:

لامِّ إِنْ كَنْتَ قَبْلِتِ... إلخ

ويروى: «شامخُ يأتِيكَ بُنْجُ»، يريد بعيراً مستكيراً. فأَمَا قوله [من الرجز]:

حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجْتَ وَأَمْسَجَا

فقد قيل: إنَّ الجيم فيه بدلٌ من الياء على ما تقدم، وإنَّ الأصل: أَمْسَيْتَ، فأبدل من الياء الجيم، وقد قيل: إنَّ الجيم بدلٌ من ألف «أَمْسَى»، وساغ إيدالها من الألف، وإن كانت الجيم لا تُبدل من الألف، لكنَّ الذي سوَّغ هنا كونَ الألف مبدلَةً من الياء، ألا ترى أنَّ الألف قد حُذفت في قوله تعالى: «يَا أُبْنَتَهُ»^(١) بالفتح، والمراد: «يَا ابْنَتَا» حيث كانت بدلًا من الياء التي للإضافة، وهذا يدلُّ أنَّ حُكْمَ البَدْلِ كَحْكُمِ المَبْدُلِ مِنْهُ، وأنَّ ما حُذفَ لالتقاء الساكنيين يكون في حكم الثابت، ولذلك أبدل الجيم من المحنوف لالتقاء الساكنيين، فاعرفه.

فصل

[إيدال السين]

قال صاحب الكتاب: والسسين إذا وقعت قبل غين أو خاء أو قاف أو طاء، جاز إيدالها صادًا، كقولك: «صالغ»، و«أَضْبَغَ نِعَمَةً»، و«صَخَرَ»، و«صَلَحَ»، و«مسَّ

(١) يوسف: ٤١، ١٠٠؛ وغيرها.

صَقَرَ^(١)، وَيُصَاقُونَ، وَصَقْتُ، وَصَبَقْتُ، وَصَوِيقُ، وَالصَّمْلَقُ، وَصِرَاطٌ، وَصَاطِعٌ، وَمُصَنِطِرٌ.

* * *

قال الشارح : إنما ساغ قلبُ السين صاداً إذا وقعت قبل هذه الحروف ، من قبل أن هذه الحروف مجهورةً مستعمليةً ، والسين مهموس مستفل ، فكرهوا الخروج منه إلى المستعلى ؛ لأن ذلك مما يشقى ، فأبدلوا من السين صاداً ؛ لأن الصاد تُواافق السين في الهمس والصغير ، وتُواافق هذه الحروف في الاستعلاء ، فيتجانس الصوت ، ولا يختلف ، وهذا العمل شبيه بالإملالة في تقريب الصوت بعضه من بعض من غير إيجاب . فإن تأخرت السين عن هذه الحروف ، لم يسع فيها من الإبدال ما ساغ فيها متقدمةً ، لأنها إذا كانت متاخرة ، كان المتكلّم منحدراً بالصوت من عالي ، ولا يشقى ذلك ثقلَ التصعيد من منخفض ، فلذلك لا تقول في : «قِنْتُ» ، «قِضْتُ» ولا في «يَخْسِرُ المِتَاعَ» : «يَخْصُرُ» ، فاعرفه .

* * *

قال صاحب الكتاب : وإذا وقعت قبل الدال ساكنةً ، أبدلت زايَا خالصة ، كقولك في «يَسَدَرُ» : «يَزَدَرُ» ، وفي «يَسَدَلُ ثَوَبَه» : «يَزَدَلُ» . قال سيبويه^(٢) : ولا تجوز المضارعة ، يعني إشراب صوت الزاي ، وفي لغة كَلِبٍ تُبدَل زايَا مع القاف خاصة ، يقولون «مَسَ رَقَرَ»^(٣) .

* * *

قال الشارح : إذا وقعت السين قبل الدال ساكنةً ، أبدلت زايَا خالصة ، نحو : «يَزَدَرُ» في «يَسَدَر» إذا تَحِير ، و«يَزَدَلُ» في «يَسَدَل» ثوبه إذا أرخاه ، والعلة في ذلك أن السين حرف مهموس ، والدال حرف مجهور ، فكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافي ، ولم يمكن الأذمام ، فقربوا أحدهما من الآخر ، فأبدلوا من السين زايَا ؛ لأنها من مخرجها ، وأختُها في الصغير ، وتُواافق الدال في الجهر ، فيتجانس الصوتان .

وقوله : «ولا تجوز المضارعة» يريد أن تُشرِّب السين صوت الزاي كما كان كذلك في الصاد ؛ لأن الصاد فيها إطباق ، فضارعوا نثلاً يذهب الإطباق ، وليس السين كذلك .

فصل

[إيدال الصاد]

قال صاحب الكتاب : والصاد الساكنة إذا وقعت قبل الدال ، جاز إيدالها زايَا خالصة

(١) (٣) القمر: ٤٨.

(٢) الكتاب ٤/٤٧٨.

(١) القمر: ٤٨.

في لغة فصحاء من العرب، ومنه: «لم يحرّم من فزد له»^(١)، وقول حاتم: «هكذا فزدي آلة»، وقال الشاعر [من الطويل]:

١٣٢٧ - ودفع ذا الهوى قبل القلى تزك ذي الهوى متيين القوى خير من الصرم مزدرا وأن تضارع بها الزاي. فإن تحركت لم تبدل، ولكنهم قد يضارعون بها الزاي، فيقولون: «صدر»، و«صدق»، و«المصادر»، و«الصراط». قال سيبويه^(٢): والمضارعة أكثر وأعرب من الإبدال، والبيان أكثر، ونحو الصاد في المضارعة الجيم والشين، تقول: «هو أجدرأ وأشدق».

* * *

قال الشارح: إذا وقعت الصاد ساكتة، وبعدها الدال، جاز فيها ثلاثة أوجه: أحدها أن يجعلها صاداً خالصة، وهو الأصل، قال سيبويه: وهو الأكثر، والثاني إيدالها زايَا خالصة، والثالث أن يضارع بها الزاي. ومعنى المضارعة أن تُشرب الصاد شيئاً من صوت

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الألفاظ الكتابية ص ٥٧؛ وجمهرة الأمثال ٢/١٩٣ وكتاب الأمثال ص ٢٣٥؛ ولسان العرب ٣/٣٣٥ (فزد)، ٣٣٦ (صدق)؛ ومجمع الأمثال ٢/١٩٢، والمستচصى ٢/٢٩٤.

وفزد: قصد. والفصید: دم كان يؤخذ من أوداج البعير أو الفرس، ثم يُشوى ويُؤكل. والمعنى: لم يُحرّم من نال بعض حاجته. يُضرب في القناعة باليسير.

١٣٢٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في أمالى ابن الحاجب ١/٣١٢؛ وسرى صناعة الإعراب ١/١٩٦؛ ولسان العرب ٤/٤٤٨ (صدر)؛ والممتع في التصريف ١/٤١٢.

اللغة: القلى: البعض والعداوة. متين: قوي، شديد. الصرم: القطع والهجر. مزدراً: مصدرًا. المعنى: اترك من تحب، وأنتما متحابين، قبل أن يحل البعض بينكم. فترك المحب، وغرى المؤدة وثيقته، أفضل من تركه هجرًا وقطعاً.

الإعراب: «ودع»: الواو: بحسب ما قبلها، و«دع»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «ذا»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «الهوى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعدد. «قبل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «القلى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعدد. «ترك»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «ذى»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «الهوى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «متين»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «القوى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعدد. «خير»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «من الصرم»: جاز ومحجور متعلقان باسم التفضيل «خير». «مزدراً»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «دفع ذا الهوى»: بحسب الواو. وجملة «ترك ذي الهوى خير»: استثنافية لا محل لها من الإعراب، أو تفسيرية.

والشاهد فيه قوله: «مزدراً» حيث أبدل الزاي صاداً في «مزدراً»، والأصل: مصدرًا.

(٢) الكتاب ٤/٤٧٨، وفيه: «ولكنهم قد يضارعون بها نحو صاد «صدق»، والبيان فيها أحسن».

الزاي، فتصير بين بين، فمثاً الثاني - وهو الإبدال - قولهم في «مَصْدَر»: «مَزَدْرُّ»، وفي «أَضْدَرُّ»: «أَزَدْرُّ»، ومنه قولهم في المثل: «لَمْ يَحْرِمْ مِنْ فَزْدَ لَهُ»، والمراد: «فُصِدَّ»، فأُسْكِنَت الصاد تخفيفاً على حد قولهم في «ضَرِبَ»: «ضُرِبَّ»، وفي «قَبِيلَ»: «قَبِيلَّ»، ثم قلوا الصاد التي هي الأصل زايا.

ومعنى هذا المثل أنه كان عادتهم إذا ورد على أحدهم ضيف، ولم يخُضُّه قرئي، عمد إلى راحلته، فقصدتها، وتلقى من دمها، واشتوروه له، فيتبَّلغُ به، فقيل: «لَمْ يَخْرُمْ مِنْ فَزْدَ لَهُ». يُضَرِبُ ذلك لمن قصد أمراً، ونال بعضه.

ومن ذلك قول حاتم، وقد عقر إيلاً لضييف، فقيل له: هلّا فصَدَّتها؟ فقال: «هذا فَزَدِي أَنَّهُ»، أي: فصدي، والهاء في «أَنَّهُ» إما للسكت، وإما بدلًا من الألف في «أَنَّا». فمن أبدل من الصاد زاياً خالصة، فحجَّته أن الصاد مُطْبَقةً مهْمُوسَةً رِخْوَةً، فقد جاورت الدال، وهي مجهرة شديدة غير مطبة، فلما كان بين جَرْسِينَها هذا التنافي، تَبَيَّنَ الدالُّ عنْهَا بعْضُ نُبُوٌّ، فقرَبُوا بعْضَهَا مِنْ بعْضٍ، ولمْ يَمْكُنْ الادْغَامُ، ولمْ يجتَرُوا على إبدال الدال، لأنَّها ليست زائدة كالباء في «افتَّعلَ»، نحو: «اضْطَبَرَ»، فأبدلوا من الصاد زاياً خالصة، فتناسبت الأصوات، لأنَّ الزاي من مخرج الصاد، وأختَهَا في الصغير، وهي تُنَاسِبُ الدالَّ في الجهر، فلَاءَما، وزال ذلك النُّبُوٌّ. قال سيبويه^(١): سمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زاياً خالصةً.

وأما المضارعة، فإنَّ تَنَحُّوا بالصاد نحو الزاي، فتصير حرقاً مخرجه بين مخرج الصاد، ومخرج الزاي، ولم يبدلوها زاياً كالوجه الذي قبله محافظةً على الإطباق؛ لئلا يذهب لفظ الصاد بالكلية، فيذهب ما فيها من الإطباق. والإطباق فضلةٌ في الصاد، فيكون إيجحافاً بها، وليس كذلك السينُ في «يَسْدَلُ»، و«يَسْنَدُ»؛ لأنَّه لا إطباق فيها يُذهبِ القلبُ، فلم يجز المضارعة؛ لذلك قال: وإن تحرَّك الصاد امتنع البدل، لأنَّه قد صار بين الصاد والدال حاجزاً، وهو الحركة؛ لأنَّ محلَّ الحركة من الحرف بعده، وهذا الإبدال ه هنا من قبيل الادغام؛ لأنَّ فيه تقريباً للصوت بعضه من بعض، ولذلك يذكرون مع الادغام، فكمَا أنَّ الحركة تمنع الادغام، فكذلك ه هنا مع أنَّ الحرف قد قوي بالحركة، فلم يُقلَّب؛ لأنَّ الحرف لا ينقلب إلا بعد إيهانه بالسكون، وجازت المضارعة؛ لأنَّها أضعفُ الوجهين من حيث إنَّ فيها ملاحظةً للصاد، فلم تجرِ مجرى الادغام، فيقولون: «صَدَرَ» و«صَدَقَ»، وذلك مطرد مستمر، ولا يجوز قلبه زاياً إلا فيما سمع من العرب.

وإن فصل بينهم أكثر من حركة، لم تستمر إلا فيما سمع من العرب، نحو:

(١) أي: الزمخشري.

«المصادر»، و«الصراط»، لأن الطاء كالدال. قال سيبويه: والمضارعة أعرّب وأكثر من الإبدال، يزيد مع الصاد الساكنة، والبيان أكثر.

قال^(١): ونحو الصاد في المضارعة الشين والجيم، قالوا: «أشدق» في «أشدق»، فضارعوا بالشين نحو الزياء؛ لأنها، وإن لم تكن من مخرج الزياء، فإنها قد استطالت حتى خالطت أعلى الشين، فقربت من مخرجها، وهي في الهمس والرخاوة كالصاد، فجاز أن تضارع بها الزياء، كما تضارع بالصاد؛ لأنها من موضع قد قرب من الزياء.

وكذلك الجيم قربوها من الزياء؛ لأنها من مخرج الشين، فقالوا في «أجدذر»: «أجدذر». ولا يجوز إبدلها زايَا خالصة؛ لأنها ليست من مخرجها.

وجملة الأمر أن هذا الإبدال والمقاربة على ثلاثة أضرب: حرف يجوز فيه الإبدال والمضارعة، وحرف لا يجوز فيه إلا الإبدال، وحرف لا يجوز فيه إلا المضارعة.

فأما الأول، فما اجتمع فيه سببان، نحو الصاد مع الدال، فالصاد حرف مهموس مطبق، فضارعوا بالصاد نحو الزياء، ولم يبدلواها زايَا محافظة على الإطباق؛ وأما الإبدال فيها فلقوه مناسبة الصاد الزياء لأنها من مخرجها، وأخْذَها في الصفير.

وأما الثاني، فالسين مع الدال ليس فيه إلا البدل؛ لأن السين ليس فيها إطباق يحافظ عليه، فتجوز المضارعة لأجله كما جازت في الصاد.

وأما الثالث، فهو ما ليس فيه إلا المضارعة، فالشين المُعجمة مع الدال؛ لأنه مهموس جاوراً مجهوراً، وفيه تَقْسُّ يتصل بتفسيره حتى يُخالط موضع الزياء، فاقتضى ذلك أن يُضارع به الزياء، فلا يبدل زايَا لبعد ما بينه وبين مخرج الزياء، وكذلك الجيم مع الدال، فاعرفه.

(١) الكتاب ٤/٣٩٩، وفيه: «وقالوا: حياة كأنه من حيota وإن لم يَئِلْ».

ومن أصناف المشترك

الاعتلال

فصل

[حروف الاعتلال]

قال صاحب الكتاب: حروف الألفُ والواو والباء، وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة، كقولك: «مالٌ»، و«ناتٌ»، و«سوطٌ»، و«بنينٌ»، و«قالٌ»، و«حاوَلٌ»، و«بائِعٌ»، و«لاٌ»، و«لَوْ»، و«كَيْ»، إلا أنَّ الألف تكون في الأسماء والأفعال زائدةً أو منقلبةً عن الواو والباء لا أصلًا، وهي في الحروف أصلٌ ليس إلا؛ لكونها جوامد غير متصرَّفَ فيها.

* * *

قال الشارح: معنى الاعتلال التغيير، والعلة تغيير المعلول عما هو عليه، وسميت هذه الحروف حروف علة لكثرتها تغييرها. وهذه الحروف تقع في الأضرب الثلاثة: الأسماء، والأفعال، والحرف. فمن ذلك الألف تكون في الأسماء والأفعال والحرف، فمثاليها في الأسماء «مالٌ»، و«كتابٌ»، وفي الأفعال «قالٌ»، و«بائِعٌ»، ومثالها في الحروف «ماٌ»، و«لاٌ».

ومن ذلك الواو، وهي كذلك تكون في الأسماء والأفعال والحرف، فالأسماء، نحو: «خوضٌ»، و«جَوَهْرٌ»، والأفعال، نحو: «حاوَلٌ»، و«قاوَلٌ»، والحرف، نحو: «لَوْ»، و«أَوْ».

والباء كذلك تكون في الأسماء، نحو: «بَيْتٌ»، و«بَيْنٌ»، والأفعال، نحو: «بائِعٌ»، و«بائِنٌ»، والحرف، نحو: «كَيْ»، و«أَيْ». ولا شراك الأسماء والأفعال والحرف فيها ذكرها في المشترك.

وهذه الحروف تكون أصلًاً وبدلًاً وزائدةً. فاما الألف من بينها، فلا تكون أصلًاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال، إنما هي زيادة، أو بدل مما هو أصل، وذلك لأنَّنا استقررنا جميع الأسماء والأفعال أو أكثرها، فلم تجد الألف فيها إلا كذلك، فقضينا لها بهذا الحكم. فاما الحروف التي جاءت لمعنى، فالألف أصلٌ فيهن، وذلك لأنَّ الحروف

غير مشتقة، ولا متصرفه، ولا يُعرف لها أصلٌ غيرٌ هذا الظاهر، فوجب أن لا يُعدَّ عنه إلا بدليل، فلا يقال في ألف «ما» و«لا»، و«حتى» إنها زيادة؛ لعدم اشتاق يُفقد فيه ألفها، كما تجد لألف «ضارب»، و«قائل» اشتقاقياً يُفقد فيه ألفها، وذلك نحو: «ضرَبَ يَضْرِبُ». ولا يقال: إنها بدل؛ لأنَّ البدل ضربٌ من التصرف، ولا تصرف للحرف، وأيضاً لو كانت الألف في «ما» من الواو، لوجب أن يقولوا: «مَوْ»، كما يقولون: «لَوْ»، و«أَوْ» بإقرارها على لفظها من غير إيدال، وكذلك لو كانت من الياء، لقالوا: «مَيْ» كما قالوا: «كَيْ» و«أَيْ»؛ لأنَّها مبنية على السكون، والواوُ والياء لا تُقْبَلَا إِلَّا إِذَا تحرَّكتَا وانفتحَ ما قبلهما.

وإذا بطل أن تكون زائدة في الحروف أو منقلبة، تعين أن تكون أصلاً، وكذلك الأسماء المبنية التي أُوغلت في شبه الحروف، والأصوات المحكية، والأسماء الأعجمية تجري مجرى الحروف في أنَّ ألفاتها أصولٌ غيرُ زوائد، ولا منقلبة؛ لأنَّا إنما قضينا بذلك في الحروف لعدم الاشتراك، وهذا موجودٌ في هذه الأسماء، فاعرفه.

فصل

[[الواو والياء من حيث اتفاقهما في الإعلال واختلافهما]]

قال صاحب الكتاب: والواو والياء غيرُ المزدتين تتفقان في مواقعهما، وتختلفان، فاتفاقهما أن وقعت كُلُّتا هما فاءً كـ«وَعِدٍ»، و«يَسِّر»، وعييناً كـ«قَوْلٍ»، و«بَيْعٍ»، ولاماً كـ«غَزِّوْ»، و«رَمَيْ»، وعييناً ولاماً معاً كـ«قُوَّةً»، و«حَيَّةً»، وإن تقدمت كُلُّ واحدة على آخرها فاءً وعييناً في نحو: وَيْنِلُ، وَيْوَمُ. واحتلافيهما أن تقدم الواو على الياء في «وَقَيْتُ»، و«طَوَيْتُ»، ولم تقدم الياء عليها. وأمّا الواو في «الحَيَّوان»، و«حَيَّةً» فكواو «جِبَاوَةً» في كونها بدلًا عن الياء، والأصل «حَيَّيَانُ»، و«حَيَّيَةً».

* * *

قال الشارح: قد أخذ يُريك موضع هذه الحروف من الكلم؛ فأمّا الألفُ فقد تقدم أمرها، وأنَّها لا تكون أصلًا في الأسماء المتمكنة، ولا في الأفعال. وأمّا الواو والياء، فقد تكونان أصلَيْن، وتقعنان فاءً وعييناً ولاماً، فمثَالُ كون الواو فاءً «وَعْلٌ»، و«وَصَلٌّ»، ومثالُ كونها عييناً نحو: «خَوْضٌ»، و«فَاقَوْمٌ»، ومثالُ كونها لاماً نحو: «غَزِّوْ»، و«غَزَوتُ»، ومثالُ كون الياء فاءً نحو: «يَسِّرٌ»، و«يَسِّنٌ»، والعينِ، نحو: «بَيْتٌ»، و«بَيْعٌ»، واللام، نحو: «ظَبَّيٌّ»، و«رَمَيْتُ».

وقد يجتمعان في أول الكلمة، فيكون أحدهما فاءً، والآخر عييناً، نحو: «وَيْنِلُ»، و«يَوْمٌ»، وتقديمه الواو أكثرُ، فـ«وَيْنِلُ» و«بَيْحٌ» و«وَيْسٌ» أكثرُ من «يَوْمٌ» و«بَيْحٌ»، كأنَّهم يكرهُون الخروج من الياء إلى ما هو أقلُّ منها، وهو الواو، وكذلك لم يأت في كلامهم مثلُ «فِعْلٍ» بكسر الأول وضمُّ الثاني، فاستثنوا الخروج من كسر إلى ضمٍّ بناءً لازماً، وفيه

« فعل » مثل « ضرب »، و« قيل »، ولذلك قالوا: « وَقَيْتُ » و« طَوَّيْتُ »، فقدموا الواو على الياء، ولم يأت عنهم مثل « حَيْوَةً » بتقديم الياء على الواو. قال سيبويه^(١): ليس في كلامهم مثل « حَيْوَةً » أي: ليس في الكلام « حَيْوَةً » ولا ما يجري مجراه مما عبّنه ياء، ولا مهـ وـأـ. فأما « الحَيَوان »، فأصله: حَيَان، فأبدلوا من الياء الثانية وأـواـ كراهيـة التضـعـيفـ. هذا مذهب سيبويه^(٢) والخليل إلا أبا عثمان فإنه ذهب إلى أن « الحـيـانـ » غير مـبـدـلـ الواـوـ؛ لأنـ الواـوـ فيه أـصـلـ وإنـ لمـ يـكـنـ مـنـهـ فـعـلـ. وـشـبـهـ هـذـاـ بـقـولـهـ: « فـاطـ المـيـتـ يـفـيـظـ فـوـظـاـ وـفـيـظـاـ ». وـلـمـ يـسـتـعـملـ مـنـهـ فـعـلـ، وـالـمـذـهـبـ مـذـهـبـ سـيـبـويـهـ، لـأـنـ لـاـ يـمـتـنـعـ أـنـ يـكـونـ فـيـ الـكـلـامـ مـصـادـرـ عـيـنـهـ وـأـوـ وـفـاؤـهـ وـلـامـهـ صـحـيـحـانـ مـثـلـ « فـوـظـ »، وـ« صـوـغـ »، وـ« مـؤـتـ »، وـأـشـبـاهـ ذـلـكـ؛ فـأـمـاـ أـنـ ثـوـجـدـ فـيـ الـكـلـامـ كـلـمـةـ عـيـنـهاـ يـاءـ، وـلـامـهاـ وـأـوـ، فـلـاـ، فـحـمـلـهـ « الحـيـانـ » عـلـىـ « فـوـظـ » لـاـ يـحـسـنـ. وـكـذـلـكـ « حـيـوـةـ » الأـصـلـ: حـيـةـ؛ لـأـنـهـ مـنـ « حـيـيـ »، فأـبـدـلـواـ مـنـ الـيـاءـ الـأـخـيـرـةـ وـأـوـاـ عـلـىـ غـيرـ قـيـاسـ لـضـرـبـ مـنـ التـخـفـيفـ باختـلـافـ الـحـرـفـيـنـ؛ لـأـنـهـمـ يـسـتـقـلـوـنـ التـضـعـيفـ، وـأـنـ يـكـونـ الـحـرـفـانـ مـنـ لـفـظـ وـاحـدـ، وـلـذـكـ شـبـهـهـ بـ« جـيـيـتـ الـخـرـاجـ جـيـاـةـ »؛ لـأـنـ الـأـصـلـ: جـبـاـةـ، لـأـنـهـ مـنـ الـيـاءـ، فأـبـدـلـ مـنـهـ الواـوـ عـلـىـ غـيرـ قـيـاسـ، فـاعـرـفـهـ.

قال صاحب الكتاب: وإن^(٣) الـيـاءـ وـقـعـتـ فـاءـ وـعـيـنـاـ مـعـاـ، وـفـاءـ وـلـامـاـ مـعـاـ، فـيـ « يـيـنـ » اـسـمـ مـكـانـ، وـفـيـ « يـيـنـيـتـ »، وـلـمـ تـقـعـ الواـوـ كـذـلـكـ. وـمـذـهـبـ أـبـيـ الـحـسـنـ فـيـ الواـوـ أـنـ تـأـلـيفـهـاـ مـنـ الـوـاـوـاتـ، فـهـيـ عـلـىـ قـوـلـهـ موـافـقـةـ الـيـاءـ فـيـ « يـيـنـيـتـ »^(٤). وـقـدـ ذـهـبـ غـيـرـهـ إـلـىـ أـنـ أـلـفـهـاـ عـلـىـ يـاءـ، فـهـيـ عـلـىـ هـذـاـ موـافـقـهـاـ فـيـ « يـيـنـيـتـ ». وـقـالـواـ: لـيـسـ فـيـ الـعـرـبـةـ كـلـمـةـ فـاؤـهـاـ وـأـوـ وـلـامـهـاـ وـأـوـ إـلـاـ الواـوـ، وـلـذـكـ آثـرـواـ فـيـ « الـوـاغـىـ » أـنـ يـكـتـبـ بـالـيـاءـ^(٥).

* * *

قال الشارح: قد يكون التضـعـيفـ فـيـ الـيـاءـ كـمـاـ يـكـونـ فـيـ سـائـرـ الـحـرـفــ، وـمـعـنـىـ التـضـعـيفـ أـنـ يـتـجـاـورـ الـمـثـلـانـ. فـمـنـ ذـلـكـ الـفـاءـ وـالـعـيـنــ، وـلـمـ يـأـتـ إـلـاـ فـيـ كـلـمـةـ وـاحـدــ، قـالـواـ: « يـيـنـ » فـيـ اـسـمـ مـكـانـ، وـلـيـسـ لـهـ فـيـ الـأـسـمـاءـ نـظـيرــ، فـهـذـاـ كـ« كـوـكـبـ » وـ« دـدـنـ » فـيـ الصـحـيـحــ. وـقـدـ جـاءـ التـضـعـيفـ فـيـ الـفـاءـ وـالـلـامـ مـعـ الفـصـلـ بـيـنـهـمــ، وـلـذـكـ نـحـوـ: « يـيـدـ »، وـالـأـصـلـ: « يـيـذـيـ » بـسـكـونـ الدـالــ، وـالـذـيـ يـدـلـ أـنـ لـامـهـ يـاءـ قـوـلـهـمــ: « يـيـنـيـتـ عـلـىـهـ يـيـداـ »، وـلـمـ يـقـولـواـ: « يـيـدـوـتـ »، وـلـذـكـ إـذـاـ أـوـلـيـتـهـ مـعـروـفـاــ. قال الشـاعـرـ [ـمـنـ الـوـافـرـ]:

يـيـنـيـتـ عـلـىـ اـبـنـ حـسـنـ حـسـنـاسـ بـنـ وـهـبـ بـأـسـفـلـ ذـيـ الـجـنـادـ يـدـ الـكـرـيمـ^(٦)

(١) الكتاب ٤٠٩/٤.

(٢) أي: واحتلـافـهـمـاـ آنـ.

(٣) يـيـنـ: فـعـلـتـ مـنـ الـيـاءـ.

(٤) أي: بالـأـلـفـ المـقـصـورـةـ.

(٥) تـقـدـمـ بـالـرـقـمـ ٧٨٩.

وقالوا في الثنية: «يَدِيَانِ». قال الشاعر [من الكامل]:

يَدِيَانِ بَيْنَضَاوَانْ عَنْدَ مُخَلِّمِ قَدْ تَمْتَعَانْكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّداً^(١)

ويقال: «يَدَانِ»، وهو الأكثر للزوم الحذف. والذى يدل على أنه «فَغْلُ» ساكن العين قوله في تكسيره: «أَيْدِ»، وأصله: «أَيْدِي» على زنة «أَفْعُلِ»، نحو: «كَلِبِ»، و«أَكَلِبِ»، و«كَغْبِ»، و«أَكْعَبِ». فأبدلوا من ضمة الدال كسرة لتصح الياء كما قالوا: «بَيْضُ». قال الله تعالى: «فَإِنَّمَا كَسَبَتْ أَيْدِيْكُرْ»^(٢). ويؤكّد أيضًا كونه فعلاً ساكن العين جمعهم إياته على «فعيل»؛ نحو قوله [من الطويل]:

فَيَانَ لَهُ عِنْدِي يَدِيَا وَأَئْعَما^(٣)

وهذا النوع من الجمع إنما يكون من «فَغْلُ» ساكن العين، نحو: «عَبْدِ»، و«عَبِيدِ»، و«كَلِبِ»، و«كَلِيَبِ». قال [من السريع]:

وَالْعَيْسُ يَشْعَضُنَ بِكِيرَاهَا كَأَنَّمَا يَنْهَا شَهْنَ الْكَلِيبِ^(٤)

مع أنّ يعقوب قد حكى: «يَدِيَ» في «يَدُ»، وهذا نصّ. وقالوا: «يَبِيَّنُ يَاءَ حَسَنَةَ»، أي: كتبَتْ ياء، وليس في الكلام كلمة حروفها كلها ياءات إلا هذه، هذا هو المسموع فيها. وجملة الأمر أن حروف المُعجم ما دامت حروفًا غير معطوفة، ولا واقعة موقع الأسماء ساكنةً الأواخر مبنية على الوقف في الإدراجه والوقف؛ لأنها أسماء للحرف الملفوظ بها في صيغ الكلم بمنزلة أسماء الأعداد، نحو: «ثلاثة»، «أربعة»، «خمسة»، فهذه كلها مسكنةً الأواخر جاريةً مجرى الحروف والأصوات التي لا حظ لها في الإعراب. ويؤيد ما ذكرناه من كونها جاريةً مجرى الحروف أنّ منها ما هو على حرفين الثاني منها حرف مد ولدين، نحو: «بَا»، «تَا»، «خَا». ولا نجد مثل ذلك في الأسماء الظاهرة، فمتى أعرتها، لزمك إذا أدخلت التنوين أن تحذف حرف المد لالتقاء الساكنين، فيبقى الاسم الظاهر على حرف واحد، وذلك معدهم؛ لأنّ العرب تبتديء بالمحرك، وتقف على الساكن، والحرف الواحد لا يكون محركًا ساكنًا في حال واحدة، ولما وُجد ذلك في هذه الحروف، نحو: «بَا»، و«تَا»، دلّ أنها جاريةً مجرى الحروف، نحو: «هَلْ»، و«بَلْ»، و«قَدْ»، فإذا نقلت وسمّي بها، أو أجريت مجرى الأسماء في الإخبار عنها، صارت أسماء مستحقةً للإعراب، نحو قوله: «هَذِهِ يَاءَ حَسَنَةَ»، فتزيد على ألف بـ«بَا»، وـ«تَا» ونحوهما ألفاً أخرى على حد قوله [من الخفي]:

لَيْتَ شَغْرِي وَأَيْنَ مِنْيَ لَيْتَ إِنْ لَيْتَ وَإِنْ لَوْأَعْنَاءَ^(٥)

(١) تقدم بالرقم ٦٨٤.

(٢) الشورى: ٣٠.

(٣) تقدم بالرقم ٧٩٠.

(٤) تقدم بالرقم ٧١٤.

(٥) تقدم بالرقم ٨٥٨.

ألا ترى أن العرب لما استعملوا «لَو» استعمال الأسماء وأعربوها، زادوا على واو «لَوْ» وأوًا أخرى، وجعلت الثاني من لفظ الأول، إذ لا أصل لها ترجع إليه لتحقق بابنية الأسماء الأصول، فلذلك زدت على ألف «بَا» و«تَا» ونحوهما ألفاً أخرى، كما فعلت العرب في «لَوْ» لما أعربتها، فصار «بَا» و«تَا» بالفين ونحوهما. فلما التقى الفان ساكنان، لم يكن بد من حذف أحدهما، أو تحريره، فلم يمكن الحذف؛ لأن فيه نقضًا للغرض بالعود إلى القصر الذي هرب منه، فوجب التحرير لالتقاء الساكنين، فحركت ألف الثانية. وكانت الثانية أولى بالتغيير، لأنك عندها ارتعشت، وهي مع ذلك طرف، والأطراف أولى بالتغيير من الحشو، فلما حرّكت الثانية، قلبتها همزة على حد قلبها في «يساء»، و«رِداء»، و«حَمْراء»، و«بَيْضاء»، ثم أعربوها، وقالوا: «خططت ياء حسنة». وقضى على الألف التي هي عين بأنها من الواو، وعلى الثانية بأنها من الياء، وإن لم تكونا في الحقيقة كذلك، فتصير الكلمة بعد تكملة صيغتها من باب «شَوَّيْث»، و«طَوَّيْث»؛ لأنه أكثر من باب «الهُوَّة»، و«القُوَّة»، ومن باب «حَيَّث»، و«عَيَّث».

فإن قيل: ففي القضاء بذلك جمع بين إعلالين: إعلال العين واللام، وذلك لا يجوز، قيل: الضرورة دفعت إلى ذلك، وقد جاء من ذلك أشياء، قالوا: «ماء»، فألفه مقلبة عن ياء، وهمزه مقلبة عن هاء؛ لقولهم في التكسير: «أَمْوَاه»، وفي التصغير: «مُؤَيْه»، وقالوا: «ماهت الرَّكِيَّة تَمُوه».

وقالوا: «شاء» في قول من قال: «شُونِيَّة»، وفي التكسير: «شِيَاه»، فهو نظير «ماء»، ومن قال: «شَوَّيْ» في التكسير، فهو من باب «طَوَّيْث»، و«لَوَيْث»، فصارت «شاء» في هذا القول كـ«حاء» و«باء». وإذا كان قد ورد عنهم شيء من ذلك، جاز أن يُحمل عليه باء وباء وطاء وإخواتهن في إعلال عيناتها ولاماتها، وبصير تركيبها ياء وباء ونحوهما بعد التسمية من «ي»: «وي» ومن «ب»: «وي»، ولو است倩قى على هذا من هذه الحروف بعد التسمية فعلاً على «فَعَلْت»، لقللت من الياء: «يَوَيْث»، ومن الباء «بَوَيْث»، وكذلك سائرها، كما تقول: «طَوَيْث»، و«حَوَيْث».

هذا هو القياس؛ وأما المسموع المحكي عنهم ما ذكرناه من قولهم في الياء: «يَيَّيْث»، وفي التاء: «يَيَّيْث»، وفي الحاء: «حَيَّيْث»، فهذا القول منهم يقضي بأنه من باب «حَيَّيْث» و«عَيَّيْث». وكان الذي حملهم على ذلك سماعهم الإملالة في الفانهن قبل التسمية وبعدها، فاعرف ذلك.

وقوله: «ولم تقع الواو كذلك» يعني ليس في الكلام كلمة حروف تركيبها كلها واواث، كما كانت الياء كذلك في قولهم: «يَيَّيْث ياء حسنة». فأماماً «واوً»، فحمل أبو الحسن ألفها على أنها مقلبة من واو، فهي على ذلك موافقة للياء في «يَيَّيْث»؛ لأن

حروفها كلها واواث، كما أن حروف «يَيِّث» كلها ياءات، واحتتج لذلك بتفخيم العرب إياتها، وأنه لم يُسمع فيها الإِمالة، وقضى عليها بأنها من الواو.

وذهب آخرون إلى أن الألف فيها منقلبة من ياء، واحتتجوا لذلك بأن جعلها كلها لفظاً واحداً غير موجود في الكلام، فوجب القضاء بأنها من ياء، لاختلاف الحروف. والوجهُ عندي هو الأول، لأنَّه كما يلزم من القضاء بأنَّ الألف من الواو أن تصير حروف الكلمة كلها واواث، كذلك يلزم أيضاً من القضاء بأنها من الياء. ألا ترى أنه ليس في الكلام كلمة فاؤها ولامها واو إلا قولنا: «واو»، فالكلمة عديمة النظير في كلا الحالين، وكان القضاء عليها بالواو أولى من قبل أنَّ الألف إذا كانت في موضع العين فإن تكون منقلبة عن الواو أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر، وبذلك قضى سيبويه، هذا مع ما حكاه أبو الحسن.

وقد قالوا: ليس في الكلام ما فاؤه واو ولا مه واو إلا قولهم: «واو»، ولذلك قضوا على الألف من «الوغى» بأنها من الياء؛ لثلا يصير الفاء واللام واوا، وكذلك قضينا على الواو في «واخينته» بأنها مبدلَة من الهمزة في «آخينته»، ولم يُقل: إنَّهما لغتان، لأنَّ اللام في «أخ» واو، بدليل قوله في الثنوية: «أَخْوان»، فالقضاء على الفاء بأنها واو يؤدِّي إلى إثباتِ مثال قلَّ نظيرُه في الكلام، فاعرفه.

القول في الواو والياء فائين

فصل

[أحوال الواو من حيث صحتها وسقوطها وقلبها]

قال صاحب الكتاب: الواو تثبت صحيحةً، وتسقط، وتقلب. ثباتها على الصحة في نحو: «وَعَدَ»، و«وَلَدَ»، و«الوَغْدِ»، و«الوِلْدَة». وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع «فَعَلَ» أو «فَعِلَّ» لفظاً، أو تقديرًا، فاللفظ في «يَعْدُ»، و«يَمْقُّ»، والتقدير في «يَضْعُ»، و«يَسْعُ»؛ لأن الأصل فيهما الكسر، والفتح لحرف الحلق، وفي نحو: «الْعِدَة»، و«الْمِيقَة»، من المصادر، والقلب فيما مر من الإبدال.

* * *

قال الشارح: اعلم أن الواو إذا كانت أصلاً، ووُقعت فاء فلها أحوال: حال تصح فيه، وحال تسقط فيه، وحال تقلب. فالحال نحو: «وَعَدَ»، و«وَرَأَنَّ»، و«وَلَدَ»، الواو في ذلك كلها صحيحة، لأنها لم يوجد فيها ما يوجب التغيير والمحذف؛ وأما «الوِغْدَة» و«الوِلْدَة»، فالمراد أنه إذا بني اسم على «فَعَلَةً» لا يراد به المصدر فإنه يتم لا يمحذف منه شيء، كما يمحذف منه إذا أريد به المصدر على ما سيوضح أمره بعد، ومن ذلك قوله تعالى: «وَلِكُلِّ وِجْهٍ هُوَ مُؤْمِنٌ»^(١)، المراد به الاسم، لا المصدر، ولو أريد المصدر لقليل: «جِهَةً كَعِدَةً». وأما الحال التي تسقط فيه، فمتى كانت الواو فاء الفعل وماضيه على «فَعَلَ»، أو «فَعِلَّ» ومضارعه على «يَفْعِلُ» بالكسر، ففاؤه التي هي الواو محذوفة، نحو: «وَعَدَ يَعْدُ»، و«وَرَأَنَّ يَرِنَّ»، والأصل: «يَوْزِعُ»، و«يَوْزِنُ»، فمحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فمحذفت استخفافاً، وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرة، والفعل أُنقَلَ من الاسم، وما يعرض فيه أُنقَلَ مما يعرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل، آثروا تخفيفه بمحذف شيء منه، ولم يجز حذف الياء؛ لأن حرف المضارعة، وحذفه إخلال مع كراهيته الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة؛ لأنها يُعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الواو، فمحذفت. وكان حذفها أبلغ في التخفيف؛ لكونها أُنقَلَ من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوى سبب حذفها، وجعلوا سائر المضارع

(١) البقرة: ١٤٨

محمولاً على «يَعْدُ»، فقالوا: «تَعْدُ»، و«أَعْدُ»، فمحذفوا الواو، وإن لم تقع بين باء وكسرة؛ لثلاً يختلف بناء المضارع، ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف.

ومثله قولهم: «أَكْرِمُ»، وأصله: «أَكْرِمٌ» بهمزتين، فمحذفوا الهمزة الثانية كراهية الجمع بين همزتين لثقل ذلك، ثم أتبعوا ذلك سائر الباب، فقالوا: «يُكْرِمُ» و«تُكْرِمُ»، فمحذفوا الهمزة وإن لم توجد العلة، فيجري الباب على سَنَن واحد.

وقال الكوفيون: إنما سقطت الواو فرقاً بين ما يتعدى من هذا الباب، وبين ما لا يتعدى، فالمعنى: «وَعَدَهُ يَعْدُهُ»، و«وَرَزَّهُ يَرْزُهُ»، و«وَقَمَهُ يَقْمُهُ» إذا قَهَرَهُ، وما لا يتعدى: «وَحَلَّ يَوْحَلُ»، و«وَجَلَّ يَوْجَلُ». وذلك فاسد؛ لأنَّه قد سقطت الواو من هذا الباب في غير المتعدي كسقوطها من المتعدي، ألا تراهم قالوا: «وَكَفَ الْبَيْتُ يَكْفُ»، و«وَنَّمَ الدَّبَابُ يَنْمُ» إذا زَرَقَ، و«وَخَدَ الْبَعِيرُ يَخْدُ»؟ فثبت بذلك ما قلناه. ومما يدلُّ على ذلك أنَّ من الأفعال ما يجيء المضارع منه على «يَفْعُلُ» و«يَفْعَلُ» بالكسر والفتح؛ فتسقط الواو من «يَفْعُلُ»، وتثبت في «يَفْعَلُ»، وذلك في نحو: «وَجَرَ صَدْرُهُ يَجْرُ»، و«وَغَرَّ يَغْرُ». وقالوا: «يَوْحَرُ»، و«يَوْغَرُ»، فأثبتوا الواو في المفتوح، ومحذفها من المكسور، فدلَّ على صحة علتنا، وبطلان علتهم.

واعلم أنَّ ما كان فاؤه واوًا من هذا القبيل، وكان على زنة «فَعَلَ»، فإنَّ مضارعه يلزم «يَفْعُلُ» بكسر العين، سواء في ذلك اللازم والمتعدي، ولا يجيء منه «يَفْعَلُ» بضم العين كما جاء في الصحيح، نحو: «قَتَلَ يَقْتُلُ»، و«خَرَجَ يَخْرُجُ»، كأنَّهم أرادوا أن يجري الباب على نهج واحد في التخفيف بمحذف الواو، وهو إعلال ثانٍ لحقيقة بأنَّ مُنْعَ ما جاز في غيره من الصحيح. قال سيبويه^(١): وقد قال ناسٌ من العرب: «وَجَدَ يَجْدُ» بضم الجيم في المستقبل، وأنشد [من الكامل]:

١٣٢٨ - لو شاء قد نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشُرْبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجْذَنَ غَلِيلًا

(١) الكتاب /٤٥٣.

١٣٢٨ - التخريج: البيت لجرير في الدرر ٥/١٠٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٣؛ ولسان العرب ٨/٣٦١ (نفع)؛ والمقاصد التجوية ٤/٥٩١؛ وليس في ديوانه؛ وهو للبيهقي في شرح شافية ابن الحاجب ١/٣٢؛ وللبيهقي أو جرير في لسان العرب ٣/٤٤٥ (وجد)؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٥٩٦؛ وشرح الأشموني ٣/٨٨٥؛ والمقرب ٢/١٨٤؛ والممتنع في التصريف ١/١٧٧، ٢/٤٢٧؛ والمتصف ١/١٨٧؛ وهمع الهوامع ٢/٦٦.

اللغة: نفع: روى وشفى. الحوائط: العطاش الحائطات حول الماء. يجدن: يصبن. الغليل: حرارة العطش، وهنا شدة الشوق.

المعنى: لو شئت، شفيتني بوصلك، من ريق يشفي أمثالي من المشوقين ويبعد عنهم شدة الوجد.

وإنما قل ذلك؛ لأنهم كرهوها الضمة بعد الياء، كما كرها بعدها الواو، ولذلك قلَّ نحو: «يُؤمُّ»، و«يُوحِّ»، على ما ذكرناه.

فإن انفتح ما بعد الواو في المضارع، نحو: «وَجَلَ يُؤْجِلُ»، و«وَجَلَ يُؤْخِلُ»، فإنَّ الواو تثبت، ولا تمحى لزوالِي وصف من أوصاف العلة، وهو الكسر، نحو قوله: «يُؤَدِّ»، و«يُؤَذِّنُ» مما لم يسمَّ فاعله، قال الله تعالى: «لَمْ يَكُلْدَ وَلَمْ يُؤَدِّ»^(١)، فمحضت الواو من «يلد» لانكسار ما بعدها، ثبتت في «يلد» لأجل الفتحة.

فأما قولهم: «يَضَعُ» و«يَدَعُ»، فإنما حذفت الواو منهما؛ لأنَّ الأصل «يَنْوَضِعُ» و«يَنْوَدِعُ»، لما ذكرناه من أنَّ «فعَلَ» من هذا إنما يأتي مصارعه على «يَفْعُلُ» بالكسر، وإنما فتح في «يَضَعُ»، و«يَدَعُ» لمكان حرف الحلق، فالفتحة إذا عارضة، والعارض لا اعتداد به، لأنَّه كالمعدوم، فمحضت الواو فيهما؛ لأنَّ الكسرة في حكم المنطوق به، فلذلك قال: لفظاً أو تقديرًا، فاللفظ في «يَعْدُ»؛ لأنَّ الكسرة منطوق بها، والتقدير في «يَسْعُ» و«يَضَعُ»؛ لأنَّ العين مكسورة في الحكم، وإن كانت في اللفظ مفتوحة.

فاما «عِدَّة» و«زِنَة» إذا أريد بهما المصدر، فالواو منهما محذوفة، والأصل: «وِعَدَة»، و«وِزَنَة». والذي أوجب حذفها ه هنا أمران: أحدهما كون الواو مكسورة، والكسرة تُستثقل على الواو، والأخر كون فعله معتلاً، نحو: «يَعْدُ»، و«يَزَنُ»، على ما ذكرتُ، والمصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصبح بصحته، ألا تراك تقول: «قُمْتُ قِيَاماً»، و«لَذَّتْ لِيَاذَا»، والأصل «قِوَاماً» و«لِوَاذاً»، فأعللتَهما بالقلب لاعتلال الفعل؟ ولو صح الفعل لم يعتل المصدر، وذلك نحو قوله: «قاومَ قِوَاماً»، و«لَاوَذَ لِوَاذاً»، فيصبح المصدر

= الإعراب: «لو»: حرف امتناع لامتناع. «شاء»: فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «قد نقع»: «قد»: حرف تحقيق، و«نقع»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «الفؤاد»: فاعل مرفوع بالضميمة الظاهرة. «بشرية»: جار ومجرور متصلان بالفعل نفع. «تدع»: فعل مضارع مرفوع بالضميمة الظاهرة، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. «الحوائم»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «لا يجدر»: لا: نافية، و«يجدر»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «غليلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «لو شاء قد نقع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شاء»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد نقع الفؤاد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «تدع الحوائم»: في محل جر صفة لـ«بشرية». وجملة «لا يجدر غليلاً»: في محل نصب حال، أو مفعول ثان.

والشاهد فيه قوله: «يجدر»، بضم الجيم، على لغة بعض العرب، وهو قليل.

(١) الإخلاص: ٣.

فيهما لصحة الفعل، لأن الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد، فاجتمعا هذين الوصفين علة حذف الواو من المصدر، فلو انفرد أحد الوصفين، لم تُحذف له الواو، وذلك نحو: «الوَعْدُ»، و«الوَزْنُ»، لما افتحت الواو، وزالت الكسرة، لم يلزم الحذف، وإن كان الفعل معتلاً في «يزن» و«يعد». وقالوا: «وادته وداداً»، و«واصلته وصالاً»، فالواو ثابتة هنا وإن كانت مكسورة لعدم اعتلال الفعل، فلعلم أن مجموع الوصفين علة لحذف الواو من المصدر، ولذلك لما أريد بهما في «وغدة» و«ولدة» الاسم لا المصدر، لم تُحذف الواو منها.

واعلم أن إعلال نحو: «عَدَّة»، و«زِنَة» إنما هو بنقل كسرة الفاء التي هي الواو إلى العين، فلما سكتت الواو، ولم يمكن الابتداء بالساكن، ألزموها الحذف؛ لأنهم لو جاؤوا بهمزة الوصل مكسورة، أدى ذلك إلى قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها وسكنتها، فكانوا يقولون: «إِيَّدُ» باء بين كسرتين، وذلك مستثقل، فصاروا إلى الحذف. فإذا القصد الإعلال بنقل الحركة، والحذف وقع تبعاً. وقيل: إنه لما وجب إعلال «عدة» و«زنـة»، كان القصد حذف الواو كال فعل، فنقلوا كسرة الواو إلى العين؛ لئلا تُحذف في المصدر واو متخركة، فيزيد الاسم على الفعل في الإعلال، والاسم فرع على الفعل في ذلك، فإذا لم ينحط عن درجة الفعل، فيساويه؛ فأما أن يفوقه فلا. وفي الجملة إنه إعلال اختص بفعله، ولزمت تاء التأنيث كالعوض من المحذوف؛ وأما القلب، فقد تقدم الكلام عليه في البدل، نحو: «مِيزَانٌ»، و«مِيعَادٌ»، و«تُكَأٌ»، و«تُخَمَّةٌ»، وأشباه ذلك بما أغني عن إعادته.

* * *

قال صاحب الكتاب: والياء مثلها إلا في السقوط، تقول: «يَنْعَيْ يَبْيَنْعُ»، و«يَسْرَ يَبْيَسْرُ»، فتشبتها حيث أسقطت الواو، وقال بعضهم: «يَسْرَ يَسْرُ» كـ«وَمَقْ يَمْقُ»، فأجرأها مجرى الواو، وهو قليل، وقلبها في نحو: «أَسْرَ».

* * *

قال الشارح: يريد أن الياء تقع في جميع موقع الواو من الفاء والعين واللام على ما تقدم لا فصل بينهما في ذلك، وليس كالآلف التي لا تقع أولاً، ولا تكون أصلاً في الأسماء المعرفية والأفعال إلا في الحذف، فإن الياء تثبت حيث تُحذف الواو تقول: «يَنْعَيْ التَّمْرَةِ يَبْيَنْعُ»، و«يَسْرَ يَبْيَسْرُ»، وهو قمار العرب بالأزلام، والاسم «الميسير»، ولا تُحذف هذه الياء كما تُحذف الواو في «يَبْعُدُ» وأخواته لخفة الياء. وحكي سيبويه^(١) أن بعضهم قال: «يَسْرَ يَسْرُ»، فحذف الياء كما يحذف الواو، وذلك من قبل أن الياء وإن

(١) الكتاب ٤/٥٤، وفيه: «وزعموا أن بعض العرب يقول: يَسْرَ يَسْرُ».

كانت أخفَّ من الواو، فإنَّها تستثقل بالنسبة إلى الألف، فلذلك حذفها. فأمَّا قلبها، فقد تقدَّم الكلام في نحو: «أَسْرَ»، ونظائره كثيرة كـ«ثَتَّين»، وـ«كَيْنَتْ»، وـ«دَيْنَتْ»، فاعرفه.

فصل

[إثبات الواو وحذفها]

قال صاحب الكتاب: والذي فارق به قولهم: «وَجَعَ يَوْجَعُ»، وـ«وَجِلَ يَوْجَلُ» قولهم: «وَسَعَ يَسَعُ»، وـ«وَضَعَ يَضَعُ»، حيث ثبتت الواو في أحدهما، وسقطت في الآخر، وكلا القبيلتين فيه حرف الحلق أنَّ الفتحة في «يَوْجَعُ» أصليةً بمنزلتها في «يَوْجَلُ»، وهي في «يَسَعُ» عارضةً مجتَبَّةً لأجل حرف الحلق، فوزانهما وزان كسرتي الراءين في «التجاري»، وـ«التجاري».

* * *

قال الشارح: كأنَّه يُنْبِه على الفرق بين «وَجِلَ يَوْجَلُ»، وـ«وَجَعَ يَوْجَعُ» وما كان منهما، وبين قولهم: «وَسَعَ يَسَعُ»، وـ«وَطَيَ يَطَأُ»، فأثبتوا الواو في الأول، وحذفوها من الثاني، والعلة في ذلك أنَّ ما كان من نحو «وَجِلَ يَوْجَلُ» الفتحة فيه أصل لأنَّه من باب «فَعِيلَ يَفْعِلُ» بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، فهو من باب «عَلَمَ يَعْلَمُ»، وـ«شَرِبَ يَشَرِّبُ»، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، فكانت ثابتة لذلك. وأمَّا نحو: «وَسَعَ يَسَعُ»، وـ«وَطَيَ يَطَأُ»، فهو من باب «خَسِبَ يَخْسِبُ»، وـ«نَعِمَ يَنْعِمُ». ومثله من المعتَل «أَرِثَتْ يَرِثُ»، وـ«أَوْلَى يَلِي». والأصل: يَوْطِي، وـيَوْسِعُ. وإنَّما فتحوه لأجل حرف الحلق، فكانت الفتحة عارضةً، والكسرة مراده، فحذفت الواو لذلك، ولم يعتد بالفتحة إذ كانت كحركة التقاء الساكين.

وقد شبَّه الفتحة في «يَسَعُ» وـ«يَضَعُ» بالكسرة في «الترامي» وـ«التجاري»، وقياسهما التَّفَاعُل بالضم، نحو: «الْتَّحَاسُدُ»، وـ«الْتَّكَاثُرُ»، وكان الأصل: «التجاري»، فأبدلوا من الضمة كسرة لتصبح الياء، إذ لو وقعت الضمة قبل الياء المتطرفة لانقلبت واواً، وكنت تصير إلى مثال لا نظير له في الأسماء العربية؛ لأنَّه ليس في الأسماء اسم آخرُ واواً، قبلها ضمة، فإذا أدى قياس إلى ذلك، غير كما فعلوا في «أَذْلِ» وـ«أَخْرِقَ» جمع «أَذْلُو» وـ«أَخْفُو». فأمَّا «التجاري» فليس مصدرًا، إنَّما هو جمع «تجربة»، فإذا الكسرة في «التجاري» عارضةً لما ذكرناه كالفتحة في «يَضَعُ» وـ«يَسَعُ»، فإذا «يَضَعُ» أصله الكسر، والفتحة فيه لمكان حرف الحلق، فهو من باب «خَسِبَ يَخْسِبُ». والأصل في «يَسَعُ» الكسر أيضًا، والفتحة فيه عارضة، وهو من باب «خَسِبَ يَخْسِبُ». دلَّ على ذلك حذف الواو، والكسرة في «التجاري»، وـ«الترامي» عارضة، لم يعتد بالمثال في منع الصرف، لأنَّه في الحكم «تَفَاعُلَ» بضم العين، وليس كذلك الكسر في «التجاري».

فصل

[قلب الواو والياء ألفاً في مضارع «افتَّعلَ»]

قال صاحب الكتاب: ومن العرب من يقلب الواو والياء في مضارع «افتَّعلَ» ألفاً، فيقول: «ياتَّعدُ»، و«ياتَّسِرُ»، ويقول في «ينبَسْ»، و«ينبَسْ»: «ينبَسْ»، و«ينبَسْ». وفي مضارع «وَجَلَ» أربع لغات: يَوْجَلُ، وَيَاجَلُ، وَيَيْجَلُ، وَيَيْجَلُ، وليس الكسرة من لغة من يقول: «تَغْلَمُ».

* * *

قال الشارح: قومٌ من أهل الحجاز حملُهم طلبُ التخفيف على أن قلباوا حرف العلة في مضارع «افتَّعلَ» ألفاً، واواً كانت أو ياء، وإن كانت ساكنة، قالوا: «ياتَّعدُ» و«ياتَّزَنُ»، وذلك من قبل أن اجتماع الياء مع الألف أخف عندهم من اجتماعها مع الواو، فلذلك قالوا: «ياتَّعدُ»، فأبدلوا من الواو الساكنة ألفاً، كما أبدلواها من الياء في «ياتَّسِرُ».

وقد جاء في مضارع «فَعَلَ» «يَفْعَلُ» مما فاؤه واو، نحو: «وَجَلَ يَوْجَلُ»، و«وَجَلَ يَوْحَلُ» أربع لغات: قالوا: «يَوْجَلُ» بآيات الواو، وهي آنجدوها، وهي لغة القرآن في نحو قوله تعالى: «قَاتُلُوا أَكْنَتَنَّ»^(١)؛ لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة، فثبتت.

وقالوا: «يَاجَلُ»، فقلباوا الواو ألفاً، وإن كانت ساكنة على حد قلبتها في «ياتَّعدُ»، و«ياتَّزَنُ»، كأنهم كرروا اجتماع الواو والياء، ففرروا إلى الألف لانفتاح ما قبلها.

والثالثة قالوا: «ينبَلُ»، فقلبت الواو ياء استثنالاً لاجتماع الياء والواو، وقد شبهوا ذلك بـ«ميَتٍ»، و«سَيَدٍ» وإن لم يكن مثله. فوجه الشبه أن اجتماع الواو والياء مما يستثنونه لا سيما إذا تقدّمت الياء الواو، ولذلك قل «يَوْمٌ»، و«يَوْحٌ». وأما المخالفة، فلأن السبق منهما في نحو: «ميَتٍ» ساكن، وفي «ينبَلُ» متحرّكٌ فهذا وإن لم يكن موجباً للقلب لكنه تعلّل بعد السماع.

وأما الرابع، فقالوا: «يَيْجَلُ» بكسر الياء، كأنهم لما استثقلوا اجتماع الياء والواو، كرروا قلبهما ياء، كما قلبوها في «ميَتٍ» لحجز الحركة بينهما، فكسرتا الياء ليكون ذلك وسيلة إلى قلب الواو ياء؛ لأن الواو إذا سكتت وانكسر ما قبلها، قلبت ياء على حد «ميَزانٍ»، و«ميَعادٍ». قال: وليس الكسرة من لغة من يقول: «تَغْلَمُ». والذي يدل أن الكسرة كانت لـما ذكرناه أن من يقول: «تَغْلَمُ»، فيكسر حرف المضارعة، لا يكسر الياء، فيقول: «يَغْلَمُ»؛ لأنهم يستثقلون الابتداء بالياء المكسورة، ولذلك لم يوجد في الأسماء اسم أوله ياء مكسورة إلا «يسارُ اليَد»، فاعرفه.

فصل

[موضع عدم جواز ادغام الياء]

قال صاحب الكتاب: وإذا بُني «افتَّعلَ» من «أَكَلَ» و«أَمْرَ»، فقيل: «ايتَّكلَ» و«ايتَّمَرَ»، لم تُدغم الياء في التاء كما أُدغمت في «اتَّسَرَ»؛ لأنَّ الياء ه هنا ليست بلازمة، وقولُ من قال: «اتَّرَرَ» خطأً.

* * *

قال الشارح: إذا بنيت «افتَّعلَ» مما فاؤه همزة، نحو: «أَمْرَ»، و«أَكَلَ»، و«أَمِنَ»، قلت: «ايتَّمَرَ»، و«ايتَّكلَ»، و«ايتَّمَنَ»، فتبدل من الهمزة التي هي فاءً ياءً؛ لسكونها ووقوع همزة الوصل مكسورة قبلها على حد قلبها في «بِيرِ»، و«ذِيِّبِ» ولا تُدغم في الياء، فتقول: «اتَّكَلَ»، و«اتَّمَرَ»؛ لأنَّه لا يخلو إما أن تُدغم الهمزة قبل قلبها ياءً في التاء، أو بعد قلبها ياءً فلا يجوز الأول؛ لأنَّ الهمزة لا تُدغم في التاء، ولا يجوز الثاني؛ لأنَّ الياء ليست لازمة، إذ كانت بدلاً من الهمزة، وليست أصلاً، فيجوز أن تصله بكلام قبله، فتسقط همزة الوصل، فتعود إليه همزة على الأصل للدرج، وتبقى الهمزة الأصلية ساكنة، فلو خفتها على هذا، لقلبها واواً لانضمام ما قبلها، وكنت تقول: «يا زَيْدٌ وَتَكَلْ»، و«يا خَالِدٌ وَتَمِيزْ». وكذلك لو كان ما قبلها مفتوحاً، نحو: كيف أتَّمَتَ، وخفتها، لقلبها ألفاً، وإذا لم يكن لها أصلٌ في الياء، وتصير تارةً ياءً، وتارةً واواً، وتارةً ألفاً، فلا وجه لأن تكون الياء لازمة. وإذا لم تكن لازمة، لم تُدغم. وقد أجاز بعض البغداديين فيها الادغام، قالوا: لأنَّ البديل لازم لاجتماع الهمزتين، ورووا: «فَلَيُؤَدِّ الَّذِي ثُمَّ أَمَانَهُ»^(١)، والقياس مع أصحابنا لما ذكرناه.

(١) البقرة: ٢٨٣. وهي قراءة عاصم.
انظر: البحر المحيط ٣٥٦/٢؛ والكتشاف ١٧٠/١.

القول في الواو والياء عينين

فصل

قال صاحب الكتاب: لا تخلوان من أن تُعلَّا، أو تُحذفَ، أو تسلَّم، فالإعلال في «قال»، و«خاف»، و«باع»، و«هاب»، و«باب»، و«ناب»، و«رجل مال»، و«لاغ»^(١)، ونحوها مما تحرَّكت فيه وانفتح ما قبلهما، وفيما هو من هذه الأفعال من مضارعاتها وأسماء فاعليها ومفعوليها، وما كان منها على «مَفْعِل»، و«مَفْعُلَةً»، و«مَفْعِل»، و«مَفْعُلَةً»، و«مَفْعُلَةً»، كـ«مَعَاد»، و«مَقَالَةً»، و«مَسِير»، و«مَعِيشَةً»، و«مَشُورَةً»، وما كان نحو «أقام»، و«استقام» من ذوات الزوائد التي لم يكن ما قبل حرف العلة فيها ألفاً أو واواً أو ياء، نحو: «قاول»، و«تَقاولوا»، و«زايل»، و«تَزَايلوا»، و«عَوْد»، و«تَعَوْد»، و«زَيْن»، و«تَزَيْن»، وما هو منها. أعلَّت هذه الأشياء، وإن لم تقم فيها علة الإعلال إتباعاً لما قامت العلة فيه لكونها منها وضربيها بعرقٍ فيها.

* * *

قال الشارح: لا يخلو حرف العلة إذا كان ثانياً عيناً من أحوال ثلاثة: إما الاعتلال، وهو تغيير لفظته؛ وإما أن تُحذف؛ وإما أن يسلم، ولا يتغير. والأول أكثر، وإنما كثُر ذلك لكثر استعمالهم إياه، وكثرة دخوله في الكلام، فآثروا إعلاله تخفيفاً، وذلك في الأفعال والأسماء، ولا يخلو حرف العلة من أن يكون واواً أو ياء.

فأما الأفعال الثلاثية، فتأتي على ثلاثة أضروب: «فَعَلَ»، و«فَعَلَ»، و«فَعَلَ»، كما كان الصحيح كذلك. فما كان من الواو، فإنّ الأول منه - وهو «فَعَلَ» - يأتي متعدّياً وغير متعدّ، فالمتعدّ نحو: «قال القول»، و«عاد المريض»، وغير المتعدّ نحو: «قام»، و«طاف»، والأصل: «قوَل»، و«عَوْد»، و«قَوْم»، و«طَوْفَ».

فإن قيل: ومن أين زعمتم أنها «فَعَلَ» بفتح العين؟ قيل: لا يجوز أن يكون «فَعَلَ» بالكسر؛ لأنّ المضارع منه على «يَفْعُلُ» بالضم؛ نحو: «يَقُولُ»، و«يَعُودُ»، و«يَقُومُ»، و«يَطُوفُ»، والأصل: «يَقُولُ»، و«يَقُودُ»، و«يَقُومُ»، و«يَطُوفُ»، فنقلوا الضمة من العين إلى الفاء على ما سندك. و«يَفْعُلُ» بالضم لا يكون من «فَعَلَ» إلا

(١) أي: جبان.

ما شد من «فضل يفضل» و«مَتْ يَمُتْ»، والعمل إنما هو على الأكثر.
ولا يكون « فعل بالضم لوجهين:

أحدهما: أن « فعل» لا يكون متعدّياً، والوجه الثاني: أنه لو كان « فعل» بالضم، ل جاء الاسم منه على « فعل»، كما قالوا في « ظرف»: « ظريف»، وفي « شرف»:
« شريف»، فلما لم يقل ذلك، بل قيل: « قائم» و« عائد»، دلّ أنه « فعل» دون « فعل».
وأما الثاني، وهو « فعل»، فإنه يأتي متعدّياً، وغير متعدّ، فالمتعدّ نحو: « خاف»،
كقولك: « خفت زيداً»، وغير المتعدّ نحو: « راح يومنا يراح»، و« مال زيد» إذا صار ذا
مال. والذي يدلّ أنه من الواو ظهور الواو في قولهم: « الخوف»، و« أموال»، ويدلّ أنه
« فعل» كون مضارعه على « يفعل»، نحو: « يخاف»، و« يمال»، وقولهم: « رجل مال»،
و« يوم راح»، كما قالوا: « حذّر فهو حذّر»، و« فرق فهو فرق».

وأما الثالث، وهو « فعل»، فنحو: « طال يطُول» إذا أردت خلاف القصير، وهو غير
متعدّ كما أن « قصر» كذلك. وهذا في المعتل نظير « ظرف» في الصحيح، ألا ترى أنهم
قالوا في الاسم منه: « طويل» كما قالوا: « ظرف، فهو ظريف»؟

فإن كانت العين ياء، فيجيء على ضربين: « فعل»، و« فعل»؛ فال الأول منه يكون
متعدّياً، وغير متعدّ، فالمتعدّ نحو: « عابه»، و« باعه»، وغير المتعدّ نحو: « عال»،
و« صار». والذي يدلّ أنه « فعل» بالفتح أنه لو كان « فعل»، ل جاء مضارعه على « يفعل»
بالفتح، فلما قالوا فيه: « يبيّع»، و« يعيّب»، و« يصيّر»، دلّ على أن ماضيه « فعل» بالفتح.

فإن قيل: فهلا قلت: إنه « فعل» بالكسر، ويكون من قبيل « حسيب يحسّب»،
فالجواب أن الباب في « فعل» بالكسر أن يأتي مضارعه على « يفعل» بالفتح، هذا هو
القياس؛ وأما « حسيب يحسّب» فهو قليل شاذ، والعمل إنما هو على الأكثر مع أن جميع
ما جاء من « فعل يفعل» بالكسر جاء فيه الأمران « حسيب يحسّب ويعسّب»، و« نعم ينعم
وينعم»، و« يئس ييأس ويبثس». فلما اقتصروا في مضارع هذا على « يفعل» بالكسر دون
الفتح، دلّ أنه ليس منه.

وأما الضرب الثاني مما عينه ياء - وهو « فعل» بكسر العين - فيكون متعدّياً وغير متعدّ،
فالمتعدّ نحو: « هبّته»، و« زلّته»، وغير المتعدّ نحو: « زال»، و« حار طرفة». فهذه الأفعال
عينها ياء، وزعنها « فعل» مكسور العين. والذي يدلّ على ذلك قولهم في المصدر: « الهنية»،
و« النلين»، ظهور الياء دليل على ما قلناه. وقالوا: « زلّته، فزال، وزايته» ظهرت الياء فيه،
وأصله أن يكون لازماً، وإنما يتعدّى بالتضييف، وإنما تقل إلى حيز الأفعال التي لا تستغني
بفاعل، نحو: « كأن». ويدلّ أنها « فعل» بكسر العين قولهم في المضارع: « يفعل» بالفتح
نحو: « يهاب»، و« ينال»، و« لا يزال»، و« يحاز طرفة».

ولم يأت من هذا « فعلًّا » بالضم، كأنهم رفضوا هذا البناء في هذا الباب لما يلزم من قلب الياء واؤا في المضارع، كما رفضوا « يفعلًّا » بالكسر من ذوات الواو، لما يلزم فيه من قلب الواو ياءً.

فهذه الأفعال كلها معتلة تقلب الواو والياء فيها ألفين، وذلك لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وكذلك ما كان من الأسماء من نحو: « بابٌ »، و« دارٌ »، و« نابٌ »، و« عابٌ »، والأصل: بَوْبَةٌ، ودَوْرَةٌ، لقولك: « أبوابٌ » في التكسير، و« دورٌ ». والأصل في « نابٌ »: نَيْبَةٌ، وفي « عابٌ »: عَيْبَةٌ؛ لقولك: « أَنَيَّابٌ »، و« عَيَّابٌ ». ومن ذلك « رجلٌ مَالٌ » من قولهم: مَالٌ يَمَالُ، إذا صار ذا مالٍ، والأصل: مَوْلٌ يَمَوْلُ، فهو مَوْلٌ مثل: حَذَرَ يَخْذَرُ، فهو حَذَرٌ، وقالوا: رجل هَاعٌ لَاعٌ أي: جَبَانٌ، وهو من الياء لقولهم: هَاعٌ يَهِيَعُ هَيُوعًا إذا جَبَنَ، وقالوا: لَاعٌ يَلِيَعُ إذا جَبَنَ أيضًا. وحکى ابن السِّكَيْت: لِغَثُ الْأَلَاعُ، و« هِغْتُ أَهَاعُ »، فعلى هذا يكون هَاعٌ لَاعٌ فَعَلًا مثل حَذَرٌ، لا فَرْقٌ في ذلك بين الأسماء والأفعال في وجوب الإعلال، إذ المتضمن له موجود فيهما، وهو تحرّك حرف العلة وانفتاح ما قبله. وليس الأفعال أولى بذلك من الأسماء، وإن كان الإعلال أقوى في الأفعال من الأسماء؛ لأن الأفعال موضوعة للتنقل في الأزمنة والتصرف، والأسماء سمات على المسميات، ولذلك كان عامةً ما شدّ من ذلك في الأسماء دون الأفعال، نحو: « الخَوْنَةُ »، و« الْحَوَّةُ »، و« الْقَوْدُ »، ولم يشدّ من ذلك شيء في الأفعال من نحو: قَامٌ، و« بَاعٌ ».

فأما نحو: « اسْتَخَوْذُ »، و« اسْتَئْتَوْقَ »، فلضعف الإعلال فيه إذ كان محمولاً على غيره، ألا ترى أنه لو لا إعلال « قَامَ » ما لزم إعلال « أَقامٌ »، وكذلك مضارع هذه الأفعال كلّه معتلة، نحو: يَقُولُ، و« يَعُودُ »، والأصل: يَقُولُ، و« يَعُودُ »، بضم العين؛ لأن ما كان من الأفعال على « فعلًّا » بفتح العين معتلة، فمضارعه يفعّل، نحو: يَقْتُلُ، ولا يجيء على « يَفْعِلُ » على ما عليه الصحيح؛ لئلا ترجع ذوات الواو إلى الياء، فقلوا الضمة من الواو في « يقول » إلى القاف.

وإنما فعلوا ذلك مع سكون ما قبل الواو فيه؛ لأنهم أرادوا إعلاله حملًا على الفعل الماضي في « قالَ »، و« عادَ »؛ لأن الأفعال كلها جنسٌ واحدٌ، والذي يدلّ أن الإعلال يسري إلى هذه الأفعال من الماضي أنه إذا صبح الماضي صبح المضارع، ألا ترى أنهم لما قالوا: عَوْرَةٌ، و« حَوْلَةٌ »، فصحيحوهما، قالوا: يَغْوَرُ، و« يَحْوَلُ »، و« عَاوِرُ »، و« حَاوِلُ »، فصحيحوا هذه الأمثلة لصحة الماضي؟

وكما أعلوا المضارع لاعتلال الماضي أعلوا الماضي أيضًا لاعتلال المضارع، ألا تراهم قالوا: أَغْزَيْتُ، و« أَدْعَيْتُ »، و« أَغْطَيْتُ »؟ وأصلها الواو؛ لأنها من غَزَّا يَغْزُرُ،

و«داعاً يذْعُو»، و«عَطَا يَغْطُو»، فقلبوا الواو فيها ياء حملأ على المضارع الذي هو «يغزِّي»، و«يذْعِي»، و«يغْطِي» طلباً لتمثيل ألفاظها وتشاكلاً لها من حيث إن حكم كلها جنس واحد، وكذلك ما كان من الباء، نحو: «يَبِيعُ»، و«يَعِيبُ»، الأصل: «يَبِيعُ»، و«يَعِيبُ» بكسر العين، فنُقلت الكسرة إلى الفاء إعلاً له حملأ على الماضي في «بَاعَ» و«عَابَ»، على ما ذكرناه في ذوات الواو.

وكذلك مضارع ما كان على «فَعَلَ يَفْعَلُ» منها، نحو: «يَخَافُ»، و«يَهَابُ»، الأصل: «يَخُوفُ»، و«يَهَبُ»، فأرادوا إعلاً له على ما تقدم، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء، ثم قلبوا الواو والباء ألفاً لتحرّكهما في الأصل وافتتاح ما قبلهما الآن. ومن ذلك أسماء الفاعلين، لما اعتلت عين «فَعَلَ»، ووّقعت بعد ألف «فَاعِلُ» همزة، نحو: «قَائِمُ»، و«خَائِفٌ»، و«بَائِعٌ»، وجميع ما اعتلت فعله فـ«فَاعِلُ» منه معتلٌ، وذلك لأن العين كانت قد اعتلت، فانقلبت في «قَالَ» و«بَاعَ» ألفاً، فلما جئت إلى اسم الفاعل، صارت قبل عينه ألف «فَاعِلٍ»، والعين قد كانت ألفاً في الماضي، فالتنقّي في اسم الفاعل ألفان، نحو: «قَامُ»، وذلك مما لا يمكن النطق به، فوجب حذف أحدهما أو تحريكه، فلم يجز الحذف لئلاً يعود إلى لفظ «قَامُ»، فحرّكت الثانية التي هي عين، كما حرّكت راء «ضَارِبٌ»، فانقلبت همزة لأن الألف إذا حرّكت صارت همزة، فصار «قَائِمُ» و«بَائِعٌ» كما ترى.

ووجه ثانٍ أنه لما كان بينه وبين الفعل مضارعةً ومناسبةً من حيث إنه جاري عليه في حرّكاته وسكناته وعدد حروفه، ويَعْمَلُ عمله، اعتلَ أيضاً باعتلاله، ولو لا اعتلال فعله لما اعتلَ، فلذلك قلت: «قَائِمُ»، و«خَائِفٌ»، و«بَائِعٌ»، والأصل: «قاومُ»، و«خَاوِفٌ»، و«بَائِعٌ»، فأرادوا إعلاً لها لاعتلال أفعالها. وإعلاً لها إما بالحذف، وإما بالقلب. فلم يجز الحذف؛ لأنَّه يُزيل صيغة الفاعل، ويصير إلى لفظ الفعل، فيتبين الاسم بالفعل. فإن قيل: الإعراب يفصل بينهما، قيل: الإعراب لا يكفي فارقاً؛ لأنَّه قد يطرأ عليه الوقف، فيزيله، فيبقى الالتباس على حاله، فكانت الواو والباء بعد ألف زائدة، وهما مُجاورتا الطرف، فقلبتا همزة بعد قلبهما ألفاً على حد قلبهما في «كِسَاء» و«رِدَاء». ومثله «أوائلُ». كما قلبوا العين في «قُيَيمُ»، و«صَيَيمُ» لمجاورة الطرف على حد قلبهما في «عُصَيِّ»، و«حُقَيِّ».

فإن كان اسم الفاعل من «أَفَالَ» و«بَاعَ»، فاسم الفاعل منه «مُقْيِلٌ»، و«مُبِيعٌ»، والأصل: «مُقْوِلٌ»، و«مُبِيعٌ» فنُقلت الكسرة من العين إلى الفاء، ثم قُلبت الواو إن كانت من ذوات الواو لسكنونها وانكسارِ ما قبلها، ونُقلت الكسرة من الباء في «مُبِيعٌ» إلى ما قبلها، فصار فيما كان من ذوات الواو نقلٌ وقلبٌ، وفي ذوات الباء نقلٌ فقط.

وكذلك اسم المفعول يعتل باعتلال الفعل أيضاً، لأنَّه في حكم الجاري على

ال فعل، وهو ملتبس به، فكما قالوا: «يُقال» و«يُبَاع»، فأعلوهما بقبلهما ألفاً، والأصل: «يُقُولُ» و«يُبَيِّنُ»، فنقلوا الفتحة من العين إلى ما قبلها، ثم قلبوهما ألفاً لتحرّكهما في الأصل وافتتاح ما قبلهما الآن، كما فعلوا في «أقام» و«أقال»، فكذلك قالوا فيما كان من الواو: «كَلَامٌ مَقْوِلٌ»، و«خَاتَمٌ مَضْوَغٌ»، وفيما كان من الياء: «ثَوْتٌ مَبِيعٌ»، و«طَعَامٌ مَكِيلٌ». وكان الأصل: «مَقْوِولٌ»، و«مَضْوَغٌ»، فأعلوهما بنقل حركتهما إلى ما قبلهما، فسكتت العين، والتقت ساكنة الواو «مَفْعُولٍ»، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين.

فأما سيبويه والخليل^(١): فإنهما يزعمان أن الممحذوف الواو، لأنها مزيدة، وما قبلها أصل، والمزيدة أولى بالحذف من الأصل، ودلّ قولهم: «مَبِيعٌ»، و«مَكِيلٌ» على أن الممحذوف الواو الزائدة، إذ لو كان الممحذوف الأصل، لكان: «مَبُوعًا»، و«مَكُولاً». وكان أبو الحسن الأخفش يزعم أن الممحذوف عين الفعل، وزون «مَقْوِيلٍ» و«مَكِيلٍ»: «مَفْعُولٍ»، و«مَفْيِيلٍ»، والأصل في ذلك: «مَكْيُولٌ»، فطرحت حركة الياء على الكاف التي قبلها كما فعلنا في «يَبِيعٍ»، فكانت حركة الياء من «مَكْيُولٌ» ضمة، فانضمت الكاف، وسكتت الياء، فأبدلنا من الضمة كسرة لتصبح الياء، ولم تُقلب، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصادفت الكسرة وأو «مَفْعُولٍ»، فقلبتها كما تقلب الكسرة وأو «مِيزَانٌ» و«مِيعَادٌ» على حد صنيعهم في «يَبِيضٍ»، لأن «بِيضاً» أصله «فُغلٌ»، لأن «أَفْعَلٌ» الذي يكون نَعْتاً، ومؤته «فَعْلَاءً» يُجمع على «فُغلٍ» كـ«حُمْرٌ»، و«صُفَرٌ»، هذا هو القياس في «يَبِيضٍ»، إلا أنهم أبدلوا من الضمة كسرة لتصبح الياء.

وقد خالَفَ أبو الحسن أصله في ذلك، لأن من أصله أن لا يُفعل ذلك إلا في الجمع لنقل الجمع. لو بنيت من البياض نحو: «بُزِيدٌ» عنده، لقال: «بُوضٌ» خلافاً للخليل وسيبوه^(٢)، فإنهما يقولان: «بِيِضُّ» كالجمع، وكذلك الأسماء المأخوذة من الأفعال، وكانت على مثال الفعل. وزيادتها ليست من زوائد الأفعال، فإنهما تعتل باعتلال الفعل إذا كانت على وزنه، وزيادتها في موضع زيادة الفعل كالمصادر التي تجري على أفعالها وأسماء لأزمنة الفعل، أو لمكانه من ذلك. إذا بنيت «مَفْعَلاً» من «القول» و«البيَّن»، وأردت به مذهب الفعل، فإنك تقول: «مَقاَلًا» و«مَبَاعًا»؛ لأنَّه في وزن «أقال» و«أبَاع»، والميمُ في أوله كالهمزة في أول الفعل، ولم تَخْفِ التباساً بالفعل، لأنَّ الميم ليس من زوائد الأفعال.

فاما نحو «مَزِيدٌ» و«مَرْيَمٌ»، فإنَّ سيبويه^(٣) وأبا عثمان يجعلانه من قبيل الشاذ.

(١) الكتاب /٤ /٣٤٨.

(٢) الكتاب /٤ /٣٤٨.

(٣) الكتاب /٤ /٣٤٨.

والقياس الإعلال عندهما، وكان أبو العباس المبرد لا يجعله شاداً، ويقول: إن «مفعلاً» إنما يعتل إذا أريد به الزمان والمكان أو المصدر؛ وأئماً إذا أريد به الاسم، فإنه يصح فعلى هذا تقول: «مَقْتُولٌ» إذا أريد به الاسم لا ما ذكرنا من الزمان والمكان. وكذلك لو بنيت نحو: «مَفْعَلٌ»، بضم الميم، لأعلنته أيضاً، وقلت: «مَقْامٌ» و«مَعَادٌ»، كما تقول في الفعل: «يُقال»، و«يُعاد». وكذلك «مَفْعَلَةٌ»، نحو: «مَقَالَةٌ»، و«مَفَازَةٌ».

ومن ذلك «مَفْعِلٌ» بكسر العين، نحو: «مَسِيرٌ»، و«مَصِيرٌ»، مصادر «سار»، و«صار». يقال: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي مَسِيرِكَ وَمَصِيرِكَ».

ومن ذلك «مَفْعَلَةٌ» من «عَشْتُ»، أو «بَغْتُ»، وما كان نحوهما، فإن لفظها كلفظ «مَفْعَلَةٌ» بالكسر عند الخليل وسيبوه^(١)، فـ«معيشةٌ» عندهما يجوز أن يكون «مَفْعَلَةٌ» بالضم وـ«مَفْعِلَةٌ» بالكسر، فإذا أريد «مَفْعَلَةٌ»، فالالأصل: «مَغِيَشَةٌ» بضم الياء، فلما أريد إعلاله حملأ على الفعل لما ذكرناه، نقلوا الضمة إلى العين، فانضمت، وبعدها الياء، وأبدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء، فصار «مَعِيشَةٌ». وإذا أريد «مَفْعَلَةٌ» بالكسر، فإنما تنقل الكسرة إلى العين، فاسترى لفظهما لذلك.

وكان أبو الحسن يخالفهما في ذلك، ويقول في «مَفْعَلَةٌ» من «العَيْشِ»: «مَعْوِشَةٌ»، وفي مثال «فُعْلٌ» منه «عُوشٌ»، وكان يقول في «بِيَضٍ»: إنه «فُعْلٌ» مضموم الفاء. وإنما أبدل من الضمة كسرة، لأنَّه جمع، والجمع ليس على مذهب الواحد لثقل الجمع، وخالفَ هذا الأصل في «مَكْيَلٌ»، و«مَبِيعٌ»، وقد تقدم الكلام عليه في مواضع من هذا الكتاب.

ومن ذلك «المَشْوَرَةٌ» بضم الشين، وهو «مَفْعَلَةٌ» من قوله: «شَاوَرْتُهُ فِي الْأَمْرِ»، فأعلوه بنقل الضمة من العين إلى الفاء، وكان من ذوات الواو، فسلمت الواو، ومثله: «مَثُوبَةٌ»، و«مَعُونَةٌ». ولو كان من ذوات الياء، لأبدل من الضمة كسرة لتسليم الياء، وكنت تقول: «مَسِيرَةٌ» كـ«مَعِيشَةٌ».

ومن ذلك «أَقَامٌ»، وـ«اسْتَقَامٌ»، وما كان نحو ذلك من ذوات الزيادة، والأصل: «أَفَوْمٌ»، وـ«اسْتَقْنَوْمٌ»، فنقلوا الفتحة من الواو إلى القاف لما ذكرناه من إرادة الإعلال، لاعتلال الأفعال المجردة من الزيادة، وهو «قَامٌ»، فالإعلال فيه إنما هو بنقل الحركة، والانقلاب لتحرّكها وافتتاح ما قبلها.

وإنما «قاوَلْتُ»، وـ«قَوَلَتُ»، وـ«تَقاوَلَ»، وـ«تَقَوَلَ»، فإنَّ هذه الأفعال تصح ولا تعتل.

أَنَا «قاوِل»، فَلَأَنَّ قَبْلَ الْوَاوِ الْفَاءِ، وَالْأَلْفَ لا تَقْبِلُ الْحَرْكَةُ، وَلَا تُنْقَلِ إِلَيْهَا الْحَرْكَةُ. وَأَمَّا «قَوْلَ»، فَإِنَّ إِحْدَى الْوَاوِينِ زَائِدَةً وَحِينَ وَجْبُ الْإِعْلَالِ لَمْ يَمْكُنُ النَّقلُ، لَأَنَّهُ يُزَوَّلُ الْأَذْغَامُ، وَكَانَ يَلْزَمُ قَلْبُ الْوَاوِ الْفَاءِ، فَيُزَوَّلُ الْبَنَاءُ، وَيَتَغَيَّرُ عَمَّا وُضِعَ لَهُ.

وَكَذَلِكَ «تَقاوِل» وَ«تَقَوْل»، لَا يُعَلِّلُ لَأَنَّ التَّاءَ دَخَلَتْ بَعْدَ أَنْ صَحَا، فَلَمْ يُغَيِّرَا عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، فَلَذَلِكَ احْتَرَزَ، فَقَالَ: «الَّتِي لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعَلَةِ فِيهَا الْفَاءُ، وَلَا وَاوًا، وَلَا يَاءً، نَحْوُ «قاوِل»، وَ«تَقاوِل»، وَ«عَوْذَ»، وَ«تَعَوْذَ»، وَ«زَيْن»، وَ«تَزَيْن»».

وَقَوْلُهُ: «وَمَا كَانَ مِنْهَا»، يَرِيدُ مَا تَصَرَّفَ مِنْهَا كَالْمُضَارِعِ، فَإِنَّهُ يَصْحُحُ أَيْضًا كَمَا تَصَحُّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ، نَحْوُ «يُقَاوِلُ»، وَ«يُعَوْذُ»، وَ«يُزَيْنُ»، وَالْمُصْدِرُ، نَحْوُ «الْقَوْلُ»، وَ«الْعَوْذُ»، فَإِنَّهُمْ صَحَّحُوا الْوَاوَ، وَلَمْ يَقُولُوا: «قِيَالًا»، «وَلَا عِيَادًا»، لِصَحْتِهَا فِي الْفَعْلِ، فَلَمَّا صَحَّتِ الْأَفْعَالُ، صَحَّتِ مَصَادِرُهَا، فَقَالُوا: «قَوَامٌ» حَيْثُ قَالُوا: «قاوِلٌ»، وَقَالُوا: «قِيَامٌ» حَيْثُ قَالُوا: «قَامٌ». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ مِنْكُمْ لِوَادَأُ»^(١).

صَحَّتِ الْوَاوُ حَيْثُ صَحَّتِ فِي «لَوَادَأُ»، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمَا هُوَ مِنْهَا».

وَقَوْلُهُ: «أَعْلَمُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِنَّ لَمْ يُوجَدْ فِيهَا عَلَةُ الْاعْتَلَالِ»، يَرِيدُ أَنَّهَا إِنَّمَا اعْتَلَتْ بِالْحَمْلِ عَلَى الْأَفْعَالِ الْمُجَرَّدَةِ مِنِ الْزِيَادَةِ، لِكُونِهَا مُشَتَّتَةً مِنْهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَضَرِبَهَا بِعِرْقٍ فِيهَا»، يَرِيدُ الاتِّصالَ بِالاشْتِقَاقِ، كَأَنَّهُ مُأْخُوذُ مِنْ عَرْوَقِ الشَّجَرَةِ لِامْتِدَادِهَا وَانْتِشَارِهَا. وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ»^(٢)، الْمَرَادُ أَنْ يَغْرِسِ الرَّجُلُ أَوْ يَزْرِعُ فِي أَرْضِ غَيْرِهِ، وَيَقَالُ فِي الشَّرَابِ: «عِرْقٌ مِنَ الْمَاءِ»، وَلَيْسَ بِالْكَثِيرِ، فَاعْرَفْهُ.

* * *

قال صاحب الكتاب: والحدف في «قُلْ»، و«قُلْنَ»، و«قُلْتُ»، و«لَمْ يَقُلْ»، و«لَمْ يُقْلِنْ»، و«بِعْ»، و«بِعْنَ»، و«بِغَتُ»، و«لَمْ يَبْغِنْ»، و«لَمْ يَبْغِنْ»، وما كان من هذا النحو في المَزِيدِ فِيهِ، وَفِي «سَيِّدٍ»، و«مَيِّتٍ»، و«كَيْثُونَةٍ»، و«قَيْلُولَةٍ» وَفِي «الْإِقَامَةِ»، و«الْاسْتِقَامَةِ»، وَنَحْوَهُمَا مَمَّا ثَقَى فِيهِ سَاكِنَانِ، أَوْ طَلَبَ تَخْفِيفًا أَوْ اضطَرَّ إِعْلَالًا. وَالسَّلَامَةُ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ مَمَّا فَقَدَتْ فِيهِ أَسْبَابُ الْإِعْلَالِ وَالْحَدْفِ، أَوْ وُجِدَتْ، خَلَأَ أَنَّهُ اعْتَرَضَ مَا يَصُدُّ عَنِ إِمْضَاءِ حُكْمِهَا، كَالَّذِي اعْتَرَضَ فِي «صَوْرَى»، و«حَيْدَى»، و«الْجَوَلَانِ»، و«الْحَيْكَانِ»، و«الْقَوْبَاءِ»، و«الْخَبِلَاءِ».

* * *

(١) التور: ٦٣.

(٢) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢١٩/٣، وفيه: «هُوَ أَنْ يَجِيءُ الرَّجُلُ إِلَى أَرْضِ قَدْ أَحْيَاهَا رَجُلٌ قَبْلَهُ، فَيَغْرِسُ فِيهَا غَرْسًا غَصْبًا لِيُسْتَوْجَبَ بِهِ الْأَرْضُ».

قال الشارح: اعلم أن ما كان ثانية حرف علة، فإنه قد يعتل بالحذف كما يعتل بالتغيير، والحذف يدخله على ثلاثة أضرب: منها التقاء الساكنين، والتخفيف، أو لضرورة الإعلال.

فال الأول نحو: «قلن»، و«قلن»، والأصل: «تَقْلُون»، فحذف حرف المضارعة، إذ المواجهة تُعني عن حرف خطاب، ثم سكن لام الفعل للأمر، أو لاتصال نون جماعة النساء به، نحو: «قلن»، فاللتقي حينئذ ساكنان: اللام وحرف العلة، فحذف حرف العلة للتقاء الساكنين على القاعدة. ومثله: «بغ» و«بغن»، العلة في الحذف واحدة، إلا أن «قلن» من الواو، و«بغ» من الباء، وكذلك «لم يقلن»، و«لم يَقلن» العين التي هي واو ممحونة لسكونها وسكون اللام بعدها، إلا أن سكون اللام في «لم يقلن» للجازم، وسكون اللام في «لم يَقلن» للبناء عند اتصال نون جماعة النساء به. وكذلك «لم يبغ» و«لم يَبغن»، الحذف للتقاء الساكنين، لا للجزم.

وقوله: «وما كان من هذا النحو في المزيد فيه»، يريد نحو: «أقام»، و«أباع»، و«استقام»، فإنك إذا أمرت منه، قلت: «أقم»، و«أبع»، و«أقمن»، و«أبغن»، و«استقمن»، و«استقمن». لا فرق في ذلك بين المجرد من الزيادة والمزيد فيه، إذ العلة واحدة، وهي التقاء الساكنين.

وأما ما حذف لضرب من التخفيف، نحو قولهم في «سَيِّد»: «سَيِّد»، وفي «هَيْنَ»: «هَيْنَ»، و«كَيْنُونَةً»، و«قَيْنُولَةً»، و«قَيْنُودَةً»، فالالأصل: «سَيِّنُود» و«مَيْنُوت»، على زنة «قَيْنِيل» بكسر العين، هذا مذهب أصحابنا، وقد تقدم الكلام عليه، فأعلوها بأن قلبوا الواو ياء. ولما أعلو العين بالقلب هنالك، أعلوها بالحذف أيضاً تخفيفاً لاجتماع يائين وكسرة، فقالوا: «سَيِّد»، و«مَيْنُوت»، و«هَيْنَ». والذين قالوا: «مَيْنُت» هم الذين قالوا: «مَيْت»، وليسوا لغتين لقومين. قال الشاعر [من الخفيف]:

١٣٢٩ - ليس من مات فاستراح بميت إِنَّمَا الْمَيْنُتْ مَيْتُ الْأَحْيَاءٌ

١٣٢٩ - التخريج: البيت لعدي بن الرعاء في تاج العروس ١٠١/٥ (موت)؛ ولسان العرب ٢/٩١ (موت)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٤/٣٤٣؛ وتاج العروس (حيي)؛ والتبية والإضاح ١/١٧٣. المعنى: ليس الميت من توقف الله تعالى، بل الميت هو الحي الذي لا ذكر له في الأحياء ولا فاعلية. الإعراب: «ليس»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «فاستراح»: «ليس». «مات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «فاستراح»: الفاء: حرف عطف، و«استراح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «بميت»: الباء: حرف جز زائد، «ميت»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلأً على أنه خبر «ليس». «إنما»: مكفوفة وكافية. «الميت»: مبنياً مرفوعاً بالضمة. «ميت»: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاد. «الأخياء»: مضاد إليه مجرور بالكسرة.

ومن ذلك «كَيْنُونَةً» و«قَيْلُولَةً»، فحُقِّف بالحذف، فصار: «كَيْنُونَةً»، و«قَيْلُولَةً»، وليس ذلك بـ«فَغْلُولَةً»؛ لأنَّه كان يلزم أن يقولوا: «كَوْنُونَةً»، و«قَوْلُولَةً»؛ لأنَّه من ذوات الواو، مع أنَّ «فَغْلُولَةً» ليس من أبنيةِهم إلَّا أنَّ الحذف في نحو: «كَيْنُونَةً» و«قَيْنُودَةً» لازم، لكثرة حروف الكلمة. ولما كان الحذف والتخفيف في مثل / «ميت»، و«هين» جائزًا مع قلة الحروف، كان فيما ذكرناه واجبًا لكثرة الحروف وطولها.

وقد استغرب البغداديون بناء «ميت» و«هين»، فذهب بعضهم إلى أنه «فَيْعَلُ» بفتح العين نقل إلى «فَيْعَلُ»، بكسرها. وذهب الفراء منهم إلى أنه «فَعِيلُ»، والأصل: «سويد». وإنما أعلوه لاعتلال فعله في «سَادَ يَسُودُ»، و«مَاتَ يَمُوتُ»، فأُخِرَت الواو، وتقدَّمت الياء، فصار «سَيْود»، وقلب الواو ياء. قالوا: ليس في الكلام «فَيْعَلُ»، وإن «فَعِيلًا» الذي يتعلَّ عينه إنما يجيء على هذا المثال، وإن «طَويلاً» شاذ لم يجئ على قياس «طَالَ يَطُولُ». ولو جاء، لقالوا: «طَيْلُ» كـ«سَيْدٍ». وإذا لم يكن جاريًا على فعل معتلٍ، صح كـ«سَوِيقٍ»، و«حَوِيلٍ»، ونحوهما. والمذهب الأول، فإنَّه قد يأتي في المعتل أبنيةً ليست في الصحيح، وقد تقدَّم الكلام على ذلك.

وأمَا الثالث، فهو الحذف الذي اضطررنا إليه الإعلال، فنحو: «الإقامة»، و«الاستقامة»، والأصل: «إِقْوَامَة»، و«اسْتِقْوَامَة»، وكذلك «إِخَافَةً» و«إِبَانَةً»، فأرادوا أن يعلوا المصدر لاعتلال فعله - وهو «أقام» و«استقام» - فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها، ثم قلبوا ألفًا، وبعدها ألفُ «إِفْعَالَةً»، فصار «إِقْامَة» و«اسْتِقْوَامَةً»، فدعت الضرورة إلى حذف إحداهما. فذهب أبو الحسن إلى أنَّ المحنوف الألف الأولى التي هي العين، وزعم الخليل وسيبوه^(١) أنَّ المحنوف الثانية، وهي الزائدة على ما تقدَّم من مذهبهما في «مَقْوُل» و«مَبِيع».

وقوله: «مَمَّا التَّقِيَ فِيهِ سَاكِنَان»، يريد نحو: «قُلْنَ»، و«قُلْتَ»، و«لَمْ يَقُلْنَ»، وأضراب ذلك مما التقى فيه ساكنان.

وقوله «أَوْ طَلَبَ تَخْفِيفَ»، يريد نحو: «هَنِينَ»، و«لَيْنَ».

وقوله: «أَوْ اضْطَرَرَ إِعْلَالَ»، يريد «الإقامة» و«الاستقامة».

= وجملة «ليس من مات بـميت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مات»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «فاستراح». وجملة «الميت ميت الأحياء»: استثنافية لا محل لها من الإعراب كذلك.

والشاهد فيه قوله: «ميت وـميت» حيث جاءت الأولى مخففة، والثانية غير مخففة، وليسَا لــتين مختلفتين.

وقوله: «والسلامة فيما وراء ذلك»، ي يريد ما لم يوجد فيه سبب من أسباب الإعلال، نحو: «القول»، و«البيع»، وما أشبههما.

وقوله: «أو وُجدت»، ي يريد العلة المقتضية للقلب، إلا أنه لا يثبت الحكم لمانع، أو معارض، نحو: «صَرَرَى»، وهو موضع، و«حَيَدَى» للكثير الحَيَدَان، و«الجَوَلَان»، و«الحَيْكَان»، و«القُوبَاء»، و«الخِيلَاء». ي يريد أن «صوري» و«حيدي» قد وُجد فيهما علة القلب، ويُخاف القلب لمانع، وهو أن هذا الإعلال إنما يكون فيما هو على مثال الأفعال، نحو: «باب»، و«دار». وهذه الأسماء قد تباعدت عن الأفعال بما في آخرها من علامة التأنيث التي لا تكون في الأفعال، فصحت لذلك.

وأما «الجَوَلَان»، و«الحَيْكَان»، وهما مصدران، فـ«الحَيْكَان» مصدر «حَاكَ يَحِيكَ» إذا مشى، وحرَّك كتفيه، و«الجَوَلَان» مصدر جَالَ يَجُولُ إذا طاف، فإنهما تباعدان عن الأفعال بزيادة الألف والنون في آخرهما، وذلك لا يكون في الأفعال مع أن «الجَوَلَان» و«الحَيْكَان» على بناء «النَّزَوان» و«الغَيْلان»، وقد صَحَ حرف العلة فيهما، وهو لام، واللام ضعيفة قابلة للتغيير، فكان صحته في العين، وهو أقوى منه، أولى وأخرى، إذ كان العين أقوى من اللام لتحقّصه.

وكذلك «القوباء»، و«الخيلاء» لم يُعَلَّا لتبعدهما عن أبنية الأفعال بما في آخرهما من الفي التأنيث مع أنه لو لم يجيء في آخره ألف التأنيث، لكن بناؤه يوجب له التصحّح لبعدة عن أبنية الفعل، كما صَحَ نحو: «العَيْنة»، و«رَجُل سُولَة»، فاعرفة.

فصل

[أبنية الأفعال الثلاثية المعتلة العين]

قال صاحب الكتاب: وأبْنِيَةُ الْفَعْلِ فِي الْوَاوِ عَلَى «فَعَلَ يَفْعُلُ»، نحو: «قَالَ يَقُولُ»، و«فَعَلَ يَفْعُلُ» نحو: «خَافَ يَخَافُ»، و«فَعَلَ يَفْعُلُ» نحو: «طَالَ يَطُولُ»، و«جَادَ يَجُودُ» إذا صار طويلاً وجَادَا، وفي الباء على «فَعَلَ يَفْعُلُ»، نحو: «بَاعَ يَبْيَعُ»، و«فَعَلَ يَفْعُلُ»، نحو: «هَابَ يَهَابُ». ولم يجيء في الواو «يَفْعُلُ» بالكسر، ولا في الباء «يَفْعُلُ» بالضم. وزعم الخليل^(١) في «طَاحَ يَطْبِعُ»، و«تَاهَ يَتَبَيَّهُ» أنهما «فَعَلَ يَفْعُلُ» كـ«حَسِبَ يَخْسِبُ»، وهو من الواو لقولهم: «طَوَّحَتْ»، و«تَوَهَّتْ»، و«هُوَ أَطْوَحَ مِنْهُ وَأَتَوَهَّ»، ومن قال: «طَبَيَّحَتْ» و«تَبَيَّهَتْ» فهما على «بَاعَ، يَبْيَعَ».

* * *

قال الشارح: أعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب:

«فَعَلَ»، و«فَعِيلَ»، و«فَعْلَ»، كما كان الصحيح كذلك، فما كان من ذوات الواو فإنه يأتي على الأضرب الثلاثة:

الأول: «فَعَلَ»، نحو: «قال يَقُولُ»، و«طاف يَطُوفُ»، ولم يأت من ذلك على «يَفْعِلُ» بالكسر كما جاء في الصحيح، لثلا يصير الواو ياء، فتلبس ذوات الواو بذوات اليماء.

الثاني: وهو «فَعَلَ» بالكسر، نحو: «خاف يَخَافُ»، و«راح يَوْمَنَا يَرَاحُ»، لأنهما من «الخَوف»، و«الرَّوْح»، ولم يأت من هذا «يَفْعِلُ» بالكسر إلا حرفان، وهما «طاح يَطِيعُ»، و«تَاهَ يَتَهَىءُ»، فإنَّ الخليل زعم أنَّهما من قبيل «حَسِيبَ يَخْسِبُ»، وهو من الواو لقولك: «طَوَّحْتُ»، و«تَوَهَّتُ»، و«هُوَ أَطْوَحَ مِنْهُ وَأَتَوَهَّ»، فظهور الواو يدلُّ أنَّهما من الواو، وإذا كانا من الواو كان ماضيه «فَعَلَ» مكسور العين، لقولك: «طَحَّثُ» و«تَهَّثُ»، بكسر فائمهما، إذ لو كان ماضيه «فَعَلَ»، لقليل: «طَحَّثُ»، و«تَهَّثُ» بالضم، فلمَّا لم يُقلَّ ذلك، دلَّ أنَّهما من قبيل «جَفَّثُ». وأيضاً فإنَّ «فَعَلَ» من ذوات الواو لا يكون مضارعه إلا «يَفْعِلُ» بالضم، فلمَّا قالوا «يَطِيعُ» و«يَتَهَىءُ»، دلَّ على ما قلناه.

وأصلُ يَطِيعُ، و«يَتَهَىءُ»: «يَطْوِحُ»، و«يَتَرِهُ»، فنتقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها، فسكنت، فكان ما قبلها مكسوراً، فانقلبت الواو ياء. ومن قال: «طَيَحَّثُ» و«تَيَهَّثُ»، كانا من اليماء، وكانا «فَعَلَ يَفْعِلُ» مثل «بَاعَ يَبِيعُ».

وأما الثالث: هو «فَعَلَ»، فقد قالوا: «طال يَطُولُ»، وهو غير متعدٌ كما أنَّ «قصْرَ» كذلك، فهذا في المعتَل نظير «ظَرْفَ» في الصحيح، ألا ترى أنَّهم قالوا في الاسم منه: «طَوِيلُ»، كما قالوا: ظَرِيفُ.

إنَّ كان العين ياء، فإنَّه يجيء على ضربتين: «فَعَلَ»، و«فَعِيلَ»، ولم يجيء منه «فَعَلَ»، فالأول يكون متعدِّياً، وغير متعدٍ، نحو: «بَاعَهُ»، و«عَالَهُ»، و«صَازَهُ». والذي يدلُّ أنه «فَعَلَ» مجيئُهُ مضارعه على «يَفْعِلُ» بالكسر، نحو: «يَبِيعُ»، و«يَعِيبُ»، و«يَعِيلُ»، و«يَصِيرُ»، فإنَّ قيل: فهلا قلت: إِنَّه «فَعَلَ»، ويكون من قبيل «حَسِيبَ يَخْسِبُ»؟ قيل: إِنَّ بَابَ «فَعَلَ» يأتِي مضارعه على «يَفْعِلُ» بفتح العين. هذا هو القياس؛ وأما «حَسِيبَ يَخْسِبُ» فهو قليل، والعمل إنما هو على الأكثر مع أنَّ جميع ما جاء من «فَعَلَ يَفْعِلُ» بالكسر جاء فيه الأمران، نحو: «حَسِيبَ يَخْسِبُ وَيَخْسِبُ»، و«نَعِيمَ يَنْعِيمُ وَيَنْعِيمُ»، و«يَئِسَ يَنْيِسُ وَيَنْيَاسُ»، فلمَّا اقتصر في مضارع هذا على «يَفْعِلُ» بالكسر دون الفتح، دلَّ أنه ليس منه.

وأما الضرب الثاني - وهو «فَعَلَ» بكسر العين - فيكون متعدِّياً، وغير متعدٍ، نحو: «هِبْتُهُ»، و«نَلْتُهُ»، و«زَالَ يَزَالُ»، و«حَارَ طَرْفُهُ»، فهذه الأفعال عينها ياء، وزعنها «فَعَلَ

بكسر العين. والذي يدلّ أنها من الياء قولهم: «الهَبَة»، و«الثَّيْلُ»، فظهور الياء دليلٌ على ما قلناه. وقالوا: «زَيْلَتُهُ فَرَازَ»، ظهرت الياء، وأصله أن يكون لازماً، لكن «زَيْلَتُهُ» كـ«خَرَجَتُهُ» من «خرج»، و«زَايِلَتُهُ» كـ«جالستُهُ» من «جلس». وإنما نُقل إلى حيث الأفعال التي لا تستغني بفاعಲها كـ«كَانَ»، ويدلّ أنها «فَعَلَ» بالكسر قولهم في المضارع منها: «يَفْعُلُ» بالفتح، نحو: «يَهَابُ»، و«يَنَالُ»، و«لَا يَزَالُ»، و«يَحَارُ طَرْفَهُ» . ولم يأت من هذا «فَعَلَ» بالضم، لأنهم رفضوا هذا البناء في هذا الباب لما يلزم من قلب الياء في المضارع واواً.

فصل

[[التحويل عند اتصال ضمير الفاعل]]

قال صاحب الكتاب: وقد حولوا عند اتصال ضمير الفاعل «فَعَلَ» من الواو إلى «فَعَلَ» ومن الياء إلى «فَعَلَ»، ثم نُقلت الضمة والكسرة إلى الفاء، فقيل: «قُلْتُ»، و«قُلْنَ»، و«بِغَتُ»، و«بِغَنَ». ولم يحوّلوا في غير الضمير إلا ما جاء من قول ناسٍ من العرب «كَيْدَ يَفْعُلُ كَذَا»، و«مَا زَيْلَ يَفْعُلُ ذَاكَ».

* * *

قال الشارح: الأصل في كلّ كلمة تبني على حركة أبن تقرّ على حركتها من غير تغيير، ولا تزال عن حركتها التي بنيت عليها؛ فأمّا «فَعَلْتُ» مما عينه واواً أو ياءً، فإنه في الأصل «فَعَلَ»، نحو: «قَامَ»، و«بَاعَ»، فإذا اتصل به تاء المتكلّم أو المخاطب ونحوهما من ضمير فاعل، يسكن له آخر الفعل من نحو: «قُمْتَ»، و«بَعْنَ»، فإنك تنقل ما كان من ذوات الواو إلى «فَعَلْتُ»، وما كان من ذوات الياء إلى «فَعَلْتُ»، ثم تُحول حركة العين إلى الفاء بعد زوال الحركة التي لها في الأصل، فقلت: «قُمْتُ»، و«بِغَتُ»، وكان الأصل: «فَوْمَتُ»، و«بِغَنَتُ». فلما نُقلت عن العين حركتها إلى الفاء، سكتت، وسكتت اللام من أجل التاء التي هي الفاعلة، فصار: «قُمْتُ»، و«بِغَتُ». نقلوا «فَعَلَ» من الواو إلى «فَعَلَ»؛ لأنّ الضمة من الواو، ونقلوا «فَعَلَ» من الياء إلى «فَعَلَ» بالكسر؛ لأنّ الكسرة من الياء، وشبّهوا ما اعتلت عينه بما اعتلت لامه، لأنّ محلّ العين من الفاء ك محل اللام من العين، فقالوا: «يَغْزُو». الزموه الضم كما قالوا: «يَزْمِي»، أ Zimmerman الكسرة. وكان ما قبل حرف العلة في كلّ واحد من «يَغْزُو» و«يَرْمِي» حركة من جنسه، فلذلك قالوا: «قُمْتُ» و«بِغَتُ»، فجعلوا ما قبل العين حركة من جنسها.

إنما فعلوا ما ذكرناه من النقل والتحويل، لأنّهم أرادوا أن يغيّروا حركة الفاء عمّا كانت عليه، ليكون ذلك دلالة على حذف العين، وأمارّة على التصرف، ألا ترى أن «لَيْسَ» لما لم يريدوا فيها التصرف، لم يغيّروا حركة الفاء، وقالوا: «لَسْنُ». فإذا رأيت

القاف في «قلت» مضمومة، وفي «بغت» مكسورة بعد أن كانتا مفتوحتين في «قال» و«باع»، دل ذلك أن الفعل متصرف، وأنه قد حدث فيه لأجل التصرف حَدَثُ، وليس كالحرف الذي يلزم طريقاً واحداً كـ«لينت»، ولا كـ«لينس» الذي لا يراد فيه التصرف. إلا ترى أنت لو قلت: «قلت» و«بغت»، يجري مجرى «لسنت»، لم تعلم هل الفتحة هي الأصلية، أم المنسولة من العين. وأمّا «خفت»، وـ«هافت»، وـ«طلت»، فلم يحتاجوا إلى أن ينقلوا بناءها إلى بناء آخر؛ لأن حركة العين جاءت مخالفة لحركة الفاء في أصل الوضع، لأن أصل «خفت»: «خوقت»، وأصل «هافت»: «هيبت»، وأصل «طلت»: «طولت»، فنُقلت الضمة والكسرة الأصليتان من العين إلى فاء الفعل، فلم تحتاج إلى تغيير البناء.

وزعم أبو عثمان المازني أنهم ينقلون «باع» وـ«قام» إلى «بيع» وـ«فوم»، كما ينقلونه في «بغت» وـ«فمت»، إلا أنهم لا ينقلون حركة العين إلى الفاء، كما ينقلونها في «بغت» وـ«فمت»، وذلك من قبل أنهم لو نقلوا حركتها إلى الفاء، لانضمت في «قام»، وانكسرت في «باع» وبعدها العين ساكنة، فكان يُلْسِ بفعل ما لم يسم فاعله في «بيع زيد» وفي «قول القول» على لغة من يقول ذلك؛ لأن هذا النقل إنما يريدونه عند حذف العين للدلالة على المحفوظ، والفرق بين ذوات الواو والياء. فأمّا إذا أُسند إلى ظاهر فالعين ثابتة، ولا محفوظ هناك يحتاج إلى الدلالة.

وبعض العرب لا يالي الالتباس، فيقول: «وقد كيد زيد يفعل كذا وكذا»، وـ«ما زيل يفعل زيد»، يريدون: «كَادَ»، وـ«زَالَ». قال الأصمعي سمعت من ينشد [من الطويل]:

١٣٣٠ - **وَكِيدَ ضِبَاعَ الْقَفْ يَأْكُلُنَ جُثُّتِي وَكِيدَ خَرَاشُ بَعْدَ ذَلِكَ يَئِيْتُمْ**

١٣٣٠ - التخريج: البيت لأبي خراش الهندي في حماسة البحترى ص ٤٩؛ وشرح أشعار الهنليين ٣/١٢٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٨؛ ولسان العرب ٣٨٣/٣ (كيد)؛ وللهندي في لسان العرب ٣١٨/١١ (زيل)؛ وبلا نسبة في المنصف ٢٥٢/١.

اللغة والمعنى: القف: ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته. خراش: اسم ابن الشاعر. لقد أوشكت ضباع هذه الأرض المرتفعة أن تأكلني، وبالتالي كان ابني - لو فعلت - قد صار يتيمأ. الإعراب: «وكيد»: الواو: بحسب ما قبلها، «كيد»: فعل مضارٍ ناقص من أفعال المقاربة. «ضباع»: اسم «كاد» مرفوع بالضمة، وهو مضارف. «القف»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «يأكلن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «جثتي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «وكيد»: الواو: حرف عطف، «كيد»: فعل مضارٍ ناقص مبني على الفتح. «خراسن»: اسم «كاد» مرفوع بالضمة. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بفتحة متعلق بالفعل: «ييتم»، وهو مضارف. «ذلك»: اسم إشارة مبني في محل جز مضارف إليه. «ييتم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هو».

فـ«كاد» « فعلَ »، وكذلك « زال ». يدل على ذلك قولهم في المضارع: « يَكَادُ » و « يَزَالُ »، فنقلوا الكسرة من العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء، فصار « كِيدَ » و « زِيلَ »، ولم يخافوا التباسه بـ« فعلَ »، لأنهما لازمان، و « فعلَ » لا يكون من اللازم، والذي يدل أن « زال » من الباء قوله: « زَيْلَتُه فَزَرِيلٌ ».

وأما « كاد »، ففيها مذهبان للعرب: قوم يجعلونها من الواو، وقوم من الباء، فقالوا: « كَدْتُ أَكَادُ »، وقالوا: « كَدْتُ » بالضم، فمن قال: « كَدْتُ »، فهو من الواو لا محالة، وإن لم يستعمل. قال الأصمعي: سمعت من العرب من قال: « لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا كَوْدًا ». ومن قال: « كَدْتُ أَكَادُ »، فيحتمل أن يكون من الواو، مثل: « خَفْتُ أَخَافُ »، ويحتمل أن يكون من الباء، مثل: « هَبَتُ أَهَابَ ». ويعود قوله في المصدر: « كَيْنَدًا ». فإن قلت: فهلا زعمت أن أصل « قام » و « قال »: « فعلَ » بضم العين، وتستغني عن كلفة التغيير؟ قيل: لا يصح ذلك؛ لأن « فعلَ » لا يجيء متعدياً، وأنت تقول: « عَذَّتُ الْمَرِيضَ »، و « أَرَثَ الصَّدِيقَ »، فتجده متعدياً، فاعرفه.

فصل

[الإعلال في صيغة المجهول]

قال صاحب الكتاب: وتقول فيما لم يسم فاعله: « قيل » و « بَيْعَ »، بالكسر، و « قيلَ » و « بَيْعَ » بالإشمام، و « قولَ » و « بَوْعَ » بالواو، وكذلك « اخْتَيَرَ » و « اقْتَيَدَ لَهُ »، تكسير، وتنسم، وتقول: « اخْتَوَرَ »، و « اقْتَوَدَ لَهُ » وفي « فعلتَ » من ذلك « عَذَّتْ يَا مَرِيضُ »، و « اخْتَرَتْ يَا رَجُلُ » بالكسر والضم الحاليين والإشمام، وليس فيما قبل باء « أَقِيمَ » و « اسْتَقِيمَ » إلا الكسر الصريح.

* * *

قال الشارح: إذا بنيت « فعلَ » مما اعتلت عينه كسرت الفاء، لتحويلك حركة العين إليها، كما فعلت ذلك في « فعلتُ »، وكذلك قوله: « خَيْفَ » و « بَيْعَ »، والأصل: « خُوفَ »، و « بَيْعَ »، لأنهما بوزن « ضُربَ »، فأرادوا أن يعلوا العين كما أعلىوها في « خافَ » و « باعَ »، فسلبواها الكسرة، ونقلوها إلى الفاء بعد إسكانها؛ لاستحالة اجتماع الحركتين فيها، فانقلبت العين في ذوات الواو باء، نحو: « خَيْفَ » و « قيلَ »، لسكن العين وانكسار الفاء قبلها، وبقي ما كان من الباء بحاله باء، فصار كله: « خَيْفَ »، و « بَيْعَ »، و « قيلَ ». هذه اللغة الجيدة.

= وجملة « كيد ضباع القفت يأكلن »: بحسب الواو، وعطف عليها جملة « وكيد خراش بيتم ». وجملة « يأكلن »: في محل نصب خبر « كيد »، وكذلك جملة « بيتم ».
والشاهد فيه قوله: « كيد » بدلاً من « كاد ».

ومنهم من يُشتم الفاء شيئاً من الضمة، فيقول: «قُبِّلَ»، و«بُعِيْعَ»، وقرأ الكسائي «وإذا قُبِّلَ لَهُنَّ»^(١)، «وغُبِّيْضَ الْمَاءَ»^(٢)، «وخُبِّيلَ»^(٣)، «وَسُبِّيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا»^(٤). وذلك أنهم أرادوا نقل حركة العين إلى الفاء لما ذكرناه من إرادة إعلال الفعل والمحافظة على حركة الفاء الأصلية، فلم يمكن الجمع بينهما، فأشاربوا ضمة الفاء شيئاً من الكسرة، فصارت حركة بين حركتين بين الضمة والكسرة، نحو حركة الإملالة في «جائزٍ» و«كافِرٍ»؛ لأنها بين الفتحة والكسرة.

ومنهم من يُبقي الضمة الأصلية على حالها مبالغة في البيان، ويحذف حركة العين حذفاً للإعلال، ويُبقي الواو ساكنة لانضمام ما قبلها، نحو: «قُولَ القُولُ»، فإن كان الفعل من ذوات الياء، انقلبت ياؤه واوًّا، لسكنها وانضمام ما قبلها، نحو: «بُوعَ المتأعِّ»، و«عُوبَ زيدًّا»، فهذه اللغة في مقابلة اللغة الأولى؛ لأن في الأولى ترجع ذوات الواو إلى الياء، وفي هذه اللغة ترجع ذوات الياء إلى الواو. ومثله «انقِيدَ»، و«اختِيرَ» بمنزلة «قبِيلَ» و«بِعِيْعَ». ويجوز فيه الأوجه الثلاثة، فتقول: «انقِيدَ بالكسير، و«انقِيدَ بالإشمام، و«انقُودَ» بالإخلاص واوًّا، وكذلك تقول: «اختِيرَ»، و«اختِيرَ» بالإشمام، و«اختُورَ» بالإخلاص.

واعلم أن الجماعة قد عبروا عن هذه الحركة بالإشمام، وهي في الحقيقة رؤم، لأن الرؤم حركة خفيفة، والإشمام تهيئة العضو للنطق بالحركة من غير صوت. وأما «أقِيمَ» و«استُقِيمَ» ونحوهما، فإنه ليس فيما قبل الياء منه إلا الكسرُ الحالُون؛ لأن الأصل في القاف السكون، فنتقلت إليه الكسرة، ولم يكن لها أصل في الحركة، فيحافظ عليها بالإشمام والإخلاص، فاعرفه.

فصل

[تصحيح العين شذوذًا]

قال صاحب الكتاب: وقالوا: «عُورَ»، و«صَبِدَ»، و«ازْدَوْجُوا»، و«اجْتَوْرُوا»،

(١) البقرة: ١١ وغيرها. وهي أيضاً قراءة نافع والحسن والأعمش وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ١/٦١؛ وتفسير القرطبي ٢٠١/١؛ والنشر في القراءات العشر ٢٠٨/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٧/١.

(٢) هود: ٤٤. وهي أيضاً قراءة هشام ورويس.

انظر: النشر في القراءات العشر ٢٠٨/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/١١٤.

(٣) سباء: ٥٤. وهي أيضاً قراءة ابن عامر ورويس وغيرهما.

انظر: النشر في القراءات العشر ٢٠٨/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/١٧٠.

(٤) الزمر: ٧١. وهي أيضاً قراءة ابن عامر ورويس وهشام وغيرهم.

انظر: النشر في القراءات العشر ٢٠٨/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/٣١.

فصححوا العين لأنّها في معنى ما يجب فيه تصحيحة، وهو أفعاً، وتفاعلوا، ومنهم من لم يلتّمِ الأصل فقال: «عَارٍ يَعْارُ» قال [من الوافر]:

١٣٣١ - [تسائل بابن أحمر من رأه] أعارت عينه أم لم تعارا
وما لحقته الزيادة من، نحو: «عوراً»، في حكمه، تقول: «أعور الله عينه»،
و«أصيده بغيره» ولو بنيت منه «است فعلت» لقلت: «استغورت». ولـ«لينس» مسكنة من
ـ«لينس» كـ«صيده» كما قالوا: «علم» في «علم» لكنهم أزموها الإسكان، لأنّها لما لم
تصرّف تصرّف أخواتها، لم تجعل على لفظ «صيده»، ولا «هاب» ولكن على لفظ ما
ليس من الفعل؛ نحو: «لينت»، ولذلك لم ينقلوا حرکة العين إلى الفاء في «لست».
وقالوا في التعجب: «ما أقوله» و«ما أبینعه». وقد شدّ عن القياس؛ نحو: «أجودت»،
و«استزوح»، و«استخوذ»، و«استضوب»، و«أطيبيت»، و«أغبيت»، و«أخيبلت»،
و«أغيمت»، و«استفيل».

* * *

قال الشارح: قد ذكر في هذا الفصل أشياء شدّت عن القياس، فصحّت، فمن ذلك
قولهم: «عوراً»، و«صيده البعير» جاؤوا بهما على الأصل، لأنّهما في معنى ما لا بدّ من
صحّة الواو والياء فيه، لأنّ «عوراً» في معنى «اغوراً» فلما كان «اغوراً» لا بدّ له من الصحة

١٣٣١ - التحرير: البيت لابن أحمر في ديوانه ص٧٦؛ وأدب الكاتب ص٥٠٨؛ والأزهية ص٢٦٢
وجمهرة اللغة ص٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٥٣؛ ولسان العرب ٤/٦١٣ (عور)، ٥/٣٤ (غور)؛
وبلا نسبة في تذكرة التحاة ص٣٨٢؛ وجمهرة اللغة ص٧٧، ١٠٦٦؛ وخزانة الأدب ٥/١٩٨؛ وشرح
شافية ابن الحاجب ٣/٩٩؛ ولسان العرب ٤/٦١٢ (عور)؛ والمنصف ١/٤٢، ٢٦٠. اللغة: عارت: عورت. تعار: تغور.

الإعراب: «تسائل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوزاً تقديره: هي.
ـ «بابن»: جاز و مجرور متعلقان بـ«تسائل». «أحمر»: مضارف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة
لأنه منمنع من الصرف. «من»: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. «رأاه»: فعل ماضٍ،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به.
ـ «أعارت»: الهمزة للاستفهام، وـ«عارض»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والثاء للتأنيث. «عينه»: فاعل
مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضارف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جز بالإضافة. «أم»:
حرف عطف. «لم»: حرف نفي وجزم قلب. «تعاراً»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالفتح
للتقاء الساكنين والقافية، والألف للإطلاق.

ـ «جملة تسائل»: بحسب ما قبلها. وجملة «رأاه» لا محل لها من الإعراب؛ لأنّها صلة
الموصول. وجملة «أعارت عينه أم لم تعارض»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.
ـ الشاهد فيه قوله: «أعارت عينه أم لم تعارض» حيث قلب الواو ألفاً، والقياس تصحيحتها: «أعورت عينه
ـ أم لم تغور».

للسكون ما قبل الواو صحت العين في «عَوْرَ»، و«حَوْلَ»، و«صَبِّدَ»، فصارت صحة العين في «عَوْرَ» أمارة على أنه في معنى «أغْوَرَ» ولو لم تُرد هذا المعنى لأعلته، وقلت: «عارت عينه»، و«صاد البعير»، وقد قالوا: «عارضت عينه تَعَارَ»، وهو قليل مسموع ولا يقال في «حَوْلَتْ عينه» حالت قال الشاعر [من الوافر]:

تُسَائِلُ بابنِ أَخْمَرَ مَنْ رَأَهُ أَعَارَتْ عِيْنَهُ أَمْ لَمْ تَعَارَ

كأنه «تعَارَنْ» بالثون الخفيفة المؤكدة، وإنما أبدل منها ألف الوقف. ومن ذلك: «اعْتَوْنَوا»، و«ازْدَوْجُوا»، و«اجْتَوْرُوا»، والمراد: تعَاوَنُوا، وَتَزَاوَجُوا، وَتَجَاوَرُوا، فلما صحت فيما ذكرناه لوقوع الألف قبلها، فلم يمكن نقل حركة العين إليها مع أنك لو قلبت الواو لالتقت مع الألف قبلها فكان يؤدي إلى حذف إحداهما فيؤول اللفظ إلى «تعانوا»، و«تَزَاجِوا» فيزول بناء «تَفَاعِلُوا» وهم يريدون معناه، ثم صحووا ما كان في معناه ليكون أمارة على ذلك كما قلنا في «عَوْرَ»، و«حَوْلَ». وكذلك إذا لحقته الزيادة؛ نحو: الهمزة، للنقل في قولهم: «أَغْوَرَ اللَّهُ عَيْنَهُ»، و«أَصَبِّدَ بَعِيرَهُ» فإنك لا تُعلِّم بقلبه ألفاً كما أعلنته في «أَقَامَ»، و«أَبَاعَ» إنما اعتلاً لاعتلال فعل منها قبل النقل، ألا ترى أن الأصل قام، وباع، ثم نقلت الفعل بهمزة، فقلت: «أَقَامَ»، و«أَبَاعَ»، و«أَغْوَرَ» لم ينفل من «استفعلت» لقلت: «اسْتَعَوْزَتْ» إعلاه لاعتلال «فعَلَ» منه بغير زيادة. ولو بنيت منه «استفعلت» لقلت: «اسْتَعَوْزَتْ» فكانت تصحّه ولا تُعلِّم كما تُعلِّم «استقمت» لصحة «عَوْرَ» واعتلال «قامَ». وأنما «لَيْسَ» فإنها مخففة من «لَيْسَ» مثل «عَلَمَ» وإنما قلنا ذلك، لأنها فعل إذ كان الضمير المرفوع يتصل بها على حد اتصاله بالأفعال؛ من نحو: لَسْتُ، وَلَسْتَ، وَلَسْنَمُ، فإذا ثبت أنها فعل فلا يجوز أن تكون «فعَلَ» بالفتح، لأن هذا لا يجوز إسکانه لخفة الفتحة ألا ترى أن من قال في «عَلَمَ»، «عَلَمَ» بسكون اللام، وفي «عَضِيدَ»: «عَضِيدُ» بسكون الضاد لم يقل في مثل «فَتَلَ»: «فَتَلَ». ولم تكن «فعَلَ» بالضم لأن هذا المثال لا يكون في ذوات الياء. وإذا بطل هذا تَعَيْنَ أن تكون «فعَلَ» كـ«صَبِّدَ البعير»، وأصله صَبِّدَ بالكسر إلا أنك في صيد تستعمل الأصل والفرع لأنه متصرف، وـ«لَيْسَ» لما لم يريدوا فيها التصرف أليسوا السكون، وأجروها مجرى ما لا تصرف له وهو «لَيْتَ».

وقوله: لم يجعلوها على لفظ «صَبِّدَ» ولا «هَابَ» يعني لما لم يرِد في «لَيْسَ» التصرف لغلبة شبه حرف النفي عليه سلبوه ما للأفعال من التصرف، ونقل حركة العين إلى الفاء كما فعلوا ذلك في نحو: هِبْتُ، وَكَدْتُ، حتى سلبوه لفظ الفعل مبالغة في الإيذان بقرء معنى الحرفية عليه، فلم يجعلوه كـ«صَبِّدَ» ونحوه مما صَحَّ، ولا كـ«هَابَ» ونحوه مما اعتلَّ بل على لفظ الحرف المحسن كلَّتْ. وقد بالغ في ذلك من منعه العمل، وقال: «لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمُسْنَكُ» وقد صحووا «أَفْعَلَ» التعجب أيضاً في نحو قولهم: «ما أَقْوَمَهُ»، و«ما أَبَيَعَهُ» وذلك حين أرادوا جموده، وعدم تصرُّفه، ولذلك لم يأتوا له

بمضارع، ولم يؤكدوه بمصدر حين تضمن ما لم يكن له في الأصل من معنى التعجب، فلما جمد هذا الجمود، ومنع التصرف أشبه الأسماء، فصُّحَّ كالأسماء، وغلب عليه شبهة الأسماء، فلزم طريقة واحدة، ولذلك من المعنى صُّغر، وإن كانت الأفعال لا يدخلها التصغير، فقالوا: «ما أَفْوَمَ»، و«ما أَبْيَأَ» كما يقولون: «هو أَفْوَمُ»، وأَبْيَأُ من فلان». وقد قالوا: «أَغَيْتَ الْمَرْأَةَ»، و«أَغَيْتَ السَّمَاءَ»، و«اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ»، و«اسْتَخْوَذَ يَسْتَخْوَذُ» قال الله تعالى: «اسْتَخْوَذَ عَيْتَهُ الشَّيْطَنُ»^(١) وقرأ الحسن البصري: «حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضَ رُخْرُقَهَا وَأَزْيَثَتِ»^(٢) على وزن «أَفْعَلَتِ». وقالوا: «اسْتَضَوَبَ الْأَمْرَ»، و«أَجْوَذَتِ»، و«أَطْبَيْتِ»، و«أَطْوَلَتِ» ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

صَدَدَتِ فَأَطْوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا
وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٣)
فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ وَإِنْ كَانَتْ مُتَعَدِّدَةً فَهِيَ شَادَّةٌ فِي الْقِيَاسِ قَلِيلَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يُعَلَّمُ،
جَاءَتْ تَبَيِّنَهَا عَلَى أَصْلِ الْبَابِ.

فصل

[إعلال اسم الفاعل]

قال صاحب الكتاب: وإعلال اسم الفاعل من نحو: «قال»، و«بَاعَ» أن تُقلب عينه همزة كقولك: «قائلُ»، و«بائِعُ»، وربما حذفت كقولك: «شاكُ». ومنهم من يقلب فيقول: «شاكِي». وفي « جاءَ » قوله: أحدهما أنه مقلوب كـ«الشاكِي»، والهمزة لام الفعل، وهو الخليل، والثاني أن الأصل: جائِي، فقلب الثانية ياء والباقي هي نحو همزة «قائم»، وقالوا في «عورَ»، و«صَيْدَ»: «عاورَ»، و«صَيْدَ» كـ«مُقاومَ»، و«مبَاهِنَ».

* * *

قال الشارح: اسم الفاعل يعتل باعتلال فعله، تقول في «قام»: «قائم»، وفي «بَاعَ»: «بائِعُ» فتهمز العين، وقد تقدم ذكر ذلك والعلة فيه؛ وأما «شاكُ» ففيه ثلاثة أوجه: أحدها «شائِكُ» بالهمز على مقتضى القياس كـ«قائم»، و«بائِعُ» الثاني «شاكِ» على تأخير العين إلى موضع اللام، فيصير من قبيل الممنقوص كـ«قاضِ»، و«غازِ»، فتقول: «هذا شاكِ»، و«مررت بشاكِ»، و«رأيت شاكِيَا» كما تقول: «رأيت قاضِيَا» تدْخِلُه النصب وحده، ومثله: «لاث العِمامَةَ عَلَى رَأْسِهِ يَلْوِثُهَا فَهُوَ لاثِ»، و«هارِ» من «جَرُفَ هارِ» أي: هائز. والوجه

(١) المجادلة: ١٩.

(٢) يومن: ٢٤. وهي أيضاً قراءة عاصم وقاتدة وغيرهما..

انظر: تفسير الطبرى /١٤٣٥، ١٤٤١؛ وتفسيـر القرطـبـي /٨٢٧، ٢٣٣؛ والـكـشـاف /٢٢٧؛ والـمحـتبـ

.١٣١؛ ومعجم القراءات القرآنية /٣٦٨.

(٣) تقدم بالرقم ٥٤٤.

الثالث: أن تحذف العين حذفاً، فتقول: «هذا شاكٌ» و«لاتٌ»، بالرفع، و«رأيت شاكاً، ولاثاً» و«مررت بشاكٍ، ولاثٍ»، ووجه ذلك أن الماضي منه: «شاكٌ»، و«لاتٌ»، فسكت العين منها بانقلابها ألفاً، وجاءت ألف «فاعِل» فاللتقت ألفان، فمحذفت الثانية لأنَّه أبلغ في الإعلال والتخفيف، وتقول في مستقبله: «يشاكٌ فهو شائكٌ، وشاكٌ» بالقلب، فتحذف العين، وهو من الشوكَة يقال: «شجرة، شائكة، وشاكَة» أي: كثيرة الشوكَة، والشوكَة: شدةُ البأس، والخدُ والسلاخ.

وأما « جاء » فيه قوله أحدهما أنه مقلوب، وهو قول الخليل، والأصل: « جاء » معنَّ العين مهموز اللام، فإذا جئت منه باسم فاعل همزَ عين الفعل على حد همزها في « قائلٌ »، و« بائعٌ »، فاجتمع همزتان، فالخليل كره اجتماع الهمزتين، فقدم الهمزة إلى موضع العين، وأخر اللام، فصار منقوصاً كـ« شاكٌ » و« لاثٌ » إلا أنَّ القلب في « شاكٌ » غير مطرد لأنَّه لم يجتمع فيه همزتان، بل أنت مخير بين الأصل والقلب، وهو مطرد في « جاء » لاجتماع الهمزتين. وسيبويه يذهب إلى أنه لما اجتمع همزتان قُلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها، وكذلك يعتمد في كل همزتين التقتا في كلمة واحدة. وكان الخليل إنما فر إلى القول بالقلب كراهيَة توالى إعلالين، وهو إعلال العين بقلبها همية، وإعلال اللام بقلبها ياء لانكسار ما قبلها، وعلى قوله إعلال واحد وهو تقديم اللام لا غير.

وأما قولهم: «عاورٌ»، و«صَابِدٌ» ونحوهما فإنَّ العين صحيحة غير منقلبة همية، وذلك لصحتها في الفعل في نحو «عَوْرٌ» فهو «عاورٌ»، و«صَابِدٌ» فهو «صَابِدٌ» لأنَّ اسم الفاعل جاري على فعله في الصحة والاعتلال، فأنت إنما أعللت «قائِمًا»، و«بائِعًا» لاعتلاله في «قام»، و«باع» ولذلك صبح «مُقاومٌ»، و«مبَاهِيْنٌ» ونحوهما لصحة العين في «قاوم»، و«بائِنٌ» فاعرفة.

فصل

[إعلال اسم المفعول]

قال صاحب الكتاب: وإعلالُ اسم المفعول منها أن تُسْكَن عينه، ثم إنَّ المحذوف منها ومن واوِ مفعول واوِ مفعول عند سيبويه، وعند الأخفش العين، ويزعم أنَّ الياء في «مخيطٍ» منقلبة عن واوِ مفعول، وقالوا: «مَشِيبٌ» بناء على «شيبٌ» بالكسر، و«مَهْوَبٌ» بناء على لغة من يقول: «هُوبٌ». وقد شدَّ، نحو: «مَخِيَطٌ»، و«مَزِيَوتٌ»، و«مَبَيِوعٌ»، و«تَفَاحَةٌ مَطَيِّبَةٌ» وقال [من البسيط]:

١٣٣٢ - [حتى تذكر بيسارات وهيجه] يوم رذاذ عليه الدجن مغبوم

* * *

قال الشارح: ويتعلّل اسم المفعول إذا كان فعله معتلاً، وإنما وجوب إعلاله من حيث وجوب إعلال اسم الفاعل، إذ كان جاريًا على الفعل جرّيًانًا اسم الفاعل، والفعل معتل، فأرادوا إعلاله ليكون العمل من وجه واحد، فألزموا ما تصرّف من الفعل الاعتلال، واسم المفعول إنما يُبني من « فعلًّا » كما أنّ اسم الفاعل إنما يبني من « فعلًّا » فكما تقول: « قيلَ »، « بَيْعَ » كذلك تقول: « مَقْوِلٌ »، و« مَبْيَعٌ » وكما تقول: « قالَ »، و« باعَ » بالاعتلال كذلك تقول: « قَائِمٌ »، و« بَائِعٌ » وقد تقدّم ذكرُ الحذف من مفعول من المعتل والخلاف فيه بما أغنى عن إعادته.

وقالوا: «ماءٌ مشبّبٌ» أي: مخلوطٌ، قال الشاعر [من الطويل]:

١٣٣٣ - سَيَكْفِيكَ صَرَبُ الْقَوْمِ لَخْمٌ مُعَرَّضٌ وَمَاءٌ قُدُورٌ فِي الْقِصَاعِ مَشِيبٌ

= ٢٩٥/١١؛ والخصائص ١/٢٦١؛ والمقتضب ١/١٠١؛ والممتنع في التصريف ٤٦٠/٢؛ والمنصف ٢٨٦/١؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٧٦.

اللغة: هيجه: حرّكه. الرذاذ: المطر الغزير، أو الغنم الكثيف. المغيوم: ذو الغيم.

المعنى: يقول لما تذكّر بيضاته أسرع إليها، وهيجه على ذلك رذاذ ورياح وغيم. الإعراب: «حتى»: حرف غایة وابتداء. «تذكّر»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بيضات»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. « وهيجه»: الواو: حرف عطف، و«هيجه»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «يوم»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «رذاذ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عليه»: جار و مجرور متعلقان بممحونف خبر مقدم. «الدجن»: مبتدأ مرفوع. «مغيوم»: نعت ثانٍ لـ «يوم» مرفوع بالضمة.

وجملة «تذكّر...»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هيجه»: معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب. وجملة «عليه الدجن مغيوم»: في محل رفع نعت «يوم».

والشاهد فيه قوله: «مغيوم» حيث جاء على غيرقياس بدون إعلال، والقياس فيه «مغيوم».

١٣٣٣ - التخريج: البيت للمختل السعدي في إصلاح المنطق ص ١٤٣؛ ولسان العرب ٥٣/٧ (عرص)؛ وللسليك بن السلامة في لسان العرب ١/١٢٥ (شوب)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٦٠٥؛ والمنصف ١/٢٨٨.

اللغة والمعنى: صَرَبٌ صَرِيزًا: جمع، وَخَبَسٌ. عَرَصٌ اللحم: ألقاه على الجمر فاختلط بالرماد ولم ينضج جيداً.

سيكفيك جمجمة القوم لهذا اللحم مع ماء القدور المخلوط مع ما في القصاع من بقايا.

الإعراب: «سيكفيك»: السين: حرف تنفيس واستقبال «يكفي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء للثقل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «صرَبٌ»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «اللحم»: الواو: حرف عطف، فعله «صرَبٌ» مرفوع بالضمة. «عرص»: صفة مرفوعة بالضمة. «ماء»: الواو: حرف عطف، «ماء»: اسم معطوف على «اللحم» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «قدور»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في القصاع»: جاز و مجرور متعلقان بـ «مشبّب». «مشبّب»: صفة للماء مرفوعة بالضمة.

فجاء به على «شِيبَ» فكما اعتلَ حين قلب العين ها هنا ياء كذلك قلبها في المفعول ياء، وفي ذلك تقويةً لمذهب الخليل وسيبوه في أن الممحوف الواو الزائدة، ألا ترى أنه لو كانت الباقيه الواو الزائدة لم يجز قلبها ياء، إلا أن يكون معها لام الفعل معتلة من، نحو: «رميَ فهو مَزَمِيٌّ»، و«قُضيَ فهو مَقْضِيٌّ» لكنها لما كانت في «شُوبَ» عيناً قلبها كما قلبت في قوله [من الرجز]:

حَوْرَاءَ عَيْنَاءَ مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ^(١)

والأصل: الحُور، لأنَّه جمع حَوْرَاءَ كـ«حُمْرٍ»، و«شُقْرٍ»؛ وأما مَهْوَبٌ من قول حَمَيْدَ [من الطويل]:

١٣٣٤ - وَتَأْوِي إِلَى زُغْبِ مَسَاكِينَ دُونَهُمْ فَلَا لَا تَخْطَاهُ الرِّفَاقُ مَهْوَبٌ
فإنه جاء به على لغة من يقول في ما لم يسمَّ فاعله: «قُولَ القَوْلُ»، و«بُوغَ المَتَاعُ»
فكأنه قال: «هُوبَ زِيدٌ، فهو مَهْوَبٌ». وقيل في لغة بنى تميم: «مَبْيُوعٌ»، و«ثَرْبٌ
مَخْيُوطٌ»، و«مَزَبُوتٌ»، ولا يقولونه مع الواو لأنَّ الضمة لا تشق على الياء ثقلها على
الواو، ألا ترى أنهم يفرّون من الواو المضمومة إلى الهمزة، فيقولون: «أَدْؤُرُّ»، و«أَثَبُوتُ»
قال الراجز [من الرجز]:

لَكُلَّ ذَهْرٍ قَدْ لِي سَنْتُ أَثَبُوتَا^(٢)

= وجملة «سيكفيك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مشيب» حيث جاءت اسم مفعول من شاب يشيب. والأكل «مشيوب».

(١) تقدم بالرقم ٦٥٣.

١٣٣٤ - التخريج: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ٥٤؛ ولسان العرب ١/٧٨٩ (هيب)، ١٥/٦٤ (فلا)؛ والتبيه والإياضاح ١/١٥٣؛ وبلا نسبة في تاج العروس ٤/٤١٣ (هيب)، (فلا).

اللغة والمعنى: الزغب: فرخ الطيور لا ريش لها. فلا: جمع فلأة وهي الصحراء. مهوب: مخوب.
إنها تنوى الوصول إلى فراخها الضعفاء، ولكن بينها وبينهم صغارٌ مخيفة لا يقدر الرفاق على تجاوزها.
الإعراب: «وتَأْوِي»: الواو: بحسب ما قبلها، «تَأْوِي»: فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على الياء
للشقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هي». «إِلَى زَغْبٍ»: جاز و مجرور متعلقان بتاري.
«مساكين»: نعت «زغب» مجرور بالياء لأنَّه جمع مذكر سالم. «دُونَهُمْ»: مفعول فيه ظرف مكان
منصوب بالفتحة، وهو مضارع متعلق بممحوف نعت ثانٍ لـ«زغب»، و«هُمْ»: ضمير متصل مبني في
 محل جرّ مضارف إليه. «فلا»: مبتدأ مرفوع بضميمة مقدرة على الألف للتعذر. «لا»: حرف نفي.
«تَخْطَاهُ»: فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل
نصب مفعول به. «الرِّفَاقُ»: فاعل مرفوع بالضميمة. «مَهْوَبٌ»: نعت «الفلا» مرفوع بالضميمة.

وجملة «تأوي»: بحسب الواو وجملة «فلا واقعة دونهم»: في محل جرّ نعت للزغب. وجملة «لا
تَخْطَاهُ الرِّفَاقُ»: في محل رفع نعت لل فلا.

والشاهد فيه قوله: «مهوب» مكان «مهيوب» أو «مهاب»، وهي لغة.

(٢) تقدم بالرقم ١٢٧٦.

فهمز، وهو مطرد في الواو إذا انضمت، فإذا انضاف إلى ذلك أن يكون بعدها واوًّاً أشدّ، والياء إذا انضمت لم تُفهمز، فدلل أنها أخفٌ من الواو، . وقال الأصمسي: سمعت أبو عمرو بن العلاء ينشد [من الكامل]:

وكأنها تقاحة مطبوة - ١٣٣٥

وقال عَلْقَمَة [من البسيط]:

يوم رذاذ عليه الدجنج مغيموم^(١)

وقالوا: «طعام مزيت، ومزيوت»، و«رجل مدينٌ ومدينون»، وهو كثير.

* * *

قال صاحب الكتاب: قال سيبويه^(٢): ولا نعلمهم أتموا في الواو لأن الواوات أُنْقلَ عليهم من الياءات، وقد روی بعضهم: «ثوب مصوون».

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أن الضمة على الواو تُستنزل لا سيما وبعدها واوًّاً أخرى، فلذلك لا يُتمون مفعولاً من الواو فلا يقولون: «مَفْرُول»، هذا هو الأشهر. وحكى سيبويه^(٢) أنهم يقولون: «ثوب مصوون»، وأنشدوا [من الرجز]:

والمسك في عنبره المذوف - ١٣٣٦

١٣٣٥ - التخريج: الشطر لشاعر تميمي في المقاصد التحوية ٤/٥٧٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٦١؛ والمنتصف ١/٢٨٦، ٣/٤٧.

شرح المفردات: مطبوة: اسم مفعول بمعنى: طيبة.

الإعراب: (و)كانها: الواو بحسب ما قبلها، (كأنها): حرف مشبه بالفعل، وها: ضمير في محلّ نصب اسم (كأن). «تقاحة»: خبر كأن مرفوع بالضمة. «مطبوة»: نعت «تقاحة» مرفوع بالضمة. والشاهد فيه قوله: «مطبوة»، وذلك على لغةبني تميم، والقياس الشائع «مطيبة».

(١) تقدم بالرقم ١٣٣٢.

(٢) الكتاب ٤/٣٤٨.

١٣٣٦ - التخريج: الرجل بلا نسبة في الخصائص ١/٢٦١؛ ولسان العرب ٩/١٠٨ (دوف)؛ والممتنع في التصريف ٢/٤٦١؛ والمنتصف ١/٢٨٥.

اللغة: المسك والعنبر: مادتان عطريتان. المذوف والمدوف: المسحوق، أو الملحوظ، أو المبلول بالماء.

الإعراب: (والمسك): الواو: بحسب ما قبلها، (المسك): مبتدأ مرفوع بالضمة. «في عنبره»: جاز مجرور متعلقان بخبر مذوف، أو أنهما الخبر، وال مجرور مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جز مضاف إليه. «المذوف»: نعت «عنبر» مجرور بالكسرة.

وجملة «المسك موجود في عنبره»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «المذوف» حيث أتم المفعول من: داف يذوف ولم يخفقه إلى المذوف.

والأشهر، المقصون والمدوف، وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو، وحكوا: «مَرِيضٌ مَغُورٌ»، و«فَرْسٌ مَغُورٌ»، و«قَوْلٌ مَغُورٌ» قال: وليس ذلك بائقٌ من «سُرْتُ سُوْرًا»، و«غَارٌ غُورًا» لأنَّ في «سُوْرًا»، و«غُورًا» واوين وضمتين، وليس في «مَضْرُونَ» مع الواوين إلا ضمة واحدة. والوجه الأول لأنَّه إذا كان القياس في نحو: «مَغَيْبٌ»، و«مَزِيْدٌ» الإعلال مع أنَّ الياء دون الواو في الثقل، لأنَّه لم يجتمع فيه إلا ياءً وواوً وضمةً، فمفعولٌ من الواو آخر أن لا يجوز فيه التصحيح لثقله، إذ كان فيه ضمةً وواوً، وبعدهما واوً مفعولٌ، فيجتمع فيه واوان وضمةً، وهذا ظاهرٌ في العربية أن يحتمل أمرٌ واحدٌ، فإذا انضمَّ إليه أمرٌ آخر لم يلزم احتماله، إلا ترى أنه إذا وجد في الاسم سببٌ واحدٌ من الأسباب المانعة للصرف احتمل ذلك القدرُ من الثقل، ولم يؤثر في منع الصرف، فإذا انضمَّ إليه سببٌ آخرٌ تفاصُم الثقل، ولم يحتمل، وأثَّرَ في منع الصرف فاعرفه.

فصل

[رأي سيبويه والأخفش في المعتل العين بالياء الساكنة التي قبلها ضمة]

قال صاحب الكتاب: ورأى صاحب الكتاب^(١) في كلَّ ياء هي عين ساكنة مضمومة ما قبلها أن تقلب الضمة كسرة لتسسلم الياء، فإذا بنى؛ نحو: «بُزِّد» من البياض قال: «بِيْض»، والأخفش يقول: «بُوْض» ويقتصر القلب على الجمع، نحو: «بِيْض» في جمع «أَبِيْض»، ومَعْيِشَةٌ عنده^(٢) يجوز أن تكون «مَفْعِلَةً»، و«مَفْعِلَةً» عند الأخفش هي «مَفْعِلَةً» ولو كانت «مَفْعِلَةً»: لقلَّت «مَعْوِشَةً» وإذا بنى من البين مثل «تُرْتِبٌ» قال: «تُبَيْعٌ»، وقال الأخفش: «تُبَوْعٌ» والمَضْوِفة في قوله [من الطويل]:

١٣٣٧ - وَكُنْتَ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضْوِفَةٍ [أَشْمُرُ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مِثْرِي]

(١) الكتاب ٤/٣٤٨.

١٣٣٧ - التخريج: البيت لأبي جندب الهندي في شرح أشعار الهنالين ١/٣٥٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٨٨؛ ولسان العرب ٤/١٥٤، ٩/٢١٢ (جور)، ٩/٢٣١ (غضيق)، ١٣/٣٦٦ (كون)؛ والمعاني الكبير ص ٧٠٠، ١١١٩؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١/٢٤؛ وخزانة الأدب ٧/٤١٧، ٤٧٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩، ٦٨٨؛ والمحتب ١/٢١٤؛ والممتع في التصريف ٢/٤٧٠؛ والمنصف ١/٣٠١. اللغة: المضوِفة: المصيبة.

المعنى: يقول: إذا أصاب جاره مكره، شتر عن سعاديه، وهب لنصرته.

الإعراب: «وكنت»: الواو: استثنافية، و«كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. «جاري»: فاعل لنعمل محدود يفسره ما بعده؛ تقديره: «إذا دعا جاري دعا»، مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل =

كـ«القَوْد»، وـ«الْقُضْوَى» عندِه، وعند الأخفش قياسٌ.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول في أن مذهب سيبويه إذا كان عين الكلمة ياء ساكنة، وقبلها ضمة؛ فإنه يبدل من الضمة كسرة لتصبح الياء، يقول في نحو « فعلٍ » من البيع والبياض: « بِيعٌ »، وـ« بِيَضٌ »، فيبدل من ضمة العين كسرة لتصبح الياء، وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه في هذا الأصل، ويبدل من الياء الواو، ويقول في « مَفْعَلَةً » من العينين: « مَعْوِشَةً »، وفي نحو: « بِيَضٌ » من البياض: « بُوْضٌ »، ويقول في « بِيَضٌ »: إنه فُعلٌ، لكنه جمع، والجمع أثقلٌ من الواحد، فأبدل من الضمة كسرة فيه لثلا يزداد ثقلًا، وـ« مَعِيشَةً » عند سيبويه يجوز أن تكون « مَفْعَلَةً »، وـ« مَفْعَلَةً » فإذا كانت « مَفْعَلَةً » نُقلت حركة العين إلى الفاء لا غير، وإذا كانت « مَفْعَلَةً » ففيه نَقلٌ، وَقَلْبٌ؛ نَقلُ الضمة إلى الفاء، وَقَلْبُها كسرة لتصبح الياء، وعند الأخفش لا تكون إلا « مَفْعَلَةً » بالكسر، إذ لو كانت « مَفْعَلَةً » لقليل: « مَعْوِشَةً ». وقد خالف هذا الأصل في نحو: « مَعِيبٌ »، وـ« مَبِيعٌ » فإن المحنوف عنده عين الكلمة، لأنَّه أسبق الساكنين، والأصل في « مَبِيعٌ »، فنُقلت الضمة إلى الباء للإعلاَل، ثم أبدل منها كسرة لتصبح الياء، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فولَّت الواو كسرة الياء، فانقلب الواو ياء، فصار اللفظ وزنه عنده « بَقِيلٌ » وهذا يهدِّم ما أصله.

ولو بنيت من البيع مثل « تُرْثِبٌ » نُقلت على أصل سيبويه: « تُبِيعٌ »، كأنَّك تقلب ضمة الياء إلى ما قبلها، ثم أبدلَت من الضمة كسرة لتصبح الياء، وعلى قياس قول الأخفش لا تقول: إلا « تُبُوعٌ » تبدل الياء واواً لسكنها وانضمام ما قبلها على حد قلبها في « مُوسِرٌ »، وـ« مُوقِنٌ » لأنَّه لا يُبَدِّل من الضمة كسرة فيما كان واحدًا، ولو لا قول العرب: « مَعِيبٌ »، وـ« مَبِيعٌ » لكان قياسه صحيحًا شديداً لكنه أورد السماع ما أرغَبَ عن قياسه؛ وأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

وَكُنْتَ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضْوِفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْلُغَ السَّاقِ مِثْرَرِي

= « دعا »: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. « المضوفة »: جار و مجرور متعلقان بـ « دعا ». « أشمر »: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوازاً تقديره: أنا. « حتى »: حرف جز. « يبلغ »: فعل مضارع منصوب بـ « أنْ » مضمرة. « الساق »: مفعول به منصوب. « مثري »: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه، والمصدر المؤول من « أنْ يبلغ » في محل جز بحرف الجر، والجائز والمجرور متعلقان بـ « أشمر ». وجملة « كنت... »: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة « إذا جاري... »: اعترافية لا محل لها من الإعراب. وجملة « دعا جاري »: في محل جز بالإضافة. وجملة « دعا لمضوفة »: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة « أشمر »: في محل نصب خبر « كان ». والشاهد فيه قوله: « لمضوفة » والقياس فيه: « لمضيفة »، وهو عند سيبويه شاذ.

ففيه تقوية لمذهب أبي الحسن، لأنَّه جاز على قياسه، و«المضوفة» هنا من «ضفت» إذا نزلت عنده، والمراد هنا ما ينزل به من حوادث الدهر، ونوائب الزمان، أي: إذا جاري دعاني لهذا الأمر شمرت عن ساقِي، وقمت في نصرته. وهذا البيت عند سيبويه شاذٌ في القياس والاستعمال، وهو في الشذوذ كـ«القواعد»، وـ«القضوى» لأنَّ القوَد شاذٌ والقياس قادٌ، كـ«باب»، وـ«القضوى» أيضًا شاذٌ، القياس القضيَا كـ«الدُّنيَا»، وكان القياس في «المضوفة» «المضيفة» فاعرفة.

فصل

[إعلال الاسم الثلاثي المجرد]

قال صاحب الكتاب: والأسماء الثلاثية المجردة إنما يُعلَّل منها ما كان على مثال الفعل؛ نحو: «باب»، وـ«دار»، وـ«شجرة شاكِة»، وـ«رجل مال» لأنها على « فعل»، أو « فعل». وربما صَح ذلك، نحو: «القواعد»، وـ«الحركة»، وـ«الخوننة»، وـ«الجحورة»، وـ«رجل روع»، وـ«حوال». وما ليس على مثاله فيه التصحيح كـ«الثومة»، وـ«اللومة»، وـ«الغيبة»، وـ«العواوض»، وـ«العودَة». وإنما أعلَّوا «قيمة» لأنَّه مصدر بمعنى القيام وصف به في قوله تعالى: «دينًا قيمًا»^(١).

* * *

قال الشارح: قد تقدَّم القول: إنَّ الإعلال والتغيير إنما هو للأفعال لتصريفها باختلاف صيغتها للدلالة على الزمان وغيره من المعانى المفادة منها من نحو: الأمر، والنهي، وإعلال الأسماء إنما كان بالحمل عليها، فـ«باب» ونحوه من قولك: «دار»، وـ«ساق» وما أشبههما مما هو على بناء الفعل فإنما اقلبت عينه، لأنَّها متحرَّكة قبلها فتحة، فصارت في الأسماء بمنزلة «قال»، وـ«باع» في الأفعال، والذي أوجب القلب فيها اجتماع المتشابهات، لأنَّ حروف اللين مضارعة للحركات، فكرهوا اجتماعها، فلذلك قلبوها، نحو: «قال»، وـ«باع»، وـ«باب»، وـ«دار» إلى حرف يؤمن معه الحركة أبْلَتة، وهو الألف، ولذلك كانت الألف عندهم بمنزلة حرف متحرَّك لأنَّها غير قابلة للحركة كما أنَّ الحرف المتحرَّك غير قابل لغير حركته. فإن قال قائل: لم لم يجز؛ نحو: «باب»، وـ«دار» على أصولها من التصحيح ليكون ذلك فرقاً بينها وبين الأفعال كما فعل فيما لحقته الزوايد؟ قيل: الفرق بينهما أنَّ ما لحقته زائدةً من الأسماء يبلغ به زنة الأفعال، فإذا سمِّي به لم ينصرف، فيلتبس بالفعل لأنَّه لا يدخله خفضٌ، ولا تنوينٌ، وما كان على ثلاثة مجرداً من الريادة فالتنوين والخفض يفصل بينه، وبين الفعل.

وقوله: «لأنَّها على فعل، أو فعل» فالمراد أنَّ «باباً»، وـ«داراً» على « فعل» وـ«شجرة

شاكَةً»، و«رجلٌ مالٌ» على «فَعِلٌ» بكسر العين. فإن قيل: وإن قلت: إن «باباً»، و«داراً» أصلهما «فَعِلٌ»، و«شجرة شاكَةً»، و«رجلٌ مالٌ»، «فَعِلٌ»؟ قيل: فَعِلٌ بفتح العين؛ نحو: «قَلْمٌ»، و«جَبَلٌ» أكثر في الكلام من «فَعِلٌ»، و«فَعِلٌ»؟ نحو: «كَيْفٌ»، و«عَصْدٌ» فُحْمَل على الأكثر، وهو الفتح إذ لم تقم دلالة على خلافه. وأما قولهم: «شجرة شاكَةً» فإنه يقال: «شاكَ الرجلُ، يَشَاكُ شَوْكًا» إذا ظهرت شوكته وحيثته، وكذلك يقال: «مالَ الرجلُ يَمَالٌ» إذا كثر ماله، فهما من باب «فَعِلٌ يَفْعَلٌ»، من نحو: «خافَ يَخَافُ» فالاسم منهما فَعِلٌ من نحو: «حَذَرَ يَحْذَرُ فَهُوَ حَذَرٌ»، و«رَجَلٌ يَوْجَلُ، فَهُوَ رَجَلٌ» فلذلك قلنا: إن نحو: «شجرة شاكَةً»، و«رجلٌ مالٌ» من قبيل «حَذَرٌ»، و«رَجَلٌ».

وقد شئت من ذلك الألفاظ، فصحت، ولم تُعَلَّ كأنهم أخرجوها مُنْبَهةً على أصل الباب؛ نحو: «القوَد»، و«الحوَّة»، و«الخَوَنَة»، و«الجَوَرَة» فهذه الأشياء من باب «مال»، و«دار»، وقالوا: «رجلٌ زَوْغٌ، وَحَوْلٌ»، فهما من باب «شاكَةً»، و«مالٍ». وقوله: «ومَا لِيْسَ عَلَى مِثَالِهِ فَفِيهِ التَّصْحِيفُ» يريده أنهم لم يعلوه لأنَّه ليس على وزان الفعل كـ«اللُّوَمَة»، وهو الكثير اللؤم، وـ«الثُّوَمَة» وهو الكثير النَّوْمُ، وـ«الْعَيْبَةُ» الذي يعيَّب الناسَ كثِيرًا، فصحت هذه الألفاظ، وما كان نحوها لمباينتها الأفعال باختلاف بنائهما، فصار البناء فيما ذكرناه كالزيادة في «الجَوَلَان»، وـ«صَوْرَى» في امتيازهما من الفعل بما لحقه في آخره من الألف والنون، والتثنين، وألف التائيث، وهذه زوائد مما يختص به الأسماء دون الأفعال، فجرى ما خالف الفعل في البنية مجرى ما خالفة بالزيادة، فكان بناؤه موجباً لتصحيحه لبعده عن شَبَهِ الفعل، كما كانت الزيادة كذلك في آخره، فصحت لمخالفته الفعل. ومن ذلك «الْعَوَضُ»، وـ«الْعَوَدَةُ»، وـ«الْجَوَلُ»، وـ«الطُّولُ». كلُّ ذلك صَحَّ لمخالفته بنائهما أبنية الأفعال، ومع ذلك لو أعللنا نحوها، لم تُصِرِّ إلى حرف يُؤْمِنُ معه الحركة، لأنَّا إنما نصِيرُ إلى الواو في نحو: «الْعَيْبَةُ»، وـ«اللُّوَمَةُ» لانضمام ما قبلها، وإلى الياء في نحو: «الْجَوَلُ»، وـ«الطُّولُ» لانكسار ما قبلها خلاف نحو: «بَابٌ»، وـ«دَارٌ»، لأنَّا صِرَّنا فيهما إلى الألف، وهو حرف يؤمن معه الحركة.

وأما «قيَمَّا» من قوله تعالى: «وَدِيَكَا قَيَمَّا»^(١) فقد قرئ «قيَمَّا»^(٢)، وهو «فَيَعْلُمُ» من القيام، نحو: «سَيِّدٌ»، وـ«مَيِّتٌ» ولا إشكال في الوصف بذلك، وقد تكرر في الكتاب

(١) الأنعام: ١٦١.

(٢) قرأ بذلك نافع وابن كثير وأبو عمرو وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٤/٢٦٢؛ وتفسير الطبرى ١٢/٢٨٢؛ والكشف ٢/٥٠؛ والنشر في القراءات

العاشر ٢/٢٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٣٣٩.

العزيز في عدة موضع، نحو: «اللَّذِينَ أَقْتَمُ»^(١) و«دِينَ الْقِيمَةِ»^(٢) و«كُتُبَ قِيمَةٌ»^(٣) وهو المستقيم. وفُرِئَءَ: «قِيمَةً» بكسر القاف، وتحقيقه الياء وفتحها ووجهه أن يكون مصدراً كـ«الصَّغْرُ» وـ«الْكَبْرُ»، فأعلوه لاعتلال فعله، ولو لا ذلك لتصح كما في قوله تعالى: «لَا يَعْثُونَ عَنْهَا حِوَّلًا»^(٤)، لأنهم لم يجروه على فعل. ومثل ذلك لو بنيت من «البيع» وـ«القول» وـ«نحوهما من المعتل على مثال لا يكون عليه الفعل، نحو: «فِعْلٌ»، لقلت: «بِيَعٌ»، وـ«قِوْلٌ». وعليه قوله تعالى: «جِوَّلًا»، ولو كان جاريًا على الفعل من نحو: «حالٍ يَحْوِلُ»، لقلت: «جِيلًا» باعتلال فعله، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: والمصدر يُعَلَّ باعتلال الفعل، وقولهم: «حال حِوَّلًا» كـ«القَوْد» . وـ«فُعْلٌ» إن كان من الواو سُكِّنت عينه لاجتماع الضميين والواو، فيقال: «نُورٌ»، وـ«عُونٌ» في جمع «نَوَارٍ»، وـ«عَوَانٍ» . ويُتَّقَّلُ في الشعر، قال عَدِيُّ بن زِيدٍ [من الكامل]:

[عَنْ مُبِرَّقَاتِ بَالْبُرِينِ فَيَبْ - سُدو] وفي الأَكْفَ اللامعاتِ سُؤْزٌ^(٥)

إِنْ كَانَ مِنَ الْيَاءِ، فَهُوَ كَالصَّحِيحِ . وَمِنْ قَالَ: «كُتُبٌ»، وـ«رُسُلٌ»، قَالَ: «غَيْرٌ»، وـ«بَيْضٌ» في جمع «غَيْبُورٍ»، وـ«بَيْوَضٍ»، وَمِنْ قَالَ: «كُتُبٌ» وـ«رُسُلٌ»، قَالَ: «غَيْرٌ»، وـ«بَيْضٌ» .

* * *

قال الشارح: قد تقدم القول إن المقادير تُعَلَّ باعتلال أفعالها، وتصح بفتحتها، إلا ترك قول: «قام قياماً»، وـ«لَأَدَ لِيَادَ»، وتقول: «قاومَ قواماً»، وـ«لَأَوَّدَ لِوَادَ» لما بينهما من العلة؟ فراردوا أن يكون العمل فيما من وجه واحد. وقد جعل صاحب الكتاب «جِوَّلًا» جاريًا على الفعل، وأخرج صحته على الشذوذ من نحو: «القَوْد»، وـ«الْحَوَّةَ» . والوجه ما بدأنا به، لأنه على القياس.

وأَنَّا «فُعْلٌ» فيما اعتلت عينه، فما كان منه من ذوات الواو، فإن الواو تسْكُنُ فيه لاجتماع ضميين والواو، فجعلوا الإسكان فيه بمنزلة الهمزة في الواو المضمومة في نحو: «أَذْوَرٌ»، وـ«أَنْوَبٌ»، فقالوا: «عَوَانٌ عُونٌ»، وهي التي بين الصغر والكبير، وـ«نَوَارٌ»، وـ«نُورٌ»

(١) يوسف: ٤٠، والروم: ٣٠، والتوبية: ٣٦.

(٢) البينة: ٥.

(٣) البينة: ٣.

(٤) الكهف: ١٠٨.

(٥) تقدم بالرقم ٧٤٣

وهي النافرة. عدلوا إلى التخفيف بالإسكان كما عدلوا إلى التماس التخفيف بقلبهم الواو المضمومة همزة. قال سيبويه^(١): وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يُسكنون عين الصحيح من نحو: «رُسْلٌ»، و«عَضْدٌ» لشُقُّ الضمة عليها، يريدهم حملوا تخفيفهم «نُورًا»، و«عُونًا» على تخفيفهم في الصحيح.

وإذا كان ذلك جائزًا مع غير المعتل الذي لا يشق عليه الحركات، كان مع الواو لازمًا. وقد جاء على الأصل في الشعر. قال عَدَيُّ بن زيد [من الكامل]:

عن مُبِرِّقاتِ بَالْبَرِّينَ فِيْبَنْ دُوْبَا الْأَكْفَ اللَامِعَاتِ سُوْزَ^(٢)

يُعْتَفُ نَفْسَهُ عَلَى الْوَلَوْعِ بِالنَّسَاءِ بَعْدَ الْمَشِيبِ وَالْكَبَرِ، وَقَبْلَهُ:

قد حان لِو صحوت أَنْ تَقْصَرَا وَقَدْ أَتَى لِمَا عَاهَدْتَ عُصْرَ
الشاهد في تحريرك الواو من «سُورٍ» بالضم، وهو جمع «سوار». والمُعنى: قد حان
أن تقصر عن طلبة مُبرِّقات بالبرين. والمُبرِّقات من النساء التي تُظْهِر حَلْيَهَا لِيُنْظَرَ إِلَيْهَا
الرجل، فيميلوها إليها. والبُرُون: الْخَلَالِ، وأصله البُرَّةُ في أنف البعير، وهي حلقة من
صُفْرٍ، وكل حلقة من سوار وقُرْط وخلال وما أشبهها فهي بُرَّةُ. والمراد بالأكفَّ
اللامعات أي أذرع الأكفَّ، لأن السوار لا يكون إلا في الذراع، لا في الكف. وقال
الآخر - أنسدَهُ أبو زيد عن الخليل [من المتقارب]:

١٣٣٨ - أَغْرِيَ الثَّنَائِيَا أَحْمَ اللَّثَاثَ يَحْسَنْهُ سُوكُ الْإِسْجَلِ
واستعمالُ الأصل الذي هو الضم هنا من ضرورات الشعر عند سيبويه^(٣)، وهو

(١) الكتاب ٤/٣٥٩.

(٢) تقدم بالرقم ٧٤٣.

١٣٣٨ - التَّخْرِيج: البيت لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٤٨؛ ولسان العرب ٤٤٦/١٠ (سوك)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥٧٣/١١ (قول)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٣٠؛ والمقتضب ١/١١٣؛ والممتع في التصريف ٢/٤٦٧؛ والمنصف ١/٣٢٨.

اللغة: أغْرِي: أبيض. الثناء: ج الثنائية، وهي الأسنان في مقدمة الفم. الأحْمَ: اللون بين الأسود والأحمر. اللثاث: ج اللثة، وهي ما حول الأسنان من لحم. السوك: ج السواك وهو ما ينظف به الأسنان. الإسحل: شجر يُتَّخذ منه المساروِيك.

الاعراب: «أَغْرِي»: خبر مبتدأ محدوف تقديره: «هو»، وهو مضاف. «الثَّنَائِيَا»: مضاف إليه مجرور. «أَحْمَ»: خبر ثانٍ تقديره: «هو»، وهو مضاف. «اللَّثَاثَ»: مضاف إليه مجرور. «يَحْسَنْهُ»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «سُوك»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «الإِسْجَل»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «هو أغْرِي...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَحْسَنْهُ»: في محل جز صفة لـ«اللَّثَاثَ». والشاهد فيه قوله: «سُوكُ الْإِسْجَل» حيث ضمت الواو ومن حقها السكون على وزن «فُعْلٌ»، وذلك للضرورة.

(٣) الكتاب ٤/٢٥٩.

عند أبي العباس جائزٌ في غير الشعر. قال: فإن جئت به على الأصل، فأردت أن تبدل من الواو همزةً، كان ذلك جائزًا لأنضمها، وقلما يُبلغ به الأصل، وهو جائز.

وأما « فعلً » من ذوات الياء، فإن الياء تسلم فيه، نحو قوله: « رجلٌ صَيْدُدٌ »، و« قومٌ صَيْدُدٌ »، و« رجلٌ عَيْوَرٌ »، و« جَالَ عَيْرٌ »، و« دَجَاجَةَ بَيْوَضٌ »، و« دَجَاجَ بَيْضٌ »، لأنَّه « فعلٌ ». ومن قال في « رُسْلٌ »: « رُسْلٌ »، قال في « صَيْدٌ »: « صَيْدٌ »، وفي « بَيْضٌ »: « بَيْضٌ »؛ لأنَّه « فعلٌ »، فيلزم فيه ما يلزم في جمع « أَبْيَضٌ »، لأنَّه يصير « فُعْلًا » مثله. وقد ذكرنا الخلاف في ذلك مع أبي الحسن.

فصل

[إعلال الاسم الثلاثي المزيد]

قال صاحب الكتاب: وأما الأسماء المزیدُ فيها، فإِنَّمَا يُعَلَّ منها ما وَاقَ الفعلَ في وزنِه، وفارقه، إِنَّما بزيادة لا تكون في الفعل، كقولك « مَقَالٌ »، و« مَسِيرٌ »، و« مَعُونَةٌ ». وقد شدَّ نحو: « مَكْوَزَةٌ »، و« مَزِيدٌ »، و« مَزِينٌ »، و« مَشْوَرَةٌ »، و« مَضِيدَةٌ »، و« الْفَكَاهَةُ مَفْوَدَةٌ إِلَى الْأَدَى » وقرئ: « لَمَثُوبَةٌ مَّنْ عِنْدَ اللَّهِ »^(١). وقولهم: « مِفْوَلٌ » ممحوذٌ من « مَفْوَالٍ » كـ« مَحْيَطٌ » من « مَحْيَاطٌ »؛ وإنَّما بمثال لا يكُون فيه، كِتائِك مثال « تَخْلِيٌّ »^(٢) من « باعَ » « تَبَيَّعَ »، تقول: « تَبَيَّعَ » بالإعلال، لأنَّ « تَفْعَلًا » بكسر التاء ليس في أمثلة الفعل. وما كان منها مماثلاً للفعل، صَحَّ فرقاً بينه وبينه، كقولك: « أَبْيَضٌ »، و« أَسْوَدٌ »، و« أَذْوَرٌ »، و« أَغْيَنٌ »، و« أَخْوَنَةٌ »، و« أَغْيَنَةٌ ». وكذلك لو بنيت « تَفْعَلُ » أو « تَفْعَلُ » من « زَادَ يَزِيدُ »، لقللت: « تَزِيدٌ »، و« تَزِيدٌ » على التصحیح.

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ كلَّ اسم كان على مثال الفعل، وفيه زيادة ينفصل بها من الفعل إِنَّما لأنَّ لا تكون من زوائد الأفعال، وإنَّما أنَّ تكون من زوائد الأفعال، إلا لأنَّه ينفصل من الفعل بالبِيَّنة، فإِنَّه يُعَلَّ بقلب حرف اللين، كما كان ذلك في الأفعال، إذ كان على وزنها، فكانت زيادته في موضع زيادتها. وهذا مستمرٌ في كلَّ ما كان على هذا الوزن.

مثال الأول قوله في « مَفْعَلٌ » من « القَوْلٌ »، و« الْبَيْنَ »: « مَقَالٌ »، و« مَبَاعٌ »، لأنَّه في وزن « أَقَالٌ » و« أَبَاعٌ »، والميمُ في أوله كالهمزة في أول الفعل، ولم تَخْفَ التباساً؛ لأنَّ

(١) البقرة: ١٠٣، وهذه قراءة قادة وأبي السمائل وغيره.

انظر: البحر المحيط ١/٣٣٥؛ والكشف ١/٨٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/٩٦.

(٢) التَّخْلِي: القشر على وجه الأديم مما يلي الشعر، وما أفسده السكين من الجلد إذا قُشر. (السان العرب ٦٠ (حلًا)).

الميم لا تكون من زوائد الأفعال. وكذلك لو بنيت منه شيئاً على «مفعَل»، وهو بناء المفعول، لقلت: «مُقال»، و«مُراد»، و«مُبَاع»، كما كنت تقول: «يُقال»، و«يُراد»، و«يُبَاع».

وال المصادر وأسماء الزمان والمكان بزيادة الميم في أوائلها يكون لفظها كلفظ المفعول إذا جاوزت الثلاثة، لأنها مفعولات، نحو قوله تعالى: «أَنْزَلَنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا»^(١)، و«يُسَرِّ اللَّهُ بِجَرِبَاهَا وَمَرْسَهَاهَا»^(٢). وكذلك لو بنيت منها «مفعولاً»، لقلت: «مَقْيَلًا»، و«مَبِيعًا» ومثله «المَسِير». وأصل «مَقْيَل»: «مَقْوِل» بكسر الواو، لأنها بيازء العين في «مفعِل»، فأرادوا إعلاله لكونه على بنية الفعل ومنه، فنقلوا كسرة الواو إلى القاف قبلها، فسكنت الواو وانكسر ما قبلها، فقلبت ياء، فصار «مَقْيَلًا» كما ترى. وأما «مَبِيع» و«مَسِير»، فأصلهما الياء، فليس فيهما إلا نقل الكسرة من العين إلى ما قبلها. وأما «مَعْوَنَة» فهو «مفعولة» من «العَوْنَ»، وأصله: «مَعْوَنَة» بضم الواو، فنتقلت الضمة إلى العين لما أرادوا من إعلالها، لأنها على وزن الفعل من نحو: «يَخْرُجُ» و«يَقْتُلُ»، والميم في مقابلة الياء، والهاء زائدة للتأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فلا اعتداد بها في البناء.

وقد شد نحو: «مَكْوَزَة»، و«مَزِيد»، و«مَذِين»، والقياس نحو: «مَكَازَة»، و«مَزَاد»، و«مَرَام»، و«مَدَان»، كما قالوا: «مَقال»، و«مَقام»، وذلك أنها أعلام. فـ«مَكْوَزَة» من لفظ «كُوْز»، وقد سموا بـكُوْز من بني ضَبَّة. و«مَزِيد» من «زادَ زَيْد»، و«مَزِيم» مفعُلٌ من «رَأَمَ يَرِيم»، فـمَزِيدٌ وـمَزِيمٌ أعلام لأناسٍ، وـ«مَذِين» اسم مكان، والأعلام قد كثُر فيها التغيير، نحو: «مَحْبَب»، و«مَوْهَبٌ»، ونظائرهما.

وقالوا في غير العلم: «مَشَوَّرَة»، وهي «مفعولة» من «الشَّورَى»، ومنه «شاوَزَنْهم في الأمر». يقال: «مَشَوَّرَة» و«مَشَوَّرَة»، فـ«مَشَوَّرَة» على القياس في الإعلال بـنقل الضمة إلى الشين، وـ«مَشَوَّرَة» شاذ، والقياس: «مَسَارَة» كـ«مَقَالَة» وـ«مَعَانَة». وقالوا: «وَقَعَ الصَّيْدُ فِي مِضِيَّدَنَا». وقرأ قتادة وأبو السُّمال لِمَثُوبَةِ مَنْ عَنْدَ اللَّهِ^(٣) وهي «مفعولة» من الثواب، يقال: «مَثُوبَة» كما قلنا في «مَشَوَّرَة»، والقياس: «مَثَابَة».

وحكى أبو زيد: «هذا شيءٌ مطَيَّبٌ للنفس»، و«هذا شرابٌ مَبْوَلَة» . وهذا في الاسم كـ«استحوذ» وـ«أغْيَلَتِ المرأة» في الفعل، كأنهم أخرجوا بعض المعتل على أصله تنبيها عليه، ومحافظة على الأصول المُغَيَّرة.

(١) المؤمنون: ٢٩.

(٢) هود: ٤١.

(٣) البقرة: ١٠٣. وانظر: البحر المحيط ١/ ٣٣٥؛ والكتاف ١/ ٨٦؛ والمحتسب ١/ ١٠٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٩٦.

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يجعل ذلك من الشاذ، لأنَّه كان لا يُعلَّل إلا ما كان مصدراً جارياً على الفعل، أو اسمًا لأزمنة الفعل، والأمكانية الدالة على الفعل؛ فأما ما صيغ منها اسمًا لا تريده به مكانًا من الفعل، ولا زمانًا، ولا مصدراً كـ«مَكْوَرَة»، وـ«مَزِيد»، وـ«مَقْوَدَة»، وجميع ما كان من ذلك، فإنَّك تُخرجه على الأصل لبعده من الفعل، ولو كان «مَزِيم» مصدراً، لقلت: «رُمْتُه مَرَاماً» وـ«هذا مراماًك»، إذا أردت الموضع الذي تَرُوم. والوجه الأول لأنَّهم قد أعلوا نحو: «باب»، وـ«دار»، فلا علقة بينه وبين الفعل.

وقالوا: «مِقْوَل»، وـ«مَخْيَط»، وـ«مَخْوَل» فلم يُعلَّوه، لأنَّه منقوص من «مِقْوَل»، وـ«مَخْيَاط»، وـ«مَخْوَل»، فكما لا تُعلَّه في الأصل لوقوع الألف بعد حرف العلة التي هي العين كذلك لم يُعلَّوا «مِقْوَلًا»، وـ«مَخْيَطًا»، لأنَّهما في معناه. ونظير ذلك قولهم: «عَوْرَ»، وـ«حَوْلَ»، وـ«اجْتَوْرُوا»، إذ كان في معنى «اعْوَرَ»، وـ«اَحْوَلَ»، وـ«تَجَاوَرُوا».

وأما الثاني، وهو ما خالف الفعل في البناء والمثال، نحو بنائك على مثال «تَخْلِي»، وهو ما يفسده السكين من الجلد عند القشر من قوله: «بَاعَ»، فإنَّك تقول: «تَبَيَّعَ» بالإعلال، وهو أنَّك تنقل الكسرة إلى الباء، لأنَّ «تَفْعِلاً» بكسر التاء ليس في أمثلة الفعل، وقيل: إنَّ نحو: «مِقْوَل»، وـ«مَخْيَط» إنما صَحَّ لأنَّه ليس من أبنية الفعل، فهو مخالف للأفعال في البنية، فكان حكمهما حكم «تَخْلِي».

وأما ما كان مُماثلاً لل فعل بالزيادة في أوله، فإنَّ كانت الزيادة في أوله زيادة الفعل، والبناء كبناء الفعل، فإنَّ ذلك الاسم يُصحَّح، ولا يُعلَّل. وذلك لو بنيت من «القَرْلَ» وـ«البَيْعَ» مثل «يَفْعَلُ». بفتح العين، نحو: «يَغْلُمُ»، أو «يَفْعُلُ» بالضم، نحو: «يَقْتَلُ»، أو «يَفْعِلُ» بالكسر، نحو: «يَضْرِبُ»، لكنَّ تقول: «يَفْقُولُ»، وـ«يَقْوُلُ»، وـ«يَقْوِلُ»، وـ«بَيْتَبَيْعَ»، وـ«بَيْتَقْرَلَ»، وـ«بَيْتَقْرِبَ» من غير إعلال. وذلك من قبيل أنَّ الزوائد زوائد الأفعال، والبناء بناء الأفعال، فلو أعلَّوه كإعلال الفعل، لم يُعلم أسمُّه هو أم فعل، فصَحَّحوه فرقاً بينه وبين الفعل.

فإنْ قيل فأنتم تقولون: «بَابُ» وـ«دار»، فتعلُّون هذه الأسماء، وإنْ كانت على وزن الفعل، ولا تُبالون التباسها بالفعل، قيل: إنما أَعْلَلْ «بَابُ» وـ«دار»، ولم يُصحَّ للفرق بينه وبين الفعل، لأنَّه ثلاثي منصرف، والتثنين يدخله، ففرق التثنين بينه وبين الفعل وغيره من ذوات الأربع بالزيادة في أوله إذا سمَّي به يُفارقه التثنين، لأنَّه يمتنع من الصرف، فيُشَبِّه الفعل، فصَحَّ للفرق، فـ«بَابُ» وـ«دار» التثنين لازم له معرفة ونكرة، وليس كذلك «يَفْعُلُ» إذا سمَّيَت به رجلاً، فإنَّك لو أعلَلتَه، ثم سمَّيَت به، وجعلته عَلَمًا، لَرَال التثنين والجر، فكان يُشَبِّه الفعل بالإعلال وسقوط التثنين والجر، فلذلك وجب تصحيح «يَفْعُلُ» أسمًا من «قام» ونحوه، فاعرفه.

فصل

[أحكام أخرى في الإعلال]

قال صاحب الكتاب : وقد أعلوا نحو : «قيام» ، و«عياذ» ، و«اختياز» ، و«انقياد» ، لإعلال أفعالها مع وقوع الكسرة قبل الواو والحرف المشبه للباء بعدها ، وهو الألف ، ونحو «ديار» ، و«رياح» ، و«جياد» تشبهها الإعلال وخدانها بإعلال الفعل مع الكسرة والألف ، ونحو : «سياط» ، و«ثياب» ، ورياض لشبيه الإعلال في الواحد ، وهو كون الواو ميئنة ساكنة فيه ، بألف «دار» وباء «ريح» . مع الكسرة والألف . وقالوا : «تير» ، و«ديم» لإعلال الواحد والكسرة . وقالوا : «ثيررة» لسكن الواو في الواحد والكسرة ، وهذا قليل ، والكثير «عودَة» و«كُورَة» و«زوجَة» . وقالوا «طوال» لتحرّك الواو في الواحد . قوله [من الطويل] :

[تبين لي أن القِمَاءَ ذَلَّةٌ] وأن أَعِزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا^(١)
 ليس بالأغَرف . وأما قولهم : «رواة» مع سكونها في «رتان» وانقلابها ، فلنلا يجمعوا بين إعلالين : قلب الواو التي هي عين باء ، وقلب الباء التي هي لام همزة . و«نواة» ليس بنظيره لأن الواو في واحده صحيح ، وهو قوله : «ناو» .

* * *

قال الشارح : أمّا ما كان من المصادر معتلّ العين بالواو من نحو : «حال حيالاً» ، و«عاد عياداً» ، و«قام قياماً» ، فإن الواو تقلب فيه باء ، وذلك لمجموع أمور ثلاثة : أحدها أنها قد اعطلت في الفعل ، والمصدر يعتل باعتلال فعله ، لأن كل واحد منها يؤول إلى صاحبه .

والثاني : كون الكسرة قبلها ، والكسرة بعض الباء .

والثالث : كون ما بعدها ألفاً ، والألف تشبه الباء من جهة المد واللين ، وأنها تقلب في موضعها . فاجتمع هذه الأمور موجب لقلبها باء . وشبها هنا بواو قبلها باء ساكنة ، نحو : «سَيِّد» ، و«مَيْت» ، فقلبها كقلبها ، وكان ذلك أخف عليهم ، إذ كان العمل من وجه واحد .

والمراد من قوله : «وجه واحد» أن الخروج من الكسرة إلى الباء ثم إلى الألف التي تشبه الباء أخف عليهم من الخروج من الكسرة إلى الواو ، ولذلك لم يأت في أبنائهم خروج من كسرة إلى ضمة لازماً ، وقل في كلامهم نحو : «يَوْمٌ» و«يَوْحٌ» ، لخروجهم من الباء إلى الواو . فاجتمع هذه الأسباب على لقلب هذه الواو باء ، ألا ترى أنه إذا صرخ

ال فعل، لم يجب القلب، نحو: «قاومَ قِواماً»، و«حاورَ حِواراً»؟ وكذلك لو كان في الواحد، ولم يكن مصدرًا، نحو: «جِوالٍ»، و«سوالٍ»، لم يجز الإعلال. وقيل: إنما وجوب الإعلال هنا لأن الفتحة في الواو عارضة لأجل الألف، إذ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحة، فكانت الواو في حكم الساكنة، فقلبت ياء على حد قلبها في «ميزان»، و«مِيزاد»، لأنها في الحكم مثلها.

وأما «حُوضُ»، و«جِيَاضُ»، و«سَوْطُ»، و«سِيَاطُ»، فإنما قُلبت واوه ياء حملأ له على «دار»، و«ديار»، و«رياح»، و«رياح». وذلك لأنه جمع، والجمع أثقل من الواحد، وأن واو واحدة ضعيفة ميتة لسكنونها، فكانت كالمعتلة في «دار» و«رياح»، وأن قبل الواو كسرة كالكسرة في «رياح»، و«ديار»، وأن بعد الواو ألفاً، والألف تُشَبِّه الياء، وأن اللام منه صحيحة كصحة لام «دار» و«رياح»، إذ لو كانت اللام معتلة، لم تعتل العين، لأنه لا يتواتي عندهم إعلالان في كلمة واحدة، فلا بد من اجتماع هذه الأسباب حتى يصح الإلحاق والحمل، ألا ترى أنه لما تحركت الواو في «طويل» لم تقلب الواو في جمعه بل صحت، نحو: «طِوال»؟

وقد قالوا: «عَوْذَ عِوَدَةً»، و«زَرْوُجَ زَرَوجَةً»، فهذا قد اجتمع فيه سكون في الواحد والكسرة التي قبل الواو، وأنه جمع، وصحة اللام، إلا أنه لم يقع بعدها ألف، ومع ذلك قد صحت، ولم تعتل.

وقالوا: «تَيَّرُ»، و«دِيمُ» فأعلىهما لاعتلال الواحد منهمما، فـ«تَيَّرُ» جمع «تَارَة»، و«دِيمُ» جمع «دِيمَة»، فلما اعتل الواحد، أعلىوا الجمع. فاما قولهم: «ثَيَّرَةً» في جمع «ثَورٍ» لهذا الحيوان، فهو شاذ. قال أبو العباس المبرد: أرادوا الفرق بين الثور من الحيوان، والثور الذي هو الأقط. وقد تقدم ذكر ذلك في مواضع، وقيل: إنهم شبهوا واو «حُوضِ»، و«ثُوبِ» لسكنونها بالواو في «يَقُولُون» لسكنونها، فكما أعلىوا مصدرًا هذا الفعل لاعتلال فعله، أعلىوا جمع هذا. وقالوا: «طِوال»، فصَحَّحُوا العين حين كانت متحركة في «طَوِيل»، وربما قلبوها ياء. قال الشاعر [من الطويل]:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ دَلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا^(١)
وهو قليل.

وأما قولهم: «رواء» في جمع «رَيَانَ»، و«طَوَاء» في جمع «طَيَانَ»، فإنما صحت الواو فيهما مع سكونها في الواحد، لثلا يجمعوا بين إعلال اللام والعين، إذ كانت اللام معتلة بقلبها همزة. وأما «نِوَاءً» في جمع «نَاوِ»، فليس من قبيل «طَوَاء»، لأن الواو لم تكن ساكنة في الواحد، ولا معتلة، فصحت في الجمع، فاعرفه.

فصل

[امتناع الاسم من الإعلال]

قال صاحب الكتاب: ويتمكن الاسم من الإعلال بأن يسكن ما قبل واوه وياه، أو ما بعدهما، إذا لم يكن نحو: «الإقامة»، و«الاستقامة» مما يعتل باعتلال فعله، وذلك قولهم: «حَوْلٌ»، و«عَوْارٌ»، و«مِشوارٌ»، و«تَقْوَالٌ»، و«سُوقٌ»، و«غُورٌ»، و«طَوْيلٌ»، و«مَقاوِمٌ»، و«أَهْونَاءٌ»، و«شَيْوخٌ»، و«هَيَامٌ»، و«خِيَارٌ»، و«مَعَايِشٌ»، و«أَبِيَّنَاءٌ».

* * *

قال الشارح: لما كانت هذه الأسماء متعللة العينات، وهي صفات مشتقة من الأفعال، والأفعال بابها التغيير والإعلال، فكأنه وجد في هذه الأسماء سبب الإعلال، إلا أنه تختلف إعلالها، فنبأ على المانع، وهو سكون ما قبلها، أو ما بعدها. فلو أُسكتت هذه الحروف، لالتقى ساكنان، وكان يجب الحذف أو الحركة، فكان يزول البناء.

وجملة الأمر أنها على ثلاثة أضرب، منها ما صلح لسكنون ما قبله، نحو: «حَوْلٌ»، و«مَقاوِمٌ»، و«مَعَايِشٌ»، و«أَبِيَّنَاءٌ». ومنها ما صلح لسكنون ما بعده، نحو: «عَوْرٌ»، و«شَيْوخٌ»، و«هَيَامٌ»، و«خِيَارٌ». ومنها ما صلح لسكنون ما قبله، وما بعده، نحو: «عَوْارٌ»، و«مِشوارٌ»، و«تَقْوَالٌ»، وهو أبلغ في منع الإعلال، مع أن هذه الأسماء لم تكن على أبنية الأفعال، وإنما يُعَلَّ ما كان على زنة الفعل، فصحت هذه الأسماء لعدم شبهاها بالأفعال، إذ لم تكن على زيتها، ولا جارية عليها، فـ«حَوْلٌ» المانع فيه ما قبله من الساكن، يقال: «رجل حَوْلَ قُلْبٍ» إذا كان ذا حنكة مجرئاً، قال معاوية لابنته هند وهي تمرضه: «إنك لتقلبي حَوْلًا قُلْبًا أن يخامر هَوْلَ المَطْلَعِ» مع أنَّه ليس على زنة الفعل كـ«باب»، و«دار».

و«عَوْارٌ» المانع لاعتلاله اكتناف الساكنين بحرف العلة، فلو قُلْبت ألفاً، لا جتمع ثلث سواكن، وذلك بمكان من الإحال. والعوار: الرَّمَدُ في العين، قالت الحَسَاء [من البسيط]:

١٣٣٩ - قَدَى^(١) بَعَيْنِكَ أَمْ بِالْعَيْنِ عَوْارٌ [أَمْ دَرَقْتَ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ]

(١) في الطبعتين: «أَقْدَى»، ويزيداً الهمزة ينكسر الوزن.

١٣٣٩ - التخريج: البيت للخشاء في ديوانها ص ٣٧٨؛ وكتاب العين ٢/٢٣٩؛ وأساس البلاغة (عور). اللغة والمعنى: القدى: ما يؤذى العين من غبار أو قسن أو نحوها. العوار: مرض تدمع معه العين بكثرة. درفت: سالت.

هل دخل في العين ما يؤذيها فسال دمعها؟ أو أصيّبت بمرض؟ أو أنها تبكي لغياب الأحبة عن الديار؟!

الإعراب: «قدى»: مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف للتغدر. «بعينك»: جاز و مجرور متعلقان =

وقيل: هو طائرٌ بعينه، وقيل: هو ضربٌ من الخطاطيف أسودٌ طويلُ الجناحين.

ومشوار: مما صَحَّ لسكون ما قبل حرف العلة وما بعده. والمشوار: المكان تعرَّض فيه الدوابُ، والمكان الذي يكون فيه العسلُ ويُشار. ومثله «مِقْوَالٌ»، وهو الكثير القول الجيدُ، يقال: «رجلٌ مِقْوَالٌ».

وكذلك «تَجْوَالٌ»، و«تَقْوَالٌ»: «تَفْعَالٌ» من «جَوَّلْتُ»، و«قَوَّلْتُ» بمنزلة «الثَّسْيَار» للتكثير. وسبيل ذلك كسبيل «عَوَارٌ» في تأكيد الأسباب الموجبة للتصحيح، وهو فوق السبب في «حُولٍ». ومثله «صُوَامٌ»، و«قُوَامٌ»، و«بَيَاعٌ». و«سُوقٌ» جمع «ساقٌ»، وقرأ ابن كثير «فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِه»^(١). و«غُورٌ» مصدر «غَازَ الماء في الأرض غُورًا وغُورًا»: سَقَلَ في الأرض، ونحوه: «حالَ عن العهد حُوَلًا».

و«شَيْوخٌ» جمع «شَيْخٌ». كل ذلك سببٌ تصحيحة سكون ما بعد حرف العلة. ومثله «الهَيَامُ»، وهو شبيه بالجُنون من شدة العشق، يقال: «هَامَ بها يَهِيمُ هَيَاماً وَهَيَاماً». والخيار: الناقة الفارهة، ورجلٌ خيارٌ من قومٍ خيارٍ وأخْيَارٌ؛ وأما «مَعَايشُ» فجمع «مَعَايشَةٍ» من قوله تعالى: «وَجَعَلْنَاكُمْ فِيهَا مَعَايشَ قَلِيلًا مَا شَكُرُونَ»^(٢) و«مقَاومٌ» من قول الأخطل [من الطويل]:

١٣٤٠ - وإنِي لِقَوْمٍ مُقاوِمٍ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَؤَلِّى جَرِيرٍ يَقْوُمُهَا

= بالخبر المذوف. «أم»: حرف تسوية واستفهام وعطف. «بالعين»: جاز و مجرور متعلقان بخبر مقدم مذوف، أو هما الخبر. «عوار»: مبدأ مرفوع بالضمة. «أم»: حرف عطف وتسوية واستفهام. «ذرفت»: فعل مضارٍ مبني على الفتح، والباء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «إذاً»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «ذرفت». «خلت»: فعل مضارٍ مبني على الفتح المقتدر على الألف المذوفة للتعذر، والباء للتأنيث. «من أهلها»: جاز و مجرور متعلقان بـ«خلت»، وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل جزٍ مضاد إليه. «الدار»: فاعل «خلت» مرفوع بالضمة.

وجملة «قدى كائن بعينك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذرفت»: معطوفة عليها لا محل لها كذلك. وجملة «خلت الدار»: في محل جزٍ مضاد إليه.

والشاهد فيه قوله: «عَوَارٌ» حيث جاء بمعنى الرمد في العين.

(١) الفتح: ٢٩. وفي معجم القراءات القرآنية أن هذه قراءة قبل، أما ابن كثير فقد قرأ: «سُوقٌ» وكذلك قبل.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/٢١٤، ٢١٥؛ والبحر المحيط ٨/١٠٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢٣٨/٢.

(٢) الأعراف: ١٠.

١٣٤٠ - التحرير: البيت للأختطل في ديوانه ص ٢٢٣؛ وحماسة البحترى ص ٢١٢؛ والخصائص ٣/١٤٥؛ وبلا نسبة في والمنصف ١/٣٠٦.

فإن الواو والياء تصححان لوقوعهما بعد ساكن، فلم يجز قلبهما ألفين؛ وأمّا امتناع همزة «صَحَافَ» و«عَجَائِرَ»، فقد تقدم ذكره.

فأمّا «أهُونَاء» جمع «هَيْنَ»، و«أَبِينَاء» جمع «بَيْنَ»، فإنّما صحت العينان فيهما، لأنّهما على بناء الفعل، والزيادة في أوليهما كالزيادة في الفعل، فـ«أَهُونَ» كـ«أَضْرِبَ»، فصححوه كما يصححون إذا بنوا من «قام» مثل «أَضْرِبَ»، فإنّك تقول: «أَقْوُمُ»، ولا يعتدون بـألف التأنيث فارقةً، لأنّها كالمنفصلة، ألا ترى أنك لو صقرت ما فيه ألف التأنيث، لصقرت الصدر، وجئت بالآلف من بعد، كقولك في «حَمَرَاء»: «حُمَيْرَاء»، وفي «خَنْقَسَاء»: «خُنَيْقَسَاء»، على أنّهم قد قالوا: «أَعْيَاء» في «أَعْيَاء»، و«أَبِينَاء» في «أَبِينَاء»، فتلقي كسرة الياء على ما قبلها، وتلقي كأنّهم كرهوا الكسرة على الياء، كما كرهوا الصمة في «فَعْلٍ» فشikenها، نحو قوله [من الكامل]:

بـالـأـكـفـ الـلـامـعـاتـ سـوـزـ^(١)

وسهّل ذلك أنّ الفصل بينه وبين الفعل، قد حصل باتصال ألف التأنيث. فأمّا «الإِقَامَة» و«الاستقامة»، فإنّما أعللناهما كما أعللنا أفعالهما، لأنّ لزوم «الإفعال» و«الاستفعال» لـ«أَفْعَلَ» و«اسْتَفْعَلَ» كلزوم «يَفْعُلُ»، وـ«يَسْتَفْعُلُ» لمضارعيهما. ولو كانتا تفارقان كما تفارق بناًثُ الثلاثة التي لا زيادة فيها متصادرها، فتأتي على ضروبٍ، لتتمّ كما يتم «فَعُولُ» منها، نحو: «الْعُورَةُ»، وـ«الْحُوْلُ»، فاعرفه.

فصل

[الإعلال في الجمع]

قال صاحب الكتاب: وإذا اكتنفت أللّ الجمّع الذي بعده حرفان واوان، أو ياءان، أو واو وباء قلبت الثانية همزة كقولك في «أوَّل»: «أوَّلُ»، وفي «خَيْرٌ»، «خَيَّأْرٌ»، وفي

المعنى: يريد أنه يتزلّ منازل سامية ليس بواسع جرير ومولاه أن يتزلّوها لما بهم من الوضاعة.
 الإعراب: «إِنِي»: الواو: بحسب ما قبلها، «إِنِي»: حرف مشبه بالفعل، وباء: المتكلّم اسم «إِنَّ»: محله النصب. «الْقَوَامُ»: اللام: المزحلقة للتوكيد، «قَوَام»: خبر «إِنَّ» مرفوع. «مَقاوِمُ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ«قَوَام». «الْمُ»: حرف نفي وجذم وقلب. «يَكْنُ»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «جَرِيرٌ»: اسم «يَكْنُ» مرفوع. «وَلَا»: الواو: حرف عطف، «لَا»: زائدة لتوكيده النفي. «مَوْلَى»: اسم معطوف على «جَرِيرٍ». «جَرِيرٌ»: مضار إلية. «يَقُومُهَا»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو، وهو: محله النصب بتزع الخاضض، والتقدير: يقوم فيها.
 وجملة «إِنِي لـقَوَام»: بحسب الواو. وجملة «الْمُ يَكْنُ جَرِيرٌ يَقُومُهَا»: صفة لـ«مَقاوِمُ» محلها النصب. وجملة «يَقُومُهَا»: خبر «يَكْنُ» محلها النصب.
 والشاهد فيه قوله: تصحيح الواو في «مَقاوِمُ» وعدم همزها؛ لوقعها بعد ساكن.

(١) تقدم بالرقم ٧٤٣.

«سَيْقَةٌ»، «سَيَائِقُ»، وفي «فَوْعَلَةً» من «البَيْع»: «بَوَائِعُ»، وقولهم: «ضَيَاوَنْ» شاذٌ كـ«الْقَوَد». وإذا كان الجمّع بعد الفه ثلاثة أحرف، فلا قلب لقولهم: «عَوَوِيرُ»، وـ«طَوَاوِيسُ». قوله [من الرجز]:

وَكَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(١)

إنما صح، لأن الباء مراده. وعكسه قوله [من الرجز]:
فيها عَيَائِيلُ أَسْوِدٍ وَثَمَرٌ^(٢)

لأن الباء مزيدة للإشباع كياء «الصَّيَارِيف». ومن ذلك إعلال «صَيْم»، وـ«قَيْم» للقُرب من الطرف مع تصحيح «صَيَام»، وـ«قَوَام»، وقولهم: «فَلَانُ من صَيَابَةِ قَوْمِه»، وقوله [من الطويل]:

١٣٤١ - [أَلَا طَرَقْتَنَا مَيْهَةً ابْنَةً مُشَنِّرًا] فَمَا أَرَقَ الْئَيَامَ إِلَّا سَلَامَهَا
شاذ.

* * *

قال الشارح: اعلم أن ألف الجمّع في «مَفَاعِلٍ» وـ«فَوَاعِلٍ»، متى اكتفتها واوان، كانت الثانية مجاورة للطرف، ليس بينه وبين الطرف حاجز، فإنهم يقلبون الواو الثانية همزة، نحو قولهم: «أَوَائِلُ»، والأصل: «أَوَّلًا»، لأن الواحد «أَوَّلُ» «أَفْعَلُ» مما فاؤه وعيته واو. وهم يكرهون اجتماع الواوين والألف من جنسهما، فشبّهوا اجتماعهما هنا

(١) تقدم بالرقم ٧٧٠.

(٢) تقدم بالرقم ٧٦.

١٣٤١ - التعریج: البيت الذي الرمة في دیوانه ص ١٠٠٣؛ وخزانة الأدب ٤١٩/٣، ٤٢٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨١؛ والمنصف ٥/٢، ٤٩، ولأبي النجم الكلابي في شرح التصریح ٢/٣٨٣؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/١٤٣، ١٧٣؛ ولسان العرب ١٢/٥٩٦ (نوم)؛ والممتع في التصریف ٤٩٨. ويرى «كلامها» مكان «سلامها». اللغة: طرقتنا: زارتنا ليلاً. أرق: أسره.

الإعراب: «أَلَا»: حرف استفناح أو تنبيه. «طَرَقْتَنَا»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وـ«نَا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «مَيْهَةً»: فعل مرفوع بالضمة. «ابْنَةً»: نعت «مَيْهَةً» مرفوع، وهو مضاف. «مُشَنِّرًا»: مضاف إليه مجرور. «فَمَا»: الفاء: حرف عطف، وـ«مَا»: حرف نفي. «أَرَقَ»: فعل ماضٍ. «الْئَيَامَ»: مفعول به منصوب. «إِلَّا»: حرف حصر. «سَلَامَهَا»: فعل مرفوع، وهو مضاف، وـ«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة.

وجملة «طَرَقْتَنَا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَرَقَ»: معطوفة على الجملة السابقة. والشاهد فيه قوله: «الْئَيَامَ» في جمع «نَائِمٍ»، والقياس «النَّوَامِ». والأصل: «النَّوَامَ» قلب الباء واواً، وأدغمت في الواو، فصار «النَّوَامَ»، وقلب الواو ياء وإدغامها في الباء شاذ.

باجتماعهما في أول الكلمة، فكما يقلبون في «واصِلة»، و«وَاصِلَّ»، كذلك يقلبون هنَا، إلا أن القلب هنَا وقع ثابتاً لقربه من الطرف. وهم كثيراً ما يعطون الجاز حكم مُجاوره، فلذلك قدروا الواو في «أَوَّلَ» طرفاً، إذ كانت مجاورة للطرف، فهمزواها كما همزوا في «كِسَاء»، و«رِدَاء».

إن اكتنفها ياءان، أو ياء وواو، فالخليل وسيبوه^(١) يريان همزها، ويقلبان ذلك على الواوين لمشابهة الواو والياء، والأصل الواوان. وأبو الحسن لا يرى الهمز إلا في الواوين لثقلهما، ولا يهمز في اليائين، ولا مع الواو والياء. وقياس قوله أن اجتماع اليائين في أول الكلمة، أو الواو والياء، لا يوجب همز أحدهما، فاجتمعان اليائين في قوله: «يَتَّيَّنْ» اسم موضع، والياء والواو في قوله: «يَوْمٌ»، فكما لا يهمز هناك، كذلك لا يهمز هنَا، وأحتاج بقول العرب في جمع «ضَيْنَوْنَ» وهو ذكر السنانيـر: «ضَيْاُونُ» من غير همز. والمذهب الأول لما ذكرناه من أن الهمز فيه بالحمل على «كِسَاء»، و«رِدَاء»، وشَبَهَ به من جهة قربه من الطرف ووقعه بعد الألف الزائدة لا فرق بين الواو والياء، فلذلك هنَا وإن كان في الواو أظهر.

وأما «ضَيْاُونُ» فشاذ كـ«القَوْد»، وـ«الحَوَّكَة»، مع أنه لما صبح في الواحد، صَحَّ في الجمع. يقال: «ضَيْاُونُ» كما قالوا: «ضَيْنَوْنَ»، والقياس: «ضَيْئَنْ»، وعكس ذلك قولهم: «دِيمَة»، و«دِيَمَ». أعلوا الجمع لاعتلال الواحد، ولو لا اعتلاله في الواحد، لم يعتل في الجمع. قال أبو عثمان: سألت الأصمـعـيـ: كيف تكسر العرب «عَيْلًا»؟ فقال: يهمـزـونـ كما يهمـزـونـ في الواوـينـ، وهذا نصـ الـخـليلـ وسيـبوـهـ^(٢).

فإن بُعدت هذه الحروف عن الطرف بأن فصل بينها وبينه ياء أو غيره، لم تُهمـزـ، نحو: «طَاوُوسٍ»، وـ«طَوَاوِيسٍ»، وـ«نَاوُوسٍ»، وـ«نَوَاوِيسٍ»، لأن الموجب للقلب الثقل مع القرب من الطرف، فلما فـقـدـ أحـدـ وـصـفـيـ العـلـةـ، وهو مجاورة للطرف، لم يثبت الحكم. فأما قوله [من الرجز]:

وكحل العينين بالعواور^(٣)

فإن الواو لم تُهمـزـ، وإن جاوزـتـ الـطـرفـ فيـ اللـفـظـ، وذلك من قبل أنها فيـ الحـكـمـ والتـقـدـيرـ متـبـاعـةـ، لأنـ ثمـ يـاءـ مـقـدـرـةـ فـاـصـلـةـ بـيـنـهاـ وـبـيـنـ الـطـرفـ، والتـقـدـيرـ: «عَوَوِيرـ» كـ«طَوَاوِيسـ»، لأنـ جـمـعـ «عَوَارـ». وـحـرـفـ الـعـلـةـ إـذـاـ وـقـعـ رـابـعاـ فـيـ الـمـفـرـدـ، لمـ يـحـذـفـ فـيـ الـجـمـعـ، بلـ يـقـلـبـ يـاءـ إـنـ كـانـ غـيـرـهـاـ، نـحـوـ: «جـمـلـاـقـ» وـ«حـمـالـيـقـ»، وـ«جـزـمـوـقـ»

(١) انظر: الكتاب ٣٦٩ / ٤.

(٢) الكتاب ٣٦٩ / ٤.

(٣) تقدم بالرقم ٧٧٠.

وـ«جَرَامِيقُ»، فإن كان ياءً، بقي على حاله كـ«قَنْدِيلٌ» وـ«قَنْدِيلٌ». وإنما حذف الشاعر للضرورة. وما حذف للضرورة فهو كالمنطوق به في الحكم، فلذلك لم تهمز. وأما قول الآخر [من الرجز]:

فيها عيائيل أسود ونمر^(١)

فهو عكس «عَاوِرًا»، لأن في «عواور» نقص حرف، وهو الياء، وهو مراد في الحكم، وـ«عيائيل» فيه زيادة ياء وليس بمراد. وإنما هو إشباعٌ حدث عن كسرة الهمزة، تشبّه بالياء في «الصَّيَارِيفُ»، وـ«الدَّرَاهِيمُ» فلم يكن به اعتداد، وصارت الياء في الحكم مجاورةً للطرف، فهمزت لذلك.

ومن ذلك قولهم: «صَيْمٌ» وـ«قَيْمٌ» في جمع «صائم» وـ«قائم». وفي هذا الجمع وجهان: أحوجهما: «صُومٌ» وـ«قُومٌ» بثبات الواو على الأصل، والأوجه الآخر: «صَيْمٌ» وـ«قَيْمٌ» بقلب الواو ياءً. والعلة في جواز القلب في هذا الجمع أنَّ واحده قد أعلَت عينه، نحو: «صائم» وـ«قائم»، والجمعُ انتَقلُ من الواحد، وجاءت الواو الطرف، فقلبوا الواو ياءً، كما قلبوا في «عصيٍّ» وـ«عُتيٍّ»، وربما قالوا: «صَيْمٌ»، وـ«قَيْمٌ» بكسر أوله، كما قالوا: «عصيٍّ»، وـ«جَقِيٍّ». قال الشاعر [من الطويل]:

١٣٤٢ - فَبَاتَ عَذْوِيَا لِلسَّمَاءِ كَأَنَّمَا يُوَائِمُ رَهْطَاللَّعْرُوَيَةِ صِيمَا
فهذا الإبدال في «صيَّم» وـ«قَيْم» نظيرُ الهمز في «أوائلٌ» وـ«عيائيلٌ» في كون الإعلال فيهما للقرب من الطرف. والذي يدلُّ أنَّ القلب في «صَيْمٌ» للمجاورة أنَّ حرف العلة إذا تباعد عن الطرف، لم يجز القلب، نحو: «صُومٌ». وربما قلبوا مع تباعده من الطرف.
قال ذو الرمة [من الطويل]:

الا طرَقْتَنَا مَيَّةً ابْنَةً مُنْذِرٍ فَمَا أَرَقَ السَّيَامَ إِلَّا سَلَامَهَا

(١) تقدم بالرقم ٧١٦.

١٣٤٢ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٤٥.
اللغة والمعنى: العذوب: النارك. السماء (هنا): العشب الذي يُنبتُ المطر. يوائم: يوافق. الرهط: جماعة الرجل المقربون. صيم (بكسر الصاد وفتحها) وصوم: جمع صائم. العروفة: يوم الجمعة.
يصف بغير ترك رعاية العشب موافقة لجماعة صاموا يوم الجمعة.
الإعراب: «فبات»: الفاء: بحسب ما قبلها، «بات»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «عذوبًا»: خبر «بات» منصوب بالفتحة. «للسماء»: جاز و مجرور متعلقان بالخبر قبلهما. «كأنما»: مكفوفة وكافية. «يوائم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «رهطاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «للعروفة»: جاز و مجرور متعلقان بالصلة بعدهما. «صيمًا»: صفة منصوبة بالفتحة لـ«رهطاً».
وجملة «بات عذوبًا»: بحسب الفاء. وجملة «يوائم»: في محل نصب صفة لـ«عذوبًا».
والشاهد فيه قوله: «صيمًا» بكسر الصاد، والأرفع «صوم».

هكذا أنسدَه ابن الأعرابي: «الثيام». وقالوا: «فلان من صيابة قومه». حكاَه الفراء، أي: من صميم قومه. والصيابة: الخيار من كل شيء، والأصل: «صوابة»، لأنَّه من «صاب يصوب» إذا نزل، كأنَّ عزقه قد ساخَ فيهم، فقلبوا الواو ياء، وكلاهما شاذٌ من جهة القياس والاستعمال؛ أمَّا الاستعمال فظاهرُ القلة؛ وأمَّا القياس فلأنَّه إذا ضعفَ القلبُ مع المجاورة في نحو: «صيَّم» و«قيَّم»، كان مع التباعد أضعفَ.

فصل

[قلب الواو ياء في بعض الأبنية]

قال صاحب الكتاب: ونحو: «سيِّد»، و«مَيْت»، و«دَيَّار»، و«ثَيَّام»، و«قَيْوَم»، قُلْبَتُ فيها الواو ياء، ولم يفعل ذلك في «سُوَيْر»، و«بُويَّع»، و«تُسُوَيْر»، و«تَبُويَّع»، ثلاثة يختلطُها بـ«فَعَلَ»، و«ثَفَعَلَ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ الواو والباء يجريان مجرِّي المثلَّتين لاجتماعهما في المد، ولذلك اجتمعا في القافية المُرْدَفَة، نحو قوله [من الوافر]:

١٣٤٣ - تَرَكَنَا الْخَيْلَ عَاكِفَةً عَلَيْهِ مُقْلَدَةً أَعْتَثَهَا صَفُورًا
بعد قوله:

وَسَيِّدِ مَغْشَرِ قَدْ تَوَجُّهَةُ بَاتِجِ الْمُلْكِ يَخْمِي الْمُجْحَرِينَا

١٣٤٣ - التخريج: البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٧٢؛ وتأج العروس ١٧٩/٢٤ (عكف)؛ مقاييس اللغة ٤/١٠٩؛ وجمهرة أشعار العرب ١/٣٩٦؛ والفاخر ١/١٠٦؛ وشرح ديوان أمرئ القيس ص ٣٢٤؛ وشرح القصائد السبع ص ٣٨٩؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٣٣.

اللغة: عاكفة عليه: مقيمة، محبوسة عنده. مقلدة أعتها: جُلعت حاليها في رقبتها كالقلادة. العنوان: لجام الخيل، أو الحبل الذي تقاد به. الصفون: القائمة على ثلاثة قوائم رافعة الرابعة. المعنى: يريد أنهم تركوا خصومهم في المعركة صرعى، وخيبولهم واقعة فوقهم كأنها محبوسة عندهم لا تفارقهم، لهذا فهي تقف مرثأة ترفع إحدى قوائمها، ولجامها على رقبتها.

الإعراب: «تركتنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الخيل»: مفعول به منصوب بالفتحة. «عاكفة»: حال منصوب بالفتحة. «عليه»: جاز ومحروم متعلقان بالحال قبلهما. «مقلدة»: حال ثانٍ منصوب بالفتحة. «أعتها»: فاعل لاسم المفعول «مقلدة» مرفوع بالضمة، وهو مضاد، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «صفونا»: حال منصوب بالفتحة.

وجملة «تركتنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، والشاهد فيه قوله: «صفونا» حيث جعل الواو والباء متناوبين ردفًا في التصيدة الواحدة لتماثلهما في المد، وبعده كما ذكر: «مجحرينا».

فلما كان بينهما من المماثلة والمقاربة ما ذكر، وإن تباعد مخرجا هما، قلبا الواو ياء، وادغموها في الثانية، ليكون العمل من وجه واحد، ويتجانس الأصوات. واشترط سكون الأول، لأن من شرط الادغام سكون الأول، لأنه إذا كان الأول متحرّكاً، فصل الحركة بين الحرفين.

إنما جعل الانقلاب إلى الياء لوجهين: أحدهما: أن الياء من حروف الفم، والادغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفيين. الثاني: أن الياء أخف من الواو، فهربوا إليها لخفتها، فقالوا: «سَيِّدٌ»، و«مَيْتٌ»، والأصل: «سَيْنُودٌ»، لأنه من «سَاد يَسُود»، و«الموت» و«الجودة».

فإن قيل: اجتماع المتقاربين مما يُسوغ الادغام من نحو قولك: «قد سمع الله»، و«وَدٌ» في «وَتَدٌ»، فما بالكم أوجبتموه في «سَيِّدٌ»، و«مَيْتٌ»، قيل عنه جوابان: أحدهما أن الواو والياء ليسا مناسبيهما من جهة القرب في المخرج، لكن من وصف فيهما أنفسهما، وهو المد، وسعة المخرج، فجريا لذلك مجرى المثنيين، والثاني: أنه اجتمع فيهما المقاربة، كمقاربة الدال والسين والتاء والدال، وثقل اجتماع الواو والياء، وليس في اجتماع المتقاربين من الصحيح ذلك الثقل، فافتراق حالاهما لاجتماع سبيّن يجوز بانفراد كل واحد منها الحكم، فلما اجتمعا لزم.

وقد اختلف العلماء في وزن «سَيِّدٌ» و«مَيْتٌ» ونحوهما، فذهب المحققون من أهل البصرة إلى أن أصله «سَيْنُودٌ» و«مَيْنُوتٌ» على زنة «فَيَنْعِلٌ» بكسر العين، وأن ذلك بناءً اختص به المعتل كاختصاص جمع «فاعِلٌ» منه بـ«فُعَلَةً»، كـ«قُضَاةً»، و«رُمَاءً»، و«غُزَّةً»، و«ذُعَاءً» في جمع «قاضٍ»، و«رامٍ»، و«غازٍ»، و«داعٍ»، واحتتصاصه أيضاً بـ«فَعْلُولَةً»، نحو: «كَيْثُونَةً»، و«قَيْنُودَةً»، والأصل: «كَوْنُونَةً»، و«قَوْدُودَةً».

وذهب البغداديون إلى أنه «فَيَنْعِلٌ» بفتح العين، نقل إلى «فَيَنْعِلٌ» بكسرها، قالوا: وذلك لأنّا لم نر في الصحيح ما هو على «فَيَنْعِلٌ» إنما هو «فَيَنْعِلٌ»، كـ«صَيْقَمٌ»، و«صَيْرَفٌ». وهذا لا يلزم، لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، لأنّه نوع على انفراده، ولو أرادوا بـ«ميت» «فَيَنْعِلٌ» بالفتح، فقالوا: «مَيْتٌ» بالفتح، كما قالوا: «هَيَّانٌ»، و«تَيَّحَانٌ» حين أرادوا «فَيَنْعِلَانٌ». وقال بعضهم [من الرجز]:

ما بال عيني كالشعيّب العَيْنِ

- ١٣٤٤ -

١٣٤٤ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٠؛ وأدب الكاتب ص ٥٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٢٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٨٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٥٠، ٢/١٧٦؛ والكتاب ٤/٣٦٦؛ ولسان العرب ١٣/٣٠٤ (عين)؛ والمنصف ٢/١٦.
اللغة: ما بال عيني: ما حالها وما شأنها. الشعيّب: المزادة الصغيرة. العَيْن: المترفة التي فيها =

فأبقاءه على الفتح حين أرادوا الفتح.

وذهب الفراء إلى أنه «فعيل»، أعلت عين الفعل منه في «مات يموت» و«صاب يصوب» بأن قدموا الياء الزائدة، وأخرت العين، فصار «فَيَعْلُ» كما قلتم، إلا أنه منقول محول من «فعيل»، ثم قلبت الواو ياء كما ذكر، وذلك لقرابة البناء، وأنه ليس في الصحيح ما هو على «فَيَعْلُ». وزعم أن «فَعِيلًا» الذي يعتل عينه إنما يأتي على هذا البناء، وأن «طَوِيلًا» شاذ لم يجيء على قياس «طال يطول»، وكان ينبغي لو جاء على قياس «طال يطول»، أن يقال: «طَيْلٌ» كـ«سَيْدٌ». وإذا لم يكن «فَعِيلًا» معتلاً، صَحَّ، نحو: «سَوِيقٌ»، و«عَوِيلٌ»، و«خَوِيلٌ».

وأما «قضاء» ونحوه عنده، فأصله: «قضى» على « فعل» مضاعف العين كـ«شاهد» وـ«شهيد»، وـ«جائم» وـ«جائم» فاستثقلوا التشديد على عين الفعل، فخفقوه بحذف إحدى العينين، وعرضوا عنها الهاء، كما قالوا: «عِدَةٌ»، وـ«زِنَةٌ»، فحذفوا الفاء، وعرضوا الهاء أخيراً.

فاما «كَيْثُونَةٌ» فأصلها عنده «كُونُونَةٌ» بالضم على زنة «بِهْلُولٍ» وـ«صَنْدُوقٍ»، ففتحوه لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذات الياء، نحو: «صَيْنُورَةٌ»، وـ«سَيْنُورَةٌ». فلو أبقوا الضمة قبل الياء، لصارت واواً، ففتحوه لتسلم الياء، ثم حملوا عليه ذات الواو.

والصواب ما بدأنا به، وهو مذهب سيبويه^(١).

وقالوا: «ما بالدار دَيَارٌ»^(٢)، أي: أحد، وأصله: «دَيَوارٌ» «فَيَعْلَ» من «الدار»، وأصل «قَيَامٌ»: «فَيَوَمٌ» من «قام يقوم»، قلبا الواو ياء لوقع الياء قبلها ساكنة على حذفها.

عيون فهي لا تمسك الماء.

المعنى: ما حال عيني وكأنها قربة مثبتة لا يجتمع فيها الماء بل يسيل من عيونها فلم هذا الدمع ولم هذا الحزن.

الإعراب: «ما»: حرف استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «بال»: مبتدأ مؤخر مرفوع الضمة الظاهرة. «عيني»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. والباء: مضاف إليه «كالشعب»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب حال. «العين»: صفة مجرورة بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «الْعَيْنُ» بناء العين على فَيَعْلُ وهو شاذ في المعتل، لم يسمع إلا في هذه الكلمة، وكان قياسها أن تكسر العين فيقال عَيْنٌ، وهو بناء يختص به المعتل ولا يكون في الصحيح.

(١) الكتاب ٤/٣٦٥.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في ثمار القلوب ص ٥٨٨؛ وجمهرة الأمثال ٢/٢٤٦؛ والعقد الفريد ٣/١٣٤؛ ولسان العرب ٤/٢٩٨ (دور)، والمستقصي ٢/٣١٦.

«سَيِّد» و«مَيْت». ولو كان «ديار» و«قيام» على زنة «فَعَالٍ»، لقالوا: «قَوَامٌ» و«دَوَارٌ»، لأنَّه من الواو، ويجوز أن يكون من لفظ «الدَّيْر»، فإنه يقال: «تَدَيَّرَتْ دَيْرًا»، ويمكن أن يكون «الدَّيْر» من الواو، وأصله: «دَيْرٌ» مثل «سَيِّدٍ»، وإنما خُفِّفَ.

وقالوا: «فَيْوَمٌ»، وهو «فَيْنُولٌ» من «القيام»، وأصله: «فَيْوُمٌ»، فأبدل من الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وليس على زنة «فَعُولٌ»، لأنَّه كان يلزم أن يقال: «فَوْمٌ»؛ لأنَّ عين الفعل واوًّا.

قال: ولم يفعل ذلك بـ«سُويرٍ»، و«بُويغٍ»، و«تُسوِيرٍ»، و«تُبُويغٍ»، يعني لم يقلبوا الواو ياءً، وأدغموها فيما بعدها من الياء، وذلك لأمررين: أحدهما: أنَّ هذه الواو، لا تثبت واواً وإنما هي ألفٌ «سايرٍ»، و«تسايرٍ»، و«بایغٍ»، و«تابیغٍ»، لكن لما بُنيَّ لها لم يسم فاعله، وجب ضمُّ أوله علامَةً لما لم يسم فاعله، فانقلبت الألف واواً للضمة قبلها اتباعاً، وجعلت على حكم الألف مدةً، فلم تُدْغم في الياء بعدها، كما كانت الألفُ كذلك.

وكذلك «تسوِيرٍ» و«تُبُويغٍ»، الأصلُ: «تسايرٍ»، و«تابیغٍ»، فلما بُنيَ لها لم يسم فاعله، ضمُّ أوله وثانية علامَةً، كما قيل: «تُدْحرجٌ». فلما ضممت الحرف الثاني، انقلبت الألف واواً، وجعلت أياضًا مدةً على حكم الألف، كما كانت في «سُويرٍ» كذلك، وصارت الواو في «تُبُويغٍ» كالألف في «تابیغٍ».

ومثل ذلك قولهم: «رُؤيَةً» و«نُؤيَّةً»، إذا خففت الهمزة، قلبتها واواً لسكنها وانضمماً ما قبلها، فتقول: «رُؤيَةً» و«نُؤيَّةً» بواو خالصة، ولا تُدْغمها في الياء التي بعدها؛ لأنَّها همزة في النية. وكذلك «سُويرٍ»، لما كانت الواو ألفًا في النية، لم تُدْغم بما بعدها. وربما قالوا: «رِيَةً»، فادغموا في الواو المنقلبة عن الهمزة، وينزلُها منزلةً ما هو أصلٌ. ومن قال كذلك، لم يقل في «سُويرٍ»: «سَيِّرٍ»، ولا في «تسوِيرٍ»: «تُسَيِّرٍ»، محافظةً على مدة الألف، لئلاً يذهب بالأذنام.

والوجهُ الثاني: أنَّهم لو قلبوا في «سُويرٍ» الواو ياءً وأدغموها، التبس بناءً «فَوْعَلٌ» ببناءً «فَعُولٌ»، فلذلك لم تُدْغم.

فصل

[التصحيح في «مفاعِلٍ» المعتَل العين]

قال صاحب الكتاب: وتقول في جمع «مقامة»، و«معونة»، و«معيشة»: «مَقاوِمٌ»، و«مَعاوِنٌ»، و«مَعَايِشٌ»، مُصرّحًا بالواو والياء، ولا تهمز كما همزت «رسائل»، و«عجبائز»، و«صحائف»، ونحوها مما الألفُ والواو والياء في وُخدانه مذاتٌ، لا أصل لهن في الحركة.

قال الشارح: إذا جمعت نحو: «مقامة»، و«مباعدة»، و«مقام»، و«مباع»، وكذلك «معاش» و«معونة»، لم ثُلِّ الواو والياء بقلبهما همزة كما قلبت ألف «رسالة»، وواو «عجزوز»، وياء «صحيفة»، فقلت: «رسائل»، و«عجائز»، و«صحائف» بالهمزة، فتقول في جمع «مقامة»: «مقاؤم»، وفي جمع «مباعدة»: «مباعي»، وفي جمع «معيشة»: «معايش». كل ذلك بغير همزة وإن كان الواحد معتلاً. قال الشاعر [من الطويل]:

وإني لَقَوْمَ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَؤْلِي جَرِيرٍ يَقُولُهَا^(١)

وذلك لأنهم إنما أعلوا الواحد، لأنهم شبهوه بـ«يَقْعُلُ». فلما جمعوه، ذهب شبهه، فرده إلى أصله. ووجه شبه «مقام» و«مباع» بـ«يَقْعُلُ» لأن أصلهما: «مقْوَم»، و«مبَيْع»، فجريا مجرى «يَخَافُ» و«يَهَابُ» اللذين أصلهما «يَخْوَفُ»، و«يَهَيْبُ»، فأعلوهما، لأنهما جاريان على الفعل، وهذا بزنته، وقد تقدم بيان ذلك. فلما جمعا بعدهما عن الفعل، لأن الفعل لا يجمع، وزال البناء الذي ضارع به الفعل، فصَحَّ، فظهرت ياؤه وواوُه، فقيل: «مقاؤم»، و«مباعي».

وقوله: «إنما الألف والواو والياء في وحدانه مدادات لا أصل لهن في الحركة» يريد أن ألف «رسالة»، وواو «عجزوز»، وياء «صحيفة» زوائد للمد لا حظ لهن في الحركة بخلاف ما تقدم من «مقامة»، و«معونة»، و«معيشة»، فإن حروف العلة فيهن عيناث، وأصلهن الحركة، فلما احتاج إلى تحريكهن في الجمع، ردت إلى أصلها، واحتملت الحركة؛ لأنها كانت قوية في الواحد بالحركة؛ فأما قراءة أهل المدينة «معايش»^(٢) بالهمز، فهي ضعيفة، وإنما أخذت عن نافع، ولم يكن قبأ^(٣) في العربية.

وقالت العرب: «مصائب» بالهمزة. قال الجوهرى: كل العرب تهمزه، لأنهم توهموا أن «مُصَيْبَةً» «فَعِيلَةً»، فهمزواها حين جمعوها، كما همزوا جمع «سفينة»، فقالوا: «سَفَائِنُ»، أو يكونون شبهوا الياء في «مُصَيْبَةً» بباء «صحيفة»، إذ كانت مبدلة من الواو، وهي غير أصل، كما أن ياء «صحيفة» غير أصل، والقياس: «مصاوبُ»، لأن أصلها الحركة.

وكان أبو إسحاق الزجاج يذهب إلى أن الهمزة في «مصائب» منقلبة عن الواو

(١) تقدم بالرقم ١٣٤٠.

(٢) الأعراف: ١٠.

(٣) وهي أيضاً قراءة ابن عامر والأعمش وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٤/٢٧١؛ وتفسير الطبرى ١٢/٣١٦؛ وتفسير القرطبي ٧/١٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٣٤٥.

(٤) القب: الرئيس.

المكسورة في «مصابوب» على حد قلبها في «وشاح» و«إشاح». ولا ينفك من ضعف، لأن الواو المكسورة لا تصير همة إذا كانت حشوًا، وإنما جاز ذلك فيها إذا كانت أولاً.

فصل

[الإعلال في الاسم الذي على وزن « فعلى » من الياء]

قال صاحب الكتاب: و« فعلى » من الياء إذا كانت اسمًا قُلبت باؤها واوا، كـ« الطَّوَيْيَ »، و« الْكُوْسَيَ » من « الطُّبِّيْبَ » و« الْكَيْنِسَ »، ولا تُقلب في الصفة، كقولك: « مِشِيَةَ حِيَكَيَ »، و« قِسْمَةَ ضِيَزَيَ »^(١).

* * *

قال الشارح: هذا الفصل اعتمدوا فيه الفصل بين الاسم والصفة، وذلك أن « فعلى » إذا كان اسمًا، وهو معتل العين بالياء، فإنهم يقلبون الياء واوا لانضمام ما قبلها، نحو: « طُوَيْيَ »، و« كُوْسَيَ »، فهذه وإن كان أصلها الصفة، إلا أنها جارية مجرى الأسماء، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولا م، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون صفات، فـ« طُوَيْيَ » أصلها: « طَيْبَيَ »، لأنها من « الطيبة ». وكذلك « الْكُوْسَيَ » أصلها: « الْكَيْنِسَ »، لأنها من « الْكَيْنِسَ »، فقلبوا الياء فيما واوا لضمة قبلها. شبهوا الاسم هنا في قلب الياء فيه واوا لسكونها وانضمام ما قبلها بـ« مُؤْسِرَ » و« مُؤْقِنَ ».

وقالوا في الصفة: « امرأة حِيَكَيَ » وهي التي تحرك في مشيتها، أي: تحرّك منكبيها، يقال: « حاك في مشيه يَحِيِّكَ حَيَكَانَا ». وقالوا: « قِسْمَةَ ضِيَزَيَ »^(١) أي: جائرة، من قولهم: « ضَازَةُ حَقَّهُ يَضِيَزَهُ » إذا بخسه، وجار عليه فيه. والأصل: « حِيَكَيَ »، و« ضِيَزَيَ » بالضم، لأنّه ليس في الصفات « فعلى » بالكسر، وفيها « فعلى » بالضم، نحو: « حُبْلَيَ »، فأبدلوا من الضمة كسرة لتصبح الياء على حد فعلمهم في « بِيْضَ »، وأصله: « بِيْضَ » مثل « حُمْرَ »، ولم يقلبوا الياء هنا واوا، كما فعلوا في « الْكُوْسَيَ » و« الطَّوَيْيَ »، للفرق بين الاسم والصفة. وخصوصاً الاسم بالقلب للفرق، لأنّ الاسم أخف من الصفة، والصفة أثقل، لأنّها في معنى الفعل، والأفعال أثقل من الأسماء، والواو أثقل من الياء، فجعلوها في الاسم الذي هو خفي، ولم تُجعل في الصفة، لثلا تزداد ثقلًا.

وقد اعتمدوا الفرق بين الاسم والصفة في « فعلى » مفتوح الفاء مما اعتلت لامه بالياء، قالوا في الاسم: « شَرْوَى »، و« تَقْرَوَى »، وأصلهما الياء، لأنّ « شروي » بمعنى « مثل » من « شَرَيْتَ »، و« تَقْرَيْتَ » من « وَقَيْتَ »، وقالوا في الصفة: « صَدْنِيَا »، و« حَزْنِيَا »، فصار « فعلى » مضموم الفاء كـ« فعلى » مفتوح الفاء مما اعتلت لامه بالياء.

قال سيبويه^(٢) عقيبة ذكر الفرق بين الاسم والصفة في « الْكُوْسَيَ » و« الْحِيَكَيَ »:

فإنما فرقوا بين الاسم والنعت في هذا، كما فرقوا بين « فعلٍ » اسمًا، وبين « فعلٍ » صفةً في بنات الياء التي الياء فيها لام، فسبّهت تفرقُهم بين الاسم والنعت، والعين ياء في « فعلٍ »، بتفرقُتهم بين الاسم والنعت واللام ياء في « فعلٍ »، وصار « فعلٍ » إذا كانت عينه ياء كـ« فعلٍ » إذا كانت لامه ياء في القلب والتغيير. فعلوا ذلك تعويضاً للباء من كثرة دخول الواو عليها في مواضع متعددة.

وقد كان أبو عثمان يستطرد هذا الموضع ويقصره على السماع، ولا يقيسه، فإن كانت « فعلٍ » بفتح الفاء عين الفعل منها ياء لم يغيروا إياها في اسم، ولا صفة، لأن الفتحة إذا كانت بعدها ياء ساكنة، لم يجب قلبها، ولا تغييرها بخلاف الضمة، فاعرفه.

القول في الواو والياء لامين

فصل

قال صاحب الكتاب: حكمهما أن تُغَزِّلَا، أو تُخْدِلَا، أو تَسْلِمَا. فإعْلَالُهُما: إِمَّا قَلْبَا لَهُمَا إِذَا تَحْرَكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، وَلَمْ يَقُعْ بَعْدَهُمَا سَاكِنٌ، نَحْوُ: «غَزَّا»، وَ«رَمَى»، وَ«عَصَّا»، وَ«رَحَى»، أَوْ لِإِحْدَاهُمَا إِلَى صَاحِبِتَهَا كَـ«أَغْزَيْتَ»، وَ«الْغَازِي»، وَ«دُعَيْ»، وَ«رَضَيْ».

* * *

قال الشارح: أعلم أن اللام إذا كانت واواً أو ياء كانت أشد اعتلاًاً منهما إذا كانتا عينات، وأضعف حالاً، لأنهما حروف إعراب تتغير بحركات الإعراب، وتلحقها ياء الإضافة، وهي تكسر ما قبلها، وتدخلها ياء النسب وعلامة الثنوية، وكل ذلك يوجب تغييرها، فهي إذا كانت لاماً أضعف منها إذا كانت عيناً، وإذا كانت عيناً فهي أضعف منها إذا كانت فاء، فكلما بعثت عن الطرف كان أقوى لها، وكلما قربت من الطرف كان الإعلال لها ألزم، وفي الإعلال ضرب من التخفيف. ولذلك كان أخف عليهم من استعمال الأصل، وإذا وقعت الواو والياء طرقاً آخرًا، فلا يخلو أمرهما من أحوال ثلات: إما الإعلال، وذلك يكون بتغيير الحركات، أو بقلبها إلى لفظ آخر، وإما بحذفها لساكن يلقاها، أو لضرب من التخفيف. الثالث أن تسلم وتصبح.

فالأول: وهو القلب، نحو قولك في الفعل: «غَزَّا»، و«رَمَى»، والأصل: «غَزَّوْ»، و«رَمَيْ»، ونظير ذلك في الاسم «عَصَّا»، و«رَحَى»، والأصل: «عَصَّوْ»، و«رَحَيْ». لقولك: «عصوان»، و«رحيان». وقد تقدم الكلام في علة قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما بما أغنى عن إعادته هنا.

وقوله: «إِنْ لَمْ يَقُعْ بَعْدَهُمَا سَاكِنٌ»، كأنه تحرز من مثل «الغَلَيَان»، و«الثَّرَوان»، و«غَزَّوَا»، و«رَمَيَا»، لأنَّه لو أعلاً والحالة هذه لأدى إلى إسقاط أحدهما، فكان يُلْبِس، وقد تقدم ذلك أجمع.

وقوله: «أَوْ لِإِحْدَاهُمَا إِلَى صَاحِبِتَهَا كَـ«أَغْزَيْتَ»، وَ«الْغَازِي»، وَ«دُعَيْ»، وَ«رَضَيْ».

فأَنَّا أَغْزِيْتُ فَأَصْلَهَا: «أَغْزَوْتُ»، وَإِنَّمَا قَلْبُوهَا يَاءً لِوَقْوَعِهَا رَابِعَةً، وَالوَاوُ إِذَا وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا، قَلْبَتْ يَاءً، وَإِنَّمَا قَلْبُوهَا يَاءً حَمْلًا لَهَا عَلَى مُضَارِعِهَا فِي «يُغْزِي». وَإِنَّمَا قَلْبَتْ فِي الْمُضَارِعِ لِوَقْوَعِهَا طَرْفًا بَعْدَ مَكْسُورٍ، وَكَذَلِكَ فِيمَا ذُكِرَ مِنْ نَحْوٍ: «الْغَازِيُّ»، وَ«الْدَّاعِيُّ»، وَ«دُعَى»، وَ«رَاضِيُّ». كُلُّ ذَلِكَ لِوَقْوَعِهَا طَرْفًا بَعْدَ كَسْرَةً، لِأَنَّ الْطَّرْفَ ضَعِيفٌ، يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّغْيِيرُ مَعَ أَنَّهُ بَعْرَضِيَّةٍ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ، فَيَسْكُنُ، وَالوَاوُ مَتَى سَكَنَتْ وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، قَلْبَتْ يَاءً، نَحْوُ: «مِيزَانٌ»، وَ«مِيعَادٌ».

* * *

قال صاحب الكتاب: وكـ«البَقْوَى»، وـ«الشَّرْوَى»، وـ«الجِبَاوَةُ»، أو إسكاناً كـ«يَغْزُو»، وـ«يَرْمَى»، وـ«هَذَا الْغَازِيُّ»، وـ«رَامِيكُ». وَحَذَفُوهَا فِي نَحْوٍ: «لَا تَرْزُمُ»، وـ«لَا تَغْزُ»، وـ«أَغْزُ»، وـ«أَرْمَ»، وـ«يَدِ»، وـ«دَمُ». وَسَلَامَتُهُمَا فِي نَحْوٍ: «الْغَزوُ»، وـ«الرَّمَيُ»، وـ«يَغْزُوَانٌ»، وـ«يَرْمِيَانٌ»، وـ«غَزَوَا»، وـ«رَمَيَا».

* * *

قال الشارح: أَمَا «البَقْوَى» وـ«الشَّرْوَى»، فَقَدْ تَقْدَمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَسِيَوْضُحُ أَمْرُهُ فِيمَا بَعْدُ؛ وَأَمَا الوَاوُ وَالِيَاءُ فِي «الْغَزوُ» وـ«الرَّمَيُ»، فَإِنَّمَا صَحَّتَا، وَلَمْ تُعَلَّا، لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجِدْ فِيهِمَا مَا يُوجِبُ التَّغْيِيرَ وَالْإِعْلَالَ، فَبَقَيْتِ صَحِيحَةً عَلَى الْأَصْلِ. وَأَمَا «يَغْزُوَانُ»، وـ«يَرْمِيَانُ»، وـ«غَزَوَا»، وـ«رَمَيَا»، فَإِنَّمَا صَحَّتَا الْوَاوُ وَالِيَاءُ لِوَقْوَعِ الْأَلْفِ السَّاكِنَةِ بَعْدِهِمَا، فَلَوْ أَخْذَتْ تَقْلِيبَ الْوَاوِ وَالِيَاءِ الْأَلْفَ، لَاجْتَمَعَ الْأَفَانُ، وَكَانَ يَلْزَمُ حَذْفَ إِحْدَاهُمَا أَوْ تَحْرِيكَهُ، فَقُلْبَتْ هَمْزَةً، وَيُؤَدِّي إِلَى تَوَالِي إِعْلَانِيْنِ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ عِنْهُمْ، أَوْ يُلْبِسُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قَلْبَتِ الْوَاوَ فِي «غَزَوَا» وَالِيَاءَ فِي «رَمَيَا»، ثُمَّ حَذَفَتِ إِحْدَاهُمَا، لِالتَّبَسُّمِ التَّثْنِيَّةِ بِالْوَاحِدِ مَعَ أَنَّ فِي «يَغْزُوَانُ» وـ«يَرْمِيَانُ» قَبْلَ الْوَاوِ مَضْمُومًا، وَقَبْلَ الِيَاءِ مَكْسُورًا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ قَلْبَهُمَا الْأَلْفَ، فَأَقْرَأُوا لَذَلِكَ عَلَى حَالِهِمَا.

فصل

[جَرِيْهُمَا فِي تَحْمِيلِ حِرَكَاتِ الْإِعْرَابِ]

قال صاحب الكتاب: وَتُبَخْرِيَانُ فِي تَحْمِيلِ حِرَكَاتِ الْإِعْرَابِ مُجَرَّى الْحُرُوفِ الصَّحَّاجِ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُمَا فِي نَحْوٍ: «ذَلِوُّ»، وـ«ظَبَّيُّ»، وـ«عَدَّوُّ»، وـ«عَدِيَّ»، وـ«وَاوُّ»، وـ«زَايِّ»، وـ«آيِّ». وَإِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهُمَا لَمْ تَتَحَمَّلَا إِلَّا النَّصْبَ، نَحْوُ: «لَنْ» يَغْزُوُ وـ«لنْ يَرْمِيُّ»، وـ«أَرِيدُ أَنْ تَسْتَقِيُّ»، وـ«تَسْتَدِعِيُّ»، وـ«رَأَيْتُ الرَّامِيُّ»، وـ«الْعَمَيُّ»، وـ«الْمُضَوْضِيُّ».

* * *

قال الشارح: إِنَّمَا أَجْرَوْهُمَا مُجَرَّى الْحُرُوفِ الصَّحَّاجِ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَصْلِ الْأَعْتَالَ، فِيهِمَا إِنَّمَا هُوَ شَبَهُهُمَا بِالْأَلْفِ، وَإِنَّمَا تَكُونُانِ كَذَلِكَ إِذَا سَكَنَتَا، وَكَانَ قَبْلَ الِيَاءِ كَسْرَةً،

و قبل الواو ضمة ، فتصيران كالألف لسكنهما ، و كون ما قبل كل واحدة منهما حركة من جنسهما ، كما أنَّ الألف كذلك ، فهي ساكنة ، و قبلها فتحة ، و الفتحة من جنس الألف ، فإذا سكن ما قبلهما ، خرجتا من شَبَهِ الألف ، لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، فلذلك يقولون : «ظَبِيٌّ» ، و «غَزُوٌّ» . ومثل ذلك «عَدُوٌّ» ، و «عَدِيٌّ» من جهة أنَّ الحرف المشدد أبداً حرفان من جنس واحد ، الأولُ منهما ساكن ، فالواو الأولى والياء الأولى ساكتتان فيما بينهما بمنزلة الباء من «ظَبِيٌّ» والباء من «نَحِيٌّ» .

وكذلك «واو» ، و «زاي» و «آي» الواو والياء في هذه الكلم صحيحة غير معتلة ، لأنَّ الواو والياء إذا وقعا طرقاً ، فإنَّهما لا تعلان إلا إذا وقعا بعد ألف زائدة ، نحو : «كِسَاء» ، و «رِداء» ؛ فاما إذا وقعا بعد ألف منقلبة عن حرف أصلي ، فإنَّهما لا تعلان ، لثلا يتوالى في الكلمة إعلان : إعلال العين واللام .

فاما ألف في «واو» ، فذهب أبو الحسن إلى أنها منقلبة من واو . واستدلَّ على ذلك بتفحيم العرب إليها ، وأنَّه لم يسمع فيها الإملأة ، فقضى لذلك أنها من الواو ، وجعل حروف الكلمة كلها واوات . وذهب غيره إلى أنَّ الألف فيها منقلبة من ياء ، واحتاج بأنه إن جعلها من الواو ، كانت الفاء والعين واللام كلها لفظاً واحداً . قال : وهذا غير موجود ، فعدل إلى القضاء بأنَّها من ياء .

والوجهُ الأولُ ، وذلك أنَّ انقلاب العين عن الواو أكثرُ من انقلابها عن الياء ، والعملُ إنما هو على الأكثر ، وبذلك وضى سيبويه .

وأما «زاي» ، فللعرب فيها مذهبان ، منهم من يجعلها ثلاثة ، ويقول : «زاي» ، و منهم من يجعلها ثنائية ، ويقول : «زَيٌّ» . فمن جعلها ثلاثة ، فيبني على أن يكون ألفها منقلبة عن واو ، ويكون لامها ياء ، فهو من لفظ «زَوَيْتُ» ، إلا أنَّ عينه اعتلت ، وسلمت لامه . والقياسُ أن يعتل اللام ، ويصح العين ، كقولك : «هَوَى» ، و «نَوَى» ، و «شَوَى» ، و «لَوَى» ، لكنه الحق ببابِ «ثنائية» و «غاية» في الشذوذ . والثانية : مأوى الإبل والغنم . والغاية : مَدَى الشيء ، والعلمُ أيضاً ، فهذه متى جعلت اسمًا للحرف ، أغربت ، فقلت : «هذه زاي حسنة» ، و «كتبت زايا حسنة» ، فإنَّ هذه الألف ملحقة في الإعلال بـ«ثاي» ، و «غاي» ، وألفُه منقلبة عن واو على ما تقدم .

وإذا كانت حرف هجاء ، فاللهُ غير منقلبة ، لأنَّه ما دام حرفًا ، فهو غير متصرف ، وألفُه غير م قضي علىها بالانقلاب ؛ وأما من قال : «زَيٌّ» وأجرها مجرى «كَيٌّ» ، فإنه إذا سمى بها ، زاد عليها ياء ثانية ، وقال : «هذا زَيٌّ» ، كما أنه إذا سمى بـ«كَيٌّ» زاد عليها ياء أخرى ، وقال : «هذا كَيٌّ» ، و «رأيت كَيًّا» .

وأما من قال : «زاء» فهمز ، فهو ضعيف ، وهي لغة قليلة جداً ، ووجهها أنَّه يشبَهنا الألف بالزائدة إذ لم تكن منقلبة .

وأما «آيٌ»، فهو جمع «آيةٌ» على حد «تَمَرَّةً» و«تَمَرِّ»، ولم يُعلوا الياء، وإن وقعت طرقاً بعد ألف، لأنَّ الألف عين الكلمة، وهي منقلبة عن ياء، فلو أعلوها لَوْالَّوا على الكلمة إعلاَّين، وذلك مكروه عندهم.

وزُئْ «آيَةً»: «فَعَلَةً» كـ«شَجَرَةً»، فقلبوا العين ألفاً لتحرّكها وافتتاح ما قبلها. وذهب آخرون إلى أنها «فَعَلَةً» بسكون العين، فقلبوا الياء الأولى ألفاً لافتتاح ما قبلها على حد قولهم في «طَيِّبٍ»: «طَائِيٌّ»، وفي النسب إلى «الجِيرَة»: «حَارِيٌّ». حكى ذلك سيبويه^(١) عن غير الخليل، وهو مذهب الفراء، كأنه نظر إلى كثرة «فَعَلَةً»، فحمل على الأكثر. وإنما قلبوا الياء ألفاً مع سكونها لاجتماع اليائين، لأنهما تُكرَّهان كما تُكرَّه الواو، فأبدلوا من الأولى ألفاً، كما قالوا: «الحَيَوان»، وكما قالوا: «أَوَاصِلُ» في جمع «واصِلَةً»، والوجه الأول أنه على «فَعَلَةً».

وقوله: «إذا تحرك ما قبلهما» ي يريد بالحركة التي يسوغ أن يُحرّك بها، وذلك بأن يكون قبل الواو ضمةً، وذلك إنما يكون في الأفعال، نحو: «يَغْزُو»، و«يَذْعُو»، ولا يكون مثله في الأسماء، ويكون قبل الياء كسرةً، وذلك يقع في الأسماء والأفعال، فالأسماء نحو: «القاضي»، و«الرامي»، والأفعال نحو: «يَزْمِي»، و«يَسْقِي». وذلك أنه إذا افتتح ما قبلهما قُلْبَا أَلْقَيْنَ، نحو: «عَصَا»، و«رَحَى». وإذا انضمَّ ما قبل الياء، انقلبت واوَا على حد «مُؤْسِرٍ»، و«مُؤْقِنٍ». وإذا انكسر ما قبل الواو قُلْبَت ياءً.

ولا يقع قبل الواو إلا الضمة، ولا يقع قبل الياء إلا الكسرة، فإذا كانت الواو والياء على الشرط المذكور، لم تتحملا من حركات الإعراب إلا الفتح لخفة الفتحة، وتسكنان في موضع الرفع، وذلك استثناؤاً للضمة عليهما، فتقول: «هُوَ يَغْزُو وَيَزْمِي»، و«لَنْ يَغْزُو»، و«لَنْ يَزْمِي»، فثبتت الفتحة، لخفتها، وتُسْقِط الضمة لثقلاها. وتقول في الاسم: «هذا الرامي، والعُمي، والمُضَوِّضي»: وإنما حذفوا الضمة لثقلاها على الياء المكسورة ما قبلها. وتقول في النصب: «رأيت الرامي، والعُمي والمُضَوِّضي» بالنصب. وقد تقدّم الكلام على ذلك، وإنما كُرِّر الكلام على حسب ما اقتضاه الشرح.

* * *

قال صاحب الكتاب: وقد جاء الإسكان في قوله [من الطويل]:

١٣٤٥ - [فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَائِهِ] أَبِي اللَّهِ أَنَّ أَسْمَوْبَأْمَ وَلَا أَبِ

(١) الكتاب ٣٩٨/٤.

١٣٤٥ - التخريج: البيت لعامر بن الطفيلي في الحيوان ٢/٨٥؛ وخزانة الأدب ٣٤٣/٨، ٣٤٤، ٣٤٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٣؛ والشعر والشعراء ص ٣٤٣، ٣٤٨ ولسان العرب ١١/٥٩٣ (كليل)؛ والمقاصد التحوية ١/٢٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباء والنظمائز

وقول الأَعْتَى [من الطويل]:

١٣٤٦ - فَآلَيْتُ لَا أَرَثَى لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفْيٍ حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّداً
وقوله [من البسيط]:

١٣٤٧ - بَا دَارَ هِنْدٌ عَقَثَ إِلَّا أَثَافِيهَا [بَيْنَ الْطَوَيِّ فَصَارَاتِ فَوَادِيهَا]

= ١٨٥ / ٢ ، والخصائص ٣٤٢ / ٢ ، وشرح الأشموني ٤٥ / ١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٣ / ٣ ،
والمحتسب ١٢٧ / ١ .

اللغة: سودتنى: جعلتني سيداً. سما: ارفع.

المعنى: لم أصل إلى المجد بالوراثة عن آبائي وجدودي، بل بما زدت عليهم من سعي في طلب
مكارم الأخلاق والفروسيّة.

الإعراب: **فَمَا**: الفاء: حرف استثناف، **وَمَا**: نافية. «سودتنى»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة
الظاهرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والباء للتأنيث.
عَامِرٌ: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «عن وراثة»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «سودتنى».
أَبِي: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعمير. «الله»: لفظ الجملة فاعل مرفوع
بالضمة الظاهرة. **أَنْ**: حرف ناصب. **أَسْمُو**: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الواو
لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره: أنا. والمصدر المؤول من **أَنْ** والفعل
بعدها في محل نصب مفعول به. **بِأَمْ**: جار و مجرور متعلقان بالفعل **أَسْمُو**. **وَلَا**: الواو:
عاطفة، **وَلَا**: زائدة نافية. **أَبٌ**: اسم معطوف على **أَمْ** مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.
وجملة **فَمَا سودتنى**: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة **أَبِي الله**: استثنافية لا محل لها
من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أَنْ أَسْمُو» حيث لم تظهر الفتحة على **أَسْمُو** للضرورة الشعرية.

١٣٤٦ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٥ ، والأشباه والنظائر ٦ / ٩٠ ، وخزانة الأدب ١ ، ١٧٧ / ٣٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٧٧ .

اللغة: **آلَيْتُ**: حلفت. **كَلَالَةٍ**: التعب. **الحْفَى**: ضد الانتعال.

الإعراب: **فَآلَيْتُ**: الفاء: بحسب ما قبلها، **وَآلَيْتُ**: فعل ماضٍ مبني على السكون الظاهر، والناء
ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **لَا**: نافية. **أَرَثَى**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على
الياء للتشديد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره: أنا. **لَهَا**: جاز و مجرور متعلقان بالفعل **أَرَثَى**.
مِنْ كَلَالَةٍ: جاز و مجرور متعلقان بالفعل **أَرَثَى**. **وَلَا**: الواو: عاطفة، **وَلَا**: زائدة لتوكيد النفي.
مِنْ حَفْيٍ: جاز و مجرور معطوفان على **مِنْ كَلَالَةٍ**. **حَتَّىٰ**: حرف غاية وجز. **تُلَاقِي**: فعل مضارع
منصوب بـ **أَنْ** المضمرة، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره: هي. **مَحْمَدًا**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. والمصدر المؤول من **أَنْ** المضمرة والفعل
بعدها في محل جز بحرف الجز، والجاز و المجرور متعلقان بالفعل **أَرَثَى**.

وجملة **آلَيْتُ**: بحسب الفاء. وجملة **لَا أَرَثَى لَهَا**: جواب قسم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: **حَتَّى تُلَاقِي** حيث أسكن الياء وحقها الفتح لأن الفعل منصوب بـ **أَنْ** مضمرة.
والفتحة تظهر على الياء، فالالأصل: **حَتَّى تُلَاقِي**. وما ذاك إلا للضرورة.

١٣٤٧ - التخريج: البيت للحطيني في ديوانه ص ٢٤٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٣١٩ / ٢ ، وبلا نسبة في =

وفي المثل «أغطِ القُوْسَ باريها»^(١). وهذا في حال الرفع ساكنتان، وقد شد التحرير في قوله [من البسيط]:

١٣٤٨ - [تَكَاد تَذَهَّبُ بِالدُّنْيَا وَبِهِجَّتِهَا] مَوَالِيٌّ كِبَاشِ الْغُوسِ سُخَاحٌ

= الأشباء والنظائر / ٢٦٨، ١٠٨/٦، ٤٩/٨؛ وخزانة الأدب / ٣٩٧/٦، ٣٤٧/٨؛ والخصائص / ١، ٣٠٧، ٣٤١/٢، ٣٦٤؛ ولسان العرب / ١١٣/١٤ (ثنا)؛ والمحتسب / ١٢٦/١، ٣٤٣/٢؛ والمنصف .٨٢/٣، ١٨٥/٢.

اللغة: عفت: درست، والأثنافي: جمع أتفية، وهي الحجارة تنصب عليها القدور. المعنى: يعبر الشاعر عن حزنه على دار محبوبته الخاوية، والتي درست معاليمها، فلم يبق شيء منها شاكراً إلا حجارة الموقد.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «دار»: منادي مضاف منصوب. «هند»: مضاف إليه مجرور. «عفت»: فعل مضارٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والناء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «إلا»: حرف استثناء. «أثنائيها»: مستثنى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وسُكُنٌ للضرورة، وهو مضاف «ها»: ضمير متصل مبني في محل جزٍّ مضاف إليه. «بين»: ظرف منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الطوي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فصارات»: الفاء حرف عطف، و«صارات»: اسم معطوف مجرور. «فواديها»: الفاء حرف عطف، و«وادي»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للتشل، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جزٍّ بالإضافة. وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «عفت»: في محل نصب نعت «دار». والشاهد فيه: إسكان ياء «أثنائيها» ضرورةً، وهو منصوب.

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال / ١٧٦؛ وخزانة الأدب / ٣٤٩/٨؛ والعقد الفريد / ١٠٩/٣؛ والفاخر ص / ٣٠٤؛ وفصل المقال ص / ٢٩٨؛ وكتاب الأمثال ص / ٢٠٤؛ ومجمع الأمثال / ١٩/٢؛ والمستقصى .٢٤٧/١.

والمعنى: استعن في أمرك بأهل الحذر والخبرة والمهارة.

١٣٤٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب / ١٨٢/٣؛ وشرح الجمل / ٥٩٥/٢. اللغة: العوس: ضرب من الغنم مفردتها: عوسي وهي كباش بيض. سحاج: سمان مفرده ساحة وساح.

المعنى: إن هؤلاء الموالي الذين دخلوا الحياة الجديدة بدخولهم الإسلام يكادون يذهبون ببهجة الحياة بسبب ما يقدمون عليه من إساءات.

الإعراب: «تَكَاد»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة. «تَذَهَّب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «بِالدُّنْيَا»: جار و مجرور بالكسرة المقدرة متعلقان بالفعل «تَذَهَّب». «وَبِهِجَّتِهَا»: اسم معطوف على مجرور، «وَبِهِجَّة» صفة لـ «موالي»، وهو مضارٍ مبني في محل جر بالإضافة. «موالي»: اسم «تَكَاد» مرفوع بالضمة. «كِبَاش»: جار و مجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «موالي»، و«كِبَاش» مضاف. «العوس»: مضارٍ إليه مجرور بالكسرة. «سُخَاح»: صفة لـ «موالي» مرفوع مثلها. وجملة «تَذَهَّب»: في محل نصب خبر «تَكَاد». وجملة «تَكَاد تَذَهَّب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «موالي» حيث ضم الياء ونزنها ضرورةً، والقياس تسكينها.

ولا يقع في المجرور إلا الياء، لأنَّه ليس في الأسماء المتمكّنة ما آخرُه وأوْ قبلها حرَّكة. وحكمُ الياء في الجرِّ حكمُها في الرفع، وقد رُويَ لجَرِيرَ [من الطويل]:

١٣٤٩ - **فَيَوْمًا يُجَازِيْنَ الْهَوَى غَيْرَ ماضِيٍّ** ويوماً تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَغْوِيْلٌ
وقال ابن قيس الرقيات [من المنسرح]:

١٣٥٠ - **لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُضِبِّخُنَّ إِلَّاهَنَ مُطَلَّبٍ**

١٣٤٩ - التخريج: البيت لجَرِير في ديوانه ص ١٤٠؛ وخزانة الأدب ٨/٣٥٨؛ والخصائص ٣/١٥٩
والكتاب ٣١٤؛ ولسان العرب ١١/٥٧ (غول)، ١٥/٢٨٣ (مضى)؛ والمقاصد النحوية ١/٢٢٧
وال المقتصب ١/١٤٤؛ والمنصف ٢/١١٤؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٠٣؛ وبلا نسبة في المقتصب
٣/٣٥٤؛ والممتع في التصريف ٢/٥٥٦؛ والمنصف ٢/٨٠.

اللغة: يجازين: يكافئن. غير ماضٍ: غير نافذ. الغول: كلَّ ما يغتال الإنسان أو يهلكه، وقد وصفه العرب بصفات غريبة وهم لا يعرفونه. تغول: أي تتغول. وتغولت الغول: تلويت.

المعنى: يقول مصوّراً شأنه مع الأحبة: إنَّه يقبلن عليه ويعدن بالوصال، فيختلفن ويتبعden عنه، أي إنَّه يتلوّن في معاملته.

الإعراب: «في يوماً»: الفاء بحسب ما قبلها، «ويوماً»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «يجازين». «يجازين»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الهوى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتغير. «غير»: نعت لمنعوت محدود، أو مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاد. «ماضي»: مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ويوماً»: الواو حرف عطف. «يوماً»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «ترى». «ترى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «منهنَّ»: جار ومجرور متعلقان بـ «ترى». «غولاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «تغول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي.

وجملة «يجازين»: في محل جز بالإضافة. وجملة «ترى»: في محل جز بالإضافة. وجملة «تغول»: في محل نصب نعت «غولاً»، أو في محل نصب مفعول به ثانٍ إن جعلت «ترى» علمية.
والشاهد فيه قوله: «غير ماضي» حيث جز الاسم المنقوص «ماضي» بكسرة ظاهرة على الياء وذلك للضرورة الشعرية، والقياس حذف الياء.

١٣٥٠ - التخريج: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٣؛ والأزهية ص ٢٠٩؛ والدرر ١/١٦٨؛ وشرح أبيات سبويه ١/٥٦٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٢؛ والكتاب ٣١٤/٣؛ ولسان العرب ١٥/١٣٨ (غنا)؛ والمقتصب ١/١٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباء والظواهر ٢/٣٣٦؛ ورصف المبني ص ٢٧٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٥؛ والمحتسب ١/١١١؛ والمنصف ٢/٦٧، ٨١؛ والمقتصب ٣/٣٥٤؛ وهمع الهوام ١/٥٣.

المعنى: يدعو على الحسنات بأن لا يباركهنَّ الله - جلَّ وعلا - لكثرة مطالبيهنَّ، إذ لا يمزِّ عليهمَ صباح إلَّا وهنَ يتتكلّفن طلبات أخرى.

الإعراب: «لا»: حرف نفي. «بارك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. «في العواني»: جار ومجرور متعلقان بـ «بارك»، وظهور الكسرة ضرورة شعرية. «هل»:

وقال آخر [من الكامل]:

١٣٥١ - ما إن رأيْتُ ولا أرَى فِي مَدْتَبٍ كَجَوَارِيٍّ يَلْعَبُنَّ فِي الصَّخْرَاءِ

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ من العرب من يُشَبِّهُ الياءَ والواوَ بِالْأَلْفِ لِقُبْزِيهِمَا مِنْهَا، فَيُسْكِنُهُمَا فِي حَالِ النَّصْبِ، وَيُسْتَوِي لِفَظُ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ [من الطويل]:

أَبِي اللهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبَّ^(١)

وأوله:

وَمَا لِي أُمٌّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْثُهَا

= حرف استفهام. «يَصِبْحُنَّ»: فعل مضارع ناقص مبني على السكون لاتصاله ببنون النسوة، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «يَصِبْحُ». «إِلَّا»: حرف حصر. «الْهَنَّ»: جار و مجرور متعلقان بخبر مقدم له «مَطْلَبٌ». «مَطْلَبٌ»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وخبره محذوف، والتقدير: «إِلَّا موجود لهنَّ مَطْلَبٌ».

وجملة «لا بارك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل يَصِبْحُنَّ»: استثنافية لا محل لها وجملة «مَطْلَبٌ موجود لهنَّ»: في محل نصب خبر «يَصِبْحُ».

والشاهد فيه: تحريك ياء «جواري» للضرورة، والقياس إسكانها.

١٣٥١ - التخريج: البيت بلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ٨٣؛ وخزانة الأدب ٣٤٢، ٣٤١/٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٣/٣؛ وشرح شواهد الشافية ص.

اللغة: مدتني: حياتي. الجواري: جمع جارية، وهي الأمة، والأمة الشابة خاصة.

المعنى: يريد أنه لم يَرَ، ولن يرى مثل هؤلاء الجواري الحسان اللواتي يلعبن في الصحراء.

الإعراب: «أَمَا»: نافية. «إِنَّ»: زائدة. «رَأَيْتُ»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل ببني في محل رفع فاعل. «وَلَا»: الواو: عاطفة، و«لَا»: نافية. «أَرَى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتغدر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «فِي مَدْتَبٍ»: جار و مجرور متعلقان بـ «رَأَيْتُ»، أو «أَرَى» على التنازع، و«مَدْتَبٌ» مضاد، ويء المتكلّم ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «كَجَوَارِيٍّ»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول به لل فعل «رَأَيْتُ»، أو «أَرَى» على التنازع، و«جَوَارِيٍّ»: مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة للضرورة. «يَلْعَبُنَّ»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله ببنون النسوة، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فِي الصَّخْرَاءِ»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «يَلْعَبُنَّ».

وجملة «ما رأيْتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «لا أرَى في مَدْتَبٍ»، ويمكن أن تكون الواو حرف اعتراض، وجملة «أَرَى»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، اعترضت بين الفعل ومفعوله، وذلك إذا أعملنا العامل الأول «رَأَيْتُ» في المفعول به الكاف من «كَجَوَارِيٍّ».

وجملة «يَلْعَبُنَّ»: صفة لـ «جَوَارِيٍّ» محلها الجر.

والشاهد فيه: إظهار حركة الجر على الياء في الاسم المنقوص للضرورة الشعرية، وذلك في قوله: «كَجَوَارِيٍّ».

(١) تقدم بالرقم ١٣٤٥

البيت لعامر بن الطفيلي، وقبله [من الطويل]:

وأئي وإن كنت ابن سيد عامر
فما سودثني عامر عن وراثة
هكذا روي أيضاً الشاهد فيه إسكان الواو في «أسمو»، وهو منصوب بـ«أن». فمنهم من يجعل ذلك لغة، ومنهم من يجعله ضرورة. قال المبرد: إنه من الضرورات المستحسنة. ومن ذلك قول الأعشى [من الطويل]:

فالآيت لا أرثي^(١) ... إلخ

الشاهد فيه إسكان الياء في «تلaci»، وهو منصوب بـ«حتى»، ويجوز أن يخاطب الناقة، وتكون الناء لخطابها لا للغيبة، وهو جائز للخروج إلى الخطاب بعد الغيبة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٢) بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣). ويروى: «حتى تزور»، ولا شاهد فيه على ذلك. المعنى أنه لا يرق لها من الإعفاء والكلال، فيرفع بها حتى تصل إلى محمد ﷺ. وكان الأعشى أتى مكةً بعد ظهور رسول الله ﷺ، وكان قد سمع بخبره في الكتب، فأتاوه وهو ضرير، فأنسده هذه القصيدة، وأولها [من الطويل]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَزْمَدَا **وَبِئْتَ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدا**

وقد جاء ذلك في الأسماء. قال الشاعر [من البسيط]:

يَا دَارَ هَنْدَ عَفْتَ إِلَّا أَثَافِيهَا^(٤)

البيت، والشاهد فيه إسكان «أثافيها» وهو منصوب، لأنه استثناء من وجوب ضرورة، ويجوز أن يكون «أثافيها» مرفوعاً من قبيل الحمل على المعنى، كأنه قال: «لم يبق إلا أثافيها». ونظيره قوله [من الطويل]:

وَعَضْ زَمَانٌ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ **مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْخَتَأً أَوْ مُجَلَّفًّا^(٥)**

كأنه قال: بقي مجلف. يصف داراً عفت، ودرست، ولم يبق من آثارها إلا الأثافي، وهي مواد النار، الواحدُ أثفيَةً. قال الأخفش: «أثافٍ» لم يسمع من العرب بالتشقق، وقال الكسائي: سمع فيها التشقيق، وأنشد [من الطويل]:

١٣٥٢ - أَثَافِي سُفَعاً فِي مُعَرَّسٍ مِزْجَلٍ **[وَنُؤَيَا كِجْنَمَ الْحَوْضَ لَمْ يَتَشَلَّمَ]**

(١) تقدم بالرقم ١٣٤٦.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٤) تقدم بالرقم ١٣٤٧.

(٥) تقدم بالرقم ٥٠.

١٣٥٢ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧؛ ولسان العرب ١٥٦/٨ (سفع)؛ وتهذيب =

و«الاثنيّة»: «فُعْلَيَّة» عند من قال: «أَثْفَتِ الْقِدْرَ»، ومن قال: «ثَفَنَتِها» فهو أَفعُولَة، نحو: «أَمْنَيَّة»، و«أَمَانَيَّة»، وقد قُرِئَ «إِلاً أَمَانَيَّ»^(١)، و«لِيسْ بِأَمَانِكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلَ الْكِتَابَ»^(٢) الياء في كله خفيفة، ومن ذلك قول الراجز:

١٣٥٣ - سَوَى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطُ الْحُقْقَنَ تَفْلِيلُ ما قَارَغَنَ مِنْ سُمْرِ الْطَرَقَ

= اللغة ١١/٢؛ وتابع العروس ٢١/٥ (ألف)، وكتاب العين ٦/٦.

شرح المفردات: الأنافي: حجارة تتوضع تحت القدر لإشعال النار تحتها. السفع: القبض والجذب بشدة. المعرس: مكان نزول المسافرين آخر الليل. المرجل: الجلد المسلوخ من رجل واحدة، أو المسوئ كما يُسوئ الشعر.

الإعراب: «أَثَافِي»: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل مقدر. «سَفِعاً»: نعت منصوب بالفتحة. «في معرس»: جار ومجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «مَرْجُل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وَنَوْيَا»: الواو للعطف، «نَوْيَا»: اسم معطوف على «أَثَافِي» منصوب مثله بالفتحة. «كَجْذَمْ»: الكاف حرف جزء، و«جَذَمْ»: اسم مجرور بالكسرة، والجاز والمجرور متعلقان بصفة ممحونة، وهو مضاف. «الْحَوْضُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لَمْ»: حرف جزم وقلب ونفي. «يَتَلَمْ»: فعل مضارع مجزوم، وحرّك بالكسر للضرورة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. وجملة «تَوَهَّمْتُ أَثَافِي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لَمْ يَتَلَمْ»: في محل نصب حال من الحوض.

والشاهد فيه قوله: «أَثَافِي»: بتشديد الياء جمعاً للأثنية.

(١) البقرة: ٧٨. وهي قراءة نافع وأبي عمرو والحسن وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ١/٢٧٦؛ وتفسير الطبرى ٢/٢٦٤؛ وتحقيق القرطبي ٢/٥؛ والمحتب ١/٩٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/٧٦.

(٢) النساء: ١٢٣. وهي قراءة الحسن والأعرج وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٣/٣٥٥؛ وتحقيق العشر ٢/٢٥٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/١٦٥.

١٣٥٣ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٦؛ وسمط الآلي ص ٣٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٢؛ ولسان العرب ٧/٣٨٠ (قطط)؛ والمحتب ١/١٢٦، ٢٩٠؛ والمنصف ٢/١١٤؛ وبلا نسبة

في لسان العرب ١٤/٣٧٢ (سحى)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٩؛ والمقتضب ٤/٢٢.

اللغة: المساحي هنا: حوافر الأن، لأنها تسحو الأرض، أي تفترشها، وتؤثر فيها لشدة وطنها. والتقطيط: قطع الشيء وتسويته. والحقن: جمع حَقَّةٌ، وهي وعاء من الخشب أو العاج ينحت لوضع الطيب فيه. والتفليل: تفليل الحجارة الحوافر، تكسيرها من جوانبها، كأن الحجارة أخذت من جوانب الحوافر حتى استوت. والطرق: ما تطارق من الحجارة بعضها على بعض.

المعنى: يريد أن الحجارة التي تعلو فيها الأن قد قططت حوافرها، أي: سوتها كما تجعل الحقن مستوية مستديرة، وكان الحجارة أخذت من جوانب الحوافر حتى استوت.

الإعراب: «سَوَى»: فعل مضارع مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «مَسَاحِيهِنَّ»: مفعول به منصوب بالفتحة الممحونة استخفافات للضرورة، وهن: مضاف إليه. «تَقْطِيطُ»: مفعول مطلق لأنه بمعنى التسوية. «الْحُقْقَنَ»: مضاف إليه مجرور، وسكن للضرورة. «تَفْلِيلُ»: فاعل «سَوَى» مرفوع، وهو مضارع. «مَا»: اسم موصول مبني في محل جز مضارع إليه. «قَارَغَنَ»: فعل وفاعل. «مِنْ =

يريد مساحيئن، فأسكن، ومن ذلك [من الوافر]:
 كَفَى بالثَّلَائِيْ مِن أَسْمَاءِ كَافِيْ وَلِيُسْ لَحْبُهَا إِذ طَالَ شَافِيْ^(١)
 وَمِن ذَلِكَ الْمُثَلُ: «أَعْطَى القَوْسَ بَارِيْهَا»^(٢) وَهَذَا الإِسْكَانُ فِي الْيَاءِ لِقَرِيبَهَا مِنَ الْأَلْفِ،
 وَالْوَاوُ مَحْمُولَةُ عَلَيْهَا، وَقَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ يُجْرِونَ هَذِهِ الْيَاءَ مَجْرِيَ الصَّحِيحِ، وَيَحْرُكُونَهَا
 بِحَرْكَاتِ الْإِعْرَابِ، فَتَقُولُ: «هَذَا قَاضِيْ»، وَ«رَأَيْتَ قَاضِيَا»، وَ«مَرَرْتَ بِقَاضِي»، وَمِن
 ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرَ [مِنَ الْبَسيِطِ]:

موالي ككباش العوس سخاخ^(٣)

الشاهد فيه رفع «موالي» ضرورة، والعوس: ضرب من الغنم، يقال: «كَبْشُ عُوسِيْ». وقيل: العوس موضع ينسب إليه الكباش، وسخاخ بالحاء غير المعجمة: سمان.
 يقال: «شاء سخاخ» كأنها تسع الوَدَكَ أي تصبه. ومن ذلك قول الآخر [من الكامل]:

ما إن رأيت... إلخ

بعضهم يجعل ذلك ضرورة. وعلى هذا يكون قد جمع بين ضروريَّتَيْنِ: إحداهما
 أنه قد كسر الْيَاءَ في حَالِ الْجَزِّ، والثانية أنه صرف. وقد يُنْشَدُ هَذَا الْبَيْتُ بِالْهَمْزَةِ. وَلَا
 يَقُولُ فِي الْمَجْرُورِ إِلَّا الْيَاءُ، لَأَنَّ الْجَزِّ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكَّنَةِ، وَلِيُسْ فِي الْأَسْمَاءِ
 الْمُتَمَكَّنَةِ مَا آخِرُهُ وَأَوْ قَبْلُهَا حَرْكَةً، لَأَنَّ الْحَرْكَةَ إِنْ كَانَتْ فَتْحَةً، صَيَّرَتْهَا الْفَاءُ كَـ«عَصَيْ»،
 وَ«رَحَى»). وإن كانت كسرة، قلبتها ياءً كـ«الداعي»، و«الغازي»، وليُسْ فِي الْأَسْمَاءِ اسْمَ
 آخِرُهُ وَأَوْ قَبْلُهَا ضَمَّةً، إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ؛ نَحْوَ: «يَغْرُوُ»، و«يَدْعُو». وسيوضح أمْرُ
 ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ فِيمَا بَعْدُ، وَقَدْ رُوِيَ لِجَرِيرَ [مِنَ الطَّوْبِيلِ]:

في يوماً يجازين... إلخ

وَذَلِكَ عَلَى لِغَةِ مَنْ يَقُولُ: «هَذَا قَاضِي»، وَ«رَأَيْتَ قَاضِيَا»، وَ«مَرَرْتَ بِقَاضِي»،
 وَ«هُوَ يَمْضِيُّ، وَيَغْرُوُ»، فَاعْرَفْهُ.

* * *

= سمر»: جاز ومحرر متعلقان بـ«قارون»، وـ«سمر»: مضاف. وـ«الطرق»: مضاف إليه محرر
 بالكسرة المقتدرة منع من ظهورها ضرورة القافية.
 وجملة «سوى» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «قارون» لا محل لها من الإعراب لأنها
 صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: إسكان الْيَاءَ مِنْ «مساحيئن» فِي حَالِ النَّصْبِ لِلضَّرُورَةِ.

(١) تقدم بالرقم ٨٧٦.

(٢) هَذَا مَثَلٌ، وَقَدْ تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ.

(٣) تقدم بالرقم ١٣٤٨.

قال صاحب الكتاب: وتسقطان في الجزم سقوط الحركة، وقد ثبتنا في قوله [من البسيط]:

١٣٥٤ - هَجُوتَ زَيَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُغْتَذِرًا من هَجْخُورَ زَيَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ
وقوله [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالآتِيَاءَ تَشْمِي بِمَا لَاقْتَلَبُونَ بَنِي زِيَادٍ^(١)

وفي بعض الروايات عن ابن كثير إنه قرأ: «مَنْ يَتَقَى وَيَضِيرُ»^(٢). وأما الألف فثبتت ساكنةً أبداً إلا في حال الجزم، فإنها تسقط سقوطهما، نحو: «الْمَيْخَشُ»، والميَذَعُ، وقد أثبتهما من قال [من الطويل]:

كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا^(٣)

١٣٥٤ - التخريج: البيت لزيان بن العلاء في معجم الأدباء ١٥٨/١١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/٣٥٩؛ والدرر ١/١٦٢؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٠؛ وشرح التصریح ١/٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٨٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦؛ ولسان العرب ١٥/٤٩٢ (بـ)؛ والمقاديد النحوية ١/٢٣٤؛ والممتع في التصریف ٢/٥٣٧؛ والمنصف ٢/١١٥؛ وهمع الهوامش ٥٢/١.

المعنى: لقد شتمت زيان، ثم اعتذر له، فكانك لم تشنمه، ولم تتركه سالماً.

الإعراب: «هجوت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «زيان»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ثم»: حرف عطف. «جئت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «معتذراً»: حال منصوبة بالفتحة. «من هجو»: جار مجرور متعلقان بالفعل «جئت». «زيان»: مضارف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنَّه منمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «تهجو»: فعل مضارع مجزوم بـ«لم»، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والواو زائدة للضرورة الشعرية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «ولم»: الواو: للعطف، و«لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «تدع»: فعل مضارع مجزوم بـ«لم»، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت».

وجملة «هجوت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جئت»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «تهجو»: في محل نصب حال. وجملة «لم تدع»: معطوفة على السابقة فهي مثلها في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «تهجو» حيث لم يحذف حرف العلة، وذلك للضرورة الشعرية.

(١) تقدم بالرقم ١٠٧٦.

(٢) يوسف: ٩٠. وهي أيضاً قراءة قبل.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥/٣٤٢؛ وتفسير القرطبي ٩/٢٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٩٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/١٩١.

ونحوه [من الكامل]:

١٣٥٥ - ما أَنْسَ لَا أَنْسَاهُ أَخِرَ عِيشَتِي مَالَحَ بِالْمَفْزَأِ رَنْعَ سَرَابٍ
ومنه [من الجزء]:

١٣٥٦ - [إِذَا عَجْوَزْ غَضِبَتْ فَطَلْقَ] وَلَا رَضَا هَا وَلَا تَمَلَّقَ
* * *

١٣٥٥ - التخريج: البيت للحسين بن قعاع في شرح شواهد الشافية ص ٤١٣.

اللغة: لاح: ظهر. المعزاء: أرض ذات حجارة. الريع: الحركة والاضطراب. السراب: ما يخيّل للمسافر في الصحراء وقت الهاجرة أنه ماء وليس بماء. والكلمة فارسية معزية يقابلها بالعربية: الآل. المعنى: مهما نسيت، فلن أنساه ما بدا سراب في الأنف، أي طول الحياة.

الإعراب: «ما»: اسم شرط جازم مبني على السكون. «أنس»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة من آخره. «لا»: نافية. «أنساه»: فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم تقديرًا بحذف الألف التي أثبتت للضرورة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «آخر»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل «أنساه»، وهو مضاف. «عيشتي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والياء ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «ما»: مصدرية ظرفية. «لاح»: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. والمصدر المسؤول من «ما» والفعل بعدها في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «أنساه». «بالمعزا»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «لاح». «ريع»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «سراب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ما أنس لا أنساه»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أنساه»: جواب شرط جازم غير مقترب بالفاء لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لا أنساه» حيث أثبت الألف في المضارع المجزوم لأنه جواب الطلب، وكان حقها الحذف: «لا أنسه»، وما ذاك إلا ضرورة.

١٣٥٦ - التخريج: الرجل لرؤبة في ديوانه ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦٠، ٣٦١؛ والددر ١/١٦٦؛ والمقاصد النحوية ١/٢٣٦؛ وبلا نسبة في الأشباء والنظائر ٢/١٢٩؛ والخصائص ١/٣٠٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ٧٨؛ وشرح التصريح ١/٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/١٨٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٩؛ ولسان العرب ١٤/٣٢٤ (رضي)؛ والممتع في التصريف ٢/٥٣٨؛ والمنصف ٢/٧٨، ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/٥٢.

اللغة: اطلب رضاها. تملق: أصلها تملق فخفق حاذقًا إحدى التائين، وتملقه: توعد إليه وتلطف له ببساته دون قلبه.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بالفعل «طلق». «العجز»: فاعل لفعل محدود تقديره: «غضبت». «غضبت»: فعل ماض مبني على الفتح، والناء للثانية، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي (يعود على العجوز). «طلق»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «طلق»: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت (يعود على المخاطب). «ولا»: الواو: عاطفة، «ولا»: نهاية جازمة. «ترضاها»: فعل مضارع =

قال الشارح: اعلم أنَّ الواو والياء تسقطان في الجزم، لأنَّهما قد نزلتا منزلة الضمة من حيث كان سكونهما علامةً للرفع، فمحذفهما للجزم كما تحذف الضمة. وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفاً، وربما أبتوهما في موضع الجزم. من ذلك قوله [من البسيط]:

هـ جـوـت زـيـان... إـلـخ

وقولُ الآخِر [من الوافر]:

أـلـم يـأـتـيـك... إـلـخ

ووجه ذلك أنه قدر في الرفع ضمةً منوية، فمحذفها، وأسكن الواو كما يفعل في الصحيح، وهو في الياء أسهلُ منه في الواو، لأنَّ الواو المضمومة أثقلُ من الياء المضمومة. فأما البيت الأول، فإنه يقول: لم تَهْجُ لأنك اعتذرَتْ، ولم ترك الهَجْوَ، لأنك هجوت. وبعد البيت الثاني [من الوافر]:

وـمـخـبـسـهـاـ عـلـىـ الـقـرـشـيـ شـشـرـىـ بـأـذـرـاعـ وـأـشـيـافـ جـادـإـ
يـقـوـلـ: أـلـمـ يـأـتـكـ تـبـأـلـبـونـ بـنـيـ زـيـادـ. وـدـلـلـ عـلـيـهـ قـوـلـهـ: وـالـأـبـاءـ تـنـمـيـ. وـيـحـتـمـلـ أـنـ
تـكـوـنـ الـبـاءـ مـزـيـدـةـ مـعـ الـفـاعـلـ عـلـىـ حـدـ «وـلـهـ يـأـلـلـوـ شـيـدـاـ»^(١). وـحـسـنـ زـيـادـ الـبـاءـ إـذـ كـانـ
الـمـعـنـىـ: أـلـمـ تـسـمـعـ بـمـاـ لـاقـتـ. وـبـنـوـ زـيـادـ الـرـبـيعـ بـنـ زـيـادـ الـعـنـسـيـ وـإـخـوـتـهـ، وـهـمـ الـكـمـلـةـ
أـلـاـدـ فـاطـمـةـ بـنـتـ الـخـرـشـبـ.

والشعرُ لقيس بن رُهْبَرْ. وسببُ هذا الشعرُ أنَّ الريبع طلب من قيس دُرْعَا، وبينما هو يخاطبه، والدرعُ مع قيس إذ أخذها الريبع، وذهب، فلقي قيس أم الريبع فاطمة، فأسرها ليرتهنها على ردة الدرع، فقالت له: يا قيس، أين عزب عنك عقلُك، أترى بني زياد مُصالحِيك، وقد أخذت أمَّهم، فذهبت بها، وقد قال الناس ما قالوا، فخلَّى عنها،

= مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف، وهذه الألف الظاهرة لإشباع فتحة الضاد، وـ «ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «ولا»: الواو: عاطفة، وـ «لا»: ناهية جازمة. «تملق»: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرَّك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «إذا العجوز...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «غضبت العجوز»: في محل جرٌّ بالإضافة. وجملة «غضبت» (الظاهرة): تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فطلق»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا ترضها»: معطوفة على جملة «فطلق». وجملة «لا تملق»: معطوفة على جملة «فطلق».

والشاهد فيه قوله: «ترضها» حيث لم يمح حرف العلة للجازم ضرورة، ويفسر بأنه أشبع فتحة الضاد في «ترضها» فنشأت الألف.

(١) الرعد: ٤٣.

وأخذ إيل الريبع، وساقها إلى مكّة، فاشترى بها من عبد الله بن جذعان سلاحاً. وعنى باللبون هنا جماعة النوق التي لها لبن.

ومن ذلك قراءة ابن كثير: «مَنْ يَتَقَبَّلُ وَيَصْبِرُ»^(١) على جزم الضمة المقدرة في «يتقى»، وأثبت الياء ساكنة، ويجوز أن تكون «مَنْ» هنا موصولة لا شرطاً، و«يتقى» مرفوع لأنّه الصلة، و«صبر» عطف عليه إلا أنه جزمه، لأنّ «مَنْ» وإن كانت بمعنى «الذى»، ففيها معنى الشرط، ولذلك تدخل الفاء في خبرها إذا كان صلتها فعلاً، فعطف على المعنى، فجزم كما قال تعالى: «فَاصْدَقُوا كُلُّ مَنْ أَصْلَحَ»^(٢)، لأنّه بمعنى: آخرني أصدق، وأكُل.

وبعضهم يجعل الواو في «يهجو» إشاعياً حدث عن الضمة قبلها، والياء في «الم يأتيك» إشاعياً حدث عن الكسرة، فعلى هذا يكون وزن «يهجو»، و«يأتيك» هنا «يفعل»، و«يفعيك»، وقد انحذفت اللام للجزم، وذلك على حد [من البسيط]:

١٣٥٧ - [تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير] **تنقاد الصياريف**

(١) يوسف: ٩٠

(٢) المنافقون: ١٠.

١٣٥٧ - التخريج: البيت للفرزدق في الإنصاف ١/٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/٤٢٦، ٤٢٤؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢٥؛ وشرح التصريح ٢/٣٧١؛ ولسان العرب ٩/١٩٠ (صرف)؛ والمقاصد التحوية ٣/٥٢١؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥؛ والأشباه والناظائر ٢/٢٩؛ وأوضح المسالك ٤/٣٧٦؛ وتخلصن الشواهد ص ١٦٩؛ وجمهرة اللغة ص ٧٤١؛ ورصف المبني ص ١٢، ٤٤٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٦٩؛ وشرح الأسموني ٢/٣٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٦؛ ولسان العرب ١/٦٨٣ (قطرب)، ٢/٢٩٥ (قطرب)، ٣/٤٢٥ (نقد)، ٨/٢١١ (صنع)، ١٢/١٩٩ (درهم)، ١٥/٣٣٨ (نفي)؛ والمقتضب ٢/٢٥؛ والممتع في التصريف ١/٢٠٥.

اللغة: تنفي: تفرق، تدفع. الحصى: الحجارة الصغيرة. الهاجرة: اشتداد الحرّ عند الظهيرة. تنقاد: من نقد الدنانير أي نظر فيها ليميز جيداً من رديها. الصياريف: ج صيرفي.

المعنى: يقول الشاعر واصفاً ناقته بأنّها تفرق الحصى بيديها عند الظهيرة، وقت اشتداد الحرّ، كما يفرق الصيرفي الدنانير.

الإعراب: «تنفي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للتلقل. «يداها»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنى، وهو مضارف، وها: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «الحصى»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعمّر. «في»: حرف جر. «كل»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تنفي»، وهو مضارف. «هاجرة»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «نفي»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضارف. «الدنانير»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «تنقاد»: فاعل «نفي» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضارف. «الصياريف»: مضارف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «الصياريف» حيث مطل كسرة الراء، فتولد الياء، وذلك للضرورة الشعرية.

ونحو قوله [من البسيط]:

الله يغْلِمُ أَنَا فِي تَلْقِتِنَا يوم الفراق إلى أخبارنا صور
— وأنني حيثما يُدْنِي الْهُوَى بَصَرِي من حيثما سلَكُوا أَدْنُوا فَأَنْظُرُ
وقد شبه بعضهم الألف بالياء في موضع الجزم، كما شبهوا الياء بالألف حين

١٣٥٨ — التخريج: البيان أو الأول منهما لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٨ - ٢٣٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٥؛ والأشباه والناظائر ٢/٢٩؛ والجني الداني ص ١٧٣؛ وخزانة الأدب ١/١٢١، ٧/٧، ٢٢٠، ٣٧٣؛ والدرر ٦/٢٠٤؛ ورصف المباني ١٣/٤٣٥؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢٦، ٣٢٨، ٦٣٠/٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٨٥؛ والصاحب في فقه اللغة ص ٥٠؛ ولسان العرب ٤٣٠/١٤ (شري)، ٤٢٩/١٥ (الألف)، ٤٨٨/١٥ (وا)، والمحتسب ١/٢٥٩؛ ومغني اللبيب ٣٦٨/٢؛ والممتع في التصريف ١/١٥٦؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٦.

اللغة: صور: جمع أصور وهو المائل العنق. أنظر: أنظر.

المعنى: يشهد الله على أنه دائم الالتفات إلى أحنته.

الإعراب: «الله»: «لفظ الجلاله» مبتدأ مرفوع. «يعلم»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو (يعود على «الله»). «أنا»: حرف مشبه بالفعل، ونا: ضمير متصل في محل نصب اسم «أن». «في تلقتنا»: جار ومجرور متعلقان بحال ممحونة من الضمير نا ضمير متصل في محل نصب اسم «أن». «في تلقتنا»: ونا: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالمصدر «تلقتنا». «الفارق»: مضaf إليه مجرور بالكسرة. «إلى إخواننا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «صور». «صور»: خبر «أن» مرفوع بالضمة. والمصدر المسؤول من «أن» وما بعدها سد مسد مفعولي «يعلم». «وأنتي»: الواو: للعاطف، «أن»: حرف مشبه بالفعل، والنون: لللوquایة، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم «أن». «حيثما»: مفعول فيه ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، متعلق بالفعل «أدنو». «يُدْنِي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقيدة على الياء. «الهوى»: فاعل مرفوع بالضمة المقيدة على الألف. «بصري»: مفعول به منصوب بالفتحة المقيدة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «من»: حرف جر. «حيث»: ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بحرف الجر. والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أدنو». «واما»: حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «سلكوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفرير. «أدنو»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقيدة على الواو، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «أنا». والمصدر المسؤول من «أن» وما بعدها «أنتي أدنو» معطوف على المصدر المسؤول السابق، فهو مثله في محل نصب. «فأنظر»: الفاء: عاطفة، «أنظر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «أنا».

وجملة «الله يعلم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعلم»: في محل رفع خبر للفظ الجلاله. وجملة «يُدْنِي الْهُوَى»: في محل جر بالإضافة. وجملة «سلكوا»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أدنو»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «أنظر»: معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها في محل رفع. والشاهد فيه قوله: «أنظر» الأصل: «أنظر»، فأثبت ضمة «الظاء» لضرورة القافية، فنشأت «الواو».

أسكتن في موضع النصب، من ذلك ما أنشده أبو زيد [من الرجز] :

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلْقٌ ولا تَرْضَا هَا وَلَا تَمَلِّقٌ^(١)

ومن ذلك قول عبد يعقوث [من الطويل] :

وَتَضَحَّكُ مِنْيَ شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا^(٢)

ومثله [من الطويل] :

ما أنسٌ لَا أنساً... إلخ

ومنهم من يقدر الحركة في الألف في موضع النصب والرفع، فمحذفها للجزم، وفيه بُعد، لأن الألف لا يمكن حرکتها، ولكن على التشبيه بالياء، وقد ذهب ابن جنی في :

كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي

إلى أنه قد جاء مخفقا على «كان لم ترء»، ثم إن الراء لماجاورت الهمزة، وهي متخركة، صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة، واللفظ بها : «كان لم ترأ»، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لسكنونها وافتتاح ما قبلها على حد «راس»، و«فاس»، فصارت «ترئ». فالالف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم على مذهب التخفيف. وعلى القول الأول هي لام الكلمة والعين التي هي الهمزة محذوفة، و«ما» في البيت الآخر للمجازاة، وهي جازمة، و«لا أنساً» الجواب، وأثبتت الألف لما ذكرناه. والریغ بالفتح : الفضل والزيادة، فاعرفه.

فصل

[جمع ما آخره واو]

قال صاحب الكتاب : ولرؤفهم في الأسماء المتمكنة أن تتطرف الواو بعد متخرِّك ، قالوا في جمع «أدلو»، و«حَقُو» على «أفعُل» وجمع «عَزْقُوَة»، و«قَلْنُسُوَة» على حد «تمَرَة»، و«تمَرِ» : «أَدْلِ»، و«أَخْقِ»، و«عَزْقِ»، و«قَلْنِشِ»، قال [من الرجز] :

١٣٥٩ - لَا صَبَرَ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَشِ أَهْلِ الرِّيَاطِ الْبِيْضِ وَالْقَلْنِسِيِّ

(١) تقدم بالرقم ١٣٦٠ .

(٢) تقدم بالرقم ٨٠٢ .

١٣٥٩ - التحرير : الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/٢٣٥؛ ولسان العرب ٦/١٥٠ (عنـ)، ١٨١ (قلـ)، ٧/٣٠٧ (ريـط)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف من ١١٦؛ والمقتضـ ١/١٨٨؛ والمنصف ٢/٧٠، ٣/١٢٠ .

اللغة : عـش : قبيلة من اليمن من مذحج . الـريـاط : جـمع رـيـطة ، وهي ضـرب من الثـيـاب . والـقلـنـسيـ : جـمع قـلـنـسـوـة ، وهي لـباس لـلـرـأس .

فأبدلوا من الضمة الواقعة قبل الواو كسرة لتنقلب ياءً مثأها في «ميزان»، و«ميقات». وقالوا: «قلنسوة»، و«قمخدة»، و«أفعوان»، و«عنفوان» حيث لم تطرف، ونظير ذلك الإعلال في نحو: «الكساء»، و«الرداء»، وتركته في نحو: «النهائية»، و«العظائية»، و«الصلانية»، و«الشقواة»، و«الأبورة»، و«الأخوة»، و«الثانيين»، و«المذروين».

وسأل سيبويه^(١) الخليل عن قولهم: «صلاءة»، و«عباءة»، و«عظاءة»، فقال: إنما جاؤوا بالواحد على قولهم: «صلاءة»، و«عباءة»، و«عظاءة»؛ وأنا من قال: «صلالية»، و«عبالية»، فإنه لم يجيء بالواحد على «الصلاءة» و«العباءة» كما أنه إذا قال: «خضيان» فلم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام.

* * *

قال الشارح: قد تقدم القول: إنه ليس في الأسماء المتمكّنة اسم آخره وأوّل قبلها ضمة، فإذا أدى قياس إلى مثل ذلك رُفض، وعدل إلى بناء غيره، وذلك إذا جمعت نحو: «دلُّو»، و«حَقُّو» على «أفعُلٍ» للقلة على حد «كَلِبٍ»، و«أَكْلِبٍ»، فالقياس أن يقال: «أَدَلُّو»، و«أَخَفُّو»، إلا أنهم كرهو مصيرهم إلى بناء لا نظير له في الأسماء المعرفة، فأبدلوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياء، فيقولون: «أَذْلٌ»، و«أَخْنٌ»، فيصير من قبيل المنقوص، نحو: «قاض»، و«داع»، إذ لو جروا فيه على مقتضى القياس، لصاروا إلى ما لا نظير له في الأسماء الظاهرة، وكذلك لو جمعت نحو: «عَزْفَوَة»، و«قَلْنَسُوَة» بإسقاط التاء على حد «تَمَرَّة» و«تَمَرَّ»، لوقعت الواو حرف إعراب، فجرى عليها ما جرى على واو «دلُّو» بأن أبدلوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياء، فصار «عرقي»

= المعنى: يخاطب الشاعر ناقته، فيقول لها: لا أرق بك حتى توصليني إلى هؤلاء القوم.
الإعراب: «لا»: نافية للجنس. «صبر»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب، وخبره محذوف، تقديره: كائن، أو حاصل. «حتى»: حرف غاية وجر. «تلتحقي»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمومة بعد «حتى»، وعلامة نصبه حذف النون، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل «تلتحقي» مجرور بـ«حتى»، والجار والمجرور متعلقان بخبر «لا» المحذوف. «بعنْس»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تلتحقي». «أهل»: بدل من «عَشَّس» مجرور. «الرياط»: مضارف إليه مجرور. «البيض»: صفة لـ«الرياط» مجرورة. «والقلنسي»: الواو: حرف عطف، و«القلنسي»: معطوف على «الرياط» مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء للنقل.
وجملة «لا صبر كائن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلتحقي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «القلنسي» حيث قلب واو «قلنسوة» إلى ياء، لأنه ليس في الأسماء ما آخره واو قبله ضمة بخلاف الفعل.

و«قلنس»، ومنه قول الشاعر، أنشده الأصمسي عن عيسى بن عمر [من الرجز]:

لا صبر حتى تلتحقي... إلخ

فعَنْسُ: قبيلة من اليمن، والرِّيَاطُ: جمع رَيْطَة، وهي المُلَاءَةِ إذا كانت قطعة واحدة، ولم تكن لفْقَيْن، وقال الآخر [من الرجز]:

حتى تُفَضِّي عَرْقَيِ الدُّلَيْ - ١٣٦٠

فأبدل من ضمة القاف كسرة، وجعلوا ذلك طريقاً إلى إيدال الواو ياء، لأن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها، فإنها تقلب ياء على حد «مِيزَان»، و«مِيعَاد».

واعلم أن نحو: «عرق» و«قلنس» قليل، لأن هذا الجمع بإسقاط تاء التائيث إنما يكون في الحال من نحو: «تَمَرَّة»، و«تَمَرَّ»، و«قَمْحَة»، و«قَمْحَ»؛ فاما ما كان مصنوعاً، فهو قليل لم يأت منه إلا البيسير، نحو: «سَفِينَة»، و«سَفِينَ». وقالوا: «قلنسوة»، و«قمحةوة»، و«عنفوان»، و«أفعوان»، فساغ ذلك، لأن الواو لم تقع طرفاً حرف إعراب، والمكرورة وقوغ الواو طرفاً لما يلزم حرف الإعراب من التغيير والكسر، فإذا صارت حشوأ صحت، لأنها قد أمنت أن تكسر، أو يأتي بعدها الياء.

قال: ونظير ذلك «الشقاوة»، والإداوة»، «النهائية» و«النكائية»، لولا الهاء، لوجب قلب الواو والياء همزة كما تقلب في «رِداء»، و«كِسَاء» إذ قد قويت حيث لم تكن طرفاً حرف إعراب. وكذلك «أبُوَة»، و«أخُوَة» لا يقلب الواو فيهما ياء من يقول: «عُتَيْ»، و«مَشِيَّ»، فـ«الأبُوَة» و«الأخُوَة» مصدران جاءا على «فُعُولَةً» بمنزلة «الحُكْمَة» و«الخُصُومَة»، فإن قيل: فقد قالوا: «أرْضٌ مَسْنُوَةٌ وَمَسْنَيَّةٌ»، و«عِيشَةٌ مَرْضِيَّةٌ» فقلبوا الواو ياء مع أن بعدها هاء، فهلا قالوا على هذا: «أبُوَةً»، و«أبِيَّةً»، و«أخُوَةً»، و«أخِيَّةً»، قيل له: الهاء في «مسنيّة»، و«مرضية» إنما دخلت للتائيث بعد أن لزم المذكور القلب، فبقي

١٣٦٠ - التخريج: الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٧؛ والخصائص ١/٢٣٥؛ لسان العرب ٢٤٨/١٠ (عرق)؛ والمقتضب ١/١٨٨؛ والمنصف ٢/١٩٠.

اللغة: **تُفَضِّي**: تكسرى. العرقى: جمع عرقوة، وهي الخشبة التي على فم الدلو. **الدُّلَيْ**: جمع الدلو.

المعنى: يقول الراجز لا تزالين ساقية لزيل حتى تكسرى عراقى الدلاء.

الإعراب: «حتى»: حرف جز، **«تُفَضِّي»**: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، وعلامة نصبه حذف الياء لأنه من الأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والمصادر المؤول من «أن تفاضي» في محل جر بحرف الجز، والجار والمجرور متعلقات بفعل متقدم. **«عرقي»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاد، **«الدُّلَيْ»**: مضاد إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: **«عرقي»**، وهو جمع **«عرقوبة»**، فأصله: **«عرقو»**، إلا أنه ليس في الكلام اسم آخر. واو قبلها ضمة، فكثير ما قبل الواو، فانتقلت ياء.

بعد مجيء الهاء بحاله، و«أبُوّة»، و«أخْوَة» لم يلحقهما الهاء بعد أن كان يقال في المذكور: «أبِيّ»، و«أخِيّ» وإنما الهاء لازمة لهما في أول أحوال بنائهما على هذه الصيغة، فهو بمنزلة «عقلته بثنائيين ومذكرَين» في كونهما بُنيا على الثنائية، ولم يريدوا ثنائية «ثناء» ولا «مذكر»، وكـ«الشقاوة» وـ«العنابة» في كونهما بُنيا على الثنائية.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن «عظاءة» وـ«صلاءة» وـ«عباءة»، فقال: جاؤوا بها على «العظاء» وـ«العباء» وـ«الصلاء» كما قالوا «مسننية» وـ«مرضية»، فجاؤوا بهما على «مسننية» وـ«مرضية»، يريد أن «العباء» وـ«الصلاء» وـ«الإداوة» لأن الهاء لحقت «العباء» وـ«الصلاء» بعد أن وجب فيهما الهمزة؛ لأن الإعراب جرى على الياء التي الهمزة بدلاً منها، ثم دخلت الهاء بعد ذلك، فجرت مجرى الهاء في «مسننية»، وـ«مرضية» التي لحقت ما جاز قلبه قبل دخول الهاء، فإذا من قال: «عظاءة» وـ«عباءة»، فإنما الحق تاء الثنائيت بعد قولهم: «عظاءة» وـ«عباءة»، ومن قال: «عظاءة» وـ«عباءة» من غير همز، فإنه يعني الكلم على الثنائيت، ولم يجيء بها على «العظاء» وـ«العباء»، كما أنه إذا قال: «خُصيَان» لم يتثنَ على «خُصيَّة» المستعمل، ألا ترى أنه لو بناه على واحد، لقال: «خُصيَّات» وإنما جاء به على «خُصي» وإن لم يستعمل.

فصل

[«فعول» الجمع المعتدل الآخر]

قال صاحب الكتاب: وقالوا: «عْتَيْ»، وـ«جُحْنَيْ»، وـ«عَصِيْ»، فعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في «فعول» مع حَبْرِ المدّة بينهما ما فعلوا بها في «أذْلِ» وـ«قَلَّشِنْ»، كما فعلوا في «الكساء» نحو فعلهم في «العصاء»، وهذا الصنف مستمرٌ فيما كان جمعاً إلا ما شدّ من قول بعضهم: «إنك لتنظر في نُحُوكَثيرة». ولم يستمر فيما ليس بجمع، قالوا: «عَتْوَ»، وـ«مَغْرُوّ». وقد قالوا: «عْتَيْ»، وـ«مَغْرِيْ». قال [من الطويل]:

وقد عَلِمْت عِزِّيْسِي مُلَيَّكَة أَنْتَيْ أَنَا اللَّيْنِتْ مَغْدِيْأَ عَلَيْهِ وَعَادِيَا^(١)

وقالوا: «أَرْضَ مَسْنِنَيْة» وـ«مَرْضِيَّ»، وقالوا: «مَرْضُوّ» على القياس. قال سيبويه^(٢): والوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة، والوجه في الجمع الياء.

* * *

قال الشارح: اعلم أن كل جمع كان على «فعول»، فإن الواو تقلب ياء تخفيفاً،

(١) تقدم بالرقم ٧٣٥.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٤.

وإنما قلبوها ياء لأمرئين: أحدهما كون الكلمة جمعاً، والجمع مستقل، والثاني أن الواو الأولى مدة زائدة، ولم يعتد بها حاجزاً، فصارت الواو التي هي لام الكلمة، كأنها وليت الضمة، وصارت في التقدير «عصوّ»، فقلبت الواو ياء على حد قلبها في «أختٍ» و«أذلٍ»، ثم اجتمعت هذه الياء المقلبة مع «الواو»، فقلبت الواو ياء على حد قلبها في «سيدٍ»، و«ميّتٍ»، وكسروا العين في نحو: «عصيٍّ»، كما كسروها في «أذلٍ» و«أختٍ»، ثم منهم من يتبع ضمة الفاء العين، فيكسرها ويقول: «عصيٍّ» بكسر العين والصاد، ليكون العمل من وجه واحد، ومنهم يُتيقّنها على حالها مضمومة، فيقول: «عصيٍّ» بضم الفاء.

ومثل ذلك «كساء» و«رداء»، لما كانت الألف زائدة للمدّ، لم يعتد بها، وقلبوا الواو والياء ألفاً لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما على حد قلبها في «عصاً» و«رخى»، ثم قلبوهما همزتين لاجتماعهما مع الألف الزائدة قبلها، فقالوا: «كساء»، و«رداء»، وهذا معنى قوله: «ففعلوا بالواو المتطرفة بعد الضمة في «فعول» مع حجز المدّة بينهما ما فعلوا بها في أدلٍ وقلنسٍ»، يعني أنهم نزلوا الواو الحاجزة منزلة المعدومة لزيادتها وسكنونها، فأعلوا الواو بعدها للضمة قبلها، كما فعلوا ذلك إذا لم يكن حاجزاً، نحو: «أدلٍ» وهذا الصنيع ه هنا نحو من صنيعهم في «كساء» حيث نزلوا الألف الزائدة منزلة المعدومة، ثم قلبوا الواو ألفاً كما لو لم يكن ثم حاجزاً، نحو: «عصاً»، و«رخى» ولو صار نحو: «عصوّ» اسمًا واحدًا غير جمع، لم يجب القلب لخفة الواحد. ألا تراك تقول: «مغزٌ»، و«عَتْ» مصدر «عَتَ يَعْتَ» من قوله تعالى: «وَعَتَ عُتْرًا كَبِيرًا»^(١)، فتقرّ الواو هذا هو الوجه، والقلب جائز، نحو: «مَذْعِي»، و«مَغْزِي». فأما قوله [من الطويل]:

وقد علمت عرسي... إلخ

أنشد أبو عثمان: «مَغْدُوا» بالواو على الأصل، ويروى: «معدياً»؛ فأما الجمع؛ نحو: «حُقِيٌّ» و«عُصِيٌّ»، فلا يجوز فيه إلا القلب لما ذكرناه إلا ما شدّ من قولهم: «إنكم لتنظرون في نَحُوكَثِيرَة»، أي: في جهات، وقالوا: «نَحُوكَثِيرَة»، و«بَهُوكَثِيرَة»، فالنَّحُوكَثِيرَة: جمع نَحُوكَثِيرَة، وهو من السحاب أول ما ينشأ، والبَهُوكَثِيرَة: جمع بَهُوكَثِيرَة وهو الصدر، وأبُوكَثِيرَة جمع أبٍ، وأخُوكَثِيرَة جمع أخٍ، وذلك كلّه شاذ، كأنه خرج مُنبهاً على الأصل كـ«القَوَد»، وـ«الحَوَكَة».

وقالوا: «مسنّية» وهو من «سَنَوتَ الأرض» أي: سقيتها، وأرض مسنّية أي مسقية. وقالوا: «مَزْضِيٌّ» وهو من «الرَّضْوان»، والوجه فيما كان واحداً الواو، والأخرى عربية كثيرة، وإنما جاز القلب في الواحد تشبيهها بـ«أذلٍ» وإن لم يكن مثله، فلو لا السماع، لم

يجز ذلك، مع أن الواو قد انقلبت في «رضي» و«سُبَّيْتِ الأرض»، فهذا يقوي وجة القلب، والوجه فيما كان جمعاً الياء، فاعرفه.

فصل

[شرط المقلوب بعد الألف للإعلال]

قال صاحب الكتاب: والمقلوب بعد الألف يشترط فيه أن تكون الألف مزيدة مثلها في «كِسَاء»، و«رِدَاء». وإن كانت أصلية، لم تقلب، كقولك: «واو»، و«زاي»، و«آيَة»، و«ثَايَة».

* * *

قال الشارح: ي يريد أن المقلوب من الواو والياء بعد الألف لا تكون الألف فيه إلا زائدة، وذلك لأمرتين: أحدهما: أن الحرف إذا كان زائداً، جاز أن يُقدَّر ساقطاً، فيصير حرف العلة كأنه قد ولـي الفتحة، فيعامل في القلب والإعلال معاملة «عَصَماً» و«رَحْى»؛ وأمّا إذا كانت أصلاً، فلا يسوغ فيها هذا التقدير.

والأمر الثاني: أنه إذا كانت الألف أصلاً، كانت منقلبة عن غيرها، فإذا أخذت تقلب الواو والياء التي هي لام، واليَّت بين إعاليين، وذلك إجحاف. وقد بالغ أبو عثمان في الاحتياط، فاشترط أن تكون الألف التي تُهمَّز الواو والياء معها زائدة ثالثة، ف قوله: «ثَالِثَةً» تحرّر من «زاي»، و«آيَة»، وإن كان قوله: «زائدة» كافيًّا في الاحتراز، إلا أنه أكدَه بقوله: «ثَالِثَةً». وقد تقدَّم الكلام على ألف «واو»، و«زاي»، و«ثَايَة» بما أغني عن إعادته.

فصل

[قلب الواو المكسور ما قبلها]

قال صاحب الكتاب: والواو المكسور ما قبلها مقلوبة لا محالة، نحو: «غاَزِيَة»، و«مَحْنِيَة». وإذا كانوا ممَّن يقلِّبها وبينها وبين الكسرة حاجزٌ في نحو: «قِنْيَة» وهو «ابن عَمِي دِنْيَا»، فهم لها بغير حاجزٍ أَفْلَب^(١).

* * *

قال الشارح: إنما قلبووا الواو والياء في نحو: «غاَزِيَة» و«مَحْنِيَة» لأنكسار ما قبلها، وهي مع ذلك لام، واللام ضعيفة لتطورها، وإذا كانوا قد قلبوا العين في مثل: «ثُورِ»، و«ثَيَرَة»، و«القيام»، و«الثياب» مع أنها عين، والعين أقوى من اللام، كان قلب اللام التي هي أضعف للكسرة قبلها أولى، مع أنهم قد قالوا: «قِنْيَة»، و«صِبْنِيَة»، و«هو ابن عَمِي دِنْيَا»، فقلبووا اللام التي هي واو مع الحاجز للكسرة، فلأنَّه يقلبوها مع غير حاجز أولى،

(١) أي: القلب فيها أولى.

فـ«القِيَّةُ»: من الواو لقولهم: «قَنَوتُ»، وقالوا فيها: «قِنَوَةً» أيضًا، وـ«الصِّبْنَةُ» من «صَبَأَ يَضْبُو»، وـ«الدُّنْيَا» من «الدُّنْزُ»، فاعرفه.

فصل

[الإعلال في « فعلٍ » وـ« فُعلٍ »]

قال صاحب الكتاب: وما كان « فعلٍ » من الباء قُبِّلَ بـ« ياءً » وـ« وَأَوْاً » في الأسماء كـ« التَّقْوَى »، وـ« الْبَقْوَى »، وـ« الرَّغْوَى »، وـ« الشَّرْوَى »، وـ« الْعَوْى »، لأنها من « عَوَىًتُ » وـ« الطَّغْوَى » لأنها من « الطُّغْيَانُ »، ولم تُقلَّب في الصفات، نحو: « حَزْبًا »، وـ« صَدْيَا »، وـ« رَيَا ».

* * *

قال الشارح: قد تقدم الكلام على طرف من هذا الفصل. وجملة الأمر أن « فعلٍ » إذا كان اسمًا ولا مهِيَّأة، فإنهم يُثْبِلُونَ من الباء الواو، ولا يفعلون ذلك في الصفة، لأنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة، وقد اعتمدوا ذلك في سواضع، فقالوا في الاسم: « الشَّرْوَى »، وـ« التَّقْوَى »، وـ« الْبَقْوَى »، وـ« الرَّغْوَى »، وـ« الْعَوْى »، وـ« الطَّغْوَى »، فهذه كلها أسماء، وأصلها الباء، فالشروعى: المثل، يقال: « هذا شروعى هذا »، أي: مثله، وهو من « شَرَيْتُ »، والتقوى: التَّقْيَةُ والرَّوَاعَةُ، يقال: « اتقاءً يَتَقَيَّهُ اتقاءً »، وـ« تَقَاهُ يَتَقَيِّهُ تَقَيَّةً وَتِقَاءً وَتَقَىً ». وهو من الباء لقولهم: « وَقَيْتُ »، وـ« تَقَيْتُ »، أي: « انتظرت ». والرَّغْوَى: والرُّغْيَا من الحفاظ والرعاية، فهو من « رَعَيْتُ ». والعَوْى: كوكب، يقال: إنه ورك الأسد. وذكر أبو علي في الشيرازيات^(١): زعم أبو إسحاق أنها سميت بذلك لانعطاف الذي فيها، لأنها ألف معطوفة الذئب. وهو من « عَوَىًتُ الْجَبَلُ »: إذا فتلته. والطغوی: من الطُّغْيَانُ، يقال: « طُغْوانٌ »، وـ« طُغْيَانُ »، وـ« طَغْوَى » بمعنى واحد، وهو مجازة الحذف في العصيان.

ولم يقلبوا في الصفات نحو: « حَزْبًا »، وـ« صَدْيَا »، وـ« رَيَا »، فإن أردت الاسم قلت: « روًى ». فعلوا ذلك لضرب من التعويض من كثرة دخول الباء على الواو، واختصوا بذلك اللام دون الفاء والعين لضعفها وتأخيرها، والضعف مطعمٌ فيه. فإن قيل: فهلا كان ذلك في الصفة دون الاسم حيث أرادوا الفرق والتعويض، قيل: الواو مستثقلة، والصفة أثقل من الاسم إذ كانت في معنى الفعل، فلم تزد ثقلًا بالواو، وحيث كان الاسم أخف عليهم، جعلوه بالواو، ليعادل ثقل الواو ثقل الصفة.

* * *

قال صاحب الكتاب: ولا يُفَرَّقُ فيما كان من الواو نحو: « دَعْوَى »، وـ« عَدْوَى »، وـ« شَهْوَى »، وـ« شَمْوَى ».

* * *

(١) اسم كتاب له وضعه في شيراز.

قال الشارح: ي يريد أنه لا يلزم الفرق بين الاسم والصفة فيما كان من ذوات الواو، كما لزم في ذوات الياء. إنما ذلك مقصور على ما كان من الياء، فيستوي الاسم والصفة. وتقول: «دعوى»، و«عدوى» وهي المعونة، وفي الصفة، «شهوى»، و«نشوى»، فيكون الجميع بالواو، فلا يُغيّر الاسم. والصفة تبقى على حالها كما كانت في «صَدِيَا» و«خَزِيَا» كذلك غير مغيرة، وإذا كانوا قد قلّبوا الياء واوًا في «شَرْوَى» و«رَغْوَى» لأنهما اسمان، فإن يقرّروا الواو فيما هي في أصل أجدر.

* * *

قال صاحب الكتاب: و«فُغلَى» تقلب واوها ياء في الاسم دون الصفة، فالاسم نحو: «الدُّنْيَا»، و«العُلْيَا»، و«القُضْيَا»، وقد شد «القُضْيَى»، والصفة قولك إذا بنيت «فُغلَى» من «غَرَوْث»: «غَرَوَى».

* * *

قال الشارح: وقد فصلوا هنا بين الاسم والصفة، إلا أن التغيير هنا مخالف للتغيير في «فُغلَى»، لأنك هنا قلبت واوه ياء، وفي «فُغلَى» قلبت ياءه واوا، وذلك لضرب من التعادل. وقد مثل الاسم بـ«الدنيا»، و«العليا»، و«القصيا»، وهي في الحقيقة صفات، إلا أنها جرت مجرى الأسماء لكثرتها استعمالها مجردةً من الموصوفين، فهي كـ«الأجرع»، و«الأبطح»، ولذلك قالوا في جمعه: «الأباطح»، و«الأجائع»، كما قالوا: «أحمد»، و«أحالمد». وأبدلوا الواو في «فُغلَى» بضم الفاء كما أبدلواها بفتح الفاء، ولم تغير الصفة نحو: «غزوى»، كما لم تغير في «فُغلَى»، نحو: «خزيَا».

وقد شد «القُضْيَى»، وكان القياس «القُضْيَا»، كما قالوا: «الدُّنْيَا». ولا ينكر أن يشد من هذا شيء، لأن أصله الصفة، فجاز أن يخرج بعض ذلك على الأصل، فيكون متباهة على أن أصله الصفة. وقد قالوا: «خَزَوَى» في العلم، وهو اسم مكان، والأعلام قد يكثر فيها الخروج على الأصل نحو: «مَكْوَزَة»، و«مَخْبَب»، و«حَيْوَة»، ونحوها، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: ولا يفرق في «فُغلَى» من الياء، نحو: «الفُتْيَا»، و«القُضْيَا» في بناء «فُغلَى» من « قضيت»؛ وأما «فُغلَى»، فتحققها أن تنساق على الأصل صفة واسماً.

* * *

قال الشارح: أما «فُغلَى» بالضم من الياء، فلا يغير كما يغير «فُغلَى» من الواو، لأنهم إذا كانوا قد قلّبوا ذوات الواو إلى الياء في نحو: «الدُّنْيَا»، فلأن يقرّروا الياء على حالها كان ذلك أخرى، وإذا كانوا قد أقرّروا الواو في «فُغلَى»، نحو: «الدَّغْوَى»، و«العَدْوَى» على حالها مع ثقل الواو، فإن يقرّروا الياء مع خفتها كان ذلك أجدر؛ وأما «فُغلَى» فلا نعلمهم غيره، بل أتوا به على الأصل، والشيء إذا جاء على أصله، فلا علة.

له، ولا كلام أكثر من استصحاب الحال؛ وأما إذا خرج عن أصله، فيسأل عن العلة الموجبة لذلك، فاعرفه.

فصل

[قلب الياء ألفاً والهمزة ياء]

في جمع التكسير الذي بعد ألف تكسيره حرفان]

قال صاحب الكتاب: وإذا وقعت بعد ألف الجمع الذي بعده حرفان همزة عارضة في الجمع وياء، قلبيوا الياء ألفاً والهمزة ياء، وذلك قولهم: «مطابياً»، و«ركاياً»، والأصل: «مطائي»، و«ركائي» على حد «صحائف»، و«رسائل» وكذلك «شواياً»، و«حواياً» في جمع «شاوية» و«حاوية» فاعلتين من «شوينت»، و«حوينت»، والأصل: «شواوي»، و«حواوي»، ثم «شوايني»، و«حوائيني» على حد «أوائل»، ثم «شواياناً»، و«حوياناً».

وقد قال بعضهم: «هداوي» في جمع «هدية»، وهو شاذ؛ وأما نحو: «إداوة»، و«علاوة»، و«هراوة» فقد ألموا في جمعه الواو بدل الهمزة، فقالوا: «أداوى»، و«علاوى»، و«هراء»، كأنهم أرادوا مشاكلاً الواحد الجمع في وقوع الواو بعد ألف. وإذا لم تكن الهمزة عارضة في الجمع كهمزة «جواء»، و«سوان» جمع «جائبة» و«سائية» فاعلتين من « جاء» و«سأة»، لم تقلن.

* * *

قال الشارح: اعلم أن «مطيبة» و«ركيبة» وزئهما فعيلتان كـ«صحيفة»، و«سفينة»، والأصل: «مطيبة» و«ركيبة»، فاليء زائدة للمد كألف «رسالة»، والواو لام الكلمة، لأنه من «مطوطوت» و«الرُّكوة». فلما اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأول منها بالسكون، قلبيوا الواو ياء على حد «سيد» و«ميت»، فإذا جمعتهما على الزيادة، كان حكمهما حكم الرباعي كـ«جعافر»، و«سلام»، فقلت: «مطائي»، و«ركائي»، فهمزت الياء فيهما لأنها مدة لا حظ لها في الحركة. فلما وقعت موقع المتحرك، قلبت همزة على حد « صحائف»، و«رسائل»، فأبدلوا من الكسرة فتحة تحفيفاً، كما أبدلوا في «مدارى»، و«معايا»؛ لأنه أخف، ولا يليّس بناء آخر، فصارا «مطاء»، و«ركاء».

وكذلك لو كانت اللام همزة أصلية، نحو: «خطيبة» و«رزيبة»، وجمعته هذا الجمع، لقلت: «خطايا» و«رزايا» بالياء الخالصة، والأصل: خطائي، ورزائي، فاجتمع همزتان الأولى مكسورة، فقلبوا الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار الأولى، فأبدلوا من الكسرة فتحة، فصار: «خطائي»، و«رزائي» بالياء الخالصة، فقلبوا الياء ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها، فصارت «خطاء»، و«رزاء» وتقديره: «خطاعاً»، و«رزاعاً».

والهمزة قريبة من الألف، فصار كأنك قد جمعت بين ثلاث ألفات، فأبدلوا من الهمزة ياء، فصار «خطاياً»، و«رزائياً».

ولا يعتمدون ذلك إلا فيما كانت همزته عارضة في الجمع؛ فاما إذا كانت الهمزة موجودة في الواحد عيناً، فإنها تبقى على أصلها، فتقول في جمع «جائية» اسم فاعل من «جَائِي» عليه «جَائِيَاً» أي: عَضُّ، و«شائيبة» من «شَاءَه» إذا سبقه: «جَوَاءُ»، و«شَوَاءُ» كما تقول: «غَواشِ»، و«جَوارِ»، فرقاً بين ما همزته أصلية ثابتة في الواحد، وبين العارضة.

هذا مذهب أكثر النحوين؛ فاما الخليل فإنه كان يذهب إلى أن «خطاياً» و«رزائياً» وما كان نحوهما قد قلبت لامه التي هي همزة إلى موضع ياء «فَعِيلَةً»، فكانت في التقدير «خطائيء» بباء قبل الهمزة، ثم تقلب إلى «خطاءً»، ثم أبدل من الكسرة فتحة، وعمل فيه ما عمله عامة النحوين.

والقول هو الأول، لأنّه قد حُكِي عنهم: «غفر الله خطائهن» بهمزتين. وحکی أبو زید: «ذَرِيَّةً»، و«ذَرَائِيَّةً» بهمزتين، كما ذهب إليه الجماعة غير الخليل، فقالوا: «شَوَّايانَا»، و«حَوَّايانَا» في جمع «شَاوِيَّة» و«حَاوِيَّة»، فالواو فيهما وإن كانت عيناً غير مدة تقلب الحركة بخلاف ما تقدم، وذلك أنك لتنا جمعته، قلبت ألفه واوًا على حد قلبها في «ضَوارِبٍ» و«قَوَائِمٍ»، ووّقعت ألف الجمع بعدها، فاكتفت الألف واوان، إحداهما المنقلبة عن الألف، والأخرى عين الجمع، فقلبـت الثانية همزة، لوقوعها بعد ألف زائدة قريبة من الطرف على حد صنيعهم في «أوائل»، فصار «حَوَائِي»، و«شَوَائِي»، ثم أبدلوا من كسرة الهمزة فتحة، فصار تقديره: «شَوَاءً»، و«حَوَاءً»، فأبدلوا من الهمزة ياء، وقالوا: «شَوَّايانَا»، و«حَوَّايانَا»، فاعرفه.

وقالوا: «هَدِيَّةً»، و«هَداوِي»، و«مَطِيَّةً»، و«مَطاوِي»، و«شَهَاوِي» بالواو، وهو شاذ، والقياس الجيد: هَدِيَا، وَمَطَايَا، وَشَهَايَا.

واما «إِداوَةً»، و«أَداوَى»، و«عِلاوَةً»، و«عَلَاوَى»، و«هِراوَةً»، و«هَراوَى»، ونحوها مما الواو في واحده ظاهرة، نحو: «شَقاوَةً»، و«عَباوَةً»، فإنك إذا جمعته على هذا الحد، فإنك تزيد ألف الجمع ثالثة، فتقع ألف بعدها التي كانت في الواحد، وهو موضع يكسر فيه الحرف، فتقلب حينئذ همزة مكسورة، فتصير في هذه الصورة «أَدَائِو» بمنزلة «أَدَاعُ»، فتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها، فتصير «أَدَائِي»، ثم عمل فيها ما عمل في «خطائي» من تغيير الحركة والقلب. ثم إنهم رأعوا في الجمع حكم الواحد، فأرادوا أن يظهر الواو في التكسير كما كانت ظاهرة في الواحد، فلم يُمْكِنْهم ذلك، فأبدلوا من الهمزة الواو، فإذاً ليست هذه الواو الواو التي كانت في الواحد، إنما هي بدل من الهمزة المبدلـة من ألف «إِداوَةً»، والألف بدل من ياء هي مبدلـة من واو «إِداوَةً». وزُوْزُنْ «أَداوَى» على هذا

«فَعَاوِلُ» على منهاج «فعايل»، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لاما لا عيناً، وذلك لأن اللام إذا كانت واواً رابعة فصاعداً كثُر قلبُهم إياها إلى الباء، نحو: «أغْزَيْتُ»، و«استدَعَيْتُ»، و«مَغْزِيَانِ»، و«غَازِيَة»، و«مَخْنِيَّة»، فأظاهروا الواو في «إداوة» ونحوها، ليعلموا أن الواو في «إداوة»، وإن كانت رابعة، صحيحة غير مقلبة، وإذا كانوا قد راعوا الزائد في الجمع، نحو ياء «خطيئة»، فقالوا: «خَطَايَا»، فهم بمراعاة الأصل أجدراً.

فصل

[قلب الواو رابعة فصاعداً]

قال صاحب الكتاب: وكل الواو وقعت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها، قلبت ياء، نحو: «أغْزَيْتُ»، و«غَازِيَتُ»، و«رَجَجَيْتُ»، و«تَرَجَجَيْتُ»، و«اسْتَرَشَيْتُ»، ومضارعتها ومضارعة «غَزِيَّ»، و«رَضِيَّ»، و«شَأَيَّ»، في قوله: «يُغَزِّيَانِ»، و«يَرْضِيَانِ»، و«يَشَأْيَانِ»، وكذلك «مَلَهَيَانِ»، و«مُضْطَفَيَانِ»، و«مُعْلَيَانِ»، و«مُسْتَدَعَيَانِ».

* * *

قال الشارح: الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً، قلبت ياء، وإنما قلبوها ياء حملأ على المضارع، وإنما قلبت في المضارع للكسرة قبلها على حد قلبها في «ميزان» و«مبعاد»، فلما قالوا: «يُغَزِّي»، فقلبوا، كرهوا أن يقولوا: «أغْزَوتُ»، لأن الأفعال جنس واحد، فأرادوا المُمَاثَلَة، وأن يكون لفظ الماضي والمضارع واحداً، فأعلوا الماضي لإعلال المضارع، كما أعلوا المضارع، نحو: «يَقُولُ»، و«يَبِيعُ» لإعلال «قال»، و«بَاع». ألا ترى أنه لو لا إعلال الماضي، لم يلزم إعلال المضارع؟

وقوله: «ولم ينضم ما قبلها» احترز به من «يَغْزُو» و«يَدْعُو» من الأفعال، ومن نحو: «تَرْفُوَة»، و«عَزْقُوَة» من الأسماء. فإن قيل: فأنت تقول: «تَرَجَجَيْتُ»، و«تَغَازَيْتُ» بقلبهما ياء مع أنك لا تكسر ما قبل اللام في المضارع لأنك تقول: «يَتَرَجَّحَي»، و«يَتَغَازَّي»، فهلا قلت: «تَرَجَّوْتُ»، و«تَغَازَوْتُ»، فتصحح الواو تصحيحة في «غَزَوْتُ» لصحتها في «يَغْزُو»، قيل: «تَرَجَجَيْتُ» مطاوع «رَجَجَيْتُ»، و«تَغَازَيْتُ» مطاوع «غَازَيْتُ»، فلما كانت الواو تقلب في الأصل لانكسار ما قبل لامه في المضارع نحو: «يَرْجُي»، و«يَغَازِي»، بقيت على حالها بعد دخول تاء المطاوعة، فالالف في «تَرَجَّي»، و«تَغَازَّي» بدلٌ من ياء هي بدلٌ من الواو التي هي لام في الأصل.

وقالوا في مضارع «غَزِيَّ»، و«رَضِيَّ»: «يُغَزِّيَانِ»، و«يَرْضِيَانِ»، فقلبوا الواو ياء، وإن لم ينكسر ما قبل اللام، حملأ للمضارع على الماضي؛ لأن الماضي قد وُجِدَتْ فيه علة تقتضي القلب، وهو انكسار ما قبل الواو، نحو: «غَزِيَّ»، و«رَضِيَّ»، ولم يُوجَدْ في المضارع علة تقتضي القلب، فكرهوا أن يختلف الباب. فهذا نظير «أغْزَيْتُ يُغَزِّي»، إلا

أن «أغزيت» حُمل ماضيه على مضارعه، وهنا حُمل المضارع على الماضي. وإذا كانوا قد أعلوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل مع اختلاف جنسهما؛ فإن اعتلال الماضي للمضارع، والمضارع للماضي، كان ذلك أجرد.

وأما «يشأيان»، فقد قلبوا الواو ياءً مع أنها لم تقلب في الماضي، لأنك تقول: «شأوت»، ولم ينكسر ما قبل الواو في المضارع، وذلك من قبل أن الماضي « فعل» بالفتح. و« فعل» مفتوح العين لا يأتي مضارعه على «يفعل» بالفتح، وإنما فتح لمكان حرف الحلق فصار الفتح عارضاً، فعوّل على الأصل. ونظيره «يسع»، و«يطاً» فتحوا العين لمكان حرف الحلق، وتركوا الفاء التي هي الواو محدودة على الأصل إذ كانت الفتحة عارضة. وقال أبو الحسن الأخفش: لما قالوا في المضارع: «يشأى» ففتحوا أشباه ما ماضيه « فعل» بالكسر لأن «يفعل» باب ماضيه « فعل»، فجرى مجرى «رضي» و«شقي»، فقالوا: «يشأيان»، كما قالوا: «يزضيان»، و«يشقيان».

وقالوا: «ملهيان» في ثنائية «تلئي» وهو من الواو، لكنهم قلبوا الواو ياءً حملاً على الماضي، وهو «لهيت» عن الأمر. وكذلك «مصطفىان»، فقلبوا اللام ياءً حملاً على «يضمّفي»، و«معليان» لأنّه مفعولٌ من «علَى يعلَى»، والواو منقلبة في «يعلي»، وكذلك «مستدعيان»، فاعرفه.

فصل

[مجيء الادغام بدل الإعلال]

قال صاحب الكتاب^(١): وقد أجروا نحو: «حبي»، و«عني»، مُحرر «بقي»، و«فني»، فلم يعلوه، وأكثرُهم يدفع، فيقول: «حَي»، و«عَنْ» بفتح الفاء وكسرها، كما قيل: «لَي»، و«لَي» في جمع «ألوى». قال الله تعالى: «وَيَعْيَى مَنْ حَيَ عَنْ سِينَةٍ»^(٢). قال عبيد [من مجموع الكامل]:

١٣٦١ - عَبَوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّثْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ

* * *

(١) الكتاب / ٤ . ٣٧٧

(٢) الأنفال: ٤٢

١٣٦١ - التخريج: البيت لعبد بن الأبرص في ديوانه ص ١٣٨؛ وأدب الكاتب ص ٦٨؛ والحيوان ٣/١٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٣٠؛ وشرح شواهد الإياضاح ص ٦٣٣؛ وعيون الأخبار ٢/٨٥؛ ولسان العرب ١٤/٢١٨ (حيبا)، ١١٣/١٥ (يعا)؛ ولابن مفرغ الحميري في ملحق ديوانه ص ٢٤٤؛ ولسلامة بن جندل في ملحق ديوانه ص ٢٤٦؛ وبلا نسية في الكتاب ٤/٣٩٦؛ والمقتضب ١/١٨٢؛ والمقرب ٢/١٥٤؛ والممتع في التصريف ٢/٥٧٨؛ والمنصف ٢/١٩١.

قال الشارح: إذا اجتمع في آخر الفعل حرف علة، لم يمكن إعلاهـما معاً، لأنـه إجحافـ، وربـما أدى إلى حذفـ أو تغيـيرـ، وإنـما يـُعـلـ أحـدهـماـ، والأـولـىـ بالإـعلاـلـ الأخيرـ الذيـ هوـ اللـامـ علىـ نحوـ: «شـوـىـ»، و«ذـوـىـ»، فـأـمـاـ «حـيـيـ»، و«عـيـيـ»ـ وـنـحوـهـماـ منـ مضـاعـفـ الـيـاءـ، فالـقـيـاسـ هـنـاـ أـنـ تـقـلـبـ الـيـاءـ الـأـولـىـ أـلـفـاـ؛ لـتـحـرـكـهاـ وـانـفـاتـحـ ماـ قـبـلـهاـ، وـأـنـ يـصـيرـ الـلـفـظـ إـلـىـ «حـايـيـ»ـ، و«عـايـيـ»ـ، فـيـعـتـلـ الـعـيـنــ. وـقـدـ اـعـتـلـتـ هـذـهـ اللـامـ فـيـ المـضـارـعـ بـقـلـبـهاـ أـلـفـاـ وـسـكـونـهاـ فيـ حـالـ الرـفـعـ، وـحـذـفـهاـ فيـ حـالـ الـجـزـمـ، وـالـأـفـعـالـ كـلـهـاـ جـنسـ وـاحـدـ، فـكـرـهـوـاـ أـنـ يـجـمـعـوـاـ عـلـيـهـ اـعـتـلـالـ عـيـنـهـ وـلـامـهـ، فـنـزـلـوـاـ الـأـولـ مـنـزـلـةـ الصـحـيـحـ، وـأـقـرـوـهـ عـلـىـ لـفـظـهـ فـيـ الـمـاضـيـ، وـوـفـوـهـ مـاـ يـسـتـحـقـهـ مـنـ الـحـرـكـاتـ. وـلـحـقـ الثانيـ القـلـبـ وـالـتـغـيـيرـ وـالـسـكـونـ، وـذـلـكـ: نـحـوـ: «حـيـيـ»ـ، «يـحـيـيـ»ـ، و«عـيـيـ»ـ، «يـعـيـيـ»ـ، فـهـذـاـ مـعـنـىـ قـوـلـهـ أـجـرـوـاـ «حـيـيـ»ـ وـ«عـيـيـ»ـ مـجـرـىـ «بـقـيـ»ـ وـ«فـنـيـ»ـ، يـعـنـىـ أـجـرـوـاـ الـيـاءـ الـأـولـىـ مـجـرـىـ النـونـ فـيـ «فـنـيـ»ـ وـالـقـافـ فـيـ «بـقـيـ»ـ، وـلـمـ يـغـيـرـوـهـاـ مـعـ وـجـودـ مـقـتضـيـ التـغـيـيرـ، كـمـاـ لـمـ يـغـيـرـوـاـ الصـحـيـحـ فـيـمـاـ ذـكـرـنـاهـ.

وـأـكـثـرـ الـعـرـبـ يـدـغـمـ الـعـيـنـ فـيـ اللـامـ إـذـ تـحـرـكـتـ اللـامـ، نـحـوـ: «حـيـيـ»ـ، وـ«عـيـيـ»ـ، أـجـرـوـهـ فـيـ ذـلـكـ مـجـرـىـ نـحـوـ: «شـدـ»ـ، وـالـإـظـهـارـ جـائزـ. إـنـماـ جـازـ الـإـظـهـارـ؛ لـأـنـ هـذـهـ اللـامـ قدـ تـعـتـلـ، وـتـسـكـنـ فـيـ الرـفـعـ، وـتـحـذـفـ فـيـ الـجـزـمـ، نـحـوـ: «هـوـ يـحـيـيـ»ـ وـ«لـمـ يـحـيـيـ»ـ، فـلـمـاـ لـمـ تـلـزـمـهـاـ الـحـرـكـةـ، اـنـفـصـلـتـ مـنـ دـالـ «شـدـ»ـ؛ لـأـنـهـاـ مـتـحـرـكـةـ فـيـ الرـفـعـ، وـلـاـ تـحـذـفـ عـلـىـ وـجـهـ. إـذـاـ أـظـهـرـتـ، فـقـلـتـ: «قـدـ حـيـيـ زـيـدـ»ـ، قـلـتـ فـيـ الـجـمـعـ: «قـدـ حـيـوـاـ»ـ، كـمـاـ تـقـولـ: «قـدـ عـمـوـاـ». قـالـ الشـاعـرـ [مـنـ الطـوـيلـ]:

١٣٦٢ - وـكـئـاـ حـيـسـنـاـهـمـ فـوـارـسـ كـهـمـسـ حـيـوـاـ بـعـدـمـاـ مـاـتـواـ مـنـ الدـهـرـ أـغـضـرـاـ

= اللغة: عـيـوـاـ بـأـمـرـهـ: عـجـزـوـاـ عـنـهـ فـلـمـ يـسـطـيعـوـاـ بـيـانـ مـرـادـهـ لـهـ.
الـاعـرـابـ: «عـيـوـاـ»ـ: فـعـلـ مـاضـ مـبـنـيـ عـلـىـ الضـمـ، وـالـواـوـ: ضـمـيرـ مـتـصلـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ رـفعـ فـاعـلـ.
«بـأـمـرـهـ»ـ: جـازـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـالـفـعـلـ «عـيـيـ»ـ، وـهـوـ مـضـافـ. وـ«هـمـ»ـ: ضـمـيرـ مـتـصلـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ جـزـ بـالـإـضـافـةـ.
«كـمـاـ»ـ: الـكـافـ حـرـفـ جـزـ، وـ«مـاـ»ـ: مـصـدـرـةـ. «عـيـتـ»ـ: فـعـلـ مـاضـ مـبـنـيـ عـلـىـ الـفتحـ،
وـالـتـاءـ لـلـتـائـيـثـ. وـالـمـصـدـرـ الـمـؤـولـ مـنـ «مـاـ»ـ وـالـفـعـلـ بـعـدـهـاـ فـيـ محلـ جـزـ بـحـرـفـ الـجـزـ، وـالـجـازـ
وـالـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـمـفـعـولـ مـطـلـقـ مـحـذـفـ، تـقـدـيرـهـ: «عـيـيـ»ـ. «بـيـضـتـهـ»ـ: جـازـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـالـفـعـلـ
«عـيـيـ»ـ، وـ«هـاـ»ـ: ضـمـيرـ مـتـصلـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ جـزـ بـالـإـضـافـةـ. «الـحـمـامـةـ»ـ: فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ، وـسـكـنـ
لـلـقـافـةـ.

وـجـمـلـةـ «عـيـوـاـ»ـ: اـبـتـدـائـيـةـ لـاـ محلـ لـهـ مـنـ الـاعـرـابـ.
وـالـشـاهـدـ فـيـ قـوـلـهـ: «عـيـوـاـ... عـيـتـ»ـ حـيـثـ أـجـراـهـاـ مـجـرـىـ «ظـنـوـاـ وـظـنـتـ»ـ وـنـحوـهـماـ مـنـ الصـحـيـحـ،
فـسـلـمـاـ مـنـ الإـعلاـلـ وـالـحـذـفـ.

١٣٦٢ - التـخـرـيجـ: الـبـيـتـ لـمـوـدـودـ الـعـنـبـرـيـ فـيـ شـرـحـ أـبـيـاتـ سـبـيـوـيـهـ /ـ٤٣٤ـ؛ وـلـأـبـيـ حـزـابـ الـوـلـيدـ بـنـ حـنـيفـةـ
فـيـ شـرـحـ شـوـاهـدـ الـإـيـضـاحـ صـ٦٣٤ـ؛ وـشـرـحـ شـوـاهـدـ الشـافـيـةـ صـ٣٦٣ـ؛ وـلـسـانـ الـعـرـبـ ١٤ـ /ـ٢١٨ـ

والمعنى: حسبت حالهم بعد سوء قد صلحت. وكَهْمَسُ الذي ذكره: رجل منبني تميم مشهور بالفروسية والشجاعة. والشاهد فيه قوله: «حَيْوَا»، وبناؤه على بناء «خَشُوا» و«فَئُوا»؛ لأنّ «حَيْيَ» إذا ضُوِعَت الياء ولم تُدَغَّم، بمنزلة «خَشِيَ» و«فَنَيَ». وإذا لحقها واوُ الجمجم، لحقها من الإعتلال والمحذف ما لحق «خَشِيَ» إذا كانت للجمع. ومن قال: «حَيَ فلان» فادَّغم، ثم جمع، قال: «حَيْوَا»؛ لأن الياء إذا سكن ما قبلها في مثل هذا، جرت مجرى الصحيح، ولم يُثقل عليها الضمة. وعليه أنسد الأصمعي لعَيْدَ [من مجزوء الكامل]:

عيوا بأمرهم... إلخ

وبعده:

وضعت له عودين من ضعة وأخر من ئمامه الشاهد فيه قوله: «عيَا»، و«عيَت»، وإجراؤهما مجرى «ظُئُوا»، و«ظَئَت» ونحوهما من الصحيح، ولذلك سليم من الاعتلال والمحذف لما لحقه من الأدغام. وصف قوماً يخرقون في أمرهم ويعجزون عن القيام بها، وضرب لهم المثل في ذلك بخرق الحمامات وتغريبها في التمهيد لبيضها؛ لأنها لا تتحذَّغُ شَهْلاً إلا من كُسَار الأعواد، وربما طارت

= (حيَا)؛ ولم يدوِّد أو لأبي حزابة في لسان العرب ١٩٩/٦ (كهمس)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١١٦/٣؛ ولسان العرب ١١٤/١٥ (عيَا)؛ والمقتضب ١٨٢/١؛ والممتع في التصريف ٢/٥٧٩؛ والمنصف ٢/١٩٠.

اللغة: الكَهْمَسُ: القصير، واسم لأبي حَيْيٍ من العرب، وكَهْمَسُ المذكور في هذا البيت هو كَهْمَسُ بن طَائِنَ الصرمي، وكان من جملة الخوارج مع بلال بن مرداش.

المعنى: كنت أحسب هؤلاء الناس فرساناً أقوياء كفَّارَاسُ ابن كَهْمَسُ.

الإعراب: **(وكنا)**: الواو: بحسب ما قبلها، **(كنا)**: فعل ماضٍ ناقص، ونا: اسمه. **(حَسِبْنَاهم)**: فعل ماضٍ مبني على السكون، ونا: فاعل، وهم: مفعول به. **(فَوَارُوس)**: مفعول ثانٍ لـ**(حَسِبَتْ)**. **(كَهْمَسُ)**: مضار إليه مجرور بالكسرة. **(حَيْوَا)**: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير الجماعة فاعل، والألف: فارق. **(بَعْدَهُ)**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، ومتعلق بالفعل (**حَيْوَا**). **(مَا)**: حرف مصدرى، والمصدر المؤول من **(مَا)** والفعل (**مَاتُوا**) في محل جر بالإضافة. **(مَاتُوا)**: مثل **(حَيْوَا)**. **(أَنَ الدَّهْرَ)**: جار ومجرور متعلقان بحال من **(أَعْصَرَ)**. **(أَعْصَرَ)**: مفعول فيه ظرف زمان متصل بـ**(مَاتُوا)** منصوب بالفتحة.

وجملة **(كنا حَسِبْنَا)** بحسب الواو وجملة **(حَسِبْنَا)**: خبر **(كان)** محلها النصب. وجملة **(حَيْوَا)**: حال من **(فَوَارُوس)** محلها النصب. وجملة **(مَاتُوا)**: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: **(حَيْوَا)** حيث بناه على بناء **(خَشُوا)** لأنها جاءت على غير لغة الإدغام، فللحكم من الاعتلال والمحذف عند الإسناد ما لحق **(خَشِيَ)** عند إسنادها لـ**(واو)** الجماعة، ومن أذْغَم **(حَيَ)** سلمت ياؤه عند الإسناد، وقيل: **حَيُوا**.

عنها العيدان فتفرق عشها، وسقطت البيضة، ولذلك قالوا في المثل: «أخرق من حمامه»^(١). وقد بين خرقها في البيت بعده، أي: جعلت لها مهاداً من هذين الصنفين من الشجر، ولم ير عودين فقط ولا ثلاثة كما ظن بعضهم.

* * *

قال صاحب الكتاب: وكذلك «أحِي»، و«استَّحِي»، و«حُويَّ» في «أخِي»، و«استَّحِي»، و«حُويَّ»، وكل ما حركته لازمة، ولم يذغموا فيما لم تلزم حركته، نحو: «لنْ يُغَيِّبِي»، و«لنْ يَسْتَحْيِي»، و«لنْ يَحَايِي».

* * *

قال الشارح: وكذلك كل فعلٍ ما لم يسم فاعله، نحو: «حَيَّ» في هذا المكان، و«استَّحِي»، و«حُويَّ». فـ«حَيَّ» مبني للمجهول من «حَيِّ» بالجائز وال مجرور ليصبح بناءً لما لم يسم فاعله إذ كان لازماً، فيقوم الجاز والمجرور مقام الفاعل، وأنت مخيرٌ في ضم الحاء وكسرها، والكسر أكثر لأنَّه أخفَّ، فالضم على الأصل، والكسر لضرب من التخفيف، لأنَّ الحرف المشدَّد قد ينزل في بعض المواضع منزلة الحرف الواحد، نحو: «دَابَّة»، و«شَابَّة»، فإنَّ الباء المشدَّدة قد تنزل عندهم منزلة الحرف الواحد المتحرك، ولو لا ذلك، لما جاز أن تجتمع الألف الساكنة، وذلك أن اللسان تنبو عنه تبوءة واحدة. فكما امتنع أن تقع ياءً في الطرف وقبلها ضمة، وكذلك قل الضم هنا، وليس بممتنع. ومثله قولهم: «قرنُ الْأَوَى»، و«قرونُ الْيَى» . يجوز فيه الضم والكسر، والكسر أكثر، فقلة الضم تُوازي امتناع «أذْلُو» و«أظْبُي» . وأما «أحِي»، فهو مبني من «أخِي»، والباء مكسورة لا غير، لأنَّها حرقة الياء المدَّغمة تُقلب إلى الحاء الساكنة على حد «يَسْدَ» و«يَمْدَ».

وكذلك «استَّحِي»، العملُ واحد، والأصل: «استَّحَيَّ» . وفيه لغتان إحداهما «استَّحِيَّت»، والأخرى «استَّحَيَّت» . فأما «استَّحِيَّت» بباءين، فهي لغة أهل الحجاز على ما ينبغي من القياس، لأنَّهم صلحوا الياء الأولى، وهي عين الفعل، وأعلوا الثانية، وهي لام الفعل، فقالوا: «استَّحِيَا»، يستَّحِيَّ، واستَّحَيَّت؛ وأما «استَّحَيَّت» فهي لغة بني تميم، وزونها «استَفَلَت»، والعين مخدوفة.

واختلف العلماء في كيفية الحذف، فذهب الخليل إلى أنَّ حذف العين لالتقاء الساكنين، وهو الذي حکاه سيبويه^(٢) ، وذلك لأنَّ «استَّحِيَّت» «استَفَلَت»، وعین الفعل منه معتلَّة، كأنَّه في الأصل قبل دخول السين والتاء «حَائِي»، كقولك: «بَاعَ» بإعلال

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/٤٣١؛ والحيوان ٣/١٨٩؛ والدرة الفاخرة ١/١٦٩؛ وزهر الأكم ٢/١٩٠؛ وكتاب الأمثال ص ٣٦٦؛ والمستقصى ١/٩٩؛ ومجمع الأمثال ١/٢٥٥.

(٢) الكتاب ٤/٣٩٩.

العين، ثم دخلت السين والتاء على «حَایِ»، فصار: «استحَایِ»، كما تقول: «استبَاعُ»، ثم دخلت تاء المتكلّم، فسكتت الباء، وقبلها الألفُ ساكنةً، فمحذفت لالتقاء الساكنين. والقول الثاني أن «استحِيتُ» أصله «استحِيَتُ»، فاستقلوا اجتماع باءَيْنِ، فألقوا الأولى منها تخفيقاً، وألقوا حركتها على الحاء، وألزموها الحذف تخفيقاً في لغة بني تميم، كما ألزمت العرب الحذف في «يَرَى» و«يُرَى» تخفيفاً، وألقوا حركتها على الفاء، وهو رأي المازني أيضاً. قال أبو عثمان: لو كان الحذف لالتقاء الساكنين، لزدَت في المضارع، وكنت تقول: «يَسْتَخِيِّ»، ولم يفعلوا ذلك.

فإذا بنيت لما لم يسم فاعله من الأول قلت: «استحَیِّ» والأصل: «استحِيَّ»، فادغم الأول في الثاني، لأنَّه متحرّك، وبعد إسكانه تُنقل حركته إلى الحاء، والإظهار جائز. وإن بنيته من اللغة الثانية، قلت: «استحِيَّ» لا غير؛ وأما «حُويَّي» فهو من «حَایِ يَحَایِ»، فلما بنيته لما لم يسم فاعله، قلت: «حُويَّي» على الأصل، وإن شئت ادغمت وقلت: «حُويَّي»؛ لأنَّ حركة آخره لازمة.

ومن قال: «حُيَّ»، و«أحُيَّ» فادغم، لم يقل: «يَحُيَّ» فيدغم، لأنَّ هذه الأفعال لا يدخلها ضمٌ بحال، لأنَّ اللام فيها تُعاقِب الضمة، ولا تجتمع معها، وكذلك لو نسبت، فقلت: «لن يَحُيَّي»، فإنَّك لا تدغم، لأنَّ الفتحة عارضة، لأنَّها حركة إعراب لا تلزم، إذ قد تزول في حال الرفع والجزم.

* * *

قال صاحب الكتاب: وقالوا في جمع «حَيَاءُ»، و«غَيَّيُ»: «أحِيَّةُ»، و«أغِيَّةُ»، و«أحِيَّيَةُ»، و«أغِيَّيَةُ». و«قوَيَّ» مثل «حَيَّيَ» في ترك الإعلال، ولم يجئ فيه الأدغام، إذ لم يلتقي فيه مثلان لقلب الكسرة الواو الثانية ياءً.

* * *

قال الشارح: أما «أحِيَّةُ»، و«أغِيَّةُ» في جمع «حَيَاءُ» الناقة، فهذا يجوز فيه الإظهار والأدغام، فالإظهار قوله: «أحِيَّةُ» على «أَفْعِلَةُ»، و«أَخْيِيَةُ» على «أَفْعِلَاءُ». وإنما جاز الإظهار؛ لأنَّ الجمع فرع على الواحد، واللام في الواحد غير ثابتة، وإنما هي مبدلة على حد إبدالها في «ورَاءُ»، و«سقَاءُ»، فلم يلتفت إلى إظهاره، لأنَّ الباء لم تكن ثابتة في الواحد.

وأما الأدغام نحو «أحِيَّةُ»، و«أغِيَّةُ» فلا جتماع الباءَيْنِ ولزوم تحرك الثانية. وأما «غَيَّيُ»، و«أغِيَّيَةُ»، و«أغِيَّيَاتُ»، فالأدغام فيه أوجب منه في «أحِيَّةُ»؛ لأنَّ اللام لا تثبت في واحد «أحِيَّةُ»، بل تُبدل همزة، فلم يلزم اللام التحرير، وإنما لزم الهمزة التي هي بدلٌ منها.

وأما «أعياء»، وأعيية»، فاللام ثابتة في واحده متحركة، نحو: «عَيِّ»، فقويت فيها الحركة لوجودها في الجمع والواحد، وقوى وجه الأذمام. قال أبو عثمان: وسمينا من العرب من يقول: «أغْيَاء»، وأغْيَة»، فيبيّن، قال: وأكثر العرب يُخْفي، ولا يدغم، وإنما كثرا الإخفاء، لأنّه وسيط بين الإظهار والأذمام، فعدلوا إليه لاعتداه، إذ فيه محافظة على الجانبيّن، وهو شبة الهمزة بين بين.

وأما «قَوِيَّ»، فهو من مضاعف الواو والعين، واللام واو. يدلّ على ذلك قولهم في المصدر: «القُوَّة»، ولم يُعلوا الواو بقلبها ألقاً، لتحرّكها وافتتاح ما قبلها لاعتلال اللام في المضارع، نحو: «يَقْوَى»، فلم يكونوا يجمعون عليه إعلال العين واللام، كما قلنا في «عَيِّ» و«خَيِّ». ولا يجوز الأذمام كما جاز في «حَيِّ» و«عَيِّ»؛ لاختلاف الحرفين، ولم يكونا مثيلين لانقلاب الواو الثانية ياء، فاعرفه.

فصل

[[إعلال في مضاعف الواو]]

قال صاحب الكتاب: ومضاعف الواو مختص بـ«فَعَلْتُ» دون «فَعَلْتَ»؛ لأنّهم لو بنوا من «القُوَّة» نحو: «غَرَوْتُ»، و«سَرُوْتُ»، للزِّمْهم أن يقولوا: «قَوْوَتُ»، و«قَوْوَتَ».

وهم لاجتماع الواوين أكثرّ منهم لاجتماع الياءين. وفي بناء نحو: «شَقِيقَتُ»، تنقلب الواو ياء؛ وأما «القُوَّة»، و«الصُّوَّة»، و«البُّوَّة»، و«الحُّوَّة»، فمحتملات للأذمام.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان من مضاعف الواو ماضياً، فإنه يكون على «فَعَلْتُ»، بكسر العين، فلا يأتي منه «فَعَلْتَ»، ولا «فَعَلْتُ»، فلم يقولوا: «قَوْوَتُ»، ولا «قَوْوَتَ»؛ لأنّهم إذا استثقلوا الواو الواحدة فبنوا الماضي على «فَعَلْتُ» لِتُثْقَلَبْ ياء، نحو: ياء، «شَقِيقَتُ»، و«رَضِيقَتُ»، فهم باستثناء الواوين والضمة أجدر، وكانت تقول في المضارع: «يَقْتُوْرُ»، فاستثقلوا اجتماع الواوين، كما استثقلوا اجتماع الهمزتين، فعدلوا إلى بناء «فَعَلْتُ»، لتنقلب الواو ياء، ويزول الشغل باختلاف الحرفين على حد صنيعهم في «حَيَوان»، والأصل: «حَيَّان». وإذا كانوا قد قلبوا الأخف إلى الأثقل ليخف اللفظ بزوال التضييف، فقلبُهم الأثقل إلى الأخف لزوال التضييف أجدر، فلذلك قالوا: «قَوِيَّ»، و«خَوِيَّ»، والأصل: «قَوْوَتُ»، و«خَوْوَتُ»، فانقلب اللام التي هي واو ياء لانكسار ما قبلها، وصحت العين في «قويت» و«خويت»، لاعتلال اللام، وجرى ذلك مجرّى ما لامه ياء، نحو: «لوَيْتُ» و«رَوَيْتُ»، كما أجروا «أغْزَيْتُ» مجرّى بنات الياء.

هذا إذا كان أصل العين التحريرَ، فاما إذا سكتت العين، أو انفتحت، فلا يلزم قلب اللام ياء، نحو: «الثَّوَى»، وهو الهلاك، وهو من مضاعف الواو يدلّ على ذلك

قولهم : «الْتُّو» الفَرْزُ، ومنه الحديث : «الطَّوَافُ تُو، والاستِجْمَارُ تُو»^(١)، فهو من معناه لفظه ، لأنَّ الْهَلَكَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ مَعَ الْوَاحِدِ .

وكذلك إذا كان أصلها السكون ، فإنَّ الواو تثبت ، ولا تُقلب ، نحو : «الْقُوَّةُ» ، و«الصُّوَّةُ» ، وهو مختلف الريح ، و«الْحُوتُ» ، و«البَوْ» وهو جلد الحُوار يُخْشَى إِذَا مات ولد الناقة لتعطِّف عليه ، و«الْقُوَّةُ» وهو اسم مكان ، و«الْجَوُّ» وهو ما بين السماء والأرض ، وقيل في قوله [من الرجز] :

خَلَالَكِ الْجَوُّ فِي ضِيَّ وَأَضْفِرِي

١٣٦٣-

قال : هو ما اتسع من الأودية ، جعلوه إذ سكن ما قبل الواو الأخيرة مثل «غَزِّو» و«عَدِّو» .

وقوله : «فَمُحْتَمَلَاتٍ» ، يريد أنه احتمل هنال ثقل التضعيف لسكون ما قبل الواو والأدغام ، وكُون اللسان تنبو بهما دفعه واحدة ، فاعرفه .

فصل

[الإعلال بدل الأدغام]

قال صاحب الكتاب : وقالوا في «أفعال» من «الْحُوتَةِ» : «اخْرَاوَى» ، فقلبوا الواو الثانية ألفاً ، ولم يدعُوها ، لأنَّ الأدغام كان يصيّرُهم إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر /٢٠٠ ، وفيه : «يريد أنه يرمي الجamar في الحج فرداً ، وهي سبع حصيات ، ويطوف سبعاً ، ويُسْعى سبعاً . وقيل : أراد بفردية الطواف والسعى أن الواجب منها مرتة واحدة لا ثانية ولا تكرر ، سواء كان المحرّم مُفْرِداً أو قارئاً . وقيل : أراد بالاستجمار : الاستجاجاء ، والستة أن يستتجي بثلاث . والأول أولى لاقترانه بالطواف والسعى» .

١٣٦٣ - التعرّيف : الرجز لظرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٦؛ وجمهُرة اللغة ص ٧٩٥؛ والحيوان ٣/٦٦ ، ٥/٢٢٧؛ والشعر والشعراء ١/١٩٤؛ ولسان العرب ٥/٦٩ (قبر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٧٢؛ والخصائص ٣/٢٣٠؛ وصرف المبني ص ٢٢١؛ والعقد الفريد ٣/١٢٧ ، ٤/٣٤ ، ١/٢١ .

المعنى : ها أنت وحدك فيضي واصفري كما يحلو لك . (يخاطب قبرة) .
الإعراب : «خلا» : فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الفتح . (لك) : جاز ومبرور متعلقان بالفعل قبلهما . «الجو» : فاعل مرفوع بالضمة . (فيضي) : الفاء : استثنائية ، (بيضي) : فعل أمر مبني على حذف التون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة ، والياء : ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل . «واصفري» : الواو : حرف عطف . (اصفري) : تعرّب إعراب (بيضي) .

وجملة «خلا» : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «بيضي» : استثنائية لا محل لها من الإعراب ، وعطف عليها جملة «اصفري» .

والشاهد فيه قوله : «الْجَوُّ» على أنه قد يكون ما بين السماء والأرض ، أو ما اتسع من الأودية .

في نحو: «يَغْزُو» و«يَسْرُو» لو قالوا: «أَخْوَاؤْ، يَخْوَاؤْ». وتقول في مصدره: «أَخْوِيَوَاء»، و«أَخْوِيَاء». ومن قال: «اَشَهِبَابْ» قال: «أَخْوِيَاء» ومن ادغم «اقْتِنَالاً»، فقال: «قِتَالْ»، قال: «جِوَاء».

* * *

قال الشارح: تقول في «أفعال» مثل «أَخْمَارْ» من «الْحُوَّة» و«الْقُوَّة»: «أَخْوَائِي»، و«أَفْوَائِي»، والأصل: «أَخْوَاؤْ»، و«أَفْوَاؤْ»، فوُقعت الواو طرفاً متحركةً، وقبلها فتحةً، فقلبوها ألفاً، ولم يذغموا لاختلاف الحرفين وخروجهما بانقلاب الواو الثانية ألفاً عن أن يكونا مثلين.

وقوله: لأن الأدغام كان يصيّرهم إلى ما رفضوه من تحريرك الواو بالضم في نحو: «يَغْزُو»، و«يَسْرُو» لو قالوا: «أَخْوَاؤْ يَخْوَاؤْ»، ليس ب صحيح؛ لأن الواو المشددة لا تنقل عليها حركات الإعراب، نحو: «هذا عَدُوٌّ وَعُنُوٌّ». وتقول في مصدره «أَخْوِيَاء». هذا هو الوجه الذي ذكره سيبويه^(١)، والأصل «أَخْوِيَوَاء» مثل «أَخْمَيْرَ» و«اَشَهِبَابْ». وإنما قلبو الواو الوسطى ياءً؛ لوقعه الياء ساكنة قبلها على حد «سَيِّد» و«مَيِّت». وهذه الياء مبدلة من الألف للكسرة قبلها، وقلب الواو الأخيرة همزة لوقعها طرفاً بعد ألف زائدة على القاعدة، نحو: «كِسَاء»، و«رِداء».

وقال بعضهم: «أَخْوِيَاء»، فلم يذغم كما لم يذغم في «سُوَيْرَ»، إذ كانت الواو بدلاً من ألف «سَايَرَ».

وقد قالوا: «اَشَهِبَابْ»، فمحذفوا الياء تخفيفاً لطول الاسم، ومن قال ذلك قال في مصدر «أَخْوَاء» و«أَخْوِيَاء»، فلم يذغم لتتوسط الواوين، كما لم يذغم في «اقْتِنَال»؛ لأنَّ التثنين، وإن كانتا مثلين، فقد قويتا بكونهما حشوًّا، ولم تُجْعَلا كالدال من «شَدَّ» و«مَدَّ»، لتنظرُ فهما.

وقد قال بعضهم «قِتَالْ»، فاذغم التاء في التاء بعد نقل حركة التاء الأولى إلى «الكاف»، ولما تحرّكت الكاف استغنى عن همزة الوصل، فقال: «قِتَالْ». ومن قال ذلك قال: «جِوَاء»، فاذغم الواو في الواو، ونقل حركة الواو الأولى إلى الحاء قبلها، فاستغنى عن همزة الوصل، فاعرفه.

ومن أصناف المشترك

الادغام

فصل

[الادغام الواجب والادغام الجائز]

قال صاحب الكتاب: ثقل التقى المتجانسين على ألسنتهم، فعمدوا بالادغام إلى ضرب من الخفة. والتقاوهما على ثلاثة أضرب:
أحدها: أن يسكن الأول ويتحرّك الثاني، فيجب الادغام ضرورة، كقولك: «لم يَرْ
حاتِم»، و«لم أَقْلُ لَكَ». والثاني: أن يتحرّك الأول ويسكن الثاني، فيمتنع الادغام، كقولك: «ظَلِيلُتُ»،
و«رسُولُ الْحَسَنٍ».

والثالث: أن يتحرّكا، وهو على ثلاثة أوجه: ما الادغام فيه واجب، وذلك أن يلتقيا
في كلمة، وليس أحدهما للإلحاق، نحو: «رَدَ، يَرَدُ». ما هو فيه جائز، وذلك أن ينفصلا
وما قبلهما متحرّك، أو مدة، نحو: «أَنْعَثْتُ تِلْكَ» و«الْمَالُ لَزِيدٍ»، و«ثَوْبُ بَكْرٍ»، أو يكونا
في حكم الانفصال، نحو: «أَفْتَنَلَ»، لأنّ تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها، فهي
شبيهة ببناء «تِلْكَ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ معنى الادغام إدخال شيء في شيء، يقال: أدمغت اللجام
في فم الدابة، أي: أدخلته في فيها، وأدمغت الشياب في الوعاء: أدخلتها فيه، ومنه
قولهم: «حَمَارٌ أَذْعَمُ»، وهو الذي يسميه العجم ذيَّرَج، وذلك إذا لم تصدق خُضرُتُه ولا
رُرقُته، فكانهما لونان قد امتزجا.

والادغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيض من ألفاظ الكوفيين.
ومعناه في الكلام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرّك من غير أن تفصل بينهما
بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد، ترتفع اللسان عنهما رفعه
واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك على حقيقة التداخل والادغام،
وذلك نحو: «شَدَّ» و«مَدَّ» ونحوهما.

والغرض بذلك طلب التخفيف، لأنَّ ثقل عليهم التكرير والعود إلى حرف بعد النطق به، وصار ذلك ضيقاً في الكلام بمنزلة الضيق في الخطوط على المقيد، لأنَّ إذا منعه المقيد من توسيع الخطوط، صار كأنَّه إنما يقيِّد قدمه إلى موضعها الذي نقلها منه، فثقل ذلك عليه، فلما كان تكرير الحرف كذلك في الثقل، حاولوا تخفيفه بأن يذغموا أحدهما في الآخر، فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة، ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة، لثلا ينطقو بالحرف، ثم يعودوا إليه، وهذا المراد من قوله: «ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم»، أي: المثنين اللذين من جنس واحد، فإذا أسكننا الأول منهما اذْغَمْوا، فيتصل بالثاني، وإذا حرَّكوه، لم يتصل به لأنَّ الحركة تحول بينهما، لأنَّ محلَّ الحركة من الحرف بعده، ولذلك يمتنع اذْغَامُ المتحرَّك.

والمدَّغمُ أبداً حرفان: الأول منها ساكنٌ والثاني متحرَّكٌ. وجميع الحروف تُدَّغمُ ويُدَّغمُ فيها إلَّا الألف؛ لأنَّها ساكنة أبداً، فلا يمكن اذْغَامُ ما قبلها فيها ولا يمكن اذْغَامُها، لأنَّ الحرف إنما يُدَّغمُ في مثله، وليس الألف مثلَ متحرَّكٍ، فيصيَّحُ الاذْغَامُ فيها.

واعلم أنَّ التقاء المثلين على ثلاثة أضرب:

أحدها أن يسكن الأول ويتحرَّك الثاني، وهذا شرط المدَّغم، فيحصل الاذْغَامُ ضرورةً سواءً أريده أو لم يُرِدْ، إذ لا حاجزٌ بينهما من حركة ولا غيرها، نحو: «لم يرح حاتِم»، و«لم أقل لك»، فالاذْغَامُ حصل فيهما ضرورةً، لأنَّ الأول اتصل بالثاني من غير إرادة لذلك، ألا ترى أنَّ إسكان الأول لم يكن للاذْغَامِ بل للجازم، فوُجد شرطُ الاذْغَام بحكم الاتفاق من غير قصد، وذلك بأنَّ اعتمد اللسان عليهما اعتماداً واحدةً، لأنَّ المخرج واحدٌ ولا فضلٌ.

وأما الثاني وهو أن يكون المثل الأول متحرَّكاً، والثاني ساكناً، نحو: «ظَلِيلَتْ»، و«رسُولُ الحسن». وما كان كذلك، فإنَّ الاذْغَامُ يمتنع فيه لأمرتين: أحدهما تحرُّكُ الأول، والحرفُ الأول متى تحرَّك امتنع الاذْغَام، لأنَّ حركة الحرف الأول قد فصلت بين المتجانسين، فتتذرَّعُ الاتصال. والأمر الثاني، سكون الحرف الثاني، والاذْغَام لا يحصل في ساكنٍ؛ لأنَّ الأول لا يكون إلَّا ساكناً، فلو أُسْكِنَ الثاني، لاجتمع ساكنان على غير شرطه، وذلك لا يجوز.

وأما الثالث، وهو أن يتحرَّكَا معاً، وهما سواء في الكلمة واحدة، ولم يكن الحرف مُلحِقاً قد جاوز الثلاثة، ولا البناء مخالفًا لبناء الفعل، فإنه يجب أن يُدَّغمُ بأن يسكن المتحرَّكُ الأول ليتزوَّلَ الحركة الحاجزة، فيرتفع اللسانُ بهما ارتفاعاً واحدةً، فيخفي اللفظ، وليس فيه نقضٌ معنى، ولا لبسٌ، وذلك نحو: «رَدَ يَرُدُّ»، و«شَدَ يَشُدُّ»، فكلُّ العرب يذغم ذلك.

فإن كان المثلان من كلمتين منفصلتين، كنت مخيّراً في الادغام وتركه، وذلك نحو قولك: «أَنْعَثْتُ تِلْكَ»، و«الْمَالُ لِزِيدٍ» و«ثُوبُ بُخْرٌ». فإذا أردت الادغام أسكنت الأولى منها، لأنهما مثلان، فأرادوا أن يرتفع اللسانُ بهما رفعه واحدة، فيكون اللفظ بهما أخفّ، وكلما كثرت الحركات، حسُن الادغام، وذلك نحو قوله تعالى: «وَجَعَلَ لَكُمْ»^(١) بالادغام، فإن شئت قلت: «وَجَعَلَ لَكَ» من غير الادغام. وإنما كان ترك الادغام جائزاً في المنفصلين، ولم يجز في المتصلين؛ لأن الكلمة الثانية لا تلزم الأولى، وإنما وجوب في المتصلين للزوم الحرفين. قال الله تعالى: «أَرْهَبَتِ اللَّهُى يُكَبِّرُ بِالْدِيْنِ»^(٢) على ما ذكرت لك.

وأما «افتئل»، فيجوز فيه الوجهان: الادغام والإظهار، فالادغام لاجتماع المثلين في كلمة واحدة. وإذا أدمغت فيه وجهان: فتح القاف، وكسرُها، فالفتح لأنَّه لما كُرِه ظهور تائين في الكلمة، أُسكن الحرف الأول، وتنقل حركتها إلى القاف، فاستُغنى عن همزة الوصل، فمحذفوها، وقالوا: «قُتِلَ» بفتح القاف وتشديد التاء. ومن كسر وقال: «قُتِلَ»، فإنه حذف حركة التاء حذفاً، ولم ينقلها إلى ما قبلها، ثم كسر القاف لالتقاء الساكنين. وأما الوجه الثاني - وهو الإظهار - فلأنَّ التاءين في حكم منفصلين من جهة أنَّ تاء الافتعال لا يلزم أن يقع بعدها مثلُها، بل قد يقع بعدها غيرُ تاء، نحو: «اقتصر»، و«اقترب»، و«ابتدع»، و«ارتوى»، فصارا لذلك كالمنفصلين. قوله: « فهي شبيهة بتاء تلك» يزيد في قوله: «أَنْعَثْتُ تِلْكَ» أي: هي كالمنفصلة. وهذا موضع جميٍّ، وسيوضح ذلك مفصلاً.

* * *

قال صاحب الكتاب: وما هو ممتنع فيه، وهو على ثلاثة أضرب: أحدهما أن يكون أحدهما للإلحاق، نحو: «قَزَدِد»، و«جَلَبَتْ». والثاني أن يؤدِي فيه الادغام إلى لبس مثال بمثال، نحو: «سُرِرَ»، و«طَلَلَ»، و«جَدَدِ». والثالث أن يتضمنا، ويكون ما قبل الأول حرفاً ساكناً غيرَ مدة، نحو: «قَزْمُ مَالِكٍ»، و«عَدْوُ وَلِيدٍ». ويقع الادغام في المتقابلين كما يقع في المتماثلين، فلا بد من ذكر مخارج الحروف لتعرف متقاربتهما من متباعدةها.

* * *

قال الشارح: قد تقدم قولنا: إنَّ الادغام إنما جاء به لضرب من التخفيف؛ فإذا أدى ذلك إلى فساد، عدل عنه إلى الأصل، وكان احتمال التشقيق أسهلَ عندهم. وذلك على ثلاثة أضرب:

(١) النحل: ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١، والزخرف: ١٠، ١٢. وفي الطبعتين: «وَجَعَلَ لَكَ»، وهذا تحرير.

(٢) الماعون: ١.

أحدهما: أن يكون الحرف الثاني من المثلين مزيداً للإلحاق، نحو قولهم في الفعل: «جَلَبَ»، و«شَمَلَ»، فالحرف الثاني من المثلين كُرِّر ليتحقق بناء «آخرَ»، فلو أذْعِمْت لزِمَّ أن تقول: «جَلَبَ»، و«شَمَلَ»، فتُسْكِن المِثْلَ الأوَّلُ، وتُنْقَل حركَتَه إلى الساكن قبله، فيخرج عن أن يكون مُوازِنَا لـ«درج»، فيُبْطِل غرضُ الإلْحاق، والأحكام المُوضوِعة للتخفيف إذا أدْت إلى نقصِ أغراضِ مقصودة ثُرِكت. ومثله في الاسم «مَهْدَدُ»، و«فَرَزَدُ»، و«رِمْدَدُ»، فـ«مَهْدَد»: عَلِمَ من أسماء النساء، وهو «فَغَلَلُ». قال سيبويه^(١): الميمُ فيه من نفس الكلمة، ولو كانت زائدة لا ذُعِمت مثل «مَقْرَر» و«مَرَدُّ»، فثبتت أن الدال ملحقة، والمملحق لا يُذْعَم. وكذلك «فَعَدَدُ» ملحق بـ«برَثِين»، و«رِمْدَدُ» ملحق بـ«زِبْرِيج»، وكذلك «عَقَنْجَجُ» و«أَنَنْدُ» ملحقان بـ«سَقْرَجَلُ» في الخماسي.

والضرب الثاني أن يؤدي الأدغام إلى لبس، نحو: «سُرُّرُّ»، و«طَلَلُ»، و«جَدَدُ»، فإنه لا يُذْعَم المثلان هنا، وإن كانا أصلين مثلهما في «شَدَّدُ» و«مَدَّدُ»، من قبل أن الأدغام فيها يُخْدِث لبسَا واشتباه بناء بناء، إذ لو أذْعِمْت لم يُعْلَم المقصود منها، ألا ترى أنك لو أذْعِمْت فقلت: «طَلُّ»، و«سُرُّ»، و«جَدُّ»، لم يُعْلَم أن «طَلَلًا» فعلٌ، وقد اذْعَمْ، لأنَّ في الأسماء ما هو على زنة «فَغَلُّ» ساكنَ العين، نحو: «صَدَّ»، و«جَدَّ» ولو اذْعَم نحو: «سُرُّرُّ»، فقيل: «سُرُّ»، لم يُعْلَم هل هو «فَعَلُّ» مثل: «طَبُّ» وقد اذْعَم، أو هو على «فَعَلُّ» أصلًا نحو: «جَبَّ»، و«دُرَّ»، وكذلك «جَدَّدُ». ولم يكن مثل هذا اللبس في نحو: «شَدُّ»، و«مَدُّ»؛ لأنَّه ليس في زنة الأفعال الثلاثية ما هو على زنة «فَعَلُّ» ساكنَ العين، فيلتَبَس به.

وأمَّا الضرب الثالث، فهو أن يتلقى المثلان من كلمتين، وما قبل الأوَّل حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ، نحو: «قَرْمُ مَالِكٍ»، فإنك لو أذْعِمْت هنَا الميم في الميم، لا جتمع ساكنان لا على شرطه، وهو الراء والميم الأولى، وذلك لا يجوز. فاما ما يُحَكَى من الأدغام الكبير لأبي عمرو من «مَخْنَقْشُ»^(٢)، فليس بادغام عندنا، وإنما يقول به الفراء، وإنما هو عندنا على اختلاس الحركة وضُعْفيها، لا على إذهبها بالكلية. ولما كان الأدغام إنما هو تقرِيب صوت من صوت، فقد يقع في المتقاربين، كما قد يقع في المثلين. وإذا كانت كذلك، فلا بدَّ من معرفة مخارِج الحروف حتى يعرف المتقاربان من المتبادرين.

فصل

[مخارِج الحروف]

قال صاحب الكتاب: ومخارِجُها ستة عشر، فللهمزة والهاء والألف أَنْصَى الحلقة،

(١) الكتاب ٤/٣٠٩.

(٢) يوسف: ٣، والكهف: ١٣.

وللعين والهاء أوسطه، وللغيين والخاء أدناه، وللقالف أقصى اللسان وما فوقه من العنك، وللكاف من اللسان والعنك ما يلي مخرج القاف، وللجميم والشين والياء ووسط اللسان، وما يحاذيه من وسط العنك، وللضاد أول حافة اللسان وما يليها من الأض aras، وللام ما دون أول حافة اللسان إلى متنه طرفه وما يحاذيه ذلك من العنك الأعلى فوقين الضاحك والناب والرباعية والثانية، وللنون ما بين طرف اللسان وفوق الثنائيا، وللراء ما هو أدخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون، وللطاء والدال والباء ما بين طرف اللسان وأصول الثنائيا، وللصاد والزاي والسين ما بين الثنائيا وطرف اللسان، وللظاء والدال والباء ما بين طرف اللسان وأطراف الثنائيا، وللفاء باطن الشفة السفلية وأطراف الثنائيا العلية، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين.

* * *

قال الشارح: لما كان الغرض من الأدغام تقريب الأصوات بعضها من بعض وتداخُلها، والحرف إنما هو صوت ممروء في مخرج معلوم، وجب معرفة مخارج الحروف ليُعلم المتقابِل من المتباعد.

وجملة مخارج الحروف ستة عشر مخرجاً، والمخرج هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده. فمن ذلك الحلق، وفيه ثلاثة مخارج، فأقصاها من أسفله إلى ما يلي الصدر مخرج الهمزة، ولذلك ثقل إخراجها لتباعدها، ثم الهاء، وبعدها ألف، هكذا يقول سيبويه. وزعم أبو الحسن أن ترتيبها: الهمزة، ثم الهاء. ومخرج الهاء هو مخرج ألف، لا قبله، ولا بعده، والذي يدل على فساده أنها متى حرَّكتنا ألف، انقلبت إلى أقرب الحروف إليها، وهي الهمزة، ولو كانت الهاء من مخرجها، لكان أقرب إليها من الهمزة، فكان ينبغي إذا حرَّكتها أن تصير هاء. ثم العين والهاء من وسط الحلق.

وروى الليث عن الخليل أنَّ ألف والواو والياء والهمزة جوف، لأنَّها تخرج من الجوف، ولا تقع في مدرجها من مدارج الحلق، ولا الهاء، ولا اللسان، إنما هي هواء، وكان الخليل يقول: ألف والواو والياء هوانية، أي: أنها في الهواء.

وأقصى الحروف العين، ثم الحاء، ثم الهاء. فلو لا بُخة في الحاء، لكان كالعين. ولو لا همة في الهاء، وكانت كالباء لقربها منها. فهذه الثلاثة في حيز واحد، بعضها أرفع من بعض. وللغيين والخاء أدنى الحلق، فالخاء أقرب إلى الفم من الغين.

والقالف والكاف في حيز واحد، فالكاف أرفع من القاف، وأدنى إلى مقدم الفم، وهو لـهويتان، لأنَّ مبدأهما من الهاء، ثم الجيم والشين والياء، ولها حيز واحد، وهو

وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، وهي شجرية. والشجر: مفرج الفم، لأن مبدأها من شجر الفم، يقال: «اشتجر الرجل» إذا وضع يده تحت شجره على حنكه. قال الشاعر [من البسيط]:

١٣٦٤ - نام الخلُّي ونمت الليل مشتجرًا كأن عيني فيها الصاب مذبوح
والضاد من حيز الجيم والشين والياء، ولها حيز واحد؛ لأنها تقرب من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر.

واللام والنون والراء من حيز واحد، وبعضها أرفع من بعض، فاللام من حافة اللسان من آخرها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الصاحك والناب والرئاعية والثانية. ومن خلف اللسان بينها وبين ما فوق الثناء مخرج النون، ومن مخرجه، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لأنحرافه إلى اللام مخرج الراء، وهي ذلقية، يقال: «حرف أذلق»، وذلق كل شيء: تحديد طرفه وكذلك ذلقه.

والطاء والدال والباء من حيز واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثناء، وهي

١٣٦٤ - التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذلين ص ١٢٠؛ ولسان العرب ١٥٣٧/١ (صوب)؛ والتبيه والإيضاح ١١٠٦/١؛ وتأج العروس ١٤٢/١٢ (شجر)؛ ومجمل اللغة ٣/٢٥٤؛ وأساس البلاغة (ذبح)؛ وللهذلي في تاج العروس ٣/٢١٦ (صوب).
اللغة والمعنى: «الخلُّي»: غير العاشر، من بلا هم. المشتجر: المتدخل مع بعضه، أسد وجهه بيده واتكأ على مرفقه. الصاب: شجر مز. المذبوج: المشقوق.
نام من لا هم له، بينما قضيت الليل ساهراً، أسد رأسه بيدي واتكأ على مرفقي، وكان شجر الصاب المر مشقوق، يقططر صابه في عيني.

الإعراب: «نام»: فعل مضار مبني على الفتح. «الخلُّي»: فاعل مرفوع بالضمة. «ونمت»: الراو: حرف عطف، «نمت»: فعل مضار مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الليل»: اسم منصوب بنزع الخافض، والتقدير: نمت في الليل. «مشتجرًا»: حال منصوب بالفتحة. «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «عيني»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة. «فيها»: جاز و مجرور متعلقان بالخبر بعدهما «مذبوج». «الصاب»: مبتدأ مرفوع بالضمة، «مذبوج»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «نام الخلُّي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «نمت». وجملة «كأن عيني...»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الصاب مذبوج فيها»: في محل رفع خبر «كأن».

والشاهد فيه قوله: «نام الليل مشتجرًا» حيث جاء الاشتجار بمعنى وضع اليد تحت الوجه متكتنة على المرفق.

نطعية؛ لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى، وهو وسطه يظهر فيه كالتحزير، ثم الصاد والسين والزاي من حيز واحد، وهو ما بين الثنایا وطرف اللسان، وهي أسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان، وهو مستدق طرف اللسان، وهي حروف الصفير.

والظاء والذال والثاء من حيز واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنایا، وبعضها أرفع من بعض، وهي لغوية؛ لأن مبدأها من اللّة، والفاء والباء والميم من حيز واحد وهي الشفة، ويقال لها لذلك: «شفهية»، و«شفوية»، فالفاء من باطن الشفة السفلّى وأطراف الثنایا العلّى.

ومما بين الشفتين مخرج الميم والباء؛ إلا أن الميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة، فلذلك تسمعها كالنون؛ لأن النون المتحركة مُشربةً غنة، والغنة من الخياشيم. والواو أيضاً فيها غنة، إلا أن الواو من الجفون؛ لأنها تهوى من الفم لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الألف، كما أن الشين تتفشى في الفم حتى تتصل بمخرج اللام. وهذه الاتصالات تقرب بعض الحروف من بعض وإن تراخت مخارجها، فاعرفه.

فصل

[حروف العربية]

قال صاحب الكتاب: ويرتقي عدد الحروف إلى ثلاثة وأربعين، فحروف العربية الأصول تلك التسعة والعشرون، ويتفرّع منها ستة مأخوذة بها في القرآن، وكل كلام فصيح، وهي: النون الساكنة التي هي غنة في الحيشوم، نحو: «عَنْكَ»، وتسمى النون الخفية والخفيفة. وألفا الإملالة والتخفيم، نحو: «عَالِمٌ»، و«الصَّلَاةُ». والشين التي كالجيم، نحو: «أَشْدَقُ». والصاد التي كالزاي، نحو: «مَضَدٌ». والهمزة بين بين، والباقى حروف مستهجنة، وهي الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالباء.

* * *

قال الشارح: اعلم أن أصل حروف المُعجم عند الجماعة تسعة وعشرون حرفاً على ما هو المشهور من عددها. أولها الهمزة، ويقال لها: «الألف»، وإنما سُمِّيَّها ألفاً؛ لأنها تصور بصورة الألف، فلفظُها مختلف، وصورُتها وصورةُ الألف اللينة واحدة، كالباء والباء والثاء والباء والباء، لفظُها كلها مختلف، وصورتها واحدة. وكان أبو العباس المبرد يعدها ثمانية وعشرين حرفاً، آخرها الباء، وأخراها الياء، ويدع الهمزة من أولها: ويقول: الهمزة لا صورة لها، وإنما تُكتَب تارة واواً، وتارة ياء، وتارة ألفاً، فلا أعدُّها مع التي أشكالها محفوظة معروفة، فهي جارية على الألسن موجودة في اللفظ، ويستدل عليها بالعلامات في الخط، لأنها لا صورة لها.

والصواب ما ذكره سيبويه^(١) وأصحابه من أن حروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً، أولها الهمزة، وهي ألف التي في أول حروف المعجم: وهذه ألف هي صورتها على الحقيقة، وإنما كُتبت تارة واواً وباء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها، لم تكن إلا ألفاً على الأصل، إلا ترى أنها إذا وقعت موقعاً لا تكون فيه إلا محققة، لا يمكن فيه تخفيفها، وذلك إذا وقعت أولاً، لا تكتب إلا ألفاً، نحو: «أَغْلَمُ»، «إِذْهَبْ»، «أَخْرِجْ»، وفي الأسماء «أَخْمَدُ»، «إِبْرَاهِيمُ»، «أَتْرَجَّهُ». وذلك لـما وقعت أولاً، لم يمكن تخفيفها لقربها من الساكن، فكما لا يبدأ بساكن، كذلك لا يبدأ بما قرب منه.

وأمر آخر يدل أن صورة الهمزة صورة الألف أن كل حرف سميتها، ففي أول حروف تسميتها لفظها بعينه، إلا ترى أنك إذا قلت: «ياء» ففي أول حروفه ياء، وإذا قلت: «باء» ففي أول حروفه باء، وكذلك جيم وdal وسائر حروف المعجم، وكذلك إذا قلت: «ألف» فأول الحروف التي نطق بها همزة، فدل ذلك أن صورتها صورة الألف. فاما الألف اللينة التي في نحو: «قال»، و«بَاعَ»، فإنها مدة لا تكون إلا ساكنة، فلم يمكن تسميتها على منهاج إخواتها؛ لأنها لا يمكن النطق بها في أول الاسم، كما أمكن النطق بالجيم وال DAL وغيرهما، فنطقوا بها البتة، ولم يمكن النطق بها منفردة، فدعموها باللام؛ ليصح النطق بها، كما صح بسائر الحروف غيرها.

وقد يلحق هذه الحروف التسعة والعشرين ستة أخرى تتفرع منها، فتصير خمسة وثلاثين حرفاً، فهذه الستة فصيحة يؤخذ بها في القرآن وفصيحة الكلام، وهي النون الخفيفة، ويقال: «الخفية»، والهمزة المخففة، وهي همزة بين بين، وألف التفخيم، وألف الإملالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي. وإنما كانت هذه الحروف فروغاً؛ لأنهن الحروف التي ذكرناها لا غيرهن، ولكن أزلن عن معتمدهن، فتغيرت جروسهن، والمراذ بها ما ذكرنا.

فالنون الخفيفة المراد بها الساكنة في نحو: «مِنْكَ» و«عَنْكَ»، فهذه النون مخرجها من الخيشوم، وإنما يكون مخرجها من الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والزاي، والطاء، والظاء، وال DAL، والباء، والباء، والباء، فهي متى سكتت، وكان بعدها حرف من هذه الحروف، فمحرّجها من الخيشوم، لا علاج على الفم في إخراجها. ولو نطق بها الناطق مع أحد هذه الحروف، وأمسك أنفه، لبيان اختلالها. وإن كانت ساكنة، وبعدها حرف من حروف الحلق الستة، فمحرّجها من الفم من موضع الراء واللام،

وكانت بيته غير خفية، وذلك من قبل أن النون الخفية إنما تخرج من حرف الأنف الذي يحدث إلى داخل الفم لا من المنخر، فلذلك خفيت مع حروف الفم، لأنهن يُخالطُنها، وتبيّنت عند حروف الحلق لبعدهن عن الحرف الذي يخرج منه الغثة. فإذا لم يكن بعدها حرف الباء، كانت من الفم، وبطلت الغثة، كقولك: «من»، و«عن» ونحوهما مما يوقف عليه.

فأما همزة بين فهـي الهمزة التي تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فإذا كانت مكسورة، كانت بين الهمزة وبين الباء، وإذا كانت مضمومة فـهي بين الهمزة والواو، وإذا كانت مفتوحة فـهي بين الهمزة والألف. وقد تقدم بعض ذلك في همزة بين بين.

وأما ألف التفخيم فأـن يـتحـى بها نحو الواو، فـكتـبـوا: «الصلـاة» و«الزـكـاة» و«الحـيـاة» بالواو على هذه اللغة.

وأـما ألف الإـمـالـةـ، فـتـسمـىـ أـلـفـ التـرـخـيمـ؛ لأنـ التـرـخـيمـ تـلـيـيـنـ الصـوـتـ، وـنـقـصـانـ الجـهـرـ فـيـهـ، وـهـيـ بـالـضـدـ مـنـ أـلـفـ التـفـخـيمـ؛ لأنـكـ تـنـحـوـ بـهـاـ نـحـوـ بـيـاءـ، وـأـلـفـ التـفـخـيمـ تـنـحـوـ بـهـاـ نـحـوـ الواـوـ.

وأـما الشـيـنـ الـتـيـ كـالـجـيـمـ، فـقـولـكـ فـيـ «أـشـدـقـ»: «أـجـدـقـ»، لأنـ الدـالـ حـرـفـ مـجـهـورـ شـدـيدـ، وـالـجـيـمـ مـجـهـورـ شـدـيدـ، وـالـشـيـنـ مـهـمـوسـ رـخـوـ، فـهـيـ ضـدـ الدـالـ بـالـهـمـسـ وـالـرـخـاوـةـ، فـقـرـبـوـهـاـ مـنـ لـفـظـ الـجـيـمـ؛ لأنـ الـجـيـمـ قـرـيـةـ مـنـ مـخـرـجـهاـ موـافـقـةـ الدـالـ فـيـ الشـدـةـ وـالـجـهـرـ.

وكـذـلـكـ الصـادـ الـتـيـ كـالـزـايـ، نـحـوـ قـولـهـمـ فـيـ «مـصـدـرـ»، وـفـيـ «يـصـدـقـ»: «يـضـدـقـ» وـقـدـ قـرـيـءـ: «الـصـرـاطـ الـمـسـتـقـيمـ»^(١) بـإـشـمـامـ الصـادـ الزـايـ، وـهـيـ قـرـاءـةـ حـمـزةـ. وـعـنـ أـبـيـ عـمـرـوـ فـيـهـ أـرـبـعـ قـرـاءـاتـ، مـنـهـاـ «الـصـرـاطـ» بـيـنـ الصـادـ وـالـزـايـ، رـوـاهـاـ عـرـيـانـ بـنـ أـبـيـ شـيـيـانـ، قـالـ: سـمـعـتـ أـبـيـ عـمـرـوـ يـقـرـأـ: «الـصـرـاطـ» بـيـنـ الصـادـ وـالـزـايـ، كـائـنـهـ أـشـرـبـ الصـادـ صـوـتـ الزـايـ حـتـىـ تـوـافـقـ الطـاءـ فـيـ الـجـهـرـ، لأنـ الصـادـ مـهـمـوسـةـ، وـالـطـاءـ وـالـدـالـ مـجـهـورـتـانـ، فـبـيـنـهـنـ تـنـافـرـ وـتـنـافـرـ، فـأـشـرـبـواـ الصـادـ صـوـتـ الزـايـ، لأنـهـ أـخـثـرـهـ فـيـ الصـفـيرـ وـالـمـخـرـجـ، وـمـوـافـقـةـ للـطـاءـ وـالـدـالـ فـيـ الـجـهـرـ، فـيـقـارـبـ الصـوتـانـ، وـلـاـ يـخـتـلـفـانـ.

ويـتـفـرـعـ مـنـهـ أـيـضاـ ثـمـانـيـةـ أـحـرـفـ غـيرـ مـسـتـحـسـنـةـ وـهـيـ: الـكـافـ الـتـيـ كـالـجـيـمـ، وـالـجـيـمـ الـتـيـ كـالـكـافـ، وـالـجـيـمـ الـتـيـ كـالـشـيـنـ، وـالـضـادـ الـضـعـيـفـةـ، وـالـصـادـ الـتـيـ كـالـسـيـنـ، وـالـطـاءـ الـتـيـ كـالـتـاءـ، وـالـطـاءـ الـتـيـ كـالـفـاءـ، وـالـبـاءـ الـتـيـ كـالـفـاءـ، فـهـذـهـ حـرـوفـ مـسـتـرـذـلـةـ غـيرـ مـأـخـوذـ بـهـاـ فـيـ الـقـرـآنـ الـعـزـيزـ، وـلـاـ فـيـ كـلـامـ فـصـيـحـ.

فأما الكاف التي بين الجيم والكاف، فقال ابن دُرَيْد: هي لغة في اليمن، يقولون في «جمل»: «كَمِل»، وفي «رَجْل»: «رَكْل». وهي في عَوَامٍ أهل بغداد فاشية شبيهة باللغة. والجيم التي كالكاف كذلك، وما جميعاً شيء واحد، إلا أن أصل إدحاماً الجيم، وأصل الأخرى الكاف، ثم يقلبونها إلى هذا الحرف الذي بينهما.

وأما الجيم التي كالشين، فهي تكثر في الجيم الساكنة إذا كان بعدها دالٌ أو تاءً، نحو قولهم في «اجتمعوا»، و«الأجدر»: «اشتَمُعوا»، و«الأَسْدِر»، فتقرب الجيم من الشين، لأنهما من مخرج واحد، إلا أن الشين أبین وأفشي، فإن قيل: فما الفرق بين الشين التي كالجيم حتى جعلت في الحروف المستحسنة، وبين الجيم التي كالشين حتى جعلت في الحروف المستهجنة؟ قيل: إن الأول كُرِه فيه الجمع بين الشين والدال لما بينهما من التباين الذي ذكرناه؛ وأما إذا كانت الجيم مقدمة كـ«الأَجْدِر»، و«اجتمعوا»، فليس بين الجيم والدال من التنافي والتبعاد ما بين الشين والدال؛ فلذلك حُسِنَ الأول وضعف الثاني.

وأما الطاء التي كالباء، فإنها تُسمع من عَجم أهل العراق كثيراً، نحو قولهم في «طالب»: «تَالِبٌ»؛ لأن الطاء ليست من لغتهم، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء من العربية فيه طاء، تكلّفوا ما ليس في لغتهم، فضعف لفظهم بها.

والضاد الضعيفة من لغة قوم اعتادت عليهم، فربما أخرجوها طاء، وذلك أنهم يُخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنيا، وربما راموا إخراجها من مخرجها، فلم يتأت لهم، فخرجت بين الضاد والطاء.

ومثال الصاد كالسين قولهم في «صِبغ»: «سِبَغ»، وليس في حسن إبدال الصاد من السين، لأن الصاد أمضى في السمع من السين، وأصفر في الفم.

ومثال الطاء كالباء قولهم في «ظلم»: «ثَلَمٌ».

ومثال الباء كالفاء قولهم في «بُورٌ» «فُورٌ»، وهي كثيرة في لغة الفُرس. وكأن الذين تكلّموا بهذه الحروف المسترذلة قومٌ من العرب خالطوا العجم، فتكلّموا بلغاتهم، فاعرفه.

فصل

[أقسام الحروف وصفاتها]

قال صاحب الكتاب: وتنقسم إلى المجهورة والمهموسة، والشديدة والرخوة، وما بين الشديدة والرخوة، والمطبقة والمنفتحة، والمستعلية والمنخفضة، وحرروف القلقلة، وحرروف الصغير، وحرروف الدلالة، والمضمونة، واللّينة، وإلى المنحرف، والمكرر، والهاوي، والمهتوت.

فالمهجورة ما عدا المجموعة في قولك: «سَتَشْحَثُكَ خَصْفَةً»، وهي المهموسة. والجهز إشباع الاعتماد في مخرج الحرف، ومنع النفس أن يجري معه، والهمس بخلافه. والذي يتعرف به تبائهما أنك إذا كررت القاف، فقلت: «قَقَق»، وجدت النفس محصوراً لا تحس معها بشيء منه، وتردد الكاف، فتجد النفس مقابلاً لها ومساوياً لصوتها.

والشديدة ما في قولك: «أَجَذَتْ طَبَقَكَ»، أو «أَجَدْكَ قَطَبْتَ». والرخوة ما عداتها، وعدا ما في قولك: «لَمْ يَرُوْعُنَا»، أو «لَمْ يَرْعَنَا». وهي التي بين الشديدة والرخوة. والشدة أن ينحصر صوت الحرف في مخرجه، فلا يجري. والرخواة بخلافها، ويتعزّف تبائهما بأن تقف على الجيم والشين، فتقول: «الْحَجَّ»، و«الْطَّشَّ»، فإنك تجد صوت الجيم راكداً محصوراً لا تقدر على مده، وصوت الشين جاريًا تمده إن شئت، والكون بين الشدة والرخواة أن لا يتم لصوته الانحصار ولا الجزيء، كوقفك على العين، وإحساسك في صوتها بشيء يشبه الانسال من مخرجها إلى مخرج الحاء.

والمُطْبِقَة: الصاد والطاء والصاد والظاء، والمنفتحة ما عداتها. والإطباق أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك، والانفتاح بخلافه.

والمستعملية الأربع المُطْبِقَة، والخاء والغين والقاف. والمنخفضة ما عداتها. والاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك أطبقت أو لم تطبق، والانخفاض بخلافه.

وحروف القلقة ما في قولك: «قَذْ طَبَّيَّ». والقلقة ما تحس به إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتتصعد من الصدر مع الحفر والضيق.

وحروف الصغير: الصاد والزاي والسين، لأنها يضفر بها.

وحروف الذلقة ما في قولك: «مَزْ يَنْتَلْ». والمصممة ما عداتها. والذلقة الاعتماد بها على ذلق اللسان، وهو طرفه، والإصرمات أنه لا يكاد يبني منها كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلقة، فكانه قد صمت عنها.

واللينية حروف اللين، والمنحرف اللام. قال سيبويه^(١): هو حرف شديد جرئ فيه الصوت، لأنحراف اللسان مع الصوت.

والمكرر الراء، لأنك إذا وقفت عليه، تعرّ طرف اللسان بما فيه من التكرير.

والهاوي الألف، لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت أشدّ من اتساع مخرج الياء والواو.

والمهتوت الناء لضعفها وخفائها. وصاحب العين^(٢) يسمى القاف والكاف لهويتين،

(١) الكتاب / ٤٣٥.

(٢) أي: الخليل بن أحمد الفراهيدي.

لأن مبدأها من اللهاة. والجيم والشين والضاد شجرية، لأن مبدأها من شجر الفم، وهو مفرجه، والصاد والسين والزاي أسلية، لأن مبدأها من أسلة اللسان، والطاء والدال والباء نفعية، لأن مبدأها من نفع الغار الأعلى، والظاء والذال والثاء لقوية، لأن مبدأها من اللثة، والراء واللام والنون ذوقية؛ لأن مبدأها من ذوق اللسان، والواو والفاء والباء والميم شفوية، أو شفهية، وحروف المد واللين جوفاً.

* * *

قال الشارح: اعلم أننا قد ذكرنا عدة الحروف أصولها وفروعها، ولها انقسامات بعد ذلك، نحن نذكرها، فمن ذلك انقسامها إلى الجهر والهمس. فالمهما مدة عشرة أحرف، وهي الهاء، والباء، والخاء، والكاف، والكاف، والسين، والصاد، والدال، والشين، والباء، والفاء، وتجمعها في اللفظ «ستشحثك خصفه». وباقى الحروف الآخر تسمى مجهرة؛ لأن الهمس الصوت الخفي، فضعف الاعتماد فيها، وجرى التفسير مع ترديد الحرف لضعفه. وضبطنا المهمما بما ذكرنا من قولنا: «ستشحثك خصفه» ليسهل ضبطها لقلة من يصل إليها؛ لأنها في آخر كتب النحو.

وللحروف أقسام آخر إلى الشدة والرخوة وما بينهما، فالشديدة ثمانية أحرف، وهي الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، وتجمعها في اللفظ «أجدت طبك» أو «أجدك قطبت».

والحروف التي بين الشديدة والرخوة ثمانية أيضاً، وهي الألف، والعين، والباء، واللام، والنون، والراء، والميم، والواو، وتجمعها في اللفظ «لم يرُوْعُنَا»، وإن شئت قلت: «لَمْ يَرُوْعُنَا». وما سوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرخوة. ومعنى الشديدة أنه الحرف الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وذلك أنك لو قلت: «الحَجَّ» ومددت صوتك لم يجز، وكذلك لو قلت: «الحَقُّ»، و«الشَّطُّ»، ثم رُمِّثَ مَد صوتك في القاف والطاء، لكان ممتنعاً.

والرخوة هو الذي يجري فيه الصوت، إلا ترى أنك تقول: «هو المَسْنُ والرَّؤْشُ والسَّخُ» ونحو ذلك، فتجد الصوت جارياً مع السين والشين والباء. والفرق بين المجهورة والشديدة أن المجهورة يقوى الاعتماد فيها، والشديدة يشتد الاعتماد فيها بلزومها موضعها لا بشدة الواقع، وهو ما ذكرناه من الضغط، إلا ترى أن الذال والظاء مجهورتان غير مضغوطنين، فتقول: «إذاً ظ» فيجري معها صوت ما.

والفرق بين المهمما والرخوة أن المهمما هي التي تتردد في اللسان بتنفسها أو بحرف اللين الذي معها، ولا يتمتنع التفسير والصوت الذي يخرج معها نفساً، وليس من الصدر؛ وأما الرخوة فهي التي يجري التفسير فيها من غير ترديد، وهو صوت من الصدر؟

وأما التي بين الرخوة والشديدة فهي شديدة في الأصل، وإنما يجري التَّفْصُ معها لاستعانتها بصوت ما جاورَ من الرخوة، كالعين التي يستعين المتكلِّم عند لفظه بها بصوت الحاء، وكاللام التي يجري فيها الصوت لأنحرافها واتصالها بما قدمنا ذكره من الحروف، كالنون التي تستعين بصوت الخيشيم لما فيها من الغتة، وكحروف المد واللين التي يجري فيها الصوت للينها.

ومن أقسامها المُطْبَقة والمُنْفَتَحة؛ فأما المطبقة ف الأربع أحرف: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق. والإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مُطْبِقاً له، ولو لا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنَّه ليس من موضعها شيء غيرها، فتزول الضاد إذا عدِمت الإطباق البتة.

وأما المستعلية والمنخفضة، فمعنى الاستعلاء أن تصعد في الحنك الأعلى، فأربعة منها مع استعلائهما إطباق، وقد ذكرناها، وثلاثة لا إطباق مع استعلائهما، وهي الخاء والغين والقاف، وما عداها فمنخفض.

وأما حروف القلقلة فهي خمسة: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، ويجمعها «قد طبج». وهي حروف تخفي في الوقف، وتُضَعَّف في مواضعها، فيُسْمَع عند الوقف على الحرف منها بَرَّة تبعه. وإذا شدَّت ذلك وجده، فمنها القاف، تقول: «الحق»، ومنها الكاف إلا أنها دون القاف، لأنَّ حصر القاف أشدُّ، وإنما تظهر هذه البررة في الوقف، فإن وصلت لم يكن ذلك الصوت، لأنَّك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر، فحُلَّت بيته وبين الاستقرار.

وهذه القلقلة بعضها أشدُّ حصرًا من بعض كما ذكرنا في القاف. وسميت حروفَ القلقلة، لأنَّك لا تستطيع الوقف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحصر والضَّعْف نحو: «الحق»، «اذهب»، «اخلط»، «اخْرُج». وبعض العرب أشدُّ تصويبًا من بعض.

ومن ذلك حروف الصفير، وهي: الصاد، والزاي، والسين، لأنَّ صوتها كالصفير، لأنَّها تخرج من بين الثنيا، وطرف اللسان، فينحصر الصوت هناك ويُضَفَّر به.

ومن ذلك حروف الذلاقة، وهي ما في «مر بنفل». وقيل لها ذلك؛ لأنَّها تخرج من ذُوق اللسان، وهو صدره وطرفه، ولا تكاد تجد اسمًا رباعيًا أو خماسيًا حروفيه كُلُّها أصولٌ عاريًا من شيء من هذه الحروف الستة.

وأما المضمَّنة فما عدا حروف الذلاقة، وقيل لها مضمَّنة كأنَّه صُمِّت عنها أنَّ يبني منها كلمة رباعية أو خماسية معززة من حروف الذلاقة، لأنَّها أُصْمِّت عن ذلك، أي: أُسْكِنَت. وقيل: إنَّما قيل لها مضمَّنة لاعتراضها على اللسان.

ومنها الحروف اللينة، وهي الألف والياء والواو، وهي حروف المد واللين، وقيل لها ذلك لاتساع مخرجها. والمقطوع إذا اتسع انتشار الصوت ولأنَّ، وإذا ضاق انضغطاً فيه الصوت وصُلب، إلا أنَّ الألف أشدَّ امتداداً واستطالةً، إذ كان أوسعَ مخرجاً، وهي الحرف الهاوي، وقد ذُكرت قبلَ.

ومنها المنحرف، وهو اللام؛ لأنَّ اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتجاهفي ناجيَّنا مستدقَ اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من ثينك الناحيتين ومما فُويَّتهما. قال سيبويه^(١): وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لأنحراف اللسان مع الصوت.

ومن ذلك المكرر، وهو الراء، وذلك إذا وقفت عليه، رأيَت اللسان يتعرَّ بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب في الإملاء بحرفين.

والهاوي الألف، ويقال له: «الجرسي»؛ لأنَّ صوت لا معتمد له في الحلق. والجرسُ الصوت، وهو حرف اتسع مخرجُه لهواء الصوت أشدَّ من اتساع مخرج الواو والياء، لأنَّك تضمُّ شفتِيك في الواو، وترفع لسانك إلى الحنك في الياء؛ وأمَّا الألفُ، فتجد الفم والحلق منفتحين غيرَ متعرضين على الصوت بضغطٍ ولا حصرٍ. وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها وأخفاهُنَّ، وأوسعُهنَّ مخرجاً الألفُ.

ومنها المهمتوت، وهو التاء، وذلك لما فيه من الضعف والخفاء من قولهم: «رجلٌ مهَّتْ وهَتَّاتْ»، أي: خفيف كثير الكلام. وكان الخليل يسمّي القاف والكاف لهويتين، لأنَّ مبدأهما من اللَّهَا، واللَّهَا: أقصى سقف الفم المُطْبِق على الفم، والجمع اللَّهَا.

والجيم والشين والضاد شجرية، لأنَّ مبدأها من شجر الفم، والشجرُ ما بين اللَّهَيَّنِ. والصاد والسين والزاي أصلية؛ لأنَّ مبدأها من أسلة اللسان. والظاء والذال والثاء لثوية، لأنَّ مبدأها من اللثة. والراء والنون واللام ذولقية، لأنَّ مبدأها من ذُولقَ اللسان. والطاء والذال والتاء نطبعية، لأنَّ مبدأها من نطع الفم. وقد ذكرنا ذلك أولَ، وإنَّما أعدناه هنا ليُعرَف ما يحسن فيه الأدغام، وما لا يحسن، وما يجوز فيه، وما لا يجوز على ما سيأتي، فاعرفه.

فصل [كيفية الأدغام]

قال صاحب الكتاب: وإذا ريمَ أدغامُ الحرف في مقاربه فلا بدَّ من تقدمة قلبه إلى لفظه ليصبر مثلَّه، لأنَّ محاولةً أدغامه فيه كما هو مُحالٌ، فإذا رُمتَ أدغام الدال في

السين من قوله عز وجل: «يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ»^(١) فاقلب الدال أولًا سينًا، ثم ادغمها في السين، فقل: «يَكَا سَنَا بَرْقِهِ». وكذلك التاء في الطاء من قوله تعالى: «وَقَاتَ طَائِفَةً»^(٢).

* * *

قال الشارح: الحروف المترادفة في الادغام كالأمثال؛ لأن العلة الموجبة للادغام في المثلين موجودة في المترادفين، إذ قربت منها، وذلك لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه، كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفع عنه ولذلك شبه بمثني المقيد؛ لأنّه يرفع رجنه ويضعها في موضعها الذي كانت فيه، أو قريباً منه، فين同胞 ذلك عليه. كذلك اللسان إذا رفعته عن مكان، وأعادته إليه، أو إلى قريب منه، ثُقُل ذلك، فلذلك وجب الادغام، إلا أنك إذا ادغمت المثلين المتترادفين، عملت شيئاً: أسكنت الأول وادغمته في الثاني مثل «جَعَلَ لَكَ»، و«جَعَلَ لَهُمْ».

فإن كان الأول ساكتاً قبل الادغام عملت شيئاً واحداً، وهو الادغام مثل: «قُلْ لَهُ»، و«اجْعَلْ لَهُ». وإذا ادغمت المترادفين المتترادفين، عملت ثلاثة أشياء: أسكنت الأول منهما، وقلبت الحرف الأول إلى لفظ الثاني، وادغمت، نحو «بَيْثُ طَائِفَةً». وإن كان أحد المترادفين ساكتاً في أصله مثل لام المعرفة؛ فليس إلا عملاً: قلب الأول، وادغامه، مثل: «الرَّجُل»، و«الذَّاهِب»؛ لأن لام المعرفة في اللفظ من لفظ الحرف الذي بعدها، وهي لام في الخط. فإذا التقى حرفان مترادفان ادغم الأول منها في الثاني، ولا يمكن ادغامه حتى يقلب إلى لفظ الثاني. فلو أخذت في ادغام المقارب في مقاربه من غير قلب، استحال؛ لأن الادغام أن تجعل الحرفين كحرف واحد، ترفع اللسان بهما رفعه واحدة، وذلك لا يتّأتى مع اختلاف الحرفين، لأن الحرفين، وإن تقارب مخرجاهما، فهما مختلفان في الحقيقة، فيستحيل أن يقع عليهما رفعه واحدة، فلذلك وجب قلبه إلى لفظ الثاني.

وهذا معنى قوله: «إذا ريم ادغام الحرف في مقاربة»، أي: إذا قصد، وطلب. فعلى هذا لا يصح الادغام على الحقيقة إلا في المثلين. من ذلك قوله عز وجل: «يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ»^(٣)، فإذا أردت ادغام الدال في السين لتقارب مخرجيهما، أبدلت من الدال سينًا، ثم ادغمت السين في السين، وقلت: «يَكَا سَنَا بَرْقِهِ».

وكذلك قوله تعالى: «وَقَاتَ طَائِفَةً»^(٤)، تبدل من التاء طاء، ثم تدغمها حينئذ. وهذا الإبدال إنما يكون في المنفصلين بسكون الحرف الأول، لأنّه لام، ولا يدخل بناء الكلمة.

(١) التور: ٤٣.

(٢) آل عمران: ٧٢.

وهذا القلب والادغام على ثلاثة أضرب: ضرب يُقلب الأول إلى لفظ الثاني، ثم يُدغم فيه، وهذا حُقّ الادغام، وضرب يقلب فيه الثاني إلى لفظ الأول، فيتماثل الحرفان، فيُدغم الأول في الثاني، وضرب يُبدل الحرفان معًا فيه مما يقاربهما، ثم يُدغم أحدهما إلى الآخر، وسيوضّح ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى.

فصل

[أوجه التقاء الحرفين المتقاربين]

قال صاحب الكتاب: ولا يخلو المتقاربان من أن يلتقيا في الكلمة، أو كلمتين، فإن التقى في الكلمة، نظر: فإن كان ادغامهما يؤدي إلى لبس، لم يجز، نحو: «وَتَدِ»، «وَعَتَدِ»، «وَوَتَدَ يَتَدِ»، و«كُثْيَة»، و«شَاءَ زَنَمَاءَ»، و«غَنَمَ زَنَمَ». ولذلك قالوا في مصدر «وَطَدَ»، و«وَتَدَ»: «طِدَّة»، و«تِدَّة». وكرهوا «وَطَدَا»، و«وَتَدَا»؛ لأنهم من بيانه وادغامه بين ثقل ولبس، وفي «وَتَدَ يَتَدِ» مانع آخر، وهو أداء الادغام إلى إعلالين، وهو حذف الفاء في المضارع والادغام، ومن ثم لم يبنوا نحو: «وَدَدَتْ» بالفتح؛ لأن مضارعه «كان يكون» فيه إعلالان، وهو قوله: «يَدُ». وإن لم يلِبس، جاز، نحو: «أَمْحَى»، و«هَمَرِشَ»، وأصلهما: «أَنْمَحَى»، و«هَنْمَرِشَ»، لأن «أَفْعَلَ» و«فَعَلَلَا» ليس في أبنيتهما، فأمن الإلباس. وإن التقى في كلمتين بعد متحرك أو مدة، فالادغام جائز؛ لأنه لا لبس فيه، ولا تغيير صيغة.

* * *

قال الشارح: أعلم أن الحروف المتقاربة تجري مجرى الحروف المتماثلة في الادغام؛ لأن المتقاربين كالتماثلين؛ لأنهما من حيز واحد، فالعلة الموجبة للادغام في المثلين قريب منها في المتقاربين، لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفعته عنه، ولذلك شبها بمشي المقيد. فإذا التقى حرفان متقاربان، ادغم الأول منهما في الثاني، ولا يمكن ادغامه حتى يُقلب إلى لفظ الثاني. فعلى هذا لا يصح الادغام إلا في مثليين، إذ لو تركته على أصله من لفظه، لم يجز ادغامه لما فيهما من الخلاف، لأن رفع اللسان بهما رفعه واحدة مع اختلاف الحرفين محال؛ لأن لكل حرف منها مخرجاً غير الآخر.

ولا يمتنع ذلك في المتماثلين؛ لأن المخرج واحد يمكن أن يجمعهما في العمل، فيقع اللسانُ عليهما وقعاً واحداً من حيث لا يفصل بينهما زمان. فالادغام في المتقاربة على التشبيه بالأمثال، فكلما كانت أشد تقاربًا، كان الادغام فيهما أقوى. وكلما كان التقارب أقل، كان الادغام أبعد.

والحروف المتقاربة كالتماثلة في أنها تكون منفصلة أو متصلة، فالمنفصلة ما كان

من كلمتين، والمتصلة ما كان في الكلمة واحدة. فما كان من ذلك متصلًا في الكلمة واحدة، نظر: فإن كان الأول متحرّكًا لم يُدغم؛ لضعف الادغام في المتقاربين؛ لأن الادغام لما كان في المتماثلين هو الأصل، أسكن الأول منهما، وأدغم في الثاني، كقولك: «شدّ»، و«مَدّ»، و«يَشَدّ»، و«يَمْدُدّ». ولا يُفعل مثل ذلك في المتقاربين، إذا كان الأول متحرّكًا، لأنّه يصير كإعلانين: الإسكان والقلب، فإنّ أسكنت الحرف الأول من المتقاربين تخفيفاً على حد الإسكان في «كتِيف»، و«فَخِذٌ» لأجل الادغام جاز حينئذ الادغام، فتقول في «وَتَدٌ»، و«عَنْدٌ»: «وَتَدٌ» و«عَنْدٌ»، بالإسكان للتخفيف، ثم تقول: «وَدٌ»، و«وَعْدٌ» بالادغام.

والأكثر في هذا أن لا يُدغم للإلباس بالمضاعف، فلذلك لم يقولوا في الفعل من نحو: «وَتَدَ يَتَدُّ»؛ لثلا يتوهم أنه فعل من تركيب «وَدَد»، مع أنهم لو قالوا: «يَدٌ» في «يَتَدُّ»، لتوالي إعلان: حذف الواو التي هيفاء، وقلب التاء إلى الدال.

وكذلك كرهوا الادغام في «كُثُيَّة»، و«شَأْرَزَنْمَاء»، وهي التي يتداولي في حلقاتها شبه اللُّخْيَة، ولا يكون ذلك إلا في المَغْز. وقالوا: «غَنْمٌ زُنْمٌ»، فلم يُدغموا، فيقولوا: «كُيَّة»، و«زَمَاء»، و«وَزْمٌ».

ومثله: «قُنْوَاء» و«قُنْيَة»، أظهروا في ذلك كلّه، ولم يُدغموا كراهية الإلباس، فيصير كأنه من المضاعف؛ لأن هذه الأمثلة قد تكون في كلامهم مضاعفًا. ألا ترى أنهم قد قالوا: «أَمْحَى الشيء» فاذغموا حين أمنوا الإلباس، لأنّ هذا المثال لا يضاعف فيه الميم؟ قال سيبويه^(١): وسمعتُ الخليل يقول في «انفعل» من «وَجَل»: «أَوْجَل»، كما قالوا: «اتْحِي»؛ لأنّها نون زيدت في مثال لا يضاعف فيه الواو.

وقالوا: «هَمَرِشُ» في «هَنْمَرِشُ»، فاذغموا حيث لم يخافوا الإلباس، لأنّه لم يأت من بنات الأربع مضاعف العين. والهَمَرِشُ العجوز المُسْتَهْنَة، وهو خماسي مثل «جَحْمَرِشٌ».

وقوله: ومن ثمّ لم يبنوا من نحو: «وَدَدَت» «فَعَلْت» بالفتح، يريد أنهم قالوا: «وَدِدَتْ أَوْدٌ» من «المَوَدَّة»، فبنوا الفعل في الماضي على «فَعَلْت» بالكسر؛ ليكون المضارع على «يَفْعَلُ» مثل «يَوْجَل». ولا يلزم فيه حذف الفاء التي هي الواو، ولو بني على «فَعَلْت» بالفتح، لزم المضارع «يَفْعَل» بالكسر، وكنت تحذف الواو على حد حذفها في «يَعْدُ»، ثم تدغم الدال في الدال بعد إسكنانها، فيتوالي إعلان، فاعرفه.

فصل

[موانع الأدغام في الحرفين المتقابلين، ومواضع الأدغام في الحرفين المتبعدين]

قال صاحب الكتاب: وليس بمحظٍ أن كل متقابلين في المخرج يذْعَم أحدهما في الآخر، ولا أن كل متبعدين يمتنع ذلك فيهما، فقد يعرض للمقارب من الموانع ما يحرِّم الأدغام، ويتحقق للبعدين من الخواص ما يسْوَغ أدغامه، ومن ثم لم يذْعَم حروف «ضَوَىٰ مشَقَرٌ» فيما يقاربهَا، وما كان من حروف الحلقة أدخل في الفم في الأدخل في الحلقة. وأذْعَمَوا النون في الميم، وحروف طرف اللسان في الضاد والشين. وأنا أفضل لك شأن الحروف واحداً فواحداً، وما لبعضها مع بعض في الأدغام؛ لأنَّ قُلْكَ على حد ذلك عن تحقق واستبصار ب توفيق الله وعَزَّيهُ.

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ اجتماع المتقابلين سببٌ مقتضٌ للأدغام، كما كان كذلك في المثلين، إلا أنه قد يعرض مانع يمنع من الأدغام. فامتنانُ الأدغام ما كان لعدم المقتضي، بل لوجود المانع. فمن ذلك الضاد، والميم، والراء، والفاء، والشين، ويعجمها «ضَمَ شَفَرٌ». وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت لا يذْعَم فيما هو أنقصُ صوتاً منه، فهذه الحروف لا تذْعَم في مقاربها، ويذْعَم مقاربها فيها، فلا تذْعَم الميم في الباء، نحو: «أَنْكِرِمْ بَكْرًا»، وتذْعَم فيها الباء، نحو: «اصْبَحَ مَطَرًا».

ولا تذْعَم الشين في الجيم. وتذْعَم الجيم في الشين. ولا تذْعَم الفاء في الباء، نحو: «اعْرَفْ بَكْرًا». وتذْعَم الباء في الفاء، نحو: «اذْهَبْ فِي ذَلِكَ».

ولا تذْعَم الراء في اللام، نحو: «اخْتَرْ لَهُ». وتذْعَم اللام في الراء، نحو: «وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ»^(١). وذلك لأنَّ هذه الحروف فيها زيادة على مقاربها في الصوت، فاذْعَامُها يؤدِّي إلى الإجحاف بها وإبطال ما لها من الفضل على مقاربها. فاليم في الشين غنة ليست في الباء، فإذا اذْعَمتها في الباء، فأنت تقللها إلى الباء، وتستهلك ما فيها من زيادة الصوت والغنة. وفي الشين تَقْشُّ و استرخاء في الفم ليس في الجيم، وفي الفاء تأْفِيفٌ. والتأْفِيفُ هو الصوت الذي يخرج من الفم عقيبة النطق بالفاء ليس في الباء. وفي الراء تكرير ليس في اللام، وفي الضاد استطاله ليست لشيءٍ من الحروف، فلم يذْعَمُوها في مقاربها شَحَّا على أصواتها لئلا تذهب. وأذْعَم فيها مقاربها إذ لم يكن في ذلك نقصٌ، ولا إيجحافٌ.

وكذلك ما كان من حروف الحلقة مما يجوز ادغامه لأنَّ من حروف الحلقة ما لا

يُدْغِمُ ولا يُدَغَّمُ فيه وهي الهمزة والألف. وسائرها تُدَغَّمُ ويُدَغَّمُ فيها. فما كان منها أدخلَ في الحلقة لم يُدَغَّمْ فيه الأدخلُ في الفم. فالهاء تُدَغَّمْ في الحاء، نحو: «اجْبَهَ حَمَلًا»؛ لأنَّ الهمزة أدخلَ في الحلقة، والهاء أقربُ إلى الفم، فلذلك أُدَغَّمت الهمزة في الحاء، ولم يُدَغَّمْ الهمزة في الهمزة، نحو: «إِنْدَخَ هَلَالًا».

ولا تُدَغَّمُ العين في الحاء؛ لأنَّ العين أقربُ إلى الفم، وذلك من قبل أنَّ الحرف إذا كان أدخلَ في الحلقة، وأُدَغَّمَ فيما بعده كان في ذلك تصعدُ في الحلقة إلى الفم. وإذا عُكس ذلك، كان ذلك بمنزلة الْهُوَى بعد الصعود والرجوع عكساً.

وأَمَّا ما يُدَغَّمُ أحدهما في الآخر مع التباعد، فإنَّ تقاربَها في الصفة، وإنَّ تباعدَها مخرجاً، نحو الواو والياء، فهما متفقان في صفة المد والاستطالة، ومخرجاً هما متبعادان، فأحدهما من الشفقة، والآخر من وسط الفم. فإذا التقى، وكان الأول منهما ساكناً، فُلِيَّت الواو ياء، وأُدَغَّمت في الياء. وكذلك النون تُدَغَّمُ في الميم، نحو: «مَنْ مَعَكَ»؛ لأنَّهما، وإن اختلفا من جهة اللسان والشفقة، فقد اجتمعا في صفة الغنة الحاصلة فيهما من جهة الخيشوم، وكذلك حروف طرف اللسان، وهي النون، والراء، والتاء، والدال، والصاد، والطاء، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، تُدَغَّمُ في الضاد والشين، وذلك لأنَّها، وإن لم تكن من مخرجاً لها، إلا أنها تُخالطُها، لأنَّ الضاد استطاعت لرخاؤتها، والشين لما فيها من التفصي، فالتحققت بحروف طرف اللسان. فلما خالطتها، ساغ ادغامُهنَّ فيها إِلَّا حروف الصغير. وسيأتي الكلام على الحروف مفصلاً حرفاً حرفاً إن شاء الله تعالى.

فصل

[إِدْغَامُ الْهُمَزَةِ]

قال صاحب الكتاب: فالهمزة لا تُدَغَّمُ في مثلها إِلَّا في نحو قوله: «سَأَلَّ»، و«رَأَسَّ»، و«الدَّأَدَّ» في اسم وادٍ فيمَن يرى تحقيقَ الهمزتين. قال سيبويه^(١): فاما الهمزتان فليس فيهما ادغامٌ من قوله: «قَرَأَ أَبُوكَ»، و«أَقْرَىءَ أَبَاكَ». قال: وزعموا أنَّ ابن أبي إسحاق كان يتحقق الهمزتين، وناسٌ معه، وهي رديئة، فقد يجوز الادغام في قولهؤلاء. ولا تُدَغَّمُ في غيرها، ولا غيرها فيها.

* * *

قال الشارح: أعلم أنَّ الهمزة هي التي تُسمى في أول حروف المُعجمَ أَلْفًا. وإنَّما سُموها أَلْفًا؛ لأنَّها تُصوَّر ب بصورة الألف، وهي في الحقيقة نَبْرَةٌ تخرج من أقصى الحلقة،

ولذلك ثُقلت عندهم. وقد تقدم الكلام عليها في تخفيف الهمزة. وإذا كانت قد استُنثِلتْ، فهي مع مثلها أُنْقُلَ، فلذلك إذا التقت همزتان في غير موضع العين، فلا ادغام فيهما. ولهمما بابٌ في التخفيف هو أولى بهما من الادغام. فلا تدغم الهمزة إلا أن تُلِئَن إلى الواو، أو إلى الياء، فتصادف ما تدغم الواو والياء فيه، فحينئذ يجوز ادغامها على أنها ياء أو واو، كقولنا في «رُؤيَة»: «رَؤْيَةً»، إذا خفقوا، فيجوز الادغام وتركته. فمن لم يدغم، فلأن الواو يُنْتَوِي بها الهمزة. ومن ادغم، فلأنه واو ساكنة بعدها ياء، كقولهم: «طَوَيْنَتِه طَيَا»، وأصله: طَوْيَا. فلا تدغم في مثلها، إلا أن يكون عينا مضاعفة، وذلك في «فَعَالٍ»، و«فَعْلٍ»، وما أشبههما مما عينه همزة، نحو: «سَأَالٍ»، و«رَأَاسٍ»، و«جَاهَارٍ» من «الجُواوَر»، وهو الصوت. ولو جمعت «سائلاً» و«جائراً» على «فُعَلٍ» لادغمت وقتلت: «سُوْلٌ»، و«جُوْرٌ». قال الهذلي المتنخل [من البسيط]:

١٣٦٥ - لو أتَه جاءني جَوْعَانُ مُهْتَلِكٌ من بَيْسِ النَّاسِ عَنْهُ الْخَيْرُ مَحْجُوزٌ
قوله: «بَيْسٌ» جمع «بائِسٍ»، فهذا في كلمة واحدة.

فاما إذا التقت همزتان في غير موضع العين، فلا ادغام، فإذا قلت: «قَرَأَ أَبُوك»، فقد اجتمع همزتان، وإن كان التخفيف لإدحافهما لازماً، غير أن سبيويه حكى أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وأنها لغة رديئة لناس من العرب. وأجاز الادغام على قول هؤلاء، لكن ضعفه، فقال: «وقد يجوز الادغام في قول هؤلاء»^(١)، يعني يجوز ادغام الهمزتين إذا التقتا في قول هؤلاء، وإن لم تكن مضاعفة. نحو:

١٣٦٥ - التخريج: البيت للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٢٣؛ ولسان العرب ٥٠٦/١٠
(هلك)؛ وتأج العروس (هلك)؛ وبلا نسبة في المخصص ١٤٣/١٤.

المعنى: لو جاءني جائع متھالك، كان الخير ممنوع عنه، من البائسين، لأكرمه.
الإعراب: (لو): حرفا شرطاً غير جازم. (أنه): حرفا مشبه بالفعل، وضمير متصل مبني في محل نصب اسمه. (جائعني): فعل ماض مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل رفع بلفعل محدود تقديره (لو ثبتت). (جوغان): فاعل مرفوع بالضمة. (متهالك): نعت مرفوع بالضمة. (من بيس): جار و مجرور متعلقان بصفة محدودة للجوغان. (الناس): مضاف إليه مجرور بالكسرة. (عنه): جار و مجرور متعلقان بالخبر «محجوز». (الخير): مبتدأ مرفوع بالضمة. (محجوز): خبر مرفوع بالضمة. وجملة (لو ثبت...) ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة (ثبت...): جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة (جائعني جوغان): في محل رفع خبر «أن». وجملة (الخير محجوز عنه): في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «من بيس الناس» حيث جمع بائس على «بيس» والأكثر جمعها بالواو والنون جمع مذكر سالم.

(١) الكتاب ٤/٤٤٣، وفيه: «فيجوز الادغام في قول هؤلاء».

«قرأً أبوك»، و«أقرىء أبوك». وقد ذكرنا أحکام الهمزتين إذا التقى في فصل الهمزة. ولا تدغم في غيرها، ولا غيرها فيها، لأنها لا تدغم في مثلها، فادغامها فيما قاربها أبعد.

واعلم أن الادغام في حروف الفم واللسان هو الأصل، لأنها أكثر في الكلام، فالشلل فيها إذا تجاورت وتقارب أظہر، والتحفيف لها ألزم، وحروف الحلق وحروف الشفة أبعد من الادغام؛ لأنها أقل في الكلام، وأأشق على المتكلّم، وما ادغم منها فلمقاربة حروف الفم واللسان، فاعرفه.

فصل

[عدم ادغام الألف]

قال صاحب الكتاب: والألف لا تدغم البتة لا في مثلها، ولا في مقاربها، ولا يسطاع أن تكون مدغماً فيها.

* * *

قال الشارح: الألف لا تدغم في مثلها، ولا فيما يقاربها، إذ لو ادغمت في مثلها، لصارتا غير ألفين، لأن الثاني من المدغم لا يكون إلا متحرّكاً، والألف لا ثُحرّك، فتحرّيكها يؤدي إلى قلبها همزة، والأول لا يكون إلا كالثاني، وإن كان ساكناً. فامتنع فيها مع ما قاربها ما امتنع فيها مع مثلها. وإن شئت أن تقول: لا تدغم في مثلها؛ لأن الادغام لا يكون إلا في متحرّك، ولا يصح تحريك الألف، ولا تدغم في مقارب؛ لثلاً يزول ما فيها من زيادة المد والاستطالة، فاعرفه.

فصل

[ادغام الهاء]

قال صاحب الكتاب: والهاء تدغم في الحاء وقعت قبلها أو بعدها، كقولك في «أجبة حاتِماً»، و«اذْبَخْ هَذِهِ»: «أجبَحَاتِماً»، و«اذْبَحَادِهِ». ولا يدغم فيها إلا مثلها، نحو: «أجبَهْ هَلَالًا».

* * *

قال الشارح: أما الهاء، فإنها تدغم في الحاء، سواء وقعت قبلها أو بعدها، مثل وقوعها قبلها: «أجبه حاتِماً»، ومثال وقوعها بعدها: «اذْبَحْ هذه»، فتقول فيها: «أجبَحَاتِماً»، و«اذْبَحَادِهِ». وذلك لأنهما متقاريان؛ لأن الحاء من وسط الحلق، والهاء من أوله، ليس بينهما إلا العين، وهو مهmostan رخوتان، فالحاء أقرب إلى الفم، ولذلك لا تدغم الحاء في الهاء، والبيان في هذا أحسن من الادغام؛ لأن حروف الحلق ليست

بأصل لladغام؛ لبعدها من مخرج الحروف وقلتها، ولكن إن شئت قلبت الهاء حاء إذا كانت بعد الحاء، وادغمت ليكون الادغام فيما قرب من الفم، وذلك قوله: «أصلح حيئما» في «أصلح هيئما»؛ فأما أن تدغمها بأن تقلبها هاء، فلا.

ولا يدغم فيها إلا هاء مثلها، ولا يدغم فيها مقارب؛ لأنَّه ليس قبلها في المخرج إلا الهمزة والألف، وليس واحدةً منها يصح ادغامه، والذي بعدها مما يلي الفم لا يدغم فيها؛ لأنَّها تدخل في الحلقة، والأدخل في الحلقة لا يدغم فيه ما كان أقرب إلى الفم، فاعرفه.

فصل

[ادغام العين]

قال صاحب الكتاب: والعين تدغم في مثلها كقولك: «ازْفَعْ عَلَيَا» وكقوله تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يُشَفِّعُ عَنْهُ»^(١) وفي الحاء وقعت بعدها أو قبلها، كقولك في «ازْفَعْ حَاتِيماً»، و«اذْبَخْ عَنْتُودًا»؛ «اِرْفَحَاتِيماً»، و«اذْبَحَتُودًا». وقد روى البيزيدي عن أبي عمرو: «فَمَنْ زُخِّرَ عَنِ النَّارِ»^(٢) بإدغام الحاء في العين. ولا يدغم فيها إلا مثلها. وإذا اجتمع العين والهاء، جاز قلبُهما حاءين وادغامُهما؛ نحو قوله في «مَعَهُمْ»، و«اَجْبَةُ عَثَبَةَ»: «مَحْمُمْ»، و«اَجْبَحَبَتَةَ».

* * *

قال الشارح: أما العين فإنَّها تدغم في مثلها، نحو قوله: «اِرْفَعْ عَلَيَا»، وقرىء: «مَنْ ذَا الَّذِي يُشَفِّعُ عَنْهُ»^(٣)، وكذلك قوله عز وجل: «أَنِي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ»^(٤). وقد تدغم في الحاء سواء وقعت قبلها أو بعدها. مثال كونها قبل الحاء: «اِرْفَحَاتِيماً»، ومثال وقوعها بعدها: «أَصْلِحَاحَمِرَا» في «أَصْلِحَحَامِرَا»؛ فأما قلبُها حاء إذا وقعت قبل الحاء، فهو حسن، لأنَّ باب الادغام أن تدغم إلى الثاني وتحوَّل على لفظه؛ وأما قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز، وليس في حُسن الأول.

ولا يدغم في العين إلا مثلها، ولا يدغم فيها مقارب؛ فأما ما رُوي عن أبي عمرو في قوله: «فَمَنْ زُخِّرَ عَنِ النَّارِ»^(٥) بإدغام الحاء في العين فهو ضعيف عند

(١) البقرة: ٢٥٥.

(٢) آل عمران: ١٨٥. وهذه قراءة أبي عمرو ويعقوب.
انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٨٣.

(٣) البقرة: ٢٥٥. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٤) آل عمران: ١٩٥. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٥) آل عمران: ١٨٥.

سيبويه^(١)؛ لأنَّ الحاء أقربُ إلى الفم، ولا تدغم إلَّا في الأدخل في الحلقة. ووجهه أنه راعى التقاربَ في المخرج، والقياسُ ما قدمناه.

ولا يدغم فيها ما قبلها، لأنَّه ليس قبلها في المخرج ما يصحُّ ادغامه إلَّا الهاء، والهاء لا تدغم في العين، ولا العين في الهاء. فأما تركُ ادغامها في الهاء، فلقرب العين من الفم، وبُعد الهاء عنه. وأما تركُ ادغام الهاء فيها فأنَّ العين، وإنْ قاربتها في المخرج، فقد خالفتها من جهة التجنيس، فالعينُ مجهورة، والهاء مهموسة، والهاء رخوة، والعين ليست كذلك. فلما تباعد ما بينهما من جهة تجنُّس الحروف، وإنْ تقاربا في المخرج، امتنعاً من الادغام إلَّا بمعذلٍ يتوسط بينهما، وهو الحاء لأنَّها موافقةُ الهاء بالهمس والرخاوة، والعين بالمخرج، فلذلك لا يجوز في «أقطع هلاً» ادغام العين في الهاء؛ لهذه العلة التي بينهما، ولكن يجوز قلبُهما إلى الحاء، فتقول: «أقطع حلاً»، و«اجبختة». وحُكِي عنبني تميم: «تمُّم» في «معهم»، و«محاؤلأ» في «مع هؤلاء» وذلك لقرب العين من الهاء، وهي كثيرةٌ في كلامبني تميم، وذلك لأنَّ اجتماع الحائين أخفٌ عندهم من اجتماع العينين والهائين، وأدنى إلى الفم فاعرفه.

فصل

[ادغام الحاء]

قال صاحب الكتاب: والباء تدغم في مثلها، نحو: «اذبَح حَمْلًا»، قوله تعالى: «لَا أَبْرِح خَتْنًا»^(٢) وتدغم فيها الهاء والعين.

* * *

قال الشارح: الباء تدغم في مثلها، نحو: «اذبَح حَمْلًا» وقوله تعالى: «لَا أَبْرِح خَتْنًا»^(٣) وقوله: «عَقْدَةُ النَّكَاحِ خَتْنٌ»^(٤) ولا إشكالٌ في ذلك، لأنَّ ادغام الباء في الباء كادغام العين؛ في العين نحو: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عَنْهُ»^(٥) وتدغم فيها الهاء والعين، إذا لا مانعٌ من ذلك، لأنَّهما أدخل في الحلقة، والعين أقربُ إلى الفم، فلذلك تدغمان فيها، ولا تدغم فيهما، لأنَّ الأبعد لا يدغم في الأقرب، فاعرفه.

فصل

[ادغام الغين والباء]

قال صاحب الكتاب: والغين والباء تدغم كلُّ واحدةٍ منها في مثلها، وفي أختها،

(١) انظر: الكتاب ٤٥١/٤.

(٢) الكهف: ٦٠.

(٤) البقرة: ٢٣٥.

(٥) البقرة: ٢٥٥.

(٣) الكهف: ٦٠.

كقراءة أبي عمرو: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا»^(١)، وقولك: «لَا تَمْسَخْ خُلْقَكَ»، و«أَدْمَغْ خُلْقًا»، و«اسْلَخْ عَنْمَكَ».

* * *

قال الشارح: الخاء والغين من المخرج الثالث من مخارج الحلق، وهو أولى المخارج إلى اللسان، ولذلك يقول بعض العرب: «مُنْخَلٌ»، و«مُنْغَلٌ» فيخفى النون عندها كما يخفيها مع حروف اللسان والفم؛ لقرب هذا المخرج من اللسان، فيجوز ادغام كل واحدة منها في مثلها، ولا إشكال في ذلك لاتحاد المخرج، وعدم المانع، فمثال ادغام الغين في الغين قوله تعالى: «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِينًا»^(٢)، ولم يلتقي في القرآن غينان غيرهما.

ومثال ادغام الخاء في الخاء «لَا تَمْسَخْ خَالِدٍ» ولم يلتقي في القرآن خاءان. وتدمغ كل واحدة منها في صاحبها للتقارب، فإنه ليس بينهما إلا الشدة والرخاوة، فتقول في ادغام الغين في الخاء: «أَدْمَغْ خُلْقًا»، تدمغ الغين في الخاء. قال سيبويه^(٣): البيان أحسن، والادغام حسنٌ ويدل على حسن البيان عزّهما في باب «رَدَدْتُ»؛ لأنهم لا يكادون يُضيقون ما يستقلون. قال أبو العباس المبرد: الادغام أحلى من البيان، والبيان حسنٌ. وفي الجملة هو أحسن من ادغام الخاء في الغين، نحو: «اسْلَخْ عَنْمَكَ»؛ لأنَّ الخاء أقرب إلى الفم، وعلى كل حال هو جائزٌ، لأن هذين الحرفين آخر مخارج الحلق، والبيان أحسن لأمرتين: أحدهما أنَّ الغين قبل الخاء في المخرج، والباب في الادغام أن يدغم الأقرب في الأبعد، والثاني أنَّ الغين مجهرة، والخاء مهموسه، والتقاء المهموسين أخفٌ من التقاء المجهورين، والجميع جائزٌ حسنٌ. وقد أجاز بعضهم ادغام العين والخاء فيهما لقربهما من الفم، والذي عليه الأكثر المنع من ذلك؛ لأنَّ الغين والخاء وقد قربا من الفم قرباً شديداً، فبعدت عن الحاء والعين، فاعرفه.

فصل

[ادغام القاف والكاف]

قال صاحب الكتاب: والقاف والكاف كالغين والخاء قال الله تعالى: «فَلَمَّا أَفَاق

(١) آل عمران: ٨٥. وهذه قراءة الأعمش أيضاً.

انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٧٨؛ والبحر المحيط ٥١٧ / ٢؛ والكتاف ١ / ٢٠٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢ / ٥٢.

(٢) آل عمران: ٨٥.

(٣) الكتاب ٤ / ٤٥٠.

قال^(١)، وقال: «كَيْ نُسْبِحُكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرُكَ كَثِيرًا»^(٢)، وقال: «خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ»^(٣)، وقال: «فَإِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا»^(٤).

* * *

قال الشارح: لما انتهى الكلام على حروف الحلق، أخذ في الكلام على حروف الفم، لأنها تليها، وهي حيّز على جهة، فأول مخارج الفم مما يلي حروف الحلق مخرج القاف والكاف، فالقف أدنى حروف الفم إلى الحلق، والكاف تليها، وكل واحدة منهما تدغم في مثلها، وفي صاحبتها، ولا تدغم في غير صاحبتها؛ فاما ادغامهما في مثلهما، فلا إشكال فيه، نحو قوله تعالى: «فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ»^(٥)، قوله: «حَتَّى إِذَا أَذْرَكَهُ الْفَرَقَ قَالَ آتَنِتُ»^(٦)، قوله: «وَيَتَّخِذُ مَا يَنْفِقُ قُرْبَاتٍ»^(٧).

ومثال ادغام الكاف في الكاف: «كَيْ نُسْبِحُكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرُكَ كَثِيرًا»^(٨)، وإنك كُثِنَتْ»^(٩). ومثال ادغام القاف في الكاف «أَطْلَقَ كَوْنَتْرَا»، و«الْحِقَ كَلَدَة»، وقوله تعالى: «خَلَقَ كُلَّ دَابَّةً»^(١٠)، فتدغم لقرب المخرجين، وهو شديدتان، ومن حروف اللسان؛ ولأن الكاف أدنى إلى حروف الفم من القاف، وهي مهمومة. والادغام حسن؛ لآخر القاف إلى الأقرب إلى حروف الفم التي هي أقوى في الادغام، والبيان أحسن؛ لأن مخرجهما أقرب مخارج الحلق إلى الفم، إلا أن ادغام القاف في الكاف أقيس من عكسه؛ لأن القاف أقرب إلى حرف الحلق، والكاف أبعد منها، فاعرفه.

فصل

[ادغام الجيم]

قال صاحب الكتاب: والجيم تتدغم في مثلها، نحو: «أَخْرَجَ جَابِرًا»، وفي الشين، نحو: «أَخْرَجَ شَبِيْنًا». قال الله تعالى: «أَخْرَجَ شَطَأَهُ»^(١١). وروى البيزيدي عن أبي عمرو ادغامها في التاء في قوله تعالى: «ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ»^(١٢) وتتدغم فيها الطاء، والدال، والباء، والظاء، والذال، والباء، نحو: «أَرْبَطَ جَمَلًا»، و«أَخْمَدَ جَابِرًا»، و«وَجَبَتْ جُنُوبُهَا»^(١٣)، و«أَخْفَظَ جَازِكَ»، و«إِذْ جَاؤُوكُمْ»^(١٤)، و«لَمْ يَلْبَثْ جَالِسًا».

* * *

(١) الأعراف: ١٤٣.

(٢) طه: ٣٣، ٣٤.

(٣) النور: ٤٥.

(٤) محمد: ١٦.

(٥) الأعراف: ١٤٣.

(٦) يونس: ٩٠.

(٧) التوبية: ١٠٠.

(٨) طه: ٣٣.

(٩) طه: ٣٥.

(١٠) النور: ٤٥.

(١١) الفتح: ٢٩.

(١٢) المعارض: ٣ - ٤. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٧/٢٢٠.

(١٣) الحج: ٣٦.

(١٤) الأحزاب: ١٠.

قال الشارح: وأما الجيم، فإنها تدغم في مثلها، نحو: «أخرج جَمِّلَك»، ولا إشكال في ذلك لاتحاد المخرج، وعدم ما يمنع من ذلك، ولم يلتقي في القرآن جيمان. وتدغم في الشين، نحو: «أخرج شَبَّاً». قال الله تعالى: «كُزْرَعْ أَخْرَجْ شَطَّاه»^(١)، وذلك لقرب مخرجيهما، ولم يذكر سيبويه^(٢) ادغامها في غير هذين الحرفين. وروى البزيدي عن أبي عمرو ادغامها في التاء في قوله تعالى: «ذِي الْمَعَارِجْ تَعْرَجْ»^(٣)؛ لأنها وإن لم تقارب الجيم التاء، فإن الجيم أخت الشين في المخرج. والشين فيها تقىش يصل إلى مخرج التاء؛ فلذلك ساع ادغامها فيها. ولا يجوز ادغام الشين في الجيم، لأنها أفضل منها بالتفقسي.

وتدغم فيها ستة أحرف من غير مخرجها، وهي: الطاء، والدال، والباء، والظاء، والذال، والباء، وإنما جاز ادغام هذه الحروف في الجيم وإن لم تقاربها، لأن هذه الحروف من طرف اللسان والثانيا، ومخرج الجيم من وسط اللسان، فكان بينهما تباعد، وأجريت في ذلك مجرى اختها، وهي الشين، وذلك أن الشين وإن كانت من مخرج الجيم، فإن فيها تفاصي يتصل بهذه الحروف، فلذلك من الاتصال جاز أن يدغم في الجيم، ولا يدغم الجيم فيها كما لا تدغم الشين، لأنها أجريت مجرها، فاعرفه.

فصل

【ادغام الشين】

قال صاحب الكتاب: والشين لا تدغم إلا في مثلها، كقولك: «أقمش شِيحاً». ويدغم فيها ما ينعدم في الجيم، والجيم واللام، كقولك: «لا تُخَالِطْ شَرًّا»، و«لم يُرِدْ شَيْنَّا»، و«أصَابَتْ شَرْبَنَا»، و«لم يَخْفَظْ شَغْرًا»، و«لم يَتَخَذْ شَرِيكًا»، و«لم تَرِثْ شَسْنَعًا»، و«ذَنَا الشَّاسِعُ». *

* * *

قال الشارح: الشين تدغم في مثلها، وذلك نحو: «أقمش شِيحاً»، و«اخْمُش شَيْبَةً». ولم يلتقي في القرآن شيئاً، ولا تدغم في شيء مما يقاربها لما فيها من زيادة التفصي، وقد رُوي عن أبي عمرو ادغامها في السين من قوله تعالى: «إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا»^(٤)، كما رُوي عنه ادغام السين فيها من نحو: «وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَبِيلًا»^(٥)؛ لأنهما

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) المعراج: ٤، ٣.

(٣) الإسراء: ٤٢. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٣٢٤/ ٣.

(٤) مريم: ٤. وهي قراءة أبي عمرو.

انظر: الكشاف ٥٠٢/ ٢؛ وتفسير الرازي ١٨٠/ ٢١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٠.

متواخيتان في الهمس والرخاوة والصوت. وليس هذا مذهب البصريين لأن للشين فضل استطالة في التفشي، وزيادة صوت على السين فاعرفه.

فصل [ادغام الياء]

قال صاحب الكتاب: والياء تَدْغُم في مثلها متصلة، كقولك: «حَيَّ»، و«عَيَّ»، وشبيهة بالمتصلة، كقولك: «قاضِي»، و«رامِي»، ومنفصلة إذا انفتح ما قبلها، كقولك: «اخْشَى يَاسِرًا»، وإن كانت حركة ما قبلها من جنسها، كقولك: «اظْلَمِي يَاسِرًا» لم تَدْغُم. ويدَغُم فيها مثلها، والواو، نحو: «طَيِّ»، والنون، نحو: «مَن يَغْلُم».

* * *

قال الشارح: اعلم أن الياء، وإن كانت من مخرج الجيم والشين، فإنها من حروف المد، ولها فضيلة على غيرها بما فيها من المد واللين، فهي تُبَاهِن سائر الحروف اللاتي من مخرجها المقاربة لها في المخرج، فلذلك لا تَدْغُم في الجيم، وإن كانت من مخرجها؛ لما فيها من المد واللين؛ لثلاً تخرج إلى ما ليس فيه مد ولا لين من الحروف الصِّحاح.

والياء تَدْغُم في مثلها إذا كانت متصلة بأن كانتا في الكلمة واحدة، فمثالها في الكلمة الواحدة قوله: «حَيَّ»، و«عَيَّ» في «حَبِّي»، و«عَبِّي». وكذلك تقول فيما هو في حكم الكلمة الواحدة، نحو: «قاضِي»، و«رامِي».

وأما المنفصل وهو الذي يكون المثلثان فيه من كلمتين، فإن كانت الياء الأولى قبلها فتحة، جاز الادغام، نحو: «اخْشَى يَاسِرًا»، و«اَزْضَى يَاسِرًا»، فإن انكسر ما قبلها، لم تَدْغُم، كقولك: «اَظْلَمِي يَاسِرًا». والفرق بينهما أن الكسرة إذا كانت قبلها، كمل المد فيها، فتصير بمنزلة ألف؛ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا منها، فلا يَدْغُم، كما أنَّ ألف لا تَدْغُم؛ لأنَّك لو ادَغَمْتَها مع انكسارِ ما قبلها لذهب المد الذي فيها بالادغام، فيجتمع سببان: أحدهما ذهب المد، والآخر ضعف الادغام في المنفصل؛ وإنما ضعف الادغام في المنفصل؛ لأنَّ المنفصل لا يُلزم الحرف أن يكون بعد مثله، ويصلح أن يُوقف عليه، وليس كذلك المتصل في الكلمة واحدة.

وتَدْغُم فيها ثلث أحرف: مثلها والواو والنون. فأما ادغام مثلها فيها فلا إشكال فيه؛ لاجتماعهما في المخرج والمد، وكذلك الواو من «طَوَيْتَه طَيِّ»، و«شَوَيْتَه شَيِّ». وذلك أنَّ الواو والياء، وإن تَبَاعِد مخرجاهما، فقد اجتمعا في المد، فصارا كالمثلدين، فادَغَمت الواو فيها بعد قلبه ياء، مع أنَّ الواو تخرج من الشفة، ثم تهوي إلى الفم حتى تنقطع عند مخرج الألف والياء، فهما على هذا متجاورتان، فإذا التقى في الكلمة

وال الأولى منها ساكنة، ادغمت إحداهما في الأخرى، وذلك نحو: «لَيْهُ»، من «لَوَيْتَ يَدَهُ»، و«شَيْءٌ» من «شَوَّيْنِه»، وأصله: «لَوَيْنِهُ»، و«شَوَّنِي».

وكذلك لو كانت الثانية واواً قلبتها ياءً، ثم ادغمت الياء فيها؛ لأن الواو تقلب إلى الياء، ولا تقلب الياء إليها؛ لأن الياء أخفُّ، والادغام إنما هو نقلُ الأنفل إلى الأخفَّ. من ذلك «أيَّامٌ» في جمع «يَوْمٍ»، والأصل: «أيَّوْمٌ»، ومثله «سَيِّدٌ»، و«مَيِّتٌ» وأصله: «سَيِّدٌ»، و«مَيِّتٌ». وقد تقدم الكلام على ذلك قبل.

وأما النون، فإنما جاز ادغامها في الياء، وإن لم يكن فيها لينٌ، من قبل أن فيها غنة، ولها مخرجٌ من الخishoom، ولذلك أجريت مجرى حروف المد واللين في الإعراب بها كما، يُعرَّب بحروف المد واللين في نحو: «يَذْهَبَان»، و«تَذْهَبَان»، و«يَذْهِبُون»، و«تَذْهِبَين»، ويُبَدَّل من التنوين التابع للإعراب ألفٌ في حال النصب في نحو: «رَأَيْتَ زِيدًا»، فاعرفه.

فصل

[ادغام الضاد]

قال صاحب الكتاب: والضاد لا تُدغم إلا في مثلها، كقولك: «أَفَبِضُّعْفَهَا؟»؛ وأما ما رواه أبو شعيب السُّوسِيُّ عن البيزيدي أن أبو عمرو كان يدغمها في الشين في قوله تعالى: «لِيَعْضُ شَائِنَهُمْ»^(١)، فما بَرَأَتْ عن عَيْب رواية أبي شعيب. ويُدغم فيها ما يُدغم في الشين إلا الجيم، كقولك: «خَطْ ضَمَانَك»، و«ازْدَضْخَكَا»، و«شَدَّتْ ضَفَائِرَهَا»، و«اخْفَظْ ضَائِنَك»، و«لَمْ يَلْبِثْ ضَارِبَا»، و«هُوَ الضَّاحِكُ».

* * *

قال الشارح: الضاد تدغم في مثلها فقط، كقولك: «أَذْحِضْ ضَرْمَةً». ولا تدغم في غيرها لما فيها من الاستطالة التي يُذهبها الادغام، وقد رُوي عن أبي عمرو ادغام الضاد في الشين في قوله تعالى: «لِيَعْضُ شَائِنَهُمْ»^(٢). قال ابن مجاهد لم يرو عنه هذا إلا أبو شعيب السُّوسِيُّ. وهو خلاف قول سيبويه^(٣). ووجهه أن الشين أشد استطالة من الضاد، وفيه تفَشَّلُ ليس في الضاد، فقد صارت الضاد أنقصَ منها، وادغام الأنقص في الأزيد جائز. ويفيد ذلك أن سيبويه^(٤) حَكَى أن بعض العرب قال: «اطْجَعَ» في «اضطَبَعَ».

إذا جاز إدغامها في الطاء فادغامها في الشين أولى، وليس في القرآن ضادًّا بعدها شينٌ إلا ثلاثة مواضع: واحدةً يدغمها أبو عمرو، وهي: «لِيَعْضُ شَائِنَهُمْ»^(٥)، واثنتان لا

(١) التور: ٦٢.

(٢) التور: ٦٢.

(٤) الكتاب: ٤٧٠ / ٤.

(٥) التور: ٦٢.

(٣) انظر الكتاب: ٤٧٠ / ٤.

يدغمهما اتباعاً للرواية، وهم: «رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا»^(١)، والآخر: «سَقَّنَا الْأَرْضَ شَفَّاقًا»^(٢). والذي أراه أنه ضعيف على ما قاله سيبويه، لأمررين: أحدهما ذهاب ما في الصاد من الاستطالة، والآخر سكون ما قبل الصاد، فيؤدي الأدغام إلى اجتماع ساكنين على غير شرطه. وإلى ذلك أشار صاحب الكتاب بقوله: «ما برئت من عيب». والحق أن ذلك إخفاء واختلاس للحركة، فظتها الرواية أدغاماً. ونحو من ذلك ما رواه ابن صقر عن اليزيدي من أدغامها في الذال من قوله عَزَّ وجلَّ: «لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا»^(٣)، فحمل ذلك على الإخفاء واختلاس الحركة لا على الأدغام.

قال: ويذغم فيها ما يذغم في الشين إلا الجيم. والذي يذغم في الشين ثمانية أحرف، وهي: الطاء، والدال، والباء، والظاء، والذال، والباء، واللام، والجيم. وقد استثنى ه هنا الجيم؛ لأن هذه الحروف من طرف اللسان والثانيا، والصاد من حافة اللسان وجانب الأضلاس. وفيها إطباق واستطالة تمتد حتى تتصل بهذه الحروف، فصارت مجاورة لها، فجاز أدغامهن فيها، وهي أقوى منها، وأوفر صوتاً. والأدغام إنما هو في الأقوى. وأما الجيم فإنها لا تذغم؛ لأنها أخت الشين، وحكمها حكم الشين، فكما لا تذغم فيها الشين كذلك الجيم، فعلى هذا تقول «حط ضمانك»، و«زد ضحكتا»، و«شدت ضفائرك»، فهذه الثلاثة من جنس واحد، أعني الطاء والدال والباء، وتقول: «احفظ ضائقك»، و«أبِذ ضاربك»، ولم يذكر الشيخ هذا المثال، وتقول: «لم يلبث ضارباً»، و«الضارب»، فتدغم اللام في الصاد، فاعرفه.

فصل [أدغام اللام]

قال صاحب الكتاب: واللام إن كانت المعرفة، فهي لازم أدغامها في مثلها، وفي الطاء، والدال، والباء، والظاء، والذال، والباء، والصاد، والسين، والزاي، والشين، والصاد، والنون، والراء، وإن كانت غيرها، نحو لام «هل» و«بل»، فاذgamها فيها جائز. ويتفاوت جوازه إلى حسن، وهو أدغامها في الراء، كقولك: «هل رأيت»، وإلى قبيح، وهو أدغامها في النون، كقولك: «هل نخرج» وإلى وسط، وهو أدغامها في البوادي، وقرىء: «هَنُوبُ الْكُفَّارِ»^(٤). وأنشد سيبويه [من الطويل]:

١٣٦٦ - فَلَذَ ذا وَلَكُنْ هَنُوبُ مُتَيْمًا عَلَى ضَوْءِ بَرْزِيْ آخرَ اللَّيْلِ نَاضِبٌ

(٢) عبس: ٢٦.

(١) النحل: ٧٣.

(٣) الملك: ١٥.

(٤) المطففين: ٣٦. وهذه قراءة حمزة، وأبي عمرو، وابن محيسن، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٤٤٣/٨؛ والكشف ٢٢٣/٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٩٨/٨.

١٣٦٦ - التخريج: البيت لمزاحم العقيلي في سر صناعة الإعراب ص ٣٤٨؛ والكتاب =

وأنشد [من الطويل]:

١٣٦٧ - تقول إذا أهلكت مالاً لِلَّهِ فُكِيَّةٌ هَشَّيْةٌ بِكَفِيفِكَ لَا تُقْ
ولا يَدْعُمُ فِيهَا إِلَّا مِثْلُهَا وَالنُّونُ، كقولك: «من لَكَ». وادغام الراء لخن.

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه اللام المعرفة تدغم في حروف طرف اللسان، وما يتصل بطرف اللسان، وإن كان مخرجها من غير طرف اللسان، وهي ثلاثة عشر حرفاً. منها أحد عشر حرفاً، من طرف اللسان، وحرفان اتصلا بطرف اللسان، وهما

= اللامات ص ١٥٥؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٤٤٢/٢.
اللغة: ذر: دع. هتعين: هل تعين؟ ناضب: بعيد.

الإعراب: «ذر»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ذر»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «ذا»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «ولكن»: الواو: حرف استثناف، «لكن»: حرف استدراك. «هتعين»: أصلها: «هل تعين»: «هل»: حرف استفهام، «تعين»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «متيمًا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «على ضوء»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل «تعين»، و«ضوء» مضاد. «برق»: مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «آخر»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاد. «الليل»: مضاد إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ناضب»: صفة لـ «برق» مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ذر ذا»: بحسب الفاء. وجملة «هل تعين متيمًا»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «هتعين» حيث أدغم اللام في التاء في «هتعين»، وذلك لقرب مخرجهما. والأصل: «هل تعين».

١٣٦٧ - التخريج: البيت لطريف بن تميم العنبرى في شرح أبيات سيبويه ٤١٧/٢؛ والكتاب ٤/٤٥٨
واللامات ص ١٥٥؛ ولسان العرب ١٠/٣٣٤ (ليق)، ٥٠٥ (هلك)، ١٣/٥٢٥ (فكه)؛ والمقرب ٤/٤٩
والممتحن في التصريف ٢/٦٩٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٢؛ وسر صناعة
الإعراب ص ٣٤٨.

اللغة: فكيهة: اسم امرأة. هشىء: هل شيء؟ لاق: ملتصق.

الإعراب: «تقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «إذا»: ظرفية حينية فقدت معنى الشرط متعلقة بالفعل «تقول». «أهلكت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «مالاً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «للذة»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل «هلك». «فكيهة»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «هشىء»: أصلها: «هل شيء»: «هل»: حرف استفهام، «شيء»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «بكفيك»: جاز و مجرور متعلقان بالخبر «لاق». «لاق»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «تقول فكيهة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا أهلكت مالاً للذة»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هشىء بكفيك لاق»: في محل نصب مفعول به، مقول القول. والشاهد فيه قوله: «هشىء» حيث أدغم اللام في الشين في «هشىء». والأصل: «هل شيء».

الشين والضاد، لأن الضاد استطالت بربخواتها في نفسها حتى خالطت طرف اللسان. وكذلك الشين للتفسفي الذي فيها خالطت طرف اللسان، فالأخذ عشر حرقا منها متناسبة، وهي الطاء، والباء، والدال، والصاد، والسين، والزاي، والظاء، والباء، والدال. وأما الراء والنون، فهما أقرب إلى اللام، وقد بيّنا حال الشين والضاد. وهذه ثلاثة عشر حرقا تدغم لام المعرفة فيها، ولا يجوز ترك الادغام معها؛ لاجتماع ثلاثة أسباب تدعو إلى الادغام، منها المقاربة في المخرج؛ لأنها من حروف طرف اللسان، ومنها كثرة لام المعرفة في الكلام. ومنها أنها تتصل بالاسم اتصالاً بعض حروف، لأنها لا يوقف عليها، فلهذا لزم الادغام فيها.

وأما ما عدا لام المعرفة، فيجوز ادغامها في هذه الأحرف، ولا يلزم. وبعضها أقوى من بعض في الادغام، والحروف التي يكون الادغام فيها أقوى هي الأقرب إلى اللام، وأقواها الراء في نحو: «هل رأيت» ونحوه؛ لأنها أقرب إليها من سائر أخواتها، وأشبئها بها، فضارعتها الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، إذ هي من طرف اللسان لا عمل الثنایا فيها. فإن لم تتدغم، جاز، وهي لغة لأهل الحجاز عربية جيدة، هكذا قال سيبويه^(١). وهو مع الطاء والدال والباء والصاد والزاي والشين جائز، وليس كثثرته مع الراء؛ لأنهن قد تراخين عنها. وهن من الثنایا.

وجواز الادغام على أن آخر مخرج اللام قريب من مخرجها، وهي حروف طرف اللسان، وهو مع الظاء والباء والدال جائز، وليس كحسنها مع هؤلاء؛ لأن هذه الحروف من أطراف الثنایا متصلة إلى أصول الثنایا العلیا حتى قاربت مخرج الفاء واللام مستفولة، فبعدت منها بهذا الوجه.

ويجوز الادغام؛ لأنهن من الثنایا كما أن الطاء غير المعجمة وأخواتها من الثنایا، وطرف اللسان.

وهي مع الضاد والشين أضعف؛ لأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان، والشين من وسطه، ولكنه يجوز ادغام اللام فيما ذكرت لك من اتصال محرجيهما، فأجود أحوالها في الادغام أن تدغم في الراء لما ذكرناه من تقاربهما في المخرج؛ وأما اللام مع النون فهو أضعف من جميع ما أدعّمت فيه اللام، وذلك أن النون تدغم في آخر ليس شيء منها يدغم في النون إلا اللام وحدها، فاستوحشوا من إخراجها عن نظائرها. قال سيبويه^(٢): وادغام اللام في النون أقبح من جميع هذه الحروف؛ لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم، فلم يجرئوا على أن يُخرجوها من هذه الحروف التي شركتها في ادغام النون، وصارت كإحداها.

(٢) الكتاب ٤/٤٥٩.

(١) الكتاب ٤/٤٥٧.

فأمّا ما أنشده من قول الشاعر [من الطويل]:

فذر ذا ولڪن... إلخ

فالبيت لمزاجم العقيلي، والشاهد فيه ادغام اللام في التاء من قوله: «هتعين»، والمراد: هل تعين. والبرق الناضب: الذي يرى من بعيد. والمتيّم: الذي قد تيّمه الحبُّ، أي: استعبدة. والمعنى: ذر ذا الحديث والأمر الذي ذكرته، ثم استدرك وقال: «ولكن هل تعين متّيماً»، يعني نفسه، وإنعاته له أن يسهر معه، ويحادثه ليختف عنه ما يجده من الوجود عند لمنع البرق؛ لأن ذلك البرق يلمع من جهة محبوبه فيذكره، ويأرق لذلك. واتفق حمزة والكسائي على ادغام لام «بل»، و«هل» في التاء والباء والسين في جميع القرآن، فقرأ: «بِتَؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا»^(١) في «بل تؤثرُونَ» و«هَنْوَبَ»^(٢) في «هل ثُوبَ»، و«بِسْوَلَتْ»^(٣) في «بل سُولَتْ». ويقرأ الكسائي وحده بادغام لام «بل»، و«هل» في الطاء والصاد والزاي والظاء والنون، وقرأ «بل طَبَعَ»^(٤)، و«بل ضَلَواه»^(٥)، و«بل رُتِنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا»^(٦)، و«بل ظَنَثَنَمْ أَنَّ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ»^(٧)، و«بل نَثَبَعَ مَا أَفْنَاهَا»^(٨)، و«مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ»^(٩). وأمّا قول الآخر [من الطويل]:

تقول إذا أهلكت... إلخ

البيت لتيميم بن طريف العنتري^(١٠)، والشاهد فيه ادغام اللام في الشين. والمراد: «هل شيء»، والمعنى واضح.

ولا تدغم فيها إلا مثلها، نحو: «وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ»^(١١)، والنون، كقولك: «من لك»، و«فَامْنَ لَهُ لُوطُ»^(١٢). وذلك لقرب مخرج النون من اللام؛ وأمّا ادغام الراء فيها، فسيوضح أمره بعد هذا الفصل، فاعرفه.

فصل

【ادغام الراء】

قال صاحب الكتاب: والراء لا تدغم إلا في مثلها، كقوله تعالى: «وَإِذْكُرْ رَبَّكَ»^(١٣). وتدمى فيها اللام والنون، كقوله تعالى: «كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ»^(١٤)، «وَإِذْ تَذَذَّرَ رَبُّكُمْ»^(١٥).

* * *

(١) الأعلى: ١٦.

(٢) المطففين: ٣٦.

(٣) يوسف: ٨٣.

(٤) النساء: ١٥٥.

(٥) الأحقاف: ٢٨.

(٦) الرعد: ٣٣.

(٧) الفتح: ١٢.

(٨) البقرة: ١٧٠.

(٩) البقرة: ٨٥.

(١٠) بل لطريف بن تميم. راجع تخريج الشاهد.

(١١) البقرة: ٢٤٧ - ٢٤٨.

(١٢) العنكبوت: ٢٦.

(١٣) آل عمران: ٤١.

(١٤) الفيل: ١.

(١٥) إبراهيم: ٧.

قال الشارح: اعلم أن الراء تدغم في مثلها؛ لأن معدنهما واحد، وجرسهما واحد، كقولك: «اذْكُرْ رَاشِدًا». ولا تدغم الراء إلا في مثلها، ولا تدغم في غيرها؛ لثلا يذهب التكرير الذي فيها بالادغام. ألا ترى أنك تقول في الوقف: «هذا عَمْرُو»، فينبو اللسان ثبوة، ثم يعود إلى موضعه. فلو أذغم في غيره مما ليس فيه ذلك التكرير، لذهب تكريره بالادغام.

واختلف التحويون في ادغام الراء في اللام، فقال سيبويه وأصحابه^(١): لا تدغم الراء في اللام، ولا في النون، وإن كن متقاربات؛ لما في الراء من التكرير، وللتكريرها تشبّه بحرفين. ولم يخالف سيبويه أحدٌ من البصريين في ذلك، إلا ما رُوي عن يعقوب الحضرمي أنه كان يدغم الراء في اللام في قوله عز وجل: «يغفر لَكُمْ»^(٢). وحکى أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام ساكنةً كانت الراء أو متحركةً فالساكنة نحو قوله تعالى: «فاغفر لَنَا»^(٣)، و«استغفر لَهُمْ»^(٤)، و«يغفر لَكُمْ ذُنوبَكُمْ»^(٥)، وما كان مثله. والمحركة قوله: «سَخَّر لَكُمْ»^(٦)، و«هُنَّ أَظْهَر لَكُمْ»^(٧). وأجاز الكسائي والفراء ادغام الراء في اللام. والحجّة في ذلك أن الراء إذا أذغمت في اللام، صارت لاماً. ولفظ اللام أسهل وأخفٌ من أن تأتي براء فيها تكريرٌ وبعدها لام، وهي مقاربة للفتح الراء، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد. قال أبو بكر بن مجاهد لم يقرأ بذلك أحدٌ علّمناه بعد أبي عمرو سواه، فاعرفه.

فصل

[ادغام النون]

قال صاحب الكتاب: والنون تُدغم في حروف «يرملون»، كقولك: «من يَقُول»، و«من رَاشِد»، و«من مُحَمَّد»، و«من لَكَ»، و«من وَاقِد»، و«من نُكْرِم». وادغامها على ضربين: ادغام بفتحة، وبغير خنة.

* * *

قال الشارح: النون تدغم في هذه الحروف الستة التي يجمعها «يرملون». فأما ادغامها في مثلها، فلا إشكال فيه؛ وأما الخمسة الباقية - وهي الراء، واللام، والميم، والياء، والواو - فلأنها مقاربة لها في المنزلة الدنيا من غير إخلال بها. وادغامها في الراء واللام أحسن من البيان لفطرة الجوار، وذلك نحو: «من لَكَ»، و«من رَاشِد»، والبيان

(١) الكتاب / ٤٤٨.

(٢) الأحقاف: ٣١.

(٣) آل عمران: ١٦.

(٤) التوبية: ٨٠.

(٥) الصف: ١٢.

(٦) الحج: ٦٥.

(٧) هود: ٧٨.

جائز. وادغامها في الميم نحو: «من مُحَمَّد»، و«مِنْ أَنْتَ». وذلك أنَّ الميم، وإن كان مخرجُها من الشفة، فإنَّها تُشارِك النون في الخياشيم لما فيها من الغنة، والغنة تُسمع كاليم، فلذلك تقعان في القوافي المُكْفَأة، نحو قوله [من الرجز]:

بُنَيَ إِنَّ السِّرَّ شِيءٌ هَيْنَ الْمَنْطِقُ الْلَّيْنُ وَالْطَّعِيمُ
والبيان جائزٌ حسنٌ.

وأما ادغامها في الياء والواو في نحو: «من يَأْتِيك»، و«مَنْ وَالِ» فذلك من قبل أنَّ النون بمنزلة حروف المد نحو الواو والياء؛ لأنَّ فيها غنة، كما أنَّ فيهما لينا، ولأنَّ النون من مخرج الراء، والراء قريبةٌ من الياء، ولذلك تصير الراء ياء في اللثغة.

وهي تدغم بفتحة وبغير غنة، فإذا ادغمت بغير غنة؛ فلأنَّها إذا ادغمت في هذه الحروف صارت من جنسها، فتصير مع الراء راء، ومع اللام لاماً، ومع الياء ياء، ومع الواو واواً، وهذه الحروف ليست لها غنة. وأما إذا ادغمت بفتحة؛ فلأنَّ النون لها غنة في نفسها، والغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإذا كان للنون قبل الادغام غنة، فلا يُطبّلونها بالادغام حتى لا يكون لها أثرٌ من صوتها.

* * *

قال صاحب الكتاب: ولها أربع أحوالٍ: إحداها الادغام مع هذه الحروف. والثانية البيان مع الهمزة، والهاء، والعين، والباء، والباء، والباء، كقولك: «مِنْ أَجْلِكَ»، و«مِنْ هَانِيَ»، و«مِنْ عِنْدِكَ»، و«مَنْ حَمَلَكَ»، و«مَنْ غَبَرَ»، و«مَنْ خَانَكَ»، إلا في لغة قومٍ أخْفَوْهَا مع الغين والباء، فقالوا: «مُنْخَلٌ»، و«مُنْغَلٌ».

* * *

قال الشارح: ي يريد أنَّ النون لها أربع أحوال: حال تكون فيها مدغمة، وهي مع حروف «يرملون»، وقد تقدّمت علَيْهِ ذلك، إلا أنه قد يعرض في بعضها ما يوجب ترك الادغام فيه، وهي الميم والباء والواو، وذلك نحو قوله: «شَاهَ زَنْمَاء»، و«غَنَمْ زَئْمَ»، فإنَّ هذا لا يسوغ فيه الادغام، والبيان هو الوجه. وذلك لثلاً يتوهم أنه من المضاعف لو قالوا: «زَمَاء»، «وزَمَ». وكذلك «قُوَّة»، و«قُنْيَة»، و«كُنْيَة» لا يسوغ الادغام في ذلك كلَّه؛ لثلاً يصير بمنزلة ما عينه ولا مه واوإن من نحو: «القُوَّة»، و«الحُوَّة»، أو ياءان، كقولك: «حَيَّةً»، وقد تقدّم ذلك قبلُ.

وأما الحال الثانية، وهو أنْ تُبَيَّن، ولا تُدَغَّم، ولا تُخْفَى، وذلك مع حروف الحلق الستة، وهي الهمزة، والهاء، والعين، والباء، والباء، والباء، كقولك: «مِنْ أَبُوكَ»،

و«من هلال»، و«من عندهك»، و«من حملك»، و«من غيرك»، و«من خالفك». وإنما وجوب البيان عند هذه الحروف؛ لتباعدتها منها في المرتبة الفضوى، فليس من قبيلها، فلم تدغم لذلك في هذا الموضع، كما أنَّ حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق، ولم تُخفَّ عندها كما لم تدغم، لأنَّ الإخفاء نوعٌ من الأدغام. وبعضُ العرب يُجري العين والخاء مجرى حروف الفم لقربهما منها، فيُخفِّيها عندهما، كما يفعل ذلك عند الكاف والقاف، فيقول: «مُنْخَلٌ»، و«مُنْتَلٌ». والأول أجوء وأكثر، لأنَّهما من حروف الحلق، فكانا كأخواتها، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: والثالثة القلب إلى الميم قبل الباء، كقولك: «شَبَاءُ»، و«عَمْبَرُ». والرابعة الإخفاء مع سائر الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً، كقولك: «مَنْ جَابَرُ»، و«مَنْ كَفَرَ»، و«مَنْ قَتَلَ»، وما أشبه ذلك. قال أبو عثمان: وبيانها مع حروف الفم لحن.

* * *

قال الشارح: الحال الثالثة أن تقلب ميماً، وذلك إذا كانت ساكنة قبل الباء، نحو: «عَمْبَرُ»، و«شَبَاءُ». وإنما قلبوها ميماً هنا؛ لأنَّه موضع تقلب فيه النون. ومعنى قولنا: «تقلب فيه» أي تُدَغِّم؛ لأنَّها تدغم مع الواو والميم اللذين هما من مخرجها، فلما اجتمعت مع الباء، وكانت النون الساكنة بعيدةً من الباء في المخرج ومتباينةٌ لها في الخواص التي توجب الشركَة بينهما، لم يكن سبيل إلى الأدغام، ففرزوا إلى حرف من مخرج الباء، وهو الميم، فجرى ذلك مجرى الأدغام. وليس في الكلام كلمةٌ فيها ميم قبل الباء، فيقع فيه لبسٌ، فأمنوا اللبس.

وأما الرابع، وهو الإخفاء مع سائر الحروف، وهي الخمسة عشر حرفاً التي ذكرها، وإنما أُخفيت عندها؛ لأنَّها تخرج من حرف الألف الذي يحدث إلى داخل الفم، لا من المثلث، فكان بين النون وحروف الفم اختلاطٌ، فلم تتوافق حروف الفم، فتدَغِّم فيها، ولم تبعد بعده حروف الحلق، فتظهر معها. وإنما كانت متوسطة بين القرب والبعد، فتوسَّط أمرُها بين الإظهار والإدغام، فأُخفيت عندها لذلك. فلها ثلاثة أحوال: الأدغام، والإخفاء، والإظهار. فالادغام للتقارب بالحد الأدنى، والإظهار للتباعد بالحد الأقصى، والإخفاء للمناسبة بالحد الأوسط. قال أبو عثمان المازني: وبيانها مع حروف الفم لحن لما ذكرناه، فاعرفه.

فصل

[أدغام الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذاء، والثاء]

قال صاحب الكتاب: والطاء والدال والتاء والظاء والذاء والثاء ستُّها يُدَغِّم بعضها في بعض، وفي الصاد والزاي والسين. وهذه لا تدغم في تلك، إلا أنَّ بعضها

يُدَغِّمُ فِي بَعْضِهِ، وَالْأَقْيَسُ فِي الْمُطَبَّقَةِ إِذَا ادَّغَمَ تَبَقِّيَةَ الْإِطْبَاقِ، كِفْرَاءَ أَبِي عُمَرٍ
﴿فَرَطٌ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾^(١).

* * *

قال الشارح: هذه الحروف يجمعها كونها من طرف اللسان وأصول الثناء، فلذلك لا يمتنع ادغام بعضها في بعض، إلا حروف الصفير خاصةً، فإنها يدغم فيها، ولا تدغم هي في غيرها لما فيها من الصفير. وحروف طرف اللسان تسعة كل ثلاثة متواخية بالخرج، وقد تقدم ذكرها. فحكم الدال مع الطاء أن يدغم كل واحدة منهما في صاحبتهما؛ لأنهما من معدن واحد، وهما مجهورتان شديدةتان. وإنما جاز ادغام الطاء في الدال مع الإطباق الذي في الطاء؛ لأنه يمكن إذهابه وتقبيله. فلما كان المتكلّم مخيّراً فيه، لم يمتنع من الادغام، وذلك «اضبِطْ دَلَّمًا»، بادغام الطاء في الدال مع ترك الإطباق على حاله، فلا يُذهب به؛ لأن الدال ليس فيها إطباق. وهو الأقيس، كما أبقيت الغنة في النون. وإنما كان أقيس؛ لأن المطبق أفسى في السمع، فكان تغليب الدال على الإطباق كالإجحاف، إذ ليست كالإطباق في السمع. وإن شئت أذهب به حتى تجعلها كالدال سواء، كما أذهبتها، أعني الغنة، عند من يفعل ذلك. وليس كل العرب يفعله، وذلك أنهم آثروا أن لا تُخالفها حيث أرادوا أن يقلبوها دالاً مثلها.

وكذلك الطاء في التاء، نحو: «أَبْلِطْ تَوْءَمًا» تجعلها تاء، وقرأ أبو عمرو: «فَرَطٌ فِي جَنْبِ اللَّهِ»^(٢)، بالادغام والإطباق. ويجوز إذهابه، إلا أن إذهب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً؛ لأن الدال كالطاء في الجهر، والتاء مهمومة. قال سيبويه^(٣): وكل عربي جيد.

وتندغم الدال في الطاء، فتصير طاء مع الطاء، نحو: «أَبْعِدْ طَالِبًا»، وكذلك التاء، نحو: «أَنْعَتْ طَالِبًا»؛ لأنك لا تُجْحِفْ بهما في الإطباق، ولا غيره، إلا أن ادغام التاء في الطاء أحسن؛ لأنها مهمومة، والطاء مجهورة. وليس يمنع الجهر ادغام المهموس، ولكن يكون ادغام المهموس أحسن. وإنما لم يمنع الجهر؛ لأن للمهموس حالاً يقارب حال المجهور بسهولة المخرج، وقلة الكلفة في الاعتماد، إذ الاعتماد في المجهور أقوى.

والباء مع الدال يدغم كل واحدة منهما في صاحبتهما، إلا أن ادغام الباء في الدال أمثل؛ لأن الدال مجهورة، فنقول: «أَنْعَتْ دَلَّمَةً»، بالادغام على ما بيتنا.

(١) الزمر: ٥٦، ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٢) الزمر: ٥٦.

(٣) الكتاب ٤/٤٦٠، وفيه: «وَكُلٌّ عَرَبِيٌّ».

وكُلُّ هذه الأحرف يجوز الإظهار فيها، لأنها من المنفصل، وإن ثُقل الكلام لشدتها، وللزوم اللسان موضعهن لا يتتجأف عنده.

والادغام أحسن؛ لأنه ليس بينهما إلا الهمس والجهر، وليس في واحد منهما إطباق، ولا استطالة، ولا تكرير.

وأما الظاء والذال والثاء، فكذلك يدغم بعضهن في بعض، فهي مع الذال كالطاء مع الدال، لأنها مجهرة مثلها، وليس بينهما إلا الإطباق، فتقول: «احفظ ذلك»، و«خذ ظالِمًا». ويحسن إذهاب الإطباق لتكافئهما في الجهر. والثاء مع الظاء كالطاء مع التاء، تدغم كل واحدة في صاحبتها، إلا أن ادغام الثاء في الظاء أحسن، فتقول: «ابعث ظالِمًا»، و«أيُّنْظِنَّ ثَائِبًا» بالادغام و«ابعث ذلك». فالثاء والذال منزلة كل واحدة من صاحبتهما منزلة الدال مع التاء.

والزي والصاد تدغم كل واحدة منهما في صاحبتها، ويحسن؛ لأن إدحاهما للجهر، والأخرى للإطباق، فتقول: «أُوْجِزْ صَابِرًا»، و«أَفْحَصْ زَائِدًا».

والزي مع السين تدغم كل واحدة في صاحبتها، إلا أن ادغام السين في الزي أحسن، فتقول: «اخْبِسْ زَرَدَةً»، و«رُزْ سَلَمَةً»؛ لأنهما من الحروف المتكافية في المنزلة. وإذا ادغمت الصاد فيها، فقصير مع الزي زاياً، ومع السين سيناً، كما صارت الدال والثاء ظاء، وتدع الإطباق على حاله، وإن شئت أذهبته. وإذهابه مع السين أمثل قليلاً، لأنها مهمومة مثلها.

قال سيبويه^(١): وكله عربي. وتدغم الستة الأولى التي هي: الطاء. والدال، والثاء، والظاء، والثاء، والذال، في الثلاثة الآخر التي هي الصاد والزي والسين؛ لأنهن من حروف طرف اللسان. ولا تدغم هذه في تلك لقوتها بما فيها من الصفير.

فصل

[ادغام الفاء]

قال صاحب الكتاب: والفاء لا تُدغم إلا في مثلها، كقوله تعالى: «وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ»^(٢)، وقرىء: «تَخْسِفُ بِهِمْ»^(٣)، بادغامها في الباء، وهو ضعيف، تفرد به الكسائي^(٤)، وتُدغم فيها الباء.

* * *

(١) الكتاب ٤/٤٦١.

(٢) البقرة: ٢١٣.

(٣) سباء: ٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ٧/٢٦١؛ وال Kashaf ٣/٢٨١؛ والنشر في القراءات العشر ١٢/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/١٤٥.

قال الشارح: الفاء لا تدغم إلا في مثلها؛ نحو قوله تعالى: «وما اختلف فيه»^(١)، و«الصَّفِيفُ فَلْيَغْبُدُوا»^(٢)، و«كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ»^(٣)، ونحوه. ولا تدغم في غيرها؛ لأنها من حروف «ضم شفير»، وفيها تفشن يزيلاه الأدغام. فأما ما حكى عن الكسائي من أدغامه لها في الباء في قوله عز وجل: «نَخْسَفُ بِهِمُ الْأَرْضَ»^(٤) فشاذ. وتدمج الباء في الفاء لتقابيلهما في المخرج؛ لأنهما من الشفة، كقولك: «اذْهَبْ فَانْظُرْ»، و«لَا رَبِّ فِيهِ»^(٥)، فالفاء أقوى صوتاً لما فيها من التفشي.

فصل

[ادغام الباء]

قال صاحب الكتاب: والباء تدغم في مثلها، قرأ أبو عمرو: «لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ»^(٦)، وفي الفاء والميم، نحو: «اذْهَبْ فَمَنْ تَبِعَكَ»^(٧)، و«يَعْذَبْ مَنْ يَشَاءْ»^(٨). ولا يدغم فيها إلا مثلها.

* * *

قال الشارح: الباء تدغم في مثلها، كقوله عز وجل: «لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ»^(٩)، و«الْكِتَابُ بِالْحَقِّ»^(١٠)، لاتحاد المخرج. وتدمج في الفاء على ما ذكرناه، وفي الميم لأنهما من الشفة، كقولك: «اضْحَبْ مَطْرَأً»، و«ا طَّلَبْ مُحَمَّداً». وقرأ أبو عمرو: «وَيَعْذَبْ مَنْ يَشَاءْ»^(١١). ويفعل ذلك بـ «يعذب من يشاء» حيث وقع، ولا يفعل ذلك في مثل «أَنْ يَضْرِبْ مَثَلًا»، و«يَكْتُبْ مَا يَبْيَتُونَ»^(١٢)، بل يظهره.

وإنما خص الأول بالادغام من قبل أنه لا يكاد يقع في القرآن إلا وقبله أو بعده مدغم، نحو: «يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءْ»^(١٣)، و«يَزْحِمْ مَنْ يَشَاءْ»^(١٤)، فادغم للمشاكلة، ومن

(١) البقرة: ٢١٣.

(٢) قريش: ٢ - ٣.

(٣) الفجر: ٦، والفيل: ١.

(٤) سبا: ٩.

(٥) آل عمران: ٩ وغيرها. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٦) البقرة: ٢٠. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٧) الإسراء: ٦٣. وهذه قراءة أبي عمرو، والكسائي، وابن ذكوان. انظر: النشر في القراءات العشر / ٢ / ٩٠٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣ / ٣٣٠.

(٨) البقرة: ٢٨٤. وغيرها.

(٩) البقرة: ٢١٣.

(١١) البقرة: ٢٨٤. وهي أيضاً قراءة حمزة والكسائي والأعمش وغيرهم. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١ / ٢٣٠.

(١٣) آل عمران: ١٢٩.

(١٢) النساء: ٨١.

(١٤) العنكبوت: ٢١.

أصله مراعاة المشاكلة. ومثله: «يَا بُنَيْ ارْكِبْ مَعَنَا»^(١). ولا خلاف في جواز ذلك. وحکي عنه: «الرَّغْبُ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ»^(٢)، بالأدغام، وهو غير جائز عندنا؛ للجمع بين ساكنين على غير شرطه وصحة محمله على الإخفاء، وأجازه الكوفيون، فاعرفه.

فصل

[ادغام الميم]

قال صاحب الكتاب: والميم لا تدغم إلا في مثلها. قال الله تعالى: «فَتَلَقَّى آدَمَ مَنْ رَبِّهِ»^(٣). وتُدغم فيها النون والباء.

* * *

قال الشارح: الميم تدغم في مثلها كقولك: «لم تَرُمْ مَا لَك» وكقوله تعالى: «الرَّحِيمُ مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ»^(٤)، وقرئ: «فَتَلَقَّى آدَمَ مَنْ رَبِّهِ»^(٥)، و«يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ»^(٦). ولا تدغم في غيرها، لأن فيها غنة يذهبها الأدغام. وقد روی عن أبي عمر وادغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم، مثل قوله تعالى: «وَقَوْلُهُمْ عَلَى مَرِيزِمْ بُهْنَاتَانَ عَظِيمًا»^(٧)، و«لِكَبِيلًا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمِ شَبَّنَ»^(٨)، و«هُوَ يَأْغِلِمُ بِالشَّاكِرِينَ»^(٩). وأصحاب أبي عمرو لا يأتون بباء مشددة. ولو كان فيه ادغام، لصار في اللفظ باءً مشددة؛ لأن الحرف إذا ادغم في مقاربه، قلب إلى لفظه، ثم ادغم. قال ابن مجاهد: يترجمون عنه بادغام، وليس بادغام، إنما هو إخفاء، والإخفاء اختلاس الحركة، وتضييف الصوت. وعلى هذا الأصل ينبغي أن يحمل كل موضع يذكر القراء أنه مدغم، والقياس يمنع منه على الإخفاء، مثل: «شَهْرَ رَمَضَانَ»^(١٠)، وما أشبه ذلك من حرف مدغم قبله ساكنٌ صحيح، فاعرفه.

فصل

[ادغام تاء «افتتعل»]

قال صاحب الكتاب: و«افتتعل» إذا كان بعد تائتها مثلها، جاز فيه البيان والأدغام.

(١) هود: ٤٢.

(٢) آل عمران: ١٥١.

(٣) البقرة: ٣٧. وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب والأعمش. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٣٤؛ وتفصير القرطيبي ١/ ٣٢٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٤٨. وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن محيسن وغيرهم. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٢٢.

(٤) الفاتحة: ٤ - ٣.

(٥) البقرة: ٣٧.

(٦) البقرة: ٢٥٥. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٧) النساء: ١٥٦. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٨) التحل: ٧٠.

(٩) الأنعام: ٥٣. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(١٠) البقرة: ١٨٥.

والادغام سببُه أن تسكن الناء الأولى، وتندغم في الثانية، وتُنْقَل حركتها إلى الفاء، فيستغنى بالحركة عن همزة الوصل، فيقال: «قتلوا»، بالفتح. ومنهم من يحذف الحركة، ولا ينقلها، فيلتقطي ساكنان، فيحرّك الفاء بالكسر، فيقول: «قتلوا». فمن فتح قال: «يقتلون»، و«مقتلون» بفتح الفاء، ومن كسر قال: «يُقتلون»، و«مقتلون» بكسرها، ويجوز «مقتلون» بالضم إتباعاً للميم، كما حكى عن بعضهم: «مردفين»^(١).

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ تاء «افتَّعلَ» إذا وقع بعدها مثلُها، نحو: «اقتُلَ القومُ»، فإنَّه يجوز فيه الوجهان: الادغام والبيان، وإن كانا مثليُّن في الكلمة واحدة. والادغام ليس لازماً، بل أنت مخيرٌ في الادغام وتركه، وإن كانا الحرفان من الكلمة واحدة، فإنهما يُشَبهان المفصلين، لأنَّه لا يلزم أن يكون بعد تاء «افتَّعلَ» مثلُها. ألا ترى أنَّهم قالوا: «يرتَّحلُ» و«يسْتَمِعُ»؟ فلذلك كنت مخيراً في الادغام والإظهار. فالإظهار لِما ذكرناه من عدم اللزوم، والادغام لاجتماع المثلين، وكونهما من الكلمة واحدة، فلذلك تقول: «قتلوا»، والأصل: «افتَّعلوا»، فأسكنت الناء الأولى، وأذغمتها في الثانية بعد أن أقيمت حركتها على القاف. فلما تحرّكت القاف، سقطت ألفُ الوصل.

ومنهم من يقول: «قتلوا»، بكسر القاف، وفتح الناء مشددةً. وذلك لأنَّه حين أسكن الناء، أسقط حركتها من غير أن يُلقيها على ما قبلها، فاجتمع ساكنان: الناء الأولى والقاف، فكسرت القاف لاللتقاء الساكنين، فصار اللفظ «قتلوا».

وأما مستقبله، وهو «يَقْتَلُونَ»، فيجوز فيه مع الادغام أربعة ألفاظ. أحدها: «يَقْتَلُونَ»، بفتح القاف وكسر الناء مشددةً، لأنَّك أقيمت حركة الناء على القاف، ثم أذغمت في الناء الثانية، وهي مكسورة. والثاني: «يُقْتَلُونَ»، بكسر القاف لاللتقاء الساكنين. والثالث: «يَقْتَلُونَ» بكسر القاف وحرف المضارعة، كما قالوا: «مشَّرِّ»، فكسرروا الميم إتباعاً لكسرة الخاء. والرابع: - وهو أقلُّها لضعفه - «يَقْتَلُونَ» بادغام الناء في الناء مع سكون القاف، فيجتمع ساكنان. وذلك لأنه لما أسكن الناء للادغام، لم يحرّك القاف، وترك على سكونه. وهذا بالاختلاس أشبأ منه بالادغام، ولكنَّ ذكرناه كما ذكروه.

وتقول في مصدره: «قتالاً» والأصل: «افتَّالاً»، فادغمت الناء في الناء، وحرّكت القاف، وسقطت ألفُ الوصل. وهذا يجوز أن يكون بإلقاء حركة الناء على القاف، ويجوز أن تكون الحركة لاللتقاء الساكنين، فاعرفه.

* * *

(١) الأنفال: ٩. وهي قراءة بعض المكيين.

انظر: البحر المحيط ٤/٤٦٥؛ وتفسير الطبرى ١٣/٤١٥؛ وتفصیر القرطبي ٧/٣٧٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٤٣٩.

قال صاحب الكتاب : وَتُقلَّبُ مَعَ تَسْعَةِ حُرْفٍ إِذَا كُنْ قَبْلَهَا : مَعَ الطَّاءِ ، وَالظَّاءِ ، وَالصادِ ، وَالضَّادِ ، طَاءُ ، وَمَعَ الدَّالِ ، وَالذَّالِ ، وَالزَّايِ ، دَالًا ، وَمَعَ الثَّاءِ وَالسَّينِ : ثَاءُ وَسِيَّنَا .

* * *

قال الشارح : أعلم أن ثاء الافتعال تقلب إلى غيرها مع تسعة حرف، وذلك أنها تقلب إلى الطاء والدال والثاء والسين .

فأمّا إبدالها طاء، فمع حروف الإطباقي. ويلزم ذلك، وبهجر الأصل كما هجر في نحو : «قام»، و«قال». وذلك أنه قد يُستبدل اجتماعًّا هذه الحروف المتقاربة كاستثناء اجتماع الأمثال، وإذا كانت في كلمة واحدة، ولم يكن الحرفان منفصلين، ازداد ثقلًا، كما كان المثلان، إذا لم يكونا منفصلين، أثقل، لأنّ الحرف لا يقارقه ما يُستبدل. وكانت هذه الحروف مخالفة للثاء، لأنّها مستعملية مطبقة، والثاء حرف منفتح غير مطبق، فأبدلوا من الثاء طاء؛ لأنّها من مخرجها، إذ لو لا إطباق الطاء لكان دالًا. ولو لا جهر الدال، لكان ثاء، فمخرج جهنّم واحد، وإنما ثمّ أحوالٌ تفترق بهنّ من الإطباق والجهر والهمس، فهي موافقة لما قبلها في الإطباق، فيتجانس الصوتان، وصار العمل فيهنّ من جهة واحدة. وقد عُلم أنه لا ليس في ذلك .

فأمّا إبدالها دالًا، فإذا كان قبلها دال أو زاي، وذلك من قبل أنّ هذه الحروف مجھورة، والثاء حرف مهموس، فأرادوا التقرير بين جرسيهما، فأبدلوا من الثاء دالًا، إذ كانت من مخرج الثاء، وتتوافق ما قبلها في الجهر، وليس فيها إطباق، كما أنّ ما قبلها ليس فيه إطباق، فكانت الدال أشبّه بما قبلها، فلذلك أبدلواها دالًا، ولم يبدلواها طاء .

وأمّا إبدالها ثاء، فقد قالوا : «مُثَرِّدٌ»، وهو «مُفْتَعِلٌ» من «الثَّرِيد». ولكلّ فيه ثلاثة أوجه : أحدها : البيان وهو الأصل. والثاني : «مُثَرِّدٌ»، بالثاء المدغمة والمعجمة بثنتين. والثالث : «مُثَرِّدٌ»، بالثاء المعجمة بثلاثٍ. فأمّا الأول - وهو البيان - فلأنّهما ليسا حرفين متجلانسين. فإذا أُسكن الأول، اضطُرَّ الناطق إلى الادغام. وأمّا ادغام الثاء في الثاء فلتقاربِيهما، وهذا مع التقارب مهموسان، وذلك مما يقوى ادغام أحدهما في الآخر. قال سيبويه^(١) : والبيان أحسنُ، وهو القياس؛ لأنّ الأول إنما يدغم في الثاني . وأمّا الثالث فهو «مُثَرِّدٌ»، بقلب الثاء إلى جنس الأول، وادغام الثاني في الأول، وعلى هذا قالوا : «يَظِلُّم»، وسيأتي ذلك بعد . قال سيبويه^(٢) : وهي عربية جيدة .

وأمّا إبدالها سينا فمع السين، نحو : «اسْمَعَ فَهُوَ مُسَمِّعٌ»، ويجوز الأصل . ولا

(١) الكتاب ٤/٤٦٧، وفيه : «والبيان حسن».

(٢) الكتاب ٤/٤٦٧.

يجوز ادغام السين في التاء، فيقال: «اتَّمَعَ»، وإن كانا مهموسين، وذلك لمزِيَّة السين على التاء بالصغير، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: فأما مع الطاء فتُدغم ليس إلا، كقولك: «اطَّلَبَ»، و«اطَّعَنَا».

* * *

قال الشارح: فأما مع الطاء، فقد قالوا: «اطَّلَبَ»، و«اطَّعَنَا»، و«اطَّلَعُوا»، والمراد: «اطَّلَبَ»، و«اطَّعَنَا»، و«اطَّلَعُوا»، فشُقَّ اجتماع المتقابلين على ما ذكرنا، لأنهما من حروف طرف اللسان. وكرهوا الادغام في التاء، فلم يقولوا: «اتَّلَعَ»، و«اتَّلَمَ»، في «اطَّلَعَ»، و«اطَّلَمَ»؛ لثلا يُلِيس بـ«اتَّدَ» و«اتَّرَنَ». هكذا قاله الفراء، فأبدلوا من التاء طاء، لأنها من مخرجهما على ما ذكرناه، فادغموا الطاء في الطاء، وصار الادغام هنالك لازماً لسكونه. ومثله «اطَّرَدَ»، وكذلك ما تصرف منه من نحو: «يَطَّلِعُ»، و«يَطَّرِدُ»؛ لأن العلة الموجبة للقلب في الماضي موجودة في المضارع، وما تصرف منه.

* * *

قال صاحب الكتاب: ومع الظاء تُبَيِّن، وتُدَغِّمُ بقلب الظاء طاء، أو الطاء ظاء، كقولك: «اظْلَمَ»، و«اطَّلَمَ»، و«اظْلَمَ». وروى الثالثة في بيت رُهين [من البسيط]:
هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعَطِّيكَ نَائِلَةً عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَخْيَانَ فَيَظْلِمُ^(١)

* * *

قال الشارح: وأما مع الظاء، فيجوز وجهان: البيان والادغام بقلب الظاء طاء، أو الطاء ظاء، فتقول: «اظْلَمَ» من «الظُّلْم»، و«اظْلَنَ» من «الظَّنَّ». وقد يبدلون من الطاء المبدلية من التاء ظاء، ثم يدغمون الظاء الأولى فيها، فيقولون: «اظَّلَمَ». وذلك لما أرادوا تعجَّلَ الصوت وتشَكُّله، قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأول، وأدغموه فيه؛ لأنَّه أبلغ في الموافقة والمشاكلة. ومن العرب من إذا بني مما فاءه ظاء معجمةً «افتَّعلَ»، أبدل التاء طاء غير معجمة، ثم أبدل من الظاء التي هي فاء طاء؛ لما بينهما من المقاربة، ثم يدغمها في الطاء المبدلية من تاء «افتَّعلَ»، فيقول: «اطَّهَرَ حاجتي»، و«اطَّلَمَ». والأصل: «اظْهَرَ»، و«اظْلَمَ».

والصحيح المذهب الأول؛ لأنَّ القياس في الادغام قلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني، ولذلك ضعُف الوجه الثاني، وإذا الوجه الثالث أقيس من الوجه الثاني، وإن كان الوجه الثاني أكثر في الاستعمال. فأما بيت رُهين [من البسيط]:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعَطِّيكَ نَائِلَةً عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَخْيَانَ فَيَظْلِمُ

فقد رُوي بالأوجه الثلاثة: «فيَظْلِمُ» على الأصل بعد قلب الناء طاء، ويروى: «يَظْلِمُ» بالظاء المعجمة على الوجه الثاني، وهو قلب الثاني إلى لفظ الأول، وهو شاذ في القياس كثير في الاستعمال. ويروى: «فيَظْلِمُ» بالطاء غير المعجمة على الوجه الثالث، قد رُوي: «فَيَظْلِمُ» بنون المطاوعة على حد كسرته فانكسر».

* * *

قال صاحب الكتاب: ومع الصاد تُبَيَّن وتنَدَعْ بقلب الطاء ضاداً، كقولك: «اضْطَرَبَ»، و«أَضَرَبَ». ولا يجوز «اطْرَب»، وقد حكى: «اطْجَعَ» في «اضطَّجَع»، وهو في الغرابة كـ«الطَّجَع».

* * *

قال الشارح: وأما الصاد فيجوز فيه وجهان: البيان والادغام. فالبيان نحو قولك: «اضْطَرَبَ»، و«اضْطَّجَعَ»، أبدل من الناء طاء لما ذكرناه لا غير، وقالوا: «أَضَرَبَ» واضْطَجَعَ، ويَضْرِبُ، ويَضْطَجَعُ، فهو مُضَرِّبٌ، و«مُضَطَّجِعٌ»، ولا يجوز إدغامها في الطاء، فلا تقول: «اطْرَبَ»، ولا «اطْجَعَ»؛ لشَّا يذهب تَقْسِيَ الضاد بالادغام. وقد حكى سيبويه^(١) «اطْجَعَ»، وهو قليل غريب، وقد شبّهه بـ«الطَّجَع» في الغرابة. يريد أن إبدال الضاد هنا لاماً غريبًّا كادغام الضاد في الطاء. وذلك أنهم كرهوا اجتماع الضاد والطاء، وهما مطبقتان، فمنهم من أبدل من الضاد لاماً؛ لأنها مثلها في الجهر، وتخالف ما بعدها بعدم الإطباق، ومنهم من لم يَرِ الإبدال، فاذْعِمْ؛ لينبو اللسان بهما دفعة واحدة، فيكونا كالحرف الواحد.

* * *

قال صاحب الكتاب: ومع الصاد تُبَيَّن، وتنَدَعْ بقلب الطاء ضاداً، كقولك: «مضطَبِرٌ»، و«مُضَبِّرٌ»، و«اضطَفَى»، و«اضطَلَى»، و«اصْفَى»، و«اصْلَى»، وقرىء: «إلا أن يَصْلِحَا»^(٢) ولا يجوز «مُطِيرٌ».

* * *

قال الشارح: وأما الصاد فكذلك، تقول: «اضطَبَرَ يَضْطَبِرُ» فهو مُضطَبِرٌ، و«اضَّبِرُ» فهو مُضَبِّرٌ، على قلب الثاني إلى لفظ الأول. وقد قرئ: «إلا أن يَصْلِحَا»^(٣)، على ما حكاه سيبويه^(٤) عن هارون. ومثله قولهما: «اضطَفَى»، و«اصْفَى»، و«اضطَلَى»،

(١) الكتاب /٤ .٤٧٠

(٢) النساء: ١٢٨. وهذه قراءة عاصم والجحدري وغيرهما. انظر: تفسير القرطبي ٥/٤٠٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/١٦٨.

(٤) الكتاب .٤٦٧ /٤

(٣) النساء: ١٢٨.

و«اصلٍ». ولا يجوز ادغام الصاد في الطاء، فلا يقال: «اطَّر»، ولا «مُطِّر»، ولا «اطلَّح»، ولا «مُطلَّح»؛ لثلاً يذهب صفير الصاد.

* * *

قال صاحب الكتاب: وتقلب مع الدال والذال والزاي دالاً، فمع الدال والذال تدغم، كقولك: «ادان»، و«اذكر»، و«اذآن». وحكى أبو عمرو عنهم: «اذذكر»، وهو «مذذكر»، وقال الشاعر [من الرجز]:

شحي على الشوك جرازاً مقضباً والهزم شذريه اذراء عجبَا^(١)

ومع الزاي تبَّين، وتتدغم بقلب الدال إلى الزاي، كقولك: «ازدان»، و«ازآن». ومع الثاء تدغم ليس إلا، بقلب كل واحدة منها إلى صاحبتها، فتقول: «مُثِرْد»، و«مُتَرَد» . ومنه «اثار»، و«اثآر». ومع السين تبَّين وتتدغم بقلب الثاء إليها، كقولك: «مستَيْع»، و«مسَيْع».

* * *

قال الشارح: وأما قلب الثاء مع الدال والذال والزاي دالاً، فنحو قولهم في «افتعل» من «الذئن»، و«الذُّكْر»، و«الرَّئِن»: «ادان»، «واذكر»، و«ازدان». وإنما وجب إبدالها دالاً هنا؛ لأنهم كرهوا اجتماعهما للتقارب ولا خلاف أجناسهما. وذلك أن الدال والذال والزاي مجهرة، والثاء مهمومة، فأرادوا تجاهس الصوت، فأبدلوا من الثاء الدال؛ لأنها من مخرجها، وهي مجهرة، فتواافق بمجهرها جهر الدال والذال، فيقع العمل من جهة واحدة، ثم ادغموا الدال والذال فيها. ولم يجز الادغام في الزاي؛ لأن الزاي حرف من حروف الصغير، فلو ادغموها، لذهب الصفير.

ويجوز فيه بعد قلب الثاء قلبان. أحدهما: أن تقلب الذال دالاً، وتدمج في الدال التي بعدها، فتصيران في اللفظ دالاً واحدة شديدة. وهذا شرط الادغام، لأنهم يقلبون الحرف الأول إلى جنس الثاني، ثم يدمجونه فيه. والوجه الثاني: أن تقلب الدال ذالاً، وتتدغم، فيكون اللفظ به ذالاً معجمة، وهو قول من يقول في «اصطبر»: «اصبَّر»، وفي «اضطرب»: «اضرَّب». فعلى هذا تقول: «اذكَر» و«ازآن». وإنما جاز قلب الأول إلى جنس الثاني، لأن الأول أصلي، والثاني زائد، فكرهوا إدغام الأصلي في الزائد، فقلبوا الزائد إلى جنس الأصلي، وأدغموه لما ذكرناه.

وحكى أبو عمرو عنهم: «اذذكر فهو مذذكر»، وأنشد [من الرجز]:

تنحي على الشوك... إلخ

الشاهد فيه قوله: «إذدراء»، باظهار التضعيف، وهو «افتعال» من «ذرثه الريح تذرُّوه» وهو مصدر جرى على غير فعله على حد «وَأَنْبَتَهَا بَاتًا حَسْنًا»^(١). فإن قيل: فلِم ساغ «ازدان»، فهو مُزدان؟، ولم يقولوا: «إذذكر، فهو مذكر» إلا على ندرة وقلة؟ قيل: لأن الدال والذال كل واحد منها يدغم في صاحبه، فإذا اجتمعا في كلمة، لزم الأدغام. وليس كذلك مع الزاي، فإنها لا تدغم مع الدال لما فيها من الصغير، فجاز لذلك الإظهار والادغام في الزاي، فيقال: «مزدان»، «مزآن»، فلذلك قال: ومع الزاي تبين وتندغم، ومع الثاء تدغم لا غير، بقلب كل واحدة منها إلى صاحبها، تقول: «مُثُرَّد»، «مُتَرَد»، ولا يجوز الإظهار على ما ذكرنا في «مذكر». ومثله «أتار»، و«أثار».

ومع السين تبين وتندغم بقلب التاء سيناً، فيقال: «مستمع»، و«مسمع». فالبيان لا اختلاف المخرجين، وهو عربي جيد، قال الله تعالى: «وَتَنْهِمُ مَنْ يَسْتَعْنِي إِلَيْكُ»^(٢). والادغام جائز للتقارب في المخرج، واتحادهما في الهمس، فقرأ بعضهم^(٣): «من يسمع». ولا يجوز إدغام السين في التاء؛ لثلاً يذهب صفيرها على ما ذكرنا في الزاي، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: وقد شبها تاء الضمير بتاء الافتعال، فقالوا: «خَبَطَه». قال [من الطويل]:

وفي كل حي قد خبَطَ بِنِفَمَةٍ [فَحَقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُئْبُ]^(٤)
و«فَرَذُّ»، و«خَضْطُ عَيْنَهُ»، و«عَذَّهُ»، و«نَقَذَهُ». يريدون: خبَطَ، وفَرَذَ، وخَضَثَ،
وعَذَثَ، ونَقَذَثَ. قال سيبويه^(٥): وأعرَبَ اللغوتين وأجوَدَهُما أن لا تُقلَب.

* * *

قال الشارح: أعلم أنه قد شبه بعض العرب ممن تُرضى عربته تاء الضمير، إذا وقع قبلها أحد هذه الحروف الصاد والضاد والطاء والظاء، بتاء الافتعال، لأن التاء لما اتصلت بما قبلها من الفعل، ولم يمكن فصلها من الفعل، صارت ككلمة واحدة، فأشبها تاء الافتعال، وأسكنت كما أسكنت التاء في «افتعال»، وذلك قوله: «خَضْطُ عَيْنَ الْبَازِي». يريده: «خَضَثَ»، و«خَبَطَه» يريده: «خَبَطَه»، و«حَفَطَ» يريده: «حَفَظَتْ». وقد أنشدوا لعلقمة [من الطويل]:

وفي كل حي قد خبَطَ بِنِفَمَةٍ فَحَقَّ لِشَأْسٍ منْ نَدَاكَ ذُئْبُ^(٦)

(١) آل عمران: ٣٧. (٢) الأنعام: ٢٥؛ ومحمد: ١٦.

(٣) لم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٤) تقدم بالرقم ٤٧٢/٤.

(٥) الكتاب ٧٥١.

(٦) تقدم بالرقم ٧٥١.

قال سيبويه : وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب التاء طاء؛ لأن التاء ه هنا علامة إضمار، ولن يستلزم الفعل. ألا ترى أنك إذا أضمرتَ غائبًا، قلت: «فَعَلَ»، ولم تكن فيه تاء، وهي في «افتَّعل» لم تدخل على أنها لمعنى، ثم تخرج، لكنه بناء دخلته زيادة لا تفارقها. ولن يست كذلك تاء الإضمار؛ لأنها منزلة المنفصل.

وقالوا: «فَزْد»، و«عَدَه»، و«نَقَدَه»، كأنهم شبهوها بحالها في «اذَان»، كما شبه الصاد وأخواتها بهن في «افتَّعل». ولم يحك سيبويه^(١) عنهم إلا: «اذَان»، والقياس أن تقلب تاء المتكلّم مع الدال والذال والزي كما كان ذلك في «اذَان»، و«اذَكَر»، و«اِذَان».

قال صاحب الكتاب: قال^(٢): وإذا كانت التاء متحرّكة وبعدها هذه الحروف ساكنة، لم يكن الادغام. يريد نحو: «استَعْظَمُ»، و«استَضْعَفُ»، و«استَدْرَكُ»؛ لأن الأول متحرّك، والثاني ساكن، فلا سبيل إلى الادغام. «استَدَانُ»، و«استَضَاءُ»، و«استَطَالُ» بتلك المنزلة، لأن فاءها في نية السكون.

* * *

قال الشارح: وإذا كانت متحرّكة وبعدها هذه الحروف ساكنة، لم يكن ادغام، نحو: «استَعْظَمُ»، و«استَضْعَفُ»؛ لأنّ أصل الادغام أن يكون الأول ساكنًا؛ لما ذكرناه في المنفصلين. فلما لم يكن سبيلاً إلى الادغام، لم يجز التغيير، إنما هو من توابع الادغام. قال: وأمّا «استَدَانُ»، و«استَضَاءُ»، و«استَطَالُ»، فهي بتلك المنزلة، لأن فاءها في نية السكون، إذ الأصل: «استَدَيْنَ»، و«استَضَيْوَ»، و«استَطَوَلَ»، فاعرفه.

فصل

[ادغام تاء «تفَعَلَ» و«تفَاعَلَ»]

قال صاحب الكتاب: وادغموا تاء «تفَعَلَ»، و«تفَاعَلَ» فيما بعدها، فقالوا: «اطَّيَرُوا»، و«اِزَيْنُوا»، و«اثَاقَلُوا»، و«اِدَارُوا»، مجتليين همزة الوصل للسكون الواقع بالادغام. ولم يدمغو نحو: «تَذَكَّرُونَ»؛ لثلا يجمعوا بين حذف التاء وادغام الثانية.

* * *

قال الشارح: اعلم أن «تفَعَلَ»، و«تفَاعَلَ» إذا كان فاء الفعل فيه حرفاً يدغم فيه التاء، جاز إدغامها وإظهارها. والحرروف التي تدغم فيها التاء: التاء، والطاء، والدال، والظاء، والذال، والثاء، والصاد، والزي، والسين، والضاد، والشين، والجيم، فإذا وقع شيءٌ من هذه الحروف بعد التاء، وأثرت الادغام، أدغمت التاء فيما بعدها. ولما

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٧٠.

(٢) أي: سيبويه (الكتاب ٤/٤٧٢).

ادْعُمْ، أَدْخَلَتْ أَلْفَ الْوَصْل ضرورة الابتداء بـ«الساكن»، فقلت: «اَطْيَرْ زِيدْ»، وكان الأصل: «تَطْيَرْ»، فأسكتت الناء. ولم يجز أن تبتدئ بـ«الساكن»، فأدخلت ألف الوصل.

وكذلك «اَزِينْ زِيدْ»، إذا أردت: «تَرَيْنْ». فدخول ألف كسقطها من «اقْتَلُوا» إذا قلت: «قَتَلُوا»، بالتحريك. تُسقطها من «اقْتَلُوا» كما أن الإسكان يجعلها هناء.

ومن ذلك قوله تعالى: «وَإِذْ قَاتَلْتُمْ نَّاسًا فَأَذْلَمْتُمْ فِيهَا»^(١). إنما كان «تَدَارَأْتُمْ»، فاذغمت الناء في الدال؛ فاحتاجت إلى همزة الوصل لاستحالة الابتداء بـ«الساكن». قال الله تعالى: «فَالْوَاحِدَةِ إِنَّكَ وَيَمْعَلْكَ»^(٢)، وقال: «أَثَانَقْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ»^(٣). والأصل: «تَثَانَقْتُمْ». وتقول في المستقبل: «تَدَارُ»، و«تَطْيَرُ». قال الله تعالى: «تَذَكَّرُونَ»^(٤) و«يَطَيِّرُوا يَمْوَسَى»^(٥).

ولا تدغم تاء المضارعة في هذه الحروف، فلا تقول في «تَذَكَّرُونَ»: «إِذَكَّرُونَ»، ولا في «تَدَعُونَ»: «أَدَعُونَ»؛ لأن ألف الوصل لا تدخل الأفعال المضارعة، لأنها في معنى أسماء الفاعلين، فكما لا تدخل ألف الوصل أسماء الفاعلين، كذلك لا تدخل المضارع؛ لأنها بمنزلتها؛ لأن ألف الوصل بابها الأفعال الماضية، نحو: «انطلقاً»، و«اقتدر»، و«استخرج». ولم تدخل إلا في أسماء معدودة، وذلك بالحمل على الأفعال، ولأنك لو اذغمت في الفعل المضارع، لزال لفظ الاستقبال، فكان يختل. فإن اجتمع إلى تاء «تفعل»، و«تفاعل» تاء أخرى إما للمذكر المخاطب، أو للمؤنثة الغائبة، نحو قوله: «تَتَكَلَّمُ»، و«تَتَغَافَلُ»، فإنك تحذف إحدى التائين، فتقول: «يا زِيدُ لَا تَكَلَّمْ»، و«يا عَمِرو لَا تَغَافَلْ»؛ لأنك لما اجتمع المثلثان، ثقل عليهم اجتماع المثلتين، ولم يكن سبيلاً إلى الادغام؛ بما يؤخذ إلى من سكون الأول. ولم يمكن الإتيان بالألف للوصل لما ذكرناه، فوجب حذف أحدهما على ما قدمناه. قال الله تعالى: «تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا»^(٦)، وقال عز وعلا: «وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَتَنَزَّلُونَ الْمَوْتَ»^(٧)، وقال: «وَلَا تَوَلُّوْنَعْنَةً»^(٨). والمراد: «تَتَنَزَّلُ»، و«تَتَمَنَّونَ». و«تَتَولُوا».

وقد اختلف العلماء في المحذوفة، فذهب سيبويه^(٩) والبصريون إلى أن المحذوفة هي الثانية، وقال بعض الأصحاب: المحذوفة الأولى، قالوا: ويجوز أن تكون الثانية. والحججة لسيبوه أن الثانية هي التي تسكن، وتدغم في «ازِيَّثْ»، و«ادَّارَأْتُمْ».

(١) البقرة: ٧٢.

(٢) النمل: ٤٧.

(٣) التوبة: ٣٨.

(٤) الأعجم: ١٥٢ وغيرها.

(٥) الأعراف: ١٣١.

(٦) القدير: ٤.

(٧) آل عمران: ١٤٣.

(٨) الأنفال: ٢٠.

(٩) الكتاب ٤/٤٧٦.

وقول صاحب الكتاب: «لم يدمغو نحو: «تذكرون» لئلا يجمعوا بين حذف التاء وادغام الثانية» إشارة منه بأنه كان يسوغ الادغام لولا الحذف. وليس ذلك صحيحاً؛ لأن هذا النوع من الادغام لا يسوغ في المضارع؛ لما ذكرناه من سكون الأول ودخول ألف الوصل، وذلك لا يجوز، فاعرفه.

فصل

[[الادغام الشاذ]]

قال صاحب الكتاب: ومن الادغام الشاذ قولهم: «ستّ»، أصله: «سِدْسٌ»، فأبدلوا السين تاء، وادغموا فيها الدال. ومنه «وَدٌ» في لغةبني تميم، وأصلها «وَتِدٌ»، وهي الحجازية الجيدة، ومثله «عِدَانٌ» في «عِدَانٍ». وقال بعضهم: «عُنْدٌ» فراراً من هذا.

* * *

قال الشارح: قد نبه في هذا الفصل على أسماء قد وقع فيها الادغام على غير قياس، وكثير ذلك عنهم، فصار شاذًا في القياس مطرداً في الاستعمال. فمن ذلك قولهم: «ستّ»، أصله: «سِدْسٌ»: فكثرت الكلمة على استتهم، والسين مضاعفة ليس بينهما حاجز قوي لسكنه، فكان مخرج الحاجز أيضاً أقرب المخرج إلى السين، فصارت كائناً ثلاثة سينات. وقد تقدم أن الدال تدغم في السين، والسين لا تدغم في الدال. فلو ادغم على القياس، لوجب أن يقال: «سِسٌ» فيجتمع ثلاثة سينات، فكرهوا ذلك؛ لأنهم إذ كرهوا السينين بينهما دال كانوا لاجتماع ثلاثة سينات ليس بينها حاجز أكرة. وكرهوا أن يقلبو السين دالاً، ويدغموا الدال في الدال كما يعمّل في الادغام من قلب الثاني إلى جنس الأول، فيقولوا: «سِدٌ»، فيصير كائناً ادمغو السين في الدال، وذلك لا يجوز، فقلبو السين إلى أشبه الحروف بها من مخرج الدال، وهو التاء؛ لأن التاء والسين مهموستان، فصار «سِدَّتٌ». ثم ادمغو الدال في التاء؛ لأنهما من مخرج واحد، وقد سبقت الدال التاء، وهي ساكنة، فتشغل إظهارها. ولم يقلبوها صاداً، ولا زاياً، لأنهما كالسين، إذ ليس بينهما، إلا أن الزاي مجهرة، والسين مهموسة، والصاد مطبقة، والسين منفتحة. فلو قلبوها صاداً أو زاياً، لصارتا كالسينين، فاستغلق.

والذي يدل على شذوذ أنه لو كان يلزم الادغام في «سدس»، لوقوع الدال الساكنة بين السينين، للزم أن يقال في «سُدُسُ الشيء»: «سُتٌّ» وفي «سدس» من أضماء الإبل: «ستٌّ». وذلك مما لا ي قوله أحد، فعلم أن ادمغام «ستٌّ» إنما هو على سبيل الشذوذ.

ويدل أن أصل «ستٌّ»: «سِدْسٌ» بالدال، أنك تقول في التصغير: «سُدَيْسٌ»، وفي الجمع: «أَسْدَاسٌ». والتصغير والتكتسir مما يردد فيه الأشياء إلى أصولها.

ومن ذلك «وَدٌ»، أصله: «وَتِدٌ». وهي اللغة الحجازية، ولكن بني تميم أسكنا التاء

كما أسكنوا في «فَخْذٍ»، ثم ادغموا؛ لأن المتقاربين إذا كان الأول منهما متخرجاً لا يدغم. ولم يكن مطرداً؛ لأنه ربما التبس بالمضاعف حتى إنهم كرهوه «وَطْذَا» و«وَتْذَا» في مصدر «وَطْذَا» (يَطْذِدُ)، و«وَتْذَا» (يَتْذِدُ). وكان الجيد عندهم طِدَّةً، وَتِدَّةً.

وأما «عِذَانٌ» فهو جمع «عَثُورٍ»، وهو التيس، وفيه لغتان: «عِذَانٌ»، و«عِدَانٌ»؛ فأما «عِذَانٌ»، فشاذ كشذوذ «وَدٌ» في «وَتِدٌ»، فيلتبس بالمضاعف؛ لأنهما في الكلمة واحدة، وقال بعضهم: «عَتْدٌ» في جمع «عَتْوَدٍ» على حد «رَسُولٍ» و«رُسُلٍ»، فراراً من الأدغام في «عِذَانٌ».

فصل

[الحذف بدل الأدغام]

قال صاحب الكتاب: وقد عدلوا في بعض ملالي المثلين أو المتقاربين لإغواز الأدغام إلى الحذف، فقالوا في «ظَلَّتُ»، و«مَسَنَتُ»، و«أَخْسَنَتُ»: «ظَلَّتُ»، و«مَسَنَتُ»، و«أَخْسَنَتُ». قال: [من الوافر]:

١٣٦٨ - [سوى أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَابِيَا] أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَ إِلَيْهِ شُوْسٌ

* * *

١٣٦٨ - التخريج: البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٩٦؛ وسمط اللالي ص ٤٣٨؛ ولسان العرب ٦/٤٩ (حسن)، ١٧٨/١٤ (حسناً)؛ والمحتسب ١/١٢٣، ٢٦٩، ٢٦٩/٢؛ والمنصف ٣/٨٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٣٨؛ ولسان العرب ٦/٢١٩ (مسن)؛ ومجالس ثعلب ٢/٤٨٦؛ والمقتضب ١/٢٤٥.

اللغة: العتاق: جمع عتيق، وهو الكريم الأصل. حَسِنَ به: أَحْسَنَ . والشوس: جمع أشوس وهو الناظر بمؤخر عينه من الغيط أو التكبير. المعنى: حتى الكريمات الأصيلات من الدواب قد أيقنت وأحسنت به، فنظرت إليه بمؤخر عيونها غيطاً أو تكبراً عليه.

الإعراب: «سوى»: مستثنى منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعدد. «أَنْ»: حرف مشبه بالفعل. «العتاق»: اسم «أَنْ»: منصوب بالفتحة. «من المطابيا»: جار و مجرور متعلقان بحال محنوفة. «أَحْسَنَ»: فعل مضار مبني على السكون، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المسؤول من «أَنْ» وما بعدها في محل نصب مفعول به. «بِهِ»: جار و مجرور متعلقان بـ «أَحْسَنَ». «فَهَنَ»: «الفاء»: استثنافية، و«هَنَ»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «إِلَيْهِ»: جار و مجرور متعلقان بالخبر «شوس». «شوس»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «أَحْسَنَ بِهِ»: في محل رفع خبر «أَنْ». وجملة «هَنَ شوس»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أَحْسَنَ»، وأصله: «أَخْسَنَ»، فلما لم يمكن الأدغام، عدلوا إلى الحذف، فقالوا: «أَحْسَنَ»، وربما قالوا: «أَخْسَنَ»، بقلب السين الثانية ياء على حد «قَصَّيْتُ أَظْفَارِي».

قال الشارح: اعلم أن النحوين قد نظموا هذا النوع من التغيير في سلوك الأدغام، وسموه به، وإن لم يكن فيه أدغام. إنما هو ضرب من الإعلال للتخفيف كراهية اجتماع المتجانسين كالأدغام. وذلك قولهم: «ظللت» في «ظللت»، و«مست» في «مستت»، و«أحسنت» في «أحسست». وإنما فعلوا ذلك؛ لأنه لما اجتمع المثلثان في كلمة واحدة، وتعدّر الأدغام لسكن الثاني منها، ولم يمكن تحريره لاتصال الضمير به، فحذفوا الأول منها حذفا على غير قياس، وهو الحرف المتحرك. وإنما حذفوا المتحرك، دون الساكن، لأنهم لو حذفوا الثاني، لاحتاجوا إلى تسكين الأول، إذ كانت التاء التي هي للفاعل تسْكِن ما قبلها، فكان يؤدي ذلك إلى تكثير التغييرات.

قال أبو العباس: شبّهوا المضاعف هنا بالمعتل، فحُذف في موضع حذفه، فقالوا: «أَحَسْنَتْ»، و«أَمَسْتَتْ»، كما قالوا: «أَقْمَتْ»، و«أَرْدَتْ»، وقالوا: «مِسْتَ»، و«ظِلْتَ»، كما قالوا: «كِلْتَ»، و«بِعْتَ»، كأنهما استويا في باب «رَدّ»، و«قَامَ». وإنما يُفعل ذلك في موضع لا يصل إليه الحركة بوجه من الوجه، وذلك في «فَعَلْتَ»، و«فَعَلْنَ». فأماماً إذا لم يتصل به هذا الضمير، لا يُحذف منه شيء؛ لأنه قد تدخله الحركة إذا ثنيت أو جمعت، نحو: «أَحَسَّا»، و«أَمَسَّا»، و«أَخْسُوا»، و«أَمَسُوا»، و«أَحْسَى»، و«أَمَسَى». وإنما جاز في ذلك الموضع للزوم السكون. وليس ذلك بجيد ولا حسن، وإنما هو تشبيه.

فاما «ظِلْتَ»، ففيه لغتان: كسر الأول وفتحه. فمن فتح حذف اللام، وترك الفاء مفتوحة على حالها. ومن كسر الفاء ألقى عليها كسرة العين، ثم حذفها ساكنة، وكذلك «مِسْتَ».

واما «أَحَسْنَتْ»، فليس فيه إلا وجه واحد، وهو فتح الحاء لإلقاء حركة العين عليها، إذ لو حذفوا السين الأولى مع حركتها، لاجتمع ساكنان: الفاء والسين الأخيرة، فكان يؤدي إلى تغيير ثان، فلذلك قالوا: «أَحَسْنَتْ» لا غير. وعليه أنسدوا [من الواfter]:

سَوَى أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوَسْ
وربما قالوا: «أَخْسِينَ»، كأنه أُعلَّ الحرف الثاني بقلبه ياء على حد «قَصَيْتُ
أَطْفَارِي» .

* * *

قال صاحب الكتاب: وقول بعض العرب: «استَحْدَدْ فلانْ أَرْضاً»، لسيبويه فيه مذهبان^(١): أحدهما: أن يكون أصله: «استَشَدَّ»، فتُحذف التاء الثانية، والثاني: أن يكون «اتَّحَدَ»، فتُبدل السين مكان التاء الأولى. ومنه قولهم: «يُسْتَطِيع» بحذف التاء، وقولهم:

«يُسْتَيْعِ». إن شئت قلت: حُذفت الطاء، وتُرُكت تاء الاستفعال، وإن شئت قلت: حُذفت التاء المزيدة، وأبدللت التاء مكان الطاء. وقالوا «بِلْعَنْبِر»، و«بِلْعَجْلَانَ» في «بَنِي الْعَنْبِرِ»، و«بَنِي الْعَجْلَانِ»، و«عَلَمَاءُ بْنُو فَلَانِ»، أي: على الماء، قال [من الطويل]:

١٣٦٩ - غَدَةَ طَفَّتْ عَلَمَاءَ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَعَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطَرَ تَمِيمٍ
إِذَا كَانُوا مَمْنَ يَحْذِفُونَ مَعَ إِمْكَانِ الْأَدْغَامِ فِي «يُسْتَيْعِ» و«يُتَقَبِّي»، فَهُمْ مَعَ عَدَمِ
إِمْكَانِهِ أَخْذَفُ.

* * *

قال الشارح: أعلم أن قولهم: «استَخَذَ فلان أرضاً»، لسيبوه فيه قوله: أحدهما:
أن أصله «اتَّخَذَ» على زنة «افتَّعلَ» من قوله تعالى: «لَوْ شِئْتَ لَنَخْذَتَ عَلَيْهِ أَجْرًا»^(١)، فأبدلوا
من التاء الأولى، وهي فاء الفعل سينًا، كما أبدلوا التاء من السين في «سِتُّ»، وأصلها
«سِدْسٌ». وليس إيدال السين على ما بينهما من الاشتراك في الهمس وتقارب المخرجين
بأشد من حذفها في «تَقَيْتِ». وذلك لاستثنال التشديد، وفي الجملة الحذف شاذ.

والوجه الثاني: أن يكون المراد: «استَفْعَلَ»، وأصله: «استَشَخَذَ»، فحذفوا التاء
الثانية الساكنة؛ لأنَّهم لو حذفوا الأولى اجتمع ساكنان، فكان يؤدي إلى تغيير ثان. وليس
ذلك في الحذف بأبعد منه في «ظِلْتِ»، و«مَيْسَتِ».

ومن ذلك «أَسْطَاعَ»، «يُسْطِيعَ»، قالوا: الأصل في «أَسْطَاعَ»: «اسْتَطَاعَ» وإن

١٣٦٩ - التخريج: البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧٤؛ والحماسة الشجرية ١/٢٢١؛ وشرح
شواهد الشافية ص ٤٩٨؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٢٩.
اللغة: طفت: ارتفعت على وجه الماء. عَلَمَاءُ: على الماء. بَكْرٌ وَتَمِيمٌ: قبيلتان. عَاجَتْ: مالت.
شَطَرَ: نحو، صوب.

الاعراب: «غَدَةَ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة. «طَفَّتْ»: فعل ماضٍ مبني على
الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة، والتاء للتأنيث. «عَلَمَاءَ»: أصلها: «عَلَى الماءِ»: جاز ومجرور
متعلقان بالفعل «طَفَّا». «بَكْرٌ»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «بَنِ»: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.
«وَائِلٍ»: مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «وَعَاجَتْ»: الواو: حرف عطف، «عَاجَتْ»: فعل
ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «صُدُورُ»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «الْخَيْلِ»: مضارف
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «شَطَرَ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة. «تَمِيمٌ»:
مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «طفت بَكْرٌ»: في محل جز بالإضافة، وعطف عليها جملة «عَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ».
والشاهد فيه قوله: «عَلَمَاءَ»، والأصل: «عَلَى الماءِ» سقطت همزة الوصل في «الماء» وحذفت ألف
«عَلَى» لالتفافها مع لام المعرفة، فصار اللفظ «عَلَمَاءَ» فحذفت لام «عَلَى» كراهة اجتماع المثلين،
فصار اللفظ «عَلَمَاءَ».

(١) الكهف: ٧٧.

التاء حُذفت تخفيفاً، وفتحت همزة الوصل، وقطعـت، وهو قول الفراء.

وفي «استطاع» أربع لغات: «أسطاع يُسْتطِع»، بفتح الهمزة في الماضي، وضم حرف المضارعة، فهو من «أطَاعَ، يُطِيع»، وأصله: «أطَوْعَ، يُطُوعَ» بقلب الفتحة من الواو إلى الطاء في «أطَوْعَ» إعلاً له حملًا على الماضي، فصار «أطَاعَ»، ثم دخلت السين كالعوض من عين الفعل. هذا مذهب سيبويه^(١).

واللغة الثانية: «استطاع، يَسْتَطِع» بكسر الهمزة في الماضي، وفتح حرف المضارعة، وهو «استفعلن»، نحو: «استقام»، و«استuan».

واللغة الثالثة: «أسطاع يُسْتطِع»، بكسر الهمزة في الماضي ووصلتها وفتح حرف المضارعة، والمراد: «استطاع»، فحذفت التاء تخفيفاً لاجتماعها مع الطاء، وهما من معدن واحد.

واللغة الرابعة: «استاع»، بحذف الطاء؛ لأنها كالباء في الشدة، وتفضلها بالإطباق، وقيل المحذوف التاء؛ لأنها زائدة. وإنما أبدلوا من الطاء بعد تاء لأنها من مخرجها، وهي أخف، وهو حذف على غير قياس، فلذلك ذكره هنا.

وممّا حُذف استخفاً على غير قياس؛ لأنّ ما ظهر دليلاً عليه قولهم في قبيلة تظاهر فيها لام المعرفة، ولا تدغم، نحو: «بني العَنْبَر»، و«بني العَجَلَان»، و«بني الحارث»، و«بني الْهَجَيْن»: «هُؤُلَاءِ بْلَعْنَبَرٍ، وَبَلْعَجَلَانٍ، وَبَلْحَارَثٍ، وَبَلْهَجَيْنٍ»، فحذفوا النون لقربها من اللام. وهم يكرهون التضييف، إذ الياء الفاصلة تسقط لالقاء الساكنين. ولا يفعلون ذلك في بني النّجَار، وبني الثَّمَر، وبني الثَّئِيم؛ لتألّي يجمعوا عليه إعلالين: الادغام والحدف.

وقالوا: «علماء بنو فلان»، يريدون: «على الماء»، فهمزة الوصل تسقط للدرج، وألف «علَى» تُحذف لالقاءها مع لام المعرفة، فصار المفظ «علـلماء». فكرهوا اجتماع المثلين، فحذفوا لام «علَى» كما حذفوا اللام في «ظلـلت»؛ لاجتماع المثلين. وإذا كانوا قد حذفوا النون في «بلـحـارـث»، و«بلـعـجـلـان»؛ لاجتماعها مع اللام إذ كانت مقاربةً، فلأنّ يحذفوا اللام مع أختها بطريق الأولى. وأنشدوا [من الطويل]:

١٣٧٠ - **فـما سـبـقـ القـيـسـيـ منـ سـوـءـ سـيـرـةـ** ولكن طـفـتـ عـلـمـاءـ غـرـلـةـ خـالـدـ

(١) الكتاب ٤/٢٨٥.

١٣٧٠ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٦ (طبع الصاوي)؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٣٥/٢ (وفي «قبر» مكان «خالد»)؛ والكامل ص ١٢٢٨.

اللغة: القلفة: الجلدة التي يقطعها الخاتن من ذكر الصبي.

ويُروى :

وما غلب القيسي من ضعف قوّة

قال أبو العباس محمد بن يزيد: قال أبو عثمان المازني:رأيت في كتاب سيبويه هذا البيت في باب الادغام^(١). قال أبو عمرو: وهو للفرزدق قاله في رجلين أحدهما من قيس، والأخر من عَبْر، فسبق العبري، وكان اسمه خالدًا. ومثله قوله [من الوافر]:

غدا طفت علماء... إلى

الشاهد فيه قوله: «علماء»، والمراد: «على الماء»، فحذفوا، فاعرفه.

تم شرح كتاب المفصل للزمخشري،
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه أجمعين

= المعنى: يربد أنَّ القيسي لم يغلب في السباق الذي جرى بينه وبين خالد لضعف القيسي، بل لأن خالدًا، نشأ على ظهر السفينة مع الملائكة بعيدًا عن العرب، علمًا أن السباق الذي جرى بينهما جرى على ظهر سفينة، وأشارته إلى نشأة خالد في البحر مع الملائكة فيها تعرِيضُ بأنه ليس عربيا خالصا.

الإعراب: «ما»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية مهملة. «سبق»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «القيسي»: نائب فاعل. «من سوء»: جار و مجرور متعلقان بـ«سبق». «سيرة»: مضارف إليه. «ولكن» حرف استئناف وحرف استدراك. «طفت»: فعل ماضٍ والتاء للتأنث. «علماء»: جار و مجرور متعلقان بـ«طفت». «غزلة»: فاعل. «خالد»: مضارف إليه.

وجملة «سبق القيسي»: بحسب الواو. وجملة «طفت غزلة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «علماء» حيث حذفت لام «على» وألفها وألف «الماء» تخفيفًا على غير قياس، فالالأصل: على الماء.

(١) هذا البيت ليس في كتاب سيبويه؛ وهو في شرح أبيات سيبويه ٤٣٥/٢.

فهرس محتويات

الجزء الخامس
من
شرح المفصل

فهرس المحتويات

٣	ومن أصناف الحرف حروف العطف
٣	فصل نوعا العطف وحروفه
٦	فصل الواو
١٢	فصل الفاء وثم وحتى
١٦	فصل أَزْ وإِمَّا وَأَمْ
١٨	فصل الفرق بين أَوْ وَأَمْ
١٩	فصل معاني أَوْ وإِمَّا
٢١	فصل الفرق في العطف بين أَوْ وإِمَّا
٢٥	فصل لا وبُلْ ولكن
٣١	ومن أصناف الحرف حروف النفي
٣١	فصل تَعَدُّدُها
٣٣	فصل لا
٣٤	فصل لَمْ ولَمَا
٣٧	فصل لَنْ
٣٨	فصل إِنْ
٤٠	ومن أصناف الحرف حروف التنبيه
٤٠	فصل تَعَدُّدُها
٤٥	فصل دخولها على أسماء الإشارة والضمائر
٤٦	فصل لغات أما
٤٨	ومن أصناف الحرف حروف النداء
٤٨	فصل تَعَدُّدُها
٥٢	فصل النداء الذي لا تنبيه فيه
٥٤	ومن أصناف الحرف حروف التصديق والإيجاب
٥٤	فصل تَعَدُّدُها

٥٨	فصل لغات نَعْمَنْ
٥٨	فصل لغات إِي إذا وَلِيهَا أَنْ
٥٩	ومن أصناف الحرف حروفُ الاستثناء
٥٩	فصل تَعْدَادُهَا
٦٠	ومن أصناف الحرف حرفا الخطاب
٦٠	فصل تَعْدَادُهُما
٦١	فصل لحقهما الشَّيْنَةُ والجَمْعُ والتَّذْكِيرُ والتَّأْنِيثُ
٦٣	فصل الهاء والياء في إِيَاهُ وَإِيَاهِي
٦٤	ومن أصناف الحرف حروفُ الصلة
٦٤	فصل تَعْدَادُهَا
٦٦	زيادة أَنْ
٦٧	فصل زيادة مَا
٧٤	فصل زيادة لَا
٧٦	فصل زيادة مِنْ
٧٧	فصل زيادة الباء
٨١	ومن أصناف الحرف حرفا التفسير
٨١	فصل أَيْ
٨٣	فصل أَنْ
٨٥	ومن أصناف الحرف الحرفان المَضْدِرِيَانِ
٨٥	فصل تَعْدَادُهُما
٨٧	فصل رفع الفعل بعد أَنَّ المَضْدِرِيَّةِ
٨٨	ومن أصناف الحرف حروفُ التَّحْضِيْبِ
٨٨	فصل تَعْدَادُهَا
٩٠	فصل المعنى الآخر لِلْمُلُولَةِ وَلَوْمَةِ
٩٢	ومن أصناف الحرف حرفُ التَّقْرِيبِ
٩٢	فصل قَدْ
٩٣	فصل استعمال قد للتقليل
٩٤	فصل فصل قَدْ عن الفعل بالقسم، وطرح الفعل بعدها
٩٥	ومن أصناف الحرف حروفُ الْاسْتِقبَالِ

٩٥	فصل تَعْدَادُهَا
٩٦	فصل شبهها بـأَنْ في سبکها مع ما بعدها بمصدر
٩٧	فصل أَنْ في لغة تميم وأسد
٩٩	ومن أصناف الحرف حرف الاستفهام
٩٩	فصل تَعْدَادُهُما
١٠١	فصل هَلْ
١٠٣	فصل حذف همزة الاستفهام
١٠٤	فصل تصَدِّرُ الاستفهام
١٠٥	ومن أصناف الحرف حرف الشرط
١٠٥	فصل تَعْدَادُهُما
١٠٧	فصل فعل الشرط وجوابه
١١١	فصل مواضع فاء الجَزاء
١١٣	فصل استعمال إِنْ
١١٥	فصل زيادة ما بعد إِنْ
١١٧	فصل تصَدِّرُ الشرط
١٢٠	فصل وجوب أن يلي الفعل لو وإن
١٢٤	فصل مجيء لو للتنمي
١٢٤	فصل تضمن أمّا معنى الشرط
١٢٦	فصل إذن
١٢٨	ومن أصناف الحرف حرف التعليل
١٢٨	فصل كَيْ
١٣٠	فصل انتصاب الفعل بعد كَيْ
١٣٠	فصل مجيء أَنْ مُظہرَةً بعد كَيْ
١٣٢	ومن أصناف الحرف حرف الرَّدْع
١٣٢	فصل كَلَّا
١٣٣	ومن أصناف الحرف اللامُث
١٣٣	فصل تَعْدَادُهَا
١٣٩	فصل لام جواب القَسْم
١٤١	فصل اللام المُوطّنة للقَسْم

١٤٢	فصل لام جواب لو ولولا
١٤٤	فصل لام الأمر
١٤٥	فصل لام الابتداء
١٤٧	فصل اللام الفارقة
١٤٩	فصل لام الجر
١٥٠	ومن أصناف الحرف تاء التأنيث الساكنة
١٥٣	ومن أصناف الحرف التنوين
١٥٣	فصل أضريبه
١٥٩	فصل التقاء التنوين بساكن
١٦٣	ومن أصناف الحرف النون المؤكدة
١٦٣	فصل ضرباتها
١٦٦	فصل ارتباطها بالمستقبل
١٦٨	فصل أحكامها
١٧١	فصل حذفها
١٧١	فصل وجوب حذف النون الخفيفة إذا ولها ساكن
١٧٤	ومن أصناف الحرف هاء السكت
١٧٥	فصل وجوب تسكينها
١٧٩	ومن أصناف الحرف شين الوقف
١٨١	ومن أصناف الحرف حرف الإنكار
١٨٢	فصل معناها حرف الإنكار
١٨٣	فصل حركة حرف الإنكار
١٨٣	فصل محل حرف الإنكار
١٨٤	فصل ترك حرف الإنكار في الدرج
١٨٥	ومن أصناف الحرف حرف التذكرة
١٨٥	فصل حركة حرف التذكرة
١٨٧	القسم الرابع في المشتركة
١٨٨	ومن أصناف المشتركة الإملاء
١٨٨	فصل ماهيتها
١٨٩	أسبابها

١٩١	فصل شرطها
	فصل إجراء الألف المنفصلة مجرى المتصلة والكسرة العارضة مجرى الأصلية
١٩٢	في الإمالة
١٩٢	فصل إمالة الألف التي في آخر الكلمة
١٩٤	فصل إمالة الألف المتوسطة
١٩٤	فصل إمالة الألف لألف ممالة قبلها
١٩٥	فصل الأحرف التي تمنع الإمالة
١٩٧	عدم منع هذه الأحرف الإمالة إذا وقعت مكسورةً قبل الألف بحرف
١٩٨	فصل إجراء المنفصل مجرى المتصل في الإمالة
١٩٩	فصل الراء والإمالة
٢٠١	فصل ما أميل شذوذًا
٢٠٣	فصل إمالة فاعل من المضاعف في بعض اللغات
٢٠٣	فصل إمالة المشاكلة
٢٠٤	فصل إمالة الفتحة
٢٠٥	فصل إمالة الحروف والأسماء المبنية
٢٠٨	ومن أصناف المشترك الوقف
٢١٣	فصل الوقف بتقل الحركة
٢١٨	الوقف على الاسم المنتهي بهمزة قبلها ساكن
٢١٨	فصل إبدال الهمزة حرف لين عند الوقف
٢٢٠	فصل الوقف على الاسم المعتل الآخر
٢٢٢	الوقف على الاسم المقصور
٢٢٥	فصل الوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل المعتل اللام
٢٢٧	فصل حذف الواو والياء في الوقف
٢٣٠	فصل الوقف على الاسم المفرد المنتهي ببناء التأنيث
٢٣١	فصل إجراء الوصل مجرى الوقف
٢٣٤	فصل الوقف على الأسماء المبنية
٢٤١	فصل الوقف على النون الخفيفة
٢٤٤	ومن أصناف المشترك القسم
٢٤٤	فصل ماهيتها

٢٤٨	فصل التصرف في القسم
٢٥١	فصل الأحرف الواقعة في جواب القسم
٢٥٣	فصل الأحرف التي تقع موقع الباء في القسم
٢٥٦	فصل خصائص باء القسم
٢٥٩	فصل حذف باء القسم وإضمارها
٢٦١	فصل حذف الواو القسم
٢٦٢	فصل الواو العاطفة بعد الواو القسم
٢٦٥	ومن أصناف المشترك تخفيف الهمزة
٢٧٦	فصل حذف الهمزة حذفًا غير قياسي
٢٧٧	فصل حذف همزة «أَلْ» وإثباتها
٢٧٩	فصل التقاء الهمزتين
٢٨٥	فصل اجتماع همزتين أو لاهما ساكنة والثانية مفتوحة
٢٨٦	ومن أصناف المشترك التقاء الساكين
٢٩٤	فصل الأصل فيما حُرك من الساكين الملتقين
٢٩٦	تحريك المشدّ الآخر عند التقاء الساكين
٢٩٨	فصل لغة في التخلص من التقاء الساكين
٣٠٠	فصل تحريك نون مِنْ وعَنْ إذا تلاها ساكن
٣٠٢	ومن أصناف المشترك حكم أوائل الكلم
٣٠٥	همزة الوصل مع مصادر الأفعال
٣٠٧	فصل حركة همزة الوصل
٣٠٩	فصل سقوط همزة الوصل في الدرج نطقًا
٣١١	فصل تسكين هاء هو وهي
٣١٤	ومن أصناف المشترك زيادة الحروف
٣١٤	فصل تعداد حروف الزيادة
٣١٧	فصل زيادة الهمزة
٣٢٢	فصل زيادة الألف
٣٢٤	فصل زيادة الياء
٣٢٧	فصل زيادة الواو
٣٢٨	فصل زيادة الميم
٣٣٤	فصل زيادة النون

٣٣٦	فصل زيادة التاء
٣٤٠	فصل زيادة الهاء
٣٤٤	فصل زيادة السين
٣٤٥	فصل زيادة اللام
٣٤٧	ومن أصناف المشترك إبدال الحروف
٣٤٧	فصل إبدال الحُروف
٣٤٨	فصل إبدال الهمزة
٣٦٢	فصل إبدال الألف
٣٦٨	فصل إبدال الياء
٣٨٠	فصل إبدال الواو
٣٨٦	فصل إبدال الميم
٣٩١	فصل إبدال النون
٣٩١	فصل إبدال التاء
٣٩٩	فصل إبدال الهاء
٤٠٤	فصل إبدال اللام
٤٠٦	فصل إبدال الطاء
٤٠٨	فصل إبدال الدال
٤١١	فصل إبدال الجيم
٤١٣	فصل إبدال السين
٤١٤	فصل إبدال الصاد
٤١٨	ومن أصناف المشترك الاعتلal
٤١٨	فصل حروف الاعتلal
٤١٩	فصل الواو والياء من حيث اتفاقهما في الإعلال واحتلافهم
٤٢٤	القول في الواو والياء فائين
٤٢٤	فصل أحوال الواو من حيث صِحَّتها وسُقوطها وقُبُّها
٤٢٨	فصل إثبات الواو وحذفها
٤٢٩	فصل قلب الواو والياء ألقاً في مضارع اقتَلَ
٤٣٠	فصل مواضع عدم جواز ادغام الياء
٤٣١	القول في الواو والياء عينين

٤٤٠	فصل أبنية الأفعال الثلاثية المعتلة العين
٤٤٢	فصل التحويل عند اتصال ضمير الفاعل
٤٤٤	فصل الإعلال في صيغة المجهول
٤٤٥	فصل تصحيح العين شذوذًا
٤٤٨	فصل إعلال اسم الفاعل
٤٤٩	فصل إعلال اسم المفعول
٤٥٣	فصل رأي سيبويه والأخفش في المعتل العين بالياء الساكنة التي قبلها ضمة
٤٥٥	فصل إعلال الاسم الثلاثي المجرد
٤٥٩	فصل إعلال الاسم الثلاثي المزيد
٤٦٢	فصل أحكام أخرى في الإعلال
٤٦٤	فصل امتناع الاسم من الإعلال
٤٦٦	فصل الإعلال في الجمع
٤٧٠	فصل قلب الواو ياء في بعض الأبنية
٤٧٣	فصل التصحيح في مفاعيل المعتل العين
٤٧٥	فصل الإعلال في الاسم الذي على وزن فعلى من الياء
٤٧٧	القول في الواو والياء لامين
٤٧٨	فصل جزيهما في تحمل حركات الإعراب
٤٩٣	فصل جمع ما آخره واو
٤٩٦	فصل قُعول الجمع المعتل الآخر
٤٩٨	فصل شرط المقلوب بعد ألف للإعلال
٤٩٨	فصل قلب الواو المكسور ما قبلها
٤٩٩	فصل الإعلال في فعلى وفعلى
٥٠١	فصل قلب الياء ألفاً والهمزة ياء في جمع التكسير الذي بعد ألف تكسيره حرفان
٥٠٣	فصل قلب الواو رابعةً فصاعداً
٥٠٤	فصل مجيء الادغام بدل الإعلال
٥٠٩	فصل الإعلال في مضاعف الواو
٥١٠	فصل الإعلال بدل الادغام
٥١٢	ومن أصناف المشترك الادغام
٥١٢	فصل الادغام الواجب والادغام الجائز

٥١٥	فصل مخارج الحروف
٥١٨	فصل حروف العربية
٥٢١	فصل أقسام الحروف وصفاتها
٥٢٥	فصل كيفية الأدغام
٥٢٧	فصل أوجه التقاء الحرفين المتقاربين
	فصل مواطن الأدغام في الحرفين المتقاربين، ومواقع الأدغام
٥٢٩	ي الحرفين المتبعدين
٥٣٠	فصل إدغام الهمزة
٥٣٢	فصل عدم إدغام الألف
٥٣٢	فصل إدغام الهاء
٥٣٣	فصل إدغام العين
٥٣٤	فصل إدغام الحاء
٥٣٤	فصل إدغام الغين والخاء
٥٣٥	فصل إدغام القاف والكاف
٥٣٦	فصل إدغام الجيم
٥٣٧	فصل إدغام الشين
٥٣٨	فصل إدغام الياء
٥٣٩	فصل إدغام الصاد
٥٤٠	فصل إدغام اللام
٥٤٣	رفع أعلاه الدين شوقي أسكنه الله الفردوس
٥٤٤	فصل إدغام الراء
٥٤٦	فصل إدغام النون
٥٤٦	فصل إدغام الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذاء، والثاء
٥٤٨	فصل إدغام الفاء
٥٤٩	فصل إدغام الباء
٥٥٠	فصل إدغام الميم
٥٥٠	فصل إدغام تاء افتتعل
٥٥٧	فصل إدغام تاء تفعّل وتفاعل
٥٥٩	فصل الإدغام الشاذ
٥٦٠	فصل الحذف بدل الأدغام



